

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيِّدنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:

فإن اختياري لتحقيق كتاب "شرح الصفّار على كتاب سيبويه" نابع من إحساسي القديم بأهمية كتاب سيبويه نفسه، ذلك الكتاب الذي يُعَدُّ أول ما وصل إلينا عن هذا العلم الذي قعد به أولئك العلماء الأفذاذ لغة القرآن، ووضعوا أسسها وقواعدها وضوابطها، وحدّوا حدودها ورسموا معالمها، فهو بحق كنز عظيمٌ من كنوز هذه اللغة التي اختصّها الله بالحفظ، فجعلها لغة قرآنه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ وإنَّا لهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] فهي محفوظة بحفظ كتاب الله عزّ وجلّ، ولن ينال منها أولئك المغرضون الموتورون الذين يتهمون لغتنا بعدم القدرة على استيعاب جميع العلوم والفنون ومواكبة علوم الحضارة الحديثة، وقد وئدت دعوتهم في مهدها، ولن تقوم لها -بإذن الله- قائمة مرة أخرى.

وتأتي أهمية هذا الكتاب في كونه أحد شروح كتاب سيبويه، الذي قامت عليه أغلب الدراسات النحوية قديماً وحديثاً، كما سيأتي تفصيل ذلك

---

(١) سورة الحجر، آية: ٩.

في المدخل الآتي قريباً -إن شاء الله-، وقد ضاع أغلب شروح كتاب سيبويه، ولم يصل منها إلا القليل[1]، ومن هذه الشروح التي عُنيت بكتاب سيبويه شرح الصفار (ت ٦٣٠هـ) هذا -كما ذكرنا- وهو يعدُّ من أهم هذه الشروح؛ لما يحويه من مادة علمية غزيرة، وشرح دقيق لعبارات سيبويه وتفريع واضح مسهب لمسائله وقضاياه، ولعله يفوق -كثيراً- الشروح السابقة عليه، وهو كما يقال[2]: أحسن ما وضع على كتاب سيبويه. من هنا كان إخراج هذا الشرح محققاً أمراً واجباً على المتخصصين، لأهميته

---

(١) نشر منها -في حدّ علمي- النكت على كتاب سيبويه للأعلم، وبدأ الدكتور/ رمضان عبد التواب والدكتور محمود حجازي في تحقيق شرح السيرافي، وعند البدء في تحقيق الكتاب صدر منه الجزء الأول، وعلمت أن الثاني قد دفع به للمكتبات، وشرح عيون كتاب سيبويه للقرطبي، وشرح الأبنية من كتاب سيبوبه لابن الدهان، وشرح أبنية كتاب سيبويه للجواليقي، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي وخرج منه جزءان، ثم علمت أن بقية الأجزاء قد صدرت تباعاً، كما خرج كذلك محققاً ومطبوعاً شرح أبيات سيبويه للنحاس، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد المرزبان السيرافي، وكتاب الاستدراك على سيبويه للزبيدي، وشرح أمثلة سيبويه للعطار الذي اختصره الجواليقي والمسائل المنثورة للفارسي، كما حقق فايز فارس جزءاً من شرح الرماني لكتاب سيبويه، وكذلك حقق مازن المبارك جزءاً من شرح الرماني ضمن كتاب (الرماني النحوي).

(٢) البلغة ص١٧٤. بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

وحاجة المكتبة النحوية إليه، فهو يكمل جانباً من الشروح التي اهتمت بكتاب سيبويه.

وجاء هذا البحث في قسمين:

القسم الأول: الدراسة، **والقسم الثاني:** التحقيق، وسبق ذلك مدخل، تحدّثت فيه عن أهمية كتاب سيبويه، واحتفاء العلماء واهتمامهم به، وحاولت حصر العلماء الذين ألفوا حول الكتاب مع ذكر كتبهم في الحاشية وتوثيق ذلك من كتب التراجم والطبقات.

أما القسم الأول: وهو الدراسة فقد تحدّثت فيه عن أمرين:

الأول: المؤلف:

وتناولت من خلاله: حياته ونشأته، ثم أساتذته وتلامذته ومؤلفاته ووفاته، و لم تسعفنا أخبارُه القليلة إلى إعطاء صورة واضحة عنه، وقد حاولنا تلمُّس ذلك من خلال حياة أستاذه ابن عصفور مع ما وجدت له من أخبار متفرقة تتناقلها كتب التراجم لاحق عن سابق.

أما الأمر الثاني الذي تحدثت عنه في قسم الدراسة فهو الحديث عن الكتاب موضوع التحقيق وهو شرح الصفّار، وجاء الحديث فيه على النحو الآتي:

١- نسبة الكتاب للصفّار.

٢- منهج الصفار في شرحه.

أ- طريقته في الشرح.

ب- عرض آراء النحاة وأقوالهم واستشهاده للآراء التي يعرضها.

جـ- موقفه من العلة.

د- موقفه من السَّماع.

هـ- موقفه من القياس.

٣- مصادر المؤلف في كتابه:

أ- مصادر مباشرة.

ب_ مصادر غير مباشرة.

٤- مذهب المؤلف النحوي:

٥- الاستشهاد عنده:

أ- القرآن الكريم.

ب- القراءات القرآنية.

جـ- الحديث.

د- الشعر.

٦- قيمة الكتاب العلمية:

أ- مادته العلمية.

ب_ خصائصه وميزاته.

جـ- المآخذ عليه.

أما القسم الثاني فهو التحقيق وتناولت فيه الآتي:

١- منهج التحقيق.

٢- وصف نسخ الكتاب.

٣- تحقيق النص.

وكتاب الصفار هذا -موضوع الحديث- لم يصل إلينا منه إلا السفر الأول الذي وصفناه وتحدثنا عن مادته العلمية في المكان المخصص لذلك، أما بقية الكتاب فلم تصل إلينا، و لم نجد أحداً ممَّن اهتم بفهرسة التراث يذكر عنه شيئاً، على أن في داخل الكتاب ما يدل على أن الصفار قد أنهى كتابه، حيث يحيل على مواضع متأخرة شرحها من كتاب سيبويه، كما ذكرنا ذلك في موضعه، واعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ -سيأتي وصفها في أول القسم الثاني من هذا العمل- على أن الباحث لاقى عنتاً، وأجهد نفسه كثيراً من أجل إصلاح نسختي (ب) و(جـ) حيث اعتراهما شيء غير قليل من الخلط والتقديم والتأخير، كما وقع فيهما سقط في مواضع متفرقة ، على ضوء ماستراه -إن شاء الله- مفصلاً في مكانه عند وصف النسخ.

وفي نهاية هذه المقدمة الموجزة أتوجه بالشكر الجزيل لكل الإخوة والزملاء الذين كان لهم الفضل في مساعدتي على الحصول على نسخ الكتاب، بما فيها النسخة التركية، ثم على ما أسدوه لي من نصح وإرشاد ومعاونة في المساعدة على قراءة بعض العبارات التي احتاجت إلى

عرض على أكثر من متخصص حتى لا تُقْرأ بغير وجهها الصحيح، فجزى الله الجميع خيراً وأثابهم، وجعل ذلك في موازين أعمالهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه.

كتبه

د/ معيض بن مساعد العوفي

المدينة المنورة

١٤١٧/٦/١٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

لا ريب أنَّ كتاب سيبويه[1]، يمثل أساس النحو العربي وقمته، وهو بحقٍّ -أولُ كتابٍ يَصِلُ إلينا، يحمل ما خلَّفَه علماؤُنا الأوائلُ- من هذا العلم، ويجمعُ أطرافه وفروعه، زيادةً على ما اشتمل عليه من تقعيدٍ لأصولهِ، وتبويب لمادته، وقد احتفى به معاصرُوه ومَنْ جاءَ بعده، فكان له في نفوسِهم منزلةٌ عظيمةٌ. يقول ابن سلام ت٢٣١هـ "كان سيبويه غايةً في

---

(١) طبع الكتاب طبعات متعددة، فهناك الطبعة الفرنسية سنة ١٨٨١م التي اعتنى بها الأستاذ المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبُرغ، وطبعة كلكتا بالهند سنة ١٨٨٧م ثم كانت طبعة بولاق المشهورة سنة ١٣١٦هـ - ١٨٩٨م، وهناك طبعة ألمانية عبارة عن ترجمة ألمانية كاملة لنص الكتاب الذي حققه درنبرغ وقام بالترجمة المستشرق الألماني غوستاف يان ونشرت ما بين ١٨٩٤ - ١٩٠٠م. وبعد ذلك خرجت طبعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون في خمس مجلدات، وخرج ما بين ١٩٦٦-١٩٧٧م، انظر مزيداً من التفصيل عن طبعات الكتاب في: كتاب سيبويه ١/٤٢-٥٤ في مقدمة تحقيق الكتاب لعبد السلام هارون. أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ٧١-٧٢، سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً لكوركيس عواد ٣٣-٣٥.

الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه"[1]، ويقول المازني ت٢٤٨هـ "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحِ"[2]، وقال أبو الطيب اللغوي ت٣٥١هـ عن سيبويه وكتابه: "وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألّف كتابَه الذي سمّاه الناسُ قرآن النحو"[3]، ويقول الجاحظ ت٢٥٥هـ: "لم يكتب الناس في النحو مِثْلَه، وجميع كتب الناس عليه عيال"[4].

وقد بلغ من منزلته في نفوس القوم أن جُعل أنفسَ ما يُهدى، يقول الجاحظ: "أردتُ الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات ت٢٣٣هـ، ففكرتُ في شيءٍ أهديه إليه، فلم أجِدْ شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، فقلتُ له: أردتُ أن أهدي لك شيئاً، ففكرتُ؛ فإذا كلّ شيء عندك، فلمْ أرَ شيئاً أشرف من هذا الكتاب، وهذا كتابٌ اشتريته من ميراث الفراء، فقال: واللهِ ما أَهْديتَ إليَّ شيئاً أحبَّ إليَّ منه"[5]. ويقول السيرافي ت٣٦٨هـ

(١) نزهة الألباء ٦٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين ٥٠، نزهة الألباء ٦٣، إنباه الرواة ٣٤٨/٢ وفيه: "وكان المديني يقول).

(٣) مراتب النحويين ١٠٦.

(٤) إنباه الرواة ٣٥١/٢.

(٥) نزهة الألباء ٦٢-٦٣، إنباه الرواة ٣٥١/٢.

الذي شرح كتاب سيبويه: "وعمِلَ كتابه الذي لم يسبقْهُ إلى مِثْلِهِ أحدٌ قَبْلَه، و لم يلحقْ به مَنْ بَعْدَهُ"[1].

وكان الكتابُ لشهرته وفضله واهتمام الناسِ به عَلَماً (فكان يقالُ بالبصرةِ: قَرَأَ فلانٌ الكتابَ، فيعلمُ أنه كتابُ سيبويه، وقَرَأَ نصفَ الكتاب، فلا يُشَكُّ أنه كتاب سيبويه)[2].

وكان الاطلاعُ على الكتابِ عندهم مَيْزَةً لمن قرأ فيه، يُشَارُ إليه ويُقدَّمُ، (فكان المبرد ت ٢٨٥هـ إذا أراد مُريدٌ أن يقرأ عليه كتابَ سيبويهِ يقولُ له: "هل ركبتَ البحر؟" تعظيماً لكتاب سيبويه واستِصْعَاباً لما فيه"[3].

وقد عُني العلماءُ بهذا الكتاب عنايةً كبيرة منذ خروجه للناس، فقامت حوله شروحٌ كثيرة وتعليقاتٌ مفيدةٌ، ودراساتٌ متنوعة، تناولت نصَّه وشواهدَه وأبنيتَهُ ونحوَهُ وصرفَهُ ودلالاتِهِ، وعيونَه ونفائسَهُ ونُكَتَهُ وأمثلتَهُ، وهناك استدراكاتٌ عليه، واعتراضاتٌ على بعضِ ما جاءَ فيه، وردٌّ لتلك الاعتراضات. وعندما يتجه الباحث لكتب التراجم والطبقات والفهارس، يجد عجباً من كثرة أولئك العلماء الذين عُنوا بالكتاب وشروحِه، وعلَّقوا عليه، فقد كان لأبي الحسن الأخفش -سعيد بن مسعدة- ت٢١٥هـ

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين ٥٠، نزهة الألباء ٦٣، إنباه الرواة ٢/٣٥١.

(٣) انظر هذا الخبر في: أخبار النحويين البصريين ٥٠، نزهة الألباء ٦٣، بغية الوعاة ٢/٢٢٩.

حواشٍ وتعليقاتٌ عليه[1]، فهو أعلمُ من غيره بالكتاب، ويقال: إنه الطريقُ إلى كتاب سيبويه؛ وذلك أنَّه لا يُعلمُ أن أحداً قرأه على سيبويه[2]، ولا قرأه صاحبُه على غيره، ولكنه لما مات قُرِئَ على الأخفش فشرحه وبيَّنه[3].

وتتابع العلماء بعد الأخفش وأجهدوا أنفُسَهم للعناية به، فمن هؤلاء: الجرمي ت٢٢٥هـ[4]، والمازني ت٢٤٨هـ[5]، والزيادي ت٢٤٩هـ[6]، وأبو يعلى بن أبي زرعة الباهلي ت٢٥٧هـ[7]،

---

(١) أشار إليها عبد السلام هارون في أثناء تحقيقه للكتاب، وانظر ما قاله في مقدمة تحقيقه: الكتاب ٣٦/١، وأشار إليها البغدادي في الخزانة ٤١٦/٤، وانظر البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤.

(٢) ولكن ياقوتاً يقول عن أبي إسحاق الزيادي (ت٢٤٩): "كان نحوياً لغوياً راوية قرأ كتاب سيبويه على سيبويه و لم يتمه" معجم الأدباء ١٥٨/١، بغية الوعاة ٤١٤/١.

(٣) إنباه الرواة ٣٩/٢.

(٤) له: تفسير الأبنية في الكتاب، وكتاب في مجلد: شرح فيه لغات الكتاب، وغريب سيبويه، انظر الخزانة ٣٧٠/١، البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ٩/٢، وفي طبقات الزبيدي ص٧٤ أنه قال: "أنا لم أضع كتاباً في النحو إنما اختصرت كتاب سيبويه".

(٥) له: تفسير الكتاب، وقيل: حواشٍ على الكتاب، انظر: البلغة ١٦٤ إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ٤٦٥/١.

(٦) له: شرح نكت الكتاب، انظر: الفهرست ٦٣، بغية الوعاة ٤١٤/١.

(٧) له: النكت على الكتاب، انظر: إنباه الرواة ١٩٠/٤، بغية الوعاة ١٠٤/١.

وأبو العباس المبرد ت٢٨٥هـ[1]، والزجاج ت٣١١هـ[2]، وأبو بكر محمد بن علي المراغي توفي بعد سنة ٣١١هـ[3]، والأخفش الصغير ت٣١٥هـ[4]، وأبو بكر بن السراج ت٣١٦هـ[5]، وابن ولاد ت٣٣٢هـ[6]، وأبو جعفر النحاس ت٣٣٨هـ[7]، ومحمد بن علي بن

---

(١) له: المدخل إلى سيبويه، كتاب الرد على سيبويه، كتاب الزيادة المنتزعة من سيبويه، شرح شواهد سيبويه، كتاب فقر كتاب سيبويه -ذكره ابن النديم- مغني كتاب سيبويه، انظر: الفهرست ٦٥، إنباه الرواة ٣/٢٥١-٢٥٢، البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، طبقات النحاة اللغويين لابن قاضي شهبة ٢٨١، كشف الظنون ١٤٢٧، مصباح السعادة ١/١٥٨.

(٢) له: شرح أبيات سيبويه انظر: الفهرست ٦٦، إنباه الرواة ١/٢٠٠، بغية الوعاة ١/٤١٢، وله شرح على الكتاب يرد فيه على المبرد شيخه. انظر الخزانة ٢/٢٢٢، ٤/٢٨٤.

(٣) له: شرح شواهد سيبويه أو تفسيرها. انظر: الفهرست ٩٤، معجم الأدباء ١٨/٢٦٣، إنباه الرواة ٣/١٩٦، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٤) له: شرح كتاب سيبويه. انظر: بغية الوعاة ٢/١٦٨، كشف الظنون ١٤٢٧.

(٥) له: شرح كتاب سيبويه في سبعة أسفار. انظر: الفهرست ٦٨، إنباه الرواة ٣/١٤٩، البلغة ١٦٣، إشارة التعيين ٢٤٤.

(٦) له: شرح الكتاب، الانتصار في الرد على المبرد: البلغة ٦٢،١٦٣،١٦٤ إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ١/٣٨٦.

(٧) له: شرح الديباجة على الكتاب، وشرح الأبيات: انظر البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، تاريخ العلماء النحويين ٣٤، وقد نقل صاحب الخزانة عن الأخير =

إسماعيل المبرمان ت٣٤٥هـ[١]، وابن درستويه ت٣٤٧هـ[٢]، وأبو سعيد السيرافي ت٣٦٨هـ[٣]، وأبو علي الفارسي ت٣٧٧هـ[٤]،وأبو بكر الزبيدي ت٣٧٩هـ[٥]، وأحمد بن إبَّان

=

كثيراً، انظر الخزانة ٨١/١٣، وشرح الأبيات طبع محققاً، وذكر الجنابي في كتابه: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ص٣٥٥ أن له رسالة في إعراب قول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، وقد وصفها وأشار إلى مكان وجودها.

(١) له: شرح الكتاب، وشرح شواهد الكتاب: الفهرست ٦٦، إنباه الرواة ١٩٠/٣ البلغة ١٦٣،٢٠٧، إشارة التعيين ٢٤٤،٣٣٠، معجم الأدباء ٢٥٧/١٨.

(٢) له: كتاب مناظرة سيبويه للمبرد، والنصرة لسيبويه على جماعة النحويين الفهرست ٦٩.

(٣) له: شرح الكتاب وهو مشهور: الفهرست ٦٨، إنباه الرواة ١٤٩/١، تاريخ العلماء النحويين ٢٨، وقد بدأ بعض الأساتذة في تحقيقه وخرج منه جزءان، وله أيضاً شواهد كتاب سيبويه، وكتاب المدخل إلى كتاب سيبويه: معجم الأدباء ١٤٩/٨، ١٥٠.

(٤) له: بعض الكتب المتعلقة بالكتاب منها: حاشيتان على الكتاب، المسائل المشروحة، التصرفات على كتاب سيبويه، التعليقة على الكتاب، انظر: البلغة ١٦٣-١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ٤٩٧/١، كشف الظنون ١٤٢٧، وعند كتابة هذه المعلومات خرج من التعليقة جزءان بتحقيق الدكتور عوض القوزي، ثم صدرت بقية الأجزاء بعد ذلك.

(٥) له: كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً، بغية الوعاة ٨٥/١، كشف الظنون ١٤٢٨، وقد خرج لأول مرة بتحقيق المستشرق الإيطالي أغناطوس كويدي سنة ١٨٩٠م طبع بروما.

اللغوي الأندلسي ت٣٨٢هـ[1]، وعلي بن عيسى الرماني ت٣٨٤هـ[2]، وابن السيرافي (يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان) ت٣٨٥هـ[3]، وأبو القاسم سعيد الفارقي ت٣٩١هـ[4]، وهارون بن موسى القرطبي ت٤٠١هـ[5]، وعلي بن عيسى الربعي ت٤٢٠هـ[6]، وأبو عبد الله الإسكافي ٤٢١هـ[7]، وأبو محمد

---

(١) له: شرح الكتاب، كشف الظنون ١٤٢٧.

(٢) له: شرح الكتاب، ويقال إنه شرح في سبعين سفراً، وكتاب نكت سيبويه، وأغراض الكتاب، والمسائل المفردات من كتاب سيبويه، تهذيب أبواب كتاب سيبويه: الفهرست ٦٩، إنباه الرواة-٢/٢٩٥، البلغة ١٥٤، ١٦٣، ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، كشف الظنون ١٤٢٧.

(٣) له: شرح الكتاب، شرح أبيات سيبويه، انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٩، البلغة ١٦٣، ٢٤٥، إشارة التعيين ٢٤٤، ٣٩١، كشف الظنون ١٤٢٧، وقد قام محمد علي الريح هاشم بتحقيق شرح أبيات سيبويه.

(٤) له: شرح أبيات الكتاب، الخزانة ٥/٣٢٣.

(٥) له: شرح عيون كتاب سيبويه، إنباه الرواة ٣/٣٦٢، البغية ٢/٣٢١، البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، وقد خرج محققاً.

(٦) له: شرح الكتاب، معجم الأدباء ١٤/٧٩، البلغة ١٥٥، إشارة التعيين ٢٢٣.

(٧) له: شرح شواهد سيبويه، معجم الأدباء ١٨/٢١٥، بغية الوعاة ١/١٥٠، كشف الظنون ١٤٢٨.

الأسود الغندجاني كان حياً سنة ٤٣٠هـ[1]، وأبو العلاء المعري ت٤٤٩هـ[2]، وأبو الحسن بن سيدة ت٤٥٨هـ[3]، والأعلم الشنتمري ت٤٧٦هـ[4]، وإبراهيم بن محمد اليمني كان حياً سنة ٥٠٠ هـ[5]، وأبو الحسن بن الأخضر ت٥١٤هـ[6]، وعلي بن أحمد

---

(١) له: الرد على ابن السيرافي في تفسير مشكل أبيات الكتاب المسمى: "فُرجةُ الأديب" وقد أكثر صاحب الخزانة من النقل عنه، انظر: الخزانة ١/١٩،٤٥،٥٣،٣٤٢، وانظر مواضع ذلك في ١٣/٨٠ منها، بغية الوعاة ١/٤٩٩، معجم الأدباء ٧/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) له: شرح بعض الكتاب: يقال شرحه في خمسين كراسة. انظر بغية الوعاة ١/٣١٧، إنباه الرواة ٢/١٠١، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٣) له: شرح الكتاب، البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤.

(٤) له: شرح الأبيات المسمى "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" وهو مثبت على حواشي الكتاب في طبعة بولاق، ورجع إليه صاحب الخزانة كثيراً، انظر مواضع ذلك في الخزانة ١٣/٨٢-٨٣، وله كذلك النكت على الكتاب، وقد طبع محققاً، انظر في ذلك: البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٥) له: مختصر سيبويه. انظر بغية الوعاة ١/٤٢٦.

(٦) له: حواشٍ على الكتاب. انظر: البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٤.

ابن خلف ت٥٢٨هـ[1]، وأبو الحسن بن الطراوة ت٥٢٨هـ[2]، والزمخشري ت٥٣٨هـ[3]، وأبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ت٥٤٠هـ[4]، وأبو بكر محمد بن مسعود الخُشَنيُّ الجياني المعروف بابن الرُّكب ت٥٤٤هـ[5]، وأبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي ت٥٦٩هـ[6]، وابن هشام اللخمي، كان حياً سنة ٥٥٧هـ[7]، وأبو بكر بن طاهر الخِدَبَّ ت٥٨٠هـ[8]، وعلي بن

(١) له: شرح الكتاب، بغية الوعاة ١٤٣/٢، كشف الظنون ١٤٢٨، كما يذكر له البغدادي شرح أبيات الكتاب، وقد رجع له كثيراً في الخزانة، انظر مواضع ذلك فيها في ٨٣/١٣-٨٤.

(٢) له: كتاب سماه: المقدمات على كتاب سيبويه: البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ١٣٥،٢٤٤، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٣) له: شرح أبيات الكتاب، بغية الوعاة ٢٨٠/٢، الخزانة ١١٥/٢، ٤١٣/٣، كشف الظنون ١٤٢٧، وذكر له ياقوت، شرح الكتاب، معجم الأدباء ١٣٤/١١.

(٤) له: مختصر شرح أمثلة سيبويه، وقد خرج مطبوعاً بتحقيق صابر بكر أبو السعود.

(٥) له: شرح كتاب سيبويه، بغية الوعاة ٢٤٤/١، إيضاح المكنون ٣٠٤/٤، وذكر البغدادي لابنه أبي ذر الخُشني شرحاً للكتاب، الخزانة ١٧٢/٤.

(٦) له: شرح أبنية سيبويه، وقد خرج مطبوعاً بتحقيق حسن الشاذلي فرهود.

(٧) له: شرح أبيات الكتاب، الخزانة ٢٤/٤،٦٨،٦٩،١٣٥،١٣٦، وله نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم بغية الوعاة ٤٩/١.

(٨) له: تعليق على كتاب سيبويه سماه الطرُّر، البلغة ١٦٤،١٨٧، إشارة التعيين ٢٤٥.

محمد الخُشَني المعروف بالأُبَّدي ت٦٠٨هـ[١]، وابن خروف ت٦٠٩هـ[٢]، وسليمان بن بنين بن خلف الدقيقيّ النحوي ت٦١٣هـ[٣]، وأبو البقاء العكبري ت٦١٦هـ[٤]، وإبراهيم بن عيسى أبو إسحاق القرطبي ت٦٢٧هـ[٥]، ويحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي النحوي ت٦٢٨هـ[٦]، وأبو الفضل القاسم الصفار كان حياً سنة ٦٣٠هـ[٧]، وأبو علي عمر بن محمد

---

(١) له: إملاء على كتاب سيبويه، البلغة ١٥٩.

(٢) له: شرح الكتاب وسماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، إنباه الرواة ١٩٢/٤، البلغة ١٥٧،١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٥، بغية الرعاة ٢٠٣/٢، الخزانة ١٠٨/٣، ٢٠٩/٥.

(٣) له: كتاب لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، بغية الوعاة ٥٩٧/١، معجم الأدباء ٢٤٥/١١.

(٤) له: لباب الكتاب، وشرح أبيات الكتاب البلغة ١٢٢، بغية الوعاة ٣٩/٢ كشف الظنون ١٤٢٨.

(٥) له: إملاء على قول سيبويه: "هذا علم ما الكلم من العربية"، انظر بغية الوعاة ٤٢١/١.

(٦) له: شرح أبيات سيبويه نظماً، بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٧) له: شرح الكتاب، البلغة ١٦٤،١٧٤، إشارة التعيين ٢٤٥، بغية الوعاة ٢٥٦/٢، كشف الظنون ١٤٢٨، وهو ما نحن بصدد تحقيق في هذا السفر.

الشلوبين ت٦٤٥هـ[١]، وأبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ت٦٤٦هـ[٢]، وأحمد بن محمد بن الحاج ت٦٥١هـ[٣]، وأبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي ت٦٥٧هـ[٤]، ومحمد بن علي الشلوبين الصغير ٦٦٠هـ[٥]، وعلي بن محمد الكتامي المعروف بابن الضائع ت٦٨٠هـ[٦]، وأبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي الأموي ت٦٨٨هـ[٧]، وأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي ت٧٠٨هـ[٨]، ومحمد بن علي بن الفخار الجذامي المالقي

---

(١) له: تعليق على الكتاب، البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٥ إنباه الرواة ٢/٣٣٣، بغية الوعاة ٢/٢٢٥، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٢) له: شرح الكتاب، كشف الظنون ١٤٢٧.

(٣) له: إملاء غريب على الكتاب، البلغة ٦٣،١٦٤، بغية الوعاة ١/٣٥٩، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٤) له: شرح الكتاب، البلغة ٦٤، إشارة التعيين ٢٤٥، بغية الوعاة ١/٤٧٣، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٥) له: شرح أبيات الكتاب، بغية الوعاة ١/١٨٧، كشف الظنون ١٤٢٧.

(٦) له: شرح الكتاب، البلغة ١٦٠،١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٥، كشف الظنون ١٤٢٨، وله تعليق على الكتاب، وشرح الكتاب جمع فيه بين شرح السيرافي وابن خروف، وله رد على اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه، بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٧) له: شرح الكتاب، بغية الوعاة ٢/١٢٥، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٨) له: تعليق على الكتاب، بغية الوعاة ١/٢٩٢، كشف الظنون ١٤٢٨.

ت٧٢٣هـ[١]، وأبو حيان النحوي الأندلسي ت٧٤٥هـ[٢]، وأحمد بن محمد الأصبحي الأندلسي ت٧٧٦هـ[٣]، وغير أولئك كثير من علمائنا القدامى[٤] الذين كانت لهم عناية فائقة بهذا الكتاب.

كما كان هذا الكتابُ -أيضاً- محطَّ أنظار الدارسين المحدثين منذ زمن،

---

(١) له: شرح مشكل الكتاب، بغية الوعاة ١/١٨٨، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٢) له: كتاب سماه: التجريد جرَّد فيه أحكام الكتاب، كما له الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، بغية الوعاة ١/٢٨٢، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٣) له: شرح كتاب سيبويه، بغية الوعاة ١/٣٨٢، كشف الظنون ١٤٢٨.

(٤) ومن أولئك غير ما ذكر مما لم أعثر على سنة وفاته: أبو القاسم المهلبي من تلامذة الخليل وقطرب وقد شرح الكتاب في عدة أجزاء، البلغة ١٦٣، وأبو بردة عبيد الله ابن محمد القصري، وله: الانتصار لسيبويه على أبي العباس المبرد في كتاب الغلط: معجم الأدباء ١٢/٥٩، بغية الوعاة ٢/١٢٧، وأبو عبد الله الخزرجي وله تعليق على الكتاب، وابن هود وهو من تلامذة الخِدَبّ وله حواشٍ على الكتاب، وابن فتوح، وأبو إسحاق بن غالب، وكلاهما من أصحاب الشلوبين، ولكل منهما شرح للكتاب، والخفاف السلجماسي وله شرح الكتاب أيضاً، انظر في ذلك كله البلغة ١٦٤، إشارة التعيين ٢٤٥، كما يذكر القفطي في إنباه الرواة ٣/٢٦٣، شرح الكتاب لمسعود الدولة النحوي (خلف بن طازنك).

فهناك عشرات الدراسات الحديثة[1] قامت حوله، وأغلبها كان من الدراسات الجادة التي سجلت للحصول على مؤهلات علمية متقدمة، وقد وجد فيه الباحثون مادة غزيرة للبحث والاستنباط والاستنتاج، هذا هو كتاب سيبويه -قرآن النحو- كما يقال، حظي بهذه الخدمات العظيمة وهذه الحفاوة النادرة من العلماء والباحثين والدارسين. والكتاب الذي نتناوله بالتحقيق والدراسة هو أحد هذه الشروح التي عُنيت بأول كتاب نحوي يصل إلينا.

---

(١) هناك رسائل علمية في الجامعات العربية حول الكتاب طبع بعضها وبعضها لم يزل مخطوطاً، كما خرجت دراسات علمية لبعض الأساتذة وطبعت فمن ذلك: كتاب سيبويه وشروحه، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وجميعها لخديجة الحديثي، وسيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف، وسيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً لكوركيس عواد، وفهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ، من أعلام البصرة: سيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، ألفه صاحب أبو جناح.

الصفار وكتابه (شرح كتاب سيبويه)

أولاً: المؤلـــف

١- حياته ونشأته.

٢- أساتذته.

٣- تلامذته.

٤- مؤلفاته.

٥- وفاته.

أولاً: المؤلف

١- حياته ونشأته:

لا يستطيع الباحث أن يقف على أخبارِ الصفار صاحب هـذا الكتـاب، فأخبارُه شحيحةٌ قليلةٌ، لا تكاد تذكر، فأصحابُ الطبقات والـتراجم الذيـن ترجموا[1] له وذكروا كتابَه (شرح كتاب سيبويه) لم يتحدثوا عن حياةِ هـذا الرجل، ولا عن مولـدِه، ونشـأتِه وتعليمِـه، وأسـاتذتِه، وتلامذتِـه، وجهـودِه العلمية، وتصدرِه للتدريس، أو رحلاتِه، و لم يحددوا زمَن مولـدِه ولا وفاتِـه. وعلى الرغم من وصـفِ كتابـه بأنـه أحسـنُ شـروحِ الكتـاب إلا أن أخبـارَ صاحبِه لم تردْ إلينا على الإطـلاق، فهـذه المصـادرُ القليلـةُ لا تسـعفُنا بشـيء عنه، فكلُّ ما جاء فيها إشارةٌ مقتضبةٌ عن الصفـار حيـث يذكـرون أن اسمَـه القاسمُ بنُ علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسـي أبـو القاسـم[2]، وقيل أبو الفضل[3] الصفار، صحب الشلوبين وابنَ عصفور، وشـرح كتـابَ

(١) انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٢٦٦، البلغة ١٧٣-١٧٤، الذيـل والتكملـة ٥/٥٤٧، بغيـة الوعـاة ٢/٢٥٦، كشـف الظنـون ١٤٢٨، معجـم المؤلفـين ٨/١٠٧، الأعـلام ٥/١٧٨.

(٢) إشارة التعيين ٢٦٦، البلغة ١٧٣.

(٣) بغية الوعاة ٢/٢٥٦، معجم المؤلفين ٨/١٠٧، كشف الظنون ١٤٢٨.

سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسنُ شروحِه، ويردُّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح رد[1].

ويجد الباحثُ صعوبةً كبيرةً في أنْ يترجمَ للصفار من خلال ما كتب عنه من أسطرٍ قليلةٍ، ومعلوماتٍ مكرورة، تتناقلها المصادرُ المتأخرةُ عن السابقة، وتلك المعلوماتُ الجزئيةُ لا تعطي تصوراً كاملاً عن الرجل وحياته، وكذلك أحداثُ عصرِه لا تسعفُنا بأن نتلمسَ مسيرةَ حياتِه من خلالِها.

فالصفارُ عاش في عصر أصيبت فيه الدولةُ الإسلاميةُ بالضعفِ والهوانِ، وتساقطتْ مدنُها الواحدةُ تلو الأخرى على أيدي النصارى الصليبيين، والمسلمون لا حولَ لهم ولا قوةَ، ولا يملكون من أمرِهم شيئاً، وكان الضعفُ قد بدأ يحل بالأندلس منذُ عصر الطوائف، حيث بدأتِ الحروبُ الداخليةُ بين هؤلاء الملوك، مما شَجَّع النصارى والصليبيين على غزوِهم وقتالِهم ونَهْبِ دولِهم، ثم جاء عصر المرابطين، وكانوا أقوياءَ في بداية أمرهم -وقد طلب منهم زعماءُ الطوائفِ العونَ- وكان ليوسف بن تاشفين زعيم المرابطين الأثر الكبير في قوة شوكة دولة المرابطين[2]، وقد استولى المرابطون على دول الطوائف، وحكموا الأندلس تبعاً لذلك، ثم

---

(١) البلغة ١٧٣-١٧٤، بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٢) العبر ٢/٣٤٠،٣٤٧، دول الطوائف ٣٠٩، عصر المرابطين ١/٣٧، وما بعدها، التاريخ الأندلسي ٤٢١.

سقطت دولتهم، وقامت على أنقاضها دولةُ الموحدين[1]، واستولوا على القواعدِ الأندلسية الكبرى، وبسطوا حكمهم على الأندلس زهاء قرن من الزمان، وقد انتصر الموحدون على أسبانيا النصرانية بقيادة الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب المنصور في موقعة الأَرَك الشهيرة سنة ٥٩١هـ[2]، ثم هُزم الموحدون من قبل النصارى بعد ذلك في عهد الخليفة محمد الناصر بن المنصور في موقعة العقاب المشؤومة التي فني فيها معظم الجيوش الإسلامية، وذلك سنة ٦٠٩هـ[3]، ومنذُ أوائلِ القرنِ السابع الهجري اجتاحت الأندلسَ موجةٌ من الغزو النصراني، وبدأت تتساقطُ مدنُ الأندلس العريقة، و لم يأت منتصفُ القرنِ السابع الهجري حتى كانت ولاياتُ الأندلسِ الشرقية والوسطى كلُّها قد سقطتْ في يد أسبانيا النصرانية، و لم يبق سوى بضعِ ولاياتٍ صغيرةٍ في طَرَفِ أسبانيا الجنوبي[4].

ولكن كان هناك وجهٌ مشرقٌ لهذه الحياة، على الرَّغم من الحروب المشتعلة فترة من الزمن، فقد كان للموحِّدين اهتمامٌ بكثير من شؤون الحياة

---

(١) نفح الطيب ٣٧٧/٤، عصر المرابطين والموحدين ٢٦٨/١ وما بعدها، التاريخ الأندلسي ٤٥٧.

(٢) نفح الطيب ٣٨١/٤-٣٨٢، الروض المعطار ٢٧، عصر المرابطين والموحدين ١٩٦/٢-٢٢١، التاريخ الأندلسي ٤٦٤.

(٣) الروض المعطار ٤١٦، عصر المرابطين ٢٨٢/٢-٣٢٦.

(٤) نهاية الأندلس ٢٠-٢١.

وتنظيمٌ لها، فحصل اهتمامٌ بالنواحي الاقتصادِية والإدارية والماليـةِ والعمرانيـة والاجتماعية بما فيها القضاءُ والتعليمُ، كما كان هناك اهتمامٌ بالناحية العلمية التي ازدهرت كثيراً في عهـد الموحديـن، ومـن يقـرأ في تـاريخ الأندلـس وفي رجاله، يجد أسماءً مشهورةً في هذه الفترة، تتردد في كتب التراجم والطبقـات في مختلف التخصصات، فهناك من العلمـاء: القضـاة، والمفسـرون، والقـراء، والمحدثون، والفقهاء، والأدباء، والشـعراء، والنحـاة، واللغويـون، والكتّـاب، وأصحاب الرحلات، والمؤرخون، كما كـان هنـاك[1] أطبـاء، ومهندسـون، وعلماء النبات والزراعة والفلسفة، وعلى الرغـم مـن أنَّ حالـةَ الحـربِ الـتي تعيشها الأندلسُ في تلك الفـترة لا تسـاعدُ العلمـاءَ والمفكريـن علـى التفـرغ للعلمِ والتأليف والتدريس بسبب ما يترتب علـى هـذا الجـو مـن قلـق وعـدم استقرار، إلا أن الحركةَ العلميـة كـانت مزدهـرةً، وكـانت هنـاك الرحـلاتُ الداخليةُ بين مدنِ الأندلس لطلب العلـم، فكـان العلمـاءُ يتنقلـون بـين تلـك الولايـات لأندلسـية، ويقصـــدون المـــدنَ الكبـيرةَ الـتي يقطنهـا العلمـاء والمتخصصون، كما كانت هناك الرحـلاتُ الخارجيـةُ إلى المشـرق للتعـرف على ما لدى المشارقةِ من علم ومعرفةِ، ثم العـودة إلى الأندلـس مـرةً ثانيـة، وكان الصفار يعيشُ في أوائل القرن السابع الهجري ينهلُ مـن معـين المعرفةِ

(١) نفح الطيب ١٨٥/٣، عصر المرابطين والموحدين ٧١٢/٢-٧٢٦، التـاريخ الأندلسـي ٥٠٦.

المتدفق الذي تعجُّ به مدنُ الأندلس في تلك الفترة، ولا شك أن صاحبَنا قد ترك مسقطَ رأسِه بطليوس، التي سقطت في أيدي النصارى الصليبيين سنة ٦٢٧هـ[١]، وانتقل إلى مدن الأندلس الأخرى قبل هذا التاريخ بزمن؛ لحرصه على الاستفادة من العلماء، شأنهُ في ذلك شأنُ أقرانهِ ممن يرحلُون لطلبِ العلم والتلمذةِ على المشايخ والعلماء، وليس لدينا خَبرٌ ثابتٌ سجلته المصادرُ عن حياةِ الصفار العلمية والاجتماعيةِ، كما لا تسعفنا هذه المصادرُ بشيءٍ مكتوبٍ عن رحلاتهِ، ولكننا نتلمسُ ذلك عن طريقِ حياةِ أستاذِه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، فقد كان الصَّفَّارُ تلميذاً وفياً لأستاذه ملازماً له[٢]، قرأ عليه، وكتب من إملائه، وأخذ عنه كتابَ سيبويه، كلُّ ذلك يجعلُنا نعتقدُ أنه رَحَلَ معه إلى مدن الأندلس المتعددة، فالمصادرُ تفيدُنا أن ابنَ عصفور بعد أن أقام ببلده إشبيلية متصدراً للتدريس مدةً من الزمن، أخذ في رحلاتِ متتالية إلى بلاد الأندلس[٣]، يقرئ فيها النحوَ ويملي ما لديه، ويشرح كتاب سيبويه لطلابه ومريديه، وقد تصدَّر للإقراء في إشبيلية وشريش ومالقة، ولُورَقة ومُرْسية[٤]، ثم انتقل إلى المغرب، وطاف بها، ثم أقام بتونس[٥] التي

---

(١) نهاية الأندلس ٢٠.

(٢) إشارة التعيين ٢٦٦، البلغة ١٧٤،

(٣) بغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٤) فوات الوفيات ٣/١٠٩، ابن عصفور والتصريف ٥٧.

(٥) إشارة التعيين ٢٣٧، البلغة ١٦٠-١٦١.

غادرها إلى بعض مدن الأندلس ثم عاد إليها، وبقي فيها يشغل طلابه، ويملي تقاييده من صدره، فإذا عرفنا أن هذا شأنُ الأستاذ فإنَّ تلميذه الذي لازمه وداوم مصاحبته، قد كان في أغلب الظن مع أستاذه في إقامته وتنقلاته بالأندلس، كما قد يكون معه كذلك في تجواله بالمغرب وإقامته بتونس، وكما ذكرت -فيما سبق- فهذا أمر لا نقطع به، ولكنْ ملازمة الصفار لأستاذه وتأثره به واقتفاؤُه منهجه، واستخدامه مصطلحاته النحوية -كما يتضح في كتابه- كل ذلك يقتضي أن يكون الطالب مع أستاذه في أغلب أوقاته، ثم هو من خلال كتابه -الذي بين أيدينا- يتبين تأثره الكبير بأستاذه، بل وصل الحال إلى نقل بعض القضايا التي يتعرض لها في الكتاب من كلام ابن عصفور دون عزو أو إشارة إلى ذلك -كما سيتضح في مكانه إن شاء الله-.

٢- أساتذته:

أما أساتذته: فقد ذكر الصفار من خلال شرحه لكتاب سيبويه بعضهم، فعدَّ منهم أبا علي الشلوبين[١] وابن عصفور[٢] وابن فاخر،[٣] وهذه لمحة عن حياة كلّ واحد منهم باختصار.

---

(١) انظر شرح الصفار ٤ب .

(٢) المصدر السابق ٤ب، ١٤أ .

(٣) المصدر السابق ٦٩أ .

أوّلاً: أبو علي الشلوبين:

هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسي النحوي المعروف بالشلوبين، ولد سنة ٥٦٢هـ بأشبيلية، وتلقى العلم عن جماعة منهم: أبو بكر بن خلف بن صاف الإشبيلي، وابن مَلْكون، وأبي زيد السهيلي، وأبي عبد الله بن زرقون، وأبي محمد بن بُونه وغيرهم، وله إجازة من: أبي طاهر السلفي، وأبي بكر بن خير، وأبي القاسم بن حبيش، وكان إماماً في العربية، تصدَّر لإقرائها ستين سنة، ثم في آخر عمره ترك الإقراء لكثرة الفتن واستيلاء النصارى على مدن الأندلس، صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه، وله بعضُ المؤلفات منها: شرح الجزولية، والتوطئة، توفي سنة ٦٤٥هـ[1].

ثانياً: ابن عصفور:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، ولد سنة ٥٩٧هـ، أخذ عن الأستاذ أبي الحسن الدَّبَّاج، ثم عن الشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرةٌ ومقاطعةٌ، وتصدَّر

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٢-٣٣٥، وفيات الأعيان ٣/٤٥١-٤٥٢، البلغة ١٦٢-١٦٣، إشارة التعيين ٢٤١، سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧-٢٠٨، معجم البلدان ٣/٣٦٠، البداية والنهاية ١٣/١٧٣، بغية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥.

للتدريس مدةً بعدةِ بلاد، وطاف بالأندلس، وأقرأ بأشبيلية، وشريش، ومالقة ولُورقة، ومُرْسية[1]، وله باع طويـل في اللغة والأدب، وكـان أصبر النـاس علـى المطالعة، لا يملُّ مـن ذلـك، وصنّـف كتباً كثـيرة منهـا: الممتـع في التصريف، والمقرب، وشرح الجزولية، وثلاثة شروح على الجمل، والضرائر، وغير ذلك كثير، توفي سنة ٦٦٩هـ[2].

ثالثاً: أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري:

وهو من أهل فاس، وسكن أشبيلية، وأقرأ بها الكلام والأصول والفقـه، وكان متصرفاً في ذلك نحوياً عارفاً، وكانت قراءاته بمدينة فاس، وفيهـا أخـذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهاً، وتفقه به جماعة، ولم يكن عنده كثـير رواية، توفي سنة ٦٣٦هـ بمراكش[3].

---

(١) فوات الوفيات ٣/١٠٩.

(٢) انظر ترجمته في: فـوات الوفيـات ٣/١٠٩-١١٠، إشـارة التعيـين ٢٣٦-٢٣٧، نفـح الطيـب ٢/٢٠٩، ٤/١٤٨، شـذرات الذهـب ٥/٣٣٠-٣٣١، الذيـل والتكملـة ٥/٤١٣-٤١٤، البلغـة ١٦٠-١٦١، بغيـة الوعـاة ٢/٢١٠،٢٣٦-٢٣٧، مفتـاح السعادة ١/١٤١،١٩٦-١٩٧، هدية العارفين ١/٧١٢، الأعلام ٥/٢٧، ابن عصفور والتصريف ٥٧، مقدمة المقرب.

(٣) انظر ترجمته في: صلة الصلة ٢١٩، بغية الوعاة ٢/٢٤٤، وهو فيه أبو الفرج بن فـاخر الفاسي ثم الإشبيلي.

٣- تلامذته:

أما تلامذته فليس لدينا شيء يفيد بأسماء أحد منهم إذ أغفلت الكتب التي ترجمت له ترجمة مقتضبة ما يتصل بذلك، إلا أن محمد بن جابر الوادي آشي ذكر في برنامجه[١]: أن أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي شرف الدين أبو العباس وأبو الفضل المولود سنة ٦١٤هـ والمتوفى سنة ٦٩٩[٢]هـ قد أجازه القاسم بن الصفار، فعلى هذا يكون أحمد بن عساكر أحد تلامذة الصفار.

٤- مؤلفاته:

لم تذكر كتب التراجم والطبقات التي ترجمت للصفار ترجمة مختصرة من كتبه إلا كتابه هذا (شرح كتاب سيبويه) وهو ما اشتهر به، ولم يؤثر عنه أنه ألَّف غيره، فقد سكتت المصادر التي تناولت المؤلف أو كتابه عن ذكر شيء من ذلك، مما يدل على أنه ليس له مؤلفات أخرى غيره، ولو كان له غير هذا الكتاب، لجاءت الإشارة إليه، ولاهتم به المترجمون كعادتهم في اهتمامهم بتسجيل العلماء وكتبهم مهما قل شأنها، وحديثنا عن هذا الكتاب سيكون مفصلاً في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

---

(١) المعروف ببرنامج الوادي آشي ص١٠٧.

(٢) انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/١٤، الشذرات ٥/٤٤٥.

٥- وفاته:

أما وفاته: فلم تجزم المصادر التي ترجمت له بسنة وفاته، فقال بعضهم: كان حياً سنة ٦٣٠هـ[١]، وقال الفيروز آبادي في البلغة[٢]: مات بعد الثلاثين وستمائة، وجميع من ترجموا له نقلوا ذلك عنه، وهذا التاريخ -فيما يبدو- ليس دقيقاً، ولا أرى الاعتماد عليه في تحديد وفاته، فإذا كان أحمد ابن هبة الله أحد تلامذة الصفار قد ولد سنة ٦١٤ وتوفي سنة ٦٩٩هـ، قد قرأ على الصفار الذي أجازه، فنظن أن إجازته له كانت بعد أن تعلَّم كثيراً وفقه علوم العربية، ولن تكون إجازته له في أوائل عمره، بل بعد أن بلغ العشرين فما فوق، ومعنى هذا أن تكون سنة وفاة الصفار بعد هذا التاريخ، ثم إن الصفار نقل من كتاب شرح الجمل لابن عصفور[٣] -كما سنعرف ذلك- دون أن يعزوَ النقل لأستاذه، فهل معنى هذا أنه نقله منه في حياته[٤]؟ وهذا مستبعد؛ لأن أستاذه سيطَّلعُ على ما كتب، أو نقله بعد

---

(١) انظر: إشارة التعيين ٢٦٦.

(٢) البلغة ١٧٤، بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٣) استفاد من كلام أستاذه، وأحياناً ينقل عنه نصاً، كما حصل في باب الضرورة، ينظر ذلك في موضعه.

(٤) على أنه ورد فيه ما يدل على أنه بدأ في تأليف كتابه في حياة صاحبه ابن عصفور، لأنه إذا ورد ذكره قال: "فسح الله في مدته"، انظر شرح الصفار ٤ب، أو يقول: "فسح الله له البقاء" شرح الصفار ١٩٥أ.

وفاة أستاذِه، و لم يشرْ إلى مصدره؟ ومعنى هذا أن يكون قد تـوفي بعـد ابـن عصفور، ليس لدينا في الحقيقة ما نجزمُ به حول هذا الأمـر، ولكننـا نسـجلُ هذه الملاحظة لعل الزمنَ يسعفُنا بالوقوف على اليقين فيها إمـا بمصـدر نعـثُر عليه يحدد وفاته نصاً، أو بقرينة واضحة تجعلنا نطمئن إلى ذلك.

ثانياً: الكتاب

١- نسبة الكتاب للصفار.

٢- منهج الصفار في كتابه:

أ - طريقته في الشرح.

ب- عرض آراء النحاة وأقوالهم واستشهاده للآراء التي يعرضها.

جـ- موقفه من العلة.

د- موقفه من السماع.

هـ- موقفه من القياس.

٣- مصادر المؤلف في كتابه:

أ - مصادر مباشرة. ب- مصادر غير مباشرة.

٤- مذهب المؤلف النحوي.

٥- الاستشهاد عنده:

أ - القرآن الكريم. ب- القراءات القرآنية.

جـ- الحديث. د- الشعر.

٦- قيمة الكتاب العلمية:

أ - مادته العلمية. ب- خصائصه وميزاته.

جـ- المآخذ عليه.

ثانياً: الكتاب

١- نسبة الكتاب للصفار:

جميعُ المصادرِ التي ترجمت للصفار، تذكر أنه شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً[١]، ويقال: إنه أحسنُ ما وضع عليه[٢]، ويردُّ فيه كثيراً على أستاذه الشلوبين، وقد يُسِيءُ إليه، ويردُّ عليه أقبح ردٍّ[٣]، وعلى الرغم مما ثبت من نسبة الكتاب للصفَّار عن طريق هذه المصادر وغيرها من كتب الفهارس، ومِمَّنْ استفاد من الكتاب بعده، إلا أن هناك[٤] من يشيرُ بإشارات خفية إلى أن ما فيه مِنْ رد على الشلوبين وما قيد فيه هو من كلام ابن عصفور، وحجتهم في ذلك واهية[٥] لا تستند إلى دليل علمي، يجعل الباحث يطمئن إلى هذا القول، صحيحٌ أن الصفارَ متأثرٌ كثيراً بأسلوب أستاذه، واقتفى أثره في كتابه، بل ونقل عنه أشياء في ثنايا شرحه للكتاب دون أن يعزوها لمصدرها، وبخاصة ما استفاده في باب الضرورة؛ حيث نقل هذا الباب عن

---

(١) انظر مصادر ترجمته في: ص ٢٢ حاشية ١.

(٢) انظر: إشارة التعيين ٢٦٦، البلغة ١٧٤.

(٣) انظر مصادر ترجمته ص ٢٢ حاشية ١، كما سنقف على بعض ما قاله عن أستاذه الشلوبين في مكانه -إن شاء الله-.

(٤) إشارة التعيين ٢٦٦، البلغة ١٧٤.

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

أستاذه، ولم يذكر ذلك، وهذه عادة كثير من العلماء السابقين، فقليلٌ منهم من يذكر مصدره أو يعزو النقل لصاحبه الأول، والناظرُ في (النكت) للأعلم الشنتمري: يجد ذلك واضحاً، فالكتاب نسخة من شرح السيرافي فيما عدا بعض الشرح والتطويل فيتركه، أما ما أُثْبِتَ فيه، فهو بوجه عام منقول بالنص من السيرافي، وكذلك ما نراه في كتب التراجم[1] والطبقات وغير ذلك، فهناك النقل والاستفادة بدون عزو وتوثيق، فهذا لا يقدح في نسبة الكتاب للصفار، بل هناك أكثر من أمر يجعلنا نستبعد هذا الشك في نسبة الكتاب للصفار، ونؤكد على صحة هذه النسبة، وذلك للأمور التالية:

١- سجلت المصادر أن للصفار شرحاً لكتاب سيبويه وأجمعت على ذلك[2].

٢- ما نجده داخل الكتاب من أسلوب يختلف عن أسلوب ابن عصفور في مواطن كثيرة، وإن استفاد منه في بعض القضايا، ونقل عنه في قضايا أخرى.

---

(١) انظر استفادة الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) في كتابه البلغة من كتاب إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ) حيث النقل للتراجم بالنص في أغلب الترجمة.

(٢) انظر مصادر ترجمته ص ٢٢ حاشية ١، وجاء في كشف الظنون ١٤٢٨/٢ بعد أن ذكر كتاب الصفار هذا "أخذه أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ولخصه وسماه: الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار".

٣- أشار في أكثر من موضع لابن عصفور إما نقلاً أو موافقة له فيقول مثلاً: "ورأيت صاحبنا أبا الحسن بن عصفور -فسح الله في مُدَّته- يقول: إن الإضافة فيه على معنى اللام، وذلك أنهم كانوا يقولون: رفعنا الفاعل، والفاعل إنما هو الشخص، وهو لم يُرْفع إنما رُفِعَ اللفظ"[١]، وقال أيضاً: "وهكذا فَسَّره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور"[٢]، وذلك حينما علق على نص منسوب للأخفش، وكذلك نقل عنه في حديثه عن اسم الفاعل حيث قال: "قال صاحبنا أبو الحسن ابن عصفور -فسح الله له البقاء- والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنما عمل لأنه في معنى فعل مشبه، ولأنه في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف..."[٣]، كما أعلن مخالفته لصاحبه ابن عصفور عندما تحدث عن زمن (أفعل) في التعجب، وهل هو للماضي أو الحال؟ فذكر أن منهم من جعله للماضي وعلل ذلك، ومنهم من جعله للحال، وأيد هذا الرأي الأخير الصفار، وقال: "وهذا القول الأخير أحبُّ إليَّ؛ لأن المعنى عليه، وإنما فرَّ مَنْ فرَّ إلى الأول ليبقي الصيغة على مقتضاها، وغير منكر إتيان الماضي في موضع

---

(١) شرح الكتاب للصفار ٤ب.

(٢) المصدر السابق ١٤أ.

(٣) المصدر السابق ١٩٥ أ.

غيره"[1]، ثم قال بعد ذلك: "واختار صاحبنا أبو الحسن القول الأول -أي القول بأن زمنه للماضي[2]- لأن فيه إبقاء للصيغة على بابها"[3].

وكذلك خالفه عندما تحدث في الباب الذي عقده سيبويه باسم (هذا باب ما ينصب في الألف)[4]، وهو ضمن أبواب الاستفهام، وعندما فسر ألفاظ الكتاب فيه، وجاء لقول سيبويه: "وتقول: أ أنت عبد الله ضربته، تجريه هاهنا مُجْرى أنا زيد ضربته"[5] وذكر أن سيبويه -كما يظهر- يختار الرفع في (عبد الله) على الابتداء وعلل ذلك، ثم قال: إن الأخفش جعل الأحسن هنا النصب في (عبد الله) لأنك تضمر فعلاً يقع عليها، فتقول: أأنت عبد الله ضربته، على معنى أ ضربت عبد الله ضربته"[6]، ثم قال: "زعم الأستاذ[7] أبو الحسن بن عصفور أن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى

---

(١) شرح الصفار ١١٢ أ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٤.

(٣) شرح الصفار ١١٢ أ.

(٤) الكتاب ١/١٠١.

(٥) الكتاب ١/١٠٤.

(٦) شرح الصفار ١٤٥ ب - ١٤٦ أ.

(٧) ورد في نسخة (أ) (رحمه الله) ١٤٦ أ ولعل هذا زيادة من النساخ، لأنه في نقله عنه غالباً ما يدعو له بطول البقاء وأن يمد له في حياته، و لم ترد عبارة (رحمه الله) في =

اسمين أصلاً، وأن سيبويه رحمه الله لا يجيز ما قال الأخفش، وذلك أن الفعل المشتغل لابد أن يكون خبراً عن الاسم، فإذا قلت: زيد ضربته، فضربته خبر، وقد كان خبراً له قبل الاشتغال، حين قلت: زيداً ضربت، ولو قلت: أنت عبد الله ضربته لم يكن ضربته خبراً لأنت، وإنما يكون خبره الجملة، فخرج عن الاشتغال إذ معقول الاشتغال أن يكون الفعل خبراً للاسم، وذلك غير متصور هنا، فاعترضته بأن الفعل في قولك: أزيد أنت ضاربه ليس خبراً عن زيد، بل أنت وما بعده هو الخبر، وهم قد أجمعوا على جواز النصب فانفصل بأن أنت مع ضارب بمنزلة (ضرب)؛ لأنه لا يصح له عمل إلا معتمداً، فلا فاصل، وهذا بناء على منع هشام: زيداً أنا ضربت، وإجازته: زيداً أنا ضارب، وهذا ممكن في الموضع"[1].

وكذلك نقل عنه مرة فقال: "فالذي عليه كلام العرب أن جميع ما يرفع المضمر يرفع الظاهر، ولا ينكر ذلك، وهذا يرفع المضمر فينبغي أن يرفع الظاهر، وإلى هذا ذهب صاحبنا أبو الحسن بن عصفور"[2]، وذلك عندما تحدث عن رفع أفعل التفضيل للظاهر. وكذلك نقل عنه في موضع آخر،

=

نسخة ب ص١٤٦ ولا في نسخة جـ ورقة ١١٢ ب، ثم إن المرجح أن الصفار مات قبل أستاذه، كما تذكره الكتب التي ترجمت له.

(١) شرح الصفار ١٤٦ أ.

(٢) المصدر السابق ٢٠١ ب.

عندما تحدث عن الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل، حيث أوضح الخلاف بين النحاة فيها، فذكر أن مذهب أبي الحسن الأخفش أنها أداة تعريف بمنزلة الألف واللام في الرجل والغلام، ومذهب المازني أنها حرف موصول، ومذهب أبي بكر بن السراج أنها اسم موصول بمنزلة الذي، ثم قال: "قال صاحبنا أبو الحسن -يقصد ابن عصفور، فهو يسميه غالباً بصاحبنا- وفقه الله وهو الصحيح عندي، والذي يدل على فساد مذهب الأخفش أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول في مثل: الضارب زيداً، ولو كانت كما قال لجاز التقديم، كما كان يجوز قبل دخولها، فامتناعهم من ذلك دليل على أنها موصولة...إلخ"[(١)].

٤- ومما يدل على أنه للصفار أن فيه آراء لم يقل بها ابن عصفور، ففي تقديم خبر ليس عليها، أجاز ابن عصفور تقديم الخبر كما في شرح جمل الزجاجي[(٢)]، وكما نقلته عنه كتب النحو الأخرى[(٣)]، وقد منع ذلك الصفار في كتابه هذا، وقال: بعد أن عرض لرأي المجيزين والمانعين: "فإجازة التقديم تخلف"[(٤)].

---

(١) شرح الكتاب للصفار ٢١٢ أ.

(٢) ٣٨٩/١.

(٣) انظر: شرح التصريح ١٨٨/١، الهمع ١١٧/١.

(٤) شرح الكتاب للصفار ٧٦ ب.

٥- نقل عنه كثيرٌ ممن جاء بعده ونسبوا له ما في هذا الكتاب، فمن هؤلاء:

أ - أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، حيث نقل عنه كثيراً في كتابه "ارتشاف الضرب" فمن ذلك قوله: "وفي كتاب الصفار -تلميذ أبي علي- "وأجازوا الفصل بين الاسم الذي ولي "لا" وبين خبره وإن لم يكن معرفة فقالوا: لا رجل هو منطلق"[1]. ومن ذلك ما نقله عنه عند حديثه عن الشرط الخامس لنصب خبر "ما" وهو ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا نحو: ما زيد شيء أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به، قال أبو حيان: "وفي كتاب القاسم البطليوسي جواز نصب الخبر ورفع ما بعد إلا على البدل من الموضع، وهو وهم فاحش"[2]، ومن ذلك أيضاً ما نقله عنه في مكان آخر حينما قال: "وفي كتاب الصفار البطليوسي المصدر: إذا استعمل في معنى الزمان، جاز أن يضاف إلى الفعل تقول: أتيتك ريث قام: أي قدر بطء قيام زيد، لما كانت تخرج إلى الظرف من الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان، وكذلك ما كان بهذه المنزلة"[3].

ومن ذلك أيضاً ما نقله عن الصفار عند ما تحدث عن الفصل بين "أما" و"الفاء" قال: "ويفصل بينهما بالمبتدأ نحو": أما زيد فمنطلق، وبالخبر نحو:

---

(١) ارتشاف الضرب ٤٩٣/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١٠٥/٢-١٠٦.

(٣) المصدر السابق ٥٢٧/٢.

أما قائم فزيد، وأما في الدار فعمرو، وفي كتاب البطليوسي الصفار: أن الفصل بينهما بالخبر قليل[1]...إلخ"، ومن ذلك قوله في موضع آخر: "وفي كتاب الصفار البطليوسي: الذي يعلق به -يعني من الحروف- اللام الداخلة على المبتدأ والخبر، واللام المقرونة بإن، واللام الداخلة على الفعل نحو: لَيَقُومَنَّ في جواب القسم، و"ما" و"لا" في جوابه على خلاف في ما ولا انتهى"[2]، وهناك مواضع أخرى كثيرة نقل فيها أبو حيان عن كتاب الصفار هذا[3].

ب- الحسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ، فقد نقل عنه في "الجنى الداني" عندما تحدث عن زيادة شرطين في إعمال "ما" حيث قال: "وثانيهما ألا يبدل من الخبر بدلٌ مصحوبٌ بسإلا نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به، ثم قال: وفي "الكتاب"[4] للصفار: جواز نصب الخبر ورفع ما بعد إلا على البدل من الموضع وهو وهم"[5]، ومثله ما جاء في موضع آخر عند حديثه عن "أمَّا" وأنه لا يليها فعل بل مبتدأ وخبر، قال: "وفي كتاب الصفار

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٥٦٨.

(٢) المصدر السابق ٣/٧٠.

(٣) انظر تلك المواضع في: ارتشاف الضرب ١/١٦٢،٣٥٧، ٢/١٩٤،٣٨١،٥٨١، ٦٥٥، ٣/١٥،١٦٦،٢٥١.

(٤) يقصد في شرح الكتاب للصفار.

(٥) الجنى الداني ٣٢٩.

أن الفصل بينهما بالخبر قليل"[1]، وكذلك نقل عنه في توضيح المقاصد عندما تحدث عن أقوال النحاة في أسماء الإشارة بالنسبة للإشارة بها للقريب أو للبعيد "فهل لها مرتبتان أم ثلاث، قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ثم قال: قلت ونسبه الصفار إلى سيبويه"[2].

جـ- كما نقل عنه ابن هشام ت٧٦١هـ في مواضع منها: عندما تحدث عن الفصل بين أمَّا والفاء بالخبر نحو: أما في الدار فزيد، قال: وزعم الصفار أن الفصل به قليل[3]، وكذلك عند حديثه عن عطف الخبر على الإنشاء والعكس، قال: منعه البيانيون وابن مالك في شرح المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار[4] -بالفاء- تلميذ ابن عصفور وجماعة، وهناك مواضع أخرى نقل فيها ابن هشام من كتاب الصفار[5].

---

(١) الجنى الداني ٥٢٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٩٣.

(٣) مغني اللبيب ٨٢.

(٤) المصدر السابق ٦٢٧،٦٢٨.

(٥) المصدر السابق ٦٣٠،٧٠٦،٧٩٤، وهذه النقول لا ريب أنها من كتابه (شرح الكتاب) إذ لم يكن له كتاب غيره، فإذا نُسب له شرح قصد به ما في شرحه للكتاب. وا لله أعلم.

د- وكذلك نقل عنه بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ، وذلك عندما تحدث عن تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع، إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع فقال: "ومذهب طائفة من العرب -وهم بنو الحارث ابن كعب- كما نقل الصفار في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع-)"[١].

هـ- كما نقل عنه السيوطي ت٩١١هـ، في مواضع عدة من كتابه الهمع[٢]: وهذان الموضوعان يمثلان ذلك:

١- عندما تحدث السيوطي عن (ريث) قال: "ريث: مصدر راث يريثُ إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول: أتيتك رَيْثَ قام زيد، أي قدر بطء قيام زيد، فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان، هذا كلام أبي الفضل الصفار في (شرح كتاب سيبويه) ونقله أبو حيان، وذكر ابن مالك نحوه"[٣].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٩٠.

(٢) نقل السيوطي عن الصفار في مواضع كثيرة، ولكنه لم يسم مصدره وهو "شرح كتاب سيبويه" إلا في بعضها، ومن المواضع الأخرى التي وردت ونقل فيها عن الصفار ما في الهمع ١/٦٦،٧٥،١٢٣،١٤٠،١٦٧،١٧١، ٢/٨٥،١٣٣،١٤٠.

(٣) الهمع ١/٢١٣.

٢- وكذلك عند حديثه عن نواصب الفعل المضارع قال: "وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصفار: خالفَنَا الكوفيون في "غير" فأجازوا بعدها النصب؛ لأن معناها النفي نحو: أنا غيرُ آتٍ فأكرمك؛ لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكْرِمَك، قال: وهذا لا يجوز، لأن "غيراً" مع المضاف إليها اسم واحد، و"ما" بخلافها، لأنك تقدر بعدها المصدر، فتقول: لكن كذا، وما يكون كذا، و"غير" لا يتصور فيها ذلك، لأنها مع ما بعدها اسم؛ فلا يفصلُ منها، ويحذف لشيء آخر؛ لأن في ذلك إزالةً لوضعها..."[١].

و- وكذلك نقل عنه السيوطي أيضاً في "الأشباه والنظائر" في أماكن متفرقة[٢] فمن ذلك:

١- قال أبو حيان في شرح التسهيل: زعم القاضي أبو بكر بن الخطيب -يعني الباقلاني- أن كونَ "أن" تخلص إلى الاستقبال، يؤدي إلى القول بخلق القرآن وذلك قوله تعالى: ﴿**إنّما أَمْرُهُ إذَا أَرَادَ شَيْئاً أن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[٣]، فإن كان "أن يقول" سيقع، كان القرآن مخلوقاً، وهذا

---

(١) الهمع ١٢/٢.

(٢) انظر في الأشباه والنظائر ١٥٤/٤، ١٥٧، ١٥٩، حيث نقل عن الصفار دون ذكر اسم الكتاب ومن المعروف أنه ليس للصفار -في حدٍّ علمي- سوى شرحه للكتاب، فإذا نُقل عنه شيء فإنما هو من شرحه للكتاب.

(٣) سورة يس ٨٢.

هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعة، قال أبو حيان: والردُّ على القاضي أبي بكر في شرح أبي الفضل الصفار..."[1].

٢- في بحث اسم التفضيل: حينما عرض لرفع اسم التفضيل الاسمَ الظاهر قال: "قال الصفار في شرح الكتاب، بعد تقرير هذه المسألة: وبقي فيها إشكالٌ أثاره صاحبُنا أبو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى ..."[2].

ز- وممن نقل عنه البغداديُّ ت١٠٩٣هـ في كتابه "الخزانة" في مواضع عدة[3] ومن ذلك:

١- قوله: "وفي (شرح الصفار لسيبويه): "وأما إيهِ فمعناه حدِّث أو زِدْ، لكن هو لازم، لا يقال إيهِ كذا"[4].

٢- وقوله: "ومثله للصفار (في شرح الكتاب) قال: إثبات حرف العلة في المجزوم ضرورةٌ نحو: ألم يأتيك. وقيل: إنه لغةٌ، يعرب بحركات مقدرة،

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/٦١.

(٢) المصدر السابق ٤/٢١٠، وانظر المصدر نفسه ٤/٢١٤.

(٣) من ذلك ما في ١/٣٥٩، ٩/٤٣٥ من الخزانة حيث نقل عنه دون ذكر اسم الكتاب وانظر هامش "٢" في الصفحة السابقة.

(٤) الخزانة ٦/٢١٠.

والصحيح أنه ليس لغةً، ولا أعلم من قاله غير الزجَّاجي ولا سند له فيه... إلخ"[1].

حـ- كما نقل عنه البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب فمن ذلك:

١- ما قاله تعقيباً على شرْحِ ابن عصفور لأبيات شعرية ونَقْلِ هذا الشرح في كتب من جاء بعده دون عزوٍ، فقد ذكر كثيراً من هؤلاء، ومنهم: الصفار حيث قال البغدادي: "وأخذه الصفار أيضاً، وأورده في "شرح كتاب سيبويه" و لم يعزه إليه"[2].

٢- كذلك نقل عنه ما يتصل بإثبات حروف العلة مع الجازم ضرورة، وهو ما ذكرناه قبل ذلك في كتاب الخزانة بنصه وتمامه، حيث قال: "ومثله

---

(١) الخزانة ٨/٣٦١-٣٦٢. وانظر هذا النص بكامله في شرح الصفار على الكتاب ٢٩أ -٢٩ب، مع اختلاف في بعض الألفاظ عما ورد عند البغدادي.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ١/٢٢١، وقد وهم محقق هذا الكتاب حيث ترجم للصفار بأنه: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح أبو علي الصفار (٢٤٧-٣٤١هـ)...إلخ: مع أنه أورده في سياق نقله عن ابن عصفور، و لم يتنبه لذلك، فكيف يكون الصفار هذا هو إسماعيل بن محمد الذي جزم به المحقق، مع أن ابن عصفور توفي سنة ٦٦٩هـ وقد نقل عنه الصفار -صاحبنا- أما إسماعيل الصفار فقد توفي سنة ٣٤١ وقد صحب المبرد انظر ترجمة إسماعيل هذا في تاريخ بغداد ٦/٣٠٢-٣٠٤، إنباه الرواة ١/٢٤٦-٢٤٨.

للصفار في شرح الكتاب" قال: إثبات حروف العلة في المجزوم ضرورة...إلخ"[1].

ط- ومن هؤلاء الشيخ محمد الصبان ت١٢٠٦هـ في حاشيته على شرح ابن عقيل[2].

إذاً فنخلص من هذا كله: أن هذا الشرح هو للصفار، وليس لأستاذه، والاستفادة من الأستاذ حاصلة له، كما هي عادة التلاميذ في استفادتهم من أساتذتهم، وقد تكون هذه الاستفادة بدون عزو، وشاع ذلك الأسلوب بين العلماء قديماً.

٢- منهج الصفار في كتابه:

أ - طريقته في الشرح:

بدأ المصنف كتابه بدون مقدمات، يشرح فيها عمله ومنهجه، وما الطريقة التي سيسلكها في شرحه كتاب سيبويه؟ بل بدأ -بعد البسملة وحمدِ الله- بشرح قول سيبويه "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[3]، وإذا تتبعنا كتابه لمعرفة طريقته في الشرح تتضح لنا الأمور الآتية:

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٥/٢.

(٢) حاشية الصبان ١٩٥/١.

(٣) شرح الصفار ١ ب.

١- الصفار يعرض كـلام سيبويه بـالتفصيل، ولا يجتزئ بعـض العبـارات، ويقتصر عليها في الشرح، بل يأخذ النص، ثم يشرحه، وقد يخص كلمة بالشرح والتطويل، فقد شرح قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" في أول الكتاب؛ فبيَّن لِمَ أشار بـ(هذا) ولم يكن ثم مشارٌ إليـه، وأطال في ذلك،وعرض آراء النحاة، ثـم شـرح كلمـة (عِلْـم) وبيَّـن أن (ما) في قوله (ما الكلـم) قـد تكـون استفهاماً، وقـد تكـون موصولـة، ووجه ذلك، وشرح مرة أخرى (عِلْم) وحالتها مع هذين الاعتبـارين في (ما)، ثم زاد وجهاً ثالثاً: وهو كونها زائدة. بعد ذلك شرح كلمة (من العربية) وعرض لـ(من) ثم لـ(العربية).. أرأيت كيف شرح نص سيبويه السابق كلمةً كلمةً؟ وهذا عمله -الغالب- في شرحه للكتاب، حتى إنه قال مرة عندما تحـدث عـن بـاب الضـرورة وأطـال في ذلـك: "وإذ قـد أحكمناها جملة فلنرجع إلى ما كنـا بسبيله مـن ألفـاظ سيبويه -رحمـه الله- نبينها حتى لا يفوت له لفـظ غـير مفهـوم"[(١)]، فهـو يتتبـع كـلام سيبويه ويشـرحه ويوضحـه حسـب أهميتـه، حتـى إنـه أحيانـاً يذكـره ويقول "وهو واضح"، ولا يعني هذا التتبعَ الحرفيَّ لعبارات سيبويه، فهـو قد يترك بعض العبارات القليلة التي قد تكون شرحاً أو توضيحاً لأمر قد

---

(١) شرح الصفار ٥٠ أ.

عرض له بالشرح والتوضيح، كما أنه قد يترك بعض أمثلة سيبويه التي لا يحتاج إليها في توضيح مراده.

٢- يحرص على الدقة في نص الكتاب، فهو يذكر النص كما هو في الكتاب، وأحياناً يتصرف في بعض العبارات، وقد يورد عبارات لا تتفق مع عبارات النص الواردة في الكتاب المحقق[(١)]، ولكن نلاحظ أن محقق الكتاب يشير في الحاشية إلى ورود هذه العبارات في نسخة كذا، مما يدل على تعدد نسخ الكتاب، فقد تكون النسخة التي اعتمد عليها الصفار في شرحه ليست التي اعتمدها محقق الكتاب[(٢)]، وقد يخرج في التمثيل عما هو وارد في نص الكتاب أحياناً، فمثلاً: شرح قول سيبويه: "وأما المتمكن الذي جُعِلَ بمنزلة غير المتمكن فهو قبل وبعد"[(٣)] هذا النص الوارد عند الصفار، وهو في الكتاب "وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أولُ ويا حكمُ"[(٤)] ومما يدل على فهمه لنص الكتاب ومتابعته الدقيقة لما يورده من نصوصه أنه قد يخرج بعض النصوص من كلام سيبويه، ويجعلها مما أدمج من

(١) المقصود بذلك تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(٢) انظر حاشية (٢) من ص ٢٧٨ من هذا الكتاب.

(٣) شرح الصفار ١٥ ب.

(٤) الكتاب ١/١٦، وانظر شرح السيرافي ١/١٥٦ (ط).

كلام الأخفش في نص الكتاب، فعندما عرض لقول سيبويه: "ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل"[١] -أي بعد إذا وحيث- فبعد أن ناقش الصفار قول سيبويه هذا، وأورد اعتراضه ووجه ذلك[٢] أتى على قول سيبويه بعد ذلك في السياق نفسه وهو "والرفع بعدهما جائز.."[٣] فقال: "قلت: ليس هذا من كلام سيبويه؛ لأنه مناقض لما قبله، وقد نص في باب "ما يضاف من الأفعال إلى الأسماء على أن الأزمنة لا تضاف إلى الجمل الاسمية إذا كانت شرطاً، فلا تقول: آتيك يوم زيدٌ أمير"[٤]؛ لأن هذا ماضٍ فشبه بإذ فخرج عن الشرط، لأن الشرط مستقبل، فهذا الموضع إن حمل على أنه من كلام سيبويه كان مناقضاً، فهو من كلام الأخفش، لأنه كثيراً ما أدمج كلامه في هذا الباب"[٥].

(١) الكتاب ١/١٠٧.

(٢) شرح الصفار ١٤٨ أ.

(٣) الكتاب ١/١٠٧.

(٤) انظر ما قاله سيبويه حول ذلك في ٣/١١٩ من كتابه.

(٥) شرح الصفار ١٤٨ ب، أما السيرافي فلم يخرج ذلك من كلام سيبويه وذكر أن سيبويه أجاز الرفع بعدهما بالابتداء، ثم عقب على ذلك بقوله: "وأما (حيث) فلاشك في جواز ذلك فيها؛ لأنها قد تخرج عن معنى المجازاة...، أما (إذا) فلا تقع إلا للمستقبل، ولا تنفك عن معنى المجازاة..."إلخ، ثم أوضح الفرق بين حيث وإذا، =

٣- إذا كان هناك اختلاف في نسخ الكتاب التي يرجع إليها فإنه يشير إلى ذلك، قال عند تفسير قول سيبويه: اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان"[١]، قال: "قلت قد ثبت في بعض النسخ: بابٌ: اعلم أنك... وهو جيد، لأن هذا الفصل لا يدخل تحت المجاري[٢]...إلخ"، ومن ذلك ما ذكره عندما عرض لقول سيبويه: "واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَيْن، لحقتها ألف ونون"[٣]، حيث قال: "وقد ثبت في بعض النسخ بل في أكثرها: "علامة للفاعِلين"[٤]، وقال أيضاً في موضع آخر: "وثبت في بعض النسخ وألحقوا الميم عوضاً، وفي بعضها: وألحقوا الميم عوضوا"[٥].

=

وأشار إلى أنه لابد من تقدير فعل بعد إذا، فيكون ما بعدها مرفوعاً بفعل مضمر، لا بالابتداء، ثم عرض رأي المحتج على سيبويه والمدافع عنه...إلخ، انظر: شرح السيرافي ٢١٧/١ أ - ٢١٧ ب.

(١) الكتاب ١٧/١.

(٢) شرح الصفار ١٦ ب.

(٣) الكتاب ١٩/١.

(٤) شرح الصفار ٢١ ب.

(٥) شرح الصفار ٣٤ ب.

ومن ذلك ما جاء في الباب الذي عقده سيبويه باسم (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى)[1] حيث قال سيبويه: "كما فعلت ذلك في متى"[2] قال الصفار: "أي أخرت عنها الفعل، وثبت في بعض النسخ في (أما) ويريد بذلك كما فعلت ذلك بالهمزة لأن (أما) استفهام دخل على ما النافية"[3]، ومن ذلك قوله بعد أن ذكر قول سيبويه "وتقول في الخبر وغيره: إنْ زيداً تَرَه تَضرب"[4] وذلك في الباب الذي عقده سيبويه بقوله "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً..."[5]، قال الصفار بعد أن عرض لذلك: "وثبت في بعض النسخ: وتقول في الجزاء وغيره"[6].

٤- عند نقله كلام سيبويه نجده أحياناً لا يورد النص بكامله، بل يذكر أول الكلام، ثم يختمه بآخر كلمة فيه[7] -اختصاراً- أو يأتي بأول الكلام

---

(١) الكتاب ١/١١٨.

(٢) الكتاب ١/١٢٦ وفيه: "كما تفعل ذلك بالألف" وأشار المحقق إلى ما في نسخة الأصل وهو "كما تفعل ذلك في أما" وهو في شرح الصفار ١٦١ ب.

(٣) شرح الصفار ١٦١ ب.

(٤) الكتاب ١/١٣٤ وفي شرح الصفار ١٦٧ .

(٥) الكتاب ١/١٢٧.

(٦) شرح الصفار ١٦٧ أ.

(٧) المصدر السابق ٩ أ.

ثم يقول (وكذا)[1] كناية عن أمثلة ذكرهـا سيبويه، أو كـلام لا يريـد إعادته -اختصاراً أيضاً- أو يقول: (...الفصل)[2] بعد أن يذكر أول الكلام فيشير إلى بقية الفصل.

٥- إذا عرض لقضية بيَّنها في مكان آخر لا يكرر ذلك بل يحيل عليها؛ ويشير إلى موضع الحديث عنها -بأن يقول مثلاً: "وقد أبنّاها على الاستيفاء[3] في باب كذا" ويسيمه، أو يقول: "وفيه كلام، ستقف عليه[4] في باب كذا" أو يقول: "على ما بيناه في التصريف"[5]، مثلاً، أو "على ما تبين"[6] في كذا، أو يقول: "وقد أتينا على جميع ذلك في التصريف من هذا الكتاب"[7] وكذلك قوله: "وقد استوفينا هذه المسألة في موضعها"[8]، وأحياناً يقول: "وقد بيَّنا هذه المسألة بياناً شافياً"[9] في

---

(١) شرح الصفار ٨ أ، ١٢ ب.

(٢) المصدر السابق ٢٢ أ.

(٣) المصدر السابق ٢ أ.

(٤) المصدر السابق ٤ ب.

(٥) المصدر السابق ١٠ ب.

(٦) المصدر السابق ١٦ أ.

(٧) المصدر السابق ٣٩ ب.

(٨) المصدر السابق ٧٦ أ.

(٩) المصدر السابق ٩٠ أ ، ١٤٨ ب.

باب كذا، وكقوله أيضاً في باب التعجب: "ألا ترى أن فَعُلَ مما عينه (ياء) لم يوجد نحو (قَيُمَ) ولا وجد أيضاً مثل (عَرُي) للعلة التي أحكمناها في التصريف"[1] أو يقول: "وسيأتي إن شاء الله"[2]، وقوله: "والصحيح -أنها كذا- لما أبينه إن شاء الله تعالى"[3]، وكقوله: "وهذا المذهب رددناه في باب الإعمال بأن العامل لابد له من عمل"[4]، وكقوله: "كنا أحكمنا هذا في أبواب التمييز قبل أبواب النداء بيسير"[5]، وكقوله: "وقد أحكمنا هذا في باب نعم وبئس"[6]، وكقوله: "وقد تقدمت علة ذلك في أول الكتاب"[7]، أو يقول: "وسيأتي بيان الصحيح من المذهبين عند انتهائنا إلى موضعه"[8]، ويقول أحياناً: "وقد أقمنا الدليل على ذلك[9] في باب كذا" أو يقول: "لكن

---

(١) شرح الصفار ١١٤ أ.

(٢) المصدر السابق ٢١ أ.

(٣) المصدر السابق ٢٣ ب.

(٤) المصدر السابق ٢٠٨ أ.

(٥) المصدر السابق ٢٢٧ أ.

(٦) المصدر السابق ٢٢٩ أ.

(٧) المصدر السابق ٢٣٦ أ.

(٨) المصدر السابق ٢٦ ب.

(٩) المصدر السابق ١٦٨ ب.

قد أبنا هذه المسألة في ذلك الموضع، وأبطلنا أن يكون (زيد) يعمل النصب بما تقف عليه إن شاء الله تعالى"[1]، وكذلك قوله: "وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى"[2]، وقوله: "وسيأتي الرد عليه في موضعه إن شاء الله تعالى"[3]، أو قوله: "هذا الطَّرَفُ سيأتي"[4]، أو قوله: "على ما نبين -إن شاء الله تعالى- عند النزول إلى ألفاظ سيبويه في الباب"[5]، وكذلك قوله عندما عرض لقول سيبويه: "ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه..." [6]، قال: "قلت: هي التي للمفاجأة، وقد بيناها في هذا الموضع بياناً شافياً في موضعين، أحدهما: في (باب صوته صوت حمار) وفي (باب عدة ما يكون عليه الكلم) وهي لا يليها الفعل أصلاً كان ظاهراً أو مضمراً"[7]، وكقوله: "وقد بينا فساد هذا المذهب في باب "هذا صوت صوت حمار"[8]، وعباراته التي

---

(١) شرح الصفار ٣١ أ.

(٢) المصدر السابق ٣٦ ب.

(٣) المصدر السابق ٣٧ ب.

(٤) المصدر السابق ١٧ ب.

(٥) المصدر السابق ٤٩ أ.

(٦) الكتاب ١/١٠٧.

(٧) شرح الصفار ١٤٨ ب.

(٨) المصدر السابق ٥٦ أ.

تأتي بعدم تكرار ما سبق بيانه، أو ما سيأتي الحديث عنه كثيرة غير ما قدمنا[1].

٦- الصفار يشرح كلام سيبويه وعباراته، وأحياناً يجعل مقدمة لما هو بصدده، وقد يفترض أسئلة ويجيب عنها قبل الدخول إلى شرح عبارات الكتاب، ثم يعود لألفاظ سيبويه بالشرح والتدليل، وهو بهذه الأسئلة والمقدمات يجعل القارئ يقف على مراد سيبويه من ذلك الباب الذي عقده، ولنعد إلى أحد هذه الأبواب التي عقدها سيبويه كـ(باب المسند والمسند إليه)[2]، و(باب اللفظ للمعاني)[3]، و(باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)[4]، و(باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[5] نجد الصفار يعرض في بداية كل باب أسئلة كاشفة عن مراد سيبويه بهذه الأبواب كقوله: ما الذي أراد بهذا الباب؟ وما ثمرته؟ أو قوله: ما الذي دعاه إلى ذكر هذا الباب؟ وما الذي دعاه إلى إيراده في هذا الموضع؟ ثم يجيب عن ذلك، ويأتي أحياناً بمقدمة للباب توضح المراد منه، ومثل هذه الأسئلة والمقدمات -تبدو- في كتاب مثل كتاب سيبويه مهمة جداً

---

(١) انظر شرح الصفار ١٥٩ أ.

(٢) المصدر السابق ٢٩ ب - ٣٠ أ.

(٣) المصدر السابق ٣١ أ - ٣١ ب.

(٤) المصدر السابق ٣٣ ب.

(٥) المصدر السابق ٣٤ ب - ٣٥ أ.

للقارئ؛ لتوضيح ما يريده سيبويه من هذه الأبواب قبل الدخول إلى قراءتها؛ ليسهل فهم عباراته وألفاظه ومصطلحاته الواردة في ذلك الباب، وقد تطول الإجابة أو المقدمة لتوضيح ذلك، ثم بعد هذا يقول: "ثم نعود إلى لفظه" ويبدأ في شرح ألفاظ وعبارات الكتاب.

ومن ذلك ما طرحه من أسئلة حينما شرح قول سيبويه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل"[(١)]، حيث قال: "في هذا الكلام خمسة أسئلة"[(٢)]، ثم ذكرها وأجاب عنها سؤالاً سؤالاً، ثم عاد لألفاظ سيبويه يشرحها ويدلل على ما يقول[(٣)]. ومن ذلك ما قاله عند شرحه لعبارة سيبويه عن الأفعال: "وبنيت لما مضى"[(٤)] حيث قال: "هل يريد لما مضى من الحدث أو من الزمان؟ مسألة نظر"[(٥)] ثم عرض آراء النحاة في ذلك وأجاب عليها.

وكذلك ما أثاره من أسئلة عندما تحدث عن قول سيبويه "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين لها"[(٦)] حيث افترض أكثر من سؤال

---

(١) الكتاب ١٢/١، وفي شرح الصفار ٢ ب.

(٢) شرح الصفار ٢ ب - ٣ أ.

(٣) المصدر السابق ٣ أ وما بعدها.

(٤) الكتاب ١٢/١، وفي شرح الصفار ٤ ب.

(٥) شرح الصفار ٤ ب.

(٦) الكتاب ١٤، وفي شرح الصفار ١٠ ب.

وأجاب عليه[1]. ومن ذلك -أيضاً- ما ذكره عندما تحدث عن الأفعال المبنية في قول سيبويه: "وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة"[2] حيث افترض سؤالاً عن عدم إدراج الفعل المضارع الذي لحقته نونا التوكيد ونون الإناث، وأجاب عن ذلك[3].

وأطول هذه المقدمات التي تسبق شرحه لألفاظ سيبويه ما جاء في أول باب (ما يحتمل الشعر) حيث قال: "وذكر أيضاً سيبويه هنا، كما ذكر باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض) وكأنه يقول: ربما يجيء في أشعارهم أمرما، فلا يعتده كاسراً للقانون، ولا يحمل الكلام عليه؛ لأن الشعر موضع اضطرار، ألا ترى أن بعضهم كان يقطع ألف الوصل كثيراً؛ فقيل له في ذلك، فقال: يا هذا لو نظمت لقطعت ما أمر الله به أن يوصل، فالشعر موضع اضطرار؛ لأنه على وزن مخصوص وقواف ملتزمة، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ولنذكر الآن اختلاف النحويين في الضرورة: ما هي؟ ثم نحصر أنواع الضرائر، ثم نرجع إلى لفظ سيبويه في الباب، فإذا فرغنا من هذا الباب أتينا إن شاء الله تعالى على جميع ضرائر الشعر"[4]، وقد أطال

---

(١) شرح الصفار ١٠ ب - ١١ أ.

(٢) الكتاب ١/١٥ وفي شرح الصفار ١٤ ب.

(٣) شرح الصفار ١٤ ب.

(٤) المصدر السابق ٣٥ ب - ٣٦ أ.

هذه المقدمة بالشرح والتوضيح، ثم عاد لألفاظ سيبويه وشرحها في هذا الباب بعد صفحات كثيرة[١]، حيث قال: "وإذ قد أحكمناها جملة، فلنرجع إلى ما كنا بسبيله من ألفاظ سيبويه -رحمه الله- نبينها حتى لا يفوت له لفظ غير مفهوم، والله سبحانه وتعالى يجعل ذلك لوجهه خالصاً بمنّه وكرمه إنه سميع لمن دعا"[٢]، ومن ذلك تلك المقدمة الطويلة التي قدَّم بها (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول)[٣] حيث بدأ في بيان مراد سيبويه بهذا الباب، وأجاب على عدة أسئلة افترضها، وتحدث عن أفعال هذا الباب، والخلاف فيها، وأتى على أكثر الجزئيات المتعلقة بهذا الباب، وهو (باب كان وأخواتها)[٤] ثم عاد أخيراً إلى ألفاظ سيبويه يشرحها ويبين مراده منها[٥]. ومن ذلك أيضاً ما ذكره عندما تحدث عن باب التعجب، وأنهى الحديث فيه، قال: "وقد كمل الباب بمعونة الله سبحانه وتعالى، ولم يبق منه إلا ألفاظ صاحب الكتاب"[٦] ثم أتى عليها بالشرح والتفصيل،

---

(١) استغرقت من ٣٥ ب إلى ٥٠ أ.

(٢) شرح الصفار ٥٠ أ.

(٣) الكتاب ١/٤٥ وفي شرح الصفار ٧٤ ب وما بعدها.

(٤) بدأ في ذلك من ٧٤ ب إلى نهاية ٨٠ ب.

(٥) وذلك ابتداء من أول ٨١ أ.

(٦) شرح الصفار ١١٤ أ، وانظر مثل ذلك في ١١٨ أ، ٢٢٣ أ.

وقال في باب الاستفهام: "فهذا جملة ما في الباب، وبقي علينا لفظه"[1]، ومن تلك المقدمات الطويلة ما ذكره الصفار عندما أراد الحديث عن الباب الذي عقده سيبويه باسم (هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً"[2]، فقد جاء بمقدمة طويلة تحدث فيها عن اسم الفاعل وعمله، وفصَّلَ القول في ذلك، وبعد تلك المقدمة الطويلة[3] قال: "وهذا منتهى الكلام في اسم الفاعل لكن بقي لفظ سيبويه رحمه الله، فينبغي أن نبين قوله رحمه الله"[4].

وهو حريص -كما قلنا- على شرح عبارات سيبويه، فبعد أن يتحدث عن الباب الذي هو بصدده، ويورد ما لديه من أقوال العلماء، ويرجح ما يراه، ويرد غيره، ويستشهد على ذلك، يعود لألفاظ سيبويه بالشرح والتحليل المختصر، وأحياناً يطيل في ذلك.

٧- إذا كان قول سيبويه واضحاً، لا يحتاج إلى تفسير وتعقيب وشرح، أشار إلى ذلك بعد ذكر عبارة سيبويه، ومن ذلك قوله -بعد أن ذكر ما

(١) شرح الصفار ١٣٩ ب.

(٢) الكتاب ١/١٦٤، شرح الصفار ٢٠١ أ.

(٣) استغرقت هذه المقدمة عدة ورقات من شرح الصفار من ١٩٤ ب إلى ٢٠١ أ.

(٤) شرح الصفار ٢٠١ أ.

أورده سيبويه عن الوقف في الحروف[1]- "ثم ذكر الوقف في الحروف وهو: مَنْ وهَلْ وقَدْ، ولا سؤال في هذا كله"[2]، أو يقول: "وكلامه في هذا الفصل بيِّنٌ جداً"[3]، وكذلك قوله: "وباقي الفصل مفهوم من كلامه"[4]، وقوله: "إن ذلك الأمر واضح لا يحتاج إلى استدلال عليه"[5].

٨- عند عرضه لأبواب الكتاب يورد الأبواب كما هي عند سيبويه تماماً، وبنظرة سريعة إلى تراجم هذه الأبواب ، تجدها هي بعينها ولفظها الذي في الكتاب دون تصرف منه فيها، أو تحريف لألفاظها، وإذا كان عنوان الباب طويلاً -مثلاً- يذكر أوله ثم يقول: "الترجمة"[6] إشارة إلى باقي ألفاظ سيبويه في ترجمة ذلك الباب.

٩- إذا ذكر ترجمة أحد أبواب الكتاب -كما ورد عند سيبويه- يعقب عليها -أحياناً- بما يقابلها في المصطلح الذي استقر أخيراً لدى النحاة، وبما شاع وعُرف به هذا الباب، فمثلاً عندما ذكر (باب الفعل الذي

---

(١) الكتاب ١/١٧، وفي شرح الصفار ١٦ أ.

(٢) شرح الصفار ١٦ أ.

(٣) المصدر السابق ٢١ أ، ٥٩ ب، ٦٦ ب.

(٤) المصدر السابق ٢٢ ب.

(٥) المصدر السابق ٢٧ أ.

(٦) المصدر السابق ٧ ب، ١٣٢ أ.

يتعدي اسم الفاعل إلى اسم المفعول)[1]، قال: "قلت هذا الباب تذكر فيه كان وأخواتها وهن نواسخ الابتداء"[2]، ومثل ذلك ما عقّب به عندما تحدث عن الباب الذي عقده سيبويه بقوله: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه"[3]، حيث قال: "قلت هذا الباب هو المعبر عنه بباب التعجب"[4]، ومن ذلك تعقيبه على قول سيبويه: "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به الآخر، وما كان نحو ذلك"[5]، حيث قال بعد إيراده لهذه الترجمة: "قلت هذا الباب هو الذي يسميه النحويون باب الإعمال"[6] ومن ذلك ما علّق به بعد ذكره قول سيبويه "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخّر"[7]، قال: "قلت من هنا تكلم سيبويه رحمه الله في الاشتغال"[8].

---

(١) الكتاب ١/٤٥، وفي شرح الصفار ٧٤ ب.

(٢) شرح الصفار ٧٤ ب.

(٣) الكتاب ١/٧٢، وفي شرح الصفار ١٠٧ب.

(٤) شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٥) الكتاب ٧٣، وفي شرح الصفار ١١٤ ب.

(٦) شرح الصفار ١١٤ ب.

(٧) الكتاب ١/٨٠ ، وفي شرح الصفار ١٢٢ ب.

(٨) شرح الصفار ١٢٢ ب.

١٠- يكثر عنده الاعتراض والانفصال عن الاعتراض، فهو يذكر أسئلة كثيرة، ثم ينفصل عنها، مجيباً وشارحاً شرحاً واضحاً مفصلاً، فمن ذلك ما جاء عنده تعقيباً على حديث سيبويه عن لحاق الألف للأفعال وذلك قوله: "ولم تكن الألف حرف إعراب؟ لأنك لم ترد أن تثني يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعلاً آخر"[١]، قال الصفار: "إن قلت ولعل هذا تثنية الفعل، فما الدليل على أن الفعل لا تثنيه العرب؟ وإذا ثبت على هذا الطرف، انتقل السؤال لِمَ لم يُثَنَّ؟ قلت والانفصال عن الأول بأن نقول: إن الدليل على أن العرب لا تثني الفعل امتناعهم من: يقومان زيد، ويقومون زيد، فكونهم لا يقولون: تقومان إلا مع أن الفاعل مثنى دليل على أنهم لا يثنونه، وأن التثنية للفاعل[٢]..." ثم استمر في الإجابة عن السؤال الثاني.

ومن ذلك ما ذكره عندما تحدث عن التذكير والتأنيث وأيهما أول، قال: يحتاج أيضاً هذا إلى الاستدلال على أن التذكير أولُ، وعلى أنه أشد تمكناً، وشرح ذلك، ثم قال: "قلت هذا مما استهوى كثيراً من الناس، لإشكاله، لكن الانفصال عنه بما أذكره لك حتى يتبين أنه ثان[٣]..." ثم استمر في توضيح ذلك وشرحه ممثلاً ومنظراً.

---

(١) الكتاب ١/١٩، وفي شرح الصفار ٢٢ أ.

(٢) شرح الصفار ٢٢ أ.

(٣) المصدر السابق ٢٨ أ.

ومن ذلك ما ذكره عندما عرض لقول سيبويه: "وليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها وللحاق التنوين لها"[1]، قال الصفار: "إن قلت ما الذي دعاه إلى هذا؟ وهو تكلف الانفصال عما لا يسأل عنه، لأنه لا يقول أحد لِمَ لَمْ يدخل الاسمَ الجزمُ؟ فإن المعاني قد استغرقتها الحركات الثلاث، فلا يسع أحداً أن يقول لِمَ لَمْ يُدْخِلُوا ما لا يُحتاج إليه؟ أو لِمَ لم يجعلوا علامتي إعرابٍ لمعنىً واحد؟ لأن هذا سؤال خَلفٌ، فكيف يُتَكَلَّفُ العذر عنه؟ فإن قلت: إنما يترتب الانفصال على من يسأل لِمَ لم يدخل الجزمُ الأسماءَ بدل واحد من هذه الأعاريب؟ قلت: وهذا السؤال أيضاً خَلْفٌ؛ لأنه سؤال عن مبادئ اللغات، ألا ترى أنه بمنزلة من قال: لِمَ لم تدخل عوامل الأفعال على الأسماء؟ وإذا قيل له في جواب هذا: لأن الجزم له عوامل لا تليق بالاسم، ربما قال لك، كان يكون جازم الاسم خلاف جازم الفعل، فيتسلسل الأمر، والسؤال كيفما فرضته خلف"[2].

وهناك مواضع أخرى نجد الصفار يفرض اعتراضاً أو ينشئ سؤالاً، ثم ينفصل عنه بالجواب[3].

---

(١) الكتاب ١٤/١، وفي شرح الصفار ١٠ ب.

(٢) شرح الصفار ١٠ ب – ١١ أ.

(٣) انظر مثلاً في المصدر السابق ١١ ب، ٧٢ أ، ٧٧ ب، ١٨١ ب.

ب- عرض آراء النحاة وأقوالهم واستشهاده للآراء التي يعرضها:

يهتم بعرض آراء النحاة في كثير من القضايا التي يعرضها في أثناء شرحه لكتاب سيبويه، وأمثلة ذلك كثيرة، فقد بدأ من أول الأمر عندما شرح قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" نجده يعرض آراء بعض النحاة(١)، كالسيرافي والفارسي وابن جني ويونس وابن الطراوة، ومن ذلك عرضه آراء النحاة في تفسير المجاري في قول سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية"(٢)، وكذلك عرضه لآراء النحاة في قول سيبويه: "لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة... وبين ما يبنى عليه الحرف"(٣)، فذكر رأي السيرافي والأخفش وغيرهما(٤). ومن ذلك عرضه لآراء النحاة في الحروف اللاحقة للمثنى والجمع، والترجيح بينها واختياره مذهباً منها يقويه بالأمثلة(٥)، حيث ذكر أربعة أقوال في هذه الحروف، وشرحها شرحاً وافياً، ثم ردها، ورجح رأي الجرمي ومن قال بذلك معه، وهو أن هذه الحروف التي تلحق التثنية والجمع حروف إعراب، والانقلاب فيها يقوم مقام الإعراب، قال: "فإذا بطلت هذه الأقسام الثلاثة تعيَّن الرابع،

---

(١) شرح الصفار ١ ب - ٢ ب.

(٢) الكتاب ١٣/١، وفي شرح الصفار ٧ ب - ٨ أ.

(٣) الكتاب ١٣/١، وفي شرح الصفار ٨ ب.

(٤) شرح الصفار ٨ ب - ٩ أ.

(٥) المصدر السابق ١٧ أ - ١٧ ب.

ولا يقدح في مذهبنا قول من قال: أين ثبت الانقلاب إعراباً، إنما ثبت الإعراب بالحركات؟، لأنه يقال لهذا إنما ثبت الإعراب بالحركات في الأسماء المفردة، وهذا نوع آخر، فلا بُعْدَ في أن يحكم لها بحكم آخر كما هي آخر[1]"، ومن ذلك -أيضاً- ما ذكره من آراء للنحاة في تعليل صرف ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف، حيث قال: "للنحويين في تعليل هذا أربعة أوجه"[2]، ثم ذكرها موضحاً ما ذهب إليه سيبويه[3].

ومن ذلك رده لمذهب الأخفش الذي جعل (دخلت) متعدية إلى مفعول به بنفسها، وأبان عن وجهة نظر الأخفش، ثم قال: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد من غير جهة"[4]، واستطرد في ذكر الأوجه التي ردَّ بها هذا الرأي، كما ردَّ رأي السهيلي في قوله بعدم جواز الاقتصار على المفعول الثاني من باب (أعطيت) وقال: إما أن يقتصر على الأول فقط، أو يتعدى إلى الاثنين، ثم ذكر أن هذا مذهب سيبويه، ودلل على رأيه هذا[5]، فجاء الصفار وقال: وهذا لا حجة فيه ونفى أن يكون ما قاله رأيَ سيبويه، مدللاً

---

(١) شرح الصفار ١٧ ب.

(٢) المصدر السابق ٢٨ أ.

(٣) المصدر السابق ٢٨ أ – ٢٨ ب.

(٤) المصدر السابق ٥٨ أ –٥٨ ب.

(٥) انظر رأي السهيلي هذا في البسيط ٤٢٩ وراجع ص ٦٧٢ حاشية ٨ من هذا الكتاب المحقق.

على ما يقول بنص سيبويه في ذلك، وأكد جواز حذف المفعولين كليهما أو أحدهما سواء الأول أم الثاني، وردّ عليه بالسماع، وقال: والصحيح ما ذهب إليه النحويون[1]، ومن ذلك رده على الفراء الذي يجعل المفعول الثاني في باب ظننت حالاً لازمة، فقد رد ذلك ووصف رأيه بالخلف والفساد[2].

ومواضع ذلك كثيرة في كتابه[3]. والصفار يعرض لأراء النحاة في المسألة النحوية، أو في تفسير كلام سيبويه، وهو يناقش هذه الآراء ويفاضل بينها، ويختار ما يراه موافقاً لمذهب سيبويه غالباً، ويرد ما لا يتفق مع مذهبه ويفنده، وهو يعرض -كثيراً- لرأي ابن الطراوة وأبي علي الشلوبين مسائل عدة، ولكنه يعود عليها بالنقض والرد وتسفيه الرأي[4].

كما أنه قد يورد اعتراض بعض النحاة على سيبويه، أو يفترض اعتراضاً على بعض عبارات سيبويه، ولكنه يقوم بالرد على ذلك، ويوجه كلام سيبويه وينتصر له، ومواضع ذلك كثيرة، انظر مثلاً: ماذا قال عندما شرح قول سيبويه: "وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث

---

(١) شرح الصفار ٦٠ أ، وراجع ذلك في ٦٧٢ - ٦٧٣ من هذا الكتاب المحقق.

(٢) شرح الصفار ٦٣ ب - ٦٤ أ.

(٣) انظر مثلاً في المصدر السابق ٣٣ ب - ٣٤ ب، ٥٨ أ، ١١٥ أ، ١١٦ ب، ١٢٤ب-١٢٥ أ، ١٢٨ ب-١٢٩ أ. ١٥٨ ب، ١٧٤ أ، ٢٠٨ أ، ٢١٨ ب.

(٤) شرح الصفار ٢ ب ٧ أ، ١٤ أ، ٦٥ ب، ٧٣ أ، وسيأتي الحديث عن ذلك في موضعه -إن شاء الله-.

ذلك فيه"[1] حيث قال: "هذا الموضع -أيضاً- معترض، لأنه قال: "يبنى لغير شيء" فكأنه قال: يبنى للا شيء، وهذا تعليل فاسد، لأنه لا يبنى الاسم للا شيء، وإنما يبنى لشبه الحرف أو تضمنه معناه على حسب ما ذكره النحويون، وتخريج هذا عندي أن نقول: إن غيراً تستعمل على معنى (لا) وهو قولهم: جئت بغير زاد، معناه جئت ولا زاد معي، وقد تقول: رأيت غيرك، أي رجلاً غيرك، فيمكن أن تكون هنا على هذين المعنيين، فيقول: بُني الحرف لشيء، وذلك الشيء غير شيء من العوامل، أحدث ذلك فيه، ويكون ذلك إشارة إلى المعنى الذي يحدث بالعامل، وقد تقدم لفظاً[2]...إلخ" ومن ذلك ما قاله عند ذكر الأفعال المبنية، حيث فسَّر عبارة سيبويه: أن المراد بها الأفعال الماضية وأفعال الأمر، ثم ذكر رأي المعترض بأنه ينقصه الأفعال المضارعة المتصلة بنوني التوكيد ونون الإناث، ورد ذلك، وأخرج هذا النوع من الأفعال المضارعة[3]، ثم قال: "فقد بان أن سيبويه لم ينقصه شيء"[4] وكذلك أورد اعتراض المعترض على قول سيبويه عن أفعال الأمر: "لم يحركوها لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة"[5] فقال

---

(١) الكتاب ١/١٣، وفي شرح الصفار ٩ ب.

(٢) شرح الصفار ٩ ب - ١٠ أ.

(٣) شرح الصفار ١٤ ب - ١٥ أ.

(٤) المصدر السابق ١٥ أ.

(٥) الكتاب ١/١٧، وفي شرح الصفار ١٥ ب.

المعترض: "يوصف بها وتقع موقع المضارعة، ألا ترى أن من كلامهم: "وجدت الناسَ اخبُرْ تَقْلِهْ" فوضع (اخبر) صفة للناس، وقد قالوا: أمرته بأن قم...إلخ". وقد ردّ قول المعترض، وأبطل أدلته، ثم قال: "فكلام سيبويه صحيح"[1]، وقد رد آراء النحاة كثيراً ورجح قول سيبويه[2]، ومن عباراته في ترجيح رأي سيبويه قوله: "إلا أن سيبويه رحمه الله أسعد بالصواب"[3]، وقوله: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[4] رحمه الله"، وقوله: "فصح مذهب سيبويه"[5]، أو يقول: "فكلام سيبويه صحيح"[6]، أو "فقد بان أن الحق ... ما ذهب إليه سيبويه"[7]، وقوله: "فقد بان أن سيبويه لم ينقصه شيء"[8]، أو يقول: "فاستدلال سيبويه صحيح جداً"[9]، أو قوله: "ومذهب

---

(١) شرح الصفار ١٥ ب - ١٦ أ.

(٢) المصدر السابق ٢١ ب، ٢٤ أ.

(٣) المصدر السابق ١٢٢ أ.

(٤) المصدر السابق ١١١ أ، ١٢٩ أ.

(٥) المصدر السابق ٦ أ.

(٦) المصدر السابق ١٦ أ.

(٧) المصدر السابق ٤ ب، ٥ ب.

(٨) المصدر السابق ١٥ أ.

(٩) المصدر السابق ٦١ أ.

سيبويه -رحمه الله- أسد[1]، أو وهو المذهب الأسد[2]. والصفار قد يخالف سيبويه أحياناً -على الرغم من متابعته والانتصار له دائماً عند مناقشته لآراء النحاة- ومن ذلك ما عقب به عند إيراده لقول سيبويه[3]: "ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما -أي بعد إذا وحيث- إذا كان بعده الفعل"[4] حيث قال: "فقوله: يقبح: مغنٍ عن جواب (إن) وكأنه يقول: "وإن ابتدأت الاسم بعدهما يقبح إذا كان بعده الفعل، وظاهره أن الاسم إذا لم يكن بعده فعل لم يقبح، وهذا لا يجوز أصلاً، وإنما الابتداء هنا كون الاسم قد جعلته يلي (إن) وبدأت به، فيقبح إن كان بعدها الفعل أن يليها الاسم، وأما إن لم يكن بعدها فعل فيكون ابتداء الأسماء بعدها حسناً على أن يضمر الفعل، ثم قال -أي سيبويه-: "ولو قلت: اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس كان أقبح من إذا يجلس زيد وإذا جلس زيد، وحيث يجلس[5]"، أي كان يقبح؛ لأنك أوليتها الاسم لفظاً، وقد كان يمكنك أن تليها الفعل ملفوظاً به،

---

(١) شرح الصفار ١٢٧ ب.

(٢) المصدر السابق ٧٥ أ.

(٣) وذلك في باب (هذا ما ينصب في الألف" الكتاب ١٠١/١.

(٤) الكتاب ١٠٧/١ وفي شرح الصفار ١٤٨ أ.

(٥) الكتاب ١٠٧/١ وفي الأمثلة اختلاف يسير عما في الكتاب، وهي في شرح الصفار ١٤٨أ.

وقوله: أقبح من حيث جلس وإذا جلس، ظاهره أن هذا قبيح، وهو في نهاية الحسن، لكن أفعل هنا لغير التفضيل"[(١)]، ومن ذلك وصفه لرأي سيبويه بالتناقض عندما بيّن آراء النحاة في قولهم (رجع القهقرى، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء) حيث قال: "وإن مذهب سيبويه -رحمه الله- في هذا أنه منصوب بفعل من لفظه، ولا يجوز أن يعمل فيه الملفوظ به، ويظهر من كلام سيبويه هنا التناقض؛ لأنه يقول هنا "عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه"[(٢)] فجعل القهقرى عاملاً فيه الفعل الأول، لكن سأبين الجمع بين الموضعين إن شاء الله"[(٣)].

وهو يأتي بالشواهد والأدلة على جميع ما يعرض من قضايا نحوية أو صرفية أو لغوية، كما أنه ينظّر لكثيرٍ من القضايا التي يعرضها، ويهمّ لذلك.

وهو عندما يعرض للقضايا النحوية التي يشرحها من كتاب سيبويه، أويأتي بها عرضاً للتنظير، أو لمناسبة اقتضاها المقام، أو عندما يعرض آراء بعض النحاة، فإنه كثيراً ما يرجح ويفاضل بين الآراء - كما أشرنا قبل قليل- أو يذهب فيها إلى رأي يعتده ويدلل عليه، فترجيحاته كثيرة في طول الكتاب، فمثلاً عندما تحدث عن حدِّ الاسم قال: "وقد أكثر الناس في حدِّ الاسم

---

(١) شرح الصفار ١٤٨أ - ١٤٨ب.

(٢) الكتاب ١/٣٤.

(٣) شرح الصفار ٥٦أ.

وأصحّ ما حُدَّ به أن تقول: "الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا يفهم من بنيتها أن الزمان ماضٍ أو ليس ماضياً[1]"، ثم شرح التعريف وأبطل ما يعترض به عليه، ومثله ما ذكره عند تقسيم الأفعال حيث قال: "ولا يعترض علينا بما جاء من الأفعال فبني لما مضى خاصة كفعل التعجب، ونعم، وبئس، وعسى، أو لما بُني للمستقبل كـ (يذر) و (يدع) خاصة، لأنه لم يشترط في الحد أن يبنى لجميع الأزمنة، بل لزمان مطلق أو غير مطلق، ولا -أيضاً- يعترض بما كان من الأفعال غير ملفوظ له بمصدر كهذه الأفعال، لأنَّه قد اشتهر أن جميع الأفعال لها مصادر، وقد استقر أنه ثمَّ أصول مرفوضة فلعل هذه قد رفضت أصولها[2]"، وكذلك نراه عندما عرض لخلاف النحاة في مسألتين، وهما: هل المصدر أصل للفعل أو العكس؟ وهل الأفعال ثلاثة أو ليست كذلك[3]؟ يعرض ما قاله النحاة في هذه المسألة، ويورد أدلة كل فريقٍ ويناقشه ويرجِّح ما يراه موافقاً لمذهب البصريين مدلِّلاً على ذلك كله.

---

(١) شرح الصفار ٣ب.

(٢) المصدر السابق ٣ب.

(٣) المصدر السابق ٤ب - ٦أ.

ومن ذلك ترجيحه لقول سيبويه في النون اللاحقة للمثنى حيث ذكر فيها عدة مذاهب[1] رد خمسة منها ورجّح السادس، وهو رأي سيبويه قال: وأما المذهب السادس -وهو الصحيح- فهو أنها كأنها عوض من الحركة والتنوين، وهو قول سيبويه، فلم يجعلها عوضاً، بل هي زيادة لحقت آخر المثنى والمجموع؛ ليتبيّن فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى فعوملت معاملة التنوين مع الإضافة، لمجاورة موجب الحذف لها، وعوملت مع الألف واللام معاملة الحركة؛ لبعدها منهما، فهذا هو الرأي الأسد عندي[2]"، ومن ذلك ما قاله عن ياء المخاطبة في نحو (أنت تفعلين) حيث ذكر أن مذهب الأخفش أن (الياء) علامة تأنيث قال: "والصحيح أنها ضمير لما أبينه إن شاء الله تعالى بعد ذكر مذهب الأخفش باستدلاله"[3]، ثم ذكر أربعة أمور للتدليل على أنها ضمير. ومن ذلك رده لقول الكوفيين بصرف ما لا ينصرف وتخريجه لمجموعة من الشواهد التي استشهدوا بها[4]"، ومن ترجيحاته ما ذكره عند حديثه عن قصر الممدود: فبعد أن أوضح أن سيبويه والبصريين والكوفيين يجيزون ذلك عموماً وأن الفراء يفصل، فيجيز

---

(١) شرح الصفار ١٨ ب- ١٩أ.

(٢) المصدر السابق ١٩أ.

(٣) المصدر السابق ٢٣ ب.

(٤) المصدر السابق ٤٠أ- ٤١أ.

قصر ما لم يكن له قياس يوجب مدَّه، ويمنع قصر ما لـه قياس يوجـب مـده قال: "والصحيح أنه يجوز قصره على كل حال؛ لأن فيه ردَّ فرع إلى أصـل، لأن الأصل ألا يلحق الاسم زيادة علـى حروفـه الأصـول"(١)، ثـم استشـهد لذلك كله.

وهو في ترجيحه يستخدم بعـض العبـارات الـتي تـتردد في كتابـه كثـيراً كقوله: فهذا الوجه أحبُّ إليّ مما تقدم وكلها حسن(٢)، أو يقـول: "وهـذان وجه حسن لعمرك"(٣)، وقوله: "وهذا كلام صحيـح"(٤) أو يقـول "وهـذان الوجهـان همـا المشـهوران اللـذان تداولهمـا النـاس"(٥) أو يقـول: "فلنفـرض الكلام فيها مع المخالف حتى يتبين -إن شـاء الله- أن الصحيـح مـا ذهـب إليه سيبويه"(٦) فيعرض الآراء ويدلل على صحة ما ذهب إليـه، أو يقـول في ترجيحه -بعد عرض الآراء-: والصحيح كذا(٧) فيورد الرأي الـذي يذهـب

---

(١) شرح الصفار ٤٢ب- ٤٣أ.

(٢) المصدر السابق ٤ب.

(٣) المصدر السابق ٤ب.

(٤) المصدر السابق ٦٥أ.

(٥) المصدر السابق ٤ب.

(٦) المصدر السابق ٤ب.

(٧) المصدر السابق ٥ب، ٦ب، ١٤ب، ١٩أ، ١٤٢أ.

إليه مع الدليل، وقد يرجّح ما يذهب إليه بالسماع والقياس فيقول: "فقد ثبت كذا بالسماع والقياس فصحّ مذهب سيبويه[1]، وقوله: وهو الصحيح على ما تبين[2] وقوله: "فهذا الذي قال حق"[3]، وقوله: فالتفسير الأول أحب إلي[4]، ويقول: وهذا القول الأخير أحبُّ إليَّ[5]، وقوله: "وهذا مذهب حسن"[6]، وقوله: "وهو أسد الأوجه"[7].

جـ- موقفه من العلة:

يهتم الصفار بالعلة النحوية، فإذا عرض حكماً نحوياً لا يكتفي بذكره أو التقعيد له، بل لابد من التعليل له، وأمثلة ذلك كثيرة لا تكاد تخلو منها قضية نحوية عرض لها، فهو من أول شرحه للكتاب يهتم بالعلة النحوية فعندما شرح قول سيبويه "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[8]، بدأ

---

(١) شرح الصفار ٦أ، ٢٤أ.

(٢) المصدر السابق ١٧أ.

(٣) المصدر السابق ١٢٩أ.

(٤) المصدر السابق ٧٤أ.

(٥) المصدر السابق ١١٢أ.

(٦) المصدر السابق ١٨٦ب.

(٧) المصدر السابق ٢٠٣ب.

(٨) الكتاب ١/١٢ وفي شرح الصفار ١ب.

التعليل لكل ما يقول[1]، ومن ذلك تعليله تسمية الأفعال المضارعة بهذا الاسم، حيث قال: "إنما سماها مضارعة؛ لأنها لما أشبهت الأسماء جعلت كأنها رضعت معها ضرعاً واحداً، فهي من لفظ الضرع، ومن الناس من جعل المضارعة مقلوباً من المراضعة، وهذا خطأ، لأن اللفظ إذا وجد متصرفاً، فلا ندعي أنه مقلوب من غيره على ما بيناه في التصريف"[2]، ومن ذلك قوله عند شرح قول سيبويه: "فالنصب في الأسماء رأيت زيداً، والرفع هذا زيدٌ"[3]، "إن قلت لِمَ لم يقل: فالنصب زيداً، والرفع زيدٌ؟ قلت: لأن النصب والرفع لا يكونان إلا عن عامل، فلابد من أن يمثلهما -كما رأيت- فإن قلت: كان ينقل الاسم من موضع مرفوع ومنصوب، ويُحكى ذلك؟ قلت: لا تُتصور الحكاية في مثل ذا إلا بعد القول، فإن قلت ولِمَ لا يضمر القول، -وإضماره كثير-؟ قلت: إنما يضمر إذا كان القول فعلاً، وأما مصدراً فلا؛ لأنه يلزم منه أن يحذف بعض الموصول، ويبقى بعضه، وذلك لا يجوز"[4]. وتحدث عن علة بناء الاسم وخلاف النحاة فيه، ورد قول الفارسي الذي جعل العلة في ذلك شبهه بالحرف حيث قال: "ألا ترى أن

---

(١) شرح الصفار ١ب - ٢ ب.

(٢) المصدر السابق ١٠ ب.

(٣) الكتاب ١/١٤، شرح الصفار ١٠ ب، مع تصرف في ترتيب الأمثلة.

(٤) شرح الصفار ١٠ب.

حينئذٍ ويومئذٍ لا علة لبنائه أكثر من إضافته إلى المبنى، وما كان من أسماء الأفعال خبراً نحو: سرعان، ووشكان، لا يقدر على ذلك فيه فالصحيح أن الاسم يبنى لشبهه بالحرف ولغير ذلك مما هو مذكور في موضعه"[1]، وكذلك يظهر اهتمامه بالعلة النحوية وإكثاره منها حينما عرض آراء النحاة في الحروف المتصلة بالتثنية والجمع وترجيحه أحد الآراء واعتلاله لذلك"[2]، ومن مظاهر اهتمامه بالعلة ما قاله عند ما تحدث عن كون الألف علامة لرفع المثنى و لم تكن الواو[3]، وكذلك لِمَ فتح ما قبل ياء المثنى و لم يكسر[4]؟ ومن ذلك ما جاء عنده تعليقاً على قول سيبويه بشأن نصب المثنى بالياء كجره "ويكون في النصب كذلك"[5]، قال الصفار: "وهذا أيضاً يحتاج إلى علة؛ لأن النصب كان حقه أن يكون بالألف، فقال -أي سيبويه- "لم يجعلوه ألفاً ليكون مثله في الجمع"[6]، أي كراهة أن يكون مثله في الجمع، أي لو فعلوا ذلك للزمهم أن يفعلوه في النصب، فكان يكون الفارق ما بعد الألف، وذلك يزول في الوقف والإضافة، فلهذا اختاروا الياء؛

---

(١) شرح الصفار ١٤ أ.

(٢) المصدر السابق ١٧ أ- ١٧ ب.

(٣) المصدر السابق ١٧ ب.

(٤) المصدر السابق ١٨ أ.

(٥) الكتاب ١٧/١ وفي شرح الصفار ١٨أ.

(٦) الكتاب ١٧/١ بتصرف يسير.

ليكون كذلك في الجمع، ويكون الفارق ما قبلها، ولا يمكن في الألف أن يكون ما قبلها إلا على صورة واحدة، فلما وجب سقوط الألف من النصب، لم يمكنهم حمله على الرفع؛ لأن الرفع بالألف، ومنها فروا، فحملوه على الجر، لأن الجر أغلب على الاسم؛ لكونه لا ينتقل عنه"[1].

ومما علل له: فتح النون من الفعل المضارع المتصلة به ياء المخاطبة في نحو: أنت تفعلين[2]، وكذلك علل لحذف آخر الفعل المعتل حيث قال "لكن لا ينبغي أن يحذف كذلك رأساً، بل لابد من تعليل صناعي يُسوِّغ الحذف"[3]. وقوله: "ومما حذفوه وأصله الإثبات قولهم: (لم يك) فهذا ينبغي أن يُعتلَّ لحذفه حتى يكون ذلك أنساً، فهو إنما حذف لمجموع أمور"[4]، ومن ذلك ما جاء عنده وهو يرد على ابن ملكون الذي منع حذف أحد مفعولي ظن اختصاراً؛ لأنها عنده مثل (كان) دخلت على مبتدأ وخبر، ولا يجوز في كان الاقتصار على اسم كان ولا على خبرها، فكذلك هذا الباب، وقد رد الصفار رأيه وقال: "هذا مذهب فاسد؛ لأن حذف الاختصار إنما هو لفهم المعنى، فكأن الحذف والإثبات سيان" ثم قال: "وأما استدلاله بباب كان،

---

(١) شرح الصفار ١٨ أ.

(٢) المصدر السابق ٢٤ أ.

(٣) شرح الصفار ٢٩ أ.

(٤) المصدر السابق ٣٣ أ.

فالعرب فعلت ذلك لعلة جهلها وعلمها غيره، وذلك أنه امتنع الاقتصار على الخبر، ويكون المبتدأ محذوفاً اختصاراً؛ لأن المبتدأ قد صار لها كالفاعل، والفاعل لا يحذف بحال، وامتنع الاقتصار على المبتدأ وحذف الخبر اختصاراً؛ لأن الخبر قد صار لها كالحدث فلا تقول أبداً: كان زيدٌ قائماً كوناً، فلما صار لها كالحدث صار جزءاً من الفعل، فامتنع حذفه"[1].

وهناك مواضع كثيرة يذكر فيها العلة النحوية لما هو بصدده من قواعد أو أحكام[2]، وأكثر علله هي من نوع العلل التعليمية -التي تكثر عادة في كتب النحو- على أنه قد تأتي عنده أحياناً علل جدلية نظرية، وعلل قياسية ولكنها قليلة بالنظر للعلل التعليمية.

د- موقفه من السماع:

يهتم الصفار بالسماع كثيراً، ويرد به على النحاة، فقد ردَّ على ابن الطراوة الذي ذكر أن صيغة (يفعل) لا تكون إلا حالاً[3]، وإن سمع يقوم غداً فهو على معنى ينوي الآن القيام غداً[4]، قال: "وهذا الذي ذهب إليه

---

(١) شرح الصفار ٦٤ب.

(٢) انظر شرح الصفار: ١٥ أ-١٥ ب، ٢٠ ب، ٢٢ أ، ٢٤ أ-٢٤ ب، ٢٥ ب، ٢٧ ب، ٥٤ ب، ٦٤ ب-٦٥ أ، ٦٥ ب، ٦٦ أ، ٦٧ أ، ١٠٣ أ، ١٥٦أ -١٥٦ب.

(٣) يتحدث عن زمن الصيغة. راجع: الصفار ٧ أ.

(٤) شرح الصفار ٧ أ.

ابن الطراوة باطل؛ لأنه قد ورد به السماع[1] قال النمر بن تولب:

فلمَّا رأتْهُ أُمُّنَا هان وَجْدُها   وقالتْ أبونا هكذا سوف يفعلُ

وفي هذا البيت أيضاً رد آخر عليه وعلى تلميذه أبي القاسم السهيلي، حيث قالا: إن "سوف" لا يتقدم عليها معمول فعلها"[2].

ويقول أحياناً في رد بعض الآراء: "ولا يحفظ في كلامهم"[3]، ومما يدل على اعتماده على السماع أكثر من القياس قوله في الرد على الفراء الذي أجاز تعدي ذهب بنفسها إلى أسماء الأماكن "ووجهه عندي أنه سمعه في الشعر فقاس عليه الكلام؛ لأن الكوفيين -كثيراً- ما يفعلون هذان يجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلا في الشعر"[4]، وفي معرض رده على أبي القاسم السهيلي في عدم جواز الاقتصار على المفعول الثاني في باب أعطيت ردَّ عليه بالسماع واستشهد بالقرآن في جواز ذلك[5].

وقد يفضل اللغة التي خرجت عن القياس لأنها أكثر استعمالاً، فعندما عرض لـ "باب ما أجري مجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم

---

(١) أي أن الصيغة تدل على معنى الاستقبال -كما نسب ذلك لسيبويه.

(٢) شرح الصفار ٧ أ.

(٣) المصدر السابق ٨ أ.

(٤) المصدر السابق ٥٨ أ.

(٥) المصدر السابق ٦٠أ.

يصير إلى أصله، وذلك الحرف ما"[1]، وذكر ما قاله سيبويه من أن نصب (وإذ ما مثلَهم بشرٌ) على تقديم الخبر لا يعرف، كما أن لات حينُ مناص بالرفع قليل لايكاد يعرف، وكما أن ملحفة جديدة قليل[2]، وبعد تنظيره ذلك للمسألة التي هو بصددها قال: "وهذا الباب بهذه المنزلة؛ لأنه استُعْمِلَ فيه كثيراً فصيحاً اللفظُ الخارجُ عن القياس، ألا ترى أن أقيس اللغتين التميمية والمستعملة الكثرى هي الحجازية التي خرجت عن القياس، كما أن القياس ملحفة جديدة، لكن قلَّ بالنطق إلى ملحفة جديد، فهذا وجه حسن"[3]، ومن ذلك قوله في باب الإعمال "وأيضاً فإن أكثر السماع على إعمال الثاني وبه نزل القرآن قال الله تعالى: ﴿آتُونِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[4] فـ ﴿قِطْراً﴾ منصوب بأفرغ، ولو كان منصوباً بـ ﴿آتُونِيْ﴾، لكان آتوني أفرغه عليه قطراً[5].... الخ" ومن ذلك رده على المبرد في باب الضرورة عندما تحدث عن الحذف المتفق على جوازه، وهو الترخيم في غير النداء حيث قسمه قسمين، قسم ترخيمه على قياس الترخيم الذي يكون في النداء، وقسم ليس كذلك، ثم ذكر الخلاف بين النحاة في الأول من

---

(١) الكتاب ١/٦٠.

(٢) شرح السيرافي ١/١٦٨ ب، وانظر تفصيل الصفار لهذه المسألة في ٩٥ ب.

(٣) شرح الصفار ٩٥ ب-٩٦ أ

(٤) سورة الكهف: ٩٦.

(٥) شرح الصفار ١١٥ب.

القسمين، فذكر أن مذهب سيبويه أنه يكون على لغة من نوى، ولغة من لم ينو، بينما ذهب أبو العباس إلى أنه لا يجوز إلا على لغة من لم ينو، وذكر حجته، ثم ردَّ ذلك سماعاً بعد أن ردَّه قياساً، قال: "وأما السماع فقول جرير:

.... وأضحت مِنكِ شاسعة أُمَامَا

فرخَّم (أمامة) على لغة من نوى، وردَّ المبرد هذه الرواية وزعم أن الرواية:

.... وَمَا عَهْدٌ كعهدِك يا أُمَامَا

فرَخَّم في النداء، وهذا لا يُرَدُّ به؛ لأن روايته لا تقدح في رواية غيره، ومن ذلك قول الآخر:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا

والمبرد يجعل هذا ممنوع الصرف، وأريد به القبيلة، وهذا ممكن، لكن إذا ثبت أن الترخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم يحتج إلى هذا التأويل، ومن ذلك قول ابن أحمر:

أبو حَنَشٍ يؤرِّقُنَا وطَلْقٌ وَعَبَّادٌ وآونةً أُثَالا

وزعم المبرد أن (أُثَالا) معطوف على الضمير المنصوب في (يؤرقنا)[1].

ثم قال: "ومن أدل دليل على صحة مذهب سيبويه قول الشاعر:

---

(١) شرح الصفار ٤١ أ.

إنَّ ابْنَ حـارِثَ إن أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِـهِ   أو أَمْتَدِحْه فَإنَّ النَّاسَ قَـدْ عَلِمُـوْا

لأنه لا يحتمل التأويل[1]، إلى غير ذلك مما نراه عنده من مواضـع يستند فيها على السماع ويردُّ به على الكوفيين وغيرهم[2].

هـ- موقفه من القياس:

الصفار يأخذ بالقياس أحياناً في إثبات بعض القواعـد وفي الانتصـار لما يراه أو يرجحه من أقوال وآراء، سواء أكان ذلك مصاحباً للسماع- غالباً- أم معتمداً على القياس فقط. ومن ذلك ما ذكره عند مناقشته لبعض النحـاة في إثبات الفعل الـدال علـى الحـال، حيـث أنكـره بعضهـم[3] -وهـم علـى خلاف- فمنهم مـن أنكـره مـع زمنـه، ومنهـم مـن أنكـر فعلـه فقـط -أي صيغتـه- وأثبـت زمانـه، وقـد نـاقش ذلـك الصفـار، واسـتدل علـى إثباتـه بالسماع والقياس ثم قال: "فقد ثبت فعل الحال بالسماع والقياس"[4].

ومن ذلك رده على المبرد في باب الضرورة عندما تحـدث عـن الحـذف المتفق على جوازه وهو الترخيم في غير النداء، حيـث قسـمه قسـمين: قسـم ترخيمه على قياس الـترخيم الـذي يكـون في النـداء، وقسـم ليـس كذلـك،

---

(١) شرح الصفار ٤١ ب.

(٢) انظر مثلاً المواضع التالية في شرح الصفار: ١١٩ ب، ١٢٢ ب، ١٨٣ب، ٢٠٢ ب.

(٣) شرح الصفار ٥ ب.

(٤) المصدر السابق ٦ أ.

وذكر أن سيبويه يجيز في الأول لغة من نوى الحذف، ولغة من لم ينو الحذف، أما المبرد فلا يجيزه إلا على لغة من لم ينو وذكر حجته، ثم قال: "ويرد عليه السماع والقياس، أما القياس فإنه حذف في غير النداء، فشبه بالحذف في النداء بدليل أنه لا يجوز في غير عَلَمٍ ولا ثلاثي، وإنما يجوز حيث يجوز الترخيم في النداء، فلما كان كذلك انبغى أن يكون موافقاً له في مجيئه على اللغتين"[(١)]، وقال مرة حينما كان يتحدث عن نوع من الضرائر: "ويجوز القياس على ذلك في الضرائر ووجه جواز جميع ذلك فيه التشبيه بحذف الموصوف، حيث يجوز ذلك فيه"[(٢)]، وقال مرة أخرى: "ولا يمتنع عندي قياساً أُرى عبد الله، ويكون مغيَّراً من (أرى) بمعنى (أعلم) لكن لم يسمع قط منهم"[(٣)]، ومن ذلك ما ردّ به على الأخفش الذي أجاز مجيء (كم) في غير الصدر؛ لأنها لا تلزم الصدر، فهو يجيز رأيت كم غلام لك، أي كثيراً من الغلمان، وكذلك يجعلها اسماً لكان، ورد الصفار عليه قائلاً: "وهي عندنا من حروف الصدور؛ لأنها للمباهاة والافتخار، والحرف الموضوع لهذا المعنى قد لزم الصدر وهو ربَّ، فكذلك (كم) مع أن السماع

---

(١) شرح الصفار ٤١أ.

(٢) المصدر السابق ٤٥أ.

(٣) المصدر السابق ٧١أ.

لم يرد إلا على هذا"[1].

ومن ذلك ما ذكره عند مناقشته للأخفش في جواز العطف على عاملين، وأورد استشهاده لذلك وقوله "والسماع ورد به ولا طريق يمنعه قياساً فليجزه"[2]، ثم عقب الصفار على ذلك بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن القياس يمنعه، وذلك أن العرب لم تنب قطُّ شيئاً واحداً مناب شيئين، إنما وجدناها تنيب الواحد مناب الواحد مثل: (وبلدٍ) تنيب الواو مناب (رب) وأيضاً فلم يستقر في الحروف أن يكون الحرف في حين واحد يعطي أكثر من معنى واحد، إنما يعطي معنيين فصاعداً إذا كان الوقت مختلفاً، ولا يوجد هذا في الأسماء"[3]. ويقول في مكان آخر: "فهذا الذي قال غير صحيح لأن القياس لا يمنع تقديم معمول الخبر إذا اتصل بالخبر، لأنه لا يكون فيه شيء ناقض للقوانين"[4]، وهناك عبارات تأتي عنده تدل على اعتماده أحياناً على القياس كأن يقول: (فإن القياس يدفعه)[5]، وهو لا يجعل القياس جائزاً في كل شيء بل قد يمنعه أحياناً، فهو عندما عرض أقوال النحاة في زيادة الأفعال، وردَّ رأي الكوفيين بزيادتها قال: "وهذا

---

(١) شرح الصفار ٧٩ ب.

(٢) المصدر السابق ١٠١ أ.

(٣) شرح الصفار ١٠١ أ.

(٤) المصدر السابق ١٠٦ ب.

(٥) المصدر السابق ١١٣ أ.

الذي ذهب إليه الكوفيون فاسد، لأن زيادة الفعل لا تقاس، فما ورد من ذلك فهو بين أمرين، إما أن يمكن ردُّه إلى ما استقر من عدم الزيادة، وإما ألا يمكن، فالذي أمكن ردَّه إلى ذلك كان عدم الزيادة فيه أليق، والذي لا يمكن ذلك فيه حكمنا بزيادته شذوذاً، ولا ينبغي أن يجعل قانوناً يقاس عليه غيره"[١]، ومن عدم أخذه بالقياس: ما ردَّ به على المبرد الذي منع عمل (فعل) و (فعيل) من أمثلة المبالغة معتمداً على القياس فرد الصفار ذلك ولم يأخذ به[٢]. وكذلك ردُّه على ابن خروف الذي يرى عمل أمثلة المبالغة على كل حال، سواء أكانت بمعنى الحال أو الماضي واستند في ذلك إلى السماع والقياس، ورد الصفار ذلك وقال: إن قياسه فاسد[٣].

٣- مصادر المؤلف في كتابه:

استفاد الصفار في كتابه هذا من كثير من النحاة السابقين والمعاصرين له، حيث ترددت أسماء كثيرة من سيبويه إلى أساتذته في عصره، ووردت أسماء لبعض الكتب النحوية أحال عليها الصفار، ونقل منها، وهناك مجموعة من النحاة استفاد منهم ومن كتبهم، ولم يصرح بأسمائهم ولا بأسماء كتبهم. ويمكن تقسيم مصادره إلى قسمين:

---

(١) شرح الصفار ٧٧ أ.

(٢) شرح الصفار ١٥١ أ.

(٣) المصدر السابق ١٥٢ ب.

أ- مصادر مباشرة.

ب- مصادر غير مباشرة.

أ- المصادر المباشرة: وهم شيوخه الذين أخذ عنهم وذكر ذلك في كتابه، واقتصرنا[1] على أساتذته الذين أخذ عنهم مشافهة؛ ونص على ذلك في شرحه هذا وهم:

١- أبو الحسن بن عصفور ت ٦٦٩هـ.

وهو أستاذ الصفار المقرب، وقد تأثربه كثيراً، واستفاد منه في كتابه في أبواب عدة، وكثيراً ما ينقل عنه دون عزو، وقد أشرت إلى كثير من ذلك في موضعه -وأحياناً نجده ينسب ما يذكره لأستاذه، فمما عزاه له قوله: "ورأيت صاحبنا أبا الحسن بن عصفور- فسح الله في مدته -يقول: إن الإضافة فيه على معنى اللام، وذلك أنهم كانوا يقولون: رفعنا الفاعل، والفاعل إنما هو الشخص، وهو لم يُرْفَعْ، إنما رُفع اللفظ، فكما يجعلون اللفظ فاعلاً، فهذا الوجه يجعله صاحبنا الحدث، ويجعل الحدث له، وهذا يجري على الصناعة فهذا الوجه أحبُّ إليَّ مما تقدم، وكلها حسن"[2]، وقد أورد

---

(١) هناك نحاة نعتقد أنهم عاصروا الصفار، ولكن ليس لدينا دليل على استفادته المباشرة منهم، ولذلك لم نجعلهم هنا بل جعلناهم مع المصادر غير المباشرة من مثل: أبي بكر بن طلحة ٦١٨هـ، وابن خروف ٦٠٩هـ، والجزولي ٦٠٥هـ.

(٢) شرح الصفار ٤ ب.

ذلك عند شرحه لقول سيبويه (أحدث الأسماء)[1] وكذلك نقل عنه في حديثه عن اسم الفاعل، حيث قال: "وقال صاحبنا: "أبو الحسن بن عصفور -فسح الله له البقاء- والأولى عندي أن يعتل له بمجموع العلتين، فيقال: إنما عمل لأنه في معنى فعل مشبه، ولأنه في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف[2]...".

ومن ذلك ما نقله عنه في أثناء حديثه عن "باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"[3]، فبعد أن بدأ في شرح ألفاظ سيبويه: نقل عنه أنه قال: ومما جاء في الشعر من الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معاوي إننا بشر فأَسْجِح　　　فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا[4]

ثم ذكر[5] ما قاله النحويون من تخطئة سيبويه، لأن هذا البيت من قصيدة مخفوضة وقبله:

فهبنا أمَّة هلكت ضِياعاً　　　يزيدُ أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا فجرَّدتموها　　　فهل من قائم أو من حصيد

---

(١) الكتاب ١/١٢. وفي شرح الصفار ٤ ب.

(٢) شرح الصفار ١٩٥ أ.

(٣) الكتاب ١/٦٦، وفي شرح الصفار ١٠٢ ب.

(٤) الكتاب ١/٦٧، وفي شرح الصفار ١٠٣ ب.

(٥) شرح الصفار ١٠٣ب-١٠٤ أ.

واستطرد في ذكر تخطئة النحاة لسيبويه حيث عطف بالنصب على المخفوض ثم ذكر[1] رأي بعضهم وأن هذا البيت ليس من هذه القصيدة المخفوضة، وإنما هو من قصيدة منصوبة وقبله:

رَمَى الحدثانِ نسوةَ- آلِ حَرْبٍ ... بمقْدارٍ سَمَدْنَ له سُمُودا[2]

ثم قال: "وحدثني أبو الحسن بن عصفور وهو الثقة أنه رأى في المستملي للأثري أن عقيبة[3] كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة التي فيها:

فهبنا أمه هلكت...............

فلما حضر بين يديه قال له: ألست القائل كذا، قال: والله ما قلت أيها الأمير هكذا، وإنما قلت:

أديروها بني حربٍ عليكم ... ولا ترموا بها الغرضَ البعيدا

معاوي؛ إننا بشرٌ فأسْجِحْ ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا

قال: فاستحسن عذره وعفا عنه، فعلى هذا لم يغلط سيبويه -رحمه الله- وتكون له فيه الحجة، فهذا عطف على مجرور بحرف جر

---

(١) شرح الصفار ١٠٤ أ.

(٢) من المعروف أن هذا البيت من قصيدة لعبد الله بن الزبير انظر: الخزانة ٢/٢٦٤.

(٣) يقصد عقيبة بن هبيرة الأسدي شاعر جاهلي إسلامي. الخزانة ٢/٢٦٠.

زائد[1]، وهناك مواضع أخرى نقل فيها عن أستاذه وعزا ذلك له[2]، ومن تلك المواضع ما سبق ذكره في رقم (٣) من ص ٣٦ -٣٩ في أثناء حديثنا عن نسبة الكتاب للصفار. أما المواضع الأخرى التي نقل فيها الصفار عن أستاذه أو استفاد منه بالمعنى دون عزو لذلك فكثيرة[3]، وأهمها ما جاء في شرحه[4] للباب الذي عقده سيبويه باسم (هذا باب ما يحتمل الشعر)[5] أو ما يسمى بباب الضرورة الشعرية، وقد نقل أغلب ما فيه مما قاله ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي[6]، دون أن يسمي مصدره أو الكتاب الذي نقل منه.

٢- أبو علي الشلوبين ٦٤٥هـ.

وقد تتلمذ عليه الصفار واستفاد منه ونقل عنه في كتابه هذا، كما حصلت بين الأستاذ وتلميذه جفوة ونفرة، وحمل الصفار على أبي علي الشلوبين في كتابه هذا، وشنَّع عليه في الرد، فمما نقله عنه: ما أورده في

(١) شرح الصفار ١٠٤ أ، وفي نسخة (جـ) ٧٨ ب.

(٢) انظر شرح الصفار ١٤٠ أ، ١١٢ أ. ١٤٦ أ، ١٩٥ أ، ٢٠١ ب، ٢١٢أ.

(٣) انظر المواضع التالية من هذا الكتاب: ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٦٦٠، ٦٦٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٧٩. وغيرها مما أشرنا فيه إلى استفادة الصفار من ابن عصفور ولم يعز ذلك له.

(٤) شرح الصفار ٣٥ ب - ٣٦ أ.

(٥) الكتاب ٢٦/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٥٤٩/٢ وما بعدها.

شرحه لعبارة سيبويه: "أحداث الأسماء"[1]، حث قال الصفار: "يحتمل أن يريد به أحداث أصحاب الأسماء، بحذف المضاف، أو أوقع الأسماء موضع المسمين، وهذان الوجهان هما المشهوران اللذان تداولهما الناس" ثم قال "وكان أستاذنا أبو علي يقول: "هذا تكلف ولا يحتاج لشيء من ذلك، والإضافة على معنى (من)؛ لأن الأسماء منها: أحداث، وغير أحداث، والأحداث بعض الأسماء، فأضافها إليها، كما تقول: ثوبُ خزٍّ، فكأنه قال: من لفظ الأحداث التي هي بعض الأسماء وهذا وجه حسن لعمرك"[2]، وكذلك أورد تخطئة أبي علي لأبي موسى الجزولي في أثناء شرح الصفار لقول سيبويه: "لأَفْرُقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل"[3]، ثم رد عليه الصفار، وانتصر لأبي موسى في رأيه، ثم ذكر وجهاً يمكن أن يقول به أبو علي في ذلك[4]. ومن ذلك ما ذكره من رأي لأبي علي في شرحه لعبارة سيبويه "وذكرت الأول لِتُعْلِمَ الذي تُضيفُ إليه ما استقر له عندك"[5]، حيث ذكر معنى (ولتعلم) وهل هي متعدية لاثنين

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) انظر في هذا وما قبله: شرح الصفار ٤ ب.

(٣) الكتاب ١/١٣.

(٤) انظر: شرح الصفار ٩ ب.

(٥) الكتاب ١/٤٠.

أو لثلاثة كما قال بذلك أبو علي، وخطأه الصفار وقال: هذا خطأ فاحش، ثم قال: "فهذا في نهاية التخلف"(١).

وذكر مرة أن أبا علي الشلوبين يرى أن مذهب سيبويه في حركة التقاء الساكنين هي الفتح إذا كان الأول ألفاً، ورد الصفار ذلك، وذكر أن حركتها الكسر وقال: "وإن رغم أنف أبي علي الشلوبين" وقد عنف عليه في الرد(٢).

ومن المواضع التي نقل الصفار عن أستاذه، وردَّ رأيه وعنَّفه ما جاء في آخر الباب الذي عقده سيبويه بقوله: "هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر"(٣)، حيث قال: "وكان الشلوبين يفهم أنه يمنع (تَخْطِيْئاً) و (تَهْنِيْئاً) ويجعل كلام سيبويه في باب التعدي دليلاً على أنه يقال: تنبيئاً، وإنه سمعه سيبويه، فقلت له: سيبويه يحفظ التخطيء والتهنيء، ولا يكون ثمَّ خلافٌ بين القوم على هذه الطريقة فأبى وزعم أنه لم يقل عربي قط (تخطيئاً) فقلت له: وما تصنع بما حكاه أبو زيد وهو من كبراء اللغويين الثقات، فقال: يخرج أبو زيد من استه، ومثل هذا لا ينبغي أن يكالم، فإنه مجنون -وايم الله- لو شاهدته زمن

---

(١) انظر في ذلك وما قبله: شرح الصفار ٦٥ ب.

(٢) انظر في ذلك كله: شرح الصفار ١٩ب - ٢٠ أ.

(٣) الكتاب ١/٣٩.

التكلم معي في هذه المسألة لأيقنت بجنونه؛ لأنه في ذلك اليوم كان جالساً في محراب مسجده فانتقل حتى انتهى إليّ، وكنت عند السَّارية المستقبلة للمحراب، وعلا صوته، وصاح، وأكثر السَّبَّ حتى لم نقدر على أن نتكلم بَعْدُ في شيءٍ وناهيك بهذا سخفاً وجنوناً والله أعلم"[1]، فأنت ترى هذا التسفيه للرأي والفحش في الرد على أستاذه.

وهناك مواضع أخرى نقل فيها رأياً لأستاذه أبي علي، ولكنه يردُّ ذلك، ويصفه مرة بالتكلف[2]، وأخرى بالفساد[3]، وقد يردُّ الشلوبين رأي بعض النحاة، ثم يأتي الصفار فيخطئه، ويرد قول أستاذه[4]، ويعنف أحياناً في الرد، وقد يلتمس له العذر قليلاً.

ومن عباراته القاسية التي يوجهها لأستاذه في مناقشته أو ردِّ رأيه قوله مرة بعد ردِّ رأيه: "فافتضح إذ ذاك، وتبين كذبه واشتهرت المسألة إذ ذاك بحيث لم يبق إلا من تحقق كذبه وافتراؤه على النحويين"[5]، ومثل ذلك قوله عنه مرة "وللشلوبين هنا ضحكة عظيمة نجلُّ هذا الموضع عن ذكرها"[6].

---

(١) شرح الصفار ٧٣ أ.

(٢) المصدر السابق ١٤ أ.

(٣) المصدر السابق ١٤ أ.

(٤) المصدر السابق ٩ ب.

(٥) المصدر السابق ١٢٨ ب.

(٦) المصدر السابق ١٣٦ أ.

والمواضع التي نقل عن أستاذه في كتابه هذا كثيرة ومتفرقة[1].

٣- أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري ت٦٣٦هـ.

واستفادة الصفار منه محدودة، نقل عنه مرة عند حديثه عن قول سيبويه. "وتقول: أعلمت زيداً هذا قائماً العلم اليقين إعلاماً"[2]، قال الصفار: "قلت فجاء بهذا ليريك تعديه بعد استيفائه مفعولاته الثلاثة، وقوله: "العلم اليقين" قد كان -فيما يبدو- لا يحتاج إليه، لأنه غير مصدر لأعلم، فإن قلت: ما الناصب له؟ قلتُ: زعم الفارسي أنه منصوب بفعل من لفظه، وكأنه حين قال: أَعَلَمَ االلهُ زيداً كذا قائماً[3]، قد تضمن معنى فعله، فقال: العلم على ذلك الفعل المضمر، وكان شيخنا أبو الفتوح بن فاخر يرد هذا القول بأن الفعل المضمر في الخبر لأبُدَّ له من دليل، وإلا لم يضمر، وهذا المضمر الذي ادَّعى الفارسي لا دليل عليه؛ لأن (أعلم) لا تدُلُّ على علم، ألا ترى أن معناها: ألقيت له أسباب العلم، فلا يلزمه أن يعلم، بل يعلم وقد لا يعلم، فلو كان المعنى: جعلته يعلم؛ لتصوِّر ما قال، وهذا -الذي قال- حق. والفارسي غير مصيب"[4].

---

(١) انظر مثلاً: شرح الصفار ١٤ أ، ٦٥ب، ٦٨ أ، ١٢١ ب، ١٢٨ أ، ١٢٩أ، ١٧٩أ، ١٨٦ أ، ٢٠١ أ- ٢٠٢ أ، ٢١٧ أ، ٢٣٨ب.

(٢) الكتاب ١/٤١.

(٣) انظر ما علقنا به في داخل الكتاب المحقق ٧٢٧ هامش (٩).

(٤) انظر: شرح الصفار ٦٩ أ.

ب- المصادر غير المباشرة:

والمقصود بذلك أولئك النحاة الذين استفاد منهم الصفار و لم يلْتَقِهم، بل نقل ذلك عن كتبهم أو عمن روى عنهم له، وهذه المصادر كثيرة جداً، نذكر بعضاً منها، ثم نشير إلى أغلبها، وإلى مكان وروده عنده:

١- سيبويه ت١٨٠هـ.

وهو مصدره الأساس، لأنه يشرح كتابه، وألفاظه، وعباراته، ويستشهد لما يذهب إليه، ويستمد منه أغلب شواهده، وينتصر لمذهبه ويرجحه، ويدلل عليه، ولسنا في حاجة لعرض شيء من ذلك، فشرح الصفار من بدايته إلى نهايته مليء بنصوص الكتاب، ويتردد ذكر سيبويه في كل صفحاته: من نقل عبارة له وشرحها، أو ترجيح رأي له، أو ذكر شاهد من شواهده، أو انتصار له ولرايه، أو دفاع عنه ورد شبهة آثارها بعض النحاة حول آرائه.

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ.

وقد استفاد منه الصفار في مواضع عدة من كتابه، من ذلك: ما عرضه عندما جاء لقول سيبويه: "وسألته[1] عن أيهم: لِمَ لم يقولوا أَيَّهم مررت

---

(١) جعل الصفار المسؤول هنا الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد جعله عبد السلام هارون في أثناء تحقيقه للكتاب، أبا الخطاب الأخفش انظر حاشية (٢) من ص ١٢٦، حيث أعاده على ما تقدم في ١/١٢٤ حينما قال سيبويه قبل ذلك: وزعم أبو الخطاب.

به[1]؟" قال الصفار: "فسأل الخليل عن (أيهم) لِمَ لم ينصبوها؟ وهنا لِمَ لم يقولوا أيَّهم مررت به؟ لِمَ لم يقولوه على الاختيار، كما قالوا: أزيداً مررت به على الاختيار، لأنه استفهام، فلما كان (أيهم) الرفع فيه المختار، سأل عن ذلك[2]" الخ ما نقله، وقد أورد بعد ذلك جواب الخليل ووصفه بأنه حسن.

وكذلك أورد رده على يونس حينما عرض لقول سيبويه (كل رجل يأتيك فاضرب)[3]، وبعد أن عرض ما في هذه المسألة من إشكال قال: "وبهذا المعنى رد الخليل على يونس في قوله: ﴿**أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُوْن**﴾[4] حيث ذهب يونس إلى أن الاستفهام مع الشرط بمنزلة القسم مع الشرط، يبنى الثاني على المتقدم، فقال: لو كان ما زعمت حقاً، وكان ﴿**فَهُمُ الخَالِدُون**﴾ على أفهم الخالدون فإن مت، لامتنعت؛ لأن الفاء تقطع، فلا يكون ثَمَّ دليل على الجواب، فإنما قوله (فهم الخالدون) جواب الشرط، فكيف لم تقطع هنا، فالمسألة كما ترى، والذي ظهر فيها بعد البحث أن قوله: زيداً فاضرب، وإن لم يكن فيه إلا المانع الواحد فهو الفاء، فالذي

---

(١) الكتاب ١٢٦/١.

(٢) شرح الصفار ١٦١ أ.

(٣) الكتاب ١٣٦/١.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٤.

سوَّغه أن يقرر الأصل: تنبه فاضرب زيداً، فحذفت (تنبه) فقلت: فاضرب زيداً، فلما وقعت الفاء صدراً قدموا الاسم إصلاحاً للفظ، وليس ثم ما يمكن إلا هذا[1]....".

كما نقل عنه في مواضع أخرى[2]. نكتفي بما قدمناه.

٣- يونس بن حبيب ١٨٢هـ:

نقل عنه الصفار حكايته عن العرب: (ضَرَبَ مَنٌ مناً)[3] حيث خرج الاستفهام عن أن يكون صدر كلام، وصار صدراً لما هو جزء كلام، كما يقول الصفار في تعقيبه وتنظيره.

ومن ذلك قوله: ثم حكى -أي سيبويه- عن يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك[4]، كما نقل رد الخليل على يونس فيما ذهب إليه الثاني من أن الاستفهام مع الشرط بمنزلة القسم مع الشرط، يبنى الثاني على المتقدم[5].

---

(١) شرح الصفار ١٦٩ب- ١٧٠ أ.

(٢) المصدر السابق ٤١ ب، ١٩١ ب، ٢٠٤أ.

(٣) المصدر السابق ١ ب.

(٤) المصدر السابق ٨٦ ب.

(٥) المصدر السابق ١٧٠ أ.

٤- الكسائي ت ١٨٩هـ.

ونقل عنه في مواضع متعددة منها: قوله: "وذهب الكسائي والفراء إلى أن (أمسى) و (أصبح) تزادان بمنزلة (كان) واستدلوا بقولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، يعنون الدنيا، أي ما أبردها في الصباح وأدفأها في المساء"[١].

وعند حديثه عن زيادة أخوات كان، وما ذكره من قول بعض النحويين بزيادة كل فعل لا يتعدى ثم قال: "وحكى الكسائي ما مر أغلظ أصحاب موسى على ما أغلظ أصحاب موسى"[٢].

ومن ذلك ما نسبه للكسائي من جوازه حذف الفاعل في أكثر من موضع[٣].

ومن ذلك ما نسبه الكسائي عند ما تحدث عن البدل وعرض لقوله تعالى: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً﴾[٤] ذكر آراء النحاة في إعراب (من) في الآية ومنها قوله "وزعم الكسائي -رحمه الله- أن مَنْ شرطية وجوابها محذوف للعلم به، وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن"[٥]، وكذلك ما ذكره في باب اسم

---

(١) شرح الصفار ٧٧ أ.

(٢) المصدر السابق ١١٣ أ.

(٣) المصدر السابق ١١٥ أ، ١١٦ب، ١٢٢ أ.

(٤) سورة آل عمرآن ٩٧.

(٥) شرح الصفار ١٨٦ ب.

الفاعل، عندما تحدث عن عمل اسم الفاعل إذا كان بغير الألف واللام، قال: "وإن لم يكن فيه الألف واللام، فإنه يعمل باتفاق إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع من النحويين إلا الكسائي، فإنه أجاز إعماله، فإن كان متعدياً إلى اثنين؛ فإنه يضاف إلى الأول عندنا إذا كان بمعنى الماضي، والكسائي يعمله فيه"(١).

وهناك مواضع(٢) أخرى كثيرة استفاد الصفار فيها من الكسائي.

٥- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ت ٢١٥هـ

استفاد الصفار من الأخفش كثيراً في كتابه هذا، فهو ينقل عنه، وبخاصة ما يتصل بتفسير بعض عبارات سيبويه في كتابه، ومن ذلك قوله: "ألا ترى أن أبا الحسن الأخفش استعمل هذا، فقال: العربية تجري على ثمانية أحرف على الرفع والنصب.....الثمانية"(٣)، ونقل تعليل الأخفش لعدم دخول الجر على الأفعال، حيث قال: "قال أبو الحسن: ليس الجر في هذه الأفعال، لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي يُدَلُّ عليه"(٤)، ثم قال: "وليس يكون جرٌّ

---

(١) شرح الصفار ١٩٤ ب.

(٢) انظر المصدر السابق ١٢٢ أ، ١٥٢ب، ١٦٢ أ، ١٩٥أ، ٢٠١ب، ٢٠٣ أ،٢٠٥ب.

(٣) المصدر السابق ٩ أ.

(٤) المصدر السابق ١٣ أ، وانظر ص ٢٧٢ -٢٧٤ من هذا التحقيق حيث تفصيل ذلك وتوثيقه.

في شيء من الكلام إلا بالإضافة"[1]. وحول ذلك نقل عن الأخفش قوله: "لا يدخل الأفعال جرٌّ؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل"[2]، وأوضح أن ذلك شرح لعبارة سيبويه "وليس في الأفعال جرٌّ، لأن المضاف داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[3]، ومن ذلك إيراده رأي الأخفش في الحروف اللاحقة للمثنى والجمع حيث قال: "وزعم الأخفش أن هذه الحروف ليست بحروف إعراب، ولا هي إعراب، وإنما هي دلائل على الإعراب"[4]، كما أورد رأيه في جمع المؤنث السالم وأنه في هذه الحالة هو مبني غير معرب، كما نقل عنه أنه يقول: إن الممنوع من الصرف في حالة الجر مبني غير معرب[5]. وقال عنه الصفار: "وهذا المذهب بيِّن الفساد؛ لأنه لم يوجد -قط- اسم معرب في حال مبني في حال"[6]، ومما أورد له من رأي ما قاله عن ياء المخاطبة في نحو (تفعلين) وإنها علامة تأنيث قال: "زعم أبو الحسن أن هذه الياء حرف تدل على أن الفاعل مؤنث بمنزلة الكسرة في

---

(١) شرح الصفار ١٣ ب.

(٢) المصدر السابق ١٣ب وهناك نصوص أخرى في هذه الصفحة والتي بعدها نقلها عن الأخفش.

(٣) الكتاب ١/١٤ بتصرف من الصفار.

(٤) شرح الصفار ١٧ب.

(٥) المصدر السابق ٢١أ -٢١ ب.

(٦) المصدر السابق ٢١ ب.

قمت وضربتك"[1] وذكر دليله على ذلك، ثم رده بأدلة أربعة ورجح رأي سيبويه في أنها ضمير. ومن ذلك ما أورده عن العطف على عاملين وإجازة الأخفش له، وقد ناقشه الصفار كثيراً، وخطأه في أكثر من مكان[2]، وقال عن رأيه في ذلك بعد أن ردّه "فإذا تقرر هذا فكلام الأخفش ساقط؛ لأنه ادعى ما لم يثبت"[3]، كما استفاد من كلامه في مواضع أخرى كثيرة يصعب إيرادها[4].

٦- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت٢٠٧هـ.

وهو ممن استفاد منهم الصفار كثيراً، ذكر رأياً له عندما عرض لقول سيبويه: "وقولهم أسطاع يُسْطِيْعُ إنما هي أطاع يطيع[5].... الخ" قال:

---

(١) شرح الصفار ٢٣ ب.

(٢) المصدر السابق ٩٢ أ، ١٠٠ ب، ١٠١ أ.

(٣) المصدر السابق ١٠١ أ.

(٤) انظر مثلاً في شرح الصفار ١٢ أ، ١٤ أ، ١٧ب، ١٨أ، ٢٠ أ،٢٠ب، ٢١ب، ٢٣ب، ٣٤ أ، ٣٦ ب، ٤٨ أ، ٥٢ أ، ٥٨ أ، ٦٢ ب، ٦٥ أ، ٦٨ ب، ٧٩ ب، ٨٧ب، ٩٢ب، ٩٣ب، ٩٨ أ، ٩٩ أ، ٩٩ب، ١٠٠ ب، ١٠١ أ، ١٠١ ب، ١٠٢أ، ١١٠ب، ١١٤ أ، ١١٤ ب، ١٢٠ ب، ١٢٥ أ، ١٢٧ ب، ١٢٨ ب، ١٣١أ، ١٣١ب، ١٣٤ ب، ١٤٥ب، ١٤٦ أ، ١٤٦ ب، ١٤٧ أ، ١٤٧ ب، ١٤٨ أ، ١٤٩ أ، ١٦١ ب، ١٦٢ أ، ١٦٦ أ، ١٧٢ ب، ١٧٣ ب، ١٧٦ أ، ١٧٩ب، ١٨٣ب، ١٨٤ أ، ١٨٤ ب، ١٩٢ أ، ١٩٦ أ، ١٩٦ ب، ١٩٨ ب، ٢٠٧أ، ٢٠٩أ، ٢١٠أ، ٢١١ب، ٢١٢ أ، ٢١٨ب، ٢١٩ أ، ٢١٩ ب، ٢٢٥ب، ٢٣٠ أ.

(٥) الكتاب ١/٢٥.

"وزعم الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء أن الأصل فيه استطاع. فلما حذفت التاء أشبه أقام، ففتحت همزته"[1]، وقد رد الصفار قوله هذا. ومن ذلك ما ذكره عن إجازة الفراء مد المقصور في الضرورة بشرط "أن يكون قصره ليس له قياس أوجبه نحو (رحى) مثلاً، يجيز مده، فإن كان له قياس يوجب قصره نحو: سكرى، لم يجز مده؛ لأنه مؤنث سكران، وفعلى فعلان لا يكون إلا مقصوراً"[2]، ومن ذلك ما قاله الفراء في قصر الممدود وتفصيله القول في ذلك حيث قال: "والفراء يفصل فيقول: لا يخلو الممدود أن يكون له قياس يوجب مدَّه مثل (فعلاء) مؤنث (أفعل) أو لا يكون له ذلك كالهواء مثلاً، للجسم الشاغل بين السماء والأرض، فإن كان له قياس يوجب مده فلا يجوز قصره، وإن لم يكن له قياس يوجب مده أجاز قصره"[3]، ومن آراء الفراء التي أوردها قوله: "وزعم الفراء أن (ذهبت) تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو: عمان والعراق ونجد فتقول: ذهبت نجداً، وذهبت العراق، وذهبت مصر، وحكى ذلك عن العرب"[4]، ومما عرض له: رأيُ الفراء في المفعول الثاني في باب (ظننت) حيث يجعله الفراء حالاً لازمة،

---

(١) شرح الصفار ٣٤ أ.

(٢) المصدر السابق ٣٨ أ - ٣٨ ب.

(٣) المصدر السابق ٤٢ ب - ٤٣ أ.

(٤) المصدر السابق ٥٨ أ.

وذكر حجته في ذلك، ثم رد رأيه ووصفه بالخلف في القول، ثم قال: "ومما يقطع بفساد مذهبه أن العرب لا تقول: ظننت زيداً قائماً إلا وهو غير قائم ضرورة، ومعناه على ما زعم الفراء ظننته في حال القيام فهو قائم، وهذا نقض المعنى المقصود بهذا الكلام"[1]، وهناك مواضع أخرى[2] استفاد الصفار فيها من الفراء وعرض آراءه واعترض على بعضها.

٧- أبو عثمان المازني ٢٤٧هـ.

ونقل عنه الصفار في مواضع منها قوله: "وللناس في: رجع القهقرى، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء ثلاثة مذاهب أحدها: مذهب أبي عثمان أنه منصوب بالفعلَ الأول، لأنه يزعم أن: تبسَّمت وميضَ البرق، يعمل فيه (تبسمت)، وكذلك مذهبه في كل مصدر، من غير لفظ الفعل وهو في معناه، وقد بينا فساد هذا المذهب في باب "هذا صوتٌ صوتَ حمار"[3]، ومن ذلك ما نسبه للمازني عند شرحه لقول سيبويه (وأما ظننت ذاك)[4]، قال: "قلت مذهبه -أي مذهب سيبويه- أن ذاك إشارة إلى المصدر، واقتصرت على الفاعل، وزعم المازني: أن (ذاك) إشارة إلى الجملة، وكأنه

---

(١) شرح الصفار ٦٣ ب - ٦٤ أ.

(٢) المصدر السابق: ٧٦ أ، ٧٧ أ، ١١٦ أ، ١٢٤ ب، ١٥٠ أ، ١٦٢ أ، ١٧٣ أ، ١٩٧ ب، ٢٠٠ أ، ٢٠٠ ب، ٢٠٨ أ، ٢١٠ ب، ٢١٤ب، ٢٣٠ب.

(٣) المصدر السابق ٥٦ أ.

(٤) الكتاب ١/٤٠.

قال مجيباً لمن سأله: أظننت عمراً منطلقاً؟ ظننت ذاك، أي ظننت زيداً[1] منطلقاً قال: وإذا كانت (ذاك) يشار بها إلى اثنين منفصلين في قوله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[2] فالأحرى أن يشار بها إلى اثنين قد اتصل أحدهما بالآخر، حتى لا يجوز ذكرُ أحدِهما دون الآخر، فكأنهما شيءٌ واحد، وهما في المعنى شيء واحد، ألا ترى أن معنى قولك: ظننت عمراً منطلقاً، ظننت الحديث، وكما نابت (أنَّ) مناب الجملة وهي مفردة، فقلت: ظننت أن عمراً منطلقٌ، فلْتنب (ذاك) منابها؛ لأنه بمنزلة الحديث الذي هو في المعنى جملة"[3]. وقد رد الصفار هذه الرأي بأمور أوضحها مبيناً أن قياس هذا المفرد على (أنَّ) قياس غير صحيح[4].

وهناك مواضع[5] أخرى نقل عن المازني فيها.

٨- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت٢٨٥هـ.

ونقل عنه كثيراً، فمن ذلك ما ذكره عند شرحه لقول سيبويه "وقولهم أسْطَاع يُسْطِيْعُ إنما هي أطاع: يُطِيْعُ زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة

---

(١) انظر ما علقنا به عليه في هامش٤ من ص ٧١٢ من هذا الكتاب المحقق.

(٢) سورة البقرة ٦٨.

(٣) شرح الصفار ٦٦ أ.

(٤) انظر رده ذلك في شرح الصفار ٦٦ أ - ٦٦ ب.

(٥) المصدر السابق ١٩٨ ب، ٢١٠ أ، ٢١٢ أ، ٢٢٩ أ، ٢٣١ ب.

العين"[1] حيث قال: "قال أبو العباس المبرد" إنما يعوضون من المحذوف، وأما ما هو موجود فلا يعوضون منه، وحركة العين موجودة، ألا ترى أنها نقلت للفاء، فلو كانت السين عوضاً منها، لكان في ذلك جمع بين العوض والمعوض منه، فهذا خطأ"[2].

كما نقل رأيه عند حديثه في باب الضرورة عن الحذف المتفق على جوازه، وهو الترخيم في غير النداء، وقسمه قسمين، قسم ترخيمه على قياس الترخيم الذي يكون في النداء، وقسم ليس كذلك، ثم ذكر اختلاف النحاة في الأول، وذكر أن سيبويه يجيزه على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو، ثم قال: "وذهب أبو العباس إلى أنه لا يجوز إلا على لغة من لم ينو، وحجته على ذلك أنه حذف في غير النداء، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كيد ودم"[3]، ثم رده بالقياس والسماع.

وأورد رأيه -أيضاً- في خلافه مع سيبويه حول -إعمال- الأمثلة الخمسة التي للمبالغة وهي (فعول وفعَّال ومفعال وفَعِل وفعِيْل) قال: "وكلها عند البصريين تعمل إلا (فَعِل وفَعِيْل) فإن فيهما خلافاً، فسيبويه يعملهما

(١) الكتاب ١/٢٥٠.

(٢) شرح الصفار ٣٣ ب.

(٣) المصدر السابق ٤١ أ.

والمبرد يمنع العمل فيهما"[1]، وقد رد الصفار رأيه وأطال في ذلك، كما نقل رأيه في قضايا نحوية أخرى[2].

٩- ابن كيسان ت ٢٩٩هـ.

ذكر الصفار له رأياً في أثناء حديثه عن الضرورة، وذلك فيما يخص زيادة الحرف، عندما ذكر أن من زيادة الحرف قطع ألف الوصل، واستشهد على ذلك بشواهد شعرية، ثم قال "ولكثرة وجودها -أي الألف- مقطوعة في أوائل أنصاف الأبيات زعم ابن كيسان أنها ألف قطع، وهي مع اللام بمنزلة قد، وإنما حذفت تخفيفاً، وسيأتي الرد عليه في موضعه -إن شاء الله تعالى[3]- ومن ذلك ما ذكره في باب الاشتغال عند حديثه عن الاشتغال في ليس، حيث قال: "وأما ليس: ففيها خلاف، فمنهم من أجاز فيها الاشتغال ومنهم من منعه.... ثم قال: وأما أبو الحسن بن كيسان فمذهبه أن الاشتغال فيها لا يجوز؛ لأنها لا يتقدمها معمولها عنده"[4]، وعندما عرض لتمييز العدد المركب أو رد رأياً لابن كيسان وهو قوله: "وزعم ابن كيسان -رحمه الله- أن العلة في التزام الإفراد أن هذا عدد كثير، وإنما يكون تمييزه

(١) شرح الصفار ١٥١ أ.

(٢) انظر المصدر السابق ٤٣ ب، ٦١ ب، ٧٣ أ، ٩٠ب، ٩٥ أ، ١٩٤ أ، ١٩٧ ب، ١٩٨ ب، ٢٠٨ أ، ٢٠٨ب، ٢١١ أ، ٢٢٤ ب، ٢٢٥ أ.

(٣) المصدر السابق ٣٧ ب.

(٤) المصدر السابق ١٢٢ أ.

-لو جمع- جمعاً كثيراً، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي فصلت بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز، لأن ذلك جمع قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهي من الأعداد كثرة"[1]، إلى غير ذلك من المواضع الأخرى التي نقل فيها عن ابن كيسان[2].

١٠- أبو القاسم الزجاجي ت ٣٤٠هـ.

أورد الصفار رأيه في إثبات الياء في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم في نحو قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ

وأن إثباتها لغة، قال: "ولا أدري أحداً ذكر أنها لغة غير أبي القاسم الزجاجي -رحمه الله- ولا أعلم له مستنداً في ذلك"[3].

ومن ذلك ما قاله في إقامة المفعول الأول نائباً عن الفاعل في باب (كسى وأعطى) وأنه يسميه (خبرٌ لما لم يسم فاعله) قال: وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي، وكأنه رأى أنه منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، فصار بمنزلة: كان زيدٌ قائماً، فكما يقال: إن (قائماً) خبر لكان، فكذلك يقال في

---

(١) شرح الصفار ٢٣٠ ب.

(٢) المصدر السابق ٢٣٢ب، ٢٣٣ أ، ٢٣٤ أ، ٢٣٩ أ، ٢٤٠ ب.

(٣) المصدر السابق ٢٩ أ.

هذا أنه خبر لما لم يسم فاعله"[1]، ثم رد رأيه ووصفه بالهذيان.

وهناك مواضع[2] أخرى نقل فيها عنه.

١١- أبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ.

وقد نقل بعض آرائه، ومن ذلك ما أورده في بداية الكتاب عن قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[3]، فذكر رأي السيرافي في اسم الإشارة (هذا) وكيف أشار به ولم يكن ثم مشار إليه قال: "فأما أبو سعيد السيرافي وغيره فقال: وضعها غير مشير بها؛ لتكون معدة للإشارة عند الحاجة إلى ذلك"[4].

ومنها ما ذكره في شرحه لقول سيبويه: "لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة[5]...." فقال: فمن الناس مَنْ خَرَّجه على حذف المضاف، وهو أبو سعيد السيرافي فقال: "معناه: لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين حركة البناء"[6]، وذكر الصفار في شرحه لقول

---

(١) شرح الصفار ٦٩ ب - ٧٠ أ.

(٢) المصدر السابق ١٣٢ ب، ١٨٢ أ، ٢٢٤أ.

(٣) الكتاب ١/١٢.

(٤) شرح الصفار ١ ب.

(٥) الكتاب ١/١٣.

(٦) شرح الصفار ٩ أ.

سيبويه: "فالتنوين علاقة للأمكن عندهم"[1] أن السيرافي وهم في النقل عن النحاة في هذا الموضع، حيث نقل عن نحويي البصرة أنهم يطلقون على الاسم المنصرف وغير المنصرف متمكناً، وأما نحويو الكوفة فيطلقون على غير المنصرف متمكناً وعلى المنصرف الأمكن، وقد رد الصفار رأيه بقول سيبويه هذا[2]. وغير ذلك كثير مما نقله الصفار عنه[3].

١٢- أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ.

ونقل عنه الصفار كثيراً، واستفاد من آرائه، ففي حديثه عن قول سيبويه: "هذا علم ما الكلم من العربية"[4]، بسط[5] رأي أبي علي الذي ذكره في كتابه (التذكرة).

ومن ذلك ما ذكره حينما تحدث عن قول سيبويه: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة [6]... الخ" حيث قال: "هذا مما استهوى الفارسي حيث جعل المبنيات كلها لا علة لها أوجبت بناءها إلا شبه الحرف، لأنه زعم أن الضم والفتح والكسر والوقف، وهي ألقاب

---

(١) الكتاب ٢٢/١.

(٢) شرح الصفار ٢٨ ب.

(٣) انظر مثلاً في شرح الصفار ٣٢ب، ٣٣ أ، ٤٠ أ- ٤٠ ب، ٥٧أ، ٧٧ب، ١١٢أ، ٢٣٢ب.

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) شرح الصفار ا ب.

(٦) الكتاب ١٥/١.

البناء، هي للأسماء المشبهة للحروف، وهذا المذهب فاسد، لأنه لا يقدر على طرده في كل مبني"[1].

كما أورد له رأياً في جر ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام، وذكر مصدره في ذلك وهو كتاب الإيضاح[2]، كما نقل رأيه في زيادة (على) ورده، وبين أن (على) لا تزاد[3]. وهناك مواضع أخرى[4] استفاد فيها من الفارسي.

١٣- أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ.

استفاد الصفار من ابن جنّي في أكثر من موضع، فقد نقل رده على الفارسي الذي فسر قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[5]، حيث تعرض الصفار لأقوال النحاة حول الإشارة بـ (هذا) و لم يتقدم مشارٌ

---

(١) شرح الصفار ١٤ أ، وانظر هامش ٤ من ص ٢٧٨ من هذا الكتاب المحقق لتقف على توثيق رأي الفارسي هذا.

(٢) شرح الصفار ٢٨ ب.

(٣) المصدر السابق ٦٢ أ.

(٤) انظر مثلاً في شرح الصفار: ٦٩ أ، ٧٥ أ، ٧٦ ب، ٧٧ ب، ٧٩ أ، ٨٢ أ، ٨٨ ب، ٨٩ أ، ٩٩ب، ١٠٤ أ، ١٠٥ ب ١١٢ أ، ١٢١ ب، ١٢٢ب، ١٣٢ ب، ١٣٦ أ، ١٥٠ أ، ١٧٤ أ، ١٧٨ ب، ١٩٧ أ، ٢١٠أ، ٢١٢ب، ٢١٩ ب، ٢٢١ أ، ٢٢٩ أ، ٢٢٩ ب، ٢٣٣ب، ٢٣٩ ب.

(٥) الكتاب ١٢/١.

إليه، فذكر عدة آراء من جملة ذلك ما قاله الفارسي، واستطرد في ذلك وأورد ردّ ابن جنّي على الفارسي[1]، كما ذكر رأيه في نون المثنى حيث قال: "وثم مذهب سابع في هذه النون، وهو مذهب ابن جنّي، وهو أنها عوض من الحركة والتنوين في الاسم الذي لم يُضفْ، و لم تدخل عليه الألف واللام نحو (رجلان) وهي في (الرجلان) عوض من الحركة، وهي في رجلاك عوض من التنوين[2]، كما نقل رأيه في الضرورة الشعرية[3] في باب (ما يحتمل الشعر) وتعريفه لها ثم أبطل ذلك مفنداً ما استشهد به هنا.

١٤- أبو الحسن بن الطراوة ٥٢٨هـ.

وذكر رأيه في الترجمة التي شرحها في أول الكتاب وهي: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[4]، ورد عليه وقبّح في الرد[5] -كما سنعرف ذلك في المآخذ عليه- . ومن ذلك ما ذكره الصفار من رأي لابن الطراوة عندما شرح قول سيبويه: "ومخبراً يذهب ويضرب"[6]، قال الصفار معلقاً على ذلك: "قلت فهذا نص من سيبويه على أن (يفعل) للاستقبال، وأبو الحسن

(١) شرح الصفار ١ ب.

(٢) المصدر السابق ١٩ ب.

(٣) المصدر السابق ٣٦ أ. ٣٦ ب، كما نقل عنه في ١٠١ب.

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) شرح الصفار ٢ ب.

(٦) الكتاب: ١٢/١ بتصرف من الصفار.

ابن الطراوة يقول: "لا يكون أبداً إلا حالاً، وإن سمع: يقوم غداً، فهو على معنى ينوي الآن القيام غداً؛ لأن قولهم: زيد يقوم غداً خطأ، لأنه لا يدري أحد ما يكون غداً، ولهذا لا يحفظ من كلامهم زيدٌ سيقوم؛ لأنه مستقبل، فلا يتصور الإخبار به، لأنه غير متحقق الوجود"[1]، ثم ردّ رأيه هذا وأبطله بالسماع، كما أورد رأيه مع أستاذه السهيلي في (سوف) أو أنه لا يتقدم معمول فعلها عليها وردّ رأيهما[2].

ومما أخذه عنه ما قاله ابن الطراوة في تفسير قول سيبويه "وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ"[3]، حيث نقل عنه قوله: "وأما أبو الحسن بن الطراوة فالتزم أن الابتداء هنا بمعنى المبتدأ، وزعم أن ثمَّ ابتداءً ناصباً، وهو زيدٌ خلفك، فزيدٌ عنده ناصب لـ (خلفك)[4]....الخ" وكذلك أورد رأيه في نحو: أسطاعُ ويُسطيعُ حيث قال عنه: "وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن السين إنما زيدت هنا لأن تصريف الكلمة قد ثبت فيه زيادة السين وهو: استطاع واستاع، ويستطيع ويستيع، ومستطيع

---

(١) شرح الصفار ٧ أ.

(٢) المصدر السابق ٧ أ.

(٣) الكتاب ١/٢٣ -٢٤ بتصرف من الصفار.

(٤) شرح الصفار ٣٠ ب.

ومستيع"[1] وقال عنه: "وهذا ليس بشيء"[2] وهناك مواضع أخرى[3] نقل فيها عن ابن الطراوة، ورد عليه مناقشاً ومدللاً لما ذهب إليه.

١٥- أبو الحسن بن خروف ت ٦٠٩هـ.

ونقل عنه الصفار رأياً عندما عرض لقول سيبويه: "ليس باسم ولا فعل"[4]، حيث قال الصفار: "وفسَّره بعضهم أن (ليس) فيها ضمير المعنى، وكأنه قال: ليس ذلك المعنى باسم أي في اسم"[5]، ثم قال: "وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خروف أن هذا الوجه لا يجوز، أعني أن تكون (ليس) من صفة المعنى، قيل له: ولِمَ؟ قال: لأن سيبويه قد قال في آخر الباب: وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فهو كذا، فقال: (وليس) ولو كان من صفة المعنى لما جاز عطفه عليه، إذا الصفة لا تعطف على الموصوف"[6]، وقد ناقشه الصفار في ذلك ورد عليه. ومن ذلك ما ذكره عندما شرح قول

---

(١) شرح الصفار ٣٤ أ.

(٢) المصدر السابق ٣٤أ.

(٣) انظر مثلاً في شرح الصفار: ٥٤ ب، ٥٦ ب، ٥٧ ب، ٥٩ أ، ٦٠ ب، ٦٩ب، ٨٠أ، ٨٠ب، ٨١أ، ٨١ب، ٨٥أ، ٨٦أ، ٩٩أ، ١١٠ب، ١٢٤ب، ١٣١أ، ١٣٧ب، ١٣٩أ، ١٤٠ب، ١٤٤أ.

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) شرح الصفار ٣أ.

(٦) المصدر السابق ٣ أ -٣ب.

سيبويه في باب كـان وأخواتهـا:[1] "فهـو كـائن ومَكُـون"[2]، حيـث قـال: "وهذا الموضع قد دارت فيه رؤوس النحويـين؛ لأنـه في نهايـة الإشـكال"[3] وبعد أن تحدث عن هذه القضية قال: "فلا يتصور أن يقال (مَكُون) إلا مـن (كِين)، وكيف يقال: كِين وليس يجوز حـذف أحـد اسميهـا؛ لأنهمـا مبتـدأ وخـبر، ولا يجـوز حـذف أحدهمـا اختصـاراً، فكيـف أن يحـذف ولا يـراد ألبتة"[4]، ثم ذكر رأي الفراء حيث أجاز حذف المبتدأ وإقامة الخـبر فيقـال: كِين قائم، وردّ ذلك، ثم ذكر رأي ابن خروف فقـال: "وأمـا الأسـتاذ أبـو الحسن بن خروف فزعم أنه يقام مصدرهمـا مقـام الفـاعل، ويحـذف المبتـدأ والخبر، قيل له: لا مصدر لها، فأخذ يستدل على أنهـا ذات مصـدر بقولهـم: كن قائماً، فمحال أن يؤمر بالزَّمان، فإنما يؤمر بـالحدث، وبقولهـم: عجبـت من كونـك قائمـاً، فـأبرزوه"[5]، ثـم ردّ الصفـار هـذا الـرأي وقـال: "فهـذا المذهب فاسد والموضع مشكل"[6].

---

(١) الكتاب ١/٤٥ وهو ما سماه "هـذا بـاب الفعـل الـذي يتعـدى اسـم الفـاعل إلى اسـم المفعول".

(٢) الكتاب ١/٤٦.

(٣) شرح الصفار ١/٨١ ب.

(٤) المصدر السابق ٨١ ب.

(٥) المصدر السابق ٨١ب –٨١أ.

(٦) المصدر السابق ٨٢ أ.

ومن ذلك ما نسبه لابن خروف عند حديثه عن أمثلة المبالغة والخلاف في عملها حيث قال: "وزعم أبو الحسن بن خروف أن هذه الأمثلة تعمل على كل حال كانت بمعنى الحال أو الماضي خلافاً للجمهور، ومستنده في ذلك القياس والسماع، وأما القياس فزعم أنها للتكثير والمبالغة، فقد قوي فيها جانب الفعل، وأما السماع فقوله:

بكيتَ أخا اللأواءِ يُحْمدُ يومُهُ كريمٌ رؤوسَ الدَّارِعينَ ضَروبُ

وهذا لا حجة فيه..." [1]، وقد رد الصفار رأيه وخرَّج ما احتج به ابن خروف. وهناك مواضع أخرى[2] غير ما ذكرنا.

١٦- استفادته من علماء آخرين:

وهناك غير هؤلاء الذين ذكرناهم مجموعة كبيرة من النحويين واللغويين والعلماء الأفذاذ نقل عنهم الصفار واستفاد منهم، وترددت أسماء كثير منهم في شرحه هذا، ومن هؤلاء: عيسى بن عمر[3]، وأبو عمرو بن العلاء[4]، وأبو الخطاب الأخفش[5]، وقطرب[6]، وهشام الضرير[7]،

---

(١) شرح الصفار ١٥٢ ب.

(٢) انظر في شرح الصفار ٦٥ أ، ٦٨ب، ١٣٢ب، ١٣٥ ب، ١٣٦ أ، ١٥٣أ، ١٥٧ب، ١٧٩أ، ٢٢٦ ب.

(٣) المصدر السابق ١٧٩ أ، ٢٠٥ أ.

(٤) المصدر السابق ١٠٥ ب.

(٥) المصدر السابق ١٥٩ أ.

(٦) المصدر السابق ٢٣٤ ب.

(٧) المصدر السابق ١٤٦ أ.

وأبو زيد[١]، والأصمعي[٢]، والجرمي[٣]، وأبو حاتم السجستاني[٤]، وأحمد ابن يحيى ثعلب[٥]، وأبو إسحاق الزجاج[٦]، وعلي بن سليمان الأخفش[٧]، وأبو بكر بن السراج[٨]، والزبيدي[٩]، وأبو الحسن بن بابشاذ[١٠]، والأعلم الشنتمري[١١]، وأبو محمد بن السيد[١٢]، وأبو عبد الله بن أبي العافية[١٣]، وابن العريف[١٤]، وأبو الحكم بن برجان[١٥]، والزمخشري[١٦]، وأبو محمد

---

(١) شرح الصفار ٧٣ أ.

(٢) المصدر السابق ٣٩ أ، ٢١٩ ب.

(٣) المصدر السابق ١٩٢ أ، ٢٠٧ أ.

(٤) المصدر السابق ١٨٢ ب، ٢١٩ ب.

(٥) المصدر السابق ١٩أ ، ٤٩ أ.

(٦) المصدر السابق ٨٨ ب، ٨٩ أ، ٢٣٥ أ، ٢٣٧ ب.

(٧) المصدر السابق ٦٠ ب.

(٨) المصدر السابق ١٧٣ ب -٢١٢ أ.

(٩) المصدر السابق ٢٣٨ ب.

(١٠) المصدر السابق ٩٣ أ.

(١١) المصدر السابق ٦٥ أ، ٦٧ ب، ٩٥ ب، ٢٠٥أ.

(١٢) المصدر السابق ١٠٤ أ.

(١٣) المصدر السابق ١٢٨ ب، ٢٠٥ أ.

(١٤) المصدر السابق ١٢٤ ب، ١٧١ ب.

(١٥) المصدر السابق ١٥١ب، ١٩٤ أ.

(١٦) المصدر السابق ٢١٨ أ.

عبد الله بن إسحاق الصيمري[1]، وأبو بكر بن طاهر[2]، وأبو القاسم السهيلي[3]، وابن ملكون[4]، وأبو موسى الجزولي[5]، وأبوبكر بن طلحة[6]، وأبو يحيى اللاحقي[7]، وأبو الحسن اللخمي الزجاج[8]، ويحيى بن زيادة[9].

كما أنه قد يستفيد من آراء نحاة لا ينص على ذكر أسمائهم، وعباراته تأتي على أنماط مختلفة ومن ذلك ما يلي:

وقد فسره آخرون[10]، وقال آخرون[11]، اغتر بعضهم[12]، فمنهم من أثبت كذا ومنهم من أنكره[13]، ومن النحويين[14] من ذهب إلى كذا، ومن

---

(١) شرح الصفار ١٢ أ.

(٢) المصدر السابق ٦٥ أ، ٩٩ أ، ١٣٥ ب، ١٣٦ أ، ١٧٨ أ.

(٣) المصدر السابق ٧ أ، ٢٤ أ، ٦٠ أ، ٦٧ ب.

(٤) المصدر السابق ٦٤ ب.

(٥) المصدر السابق ٩ ب.

(٦) المصدر السابق ٥٧ أ.

(٧) المصدر السابق ١٥١ أ - ١٥١ ب.

(٨) المصدر السابق ٢٢٢ ب.

(٩) المصدر السابق ٢٣١ ب.

(١٠) المصدر السابق ١ ب.

(١١) المصدر السابق ٢ أ.

(١٢) المصدر السابق ٦ ب.

(١٣) المصدر السابق ٥ ب، ٧٦ ب.

(١٤) المصدر السابق ٦ ب، ٤٩ أ.

الناس[1] من قال كذا، أو جعل كذا، أو زعم كذا، ومنهم من قال أو منهم من جعل[2]، وزعم بعضهم[3]، وقال بعضهم[4]، قال هذا المفسر[5]، واختلف الناس..... فمنهم من قال كذا[6]، وقال المعترض[7]، واختلف الناس... فمنهم من زعم[8] كذا، ومن الناس من فسَّر هذا[9]، اضطرب كلام الناس فيه، فمن قائل، أو: فللناس في هذا الموضع اضطراب[10]. وخرَّجه بعضهم[11]، ومنع بعضهم[12]، ومنهم من ذهب[13]، وذلك أن

---

(١) شرح الصفار ٦ ب، ٧ ب، ٨ أ، ٩ أ، ١٠ب، ١٢ب، ٤٢أ، ٦٥أ، ٨٥أ، ١٦٢أ، ٢٣٢أ.

(٢) المصدر السابق ٧ أ، ١٩ أ، ٣٦ أ، ٤٦ ب، ٥٤ أ، ٥٤ ب، ٦٢ أ، ١١٢ أ، ١١٦ ب.

(٣) المصدر السابق ٧ أ، ٥٧ ب، ١٩٩ب.

(٤) المصدر السابق ٧ ب، ١٧٨ ب.

(٥) المصدر السابق ٨ أ.

(٦) المصدر السابق ١٤ أ، ١٤ ب، ٦٩ ب، ٧١ أ، ٢١٢ أ.

(٧) المصدر السابق ١٥ ب، ٢٥ أ.

(٨) المصدر السابق ٢٧ أ، ٢٧ ب، ٣١ ب، ٣٥ ب، ١٩٧أ.

(٩) المصدر السابق ٣٠ ب.

(١٠) المصدر السابق ٣٠ ب، ١٠٣ أ، ١٣٢ ب، ١٣٥ ب، ١٨٦ ب.

(١١) المصدر السابق ٣٣ ب، ١٠٥ ب.

(١٢) المصدر السابق ٧٦ ب، ١٢٣ أ.

(١٣) المصدر السابق ٣٦ ب.

النحويين اختلفوا فمنهم من أجاز ومنهم من منع[1]، فهذا للناس فيه مذاهب[2]، ربما أخذ كثير من النحويين[3]، وأحياناً ينسب القول للبصريين أو للكوفيين عامة دون تعيين علم من الفريقين[4].

أو يقول: وجميع النحويين[5]، أو ومذهب النحويين[6]، أو لا خلاف في هذا بين النحويين[7]، أو واتفق النحويون[8] إلى غير ذلك مما ينسبه لبعض النحاة[9] دون تصريح بأسماء معينة.

٤- مذهب المؤلف النحوي:

الصفار بصري المذهب، والمطلع على كتابه هذا، يدرك ذلك من خلال قراءة عابرة له، فهو ينتصر دائماً لمذهب البصريين ويفند ويرد على

---

(١) شرح الصفار ٢٠٢ أ، ٢١٠ أ.

(٢) المصدر السابق ٢٠٨ أ.

(٣) المصدر السابق ٢١٠ أ.

(٤) المصدر السابق ٥ أ، ٣٤ أ، ٣٤ ب، ٣٨ أ، ٣٩ أ، ٤٠ أ، ٤٢ ب، ٥٨ أ، ١٣٨ب، ٢١٣ أ، ٢١٤ أ، ٢١٦ ب، ٢٢١ أ، ٢٢٤ ب، ٢٣٩ أ، ٢٤١ أ.

(٥) المصدر السابق ٦٠ أ، ٦٠ ب، ٢٢٩ أ.

(٦) المصدر السابق ٧٥ أ.

(٧) المصدر السابق ١٣٧ ب.

(٨) المصدر السابق ١٨٢أ، ٢١٨أ.

(٩) انظر مثلاً: شرح الصفار ١٣٧ - ٢٠٢ ب.

الكوفيين، ومن المواضع التي يتضح فيها مذهبه في كتابه هذا ما ذكره في الخلاف بين سيبويه والبصريين من جهة والكوفيين من جهة ثانية حول اشتقاق الفعل من الاسم أو العكس، فعرض كلا الرأيين وناقش الكوفيين وأيد مذهب سيبويه والبصريين وساق أربعة أدلة للكوفيين ثم ردها جميعاً[1]، وتجده في أثناء الرد هنا أو في مواضع أخرى يتحدث على أنه بصري، فمثلاً يقول مرة في رده على الكوفيين (فبالعذر الذي يعتذرون نعتذر به)[2] وهو يقصد نفسه مع البصريين، أو يقول: "فقد بان أن الحق في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله"[3]، ومن ذلك ترجيحه لرأي البصريين، عندما عرض لقضية بناء الفعل المبني للمجهول، وهل هو بناء أصل غيرُ مُغَيَّرٍ من فعل الفاعل، أو ليس بأصل، بل هو مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل، والأول رأي الكوفيين والثاني رأي البصريين ورجحه الصفار[4]، ورد رأي الكوفيين وأدلتهم. بل قد صرح في أكثر من موضع من كتابه بأنه بصري، فقد شرح قول سيبويه "وقولهم: اضرب"[5]. في مَعْرِض حديثه عن الأفعال المبنية قال: "لما ذكر أن المبني من الأفعال الماضي نقصه الأمر فقال:

---

(١) شرح الصفار ٤ ب، ٥ أ – ٥ ب.

(٢) المصدر السابق ٥ أ.

(٣) المصدر السابق ٥ ب.

(٤) المصدر السابق ٦ ب.

(٥) الكتاب ١٧/١ بتصرف من الصفار.

"وقولهم: اضرب." وهو عندنا مبني وعند الكوفيين معرب، وسيأتي موضع الرد عليهم في موضعه بحول الله تعالى"[1]، وقوله في موضع آخر: "وهذا عندنا سواء كُلّه"[2]، وقوله: "وصرفه عندنا جائز"[3]، وقوله: "فقد صح مذهبنا"[4] وقوله: "وخالفنا الأخفش في كم"[5]، وقوله: "فأما نحن فنجيزه وأما الأخفش فيمنعه"[6]، وهو يقصد البصريين، وقال مرة في باب الضرورة عند حديثه عن زيادة حرف: "ومنها زيادة (مَنْ) عند أهل الكوفة نحو قوله:

يا شاة مَنْ قنص............

وقوله:

آلُ الزُّبيرِ سَنَامُ المجدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القبائلُ والأَثْرَونَ مَنْ عَدَدَا

ولا حجة لهم في هذا، أما قوله: يا شاة مَن قنص، فـ "مَنْ" عندنا نكرة موصوفة، وكأنه قال: يا شاةَ رجل قنص، ووصفه بالمصدر مبالغة على حد رجل عدلٍ"[7]، وهو إذا عرض لرأي البصريين والكوفيين، يقدم مذهب

---

(١) شرح الصفار ١٥ ب.

(٢) المصدر السابق ٣٥ أ.

(٣) المصدر السابق ٣٧ أ.

(٤) المصدر السابق ٧٧ ب.

(٥) المصدر السابق ٧٩ ب.

(٦) المصدر السابق ٩٢ ب.

(٧) المصدر السابق ٣٩ أ.

أهل البصرة، ويتحدث عنه بقوله، قال البصريون، أو وهذا مذهب البصريين، بينما يقول عن الكوفيين: وزعم الكوفيون[1] أو وزعم أهل الكوفة[2]، فيأتي بصيغة تدل على معارضته لرأيهم، وأحياناً يقول عن مذهبهم، وهذا المذهب فاسد، ويدلل على رد رأيهم[3]. أو يقول بعد عرضه رأي الكوفيين: "وكل ذلك عندنا فاسد"[4]، أو يقول: وخالفنا[5] فلان؛ لأنه يرى كذا، أو يقول: "نحن نجيزه والفراء لا يجيزه"[6]، أو يقول: "وهذا الذي قالوا ليس بشيء"[7]، أو "وهذا الذي استدلوا به غير قطعي"[8]، أو يقول: فمذهبنا أسعد لموافقته السماع"[9]، ثم يرد عليهم ويفند آراءهم". وهناك مواضع أخرى تدل على بصريته، كأن يقول في سياق رده على

---

(١) شرح الصفار ٣٤ ب، ٣٧ أ، ٧٧ ب، ١١٣ أ.

(٢) المصدر السابق ١٥٢ أ، ١٥٥ ب.

(٣) المصدر السابق ٣٤ ب، ٧٧أ، ٩٥ أ.

(٤) المصدر السابق ٣٨ ب.

(٥) المصدر السابق ٧٩ ب.

(٦) المصدر السابق ١٠٣ أ.

(٧) المصدر السابق ١١١ أ.

(٨) المصدر السابق ١١١ أ.

(٩) المصدر السابق ١٥٦ أ.

الكوفيين: "وذلك عندنا[1] من كذا، وهذا عندنا لا يجوز"[2]، أو يرد على الكوفيين ويرجح رأي البصريين"[3]، أو يقول "ورددنا ثَمَّ على الكوفيين وصححنا مذهب البصريين"[4]، أو يقول "هذا مذهبنا"[5] أو يقول عن رأيهم: "وهذا الذي أوردوا لا حجة لهم في شيء منه[6]" أو يقول "وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون فاسد"[7]، وكذلك قوله: "وهذا خالفنا فيه الكوفيون وأهل بغداد"[8].

٥- الاستشهاد عنده:

الصفار حريص على قضية الشاهد، فهو لا يكاد يعرض قضية إلا ويستشهد عليها، مع تنويع شواهده، من القرآن الكريم، والحديث النبوي، وأقوال العرب، والشعر، والأمثال والحكم، والشاهد عنده محور دراسته لكثير من القضايا، فهو يهتم به حتى في قضايا التنظير التي يأتي بها للقواعد

---

(١) شرح الصفار ٤٩ ب.

(٢) المصدر السابق ٧٦ أ، ١٧٢ ب.

(٣) المصدر السابق ٥٨ أ، ٧٧ ب.

(٤) المصدر السابق ٧٦أ.

(٥) المصدر السابق ٥٨أ، ٦٤أ.

(٦) المصدر السابق ٦٤ أ.

(٧) المصدر السابق ٧٧ أ.

(٨) المصدر السابق ١٨٣ أ.

النحوية، أو لتفسير كلام سيبويه، نجده يأتي بشواهد منوعة من القرآن، والشعر، وكلام العرب[1]، وبإلقاء نظرة على شواهد الصفار نجده يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والشعر المحتج به أكثر من الحديث والأقوال والأمثال، وهذه دراسة للشاهد عنده.

أ- القرآن الكريم:

لا يشك أحد في بلاغة القرآن وفصاحته وقوته في ألفاظه وأسلوبه؛ وقد استشهد به علماء اللغة والنحو، وجعلوه مصدراً من مصادرهم الأساسية في الاستشهاد، يقول الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[2]. ونجد النحاة من سيبويه ومن بعده يستشهدون بالقرآن الكريم، والصفار - وهو من البصريين- يكثر الاستشهاد بالقرآن الكريم. وقد بلغت الآيات التي استشهد بها في السفر الأول من كتابه هذا (ثلاثاً وستين ومائة آية) وهو يستشهد بها لإثبات قاعدة نحوية، أو الرد بها على من يخالفه في رأيه، كما أنه يوجه الشاهد فيها، وأحياناً يُنظر لموضع الشاهد في الآية[3]، وقد كان لإكثاره من الاستشهاد بالآيات القرآنية إثراء للشاهد عنده، وكان أكثر إقناعاً فيما يذهب إليه، وهو في إيراده للآيات، كثيراً ما يأتي بها دون

(١) انظر أول شرحه لكلام سيبويه ١ ب، ٢ أ.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٤.

(٣) شرح الصفار ٢ أ.

إكمال[1]، وقليلاً ما يكمل الآية[2]، وقد يقتصر أحياناً على بعض الألفاظ فيها[3].

ب- القراءات القرآنية:

يستشهد الصفار ببعض القراءات القرآنية، والقراءة عنده سنة تتبع[4]، وهو قد ينسب القراءة[5]، أو يقول: وفي قراءة بعضهم، أو قراءة من قرأ، وقراءة بعض الناس[6]، أو يتركها دون نسبة[7]، وهو يورد القراءة شاهداً على ما يذهب إليه سواء أكانت مشهورة[8] - أي من القراءات السبع أو كانت شاذة فمن الأول قوله: "وأجاز إثبات الألف في (لم يخشى) واستدل بقراءة حمزة[9] ﴿**لا تَخفْ دركاً ولا تخشى**﴾[10] ومن ذلك قوله "وحمل

---

(١) شرح الصفار ٢ أ، ٧ أ، ٩ أ، ١٢أ، ١٦ أ، ٣٤ب، ٤٢ أ، ٥٧ أ.

(٢) المصدر السابق ٧ أ، ٣٢ ب، ٣٦ ب، ٧١ أ، ٩١ ب.

(٣) المصدر السابق ٢أ، ٣٧ ب، ٣٦ ب، ٤٠ ب، ٨٦ ب.

(٤) المصدر السابق ١٨٠أ، وانظر ما قاله في ١٣٢ أ.

(٥) المصدر السابق ٤٢ أ، ٤٨ ب.

(٦) المصدر السابق ١١ أ، ٨٦ أ، ٨٧ أ، ١٠١ ب، ١٨٠ أ.

(٧) المصدر السابق٣٣ ب، ٤٠ ب، ٤٢ أ، ٨٧ أ.

(٨) المصدر السابق ٢٩ ب، ٣٧ ب، ٤٢ أ.

(٩) سيأتي تخريجها في مكانها في ص٣٥٧ هامش ٢.

(١٠) سورة طه ٧٧ والقراءة المشهورة ﴿**لا تَخَافُ**﴾.

على ذلك قوله تعالى: ﴿قَوَارِيراً قواريرا﴾[1] في قراءة من صرف الأول[2]، وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التنوين في (قواريراً) بدلا من حرف الإطلاق، فكان في الأصل (قواريرا) وحرف الإطلاق يكون في الشعر وفي الكلام المسجوع إجراء له مجرى الشعر فجعلت رؤوس الآي جارية مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق"[3].

ومن ذلك ما جاء في باب الضرورة حينما قال: "وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة ومنهم من أجازه في فصيح الكلام وهو الصحيح، وقد قرئ[4] ﴿قُلْ هو الله أَحدُ الله الصَّمد﴾[5] بحذف التنوين من أحد"[6].

إلى غير ذلك من المواضع[7] التي استشهد فيها بالقراءات القرآنية المشهورة.

---

(١) سورة الإنسان ١٥- ١٦.

(٢) انظر تخريجها في ٤٠١ هامش ٣ من هذا الكتاب.

(٣) شرح الصفار ٣٦ ب.

(٤) انظر توثيقها في ٤٨٢ هامش ٤.

(٥) سورة الإخلاص ١-٢.

(٦) شرح الصفار ٤٢ أ.

(٧) المصدر السابق ٤٢ أ، ٧٧ ب، ٨٧ أ، ١٠٦ ب.

ومن الثاني قوله: "لأنه قد قـرئ[1] ﴿مَـا وَدَعَـكَ ربُّـكَ وَمَـا قَلَـى﴾[2] وكما في قوله: "وقد قُرئ: ﴿وَيَـوْمَ حُنَيْـنَ﴾[3] بـالفتح مـن غـير تنويـن[4]، وينبغي أن يحمل علـى أنـه منـع صرفـه للتعريـف والتـأنيث؛ لأنـه ذهـب بـه مذهب البقعة"[5]، ومن ذلك ما أورده عند حديثه عن حذف التنوين لالتقاء الساكنين، قال: "فمن الناس من جعله ضرورة، ومنهم من أجازه في فصيح الكلام وهو الصحيح"، ثم قال: "وقد قرأ عمروبن عقيل ﴿وَلا اللَّيْلُ سـابقُ النَّهَارَ﴾[6] بحذف التنوين من سابق[7] فسئل عن ذلك فقال: لو نونته لكـان أوزن، يريد أثقل[8]، إلى غير ذلـك مـن المواضـع الـتي جـاء فيهـا استشـهاده بالقراءات الشاذة[9].

---

(١) شرح الصفار ٣٣ ب.

(٢) سورة الضحى ١، وانظر تخريج هذه القراءة في ص ٣٨٢

(٣) سورة التوبة ٢٥ والقراءة المشهورة ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾.

(٤) انظر تخريجها في ٤٦٢ هامش ٣ من هذا الكتاب.

(٥) شرح الصفار ٤ ب.

(٦) سورة يس ٤٠، والقراءة المشهورة ﴿سابقُ النَّهَارِ﴾.

(٧) انظر تخريج هذه الآية في هامش ٤من ص ٤٨٣ من هذا الكتاب.

(٨) شرح الصفار ٤٢ أ.

(٩) المصدر السابق ٢ أ، ٨٦ أ، ٩٤ أ، ١٠١ ب، ١٨٠ أ.

وأحياناً يذكر وجهاً لتحسين القراءة، كما قال عند ذكره لقراءة[1]: ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَان وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا [2]...﴾ قال: "فحمل على الصغرى، و لم يأت بمضمر، فإن قلت لعله حمل على الكبرى و لم يشاكل[3]، وهذا النصب ضعيف على حده، لو لم يكن قبله شيء" قلت: قد نقل النحويون: إن هذه القراءة مختارة مرضية على وفق كلام العرب، فمحال أن يكون النصب ضعيفاً"[4].

---

(١) القراءة المشهورة بنصب (السماء) وهو الذي عليه القراء، أما قراءة ﴿والسماءُ﴾ بالرفع فهي قراءة شاذة قرأبها أبو السَّمَّال كما ذكر ذلك ابن جني في المحتسب ٣٠٢/٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٤٠٨/٢.

(٢) سورة الرحمن ٦-٧.

(٣) قال ابن جني: (الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء؛ لأنه عطف على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿والنَّجمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَان﴾ الآية ٦ من الرحمن، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر فكذلك قوله تعالى: ﴿والسَّماء رَفَعَهَا﴾ جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله: ﴿والنَّجمُ والشَّجرُ يسْجُدان﴾. وأما قراءة العامة بالنصب ﴿والسَّماءَ رفَعَها﴾ فإنها معطوفة على ﴿يسجدان﴾ وحدها وهي جملة من فعل وفاعل...." المحتسب ٢/ ٣٠٢.

(٤) شرح الصفار ١٣٣ أ.

وقد غلّط الصفار قراءة ابن عامر حينما قال: "ولذلك أُنكرت قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الـمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُـرَكَائِهِم﴾[1] وهو غلط من ابن عامر والـذي غلطـه في ذلـك أن ﴿شـركاءهم﴾ كـان في مصحفه مرسـوماً بيـاء على حسـب مصـاحف أهـل الشـام، وهـذا الرسـم يتخـرج علـى أن يكـون الأولاد مخفوضـاً بإضافـة ﴿قتـل﴾ إليهـم ويكـــون ﴿الشـركاء﴾ بـدلاً مـن الأولاد، بـدل شـيء مـن شـيء لأن ولـد الإنسـان شريكه في ما يملكه"[2].

٣- الحديث النبوي:

هناك خلاف قديم بين النحـاة في الاستشـهاد بـالحديث، وقـد انقسـم العلماء في ذلك إلى ثلاثـة أقسـام: قسـم منـع الاستشـهاد بـالحديث مطلقـاً، محتجين[3] بوقوع الاختلاف في ألفاظه لروايته بالمعنى دون اللفـظ، ولوقـوع اللحن فيه حيث إن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم، وعلـى رأس هـؤلاء ابن الضائع ت٦٨٠هـ، وأبو حيان ٧٤٥هـ.

---

(١) سورة الأنعام ١٣٧ وقراءة المصحـف ﴿وَكَذلِكَ زَيَّـنَ لِكَثِـيرٍ مـنَ الـمُشْرِكِيْنَ قَتْـلَ أَولادِهِمْ شُرَكَاؤُهمْ﴾ وانظر تخريجها في ص ٥٨٢ هامش ٣ من هذا الكتاب.

(٢) شرح الصفار ٤٨ ب.

(٣) الاقتراح ٥٣ -٥٤ خزانة الأدب ٩/١، الشواهد والاستشهاد في النحو ٣٠٨، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٠.

وقسم جوّز[1] الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومن هؤلاء ابن خروف ت٦٠٩هـ وابن مالك ت ٦٧٢هـ، والرضي ٧٦١هـ وأيدهم كثير من النحاة بعد ذلك.

وقسم ثالث توسط[2] فأجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، وقد أوضح ذلك الشاطبي ت ٧٩٠هـ وأيده السيوطي ت ٩١١هـ[3].

أما صاحبنا الصفار فقد استشهد في السفر الأول من هذا الكتاب بستة أحاديث، وهو عدد قليل، ولكن ذلك لا يجعلنا نصنفه مع الفريق الذي يمنع الاستشهاد بالحديث، بل نثبت بذلك أن الصفار استشهد بالحديث على إثبات بعض القواعد النحوية، فقد استشهد بالحديث الأول وهو قوله عليه السلام: "لا يحقرن إحداكن لجارتها ولو فرسن شاة"[4]، للبدل المقيس في الضرائر، حيث يستعمل للشيء ما لا يكون إلا لغيره على جهة التشبيه والمجاز، ثم ذكر أن هذا قد يأتي في الكلام، وهو قليل جداً، وإنما بابه أن

---

(١) الاقتراح ٥٣- ٥٤، خزانة الأدب ٩/١، الشواهد والاستشهاد وفي النحو ٣٠١، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٢.

(٢) خزانة الأدب ١٢/١، الشواهد والاستشهاد في النحو ٣٠٥ – ٣٠٧، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٥.

(٣) الاقتراح ٥٢.

(٤) انظر تخريجه في ص ٥٥٦ من هذا الكتاب.

يجيء في الشعر[1]. وأما الحديث الثاني وهو قوله ﷺ: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"[2] فقد ذكره عرضاً حينما تحدث عن قول سيبويه (كأنهم يقدِّمون الذي بيانُه أهم لهم وهم ببيانه أعنى)[3] حيث رجع إلى لفظه وذكر أن فيه إشكالاً، وربما لحن فيه وهو قوله (وهم ببيان أعنى) حيث قال: "ينبغي ألا يجوز لأن "أفعل" التي للمفاضلة لا تبنى إلا مما يُبنى منه فعل التعجب، ولا يجوز أن يبنى فعل التعجب من فعل مفعول"[4]، فقد جعل (أعنى) مبنياً للمفعول فلا يأتي التفضيل منه مباشرة، وفصل القول في ذلك واستشهد بالحديث وبما ذكره سيبويه[5].

أما الحديث الثالث وهو قوله ﷺ: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في إنائه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده"[6]، فقد استشهد به على مجيء بات بمعنى صار قال: "أي أين صارت يده، ويقوى هذا رواية من روى أين جالت يده"[7].

---

(١) شرح الصفار ٤٧ أ.

(٢) انظر تخريجه في ص ٦٤٢ من هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ١/٣٤.

(٤) شرح الصفار ٥٥ أ.

(٥) المصدر السابق ٥٥ أ، ٥٥ ب.

(٦) انظر تخريجه في ص ٧٨٧ من هذا الكتاب.

(٧) شرح الصفار ٧٨ ب.

أما الحديث الرابع وهو قوله ﷺ: "كن أبا خيثمة فكانه"(١)، فقد جاء به على اتصال ضمير النصب بكان على رأي ابن الطراوة، وقد خـرَّج الصفـار ذلك، وانتصر لسيبويه الذي رجح فصل الضمير عنها(٢).

أمـا الحديـث الخـامس وهـو قولـه ﷺ -في صفـة جهنـم- "لهـي أسـود مـن القار"(٣)، فقد ذكره المصنف شاهداً للكوفيين على جواز التعجب من السواد(٤).

أما الحديث السادس وهـو قولـه ﷺ "خـير النسـاء صـوالح نسـاء قريـش أحناه على ولد وأرعاه على زوج في ذات يـده"(٥)، فجـاء بـه شـاهداً على

---

(١) انظر تخريجه في ص ٨٠٨ هامش ٢ وقد ذُكر أنه لم يثبت في كتب الصحاح ولا في غيرها من كتب التفسير والتاريخ بهذا اللفظ. انظر تفصيل ذلك في مكانه.

(٢) شرح الصفار ٨١ أ- ٨١ ب.

(٣) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ بلفظه: كتاب جهنم باب مـا جـاء في صفـة جهنـم (٩٩٤/٢ ح٢) موقوفاً على أبي هريرةﷺ، قال الإمـام ابـن عبـد الـبر في الاسـتذكار ٣٩٠/٢٧: "حديث مالك عن عمه موقوفاً على أبي هريـرة، ومعنـاه مرفـوع لأنـه لا يدرك مثله بالرأي ولا يكون إلا توقيفاً". ثم قـال:٣٩١/٢٧ "وفيـه قولـه: أسـود مـن القار وهذه لغة مهجورة واللغة الفصيحة "أشد سواداً من القار وأشد بياضاً".

(٤) شرح الصفار ١٠٨ ب.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه بنحوه: كتاب النكاح- (١٢) باب إلى مـن ينكـح وأي النساء خـير؟ ومـا يسـتحب أن يتخـير لنطفـه مـن غـير إيجـاب (١٤٧/٦ ح ٥٠٨٢) ومسلم في صحيحه بنحوه، كتـاب فضـائل الصحابة (٤٩) بـاب مـن فضـائل نسـاء قريش ١٩٥٨/٤ح ٢٠٠، وأحمد في مسنده ٣٩٣/٢ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

عود الضمير المفرد على الجمع فلم يقل: أحناهن ولا أرعاهن[1].

فالصفار بهذا استشهد بالحديث على بعض القواعد النحوية وإن كان ذلك قليلاً.

٤- الشعر:

استشهد الصفار بالشعر كثيراً على ما يناقشه من آراء نحوية أو يرجح أو يذهب إليه، فغالباً ما يعرض شواهد غير تلك التي وردت عند سيبويه، وقد بلغت الشواهد الشعرية عنده خمسمائة وتسعين شاهداً نسب منها مائة وسبعة عشر شاهداً فقط و لم ينسب أربعمائة وثلاثة وسبعين شاهداً، وقد جاء بعضها مكرراً وهو قليل. والصفار يورد بيت الشعر المستشهد به كاملاً في الغالب، وقد يورد شطراً منه أو بعض شطر، فأما إيراده للبيت كاملاً أو للشطر منه فهو الكثير الغالب ولا حاجة للتمثيل له، وأما إيراد بعض الكلمات من البيت فكقول الشاعر:

"يا شاة من قنص"[2].

وهذا قطعة من بيت لعنترة بن شداد العبسي وتمامه:

يا شاةَ من قَنَصٍ لمن حَلَّتْ له حَرُمتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ

---

(١) شرح الصفار ١١٧ ب.

(٢) المصدر السابق ٣٩ أ، وانظر ص ٤٣٣ من هذا الكتاب.

وقول امرئ القيس:

"بين الدخول فحومل"[1].

وهو جزء من بيت امرئ القيس في أول معلقته وتمامه:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومـنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومـل

وكذلك قول النابغة:

"ردت عليه أقاصيه"[2].

وهو جزء من بيت النابغة الذبياني وتمامه:

ردَّت عليـــه أقاصيْـــه ولَبَّــــدَهُ   ضـرْبُ الوليـدةِ بالمسـحاة في الثَّـأدِ

ومن ذلك قوله:

"أنا غضاب لمعبد"[3].

وهو جزء من بيت ينسب لدريد بن الصمة يرثى أخاه عبد ا لله وتمامه:

فـإن تنسـأ الأيـامُ والدَّهـرُ تعلمــوا   بــني قــاربٍ أنــا غِضَــابٌ لمعْبَــدِ

وهناك مواضع أخرى كثيرة[4].

---

(١) شرح الصفار ٣٧ أ، وانظر ص ٤١٠ من هذا الكتاب.

(٢) المصدر السابق ٤٤ أ، وانظر ص ٥٢٠ من هذا اللكتاب.

(٣) المصدر السابق ٤٦ أ، وانظر ص ٥٤٨ من هذا الكتاب.

(٤) انظر مثلاً المواضع التالية من هذا الكتاب ٥٦١، ٦٥٧، ٧٨٠، ٨٠٧.

وهو غالباً ما يوضح وجه الاستشهاد بالبيت بعد إيراده، وقد يترك ذلك اعتماداً على الشرح الذي قدم به للشاهد، فمن الأول قوله: "زعم أبو سعيد أن (مما) بمنزلة (ربما) وقد سمع ذلك منهم قال:

وإنَّـا لِمَّـا نَضْـرِبُ الْكَبْـشَ ضَرْبَـةً   على وَجْهِهِ تُلْقي اللِّسسانَ مِنَ الْفَـمِ

قال: المعنى وإنا لربما نضرب الكبش، وهذا لاحجة فيه، لأن (ما) يمكن أن تكون هنا مصدرية، وكأنه قال: وإنا لمن ضَـرْب الكبـش، وجعلهـم مـن هذا، لكثرة ما يقع منهم، كما قال تعالى: ﴿**خُلِقَ الإنْسَـانُ مِـنْ عَجَـل**﴾[1] لكثرة وقوع العجل منه وهذا التفسير أولى[2].

ومن ذلك قوله: "ومن زيادة الحركـة تحريـك العـين السـاكنة إتباعـاً لمـا قبلها في الشعر نحو قول الشاعر:

....   ضَرْبـاً أليمـاً بِسَبْتٍ يَلْعَـجُ الْجِلِـدَا

يريد الجِلْد فأتبع، وقال الآخر:

وَقَـاتِمِ الأَعْمَـاقِ خَـاوي الْمُخْـتَرَقْ   مُشْـتَبِهِ الأعْـلاَمِ لَـمَّاعِ الْخَفَـقْ

يريد الْخَفْق فأتبع"[3].

وقوله: "ومن الحذف حذف أحد الحرفين المشددين نحو قول طرفة:

---

(١) سورة الأنبياء ٣٧.

(٢) شرح الصفار ٣٢ب، وانظر ص ٣٧٦ من هذا الكتاب.

(٣) المصدر السابق ٣٩ أ، وانظر ص ٤٣٦ - ٤٣٧ من هذا الكتاب.

أصحوت اليــوم أم شــاقتك هِــرْ ....

وقوله:

.... ليــس هــذا منــك مــاويَّ بِحُـــرْ

فحذف إحدى الراءين من (هر) و (حر) وقول لبيد:

.... رهـط مرجـوم ورهـط ابـن المعـل

يريد (المعلّى) فحذف اللام والألف"[1].

وكذلك قوله: "ومن الحذف تسكين حركة الإعراب إجـراء للمنفصـل مجرى المتصل نحو قول الشاعر:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحبْ قوِّم

فسكن البـاء مـن (صـاحب) إجـراء للمنفصـل مجرى المتصـل فجعـل (حِبُقَ)[2] كفِعُل، وإن لم يكن في الكلام؛ لأنـه لـو ورد في الكـلام لَسَكن؛ لِثِقلِ الضمة بعد الكسرة"[3].

ومن الثاني قوله: "ومن زيادة الحرف أيضاً التنوين الذي يلحـق المنـادى في الضرورة نحو قوله:

ســلام الله يــا مطـــرٌ عليهـــا وليـس عليــك يــا مطـرُ الســلام

---

(١) شرح الصفار ٢٤ ب، وانظر ص ٤٩٠-٤٩١ من هذا الكتاب.

(٢) إشارة إلى الحاء والباء من (صاحب) والقاف من (قوم).

(٣) شرح الصفار ٤٣ أ، وانظر ص ٥٠٦ من هذا الكتاب.

وقول الآخر:

.... يـا عديـاً لقـد وقتـك الأواقـي[1]

فاكتفى هنا بما قدم قبل إيراد الشاهد و لم يوضح وجه الاستشهاد.

ومن ذلك قوله: "ومن زيادة الحرف زيـادتهم الألـف والـلام في الاسـم العلم نحو قوله:

باعَد أمّ العمر من أسيرها.

وقول الآخر:

.... على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عنْدَمَـا[2]

فلم يعقب بعد ذلك ببيان الشاهد ووجه الاستشـهاد كمـا يفعـل ذلـك كثيراً.

وهو لا يهتم بشرح الغريب للشعر الذي يستشهد به، ولا للروايـات في الأبيات، إلا إذا كانت محل الشاهد، فيذكر أن الشاهد يتحقـق بروايـة كـذا في هذا البيت.

والصفار أحياناً ينظّر للشاهد الشعري بشواهد شعرية أخرى أو ببعـض الآيات القرآنية، وقد ينظّر لذلك بأمثلـة مصنوعـة لتـأكيد مـايذهب إليـه أو يرجحه.

---

(١) شرح الصفار ٣٧ أ، وانظر ص ٤٠٧-٤٠٨ من هذا الكتاب.

(٢) شرح الصفار ٣٨ ب، وانظر ص ٤٢٨ من هذا الكتاب.

وقد التزم في شواهده بالشعر الذي قيل في عصر الاستشهاد، والشعراء الذين استشهد بشعرهم كثير، منهم: امرؤ القيس، حريث بن جَبَلَة، المسيب ابن زيد مناة– علقمة بن عبدة، زهير بن أبي سلمى، النمر بن تولب، أبو صخر الهذلي، الحارث بن خالد المخزومي، العجاج (عبد الله بن رؤبة) جرير بن عطية الخطفي، أبو حية النميري، حُسَيل بن عُرْفطة، أبو النجم العجلي، رؤبة بن العجاج، عامر بن جوين الطائي، أمية بن أبي الصلت، أبو كبير الهذلي ، النابغة الذبياني، الأحوص الأنصاري، حميد بن بحدل، الأعشى ميمون، لبيد بن ربيعة، حسان بن ثابت، أنس بن العباس السلمي، قيس بن الخطيم، منظور بن مرثد، الفرزدق، عمرو بن كلثوم، عمرو بن عبد الجن التنوخي، عنترة بن شداد، عبد مناف بن رِبْع، قعنب بن أم صاحب، قيس بن زهير، المتنخل الهذلي، العباس بن مرداس، دوسر بن دهبل القريعي، ذو الأصبع العدواني، طرفة بن العبد، شريح بن بجير بن أسعد الثعلبي، عمرو بن أحمر الباهلي، عمر بن أبي ربيعة، إسحاق بن خلف البهراني، الأخطل، لقيم أو نعيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك، عبد الله بن الزبعرى، حميد الأمجي، مضرس بن ربعي الأسدي، خفاف بن ندبة السلمي، ذو الرمة، أوس بن حجر، الطرماح، شميث بن زنباع، منصور ابن مسحاج، أبو نخيلة السعدي، الأقيشر الأسدي، مالك بن خريم الهمداني، يعلى الأحول الأزدي، العجير السلولي، تميم بن مقبل، حكيم بن معية الربعي، أبو دواد الإيادي، عذافر الكندي، أبو ذؤيب الهذلي، عاتكة

بنت عبد المطلب، منظور بن جبة الأسدي، أبو كاهل اليشكري، عامر بن الطفيل، الأسود بن يعفر، دريد بن الصمة، عقيبة الأسدي، حميد الأرقط، كعب بن زهير، ضابئ البرجمي، الكميت، الحارث بن ظالم، خرنق بنت هفان من بني قيس، عدي بن الرقاع، الحطيئة، عمرو بن ملقط الطائي، ذو الخرق الطهوى، عدي بن زيد، هدبة بن الخشرم، عمار بن عمرو النهدي، عامر بن الطفيل، خداش بن زهير، النابغة الجعدي، ابن عادية السلمي، الأعور الشني، الزبرقان بن بدر، الأخوص الرياحي، السليك بن السلكة، أبو زبيد، تأبط شرا، أبو حية، عمرو بن قمئة، المرار الفقعسي الأسدي، القطامي، طفيل الغنوي، النواح الكلابي، المرار بن سلامة العجلي، خطام المجاشعي، مسلم بن معبد الوالبي الأسدي، القلاخ بن حَزْن بن جناب المنقري، علي بن عيسى البهراني، عروة بن حزام، عمرو بن معديكرب، عدي بن الرعلاء الغساني، الحارث بن حلزة، قُحيف بن خُمَيْر بن سُليم العُقيلي، شمعلة بن أخضر بن هبيرة، الربيع بن ضبع الفزاري، مزاحم بن الحارث العقيلي، أبو قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري، الخنافر بن التوأم الحميري، مقاس العائذي، مغلس بن لقيط الأسدي، رويشد بن كثير الطائي، إبراهيم بن علي بن هرمة -وهو آخر من يحتج به من الشعراء- وهناك شعراء آخرون كُثُر استشهد بشعرهم، وجميعهم ممن يستشهد بشعره، على أنه ورد عنده بيت لأبي نواس المتوفى سنة ٢٩٥هـ وهو قوله:

عَبَّاسُ عَبَاسٌ إذا احتدم الوغى ....

وذلك في أثناء حديثه في باب الضرورة عن الحذف، حيث قال: "وأما الحذف فينقسم قسمين: قسم اختلف في جوازه، وقسم اتفق على جوازه، والمختلف في جوازه منع الصرف مما ينصرف، فذهب أهل الكوفة إلى إجازته"[١]، وسرد استشهادهم وهو يتمثل في سبعة أبيات شعرية جاء قائلوها حسب ورودها في النص[٢] على النحو الآتي: عباس بن مرداس، دوسر بن دَهْبَل القُريعي، مجهول، مجهول، أبونواس، ابن ميادة، ذو الأصبع العدواني، فهو أولاً يورد استشهاد الكوفيين لمذهبهم، ثم إنه جاء مع مجموعة كبيرة أخرى من الشواهد التي قالها شعراء يعتد بشعرهم في الاستشهاد، و لم يأت شاهداً بمفرده على قاعدة نحوية.

وكذلك ورد عنده بيت للمتنبي ت٣٥٤هـ عند حديثه في (باب كان وأخواتها) عن وجود الاسمين المعرفتين بعد هذه الأفعال وأيهما يكون الاسم؟ وأيهما يكون الخبر؟ فذكر أن الذي تقدره مجهولاً عند المخاطب هو الخبر، فتقول كان زيدٌ أخاك، لمن تقدره لا يعرف الأخوة، وكان أخوك

(١) شرح الصفار ٣٩ ب - ٤٠ أ.

(٢) وذلك في ص ٤٥٢- ٤٥٥ من هذا الكتاب المحقق.

زيداً، لمن تقدره يجهل أنه زيد[1]. ثم أورد رأياً لابن الطـرواة وهـو أن الخـبر هو الحاصل أبداً، وذكر شاهداً له مـن النثر والشـعر ثـم قـال: "وقـال -أي ابن الطراوة- وإنما ذكرت هذا لأن النـاس يغلطـون فيـه كثـيراً، ألا تـرى أن المتنبي على فصاحته أراد أن يمتدح فذم وهو لا يدري بذلك، وذلك قوله:

ثيابُ كريمٍ مـا يصـونُ حسـانَها إذا نُشِرت كان الهبـاتُ صِوانَهـا

قال: فالخبر حاصلٌ أبداً، فالذي يقوم له مقام الهبات إنما هو الصون لها، فهو قد ذمه بالبخل، ويرى أنه يمدحه، فإنما كان يكون المدح لو قـال: كـان الهباتِ صوانُها؛ لأن الحاصل الهبـات"[2]، وعـذره هنـا أنـه نقـل عـن غـيره، ولكنه لم ينبه في رد رأي ابن الطراوة على هذا البيت، وأن قائلـه هـو المتنبي وهو من الشعراء الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة، وكذلك لم يأت به شاهداً للتقعيد إنما كان في سياق نقل رأي ابن الطراوة -كما ذكرنا- .

٦- قيمة الكتاب العلمية:

أ- مادته العلمية: هذا الكتاب عبارة: عن شرح كتـاب سـيبويه، وقـد وصل إلينا منه السفر الأول فقط، وهو الذي نتحدث عنه في هذه الدراسـة، وهو يشتمل على جزء يسير من كتاب سيبويه، إذ تناول الصفار فيـه شـرح

---

(١) وذلك في ص ٧٩٧ من هذا الكتاب المحقق.

(٢) انظر ص٨٠١-٨٠٢ من هذا الكتاب المحقق.

الأبواب الآتية:

١- "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[١].

٢- "هذا باب مجاري آواخر الكلم من العربية"[٢].

٣- "هذا باب المسند والمسند إليه"[٣].

٤- "هذا باب اللفظ للمعاني"[٤].

٥- "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[٥].

٦- "هذا باب ما يحتمل الشعر"[٦].

٧- "باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"[٧].

٨- "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، و لم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء"[٨].

---

(١) الكتاب ١/١٢، وفي شرح الصفار ١ ب

(٢) الكتاب ١/١٣، وفي شرح الصفار ٧ ب.

(٣) الكتاب ١/٢٣، وفي شرح الصفار ٢٩ ب.

(٤) الكتاب ١/٢٤، وفي شرح الصفار ٣١ أ.

(٥) الكتاب ١/٢٥، وفي شرح الصفار ٣٤ ب.

(٦) الكتاب ١/٢٦، وفي شرح الصفار ٣٥ ب.

(٧) الكتاب ١/٣٣، وفي شرح الصفار ٥٢ ب.

(٨) الكتاب ١/٣٣، وفي شرح الصفار ٥٣ أ.

٩- "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"[١].

١٠- "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول[٢].

١١- "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[٣].

١٢- "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى"[٤].

١٣- "هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: كسي عبد الله الثوب وأعطي عبد الله المال"[٥].

١٤- "هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر"[٦].

---

(١) الكتاب ١/٣٤، وفي شرح الصفار ٥٤ أ.

(٢) الكتاب ١/٣٧، وفي شرح الصفاز ٥٩ ب.

(٣) الكتاب ١/٣٩، وفي شرح الصفار ٦٣ أ.

(٤) الكتاب ١/٤١، وفي شرح الصفار ٦٧ أ.

(٥) الكتاب ١/٤١، وفي شرح الصفار ٦٩ ب، وفي الكتاب (تعداه).

(٦) الكتاب ١/٤٣، وفي شرح الصفار ٧٠ ب.

١٥- "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال"[١].

١٦- "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول"[٢].

١٧- "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة"[٣].

١٨- "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما)"[٤].

١٩- "هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"[٥].

٢٠- "هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ إذا قلت إنه مَنْ يأتنا نأتِه، وإنه أمة الله ذاهبة"[٦].

٢١- "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مَجْرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه"[٧].

٢٢- "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[٨].

---

(١) الكتاب ٤٤/١، وفي شرح الصفار ٧٣ ب.

(٢) الكتاب ٤٥/١، وفي شرح الصفار ٧٤ ب.

(٣) الكتاب ٥٤/١، وفي شرح الصفار ٨٩ ب.

(٤) الكتاب ٥٧/١، وفي شرح الصفار ٩٢ أ.

(٥) الكتاب ٦٦/١، وفي شرح الصفار ١٠٢ ب.

(٦) الكتاب ٦٩/١، وفي شرح الصفار ١٠٥ أ.

(٧) الكتاب ٧٢/١، وفي شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٨) الكتاب ٧٣/١، وفي شرح الصفار ١١٤ ب.

٢٣- "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدِّم أواخر"[١].

٢٤- "هذا باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى"[٢].

٢٥- "هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل"[٣].

٢٦- "هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بُني على الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل"[٤].

٢٧- "هذا باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوب بني على الفعل"[٥].

٢٨- "هذا باب ما ينصب في الألف"[٦].

٢٩- "هذا باب ماجرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل"[٧].

٣٠- "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى"[٨].

---

(١) الكتاب ١/٨، وفي شرح الصفار ١٢٢ ب.

(٢) الكتاب ١/٨٤، وفي شرح الصفار ١٢٧ أ.

(٣) الكتاب ١/٨٨، وفي شرح الصفار ١٣٠ أ.

(٤) الكتاب ١/٩١، وفي شرح الصفار ١٣٢ أ.

(٥) الكتاب ١/٩٨، وفي شرح الصفار ١٣٨ أ.

(٦) الكتاب ١/١٠١، وفي شرح الصفار ١٤٠ ب.

(٧) الكتاب ١/١٠٨، وفي شرح الصفار ١٥٠ أ.

(٨) الكتاب ١/١١٨، وفي شرح الصفار ١٥٥ أ.

٣١- "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك"[١].

٣٢- "هذا باب الأمر والنهي"[٢].

٣٣- "هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي"[٣].

٣٤- "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول"[٤].

٣٥- "هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول"[٥].

٣٦- "هذا باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول وفي المعنى"[٦].

---

(١) الكتاب ١/١٢٧، وفي شرح الصفار ١٦١ ب.

(٢) الكتاب ١/١٣٧، وفي شرح الصفار ١٧١ ب.

(٣) الكتاب ١/١٤٥، وفي شرح الصفار ١٧٧ ب.

(٤) في الكتاب ١/١٥٠، وفي شرح الصفار ١٨٥ ب، وانظر توطئة لذلك من ١٨١ ب - ١٨٥ ب.

(٥) الكتاب ١/١٥٨، وفي شرح الصفار ١٩٠ ب.

(٦) الكتاب ١/١٦٤، وفي شرح الصفار ١٩٤ ب، و ٢٠١ أ.

٣٧- "هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى"[1].

٣٨- "هذا بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه"[2].

٣٩- "هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"[3].

٤٠- "هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل"[4].

٤١- "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"[5].

٤٢- "هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى"[6].

٤٣- "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام"[7].

---

(١) الكتاب ١/١٧٥، وفي شرح الصفار ٢٠٧ أ.

(٢) الكتاب ١/١٨١، وفي شرح الصفار ٢٠٩ ب.

(٣) الكتاب ١/١٨٩، وفي شرح الصفار ٢١٣ ب.

(٤) الكتاب ١/١٩٤، وفي شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٥) الكتاب ١/٢١١، وفي شرح الصفار ٢٣٢ ب.

(٦) الكتاب ١/٢١٦، وفي شرح الصفار ٢٣٥ ب.

(٧) الكتاب ١/٢٢٢، وفي شرح الصفار ٢٤٠ ب.

وقد جاء في آخر نسخة (أ) وهي النسخة التي جعلناها الأصل في التحقيق (تمَّ السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، يتلوه في أول السفر الثاني: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب"[1].

على أن نسخة (ب) قد زادت عن نسخة (أ) الأبواب الآتية:

١- "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب"[2].

٢- "هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ولا غيره"[3].

٣- "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"[4].

٤- "هذا باب تصريف رويد"[5].

٥- "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث"[6].

---

(١) شرح الصفار ٢٤٣ ب.

(٢) الكتاب ١/٢٢٨، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ص ٣٢١.

(٣) الكتاب ١/٢٣٥، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٣٥.

(٤) الكتاب ١/٢٤١، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٣٧.

(٥) الكتاب ١/٢٤٣، وفيه (متصرف) وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٤٠.

(٦) الكتاب ١/٢٤٨، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٤٤.

٦- "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل"[١].

٧- "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي"[٢].

وبهذا تنتهي النسخة المذكورة على ما سيأتي تفصيله في دراسة نسخ المخطوطة -إن شاء الله-.

هذه هي مادة الكتاب في سفره الأول موضوع هذا التحقيق، وقد تناوله الصفار بالشرح والتحليل والاستشهاد والترجيح، وهو ينتصر فيه دائماً لآراء سيبويه، ويرد على كثير من النحاة الذين يخالفون صاحبه، وقد مرت الإشارة والاستشهاد لكل ذلك في أثناء دراسة منهج المؤلف في كتابه.

ب- خصائصه وميزاته:

١- يعد شرح الصفار هذا، من أهم شروح كتاب سيبويه حتى قيل: إنه أحسن ما وضع عليه[٣]، ويمتاز بغزارة مادته وكثرة تفريعاته، مما يدل على سعة علم الرجل واتساع مداركه.

---

(١) الكتاب ٢٥٣/١، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٥٠.

(٢) الكتاب ٢٥٧/١، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٥٣.

(٣) انظر: البلغة ١٧٤، إشارة التعيين ٢٦٦.

٢- أسلوبه يغلب عليه الوضوح إلا أنه أحياناً يدخل إلى مقدمات منطقية في بعض القضايا النحوية، مما يجعل الوصول إلى مراده يحتاج إلى نظر وتـأنٍ، فهو يكثر من الأسئلة والافتراضات المنطقية؛ نجـده عندمـا عـرض لقـول سيبويه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعـل"[١]، افترض خمسة أسئلة يسـأل عنهـا في هـذا القـول، ثـم اعتـذر عـن هـذه الأسئلة، وقال عن السؤال الثاني: "والجواب عن الثاني أن اللفظ لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل ألا يدل، فإن ذلك عبث، فإن دلَّ؛ فإما على معنى في نفسه أو في غيره، فإن دلَّ علـى معنـى في غـيره فهو الحرف، وإن دلَّ على معنى في نفسه: فإما أن يتعرض ببنيته للزمـان أو لا يتعرض، فإن تعرض فهو الفعل، وإن لم يتعرض فهو الاسم، فهـذه قسمة ضرورية، لأنها دائرة بين النفي والإثبات، فقـد انحصـر اللفـظ في الاسم والفعل والحرف"[٢]. وكان بإمكانه أن يثبـت قسـمة الكلمـة إلى ذلك بطريق غير هذا، وبعبـارة مباشـرة، ولكنـه جـاء بهـذه المقدمـات، ليصل إلى إثبات ما يريده بهذا الأسلوب الذي يكثر عنده.

ومن الأشياء المنطقية التي وردت في الكتاب، ما ذكره عندما استدل بأن التذكير أول، أي قبل التأنيث، فبعد أن تحدث عـن ذلـك، أورد سـؤالاً

---

(١) الكتاب ١/١٢، وشرح الصفار ٣ أ.

(٢) شرح الصفار ٣ أ.

عليه حيث قال: "فإن قلت: قد وجد الاسم المؤنث أوليّاً مرادفاً لشيء وهو حقيقة؛ لأنه يطلق على الموجود قبل استحقاقه التسمية برجل وغير ذلك، قلت: هذا مما استهوى كثيراً من الناس لإشكاله، لكن الانفصال عنه بما أذكره لك، حتى يتبين أنه ثان، وذلك أنك إذا تأملته وجدته فرعاً من جهتين، ألا ترى أنه لم يُسَمِّ الموجود حقيقة إلا لكونه محققاً، فهو اسم لموجود ما، لا اسم للموجود من حيث هو موجود، لكن بالنظر لصفةٍ، فهو بعد شيء، لأن شيئاً اسم للموجود، لا بالنظر لشيء، فهذا يدلك على الفرعية فيه، وأيضاً فإن الحقيقة مشتقة من الحق، فالحق سابق لها، لأنها لم تسمَّ بذلك إلا لأن معنى الحق فيها موجود، فقد بان أن التذكير أوَّل"[1].

٣- يكثر عنده التنظير لكثير من القضايا التي يعرضها، انظر حديثه عن قول سيبويه: "لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة"[2]، حيث قال: فيه حذف حرف العطف والمعطوف وهو قليل، لكن له نظير منه قوله عزوجل: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ**﴾[3]

---

(١) شرح الصفار ٢٨ أ.

(٢) الكتاب ١/١٣، وفي شرح الصفار ٩ أ.

(٣) سورة البقرة ١٧١.

وقول الشاعر:

وإنّي لتعروني لذكراك فَتْرَةٌ   كما انتفض العصفورُ بَلَّله القطرُ[1]

ومن ذلك ما نظَّر به عندما شرح قول سيبويه: "وهو لا يستغني"[2] حيث قال: "كان حقه أن يقول (وهما) لأنه قد تقدم اثنان، لكن أفرد حملاً على المذكور، كأنه قال: والمذكور ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ونظيره قول الراجز:

فيها خطوط من سواد وبلق   كأنه في الجلد توليع البهق

فأعاد الضمير على الخطوط مفرداً على معنى كأن ما ذكر وهذا كثير"[3].

ومن ذلك قوله عند ذكر قول سيبويه: "وقولهم أسطاعَ يُسطيع إنما هي أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين[4]، فبعد أن ذكر كلام بعض النحاة فيه، وذكر ما يتخرج عليه كلام سيبويه، قال: "فإن هذا الذي زعم سيبويه له نظير وهو: حذف الحرف من الكلمة

---

(١) شرح الصفار ٩ أ، وراجع ص ٢٥٢ هامش ١، وهامش ٤ من هذا الكتاب المحقق.

(٢) شرح الصفار ٣٠ أ، وفي الكتاب ١/٢٣، وفيه (وهما ما لا يَغْنَى) وفي طبعة بولاق ١/٧ (وهما ما يستغني).

(٣) شرح الصفار ٣٠ أ.

(٤) الكتاب ١/٢٥، وفي شرح الصفار ٣٤ أ.

والمعوض منه، ألا تراهم قـالوا: أهـراحَ الماشـية وأهـراق المـاء"[1]، ومـن ذلك ما جاء عنده عندما تحدث عـن مجـيء (جـاءت) بمعنـى (كـان) في قول العرب "ما جاءت حاجتَك" قال: "قد قلنا غير مرة إنه مثـل فـالتزم فيه هذا في هذا الموضع ولآ يتعدى، فلا يقال: ما جاء زيداً، ولا ما جاء عمراً، كما لا يقال عسى زيدٌ قائمـاً، إنمـا يلفـظ لهـا بالخـبر في (عسـى الغويرُ أبؤساً) وكما أن (لدن) لا تنصب إلا غدوة خاصـة، ولا تنصـب غيرها، ووجه ذلك أنهم رأوا هذه النون تثبـت تـارة، وتحـذف أخـرى، فصارت بمنزلة التنوين في ضارب، فكما يقولـون: ضـاربٌ زيـداً قـالوا: لدن غدوةً، ونصبوا بها إلا أنـه لا يتعـدى؛ لأنـه مثـل، ولهـذا نظـائر لا تحصى كثرة"[2].

وهناك مواضع أخرى كثيرة[3] في الكتاب نلحظ فيهـا اهتمامـه بالتنظـير لبعض القضايا التي يعرضها.

٤- ظاهرة الاستطراد واضحة في الكتاب، فتجده يناقش مسألة ما من كلام سـيبويه، ثـم يخـرج عنهـا إلى قضيـة أخـرى، جـاءت في كلامـــه هـــو، ويستطرد في ذلك والأمثلة على ذلك كثـيرة، فمـن ذلـك مـا جـاء مـن

---

(١) شرح الصفار ٣٤ أ.

(٢) المصدر السابق ٨٦ ب.

(٣) المصدر السابق ٢ أ، ٣٦ ب، ٣٨ ب، ٤٠ أ، ٤٠ ب، ٤١ ب، ٨٨ أ.

حديث في أول باب المجاري[1]، وكذلك ما استطرد به عند حديثه عن قول سيبويه: "وللحاق التنوين لها"[2]، وكذلك استطراده عند حديثه عن لام الابتداء، حيث قرر أنها تدخل على الفعل المضارع لمشابهته الاسم، ولا تدخل على الفعل الماضي، وأوضح ما في ذلك من خلاف، ثم تحدث عن الفرق بينها وبين لام القسم[3]، ومن ذلك ما قاله عندما شرح قول سيبويه "لأنها -أي منذ- بمنزلة (من) في الأيام"[4]، فقد استطرد وشرح المقصود بالأيام وأنها ليست بياض النهار فقط بل والليالي كذلك، فيراد بها الأوقات، وأطال في ذلك واستشهد عليه من القرآن والشعر[5]. ومن ذلك استطراده الممل عن اختيار الألف في المثنى للرفع والياء للنصب والجر، ولماذا لم تكن الياء للرفع، والألف للنصب ويحمل الجر عليه؟ وقد أطال الحديث في ذلك بعد إيراده رأي الأخفش، وبعد أسئلة افترضها، ثم قال: "وهذا كلام لا يُحتاج إليه، لأن السؤال عنه خلف، ولهذا أهمله سيبويه"[6]. ومن ذلك ما جاء عنده عند حديثه

(١) شرح الصفار ٧ ب- ٨ أ.

(٢) المصدر السابق ١١ أ -١١ ب.

(٣) المصدر السابق ١٢ أ -١٣ أ.

(٤) الكتاب ١/١٧أ، وفي شرح الصفار ١٦ أ.

(٥) شرح الصفار ١٦ أ.

(٦) المصدر السابق ٢٠ ب.

عن المفعول به، وسؤاله عن الناصب للمفعول وذكره الخلاف في ذلك[1]. وهناك مواضع أخرى كثيرة استطرد فيها المؤلف لا يمكن حصرها[2].

٥- ومع كثرة الاستطراد التي أشرنا إليها آنفاً إلا أننا نجد الصفار أحياناً يترك ذلك في بعض القضايا النحوية، فبعد أن يبين ما فيها يعتذر عن الاستقصاء خشية الإطالة، انظر إليه حينما عرض لقول سيبويه: "هذا علم ما الكلم من العربية"[3]، فبعد أن عرض بعض الأوجه في هذه الترجمة قال: ويجوز في الترجمة وجوه عدة ربما بلغها الناس وأنهوها إلى تسعة وتسعين وجهاً، ولو شئنا لاستقصيناها، لكن في ذلك تطويل، لا يليق بهذا المختصر"[4]، ومثل ذلك ما ذكره عندما عرض لكون النكرة أولاً، ولكونها أكثر استعمالاً، وبعد أن تحدث عن ذلك قال: ولولا الطول لأتينا بمسائل هنا من النداء طريفة" يعز وجودها، لكن تركتها لموضعها -إن شاء الله"[5].

---

(١) شرح الصفار ٥٤ ب.

(٢) انظر مثلاً في المصدر السابق ١٣ ب، ١٤ أ، ١٤ ب، ٢٠ أ، ٢١ ب،..

(٣) الكتاب ١/ ١٢، وفي شرح الصفار ١ ب.

(٤) شرح الصفار ٢ أ.

(٥) المصدر السابق ٢٧ أ.

جـ- المآخذ عليه:

هناك مآخذ على الصفار في كتابه نعرضها على النحو الآتي:

أولاً: مآخذ لغوية ونحوية.

ثانياً: مآخذ في التوثيق.

ثالثاً: مآخذ أخرى.

أولاً: مآخذ لغوية ونحوية وقد أحصى البحث عدة أخطاء في هذا الجانب نورد بعضاً منها:

١- أدخل أل على غير في قوله "وكأن ذلك المعنى لما كان في الغير"[(١)]، وقوله: "وإن دلَّ على معنى في الغير[(٢)]، مع أن (غيراً) كما هو معروف موغلة في الإبهام لا تتصرف[(٣)]، وإن كان هناك من يرى جواز ذلك[(٤)] كما بحث له مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن مستند لإجازته[(٥)].

---

(١) شرح الصفار ٣ أ.

(٢) المصدر السابق ٧ ب.

(٣) المقتضب ٢٨٨/٤، تفسير الكشاف ٧٠/١، أوضح المسالك ٨٧/٣، حاشية الصبان، ١٥٥/٢.

(٤) المصباح المنير مادة غير، وانظر تفصيل ذلك في: الخزانة ٢٠٧/٤ -٢٠٩، حاشية الصبان ١٥٥/٢.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء الخامس والعشرون، نوفمبر ١٩٦٩ ص٢٠٢.

كما أدخل (أل) على (بعض) في قوله: "وإنما أنّث البعـض"[1]، وقولـه: "بل هي كثـيرة في كـلام البعـض"[2]، وقولـه: "لأنـه قـد نـص علـى أن البعض"[3]، وقوله: "والعلة في أن لم تؤثر الأفعال في الجمـل أنهـا كـلام عمل البعض منها في البعض"[4].

وكذلـك جـاء عنـده دخـول (أل) علـى كـل في قولـه: "لأن مـن آمـن لم يغفر بعض ذنوبه إنما يغفر له الكل"[5]، مع أن بعضاً وكلاً ممـا يـلازم الإضافة كما هو معروف[6]. كما جاء عنده تثنية (غير) في قولــه: "لأن الاسمين غيران"[7]، وغير لا يجوز جمعها ولا تثنيتها بل هي لفظ مفرد[8].

---

(١) شرح الصفار ٨٧ ب.

(٢) المصدر السابق ٦٢ ب.

(٣) المصدر السابق ٦٢ب.

(٤) المصدر السابق ٦٣ أ.

(٥) المصدر السابق ٦٢ ب.

(٦) انظر حاشية الصبان ٢/٢٥٠، حاشية الخضري ٢/٦٩، وقال الخضري: "لكن جـوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة أصلاً".

(٧) شرح الصفار ٨٠ ب.

(٨) انظر سيبويه ٣/٤٧٩، المخصص ١٤/١٠٩، وقد ذكر بعضهـم جـواز جمعهـا، انظـر الصحاح ٢/٦٧٦، اللسان ٦/٣٤٤.

٢- قد ترد عنده بعض الأخطاء النحوية، ولعل ذلك من الناسخ ولكنه أحياناً يرد في النسخ الثلاث، أو في نسختين منهما النسخة الأصلية ومن ذلك:

أ- رفع المنصوب في مواضع منها:

١- قوله "ولذلك حين حصر أبنية الأفعال لم يذكر فيها (فُعِلَ) مبنياً للمفعول"(١)، حيث جاء في المخطوطة (مبني) والصحيح ما أثبته.

٢- وكذلك قوله: "بدليل أنهم إذا سموا بهندات تركوا تنوينه باقياً..."(٢)، جاء في الأصل باق.

٣- وقوله: "فيكون ابتداء الأسماء بعدها حسناً..."(٣)، حيث جاء في النسخ الثلاث بالرفع (حسن) والصواب ما أثبتناه.

٤- كما جاء في النسخ الثلاث رفع المنصوب في قوله: "ومن الناس من جعل المضارعة مقلوباً من المراضعة"(٤)، حيث جاء فيها (مقلوب) وهو خطأ.

---

(١) شرح الصفار ٦ ب، وانظر حاشية ٩ من ص ٢٣٤ من هذا الكتاب المحقق.

(٢) المصدر السابق ٢١ أ.

(٣) المصدر السابق ١٤٨ أ.

(٤) المصدر السابق ١٠ ب، وانظر حاشية ٢ من ص ٢٥٩ من هذا الكتاب المحقق.

٥- كما جاء رفع المنصوب في قوله: "لأن كون النون عوضاً[١] من الحركة والتنوين خطأ لما أُبيِّنُهُ...." حيث جاء رفع (عوض) وهو خطأ.

٦- كذلك جاء رفع المنصوب في قوله: (فمن قائل هذا يفهم أن ثمَّ ابتداءً ناصباً..."[٢]، ومن ذلك أيضاً قوله: "وزعم أن ثَمَّ ابتداءً ناصباً"[٣]، حيث جاء فيهما رفع (ناصباً) والصحيح ما أثبته فيهما.

٧- ومنه قوله: "فجعل (حلماؤها سفهاؤها) مبتدأ وخبراً..."[٤]، حيث جاء في النسخ الثلاث (مبتدأ وخبر) بالرفع وهو خطأ.

٨- ومن ذلك قوله: "ليدل على أن ثَمَّ حدثاً[٥]..." حيث جاء رفع (حدث) في النسخ الثلاث. وهو خطأ.

٩- ومنه قوله: "فيكون إقحام التاء على هذا الاصطلاح متعذراً"[٦] حيث جاء في النسخ الثلاث رفع (متعذراً) وهو خطأ.

---

(١) شرح الصفار ١٨ ب.

(٢) المصدر السابق ٣٠ ب.

(٣) المصدر السابق ٣٠ ب.

(٤) المصدر السابق ٤٩ أ.

(٥) المصدر السابق ٥٥ ب.

(٦) المصدر السابق ٨٩ أ.

ب- ومنها نصب المرفوع في مواضع منها.

١- قال: "وإنما هي اثنان بالنظر إلى الإعراب أو ثلاثون بـالنظر إلى حـروف المعجم"[١]، حيث جاء في (أ) و (ب) (أو ثلاثين) وهو خطأ.

٢- ومثله قوله: "لأن الجون والأسود مترادفان.."[٢]، ففي (أ) و (ب) جاء (مترادفين) وهو خطأ.

٣- كما نصب المرفوع في قوله (لا يمكن أن يكون معه مصـدر)[٣] حيـث جاء في النسخ الثلاث (مصدراً) وهو خطأ.

٤- ومن ذلك قوله (وخَرَّجه بعضهم على أن المراد عِوَضٌ من ذهاب حركة العين"[٤]، حيث جاء في النسخ الثلاث (عوضاً) وهو خطأ.

٥- ومنه ما جاء في قوله: "ولا يثبت من كلامهم أن زيـداً مـررت معمـولٌ لمضمر"[٥]، حيث جاء في النسخ الثلاث (معمولاً) والصحيح ما أثبته.

٦- ومنـه قولـه: "ظننـت أن عمـراً منطلـق..."[٦]، حيـث جـاء في النســخ الثلاث (منطلقاً) وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

---

(١) شرح الصفار ٨ أ، وانظر هامش ٢ من ص ٢٤٥ من هذا الكتاب المحقق.

(٢) المصدر السابق ٣٢ أ.

(٣) المصدر السابق ٣٣ أ.

(٤) المصدر السابق ٣٣ ب.

(٥) المصدر السابق ٦١ ب.

(٦) المصدر السابق ٦٦ أ، وانظر هامش (٩) من ص ٧١٢ من هذا الكتاب المحقق.

٧- ومنه قوله: "فإن زعمت أنه اسم عامل"[١]، حيث جاء في النسخ الثلاث (أنه اسماً عاملاً) وهو خطأ.

٨- ومنه قوله: "أنه متى اجتمع اسمان نكرتان...."[٢]، حيث جاء في النسخ الثلاث (نكرتين) وهو خطأ.

جـ- جاء إثبات النون في الفعل المنصوب المسند إلى ألف الاثنين في قوله: (للزم أن يثبتا مع الألف واللام من حيث هما عوض من الحركة ويسقطا من حيث هما عوض من التنوين"[٣] حيث كتبت في نسخة (أ) (ويسقطان) وهو خطأ.

د- جاء إثبات حرف العلة في الفعل المجزوم في قوله: "انتقل السؤال لِمَ لم يُثنَّ"[٤]، حيث جاء في الأصل (لم يثنى) بإثبات الألف هو خطأ.

هـ- قد يثبت ياء المنقوص في حالة الرفع كما في قوله: "فزعم هذا القائل أن أواخر الكلم مجار"[٥]، فقد جاء في النسخ الثلاث (مجاري) والصحيح ما أثبته.

---

(١) شرح الصفار ٧٥ ب.

(٢) المصدر السابق ٨٣ أ.

(٣) المصدر السابق ١٨ ب.

(٤) المصدر السابق ٢٢ أ.

(٥) المصدر السابق ٧ ب، وانظر هامش (١) من ص ٢٤٥ من هذا الكتاب.

٣- كثيراً ما يعيد الصفار الضمير بالإفراد على التثنية أو الجمع، ومن ذلك قوله: "ألا ترى أن حينئذٍ ويومئذٍ لا علة لبنائه أكثر من إضافته إلى المبني..."[١].

ومن ذلك قوله: "وأما ظل وبات فتكون تامة وناقصة، فإذا كانت تامة فالمعنى أقام نهاره وأقام ليله، وإذا كانت ناقصة كانت على معنيين[٢]...الخ" وكان الأولى أن يقول: فتكونان تامتين وناقصتين، وكذلك ما بعدهما.

ومن ذلك قوله: "ولا يحتاج هنا إلى استثناء اسم الاستفهام وكم الخبرية، وإن كنا نستثنيها في (إنَّ)؛ لأنها إنما لم يجز أن تكون خبراً لـ "إنّ" لأنها تخرج عن الصدر[٣].

٤- كذلك قد يأتي الضمير مؤنثاً ثم يعيده مذكراً على ما تقدم ذكره من الكلام، قال عند حديثه عن أفعال الأمر تعليقاً على قول سيبويه، "فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من الأسماء المتمكنة"[٤] قال: "يريد أنها لما لم يكن فيها شبه بالاسم ولا بالمضارع لم يحركوه، وبقي

(١) شرح الصفار ١٤ أ، وانظر هامش (٥) من ص ٢٧٨، من هذا الكتاب.

(٢) المصدر السابق ٧٨ ب.

(٣) المصدر السابق ٧٩ ب.

(٤) الكتاب ١/ ١٧، وشرح الصفار ١٦ أ.

على أصله من السكون"[١]، فأتى بالضمير أولاً مؤنثاً ثم أعاده مذكراً، وكان الأولى توحيد ذلك، فإما أن يعيده إلى الفعل فيذكر، أو إلى الأفعال (فيؤنث). ومن ذلك إعادته الضمير للحال فيزاوج بين التذكير والتأنيث، وكان الأولى أن يلزم نوعاً واحداً، فإما أن يعيد الضمير عليها بالتذكير أو بالتأنيث؛ لأن الحال تذكر وتؤنث، قال: "والحال إذا بني لها الفعل ينتقل معناه، لو قلت ضُرِب ضاحكٌ، لم يكن معناه معنى ضربت زيداً ضاحكاً"[٢]، فما دام أعاد الضمير مؤنثاً في الأول في قوله (لها) كان عليه أن يقول هنا (معناها).

ومن ذلك قوله: "فالذي تقدمها يكون المعنى معها مخالفاً لمعنى التأخير[٣]" كذا ورد في ا لنسخ الثلاث، وكان ينبغي أن يقول: "والتي تقدمها..." أو يذكر الضميرين العائدين على الذي.

٥- جاء عنده النسب إلى بديهة (البديهية) بإثبات ياء فعيلة والقياس حذفها، قال: "وما أشبه هذا من المعلومات البديهية"[٤].

---

(١) شرح الصفار ١٦ أ.

(٢) المصدر السابق ٧٤ أ.

(٣) المصدر السابق ٨٠ ب.

(٤) المصدر السابق ٦٥ أ.

ثانياً: مآخذ في التوثيق:

١- وقع خطأ في آية قرآنية حيث قال في موضع من كتابه[١] "فيكون مثل قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّوْنَ بِا للهِ الظُّنُوْنَا﴾[٢] "وهؤلاء أَضَلُّونا السَّبيلا" وليس في القرآن آية بهذا اللفظ الأخير إنما صحة الآية: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّوْنَا السَّبِيْلا﴾[٣] ولعله خلط بين هذه الآية وآية الأعراف: ﴿رَبَّنَا هَؤُلآءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِنَ النَّار﴾[٤].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبُوْا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً[٥]...﴾ حيث جاء[٦] بعدها ﴿وَمَقْتاً﴾ وليست في الآية، بل تمامها: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيْلاً﴾ أما لفظ ﴿ومقتاً﴾ فقد جاء في آية أخرى في سورة النساء وفي سياق آخر[٧].

---

(١) شرح الصفار ٣٦ ب، وانظر حاشية ٢ من ص ٤٠٢ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأحزاب ١٠.

(٣) سورة الأحزاب ٦٧.

(٤) آية ٣٨ من الأعراف.

(٥) سورة الإسراء ٣٢.

(٦) شرح الصفار ٧٨ أ.

(٧) انظر حاشية ٥ من ص ٧٨٢ من هذا الكتاب.

٢- نسب قراءة ﴿وَلا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارَ﴾[١] بحذف التنوين من سابق لعمرو بن عقيل[٢]، والصحيح أنه عمارة وليس عمراً[٣].

٣- أحال على الأخفش قولاً حول اسمية الكاف، مع أن ذلك لم يتقدم بل سيأتي بعد ذلك، قال: "وقد تقدم أن أبا الحسن يجيز ذلك في الكلام"[٤]، أي يجيز مجيء الكاف اسماً، وقوله ذلك لم يتقدم بل أتى بعد ذلك حينما قال: "وزعم الأخفش أن الكاف يجوز استعمالها اسماً في الكلام"[٥].

٤- عند حديثه عن حذف مفعولي "ظن" اقتصاراً، ذكر الخلاف في الاقتصار على الفاعل، وذكر أن من الناس من منعه في جميع هذه الأفعال، ومنهم من فصَّل، فأجاز في ظننت وما في معناه، ومنع في علمت وما في معناه، وهو الأعلم، وتبعه في ذلك الأستاذ أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف"[٦]، وما ينسب في المصادر أن هذا القول قال به الأعلم، أما ما

---

(١) سورة يس ٤٠، وانظر توثيق القراءة في حاشية ٤ من ص ٤٨٣.

(٢) شرح الصفار ٤٢ أ.

(٣) انظر ص ٤٨٢-٤٨٣ من هذا الكتاب.

(٤) شرح الصفار ٤٨ أ.

(٥) المصدر السابق ٥٢ أ.

(٦) المصدر السابق٦٥ أ.

ينقل عن ابن طاهر وابن خروف فالمنع[1].

وكذلك عندما شرح تقسيم سيبويه للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتعليقاً على استخدامه مصطلح حرف أحياناً للفعل والاسم قال: "وقال -أي سيبويه- في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ﴾[2] قال: فـ (ما) لم تمنع الباء من العمل في الحرف" أراد بالحرف (نقْض) وهو اسم[3]، فهنا نسب لسيبويه أنه قال ذلك، وقد راجعت الكتاب في مظانه فلم أجد هذا النص"[4].

٥- نسب لسيبويه مرة قولاً مع أنه يقول بغيره، وذلك حينما تحدث عن الناصب للقهقرى والصماء والقرفصاء في قولهم: رجع القهقرى، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء، فقال: "إن مذهب سيبويه -رحمه الله- في هذا أنه منصوب بفعل من لفظه، ولا يجوز أن يعمل

---

(١) انظر شرح التسهيل ٧٤/٢، شرح التصريح ٢٥٩/١، اللمع ١٥٢/١.

(٢) سورة النساء ١٥٥، والمائدة ١٣.

(٣) شرح الصفار ٣ أ.

(٤) ينظر ما قلناه في حاشية ٧ من ص ٢١٥ من هذا الكتاب.

فيه الملفوظ به"[1] مع أن الذي يظهر من كلام سيبويه أنه منصوب بالفعل قبله"[2].

٦- قد ينقل آراء بعض النحاة دون أن ينص عليهم، وأكثر من نقل عنه دون عزو أستاذه ابن عصفور، فقد استفاد منه كثيراً، وذلك واضح في ثنايا كتابه، في باب (ما يحتمل الشعر) فقد استفاد استفادةً واضحةً من ابن عصفور، ونقل شواهده دون أن يذكر ذلك أو يعزو نقله، وكذلك استفاد منه في حد الاسم[3] وتقسيم الأفعال[4]، كما استفاد منه في باب التعجب[5]، وقد ينص على ذلك أحياناً، وقد أشرنا إليه في مكانه، كما نقل عن السيرافي كثيراً، ولكنه أحياناً لا يذكره باسمه، بل يقول: وقال

---

(١) شرح الصفار ٥٦ أ.

(٢) انظر: الكتاب ٣٥/١، وانظر ص ٦٤٧ حاشية ١ و ٦ من هذا الكتاب، وأيضاً فقد عقّب الصفار بعد ذلك بقوله "ويظهر من كلام سيبويه هنا التناقض؛ لأنه يقول هنا: "عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه" فجعل القهقرى عاملاً فيه الفعل الأول" انظر: شرح الصفار ٥٦أ، وانظر: شرح السيرافي ١٣٦/١ ب، الأصول في النحو ١٦٠/١، شرح المفصل ١١٢/١، شرح الرضي ١١٥/١، النكت ١٦٦، شرح ألفية ابن معط ٥٢٩/١، فقد نسبوا لسيبويه أن مثل هذا منصوب بالفعل قبله.

(٣) شرح الصفار ٣ب، ٤ أ، وانظر هامش ٢ من ص ٢١٩ من هذا الكتاب ثم انظر [شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٢/١-٩٤].

(٤) شرح الصفار ٥ ب، وانظر ص ٢٢٨-٢٣٠ من هذا الكتاب.

(٥) شرح الصفار ١٠٧ ب، وما بعدها، وانظر شرح جمل الزجاجي ٥٧٩/١- ٥٨٠.

آخرون، أو وفسره آخرون، فحينما كان يتحدث عن قول سيبويه "هذا باب علم ما الكلم من العربية" فبعد أن عرض آراء مجموعة من النحاة قال: "وفسره آخرون بأن قالوا أشار لما في نفسه من العلم، وذلك حاضر عنده، وقال آخرون: أشار للباب وإن كان غائباً؛ لأنه متوقع قريب من زمن الوجود، فجعله بمنزلة الموجود"[1]، وهذان الرأيان مع ثالث ذكرهما السيرافي في شرحه للكتاب[2].

٧- نسب قول الشاعر

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِمِ

للعجاج[3]، وقد ورد ذلك في النسخ الثلاث، والبيت ليس له بل لذي الرمة[4]. كما نسب لطفيل[5] قوله:

فلأبغينَّكُمْ قَناً وعُوارضاً ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ

وهو ليس له، بل لعامر بن الطفيل[6].

---

(١) شرح الصفار ١ ب، ٢ أ.

(٢) شرح السيرافي ١/٤٥ ط.

(٣) شرح الصفار ٨٨ ب.

(٤) انظر: حاشية ٥ من ص ٨٥٩ من هذا الكتاب.

(٥) شرح الصفار ١٩٤ أ.

(٦) الكتاب ١/١٦٣، ديوان عامر بن الطفيل ٥٥، شرح اختيارات المفضل ١٤٩٧، الخزانة ٣/٧٤، ٧٨.

كما نسب للأسود بن يعفر قوله:

فيها الرِّماحُ وفيها كل سابغةٍ قَضَّاء محكمةٍ من نسج سلاَّمِ[1]

وقد ورد ذلك في النسخ الثلاث، وهو ليس له بل هو للحطيئة[2].

ثالثاً: مآخذ أخرى:

على أن هناك بعض المآخذ الأخرى من مثل:

١- أخطأ في التمثيل: فقد جاء في نسختي (أ) و (ب) "فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو قعد وجلس[3]، وهو غير المراد بالتمثيل،والأولى أن يقول نحو ذهب وجلس[4].

٢- تساهل في تسمية اسم الجمع بالجمع: قال: "لأن اللفظ جمع لفظة كتمرة وتمر"[5]مع أن ذلك اسم جمع. وقد جرى بعض النحاة على هذا الاستخدام من باب تسمية اسم الجمع بالجمع، كما تساهل في تسمية المضاف إليه بالمضاف حينما شرح قول سيبويه "وليس في الأفعال جرٌّ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه

---

(١) شرح الصفار ٤٦ أ، وانظر ص ٥٤٧-٥٤٨ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: هامش ٢ من ص ٥٤٨ من هذا الكتاب لتقف على تخريجه.

(٣) شرح الصفار ٣٢ أ.

(٤) انظر: هامش ٨ من ص ٣٧٢ من هذا الكتاب.

(٥) شرح الصفار ٤ ب.

الأفعال"[1] قال: "فلما قال سيبويه: ولا يكون ذلك في هذه الأفعال، فسَّره فقال: إنما لم يكن ذلك في الفعل؛ لأن المضاف يقوم مقام التنوين، والفعل لا يخلو من فاعله، فلا يجوز أن يقام الفعل والفاعل مقام زيادة في الآخر"[2] وهو يقصد المضاف إليه[3].

٣- جاء استعمال كلمة (كافة) غير حال عنده حيث قال: "فمذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين"[4]. والأفصح فيها أن تستعمل حالاً ولم ترد في القرآن إلا كذلك قال تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيْراً وَنَذِيْراً﴾**[5] وقال تعالى: **﴿وَقَاتِلُوْا الـمُشْرِكِيْنَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُوْنَكُمْ كَافَّةً﴾**[6].

---

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) شرح الصفار ١٣ ب.

(٣) انظر هامش ٣ من ص ٢٧٦ من هذا الكتاب المحقق لتقف على ذلك، وانظر شرح السيرافي ١/١٠٠.

(٤) شرح الصفار ٤٢ ب.

(٥) سورة سبأ ٢٨.

(٦) سورة التوبة ٣٦، وانظر الآيات الآتية: ٢٠٨ من سورة البقرة، و١٢٢ من سورة التوبة.

٤- يؤخذ عليه أنه أحياناً يشرح قضية ويستشهد عليها ويورد كلاماً يتصل بها، ثم يعود على ألفاظ سيبويه بالشرح، فيكرر بعض الشواهد مرة ثانية، كما فعل في باب الضرائر وغيره.

٥- هناك أمور أثقل بها المصنف النص في شرحه للكتاب وهي: ليست مهمة في فهم نص الكتاب، فهناك كثرة الأسئلة في أول كثير من الأبواب يفترضها ثم يجيب عليها، كذلك ما فعله في تساؤله حينما عرض لقول سيبويه "والنصب في الأسماء رأيت زيداً، حيث تساءل: "لِمَ لم يقل فالنصب زيداً ؟[١]..." وأعاد ذلك مع الفعل حينما قال سيبويه: "والنصب في الأفعال: لن يفعل"[٢]، وأطال في ذلك.

٦- جاء عنده (بين) مكررة بين ظاهرين كثيراً من ذلك قوله: "لا يقصد الفرق بين الحركة خاصة وبين البناء"[٣] وقوله: "فلا يجوز أن يجمع بين التنوين وبين من"[٤]، وقوله: "ففصل بين طباخ وبين ما أضيف إليه وهو زاد بساعات الكرى"[٥]، وقوله: "ففصل بين المبتدأ

---

(١) شرح الصفار ١٠ ب.

(٢) المصدر السابق ١١ ب.

(٣) المصدر السابق ٩ أ، وقال في الصفحة نفسها، "معناه لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين حركة البناء".

(٤) المصدر السابق ٣٧ أ.

(٥) المصدر السابق ٣٦ أ.

وبين الخبر الذي هو أبو أمه"[١]، وقوله: "ففصل بين بعد وبين ما أضيف إليه بالفعل، وفصل بين خط وبين مفعوله..."[٢]، وقوله: "ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محلٌّ للفعل خاصة[٣]...".

والأولى حذف كلمة (بين) الثانية لأن البينية لا تأتي بين ظاهرين وهو الأسلوب القرآني الأمثل قال تعالى: ﴿**فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُوْنَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾[٤] وإنما تأتي بين ضميرين نحو بيني وبينك قال تعالى: ﴿**يَا لَيْتَ بَيْنِيْ وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِيْنُ**﴾[٥] أو بين ضمير وظاهر نحو: جرى حديث بيني وبين محمد، قال تعالى: ﴿**فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِيْنَ**﴾[٦] وقد جاءت عنده البينية على الفصيح في قوله: "فلأفرق بين لفظ الراء في النفر ولفظها في خمسة عشر لكن هذه إعراب وتلك بناء لا تنتقل[٧]..." وقوله: "لأفرق بين المعرب والمبني"[٨]،

---

(١) شرح الصفار ٤٨ ب.

(٢) المصدر السابق٤٩ أ.

(٣) المصدر السابق ٥٨ ب، وانظر أيضاً ١٦ ب، ٢٣٥ أ، من المصدر نفسه.

(٤) سورة البقرة ١٠٢.

(٥) سورة الزخرف ٣٨.

(٦) سورة المائدة ٢٥.

(٧) شرح الصفار ٨ ب.

(٨) المصدر السابق ٨ ب.

وقوله: "ولِمَ لم يَجْمَعُوْا بين التنوين والإضافة"[1]، وقوله: "كما لا يجمع بين التنوين والإضافة"[2]. وقولـه: "وفصل بين حي وصفته الـتي هـي يقاربه"[3].

٧- ومما يؤخذ عليه في كتابه هذا، وهو أمر ظاهر الإقذاع في السب، فهو يستخدم عبارات تتردد عنده كثيراً لرد الآراء وفي بعضها شدة وجفوة، ومن تلك العبارات التي يستخدمها لرد رأي النحاة قوله: "وهـذا فاسد أو مذهب فاسد، أو في غاية الفساد، أو نهاية الفساد، أو اتضح فساد مذهبه، أو بيّن الفساد، وهـذا الرد فاسد، وهذا القول فاسد، وهذا فاسد، وهذا الذي قال فاسد، وهذا تعليل فاسد، وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ أو في نهاية الفساد، ومما يقطع بفساد مذهبه، ومما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه[4].

---

(١) شرح الصفار ١٣ ب.

(٢) المصدر السابق ٣٧ أ.

(٣) المصدر السابق ٤٨ ب.

(٤) انظر هذه العبارات التي تدل على شيء واحد تقريباً في شرح الصفار ٧ أ، ٩ ب، ١٢ ب، ١٤ أ، ١٧ أ، ١٧ ب، ١٨ ب، ١٩ أ، ١٩ ب، ٢١ ب، ٣٤ ب، ٥٤أ، ٥٨ أ، ٥٨ب، ٦٤ب، ٦٥أ، ٨٢ أ، ٨٦ أ، ٩٥ أ، ١١٢ أ، ١١٣ أ، ١٢٤ب، ١٣٢ ب، ١٣٧ ب، ١٥٢ ب، ٢١٤ ب، ٢١٥ أ، ٢١٥ ب، ٢١٨ ب، ٢١٩أ، ٢٢٣ أ.

ومن ذلك قوله: وهو خلف، أو وهذا خلف، أو وهذا الذي قال كله خلف، وهذا المذهب خلف، وهذا خلف جداً، وهذا الذي مثل به خلف، سؤال خلف، أو السؤال عن هذا خلف، أو: وهو في هذا الموضع خلف، أو يقول: تخلف، أو في نهاية التخلف، أو فاستدلاله بمثل هذا خلف، أو كيفما فرضته خلف، وقوله تخلف لا يقال به[1].

ومن ذلك أيضاً قوله: وهذا باطل، أو وهذا تكلف باطل وهذا الذي قال باطل[2].

وقوله: وهذا خطأ فاحش[3] وذلك تناقض[4]، وقوله: فهذه دعوى لا تقوم على ساق[5]، وقوله: لا حجة فيه[6]، وقوله: وهذا الذي قال ليس بشيء[7]، وقوله: وهذا المذهب رديء[8]، وقال مرة في رده على بعض

---

(١) انظر هذه العبارات في شرح الصفار ١١ أ، ١٢ أ، ٢٠ ب، ٣٤ ب، ٥٩ أ، ٦١ أ، ٦٤ أ، ٦٥ ب، ٦٧ ب، ٧٠ أ، ٧٦ ب، ٧٩ أ، ٨٠ ب، ٨٥ أ، ٨٩ ب، ٩٠ ب، ١٠٤ ب، ١٥١ أ، ١٧١ ب، ١٨٦ ب، ٢١٠ ب، ٢١٨ أ، ٢٢٩ أ.

(٢) انظر المصدر السابق ١٥ ب، ١٧ أ، ٥٤ ب، ١٣٩ أ.

(٣) المصدر السابق ٦٥ ب، ٨٦ أ.

(٤) المصدر السابق ١٨ ب.

(٥) المصدر السابق ١٩ ب.

(٦) المصدر السابق ٦ أ، ٦ ب، ١٤ أ، ١٥ ب، ٣٢ ب، ٣٣ أ،٣٦ ب، ٣٩ أ، ٤٠ أ.

(٧) المصدر السابق ٥ أ، ٧ ب، ٣٤ أ، ٥٥ أ، ٦٣ ب، ١٧٣ ب، ١٧٤ أ.

(٨) المصدر السابق ١٦١ ب.

النحاة: "وأما حذف الخبر فهذيان"[١]. أو يقول: فهذا التفسير خطأ[٢]. وإذا قبلنا بعض العبارات التي لا فحش فيها كقوله لا حجة فيه، أو قوله: دعوى لا تقوم على ساق، أو ما شابه ذلك، فلا يقبل البحث العلمي المنصف عبارات السب والإقذاع وتسفيه الرأي في مناقشة الآراء وردها.

ومن أمثلة إقذاعه في الرد وغلظته فيه موقفه من رجلين: أحدهما أبو الحسن بن الطراوة الذي وقف منه موقف الخصم، فيرد عليه ويفحش في الرد، ويقسو في اختيار عباراته، اسمعه يقول عندما عرض رأيه في عدم جواز تنوين (علم) من قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[٣]. قال الصفار: "فهذا الذي قال ليس بشيء، والذي منع من أن يكون (علم) منوناً جائزٌ على رغم أنفه"[٤] ومن ذلك قوله عن بعض آرائه. "وهذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة باطل"[٥] أو يصف رأيه بالهذيان[٦]، أو يقول: فهذا المذهب في غاية الفساد[٧]، وقال مرة عنه، وهو يتحدث عن حذف حرف الجر من

---

(١) شرح الصفار ١٠٥ ب.

(٢) المصدر السابق ٨ أ.

(٣) الكتاب ١/١٢.

(٤) شرح الصفار ٢ ب.

(٥) المصدر السابق ٧ أ.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

قولهم: ذهبت الشام، فبعد أن نقل رأيه وأنه يقدر (إلى) ردّ ذلك، وقال: إن المنقول عن سيبويه والنحويين، ذهبت في الشام، ثم قال: "وإن كان قصد أن يقلل حذف (في) فجزاه الله خيراً على هذه الأعجوبة التي أتى بها، أساء سمعاً فأساء جابةً"[1]، وهناك مواضع أخرى كثيرة[2].

وأما الرجل الثاني فهو أستاذه أبو علي الشلوبين الذي ذكره مرات عدة في كتابه وشنَّع عليه، وردّ رأيه، فمما وصف به رأيه الفساد[3] أحياناً والتكلف[4] أحياناً أخرى، وقوله: "وهذا خطأ فاحش"[5] وقوله: "فهذا في نهاية التخلف"[6]، وقوله: "وإن رغم أنف أبي علي الشلوبين"[7]، ومن المواضع التي أغلظ عليه في الرد ما تقدم ذكره في دراسة المصادر، عندما وصف الصفار ما حصل بينه وبين أبي علي الشلوبين في مسألة نحوية، وقال عنه: "ومثل هذا لا ينبغي أن يكالم، فإنه مجنون -وايم الله- لو شاهدته زمن التكلم معي في هذه المسألة؛ لأيقنت بجنونه؛ لأنه في ذلك اليوم كان جالساً

---

(١) شرح الصفار ٥٧ ب، وانظر ص ٦٥٦ من هذا الكتاب.

(٢) انظر مثلاً من شرح الصفار ٣١ أ، ٦١ أ، ٨٠ ب.

(٣) المصدر السابق ١٤ أ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ٦٥ ب.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق ١٩ ب.

في محراب مسجده، فانتقل حتى انتهى إليّ، وكنت عند السَّارية المستقبلة للمحراب، وعلا صوته، وصاح، وأكثر السَّب حتى لم نقدر على أن نتكلم بعد في شيء، وناهيك بهذا سخفاً وجنوناً"[1]، ومن ذلك أنه ردَّ عليه قوله: "إن مذهب سيبويه أن حركة التقاء الساكنين الفتح، إذا كان الأول ألفاً، وأكد الصفار أن حركته الكسر، وقال في رده: "وإن رغم أنف أبي علي الشلوبين" وبعد أن فند قوله ودلل على ذلك قال: "وهو كثير الهذيان في الكتاب، لكنّي لا أورد من مذاهبه إلا أنبه مآله، وهو مثل هذه الضحكة، ولا تلمني يا نحوي في هذا وتقول:

أعلّمه الرماية كل يوم فلما استدَّ ساعده رماني

فإن الحق أردت، ووجه الله تعالى قصدت وهو حسبي ونعم الوكيل"[2].

(١) شرح الصفار ٧٣ أ.

(٢) المصدر السابق ٢٠ أ.

القسم الثاني

١- منهج التحقيق

٢- نسخ الكتاب

٣- تحقيق النص

١- منهج التحقيق:

سلكت في تحقيق الكتاب الخطوات الآتية:

١- أقمت المقابلة على النسخ الثلاث، واتخذت النسخة التركية أصلاً للتحقيق لوضوحها وكمالها ورمزت لها بـ (أ).

٢- صححت النص وحرصت على سلامته قدر المستطاع مع الالتزام بنص الكتاب.

٣- حررت ما فيه من أخطاء نحوية وإملائية، أو ما يقع فيه بسبب النسخ من انتقال النظر، أو أخطاء أخرى تعرض للناسخ، وأشرت إلى كل ذلك في موضعه من الحاشية، و لم أشر إلى ترك الهمزة أو النقط مما يقع عادة في المخطوطات فهو كثير.

٤- وضعت الساقط من الأصل بين قوسين معقوفين هكذا [ ] وأتممته من النسخ الأخرى، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، وذكر النسخة التي صحح منها.

٥- أثبت الفروق بين النسخ في الحاشية مع الإشارة إلى ذلك.

٦- إذا كان التصحيح من نسختي ب و جـ أو من إحداهما أشرت إليه في الحاشية بعد ذكر ما في نسخة (أ).

٧- أثبت أرقام صفحات النسخة الأصلية وهي نسخة (أ) المخطوطة على الجانب الأيسر في التحقيق.

٨- أحياناً أشيرُ إلى نسخة (أ) بقولي (في الأصل كذا) وأنا أقصد نسخة (أ) وذلك في المواضع التي تكون هذه النسخة بمفردها ليس معها نسختا (ب) و (جـ) بسبب السقط الكبير من هاتين النسختين.

٩- خرَّجت الآيات القرآنية: ببيان اسم السورة، ورقم الآية، وإكمال ما يحتاج إلى ذلك في الحاشية، مع ضبط الآيات بالشكل من المصحف مباشرة.

١٠- خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المختلفة، وكتب التفاسير، وما يتصل بذلك.

١١- خرَّجت الأحاديث النبوية من كتب الأحاديث إن وجد فيها الحديث، أو من الكتب الأخرى: ككتب التفسير، والمجموعات المختلفة، والكتب التي اهتمت بالأحاديث الموضوعة، مع الإشارة إلى ما كان منها كذلك.

١٢- قمت بتخريج الأقوال، والآثار، والأخبار، والأمثال، من مظانها.

١٣- خرَّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعر، ومن المجموعات الشعرية والأدبية، ومن كتب النحو واللغة، والشروح، والمطولات، وأكملت أنصاف الأبيات في الحاشية، وعيَّنت القائل ما أمكن ذلك، مع ضبط الأبيات بالشكل، وذكرت الروايات الواردة في البيت مع توثيقها، وشرحت الغريب من الألفاظ، وبينت الشاهد فيه، إن لم يوضحه المصنف.

١٤- شرحت المفردات الغريبة أو الغامضة من معاجم اللغة، وضبطت ما أشكل من الألفاظ والتراكيب.

١٥- ترجمت للأعلام الواردة في نص الكتاب، متوخياً الاختصار وعدم الإطالة.

١٦- عرَّفت بالأماكن، والقبائل، ما يحتاج لذلك.

١٧- علَّقت على بعض المسائل النحوية أو اللغوية، أو الأقوال الواردة في الكتاب، مما يحتاج إلى ذلك، وبخاصة فيما يعارض رأياً مشهوراً أو إجماعاً نحوياً.

١٨- وثَّقت آراء النحاة وأقوالهم التي نسبها لهم الصفار قدر المستطاع، وإذا لم أعثر على ذلك في كتبهم أو فيمن نقل آراءهم أشرت إلى ذلك.

١٩- وثَّقت نص سيبويه الوارد عند الصفار من الكتاب، وأشرت إلى الاختلاف في النص، إن وجد بينهما وهو قليل.

٢٠- هناك ملاحظة بالنسبة لاستخدام المراجع حيث تم الرجوع لكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون، وهوما وثَّقنا منه النصوص التي شرحها الصفار، فإذا قلنا الكتاب فنعني نسخة عبد السلام هارون، على أننا رجعنا إلى نسخة بولاق في مواضع اقتضاها المقام، وقد أشرنا إلى ذلك وقلنا بين قوسين هكذا (بولاق).

كذلك رجعنا إلى شرح السيرافي المخطوط، ولكننا استفدنا من الجزء الأول المطبوع، وقد أشرنا إلى ذلك بقولنا هكذا (شرح السيرافي ١/-(ط).

كذلك كتاب الأمالي الشجرية بدأنا بالاستفادة من النسخة القديمة غير المحققة، وفي منتصف العمل خرج الكتاب محققاً بعناية الدكتور محمود الطناحي، فأفدنا منه بعد ذلك في باقي العمل، واعتمدنا هذه النسخة، وقلنا للتفريق بينهما، بعد ذكر الجزء والصفحة هكذا (طناحي) إشارة إلى هذه النسخة المحققة، وأحلنا كثيراً على كتاب ضرورة الشعر للسيرافي مع إحالتنا على شرح السيرافي، مع أن ما في الأول جزء من مادة الكتاب الثاني، وذلك لأن ضرورة الشعر حققت، فطبعت منفردة، فيسهل الرجوع إليها لمن أراد.

وهناك بعض الكتب وهي قليلة أفدنا من طبعة أخرى منها أشرنا إليها في مكانها. ثم إننا أحلنا في الدراسة السابقة على شرح الصفار بالنظر إلى النسخة المخطوطة، فنذكر رقم الصفحة والوجه (أ) أو (ب) بعد ذلك، لأنها ثابتة، ولم ينته التحقيق كاملاً حتى نشير إلى النص المحقق في هذا الكتاب، إلا أننا أحياناً نشير إلى صفحة من هذا الكتاب المحقق ونقول مثلاً: انظر حاشية أو (هامش) كذا من ص كذا من هذا الكتاب المحقق، ونعني به ما يضمه هذا السفر المحقق المطبوع، وذلك لأمور اقتضاها المقام؛ كأن نحيل على تخريج آية أو بيت، أو توضيح لمسألة ما، لا نحتاج إلى إعادة الكلام فيها....الخ.

٢- نسخ الكتاب:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ هي:

١- النسخة التركية (أ).

وهي محفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا برقم ١٤٩٢، تقع في ٢٤٣ لوحة، في كل صفحة من اللوحة ٢١ سطراً، ومتوسط كلمات السطر ١٢ كلمة، وهي مكتوبة بخط نسخي جيد، وعليها مقابلة حيث توجد تصحيحات في الحاشية لبعض الكلمات وإضافة السقط أحياناً، ونلاحظ ضرباً بالقلم على بعض الكلمات في المتن، والإشارة إلى تصحيحها في الحاشية، وعليه تملكات عدة، و لم يسجل عليها تاريخ النسخ ولا من قام بنسخها، وجاء في الصفحة الأولى: "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله تعالى" وهو بخط المخطوطة نفسها، وابتدأت هذه النسخة من أول الكتاب حيث جاء في أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين، قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمة الله عليه، قال سيبويه رحمه الله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية.... "[١] وتنتهي بقوله: "ثم قال: فإن قلت سير عليه طويل من الدهر وشديد من

---

(١) شرح الصفار ١ ب.

السير حَسُن، يريد أنك قد وصفته فاختص، فصار بمنزلة سير شديد، فكلما قرب من الأسماء بالوصف حسن أن يرفع وا لله أعلم بالصواب، تمّ السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، يتلوه في أول السفر الثاني: هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إن شاء ا لله"[1].

ثم جاء في آخرها (بلغ مقابلة من أوله إلى آخره حسب الطاقة، نفع ا لله به من قابله، ومن قرأه، ومن نسخه، وجميع المسلمين، والحمد لِلّه رب العالمين"[2]. ولكن على الرغم من ذلك فهناك بعض السقط والأخطاء النحوية والعلمية أشرنا إليها في مكانها في أثناء التحقيق.

٢- النسخة المغربية (ب).

وهي من المخطوطات المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب، ورقمها ٣١٧ وهي تقع في ٣٥٥ صفحة، حيث رقمت بالصفحات لا باللوحات، وفي كل صفحة ٢٥ سطراً، ومتوسط كلمات السطر أربع عشرة كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي، و لم يسجل عليها تاريخ النسخ، ولا من قام بنسخها، تبدأ ناقصة[3] حيث جاء في أولها "والثاني أن المصدر

---

(١)شرح الصفار ٢٤٣ ب.

(٢) المصدر السابق ٢٤٣ ب.

(٣) وَهِمَ مفهرس مصورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حينما قال عن هذه النسخة في فهرست المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض ص ١٦٨- إنها تبدأ بـ"نعم وبئس وعسى وحبذا...." والصحيح أنها تبدأ من أول =

مؤكد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، وهذا ليس بشيء، لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب، والاشتقاق إنما هو قبل التركيب..."[1]، وآخرها قوله: "وقوله: ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمراً... فتقول: "أكلَّ هذا بخلاً، قلت: وهذا المثال الرفع فيه شائع..."[2]، يكون له خبراً ولا يتكلف الإضمار فتقول: أكلَّ هذا بخل"[3]، وبعد ذلك جاء في نهايتها: "كمل السفر الأول من كتاب شرح سيبويه لابن الصفار، والحمد لِلَّه وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، يتلوه إن شاء الله في أول الثاني. "باب إضمار الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" وهي بهذا تزيد على نسخة (أ) بسبعة أبواب تقدم ذكرها في عرض مادة الكتاب العلمية[4]، وهي بخط

=

الكتاب، كلُّ ما في الأمر أن خرماً أصاب بعض الصفحات من أول المخطوطة، فالحديث في أولها جزء من الباب الأول "باب علم ما الكلم من العربية". وإنما رأى ذِكْراً لنعم وبئس وعسى وحبذا فظن أن هذا حديث خاص بها، وإنما جاءت هذه الأفعال عرضاً في تنظير المصنف لقضية يشرحها- راجع ص ٢٢٦ من هذا الكتاب لتقف على ذلك.

(١) انظر بداية هذه النسخة في ص ٢٢٦ حاشية ٣ من هذا الكتاب.

(٢) أصاب الكلمات بعدها طمس.

(٣) آخر نسخة (ب) من شرح الصفار ص ٣٥٥.

(٤) انظر ص ١٤٨-١٤٩ من مقدمة هذا الكتاب المحقق.

مغربي مقروء، وفيه صعوبة، كما أنها مليئة بالأخطاء النحوية، كما أصابتها رطوبة، طمست فيها بعض الكلمات في صفحات عدة، وبخاصة في آخرها، كما أصاب الطمس أسطراً بأكملها في صفحات أخرى، وقد أشرنا إلى ذلك كله في أثناء التحقيق.

كما حصل فيها سقط في ثلاثة مواضع وهي:

١- جاء سقط في أول المخطوطة حتى قوله "والثاني أن المصدر مؤكد للفعل" وهو بداية هذه النسخة[١].

٢- سقط آخر من قوله: "... الجزم الأسماء بدل واحد من هذه الأعاريب" إلى قوله: "لأنه دخل فيه ما بابه أن يدخل الأسماء"[٢].

٣- السقط الثالث من قوله: (نون الجمع، وزعم أنها) إلى قوله: (لفظ يحتاج إلى الكلام)[٣].

ومما يلاحظ على هذه النسخة التداخل الكبير، حيث حصل فيها تقديم وتأخير، وخلط للأبواب بعضها مع بعض، استدعى ذلك وقتاً طويلاً للمقابلة وترتيب الصفحات من جديد، وهذا عرض سريع لما حصل فيها:

---

(١) انظر هامش ١ من ص ٢٠٤، وهامش ٣ من ص ٢٢٦ من هذا الكتاب لتوضيح ذلك.

(٢) انظر هامش ٤ من ص ٢٦١، وهامش ١ من ص ٢٦٨ من هذا الكتاب.

(٣) انظر هامش ٤ ص ٣١٢، وهامش ١ ص ٣٢٧ من هذا الكتاب.

بدأت هذه النسخة -كما قلنا- ناقصة من أولها[1]- حيث جاء أولها هكذا (والثاني أن المصدر مؤكد للفعل والمؤكَّد قبل المؤكِّد..." وأخذت هذه الصفحة رقم (١) واستمر التسلسل في الحديث حتى ص ٨ حيث حصل السقط الثاني -كما أشرنا إليه قبل قليل[2]، ثم يستمر الحديث إلى نهاية ص ١٢، حيث بدأ التقديم والتأخير بعدها، فما في ص ١٣ لا ينسجم مع ما قبله، فهو مقطوع عنه، وتوقعنا أن هناك سقطاً، ولكن بعد الترتيب والمقابلة وجدنا تكملة الحديث مرتباً في الصفحات الآتية حسب ذكرها ١٩،٢٠، ١٥، ١٦، ٥٩، ٦٠، ثم حصل السقط الثالث الذي أشرنا إليه آنفاً[3]، ثم نعود لبقية الحديث ونجده في الصفحات التالية: ٤٥، ٤٦، ١٧، ١٨، ثم نعود لص ١٣، ١٤، ثم ننتقل إلى ص ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ويستمر الترقيم مع تسلسل الكلام حتى نهاية ص ٤٤ ومازال الحديث عن باب ما يحتمل الشعر، ثم ينقطع الحديث، لتكون تكملته في ص٦٥، ثم ٦٦، ٦٧، ٦٨ ثم استمر التسلسل للصفحات سليماً مع سلامة المكتوب وتتابعه حتى نهاية ص٨٠ ثم انقطع الحديث، فما في ص ٨١ من باب آخر،

---

(١) يقابله في نسخة الأصل (أ): ١ ب إلى الأسطر الأولى من ٥ أ.

(٢) يقابله في نسخة الأصل (أ) ١١ أ، ١١ ب، ١٢ أ، السطر الأول من ١٢ب.

(٣) وهو يقابل في نسخة الأصل (أ) آخر ورقة ١٩ ب، و٢٠ أ، و٢٠ ب، و ٢١ أ ٢١ب، و٢٢ أ، و٢٢ ب، وسطراً من ٢٣ أ.

وتكملة الحديث بعد ص ٨٠ في الصفحات الآتية: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ ثم ينقطع الكلام؛ لنعود لتكملته في الصفحات الآتية: ٤٧، ٤٨، ٤٩ حتى نهاية ص ٥٨ حيث بدأ الحديث فيها عن باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ثم جاءت تكملة الحديث عنه في ص ٨١، ٨٢، وما بعدها، ويستمر الترقيم سليماً، والحديث متسلسلاً متتابعاً دون انقطاع حتى آخر المخطوطة، ولاشك أن هذا الخلط حصل في أثناء النسخ؛ لأن الترقيم متسلسل، والحديث منقطع بين تلك الصفحات، ففيه تقديم وتأخير، وقد أمكنا بفضل الله تعالى أن نرتب ذلك بعد المقابلة لكل كلمة مكتوبة مع نسخة (أ)، وبذلك استقامت هذه النسخة، ورتبت صفحاتها، واستقام الكلام، وعرف الساقط الذي أوضحناه في أول الحديث عن هذه النسخة، على أن هناك سقطاً كثيراً سواء أكان لكلمة أم جملة أم عدة جمل أم لأسطر عدة، وهذا السقط الأخير عادة يكون بسبب انتقال النظر[1] في أثناء النسخ.

---

(١) انظر مثالاً لذلك من هذا الكتاب حاشية ٦ ص ٢٤٢، حاشية ٦ ص ٣٦٣، حاشية ٣ ص ٤٠٢، حاشية ١ ص ٥٠١، وكذلك في المخطوطة نفسها، انظر أول ص ١٥٠ حيث سقط سطران يقابلان في نسخة (أ) ١١٨ ب، (في أولها) بسبب انتقال النظر بين كلمتين متفقتين في اللفظ.

٣- النسخة المصرية (جـ).

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (نحو ٩٠٠)، وتقع في ١٧٣ لوحة، في كل صفحة من اللوحة ٢٥ سطراً، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي جيد مقروء، وفيها ضبط، وهي قليلة الأخطاء، وغير كاملة بل تنقص عن النسختين السابقتين، فتبدأ من أول الكتاب بقوله: "قال سيبويه رحمه الله : "هذا باب علم من الكلم من العربية" فأول ما يسأل عنه في هذه الترجمة... وتنتهي بقوله: "فأما أبو العباس فحام على ألا يثبت تكرار الضمير، وإن قدر على ذلك كان أولى وليس ما يعمل بعد هذا في قوله:

أنعَتُها إنِّي من نُعَاتِها كومُ الذُرَى وادقةً سُرَّاتِها[1]

وهو منتصف[2] الحديث عن "باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وما بعد ذلك ليس له ذكر في هذه النسخة،وهي بهذا أقل النسخ الثلاث.

وفي هذه النسخة سقط وتداخل بين الأبواب، أما السقط فجاء في المواضع التالية:

---

(١) في النسخ الثلاث (ضراتها) وصحتها ما أثبت انظر شرح المفصل ٨٣/٦، الخزانة ٢٢١/٨، الدرر ١٣٥/٢.

(٢) وهو يقابل في نسخة (أ) منتصف ٢٢٤ ب، وفي نسخة (ب) السطر السادس من ص ٢٩٥.

١- بعد بداية النسخة بصفحة واحدة حصل سقط من قوله: "ولهذا أشير إليها ونظيره.... إلى نهاية قوله: "ولا هُمزت الواو الأولى من وُوري"[(١)].

٢- سقط آخر وهو طويل جداً، يبدأ من قوله: "قولك رجلاً من أنه تخصص من أوله بعد الإبهام.... إلى نهاية قوله "فقوله: وافقه في البناء، بَيِّن، وهو أن يكون على زنته، وأما مضارعته"[(٢)].

٣- وهناك سقط ثالث من قوله: "وقوله تريد القتال" إلى قوله: "يكون محمولاً على أول الكلام"[(٣)].

٤- وسقط رابع من قوله: "وجهه لا يجوز إلا في الشعر من جهة تكرار الضمير" إلى قوله (فلهذا قال: لما كان ترك التنوين والنون"[(٤)].

---

(١) انظر ص ٢٠٩ هامش ٤ وص ٢٣٥ هامش ٣ من هذا الكتاب؛ لتقف على بداية السقط ونهايته.

(٢) انظر هامش ٥ من ص ٢٥٩، وهامش ٨ ص ٣٤٠ من هذا الكتاب لتقف على بداية السقط ونهايته مقارناً بما في نسخة أ.

(٣) وهو يأتي بعد ما في ورقة ١٣٢ ب، يقابل في نسخة أ منتصف ورقة ١٦٧ أ إلى آواخر ١٦٨ أ.

(٤) وهو يأتي في هذه النسخة بعد ١٧٢ ب، ويقابله في نسخة أ من السطر الرابع من ٢٢١ ب إلى منتصف ٢٢٣ ب.

وأما التداخل فقد حصل في تقديم الكلام على أبواب متأخرة وتأخير أبواب متقدمة على النحو الآتي:

بدأت النسخة من أول الكتاب، ثم بعد صفحة واحدة حصل السقط الأول الذي أشرنا إليه، ثم يستمر الحديث في الورقة ٢ أ، إلى نهاية الورقة ٤ ب، ثم هناك السقط الثاني وأما ما جاء في الورقة الخامسة (أ) فهو تابع لباب البدل الذي بدأ متأخراً، فهذا تابع لما في ورقة ١٤٢/ب، وكذلك ما في ٥ ب، و ٦أ، و٦ب، ثم يستمر الحديث، ولكن في ورقة ١٤٣ أ، أما ما في ورقة ٧ أ فهو يأتي بعد الورقة ١٣٢ ب، ولكن بينهما السقط الثالث المتقدم ذكره، ثم يستمر الحديث إلى ١٢ ب وهو تكملة الحديث عن باب (من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك)[1] وبداية الحديث عن باب الأمر والنهي[2]، ثم ينتقل بقية الحديث إلى ورقة ١٣٣أ، ثم يستمر الحديث إلى نهاية ١٤٢ب، وهو عن بعض الأبواب التالية لباب الأمر والنهي، ومنها باب البدل الذي جاءت تكملته في ٥أ- كما أشرنا إليه آنفاً، أما ما في ورقة ١٣ أ وما بعدها فهو

---

(١) يقابل في نسخة (أ) ١٦١ب وما بعدها.

(٢) الذي يوافق في نسخة (أ) ١٧١ أ وما بعدها.

يأتي بعد ذلك السقط الطويل الذي أشرنا إليه قبل قليل[1]، والحديث في هذا المكان عن باب المجاري الثمانية وما بعده من أبواب.

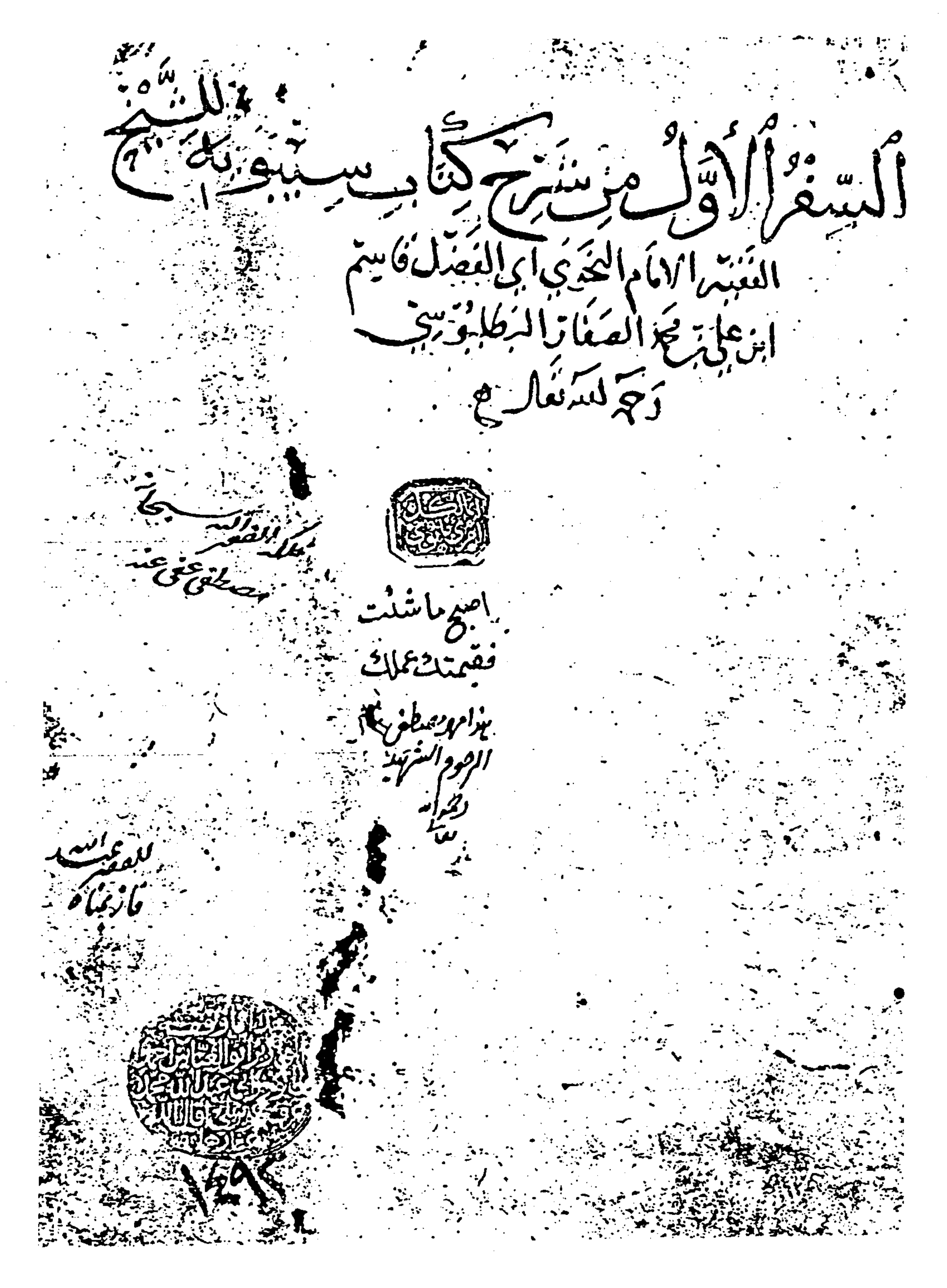
وبعد هذا التوضيح المفصل للتداخل، نذكر ترتيباً موجزاً لصفحات هذه النسخة بعد المراجعة وإعادة الأجزاء المتداخلة إلى مكانها.

تبدأ هذه النسخة من الورقة الأولى ثم سقط، ثم الورقة ٢ أ إلى الورقة ٤ ب ثم سقط طويل، ثم ورقة ١٣أ ويستمر الحديث إلى ورقة ١٣٢ ب، ثم سقط، ثم الورقة ٧ إلى نهاية الورقة ١٢ب، ثم ١٣٣ أ إلى نهاية ١٤٢ب، ثم الورقة ٥ أ إلى نهاية ٦ب ثم الورقة ١٤٣أ وبعدها يستمر الحديث بدون تداخل إلى نهاية المخطوطة، وبهذا تستقيم هذه النسخة ويستطيع الباحث والقارئ الإفادة منها.

---

(١) انظر هامش ٢ من ص ١٩٠ من هذا الكتاب.

صور من المخطوطات



الصفحة الأولى من نسخة أ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين

قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي

رحمة الله عليه قال سيبويه رحمه الله هذا باب علم

ما الكلم من العربية فأول ما يسأل عنه في هذه الترجمة لم أشار بهذا وليس

ثم مشار إليه وهذا إنما وضعت لأن يشار بها وإنما يكون هذا الكلام سديدا لو أنه

وضع الترجمة قبل الباب وإلا فإذا فرغت وضعها بعد الفراغ من الباب فلا

سؤال لأنه أشار حينئذ للباب وإذا جعلناها موضوعة قبل الباب فسر هذا الكلام

فأما أبو سعيد السيرافي فوجهه فقال وضعها غير مشير بها لتكون معدة

للإشارة عند الحاجة إلى ذلك وهذا الوجه ذكره الفارسي في التذكرة بأن قال

لو كانت هنا غير مشار بها لوجب إعرابها لأن الفكر في بنائها إنما هو النوع [illegible]

حتى أشبهت بذلك الحرف لأنها وضعت على أن يشار بها لكل شيء [illegible]

شيء فصارت بمنزلة من وما [illegible] على [illegible]

فأي وجه للبناء فينبغي أن تعرب فقال هذا إن اعتد بها وإن لم [illegible]

ورد أبو الفتح عثمان بن جني على أبي علي هذا فقال إذا سلم أنها [illegible]

فإن الأكثر فيه أن يبقى حكم [illegible] في الحالة الأولى ألا ترى أن [illegible]

[illegible] حقيقته وكان شيئا آخر ومع هذا [illegible]

[illegible] الابتداء كلام ويقل أن يوجد خلاف ذلك ولهذا لم [illegible]

حتى كأنه لم يكن إلا نكرة والدهر أبناء دهر [illegible]

[illegible] وأخرجوه في هذا عن أن يكون [illegible] الكلام [illegible]

صدرا إنما هو جزء كلام فكذلك يكون هذا [illegible] الإشارة

إبقاء لحكمها فهذا وجه وفيه نظر آخر [illegible] من العلم

الصفحة الثانية من نسخة أ

في ضرب أي على الظرف ثم قال: ومما يبين لك أن الصفة لا تقوى
فيها إلا هذا، أي ومما يبين لك أن الصفة لا تكون إلا في المواضع التي قلنا
أنه لو سيل فقيل لك: هل سير عليه؟ لقلت: نعم سير عليه شديدًا، وتنصب
على الحال، ولا يكون فيه الرفع لأنه لا يقع موقع الاسم الذي ليس بظرف
ثم قال: لأنه ليس بحسن أن يقع فيه الأمر، أي لا يحسن لأنه ليس بظرف، ثم قال:
كان وصفه حسن لأنه يقرب من الأسماء ثم قال: فإن قلت سير عليه طويل من
الدهر وشديد من السير حسن، ويبين أنك قد جعلته يختص فصار
بمنزلة سير شديد، فلما قرب من الأسماء بالوصف حسن أن يرفع
والله أعلم بالصواب

تم السفر الأول من شرح كتاب سيبويه
يتلوه في أول السفر الثاني
هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع
كما ينتصب
إن شاء الله
وأسأله العفو والرحمة بمنه وكرمه إنه على كل شيء قدير
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين

بلغ مقابلة من أوله إلى آخره حسب
الطاقة نفع الله به من قابله ومن قرأه
ومن نسخه وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من نسخة أ



المجلد الاول .
من
شرح كتاب سيبويه
لقاسم بن علي بن محمد بن سليمان الانصاري البطليوسي الشهير
بالصفار
المتوفى بعد ٦٣٠

قال في (البلغة): صحب الشلوبين وابن عصفور، وله شرح كتاب سيبويه
شرحا حسنا، يقال انه احسن شروحه، ورد فيه على الشلوبين كثيرا
(السيوطي: بغية ص ٣٧٨)

ونقل ذلك في كشف الظنون، من دون ان ينسبه الى احد الا انه ذكر ابو حيان
محمد بن يوسف الاندلسي وكتابه وسماه الاسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار
ج ٢ ص ١٤٢٨

يوجد نسخة من المجلد الاول من هذا الكتاب بجامع المكرم ترقيم وتقاسيم مدار الكتب
عربية ٩٠٠ (فهرس ٣/١٢٤)
كتبه محمد ابن ابراهيم
الكتاني

الصفحة الأولى من نسخة ب

[illegible]

كمل السفر الأول من تذكرة شرح سيبويه لابن الصفار
والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا كثيرا ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم
يتلوه إن شاء الله في أول الثاني باب إظهار الفعل المستعمل
إظهاره [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة ب



الصحفة الأولى من نسخة جـ

[illegible] أن يكون [illegible]

[illegible] فقال الأخفش أن تعمل [illegible]

[illegible] عبد الله منه [illegible]

وجهها في المشهورة [illegible] فلو قلت [illegible] لا يجوز أن يكون حسن وجهها

[illegible] قول سيبويه حسنة وجهها [illegible]

لأن [illegible] قال سيبويه لا تعمل إلا في

المعرفة بالألف واللام والتنكير لأنه [illegible] العربية [illegible]

[illegible]

الألف واللام فإن جاز [illegible]

أقائمة على زيد [illegible] الأعالي [illegible]

[illegible] ضمير الجارتين ويكون الضمير المتصل

بالمنفصل [illegible] على الجارتين [illegible] الضمير [illegible] ويكون المعنى [illegible] ضمير

الجارتين [illegible] لضمير الجارتين [illegible]

[illegible] ضمير [illegible] لضمير [illegible]

[illegible] الجارتين [illegible] دليل على أن [illegible]

ضمير الجارتين ولو كان [illegible] فإن قلت

[illegible] أن يكون منفصلا [illegible] في موضع نصب وتكون النون [illegible]

[illegible] كما قال [illegible]

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

قلت يكون [illegible] تكرار الضمير [illegible]

[illegible] وأن يكون [illegible] حسنة وجهها أحسن

من حسنة وجهها وإن كان [illegible] الأصل [illegible]

[illegible] على الأصل [illegible] أبو العباس [illegible] على أن لا يثبت تكرار

الضمير وإن [illegible] على ذلك كان أولى وليس [illegible] قوله

أنعتها إني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها

الصفحة الأخيرة من نسخة جـ

نص الكتاب


بسم الله الرحمن الرحيم

السِّفرُ الأولُ من شرح كتاب سيبويه

للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسمِ بنِ علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله تعالى[1].

(١) هذا ما جاء في أول نسخة أ، وعليها تملكات لأشخاص ذكرت أسماؤهم.

[١/ب] /

بسم الله الرحمن الرحيم

[١]وصلّى اللهُ على سيدِنا محمدٍ سيدِ المرسلينَ وآله الطاهرين[٢]:

[٣]قال الشيخُ الفقيهُ النحويُّ أبو الفضل قاسمُ بنُ علي بن محمدٍ الصَّفَّارُ البَطَليوسِيُّ رحمةُ اللهِ عليه: قال سيبويهِ[٤] رحمه الله: "هذا بابُ علم ما الكلمُ من العربية"[٥]، فَأَوَّلُ ما يُسألُ[٦] عنه في هذه الترجمةِ، لِمَ أَشَارَ بـ"هذا" وليس ثَمَّ مُشَارٌ إليه، و"هَذَا" إنَّمَا وُضِعَتْ لأنْ يُشارَ بها؟ وإنما يكونُ

---

(١) من هنا ساقط من نسخة ب حتى قوله (والثاني أنَّ المصدر مؤكد للفعل) في ص ٢٢٦. وهو بداية هذه النسخة.

(٢) في جـ: جاء أول النسخة بعد البسملة (صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم).

(٣) من هنا إلى قوله (رحمة الله عليه) ليس في جـ.

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الفارسي ثم البصري، إمام النحاة غير منازع، وأول من بسط علم النحو، ويعد كتابه فيه أول كتاب يصل إلينا عن هذا العلم الجليل، وهو أشهر من أن يترجم له. توفي سنة ١٨٠هـ. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٠٦، أخبار النحويين البصريين ٤٨-٥٠، طبقات النحويين واللغويين ٦٦-٧٢، الفهرست ٥٧، تاريخ بغداد ١٩٥/١٢-١٩٩، نزهة الألباء ٦٠-٦٦، إنباه الرواة ٣٤٦/٢-٣٦٠، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣-٤٦٥، سير أعلام النبلاء ٣١١/٨-٣١٢، البداية والنهاية ١٧٦/١٠-١٧٧، بغية الوعاة ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٥) الكتاب ١٢/١.

(٦) سلك في هذا التساؤل مسلك السيرافي في شرحه للكتاب ٤٥/١ ط، حيث تساءل عن ذلك أيضاً.

هذا الكلامُ بتقديرِ أنَّه وَضَعَ الترجمـةَ قَبْلَ البـابِ، وإلا فـإذا قَـدَّرْتَ وضْعَهـا بعـد الفراغِ من البابِ فلا سؤال؛ لأنَّه أشَارَ حينئذٍ للباب، فـإذا جعلتهـا موضوعـةً قبل الباب فَفَسِّرْ[1] هذا الكلامَ:

فأمَّا أبو سعيدٍ[2] السيرافي[3] وغـيرُه فقـال[4]: وَضعَهـا غـيرَ مشـيرٍ بهـا؛ لتكونَ مُعَدَّةً للإشارةِ عند الحاجةِ إلى ذلك، وهَذَا الوجْهُ ذَكَرَهُ [أبو علي][5] الفارسي[6] في التذكرةِ، بأنْ قَـالَ: لـو كـانتْ هُنَـا غـيرَ مُشَـارٍ بهـا لوجـب

---

(١) أ: فسر، وما أثبت من جـ.

(٢) (أبو سعيد) سقطت من جـ.

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، وأصله من فارس شرح كتاب سـيبويه، وكان فيه أعلم الناس بنحو البصريين، خلف مجموعة مـن المؤلفـات النحويـة واللغوية توفي سنة ٣٦٨هـ. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١١٩، الفهرست ٦٨، تاريخ بغداد ٣٤١/٧-٣٤٢، نزهة الألباء ٣٠٧-٣٠٨، إنباه الـرواة ٣٤٨/١-٣٥٠، وفيـات الأعيـان ٧٨/٢-٧٩، سـير أعـلام النبـلاء ٢٤٧/١٦-٢٤٩، بغيـة الوعـاة ٥٠٧/١-٥٠٨، معجم الأدباء ١٤٥/٨-٢٣٢.

(٤) انظر ذلك في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥/١ (ط) وفي الحقيقة أن السيرافي ذكـر هذا الوجه ووجهين آخرين أيضـاً، وانظـر النكـت ١٠٠/١، وهمـا الوجهـان اللـذان ذكرهما الصفار بعد ذلك.

(٥) ما بين الحاصرتين ليس في أ وهو من جـ.

(٦) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، كان من أكابر أئمـة النحـو واللغـة، لـه تصانيف كثيرة، طبع بعضها محققاً، توفي سنة ٣٧٧هــ، انظـر ترجمتـه في: طبقـات النحويـين واللغويين ١٢٠، الفهرست ٦٩، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧-٢٧٦، نزهـة الألبـاء ٣١٥-٣١٧، =

إعرابُها؛ لأن العلةَ[1] في بنائها إنما هي التَّوغُلُّ في الإبهام؛ حتى أشْبَهَتْ بذلك الحرفَ؛ لأنَّها وُضِعَتْ على أنْ يُشَارَ بها لكُلِّ شَيءٍ، ولا تَخُصُّ شيئاً دون شيءٍ، فصارت بمنزلةِ "مِنْ" متى أَرَدْتَ تبعيضَ أيِّ شيءٍ أَدْخَلْتَها عليه، فَإذَا ذَهَبَتِ الإشارةُ، فأيُّ وَجْهٍ للبناء؟ فينبغي أنْ تُعْرَبَ؛ فيقالُ: "هذاً" إن اعْتُدَّ بها وإنْ لم يُعْتَدَّ بها: ذَاً.

وردَّ[2] أبو الفتح عثمانُ بنُ جني[3] على أبي علي هذا، وقال: إذا سُلِبَ الشيءُ صفتَهُ، فإن الأكثرَ فيهِ أنْ يبقى حُكْمُه الذي كانَ له في الحالة الأولى،

=

المنتظم ١٣٨/٧، إنباه الرواة ٣٠٨/١-٣١٠، وفيات الأعيان ٨٠/٢-٨٢، ميزان الاعتدال ٤٨٠/١-٤٨١، سير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦-٣٨٠، غاية النهاية ٢٠٦/١-٢٠٧، بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٨، شذرات الذهب ٨٨/٣-٨٩، الأعلام ١٧٩/٢-١٨٠.

(١) أ: الفكر، والتصحيح من جـ.

(٢) لم أعثر على ذلك في كتب ابن جني التي بين يدي كالخصائص واللمع وسر الصناعة والمنصف ... والذي جاء عنده في الخصائص ١٧٩/١-١٨٠ عن (خلع الأدلة) ليس بهذا اللفظ في الردِّ على الفارسي وإن كان قد تحدث عن أمثلة تتصل بذلك، وأورد البيت المذكور لتجريد (أي) من الاستفهام، وكذلك ما حكاه يونس عن العرب (ضرب مَنٌ مناً) وانظر الأشباه والنظائر ١٩٧/١-١٩٨.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي صاحب التصانيف الكثيرة صحب أبا علي الفارسي وتبعه في أسفاره، وبرع كثيراً في التصريف و لم يتكلم أحد فيه بمثل كلامه توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر ترجمته في: الفهرست ٩٥، تاريخ بغداد ٣١١/١١-٣١٢، نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤، إنباه الرواة ٣٣٥/٢-٣٤٠، وفيات الأعيان ٢٤٦/٣-٢٤٨، سير أعلام النبلاء ١٧/١٧-١٩، بغية الوعاة ١٣٢/٢.

أَلاَ تَرى أنَّ بابَ التسويةِ قد خرج فيه الاستفهامُ عـن حقيقتِـه، وكـانَ شيئاً آخرَ، ومع هذا فَقَدْ بقي صدراً، لا يكونُ إلا ابتداءَ كـلامٍ، ويَقِـلُّ أنْ يُوجَـدَ خِلاف ذلك، ولِهذَا لم يَجِئْ منه إلاّ قولُه:

١- حَتَّـى كَـأَنْ لم يَكُـنْ إلاّ تَذَكُّـرُهُ
والدَّهْـرُ أَيَّتَمـا حِيْـنٍ[1] دَهَـارِيرُ[2]

---

(١) أ: دهر، وما أثبت من جـ، والرواية المشهور "حالٍ" كما سيأتي في تخريج البيت.

(٢) نسب هذا البيت مع أبيات أخرى لعثير بـن لبيـد العـذري، وقيـل لِحُريـت بـن جبلـة العذري، وقيل لعثمان بن لبيد العذري، وقيل غير ذلك، انظر فيمن نسبه لأحد هؤلاء اللسان ٥/٣٨٠، شرح أبيات سيبويه لابـن السـيرافي ١/٢٣٧، شـرح شـواهد المغـني للسيوطي ٢٤٤-٢٤٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٢/١٦٩.

وانظر درة الغواص ٧٣-٧٤ حيث ذكر قصة الشعر الذي ورد فيـه هـذا البيـت، ولم يرد عنده البيت (الشاهد)... وذكر الخلاف في القائل. ثم انظر ما قاله الميمـني عندمـا خرَّج هذا البيت في سمط الـلآلي ٨٠٠، وفي الخصـائص ٢/١٧١،١٧٩ نسـب لرجـل من نجد، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢٤٠، ضرائر الشعر للقزاز ١٨١، مجالس ثعلب ٢٢١، النكت ٣٣٠، الأعلم الشنتمري على الكتـاب ١/٢٢ (بـولاق)، أمـالي القـالي ٢/١٨٢، الأشباه والنظائر ١/١٩٧.

ورواية المصادر (والدهر أيتما حال...) إلا اللسان ٥/٣٨٠ ففيه (أيتما حين) وهو مـا أثبت حيث جاء من نسخة (جـ).

يقول الشاعر: إن الإنسان قصير العمر، وما مضى من عمره إذا مات كأنه لم يوجـد. والدهارير أول الدهر ولا واحد له من لفظه، والمعنى أن الدهر متجددكلمـا مـرّ دهـر =

وحَكَى يونسُ[1] ضَرَبَ مَنٌ[2] مَناً[3]، فأخرجوه في هَذا عــن أنْ يَكُـونَ صَدْرَ كلامٍ، وصيَّرُوهُ صدْراً لِمَا هو جزءُ كلامٍ، فكذلك تكونُ "هذا" مبنيــةً وإنْ خَرَجَتْ عن الإشارة إبقاءً لحكمِها، فهذا وجْهٌ، وقَـدْ فسَّـره آخـرون[4] بأن قالوا أَشَارَ لِمَا في نفسِه من العلم / وذلك حاضرٌ عنـده، وقـال آخـرون [٢/أ] أَشَارَ للبابِ وإِن كان غائباً؛ لأنه متوقـع قريـبٌ مـن زمـنِ الوجـودِ، فجعلـه

=

أتى دهر، ويقال الدهارير: الدواهي واحدها دهرور، وقيل هـو جمـع دهـر علـى غـير قياس بمنزلة ذكر ومذاكير، انظـر: النكـت ٣٣١، اللسـان ٣٨٠/٥، الشـنتمري علـى الكتاب ١٢٢/١ (بولاق). ودهر دهارير: أي شديد كقولهم ليلة ليلاء.

والشاهد فيه نصب (أيتما) على الظرف والعامل فيه الدهارير، فجرد (أي) هنا من الاستفهام.

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء البصري النحوي، كان إمام النحاة في البصرة في عصره، وقد أخذ عنه النحو جماعة منهم سيبويه والكسائي والفراء تـوفي سنة ١٨٢هـ. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ٤٤-٤٥، طبقات النحويين واللغويين ٥١-٥٣، الفهرسـت ٤٧-٤٨، نزهـة الألبـاء ٤٩-٥١، إنبــاه الــرواة ٧٤/٤-٧٨، وفيات الأعيان ٢٤٤/٧-٢٤٩، سير أعلام النبلاء ١٧١/٨، بغية الوعاة ٣٦٥/٢.

(٢) أ: متى، والتصحيح من جـ.

(٣) قال ابن جني: "بابٌ في خلع الأدلة: من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب مَنٌ مناً، أي إنسان إنساناً، و رجل رجــلاً، أفـلا تـراه كيـف جـرّد (مَـنْ) مـن الاستفهام، ولذلك أعربها". انظر الخصائص ١٧٩/٢، الأشباه والنظائر ١٩٧/١.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٥/١ (ط) النكت ١٠٠.

بمنزلةِ الموجودِ[1]، كما قال [تعالى][2] ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾[3] وليستْ بالحضرةِ، لكن لِقُرْبِ الساعةِ جُعِلَتْ كالموجودةِ؛ [4]ولهذا أُشِيرَ إليها، ونظيرُهُ قولُه تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾[5] وهو لم يأتِ بدليل قولِه بعد ذلك: ﴿فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[6] وإنَّما يُسْتَعْجَلُ الذي يُنْتَظرُ، لا الَّذي وَقَعَ، لكن لقُرْبِهِ، وَصِدْقِ وَعْدِ اللهِ -تبارك وتعالى- جُعِلَ كالواقعِ، فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ يتخرَّجُ عليها ما ذكرناه من وَضْعِ اسم الإشارة لا المشار.

وكلُّ مدخلٍ لشيءٍ فهو بابٌ، ولهذا سُمِّي بابُ الدارِ باباً؛ لأنه مدخلٌ لها، فكذلك هذا هو مدخلٌ لمعرفةِ الكَلِمِ الثّلاث، فهذا بابٌ.

و(عِلْمٌ) مصدرٌ يَنْحلُّ إلى "أَنْ" مع الفعلِ، فإمَّا أن تقدِّره بأن تَعْلَمَ أو بأن يُعْلَمَ[7].

ولك أنْ تَجْعَلَ "ما" في الوجين اسْتِفهاماً وموصولةً، فإذا كانت استفهاماً، كانت "علم"[8] معلقةً عنها، والمعنى: بابُ أَنْ تعْلَم أيُّ شيء

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٥ ط، النكت ١٠٠.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ، وهو من جـ.

(٣) سورة يس ٦٣.

(٤) من هنا إلى قوله (ولا همزة الواو الأولى من وُوري) ساقط من جـ، ونهايته في ص ٢٣٥.

(٥) سورة النحل ١.

(٦) سورة النحل ١.

(٧) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٥ (ط).

(٨) غير واضحة في المخطوط واجتهدت في قراءتها.

الكلمُ، أو أن يُعْلم[1] أيُّ شيءٍ الكلمُ، فتكونُ الجملة تارةً في موضع نصب وتارةً في موضع رفع على حَسَبِ ما يطلُبُها العامل[2]، وإذا كانتْ موصولةً[3] كان فيها قبحٌ من جهةِ حذفِ العائدِ وهو مبتدأٌ، فيكونُ من باب ﴿**تماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ**﴾[4] لأنَّ المعنى حينئذٍ: بابُ أن تَعْلَمَ الشيءَ

---

(١) الفارسي يمنع هذا التقدير؛ لأنه لا يجيز إقامة الجملة مقام نائب الفاعل أو مقام الفاعل، قال: "فإن قلت: فهل يجوز أن يُذهب بالمصدر الذي هو "عِلْمٌ" مذهب ما لم يُسَمَّ فاعله؟ فالجواب أنك إن جعلت "ما" استفهاماً لم يجز أن تذهب به هذا المذهب؛ لأنك إن قَدَّرتَه بالفعل كان: هذا باب أن يُعْلَم ما الكلم، فتقوم الجملة مقام اسم الفاعل المبني للمفعول، والجمل لا تقوم مقامه، كما لا تقوم مقام الفاعلين..." التعليقة على كتاب سيبويه ١/٦-٧، ومسألة مجيء الجملة فاعلاً أو نائب فاعل فيها خلاف ستأتي الإشارة إليه في ص ٧١٣.

(٢) ينظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٦،٤٧ (ط)، النكت ١٠٠، التعليقة على كتابة سيبويه ١/٣.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٦-٤٧ (ط).

(٤) سورة الأنعام ١٥٤ وهي قراءةُ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، المحتسب ١/٢٣٤، تفسير القرطبي ٧/١٤٢، البحر المحيط ٤/٢٥٥، فيكون (أحسن) مرفوعاً، لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره الذي هو أحسن، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي، وحذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة (الذي) قليل، وقيل ضعيف، انظر البيان في إعراب القرآن ١/٣٥٠، التبيان في إعراب القرآن ٥٥٠، التعليقة ١/١٢، والقراءة المشهورة في الآية (أحسنَ) بفتح النون.

الذي هو الكلم[1]، أو أَن يُعْلَم الشيء الذي هو الكلم، ولك أنْ تنصِبَ الكلمَ فتكونُ "ما" زائدةً، وتُقَدِّرَ علماً بأن تَعْلَمَ[2]. ولك[3] أنْ تَتْرُكَ التنوينَ من "عِلْمٍ" وتُضيْفَها إلى "ما" إذا قَدَّرْتَ أنَّها موصولةٌ، فيكونُ التقديرُ: علمُ الشيء الذي هو الكلمُ، ولك أنْ تَجْعَلَ "ما" زائدةً، وتَجْعَلَ عِلْماً مُضَافاً إلى الكلم، وتكونُ "ما" داخلةً بين المضاف والمضاف إليه، على حدِّها في قولِه تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم...[4]﴾ الآية، ويُجوز في الترجمة وجوهٌ عِدّةٌ رُبَّما بلغها الناسُ وأنهوهَا إلى ستةٍ وتسعين وجهاً[5]، ولو شئْنا لاستقصيناهَا لكنْ في ذلك تطويلٌ لا يليقُ بهذا المختصر، واعلم أنَّك إذا علَّقت، فإنَّما تُعَلِّقُ مع

---

(١) قال السيرافي: "كأنك قلت: هذا باب علم الذي هو الكلم..." شرح الكتاب ٤٦/١ (ط).

(٢) النكت ١/١٠٠-١٠١ وفيه: "وتنصب الكلم وترفعه على تقدير (أن تَعْلَمَ) و(أن يُعْلَمَ).

(٣) فصل السيرافي القول في ذلك انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٧-٤٨ (ط).

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء، وتمامها: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللهِ**﴾ و١٣ من سورة المائدة، وتمامها ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُم وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُم قَاسِيَةً**﴾.

(٥) ذكر أبو علي الفارسي منها خمسين وجهاً في كتابه (أقسام الأخبار) الذي حققه علي جابر المنصوري ونشر في مجلة المورد -المجلد السابع- العدد الثالث ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م ص٢١٦-٢١٩.

التنوينِ، ولا يجوزُ أنْ تُعَلِّقَ (علماً) مع عدم التنوينِ؛ لأنَّ الخافِضَ لا يعلق؛ لِعلةٍ قد أَبَنَّاهَا على الاسْتِيْفاءِ في باب: (ما لا يعملُ فيه ما قبلهُ من الفعلِ الذي يتعدى إلى المفعولِ ولا غيره)[1].

/ قوله: "مِن العربيةِ"[2] "مِنْ" فيه للتبعيض فإمَّا أنْ يَكونَ التبعيضُ [٢/ب] بالنظر إلى الْكَلِمِ أو بالنظرِ إلى العلم، وكلاهما ممكنٌ؛ لأنَّ الفعلَ والحَرفَ والاسمَ بعضُ العربية، وعلمُ هذه المفرداتِ في أَنْفُسِها أيضاً بعضُ العربيةِ، وقولُه: (العربية) إمَّا أن يريدَ اللغةَ العربية، وإما أن يريدَ أنَّ العربيةَ اسمٌ لهذا العلم، فيكونُ المعنى: بابُ أنْ تَعْلَمَ من هذا العلمِ ما الكلمُ، وهذا أولى من أنْ يُريدَ بالعربية اللغةَ لأمرين، أحدهما: أنَّ في هذا الوجه حذفَ الموصوفِ وهو قليلٌ، والآخر: أنه إذا أُطْلِق هذا اللفظُ، فإنما المراد به اللغة الفصيحة، وهو لا يريدُ هذا، إنما قَصْدُه أن يبيِّن الاسمَ والفعلَ والحرفَ من العربيةِ، لا من اللغة ِ الفصيحةِ، فهذا جملةُ ما انْطَوَتْ عليه الترجمةُ.

وزَعَم أبو الحسين بن الطراوة[3] أنَّ هذه الترجمةَ لا يجوزُ فيها إلا وجْهٌ واحدٌ، وهو تركُ تنوينِ "عِلْمٍ" ورفعُ "الكلم" وجعلُ "ما" صلةً، وَزَعَمَ أنَّ

---

(١) الكتاب ١/٢٣٥.

(٢) الكتاب ١/١٢.

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد ا لله السبئي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، كان نحوياً أديباً سمع على أبي الحجاج الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء في النحو انفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة ت٥٢٨هـ. انظر ترجمته في نفح الطيب ٣/٣٨٤-٣٨٥، =

الرواية التي رَوَاهَا أصحابُ سيبويه والتي ثَبَتَتْ إنَّما هي تنوينُ "عِلْـم"، لَكِـنْ قال: إنَّ التنوينَ خطأٌ؛ وذلـك أنَّـه إذَا نُـوِّن فهـو يَنْحَـلُّ بـ"أنْ والفعـل" وأنْ والفعلُ لا تضـافُ إليـه[1]؛ لأنَّ "أنْ" تُخَلِّـصُ الفعـلَ للاستقبال، فـإذا كـان الشيءُ لم يقعْ فكيفَ يُضَافُ إليه شـيءٌ علـى أنْ يتعـرَّفَ بـه أو يتخصَّـصَ؟ فالعلمُ ههنا علاجٌ لأنَّا نُنَزِّلُهُ بمنزلةِ الدَّهْن من الدُّهـن والطَّحـنِ مـن الطِّحْـنِ، وَهذا إنَّما هو بناءٌ على أَنَّه ينحل لـ(أنْ) وإلاّ فَلْنُقَدِّره يَنْحَلُّ لـ"ما" وَلا يكونُ فيه شيءٌ مما ذُكِر[2]. فَهذا الذي قالَ ليس بشيءٍ، والذي مَنَعَ من أنْ يَكـونَ

=

الذيـل والتكملـة ٤/٧٩-٨١، بغيـة الوعـاة ١/٦٠٢، إنبـاه الـرواة ٤/١١٣-١١٥، معجم البلدان ١/٨٣ (الجنيدي) وفيه وفي الإنباه (أبو الحسـن) الذخـيرة القسـم الرابـع المجلد الأول ٢٤٩-٢٥٢، المغرب ٢/٢٠٨. وقد ترجم لـه السـيوطي في مكـان آخـر من البغية ٢/٣٤١ باسم يحيى بن محمد الأسـتاذ أبـو الحسـين السـبائي المعروف بـابن الطراوة، ولعله هو سليمان بن الطراوة هذا، وقد حقــق ذلـك واطمـأن إليـه الدكتـور عياد الثبيتي في كتابه: ابن الطراوة النحوي ٣١-٣٤، وكذلك الدكتور البنا في كتابـه (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو) ص١٩.

(١) التعبير غير مستقيم، ومذهب ابن الطراوة أن المصدر المؤول لايجوز أن يقع مضافاً إليه: الإفصاح لابن الطراوة ٤٧، الهمع ٢/٣، وانظر رد عضيمة عليه في دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٣٥٧-٣٥٨. وابن الطراوة النحوي ٢٩٠-٢٩١.

(٢) لم أعثر على قول ابن الطراوة هذا فيما لدي له من آراء، وبخاصـة في كتابـه الإفصـاح وفيما نقله عنه تلميذه السهيلي في كتبه.

(عِلْم) مُنوَّناً جائزٌ على رَغِمِ أَنْفِه.

قال سيبويه -رحمه الله- فالكلمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، جاءَ لمعنى ليسَ باسم ولا فِعْلٍ"[1]. قلتُ: في هذا الكلام خمسةُ أسئلةٍ[2]: الأول: لِمَ أَدْخَلَ الفاءَ؟ وأيُّ وجْهٍ لدخولِها؟ والثاني: ما الدليلُ على أنَّها -أعني الكلمَ- ثلاثٌ، ولعلَّها أَزْيَدُ؟ والثالث: لِمَ قال: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فأفْرَدَ، وإنما الكلمُ: أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ؟ والرَّابعُ: لِمَ قال: وحرفٌ جَاءَ لمعنى، وكلُّها تجيء لمعنى؟ فأيُّ فائدةٍ لاختصاصِ هذا بالحرفِ؟ والخامسُ: لِمَ قال: ليس باسمٍ ولا فعلٍ، وقد عُلِمَ / أَنَّ الحرفَ ليس بالاسمِ ولا [٣/أ] بالفعلِ؟ فالعذر عن الأولِ: أنَّ الفاءَ دخلتْ لما فِي الترجمةِ من التنبيه المتضمن معنى الأمر، وكأنه قال: تنبه فالكلم[3] كذا. والجوابُ عن الثاني: أنَّ اللفظَ لا يخلُو من أن يَدُلَّ على معنى أولا يدلَّ، وباطلٌ أَلاَّ يَدُلَّ، فَإنَّ ذلك عَبثٌ، فإنْ دَلَّ؛ فَإمَّا على معنىً في نفْسِه أو في غيره، فإنْ دلَّ على معنىً في غيرِهِ فهو الحرفُ، وإنْ دلَّ على معنى في نفسِه، فإمَّا أنْ يَتَعَرَّضَ بِبِنْيَتِهِ للزَّمَانِ أو

---

(١) الكتاب ١٢/١.

(٢) في الأصل: أسوله.

(٣) في الأصل: والكلم، وما أثبته هو الصحيح، وهو الموافق لمراد المؤلف، ولما في: شرح الكتاب للسيرافي ٥١/١ (ط)، النكت ١٠٢ ففيهما "... انظر وتنبه فالكلم اسم وفعل وحرف".

لاَ يَتَعَرَّضَ، فَإنْ تَعَرَّضَ فهو الفعلُ، وإنْ لَمْ يَتَعرضْ فهو الاسم[1]، فهذه قسمةٌ ضروريةٌ لأنَّها دائرةٌ بين النَّفْي والإثْبَاتِ، فقد انحصر إذاً اللفظُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ. والجوابُ عن الثالثِ: أنَّه أرَادَ بالاسمِ معقولَة، وكذلك الفعلُ والحرفُ، ومعقولُ كُلِّ واحدٍ منها أمرٌ مُفْرَدٌ، فَأَوْقَعَ عليه لفظاً مفرداً[2]. والجوابُ عن الرابع أنَّ المُرَادَ بقولِهِ: جاء لمعنى[3]: تخليصُه من الحرف الذي لم يَجِئْ لمعنىً، وهو حرفُ الهجاءِ نحو الزاي من "زيد" والعين من "عمرو". والجوابُ عن الخامِس: أنَّ الحرفَ أطلقَه سيبويهِ على الاسم والفعلِ بدليل قولِه: "وَلَمْ يُسَكِّنُوا آخِرَ الحرفِ؛ لأنَّ فيه بعضَ ما في المضارعةِ"[4] أرادَ بالحرفِ الفعل الماضي، وقال[5] في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِيْثَاقَهُمْ**﴾[6] "فـ"ما" لم تَمْنَعِ الباءَ من العملِ في الحرفِ"[7] أَرَادَ

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٨/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ذكر السيرافي في شرحه للكتاب ٥٢/١-٥٣ (ط) ثلاثة أوجه أو أجوبة لهذا السؤال. وانظر النكت ١٠٢-١٠٣.

(٤) انظر: الكتاب ١٦/١، وفيه "ولم يسكنوا آخرَ فَعَل؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة..." ولكن المحقق أشار أن في الأصل "آخر الحرف".

(٥) جاء في الأصل بعد: وقال (عز وجل) وهو سهو.

(٦) سورة النساء ١٥٥، والمائدة ١٣.

(٧) وردت الآية السابقة في موضعين من الكتاب في ١٨٠/١، و٢٢١/٤، ولم أجد هذا النص في المكانين المشار إليهما، وجاء مصطلح "حرف" بمعنى اسم في مكان آخر، =

بالحرفِ "نَقْض" وهو اسمٌ، فلو قالَ: وحرفٌ مع اشتراكِه؛ لَكَانَ قَدْ تَنَاوَلَ خِلافَ المقصودِ، فَخَلَّصَهُ بأنْ قَال: لا أعني به هُنَا إلا الذي ليسَ باسمٍ ولا فعل، فقد فَرَغْنَا من الأجوبة، فلنعد إلى لفْظِه، قولُه رحمه الله: "ليس باسْمٍ ولا فِعْلٍ" فَسَّرَهُ بعضُهم على أن "ليس" فيها ضميرُ المعنى وكأنَّه قال: ليس ذلك المعنى باسْمٍ، أي في اسمٍ، وجعل (الباءَ) ظرفيةً، وكأنَّ ذلك المعنى لَمَّا كان في الغير، قال: إنه ليس بالاسْمِ؛ لأنَّ المعنى الذي في الاسم إنما هو فيه لا في غيره، وزعم الأستاذُ أبو الحسن بن خروف[1] أنَّ هذا الوجهَ لا يجوزُ، أعني: أنْ تَكُونَ (ليس) من صفةِ المعنى، قيل له: ولِمَ؟ قال: لأنَّ سيبويه قد قال في آخرِ الباب[2] "وأمَّا مَا جَاء / لمعنى وليس باسمٍ ولا فِعْلٍ فهو كذا"، [٣/ب] فقال "وليس"، ولو كانَ من صفةِ المعنى لما جازَ عطفُه عليه، إذ الصفةُ لا تُعْطَفُ على الموصوفِ، فإنْ قُلْنَا له ليست صفةً صناعيةً، بل هي جُمْلَةٌ

=

ليس مع هذه الآية ولكن في ٧٧/٣ عندما عقب على قوله "لا مرحباً ولا أهلاً" قال: "فصار ما بعدها -أي ما بعد لا- معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه لا".

(١) هو علي بن محمد بن علي الحضرمي أبو الحسن المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي، كان إماماً في العربية، شرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٠٩، وقيل ٦١٠هـ، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، سير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢، بغية الوعاة ٢٠٣/٢-٢٠٤، نفح الطيب ٦٤٠/٢-٦٤٢، معجم الأدباء ٧٥/١٥-٧٦، الأعلام ٣٣٠/٤ فوات الوفيات ٨٤/٣-٨٦، الذيل والتكملة ٣١٩/٥-٣٢٣.

(٢) الكتاب ١٢/١.

مستأنفةً، وهي في المعنى صفةٌ، فلا يقدحُ فيها كونُها بالواوِ؛ فهو قـائلٌ لنـا: لا يجوزُ ذلك؛ لأنّك قد فَصَلْتَ بينَ الشَّرْطِ وجوابه بجملةٍ أجنبيةٍ، وذلـك لا يجوزُ، وإنّما قولُه: "ليس باسْم" من صفةِ الحرف، وهو معطـوفٌ علـى قولـه جَـاءَ، و(جـاءَ): جملـةٌ، فكذلـك "وليـسَ" لا يكـونُ فيـه فصـلٌ؛ لأنّـه صلـةٌ للموصولِ، فهـذا الموضـعُ الآخـرُ ينبغـي أنْ يُفسِّـرَ الأول. وهـذا الـذي قـال الأستاذُ أبو الحسن رحمه الله صحيحٌ لا يَقْبَلُ الموضـعُ غـيرَهُ، ورُبَّمـا جُعلـتِ "الباءُ" زائدةً، وكأَنَّ المعنى: ليسَ ذلك المعنى بمعنى اسـم، لكـن لا يجـوزُ أنْ يكُونَ في "ليس" ضميرُ المعنى فإنّما الباءُ زائدةٌ.

وقولُه "فالاسمُ: رجلٌ وفرسٌ"[(1)] لم يتعرضْ هُنَا لحدِّ الاسم، وسببُ ذلـك: أنَّ الكلمَ منحصرٌ في الثلاثةِ كما تَقَدَّم، فأمَّـا الحـرفُ فقـد حَصَـره في بـاب[(2)]: "عدة ما يكونُ عليه الكلمُ"فلم يَحْتَجْ إلى حدِّه، وإنّما يُحَدُّ الشـيءُ لامتنـاعِ الحصرِ فيه، فإذا انْحَصَرَ فلا ينبغي أَنْ يُحَدَّ. وأمَّـا الفعـلُ: فقـد حـدَّه بما تقـفُ عليه، فَلَمَا حَصَرَ الفعلَ حَدًّا، والحرفَ حَدًّا[(3)]، كان تَرْكُ حَدِّ الاسـم حـداً، أو

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) المصدر السابق ٤/٢١٦.

(٣) كذا في الأصل ولعله يقصد عداً؛ لأنه حصره و لم يحده، كما ذكر قبـل ذلـك، وأيضـاً فقد قال في آخـر البـاب عـن الحـرف: "وإنمـا عرَّفـه بـالعدِّ" انظـر ص٢٤٣ مـن هـذا الكتاب.

هذه طريقةُ أَبي علي[1] في هذا الموضع. وَقَدْ أَكْثَرَ الناسُ[2] في حدِّ[3] الاسم،

---

(١) يصعب الجزم بِمَنْ يريد بأبي علي: هل هو الفارسي، أو الشلوبين؟ فكلٌّ واحد منهما قد حَدَّ الاسم، فأبو علي الفارسي عندما تعرض لعبارة سيبويه هذه في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٤-١٦ حَدَّ الاسم وأوضحه تماماً، وانظر في حدِّه الاسم أيضاً: الإيضاح العضدي ٦، والبغداديات ٢٠٩-٢١٠، وأما في العسكريات ٨٣-٩٢ فقد عقب على تمثيل سيبويه للاسم وعدم حده له، بأن أورد عدة أوصاف وتعريفات للاسم، وذكر عدم شمولها لجميع الأسماء، وذكر ما يخرج عن هذه التعريفات، ثم قال في ص٩٢ "وذلك كله يختص ببعض الأسماء، ولا يشمل جميعها، إلا أن ذلك مما يعين على معرفة الاسم" ثم ذكر في ص٩٧-٩٨ تعريف أبي بكر بن السراج للاسم ورجحه. أما أبو علي الشلوبين فقد حَدَّ الاسم في التوطئة ١١٣، وكذلك في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٠٥-٢٠٩ عندما شرح حد الجزولي للاسم. والمصنف عوّدنا في هذا الكتاب أن يذكر أبا علي الفارسي إما بالفارسي هكذا، أو بأبي علي الفارسي، ولا يسميه أبا علي إلا إذا قرنه بالفارسي أو كان في سياق حديث عنه، بينما يذكر الشلوبين بكنيته "أبي علي" في مواطن كثيرة من كتابه، انظر الصفحات ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٧٧، ٢٧٩، وغير ذلك، وقد يقول: أستاذنا أبو علي، أو الأستاذ. وتقدم تعريف الفارسي، أما الشلوبين فسيأتي في ص٢٢٣.

(٢) انظر في حد الاسم: المقتضب ١/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٥٣ (ط)، الإيضاح في علل النحو ٤٨-٥٢، الصاحبي ٨٢-٨٥ وغير ذلك.

(٣) في الأصل "حذا" والسبب أنها كتبت في الأول "هـذا" ثم صححت الحاء، وبقيت الذال والألف.

وَأَصَحُّ ما حُدَّ به[1] أَنْ نقولَ: الاسم: كلمةٌ أو ما قوتُه قوةُ كلمةٍ، تدلُّ على معنىً في نفسِها، ولا يُفْهَمُ من بِنْيَتِها أنَّ الزَّمانَ ماضٍ أو ليسَ ماضياً[2]، فقولُنا: "كلمةٌ" تَعُمُّ الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وقولُنا: "أو ما قوتُه قوةُ كلمةٍ" تحرُّزٌ من مثلِ تأبط شراً"؛ لأنَّه أكثرُ من كلمةٍ، لكنْ قوتُه قوةُ كلمةٍ نحو: زيد، وقولُنا: "يَدُلُّ على معنىً في نفسِه"[3]: تَحَرُّزٌ من الحرفِ الذي يَدُلُّ على معنىً في غيرِه، ولا يُعْتَرَضُ علينا بالموصولاتِ وأشْبَاهِهَا، فإنَّ الموصولاتِ لا تَدُلُّ على معنى في غيرِها، بَلْ تَدُلُّ على معنىً في نفسِها لكنْ مع غيرِها، والدليلُ على أنَّ الموصولاتِ لا تَدُلُّ على معنىً في غيرِها أنَّها لا تُغَيِّرُ مَعْنَى ما تدخلُ/ عليه، أَلا تَرَى أَنَّك تقولُ: زيدٌ أبوه قائم، ثم تقولُ: [٤/أ] زيدٌ الذي أبوه قائمٌ، فمعنى الجملة[4] التي هي: (أبوه قائم) بعد دخولِ (الذي) كمعناها قَبْلَ دخول الذي بخلافِ الحرفِ، أَلاَ ترى أَنَّك تقولُ:

---

(١) قال السيرافي في شرحه على الكتاب ٥٣/١ (ط) عن حدِّ الاسم: "كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان مُحصَّل من مضي أو غيره فهو اسم، فهذا الحد لا يخرج منه اسم البتة، ولا يدخل فيه غير اسم"، وانظر النكت في تفسير كتابِ سيبويه ١٠٣/١.

(٢) شارك المصنف في هذا التعريف أبا علي الشلوبين وابن عصفور، انظر التوطئة ١١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٢/١.

(٣) كذا في الأصل، وعبارته السابقة "تدل على معنى في نفسها".

(٤) في الأصل: للجملة. وهو تحريف.

قبضتُ الدراهمَ، فَيُفْهَمُ من ذلك: قبضُ جميعِها، وإذَا قُلْتَ من الدراهمِ نَصَصْتَ على التبعيض، وقولُنا: "ولا يُفْهَمُ من بِنْيَتِها أنَّ الزَّمانَ ماضٍ أو ليس ماضياً": تحرزٌ من الفعل، ولا يعترضُ علينا بأمسِ وغدٍ، والصَّبُوحِ[١]، والغَبُوقِ[٢]، وأمثالِها، فإنَّ الزمانَ إنَّما فُهِم مِنْهَا بوضْعِها[٣] لذلك، لا بصيغتِها، أَلاَ ترى أنَّ صيغتَها لا تتغير للزمان[٤].

وقولُه: "فَأمَّا الفعلُ فَأَمْثِلَةٌ"[٥] يريدُ به فذُو أَمْثِلةٍ؛ لأنَّ المثالَ ليس بالفعل، بل هو وزنُه، ويريدُ بالأمثلةِ أمثلةً محصورةً قَدْ ذَكَرَها في آخر كتابه، حيث حَصَرَ أبنيةَ الأفعال[٦]. وقولُه: "أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماء"[٧] يجوزُ فِيمَا كَانَ من الأسماء موافقاً لفعل من الأفعالِ في مثالٍ من أمثلتهِ نحو "حَجَر" فَإنَّه على وزنِ فَعَلَ نحو "ضَرَبَ"، إلاَّ أنه يفارقُه في أنَّه ليس بمأخوذٍ من

---

(١) الصَّبُوحُ: الشرب بالغداة وهو خلاف الغبوق، الصحاح: (صبح).

(٢) الغَبُوقُ: الشرب بالعشي الصحاح: (غبق).

(٣) أ: بوصفها، وقد اجتهدت في تصحيحها.

(٤) وافق الصفار ابن عصفور في كثير من حديثه السابق عن حد الاسم، انظر شرح جمل الزجاجي ١/٩٢-٩٤.

(٥) الكتاب ١/١٢.

(٦) الكتاب ٤/٥ وما بعدها.

(٧) الكتاب ١/١٢.

حدث، كالفعلِ الذي لا يكونُ إلا مأخوذاً مــن حَـدَثٍ، إمـا ملفـوظٍ بـه أو مهمل. وقوله: "وبُنِيَتْ لِمَا مَضَى، ولِمَا يكونُ ولَمْ يقـعْ، ولمـا هـو كـائنٌ لم ينقطعْ"[١] تَحَرُّزٌ مِمَّا كانَ من الأسماءِ علــى مثـال مـن أمثلـةِ الأفعـال، وهـو مأخوذٌ من الحدثِ نحوُ: حَسَنٍ وبَطَلٍ؛ لأنَّه مثل "ضرب" في الوزن، ومأخوذٌ من الحدث، إلا أَنَّه لا تختلفُ أبنيته للزمان. و"ما يَكُونُ": هوا لمستقبلُ، "وما هو كائنٌ لم ينقطعْ": هو الحالُ، فقد انْحَصَرَ -إذاً- كلُّ فعلٍ، ولا يُعْتَرَضُ[٢] علينا بما جاءَ من الأفعــالِ؛ فبُنِيَ لمـا مَضَـى خاصـة كفعـلِ التَّعَجُّـبِ، ونِعْـمَ وبئس، وعسى، أو لمـا بُنِـيَ للمسـتقبل كَـ"يـذرُ" و"يـدعُ" خاصـةً؛ لأنَّـه لم يشترطْ في الحدِّ أنْ يُبْنَى لجميع الأزمنة، بل لزمانٍ مُطْلَقٍ، أو غيرِ مطلـق، ولا -أيضاً- يُعترضُ[٢] بما كانَ مـن الأفعـال غـير ملفـوظٍ لـه[٣] بمصـدر كهـذه الأفعالِ؛ لأنَّه قَد اشتهرَ أنَّ جميـعَ الأفعـالِ لهـا مصـادرُ، وقَـد اسْتَقَرَّ أنَّـه ثَـمَّ أصولٌ مرفوضةٌ، فلعلَّ هذه قد رُفِضَتْ أصولُها. ثـم نرجـعُ إلى تَتَبُّـعِ اللَّفْـظِ، / قولُه: "أُخِذَتْ مِن لَفْظِ"[٤] إنْ قُلْتَ: كانَ ينبغي له أنْ يَقُولَ: أُخذتْ مـن [٤/ب]

---

(١) الكتاب ١٢/١.

(٢) في الأصل "يعرض" وهو تصحيف.

(٣) في الأصل "به" والصحيح ما أثبته.

(٤) الكتاب ١٢/١.

ألفاظٍ؛ لأنها لم تُؤْخَذْ إلاّ من ألفاظٍ، لا من لفظٍ واحدٍ، فَرُبَّما يَقُولُ مَنْ لا مَعْرِفةَ له بهذه الصيغةِ هذا مِن وَضْعِ المفرد مَوْضِعَ الجمع، نحوُ قولِه:

٢- فِي حَلْقِكُم عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا[1]

وقولِ علقَمةَ[2]:

٣- بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُها
فَبِيضٌ وأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيْبُ[3]

---

(١) بيت من الرجز نسبه ابن السيرافي إلى المسيب بن زيد مناة، وأورده مع أبيات قبله، بعد ذِكر قصة هذا الرجز،، انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٤٥، وكذلك هو له في الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/١٠٧ (بولاق)، اللسان ١٩/١٥٠، ونسب لطفيل الغنوي في مجاز القرآن ٢/١٩٥، المحتسب ٢/٨٧، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢٠٩، المقتضب ٢/١٧٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٨٣، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٧، المحتسب ١/٢٤٦، النكت ٣٠٩، المخصص ١/٣١، ١٠/٣٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٨٨، ٤٨٦، شرح المفصل ٦/٢٢، الخزانة ٧/٥٥٩ مجاز القرآن ١/٧٩، ٢/٤٤. والشاهد فيه وضع الحلق موضع الحلوق وهو ضرورة.

(٢) هو علقمة بن عَبَدَة بن النعمان بن ناشرة الشاعر المشهور أحد شعراء الجاهلية ويقال له علقمة الفحل توفي سنة ٢٠ قبل الهجرة تقريباً. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/١٣٩، الشعر والشعراء ٢١٨-٢٢٢، الاشتقاق ٢١٨، المؤتلف والمختلف ٢٢٧، الموشح ٢٨-٣٢، شرح المفضليات ١٥٧٥-١٥٧٦، والأغاني ٤/٢٤٧، ٢١/٢٠٥-٢٠٩، خزانة الأدب ٣/٢٨٢-٢٨٤.

(٣) البيت قائله علقمة بن عَبَدَة، وهو له في ديوانه ٤٠، الكتاب ١/٢٠٩، المقتضب ٢/١٧٣، الاختيارين ٦٥٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٩٣، النكت =

فَأَفْرَدَ الحلقَ والجلدَ، والموضعُ للجمع، لأجل الضرورةِ، وهذا خطأٌ، بل الصَّوابُ أنْ يفردَ من لفظِ أحداثِ الأسماء، لأنَّ اللفظَ جمعُ لفظةٍ كتمرة وتمر. وقولُه: "أحداث الأسماء"[1] يحتملُ أنْ يريدَ به أحداثَ أصحابِ الأسماء، بحذفِ المضاف، أَوْ أَوْقَعَ الأسماءَ موضِعَ المسمينَ، وهذان الوجهانِ هما المشهوران اللذانِ تداولهما الناسُ، وكان أستاذُنا أبو علي[2] يقولُ: هذا

=

٣٠٩، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٨٤٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٢، الاقتضاب ١٢١، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/١٠٧، "بولاق"، شرح المفضليات للتبريزي ١٥٨٨، الخزانة ٧/٥٥٩، وهو غير منسوب في جمهرة اللغة ٣٥٠، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٢،٥٥، ضرائر الشعر للقزاز ١٠٢، ارتشاف الضرب ٣/٣٢٨، معاني القرآن للأخفش ١/٢٢٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٨٣، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٧.

ويروى "به" بدل "بها" الحسري: جمع حَسِير، وهي الناقة التي أعْيَتْ (من الإعياء والكلال)، والصليب: اليابس، وقيل: الودك، قال خفاف بن ندبه:

ومِنَ النَّواعجِ رِقَّةٌ وصَلِيب.

انظر الاختيارين ٥٦٣.

والشاهد وضع الجلد موضع الجلود وهو ضرورة، وقد أوضح المصنف ذلك.

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسي النحوي المعروف بالشَّلَوْبين صنف تعليقاً على كتاب سيبويه وله بعض الكتب النحوية توفي سنة ٦٤٥هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٢-٣٣٥، وفيات الأعيان ٣/٤٥١-

=

تَكَلُّفٌ ولا يحتاجُ لشيءٍ من ذلك، والإضافةُ على معنى "مِنْ"؛ لأنَّ الأسماءَ منها أحداثٌ وغيرُ أحداثٍ، والأحداثُ بعضُ الأسماءِ، فَأَضَافَها إليها كما تقولُ: ثوبُ خزٍّ، فكأنَّه قال من لفظِ الأحداثِ التي هي بعضُ الأسماءِ[1]، وهذا وجْهٌ حَسَنٌ لَعَمْرُك، ورأيتُ صاحبَنَا أبا الحسنِ بنَ عصفورٍ[2] - فَسَحَ اللهُ في مُدَّتِهِ- يقول: "إنَّ الإضافةَ فيه على معنى "اللام"، وذلك أنَّهم كانُوا يقولُونَ رَفَعْنَا الفاعلَ، والفاعلُ إنَّما هو الشَّخْصُ، وهو لم يُرْفَعْ،

=

٤٥٢، إشارة التعيين ٢٤١، سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧-٢٠٨، البلغة ١٦٢-١٦٣، بغية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥، البداية ١٣/١٧٣، معجم البلدان ٣/٣٦٠، مقدمة كتاب التوطئة للشَّلَوْبين.

(١) لم أعثر على رأيه هذا فيما لدى من مؤلفات له كالتوطئة وشرح المقدمة الجزولية الكبير...

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي له باع طويل في اللغة والأدب، وله مؤلفات في اللغة والنحو، توفي سنة ٦٦٩هـ على خلاف في ذلك.

انظر ترجمته في: فوات الوفيات ٣/١٠٩-١١٠، بغية الوعاة ٢/٢١٠، نفح الطيب ٢/٢٠٩، ٤/١٤٨ شذرات الذهب ٥/٣٣٠-٣٣١، الذيل والتكملة ٥/٤١٣-٤١٤، البلغة ١٦٠-١٦١، إشارة التعيين ٢٣٦-٢٣٧، مفتاح السعادة ١/١٤١،١٩٦-١٩٧، هدية العارفين ١/٧١٢، ابن عصفور والتصريف ٥٧، الأعلام ٥/٢٧، مقدمة المقرب.

إنما[1] رُفِعَ اللفظ"[2] فكما يجعلُونَ اللفظَ فاعلاً، فهذا الوجـهُ يجعلُـهُ صاحبُنـا لِحدَثٍ، ويَجْعَلُ الحدثَ له، وهذا يجري على الصناعـةِ، فهـذا الوجْـهُ أحـبُّ إليَّ مِمَّا تَقَدَّمَ، وكلُّها حَسَنٌ.

وقولُه رحمه الله "وبُنِيَتْ لِمَا مَضَى"[3] هل يريدُ لِمَا مَضَـى مـن الحـدثِ أو من الزَّمانِ؟ مسألة نظرٍ، لابن الطَّـراوةِ فيهـا كـلامٌ[4] ستقفُ عليـهِ[5] في بابِ "الفاعلِ الذي يتعدَّاه فِعْلُـه إلى مفعـولٍ"[6] حيـثُ تَكَلَّـم سـيبويهِ فيهـا، فزعـم سـيبويه[7] هُنَـا أنَّ الأفعـالَ ثلاثـةٌ، وأنهـا مـأخوذةٌ مــن المصــادرِ[8]، والمسألتانِ[9] فيهما الخلافُ، فلنفرضْ الكلامَ فيهـا[10] مـع المخـالفِ، حتَّـى

---

(١) في الأصل: أنها، والصحيح ما أثبته.

(٢) لم أعثر على هذا القول لابن عصفور في شرح جمل الزجاجي الـتي كـثر نقـل الصفـار عنها -بدون ذكر لها-، ولا في المقرب وغيرهما مما لدي للمؤلف.

(٣) الكتاب ١/١٢.

(٤) انظر ص ٦٤٩-٦٥٠ من هذا الكتاب لتقف على كلام ابن الطراوة الذي يشـير إليـه الصفار، وانظر: الإفصاح ٢١-٢٢.

(٥) في الأصل: عليها، وهو خطأ في النسخ.

(٦) الكتاب ١/٣٤.

(٧) كذا ورد في الأصل، ولو لم يكرر لفظ سيبويه مرة ثانية لكان أولى.

(٨) الكتاب ١/١٢،٣٤.

(٩) وهما: هل الأصل: المصادر والأفعال مشتقة منهـا أو العكـس؟ والمسـألة الثانيـة: هـل الأفعال ثلاثة أو لا؟.

(١٠) كذا ورد في الأصل، ومقتضى السياق أن يقول "فيهما".

يَتَبَيَّنَ إن شاء الله أنَّ الصحيحَ ما ذَهَبَ إليه سيبويه.

زَعَم سيبويه[1] رحمه الله وجميعُ البصريين أنَّ / الفعلَ مشتقٌّ من المصدر، وَزَعَمَ الكوفيونَ أنَّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعل[2]، واسْتَدَلَّ أهلُ الكوفةِ على صحةِ مذهبِهم بأربعةِ أدلَّةٍ، الأول: أنْ قالُوا: وَجَدْنَا الفعلَ عاملاً في المصدر، والعاملُ قَبْلَ المعمولِ، فالمصدرُ إذاً بعد الفعلِ، وهذا ليس بشيءٍ، فإنَّ العاملَ إنما يكونُ قَبْلَ عملِهِ لا قَبْلَ الفعل الذي يكونُ فيه عملُه، وإذا كَانَ قَبْلَ النصب في: ضربتُ ضَرباً لم يلزمْ أنْ يَكُونَ قبل الضَّرْبِ. [3]والثاني: أنَّ المصدرَ مؤكِّد للفعلِ، والمؤكَّد قَبْلَ المؤكِّد، وهذا أيضاً ليس بشيءٍ؛ لأنّ التأكيدَ إنَّما طَرَأَ بَعْدَ التركيبِ، والاشتقاقُ إنما هو قبلَ التركيبِ. الثالث: أنْ قَالُوا وجدنا أفعالاً ولا مصادرَ لها، نحو: كان وأخواتِها، ونِعْمَ وبِئْسَ، وعَسَى، وحَبَّذَا، وفِعْلِ التَّعَجُّبِ، فلو كانت الأفعالُ

[5/أ]

---

(١) الكتاب ١/١٢،٣٤.

(٢) ينظر في هذه المسألة الإيضاح في علل النحو ٥٦-٦٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٥٥-٥٧ (ط)، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٥-٢٤٥، شرح الرضي على الكافية ٢/١٩١-١٩٢، نتائج الفكر ٦٧-٦٩، بدائع الفوائد ١/٢٧-٣٠، مسائل خلافية ٦٨-٧٦، الخصائص ١/١١٣،١١٩،١٢١، المسائل العسكرية ٩٥-٩٦، ١٠٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٩٨-١٠٠، الأشباه والنظائر ١/٥٦،٥٨-٦٢. وغير ذلك.

(٣) بداية نسخة ب وقد أصاب السطر الأول منها طمس.

مشتقةً من المصادرِ لَلَزِمَ ألاَّ يُوْجَـدَ فِعْـلٌ إلاَّ ولـه مصـدرٌ، وهـذا أيضـاً ليـس بشيءٍ، فإنَّهم يُقَابَلونَ بعكسِهِ، أَلا تَرَى أنَّ ثَمَّ -أيضاً- مصادرَ ولا أفعالَ لها نحو: العمومةِ والخُؤولةِ، وأمثالِ ذلك، فبـالعذر الـذي يَعْتَـذِرُونَ نَعْتَـذِرُ بـه. والرابعُ: أنْ قالوا وجدنا المصدرَ يَصِحُّ بِصِحَّةِ الفعل، ويعتلُّ باعتلالِهِ نحو: قَامَ قِياماً وعَاوَدَ عِواداً. فهو محمولٌ عليه في الإعلالِ، وإنَّما يُحْمَـلُ الفـرعُ علـى الأصلِ، فَدَلّ ذلك على [أنَّ][1] المصدرَ فَرْعٌ. وهذا أيضاً ليـس بشـيءٍ؛ لأنَّ الأصلَ يُحْمَلُ على الفرعِ، فيما هو أَصْلٌ في الفرعِ فرعٌ في الأصلِ، أَلا تَرَى أن الاسمَّ وهو أصلُ الفعلِ والحـرفِ، قـد يُحْمَـلُ عليهمـا فَيُبْنَـى؛ لأنَّ البنـاءَ أصلٌ فيهما فرعٌ فيه، فكذلك المصدرُ، حُمِـلَ علـى الفعـل في الإعـلال؛ لأنَّ الإعلالَ أصلٌ في الفعلِ، فرع في الاسمِ.

واستدل أهلُ البصرة[2] بأدلةٍ أقواها أَنْ قالُوا: المصدرُ من جنسِ الأسماءِ، والأسماءُ أصولُ الأفعالِ، فالمصادرُ قَبْلَ الأفعالِ، واستدلُوا بـأنَّ المشـتقاتِ قـد اسْتَقْرَأْنَاهَا فوجدْنَاها تدلُّ على ما يَدُلُّ عليـه[3] المشـتقُّ منـه وزيـادة، وتلـك الزيادةُ فائدةُ الاشتقاقِ نحو أحمر يدلُّ على الحمرةِ وعلى الشَّخْصِ، وكذلـك

---

(١) سقطت من أ والتصحيح من ب.

(٢) ذكر السيرافي ثلاثة أوجه للتدليل على أن الأفعال مأخوذة من المصادر، انظـر شـرحه على الكتاب ١/٥٥ (ط).

(٣) ب: على.

ضاربٍ، يدلُّ على الضَّرْبِ وعلى الشَّخْصِ، فلَمَّا وجدنا الفعلَ يدلُّ عـلى مـا يـدلُّ عليـه المصـدرُ / وزيـادة، وهـي الزمـانُ عَلِمْنَـا أنَّ الفعـلَ مـأخوذٌ مـن [٥/ب] المصدرِ(١)، فإن قلت: لِمَ حصر النحويون المسألة على هذين القسمين، وهلاَّ أجازُوا أن يكونَ كُلُّ واحدٍ منهما أصلاً بنفسِهِ(٢) بمنزلةِ: زيدٍ وعمرو، حتـى لا يقال: إنَّ أحدَهُمَا مأخوذٌ مـن الآخـر؟ قلـتُ: إذا فهمـتَ معنـى المشـتقِ، لم ينقدحْ لك هذا السؤالُ، ألا ترى أنَّ كلَّ ما وُجِدَ يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليـه ذلك اللفظُ الذي لفظُه كلفظِه، وعلى زيادةٍ، فهو مشـتقٌ منـه، والفعـلُ مـع المصدرِ كذلك، فلهذا لا يُتصَوَّرُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما أصلاً بنفسِهِ، بل أحدُهما مأخوذٌ من الآخر، فقد بَانَ أنَّ الحقَّ في هذه المسألةِ ما ذَهَـبَ إليـه سيبويه -رحمه الله.

ثُـمَّ نرجِـعُ إلى المسـألةِ الثانيـة(٣)، وهـي: هـلِ الأفعـالُ ثلاثـةٌ أو ليسـتْ كذلك؟ فاتفقوا على أن الفعلَ يكونُ ماضياً ومستقبلاً، وأمَّا الحالُ فاختلفُوا(٤)

---

(١) وهناك أدلة أخرى، يذكرهـا البصريـون للاسـتدلال علـى مذهبهـم القـائل: إن الفعـل مشتقٌ من المصدر، انظر المصادر السابقة في ص ٢٢٦ حاشية ٢.

(٢) ب: لنفسه.

(٣) أ: الثالثة: وهو تحريف.

(٤) أثار ذلك السيرافي علـى شـكل سـؤال في شـرحه علـى الكتـاب ١/٥٨ (ط). وانظـر شرح جمل الزجاجي لابن عصفـور ١/١٢٧-١٢٩، الإيضـاح في علـل النحـو ٨٦-٨٧، شرح المفصل ٧/٤.

فيه، فمنهم: مَنْ أَثْبَتَهُ ومنهم مَنْ أَنْكَرَهُ، والمنكرُ لفعلِ الحالِ على فئتين: منهم مَنْ أنكرَ مع ذلك زمنَ الحالِ، ومنهم مَنْ لَم يُنكرْ إلاَّ فِعْلَ[1] الحالِ خاصةً، وأثبتَ زمانَه، فالذي أنكرَ زمنَ الحالِ، قَالَ: لا يخلُو الحالُ من أَنْ يكونَ قد وَقَعَ أو لم يَقَعْ، فإن كانَ قَدْ وَقَعَ فهو ماضٍ، وإن لم يقعْ فهو مستقبلٌ، ولا سبيلَ إلى قسم ثالث[2]، وهذه الشبهةُ: أولُ مَنْ أثارها قومٌ من الفلاسفةِ، [3]يسَمَّونَ بالسوفسطائية[4]، وهم لا يَعْتَقِدُونَ صحةَ ذلك، ولكن يرونه ضرباً من الجدلِ والتصرُّفِ في فنونِ المقال[5]، والصحيحُ أن يُقال: إن الحالَ هو الذي[6] زَمنُ وجودِهِ زَمَنُ الإخبارِ عنه[7]، فلا يتصور فيه[8]: أن

---

(١) ب: فعال.

(٢) انظر شرح السيرافي ١/٥٨، شرح المفصل ٧/٤، وقال ابن يعيش: "وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وجد فيكون ماضياً، وإلا فهو مستقبل وليس ثَمَّ ثالث".

(٣) قوله: (يسمون بالسوفسطائية، وهم لا يعتقدون) أصابة طمس في ب.

(٤) السوفسطائية: "فرقة ينكرون الحسيات، والبدهيات وغيرها، الواحد سوفسطائي، والسفسطة، قياس مركب من الوهميات والغرض منه: إفحامُ الخصم وإسكاته، يونانية الأصل، المعجم الوسيط ١/٤٣٣.

(٥) أصاب هذه الكلمة طمس في ب بسبب الرطوبة.

(٦) جاء عليها طمس في ب بسبب الرطوبة.

(٧) انظر شرح المفصل ٧/٤.

(٨) قوله: (فيه أن يقال (وقع) إلا وقد صار ماضياً، بل لا يتصور) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

يُقَالُ (وَقَعَ) إلاَّ وَقَدْ صارَ ماضياً، بَلْ لا يُتَصَوَّرُ النُّطقُ بالواو من (وَقَعَ) إلاّ وَقَدْ صَارَ ماضياً، بَلْ لا يُتصَوَّرُ النُّطقُ بالواوِ من (وَقَعَ) إلاَّ وهو قَدْ انْقَضَى، والَّذي يَدُلُّ على إثباتِ زَمَنٍ بين الماضي والمستقبل وهو الحال، هو[1] أنَّ الموجوداتِ لا تَخْلُو من زمان، والماضي والمستقبلُ معدومان، وموجودٌ في زمنٍ معدوم محالٌ، فَثَبَتَ أنَّ ثَمَّ زمناً آخرَ موجوداً وهو الحال[2]. والذي أَثْبَتَ زَمَنَ الحال، وأنْكَرَ فِعْلَه[3]، اسْتَدَلَّ على ذلك بأنَّ الحالَ قد تَبَيَّن أنَّه لِقِصَرِ زمانِهِ يتعذَّرُ الإخبارُ عنه / فلذلك[4] لا يمكن أنْ يكون (يفعلُ) حالاً [٦/أ] لأنَّك بقدْرِ ما تلفِظُ به انتقلَ ماضياً، وأيضاً فإنَّ فعلَ الحالِ لو كان موجوداً لكانت له بِنْيَةٌ تَخُصُّه، كما أنَّ الماضيَ والمستقبلَ كذلك، وهذا الذي اسْتَدَلَّ به لا حُجَّةَ فيه، أما قولُه: "إنَّ الحالَ لِقِصَرِهِ، يتعذَّرُ الأخبارُ عنه" فجوابه أنَّ الحالَ عند النحويين إنَّما هو الماضي غير المنقطع[5]، ولا يتعذُر الإخبارُ عنه؛ لأنَّ زمانَه متسعٌ لذلك. وأمَّا قولُه: "لو كَانَ موجوداً لكانتْ له بِنْيَةٌ تَخُصُّهُ، كما أنَّ الماضي والمستقبل كذلك"، فشيءٌ لا يلزمُ، أَلاَ تَرَى أنَّ "رائحة"

---

(١) ب: وهو.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٧.

(٣) أنكر الزجاج أن يكون للحال صيغة لقصره، نسب ذلك له السيوطي في الهمع ١/٧.

(٤) ب: فكذلك.

(٥) انظر الهمع ١/٧.

ليسَ لها ما يَخُصُّها، بل تَقَعُ [على سائرِ الروائـحِ][1] ولا تَخْتَـصُّ[2] إلاَّ بـأنْ تُبيَّـنَ، كمـا أنَّ (يَفْعَـلُ)[3] كذلـك، ولا يَـرِدُ عليـهِ بمَـا وُجِـدَ مـن الألفـاظِ مُشْتَرَكاً نحوُ: الْقُرْءِ[4] والْجَوْن[5]؛ لأنَّه لم يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ للشيءِ[6] -مع أنَّ له ما[7] يَخُصُّه- بنْيَةٌ مشتركةٌ، أَلاَ تَـرَى أنَّ الْجَـوْنَ وإنْ وَقَـعَ علـى الأسـودِ والأبيضِ، فالأسودُ[8] يخص مُسَمَّاه، وكذلك الأبيضُ. فإن قُلْتَ: وما الدليلُ علـى أنَّ العـربَ تجعـلُ المـاضي غـيرَ المنقطـعِ قسـماً برأسـه خِـلاَفَ المـاضي والمستقبل؟ قلتُ: يدلُّ على ذلك قولُه:

٤- وَأَعْلَمُ عِلْمَ[9] الْيومِ والأَمْسِ قَبْلَـهُ
وَلكِنَّني عن عِلْم مـا في غَـدٍ عَـمِ[10]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو من ب.

(٢) ب: يختص.

(٣) ب: الفعل.

(٤) القُرء: يقال للطهر -وهو مذهب أهل الحجاز- وللحيض وهـو مذهـب أهـل العـراق الأضداد لابن الأنباري ٢٧، ويقال في جمعه: أقراء، وقروء.

(٥) الجَوْن: يقال للأبيض وللأسود جَوْن انظـر: الأضـداد لابـن الأنبـاري ١١١، الصـاحبي في فقـه اللغة ٩٨.

(٦) أ: الشيء، والتصحيح من ب.

(٧) "ما" سقطت من ب.

(٨) ب: والأسود.

(٩) كذا في أ وب، وفي ديوانه وبقية المصادر التي روته "ما في اليوم".

(١٠) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته التي يمدح فيها الحارث بـن عـوف وهـرم بـن سنان ومطلعها:

=

وهذا لا يُتَصَوَّرُ فيه إلاَّ أنْ نَأخُذَ أمْسِ واليومَ وغداً كناياتٍ عن الأزمنةِ، وإلاَّ بَطَلَ[1] معنى البيتِ، إذْ لا فَائدةَ في قصرِه[2] عَدَمَ[3] العلمِ بِغَدٍ، وهو لا يَعْلَمُ ما بَعْدَهُ، وكذلك كونُه لا يعلمُ إلا عِلْمَ أمْسِ خاصةً باطلٌ، بل يعلمُ ما تقدَّمه. وأيضاً فإن الأفعالَ كناياتٌ عن الأحداثِ بالنظر إلى الزمـانِ، فينبغـي أن تكونَ[4] ثلاثةً كالأحداثِ، ومما يَدُلُّ علـى ذلـك أنَّ العـربَ تقـولُ: هـو يفعلُ الآن، ولا تستعملُ "الآن" مـع "فَعَـلَ" ولا مـع "افْعَـل" إلاَّ علـى جهـةِ

=

أمِـــن أمِّ أوْ فــــى دِمْنَـــــةٌ لم تَكَلَّـــمِ
بِحَومَانَـــــــةِ الـــــــدَّرَّاج فــــــالْمُتَثَلَّم

وهو في ديوانه ص٨٦، وشرح شعر زهير بن أبي سلمى لثعلب ص ٣٥، شرح القصائد التسع المشهورات ٣٥٥،٦٢٦، شرح القصائد العشر ١٥٣، معاهد التنصيص ١/٣٢٥، شرج جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٩، خزانة الأدب ٧/٥٠٦.

ونظير ذلك قول عمرو بن كلثوم:

وإنَّ غـــــداً وإنَّ اليـــــــوم رَهْـــــــنٌ
وَبَعْـــــدَ غـــــدٍ بمـــــا لا تَعْلَمِيْنـــــا

(١) ب: لبطل.

(٢) أ: قصده، والتصحيح من ب.

(٣) أ: عن، والتصحيح من ب.

(٤) ب: يكون.

المبالغةِ في التقريبِ على قِلَّتِهِ، فَدَلَّ[1] ذلك على أنَّ "يَفْعل" يُرَادُ به الحال، إذِ "الآن" إنَّما هو عبارةٌ عن الزَّمانِ الماضي غيرِ المنقطع، فقد ثَبَتَ فِعْلُ الحالِ بالسَّماعِ والقياسِ، فصحَّ مذهبُ سيبويه.

قولُه -رحمه الله: "فَأمَّا بناءُ ما مَضى فَذَهَبَ وسَمِعَ وحُمِدَ ومَكُثَ"[2]

قُلْتُ: عَدَّدَ -رحمه الله- "حُمِد"[3] المبني / للمفعول، ولَمَّا عَدَّدَه اغْتَرَّ [٦/ب] بعضُهم[4] بهذا فَأَخَذَ منه أنَّ فِعْلَ المفعول بناءُ أصلٍ، وأنَّه غيرُ مُغيَّر من فِعْلِ الفاعِلِ، ومن النحويين[5] مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّه ليس بأصْلٍ، وأنَّه مُغَيَّرٌ، وهو الصحيحُ، و[6] الذي ذهب إلى أنَّها أصولٌ بأنْفُسِها، اسْتَدَلَّ بأنَّ الأفعالَ المبنيَّةَ للمفعول، قد وُجِدَتْ غيرَ مُغَيَّرةٍ من شيءٍ نحوُ: وُضِعَ ووُكِس[7]

---

(١) ب: قبل.

(٢) الكتاب ١٢/١ وفيه تقديم "مَكُثَ" على "حُمِدَ".

(٣) أ: جملة. والتصحيح من ب.

(٤) وهم الكوفيون والمبرد وابن الطراوة، انظر: ارتشاف الضرب ١٩٥/٢.

(٥) وهم جمهور البصريين وسيبويه: انظر المصدر السابق.

(٦) قوله: (والذي ذهب إلى أنها أصول) طمس من ب بسبب رطوبة أصابته.

(٧) في قولك: (وُضِعْتُ) في البيع و(وُكِسْتُ) وهما هنا بمعنى خسر ينظر في ذلك أدب الكاتب ٣١١، المزهر ٢٣٣/٢، فصيح ثعلب ١٤، ١٧، الصحاح ٩٨٩، ١٣٠٠، اللسان (وَكَسَ) و (وَضَعَ) ١٤٤/٨-١٤٥، ٢٧٨/١٠، وفي المصادر الثلاثة الأولى أبواب خاصة لما جاء من الأفعال على ما لم يُسمَّ فاعله.

وأمثالِهما، و لم يُسْمَعْ قطُّ فيهما البناءُ للفاعلِ[1]، فدَلَّ ذلك على أنَّها أصولٌ غَيْرُ مُغَيَّرةٍ، وهذا لا حُجَّةَ فيهِ؛ لأنَّ العربَ تُهْمِلُ الأصولَ كثيراً، وتتكلَّمُ بالفروعِ، أَلا تَرَى أنَّها لا تأتي بالاسم في خبر "كَادَ" ولا في خبر "ما" التعجبية، وإنْ كَانَ الأصلَ[2]، فلا تقولُ: ما محسنٌ زيداً، في معنى ما أحسَنَ زيداً، ولا كاد زيدٌ قائماً إلا في ضرورة[3]. والذي تَمَسَّكَ بقولِ سيبويه "حُمِد" لا حُجَّةَ له فيه؛ لأنَّ سيبويه هُنَا لم يَتعَرَّضْ لذكر الأصلِ من الفرعِ، بل الذي يَصِحُّ أنْ[4] يُنْسَب له أنَّه عنده[5] مُغَيَّرٌ، ولذلك حين حصر[6] أبنية الأفعالِ[7] لم يَذْكُرْ[8] فيها "فُعِلَ" مَبْنِيّاً[9] للمفعولِ، والذي يُسْتَدَلُّ به على

---

(١) أي بالمعنى الذي سبق بيانه.

(٢) هذا خبر كان، واسمها ضمير عائد على مصدر مفهوم من الكلام السابق أي: وإن كان المجيءُ بالاسم الأصلَ.

(٣) نحو قول تأبط شراً:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيباً ... وكم مِثْلِها فَارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

فلولا الضرورة لقال: وما كدت أؤوبُ، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣، الخزانة ٣٧٤/٨.

(٤) (يصح أن) ساقط من ب.

(٥) أ: غير، والتصحيح من ب.

(٦) ب: حضر.

(٧) ب: الأفعلة.

(٨) وذلك في الكتاب ٥/٤ وما بعدها.

(٩) في أ و ب: مبني والصحيح ما أثبته.

أنَّهُ مُغَيَّرٌ قولُ العرب: سُوَيْر[1] ووُوري، ولم تُدْغَم الواوُ من سُوَيْر في الياءِ، ولا هُمِزَتِ الواوُ الأولى من وُوري[2]، مع[3] أنَّ من كلامِهم: متى اجتمع واوٌ وياءٌ وسَبقت إحداهما بالسُّكونِ قُلِبَت الواوُ ياءً[4]، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وكذلك متى اجتمعَ واوان في أولِ كلمةٍ هُمِزَتِ الأولى على اللزوم[5]، فَدَلَّ ذلك على أنَّهما مغيران من فِعلِ الفاعل وكأنَّهما سَايَرَ وَوَارَى، فَكَمَا[6] لا تُدْغَمُ الألفُ من "سَايَرَ" ولا تُهمَزُ الواوُ من "وَارَى"، فَكَذَلك[7] ما غُيِّر منه. ثم قال "وأمَّا بناءُ ما لم يقعْ فهو[8] قولُك آمِراً: "اذهبْ""[9] قلتُ: لا تتخيل أنَّه لا يكونُ مستقبلاً إلا إذَا كانَ أمراً، وأمَّا إنْ كانَ طَلَباً أو رغْبَةً فليس كذلك، بل كلُّ[10] "افْعَل" فإنّه مستقبلٌ، فإنَّما يُرِيدُ[11] أنَّ "افْعَل" في

---

(١) أ: سوي والتصحيح من ب.

(٢) أ: وووري: بزيادة "واو" ثالثة.

(٣) نهاية السقط من نسخة ج، وأوله في ص ٢٠٩.

(٤) ياء سقطت من ب.

(٥) هذا ليس على إطلاقه، بل يلزم إبدال الأولى همزة إن كانت الثانية إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، أما إذا كانت الثانية ساكنة منقلبة عن ألف (فاعل) نحو (ووري) أو كانت منقلبة عن همزة نحو (الوُولى) أنثى (الأوْأل) فالإبدال جائز لا واجب. انظر: المنصف ٢١٨/١، شرح الكافية الشافية ٢٠٨٩، أوضح المسالك ٣٧٨/٤.

(٦) ب: وكما.

(٧) أ: وكذلك، والتصحيح من ب وج.

(٨) جـ: فإنه.

(٩) الكتاب ١٢/١.

(١٠) أ: كانا فعل. وهو تحريف والتصحيح من ب وجـ.

(١١) أ: نريد والتصحيح من ب وجـ.

وقتِ[1] الأمرِ بناءٌ لما لم يقعْ، فهل يكونُ كذلك في حالِ الرَّغبةِ؟ لم يتعـرَّضْ له سيبويه رحمه الله[2]، ومن الناسِ مَنْ قال: إنَّ سـيبويه جعـل (افْعَـل) كلَّـه أمراً، وإنْ وَقَعَ مـن الـدُّون إلى الأعلـى[3] بدليـل قـولِ عمـرو بـن العـاص[4] لمعاوية[5] وكان من رعيته:

---

(١) جـ: وقف.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وجـ.

(٣) قال السيرافي في شرحه على الكتاب ٢/٤ب: "جمهور النحاة يسمون مسـألة مـن هـو فوقك مسألة أو دعاء، ولا يسمونه أمراً، ثم قال: ورأيت أن بعض أهل النظـر يسـميه أمراً، ويزعم أن ذلك جائز في الكلام والشعر" وأما الرضي في شرح الكافيـة ٢/٢٤٤ فقد نص على أن النحاة يسمون ذلك أمراً -بخـلاف الأصولييـن- وفي ٢/٢٦٧ ذكـر أن جميع ما تحتمله صيغة الأمر -من دعاء أو تهديد أو خضوع أو غير ذلك- يسمى أمراً.

(٤) ب، جـ: العاصي، وهو عمرو بن العاص بن وائل السهميّ داهيـة قريـش، وهـو مَـنْ يُضرب به المثل في اليقظة والدهاء والحزم، أسـلم في السـنة الثامنـة مـن الهجـرة وفـرح النبي ﷺ بإسلامه وأمَّره على بعض الجيش، توفي سنة ٤٣هـ. انظـر طبقـات ابـن سـعد ٤/٢٥٤-٢٦١، ٧/٤٩٣-٤٩٤، المعـارف ٢٨٥ مـروج الذهـب ٣/٣٢، أسـد الغابـة ٤/٢٤٤-٢٤٨، البداية والنهاية ٤/٢٣٦-٢٣٨، سير أعلام النبلاء ٣/٥٤-٧٧، تهذيـب التهذيب ٨/٥٦-٥٧، تهذيب الكمال ٢٢/٧٨-٨٥.

(٥) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أسـلم وقـت عمـرة القضـاء واستكتبه النبي ﷺ، وهو أول خليفة أمـوي بويـع بالخلافـة سـنة ٤١هـ، وتـوفي سـنة ٦٠هـ، وحكم عشرين سنة تقريباً، وقيل توفي سنة ٥٩هـ. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣/٣٢-٣٣، ٧/٤٠٦، المعارف ٣٤٤، تهذيب الكمال ٢٨/١٧٦-١٧٩، تـاريخ الطـبري =

[٧

٥-/ أَمَرْتُكَ أَمْراً جَازِماً فَعَصيْتَنِي

وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابنِ هاشِمِ [(١)]

فجعل نفسه آمِراً لمعاوية، وقال تعالى: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِن حَمِيمٍ ولاَ شَفِيْعٍ يُطَاعُ**﴾[(٢)] أيْ يُمْتَثَلُ أمْرُه، فَجَعَلَ الشفيعَ آمِراً، ومنهم من قالَ: لا حُجَّةَ في البيتِ لأنَّ ابنَ العاصِ[(٣)] وإنْ كَانَ من رعيةِ معاويةَ، فهو يَرَى أنَّه أكبرُ منه في الرأيِّ والمشورةِ[(٤)]، وهذا كلُّه لا يليقُ بالموضعِ[(٥)] و[(٦)] إنما يُتَكَلَّمُ

=

٣٢٣/٥-٣٢٤، مروج الذهب ١١/٣-٥٩، تاريخ بغداد ٢٠٧/١-٢١٠، أسد الغابة ٢٠٩/٥-٢١٢، تهذيب التهذيب ٢٠٧/١٠، سير أعلام النبلاء ١١٩/٣-١٦٢.

(١) أحد أبيات قالها عمرو بن العاص لمعاوية بعد أن حصل بينه وبين عبد ا لله بن هاشم ابن عتبة محاورة كلامية، واشتدا بحضرة معاوية فأشار عمرو على معاوية بقتل ابن هاشم فلم يأخذ معاوية برأيه. انظر مروج الذهب للمسعودي ١٩/٣، وقعة صفين ٣٤٩، شرح المفصل ٣٧/٢، ٥٨/٧.

(٢) سورة غافر ١٨.

(٣) في النسخ الثلاث: العاصي، والصحيح ما أثبته.

(٤) يقول ابن يعيش: "ويحتمل أن يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والإصابة في المشورة، مع أن الشعر موضع ضرورة، فجاز أن يستعير فيه لفظ الأمر في موضع الطلب والدعاء" انظر شرح المفصل ٥٨/٧.

(٥) جـ: غير لائق بهذا الموضع.

(٦) جملة (وإنما يتكلم فيه على حسب ما تقدم أولاً) ساقطة من جـ.

فيه على حَسَبِ ما تقدَّمَ أوَّلاً. ثم قال: "ومُخْبِراً يذهبُ ويَضْرِبُ"(١)، قلتُ: فهذا نصٌّ من سيبويهِ على أنّ "يفعل" للاستقبال، وأبو الحسين بن الطراوةِ يقولُ(٢): لا يكونُ أبداً إلا حالاً، وإن سُمِعَ: يقومُ غداً(٣)، فهو(٤) على معنى ينوي الآن القيامَ غداً(٥)؛ لأنَّ [قولك](٦): زيدٌ يقومُ غداً خطأٌ؛ لأنَّه لا يدري أحدٌ ما يكونُ غداً؛ ولهذا لا يُحْفَظُ من كلامهم: زيدٌ سيقومُ؛ لأنَّه مستقبلٌ، فلا يُتصوَّرُ(٧) الإخبارُ بِهِ؛ لأنَّه غيرُ متحقِّق الوجودِ. وهذا الذي ذَهَبَ إليه [ابن الطرواةِ](٨) باطلٌ؛ لأنَّه قد وَرَدَ به السَّمَاعُ(٩)، قال النمر بن

---

(١) الكتاب ١٢/١، وفيه (... يقتل ويذهب ويَضْرب...)، وفي أ: (... يضرب ويذهب...) وما أثبتاه من ب وجـ.

(٢) انظر رأي ابن الطراوة هذا في: نتائج الفكر للسهيلي ١٢٠، ارتشاف الضرب ٥/٣، الهمع ٧/١، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ١٦٠/١.

(٣) زاد بعدها في جـ (من كلام العرب).

(٤) جـ: فإنما هو على.

(٥) جـ: جاء بعد قوله غداً أو يعتقد.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وب وهو من جـ.

(٧) جـ: فلا يتقدر.

(٨) ساقط من أ وجـ وهو من ب.

(٩) جـ: السماع به.

تولب[1]:

٦-فَلَمَّا رَأَتْــهُ أُمُّنَــا هَــانَ وَجْدُهــا
و[2] قالَتْ أَبونا[3] هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَــلُ[4]

---

(١) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش بن عبيد بن عوف، وهو عكل بــن عبـد منـاف ابن أدٍّ بن طابخه بن اليأس بن مضر، صحابي يعد من المخضرمين، وهــو شـاعر جـواد واسع العطاء، سماه أبو عمرو بن العلاء الكيِّس؛ لجودة شعره، وكــان شـاعر الرِّبـاب، عاش مائتي سنة حتى خرِف. انظر ترجمته في: طبقات فحـول الشـعراء ١٦٠-١٦٤، الشـعر والشـعراء ٣٠٩-٣١١، الاشـتقاق ١٨٣-١٨٤، الاختيـارين ٢٦٦، الكـامل للمبرد ٤٧٩/١، جمهرة أشعار العرب ٥٤١، خزانة الأدب ٣٢١/١-٣٢٢.

(٢) في ب: أصاب السطر الثاني من البيت رطوبة ذهبت بمعظمه.

(٣) أ: أمرنا، والتصحيح من جـ.

(٤) البيت للنمر بن تولب من قصيدة مطلعها:

تَــأَبَّد مـــن أطـــلالِ جَمْــرَةَ مَأسَـــلُ
وَقَــدْ أَقْفَــرَتْ منهــا شَـــراءٌ فَيَذْبُـــلُ

وهو في شعره المنشور في كتـاب "شـعراء إسـلاميون" ص٣٧١، جمهـرة أشعار العـرب ٥٤٧، منتهى الطلب ٥٢، حاشية يـس العليمي على شـرح التصريح ١٦٠/١، شـرح أبيـات المغني ٨/٥.

وفي البيت -موضع الشاهد- روايات مختلفة، فيروى "ولما" بدل "فلما، و"هاج" بـدل "هان"، و"كان" بدل "سوف"، و"رأي عينها" بدل "هان وجدها"،

تأبّد: أي سكنها الآبدة وهي الوحش، وعَمْرَةَ أو "جمرة" كما في الأغـاني ٢٧٩/٢٢، امرأته التي طلقها، مأسل: موضع في ديار بني ضبة -انظر معجم ما اسـتعجم ١١٧٤، =

وفي هـذا البيـت أيضـاً ردٌّ آخـر عليـه وعلـى تلميـذه أبـي[1] القاسـم السُّهيلي[2]، حيث قـالا[3]: إنَّ سَوْفَ لا يتقـدَّمُ عليهـا[4] معمـولُ فِعْلِهـا،

=

شراء: قيل: جبل شامخ لبني ليث وبني ظفر من بني سليم، وهـو دون عسفان، وقيل اسم أرض معجم ما استعجم ٧٨٦، فيذبل: اسم جبل، معجم ما استعجم ١٣٩١.

ويروى البيت في مصادر أخرى برواية مختلفة تماماً عمـا هنـا حيـث جـاء في القصيـدة نفسها هكذا:

يَـوَدَّ الفتـى طُـولَ السـلامةِ والغِنـى
فَكَيْـفَ تَـرَى طـولَ السـلامة يفعـلُ

مع اختلاف في بعض ألفاظه، انظر: الخزانة ٢١٧/٢، الأغاني ٢٧٩/٢٢، البيان والتبيين ١٥٤/١، المصون ١٤٦، كتاب الصناعتين ٤٤، وبهذه الرواية لا شاهد فيه.

(١) ب: أبو.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بـن حسين بـن سعدون الخثعمي ثـم السهيلي أبو زيد وأبو القاسم، كان عالماً بالعربية واللغة، والقراءات، وصنف الـروض الأنف في شرح السيرة تـوفي سنة ٥٨١هـ. انظر ترجمته في إنباه الرواة ١٦٢/٢-١٦٤، وفيـات الأعيـان ١٤٣/٣-١٤٤، تذكـرة الحفـاظ ١٣٤٨/٤-١٣٥٠، بغيـة الوعاة ٨١/٢-٨٢، غاية النهاية في طبقات القـراء ٣٧١/١، معجم البلدان ٣٣١/٣ "الجندي" المقرب ٤٤٨، شذرات الذهب ٢٧١/٤-٢٧٢.

(٣) انظر نتائج الفكر ١٢١-١٢٢، بدائع الفوائد ٨٩/١-٩٠، ارتشاف الضـرب ١٠٦/٣، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ١٦٠/١، ابن الطراوة النحوي ٢٥٢.

(٤) ب، جـ: لا يتقدمها.

وكذلك السين[1]، وهما[2] عندهما من حروف الصدور[3]، وأمّا[4] إنكارُ[5] الإخبارِ بما لا يتحققُّ وجودُه فهذيانٌ، لأنَّه يُخْبَرُ بما يَغْلِبُ على ظَنِّهِ، وذلك[6] التقديرُ الذي قَدَّرَ لا يَطَّرِدُ له، أَلا تَرَى أنَّ[7] قولَه تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَداً﴾[8]، لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يكونَ معناه مَاذا تَنْوِي كَسْبَهُ غداً؛ لأنَّه يكونُ كَذِباً؛ لأنَّ النَّفْسَ تدرِي ما تنوي الآن، فهذا المذهبُ في نهايةِ الفساد[9].

قولُه: "والأحداثُ نحوُ: الضربِ والقتلِ"[10] يريدُ نحوَ هذهِ الألفاظِ، لا

---

(١) أ: ليس، وهو تحريف غير مقصود، والتصحيح من ب وجـ.

(٢) أي السين وسوف.

(٣) قال السهيلي في نتائج الفكر ١٢٠-١٢١: "إن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح زيداً سأضرب وزيد سيقوم".

(٤) أ: فأما، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٥) أ: إن كان، والتصحيح من ب وجـ.

(٦) ب: وهذا.

(٧) "أن" سقطت من ب.

(٨) سورة لقمان ٣٤.

(٩) جـ: فمذهبه فاسد.

(١٠) الكتاب ١٢/١ وفيه: "نحو الضربِ والحمدِ والقتلِ".

نحوَ هـذه الحقـائقِ، لأنَّ النحويـين لا يريـدُونَ بقولِهـم: القيـامُ حَــدَثٌ، أنَّ انتصابَ القَامةِ هو الحدثُ، بل هذا اللفـظ. ثـم قَـال: "وأمَّـا مَـا جَـاء لمعنـىً وليس باسْم ولا فِعْلٍ"(1)، زَعَمَ بعضُهم أنَّ هذا المقـدارَ حـدٌّ للحـرفِ؛ قـالُوا وأرَادَ لمعنى واحد، / لا لأكْثَرَ(2)، بخلافِ الاسم والفعلِ، ألاَ تَرَى أنَّ الاسـمَ [7/ب] في قام زيدٌ، يدلُّ على الشخصِ وعلـى الفـاعلِ، والحـرفُ لا يَـدُلُّ إلاَّ علـى معنىً واحدٍ، وهذا الذي قال هذا القائلُ ليس بشــيءٍ؛ فـإن(3) زيـداً لم يَـدُلَّ قَطُّ إلاّ على الشَّخْصِ، والفاعلُ إنَّما دَلَّ عليه الإعرابُ، وقال بعضُهـم: هـو حَدٌّ للحرفِ، ومرادُه لمعنـىً في غـيره(4)، وهـذا خطـأٌ لأمريـن: أحدهمـا أنَّ اللفظَ لا يُفْهَمُ منه هـذا(5) المحـذوفُ، فـإنْ كَـانَ إنمـا حَذَفَـه؛ لأنَّ المخـاطبَ يعلمُهُ، فسيحذفُ الحدَّ جملةً؛ لأنَّه يُعْلم؛ وإنْ كَانَ المخـاطبُ لا يَعْـرِفُ فَلِـمَ يحذفُه؟ والثاني: أنَّه لو صَرَّحَ بهذا المحذوفِ، لَـمْ يَكْمُـلِ الحَـدُّ، ألاَ تَـرَى أنَّـه يشركُه الاسمُ في هذا القدرِ؛ لأنَّ أسماءَ الشَّرطِ(6) أيضاً تَـدُلُّ علـى معنـىً في

---

(1) الكتاب 1/12، وفي أ: فأمَّا ما جَاءَ بمعنى.

(2) أ: لأنه أكثر، والتصحيح من ب وجـ.

(3) جـ: وإن.

(4) انظر شرح عيون كتاب سيبويه 8، شرح المفصل 8/2.

(5) (هذا) سقط من ب.

(6) من هنا إلى قوله: (في الأفعال الشرط) سقط من ب بسبب انتقال النظر.

غيرِها؛ لأنَّها تُحْدِثُ في الأفعالِ الشَّرْطَ، فإنَّما[1] كَانَ يَتخَلَّصُ[2] له لو قال: الحرفُ مَادَلَّ على معنىً في غيرِه، ولم يَدُلَّ مع ذلك على معنىً في نَفْسِهِ؛ لِيَخْرُجَ اسمُ الشَّرْطِ، أَلاَ تَرَى أنَّه وإن دَلَّ على معنىً في الغيرِ، فإنَّه مَعَ ذلك يَدُلُّ على معنىً في نفسِه، فالصحيحُ أنَّ سيبويه -رحمه الله- لم يُعَرِّفِ الْحَرْفَ بالحَدِّ، وإنَّما عرَّفه بالعدِّ في "باب عدة ما يكونُ عليه الكلم"[3] ولم يَحُدَّ هنا[4] أكثرَ من الفعلِ، فَقَدْ حَصَلَ[5] الاسمُ[6] محدوداً، والفعلُ والحرفُ. والحمد لله.

---

(١) ب: وإنما.

(٢) ب يتلخص.

(٣) الكتاب ٤/٢١٦.

(٤) "هنا" سقطت من ب.

(٥) أ: فقد حصل له، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٦) أ: اسم، والتصحيح من ب وجـ.

(هذا بابُ مجارِي آواخِرِ الكلمِ من العربيةِ

وهي تجري على ثمانيةِ مجارٍ [على][1] الرَّفعِ والنَّصْبِ [والجَرِّ والْجَزْمِ والْفَتْحِ والضَّمِّ والكَسْرِ والْوَقفِ][2])[3].

المجاري: جمع مَجْرَى، وهو مَفْعَل، وكلُّ مَفْعَلٍ مُعْتَلِّ اللامِ؛ فإِنَّــه يكــونُ مَصْدَراً ومَكَاناً وَزَمَاناً، فلا يُتصَوَّرُ أنِ يُرادَ به هنا الزَّمانُ، إذ[4] لا يُعقَــلُ ولا يُتَصوَّرُ، فلم يبق إلاَّ أنْ يكونَ إمَّا مكانــاً وإمّــا[5] مصــدراً، فمِــنَ النَّــاسِ مــن جَعَلَه مكاناً، وعَنَى به أواخِرَ الكلم، وأضافه إلى الأواخر، وإن كان هو هــو على حدِّ عِرق نَسَا[6]؛ لأنه لا يُدرَى: أيُّ مواضــعِ الجــري يَعْنِــي بــه؟ حتــى

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وتكملته من ب وجـ.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وب، ومكانه فيهما (... الترجمة) وهو في جـ.

(٣) الكتاب ١/١٣.

(٤) أ: أو، وهو تحريف، والتصحيح من ب وجـ.

(٥) "وإما" ليست في ب.

(٦) قال الأصمعي: "النَّسَا بالفتح مقصور عِرْق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمــرُّ بالعرقوب حتى يبلغ الحافر،، فإذا سمنت الدابة انفلقــتَ فخذاهــا بلحمتــين عظيمتــين، وجرى النَّسَا بينهما واستبان"، وقال أيضاً: هو النَّسَا، ولا تقل: هو عرق النَّسَا:

=

يُخَصَّصَ، كما أنه لا يُدْرَى: مِن عِرقٍ أيِّ عِرْقٍ هو، حتى يُضافَ، فَزَعَمَ هذا القائلُ أنَّ أواخِرَ الكلم مجارٍ[1]، أي تجري فيهن الحركاتُ، وقولُه: (وهي تجري) لا يُتَصَوَّرُ / على هذا التفسيرِ أن يَعْنِي به أواخِرَ الكلمِ، لأنَّ أواخرَ الكلم لا تجري، فلمَّا كان الأمرُ على هذا، قال هذا المفسِّرُ: إنَّما هو على حذفِ مضافٍ، وكأنَّه قَالَ: وعلاماتُها تجري على ثمانيةِ مجارٍ. قيل له ولِمَ جُعلت المجاريَ ثمانيةً، وإنَّما هي اثنانِ بالنظرِ إلى الإعرابِ والبناءِ، أو ثلاثون[2] بالنَّظَرِ إلى حروفِ المعجمِ؟ فقال: جعلتُها مجاريَ ثمانيةً؛ لأنَّ الذي يَحُلُّها ثمانيةٌ، فعدَّدتها بِحَسَبِ ما يَحُلُّها، قيل له: وكيفَ جعلتَ أواخِرَ المبني مَجْرَى، وهي لا يجري فيها الإعرابُ؟ قال: لأنَّ الجريانَ إذا وُجِدَ فيها يكون، وهذا على [حَدِّ][3] تسميتِهم (اليومَ تَنْسَاهُ)[4] حروفَ زيادةٍ، و(طَالَ [٨/أ]

=

انظر الصحاح (نسا) ٢٥٠٨، وفي اللسان ١٩٣/٢٠ عن ابن سيدة، والأفصح أن يقال له: النَّسَا لا عرق النَّسَا، ثم قال: "وقد غلط فيه ثعلب فأضافه".

(١) في النسخ الثلاث مجاري، والصواب ما أثبته.

(٢) أ، ب: ثلاثين وهو خطأ، وما أثبتناه من جـ.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو من ب وجـ.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٧/١ (ط)، أمالي القالي ١٨٦/٢، وفي جـ: (أمان وتسهيل).

يومٌ أنْجَدْتُه)[١]، حروفُ بدل، وهذا كثيرٌ، قيلَ له: قد جَعَلَ سيبويه المجـاريَ الجرَّ والنَّصْبَ والرَّفْعَ، ولهذا أَبْدَلَها من المجاري، فهذا يُبْطِـلُ مـا قلـتَ، قـال: هو على حذفِ مضافٍ، وكأنَّه قال: علـى مجرى الرَّفعِ، ومجـرى النَّصـبِ، ومجرى الْجَرِّ، وهذا التفسيرُ كَمَا تَرَى فـإن فيـه الحـذفَ في موضعـين، وفيـه التجوز في موضعين، وأحدُ التَّجَوُّزَيْن لا يجـوزُ، ولا يُحْفَـظُ في[٢] كلامِهـم، وهو جعلُ الشيءِ الواحدِ أشياءَ بِحَسَب ما يَحُلُّه، أَلاَ تَرَى أنَّه جَعَلَ المجـاريَ ثمانيةً؛ لأنَّ الذي يَحُلُّها ثمانيـةٌ، فهـل تَجِـدُ يـا نَحْـوِيُّ مـن كلامِهـم مـررتُ بثمانيةِ أَمَاكِنَ مكانِ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ، والمكـانُ واحـدٌ؛ لأن الـذي حلَّـه ثمانيةٌ؟ هذا شيءٌ ما إن رأيتُ ولا سَمِعتُ بمثْلِهِ، فهذا التفسـيرُ خَطَـأٌ، ومـن الناسِ من جَعَلَ المجاريُ أَمَاكِنَ، وعَنَى به الحركاتِ[٣]، وجعل الأواخِرَ تجري فيها، وكأَنَّها تنتقلُ مـن بعـضِ الحركـاتِ إلى بعـضٍ وقولُـه: "وهـي" أَرَاد بـه أواخرَ الكلمِ[٤]، تجري على ثمانية أعاريبَ (على الرَّفْعِ...) وَكَذَا[٥]، فهـذا الوجـهُ

(١) قال القالي في أماليه ١٨٦/٢: "وأما حروفُ الإبدال فيجمعُها قولُنا "طال يوم أنجدتَه"، "وهذا أنـا عملتـه..."، وانظـر المزهـر ٤٧٤/١، ومجموعـة الشـافية ٣١٦/١، وفيهـا: "وحروفه -أي الإبدال- "انصت يوم طاه زل" وقول بعضهم "استنجده يوم طال".

(٢) أ: من، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٣/١ (ط)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٤/١.

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) كناية عن بقية كلامه في الترجمة وهو ما عطف على الرفع.

ليسَ فيه حَذْفٌ ولا تَجوُّزٌ، أكثرَ من جَعْلِه أواخرَ الكَلِمِ تَنْتَقِلُ، والأواخـرُ لا تنتقلُ، بَلْ الْمُنْتَقِلُ إنَّما هو الحركاتُ والسكونُ، فالذي نختارُ في هذه الترجمة أن تكونَ المجارِي جَمْعَ مَجْـرى الـذي هـو مصـدر[1] وكأنـه[2] قـال: بـابُ أنواعِ جَرْيِ أواخرِ الكلم، وقولُه: (وهي) يَعْنِي أواخرَ / الكلـم تجري علـى ثمانيةِ أنواع من الْجَرْيِ، وقولُه: (على الرَّفع) إن أخذتَه لقبـاً للإعـراب كـان فيه حذفٌ؛ لأن[3] نوعَ الجري ليس بالرَّفْعَةِ[4]، فلا بُدَّ من أنْ يكـونَ المعنـى على جَرْيِ الرَّفعِ، فإن أردتَ به المصدرَ لم يَكُـنْ فيـه حـذفٌ، وكأنـه قـال: على رَفعِكَ ونَصْبِكَ، ورَفْعُك: هو نوعُ الجرْيِ، ولو لم يكنْ من هذا الوجـه إلاّ أنَّه قد صَرَّحَ به في (بابِ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعـلِ المتروكِ إظهـارُه في غير الأمرِ والنهي)[5]، فقال: "فاعرفْ فيما ذكرتُ لـك أن الفعلَ يجـري في الأسماء على ثلاثةِ مجارٍ: فعـلٌ مُظْهَـرٌ لا يَحْسُـنُ إضمـارُه، وفِعْـلٌ مُضْمَـرٌ

[٨/ب]

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٦٣ (ط).

(٢) أ: فكأنه، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٣) سقطت النون من أ والتصحيح من ب وجـ.

(٤) ب: ما يرفعه.

(٥) الكتاب ١/٢٩٠.

مُسْتَعْمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ متروكٌ إظهارُه"[١]، فلا يمكنُ أن يكونَ معنى هذا إلاَّ أنواعَ الجَرْي. قال سيبويه رحمه الله[٢]: "وهذه الثمانيةُ يَجْمَعُهُـنَّ في اللفظِ[٣] أربعةُ أضربٍ"[٤] لَمَّا ذَكَر أنَّ المجاريَ ثمانيةٌ، وهـي في اللفـظِ أربعـةٌ، أَخَذَ يعتذرُ بعد هذا عن تعدادِها ثمانيةً بما يأتي بَعْدُ إن شاء الله تعالى[٥].

وقولُه: (فالنصبُ والفتحُ ضَرْبٌ واحدٌ)[٦] [قلت][٧]: لأنَّك إذا قُلت[٨]: رايتُ النَّفَرَ خمسةَ عَشَـرَ، فـلا فَـرقَ[٨] بـين لفـظِ الـراءِ في النَّفَـرِ ولفْظِهـا في خَمْسَةَ عَشَرَ، لكن هذه إعرابٌ، وتلك[٩] بناءٌ لا تنتقل[١٠]، وكذلـك: مـررتُ بالرجلِ وهؤلاءِ، لفـظُ الآخِرِ مـن الاسمـينِ واحـدٌ، وهـذا إعـرابٌ والآخـرُ بنـاءٌ،

---

(١) الكتاب ٢٩٦/١، وفي أ وب "... فعل مضمر لا يجوز إظهاره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مظهر لا يجوز إضماره"، والتصحيـح مـن جـ ومـا فيهـا موافـق لمـا في سيبويه.

(٢) "رحمه الله" ليست في جـ.

(٣) أ: كتب بعد (اللفظ): "أو" سهواً، وليست في ب وجـ.

(٤) الكتاب ١٣/١ وفيه: (وهذه المجاري الثمانية...).

(٥) (إن شاء الله تعالى) ليست في ب وجـ.

(٦) الكتاب ١٣/١، وفيه (في اللفظ ضرب واحد).

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو في ب وجـ.

(٨) أصاب الكلمتين طمس في ب.

(٩) أ: وذلك، وما أثبتناه من ب وجـ.

(١٠) كذا في النسخ جميعها، ولعل الصواب (لا ينتقل).

وكذلك جاء الرجلُ قبلُ، لا فرقَ بين اللامينِ، ولا فرقَ أيضاً في اللفظِ بين لا تَقُمْ وقُمْ، لكن الأول إعرابٌ، والثاني بناءٌ، فلما كانتْ في اللفظِ أربعةً، وعددُها ثمانية، اعتذرَ عن هذا بقولِهِ: "وإنَّما ذكرتُ ثمانيةَ مجارٍ[1] لأَفْرُقَ بين كَذَا وكَذَا"[2]، فمقصودُه أن يقولَ: لأَفْرُقَ بينَ المعربِ والمبني، أو بينَ الإعرابِ والبناءِ، لكن في لفظِه إشكالٌ، وهو أنْ قال: "لأَفْرُقَ بين ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة"[3]. والذي يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة: إمَّا الكلمةُ وإمَّا حرفُ الإعرابِ منها، فكأنَّه[4] قال: لأَفْرُقَ[5] بين المعربِ، أو بين حرفِ الإعراب، ثم قال بعدُ "وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ"[6] والذي يُبْنَى عليه الحرفُ[7] إنَّما هو[8] الحركاتُ والسكونُ، فآل الأمرُ إلى أنْ يَفْرُقَ / [٩/أ] بين حرفِ الإعرابِ وحركةِ البناءِ، أو بين المعربِ وحركةِ البناء، ومثلُ

(١) أ، ب: مجاري.

(٢) الكتاب ١/١٣، وفيه: (وإنما ذكرت لك ثمانية...) وقوله: كذا وكذا: كناية عما قاله سيبويه من كلام يتصل بذلك.

(٣) الكتاب ١/١٣.

(٤) أ: وكأنه، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٥) (لأَفْرُقَ) ساقطة من ب.

(٦) الكتاب ١/١٣.

(٧) (الحرف) سقط من ب.

(٨) ب، جـ: هي.

هذين[1] لا يُحتاج إلى الفرق بينهما؛ لأنَّهما لم يلتبسا قطُّ، فهذا هو الذي أشكل في لفظه، فمن الناسِ: من خرَّجه على حذفِ المضاف، وهو أبو سعيد السيرافي فقال: "معناه لأَفْرُقَ بين حركة ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعةِ، وبين حركةِ البناء"[2]. وهذا تخريجٌ[3] لا بأسَ به، لكن هو ناقصٌ من جهةِ أنَّه لا يقصدُ الفرقَ بين الحركةِ خاصةً وبينَ[4] البناء، بل يقصدُ الفرقَ بين[5] الإعرابِ جملةً، حركةً كان أو سكوناً، فأكملُ منه أنْ يقولَ: بين إعرابِ ما يدخلُه، أو بينَ علاماتِ ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة. ومِنَ الناسِ مَنْ قال: ليس على حذفِ مضافٍ، بل الكلامُ الأوَّلُ على ظاهِرِهِ والتجزُّؤ[6] إنما هو في قولِه: وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ، ومرادهُ بالحرفِ

---

(١) جـ: هذا.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٦٦ (ط)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٠٦ مع تصرف في بعض ألفاظه.

(٣) قال الفارسي في تعليقته على الكتاب ١/١٦-١٧: قال أبو إسحاق: يصح قوله: (وبين ما يبنى على أن يكون أراد آخر ما يبنى، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف).

(٤) أ: فبين والتصحيح من ب وجـ.

(٥) ب: من.

(٦) ب: التحرر.

الحركةُ(١)، أَلا تَرى أن أبا الحسن الأخفش(٢) استعمل هذا، فقال: "العربيةُ تجري على ثمانيةِ أحرف، على الرَّفع والنصب... الثمانية، فكأنَّه قال: لأَفْرُق بين المعربِ وبين الذي تبنى عليه الحركة أو السكون، وهذا أيضاً تخريجٌ حَسَنٌ، إنْ كان سيبويه يُطْلِقُ على الحركةِ حرفاً. ومِنَ الناس مَنْ خرَّجه على الحذفِ من الأول والثاني؛ لأنَّ الذي حَذَفَ أوَّلاً أثْبتَ نظيرَهُ ثانياً، والذي حَذَفَ ثانياً أَثْبَتَ نظيرَهُ أوَّلاً، فقال: المعنى لأَفْرُقَ بين ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة وإعرابِه، وبين البناءِ ومَحَلِّه، فحذفَ (وإعرابه)، لأنه قد أثبته في قوله "وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ"، وحَذَفَ (ومحله) لأنه قد أثبتَه في قولِه: "لأَفْرُقَ(٣) بين ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة" وهذا فيه حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ، وهو قليلٌ لكنْ له نظيرٌ منه قولُه عزوجل(٤): ﴿وَمَثَلُ

---

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ١٨.

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، ويعرف بالأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه، وكان أكبر منه، صحب الخليل أولاً، وكان معلماً لولد الكسائي، وقرأ عليه الكسائي الكتاب، توفي سنة ٢١٥هـ. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١١١،١١٢، أخبار النحويين ٥٠-٥١، طبقات النحويين واللغويين ٧٢-٧٤، الفهرست ٥٨، نزهة الألباء ١٣٣-١٣٥، وفيات الأعيان ٢/٣٨٠-٣٨١، إنباه الرواة ٢/٣٦-٤٣، بغية الوعاة ١/٥٩٠-٥٩١، سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٦-٢٠٨.

(٣) أ، ب ولأفرق، والواو ليست في نص الكتاب ولا في جـ.

(٤) ب، جـ: قوله تعالى.

الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ﴾[1] الآية[2]، وقولُ الشاعر:

٧- وإِنِّي[3] لَتَعْرُونـي لِذِاكْـرَاكِ فَـتْرَةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْـرُ[4]

---

(١) سورة البقرة ١٧١، وتمامها: ﴿إِلا دُعاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾، واستشهد المؤلف بها هنا للتنظير على الحذف الذي يتحدث عنه، وقد اختُلِفَ كثيراً في ذلك المحذوف وما قدر به، وأقرب ما يؤيد الاستشهاد به ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٣٨٢/١-٣٨٣ حيث قال: "إن في الكلام حذفين حذف من الأول وهو حذف داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني وهو حذف المنعوق به، وقد أثبت نظيره في الأول، فشبه داعي الكفار براعي الغنم في مخاطبته من لا يفهم عنه، وشبه الكفار بالغنم في كونهم لا يسمعون مما دعوا إليه إلا أصواتاً، ولا يعرفون ما وراءها، وفي هذا الوجه حذفٌ كثير، إذ فيه حذف معطوفين إذ التقدير الصناعي: ومثل الذين كفروا وداعيهم كمثل الذي ينعق والمنعوق به"، وقد كثر الاختلاف في المحذوف والتقدير، ينظر معاني القرآن وإعرابه للفراء ١٠٠/١، البيان في إعراب القرآن ١٣٦/١، التبيان في إعراب القرآن ١٤٠/١، البحر المحيط ٤٨١/١-٤٨٣.

(٢) (الآية): ليست في ب وجـ.

(٣) أ: وإنني، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧، أمالي القالي ١٤٩/١، الأغاني ١٠٧/٢٤، الإنصاف ٢٥٣، شرح التصريح ٣٣٦/١، الدرر ١٦٦/١، خزانة الأدب ٢٥٤/٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٠/١، العيني على الخزانة =

....

=

٦٧/٣، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٦٧/٢، شرح شذور الذهب ٢٩٨، الهمع ١٩٤/١، البحر المحيط ٤٨٣/١.

وروايته في شعر الهذليين:

إذا ذُكِـــرَتْ يَرْتَـــاحُ قلْـــبي لِذِكْرِهَـــا

كمـا انتفــض ....

وفي الأغاني (لذكراك فترة) وفي الإنصاف وشرح المفصل (نفضة) وفي أغلب المصادر السابقة (هزة). واستشهد به المؤلف للتنظير في الحذف الذي تحدَّث عنه قبلاً، قال البغدادي في الخزانة ٢٥٧/٣-٢٥٨: "وفي شرح بديعيَّة العُميان لابن جابر: أنّ هذا البيت فيه من البديع صفة (الاحتباك) وهو أن يحذف من الأول ما أُثبت نظيرُه في الثاني، ويُحذَفَ من الثاني ما أُثبتَ نظيرُه في الأول؛ فإن التقدير فيه: وإني لتعروني لذاكراك هزة وانتفاضة كهزة العصفور وانتفاضته. فحُذِفَ من الأول الانتفاض؛ لدلالة الثاني عليه، وحُذِفَ من الثاني الهزة لدلالة الأول عليه".

وهو في كتب النحو يستشهد به لغير ذلك، فأكثر ما يأتي عندهم شاهداً على وقوع الفعل الماضي حالاً بدون أن تكون معه (قد) كما قال الكوفيون فوقع (بلّله) حالا بدون (قد)، كما يأتي عندهم أيضاً شاهداً في باب المفعول لأجله، حيث يشترطون له شروطاً منها: اتحاده بالمعلل به فاعلاً، أي بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا؛ فإذا فقد هذا الشرط جُرَّ المفعول لأجله بحرف التعليل كما في (لذكراك) هنا، وإيضاحه في كتب النحو التي روته.

وفي هذا اللفظِ كلامٌ آخرُ نبيِّنه إن شاءَ الله تعالى[1] / قولُه رحمه الله: [٩/ب]
"لأَفْرُقَ بين ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحْدِثُ فيه العاملُ"[2]
معناه[3]: للمعنى الذي يُحْدِثُ فيه العامل، فكأَنَّ[4] الإعرابَ إنَّما يدخلُ للمعنى
الذي يُحْدِثُه العاملُ، وهو الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ، وهذا بعينه قال أبو
موسى[5] في كراسته[6]، ألا تَراه قال: "وفائدتُه الدلالةُ على المعنى الذي
يَحْدُثُ بالعامل"[7] وجاء الأستاذُ أبو علي[8] وقال: أخطأ؛ لأنَّ هذه الفائدةَ

---

(١) (تعالى) ليست في ب وجـ.

(٢) الكتاب ١٣/١.

(٣) أ: مبناه. وفي ب: جاءت الرطوبة عليها وعلى بعض الكلمات قبلها، وما أثبتناه من جـ.

(٤) ب: وكأن.

(٥) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يُوماريلي البربري المراكشي الجزولي قرأ النحو على ابن بري وبرع فيه، وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون، توفي سنة ٦٠٧هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢-٣٨٠، وفيات الأعيان ٤٨٨/٣-٤٩٠، إشارة التعيين ٢٤٧-٢٤٨، البلغة ١٦٦-١٦٧، بغية الوعاة ٢٣٦/٢-٢٣٧، كشف الظنون ١٨٠٠-١٨٠١.

(٦) هي كتابه: المقدمة الجزولية المسماه بالقانون، وقد شرحها العطار باسم (المشكاة والنبراس في شرح الكراس)، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٣/١.

(٧) المقدمة الجزولية في النحو "الكراسة" ٧ وفيها "وفائدته الدلالة على المعنى الحادث بالعامل"، وجاء النص في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٥٢/١ مطابقاً لما هنا تماماً.

(٨) يقصد به أبا علي الشلوبين.

إنما هي في الاسمِ، فكان[1] حقُّه أن يقولَ: وفائدتُه في الأسمـاءِ الدلالـةُ علـى المعنى الذي يَحْدُثُ بالعامل وفي الأفعالِ شَبَهُهَا بالأسماءِ[2]، والعَجَـبُ لـه في أنْ لم يردَّ على سيبويه. وهذا الرّد فاسدٌ؛ بتسليم أنّه لا فائدةَ له في الفعل إلا ما ذَكَرَ من الشَّبَه؛ لأنَّه يقولُ: وفائدتُه إذا وُجدتْ له فائدةٌ كذا، وإذا قـال: وفائدتُه مهما وُجدتْ له فائدةٌ، لا يلزمُه الاعـتراضُ بما ذَكَـر، وأيضـاً فـإنني أقول: إن فائدتَه في الفعلِ الدلالةُ علـى المعنـى الـذي يَحْـدُثُ بالعـاملِ، فـإذا ارتفعَ الفعلُ: ففائدةُ الإعرابِ فيه الدلالةُ علـى وقوعِـه موقـعَ الاسـمِ، وهـذا المعنى أحدث[3] فيه العاملُ، وهو إيقـاعُك إيـاه موقـعَ الاسـمِ، وإذا نُصِـبَ: ففائدةُ الإعرابِ فيه الدلالةُ على أنَّ الفعلَ مستقبلٌ[4]، إمَّا على أنَّـه جـوابٌ، أو على صرفِه إلى المصدريةِ، وإذا انجزم: ففائدةُ الإعرابِ فيـه أنَّ الفعـلَ غـيرُ واقعٍ، إمَّا على النفي[5] أو على النهي، فلا يكونُ إعرابٌ أبـداً في فِعـل[6] إلا ويَدُلُّ على هذه المعاني المذكورةِ، فكلامُ أبي موسى حقٌّ، إلا أنَّ للأستاذِ أنْ يقولَ: لا يُعترضُ على سيبويه، لأنه يحتملُ أن تكونَ (ما) مصدريـة، وكأنَّـه

---

(١) ب: وكان.

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٥٢ مع تصرف في نص الشلوبين.

(٣) كذا في النسخ والأولى (أحدثه).

(٤) جـ: المستقبل.

(٥) ب: الفعل.

(٦) (أبداً في فعل) كررت في ب.

قال: لأَفْرُقُ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لإحداث العامل، ثم قـال: "وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يَزُولُ [عنه][1] لغير شـيءٍ أحـدَثَ ذلـك فيه"[2]، هذا الموضعُ أيضاً مُعْتَرَضٌ؛ لأَنَّه قـالَ: "يُبْنَـى لغـيرِ شـيءٍ" فكأَنَّـه[3] قال: يُبْنَى للا شيء، وهذا تعليلٌ فاسدٌ، لأَنَّه لا[4] يُبْنَى الاسمُ للا شيء إنَّمـا يُبنـى لشبهِ الحرفِ، أو / تَضَمُّنِـهِ معنـاه علـى[5] حَسَـبِ مـا ذكـره[6] [١٠/أ] النحويون[7] وتخريجُ هذا عندي أن نقولَ: إنَّ غـيراً تُستعملُ[8] علـى معنـى (لا) وهو قولُهم: جئتُ بغير زادٍ، معناه: جئـتُ ولا زادَ معـي، وقـد تقـولُ: رأيتُ غيرَك، أي رجلاً غيرَك، فيمكنُ أن تكـونَ هُنَـا علـى هذيـن المعنيـين، فيقولُ: بُنِي الحرفُ لشيء، وذلك الشي غيرُ شيء من العوامل أَحْدَثَ ذلـك فيه، ويكونُ ذلك إشارةً إلى المعنى الذي يَحْدُثُ بالعامل، وقـد تقـدَّم لفظـاً.

---

(١) ساقط من أ وب وهو في جـ.

(٢) الكتاب ١/١٣، وفيه بعد ذلك: (من العوامل).

(٣) ب: وكأنه.

(٤) (لا) سقطت من ب.

(٥) (على) سقطت من جـ.

(٦) ب: ذكر.

(٧) ينظر في ذلك شرح التصريح ١/٤٧ وما بعدها، الهمع ١/٤٧ وما بعدها.

(٨) ب، جـ: يستعمل.

وإن[1] جعلتَ (ما) مصدرية كما قُلنا، وتُقدَّرُ لإحداثِ العامل، لم يَكنْ لذلك ما يرجعُ إليه لفظاً، لكن يكونُ مفهوماً؛ لأنه إذا قال: لإحداثِ العامل، فمعناه[2] لإحداث العاملِ معنًى، فيكونُ من باب المضمر[3] الذي يفسرُه ما يُفْهَمُ من سياق الكلام. ولك أن تجعلَ (غيراً) بمعنى (لا)، ويكونُ تعليلاً لقولِه "بناءً لا يزول"، فكأنَّه[4] قيلَ له، لأيٍّ شيءٍ لا يزول؟ فقال: لأنَّه لا شيءَ من العواملِ أَحْدَثَ ذلك، فلو أَحْدَثَهُ عاملٌ لزال، وقولُه: "وذلك الحرفُ، حرفُ الإعرابِ"[5] أي والذي يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة إنَّما هو حرفُ الإعراب.

قولُه رحمه الله: "وحروفُ الإعرابِ للأسماء المتمكّنة"[6] قلتُ: المتمكنةُ تُطْلَقُ ثلاثة[7] إطلاقات، أحدُها: أنَّ المتمكّنَ هو الذي يُستعملُ[8] فاعلاً ومفعولاً، فيكونُ[9] المبنيُّ متمكّناً على هذا المعنى، لأنك تقولُ: جاءني مَنْ

---

(١) سقطت النون من أ وهي في ب وجـ.

(٢) جـ معناه، بدون الفاء.

(٣) أ، ب: الضمير، وما أثبتناه من جـ.

(٤) ب: وكأنه.

(٥) الكتاب: ١/١٣.

(٦) الكتاب ١/١٣.

(٧) أ: ثلاث، والتصحيح من ب وجـ.

(٨) جـ: يستقل ويستعمل.

(٩) قوله: (الذي يستعمل فاعلاً ومفعولاً فيكون المبني) أصابته الرطوبة فطمس في ب.

ضربتَه، ورأيتُ من أكرمتَه، ومررتُ بمن أحسنتَ إليه، والإطلاقُ الثاني: أن يكونَ المتمكنُ يرادُ بـه المعـربُ، فـلا يكـونُ المبـنيُّ متمكنـاً، ويكـون سَـحَر متمكناً؛ لأنه معرب، والإطلاقُ الثالثُ: أن يريدَ بالمتمكِّنِ: الذي[1] هو بـاقٍ على أصلِه لم يشْبِهْ الفعلَ فَيُمْنع[2] الجرَّ والتنويـنَ، ولا الحـرفَ فَيُبنـى، وهـذا الإطلاقُ الآخرُ هو الذي قَصَدَهُ[3] سيبويه، أَلاَ تَرَى أنَّـه لا يَصِـحُّ أنْ تقـولَ: وحروفُ الإعرابِ للأسماءِ[4] التي تُستعملُ فاعلةً ومفعولةً؛ لأنَّ المبنيَّ ليس لـه حرفُ إعرابٍ، ولا يَصِحُّ أنْ تُريدَ: و[5]حروفُ الإعرابِ للأسمـاءِ[6] المعربـةِ؛ لعدم الفائدةِ في ذلك، فإنَّما يكونُ معنـاهُ: وحـروفُ الإعـرابِ للأسمـاءِ الـتي بقيتْ على أصالتِها فلم[7] يَعْرِضْ[8] / لها ما يُخْرِجُها[9] عن أصْلِها، وقولُـه: [١٠/ب] "والأفعالُ المضارعةُ"[10] إنَّمـا سَـمَّاهَا مضارعـةً؛ لأنَّهـا لـما أشْبَهَـتِ الأسمـاءَ

---

(١) ب: والمتمكن هو الذي هو باق...، جـ: والمتمكن الذي هو...

(٢) أ: فهذا، والتصحيح من ب وجـ.

(٣) أ ، ب: قصد، وما أثبتناه من جـ.

(٤) ب: وحروف الأسماء للإعراب.

(٥) "الواو" ساقطة من أ وهي في ب وجـ.

(٦) ب: وحروف الأسماء للمعربة.

(٧) أ ، ب: لم، وما أثبتناه من جـ.

(٨) أ: تعرض، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٩) أ: لهما ما يخرجهما، وما أثبتناه من ب وجـ.

(١٠) الكتاب ١/١٣، وفيه (للأفعال...).

جُعِلَتْ كَأنَّها رَضَعتْ مَعَهَا ضَرْعـاً واحـداً، فهـي مـن لفـظِ الضَّـرْعِ، ومِـنَ الناسِ[١] من جَعَلَ المضارعةَ مقلوباً[٢] من المراضعةِ، وهذا خطـأٌ، لأنَّ اللفـظَ إذا وُجِدَ متصرفاً فلا ندَّعي أنَّه مقلوبٌ من غيره على ما بَيَّنَّاهُ في التصريـف، وقولُه: "لأَسْماءِ الفاعلين"[٣] إنْ قُلْتَ لِمَ قال: المضارِعة لأسماءِ الفاعِلِينَ، و لم يَقُلْ: للأسماءِ؟ قُلتُ: لأنَّ أسماءَ الفاعِلِينَ أَشْبَهُ[٤] بها من الأسمـاءِ الـتي ليسـتْ كذلك، أَلا تَرَى أنَّ ضارباً فيه ما في[٥] قولِك "رجلاً" من أنَّه تَخَصَّـصَ مـن أوَّلِه بعد الإبهام، كما أنَّ الفعلَ كذلك، ويزيدُ على الأسماءِ بأنَّ معناه معنـى الفعل، وتدخلُ[٦] عليـه الـلامُ الـتي تجعلُـه حـالاً، كمـا تَدْخُـلُ علـى الفعـلِ، وقولُه: "التي في أوائِلها الزوائدُ الأربعُ"[٧]، نحو كذا وكـذا[٨]، قلـتُ: احْـتَرزَ

(١) وهو ابن عصفور، انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٨، ارتشـاف الضـرب ٣/٣، و لم أقف على هذه التسمية في كتبه.

(٢) في النسخ الثلاث (مقلوبٌ) وهو خطأ.

(٣) الكتاب ١/١٣.

(٤) سقطت الألف من كلمة (أشبه) من أ وهي في ب وجـ.

(٥) بداية سقط من جـ ينتهي في ص ٣٤٠، ومكانه حديث من أبواب متأخرة وهـو قـدر كبير كما ترى.

(٦) ب: يدخل.

(٧) الكتاب ١/١٣.

(٨) كناية عما ذكره سيبويه بعد ذلك حيث قال: "الهمزة والتاء والياء والنـون"، الكتـاب ١/١٣.

مما تدخلُ عليه الزوائدُ، لا لهـذه المعـاني؛ لأن تَفعَّـل وتفـاعَل وأفعَـل ليسـتْ مضارعة؛ فلهذا احْتَاجَ إلى أن يُقيِّدَه، وقولُه رحمه الله: "فالنَّصبُ في الأسماء: رأيتَ زيداً، والرَّفع: هذا زيدٌ"[1] إنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يَقُـلْ: فـالنَّصْبُ[2]: زيـداً، والرَّفعُ: زيدٌ؟ قلتُ: لأنَّ النَّصبَ والرَّفعَ[3] لا يكونانِ إلا[4] عن عـاملٍ، فـلا بُدَّ من أنْ يمثِّلَهما[5] -كما رأيت-. فإن قُلتَ: كأن ينقلَ الاسم من موضِعِ[6] مرفوعٍ ومنصوبٍ ويحكي ذلك، قلتُ: لا تُتَصَوَّرُ الحكايـةُ في مثـلِ ذا إلاَّ بَعْـدَ القول. فإن قُلْتَ: ولِمَ لا يُضْمَرُ القولُ، وإضمارُه كثيرٌ؟ قلتُ: إنما يُضْمَـرُ إذا كان القولِ فعلاً، وأمَّا مصدراً فلا؛ لأنه يلزمُ فيه[7] أن يُحذَفَ بعـضُ الموصولِ[8]، ويبقـى بعضُـه، وذلـك لايجـوز، قـال سيبويه رحمـه الله:

---

(١) الكتاب ١/١٤، وفيه: (والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجر: مررت بزيد، والرفع: هذا زيدٌ).

(٢) ب: والنصب.

(٣) ب: لأن الرفع والنصب.

(٤) ب: إنما يكونان.

(٥) أ: يمثلها، والتصحيح من ب.

(٦) أ: موضوع، وهو تحريف، وما أثبتناه من ب.

(٧) هكذا جاء في أ وب ولو قال: (منه) لكان أولى.

(٨) كذا ورد في أ وب، وهو يقصد أن القول مع ما بعده كلام واحد متصل بعضه ببعض، فلا يضمر جزء منه ويبقى الجزء الآخر.

"وليس في الأسماءِ جزمٌ؛ لتمكُّنِها ولِلَحَاقِ التنوين لها"[1] إن قلتَ: ما الذي دَعَاهُ إلى هذا؟ وهو تكلُّفُ الانفصالِ عَمَّا لا يُسألُ عنه؛ لأنّه لا يقولُ أحدٌ: لِمَ لَمْ يدخلِ الاسمَ الجزم؛ فإن المعانيَ قد اسْتَغْرَقَتْهَا الحركاتُ الثلاثُ، فلا يسعُ أحداً أن يقولَ: لِمَ لَمْ يُدخِلُوا ما لا يُحتَاجُ إليه؟ أو لِمَ لَمْ يجعلُوا علامتي إعرابٍ لمعنىً واحد؟ لأنَّ هذا / سُؤالٌ خَلْفٌ[2]، فكيفَ[3] يُتكلَّفُ [١١/أ] العذرُ عنه؟ فإن قُلْتَ: إنما يترتبُ الانفصالُ على من يسأل لِمَ لَمْ يَدْخُلِ[4] الجزمُ الأسماءَ بدلَ واحد من هذه الأعاريب؟، قلتُ: وهذا السؤالُ -أيضاً- خَلْفٌ، لأنَّه سؤالٌ عن مبادئ اللغات، ألاَ ترى أنَّه بمنزلةِ مَنْ قال: لِمَ لَمْ تدخلْ عواملُ الأفعال على الأسماء؟ وإذا قيل له في جواب هذا: لأنَّ الجزمَ له عواملُ لا تليق بالاسم، رُبَّما قال لك: كان يكونُ جازمُ الاسمِ خلافَ جازمِ الفعلِ، فيتسلسلُ الأمرُ، والسؤالُ كَيْفَمَا فرضتَه خَلْفٌ، وجوابُ

---

(١) الكتاب ١/١٤، وكلمة (لها) ليست فيه.

(٢) الخَلْفُ -بالفتح- الرديء من القول، يقال سكت ألفاً ونطق خَلْفاً، أي سكت عن ألف كلمة، ثم تكلم بخطأ، انظر الصحاح ١٣٥٤، والخُلْفُ بالضم الاسم من الإخلاف وهو في المستقبل، كالكذب في الماضي وفي المعجم الوسيط ١/٢٥١، الخُلْفُ اسم من الإخلاف -وفي علم الفلسفة المحال الذي ينافي المنطق، ويخالف المعقول.

(٣) أ: وكيف، وما أثبته من ب.

(٤) بداية سقط من ب، وآخره في ص ٢٦٨ عند قوله: (لأنه دخل فيه ما بابه أن يدخل الأسماء).

سيبويه لا يَترتَّبُ على هذا السؤال؛ لأنَّه إذا قيلَ له: لِمَ لَمْ يكن الجزمُ بدلَ الخفضِ مثلاً؟ و[1]قال هو: لأن الاسمَ متمكنٌ منونٌ، فكان تنوينُهُ يؤدي إلى إذهاب شيئين، قال السائلُ: ومتى قلتُ لك أدْخِلْه على متحرك، إنما يَدْخُلُ على موقوفٍ، كما أنَّ الإعرابَ كذلك إنَّما يدخلُ على موقوفٍ؟ فكيف ما قدَّرتَه يَبْطُلُ، ولا وجهَ له عندي إلا أن يكونَ راجعاً للأسماءِ غيرِ المنصرفةِ[2]، وكأنَّها لَمَّا امْتَنَعَ فيها الخفضُ وصارتْ كالأفعالِ، ترتَّب على هذا سؤالٌ، وهو لِمَ لَمْ تُجزمْ إذ هي كالفعل؟ فأجاب بأنَّها متمكنةٌ، أي معربةٌ. وقولُه: "وللحاقِ التنوين لها"[3]، يُريدُ في الأصل، فكأنه قال: لأنَّها معربةٌ منونةٌ في الأصلِ، فلو دَخَلَ الجزمُ لأبطلَ الحركةَ، وكان التنوين قد زال[4]، فلم يكونوا لِيَجْمَعُوا على الاسم إخلالين من موضعٍ واحدٍ، ولا يَصِحُّ أن يقولَ:

---

(١) هكذا في الأصل، والسياق يقتضي حذف الواو.

(٢) في الأصل: المتصرفة، وهو تصحيف، والصفار هنا جعل المراد بالأسماء في عبارة سيبويه -الأسماء غير المنصرفة- انظر كذلك شرح عيون كتاب سيبويه ١٩، بينما جعل السيرافي في شرحه على الكتاب ١/٧٠-٧٣ (ط) الاسم غير مقتصر على المنصرف بل يشمل المنصرف وغير المنصرف، انظر النكت ١٠٧، شرح المفصل ١/٧٣.

(٣) الكتاب ١/١٤، وليس فيه كلمة "لها".

(٤) قال ابن يعيش: "فلو جزمت -أي الأسماء- لأبطل الجازم الحركة وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنّ التنوين تابع للحركة"، شرح المفصل ١/٧٣.

إن الحركة قَدْ قَام مقامَها الجزمُ؛ لأنَّ الجزمَ ليس بشيءٍ، إنما هو عَـدَمٌ، وهـو يُراد به قطعُ الحرفِ عن الحركة، فـالمجزومُ متـى شَـبَّهْتَهُ -والمعـنيُّ بـه حـرفٌ وحده- لا يخالِطُه شيءٌ، ولا يَصِحُّ أن يُعَلَّلَ بهذا التعليل الأسماءُ المنصرفـةَ[١] لِمَا قُلنا؛ ولأنَّ التنوينَ كان ينبغي أنْ يَثْبُت؛ لأنَّه لا مُوجِبَ لزوالِهِ، فإن قَال: لالتقاءِ الساكنين، فَقُل له: ليس من عادتِـه أن يُحْـذَفَ لالتقائِـه مـع سـاكنٍ آخر، بل يُكْسر، كما قال: ﴿قُلْ هُـوَ ا للهُ أَحَـدُن ا للهُ﴾[٢] ولا يُحـذفُ إلاَّ شـذوذاً كقـراءة بعضِهـم[٣] ﴿أحـدُ ا للهُ﴾ فـإن قـال / يُحـذفُ لأنَّـه تـابعٌ [١١/ للحركةِ، فَقُل له: ليس تابعاً للحركةِ؛ لأنَّ الحركةَ توُجـد ولا يُوجـدُ هـو في الأسماء التي لا تنصرفُ، وإنَّما التنوينُ تابعٌ؛ لكونِ الاسمِ باقياً[٤] على أصلِهِ،

---

(١) في الأصل: المتصرفة، وهو تصحيف.

(٢) سورة الإخلاص ١، وقد أظهر التنوين في شكل نون مكسورة.

(٣) في كتاب السبعة في القراءات ص ٧٠١: "وعن هارون عن أبي عمـرو ﴿أحـدُ ا للهُ﴾ لا ينون وإن وصل"، فيحذف التنوين من أحد، لسكونه وسكون اللام من (ا لله)، وانظر مَعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٣٧٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٩١، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٤٥، وقال الفراء في معاني القرآن ١/٤٣٢: "وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرأون ﴿قُلْ هُوَ ا للهُ أَحَدُ ا للهُ الصمد﴾.

(٤) في الأصل: باق. وهو خطأ.

لم يَعْرِضْ له ما يُخرِجُه عن وضْعِه[1] من شَبَهِ الفعلِ، ولا مِنْ شَبَهِ الحرف، فمتى كان الاسمُ هكذا كان منوَّناً، ومتى خَرَج بالشَّبَهِ لم يُنوَّنْ، وأُعْرِبَ إعرابَ ما لا يَنْصَرِف أو بُنِي، فلهذا ينبغي أنْ يُقال: بُني لأنَّه متى عُدِم عُدِم، ومتى وجِدَ وُجِد، ولا ينبغي أنْ يُنسبَ للآخر -أعني الحركةَ- لأنَّه لا يلزمُها إلاَّ إذا وُجِدَ، وإذا وُجدت هي لم يلزمْ أن يُوجَدَ هو، ولا -أيضاً- ثبتَ أنَّ الحركةَ لو زالتْ لزالَ التنوينُ، فلو عَلِمْنَا من كلامِهم أنَّ الحركةَ لو زالت لزَالَ التنوينُ؛ لقلنا: إنه تابع لأخرَ لم يثبتْ، ولا يُدرى كيف كان يكونُ الأمرُ؛ فلا ينبغي أن ندَّعي التبعَ إلا لما يثْبُتُ بثباتِهِ، ويُعدم بعدمه. ثم قال رحمه ا لله: "والنَّصبُ في المضارعِ مِنَ الأفعال لن يَفْعَلَ"[2]، قلتُ: قد كان تقدَّم لِمَ لَمْ يقل: (يفعلُ) دون عامل؟ [3] لأنَّه قال: والنَّصبُ في الأسماءِ رأيت زيداً؛ وانْفَصلْنَا هناك بأنَّ مقصودَه أن يُمَثِّلَ النَّصَب، ولا يحصلُ ذلك إلا أنْ يَذْكُرَ عاملَه؛ لأنَّ النَّصَب لا بُدَّ له من ناصب[4]. وقوله: "والرَّفْعُ:

---

(١) في الأصل: وصفه والصحيح ما أثبته.

(٢) الكتاب ١/١٤.

(٣) يشير إلى ما أثاره من تساؤل عندما عرض لقول سيبويه: "والنصب في الأسماء..."، في ص٢٦٠، ولكن لم ترد هذه العبارة هناك.

(٤) يريد أن يقول: إنه حتى هنا مع النصب في الأفعال، لا بُدَّ من ذكر العامل وهو لن مع الفعل في التمثيل، كما ذكر العامل مع الاسم حينما قال والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، و لم يقل: (والنصب زيداً) لأن النصب لا بُدَّ له من عامل.

سيفعلُ"[1] إن قُلتَ: لِمَ لَمْ يُمَثِّلِ الرَّفْعَ بعامِلِهِ، فكان يقولُ والرَّفعُ: زيدٌ يقومُ، قلتُ: ليس المعنيُّ بقولنا: ارتفع بوقوعه موقع الاسم[2]، أنَّه وقع خبراً لمبتدأ، بل وَقَعَ في موضعٍ يَصِحُّ أن يُوردَ فيه الاسمُ ولا شكَّ أن أوَّلَ الكلامِ موضعٌ يقعُ فيه الاسمُ، بخلاف: لن يقومَ، لأنه لا يَصِحُّ بعدَ (لن) وقوعُ الاسمِ على حال، فإن قلتَ: فكان ينبغي أن تقولَ: والرَّفْعُ: (يقومُ)، فكان يجيء أقصرَ وأخفَّ إذ[3] المعنى واحد؟[4] ثم قال سيبويه رحمه الله: "وليس في الأفعال المضارعةِ جَرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماءِ[5] جزْمٌ"[6] قلتُ: هذا أيضاً مما لا ينبغي أن يُسْأَلَ عنه، لأنَّه سؤالٌ عن مبادِئ اللُّغاتِ، وهو بمنزلة

---

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) يشير إلى مذهب البصريين الذين يقولون: ارتفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، انظر: الإنصاف ٥٥٠-٥٥٥، شرح التصريح ٢/٢٢٩، وهناك أقوال أخرى غير قول البصريين في رافع الفعل المضارع منها أنَّ رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين والأخفش، ومنها أنه ارتفع بما في أوله من الزوائد وهو رأي الكسائي، وقيل ارتفع لمضارعته الاسم، وهو قول ثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين، انظر شرح التصريح ٢/٢٢٩.

(٣) في الأصل: إذ والمعنى، والواو زائدة.

(٤) أثار الصفار هذا التساؤل و لم يجب عنه.

(٥) في الأصل: الأفعال، والتصحيح من الكتاب ١/١٤.

(٦) الكتاب ١/١٤.

مَنْ قال: لِمَ لَمْ تدخلْ / عوامل الخفضِ على الأفعال؟[1] والسؤال ُ عن هذا[١٢/أ] خَلْفٌ، ثم بتقدير أن هذا السؤالَ جائزٌ لا يطابقُه الجوابُ؛ لأنَّ الجـوابَ إنما تناوَلَ خفضاً[2] ما، وهو الخفضُ الـذي يكـونُ بالإضافـةِ، فكيـفَ العـذْرُ في هذا؟ قلتُ: إنما أرادَ سيبويه رحمه الله أن ينفصلَ عن موضِـعِ السؤالِ، وهـو أنَّ الفعل قد أضيفَ إليه، فكان له أن يُخفضَ، فلِمَ لَمْ يُخْفَضْ، حتى قـالوا: هَذا يَومُ يقومُ زيدٌ و﴿يَـوْمُ يَنْفَـعُ الصَّـادِقِيْنَ﴾[3]؟ فـانْفَصَلَ عـن هـذا: بـأنَّ المجرورَ داخلٌ في المضاف إليه معاقِبٌ للتنوين[4]، فلم يَبْلغْ من قوةِ التنوين أنْ يَقُومَ مقامَه جملةٌ، هكذا فسَّر الأخفشُ كلامَه[5]، وهو صحيحٌ، ثـم قـال[6]: وإنَّما ضارعت هذه الأفعالُ أسماءَ الفاعِلينَ؛ لأنَّها تدخلُ عليهـا الـلامُ، كمـا تَدْخُلُ على الأسماء، فتقولُ: إنّ زيداً ليقومُ، كمـا تقـولُ إنَّ زيـداً لقـائمٌ، لَمَّـا زَعَمَ أنَّ هذه الأفعالَ مُشْبِهةٌ لأسماءِ الفاعلين، أخذ يُبَيِّنُ وجْهَ الشَّـبَهِ، وقـال: أشْبَهَتْ في دخولِ اللامِ، ولقائل أن يقولَ: إنَّ اللامَ إنما دخلتْ في الفعل بعد

---

(١) ذكر السيرافي أوجهاً عدة في ذلك انظر شرحه للكتاب ١/٩٥-٩٦ (ط).

(٢) في الأصل كتبت (خفظاً) والصحيح ما أثبته.

(٣) سورة المائدة آية ١١٩، والآية من أولها: ﴿قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهم﴾.

(٤) الكتاب ١/١٤.

(٥) قال الأخفش: "ولم يبلغ من قوة التنوين عنده أن يقوم مقامه شيئان"، انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٩٦ (ط).

(٦) انظر الكتاب ١/١٤ بتصرف واضح.

الشَّبَهِ، وذلك أنَّها لامُ الابتداءِ، فإنَّمـا هـي في الأصـلِ للمبتـدأ، فلمـا جـاءوا بـ(إنَّ) كرهوا اجتماعهـا مـع (إنَّ) فيكـونُ في الكـلامِ حرفـانِ يؤكـدان مـن موضعٍ واحـدٍ، فأخرجوهـا إلى مـا هـو المبتـدأُ في المعنـى وهـو الخـبر، أو مـا يشبهُهُ، وهو الفعلُ المضارعُ. ووجْهُ الشَّبهِ: في الإبهامِ والتخصصِ بـالحرفِ، ولهذا لم تَدْخُلْ قَطٌّ إلاَّ على المضارعِ، ولا تدخلُ على المـاضي، فهـذه الـلامُ إنَّما دخلَتْ بعد الشَّـبَهِ[1] لا قَبْلَـهُ. قلـتُ: أمَّـا مَـنْ عَدَّدَهـا في الأشباهِ الـتي أوجبتْ إعرابَ الفعـلِ فأخطـأ؛ لأنهـا لم تَدْخُـل قَـطٌّ إلا علـى المعـربِ مـن الأفعالِ بعدما اسْتَقَرَّ إعرابُه، ولولا شَبَهُهُ بالاسم، لم تَدْخُلْ عليه -كما قلنا- فهـي نتيجـةُ الشَّـبَهِ، فمَـنْ عدَّهـا موجبـةً للإعـراب، فهـو غـيرُ مصيـبٍ، والذي[2] ذهـب لذلك[3] أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمـري[4]، وأمـا

---

(١) في الأصل: الشبهة، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: والذا.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/٧٦-٧٧.

(٤) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَري النحوي أبـو محمـد، كـان عـاقلاً، صنـف كتاباً في النحو سماه التبصرة، قدم مصر وسكنها وأُخِذ عنه شيء من النحـو والفقـه، وأخباره محدودة في كتب التراجم لم يذكر من ترجم لـه سنة وفاتـه لكـن بروكلمـان ذكر في كتابه تاريخ الأدب العربي ٥/١٦٤ أنه توفي سنة ٥٤١هـ ولم يذكـر مصـدره في ذلك، وقال محقق التبصرة والتذكرة للصيمري أنه من نحاة القـرن الرابـع الهجـري، انظر مقدمة المحقق على التبصرة والتذكرة ١/١٠-١٤.

=

سيبويه رحمه الله فلمْ يجعلْها موجبةً للإعراب، بل هـي مما أشبه الفعلُ بها الاسمَ؛ لأنَّها فَرْعٌ عن / الشَّبَهِ، وما فُرِّعَ عن الشَّبَهِ فهو شَبَهٌ؛ لأنَّه دَخَلَ فيه [١٢/ب] ما بَابُه أنْ يَدْخُلَ الأسماء[١]، ويمكـنُ أن يُريدَ أنها تُحْدِثُ في الفعلِ شبهاً بالاسم وذلك أنَّك إذا قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ فهو محتملٌ للحال والاستقبال، فإذا[٢] أدخلت اللامَ، تخلَّص للحال؛ فكذلك[٣] فَعَلْتَ في الفعلِ، كـان محتمـلاً للزمـانين فقصَرْتَهُ على أحدِهما[٤]، فجاء بها سيبويه؛ لأنَّها أحدثتْ شبهاً في الفعل، كما أنَّها كذلك في الاسم. فإنْ قلت: هذا ينكسـرُ بقولهم: إنَّ زيداً ليقومُ غداً، ألا تَرَى أنَّ الله عزَّوجل يقول: ﴿وَ[٥]**إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[٦] ويوم القيامةِ مُنْتَظَرٌ، قلتُ: لم أُرِدْ بقولي: إنَّها مُخَلِّصةٌ للحال إلا إذا دَخَلَتْ عليه مُحتمِلاً، وأمَّا إذا دخلتْ عليه غيرَ مُحْتَمِلٍ لم تصرفْهُ، ألا

=

انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٢٣/٢، إشارة التعيين ١٦٨-١٦٩، البلغة في تراجم أئمة النحو والفقه ١٢٥، بغية الوعاة ٤٩/٢، كشف الظنون ٣٣٩/١.

(١) نهاية السقط من ب، وأوله في ص ٢٦١.

(٢) ب: وإذا.

(٣) ب: وكذلك.

(٤) قال السيرافي: "قال بعضهم: اللام تَقْصُر الفعل المضارع في خبر إن على الحال، شرح كتاب سيبوه ١٠٢/١ (ط).

(٥) الواو ساقطة من أ وب.

(٦) سورة النحل ١٢٤ وتمامها ﴿**فِيمَا كَانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ**﴾.

تَرَى أَنَّ (ما) يُنْفَى[1] بها الحالُ، فتقول: ما زيدٌ قائماً، لا يكونُ إلا حالاً، وذلك إذا كان مُحْتَمِلاً، فإنْ قلتَ: زيدٌ قائمٌ غداً ونفيتَه[2] بقي على ما كان عليه، فكذلك هذا. وقولُه رحمه الله: "وتلحقُه هذه اللامُ كما لَحِقتِ الأسماء[3]" إن[4] قلت: هذا تكرارٌ، ألاَ تَرَى أنه قَدْ قَال: "وإنّما ضارعتْ أسماءَ الفاعلين أنّك تقول: إنَّ عبدَ الله ليفعلُ"[5] فما وجْهُهُ؟ قلت: يحتملُ أنْ يكونَ قولُه: "وإنما ضارعتْ أسماءَ الفاعلين أنّكَ تقولُ كذا"[6] تريدُ[7] به: وإنّما ضارعتها؛ لأنّها تقعُ موقعَها، فلا يكونُ فيه تكرارٌ، ويحتملُ أن يكونَ قولُه: "وتلحقه هذه اللامُ" راجعاً للأول، فيكونُ المعنى: وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقولُ: كذا، واللامُ تلحقُها، كما تلحَقُ الأسماءَ لتخليصها الزمان[8] بعد أنْ كانت محتملةً[9]، فلا يكونُ فيه تكرارٌ.

---

(١) ب: إنما ينفى.

(٢) قوله: (ونفيته، بقي على ما كان عليه، فكذلك هذا) ساقط من ب.

(٣) الكتاب ١٤/١ وفيه (الاسم).

(٤) ب: فإن.

(٥) الكتاب ١٤/١.

(٦) (كذا) كناية عن الأمثلة التي ذكرها سيبويه.

(٧) ب: يريد.

(٨) ب: للزمان.

(٩) عرض السيرافي في شرحه للكتاب ١٠١/١-١٠٣ (ط) للخلاف في تخليص اللام الفعل المضارع للحال، أو أن الفعل معها يحتمل الحال والاستقبال، وانظر مغني اللبيب =

وقولُه: "ولا تلحق[1] فَعَلَ اللامُ"[2] يريدُ مع (إنّ) لِمَا قُلْنَا من أنّها أصلٌ في المبتدأ، ثم تنقل[3] إلى الخبر، أو مَاضَارَعَهُ، والماضي لا يضارعُه، فلا تدخلُ عليه اللامُ، هذا معناه، ومن الناسِ من زَعَمَ أن الماضي -مطلقاً- لا تدخل عليه اللام[4] وإذا دخلت عليه، فإنما تكون مع (قد)[5]، ولا يجوز دخولها دون (قد) إلا ضرورة[6] نُحو قوله:

=

٣٠٠-٣٠١، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢/١: "وأما لام الابتداء فمخلصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها" واستشهد على ذلك بآية النحل السابقة، وبقوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أن تَذْهَبُوا بِهِ**﴾ ١٣ يوسف.

(١) ب: يلحق.

(٢) الكتاب ١٤/١.

(٣) ب: ينقل.

(٤) حول دخول اللام على الماضي ينظر: الارتشاف ١٤٤/٢، مغني اللبيب ٣٠١، الخزانة ٧٢/١٠-٧٦، شرح التسهيل ٢٨/٨-٢٩، شرح المفصل ٢١/٩.

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٣٠.

(٦) جَوّز ابن مالك مجيء الماضي جواباً للقسم مقروناً باللام دون (قد) و لم يجعل ذلك ضرورة ولا شذوذاً قال: "والصحيح استعماله في أفصح الكلام" ورد ذلك في شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٨، الخزانة ٧٢/١٠.

٨- حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلا صَالِ[1]

وهذا مذهبٌ فاسدٌ؛ لأنّه إنَّما مَنَعْنَا[2] اللامَ من الماضِي؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على ما هو /مبتدأٌ، وأما لامُ القسمِ فلا يَمْنَعُ أحدٌ دخولَها على الفعلِ[3]؛ [١٣/أ]

---

(١) قائله امرؤ القيس وهو في ديوانه ٣٢ الشعر والشعراء ١٣٦، تهذيب اللغة ٦٦/٥، سر صناعة الإعراب ٣٧٤،٣٩٣، الأصول في النحو ٢٤٢/١، التبصرة والتذكرة ٤٥٢/١، شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/٢، المفصل ٣٢٧، شرح المفصل ٢٠/٩، ٩٧، المقرب ٢٠٥/١، مغني اللبيب ٢٢٩، ٨٣٤، خزانة الأدب ٧١/١٠، الهمع ١٢٤/١، ٤٢٠/٢، الدرر ٩٦/١، ٤٨/٢، والشاهد فيه (لناموا)، حيث دخلت اللام على الماضي من غير اقترانها بقد، مع أن أكثر النحاة يشترطون ذلك، وقد أوضح المصنف الفرق بين لام الابتداء واللام التي يتلقى بها القسم، وانظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٤. والفاجر هنا: الكاذب، والصالي: الذي يستدفئ بالنار. وللنحاة في البيت شواهد أخرى، انظر الدرر ٩٦/١.

(٢) ب: منعه.

(٣) ليس هذا على إطلاقه، فأكثر النحاة يشترطون اقترانها بـ(قد) فإن لم تكن موجودة فهي في نية التقدير -كما في هذا البيت- انظر سر صناعة الإعراب ٣٩٢-٣٩٣، الأصول في النحو ٢٤٢/١، التبصرة والتذكرة ٤٥٢/١، المفصل ٣٢٧، شرح المفصل ٢١/٩، ٩٦، مغني اللبيب ٨٣٣، ولكن الرضي قال: الأولى الجمع بين اللام وقد، نحو: والله لقد خرج. ثم قال: "وإن طال الكلام أو كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أحدهما" واستشهد لذلك بالقرآن والشعر، انظر: الرضي ٣٣٩/٢-٣٤٠، مغني اللبيب ٨٣٣-٨٣٤، خزانة الأدب: ٧٣/١٠-٧٥، الدرر ٤٨/٢.

لأنَّها غيرُ مختصَّة؛ بخلاف لام (إنّ)[١] فإنْ قَالَ: أَقْسَمَ عليه بقد[٢]، قلتُ: (قد) تُقَرِّبُ[٣] من الحال، فإذا أردْتَ القسمَ على الماضي المنقطعِ لم يكنْ له لفظٌ[٤]، [و][٥] هذا لا يجوز، لأنّه يؤدي إلى سقوطِ لفظٍ لمعنىً مقصودٍ، فالصحيحُ دخولُها على الماضي، فيكون[٦] قولُه: "ولا تلحق فَعَلَ اللامُ"، يريد مع (إنّ)[٧] لأن علةَ ذلك مفهومةٌ، قد بينّاها قبلُ، قال أبو الحسن[٨]:"ليس الجرُّ[٩] في هذه الأفعال؟ لأنَّها أَدِلَّةٌ، وليست الأدِلَّةُ بالشيءِ

(١) يُفرِّق المصنفُ بين لام الابتداء، وقد منعها مع الماضي عند وقوعه خبراً لأن ولام القسم التي تدخل على الماضي عنده بدون قد. وهو يتابع ابن عصفور في ذلك، انظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٧.

(٢) أ: بقذا و ب: فقد، والصحيح ما أثبته.

(٣) ب: يقرب.

(٤) قال ابن عصفور: "وأيضاً فإن (قد) تقرِّب من زمن الحال، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجز الاتيان بها" شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٧.

(٥) (الواو) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ب: ويكون.

(٧) انظر فيمن منع دخول اللام على خبر إن إذا كان فعلاً ماضياً: شرح الكتاب للسيرافي ١/٧٤ (ط)، سرصناعة الإعراب ٣٧٤، شرح المفصل ٩/٢٥، البغداديات ١٠٤، الخزانة ١٠/٧٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٣٢، التعليقة ١/١٩.

(٨) هو الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، وقد تقدمت ترجمته في ص ٢٥١.

(٩) ب: الخبر.

الذي يُدَلُّ عليه"[1]، لما عَلَّلَ سيبويه امتناعَ الجرِّ في الأفعال بما تقدم، أخذ الأخفشُ يُعَلِّلُ تعليلاً آخر من طريق المعنى، وذلك أنَّ الجرَّ في كلِّ مجرورٍ إنَّما هو على طريق الإضافةِ المعنوية، وهو الإخبارُ عن الاسم، والعربُ إنما تخبرُ عن الاسم إذا كان واقعاً على مُسَمَّاه دالاً عليه دلالَةَ مطابقةٍ نحو (زيد) على الشخص، فإنْ كانَ يَدُلُّ عليه دِلالَة تضمُّن لم يَجُزِ الإخبارُ عنه بذلك اللفظ، ودلالة التَّضَمُّنِ دلالةُ اللفظ على بعضِ ما وُضِعَ له، كدلالة البيتِ على السقف مثلاً، فلا يقول أحدٌ[2]: أعجبني البيتُ، ويريد السَّقْفَ، ولا عَجِبْتُ من البيتِ، ولا مررتُ بصاحبِ البيتِ، ومرادُه السقفُ، وكذلك إن دَلَّ دلالَة التزامٍ، وهو دلالة اللفظ لا[3] على ما وُضِعَ له، ولا على بعضِ ما وُضِعَ له، بل على ما يلزمُ أن يكونَ معه وجوداً؛ كدلالة السَّقْفِ على الحائطِ، فلا يخبرُ أبداً عن السَّقفِ والمراد الحائطُ على ما قلناه؛ لأنه لا يعلم

---

(١) الكتاب ١/١٥ هامش ٤، وما نقل في هامش الكتاب عن أبي الحسن الأخفش، أثبته المحقق مما وُجِدَ على هوامش المخطوطات ذوات الأرقام ٦٥ نحوم، و ١٤٠ نحو، و ١٤١ نحو) وهي كلها بدار الكتب المصرية. وانظر رأي الأخفش هذا في شرح الكتاب للسيرافي ١/٩٦ (ط)، النكت ١/١٠٩.

(٢) ب: أحداً.

(٣) سقطت (لا) من ب.

أبداً، ولما كانت الإضافة إلى الفعل[1] إنَّما هي في الحقيقةِ إلى المصادر، ودِلالة الأفعالِ على المصادر إنما هي تَضَمُّنٌ، لم يجز أنْ يُضَافَ إليها، بل أبْقَوْهَا مرفوعةً، فليستْ إضافةً، أعني: هذا يوم يقومُ زيدٌ، وكأنَّ الأخفشَ رأى أنَّ تَعليلَ سيبويه قاصرٌ، لا يَشْمَلُ جميعَ الإضافةِ، فاعتلَّ بما يشملُها، وأنا أقولُ: إنَّ الذي عَمِلَ سيبويه أشْبَهُ من هذا؛ لأنَّه أجابَ / عن موضع [١٣/ب] السؤال؛ فلهذا كانَ قَصْرُ التعليلِ أحسن، وهذا الرَّجلُ أجابَ عما يُحتاجُ إليه، وعما لا يُحتاجُ إليه، ثم قال[2]: "وليس يكونُ جَرٌّ في شيءٍ من الكلامِ إلا بالإضافةِ"[3]، أي بالإضافةِ من طريقِ المعنى، أَلاَ تَرَى أنَّ: مررتُ بزيد إضافةٌ، لأنَّك أضفتَ المرورَ إلى زيد، وكذلك كلُّ إضافة. وقولُ سيبويه -رحمه الله-: "وتقول[4]: سيفعلُ ذلك وسوفَ يَفْعَلُ ذلك فَتُلْحِقُهَا هذين الحرفينِ، كما لَحِقَتْ الألفُ واللامُ الأسماءَ للمعرفة"[5] يريدُ أنَّك تُدْخِلُ هذين الحرفينِ فَتُخَصِّصُها بعد الشياع، كما تُدْخِلُ اللامَ على المنكَّرِ،

---

(١) في أ: الفعل الماضي، بزيادة (الماضي) وهي زيادة لا معنى لها هنا فليس ذلك مخصوصاً بالماضي، وما أثبتناه من ب.

(٢) أي الأخفش.

(٣) الكتاب ١/١٥ حاشية ٤.

(٤) ب: ويقول.

(٥) الكتاب ١/١٤ وفي أ وب (المعرفة) والتصويب من الكتاب نفسه، وفيه: (... هذين الحرفين لمعنى كما تلحق للألف واللام...).

فتخصُّه بعد أن كان شائعاً أيضاً،وفي سوفَ -أيضاً-[1] لغةٌ أخرى[2]، وهي حذفُ الفاء، تقولُ: سَوْ يفعلُ كذا. وقولُه رحمه الله: "ويُبَيِّن لك أنها [ليست][3] بأسماء"[4] لَمَّا قال قَبْلَ هذا: إنَّها تلحقُها هذه اللامُ، فيكون معناها معنى الاسم، أَلا تَرَى أنَّه قال: "فيوافِقُ[5] قولَكَ لَفَاعِلٌ، حتى كأنَّك قلتَ [إنَّ زيداً][6] لَفَاعِلٌ"[7] خَافَ[8] أن[9] يُتوهَّمَ أنها لَمَّا دَخَلَها خاصةُ الاسم، صارتْ أسماءً، فقال: الذي يَدُلُّ على أنَّها ليست أسماءً أنك لا تقولُ: إنَّ يَضْرِبَ يأتِيْنَا، كما تقولُ: إنَّ زيداً يأتينا[10]، وقال أبو الحسن:

---

(١) (أيضاً) ليست في ب.

(٢) يذكر النحاة فيها لغات وهي: (سَفَ) بحذف الوسط، و(سَوْ) بحذف الأخير و(سَيْ) بحذف الأخير وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، المفصل ٣١٧، شرح المفصل ١٤٨/٨، مغني اللبيب ١٨٥.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في أ وب وهو من الكتاب ١٤/١.

(٤) الكتاب ١٤/١، وتمام النص (... أنك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجز ذلك).

(٥) ب: فوافق.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وب وتكملته من الكتاب.

(٧) الكتاب ١٤/١، وقبل هذا النص قوله: (وإنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أن تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافقُ قولَك...إلخ).

(٨) ب: حذف.

(٩) "أن" سقطت من ب.

(١٠) الذي في الكتاب ١٤/١ (ويُبَيِّنُ لكِ أنَّها ليستْ بأسماء أنَّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماءِ لم يَجُزْ ذلك، ألاَ تَرى أنَّك لو قلتَ. إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً).

"لا يدخلُ الأفعالَ جـرٌّ؛ لأنّـه لا يُضَـافُ إلى الفعـلِ"[1]، قلـتُ: هـذا شـرحٌ لكلام سيبويه حيث قال: "وليـس في الأفعـالِ جَـرٌّ؛ لأنَّ المضـافَ داخـلٌ في المضافِ إليه مُعَـاقِبٌ للتّنويـن، وليسَ ذلـك في هـذه الأفعـال"[2] فلمَّـا قـال سيبويه: ولا يكونُ ذلك في هذه الأفعال، فَسَّره فقال: إنَّما لم يكنْ ذلـك في الفعلِ؛ لأنَّ المضافَ[3] يقومُ مقامَ التنوينِ، والفعـلُ لا يخلُـو مـن فاعِلـه، فـلا يجوزُ[4] أنْ يُقَامَ الفعـلُ والفـاعلُ مقـامَ زيـادةٍ في الآخـر لطيفَـةٍ، فلـم يحتمـلِ الاسمُ[5] زيادتين[6]؛ فإنْ قُلْتَ: ولِمَ لَمْ يَجْمَعُوا بين التنوينِ والإضافةِ؟ قلتُ:

---

(١) الكتاب ١/١٥ هامش ٤ وانظر إلى ما قاله الأخفش بالتفصيل في شرح السيرافي ١/٩٦ (ط).

(٢) الكتاب ١/١٤ وفيه (وليس في الأفعالِ المضارعة جرا كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل...) وكذلك ورد في شرح السيرافي ١/١٠٠ (ط) (لأن المجرور)، وانظر التعليقة للفارسي ١/١٧.

(٣) المقصود: المضاف إليه وهو ما يوافق قول الأخفش، انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٩٦ (ط) حيث قال: "لو أضفنا إلى الفعل لاحتجنا بعده إلى الفاعل، وقد علمنا أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، و لم يبلغ من قوة التنوين عنده أن يقوم مقامه شيئان" قال ذلك في تعليله عدم دخول الجر في الأفعال المضارعة".

(٤) ب فلا يخلوا.

(٥) في الكتاب ١/١٥ هامش ٤ (فلم يحتَمل الفعل).

(٦) ورد هذا النصُّ مع اختلاف كبير في العبارات في هامش ٤ من ١/١٥ من الكتاب.

لأنهما[1] زيادتان[2]، فـإنْ قُلـتَ: ولِـمَ لا يَحْتَمِلُهـا[3]، وقـد وُجِـدَ [مـا][4] يحتمل أكثرَ من ذلك نحو: (قرشـيتان) ففيـه[5] يـاءُ النَّسـبِ، وتـاءُ التـأنيث، وعلامةُ التَّثْنِيةِ؟ قُلتُ: إنَّما يريدُ: فَلَمْ يَحْتَمِلِ الاسمُ زيـادتينِ متنـاقضتين؛ أَلا تَرَى أنَّه[6] شَبَّهَهَا بالألف / واللامِ مع التَّنوين، وذلك أنَّ التَّنوينَ يَـدُلُّ علـى [٤
كمالِ الاسم وانفصالِه عمَّا بعـده، والإضافـة تَـدلُّ علـى اتصالِـه، فللتَّنـاقُضِ الذي بينهما لم يَجُز الجمعُ بينهما، ثم قال[7]: "و لم يَبْلُغْ من قوة التَّنويـنِ -وهـو واحد- أن يقُومَ مقامَه اثنان"[8]، معناه: و لم تَبْلُغْ[9] قوةُ التنوين، وزَادَ (مِـنْ) في الفاعلِ، كما تقولُ: لم يَقُمْ مِـنْ أَحَـدٍ، وأَسْنَدَ الفعـلَ إلى مؤنَّـث وذكَّـره؛ لأنَّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٍّ، وهكـذا فَسَّـرَهُ صاحبُنـا أبـو الحسـن بـن عُصْفُـور، وكـان الأستاذُ أبو علي يَزْعُم أن هذا من بابِ الإعمـالِ، وأَعْمَـلَ الثـاني علـى مذهبِـه،

---

(١) أ: لأنها، وما أثبتناه من ب.

(٢) ب: زائدتان.

(٣) كذا في أ وب ومقتضى السياق لِمَ لا يحتملهما بالتثنية.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أ وفيه، وما أثبتناه من ب.

(٦) أ: إذ، والتصحيح من ب.

(٧) أي: أبو الحسن الأخفش.

(٨) انظر حاشية ٤ من الكتاب ١/١٥ (حيث نص الأخفش فيه) وشـرح كتـاب سيبويه للسيرافي ١/٩٦ (ط) وفيه (أن يقوم مقامه شيئان).

(٩) ب: يبلغ.

والأصلُ في الكلامِ: و لم يَبْلُغ التَّنوين من قوتِهِ، فأضمر الفـاعلَ و[1]قـال: و لم يَبْلُغْ من قوةِ التَّنوينِ، ثم أَضَافَ. وهذا تَكَلَّفَ إضمارَ الفاعلِ من غـير داعيـةٍ إليـه. قـال سـيبويه -رحمـه الله-: "وأمَّـا الفتـحُ والكسـرُ والضَّـمُ والوقــفُ فللأسماءِ غيرِ المتمكِّنةِ المضارعةِ عندهم ما ليسَ باسْمٍ[2] مِمَّا جَاءَ لمعنـىً لَيْـسَ غيرُ"[3]. قلت: هذا مِمَّا اسْتَهْوَى الفارسيَّ حيثُ جَعَلَ المبنيات كلَّها لا علـةَ لَها أوجبتْ بناءَها إلا شَبَهُ الحرْفِ[4]؛ لأنَّه زعـم أن الضَّـمَّ والفتـحَ والكَسـرَ والوقْفَ، وهي ألقابُ البناءِ هي للأسماءِ الْمُشْبِهَةِ للحـروفِ. وهـذا المذهـبُ فاسدٌ؛ لأنَّه لا يقدرُ على طردِهِ في كلِّ مبنيٍّ ألاَ تَرَى أنَّ: حِيْنَئِذٍ، ويَوْمَئِذٍ، لا علة لبنائِهِ[5] أكثر من إضافتِه[5] إلى المبني، وما كان من أسمـاءِ الأفعـالِ خـبراً نحو: سَرْعَانَ[6]، و[7]وشْكَانَ[8]، لايُقدرُ على ذلك فيه، فالصَّحيحُ أنَّ الاسمَ

---

(١) من هنا إلى قوله (الفاعل) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٢) في الكتاب ١٥/١ "... ليس باسم ولا فعـل" ومـا عنـد الصفـار موافـق لمـا في شـرح الكتاب للسيرافي ١٠٣/١، ١٠٤، ١٠٥ (ط) حيث جاء النـص في عـدة مواضـع ليـس فيه كلمة (ولا فعل) مما يدل على أن هناك نسخاً أخرى للكتاب لم تصل للمحقق.

(٣) الكتاب ١٥/١.

(٤) انظر المسائل العسكرية ٢٤٣، ٢٤٦، الإيضاح العضدي ٢٢٩/١.

(٥) أعاد الضمير بالإفراد، وكان الواجب عليه أن يعيده بالتثنية.

(٦) بمعنى عَجِلَ وأسْرَع، اسم للفعل كشَتَّانَ، وتُفتح السين ويجوز ضمها وكسرها: انظـر اللسان: ١٥/١٠.

(٧) الواو ساقطة من ب.

(٨) وشكان: اسم فعل ماض، بمعنى قَرُب أو عَجلَ وأَسْرَعَ، ويجوز في الواو الضم والفتـح والكسر، اللسان ٤٠٥/١٢.

يُبنَى لشبهِه بالحرفِ، ولغير ذلك[1] مما هو مذكورٌ في موضعه، ولهذا المذهبِ كان الأستاذُ أبو علي[2] يذهب[3]، و[4]هو فاسدٌ؛ لعدمِ اطراده كما قُلْنا. وأما قولُ سيبويه -رحمه الله: "المضارعةِ عندهم ما ليس باسم..." فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّه يحتملُ أنْ يريدَ المضارعةَ بعد البناءِ؛ لأنَّها إذا بُنِيَتْ أشْبَهَتِ الحرفَ في مُجَرَّدِ البناءِ. وقولُه: "ليس غيرُ" أي ليس غيرُ ذلك من الأسماء، أي إنَّ هذه الألقابَ لهذه الأسماء لا لغيرِها. واختلف الناسُ[5] كيف يُضْبَطُ قولُه: /[١٤/ب (غيرُ)، فمنهم من قال: ليس غيرٌ منوناً[6]، ومنهم من يضبطُه محذوفَ

---

(١) المشهور عند النحاة أن الاسم يبنى لشبهه بالحرف، انظر شرح التصريح ١/٤٧،٥٢، الهمع ١/١٦-١٧، وقد ذكر السيرافي في شرحه للكتاب ١/١٠٦ (ط) أوجه بناء الاسم، ولم يقتصر على مشابهة الحرف فقط، وقد أخذ الصفار بهذا الرأي.

(٢) هو أبو علي الشلوبين.

(٣) انظر: التوطئة ١١٧،١١٨،٢٩٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٤٢-٤٤٣.

(٤) ب: وهذا.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٢٧، مغني اللبيب ٢٠٩-٢١٠، شرح التصريح ٢/٤٩، ففيها إيضاح لجميع الأوجه الجائزة -التي ذكرها النحاة- في مثل ذلك، مع توجيه كل وجه.

(٦) وهو الزجاج فإنه كان يقول: أذا قلت (ليس غير) أو (لا غير) فأدرجته نونته، ويكون التقدير مما جاء لمعنى ليس فيه غيرٌ. وهو يريد غيرٌ لك المعنى... ويحذف الخبر، وحجته في ذلك أنه بمنزلة (أي وكل وبعض) أنهن منوَّنات، وإن حذف ما أُضفن إليه كقولك: أيٌّ قام..."، انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٥-١٠٦ (ط).

التنوين[1]، لَمّا قُطِعَ عن الإضافةِ، والمضافُ إليه معروفٌ[2] فصار بمنزلة (مِن علُ)[3] لأنَّ الذي يقولُ: من علُ[3]، ويَبْنِيْهِ على الضَّمِّ؛ إنَّما يُرِيدُ من على شيءٍ معروفٍ قال:

٩- أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ[4]

فهذا لا يريدُ إلا شيئاً معروفاً، وهو من تَحْتِهِ ومن عليه، فإذا أَرَادَ مضافاً

---

(١) وهو المبرد قال ذلك في المقتضب ٤/٤٢٩ وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٤، (ط)، المغني ٢٠٩، ونسب القول بذلك للجرمي مع المبرِّد في ارتشاف الضرب ٢/٣٢٧، شرح التصريح ٢/٤٩، واسم ليس مضمر، وموضع (غير) منصوب بخبر ليس كأنك قلت: ليس شيءٌ غير ذلك فلما حذف المضاف إليه بني على الضم، انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٥ (ط)، النكت ١١٠، ونسب للأخفش أن الضمة في مثل ذلك ضمة إعراب على أنها اسم ليس والخبر محذوف، انظر الارتشاف ٢/٣٢٧، مغني اللبيب ٢٠٩، شرح التصريح ٢/٤٩.

(٢) أ: محذوف وما أثبتناه من ب.

(٣) ب: على.

(٤) من أرجوزه لأبي النجم العجلي وليس في ديوانه. وجاء منسوباً له في الكتاب ٣/٢٩٠، الخصائص ٢/٣٦٣، الخزانة ٢/٣٩٠، العيني على الخزانة ٣/٤٤٨، وغير منسوب في: ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٢، ارتشاف الضرب ٢/٥١٨، مغني اللبيب ٢٠٥.

وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به.

غيرَ معروفٍ نَوَّن[1] نحو قوله:

١٠-كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَـلِ[2]

....

لأنَّه إنما يريدُ من فوقٍ، لا من فوقِ شَـيءٍ بعينه، قـال: وهـذا كذلـك، فينبغي أن يكونَ غيرَ مُنوَّنٍ. قلتُ: والصحيحُ أنَّ هذا لا ينبغي أنْ يُضبَـطَ إلاَّ مُنَوَّناً؛ لأنَّ ذلك إنَّمـا وَرَدَ في الظـروفِ مـع أنَّـه ليـس بالقيـاس، وهـذا غـيرُ ظَرْفٍ، فينبغي أن يكونَ منوَّناً، ثم قال: "وللأفعـالِ الـتي لم تَجْـرِ[3] مَجْـرَى المضارِعةِ"[4]، قُلتُ: يريدُ بذلـك الأفعـالَ الماضيـةَ وأفعـالَ الأمـرِ، وقـد بَيَّـن

---

(١) أي يكون معرباً؛ لأنه يكون حينئذٍ نكرة، كما بيَّن المؤلف، وانظر مغني اللبيب ٢٠٥، خزانة الأدب ٢/٣٩٦-٣٩٧.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس وصدره:

مِكَـــرٍّ مِفَـــرٍّ مُقْبِـــلٍ مُدْبِـــرٍ معـــاً

....

وهو من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ص ١٩، والكتاب ٤/٢٢٨، شرح المفصل ٤/٨٩، المقرب ١/٢١٥، مغني اللبيب ٢٠٥، شرح التصريح ٢/٥٤، خزانة الأدب ٢/٣٩٧، العيني على الخزانة ٣/٤٤٩.

المقبل هو المكرُّ، والمدبر هو المفر، والجلمود الصخر، وحطّه أنزله. وهو يصف فرسه في هذا البيت، وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به.

(٣) ب: التي تجرى.

(٤) الكتاب ١/١٥.

ذلك. وللمعترضِ أنْ يقولَ: نَقَصَهُ من الأفعالِ المبنيَّةِ الأفعالُ المضارعةُ إذا اتَّصلت بها النونُ التي هي لجماعةِ المؤنّث نحو الهندات يقمْنَ، والتي لحقتها النونُ الشديدةُ أو الخفيفةُ نحو هل تضربَنَّ وهل تَضربَنْ، فكان[1] حقُّه أنْ يقولَ: وللأفعالِ التي لم تَجْرِ مَجْرَى المضارِعة، وللمضارِعة إذا اتَّصَلَ بها نونا التوكيدِ ونونُ جماعةِ المؤنَّثِ، وهذا الذي اعترضَ به هذا المعترضُ لا يلزمُ، أما التي لحقتها نونا التوكيدِ فليستْ مُضَارِعةً؛ لأنَّ المضارِعَ[2] هو الذي يختصُّ بحرفٍ من أوَّلِه، وهذا يختصُّ بحرفٍ من آخرِه، فليسَ بمضارِعٍ، فإن سُمِّي مضارعاً فبمعنى[3] أنَّه كان مضارِعاً قبل لَحاق النُّونَيْنِ، وأما نُونُ جماعةِ المؤنَّثِ فَبِلِحَاقِها عَرَضَ للفعلِ ما يُخْرِجُه عن كونِه مضارعاً؛ لأنَّه أشبَه الماضيَ المتصلَّ به هذه النونُ نحو: فَعَلْنَ؛ لأنَّه فِعْلٌ، كما أنه فِعْلٌ وهو مُسَكَّنُ الآخر مِثْلُه، وقد اتصل به النونُ، فَضَعُفَ شَبَهُهُ بالاسم، فهو إذاً مضارِعٌ للفعل[4] / وعليه حُمِلَ[5] في البناء، فقَدْ بانَ أنَّ سيبويه لم يَنْقُصْهُ [١٥/أ] شيءٌ. ثُمَّ قالَ: "وللحروف التي ليستْ بأسْماءٍ ولا أفعالٍ، و لم تجئْ[6] إلا

(١) ب: وكان.

(٢) ب: المضارعة اختصت.

(٣) ب: فمعنى.

(٤) (للفعل) ساقطة من ب.

(٥) في أ: كتبت هكذا. كمل، ولعلها تحريف، والتصحيح من ب.

(٦) ب: يجيء.

لمعنًى"[1]، قلتُ: لَمّا قالَ: وللحروفِ التي ليستْ بأسْماءٍ ولا أفعالٍ، دَخَلَ عليه حرفُ التَّهَجِّي فأخْرَجَهُ بقولِه: "ولم تجئْ[2] إلا لمعنًى" وكثيراً ما ذَكَرَ سيبويه مِثْلَ هذا، ثُمَّ قال: "فالفتحُ[3] في[4] الأسماءِ قولُهم: أينَ وحيثَ[5] وكيفَ[6]" إن قلتَ: ليس هذا مبنيّاً على الحركةِ وإنَّما هو مبنيٌّ على السكون، فكيفَ هذا؟ وهو إنَّما حُرِّك لالتقاءِ السَّاكِنين؛ لأنَّه ليس له ما يوجبُ بناءَه على حركةٍ؛ إذ هو غيرُ متمكنٍ في موضع من المواضع؟ قلتُ: ولا تعرض سيبويه؛ لأنه حُرِّك بهذا في الأصلِ، بل قال: إنَّ اللَّقَبَ الذي يُسمَّى فتحاً هو كذا، وهل هو الأصلُ أو[7] مُحَرَّكٌ[8] من سُكُونٍ؟

---

(١) الكتاب ١/١٥.

(٢) ب: يجيء.

(٣) ب: والفتح.

(٤) ب: (و) بدل (في).

(٥) (حيث) بالفتح لغة فيها، قال الكسائي: "سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهيَّة مَنْ ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع"، اللسان ٢/٤٤٥، على أن النَّص الذي في شرح السيرافي للكتاب أُثبت فيه مكانها (حين) وذكر محققا الكتاب أن في بعض نسخه "حيث" شرح الكتاب ١/١٠٦ (ط)، أما في نسخة عبد اللطيف البغدادي للشرح -٢٤ أ-: ففيها حيث.

(٦) الكتاب ١/١٥ وفيه تقديم (حيث) على (أين).

(٧) أ: أن، وهو تحريف، والتصحيح من ب.

(٨) أ: يحرك، وهو تحريف، والتصحيح من ب.

أمرٌ[1] مسكوتٌ عنه، وعِلَلُ هذه المبنياتِ ينبغي أنْ تُسْتَوفَى في موضِعِها من الكتاب، وهو: أبواب ما ينصرفُ وما لا ينصرف، ثم قال: "والكسرُ نحو هَؤلاءِ وحَذَارِ وبَدَادِ"[2] قلتُ: وهذا أيضاً لم يُكْسَرْ في الأصلِ بل هذه الكسرةُ لالتقاءِ السَّاكنين، ثم مثَّل[3] الضَّمَّ والوقفَ في الاسم بـ: حيثُ وقبلُ ومَنْ وكَمْ، وأمْرُهما كَأَمْرِ مَا قَبْلهما. ثمَّ قال: "والفتحُ في الأفعالِ التي لم تَجْرِ[4] مَجْرَى المضارعةِ ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعلِ كان معناه فَعَلَ"[5] قلتُ: لمَّا لم يُمْكِنْه حَصْرُ الاسمِ بهذا النوعِ -وهو إعطاء عِلَّتِه فيه-[6] تَرَكَهُ لموضِعِهِ، حتَّى يَحْصُرَهُ بالعددِ، ولمَّا كانَ حصرُ الفعلِ مُمْكِناً على قُرْبٍ حَصَرَهُ، فَقَال: "كذلك كلُّ فِعْل كان معناه فَعَلَ"[7] أي: وكذلك كلُّ فعلٍ ماضٍ، ثم أَخَذَ يَعْتَلُّ لبناءِ الفعلِ الماضي على الحركةِ، والأصلُ السكونُ،

---

(١) أ: آخر، وهو تحريف، والتصحيح من ب.

(٢) الكتاب ١/١٥.

(٣) الكتاب ١/١٥.

(٤) ب: التي تجري.

(٥) الكتاب ١/١٦.

(٦) في أ: مكان هذه العبارة (وهو أيضاً يمكنه فيه) وهو تحريف وما أثبتناه من ب.

(٧) انظر الكتاب ١/١٦ بتصرف يسير.

فقال: "و لم يُسَكِّنوا آخِرَ الحرفِ"[1] أي آخـر الكلمـةِ، ثُـمَّ قـال: "لأنَّ فيهـا بعضَ ما في المضارعةِ"[2]، وهو وقوعُها موقِعَ الاسمِ، وموقعَ الفعلِ المضـارع في الشَّرْطِ، فلمَّا كان فيه هذا التصرُّفُ، كان له بذلك مَزِيَّةٌ على فِعْلِ الأمـر فَبُنِي[3] على الحركة، ثم قال: "فلم يُسَكِّنوها كما لم / يُسَكِّنوا من الأسْـمَاءِ[١٥/ب] ما ضَارَعَ المتمكِّن، ولا ما جُعِل في موضعٍ بمنزلة غيرِ المتمكِّن"[4]، يريـدُ: أنَّ الاسم -أيضاً-[5] إذا كـان مضارعـاً للمتمكّـن -وإنْ لم يكـنْ لـه أصـلٌ في التَّمكُّنِ- فإنَّه يُحَرَّكُ[6]، وكذلك إذا كان مُتمَكِّناً في كثير من المواضـع، ثـم طرأتْ عليه علةٌ أوجبتْ له أن صَارَ بمنزلة غير المتمكّن، فإنّـه أيضـاً يُحَـرَّكُ، فهذا نظيرُ الفعلِ الماضي؛ لأنّه -أيضاً- قد ضَارَعَ المتمكِّنَ في وقوعِهِ موقعَـه. ثم أخذ يُفَسِّر ما عَنى[7] بالمضارع المتمكِّن، والـذي صُيِّر في موضـع بمنزلـة

---

(١) الكتاب ١/١٦ وفيه: (آخر فَعَلَ) وما أثبت يوافق بعض نسخ الكتاب، انظر هامش ٢ مـن الصفحـة نفسـها في الكتـاب، وفي شـرح الكتـاب للسـيرافي ١/١٤٧ (ط)، (و لم يُسَكِّنوا آخر الحروف).

(٢) الكتاب ١/١٦.

(٣) ب: فيبنى.

(٤) الكتاب ١/١٦ وفيه (ولا ما صُيِّر من المتمكن في موضع...).

(٥) (أيضاً) سقطت من ب.

(٦) أ: يحركه، وما أثبتناه من ب.

(٧) عَنيت بالقول كذا، أي أردت وقصدت. الصحاح (عنا).

غير المتمكن، فزعم[1] أنّ المضارِعَ[2] (من عَلُ)[3] وذلك أنَّه مقطوعٌ عن الإضافةِ، والمضافُ معرفةٌ، و لم يُعْرَبْ قَطُّ على هذا المعنى، فهو لم يكنْ قَطُّ معرباً، وكان ينبغي أن يُبْنى على السكون، لكن لَّما ضَارَعَ المتمكِّن وهو: من عَلٍ[4]، في أنَّ هذا يُعْطَى فوقية كهذا، وأن اللفظَ واحد حَرَّكوه. ثم قال: "وأمَّا المتمكِّنُ الذي جُعِلَ بمنزلةِ غيرِ المتمكِّن فهو قبلُ وبعدُ"[5] قلتُ: هذه أسماءٌ قد ثَبَتَ إعرابُها في[6]: من قبلِهم وقبلَهم، وبعدَهم ومن بعدِهم، فلما قُطِعَتْ عن الإضافةِ وَجَبَ بناؤُها فحركت لأنَّ أصْلَهَا التمكن، ونهايتُها أنْ صارتْ بمنزلةِ غير المتمكِّن في موضِعٍ ما، وخُصَّت[7] بالضَّم؛ لأنَّها[8] حركةٌ، لا تكونُ[9] إعراباً له، وكذلك المنادى المفردُ، وهو مُتَمكِّنٌ

---

(١) الكتاب ١/١٦.

(٢) يقصد به المضارع للمتمكن.

(٣) ذكر السيرافي في (عل) ثماني لغات انظر شرح الكتاب ١/١٤٩ (ط).

(٤) أوضح السيرافي كيفية مضارعة (عَلُ) (لِعَلٍ) المنكور المنوَّن بجلاء، انظر شرح الكتاب ١/١٤٩-١٥٠(ط).

(٥) الذي في الكتاب ١/١٦: "وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتكمن في موضع فقولك: ابدا بهذا أول، ويا حكم"، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٦ (ط) فيما قاله عن التمثيل بذلك بدل (قبل)، و(يا زيد).

(٦) (في) سقطت من ب.

(٧) ب: وخصصت.

(٨) ب: لأنه.

(٩) ب: يكون.

في جميع أحوالِه، ونهايتُه أنْ طَرَأَ عليه عدمُ التَّمكُّنِ في النِّداء، وخُصَّ أيضاً بالضَّمِّ؛ لأنَّه أشْبَه (قبلُ وبعدُ) في أنَّه متى أُضيفَ في النِّداء، فإنه يكونُ منصوباً، وكذلك (قبلُ) إذا أُضِيْفَ كان منصوباً، فإذا لم يُضَفْ ضُمَّ[1]، فإذا لم يُضف المنادى أشْبَه الظَّرفَ[2] فَحُرِّكَ بحركتِهِ ثم قَالَ: "وقولُهم اضربْ"[3]، لَّما ذكر أنَّ المبني من الأفعال الماضي نَقَصَهُ الأمرُ فقال: "وقولُهم اضربْ" وهو عندنا مبنيٌّ[4] وعند الكوفيين مُعْرَبٌ[5]، وسيأتي موضعُ الرَّدِّ عليهم في موضِعِه بحول اللهِ تعالى. ثم قال: "لم يحركُوها لأنَّها لا يُوصفُ بها

---

(١) ليس هذا على إطلاقه، بل يضم إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه، أما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنوَ شيء فيكون معرباً منوناً، انظر أوضح المسالك ٣/١٥٦-١٥٩.

(٢) أ: الحرف، والتصحيح من ب.

(٣) الكتاب ١/١٨ وفيه (والوقْفُ قولُهم: اضربْ في الأمرِ).

(٤) انظر في ذلك: الكتاب ١/١٧، المقتضب ٢/٣،٤٤، الأصول في النحو ١/٥١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٠(ط)، الإنصاف ٥٢٤-٥٤٩، شرح التصريح ١/٤٤-٥٥، الهمع ١/١٥.

(٥) لأنهم يقولون إنه مقتطعَ من الفعل المضارع، فهو مجزوم عندهم بلام مقدرة، انظر أسرار العربية ٣١٧-٣٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤-٥٢٩، شرح المفصل ٧/٥٨، توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٩، شرح التصريح ١/٤٤،٥٥، الهمع ١/٧،٩،١٥، وقد ذكر المبرد رأيهم، ورد عليه في المقتضب ٢/٣،٤،١٣١، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٠-٩٤(ط).

ولا تقعُ موقع المضارِعة"[1] قال[2] المعترضُ: يُوصَفُ بها وتقع موقع المضارِعة؛ ألا ترَى أنَّ من كلامِهم "وَجَدْتُ النَّاسَ اخبُرْ تَقْلِهْ"[3] فوقع (اخبُرْ) صفةً للناس، وقد قالُوا: أمرتُه بأن قُمْ، فهذا[4] وَقَعَ موقِعَ المضارِع، ومعناه بأن يقومَ، فهذا الذي قاله[5] باطلٌ، قلتُ: وهذا الذي أوردهُ هذا المعترضُ لا حجةَ فيه، أما قولُ أبي الدّرْدَاء[6] وجدتُ النَّاسَ اخبُرْ تَقْلِهْ[7]، فَيُخَرَّجُ على إضمارِ القولِ،

---

(١) الكتاب ١/١٧.

(٢) من هنا إلى قوله (المضارعة) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٣) نسب هذا القول في اللسان ٢٠/٦٠ مادة (قلا) لأبي الدرداء، والقلى: البغض، يقول: جرب الناس فإنك إذا جربتهم قليتهم، وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم، والهاء في (تقل) للسكت، وانظر مغني اللبيب ٧٦٢، حاشية الصبان ١/١٩، شرح أبيات مغني اللبيب ٢/١٨٧.

(٤) ب: هذا.

(٥) أ: قال، وما أثبتناه من ب.

(٦) هو عويمر بن زيد بن قيس -ويقال ابن عامر، ويقال ابن عبد الله، وقيل ابن ثعلبة- الأنصاري الخزرجي قاضي دمشق وصاحبُ رسول الله وحكيمُ هذه الأمة، روى عن النبي عدة أحاديث توفي سنة ٣٢ هـ، انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٣٩١-٣٩٣، المعارف ٢٦٨، أسد الغابة ٦-٩٧-٩٨، سير أعلام النبلاء ٢/٣٣٥-٣٥٣، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦٠٦-٦٠٧، تهذيب التهذيب ٨/١٧٥-١٧٧.

(٧) من قوله: (اخبر تقله) إلى قوله (الناس) سقطت هذه العبارة من ب بسبب انتقال النظر.

وكأنَّه قال وجدتُ الناسَ / مقـولاً[١] فيهـم هـذا[٢]، وأمـا: أمرتُـه بـأنْ قُـمْ، [١٦/أ] فليس هذا موضعَ الفعلِ المضارع، بل (أنْ) يقـعُ بعدهـا المـاضي والمضـارِع، و[نهاية][٣] هذا أن فُهِمَ منه الاستقبالُ من نفس (قُـمْ)؛ لأنَّ الأمـرَ يَقْتَضِيْـه، فكلامُ سيبويه صحيحٌ، ثم قال -رحمه الله-: "فَبَعُدَتْ[٤] من المضارِعـة بُعْـدَ (كَمْ) و(إِذْ) من الأسماء المتمكنة"[٥] يريدُ أنَّها لَمَّا لم يَكُنْ فيهـا شَـبَهٌ بالاسـم ولا بالمضارِع لم يحركوه وبقي على أصله[٦] من السكون، وقولُه: "بعد كـم وإذ"[٧] فسَّره الأخفشُ بما أَغْنَى عن تفسيرنا له[٨]. وذَكَرَ[٩] البناءَ على الفتح والكسر في الحروف نحو: سوفَ، وثُمَّ، ولام الجر، وبائِه، ثم قـال: "والضـم

---

(١) أ: مقولاء وما أثبت من ب.

(٢) انظر اللسان ٢٠/٦٠.

(٣) في أ: بياض مكان هذه الكلمة، وما أثبتناه من ب.

(٤) ب: فبعد.

(٥) الكتاب ١/١٧، وليس فيه (الأسماء) وفي ب (المتمكن) بدل (المتمكنة).

(٦) يلاحظ أنه أعاد الضمير أولاً مؤنثاً، ثم أعاده مذكراً، ومثلُ ذلك يرد عنده كثيراً.

(٧) أ: وإنه. وهو تحريف من الناسخ، والتصحيح من ب.

(٨) لم أعثر على هذا التفسير المنسوب للأخفش، ولكن نقل محقق كتاب سيبويه بعض هذا التفسير مما وجد على إحدى نسخ الكتاب حيث قـال الأخفـش: أن الإعـراب لا يدخلهما كما دخل علُ" انظر حاشية ٢ من الكتاب ١/١٧، وانظر ما ذكره السيرافي عن معنى عبارة سيبويه هذه في شرحه للكتاب ١/١٥٨(ط).

(٩) الكتاب ١/١٧.

فيها قولُهم: مُنْذُ، فيمن جَرَّ بها"[1] إنْ قُلتَ: ما الدليلُ على أنَّها إذا جَرَّتْ حرفٌ، ولعلها تَجُرُّ وهي ظرفٌ؛ لأنها حين ترفعُ اسمٌ؟ قلتُ: الدليلُ على أنَّها ليست بظرفٍ أنَّك إذا قُلتَ: ما رأيتُ زيداً يومَ الْجُمُعَةِ، فأنتَ إنَّما[2] تنفي الفعلَ عن الشَّخص في حَقِّ الظرْفِ[3]، ولا يتعدّى النفيُّ لما وراءَ الظَّرفِ[3]، وأنتَ إذا قُلتَ: ما رأيتُه مُنْذُ يومِ الجمعةِ، فقد نفيتَ الفعلَ عن الشخص في يوم الجمعة وما بعده إلى حينِ إخبارك، فهذا إنَّما يوجدُ في الحروف نحو: ما رأيتُه مِن يومِ الجمعةِ، فَثَبَتَ أنَّها إذا جرَّت حرفٌ. وقولُه: "لأنَّها بمنزلة (مِن) في الأيامِ"[4] يريدُ لأنَّ (منذُ) في الأيام بمنزلة (مِنْ) ولا يُتصوَّرُ أن يكونَ "في الأيام متعلقاً بمن، لأنَّ (مِن) لا تدخلُ على الزَّمان[5] على ما تبيَّن[6] في باب[7] (عدةِ ما يكونُ عليه الكلمُ)[8]، فمرادُه:

---

(١) الكتاب ١/١٧ وليس فيه (قولهم).

(٢) ب: (فإنك) بدل (فأنت إنما).

(٣) أصاب هاتين الكلمتين طمس في ب.

(٤) الكتاب ١/١٧.

(٥) هذا مذهب البصريين، ويستعمل مكانها في الزمان (منذ) أما الكوفيون فـ(من) تصلح عندهم للمكان والزمان، ومنذ لا تصلح إلا للزمان. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٦(ط)، الإنصاف ٣٧٠-٣٧٦.

(٦) كذا في أ وب، ولو قال (يتبين) لكان أولى؛ لتأخر الباب.

(٧) الكتاب ٤/٢١٦.

(٨) ب: الكل.

لأنَّ (منذُ) في الأيام بمنزلةِ (مِن) في غيرِ الأيام، تَجُرُّ كمـا تَجُـرُّ. وقولُـه: "في الأيام لا يريدُ به[1] بياضَ النَّهار خاصةً؛ لأنَّ (منذُ) تَجُرُّ الأيامَ والليالي. فإنَّما يريدُ بالأيامِ الأوقاتَ، واليومُ يقعُ على الوقتِ مـن ليـل ونهـارٍ، قـال تعـالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾[2] وهذا توعُّد[3] على الفرار في[4] أيِّ وقتٍ كان من ليلٍ ونهارٍ، وأنشد أبو العباس[5]:

---

(١) (به) سقطت من ب.

(٢) سورة الأنفال ١٦ وبعدها ﴿... دُبُرَهُ إلاّ مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أو متحيزاً إلى فئةٍ...﴾.

(٣) أ: توعداً، والتصحيح من ب.

(٤) (في) سقطت من ب.

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري صاحب التصانيف الكثيرة، كـان إماماً في النحو، واللغة، وكان فصيحاً بليغاً ويلقب بالمبرد حيث سأله المـازني فأعجبه جوابه، فقال قم فأنت المبرِّد، وغيَّره الكوفيون بفتح الراء. وقيل غير ذلك توفي سنة ٢٨٥هـ. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٣٥، أخبار النحويين البصريين ٩٧-١٠٧، طبقات النحويين واللغويين ١٠١-١١٠، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠-٣٨٧، الفهرست ٦٤-٦٥، إنباه الرواة ٣/٢٤١-٢٥٣، وفيات الأعيان ٤/٣١٣-٣٢٢، سير أعلام النبلاء ١٣/٥٧٦-٥٧٧، بغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١.

١١-يَـا حَبَّـذا الْعَرَصَـاتُ يـو

مـاً في ليـالٍ مُقْمِـرَاتٍ[1]

أرَاد[2] وقتاً كائناً في ليالٍ. ثم ذَكَرَ الوقفَ في الحروفِ

---

(١) في ب (المقمرات) وجاء البيت بغير نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٢/١(ط)، المحكم والمحيط ٢٤٧/٦، وفي اللسان ٤٢٥/٦، وفيه "ليلاً" بدل (يوماً) وفيهما وأنشد الفارسي، وفي الخزانة ٤٧/٤، ٤٤١/٦، وفيها (حبذا) بدون تا) وفيها: وأنشد أبو عمرو. وقد ضبط محقق الخزانة (العَرْصات) بسكون الراء وعلق على ذلك بأن الواجب فتحها وسكنت للضرورة وقد رويت في المحكم واللسان بفتح الراء. والعرصات جمع عَرْصَة، ولها معان كثيرة، ولعل المقصود بها هنا ما قاله الأصمعي عنها: وهي كل حَوْبَة منفتقة ليس فيها بناء فهي عرصة، انظر تهذيب اللغة ٢٠/٢، ويقال تركت الصبيان يلعبون ويعترصون ويمرحون، وسميت ساحة الدار عرصة لاعتراص الصبيان فيها، ويقال أيضاً: عَرِصَ الرجلُ عَرَصاً واعْتَرَص نَشِط، وقال اللحياني: هو إذا قفز ونزا، وانظر: تهذيب اللغة ٢٠/٢-٢٢، المحكم والمحيط ٢٦٧/١-٢٦٨، اللسان ٣١٩/٨-٣٢٠.

(٢) أ: (أي) مكان (أراد) والتصحيح من ب.

وهو[1]: مِنْ، وهَلْ، وقَدْ، ولا سؤالَ في هذا كلِّه. ثم قال: "ولا ضَمَّ في الفعلِ؛ لأنَّه لم يجئْ ثالثٌ سوى المضارِع"[2] يريدُ أنَّه لم / يُبْن فِعْلٌ على الضَّمِّ؛ لأنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ: مضارِعٌ مُعْرَبٌ، وماضٍ حُكْمُه[3] البناءُ على[١٦/ب] الفتحِ، و لم يُبْنَ على الضَّمِّ؛ لأنَّه كان يؤدي إلى اللَّبْس؛ أَلا ترى أنَّ من العرب من يقولُ: الزيدون قامُ، ويجتزئُ بالضَّمِّ[4]، ومستقبلٌ حُكْمُهُ السكونُ ولا ثالِثَ، فمن أينَ يجيءُ الضَّمُّ للفعلِ؟ ثم قال: "وعلى هذين المعنيين بِناءُ كلِّ فِعْلٍ بعد المضارِع"[5] أي وعلى معنى المضي ومعنى الطَّلبِ بناءُ كلِّ فعل، وهذانِ القِسمانِ[6] قد اسْتَحَقَّا الفتحَ والوقفَ، ولا ثالثَ لهما[7] فلا ضَمَّ إذاً يوجدُ في فِعْلٍ.

---

(١) تكررت (هو) في ب.

(٢) الكتاب ١/١٧.

(٣) ب: حكمه حكم.

(٤) انظر: أسرار العربية ٣١٧ وفيه: "لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قامُوا (قامُ) وفي كانوا (كانُ) قال الشاعر:

فلو أن الأطبا كانُ حولي
وكان مع الأطباء الشفاءُ"

(٥) الكتاب ١/١٧.

(٦) أ: المعتيان، وما أثبتناه من ب.

(٧) قال أبو سعيد معلقاً على عبارة سيبويه السابقة: "يعني أن الأفعال منها ماض وحكمه البناء على الفتح، ومنها فعل الأمر وحكمه البناء على الوقف، والمضارع حكمه أن =

قـال سـيبويه -رحمــه الله-: "اعلــم أنَّــك إذا ثنَّيــتَ الواحــدَ لحقتْـهُ زيادتان"[١] قلتُ: قد ثَبَتَ هُنَا في بعضِ النُّسخ بـابٌ (اعلـم أنـك...) وهـو جيِّدٌ؛ لأنَّ هذا الفصلَ لا يدخلُ تحت المجاري، أَلاَ ترى أن المجاريَ ثمانيـةٌ قـد ذَكَرها، فلو أَراد دخولَ هـذا تحتهـا لقـال: وهـي عشـرةٌ أو أكـثرُ علـى مـا يتعدَّد، فإن قلتَ إنما تَدْخُلُ تحت قولِه: على الرَّفْعِ والنَّصْبِ، ومـرادُه: الرَّفـعُ مطلقاً بضمةٍ كانَ أو بألفٍ، قلتُ: لا يُتصور ذلك؛ لأنه قـد[٢] قـال: وإنَّمـا ذكرتُ ثمانيةَ مجارٍ[٣] لأَفْرُقَ بينَ مـا تدخلـه هـذه الحركـات للبنـاء وبـين مـا تدخله[٤] للإعراب[٥]، فكيفما فعلتَ فـلا يَدْخُـلُ[٦] تحـتَ التَّرجمـةِ، فوجْهُـهُ -والله أعلم- أن يقولَ: هذا الذي [تقدّم فله][٧] حكمُ أواخرِ الكَلِـمِ مـا لَمْ

=

يكون معرباً، فلم يجئ ثالث بعد الماضي وفعل الأمر مما حكمه أن يكـون مبنيـاً فيبنـى على الضم"، انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧١/١ (ط).

(١) الكتاب ١٧/١.

(٢) (قد) سقطت من ب.

(٣) أ: مجاري، وما أثبتناه من ب.

(٤) ب: (وبين ما يدخله الإعراب).

(٥) ليس هذا نصَّ سيبويه، بل أخذ الصفار معناه هنا، وقد تقدم الكلام على ذلك في أول المجاري، وانظر عبارة سيبويه في كتابه ١٣/١.

(٦) أ: فلا تدخله وما أثبتناه من ب.

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، ومكانه فيها (اته) والتصحيح من ب.

يطرأْ عليها ما يخرجُها عن ذلك، ثُـمَّ يقـولُ: "اعلـمْ أنَّـك إذا ثَنَّيـتَ الواحـدَ لحقتْهُ زيادتانِ: الأولى منهما[1] حرفُ المَـدِّ واللِّـين"[2] يريـدُ إذا ثنَّيتَـه لحقتْـهُ الألفُ[3] والنونُ قبل دخولِ الإعرابِ الكلمةَ[4]، ومِـن هـذا يتعيَّـن[5]، دليـلُ ذلك أنَّ المثنى الذي لم يَدْخُلْه إعرابٌ يكون بالألفِ نحو اثنانِ، فإنَّما نعـني[6] بحرف المدِّ الألفَ، وهذا هو الـذي يَخُـصُّ الألـفَ، ولا تكـونُ اليـاءُ والـواوُ حرفي مدٍّ إلاَّ على صفةٍ، فمرادهُ بحـرفِ المـدِّ الألـفُ، وقولُـه: "وهـو حـرفُ الإعـرابِ"[7] يحتمـلُ أنْ يريـدَ الحـرفَ[8] الـذي يُعْـرَبُ بـه، فيكـونُ بمعنـى: وهو حركةُ الإعرابِ، ويحتملُ أنْ يُرِيدَ: وهو الحرفُ الذي يَحُلُّـه الإعـراب، ولا سبيلَ أنْ يُحْمَلَ كلامُ سيبويه علـى المعنـى الأول لأمريـن، أحدهمـا: أنَّ هذَا الحرفَ قد ثَبَتَ[9] قبل دخولِ الإعـراب في قولِهـم اثنـان، والثـاني / أنَّ [١٧/أ]

---

(١) أ: الأول منها، والتصحيح من الكتاب ومن ب.

(٢) الكتاب ١/١٧.

(٣) أ: النون، والتصحيح من ب.

(٤) ب: العلة.

(٥) ب: يتغير.

(٦) ب: وإنما يعني.

(٧) الكتاب ١/١٧.

(٨) ب: الإعراب.

(٩) أ: كتب، والتصحيح من ب.

حرفَ الإعرابِ إذا كَانَ المرادُ به [علامــة][1] الإعـرابِ انْبَغَـى إذا سَقَطَ ألا يختلَّ من الكلمة إلا المعنى الذي جيء به لـه، ألاَ تَـرَى أن (زيـداً) إذا سَـقَطَ منه الإعرابُ فإنَّما تَخْتَلُّ دلالتُه على الفاعليةِ أو[2] المفعولية مثلاً، ولا يَخْتَــلُّ مدلُولُه، ورأينا هذه[3] الألفَ إذا سقطت اختلَّ الاسـمُ جملـةً، فـدلَّ ذلـك[4] على أنه ليس بمنزلةِ الحركة[5]، فهذا هو الذي ينبغي أنْ يُنْسَبَ لمثل سـيبويه، فإن قال قائلٌ: قولُه "غير متحرِّكٍ ولا مُنَوَّن"[6] يدلُّ على أنَّه مَحَـلُّ إعـراب؛ لأنَّ حركةَ الإعرابِ لا تُوصفُ بهذا، قلت: ليسَ في قوله: "غير مُتَحَرِّكٍ ولا مُنَوَّن" دليلٌ، لأنَّ هـذا الحـرفَ الـذي يُعْـربُ بـه قَـدْ كـانَ يمكـنُ أن يَكُـونَ مُحَرَّكاً ومُنَوَّناً، ونهايةُ هذا ألاَّ يُتَصَوَّر في الحركةِ لا في الحرفِ[7]. واعلم أن

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ، وهو من ب.

(٢) ب: والمفعولية.

(٣) ب: هذا.

(٤) (ذلك) سقطت من ب.

(٥) ينظر ما قاله السيرافي عن ذلك في شرحه للكتاب ١/٢٢٠-٢٢٣ (ط).

(٦) الكتاب ١/١٧.

(٧) كـذا ورد في أ وب وهــو غــير واضــح، وينظـر مــا في شــرح الكتــاب للســيرافي ١/٢٢٠،٢٢٤ (ط)، التعليقة ١/٣١-٣٢.

للناس في هذه الحروفِ -في التثنيةِ والجمع- أربعةَ[1] أقوالٍ[2]: هذين المتقدمين، والثالث: أنَّها حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدَّرٌ فيها، وكان القولُ الأول أنَّها حروفُ إعراب، والانقلابُ فيها يقومُ مقامَ الإعراب[3]، وهو الصحيح على ما تبين، فأقولُ: إنَّ قَولَ[4] من قال[5]: إنها علاماتُ

---

(١) هناك أقوال أخرى يذكرها بعض النحاة، فقد ذكر الزجاجي في كتابه: الإيضاح في علل النحو ١٤٠: أن بعض البصريين يجعلون الحروف أبدالاً من الحركات، وكذلك نسب لثعلب أن الألف في (الزيدان) بدل من ضمتين كأنه قال: زيد وزيد، ثم جمع بينهما، فقال: زيدان، ونسب الأنباري إلى الزجاج أنه يقول: إن المثنى مبني، ينظر الإنصاف ٣٣، وذكر بعضهم أن الإعراب بالحركات مقدر فيما قبل الألف والياء وهما دليلا إعراب انظر شرح الرضي ١/٣٠، الهمع ١/٤٧.

(٢) ينظر في ذلك: المقتضب ٢/١٥٣-١٥٥، الإيضاح في علل النحو ١٣٠،١٣٤،١٤١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢١٩-٢٢٣ (ط)، سرصناعة الإعراب ٦٩٥-٧١٧، شرح المفصل ٤/١٣٩-١٤٠، الإنصاف ٣٣-٣٩، شرح الرضي ١/٣٠، ارتشاف الضرب ١/٢٦٤.

(٣) في المقتضب ٢/١٥٣: "وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب"، وينظر في ذلك المقتضب أيضاً ٢/١٥٤-١٥٥، سرصناعة الإعراب ٦٩٥،٧١٣، الإنصاف ٣٣،٣٥، شرح التسهيل ١/٧٤.

(٤) (قول) سقط من ب.

(٥) وهو قطرب والكوفيون، ينظر في ذلك: الإيضاح في علل النحو ١٣٠-١٣٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢١ (ط)، سرصناعة الإعراب ٦٩٥-٦٩٦،٧١٦، الإنصاف =

إعراب قد اتضح فسادُ مذهبِهِ[1]، ومَنْ زَعَمَ أنها مَحالٌّ إعـراب، والإعـرابُ مُقَدَّرٌ فيها[2] يبطل أيضاً قولُه بأنَّها لو كانتْ كذلك لَوَجَبَ أن تكونَ على صورةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ حرفَ العِلَّةِ إذا تحرَّك وانفتح ما قبله انقلب ألفــاً، فكـان ينبغي أن يكون على صورةٍ واحدةٍ، فهذا هو الذي ردَّ به النحويـون[3] هـذا المذهبَ، وينبغي أنْ يُبْحَثَ على هذا المذهـب حتـى يترسَّـخَ[4]، ألا تـرى أن لصاحبِهِ أنْ يقولَ: إنما لم يكن بالألف في جميـع الأحـوالِ علـى حـدّ: رَحَـا؛ لأنَّ اللبسَ يقعُ فيها، فلا يُدْرى: هـل هـي مرفوعـةٌ أو منصوبـةٌ أو مجـرورةٌ؟ والمقصور يُبَيِّنُ ذلك فيه الإتْباعُ، فَيُتْبَعُ بنعتٍ، أو بعطف مفردٍ، فيظهرُ ذلـك

=

٣٣،٣٦،٣٧، شرح الرضي ١/٣٠، وقد رُدَّ رأيهم، انظر: ارتشاف الضرب ١/٢٦٤ وغيره.

(١) حيث أبطل ذلك في ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٢) وهذا المذهب هو ما ينسبه النحاة لسيبويه حيث يقولون: "إن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب، والإعـراب مقـدر فيهمـا، وهـو اختيار الأعلم والسهيلي"، ينظر في ذلك: شرح الرضي ١/٣٠، الارتشـاف ١/٢٦٤، التبصرة والتذكرة ٨٨-٨٩، الهمع ١/٤٨، توضيـح المقـاصد ١/٩١، وانظـر الكتـاب ١/١٧، ٣/٣٨٥، الإيضاح في علل النحو ١٣٠.

(٣) ب: النحويون به.

(٤) ب: يترشح.

فيه(1)، [بخلافِ المثنى، لأنه لا يُتْبَعُ إلا بمثَّنى، فلا يتبيَّنُ ذلك فيه](2) وهذا تكلُّفٌ(3) باطلٌ؛ لأنه كان يتبيَّنُ ذلك بالعاملِ أو بالنعتِ المفكوك، تقولُ: جاء الزيدَانِ العاقلُ والكريمُ، وبالنعتِ السببي نحو: مررتُ بالزيدَينِ القائمِ أبواهما وبالعاقل،/ وأيضاً فإنه إذا قُلِبَ لموجب فينبغي إذا زال ذلك الموجبُ [17/ب] أنْ يَظْهَرَ، فيقال: رأيتُ الزَّيدَينَ في الجمع، ويظهر. وأيضاً فإنَّه كان ينبغي إذا أدَّى القلبُ إلى اللبسِ أنْ يُطْرَحَ القلبُ، وتحتمل(4) الحركة فتقول: رأيت الزيدَين، كما تقول(5) الغليَان والنزوَان(6)، فهذا هو المذهب الثالث(7).

وزعم الأخفشُ(8) أنَّ هذه الحروفَ ليستْ بحروفِ إعراب [ولا هي

---

(1) ب: بخلاف فيه.

(2) ما بين الحاصرتين ساقط من أ بسبب انتقال النظر، وهو من ب.

(3) ب: كله.

(4) ب: ومحتمل.

(5) (تقول) كررت مرتين في ب.

(6) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي 1/123 في رده لهذا الرأي: "ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها فتقول: رأيت الزيدانِ، ومررتُ بالزيدانِ".

(7) انظر حاشية 2 من ص 298، وقد احتج لهذا المذهب السيرافي في شرحه للكتاب 1/219-221 (ط)، ونقل ذلك الأعلم في النكت 120-121.

(8) أشار الأخفش إلى مذهبه في معاني القرآن 1/13-14، حينما تحدث عن علامة المثنى والجمع فقال: "وجعلت الياء للنصب والجر نحو: (العالمين) والمتقين، فنصبهما وجرهما =

إعراب][1]، وإنّما هي دلائلُ على الإعراب[2]، أي دليلٌ على أنَّ الكلمةَ قد كان فيها إعـرابٌ فَبَطَل بهذه اللواحقِ، فهي دليلةٌ على ذلك الإعرابِ الموجودِ قبل هذه اللواحقِ، وهذا المذهبُ بَيِّنُ الفسادِ[3]؛ لأنَّ هذه اللواحقَ يتبين بها الإعرابُ بلا خِلافٍ، وإذا جعلتَها تَدُلُّ على ذلك الإعراب الذي بَطَل، فذلك الإعرابُ أيُّ فائدةٍ له حتى يُجعلَ عليه دليلٌ[4]، وهو قد بَطَلَ، فما[5] الداعيةُ إلى نَصْبِ العلاماتِ عليه؟ وهذه العلاماتُ تعطي ما كان

=

سواء، كما جعلت نصب الاثنين وجرهما سواء، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع، وفُتح ما قبل ياء الاثنين؛ ليفرق ما بين الاثنين والجميع، وجعل الرفع بالواو؛ ليكون علامة للرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف". فكلامه هنا صريح في أن الألف علامة إعراب؛ لا كما نقل عنه، فإذا كان رجع عن رأيه هذا وقال بما تتناقله عنه كتب النحو، وما ذكره الصفار، فلا نقطع بذلك. وإنما نسجل رأيه هذا، ونذكر هذا النص الذي في معانيه، وانظر معاني القرآن ١/١٦٤، ففيه إشارة لذلك.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو من ب.

(٢) ذهب إلى ذلك مع الأخفش المبرد والمازني، انظر المقتضب ٢/١٥٤،١٥٥، الإنصاف ٣٣، شرح المفصل ٤/١٣٩، وقد ردَّ النحاة مذهب الأخفش هذا، انظر المصادر حاشية ٢ ص ٢٩٧، وانظر شرح التسهيل ١/٧٥.

(٣) انتصر المبرد لرأي الأخفش ينظر ما قاله عنه في المقتضب ٢/١٥٤،١٥٥.

(٤) ب: دليل إذ. ومثل ذلك في أ إلا أنه شطب على (إذ) فيها.

(٥) أ: والداعية، والتصحيح من ب.

يُعطي ذلك لو كان موجوداً، فإذا بطلتْ هذه الأقسامُ الثلاثةُ تعيَّن الرابع[1]، ولا يقدحُ في مذهبِنا قولُ من قال أين ثبتَ الانقلابُ إعراباً، إنما ثَبَتَ الإعرابُ بالحركات؟ لأنَّه يقالُ لهذا: إنما ثَبَتَ الإعرابُ بالحركاتِ في الأسماء المفردةِ، وهذا نوعٌ آخر فلا بُعْدَ في أن يُحْكَمَ لها بحكم آخر، كما هي آخر[2]. وقولُه رحمه الله: "غير متحرِّك ولا[3] منوَّن"[4] مرادُه في التقدير[5]، ولا يُتَصَوَّرُ أَنْ يريدَ في اللفظِ؛ لأنه إخبارٌ بما لا يُفِيد. ثم قال: "يكونُ في الرَّفعِ أَلِفاً"[6] أي يكونُ ذلك الألف -إذا دَخَل العاملُ- باقياً على لفظِه، ثُمَّ

---

(١) وهو مذهب الجرمي حيث يقول: إنها حروف إعراب والانقلاب فيها يقوم مقام الإعراب، وقد رجحه الصفار، انظر الإيضاح للزجاجي ١٤١.

(٢) رد كثير من النحاة رأي الجرمي الذي قبله الصفار هنا، وقد رده المبرد حيث قال: "ويقال لأبي عمر: إذا زعمت أن الألف حرف إعراب وأن انقلابها هو الإعراب فقد لزمك في ذلك شيئان: **أحدهما**: أنك تزعم أن الإعراب معنى، وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد، **والشيء الآخر**: أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب، لأنه لا انقلاب معها"، المقتضب ٢/١٥٥، وانظر هامش ٣ من ص ٢٩٧، وشرح الكتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٢١ (ط).

(٣) أ: أو منون، والتصحيح من الكتاب ومن ب.

(٤) الكتاب ١/١٧.

(٥) انظر التعليقة ١/٣١-٣٢.

(٦) الكتاب ١/١٧.

قالَ: "ولم يكنْ واواً؛ ليفصل بين التثنيةِ والجمعِ الذي على حدِّها"[1]، كأنَّ قائلاً قال: إنَّما كان ينبغي أن يكونَ هذا الحرفُ منقلباً إلى ما يناسبُ الرَّفعَ، وهو الواو، فقال: لو قُلِبَ[2]: واواً لالتبسَ بجمعِ السلامةِ[3]، أي لو قيل: الزيدَوْنِ[4] لالتبس بـ(مصطفَون)، ولو قيل: الزيدُون لالتبس بالجمع، فلم يكنْ واواً لهذا، ولم يُعَلِّل كونَه ألفاً، بل عَلَّلَ امتناعَ الواوِ من هذا فَطُرِحَتْ[5]، نعم لِمَ[6] كان بالألف؟ وهلاَّ كان بالياء؟ هذا الطَّرَفُ[7] سيأتي. ثم قال: "ويكونُ في / الجرِّ ياءً مفتوحاً ما قبلها[8]"، قلتُ: كونُه [١٨/أ] يقلب ياءً في الجر لا يُسألْ عنه، فإنَّما يُسألُ لِمَ كان ما قبلها مفتوحاً؟ وعن هذا أجاب[9] سيبويه -رحمه الله[10]- لأنه[11] يقالُ له: كما فررتَ من

---

(١) الكتاب ١/١٧ وفيه (على حد التثنية).

(٢) أ: قلت. وهو تصحيف، والتصحيح من ب.

(٣) ب: الثلاثة.

(٤) أ ب في (الزيدان) في حالة رفع المثنى.

(٥) أ: وطرحت، وما أثبتناه من ب.

(٦) أ: لو. والتصحيح من ب.

(٧) الطَّرَف: الناحية والطائفة من الشيء، والجمع أطراف، اللسان ١١/١١٩-١٢٠ مادة (طرف).

(٨) الكتاب ١/١٧.

(٩) الكتاب ١/١٧.

(١٠) (رحمه الله) ليست في ب.

(١١) أ: كأنه، وما أثبتناه من ب.

(الزيدَوْنِ) لِلّبْسِ، فهلاّ فررتَ من (الزيدَين)؛ لأنه يلتبسُ بمصطفَين في الوقفِ وفي الإضافةِ؟ -فقال: إنما تركُوه مفتوحاً، ولم يكسِرُوه؛ لأنهم لو كَسَرُوه لالتبسَ بجمعِ السلامةِ نحو: الزيدِين في الوقف والإضافة، وهذا أولى أن يَفِرَّ منه؛ لأنه جمعُ هذا الاسم المثنى بعينه، و(المصطفَين) جمعُ نوعٍ آخر، ثم قال: "ويكونُ في النَّصبِ كذلك"[1]، قلت: وهذا أيضاً يحتاجُ إلى عِلَّةٍ؛ لأنَّ النَّصبَ كان حقُّه أن يكونَ بالألفِ، فقال: "لم يجعلُوه ألِفاً؛ ليكونَ مِثْلَه في الجمعِ"[2] أي كراهة أن يكون مثلَه في الجمع[3]، أي لو فعلوا ذلك لَلَزِمَهم أنْ يفعلُوه في النصب، فكان[4] يكونُ الفارقُ ما بعد الألف، وذلك[5] يزولُ في الوقفِ والإضافة، فلهذا اختارُوا الياءَ؛ ليكونَ كذلك في الجمع، ويكونَ الفارقُ ما قبلَها[6]، ولا يمكنُ في الألفِ أنْ يكونَ ما قبلَها إلا على صورةٍ واحدة، فلمَّا وَجَبَ سقوطُ الألفِ من النَّصْبِ، لم يُمْكِنْهم حَمْلُه[7] على

---

(١) الكتاب ١/١٧.

(٢) الكتاب ١/١٧ وفيه (ولم يجعلوا النصب ألفاً).

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٥ (ط)، النكت ١٢١، لتقف على تفسير صاحبي الكتابين لعبارة سيبويه تلك.

(٤) أ: وكان، وما أثبتناه من ب.

(٥) ب: وذاك.

(٦) انظر ما قاله السيرافي عن ذلك؛ شرح الكتاب ١/٢١٥ (ط).

(٧) ب: حملهم.

الرفع؛ لأن الرَّفعَ بالألف ومنها فرُوا، فحملُوه[(١)] على الجرِّ[(٢)]؛ لأنَّ الجرَّ أغلبُ على الاسمِ[(٣)]، لكونه لا يَنْتَقِلُ[(٤)] عنه. وقولُ سيبويه -رحمه الله[(٥)] "وَمَعَ هَذَا"[(٦)] أي وَمَعَ[(٧)] مَخَافَةِ[(٨)] أنْ يكونَ ذلك في الجمع[(٩)].

وقولُه: "لما الجرَّةُ فيهُ"[(١٠)] معناهُ للياء؛ لأن الجرَّةَ من الياءِ، وقولُه: "وكانَ هذا أغلبَ وأَقْوى"[(١١)]، أي كانَ الجرُّ أغلبَ على الاسمِ وأقوى فيه، والأَوْلى أن يُحْمَلَ هذا الإعرابُ عليه، لكونِهِ أقعدَ في الاسم، قال أبو الحسن: "ولم يتبعِ الرفعُ الجرَّ"[(١٢)] قلتُ: هذا هو الطَّرَفُ الذي أهمل

---

(١) أ: يحملوه، وهو تصحيف، والتصحيح من ب.

(٢) ذكر السيرافي أربعة أوجه لحمل النصب على الجر انظر شرح الكتاب ٢١٦/١-٢١٧ (ط).

(٣) زاد بعدها في ب: (لأن الرفع بالألف).

(٤) ب: لا يتنقل.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب.

(٦) عبارة سيبويه رحمه الله (وكان مع ذا) الكتاب ١٧/١، وفي ب (رفع هذا).

(٧) ب: رفع.

(٨) أ: مخاجة، وهو تحريف، وما أثبتناه من ب.

(٩) انظر تعليق الأعلم على ذلك في النكت ١٢٢.

(١٠) الكتاب ١٧/١ وفيه (الجر) ونص سيبويه في التعليقة ٣٤/١ يوافق ما عند الصفار.

(١١) الكتاب ١٧/١.

(١٢) الذي نقله عنه السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ٢٢٥/١-٢٢٦: "ولم يتبع الجرَّ الرفعُ؛ لأنه أولُ ما يدخل الاسم، فقد ثبت الرفع قبل الجر"، وقريب من ذلك ما ورد في حاشية الكتاب رقم ٣ من ١٧/١، منسوباً للأخفش.

سيبويه، لأنه زَعَمَ أنَّ الواوَ سقطتْ من الرَّفعِ، فهل يُحملُ على الجرِّ، كما حُمِل[1] المنصوبُ، أو يتركُ على حالِه[2] قبل الإعراب؟ فقال الأخفشُ: لم يَتْبَعِ الجرّ[3]؛ لأن الرَّفعَ الأوَّلُ لكونِهِ إعرابَ الْعُمَد، التي تَسْتَغْني عن المنصوبِ والمجرور، فَلَمْ يُريدوا أن يجعلُوه تابعاً، / لما هو مفتقرٌ إليه، ورأى [١٨/ب] سيبويه رحمه الله ألاَّ يُعَلِّلَ هذا الطَّرفَ[4]، وذلك أنَّه قد سقطتْ علامتُه، فكيفما أُعربَ فإنَّما يُعْرَبُ بغيرِ مُناسِب[5]، فما الداعيةُ إلى تغييره[6]، وحَمْلِهِ على غيره؟ فَحَسُنَ ما فَعَلَ في إسْقَاطِ العلةِ من هذا. ثُمَّ قال سيبويه رحمه الله: "وتكونُ الزيادةُ الثانيةُ نوناً كأنّها عِوَضٌ لما مُنِعَ من الحركةِ والتَّنوين"[7]، قلت: للناسِ في هذه النونِ[8] ستةُ أقوال: منهم من قال: إنَّها عِوَضٌ من الحركةِ والتنوين[9]، ونُسب ذلك إلى سيبويه[10]، وجعل قولَه:

---

(١) أ: حمل على المنصوب، وما أثبتناه من ب.
(٢) أ: ذلك، والتصحيح من ب.
(٣) انظر هامش ١٢ في الصفحة السابقة.
(٤) ب: الظرف.
(٥) ب: متناسب.
(٦) ب: تغيره.
(٧) الكتاب ١/١٧.
(٨) ب: هذا التنوين.
(٩) ينظر في ذلك: المقتضب ١/٥، ٢/١٥٥، شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٧ (ط) شرح المفصل ٤/١٤٥، المقدمة الجزولية ٤٠٤، ٥٤٤، التعليقة ١/٣٤-٣٥،٣٧.
(١٠) جاء منسوباً إلى سيبويه عند الرضي في شرحه على الكافية ١/٣١، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١/٢٦٥، للزجاج وابن ولاد والفارسي، قال: وهو اختيار ابن طاهر وأبي موسى، وانظر الهمع ١/٤٨.

(كأنَّها) خارجةً عن التشبيه[1]، وزَعَمَ أنَّها قد تَخْرُجُ[2] مِن ذلك ألا تَرَى قولَه:

١٢-فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً

كأنَّ الأرضَ لَيْسَ بها هِشامُ[3]

لأنَّه يَرْثِيْهِ ويعلمُ أنَّه ليس بالأرضِ، فكيفَ يقولُ: كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشَام، قُلتُ: وهذا يمكنُ أن تكونَ فيه (كأنَّ) باقيةً على بابها، ويكون المعنى أبلغَ، وذلك أنه يقولُ: ينبغي للأرض ألا تقشعرَّ وإن فُقِدَ؛ لأنَّه في بطنِها، فكأنَّ الأرضَ ليس بها هشامٌ مدفوناً، فلا ينبغي أنْ تُجْعَلَ (كأنَّ) إلا

(١) أ: الشبيه، وما أثبتناه من ب.

(٢) القائل بذلك الزجاجي والكوفيون، فـ(كأن) عندهم قد تخرج عن التشبيه وتفيد التحقيق، انظر: الجنى الداني ٥٧١، مغني اللبيب ٢٥٣، شرح التصريح ٢١٢/١، الهمع ١٣٣/١، شرح أبيات المغني ١٦٩/٤.

(٣) جاء هذا البيت منسوباً للحارث بن خالد المخزومي في الاشتقاق ١٠١، وشرح أبيات المغني ١٦٩/٤-١٧٤، وذكر اسمه الحارث بن أمية الصغري وبدون نسبة في الكامل ٦٧١، اللسان ٣٥٩/١٥، وفيه (لأصبح) الجنى الداني ٥٧١، مغني اللبيب ٢٥٣، شرح التصريح ٢١٢/١، الهمع ١٣٣/١، الدر ١١١/١، حاشية الأمير ١٦٣/١، وهشام: هو هشام بن المغيرة، كان أجلَّ قرشيٍّ حلما وجوداً، وكان سيداً مطعاماً، له صيت في مكة وذكرٌ عالٍ، وكانت قريش تؤرخ بموته، ينظر: الكامل ٦٧١، الاشتقاق ٩٨،١٠١، شرح أبيات المغني ١٧١/٤-١٧٣.

تشبيهاً[1]، ولا ينبغي أنْ يُحْمَلَ كلامُ[2] سيبويه على هذا؛ لأنَّ كونَ النونِ عوضاً[3] من الحركةِ والتنوين خطأٌ؛ لِمَا أُبيِّنُهُ، وذلك لأنَّهما لو كانا كذلك -أعني النونين في التثنية والجمع -لَلَزِمَ أن يَثْبُتَا مع الألفِ واللامِ من حيث هما عوضٌ[4] من الحركةِ، ويَسْقُطَا[5] من حيثُ هما عِوَضٌ من[6] التنوين، وذلك تناقضٌ، وكذلك كان يلزمُ أنْ يَسْقُطَا مع الإضافةِ من حيثُ هما عِوَضٌ من التنوين، ويَثْبُتَا من حيثُ هُمَا عِوَضٌ من الحركةِ وذلك تناقُضٌ، فهذا المذهبُ فاسدٌ. والقولُ الثاني: أنَّها عوضٌ من الحركةِ[7]، وهو فاسدٌ، بدليلِ حذفِها للإضافةِ فإن قلتَ: حُذِفَتْ لِشَبَهِهَا بالتَّنْوينِ في أنَّها نونٌ زائدةٌ في آخرِ الاسمِ كالتَّنوين. قلتُ: كذلك نونُ (سبحانَ ا لله) كان ينبغي لها أن تُحْذَفَ للإضافة؛ لأنَّها على هذه الصفة، وأيضاً: فإن العِوَضَ

---

(١) ينظر في ذلك: الجنى الداني ٥٧١-٥٧٢، مغني اللبيب ٢٥٤، شرح أبيات المغني ٤/١٧٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٤٨.

(٢) ب: الإمام سيبويه.

(٣) أ وب: عوض، وهو خطأ والصحيح ما أثبته.

(٤) (من) سقطت من ب.

(٥) أ: ويسقطان، وهو خطأ، والتصحيح من ب.

(٦) (من) سقطت من ب.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣١، ونسبه أبو حيان للزجاج، انظر ارتشاف الضرب ١/١٦٤، الهمع ١/٤٨، ورده ابن مالك في التسهيل ١/٧٥.

ينبغي/ أنْ يَجْرِيَ مَجْرَى مَا عُوِّضَ منه. والقولُ الثالث: أَنَّها عِوَضٌ من [١٩/أ] التنوين[1]، لأنَّ الحركةَ قد عُوِّضَ عنها[2] التَّغَيُّرُ والانْقِلابُ، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه يلزمُ حذفُها مع الألفِ واللامِ، كما يُحْذَفُ التنوينُ، ومنهم من قال: إنَّها عِوَضٌ من تنوينين[3] -يعني في التثنية- وهو مذهبُ[4] أحمدَ بنِ يحيى[5] فإذا قلت: زيدان، فهي عنده عِوَضٌ من تنوينِ زيدٍ وزيدٍ، وهذا المذهبُ فاسدٌ؛ لأنَّ العرب لم تُعَوِّضْ قَطُّ إلا حرفاً واحداً من حرفٍ واحدٍ،

(١) نُسب لبعض الكوفيين شرح الرضي ٣١/١، ونسبه أبو حيان لابن كيسان، انظر: ارتشاف الضرب ٢٦٤/١-٢٦٥، الهمع ٤٨/١، ورده ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/١، وقد نسبه أبو علي الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٠٦ للمبرد وليس ذلك رأيه بل هو يقول بالأول -كما تقدم.

(٢) ب: فيها.

(٣) هذا هو القول الرابع.

(٤) انظر أيضاً فيمن نسبه لثعلب: شرح التسهيل ٧٥/١، ورده، وذكر الرضي هذا القول بدون نسبه ورده شرح الرضي ٣١/١-٣٢، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٣/١.

(٥) النحوي المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، وقد فاق من تقدمه من الكوفيين، وكان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بمعانيها توفي سنة ٢٩١هـ، انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٥١، طبقات النحويين ١٤١-١٥٠، الفهرست ٨٠-٨١، تاريخ بغداد ٢٠٤/٥-٢١١، المنتظم ٤٤/٦-٤٥، معجم الأدباء ١٠٢/٥ وما بعدها، إنباه الرواة ١٧٣/١-١٨٦، نزهة الألباء ٢٢٨، ٢٣١، وفيات الأعيان ١٠٢/١-١٠٤، بغية الوعاة ٣٩٦/١-٣٩٨.

وأيضاً: فإنَّه يلزمه حذفُها للإضافة. والقولُ الخامسُ: أنَّها فارِقةٌ بين نصبِ الواحدِ ورفعِ التَّثنِيَةِ[1]؛ لأنَّك إذا قُلتَ: (زيداً) ووقفت عليه كانت صورتُه كَصورةِ المثنى المرفوع، فلولا النونُ لالتبسَا، وذلك فاسدٌ؛ لأنَّه كان يلزمُ أنْ تَسْقُطَ من تثنيةِ المنصوبِ والمجرورِ، لأنَّه لا لبسَ فيهما. فإن قُلتَ: لم تسقطْ بالحمل على المرفوع؛ وكذلك لحقتْ في الجمع بالحملِ على التَّثْنيةِ. قلتُ: لا يجوزُ ذلك؛ لأنّ التثنية والجمعَ بابانِ، فلا يسوغُ أنْ يُحْمَلَ واحدٌ منهما على الآخر بخلاف يَعِدُ وأعِدُ وتَعِدُ، وأيضاً فإنَّه لو كانَ المقصودُ[2] بها هذا لم تُحذفْ للإضافةِ. فإن قُلْتَ: حُذِفَتْ لأنَّه لا يُخافُ لبسٌ. قلتُ: فكان يجبُ ألا يَلْحقَ الجمعَ، لأنَّه أيضاً ليس فيه لبسٌ فإن قال: حُمِل[3] الجمعُ على المثنى مع عدمِ اللُّبْسِ فأُلْحِقَ النون. قلتُ: فينبغي أن يُحْمَلَ تثنيةُ المضاف على تثنيةِ غير المضاف، فيلحقَ النون. وهذا أولى[4]؛ لأنَّ فيه حملَ تثنيةٍ على مِثْلِها، وهناك حَمْلُ جمعٍ على تثنيةٍ، وهما بابان، فهذا أقربُ إلى الحمل، فهذه خمسةُ مذاهبَ. وأما المذهبُ السادسُ وهو الصحيحُ، فهو أنَّها كأنَّها عِوَضٌ من الحركةِ والتنوينِ، وهو قولُ سيبويه، فلم يجعلْها عِوَضاً، بل هي

---

(١) نسب للفراء ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٣١، ارتشاف الضرب ١/٢٦٥، الهمع ١/٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٥٣.

(٢) ب: القصد.

(٣) أ: يحمل، وأما أثبتناه من ب.

(٤) أ: أول، وما أثبتناه من ب.

زيادةٌ[1] لَحِقَتْ آخِرَ المثنى والمجموع؛ ليتبينَ فيها حكمُ الحركةِ تارةً وحكمُ التنوينِ أخرى، فعوملتْ مُعَامَلَةَ التنوينِ مع الإضافة؛ لمجاورة موجبِ الحذفِ لها، وعوملتْ مع الألفِ واللام معاملةَ الحركةِ؛ لِبُعْدِها / منهما، فهذا هو[١٩/ب] الرأيُّ الأسدُّ عندي[2]، وثَمَّ مذهبٌ سابِعٌ[3] في هذه النون، وهو مذهبُ ابن جني، وهو أنَّها عِوَضٌ من الحركةِ والتنوينِ في الاسم الذي لم[4] يُضَفْ، ولم

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٦٥/١.

(٢) ذكر ابن عصفور الآراء السابقة وردها ثم رجح هذا الرأي الذي رجحه الصفار ولعله أخذه من أستاذه. انظر: شرح جمل الزجاجي ١٥٢/١-١٥٤.

(٣) ذكر ابن جني مذهبه هذا في كتابه سرصناعة الإعراب ٤٤٩ فقال: "واعلم أن للنون في التثنية والجمع الذي على حد التثنية ثلاثة أحوال: حالاً تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً، وحالاً تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها، وحالاً تكون فيها عوضاً من التنوين وحده"، وقد دلل على رأيه ذلك بأمثله وشرح مراده في ٤٤٩-٤٦٥، وانظر فيمن نسب هذا القول له: شرح المفصل ١٤٥/٤-١٤٦، ارتشاف الضرب ٢٦٥/١، الهمع ٤٨/١.

وهناك رأي آخر في هذه النون لابن مالك ذكره في شرح التسهيل ٧٥/١، وقال هي لرفع توهم إضافة أو إفراد ، ثم شرح قوله ذلك بأمثلة مبينة لمقصوده، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٦٥/١، وذكر أبو حيان رأياً آخر ونسبه للفراء وهو أنها التنوين نفسه لا نون غيرها إلا أنه لزم تحريكه لالتقاء الساكنين فثبت نوناً، انظر: الهمع ٤٩/١.

(٤) ب: لا.

تدخلُ عليه الألفُ واللامُ نحو: (رجلانِ)[1]، وهي في (الرجلانِ) عِوَضٌ من الحركةِ، وهي في (رَجُلاك) عوضٌ من التنوين. وهذا[2] المذهبُ فاسدٌ؛ أمَّا أنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين في (رَجُلان) ففاسدٌ؛ لأن الحركةَ قد صار عوضاً منها[3] التَّغَيُّرُ والانْقِلابُ، وأيضاً فإن "رَجُلانِ" إذا جَعَلْتَ النونَ فيه[4] عِوَضاً من الحركةِ والتنوينِ، وقدّرتَ دخولَ الألفِ واللامِ، فلا يَخْلُو أن تُقَدِّرَهما داخلتين[5] على رَجُلَيْنِ[6] بالنُّونِ، أو دَخَلَتا عليه بعد حَذْفِها، فإن قَدَّرْتَ أنَّهُمَا دَخَلتا على الاسم بالنون فهي تلك بعينها، فَلأَي شيء تقول: إنها مع الألفِ واللام عوضٌ من الحركةِ؟ وإذا[7] قلت دَخَلتا[8] بعد الحذفِ ادَّعَيْتَ ما لا دليلَ عليه، وكذلك يلزمُ في الإضافةِ إنْ قدَّرتَ المضافَ دَخَل قبلَ النونِ أو بَعْدَها؛ فإنما نَقُولُ بعد حذفِها، وأدخلت[9] نوناً أخرى عِوضاً

---

(١) هذا وما شابهه مما جاء مرفوعاً قصد به الحكاية، ولذلك أبقيناه لاتفاق النسخ عليه.

(٢) أ: فهذا.

(٣) أ: فيها، وما أثبتناه من ب.

(٤) ب: منه.

(٥) أ: أن تقدرها داخلة، والتصحيح من ب.

(٦) أ: على رجلان، والتصحيح من ب.

(٧) ب: وإن.

(٨) ب: أدخلتا.

(٩) أ: ودخلت، وما أثبتناه من ب.

من التنوين وحذفت، فهــذه دعـوى لا تقـوم علـى سـاق. قولُـه رحمـه ا لله: "وهي النونُ وحركتُها الكسر"[1] إن قلت ما أراد بقولهِ: وهي النـون، وقـد قال: "وتكونُ الزيادةُ الثانيـةُ نونـاً"[2]، قلـتُ: لَمَّـا قـال: تكـونُ الزيـادةُ نونـاً وأطلق ولم يُدْرَ: هل هي ساكنةٌ أو متحركةٌ بأيِّ نـوعٍ كـان؟ قـال: "وهـي النونُ المكسورةُ"، فقوله: وحركتها الكسرُ أَوْجَـبَ[3] حُسْـنَ هـذا التكـرار، وقوله: وحركتُها الكسرُ: يريدُ بعد السـكونِ، لا أنهـا جِـيء بهـا مكسـورةً أولاً؛ لأنَّ الحركةَ زيادةٌ، فلا تُدَّعــى إلا لدليـل؛ فإنَّمـا يُريـدُ بَعْـدَ السـكونِ، وجاء رحمه ا لله لحركةِ هذه النون ولم يُعَلِّلْ كَسْـرَهَا، وجـاء لحركـةِ[4] نـونِ الجمعِ، وزعم أنها إنما فُتِحت فَرْقاً، فهذا يُشْـعِرُ أنَّ حركـةَ التقـاءِ السـاكنين أصلُها الكسر في مذهبه، وإن رَغِمَ أَنْفُ أبي علي الشلوبين؛ لأنـه يَدَّعـي أنَّ مذهبَ سيبويه رحمه ا لله في حركة التقاء الساكنين -إذا / كان الأول ألفاً- [٢٠/أ] الفتحُ[5] بدليل قوله: إذا رخَّمْتَ رجـلاً اسمـه (إِسْحَارٌّ)[6] علـى مَـنْ نَـوَى،

---

(١) الكتاب ١٨/١.

(٢) الكتاب ١٧/١.

(٣) أ: وجب، وما أثبتناه من ب.

(٤) بداية سقط من ب، وآخره في ص ٣٢٧.

(٥) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤١٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٧/٢.

(٦) في اللسـان ١٦/٦: الإسْحارُّ والأَسْحارُّ بقـل يَسـمَنُ عليـه المـال واحدتـه إسْـحارَّةٌ وأَسْحارَّةٌ (مادة سحر).

قلتَ: يا إسْحَارَ[1]، فلو كان الأصلُ الكسرَ لقال يا إسْحارِ[2]، وما يؤيدُ هذا قال: إن سيبويه لما عَلَّلَ كسرَ (حذامِ) قال: فَعَلُوا ذلك؛ لأن الكسرةَ من علاماتِ التأنيث[3]، وهذا الاسمُ مؤنثٌ فَخَصُّوه بها، قال: "ولو كان أصلُها الكسرَ لما احتاجَ لشيءٍ من هذا"[4]، وهذا الذي احتجَّ له، لا تعلق له

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٦٤-٢٦٦، شرح الشافية الكافية ١٣٦٨، توضيح المقاصد ٤/٥٢، شرح الرضي ١/١٥٤.

(٢) أجاز غير سيبويه في نحو (إسحارٌّ) مرخماً الكسر لالتقاء الساكنين، انظر شرح الرضي على الكافية ١/١٥٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠١، شرح الكافية الشافية ١٣٦٨، ونقل الرضي عن الفراء أنه يحذف الراء الأخرى مع الألف. وفي اللسان (سحر) ٦/١٦: "قال أبو حنيفة: سمعت أعرابياً يقول السِّحارُ، فطرح الألف وخفف الراء".

(٣) الذي في الكتاب ٣/٢٧٢: "وَحُرِّكَ آخره، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن، وحُرِّك بالكسر؛ لأن الكسرة مما يؤنث به".

(٤) الذي قاله أبو علي الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤١٤: "فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر، ولذلك قال في ترخيم (إسحارّ) -اسم رجل- على لغة من حذف ونوى يا إسحارَ بفتح الراء إتباعاً لها وللفتحة قبلها، و لم يكسر الراء على أصل التقاء الساكنين على ما قلناه، وعلى ذلك جرى قوله في نزالِ وبابه: إنه يكسر لأجل التأنيث المنوي هناك، و لم يقل إنه كسر على أصل التقاء الساكنين لما قلنا من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوباً، إنما يفتح مختاراً، فكذلك يجيءُ على قوله في (الزيدان) بالألف، وإلا يجب كسره لالتقاء الساكنين وأن يكون فرقاً بينها وبين نون الجمع".

به، أمَّا قولُه في (إسحار يا إسْحَارَ، فصحيحٌ؛ لأنه لا يَخلْو من أن يُفتح أو يُضم أو يُكسر، إنْ ضُمَّ الراءُ[1] فلغةُ من لم ينوِ[2]، وإن كُسِر الراءُ[3] [التبسَ][4] بالمضافِ [إلى ياء المتكلم][5] فلم يبق له إلا الفتحُ[6]، وأما تعليلُه (حذامِ) بما ذُكر فهو تعليلٌ ثانٍ، وبأنّه يقولُ: كُسِرَ على الأصل، ولهذه العلةِ الأخرى، وهي أن الكسرَ من علاماتِ المؤنث، وكثيراً ما يَغْتَرُّ بهذا، وهو كثيرُ الهذيانِ في الكتاب، لكنّي لا أوردُ من مذاهبه إلا أُنَبِّهُ مآلَه، وهو مثلُ هذه الضحكةِ ولا تَلُمْنِي يا نحويُّ في هذا وتقول:

١٣- أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ
فَلَمَّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي[7]

---

(١) في الأصل: السين، وهو خطأ، وما أثبته هو الصحيح.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٨.

(٣) في الأصل: السين، وهو خطأ، والصحيح ما أثبته.

(٤) إضافة ليست في الأصل، والمعنى يقتضيها، وقد استأنست في ذلك بنص في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٧/٢ وهو "لأنه لو كسره على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم".

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الكتاب ٢٦٥/٢، شرح الرضي على الكافية ١٥٤/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥٤/٢، توضيح المقاصد ٥٢/٤.

(٧) هذا بيت من الوافر جاء منسوباً إلى معن بن أوس في البيان والتبيين ٢٣٢/٣، ونسب في الاشتقاق ٥٤٣،٤٩٧ إلى مالك بن فهم الأزدي، وهو لأحدهما في العيني على =

فإنَّ الْحَقَّ أردتُ، ووجهَ اللهِ تعالى قصدتُ، وهو حسبي ونعم الوكيل، قال أبو الحسن: "ليس في الجميع ولا في الاثنين الياءُ والواوُ والألفُ بإعراب، ولا حرفِ إعراب؛ لأنه لا يكونُ إعرابٌ في غيرِ حَرْفِ إعراب"[(١)]. هذا رَدٌّ على مَنْ زَعَمَ أنها إعرابٌ، فقال ليس ثَمَّ إعرابٌ في غير حَرْفٍ، وكأنَّ الإعرابَ عند أبي الحسن مقصورٌ على الحركات، وهذا باطلٌ؛ لأنه أولُ من ينقضُه بالنون في (يفعلان) إلا أنْ يطلقَ، ومرادُه التقييدُ، وكأنَّه يقول: "لا يكونُ إعرابٌ في الاسم في غير حَرْفِ إعراب. ووجهُ الرَّدِّ على هذا المذهب قد تقدَّم على الاستيفاءِ أحسن من هذا، ثم قال: "ولو كان كلٌّ واحدٍ منهما حرفَ إعرابٍ، ولا إعرابَ فيه، لم يَعْلَم السامعُ بشيء[(٢)] من هذا أنه رفعٌ أو نصبٌ أو جر"[(٣)]. قلت: هذا ردٌّ على سيبويه، حيث يقولُ[(٤)]: إنها

=

الخزانة ١/٢٠-٢١، وفي اللسان ٤/١٩١: مادة (سدد) قال ابن بري: "هذا البيت ينسب إلى معن بن أوس قاله في ابن أخت له، وقال ابن دريد: هو لمالك بن فَهم الأزدي، وكان اسم ابنه سُليمة رماه بسهم فقتله فقال البيت، قال ابن بري: ورأيته في شعر عقيل بن عُلْفَة يقوله في ابنه عُميس، حين رماه بسهم".

واستد من السداد، يقال سَدّ السَّهْمُ يَسِدُّ إذا استقام وسَددْتُه تسديداً، واستد الشيء أي استقام، وقال في اللسان (مادة سدد) قال الأصمعي: "اشتد بالشين المعجمة ليس بشيء".

(١) انظر الكتاب ١/١٨ حاشية ١.

(٢) في الأصل: لشيء، والتصحيح من حاشية الكتاب ١/١٨ (نص كلام أبي الحسن).

(٣) الكتاب ١/١٨ حاشية ١، وفيه "أنه رفع ولا نصب ولا جر".

(٤) انظر الكتاب ١/١٧.

حروفُ إعرابٍ، ولا حركةَ ولا تنوينَ فيها مقدَّرٌ، ففهم منه أنه لا إعراب /[٢٠/ب] فيها، فقال: لو كان كذلك لوَجَبَ ألا يُعْلَمَ فيهـا الرفـعُ والنصـبُ، كمـا لا يَعْلَمُ من يريدُ الوقوفَ ذلك، فكونُها يُفْهَمُ منها الرفـعُ والنصـبُ دليـلٌ علـى أنَّها ليست بحروفِ إعراب، قلت: ونحن لا نقول: إنهـا الإعـرابُ قَبْـلُ، بـل نقولُ: إن الانقلابَ فيها يقومُ مقامَ الإعرابِ، وهـو المُفْهِـمُ لـلرفعِ والنصـب والجر، ثم قال أبو الحسن: "ولم يجعلوا الياءَ لـلرفعِ، لأنَّ الجـرَّ مـن اليـاء"[١]، قلتُ: هذا تعليلٌ آخَرُ، لأيِّ شيءٍ لم يَجْعَلُوا الرفعَ بالياء لما تعذَّرتْ علامتُـه؟ وهذا الطَّرَفُ هو الذي أَهْمَلَه سيبويه وعلَّلَه الأخفـشُ، ثـم أخـذ يلتمسُ لـه علةً أخرى، فقال: لأن الجرَّ من الياء، أي أنَّها من المناسب لِلْجَـرِّ لا لـلرَّفعِ، فليستْ بمناسبةٍ للرفع، فلا ينبغي أن يَفِرَّ مما ثَبَتَ لـه، ويمكـنُ أن يكـونَ هـذا تكراراً لما تَقَدَّمَ[٢]، وكأنَّه كرَّرَه؛ ليبنيَ عليه سؤالاً، وذلك أنه إذا قـال: إنَّمـا لم يُحْمَلِ الرَّفْعُ على الجرِّ في اليـاءِ؛ لأن الرفـعَ قـد ثَبَـتَ قَبْـلَ الجَـرِّ، فكيـفَ يُحْملُ المرفوعُ على شيءٍ معدوم؟ فقال له: هَبْكَ مَنَعْتَ هذا بِسَبَبِ الْحَمْـلِ على الجرِّ، فما مُنْكرٌ من أن يكونَ الرَّفعُ قد جاء فوجد (رجلين) و(رجلان) فكان ينبغي أنْ يَسْـتَأْثِر برجلـين أولاً، ويبقـى النصـبُ والجـرُ بِلَفْـظٍ واحـد، فكان النصبُ تأخذُه الألفُ، ويُحْمَلُ الْجَرُّ على غيرِه، فأجَابَ عن هذا بـأنْ

---

(١) الكتاب ١/١٨ هامش ١.

(٢) تقدم الحديث عنه في ص ٣٠٤ وما بعدها.

قال: "و لم يَجْعَلوا الألِفَ في النَّصْبِ؛ لأنّه ليس إلا (رَجُلانِ ورَجُلَينِ)، فَأَخَذَ الرَّفعُ الألفَ، وبقي الجرّ والنَّصبُ للياء"[١]، فقيل له: كان يـأخذُ اليـاءَ أولاً، وتبقى الألفُ مشتركَةً بين النصبِ والخفـضِ؟ فقـال: يؤدي هـذا إلى حَمْـلِ الجَرِّ الذي هو أَقْعَدُ في الاسمِ على ما هُـو إعـرابٌ يَنْتَقِـلُ مـن الاسـم، فلـم يكونُوا لِيَحْمِلُوا الألزمَ على غيرِ الألزمِ[٢] فهذا دعاه إلى تكريرِ ما قَدَّم، وهذا كلُّه لا يحتاجُ إليه؛ لأنَّ السؤالَ أولاً خَلْفٌ، ولهذا أَهْمَلَهُ سيبويه ألا تَرَى أنّـه بمثابةِ مَنْ يَقُول: لِمَ لَمْ يُعْرِبُوه بغير مناسب، ويَنْقُلُوه من هذا الـذي هـو غـيرُ مناسـبٍ لمعنـىً مُنَاسِـب؛ وقولُـه[٣]: " فجعلـت الألـفُ لـلرَّفع إذْ كـان الجـرُّ / أغلبَ على الياء"[٤]، أي: لأنَّ الجرَّ يَغْلِبُ علَى الياءِ، فتكـون مـن إعرابِـه، [٢١/أ] فلو أَخذَهَا الرَّفْعُ لأدَّى إلى أن يَبْقَى الْجَرُّ دُوْنَ عَلامةٍ، فَيُحْمَل علـى إعـراب غيره، وكلامُه مبتورٌ وهذا يردُّ والله أعلم.

قال: "وإذا جَمَعْتَ على حدِّ التَّثْنِيَة"[٥]، يُرِيْدُ بقولِهِ على (حَدِّ التثنية) في أَنَّه يَسْلَمُ فيـه بنـاءُ الواحـدِ أو فِـي أَنّـه عَلَـى هِجَـاءَيْنِ (يـاءٍ ونـونٍ) في الجَـرِّ

---

(١) الكتاب ١٨/١ حاشية ١ مع اختلاف في الألفاظ.

(٢) في الأصل: الإلزام، ولا معنى للألف هنا.

(٣) أي الأخفش.

(٤) الكتاب ١٨/١ حاشية ١.

(٥) الكتاب ١٨/١.

والنَّصْبِ، و(واوٍ ونونٍ) في الرَّفْعِ، والتثنيةُ كذلك (الألفُ[1] ونونٌ) في الرفع، و(ياءٌ ونونٌ) في النَّصبِ والجَرِّ، فإذا كان المرادُ بجمع السَّلامةِ هذا، خَرَجَ جَمْعُ المؤنثِ بالألفِ والتاءِ، لأنه على هِجَاءٍ واحدٍ، وإذا كانَ المعنى سلامةَ لفظِ الواحدِ دخل المجموعُ بالألفِ والتاء، وقولُه: "وَتَرْكُ التَّنْوينِ"[2] يُرِيْدُ في التَّقْدِيرِ، كما قُلْنَاه في التَّثْنِيةِ، وكَلامُهُ في هذا الفصلِ بيِّنٌ جداً، ثم قال: "ومِن ثَمَّ جَعَلُوا تاءَ الجميعِ في النَّصْبِ والْجَرِّ مَكْسُورةً"[3] أي مِن أَجْلِ حَمْلِهِم المنصُوبَ على المجرورِ في جَمْعِ المذكَّرِ، حَمَلُوا -أيضاً- المنصوبَ على المجرورِ في المؤنث قضاءً لِحَقِّ أَصَالةِ التَّذْكِيْرِ، وجعل سيبويه التاءَ نظيرةَ الواو، والنونَ بمنزلةِ التنوين[4]، ولا خلافَ أن هذا التنوينَ بمنزلة النون؛ بدليلِ أنَّهم إذا سَمَّوا بهنداتٍ تركُوا تنوينَه باقياً[5]، فلو كان تنوينَ صَرْفٍ لحذفُوه، وإنما الخلافُ هل التاء نظيرةُ الواو أَوْ لا؟ فسيبويه يزعمُ أنَّها

---

(١) كذا ورد في الأصل والملائم للسياق (ألفٌ).

(٢) الكتاب ١٨/١ حيث قال: "وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحالُ الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية...".

(٣) الكتاب ١٨/١.

(٤) الأولى العكس بدليل ما بعده، ولأنه قال أولاً: "... التاء نظيره الواو"، وفي الكتاب ١٨/١ "... والتنوين بمنزلة النون".

(٥) في الأصل "باق وهو خطأ".

نظيرةُ الواو، والأخفشُ يأبى ذلك وسيأتي الكلامُ[1] معه قريباً إن شاء الله تعالى. قال أبو الحسن رحمه الله: "ليسَ فيها في موضعِ النَّصبِ إعرابٌ ولا حَرْفُ إعراب"[2]، قلتُ: لا يمكنُ أن يرجعَ هذا إلى الزَّيدين لأمرين: **أحدهما**: أنه قد ذكر ذلك في التثنيةِ فقال: ليست الواوُ ولا الياءُ في التَّثْنِيةِ والجمعِ بإعرابٍ ولا حرف إعراب[3]؛ فلا حاجةَ إلى التكرار هنا. **والآخَرُ**: أنَّه لا معنى لاختصاصِ ذلك بالنصب، وهي في الرَّفعِ والجر كذلك، فإنَّما يكونُ راجعاً إلى التاء، ويقول: ليس في التاءِ في موضع النَّصْبِ إذا قُلْتَ: رأيتُ هِنْدَاتٍ/ إعْرابٌ؛ لأنها عنده في حال النصب مبنيةٌ[4]، فليس فيها[٢١/ب] إعرابٌ، ولا هي حرفُ إعرابٍ، لأنها لا إعراب فيها، وكذلك نَقَل عنه أبو سعيد[5]، ونقلُوا أيضاً أنَّ مذهبَه في مررت بأحمدَ أنه في موضعِ الجرِّ مبنيٌّ[6]،

---

(١) وذلك في ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٩/١ (ط)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٢، وقوله (فيها) أي في التاء التي في جمع المؤنث.

(٣) الكتاب ١٨/١ حاشية ١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٩/١ (ط)، سرصناعة الإعراب ٤٧٣/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٢/١، شرح الأشموني ٧٦/١، الهمع ٥٧/١، حاشية ياسين العليمي على التصريح ٧٩/١.

(٥) في شرحه على الكتاب ٢٣٩/١ (ط).

(٦) انظر: شرح المفصل ٥٨/١، شرح الرضي على الكافية ٣٨/١، الهمع ٥٧/١، وأما السيرافي فلم ينسب له هذا القول، وإنما قال بعد أن ذكر رأي الأخفش السابق في نصب جمع المؤنث: "ويلزم أبا الحسن أن يجعل فتحة ما لا ينصرب في حال الجر بناءً =

وهذا المذهب بَيِّنُ الفسادِ[1]؛ لأنه لم يُوجَدْ -قطُّ- اسمٌ معربٌ في حال، مبنيٌّ في حال[2]. فإن قُلتَ: قد وُجِدَ (أمسِ) مبنياً ظرفاً، ومعرباً اسماً، قلتُ: الظَّرْفُ خِلافُ الاسم، وهنداتُ وأحمدُ شيءٌ واحد، وأيضاً فإنَّه إذا زَعَم أنَّ هذا مبنيٌّ، فينبغي أن يُسألَ عن موجب بنائِه، فلا يَجِدُ جواباً أكثر من أنْ يَقُولَ: دخل العامِلُ فلم يُؤَثِّر فهو بناء، وهذا القول[3] لم يَسْتَقِرَّ موجباً للبناء. ثم قال أبو الحسن: "ليس التاءُ نظيرةَ الواو، وإنَّما الضمةُ فيها نظيرةُ الواوِ، والكسرةُ نظيرةُ الياءِ، ألاَ تَرَى أنَّ الذي يُفْهِمُ الإعرابَ الْحَرَكاتُ لا التَّاءُ، والواوُ هي التي تُفْهِمُ الإعْرابَ، وإنما التفكر[4] ما قلتُ لا ما قَالَ"[5]،

=

كقولك مررت بعُمَرَ وذهبتَ إلى مساجدَ، وأشباه ذلك؛ لأن هذه الفتحة للنصب، والجر داخل عليه فيها، كما كانت الكسرة في التاء للجر، ودخل النصب عليها"، انظر: شرح السيرافي ١/٢٤٠ (ط)، فهو يحتج عليه بذلك، ولم ينسبه له، وانظر النكت ١/١٢٣.

(١) انظر رد السيرافي على الأخفش وإفساده لمذهبه: شرح الكتاب ١/٢٣٩-٢٤٠ (ط).

(٢) أي أن جمع المؤنث السالم عنده يعربَ في حالتي الرفع والجر، ويبنى في حالةِ النصب والممنوع من الصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب، ويبنى في حالة الجر على ما ذكر المصنف، ونقل بعضهم ذلك عنه.

(٣) في الأصل: القلو، وهو تحريف.

(٤) كذا ورد في الأصل ولعله يريد ترجيح رأيه في ذلك على قول سيبويه.

(٥) الذي جاء في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٤٠ (ط) منسوباً للأخفش قال أبو الحسن: "التاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء والواو، وإنما الضمة نظيرة الواو
=

وهذا الـذي قـال فاسـدٌ؛ لأنـه نظَّـر حَـرْفَ الإعـرابِ بالحركـات، وليسـت نظيرتَها[1]، إنَّما النظيرُ لحرف الإعرابِ حرْفُ الإعرابِ، فإن قالَ: (التاءُ) لا تُفْهِمُ إعْراباً قُلْنا: وكذلك (الواو): لا تُفْهم، إنما تُفْهِمُ صفتها من الانقـلاب، كما تفهمُ صفتها من التحرُّكِ، والصحيحُ ما ذَهَبَ إليهِ سيبويه رحمه ا للهُ.

قال سيبويه رَحِمَه ا للهُ: "واعلم أنَّ التثنيـةَ إذا لحقـت الأفْعـالَ المُضَارِعـةَ علامةً للفاعلَيْنِ لحقتْها ألفٌ ونون"[2]، قلتُ: وهذا أيضاً خارجٌ عن المجـاري الثمانيةِ، ذَكرهُ كما ذكر التنثيةَ والجمعَ. قولـهُ: واعْلَـم أنَّ التثنيـةَ إذا لحقـتِ الأفعالَ" أي: واعْلَمْ أنَّ ضميرَ التثنيةِ إذا لحق[3]، الأفعال[4] علامةً لِلْفَـاعِلَيْنِ، قلت: وَقَد ثَبَتَ في بعضِ النُّسُخِ بَل فِي أَكثرِها علامة للفاعِلِينَ ورُبَّما يُشْكِلُ على مَنْ لا بَصَرَ له بهذا العلمِ لأنه يجيءُ المعنى: أنَّ الألفَ علامـةٌ للفـاعِلِينَ، وإنما هي علامةٌ للاثنين لا للجميع. وهذا قَرِيْـبٌ جـداً؛ لأنَّـه لا يريـدُ ألفـاً / [٢٢/أ] واحدةٌ، بل هذه الألـفُ إذا لَحِقَـتْ الأفعـالَ الكثـيرةَ فهـي علامـةٌ للفـاعِلِينَ

=

والكسرة نظيرة الياء، ألا ترى أنك لو سمعت (مسلماتْ) لم تدلك التاء على رفـع ولا جر، كما تدلك الواو والياء، ولو سمعت الحركة تدلك على الرفع والجـر كمـا تدلـك الواو والياء"، وانظر كتاب سيبويه ١٨/١ حاشية ٤.

(١) كذا ورد في الأصل ولو قال (نظيرته)؛ لكان أولى.

(٢) الكتاب ١٩/١.

(٣) في الأصل (لحقت) ومقتضى السياق ما أثبتناه.

(٤) كذا أطلق، والنص الذي سبق (الأفعال المضارعة) وهو الصواب.

بالنظرِ إلى فعلين فصاعداً، ثم قال: "ولم تكن الألفُ حرفَ إعراب، لأنَّك لم تُرِدْ أن تثنيَ (يَفْعَلُ) هذا البناءَ، فَتَضُمَّ إليه يَفْعَلاً[(١)] آخرَ"[(٢)] إنْ قُلْتَ: وَلَعَلَّ هذا تثنيةُ الفعلِ، فما الدَّليلُ على أنَّ الفعلَ لا تُثَنِّيه العربُ؟ وإذا ثَبَتَ على هذا الطَّرَفِ، انْتَقل السؤالُ لِمَ لَمْ يُثَنَّ[(٣)]؟ قُلْتُ: والانفصالُ عن الأول بأن نقول: إنَّ الدليلَ على أنَّ العربَ لا تُثنِي الفعلَ امتِنَاعُهم من: [(٤)]يقومان زيدٌ، ويقومُون زيدٌ، فكونهم لا يقولُون: يقومانِ إلا مع أنّ الفاعلَ مثنى دَلِيلٌ على أنّهم لا يُثَنُّونَه، وأن التثنيةَ للفاعلِ. والجوابُ عن السؤالِ الثاني، أنَّ الفعلَ مدلولُه جِنْسٌ، والْجِنْسُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ؛ لأنه يَدُلُّ على القليلِ والكثيرِ من جِنْسِهِ. فإن قُلْتَ: والمصدرُ يُثَنَّى إذا أَرَدْتَ به النوعَ، وكان ينبغي أن يُثَنَّى هذا[(٥)] كما يُثَنَّى المصدرُ، قُلْتُ: المصدرُ تريدُ به نوعًا بتثنيته. ثم قال: "ولم تكن منوَّنةً..."[(٦)] الفصل، يريدُ أنها ليستْ كالاسمِ في لزومِ

---

(١) في الكتاب ١٩/١ طبعة هارون (يفعل) وفي بولاق ١ /٥ (يفعلاً) وهو موافق لما عند الصفار.

(٢) الكتاب ١٩/١.

(٣) في الأصل: يثنى، بإثبات حرف العلة وهوخطأ، والصواب ما أثبته.

(٤) في الأصل: يقي يقومان، والكلمة الأولى غير مرادة.

(٥) أي يثنى الفعل.

(٦) الكتاب ١٩/١.

الحركةِ والتنوينِ[1]، فيلزمُ أن تكونَ الزيـادةُ الأولى حـرفَ إعـرابٍ، والثانيـة كأنها عوضٌ، وقولُه: "لأنه يُدْرِكُها الجزمُ[2] علةٌ لكونِها لا تلزمُهـا الحركـةُ، لأنَّهـا يدركُهـا الجـزمُ، فتذهـبُ الحركـة، وقولُـه: "والسـكونُ"[3] يريـدُ في (يَفْعَلْنَ) فَيَجِبُ بَدَلَها البناءُ وحذفُ الحركةِ، فليس يَنْبَغِي أن يُعَوَّضَ منهـا[4] شيءٌ، بخلافِ الاسم الذي تَلْزَمُه الحركةُ، فيكونُ الْعِوَضُ منها ومـن التنويـن أكْيداً ولا يَتَأَكَّدُ في الفعل؛ لأنه لا يُنـوى فيـه، والحركـةُ لا تلزمـه، ولهـذا لا تكونُ النونُ عِوَضاً مِن شيءٍ، لكن لمـا كـان معربـاً و لم يُمْكِـنْ هُنَـا إعـرابُ آخرِه؛ لأنَّه على طريقةٍ واحدةٍ بسببِ الألف، ولا يُمْكِـنُ أن تكـونَ الألـفُ حرفَ إعرابٍ؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذفِها، ألاَ تَرَى أنَّ آخرَ الفعلِ إذا كـان ساكناً، حرفُ[5] الإعراب الحذفُ، فكان جعلُ هذا محلاً، يُؤدي إلى حـذفِ

---

(١) قال أبو علي: "أي لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة لـه، كمـا كـان الاسـم منونـاً والحركة لازمة له، وتكون الألف حرف إعراب، والنون بدلاً من الحركة والتنويـن في الفعل، كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم، والنون بدلاً من الحركة والتنوين"، التعليقة ١/٣٦-٣٧.

(٢) الكتاب ١/١٩.

(٣) الكتاب ١/١٩.

(٤) في الأصل: فيها. وهو تصحيف والصحيح ما أثبته.

(٥) كذا ورد في الأصل والعبارة غير مسـتقيمة، ولـو قـال فحـرف الإعـراب... لاستقام الكلام.

الفاعل، ثُمَّ قال: "فَجَعَلُوا إعرابَه في الرَّفعِ ثباتَ النونِ"[1] أي فجعلُوا له إعراباً لأنْ تكونَ له علامةُ / إعرابٍ في هذا الحال، كما كان له علامةٌ في [٢٢/ب] حالِ الإفراد. وقولُه: "إذ مُنعَ حَرْفَ الإعراب"[2] راجعٌ لقولِه: "فجعلُوا إعرابَه ثباتَ النونِ"، ثم قال: "وَجَعَلُوا النُّونَ مكسورةً[3] كحالِها في الاسم"[4] أي أنَّها تُشْبِهُ ذلك؛ لأنَّ هذا تثنيةٌ كما أنَّ تلك تثنيةٌ؛ ثم قال: "ولم يجعلوها حَرْفَ إعرابٍ إذ كانتْ متحركةً لا تثبتُ في الجزمِ"[5] أي لم يَجْعَلُوا النُّونَ حرفَ إعرابٍ إذ كانت لا تَثْبُتُ في الجزم، وهي متحركةٌ؛ لأنها لو كانتْ حرفَ إعرابٍ تَنْحَذِفُ في الجزم لكانَ ساكناً نحو يغزو ويرمي، وهذه ليستْ كذلك، فدَلَّ على أنَّها ليستْ حَرْفَ إعراب[6]، ثم

---

(١) الكتاب ١٩/١.

(٢) الكتاب ١٩/١.

(٣) في الأصل: وكسروه: وهو تحريف، والتصحيح من الكتاب ١٩/١.

(٤) الكتاب ١٩/١.

(٥) الكتاب ١٩/١.

(٦) قال السيرافي: "وذلك أن حرف الإعراب لا يسقط إذا كان متحركاً في الفعل بدخول الجزم عليه كقولك يذهبُ ثم تقول: لم يذهبْ وإذا كان حرف الإعراب ساكناً في الفعل أزاله الجزم كقولك لم يقضِ و لم يغزُ و لم يخشَ، وهذه النون متحركة، تذهب في الجزم إذا قلت: لم يذهبا فغلبنا أن النون ليست بحرف إعراب"، شرح الكتاب للسيرافي ٨٠ أ.

قال: "و لم يكونُوا لِيَحْذِفُوا[1] الألـفَ، لأنَّهـا علامـةُ الإضمـار والتثنيـة[2] في قولِ من قال "أكلُوني البراغيثُ"[3] هذا جوابٌ لمن قال: فإذا تَعَذَّرَت النُّـونُ من أن تكونَ حرفَ إعراب، فهلاَّ جَعَلُوا الألفَ حرفَ إعـراب؟، قـال: لـو جَعَلُوها حرفَ إعرابٍ؛ لأَدَّى ذلك إلى حذفها كما تُحذفُ الحروفُ المعتلةُ، فكان ذلك مُوْجباً لحذفِ الفاعِلِ، وقوله: "فيمن[4] قال: أكلُوني الـبراغيثُ" راجعٌ لقوله علامة الجمع[5] خاصة؛ لأنَّ مَنْ لا يقولُـه إنَّمـا هـي عنـده اسـمٌ

---

(١) في الأصل: يحذفوا، والتصحيح من كتاب سيبويه ١/١٩.

(٢) في الأصل: الجمع، والتصحيح من الكتاب ١/١٩، وكذلك ورد النص بعبارة (الاضمار والتثنية) في شرح الكتاب للسيرافي ١/٨٠ ب، التعليقة ١/٣٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨.

(٣) الكتاب ١/١٩.

(٤) عدل عن نص الكتاب السابق الذي أثبته هو عندما أورد النص لأول مرة حيث قال (في قول من قال) وما أثبته هنا موافق لما في شرح السيرافي ١/٨٠ ب، التعليقة ١/٣٧، شرح عيون كتاب سيبويه ١/٢٨.

(٥) كذا في الأصل، والصحيح علامة التثنية -لأنه هو الموافق لكلام سيبويه السابق- حيث قال: "لأنها علامة الإضمار والتثنية" ولأنه يتحدث عن الألف، وهو هنا يعيد ما قاله في نص سيبويه السابق. الذي علقنا عليه في حاشية رقم ٢ من هذه الصفحة ومما يقوله السيرافي تعليقاً على ذلك: "و لم يرد بقوله علامة الإضمار والتثنية في حال واحدة، وإنما أراد لأنها علامة الإضمار، إذا تقدم المضمرون، أو التثنية في لغة =

مضمرٌ. ثم قال: "فأثبتُوها في الرَّفْعِ وحذفُوها في الجزم"[1] قلتُ يعني: النُّونَ؛ لأنها إعرابٌ، أَثْبَتُوها في حالة الرَّفعِ، كما أنّ الضَّمةَ تَثْبُتُ، ألا تـرى أنهـا[2] نظيرتُها؛ لأنها[3] إعرابٌ، وقولُه: حذفُوها في الجـزمِ، قلـتُ: كمـا يَحْذِفُـون الحركةَ في الجـزمِ؛ لأن الجـزمَ موضـعُ الحـذفِ، فَلَمَّـا كـان شـأنُها في الرفـعِ الثباتَ وفي الجزمِ الحذفَ، جاءوا للنصبِ، وليس له فرجةٌ ثالثةٌ بَيْـنَ الحـذفِ والإثباتِ، فلم يكن بُدٌّ من حَمْلِه على أَحَدِهما، فَآثَرُوا حَمْلَـه علـى الجـزمِ، كما حَمَلُوه على الجـرِّ[4]، لأن الجـزمَ نَظِـيرُ الجرِّ، أَلاَ تَـرَى أنَّ كـلَّ واحـد منهما إعرابٌ مختص بمحلِّه لا يكونُ إلا فيه، ولا ينتقلُ، بهذا اعْتَـلَّ سـيبويه، وهو حَسَنٌ وباقي الفصلِ مفهومٌ من كلامِه.

وقولُه رحمه الله: "وكذلك إذا لَحِقَتْ الأفعالَ/ علامةُ الجمعِ"[5]. قلت: [٢٣/أ] لما فَرَغَ من لَحَاقِ ضمير الاثنين للفعل أَخَذَ يَتَكَلَّمُ على لَحَاقِ ضمير الجمـع،

=

من قال أكلوني البراغيث؛ لأن هؤلاء -عند سيبويه- جعلوا الواو في (أكلوني) علامة تؤذن بالجماعة، وليست ضميراً". شرح الكتاب ١/ ٨٠ ب.

(١) الكتاب ١/ ١٩.

(٢) في الأصل: أنهما، ولا معنى للتثنية.

(٣) في الأصل: لأنهما، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) أي في الاسم.

(٥) الكتاب ١/ ١٩ وفيه "علامةٌ للجمع".

قد كان في الفصل الذي فَرَغْنا منه[1] لفظ يحتاجُ إلى الكلام، فإذا فَرِغْنا منه بحول الله تعالى استأنفنا التَّكَلُّمَ[2] على فعلٍ[3] ضميرِ الْجَمْعِ. قولُه رحمه الله: "لأنَّك لم تُرِد أن تُثَنِّي (يَفْعَلَ) هذا البناءَ، فتُضمَّ إليه يَفْعَلاً آخَرَ"[4] إن قُلْتَ: كيف ينبغي أن يُضْبَط هذا يَفْعلُ أو يَفْعلَ أو يَفْعَلاً؟ قلت: أمّا قولُه: لأنَّك لم تُرِدْ أنْ تُثَنِّي يَفْعَلَ هَذا الْبِنَاءَ"، فَيُتَصَوَّرُ فيهِ وجهان[5] الرفعُ والنصبُ، كلاهُما دُونَ[6] تَنْوينٍ، أما الرَّفْعُ فَعَلَى الحِكَايَةِ، وكأنَّه لما تَكَلَّمَ في (يَفْعَلان) قَال: لم تُرِدْ أن تُثَنِّي منْ هَذا (يَفْعَلُ)، ويَفْعَلُ من هذَا، إنَّما هو بفَاعِلِه، فهو جملةٌ، فحكاها، ولك أنْ تَأْخُذَهُ مُجَرَّداً من الضمير فيكونُ مُفْرَداً مَعْرِفَةً اسماً للبناء، فيه وَزْنُ الفعلِ، فيمتنع الصرف بمنزلة رجلٍ سَمَّيْتَه (يَرْمَعُ)[7]، وأما قَولُه: "فَتَضَمَّ إليه يَفْعَلاً آخر"[8] فلا يُتَصَوَّرُ فيه إلا النَّصبُ

---

(١) نهاية السقط من ب وأوله في ص ٣١٢.

(٢) ب: التكلام.

(٣) (فعل) سقط من ب.

(٤) الكتاب ١٩/١ وفيه (يفعل) وفي بولاق ٥/١ (يفعلاً).

(٥) ب: وجهين.

(٦) في ب سقطت النون من (دون).

(٧) ورد هذا المثال في الكتاب ١٩٤/٣ على أنه مما أشبه الفعل على غير وزن (أفعل) فيمنع الصرف، وفي الصحاح ١٢٢٣: اليَرْمَعُ: حجارة بيض رقاق تلمع.

(٨) ب: فعلاً.

مع التنوينِ؛ لأنه إنّما يُريدُ: فتضمَّ إلى هذا البناء فِعْلاً آخَرَ، ولا يُريدُ: فتَضُمَّ إليه هَذا الفعلَ الآخَرَ؛ لأنَّ المعنى على (فِعْلٍ) أيِّ فِعْلٍ كَانَ، فهو مُتَجَرِّدٌ[1] من الضمير، فلا تُتَصَوَّرُ[2] الْحِكَايةُ، وهو نكرةٌ، فليسَ له ما يُوْجِبُ مَنع صَرْفِه، ثُمَّ نعودُ إن شاء الله تعالى[3] لِمَا كُنَّا بِسَبيْلِه، قال: "وكذلك إذا لَحِقَتْ[4] الأفْعَالَ علامةُ الجمعِ[5] لَحِقَتْها زيادتانِ"[6] قلتُ: "لم يَقُلْ هُنَا مَا قَال في التثنية من أنَّ الفعلَ مجموعٌ، فيُسْتدل عليه؛ لأنَّه إذا ثَبَتَ أنَّ الفعلَ لا يُثَنَّى، فقد ثَبَتَ أنه لا يُجْمَعُ، فهذه الواوُ اللاَّحِقَةُ هُنَا في (يَفْعَلُونَ) ضَميرٌ بمنزلةِ الألفِ هُناكَ، والنُّونُ هي الإعرابُ، كما كَانَتْ هُنَاكَ، ولم يَحْتَجْ إلى أن يقولَ: إنَّ النُّونَ ليستْ حرفَ الإعرابِ؛ لأنَّه قد أَبْطَلَ ذلك في التثنيةِ، وكَانَتْ مفتوحةً، كما كَانَتْ في الجمعِ، وقولُه: "كَمَا فَعَلْتَ ذلك في التثنيةِ"[7] لَمَّا قَال: إنَّ النُّونَ هُنَا مفتوحةٌ بمنزِلتها في الزيدُونَ، كان هذا وفاقاً

---

(١) ب: مجرد.

(٢) أ: يتصور، وما أثبتناه من ب.

(٣) (تعالى) ليست في ب.

(٤) ب: ألحقت.

(٥) ب: الجزم.

(٦) الكتاب ١/١٩ وفيه (للجمع) بدل (الجمع)، و(زائدتان) بدل (زيادتان).

(٧) الكتاب ١/١٩.

بين[1] الأسماءِ والأفعالِ، فقال كما كان / ذلك الوِفَاقُ بين[2] الأسماء [٢٣/ب] والأفعالِ في التثنية. ثم قال: "لأنَّهما وَقَعَتَا في التثنية والجمعِ هَهُنا"[3] أي: لأنَّ النُّونَ في يَفْعَلانِ، والنُّونَ في يَفْعَلُونَ وقَعَتَا هُنَا في التثنيةِ والجَمْعِ كما أَنَّها في الأسماءِ كَذَلِكَ، فلهذا وَقَع الوِفَاقُ والمُشَاكلةُ، ثم مَثَّل فقال: "وذلك هم يَفْعَلُونَ، ولم يَفعَلُوا، ولَن يَفْعَلُوا"[4] قلتُ: ولم يَقُلْ هُنَا إنَّ النصبَ محمولٌ على الجزمِ، لأنَّه قَدْ قَدَّمَه في التثنية، ثُمَّ قال: "وَكَذَلِكَ إذَا لَحقَها[5] علامةُ التَّأنيثِ في المُخَاطَبَةِ"[6] يريد إذا قُلتَ: هند تَفْعَلِين[7]، فهذه النونُ أيضاً إعرابٌ، وقولُه في (الياء) إنَّه علامةُ تأنيثٍ، هذا هو مذهبُ أبي الحسن، وَقَدْ كَان يُنْسَبُ لسيبويه أَنَّه يقولُ بمذهب أبي[8] الحسن في[9] هذا الموضع لولا

---

(١) ب: من.

(٢) ب: من.

(٣) الكتاب ١/١٩.

(٤) الكتاب ١/١٩ وفيه: "وهو قولك هم...".

(٥) ب: تحققاً.

(٦) الكتاب ١/٢٠ وفيه: "وكذلك إذا أَلْحَقْتَ التَّأنيثَ...".

(٧) في الكتاب ١/٢٠: أنت تفعلين.

(٨) أ: بي، وما أثبتناه من ب.

(٩) ب: من.

نَصُّه في داخل الكتاب أنَّها ضميرٌ[1]، فإنما جَعَلْناها علامة تأنيثٍ تَجَوُّزاً، والصحيح أنَّها ضميرٌ لما أُبَيِّنُهُ[2] إنْ شاء الله تعالى[3] بعد ذكر مذهب الأخفش باستدلاله؛ زَعم أبو الحسن أنّ هذه الياءَ حرفٌ[4] تَدلُّ على أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ بمنزلةِ الكسرةِ[5] في قمتِ وضربتُكِ قال: والدليلُ على أنها لَيْسَتْ ضميراً، أنَّ فاعل الفعلِ المضارع إذا كان مفرداً فلا يجوزُ ظُهُورُه نحو: زيدٌ يقومُ، وأنت تَخْرُجُ، فلو كانت هذه الياءُ فاعلةً لم تَبْرُزْ، وهي قَدْ بَرَزَتْ، فدلَّ ذلك على أنها لَيْسَتْ فاعلةً، وإذا لم تكُنْ اسماً تبين أنها حرفٌ، لا موضع لها من الإعراب، فهي عنده حرفُ تأنيث؛ لأن التأنيث مفهومٌ منها، ومما يُؤَكِّدُ عنده هذا أن التأنيث قد جاء بالكسرةِ في نحو ضَرَبْتُكِ. وأما مَنْ ذَهَبَ[6] إلى أنَّها ضميرٌ، فَيَسْتَدِلُّ على ذلك بأمورٍ[7] منها: أن الياء

(١) وذلك في كتابه ٤/٢١١، ٢١٣، وانظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٠٦.

(٢) أ: أثبته، وما أثبتناه من ب.

(٣) (تعالى) ليست في ب.

(٤) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٠٦، ارتشاف الضرب ١/٤٦٤، رصف المباني ٤٤٤-٤٤٥، ونسب للمازني مع الأخفش في مغني اللبيب ٤٨٧، والجنى الداني ١٨١.

(٥) أ: الكسر، وما أثبتناه من ب.

(٦) انظر: شرح المفصل ٧/٧،٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/٢٠٧، رصف المباني ٤٤٥.

(٧) رُدَّ ذلك القول بأنها حرف بأمور أربعة، ذكرت في رصف المباني ٤٤٥.

نفسها لم تَثْبُتْ من علاماتِ التأنيث في غير هذا الموضع، وَقَدْ ثَبَتَتْ ضميراً في ضَرَبَنِي، ومِنْهَا أَنَّ علامةَ التأنيثِ لَمْ تَلْحَقْ الْفِعلَ الْمُضارِعَ في مَوْضِعٍ مِنْ آخرِه، ومنها أنَّ علامةَ التأنيث ثَبَتَتْ في التثنية نحو قَامَتا، فلو كانَتْ هذه الياءُ علامةَ تأنيث لَقُلْتَ تَقُوْمَيَان[1]، فكَونُهم[2] يقولُون: تَقُوْمَان؛ دليلٌ على أنَّها ليستْ علامةَ تأنيثٍ[3]، ومِنْهَا أنَّه[4]، لم يُرْفَعْ من الفعلِ المضارع بالنُّونِ/ [٢٤/أ] إلاَّ ما اتَّصل به ضميرٌ نحو يَقُوْمَان، ويَقُوْمُوْنَ. فإن قُلْتَ: ما عُذْرُكُمْ عن بُرُوزِ الضَّمير في حالِ الإفرادِ؟ قلتُ: الذي أوجَبَ بروزَه في التثنيةِ والجمعِ موجودٌ هنا، وهو اللَّبْسُ، ألا ترى أنَّ الضميرَ في التثنيةِ والجمعِ لو لَمْ يَبْرُزْ لالتبسَ بفعلِ المفردِ، وكذلك هَهُنا[5]، ألا ترى أنَّه هُنَا لو لم يَبْرُزْ [أيضاً][6] لالْتَبَسَ بِفعلِ المفردِ المذكر المخاطب، ألا ترى أنَّك تَقُولُ في خِطَابِ الْمُفْرَدِ

---

(١) أ: تقومان، وما أثبتناه من ب.

(٢) ب: وكونهم.

(٣) قال المالقي عن هذا الوجه: "ومنها أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين، فيقال: تفعليان، كما قيل: فعلتا، ذلك لم يكنْ" رصف المباني ٤٤٥.

(٤) أ: أن، وما أثبتناه من ب.

(٥) ب هنا.

(٦) ما بين الحاصرتين ليس في أ، وهو من ب.

المذَكَّرِ[١] (تَفْعَلُ)، فالصَّحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه، قال سيبويه: "وتُفتَحُ النُّونُ، لأنَّ الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادةِ التي في الجمعِ[٢]، وتكونُ في الأسماء في الْجَرِّ والنَّصبِ"[٣]، أي لأن التي قَبْلَها بِمَنْزِلَةِ الياء التي تكونُ في الزيدين في الجرِّ والنصب، فلهذا تُفْتَحُ النُّونُ، وذلك: أنتِ تَفْعَلِيْنَ و لم تَفْعَلِيْ ولَنْ تفْعَلِيْ، قلت: ويُحْمَلُ فيها النَّصْبُ على الجَرِّ للعلةِ المتقدِّمة. ثم قال[٤]: إذا أَرَدت جَمْعَ المؤنثِ في الفعل المضارع ألحقْتَ للعلامةِ نوناً"[٥]، قلتُ: لَمَّا تَكَلَّم على لِحَاقِ ضميرِ الاثنين والجمعِ والواحدةِ، أَخَذَ يَتكَلَّمُ على ضميرِ جَمْعِ المؤنثِ إذا لَحِقَ الفعلَ، وذلك قولُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ) فهذه النونُ ضميرٌ، وصار الفعلُ الذي تلحقُه مبنياً على السكون، ولَسْتُ أحفَظُ خِلافاً في أنَّ هذا الفعلَ مبنيٌّ غيرَ أنَّ أبا القاسم السُّهَيْلِي زَعَمَ أنَّه مُعْرَبٌ[٦]، وَفَسَدَ[٧]

---

(١) أ: المذكر المفرد، واخترنا ما في ب ليوافق ما ذكره أولاً.

(٢) ب: الجميع.

(٣) الكتاب ٢٠/١.

(٤) (ثم قال) سقطت من ب.

(٥) الكتاب ٢٠/١، وفي أ و ب (ألحقته) والتصحيح من الكتاب.

(٦) انظر نتائج الفكر ١١٠-١١١، شرح التصريح ٥٦/١، ونسب لابن درستويه وللسهيلي في الارتشاف ١١٥/١.

(٧) أ: قيد، وما أثبتناه من ب.

موضعُ الإعرابِ، كما فسد(١) في غُلامي، والصحيحُ أن هذا الفعلَ مبنيٌّ لما أُبيِّنُه(٢)، وذلك أن هذا الفعلَ عندما لَحِقَه هذا الضميرُ، كان حقُّه ألاَّ يَسْكُنَ مَا قَبْلَهُ، لأَنَّه إنَّمَا سَكَنَ ما قَبْلَ الضَّمير في الفعلِ الماضي نحو ضَرَبْتُ؛ لِعِلَّةٍ مفقودةٍ هنا، وهي توالي أربعِ حركاتٍ فيما(٣) هو كالكلمةِ الواحدةِ(٤)، فليس لهذا التسكينِ(٥) في الفعلِ المضارعِ وجْهٌ سوى مجردِ الحمل، فلما حُمِلَ عليه في أن سَكَنَ آخرُه أشبهه، فلما أشْبَهَ المبني(٦)، وكان فيه شَبَهٌ أيضاً بالاسم نظرنا على ما ينبغي أن يُحْمَلَ: هل على الاسم فيكونُ معرباً أو على الفعلِ فيكونُ/ مبنياًّ؟ فقال مَنْ زَعَمَ أنَّه معربٌ: العلةُ التي لأجلها أُعْرِبَ [٢٤ب] عَتِيْدَةٌ فيه. قُلْنا ذلك باطلٌ؛ لأنه قَدْ عَارَضَها ما يَقْطَعُ بها، وهو شَبَهٌ مثلُه، ألا ترى أنه قد سَكَنَ لأَجْلِهِ، فَصَار مِثْلَه، مع أنَّ الفعلَ أَصْلُه البناءُ، وما أُعْرِبَ منه، فينبغي أن يُحْفَظَ، ولا يتعدَّى موضعَه، فانْبَغَى حَمْلُه على أصْلِه من البناءِ، ولم يُلْتَفَتْ لِشَبَهِهِ بالاسم إذ عارضَه ما إذا قُرن به اضمَحَلَّ، وأما قولُه: إنَّ غُلامي فَسَدَ منه موضعُ الإعراب، وهو مع هذا مُعْرَبٌ فصحيحٌ؛

---

(١) أ: قيد، وما أثبتناه من ب.

(٢) أ: أثبته، وما أثبتناه من ب.

(٣) ب: مما.

(٤) (الواحدة) ساقطة من ب.

(٥) أ، ب: (التنكير) ولعله تصحيف والصحيح ما أثبته.

(٦) أ: المنفي، والتصحيح من ب.

لأنه لا ينبغي أن يُعْتَقَدَ فيه البقاءُ على حالٍ إذْ لا علةَ فيـه، توجـب[1] بنـاءَه، بخـلاف هـذا الـذي نحـن بسـبيله. ثـم نرجـعُ إلى لفظِـه، قولُـه: "ألحقـت[2] للعلامةِ"[3]، يريدُ لعلامـةِ[4] جمـعِ المؤنـث، قولُـه "وكـانت علامـةُ الإضمـار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث"[5] أي وكانت النـونُ علامـةَ الإضمـار في قولـك: المسـلماتُ[6] يَقُمْـنَ، وقولــه: "والجمــعُ فيمــن قــال: أكلونــي البراغيث" أي علامة الجمع[7] إذا تَأخَّرَ الفاعل[8]، ثـم قـال: "وأسْـكَنْتَ مـا كَان في الواحدِ حرفَ إعرابٍ كما أَسْـكَنْتَ ذلـك في فَعَـلَ"[9] قلـتُ: يريـدُ أسكنْتَه حَمْلاً على الماضي، ثم قال: "وبُنِيَ علـى هـذه العلامـةِ"[10] أي بُـنِي

---

(١) أ: توجه. وما أثبت من ب.

(٢) أ، ب: ألحقته والتصحيح من الكتاب ١/٢٠.

(٣) أ: العلامة، والتصحيح من ب، ومن الكتاب ١/٢٠.

(٤) أ: العلامة. وما أثبته من ب.

(٥) الكتاب ١/٢٠.

(٦) ب: الهندات.

(٧) ذكر السيرافي في شرحه للكتاب ١/٨١ ب هذين الوجهين للنون عندما شـرح عبـارة سيبويه، فالنون تكون لضمير جماعة المؤنث في حال تقدم الاسم، وعلامة الجمـع عنـد من يقول: أكلوني البراغيث، أي عند تأخر الفاعل.

(٨) ب: الفعل.

(٩) الكتاب ١/٢٠ وفيه: ".....كما فعلت ذلك" بدل (أسكنت).

(١٠) الكتاب ١/٢٠.

على السُّكُونِ، لأنــه فِعْلٌ، كمـا أنَّ المـاضيَ فعْـلٌ، وهـو مُتَحَـرِّكٌ، كمـا أنَّ الماضي متحركٌ، ثم قال: "فليس هذه بأبعدَ فيها"[١] يريدُ فليـس حملُهـا علـى الماضي فَيُبْنَى[٢] بأبْعدَ من (يَفْعَلُ) حينَ حُمِـلَ علـى الاسـم فـأُعْرِب، واعتـلَّ لفتح النونِ بأنَّها علامةُ جَمْعٍ، وكما[٣] كانت نونُ الجمعِ في الاسم مفتوحةً، فكذلك هنا، ثم قال "وفُعِلَ بلامِ يَفْعَل ما فُعِلَ بلام فَعَلَ لِمَا ذكرتُ لك"[٤]، أي سكنتْ هذه اللامُ، كما سكنتْ في الماضي لِمَا ذُكِرَ من الحمل.

وقوله: "ولأنَّها قد[٥] تُبْنَى مع ذلك على الفتحة"[٦] يريد أن يُسَهِّلَ بنـاءَ هذا الفعلِ، وإن استقر فيه الإعراب، ألا ترى أنه قد بُنِي -بلا خلاف- عنـد اتِّصَالِ النونِ به، أعني نون التأكيدِ[٧]؛ فلا بُعْدَ في أن تُبْنَى مع هذه النون، ثم قال: "وألزمُوا لامَ فَعَلَ السكونَ وبنوها/ على هذه العلامةِلما زادوا"[٨] أي لمَّا [١/٥

---

(١) الكتاب ١/٢٠.

(٢) ب: بشيء.

(٣) ب: فكما.

(٤) الكتاب ١/٢٠.

(٥) ب: قي.

(٦) الكتاب ١/٢٠.

(٧) أ: الساكنة، والتصحيح من ب.

(٨) الكتاب ١/٢٠ وفيه ".... وبنوها على العلامة، وحذفوا الحركة لما زادوا".

زَادُوا ما هو مع الفعلِ بمنزلةِ شيءٍ واحد، وتَوَالَى لهم أربعُ حركاتٍ، سَكَّنوا الآخرَ، ليزولُوا عن هذا الثقلِ.

وقولُه: "لأنَّها في الواحدِ ليس آخرُها حرفَ إعرابٍ لِمَا ذكرتُ لك"[1] أي ومِمَّا سَهَّل أيضاً تسكينَ هذا الآخر في الماضي كونُه ليس بحرفِ إعراب[2]. قال سيبويه رحمه الله: "اعلم أنَّ بعضَ الكلامِ أَثْقَلُ من بعض"[3] إن قلت: ما الذي سَوَّغَ دخولَ هذا في بابِ المجاري، قلت: لَمَّا زَعَمَ أنَّ المجاري ثمانيةٌ، وكانت التثنية[4] والجمعُ اللاحقةُ للاسم والفعلِ المضارعِ تخالفُ ما ذُكر، احتاج أن يقول: إنَّمَا تكلَّمتُ على المجاري إذا لم يطرأْ على الاسم ولا على ما ضَارَعَه[5] شيءٌ، واحتاج أيضاً إلى ذكر (يَفْعَلْنَ) لأنه كان[6] ذكر أنَّ الفعلَ المضارعَ معربٌ[7]؛ لِشَبَهِهِ بالاسم، فلما كان هذا

---

(١) الكتاب ١/٢٠، وفيه (.... ليست في آخرها....)، وفي ب: لما ذكرت الآن. والنَّصُّ في شرح السيرافي ١/٨٣ أ، "لأنها ليس في الواحد آخرُها...".

(٢) زاد في ب بعد ذلك: لما ذكرت الآن..... .

(٣) الكتاب ١/٢٠، وفيه: (واعلم....).

(٤) كذا في أ: وب: والملائم للسياق (علامة التثنية).

(٥) ب: مضارعه.

(٦) ب: كان كان.

(٧) (معرب) سقطت من ب.

مبنياً[1] ذكَرَه إعلاماً بأنه إنَّما يُعْرَبُ ما لم يَعْرِضْ له شَبَهٌ[2] بالفعل، ولما ذكر أن الجرَّ والكسر ضربٌ واحدٌ، قال الْمُعْتَرِضُ: ليس هذا كما زعمتَ ألا ترى أن الجرَّ في[3] مررت بأحمدَ، ليس مع[4] الكسر ضرباً واحداً، فأخَذَ يعتذِرُ عن هذا الكسرِ، ويقولُ إنما يكونُ الجرُّ ضرباً واحداً[5] مع الكسرِ ما لم يُخْرِجِ الاسمَ عن وَصْفِهِ مُخْرِجٌ، وهذا قد خَرَجَ بما يُذكرُ، فجاء بهذا توطئةً لذكرِ الاسم الذي لا ينصرف، فالْقَدْرُ الذي سَوَّغَ دخولَ المثنى والمجموعِ والفعلِ اللاحِقِه[6] ضميرُ الاثنين والجمعِ وضميرُ جمع المؤنث [في باب المجاري[7]] سوَّغ[8] دخول هذا الفصل في باب المجاري. ثم نعودُ إلى لفظِه. قولُه في باب المجاري:[9] "اعلم[10] أن بعض الكلامِ أثْقَلُ من

(١) أ: فلما جاز هذا فقلنا، وفيه تحريف، والتصحيح من ب.

(٢) أ: شبهه، والتصحيح من ب.

(٣) ب: من.

(٤) أ: منع، والتصحيح من ب.

(٥) ب: ضربٌ واحدٌ.

(٦) كذا ورد في أ، وفي ب: من ضمير.

(٧) ما بين الحاصرين ليس من أ، وهو من ب.

(٨) (سوغ) أصابتها رطوبة في ب فذهبت بها.

(٩) (في باب المجاري) سقط من ب.

(١٠) (اعلم) سقطت من ب.

بعض[1]" قلت: لا يريدُ أنَّ الجملَ بعضُها أثقلُ من بعَض؛ لأنه إنَّما يريـدُ أنَّ الأَسْماءَ أخفُّ، ألا تراه يقولُ: "فالأفْعَالُ[2] أثقَلُ مـن الأَسْمَاءِ"[3] وكـان[4] حقُه أن يقولَ: [اعلم[5]] أن بعض الكلـمِ[6]، لأن الجمـلَ لا تُوصَـفُ بخِفَّـةٍ ولا ثِقَلٍ، إنَّمَا يُوصَفُ بذلك الأسماءُ والأفعالُ، فعن هذا جوابـان، أحدُهمـا: حذفُ المضاف، وكأنَّه قال: اعلم أنَّ بعضَ أجزاءِ الكلام أثْقَـلُ مـن بعـض، والآخرُ: -وهو الصحيحُ الذي لا تَكَلُّفَ فيه- أن يكونَ بعـضُ الكـلامِ غـيرَ الكلام، ويكونَ الكلامُ نوعاً لا جنْساً،/ وبعضُ الكلامِ هو الاسمُ أو الفعـلُ،[٢٥/ب] ومعنى الثِّقَلِ والخفَّةِ راجعٌ لِكَثْرَةِ التَّكَلُّـمِ وقِلَّتِـهِ، فـإذا كَثُرَ اسـتعمالُ اللفـظِ خَفَّ، ومَهْمَا قَلَّ التَّكَلُّمُ به ثَقُلَ، فـلا تَحْصُـلُ لـه الخِفَّـةُ والثِّقَـلُ إلاَّ بعـد أن يَكُونَ في كلامٍ، فلهذا قال: "بعضُ الكلامِ أثقلُ" و لم يقلْ: "بعضُ الكلـمِ"[7]

---

(١) الكتاب ١/٢٠ وفيه (واعلم).

(٢) ب: إن الأفعال.

(٣) الكتاب ١/٢٠.

(٤) ب: فكان.

(٥) ساقط من أ، والإضافة من ب.

(٦) ب: الكلام.

(٧) ب: الكلام.

لأن الكلمَ[1] لا يحصلُ لها خفــةٌ ولا ثِقَـلٌ حتـى تكـونَ في كـلامٍ، ثـم قـال: لأن[2] الأسماء هي الأولى"[3]، أي أنّها الأصـولُ، ألا تـرى أنَّ الأفعـالَ منهـا مأخوذةٌ، قال: "وهي أشدُّ تمكُّناً[4]، أي أنها أكثرُ دوْراً في الكلام، وعلةُ هذا كونُها أولَ[5]، فَحَصَلَ من ذلك [أنَّ[6]] الأُصُـولَ يُتصَـرَّفُ فيهـا أكـثر ممـا يُتصـرفُ في الفـروع، قـال: "فمـن ثَـمَّ لم يلحقهـا تنويـنٌ، ولَحِقَهـا الجـزْمُ والسُّكُونُ"[7] أي فمن أجْلِ الْخِفَّةِ والثِّقَلِ احتاجُوا إلى التفرقـةِ بـين الخفيـفِ والثقيلِ، فوضعُوا الفارقَ في الاسم لِخِفَّتِه، فاحْتَمَلَ الزيادةَ، و لم يَلْحَـقْ ذلـك الفعلَ لِثِقَلِهِ، بل لَحِقَهُ الجزم والسكون في (يَفْعَلْنَ) لِثِقَلِه. وقولُه: "وإنَّما هـي من الأسماء"[8] أي وإنما الأفعال مأخوذةٌ من الأسماء، فَلَمَّا كانت فروعـاً قَـلَّ التصرفُ فيها فَثَقُلَتْ، وقِلَّةُ التصرفِ فيها كونُها غيرَ مُفْتَقِرٍ إليهـا، فـلا يـلزمُ ذِكرُها، لأنَّك تقول: اللّـهُ إِلَهُنا وعبدُ اللهِ أخونا، وكلُّ كَلام فلابُدَّ فيـه مـن

---

(١) ب: الكلام.

(٢) أ: ولأن.

(٣) الكتاب: ١/٢٠.

(٤) الكتاب ١/٢٠.

(٥) جاءت أول هنا ممنوعة من الصرف؛ للصفة ووزن الفعل.

(٦) ساقط من أ، وهي في ب.

(٧) الكتاب ١/٢٠-٢١.

(٨) الكتاب ١/٢١.

اسم، فَكَثُر تردَادُه فَخَفَّ، فلهذا لَحِقَه[1] التنوينُ، و لم يلحق الفعلَ، فهـذه[2] التوطئةُ لِمَقْصُودِه، ثـم قـال: "واعلـمْ أنَّ مـا ضَـارَعَ الفعـلَ المضـارعَ[3] مـن الأسمـاء في الكـلام ووافقـه في البنـاء أُجـري لَفْظُـه مُجْـرى مـا[4] يَسْـتثْقِلون ومَنَعُوه ما يكون لِمَا يَسْتَخِفُّون"[5] لما قَدَّم أنَّ الفعلَ لا يلحقُه تنويـنٌ، وإنَّمـا يلحق الأسماءَ لِخِفَّتِها، وأَعْطَى السببَ في ذلـك، زَعَـم أن مـا ضَـارَع الفعـلَ المضارعَ مُنع ما يُمنعُ[6]، وهو الجرُّ والتَّنوينُ، فقولُه: "وافَقَه في البناء" بَيِّن[7]، وهو أن يكونَ على زِنَتِهِ، وأمَّا مُضَارَعتُه[8] له في الكلام، فهو أن يكونَ فيـه علةٌ فرعيةٌ، يكونُ بها كالفعلِ علـى حَسَـبِ الْعِلَـلِ المذكـورةِ في أبـوابِ مـا ينصرفُ ومَا لا ينصرفُ. وقوله: "أُجـري لفْظُـه مُجْـرى مـا يَسْـتَثْقِلُون" أي مُجْرَى الفعل، وقولُه: "ومَنَعُوه مـا يكـون لمـا يَسْـتَخِفُّون" أي مَنَعُـوه/الـذي[١/٢٦أ]

---

(١) أ: ألحقه، وما أثبتناه من ب.

(٢) أ: بهذه. وهو تحريف، وما أثبتناه من ب.

(٣) المضارع: سقطت من ب.

(٤) أ: مما والتصحيح من ب، ومن كتاب سيبيويه.

(٥) الكتاب ١/٢١.

(٦) أي مُنِع الاسمُ المشابه للفعل المضارع مما يمنع منه الفعل المضـارع وهـو الجـر والتنويـن حيث لا يدخلان الفعل.

(٧) أ: يريد، والتصحيح من ب.

(٨) نهاية السقط من نسخة جـ، وأوله في ص ٢٥٩.

يكونُ للاستخفاف[1]، وهو التنوينُ؛ لأنه دالٌ على الخفَّة كما قلنا، أو تكونُ (ما) موصولةً، وكأنَّه قال: ومنعُوه ما يَكُوْنُ للذي يَسْتَخِفُّونَه وهو الاسمُ، ثم قال: (وذلك نحو أبيضَ وأسودَ)[2]، أي والذي ضَارَعَ الفعلَ في الكلام، ووافَقَه في البناءِ مِثْلُ كذا، ثم بَيَّنَ مضارعته له من جهةِ البناء، وذلك أنه بمنزلة اعلم.

ثم قال: "وأما مُضارعتُه في الصفة"[3] أي وأما مضارعتُه للفعل فهو أنّه[4] صفةٌ، والصفةُ لابُدَّ لها من الاسم، كما أنَّ الفعلَ لابُدَّ له من الاسم، فيقبح أن يُقال[5]: أَلا باردٌ[6]، وأتاني قويٌّ، كما يقبحُ أن يُتكلَّم[7] بالفعل وحده. ثم قال: "لأن الصفةَ قبلها الاسم"[8]، قلت: لأنها مشتقة، ألا ترى أنَّ أحمرَ مأخوذٌ من الحُمْرَةِ، كما أنَّ ضَرَبَ مأخوذٌ من الضَّرْبِ، قال: "فإنْ

---

(١) أ: للاستحقاق، وهو تصحيف، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) الكتاب ١/٢١.

(٣) الكتاب ١/٢١.

(٤) أ: إذ، ولعله تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) ب، جـ تقول.

(٦) كذا ورد في النسخ الثلاث، وهو في الكتاب ١/٢١ (ألا بارداً) (ولأتاني اليومَ قويٌّ).

(٧) ب: تتكلم.

(٨) الكتاب ١/٢١، وفيه "لأن الاسم قبل الصفة".

كان أفعلُ اسماً كـانَ أخـفَّ عليهـم"[١] يريـدُ أنْ يُعطِـيَ السـبب في أنْ كـان (أفعل) الصفة ليس له حالٌ ينصرفُ فيه، لأنه إذا كـان صفـةً ففيـه الوصـفُ ووزنُ الفعلِ، فإن سَمَّـيْتَ به ففيـه التعريـفُ ووزنُ الفعـلِ، فـإنْ نكَّرتـه ففيـه الوزنُ وشَبَهُ أصلِه، لأنَّه الآن اسمٌ نكرةٌ، كما أنَّه حين كـان صِفَـةً كذلـك، وأما[٢] أفْعَلُ اسماً فَإذا نكَّرْتَه لم يَكُنْ فيـه غـيرُ الـوزنِ، ألا تـرى أنَّـه لا يُشْبِهُ أصلَه؛ لأنَّه الآن نكرةٌ، وكذلك (يفْعَلُ) إذا نكَّرْتَه بعد التسميةِ ينصـرفُ[٣]، فإنْ قُلتَ: وينبغي ألا يَنْصَرِفَ؛ لأنَّـه يُشْـبِهُ أصلَـه مـن الفعـلِ، أَلاَ تـرى أنَّـه نكرةٌ؟ فقال: لا يُشْبِه الفعلَ فيُمنعُ منه الجرَّ والتنويـنَ، لأنَّـه هنـا اسـمٌ، وقـد كانَ فعلاً، فلا[٤] شَبَه بَيْنَه وبَيْنَ أصْلِه، هـذا مُـرادُه، بهـذا الفَصْـلِ[٥]، فَـنُزِّلَ كَلامُه عَلَيْه. قوله: "فـإن كَـان أَفْعَـلُ اسمـاً كـان أخـفَّ عليهـم نحـو أَفْلُـسٍ وأكْلُبٍ ينصرفانِ في النكرة"[٦] قلتُ: لأنه ليس فيه إلا عِلَّةٌ واحدةٌ، ثم قـال: "ومضارعةُ أفْعَـلَ الـذي يكـونُ صفـةً للاسـم"[٧] أي: ومضارعـةُ (أفعـل[٨])

---

(١) الكتاب ١/٢١، وفيه فإن كان اسماً كان....).

(٢) أ: فأما وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) أ: فيصرف، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) ب: فلما.

(٥) أ: الفعل، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) الكتاب ١/٢١، وفيه ".... نحو أفكل وأكلب....".

(٧) الكتاب ١/٢١.

(٨) جـ: لفعل.

الصِّفةِ للفعلِ، فحذف الفعلَ، وقولُه: (للاسم[1]) متعلّقٌ بصفةٍ، أي: الذي يكونُ وصْفاً للاسم، ولا يجوزُ أن تُعَلِّقَه بالمضارعةِ؛ لفسادِ المعنى، فإنَّما يريدُ ومضارعةُ هذا الذي يُوصفُ به الاسمُ للفعل أنه يكونُ /صفةً، ب وهو [٢٦/ب] اسم، أي في حالِ الاسميَّة، كما أنَّ الفعلَ يكونُ صفةً، ثم قال: "والذي مَنَعه أنْ ينْصَرِفَ في النكرةِ أَنَّه على مثالِ الفعلِ"[2] أي على وزنه. وقوله: "وهو صفةٌ مثله"[2] أي وأفْعَلُ الصفةُ مثل هذا المنكَّر في أنَّه اسمٌ نكرةٌ، كما أنَّ المُنَكَّرَ بعد التسميةِ كذلك، فَلَمَّا أَشْبَهَ أَصْلَه حُكِمَ لَه بِحُكْمِه. هذا مذهبُ سيبويه، والأخفش يصرفه[3]، وسيأتي بيانُ الصحيح[4] من[5] المذهبين عند

---

(١) أ: الاسم، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) لم أجد هذا النص بلفظه في كتاب سيبويه في هذا الباب الذي يتحدث فيه ويتناوله الشارح، كما بحثت عنه في مظانه في باب ما لا ينصرف ٣/١٩٣ -٢٠٥ فلم أجده، ولكنني وجدت في ٣/١٩٨ نصاً قريباً من هذا يؤدي المعنى المراد، وذلك في ثنايا حديثه عن هذا الباب في الصفحات المشار إليها، وكذلك ورد في ٢/٩٩ ما يفيد ذلك، ولكن ليس بهذه الألفاظ قال: "لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنك تقول: هذا أحمرُ قُمُدٌّ، فترفعُه إذا جعلته صفة للأحمر".

(٣) انظر فيمن تعرض لهذا الخلاف: ما ينصرف وما لا ينصرف ٧، شرح الكتاب للسيرافي ٤/٧٨ ب، ٧٩ أ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٩٧٩، التبصرة والتذكرة ٥٤٤، شرح المفصل ١/٧٠، شرح الرضي على الكافية ١/٦٧ -٦٨، ارتشاف الضرب ١/٤٤٦، وجاء في الكتاب ٣/٩٨ أ حاشية ٤ (قال أبو الحسن: ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً، لأنَّه إنما منعه من الصرف أنَّه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه) وانظر تفصيل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي ٤/٧٩ أ.

(٤) جـ: الصحيحين.

(٥) (من) ساقطة من أ وهي في ب و جـ.

انتهائنا إلى موضعِه. ثم قال: "وأما يَشْكُر: فإنّه لا يكـونُ صفـةً وهـو اسـمٌ، إنَّما يكونُ صفةً وهو فعلٌ"[1]، أي[2] فأمَّا يَشْكُرُ إذا نكَّرتَه بعد ما سَمَّيْتَ به، فلا يُشْبِهُ أصلَه من الفعل فَيُمْنَعُ الجرَّ والتنوينَ؛ لأنَّه هنا اسمٌ لا يُوصَـفُ بـه، وأصلُه الفعلُ، وقد كانَ يُوصَفُ به. ثم قال: "واعلم أنَّ النكرةَ أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشـدُّ تمكُّنـاً؛ لأن النكـرةَ أوَّلُ"[3] قلـتُ: يحتـاج هنـا[4] إلى الاستدلال على كونها أخفَّ؛ لأن الخفة إنَّما هي بكـثرة الاسـتعمال، فمـن أيـن كَـثُر استعمالُ النكـرةِ حتـى وَجَـبَ أن تكـونَ أخـفَّ؟ ويحتـاجُ إلى الاستدلالِ على كونِها أولاً. فأمَّا[5] كونُها أكثَر استعمالاً فهو أنَّ كلَّ معرفةٍ فلـه[6] اسـمٌ يتناولـه نكـرةً، ولا يَـلْزَمُ لكُـلِّ نكـرةٍ أن يتناولَهـا اسـمٌ معرفـةٌ، فـ (زيدٌ) يتناولُه رجلٌ، فمهما أردْتَ الإخبارَ عن زيدٍ، فلك أنْ تأتِيَ برجل، ولا يَصِحُّ لك العكسُ، فالنكرةُ إذاً أكثرُ استعمالاً، لأنها تتناولُ ما يقعُ عليـه الاسمُ المعرَّف[7] وغيرُه، ولا تتنـاولُ[8] المعرفَـةُ مـا تقـعُ عليـه النَّكِـرَةُ، فهـي بلا شك أكثرُ استعمالاً.

---

(١) الكتاب ٢٢/١.

(٢) (أي) ساقطة من جـ.

(٣) الكتاب ٢٢/١، وفي ب (أولى).

(٤) ب: هاهنا.

(٥) جـ: وأما.

(٦) في جـ: قبله، وفي ب: أصاب هذه الكلمة وما بعدها طمس.

(٧) ب: المعرب.

(٨) أ، ب: ولا يتناول، وما أثبتناه من جـ.

وأما كونها أولاً فَلَكَ فيه طريقـان: إن شئتَ قلتَ: إن المعرفةَ طارئةٌ على النكرة، ألا ترى أن غلاماً يَرِدُ عليه الألفُ واللامُ والإضافةُ، ومن مذهبه أن الأعلامَ ليس فيها ارتجالٌ، بل هي جُلُّها منقولةٌ من النكراتِ، فالعلميةُ طارئةٌ عليها، فإن قلت: وما يُصنع بـ (هذا) وبالمضمر؟، قلت: المضمرُ إنَّما هو اختصارُ تكريرِ المظهر، وأمَّا (هذا) فليس اسماً أوَّلياً، بل هو نائبٌ مَنَابَ المظهرِ كذلك، ألا ترى أنَّ (هذا) إنَّما اسْتُغْنِي به عن/ زيدٍ[٢٧/أ] الحاضر، ولا يَصِحُّ أَنْ تقول: (هذا) اسمُ الشخص، لأنه لا يتناولُه إلا حاضراً، والدليلُ على[1] أنَّه موضوعٌ موضعَ غيرِه قولُهم: يا هذا العاقلُ، أَلا تَرَى أن النعتَ المرفوعَ إذا حُمِلَ على المبني، فليس له وجهٌ إلا الحمل على اللفظ، ولا لفظ هنا، فمنْ أينَ جاء: يا هذا العاقلُ، لولا أنه موضوعٌ موضعَ ما يظهرُ فيه لفظُ البناءِ المشبه للإعراب، ولولا الطولُ لأَتَيْنَا بمسائلَ هُنا[2] من النّداء طريفةٍ يَعِزُّ وجودُها، لكن تركتُها لموضِعها إن شاء الله.

والطريقُ الثاني في الاستدلالِ على أنَّ النَّكرةَ أولُ عند مَنْ يقُول الأسماءُ الأعلامُ تكونُ مرتجلةً، هو أنَّ كلَّ معرفةٍ فإنَّما يَحْصُلُ له التعريفُ بَعْدَ أن تناولَه النكرةُ، وهو شيءٌ ، فالنكرةُ إذاً قبل المعرفة، فلهذا إذا كان الاسمُ معرفةً كان فرعاً.

---

(١) جـ: على هذا.

(٢) ب: هنا بمسائل.

وقولُ سيبويه: "ثم يدخل عليها[1] ما تُعَرَّفُ به"[2] يَتَنَزَّلُ على هذين المقصدين، إما تدخلُ[3] عليها الألفُ واللامُ والإضافةُ والعلميةُ، ولا ارتجالَ فيها، وإما يَدْخَلُ عليها التعريفُ؛ لأن النَّكرَةَ سبقتها بالاسم، وتناولتْها[4] قبلها، ثم قال: "واعلمْ أنَّ الواحدَ أشدُّ تمكُّناً من الجميع"[5] قلتُ: وهذا أيضاً يحتاجُ إلى استدلال؛ لأنّه لا يُسَلَّمُ أن الواحدَ يَكْثُرُ دورُه كثرةً يزيدُ بها على الجميع، فالدلالةُ على هذا أنَّ كلَّ جمعٍ فإنَّك قَدْ يَسُوغُ لك أنْ تَأْتِي في موضعِ الجمعِ بالمفرد فَتَفُكَّ، فتقول إذا أردْتَ الإخبارَ عن الزيدين: زيدٌ فَعَلَ كَذا وزَيْدٌ صَنَعَ كَذا، وزيدٌ جَرَى له كَذَا، ولا تأتي في موضع المفرد أبداً بالجمع، فصار المفردُ أكثرَ تصرُّفاً، فلهذا كان أشدَّ تمكناً، وأمَّا أنَّ الجمعَ فرعٌ فلا يحتاجُ إلى الاستدلالِ عليه لوضُوحِه. قال سيبويه رحمه الله:[6] "ومن ثَمَّ لم يصرفُوا من الجميعِ ما جاءَ على مثال لا يكونُ للواحد"[7] قلت:

---

(١) جـ: عليه.

(٢) الكتاب ٢٢/١ وفي ب و جـ: يعرف به.

(٣) ب: يدخل.

(٤) كذا في النسخ الثلاث، ومقتضى السياق (تناولته).

(٥) الكتاب ٢٢/١.

(٦) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٧) الكتاب ٢٢/١.

اختلف الناسُ[1] في الجمعِ الذي لا نظيرَ لـه في الآحـاد مـا هـو؟ فمنهـم مـن زعم أن المراد به مفاعلُ ومفاعيلُ؛ لأنه لا يُوجدُ مثالُهمـا في الآحـاد، وهـذا باطلٌ لأنه يُوجدُ من الجموع ما لا يَكُونُ له نظـيرٌ في الآحـاد ويُصْـرفُ نحـو أفْعَال/ وأفْعُل[2]وأفْعِلَة[3]، فهذا القولُ ليس بشيءٍ. ومنهم مَنْ زَعَمَ أنَّ معنـاه[/٢٧ب الجمعُ الذي لا يُتَصَوَّرُ جمعُه، هو الذي لا نظير له في الآحاد[4]، ألا تـرى أن أُكْلُباً يُشبَّه بأحمر[5] فيجمعُ على أكالبَ، كما يجمع أحمرُ[6] علـى أحـامِرَ[7]، وأَفْعَال تُشَبَّهُ بإعْصَار، فكما تقول: أعاصيرُ كذلك تقول: أناعيمُ[8]، وأفْعِلَـة

---

(١) انظر: شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٢/٢١٦ -٢١٨، الارتشـاف ١/٤٢٦، شرح ألفية ابن معط ٤٥٤.

(٢) في المقتضب ٣/٣٣، "وأما ما كان من الجمع على مثال (أفعل) نحو أكلـب وأكعـب، فغير منصرف في المعرفة، وإنما منعه الصرف أنَّه على مثـال الفعـل نحـو أَعْبُدُ وأَقْتُل، وينصرفان في النكرة".

(٣) (أفعله) سقطت من ب.

(٤) انظر شرح ا لسيرافي على الكتاب ١/٨٨ أ-٨٨ب، الإيضاح العضدي ٣٠٣، شرح المقتصد ١٠٢٦، شرح ألفية ابن معط ٤٥٤، ونسـب هـذا الـرأي في المصـدر الأخير لأبي علي الفارسي، ولعله يقول به. لأن هذا القول معروف قبله.

(٥) ب، جـ: أحمد.

(٦) ب، جـ: أحمد.

(٧) ب، جـ: أحامد.

(٨) جمع أنعام، وانظر الكتاب ٣/٦١٨.

يشبه بأفْعُلة نحو أَنْمُلَة، فكما تقولُ أناملُ[1] تقول: أحامرُ[2]، ولا يُتَصَوَّرُ في مفاعلَ تكسيرٌ ألبتَّة، فهذا هو الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد؛ لأن كلَّ ما ذكَرْنَا من غيره وإن لم يَكُنْ له في الآحادِ نظيرٌ على زنتِه، فإنَّه يجمعُ فيكونُ مفرداً بالنظر إلى ما يُجْمَعُ معه، فهذه الجموع[3] تكونُ آحاداً، فلها إذاً نظيرٌ في الآحاد، ولا يُتَصوَّرُ في (مفاعل) شيءٌ من ذلك، قلت: وهذا أيضاً لا يُكْتَفَى به وحده؛ لأن مَلائِكَةً وجَحَاجِحَةً[4] وصَيَاقِلَةً[5] تُصرَفُ وإن كانتْ لا تُجْمَعُ؛ لأنها لها نظيرٌ في المفردات كالكراهية والرفاهية، فلأُبدَّ أن يكونَ معنى قولِهم: جمعٌ لا نظيرَ له في الآحاد: لا يمكنُ تكسيرُه، ولا يكونُ له نظيرٌ في المفردات، حتى يكونَ أمكنَ في الفرعيةِ، فتجيءُ العلةُ متكررةً فيه، فيمنعُ الصَّرْفَ لأنَّه جمْعٌ لا يُجْمَع، ولا يُشْبِهُ المفردات، فَلَمَّا كانَ هذا البناءُ متوغلاً في الجمعيةِ كان وحدَه مانعاً. ثم قال: "واعلم أنَّ المذكَّرَ أخفُّ عليهم من المؤنث؛ لأنَّ التذكيرَ أوَّلُ، وهو أشدُّ تمكُّناً، وإنما يَخْرُجُ التأنيثُ

---

(١) ب: أناميل.

(٢) جمع: (أحمرة) الذي هو جمع حمار.

(٣) ب: الجموع به.

(٤) جحاجحة: جمع جَحْجاج وهو السيد السمح، وقيل الكريم، والهاء فيه لتأكيد الجمع. انظر اللسان ٢٤٣/٣، مادة (جحجح).

(٥) صياقلة: جمع صيقل، وهو الذي يجلو السيوف ويشحذها، انظر اللسان ٤٠٣/١٣، مادة صقل.

من التذكيرِ، ألا ترى أن الشيءَ يقعُ على كلِّ ما يُخْبَرُ[1] عنه وهو مذكَّر"[2] يحتاجُ أيضاً هُنا[3] إلى الاستدلالِ على أنَّ التذكيرَ أَوَّلُ، وعلى أنَّه أشدُّ تَمكُّناً، فأمَّا كونُه أولاً، فلأنَّ كلَّ موجودٍ مُذَكَّرٍ أو مُؤَنَّثٍ، فلهُ لفظٌ مُذَكَّرٌ سَبَقَه أولاً[4]، قبل أن يكونَ مؤنثاً[5] أو مذكراً، فـ (زيدٌ) قد سَبَقَه شيءٌ قبْلَ أنْ يَسْتَحِقَّ هذه التسمية، وقبْلَ أن يَسْتحِقَّ التسميةَ برجل [لأنَّ شيئاً كان[6]] يقعُ عليه وهو نطفةٌ، وكذلك المؤنث لا فرق؛ لأنَّ شيئاً يَسْبِقُ اسمها هند أو فاطمة فلهذا قال سيبويه: يخرج التأنيث من التذكير، أي منه ينشأُ لأنَّه الأسبقُ، فإن قلت قد وُجِدَ الاسمُ المؤنثُ أوَّلياً مرادِفاً لشيءٍ/ وهو[٢٨/أ] حقيقة، لأنه يُطْلَقُ على الموجودِ قبل استحقاقِه التسمية برجل وغير ذلك، قلت هذا مما استهوى كثيراً من الناس لإشكاله، لكن الانفصالُ عنه بما أذكُره لك حتى يتبين أنه ثانٍ[7]، وذلك أنَّك إذا تَأَمَّلْتَهُ وَجَدْتَه فَرْعاً من

---

(١) ب: ما عبر عنه.

(٢) الكتاب ٢٢/١ وفيه بدل (التذكير) -الأولى- (المذكر)، وبدل (يخبر) (ما أخبر)، وبدل (وهو مذكر)، (والشيء ذكر).

(٣) ب، جـ: هنا أيضاً.

(٤) انظر: شرح السرافي ٨٩ أ.

(٥) أ: مر بدأ، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) ساقط من أ، ومكانه: بأن، وهو من ب و جـ.

(٧) ب: حتى يتبين أمر ثان.

جهتين، ألا ترى أنه لم يُسَمِّ الموجودَ حقيقةً إلاَّ لكونِه محققاً؛ فهو اسمٌ لموجودٍ ما، لا اسمٌ للموجود مِن حيثُ هو موجود، لكن بالنَّظَرِ لصفةٍ فهو بعد شيءٍ؛ لأنَّ شيئاً اسمٌ للموجود، لا بالنَّظر لشيء، فهذا يدلُّك على الفرعيَّةِ فيه، وأيضاً فإن الحقيقة مشتقةٌ[1] من الحق، فالحقُّ سابقٌ لها؛ لأنها لم تُسمَّ بذلك إلا لأنَّ معنى الحقَّ فيها موجودٌ، فقد بانَ أن التَّذكيرَ أولُ، فإنْ قُلتَ: وما الدَّليلُ على أنَّه أخفُّ وأمْكَنُ؟ قلت: لأنَّ[2] كلَّ مُؤَنَّثٍ فلك أن تُخْبِرَ عنه بشيءٍ، ولا يَصِحُّ العكسُ، فهو أكثرُ دوراً في الكلام وانظر يا نحويُّ ما أَبْدَعَ هذا الذي عَمِلَ سيبويه من أنَّه لم يذكرْ من الموانع، إلا التي تخفى فَرْعِيَّتُها بالوزنِ الغالب والمختص، والصفة، والتعريف، والتنكير، [والتذكير[3]] وَلم يَذْكُرْ التركيبَ، وزيادةَ الألف والنون[4]، ولا العدلَ، ولا العجمةَ؛ لِتَبَيُّنِ ذلك فيها. فإن قُلت: والجمعُ بَيِّنُ الفرعيةِ، فَلِمَ ذَكَرَه؟ قلت: لأنَّه لا يُمْنَعُ من الجموعِ الإ جمعٌ ما، وسَبَبُ ذلك يَخْفَى، فَلِهذا[5] ذَكَرَه على ما تبين. ثم قال سيبويه: "فالتنوينُ علامةُ الأمكنِ عِنْدَهم والأخفِّ

(١) ب: مشتق.

(٢) ب: إن.

(٣) ساقطة من أ وهي من ب و جـ.

(٤) (الألف والنون) أصابهما طمس في ب.

(٥) أ: فكذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

[عليهم][1]" قلتُ: ولذلك[2] وَضَعُوه[3] في المذكر لِخِفَّتِه، وكونِه أولاً، وأسْقَطُوه من المؤنَّث، ثم قال: "وجميعُ ما لا يَنْصَرِفُ[4] إذا دخلت عليه الألفُ واللامُ، أو أضفْتَهُ انْجرَّ"[5]. قلت: للنحويين في تعليلِ هذا أربعةُ أوجُهٍ[6]: أحْسَنُها أنَّه لما دَخَل عليه العاملُ وَوَجَدَه قد تَقَوَّى فيه جانبُ الاسمِ وَجَدَهُ غيرَ مُشْبِهٍ للفعلِ فجرَّه، فهو بمنزلةِ مررت بالرجل، وإنَّما يُسَمُّونه مُنْجَرّاً، ولا يقولون إنه مُنْصَرِفٌ، بمعنى أنَّه لَيْسَ في آخرِه صريفٌ، فلهذا لا يُقال إنَّه منصرفٌ. والقول الثاني[7]: أنَّه لما دخلت الألفُ واللامُ والإضافةُ وهما يُعَاقِبَانِ التنوينَ فكأنَّ/ التَّنوينَ فيه، وإذا وُجِدَالتنوينُ وُجِدَ[٢٨/ب] الجرُّ، فكان الاسمُ مجروراً منوَّناً[8]. والقول الثالث: أنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ إنَّما مُنِعَ التنوينَ خاصةً، وذهب الجرُّ بحكم التَّبعِ للتنوين، فإذا أمِنُوا التنوين –وذلك مع الألفِ واللام والإضافةِ– عاد الجرُّ، وهذا يظهرُ من

---

(١) ساقط من أو ب، وهو من جـ والكتاب ٢٢/١ وفيه (للأمكن) بدل (الأمكن).
(٢) أ: وكذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.
(٣) ب: وصفوه.
(٤) ب: ما ينصرف.
(٥) الكتاب ٢٢/١ وفيه (أو أضيفه) بدل (أضفته).
(٦) انظر ما قاله السيرافي حول ذلك، حيث أورد أربعة أجوبة عنه في شرحه على الكتاب ٨٩/١ ب – ٩٠ أ.
(٧) انظر شرح المفصل ٨٥/١.
(٨) ب، جـ (مجرور منون).

[كلامِ[1]] الفارسي في[2] "الإيضاح"[3]. والقول الرابع[4]: أنَّه لما دَخَلَه ما لا يكونُ إلا في الاسم نُوِّنَ، ألا ترى أنَّه حينَ[5] لم يَكُنْ بالألف واللام، ولا مضافاً، لم يَكُنْ فيه أمرٌ يَخْتَصُّ بالاسم، أَلا تَرَى أنَّ الرَّفْعَ والنَّصبَ يوجدانِ في الفعل، وحرفُ الجرِّ خافضٌ[6]، والخافِضُ يَدْخُلُ على الفعلِ نحو: جئت يومَ يقومُ زيدٌ، والعواملُ تَدْخُلُ أيضاً على الفعل في التسوية[7]، وإذا وَقَعَ[8] في موضعِ المفعولِ الثاني لظننتُ أو المفعولِ الثالثِ من باب أعلمتُ، فهذه أربعةُ أقوالٍ، والظاهرُ من سيبويه أنَّه اعتلَّ بالأول منها، ألا تراهُ قال: "لأنَّها أسماءٌ أُدْخِلَ عليها ما يَدْخُل على المنصرفِ"[9] أي قَوِيَ فيها جانبُ[10]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، و ب وهو من جـ.

(٢) أ: (و) بدل (في) والتصحيح من ب و جـ.

(٣) الإيضاح العضدي ١/١٣، المقتصد في شرح الإيضاح ١١٤، وقد أوضح الشيخ عبد القاهر هنا رأي أبي علي الفارسي.

(٤) قال بذلك الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦، ونسبه السيوطي في الهمع ١/٧٧ للسيرافي والزجاج والزجاجي.

(٥) أ: جر وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) جـ: وحروف الجر خافضة.

(٧) ب: التنوية، وجـ: الشركة.

(٨) ب: أوقع.

(٩) الكتاب ١/٢٢-٢٣، وفي جـ: التصرف.

(١٠) أ: نائب، والتصحيح من ب و جـ.

الاسم، وقوله: "وأمِنوا التنوينَ"[1] أي كان[2] يجبُ أن يَدْخُـلَ لـولا ما مَنـعَ منه هنا[3] مانعٌ، فهو مِمَّا كان يدخلُ هُنا؛ لأن الاسم قد خرج عنـه الشَّبَهُ، فَأَمِنُوه لأجْلِ الألفِ والـلامِ والإضافـةِ، ولـولا ذلـك لأدخلـوه[4]، ثـم قـال: "فجميعُ ما لا ينْصرفُ مُضَارَعٌ به الفعلَ"[5] أي مُشَـابَهٌ بـهِ الفعـلُ؛ لأنَّـه لَمَّـا صارَ[6] فرعاً من الوجوه المذكورة أَشْبَهَ الفعلَ، فَقَلَّ تَمَكُّنُهُ، فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِـلَ بغـير المتمكـن[7]، وقـولُ سـيبويه رحمـه الله: "فـالتنوين علامـةٌ للأمكـنِ عندهم"[8] مما يردُّ على السَّيرافي[9]، لأنَّه جَهِلَ النَّقْلَ في هذا الموضـعِ، وذلـك أنَّه زَعَمَ أن نحويي البصرةِ يُطْلِقُون على الاسـم المنصـرفِ وغـيرِ المنصـرفِ

---

(١) الكتاب ٢٣/١.

(٢) (أي) ساقطة من ب.

(٣) (هنا) ساقطة من ب.

(٤) ب: لما ذكره.

(٥) الكتاب ٢٣/١ وفيه (فجميع ما يترك صرفه ....).

(٦) جـ: كان.

(٧) جـ: الممكن.

(٨) الكتاب ٢٢/١.

(٩) أ: الصرافي، وهو تحريف للاسم، والتصحيح من ب و جـ.

متمكناً[1]، ونحويو الكوفة يُطْلقون على غير المنصرفِ متمكناً، وعلى المنصرفِ الأمْكَنَ، وهذا وهمٌ من أبي سعيد؛ لأن سيبويه قد استعمل الأمكَن في المنصرف، ألا تراه يقول: "فالتنوينُ علامةُ الأمكنِ[2] عندهم"[3] والأمكنُ هو المنصرفُ، قال سيبويه رحمه الله: "واعلمْ أنَّ[4] الآخرَ إذا كان يسكنُ في الرَّفْعِ حُذِفَ في الجزمِ، لئلا يكونَ الجزمُ/ بمنزلة الرفعِ، فحذفوا[5] [٢٩
كما حَذفوا الحركةَ ونونَ الاثنين والجميعِ"[6] لما خَرَجَ أيضاً هذا[7] عن حُكْمِ المجاري المذكورةِ؛ لأنَّه معربٌ بحذف آخره احتاج إلى ذِكْرِه، لكن لا ينبغي أن يُحْذَفَ كذلك رأساً، بل لابُدَّ من تعليلٍ صِنَاعيٍّ يُسَوِّغُ الحذفَ، وذلك أنَّ هذه الحروفَ من الحركاتِ؛ لأنَّها تَنْشَأُ عن الحركاتِ، ومع ذلك فهي معاقبةٌ للحركات لا تجتمعُ معها، فلما صارت معاقبةً للحركةِ حُذِفتْ، كما حُذِفَتْ الحركةُ فإن قلتَ: ليست معاقبةً إلا للضمة خاصةً، وهي

---

(١) في شرح الكتاب للسيرافي ٨٩/١ أ، "لأنَّ المتمكن يقع على ما ينصرف وعلى ما لا ينصرف، وما لا ينصرف أمكن مما لا ينصرف، فسمِّي المنصرف، الأمكنَ، إذا كان غاية في استيفاء الحركات والتنوين".

(٢) في ب: أضاف كلمة المنصرف بعد الأمكن، بسبب انتقال النظر لكلمة الأمكن قبلها، ثم أعاد الجملة مرة ثانية صحيحة.

(٣) الكتاب ٢٢/١.

(٤) (واعلم أنه) كررت في ب.

(٥) أ، ب: حذفوا، وما أثبتناه من جـ وهو موافق لما في الكتاب.

(٦) الكتاب ٢٣/١.

(٧) ب: هذا أيضاً.

لا تُعَاقِبُ الفتحةَ، وإنَّما تعاقبُ الحركاتِ كلَّها[1] الألفُ. قلت: هي وإن كانت تعاقبُ الضمَّةَ خاصةً، فالجازمُ لا يدخلُ إلا على المرفوعِ، لا على غيرِه، فيجد الحرفَ قد عاقبَ الحركةَ فيحذفُه. فإن قلت: ولأيِّ شيءٍ لا تُحذفُ الحركةُ المقدرة، وتكونُ صورةُ المرفوعِ والمجزوم واحدةً؟ قلت: لو فَعَلُوا ذلك لالْتَبَسَ في بعضِ المواضع، وذلك لو قُلْتَ: ارْزُقْ زيداً يَغْزُو، لأنَّه محتملٌ أن يكونَ جواباً فيكونَ مجزوماً، وكأنَّك قلت: إن ترزقْه يَغْزُ، ويحتمل أن يكونَ مُسْتَأنفاً كأنَّكَ قُلتَ: هو يغزُو، فالمعنى مُتَباين، فلو كان الجزمُ بصورةِ الرَّفْعِ لأَلْبسَ، فهذا[2] أيضاً مما يُقَوِّي الحذفَ مع ما قَدَّمْنَا. فإنْ قلتَ: هل يدخلُ على سيبويه قولُ من يقول: ألم يَأتِيْكَ[3]، بتقدير أنَّها لغةٌ، فهل هي داخلةٌ عليه، وأهْمَلَها لكونِها قليلةً، أو لا يَنْقُصُهُ شيءٌ؟ قلت: لا يدخلُ عليه[4]؛ لأنَّ الذي يقولُ: (لم يَأتي)، إنّما يقولُ في الرَّفع (يأتيُ)، وسيبويه إنما قال: يُحْذَفُ[5] الآخرُ في الجزم، إذا كان يسكنُ في الرفع، وهذا يتحرك

---

(١) أ: هنا، جـ: قبلها، وما أثبتناه من ب.

(٢) أ: فيه والتصحيح من ب و جـ.

(٣) إشارة إلى قول الشاعر:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِما لاقتْ لبونُ بني زِيادِ

وسيأتي تخريجه في ص ٤٤٣-٤٤٤.

(٤) أ: تدخل، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) جـ: تحذف.

في الرَّفع، فليس داخلاً عليه، والصحيحُ أنَّ هذا ليس بِلُغَةٍ، وإنَّما هو ضرورةٌ، ولا أدري أحداً ذكرَ أنَّها لغةٌ[1] غيرَ[2] أبي القاسم الزجاجي[3] رحمه الله، ولا أعْلَمُ له مُسْتَنَداً في ذلك، ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّ هذا إنَّما هو مُعْرَبٌ بالحركةِ الملفوظ بها، وأنها المحذوفةُ في الجزم لا المقدرةُ أنَّهم لا يقولون لم يخشى[4]، فلو كانت العربُ تحذفُ الضمةَ/ المقدرةَ لَحَذَفَتْها[5] [٢٩/ب] هُنَا وَأَثْبَتَتْ الألفَ[6]، وإنَّما الحرفُ هُنَا لا تَظْهَرُ فيه الحركةُ بحالٍ[7]، فَلِهَذا

---

(١) الجمل للزجاجي ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) ب: لغير.

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي تلميذ الشيخ أبي إسحاق الزجاج، وإليه ينسب، وكان من أفاضل أهل النحو، له كتب عدة حُقِّق بعضها وانتفع به الناس. توفي سنة ٣٤٠هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١١٩، نزهة الألباء ٣٠٦، إنباه الرواة ٢/١٦٠ - ١٦١، وفيات الأعيان ٣/١٣٦، إشارة التعيين ١٨٠، بغية الوعاة ٢/٧٧.

(٤) رسمت هذه الكلمة في النسخ الثلاث هكذا (يخشا) وآثرنا ما أثبتناه لاتفاقه مع الرسم الإملائي، ولما أتى في النسخ بعد ذلك.

(٥) أ، ب: لحذفها، وما أثبتناه من جـ.

(٦) أ، ب: وأثبت، وما أثبتناه من جـ.

(٧) أ: بوجه، وما أثبتناه من ب و جـ.

حُذِفَ، بخلافِ (ألم يأتيكَ)، لأنَّ الحركةَ تظهرُ في الياءِ، فإنْ قُلْتَ قَدْ سُمِعَ (لَمْ يَخْشى) وهو قوله تعالى: ﴿**لاَ تَخَفْ**[1] **دَرَكاً ولا تَخْشَى**[2]﴾ وأيضاً قول الشاعر:

١٤- إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[3]

---

(١) أ، ب (تخاف) على القراءة المشهورة، وليست مرادة هنا في الاستشهاد، لذا أثبتنا ما في جـ: لأنها هي المقصودة بالاستشهاد. وسيعيدها في ص ٤٤٥.

(٢) سورة طه ٧٧، وهي قراءة حمزة، السبعة في القراءات ٤٢١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٠٢/٢، حجة القراءات ٤٥٩، المبسوط في القراءات العشر ٢٩٦، وفي معاني القرآن للفراء ١٦١/١ نسب القراءة ليحيى بن وثاب وحمزة، والقراءة المشهورة: ﴿**لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى**﴾.

(٣) بيتان من مشطور الرجز نسبا لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٩، والدرر ٢٨/١، والخزانة ٣٥٩/٨، العيني على الخزانة ٢٣٦/١، وجاءا بغير نسبة في الخصائص ٣٠٧/١، وسر صناعة الإعراب ٧٨، كتاب الشعر للفارسي ٢٠٤، المنصف ١١٥/٢، المخصص ٢٥٨/١٣، ٩/١٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٦، أمالي ابن الشجري ٨٦/١، الإنصاف ٢٦، شرح المفصل ١٠٤/١٠، ١٠٦، اللسان ٣٩/١٩، شرح شواهد الشافية ١٨٥/٣، وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٩-٧ "على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف (ولا ترضها ولا تملق)، وفي الضرائر لابن عصفور ص ٤٦ "فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (ترضاها) نافية والواو واو حال مثلها في قمت وأصكّ عينه، فيكون المعنى إذا ذاك فطلقها غير مترض لها". وانظر الخزانة ٣٦٠/٨، فعلى هذين الوجهين لا ضرورة في الشاهد.

قلت: لَيْسَ في هذا دليلٌ على ما زَعَمْتَ، أَلا تَرَى أَنَّه يُمْكِـنُ أنْ يكـونَ مقطوعاً[1]، كأنه قال: لا تَخَفْ دَرَكاً وأنت لا تخشى أي لا تخف دَرَكاً في هذه الحال، وكذلك قولُه: (ولا تَرَضَّاها) أي: فَطَلِّقْهَا وأنتَ لا تَرَضَاها. ثـم قـال: (ولا تَملَّـقِ) فـلا دليـلَ في هـذا كلِّـه[2]، وهـذا آخـرُ بـابِ المجـاري. وا لله أعلم[3].

(١) وللنحاة فيه تخريجات أخرى، انظر مثلاً: الإنصاف ٢٣، شرح المفصل ١٠/١٠٤ - ١٠٦، شرح التصريح ١/٨٧ -٨٨، الهمع ١/٥٢.

(٢) نقل البغدادي النص السابق وهو الحديث عن إثبات الياء في (ألم يأتيك) منسوباً للصفار في شرحه للكتاب بعبارات قريبة مما هو موجود هنا انظر الخزانة ٨/٣٦١ - ٣٦٢.

(٣) هذه العبارة ليست في ب و جـ.

هذا بابُ المُسنَدِ والمُسْندِ إليهِ [1]

إن قلتَ: ما الَّذي أرادَ بهذا[2] البابِ؟ وما ثمرتُه هُنَا؟ قلتُ: لَمَّا حَصَرَ الكَلِمَ المفرداتِ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ، حَصَرَ المركباتِ هُنَا في المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، فلهذا -والله أعلم- جاءَ بهِ هُنَا. ولْتَعْلَمْ أنَّ المُسْنَدَ والمُسْنَدَ إليه: للنحويين فيه اصْطِلاحاتٌ أربعةٌ[3]، الأولُ: أنَّ المُسْنَدَ هو الأولُ مبتدأ كان أو غيرَه، فـ (قام) من قام زيدٌ مسندٌ، وقائمٌ زيدٌ، (زيدٌ) منه هو المسند؛ لأنَّهُ الأولُ مرتبةً، و (قام) في المسألةِ الأولى في موضِعِه، فهو أولُ، وهذا هو الذي يريْدُ سيبويه -رحمه الله-؛ لأنَّه جَعَلَ المبتدأ في بابِ الابتداءِ مُسْنَداً، وَوَجْهُ هذه التسميةِ أنَّه أَخَذَه من قولِهِم: فلانٌ مُسْنَدُ القوم، إذا كانَ يُسْتَنَدُ إليه في الأمور، فالمبتدأ مُسْنَدٌ؛ لأن ما بعْدَه مُسْنَدٌ إليه، فهو مُسْنَدٌ لما بَعْدَه، وكذلك قام مُسْنَدٌ[4] إليه ما بَعْدَه، وهو مُسْنَدٌ، والاصطلاحُ الثاني: عكسُ هذا وهو أنَّ المُسْنَدَ إليه هو الأول، والمسند هو الثاني، ووجْهُ هذا الاصطلاحِ أنَّ قولَك: قام زيدٌ، فأنت قد أوردْتَ زيداً بعد قام، فهو واردٌ

---

(١) الكتاب ١/٢٣.

(٢) ب: في هذا.

(٣) انظر الأوجه الأربعة التي ذكرها السيرافي في المسند والمسند إليه في شرحه على الكتاب ١/٩١ أ، ٩١ ب، والأشباه والنظائر ٢/٥-٦.

(٤) أ: مستند، وما أثبتناه من ب و جـ.

عليه، فـ (قام) هو المسند إليه أي الذي وَرَدَ[1] عليه غيرُه/ وأُسنِدَ إليـه غـيرُه، [٣٠/ أ]
وكذلك إذا قلتَ: قائمٌ زيدٌ، فـ (قائمٌ) وَرَدَ على زيدٍ، فـ (زيـدٌ) مُسْنَدٌ إليـه
(قائمٌ). والاصطلاح الثالثُ: أنْ يكونَ كُـلٌّ واحـدٍ مِنْهُمَـا مُسْـنداً، ومُسْـنَداً
إليه؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا قد أُضيْـفَ إلى الآخـر[2]، وأُضِيْـفَ الآخَـرُ إليـه،
والاصطلاحُ الرابعُ: أنَّ المُسْنَدَ إليه هو المُخْبَرُ عنه، والمسندُ هـو الخـبرُ، بمعنـى
أنَّ المبتدأ والفاعلَ قد أُسْنِدَ إليهما الخبرُ[3]، وهذا الاصطلاحُ الأخـيرُ[4] كثـيرُ
الدورِ على أَلْسِنَةِ النحويين. ثمَّ نعود إلى لفظه. قولُه رحمه الله. (وهـو مـا لا
يسْتغْنِي°[5]°) كان حقُّه أن يقولَ: (وهما[6])، لأنه قد تقـدَّمَ اثنـان لكـن أفْـرَدَ
حَمْلاً على المذكور، كأنَّـه قـال: والمذكـورُ[7] مـا لا يَسْتَغْنِي أَحَدُهما عـن
صاحبِه ونظيرُه قولُ الراجز:

---

(١) ب: رد.

(٢) أ: آخر، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) يقصد الخبر بمعناه العام، فيدخل فيه الخبر الاصطلاحي وهو خبر المبتدأ، أو الفعـل لأن فيه إخباراً عن الفاعل.

(٤) ب: الآخر.

(٥) الكتاب ٢٣/١، وفيه (وهما ما لا يَغْنَى) وفي طبعة بولاق ٧/١ (وهما ما يستغني).

(٦) هذا ما جاء في الكتاب ٢٣/١ هارون، ٧/١ بولاق. كما أشرنا آنفاً.

(٧) (كأنه قال: والمذكور) سقطت من ب.

١٥- فِيْها خُطُوطٌ من سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيْعُ البَهَقْ[١]

فأعاد الضميرَ على الخطوطِ مفرداً على معنى كأنَّ ما ذُكِر[٢]، وهذا كثيرٌ ثم قال: "فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه"[٣] قلتُ: يريدُ فمن المسندِ والمسندِ إليه المبتدأُ والخبرُ، نحو زيدٌ أخوك، ومثلُ ذلك:

---

(١) في النسخ الثلاث (الوهق) وهو تحريف، وما في الديوان وجميع المصادر الأخرى (البهق).

والبيتان لرؤبة بن العجاج وهما في ديوانه ١٠٤، مجاز القرآن ١/٤٣، ٢/١٢٣، مجالس ثعلب ٢٧٥، المحتسب ٢/١٥٤، كتاب التنبيه على أوهام أبي علي ص ٢٩، اللسان ١٠/٢٩٣، ١١/٣١١، البحر المحيط ١/٢٥١، مغني اللبيب ٨٨٨، شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٢٥٣. الخزانة: ١/٨٨، وفي اللسان ١٠/٢٩٣. "قال ابن بري: ورواية الأصمعي كأنها، أي: كأن الخطوط، وكذلك جاءت رواية الديوان واللسان ١١/٣١١.

البَلَق: سوادٌ وبياضٌ وكذلك البُلْقَة، التوليع: استطالة البَلَق. قال الأصمعي: فإذا كان في الدابة ضروب من الألوان من غير بلق، فذلك التوليع، يقال: بِرْذَوْنٌ مُوَلَّعٌ. اللسان١٠/٢٩٣، والبهق -كما في اللسان (بهق)-: بياض دون البرص.

(٢) قال أبو عبيدة: "فقلت لرؤبة: إن كانت (خطوط) فقل كأنها، وإن كان (سواد وبلق) فقل: كأنهما، فقال: كأنَّ ذاك، -ويلك- توليع البهق". انظر: مجاز القرآن ١/٤٤، وانظر: مجالس ثعلب ٣٧٥ -٣٧٦، الخزانة ١/٨٩.

(٣) الكتاب ١/٢٣.

يركبُ عبد الله، فلا مُرَكّب في الكلام إلا المبتدأُ والخبرُ، أو الفعلُ والفاعلُ[1]، وما يكونُ خارجاً عن هذا فأصلُه ما تقدم. وأوردَ سيبويه الاعتراضَ بما ظاهرُه الخروجُ عن هذين القسمين، فقال: "ومما[2] يكونُ بمنزلة المبتدأ قولُه: كان عبدُ الله شَاخِصاً"[3] قلتُ: فهذا في ظاهرِه خارجٌ عن قسم الفعل والفاعل؛ لاحتياج هذا الفاعلِ[4] إلى ما بَعْدَه، وليس كذلك الفاعلُ[5]، وقد خَرَجَ أيضاً عن المبتدأ؛ لأن المبتدأ يرفعُه التَّعَرِّي، وهذا قد تقدَّمه عاملٌ لفظيٌّ، فقال: إنَّ هذا بمنزلة المبتدأ، ألا تَرى أنَّ هذا المرفوع يحتاجُ لِمَا بَعْدَه، كاحتياج المبتدأ[6]، ونهايةُ هذا العامل أنْ دَخَل بَعْدَ الابتداء، وصارت الجملة معمولةً له، وكأنَّ المعنى: كانَ[7] هذا الخبر، فالجملةُ في موضعِ معمولٍ، ولهذا يُلغى عن العملِ فتقول: زيدٌ كانَ قائمٌ، ولو كانَ

---

(١) (والفاعل) سقطت من ب.

(٢) أ: وما، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) الكتاب ١/٢٣، وفيه (الابتداء) بدل المبتدأ، و(منطلقاً) بدل (شاخصاً).

(٤) أي اسم كان.

(٥) ب: الفعل.

(٦) الكتاب ١/٢٣ بتصرف.

(٧) جـ: كأنَّ.

تأثيرُها/كتأثير ضرب زيدٌ عمراً لم يَحْصُلْ[1] فيها الإلغاء على حالٍ، [/٣٠ب]
وكذلك نواسخُ الابتداء، إنَّما الجملةُ في موضعِ المعمول، ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ: ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً، فـ (ظننتُ) لم يَتَسَلَّطْ[2] على زيدٍ ولا على مُنْطَلِقٍ، لأنَّكَ لم تَظُنَّ زيداً ولا المنطلقَ، وإنَّما ظَنَنْتُ (زيداً منطلقاً) هذا الخبر، فالخبرُ[3] هو المظنون، ولهذا تُلْغَى ولا تعمل، فتقول: زيدٌ ظننتُ منطلِقٌ. قال سيبويه رحمه الله: "واعْلَمْ أنَّ الاسمَ أولُه الابتداءُ، وإنَّمَا يَدْخُلُ الرافِعُ والناصبُ سوى الابتداءِ والجارُّ على المبتدأ"[4] من الناسِ مَنْ فسَّر هذا[5] بأنَّ الاسمَ على الإطلاق، أولُه الابتداء مبتدأً كان أو غيرَ ذلك، فزيدٌ قائمٌ: مبتدأٌ؛ وهذا أوله، واللفظ موافِقٌ للمعنى، [6]وقام زيدٌ أولُ الاسمِ أنْ يكونَ مقدَّماً، لكنَّ اللفظَ فيه غيرُ موافقٍ للمعنى، وهذا مذهبٌ يمكنُ أنْ

---

(١) أ: يجعل. والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ب: تتسلط.

(٣) ب: والخبر.

(٤) الكتاب ١/٢٣ -٢٤ وفيه (يدخل الناصب والرافع...) وقال الأعلم، ووقع في الكتاب "وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء، والمعنى على التقديم والتأخير وتفسيره كما تقدم...." وهو يشير بذلك إلى ما قاله عن عبارة سيبويه في أول حديثه عنها، انظر النكت ١/١٣٠.

(٥) أ: فسرها وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) من هنا إلى قوله (غير موافق للمعنى) ساقط من ب، بسبب انتقال النظر.

يُقَال به، لكنْ لا ينبغي عندي أنْ يُفَسَّر به كلامُ سيبويه هُنا؛ لأنه لا يَلْتَئِمُ مع ما قَبْلَه، ألا تَرَى أنَّه إنَّما يقصدُ حَصْرَ المركَّبِ، فبأيِّ وَجْهٍ يَدْخُلُ هُنَا؟ إنَّ كلَّ اسمٍ فأولُه أنْ يَكُونَ مَبْدُوءاً به، ولا يَلْتَئِمُ مع ما بَعْدَه؛ لأنَّ قولَه: "وإنما يدْخُلُ الرافعُ والناصبُ على المبتدأ" كلامٌ برأسِهِ، فإنَّما يَكُونُ مُلْتَئِماً إذا كان معناه: واعلمْ أنَّ الاسمَ في: كانَ عبدُ اللهِ راكباً، ولَيْتَ زيداً منطلقٌ، أولُه الابتداءُ، وإنَّما يدخلُ عليه الرافعُ والناصبُ.

وقوله: "وإنَّما يَدْخُلُ الرافعُ والناصبُ سوى الابتداء، والجارُّ على المبتدأ" فصلٌ، اضطَرَبَ كلامُ الناسِ فيه، فمِنْ قائِلٍ: هذا يُفْهِمُ أنَّ ثَمَّ ابتداءً ناصباً[1]؛ لأنَّه إذا قال: الناصبُ سوى الابتداء، فمعناه الناصبُ الذي هو مخالفٌ للابتداء ولمَّا لم يكن ثمَّ ابتداءٌ ناصبٌ صُرِفَ قولُه "سوى الابتداء" إلى الرافعِ وَحْدَهُ، لا إلى الرافعِ[2] والناصبِ، قال: فمعناه: وإنَّما يدخُلُ الرافِعُ سوى الابتداء، والناصب والجارُّ على المبتدأ. وأما أبو الحسين[3] بن الطَّراوة فالْتزم أنَّ الابتداء هُنا[4] بمعنى المبتدأ، وزَعَمَ أنَّ ثَمَّ ابتداءً ناصباً[5]، وهو: زيدٌ

---

(١) في النسخ الثلاث (ناصب) والصحيح ما أثبته.

(٢) (الرافع و) سقطت من ب.

(٣) ب: الحسن.

(٤) ب: هاهنا.

(٥) في النسخ الثلاث (ناصب) والصحيح ما أثبته.

خَلْفَكَ[١]، فـ (زيدٌ) عنده ناصبٌ لـ (خَلْفَك)، وزَعَمَ أنَّ هذا مذهبُ سيبويهِ رحمه الله[٢]؛ لأنَّ سيبويه حين[٣] تكلَّم[٤] على "هُمَا خطَّان جَنَابَتَيْ أَنفِها"[٥] لَوَّح في: (زيدٌ/ خَلْفَكَ[٦]) لهذا الذي قَصَدَ أبو الحسين، لكن قد أبنَّا هذه [٣١/أ] المسألة في ذلك الموضع، وأبْطَلْنا أنْ يكونَ (زيدٌ) يعملُ[٧] النصبَ، بما تقفُ عليه إن شاء الله تعالى[٨]، فالذي[٩] ينبغي أنْ يُفَسَّرَ به هذا الموضعُ، أن يُجْعَلَ (سوى) بمعنى بَدَل، أو مَكَان؛ لأنَّكَ تقول: مررتُ برجلٍ سِواك أي

---

(١) وقال الأعلم: "فإن قيل: أين يكون ناصباً" فالجواب: أنَّه ينصبُ الخبرَ إذا كان غيرَ الأول كالظرف والحال النائبة منابَ الخبر كقولك: زيدٌ خلفكَ، وأكْلُكَ مُتَّكِئاً ونحوَه" النكت ١/١٣٠، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٩.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٣) جـ: في.

(٤) أ: علم، جـ: تكلمه، وما أثبتناه من ب.

(٥) الكتاب ١/٤٠٥ وذلك عندما تحدث عن باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت) وقد فسر سيبويه هذا القول بعد إيراده بقوله: "يعني الخطَّينِ اللَّذَيْنِ اكْتَنَفَا جنبي أنف الظبية".

(٦) الكتاب ١/٤٠٦ حيث قال "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيرُه، وصار بمنزلة المنوَّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله هو خيرٌ منك عملاً، فصار هو خلفك، وزيدٌ خلفك بمنزلة ذلك".

(٧) أ، ب: فَعَلَ، والتصحيح من جـ.

(٨) أ: (إن شاء الله تعالى) ليست في ب و جـ.

(٩) جـ: والذي.

بَدَلَك، فكأنَّه قال: وإنَّما يَدْخُل الرافِعُ والنَّاصبُ بدلَ الابتداءِ، والجـارُّ علـى المبتدأ، فإنْ قُلْتَ: لِمَ أُخِّر الجارُّ، و لم يَصِلْه بالناصب؟ قلتُ: لأنَّ الجارَّ الـذي يدخل على المبتدأ، إنما هو زائدٌ –وا لله أعلم–؛ فلهذا[1] يكون إعرابُ الاسم مبتدأ، والخبرُ[2] قد بقي على ما كان عليه، فكأنَّ الكلامَ لم يطرأْ عليه شيءٌ، فأُخِّر الجارُّ –وا لله أعلم– تنبيهاً[3] على ضعفِه في النسخ. قال سـيبويه رحمـه ا لله: "كما كان الواحدُ أولَ العددِ"[4] . ابن الطراواة: أخطأ؛ لأن الواحدَ لا يُسمى عَدَداً[5]، قلتُ: لو أخذ أول العـدد بمعنـى مبـدأ العـدد، لم يكـن فيـه اعتراضٌ، كما تقول: هـذا أولُ الثَّوْبِ، أي مَبْـدأُه والـذي أنكـر مِـنْ جَعْـلِ الواحدِ عدَداً مسموعٌ خِلافُه من العرب، وإنْ رَغِمَ أَنْفُهُ ألا ترى قوله:

١٦– لَقَدْ سَرَّنِيْ أَلاَّ تَعُدَّ[6] مُجاشِـعٌ   مِن الْمَجْدِ إلا عَقْرَنِيْبٍ بِصَـوْءَرِ[7]

---

(١) ب، جـ: ولهذا.

(٢) ب: والجر.

(٣) أ: نقلها، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) الكتاب ١/٢٤.

(٥) في اللسان مادة: (وحد) ٤/٤٥٩: "الواحد أول عدد الحساب".

(٦) أ: يَعُدَّ، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) أ: تسوأرا، ب: بسوأرا جـ: بصوأرا، وما في أ و ب تحريف والصحيح ما في (جـ) إلا أنه أُثْبِتَ فيها ألف بعد الراء، والراوية الصحيحة هي ما أثبـت كمـا جـاءت في ديوان جرير وفي غيره من المصادر، والبيت لجرير بن عطية الخطفي، وهو مطلـع =

فقال: إنها لا تعُدُّ إلا عقر النيبِ، وهو مُتَّحِدٌ، فقد تبين أنَّ الواحدَ عددٌ من كلام العرب.

=

قصيدة له، يجيب الفرزدق عن بني نهشل. وهو له في ديوانه ٨٨٤، النقائض ٩٥٥، اللسان ٦/١٠٧، وفيه (من الفخر) بدل (من المجد) واللسان ٦/١٦٠، الأزهية ٦١، وفي الأخيرين (وقد سرني) معجم البلدان ٣/٤٩٢، صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الأثار ٤/٢٠٧، ونسب هذا البيت للمحل بن كعب أخي بني قطن بن نَهْشَل في ذيل الأمالي ٥٣، وفيه (بصؤرا) وهو للأخير أيضاً في وفيات الأعيان ٦/٨٧ ومعجم الشعراء ٤٥٠، ويروى (ناب) بدل (نيب) في بعض المصادر.

وَصَوْءَر: ماء لكلب فوق الكوفة مما يلي الشام، ويوم صَوْءَر من أيامهم المشهورة، وهو الماء الذي تعاقر عليه غالب بن صعصعة أبو الفرزدق وسحيم بن وثيل الرياحي، والقصة معروفة انظرها في معجم ما استعجم ٨٤٥، معجم البلدان ٣/٤٩٠، لسان العرب ٦/١٠٦ -١٠٧، أيام العرب في الجاهلية: ٤٠١ -٤٠٦.

هذا بابُ اللفظِ للمعاني[1]

إن قلتْ: ما الّذي دَعَاهُ إلى ذكرِ هذا البـابِ؟[2]، ومـا الـذي دَعَـاهُ إلى إيرادِهِ في[3] هذا الموضع؟ قلت: الـذي دعَـاه إلى ذكـرِه أنَّـه قَـدْ ذَكَـرَ مـن الإعرابِ ما هو مشتركٌ؛ كحذف النونِ في النصبِ والجزم، وانقلابِ الألـفِ إلى الياءِ في التثنيةِ في النصبِ والجـرِ، فقـال: لا تُنكـر[4] أنْ يَكُـونَ الإعـرابُ مُشْتَرَكاً، فإن اللفظَ أيضـاً يكـونُ مُشْـتَرَكاً، وقـد يكـونُ للمعنـى[5] الواحـدِ أَلْفَاظٌ عِدَّةٌ، فهذا وجـهٌ، ويُمكِـنُ أنْ يَكُـونَ مـرادُه أنَّ الإعـرابَ يكـونُ فيـه الاشتراكُ كما كَانَ في الحـروف، فالضمـةُ تكـونُ مشـتركةً بَيْـنَ معنيـين، أو الجرةُ، وقد يَكُونُ إعرابٌ واحدٌ لمعنيـين، وسيأتي أن كـلامَ سيبويه/ يَتَنَزَّلُ[٣١/ب] على هذين المعنيين، ومِنَ الناسِ مَنْ زَعَم أنَّ السَّبَبَ في أنْ ذَكَرَ سيبويه هـذا، أنَّه أرادَ المُكالَمَةَ مع مَنْ يُنكِرُ أنْ يَكُونَ لمعنى واحـدٍ أكثرُ مـن لفـظٍ، أو أنْ يَكُـونَ لفظـانِ فصـاعداً لمعنـى واحـدٍ[6]، وهـذا مذهـبٌ، إذا أَخَـذَ صاحبُـه يَعْضُدُه، رُبَّمَا يَعْسُر أخذُه من يَدِه، وذلك أنَّه يقولُ: كلامُ العربِ مِنْ أفصحِ

---

(١) الكتاب ١/٢٤.

(٢) انظر للإجابة عن مثل هذا التساؤل في النكت للأعلم ١/١٣١.

(٣) جـ: من.

(٤) ب: لا ينكر.

(٥) ب: المعنى.

(٦) انظر النكت ١/١٣١.

الكلامِ، فَيَجلُّ عنْ أَنْ يَكُونَ اللفظانِ فصاعداً لمعنى واحـد؛ لأنَّ ذلـك عِـيٌّ، ويجلُّ [عن[1]] أن يكونَ لمعنيين لفظٌ واحدٌ، فيقعَ فيـه اللبسُ، وتكـونَ اللغـةُ قاصرةً عن أن يَكُونَ فيها لكلِّ شيءٍ لفظٌ، فالحكيم بنفس ما يكـونُ عـاقلاً، يتعينُ عليه ألاّ يُلْبِسَ، وألاَّ يتكلَّفَ ما لا حاجةَ له، وما الإتيانُ به عِـيٌّ. فـإن قُلْنـا لـه[2]: قَـدْ وَرَدَ ذلـك ألا تَرَاهُـم قـالوا: الْجَـوْنُ: للأسـودِ[3] والأبيـضِ، وأسامةُ والأسدُ والليثُ لأبي الحارث، قال: لَيْسَ هذا[4] لغةَ واحدٍ، وإنما كلُّ قبليةٍ تتكلَّمُ بلفظٍ واحد، فيُنْقَلُ إلينا جميعُ ذلك، فيحصلُ عندنَا أنَّ جميعَ هذه الألفاظ تقعُ على هذه الحقيقة، وكذلك الذي يُطْلِقُ على الجَوْنِ الأسودَ لا[5] يُطْلِقُه على الأبيضِ، ويُطْلِقُ الآخرُ على الأبيضِ الْجَونَ، فيُنْقَلُ لَنَا: أنَّ الجَوْنَ يقعُ على الأسودِ وعلى الأبيضِ، لا أنَّ الواضعَ الأولَ وَضَعَ اللفظَ مُشْـتَرَكاً، ولا وَضَعَ أَلفاظاً لشيءٍ ما، فلا يُقْدَرُ على انْتِزَاعِ هذا من يده، فإنْ ثَبَتَّ عليه لفظين لمعنىً من كلامِ شخصٍ واحد، وما أظُنُّكَ تجدُهُ، فَرُبَّمَا قالَ لك: نُقِـلَ ذلك من لغةِ غيرِه، ألا تَـرَى أَنَّهـم يتكلمـونَ بلغـاتِ العجـمِ، وينقُلونَهـا إلى

---

(١) ساقط من أ، وهو من ب و جـ.

(٢) (له) سقطت من ب.

(٣) أ: الأسود، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) أ: هذا ليس، وما أثبته من ب و جـ.

(٥) جـ: ولا يطلقه.

كلامِهم، فالأَحْرَى[1] أنْ يَنْقُلُوا لُغَةَ العربِ، فـلا يُمكـنُ أن يَـرِدَ عليهـم مـن طريقِ اللفظِ بأكثرَ من (الزيدان) في الأحوالِ الثلاثة[2]، فاللفظ مشـتركٌ عنـد هؤلاء، لكن يُمْكِنُ أن يقولَ: اتَّكَلَ في ذلك[3] على العوامل، والذي يُرَدُّ بـه عليه القدحُ فيما[4] تَمَسَّكَ به من أنَّ الحكيمَ ينبغـي ألاَّ يـوردَ ألفاظـاً لمعنـى، ولا لمعنيين لفظاً[5]، لأنَّه قال: إيرادُ ألفاظٍ لمعنـى واحـدٍ عِـيٌّ، فنحـن نقـولُ: ليس بِعِيٍّ، وإنَّما العِيُّ لو أَوْرَدْنَاهَا[6] كلَّها في حين الإخبـار، كمـا[7] تقـولُ: رأيت الأسدَ وأسامةَ وأبا الحارثِ، ونحن إنّما نأتي بلفظٍ واحد، فلا عِيَّ فيه، فإن قـال: ومـا الفـائدةُ في الإطالـةِ؟ قلـتُ: فائدتُها أمـرٌ جَهِلتَـه/ وذلـك أنَّ[٣٢/أ] كلامَهم مبنيٌّ علي النظم، فمهْمَا أرادُوا الإتيانَ بلفظٍ، و لم يكنْ ثَمَّ إلا ذلـك اللفظُ، فهو لا يتأتَّى في كلِّ عَـرُوضٍ، ولا في كـل قافيـةٍ، فَيُعْـدَلُ إلى غـيره، حتى يَحْصُلَ له مقصودُه، ولذلـك فَضُلَـتْ هـذه اللغـةُ غيرَهـا، أَلا تَـرَى أنَّ أشعارَ العجمِ لا قافيةَ لها في الأكثر، ولا أعاريضَ مُتَّسِعةٌ، وسبَبُ ذلك أنَّها

---

(١) جـ: والأحرى.

(٢) إشارة إلى من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً.

(٣) ب: هذا.

(٤) ب: مما.

(٥) (لفظاً) ساقطة من جـ.

(٦) جـ: أردناها.

(٧) أ: لكنا: وما أثبتناه من ب، وفي جـ (فكما).

وَضَعَتْ لكُلِّ معنى لفظاً واحداً[1] ليس غيرُ، وأما قولُه: إنَّ وضعَ لفظٍ لمعنيين[2] يُلْبِسُ فَمُسَلَّمٌ، لكن لا نقولُ به، أَلاَ تَرَى أَنَّا نُنْكِرُ من كلامِهم أَلاَّ يَكُونَ للمعنى ما يُعَبَّرُ به عنه إلا لفظ[3] مُشْتَرَكٍ، والجَونُ إذا وَقَع على الأسودِ والأبيضِ، فالأسودُ يَخُصُّه أسودُ، والأبيضُ كذلك يَخُصُّه أبيضُ، وليس في لغاتِهم ما يناقضُ هذا إلا رائحةٌ، لأنَّها لا تخصُّ إلا بالإضافةِ، ومن كلامِهم اللغزُ والتعميةُ، فلهذا يَضعُون للمعنيين[4] لفظاً، مع أنَّ لكلِ واحدٍ منهما لفظاً يَخُصُّه، قال: الأمرُ إلى أن صارَ الْجَونُ بمنزلة أبي الحارثِ والليثِ، لأن الْجَونَ والأسودَ مترادفان[5]، وكذلك العينُ[6] والذهبُ، والعينُ والماءُ، والعينُ وَوَسَطُ الرُّكْبَةِ[7]، وكذلك هي كلُّها، ثم نعودُ إلى تنزيل[8]

(١) أ، جـ: لفظ واحد، والتصحيح من ب.

(٢) أ: للمعنيين، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) أ: (في لفظ) وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) أ: لمعنيين، وما أثبتناه، من ب و جـ.

(٥) أ، ب: مترادفين وهو خطأ، والتصحيح من جـ.

(٦) ب: وكذلك الذهب والعين، والماء والعين ووسط الركبة.

(٧) في تهذيب اللغة ٢٠٧/٣، "والعين: عين الركبة، وهي نقرة الركبة" وفي اللسان ١٨٠/١٧ "وعين الركبة نقرة في مُقَدَّمها" وهناك عين الركيَّة جاء في اللسان ١٧٨/١٧ "وعينُ الركيَّة: مَفْجَرُ مائها ومَنْبَعُها".

(٨) ب: تنزل.

أَلفاظِه على ما تقدَّم؛ لأَنَّك تعلمُ ضرورةً أن سيبويه [لم[1]] يقصدْ المُكَالَمة مع هؤلاءِ؛ لأَنَّه لم يَتَعَرَّضْ لهم بردٍّ [ولا داعية[2]] تدعُوه لذلك، وأيُّ[3] معنى له غيرُ هذا أولاً؟ وإنَّما[4] يمكنُ أنْ يكونَ مقصُوداً له ما تَقَدَّمَ، فمن كلامِهم اختلافُ اللفظين لاختلافِ المعنيين، فهذا لا يَحْتَاجُ إلى تمثيلٍ؛ لأنَّ الكلامَ بهذه المنزلةِ أكثرُ، والذي يَخْرُجُ عن هذا هو القليلُ، وأما اختلافُ اللفظين والمعنى واحدٌ، فهو مِثْلُ الأسدِ والليثِ لهذا السَّبُع، وأما اتفاقُ اللفظين واختلافُ المعنيين فهو الْجَوْنُ، والجَوْنُ: للأسودِ والأبيض، ثم أَخَذَ سيبويه[5] يُفَسِّرُ[6] ما تَقَدَّمَ بالمثال، إذ لا يحتاجُ إلى أكثر.

قال: فاختلافُ[7] اللفظين لاختلاف المعنيين نحو ذَهَبَ وَجَلَسَ"[8]، قلت: فَمَنْ فَسَّر مقصودَه بأن يُنَظِّرَ الإعرابَ بالألفاظِ فهو بَيِّن، ومن فَسَّرَه

---

(١) ساقط من أ، و هو من ب و جـ.

(٢) ساقط من أ، وهو من ب و جـ.

(٣) من هنا إلى قوله (فمن كلامهم اختلاف) ساقط من ب، ومكانه: (وأيُّ معنى لذكرِ اللفظين لاختلاف المعنيين...).

(٤) جـ: فإنما.

(٥) أ: يسرد، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) أ: تفسير، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) أ، ب: واختلاف، وما أثبتناه من جـ وهو الموافق لما في الكتاب.

(٨) أ، ب: نحو قعد وجلس، وهو غير المراد بالتمثيل، وما أُثْبِتَ من جـ، وهوموافق لتمثيل الكتاب ١/٢٤ وفيه "جلس وذهب".

بأنه أرادَ/ أنَّ الحركةَ يكونُ فيها من الاشتراكِ ما في الحرفِ[1]، قال: فمعنـى[/٣٢ ب] قوله نحو جَلَسَ وذَهَـبَ[2] نحوهـا مـن الحركـاتِ المختلفـةِ اللفـظِ لاختـلافِ المعنى، وهو ضَرَبَ زيدٌ عمراً، واختلف[3] جنْسُ الحركةِ لاختـلافِ المعنـى، قال: ولهذا قـال: نحـو كَـذَا، ولـو أرادَ اللفـظَ خاصـةً لقَـالَ: وأمـا اختـلافُ اللفظين لاختلافِ المعنيين فَجَلَسَ وذَهَبَ وقولُه: "واختلافُ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، نحو ذهبَ وانطَلَقَ[4]، أي نحوها من الحركاتِ، ممَّـا اختلفـتْ والمعنـى واحدٌ، وهو عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمراً، فالحركـةُ قد اختلفتْ والمعنى واحدٌ، وقوله: "واتفاق اللفظين والمعنى مُختلفٌ"[5] نحـو وَجَدْت: في الحُزْنِ وَوُجْدانِ الضَّالَّةِ؛ ونحوُ هذا مـن الحركـاتِ: عجبـتُ مـن ضَرْبِ زيـدٍ[6] [تريـدُ[7] مـن أن ضُـرِب، أو[8]] مـن ضَـرَبَ، فـاللفظُ واحـدٌ

---

(١) أ: الحروف، وما أثبت من ب و جـ.

(٢) أ، ب: نحو جلس وقعد، وما أثبتناه من جـ.

(٣) جـ: فاختلف.

(٤) الكتاب ١/٢٤.

(٥) الكتاب ١/٢٤.

(٦) ب: زيدٍ عمراً.

(٧) ب: يريد.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

والمعنى مختلفُ، فهذا يُمْكِنُ[1] أنْ يَتَنَزَّلَ عليه اللفظُ إمكاناً قريباً والحمدُ للهِ[2].

[قال سيبويه رحمه الله في هذا الباب: "واختلافُ اللفظينِ والمعنى واحدٌ نحو ذَهَبَ وانطلقَ"[3]، قال المُعْتَرِضُ: ليس المعنى فيهما واحداً، لأنَّ انطلق إنَّما هو ذَهَابٌ بعد حَبْسٍ، فليس المعنى واحداً، قُلْنَا: ويقالُ لمن انطلقَ من حَبْسٍ ذَهَبَ، فقد يكونُ المعنى فيهما واحداً في مَوْضِعٍ ما، فالصحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه][4].

---

(١) جـ: ممكن.

(٢) (والحمد لله) ليست في جـ.

(٣) الكتاب ١/٢٤.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من جـ وليست في أ، ولا ب.

هذا بابُ ما يكونُ في اللفظ من الأعراضِ[1]

قدَّم سيبويه [رحمه الله[2]] هذا البابَ مَخَافَةَ أنْ يَجِيْءَ بَعْدَ ما ظَاهِرُه أنَّه يكسرُ القانونَ من زيادةٍ أو نقصٍ أو إهْمالِ أصلٍ، قَدْ اسْتُغْنِيَ عنه بغيره، فهو يَقُولُ: الآن إنما انْبَنَى القانونُ على الأكثرِ، وَمَا لَيْسَ كذلك فلا أَعْتَدُّهُ كاسراً[3]، فقال: "اعْلَمْ أَنَّهم مِمَّا يحذفُونَ"[4] زَعَمَ[5] أبو سعيدٍ أنَّ (مِمَّا[6])

---

(١) الكتاب ١/٢٤.

(٢) ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

(٣) أ: جائزاً، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) الكتاب ١/٢٤.

(٥) انظر شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١/٩٥ أ حيث قال: "قوله: مما يحذفون أراد: ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: أنت مما تفعل كذا، أي ربما تفعل" وقد قال بذلك قبله سيبويه في الكتاب ٣/١٥٦، والمبرد في المقتضب ٤/١٧٤، وإلى الأخير نسبه ابن الشجري في أماليه ٢/٢٤٤، وقال أبوحيان: "وزعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أنَّ (مِنْ) إذا كان بعدها (ما) كانت بمعنى (رُبَّما)، وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه" انظر ارتشاف الضرب ٢/٤٤٣، وسيبويه قال في ٣/١٥٦ من كتابه: "وإن شئت قلت: إني مما أفعلُ فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو ربما" وأنشد البيت المذكور، وقد ردَّ الفارسي في البغداديات ٢٩٣ على من جعل (مما) للتقليل إلا إذا ثبت ذلك مسموعاً، وجَعَل (ما) هنا كافة لـ (من) كما أنَّها كافة لـ (ربما) وذكر أن ذلك مراد سيبويه، وانظر الخزانة ١٠/٢١٥ -٢١٦، فقد أوضح البغدادي هذه المسألة.

(٦) في ب: أدغمت (أنَّ) في (مما) فأصبحت (أنمما).

بمنزلةِ (رُبَّما) وقد سُمِعَ ذلك منهم، قال:

١٧- وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً　　عَلَى وَجْهِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ[1]

قال[2]: المعنى: وإنَّا لَرُبَّما نضْرِبُ الكَبْشَ، وهذا لا حُجَّةَ فيه، لأنَّ (ما) يُمْكِنُ أنْ تَكُونَ هُنَا مصدريَّةً[3]، وكأنَّه قال: وإنَّا لمِن ضَرْبِ الكبشِ، وجَعَلَهم من هذا، لكثرةِ ما يقعُ منهم، كما قال الله تعالى: ﴿**خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[4]؛ لكثرة وقوع العجلِ منه، وهذا التفسيرُ أَوْلى[5]، وإنْ كانَ

---

(١) بيت من البحر الطويل جاء منسوباً إلى أبي حَيَّةَ النُّمَيْرِي في الكتاب ١٥٦/٣، البغداديات ٢٩٣، الأزهية ٩٠، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/٢، مغني اللبيب ٤٠٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢١، ٧٣٨، الخزانة ٢١٤/١٠ -٢١٧، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٣/٥، الدرر ٣٥/٢، وجاء غير منسوب في المقتضب ١٧٤/٤، البغداديات ٢٨٧، مغني اللبيب ٤٢٤، شرح التصريح ١٠/٢، الهمع ٣٥/٢، ٣٨، شرح أبيات مغني اللبيب ١٦٣/٣، ٣٢٧/٥، ورواية جميع المصادر (على رأسه) وجاء في ص ٧٣٨ من شرح شواهد المغني للسيوطي (على وجهه) موافقة لرواية نسخ الكتاب، وفي الأزهية، (يلقى) بدل تلقي، و (الكبش) هنا: الرئيس وسيِّد القوم؛ لأنَّه يقارع دونهم ويحميهم. ومثل هذا البيت في المعنى قول الفرزدق:

وإنَّا لَمِمَّا نضرب الكبش ضربةً　　على رأسِه والحربُ قد لاح نارُها

(٢) (قال) ساقطة من ب، ومكانها (وإنَّ).

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٠٩، ٤٢٤، الخزانة ٢١٥/١٠-٢١٦.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٥) وقد أفسد البغدادي هذا المعنى، وهو جعل (ما) هنا مصدرية، وذلك حينما رد على ابن هشام انظر الخزانة ٢١٦/١٠-٢١٧.

الْعَجَلُ الطِّيْنَ[1]، لقوله تعالى: ﴿سَأُورِيْكُمْ آيَاتِيْ فَلا تَسْتَعْجِلُون﴾[2] فكلُّ ما يُورِدُ -من هذا النوع- أبو سعيدٍ فلا حجةَ فيه، لإمكانِ أنْ تكُونَ (ما) /مصدريةً، ونهايتُه أنْ تَشْتَدَّ معه المكالمةُ إذا أَوْرَدَ[3] (ما) وبعدها شيءٌ[/٣٣ أ لا يمكنُ أن يَكُونَ معه مصدرٌ[4] نحو قوله:

١٨- أَلاَغَنِّنَا بالقادِسِيَّةِ أَنَّنا عَلَى ... النَّأي مِمَّا أنْ أُلِمَّ بها ذِكْرَا[5]

فهذا لا تكونُ[6] فيه [(ما)[7]] مصدرية، لأنَّ بَعْدَها (أن) فَلَه أنْ يَزْعُمَ أنَّ المعنى: رُبَّما أنْ أُلِمَّ بها ذِكْرَا. ولا دليلَ بَعْدَ هذا فيه؛ لأنّه يُمْكِنُ أن تكُونَ نكرَةً غيرَ موصوفةٍ، وكأنَّه قالَ: إنَّنا على النَّأي من شيءٍ إِلْمَامٍ بها[8]

---

(١) يأتي (العجل) في اللغة بمعنى الطين اللسان ١٣/٤٥٤ مادة عجل.

(٢) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٣) سقطت (الدال) من ب.

(٤) في النسخ الثلاث (مصدراً) وهو خطأ.

(٥) الشاهد جاء في المقتضب ٤/١٧٥ بدون نسبة وفيه (ألا غَنِّيا بالزَّاهرية إنّني)، وكذلك جاء في اللسان ١٩/٣٧٧ غير منسوب وفيه (بالزاهرية إِنَّنِيْ..). غَنِّنا: غَنَّى بالمرأة تغزَّل بها، وغَنَّاهُ بها ذَكَّرَه إياها في شعر اللسان ١٩/٣٧٧، مادة (غنا).

(٦) أ: لا يكون، وما أثبتناه، من ب و جـ.

(٧) ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

(٨) أ: به.

ذكرا، فَجَعلهم[1] من إلمامهم ذِكْراً، لكثرة إلْمَامِهم، وكذلك قولُ الآخر:

١٩- نَصَحْتُ أَبَا زَيْد فَأَهْدَى[2] نَصِيْحَةً إِليَّ وَمِمَّا أنْ تَعُزَّ النَّصائِحُ[3]

قالوا: فالمعنى لَرُبَّمَا تَعُزُّ النصائحُ، وهذا عنْدَنا مِمَّا يُمْكِنُ فيه التكثيرُ والمبالغةُ، لأن النَّصيحةَ للإنسانِ تَشُقُّ عليه، فكأنَّ النصحَ مخلوقٌ مما يَشُقُّ على الإنسانِ، فهو بمنزلةِ البيتِ الآخر.

فإن قلت: وإذا فَسَّرتم كلامَ سيبويهِ على هذا المعنى، كانَ فيه نقضٌ لِغَرَضِهِ؛ فإنَّه يريدُ: أنَّ مَا يُذْكَرُ في هذا البابِ أمورٌ قليلةٌ، لا تعتبرُ لِقِلَّتِها، فلا تَكْسِرُ القانونَ، فكيفَ يَجْعَلُهم مخلوقين من الحذف لكثرتِه منهم؟، قُلْتُ: كثرةُ الحذفِ تَرْجِعُ[4] للمثالِ الذي مَثَّل به[5]، وهو

---

(١) ب: جعلهم.

(٢) أ: فأدى، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) البيت لعمارة بن عقيل كما جاء في الكامل ٢١٩، وجاء في شرح التسهيل ٢٢٠/١ غير منسوب، ونصُّه فيهما على النحو الآتي:

دَعَانِيْ أَبُو سَعْدٍ وأهدى نصيحة إليَّ ومِمَّا أنْ تَغُرَّ النصائحُ

وفي الكامل ٢١٨-٢١٩ "قال أبو العباس: وأنشد عمارة لنفسه، وسبب هذا الشعر الذي نذكره أن رجلاً من بني تميم يُكَنَّى أبا سعد، كان منقطعاً إلى أبي نصر بن حُميد الطَّائي، ثمَّ أحد بني نبهان، وكان أبو نصر والياً على العرب، وكتب أبو سعد إلى عمارة يأمره أن يضع يده في يد أبي نصر فقال عمارة-: وأنشد القصيدة، وهذا البيت مطلعُها.

(٤) أ: يرجع، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) انظر: الكتاب ٢٥/١.

(لم يَكُ)، ولا (أدْرِ[1]) ألا تَرَى أنَّهم كثيراً ما يحذفُونَ هـذا، ولا يَسْتَعْمِلُونَ الأصلَ، فكثرةُ الحذفِ تَرْجِعُ[2] إلى هذا الذي ذَكَرَ[3]، فَقَـدْ اسْتَبَانَ الموضـعُ والحمدُ لله.

فَمِمَّا حَذَفُوه وأصلُه الإثْبَاتُ قولُهـم: (لم يـكُ) فهـذا[4] ينبغـي أنْ يُعْتَـلَّ لحذْفِه[5]، حتَّى يكونَ ذلك أُنْساً، فهو إنَّما حُذِفَ لمجموعِ أمور[6] وهي: أنَّ آخر الكلمةِ نونٌ فهي تُشْبِهُ حروفَ المدِّ واللينِ، ألاَ تَرَى أنَّهَا تُدْغَمُ فيهـا[7]، وهي سَاكِنَةٌ فَضَعُفَتْ، وإلا فهي إذا تَحرَّكـتْ قَوِيَـتْ فلـم تُحْـذَفْ[8] نحـو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[9] ولا يجوزُ حذفُها متحركةً إلا شُذُوذاً نحو قوله:

---

(١) أ، ب: أدري.

(٢) أ: يرجع، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) ب: ذكره.

(٤) ب: وهذا.

(٥) أ: بحذفه، والصحيح من ب و جـ.

(٦) انظر في شروط حذف نـون الفعـل المضـارع مـن كـان: المقتضـب ١٦٧/٣، أوضـح المسالك ٢٦٨/١-٢٦٩، حاشية الصبان ٢٤٥/١، شرح التصريح ١٩٦/١.

(٧) ب و جـ: فيهما.

(٨) انظر حـول ذلـك: كتـاب الشـعر ١١٤/١، سـر صناعـة الإعـراب ٥٤٠، المنصـف ٢٢٨/٢، الخزانة ٣٠٤/٩-٣٠٥.

(٩) سورة البينة ١.

٢٠- لَمْ يَكُ الحقُّ عَلَى أَنْ هَاجَه رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بالسِّرَرْ[١]

وهي كثيرةُ الاستعمالِ، ألا ترى أنَّك متى أردْت نفيَ شيءٍ قلتَ: لم يَكُنْ، بخلافِ لم أَقُمْ، ولم أَخْرُجْ؛ لأنَّ هذا لا يتناولُ أكثرَ من قيامٍ

---

(١) البيت لحُسَيْل بن عُرْفُطَةَ كما جاء ذلك في نوادر أبي زيد ٢٩٥ -٢٩٦، الخزانة ٣٠٤/٩-٣٠٨، الدرر ٩٣/١، اللسان ٤٥/١٧، وفيه للحسن بن عُرْفُطة، وهو غير منسوب في كتاب الشعر للفارسي ١١٤، سر صناعة الإعراب ٥٤٠، الخصائص ٩٠/١، والمنصف ٢٢٨/٢، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٨٣٥، المسائل العسكرية ١٧٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، وفيه (تعفى بالطلل) شرح الرضي على الكافية ٣٠١/٢، شرح التسهيل ٣٦٧/١، الهمع ١٢٢/١، وفي جميع المصادر (قد تعفى) بدل (تعفت) إلا في الدرر فهي موافقة لما هنا، وفي بعضها (سوى) بدل (على) وتعفت: دَرَسَتْ، يقال: عفت الرياح الآثار إذا درستها ومحتها، والسِّرَرْ: بفَتْح السين وكسرها، وقال الرياشي: والمحدثونُ يضمونها، وهو موضع على أربعة أميال من مكة عن يمين الحبل، وفيه الشجرةَ التي سُرَّ تحتها سبعون نبياً، أي قطعت سِرَرُهم بالكسر، انظر معجم ما استعجم ٤٢٧، ٧٣٣، معجم البلدان ٢٣٧/٣-٢٣٨، الخزانة ٣٠٧/٩-٣٠٨، والشاهد فيه قوله (لم يك) حيث حذف النون من (يكن) على الرغم من تحركها حيث وليها ساكن، وقد ذكر قبل ذلك أنها إذا تحركت قويت فلم تحذف، كما في الآية السابقة، وجعل حذفها هنا شذوذاً، والفارسي جعل حذفها هنا ضرورة، انظر كتاب الشعر ١١٤/١، وأجاز ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٦/١ بدون شذوذ، حيث قال عن حذف لام مضارع كان "فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس وبقوله أقول".

وخروجٍ، و (لم يَكُنْ[1]) يتناولُ هذا كلـه /فهـذه الأمـورُ سـوَّغَتْ الحـذْفَ، [٣٣/ب]
وَمَهْمَانقص منهـا شـيءٌ لم يُحـذف[2]، ألا تـرى أنَّ (لم يَصُـنْ)، فيـه مـا في
(لم يَكُنْ) من النُّـونِ السـاكنةِ، لكـن لم يَكْـثُرْ اسـتعمالُه، فلذلـك لا يحـذفُ
وكذلك (لا أَدْرِ[3]) إنَّما حُذِفَ لمجموعِ أمورٍ منها: أنَّ في آخره ياءً سـاكنةً،
ومنها أنَّه قد دَخَـلَ عليـه حـرفٌ يُشْبِهُ الجـازمَ، وهـو (لا) الناهيـة، ولذلـك
لا تقول[4] (ما أدْرِ)، إنَّما يَكُونُ ذلك مع (لا)، ومنها أنَّه كثـيرُ الاسـتعمال،
ألا ترى أنَّ كُلَّ شـيءٍ أَرَدْت نفـيَ عِلْمِـه قلـتَ: لا أدْرِ، فتقـولُ لِمَـنْ قـال:
أَخَرَجَ زيدٌ؟ لاَ أَدْرِ[5]، وَلِمَنْ قال: أَقَامَ عمرو؟ لاَ أَدْرِ[6].

وكذلـك في كـلِّ شـيءٍ تريـدُ نفـيَ العلـم بـه، والدليـلُ علـى أنَّ كـثرةَ
الاستعمالِ هُنَا مُرَاعاةٌ أنَّهم لا يقولُـونَ: لا أرمِ ولاَ أَقْـضِ، وَزَعَـمَ رحمـه الله
"أَنَّهم لا يقولُون وَدَعَ" استغنوا عنها بـتَرك"[7] قـال المعـترضُ[8]: هـذا بَـاطِلٌ

---

(١) (يكن) ساقطة من ب.

(٢) أ: تحذف، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) أ، ب: لا أدري، بإثبات الياء، والتصحيح من جـ.

(٤) ب: لا يقول.

(٥) أ، ب: لا أدري، بإثبات الياء، والتصحيح من جـ.

(٦) أ، ب: لا أدري، بإثبات الياء، والتصحيح من جـ.

(٧) الكتاب ١/٢٥.

(٨) ب: المعترك.

لأنّه قَدْ قُرِئَ[1]: ﴿مَا وَدَعَكَ ربُّكَ وَمَا قَلَى﴾[2] وقال الآخر:

٢١- لَيْتَ شِعْرِي عن خَلِيْلي ما الَّذي غَالَـه[3] في الأمـر[4] حتَّى وَدَعَـهْ[5]

---

(١) قال ابن جني: قرأ ﴿مَا وَدَعَكَ﴾ خفيفة النبي ﷺ، وعروة بن الزبير، وقال: هذه قليلة الاستعمال المحتسب ٢/٣٦٤، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١١٧، وفي البحر المحيط ٨/٤٨٥: وقرأ الجمهور بتشديد الدال، وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة بتخفيفها وانظر في ذلك: مجاز القرآن ٢/٣٠٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٢٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥١٩، التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٢.

(٢) سورة الضحى ٣.

(٣) أ: عادة، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) كذا في النسخ الثلاث، وأغلب المصادر (في الحب) كما سيتبين ذلك في تخريج الشاهد.

(٥) بيت من بحر الرمل جاء منسوباً لأبي الأسود الدؤلي في الشعر والشعراء ٧٢٩، الخصائص ١/٩٩، ٣٩٦، المحتسب ٢/٣٦٤، الإنصاف ٤٨٥، التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٢، البحر المحيط ٨/٤٨٥، اللسان ١٠/٢٦٣، الخزانة ٥/١٥٠، ٦/٤٧٣، وجاء منسوباً لأنس بن زنيم في بعض المصادر ومنها: تهذيب اللغة للأزهري ٣/١٣٦ حيث قال: "وأخبرني المنذري عن أبي أحمد الحمادي عن ابن أخي الأصمعي أنَّ عمه أنشده لأنس بن زنيم الليثي" وانظر اللسان ١٠/٢٦٣، والخزانة ٦/٤٧١، وشرح شواهد الشافية ٤/٥٣، وقيل إنه لعبد الله بن كريز، انظر الخزانة ٦/٤٧٣، وجاء بغير نسبة في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١١٧، البيان في إعراب غريب القرآن ٢/٥١٩، ورواية المصادر السابقة (في الحب) بدل (في الأمر) إلا في =

وَهَذَا الَّذِيْ أَوْرَدَ[1] لا حُجَّةَ فيه، ألا ترى أنَّه قُرِئَ: ﴿**مَا وَدَّعَكَ**﴾ بالتشديد[2]، فَيَنْبَغِيْ أَنْ يكُونَ هذا مُخَفَّفاً مِنْهُ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ في البيتِ، هو

=

الشعر والشعراء ففيه (في الودِّ) وفيه أيضاً (ودَّعه) بالتشديد، وفي بعضها (عن أميري) بدل (خليلي) وذُكِرت للبيت روايةٌ أخرى في الخزانة ٦/٤٧١، واللسان ١٠/٢٦٤، شرح شواهد الشافية ٤/٥٣، هكذا:

سَلْ أميْرِي ما الَّذِيْ غَيَّره ... عن وصالي اليومَ حتَّى وَدَعَه

وغَالَه الشيءُ، غولاً واغتَالَه أهلكَه وَأَخَذَه من حيث لم يدر، والغُول المنية، واغتاله: قتله غيلة اللسان مادة (غول) ١٤/٢٠، وودعه، تركه والشاهد: (وَدَعَه) حيث ورد من هذه المادة الفعل الماضي والمشهور عند النحاة أنه مما أهمل وأميّت، وقد خرَّج المصنف ذلك.

(١) وقد ورد مثل ذلك في الحديث (لينتهينَّ أقوامٌ عن وَدْعهم الجمعات، أو ليختمَنَّ الله على قلوبهم ثم ليكُونُنَّ من الغافلين) انظر صحيح مسلم ٦/١٥٢.

وقال سويد بن أبي كاهل:

فَسَعَى مَسْعَاتَه فِيْ قَوْمِه ... ثُمَّ لَمْ يُدْرِك ولا عَجْزاً وَدَعْ

وقال آخر:

وَكَانَ ما قَدَّمُوا لأنفسِهِمْ ... أَكْثَرَ نَفْعاً من الذي وَدَعُوا

انظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٦ ب، الخزانة ٦/٤٧٢، اللسان ١٠/٢٦٣، ٢٦٤، شرح شواهد الشافية ٤/٥٢، ولا أرى مبرراً لمنعه وقد جاء في فصيح الكلام، ونطق به الرسول ﷺ.

(٢) وهي القراءة السبعية المشهورة التي عليها جمهور القراء.

مُخَفَّفٌ من ثقيل[1]، وقولُه رحمه الله: "والعِوَضُ قولُهم: زَنَادِقَةٌ وَزَنَادِيْقُ"[2]

قلتُ: أمرُ هذا بَيِّنٌ، لأنَّ قياسَ [جَمْعِ[3]] ما كان خُمَاسِياً والرابعُ منه حرفُ مَدٍّ ولِيْنٍ أنْ يكُونَ غيرَ محذوفٍ في الجمعِ فكُونُهم[4] يَقُولونَ زَنَادِقَةٌ، ولا يَحْذِفُونَ إلاَّ معَ التاء، دليلٌ على أنَّ هذا حَذْفٌ وعِوَضٌ، إذْ لاَ يَجْمَعُون بَيْنَهُمَا. وقولُه: "وقولُهم: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ إنّما هي أَطَاعَ يُطِيْعُ[5]، زادوا السينَ عِوَضاً مِنْ ذَهابِ حركةِ العينِ"[6] قال[7] أبو العباسِ المبرد: إنّما يُعَوَّضُ مِنَ المحذوفِ، وأمَّا[8] ما هو موجودٌ فَلا يُعَوَّضُ منه،

(١) قال ابن جني: "واعلم أن الشاعر إذا اضطُرَّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع" الخصائص ١/٣٩٦، وقال عن هذا البيت إنه شاذ، الخصائص ١/٩٩، وانظر الخزانة ٥/١٥٠.

(٢) الكتاب ١/٢٥.

(٣) ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

(٤) ب: وكونهم.

(٥) قال الأعلم (فأصله أَطْوَعَ يُطْوِعُ فألقوا حركة الواو على الطاء فانقلبت الواو ألفاً ثم زادوا السينَ في أطاع عوضاً من إلقاء حركةِ الواو على الطاء) النكت ١/١٣٢.

(٦) الكتاب ١/٢٥ وفيه (وإنما هي أطاع...) والعين: هي الواو في أطْوَع.

(٧) لم أعثر على ذلك في المقتضب ولا في الكامل، وقد جاء في سر صناعة الإعراب ١٩٩ بألفاظ قريبة من ذلك وانظر: شرح الملوكي ص ٢٠٧، شرح المفصل ١٠/٦، الممتع في التصريف ٢٢٤.

(٨) أ: وإنما، والتصحيح من ب و جـ.

وحركةُ العينِ موجودةٌ، ألا تَرى أنها نُقِلَتْ للفاء[1]، فلو كانتْ السينُ عِوَضاً منها؛ لكان في ذلك جمعٌ بين[2] العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه، فهذا خطأٌ، وخرَّجَه بعضُهم على أنَّ المرادَ عِوَضٌ[3]/ من ذَهَابِ حَرْكَةِ العينِ من [٣٤/أ] العين[4]، وهذا ليس بشيءٍ، فإنَّ هذا إنَّما هو حُكْمٌ لحق العين، ولم نرهم قطُّ يُعَوِّضُون الحروفَ من الأحكامِ. والذي يتخرجُ عليه كلامُ سيبويه رحمه الله أنَّ هذه[5] العينَ لما حُذِفَتْ حَرْكَتُها وَسَكَنتْ تَوَهَّنَتْ[6] وتَعَرَّضَتْ للحذفِ، أَلا تَرَى أنّه إذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ حُذِفَتْ، فتقول: اسْطَعْتُ[7]، فلو كانتْ متحركةً لم تُحْذفْ[8]، فقال سيبويه رحمه الله[9]: "زادُوا السينَ[10]

---

(١) أ: الفاء، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ب: من.

(٣) في النسخ الثلاث: عوضاً، وهو خطأ.

(٤) أجاب عنه السيرافي في شرحه للكتاب ٩٧/١ ب، وانظر: النكت ١٣٢/١، شرح المفصل ٦/١٠.

(٥) ب، جـ: هذا.

(٦) أ: تهونت، وهو تحريف، وهذه الكلمة ساقطة من ب، وهي في جـ.

(٧) أ: اسقطت وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٠، وينظر المصادر التي تحت رقم ٧ في الصفحة السابقة.

(٩) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(١٠) أ: ليس، وهو تصحيف، والتصحيح من ب و جـ.

عِوَضاً[١]" وهو يريدُ مِنْ حَذفِ العينِ. فإن قُلْتَ: وما تَصْنَعُ[٢] بقوله: "مِن ذَهابِ حَرْكَةِ العينِ"[٣]؟ قلت: يكونُ معناه مِنْ أَجلِ ذَهابِ حَرَكَةِ العينِ، أي لأَجْلِ هذا حُذِفَتْ فَعُوِّضَ منها، وهذا أولى ما يتخرج عليه كلامُه[٤]، وزَعَم أبو الحسين بنُ الطراوةِ أنَّ السينَ إنَّما زِيْدَتْ هُنَا؛ لأنَّ تصريفَ الكلمةِ قد ثَبَتَ فيه زيادةُ السينِ وهو: اسْتَطَاعَ واسْتَاعَ ويسْتَطيعُ ويسْتِيعُ، ومُسْتَطيعُ ومُسْتِيعُ. وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ [هذا[٥]] الذي زَعَمَ سيبويه له نظيرٌ، وهو حَذْفُ الحرفِ من الكلمةِ، والْمُعَوَّضِ[٦] منه، أَلا تراهُم قالُوا: أهْرَاحَ[٧] الماشية، وأهْراقَ[٨] الماء، و لم يَثْبُتْ قَطٌّ أنَّ الحرفَ يُزَادُ، لأنَّ تصريفَ الكلمةِ مبنيٌّ على أنْ زِيْدَ فيه ذلك الحرفُ، وزعم الإمام أبو زكرياء

(١) الكتاب ١/٢٥.

(٢) ب: يصنع.

(٣) الكتاب ١/٢٥.

(٤) أ: كلامهم، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) ساقط من أ، وهو من ب و جـ.

(٦) حـ: العوض.

(٧) أهراح: أي أراح يقال: أراح الإبل ردها إلى المراح -بالضم- أي المأوى. انظر: مادة (روح) في اللسان ٣/٢٩٢، القاموس المحيط ١/٢٢٤.

(٨) قال أبو زيد: "الهاء منها زائدة، كما قالوا: أنهأت اللحم، والأصل أنأته" اللسان (هرق) ١٢/٢٤٤، ومعنى إهراق الماء صبه يقال: هرق الماء وأهرقه يهريقه هراقة: صبه. القاموس المحيط (هراق) ٣/٢٩٠.

يحيى بن زياد الفراء[1]، أنَّ الأصْلَ فيه اسْتَطَاعَ، فَلَمَّا حُذِفَتْ التاءُ أشْبَهَ أَقَامَ فَفُتِحَتْ همزتُه[2]، وهذا الذي قال ليس بشيءٍ فإنَّ معنى (استطاع) قَوِيَ[3] وقَدَرَ، وزَعَمَ سيبويه رحمه الله[4] أنَّ هذا معناه معنى أَطَاعَ[5]، وهو انْقَادَ، فهذا الذي قالَ، ليس بشيءٍ مع ما فيه من تغيير[6] البناءِ للشَّبَهِ الذي لم يَثْبُتْ نظيرُه، أَلاَ ترى أنَّهم حين[7] حذفوا (الطاءَ) فقالوا (اسْتَاعَ) أَثْبَتُوا (الهمزةَ) وصْلاً و لم يَفْتَحُوها.

---

(١) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء، وكان أبرع الكوفيين وأعلمهم، وقد تتلمذ على الكسائي، وأخذ عن أعراب وَثَقَ بهم، وكان متورعاً متديناً من أشهر كتبه معاني القرآن، وله كتب أخر"، توفي سنة ٢٠٧هـ.
انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٣٩-١٤١، طبقات النحويين واللغويين ١٣١-١٣٣، الفهرست ٧٣-٧٤، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩-١٥٥، نزهة الألباء ٩٨-١٠٣، إنباه الرواة ٤/١-١٧، وفيات الأعيان ٦/١٧٦-١٨٢، سير أعلام النبلاء ١٠/١١٨ -١٢١.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٠-٢٠١، شرح المفصل ١٠/٦، شرح الملوكي ٢٠٨، الممتع في التصريف ٢٢٦، وفي أدب الكاتب ٤٩٣: "قال الفراء: توهموا أن قولهم (أسْطَعتُ) أفْعَلْتُ؛ لأنه بوزنه".

(٣) وقد ردَّ ابن جني على الفراء في سر صناعة الإعراب ٢٠١.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٥) انظر الكتاب ١/٢٥.

(٦) ب: تغير.

(٧) أ: مذ، والتصحيح من ب و جـ.

ثم قال: "وقولُهم اللهُمَّ، حَذَفُوا (يا) وأَلْحَقُوا الميمَ عِوَضاً[1]. قلتُ: هذا هو مَذْهَبُ البصريين[2]، ولهذا لا يجوزُ: يا اللهُمَّ إلا في الضرورة نحو قولِه:

٢٢- ومَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتِ أَوْهَلَّلْتِ يا اللهُمَّ مَا[3]

وكان العوضُ حرفين/ على وفق المعوَّض منه. وزَعَمَ أهلُ الكوفةِ[4] أنَّ [٣٤/ب] هذا ليس بِعِوَضٍ، وإنما هو بقية: أُمَّنَا بِخَيْرٍ، وحُذِفَتْ الهمزةُ والمفعول؛ لأنَّه فضلة[5]، وهذا المذهبُ فاسدٌ[6] من أَوْجُهٍ، أولُها: حَذفُ الهمزةِ التي لم يُنْطقْ

---

(١) الكتاب ١/٢٥.

(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٤٩، اللسان ١٧/٣٦٢، الإنصاف ٣٤١، ٣٤٣.

(٣) ورد هذا البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، وبعده:

ارْدُدْ علينا شيخَنَا مُسَلَّمَا.

وهو كذلك في اللامات للزجاجي ٨٦، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٩، الإنصاف ٣٤٢، شرح الرضي على الكافية ١/١٤٦، اللسان ١٧/٢٦٢، الهمع ١/١٥٧، الخزانة ٢/٢٩٦، الدرر ٢/٢٢٠، وفي بعض المصادر السابقة (صليتِ أو سبَّحتِ) وفي بعضها: (سبَّحتِ أو صلّيتِ) بدل (سبَّحت أو هلَّلْتِ). والشاهد فيه بَيِّنٌ.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، ضرورة الشعر للقزاز ١٤٩-١٥٠، اللامات للزجاجي ص ٨٥، الإنصاف ٣٤١، ٣٤٣- ٣٤٥ شرح الرضي على الكافية ١/١٤٦، اللسان ١٧/٣٦٢.

(٥) أ: بضلة، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) انظر ما رَدَّ به بعض النحاة على هذا الرأي في المصادر السابقة، وقد ذكر صاحب اللسان رد الزجاج على الفراء الذي يقول: إنَّ المعنى (يا الله أُمَّنَا بخير) اللسان مادة (أله) ١٧/٣٦٢.

قَطُّ بها، والثاني: أنَّه لو لَمْ يَكُنْ[1] عِوَضاً، لَكَثُر من كلامِهم: يا اللهُمَّ، فكونُه[2] لا يُقَالُ دليلٌ[3] على أنَّه عِوَضٌ، والثالث: التزامُ حذفِ المفعولِ، ولم يُنْطَقْ قَطُّ بهِ. والرابعُ: أنَّ الشَّرْطَ إذا تقدمه[4] ما يَدُلُّ على جوابه لم يُؤْتَ له بِجَوابٍ، تقولُ: اضْرِبْ زيداً إنْ قَامَ، ولا يجوزُ: اضْرِبْ زيداً إنْ قَامَ فاضْرِبْ، والله تعالى يقول: ﴿**وَإِذْ قَالُوا اللهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا**﴾[5] فلَو كَانَ على ما يزعمون لم يحتجْ إلى[6] ﴿**فَأَمْطِرْ**﴾ لأنَّ المعنى: يا اللهُ اقْصُدْنَا بِشَرٍّ إنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحقَّ، فهذا المذهبُ فاسدٌ، مع أنَّهم كان يَنْبَغِي [لَهُمْ[7]] أَنْ يُشَاحُّوا في قولهم: [المعنى[8]] أُمَّنَا بخيرٍ، لأنَّ

---

(١) ب: تكن.

(٢) أ: فكثرته، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) أ: أنَّه دليل على ..... والتصحيح من ب و جـ.

(٤) في ب: تقدم.

(٥) سورة الأنفال ٣٢، وتكملة الآية ﴿.... **حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾، و(علينا) ليست في ب و جـ.

(٦) ب: (على).

(٧) ساقط من أ، والإضافة من ب و جـ.

(٨) ساقط من أ، والإضافة من ب و جـ.

هذه الآيةَ معناها لا يَصِحُّ على هذا، أَلا ترى أنَّه ليـسَ المعنـى يـا اللهُ[1] أُمَّنَـا بخيرٍ، فَأَمْطِرْ[2] علينـاَ حِجَـارةً مـن السَّـمَاءِ أَوْ ائْتِنَـا بِعَـذَابٍ أَلِيْـمٍ. و [إنْ[3]] زَعَمُوا أنَّ حذفَ الهمزةِ إنَّما كَانَ لما رُكِّبَ الاسـمُ مـع (أُمَّ) وسُـلِبَ[4] (أُمَّ) معناه، وصُيِّرتْ الكلمةُ بمنزلة يا اللـهُ، وَلِهذَا لَمْ يُغْنِ[5] عن الجوابِ في الآيـة، وَقَال: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارةً﴾[6] قُلْنَا: فَكَانَ يَنْبَغِيْ أنْ تُفْتَح الهاءُ كَمَا يُفْتَحُ آخِرُ الأول من بَعْلَبَك، مع أنَّ التركيبَ ليس بقياسٍ، لأنَّ إخراجَ اللفـظِ مـن أنْ يَكُونَ له معنى إلى أنْ يَصِيْرَ لا معنى له[7] تَخَلُّـفٌ لا يُقَـالُ بِـهِ، مَهْمَـا[8]

---

(١) قال الفراء: "ومن العرب من يقول إذا طرح الميم يـا ا لله اغفـرلي، و يـا ا لله اغفـر لي، فيهمزون ألفها ويحذفونهـا. فمـن حذفهـا فهـو علـى السـبيل؛ لأنَّهـا ألـف ولام مثـل الحارث من الأسماء، ومن همزها توهَّم أنها من الحرف إذْ كانت لا تسقط منه" معاني القرآن ١/٢٠٣-٢٠٤.

(٢) في جـ بدل (فأمطر): لأن هذه.

(٣) ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

(٤) أ: خلف، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) أ: تغن، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ب: ﴿حِجَارَةً من السماء﴾.

(٧) ب: له معنى.

(٨) أ: فمتى، والتصحيح من ب و جـ.

وُجِدَتْ عنه مندوحةٌ، فهذا المذهبُ فاسدٌ، وثَبَتَ في بعضِ النُّسَخِ "وأَلْحَقُـوا الميـمَ عِوَضـاً"[1] وفي بعضِهـا: "وأَلْحَقُـوا الميـمَ عَوَّضُـوا" فيكُـونُ بــدلاً مِــنْ (أَلْحَقُوا)؛ لأنَّ لَحَاقَ الميمِ هو العِوَضُ[2].

---

(١) الكتاب ١/٢٥.

(٢) أ: المعوض، وما أثبتناه من ب و جـ.

هذا بابُ الاستقامةِ[1] من الكلامِ والإحالةِ [2]

إن قلتَ: ما الَّذي أرادَ بهذا البابِ؟ وما فائدته؟ قلتُ: لَمَّا حَصَرَ الكَلِمَ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ، والمُرَكَّبَ: في المسندِ والمسند إليهِ أَخَذَ /بعد ذلك[٣٥/ أ] في ذِكْرِ ما يعرض[3] في الأَلْفَاظِ المفردةِ من الحذفِ والعِوَضِ والاسْتِغْنَاء، ثُمَّ أَخذَ الآن يُبيِّنُ ما يَعْرِضُ في المُركَّبِ من الاسْتِقَامَةِ والإحالةِ والْكَذِبِ، فهذا الذي أَوْرَدَ سيبويهِ رحمه الله[4] في هذا البابِ يَنْحَصِرُ[5] حصْراً ضرورياً، لا مَحِيْصَ عنه، وذلك أنَّ اللفظَ إذَا تَرَكَّبَ، فلا يَخْلُو من أنْ يَكُونَ حَسناً أو قَبِيْحاً، ونَعْنِيْ بالْحَسَنِ ما هُو على النَّظْمِ المألوفِ نحو: لم يَقُمْ زيدٌ، وقد رأيتُ عمراً، فإمَّا أنْ يَكُونَ على هذا النَّظْمِ، أَوْ لاَ يَكُونَ، فإنْ لم يَكُنْ فهو قَبيحٌ نحو: قَدْ زيدٌ ضَرَبَ عمراً، فهذه قِسْمَةٌ[6] ضرورورية بالنَّظَرِ إلى اللفظِ، فإذَا تَرَكَّبَ على النَّظْمِ المألوفِ وهو الحسنُ، فَلاَ يَخْلُو أنْ يَكُونَ معناه مُسْتَقِيْماً أو غيرَ مُسْتَقيْمٍ، ونَعْنِي بالمُسْتَقِيْمِ ما لاَ يَدْفَعُ بَعْضُه بعضاً، وبالذي لا يكونُ مُسْتَقِيْماً ما يَدْفَعُ بعضُه بَعْضاً نحو: سوف آتيكَ أمسِ، فهذه أيضاً

(١) أ: الاستقام، والتصحيح من ب و جـ وهو الموافق لما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٢٥/١.

(٣) ب: يعرض له.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٥) ب: فينحصر.

(٦) أ: قبيحة وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

قِسْمَةٌ ضرورية. ثم اللفظُ الحسنُ المستقيمُ لا يخلو من[1] أنْ يَكُونَ مُطَابقاً لما في الوجودِ أَوْ لا يَكُونَ، فإن كانَ فهو الصِّدقُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فهو الكَذِبُ، وأمَّا المُحَالُ، فهو غَيرُ مُنْقَسِمٍ[2] لصدقٍ ولا لكذبٍ[3]، لأنَّه لا يُعْقَلُ له معنى، فكَيفَ قَالَ سيبويه: "وأمَّا المحالُ الكَذبُ[4]"؟ فيجيءُ مُشْكِلاً، ولهذا رَدَّه الأخْفَش[5]، فقد بان انحصارُ الكلامِ في: الْحَسَنِ، والقبيحِ، والمستقيمِ، والمحالِ، والكذبِ، والصِّدقِ، وزاد الأخْفَشُ: الغلط[6]، وهو مَا لا يَتَعَمَّدُهُ الإنسانُ، وذلك أنَّك تريدُ أنْ تقولَ: ضربنِي زيدٌ، فتقول غالطاً: ضَرَبْتُ زيداً، وهذا إنَّما ينبني على أنَّ الكذبَ إنَّما هو المقصودُ، وغيرُ المقصودِ لا يَكُونُ كَذِباً بل غَلَطٌ[7]، وهذا عِنْدَنا[8] سَوَاءٌ كُلُّه، بَلْ إذا كَانَ الخبرُ غيرَ

---

(١) (من) سقطت من ب.

(٢) أ: مستقيم، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) أ: ولا كذب، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) الكتاب ١/٢٦.

(٥) قال أبو سعيد السيرافي "وكان الأخفش ينكر أن يقال في المحال: صدق أو كذب" شرح السيرافي ١/٩٩ ب، وانظر الكتاب ١/٢٦ حاشية١، وقد رد السيرافي على الأخفش وذكر أن القول ما قاله سيبويه شرح السيرافي ١/٩٩ ب -١٠٠أ.

(٦) قال الأخفش: "ومنه الخطأ، وهو ما لا تَعَمُّدَ فيه نحو قولك ضربني زيد، وأنت تريد: ضربت زيداً.." انظر الكتاب ١/٢٦ حاشية ١، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٠ أ، النكت في شرح كتاب سيبويه ١/١٣٤.

(٧) في النسخ الثلاث (بل غَلَطاً) ولا وجه له. بل الأولى (غَلَطٌ) لأنها خبر لمبتدأ محذوف.

(٨) أ: عندي، والتصحيح من ب و جـ.

مُوَافقٍ لما في الوجودِ، فهو كَذِبٌ عَمْداً كـان أو خطـأً، فـلا اسْتِدْرَاك على سيبويه. ثم نعودُ إلى لَفْظِـهِ. قـال: "فَمِنْـه مُسْتَقيمٌ حَسَـنٌ ومُسْتَقِيْمٌ كَـذِبٌ ومُسْتَقِيْمٌ قَبِيْحٌ"[١] قلتُ: فالمسـتقيمُ الحسـنُ: هـو مـا لا تَدَافُـع بين أجزائِـهِ، ولفظُه على الترتيب العربي، والمستقيم الكـذبُ: مـا كـان هكـذا غـير أنَّـه/[٣٥/ب] غيرُ موافـقٍ[٢] لمـا في الوجـود، وكـان ينبغـي لـه أن يقـولَ: ومسـتقيمٌ صِـدْقٌ حَسَنٌ، ومستقيمٌ صِدْقٌ قبيـحٌ، ومسـتقيمٌ كَـذِبٌ حَسَـنٌ، ومسـتقيمٌ كَـذِبٌ قبيحٌ، فهذه أقسامٌ لابُدَّ منها، لكِنْ أهْمَلَها اسْتِغْناءً بما ذَكَرَ، وبإعطائه جُمْلَـةَ العوارضِ، فيُنْظَرُ بَعْدَ ذلك فيما يجتمعُ مِنْها في الكلامِ. ثُمَّ قَالَ: "وَمُحَـالٌ"[٣] لَمَّـا أَخَـذَ المستقيمَ، وفَـرَغَ منه، حَـينَ قَسَّـمَه لِقَبيـحٍ وحَسَـنٍ وكَـذِبٍ[٤]، ولم يُتَصَوَّر في الُمحَالِ أنْ يُقَسَّم إلى صِدْقٍ وكذبٍ، لأنَّـه[٥] لا يُعْقَـلُ معنـاه، فلا يُوْصفُ بصدقٍ ولا كذبٍ وسيأتي، لِمَ قال: ومُحالٌ كَذِبٌ؟ وقـد كـان ينبغي له أيضاً[٦] أنْ يُقَسِّمَ الُمحَالَ إلى قَبِيْحٍ نحـو: سَوْفَ مـاءَ البحـرِ أشربُ

---

(١) الكتاب ١/٢٥، وفيه بعد (مستقيم حسن) (ومحال).

(٢) جـ: مطابق.

(٣) في الكتاب ١/٢٥ جـاءت هـذه العبـارة بـين قولـه: (فمنـه مسـتقيم حسـن)، وقولـه: (ومستقيم كَذِب).

(٤) أ: وقبيح. وهو سهو. والتصحيح من ب و جـ.

(٥) من هنا إلى قوله: (بصدق ولا كذب) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٦) (أيضاً) ساقطة من ب.

أمسِ، وإلى حَسَنٍ نحو سَوفَ أَشْرَبُه أمْسِ، فاسْتغْنى عنه لبيانه. فإنْ قُلْتَ: كيفَ قال: ومُحَالٌ كَذِبٌ؟ قلتُ: مُرادُه أنَّ الإحالةَ قد تَرِدُ على الكلامِ بعد مَا يُكونُ كَذِباً، فتقولُ شربتُ ماءَ البحر، فهذا كَذِبٌ، ثمَّ تقولُ: غداً، فَتُحيْلُه حتى تصيرَ أَجْزَاؤُهُ مُتَدافِعَةً. وقَدْ يُتَصوَّر أنْ يَكُونَ صِدْقاً مُحَالاً على هذا المعنى، وهو طروءُ الإحالةِ ثانيةً، نحو: أتيتُك، ثم تقولُ غداً، فهذا معنى الكلام؛ لأنَّ الكلامَ المحالَ لا يُتَصَوَّرُ فيه أنْ يَكُونَ صِدْقاً ولا كَذِباً، إذ[1] لا يُتَصَوَّرُ، فَرَدُّ الأخفش ردُّ منْ لَمْ يَفهمْ عنه[2]، والرَّدُ إنَّما تَوَجَّه على شيءٍ آخَرَ، وهو حقٌّ في نفسه. وزَعَمَ بَعْضُ الناسِ أنَّه أتى بهذا الباب؛ لِيُبَيِّنَ اصْطِلاحَه في المُحالِ والمستقيم؛ لأنَّه كثيراً ما يقولُ في داخلِ الكتابِ: لو قُلْتَ كَذا لأَحَلْتَ، ولو قُلْتَ كَذَا لَكَانَ مُسْتَقِيْماً، فأَرادَ أَنْ يُعْلِمَك: أنَّ المُحَالَ يَعْنِي بِهِ كَذَا، والْحَسَنَ والقَبيحَ والمستقيمَ يَعْنِي بِهِ كَذَا، والحمدُ لله.

---

(١) أ و جـ: أو، والتصحيح من ب.

(٢) انظر ردّ السيرافي على الأخفش في ١/ ٩٩ ب-١٠٠أ، من شرحه على الكتاب.

هذا بابُ ما يحتملُ الشعر[1]

وذَكَرَ أيضاً سيبويه هنـا[2]، كمـا ذَكَـرَ بـاب مـا يَكُـونُ في اللفـظ مِـنَ الأعـراضِ، وكأنَّـه يقـولُ: رُبَّمَـا يجـيءُ في أشـعارهِمْ أمـرٌ مَـا، فلا يَعْتَدُّه كَاسراً[3] للقـانونِ، ولا يُحْمِـلُ الكـلامُ عليـه؛ لأنَّ الشِّعرَ موضعُ اضطرارٍ، أَلا ترى أنَّ بعْضَهم كانَ يَقْطَعُ أَلِفَ/ الوصـلِ كثـيراً، فقيـلَ لـه في [٣٦/ أ] ذلك، فقال: يا هَذَا لـو نَظَمْـتُ لَقَطَعْـتُ مـا أَمَـرَ ا لله تعـالى بـه أنْ يُوْصَـلَ، فالشِّعرُ موضعُ اضْطِرَارٍ؛ لأنه على وَزْنٍ مَخْصُوصٍ وقَـوَافٍ مُلْتَزَمَـةٍ، فيجـوزُ فيه ما لا يَجُوزُ في غيره. ولنذكُـر الآنَ اختـلافَ النحويـين في الضَّـرُوْرَةِ مـا هي؟ ثم نَحْصِرُ أنواع الضَّرائِرِ، ثُمَّ نَرْجِـعُ إلى لفـظِ سـيبويه في البـاب، فـإذا فَرغنا من هذا، أتينا إنْ شَاء ا لله تعالى على جميعِ ضرائرِ الشِّعر.

اختلفوا في الضَّرائر الجائزةِ[4] في الشِّعر، فمنهم مَنْ جَعَـلَ الضَّـرورةَ: أنْ يَجُـوزَ للشَّـاعِرِ مـا لا يَجُـوزُ لـه في الكـلامِ بِشَـرْطِ أنْ يُضْطَـرَّ إلى ذلـك،

---

(١) الكتاب ١/٢٦.

(٢) ب: هنا سيبويه، جـ: سيبويه أيضاً هنا.

(٣) أ: فاسداً والتصحيح من ب و جـ.

(٤) انظـر مـا قيـل عـن الضرائـر الجـائزة في الشـعر: شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٢/٥٤٩-٥٥١، الاقـتراح ٤١-٤٣، الهمـع ٢/١٥٥-١٥٦، خزانـة الأدب ١/٣١-٣٤، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦-٩.

و[1] لا يَجِدَ مِنْهُ بداً[2]، وأنْ يَكُونَ في ذلك رَدُّ فَرْعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيهُ غَيْرِ جائزٍ بجائزٍ[3]، فهؤلاء لا يُجيزُونَ للشاعرِ[4] في شِعْرِه ما لاَ يجوزُ له في الكلامِ إلا بشَرْطِ أنْ يُضْطَرَّ إلى ذلك، وهذا هو الظاهرُ من كلامِ سيبويهِ، وقد صرَّحَ به في أول بابٍ من أبوابِ الاشْتِغَالِ حين أَنْشَدَ:

٢٣- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِيْ عَلَيَّ ذَنْباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ[5]

---

(١) سقطت الواو من ب.

(٢) وبذلك قال ابن مالك موافقاً لسيبويه انظر شرح التسهيل ٢٠٢/١، الاقتراح ٤٢، الهمع ١٥٥/٢.

(٣) ب: فجاز.

(٤) ب: للشعر.

(٥) بيتان من الرجز لأبي النجم العجلي كما جاء ذلك في كتاب سيبويه ٨٥/١، ١٣٧، المحتسب ٢١١/١، مغني اللبيب ٢٦٥، ٦٤٧، خزانة الأدب ٣٥٩/١، ٣٦٣، الدرر ٧٣/١، وجاء غير منسوب في كثير من المصادر منها: معاني القرآن للفراء ٩٥/٢، وفيه (وقد عَلِقَتْ)، الخصائص ٢٩٢/١، ٦١/٣، ضرائر الشعر للقزاز ٩٠، شرح المفصل ٣٠/٢، ٩٠/٦، شرح التسهيل ٣١٢/١، آمالي ابن الشجري ٨/١، ٩٣، ٣٢٦، الهمع ٩٧/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٠/٧، ٢٧٣، وأم الخيار: زوجته، والذنب: هو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة. وقد بين المصنف وجه الاستشهاد به هنا، وذلك ليدلل على رأي سيبويه في معنى الضرورة التي يقول بها، وموضع الشاهد فيه عند النحاة قوله (كلُّه لم أصنع) وانظر مصادر البيت فقد شرحت وجه الاستشهاد به وما جرى فيه من خلاف حول حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر.

قال: "فهذا ضعيفٌ، وهو بِمَنْزِلتِه في غير الشِّعر؛ لأنَّ النَّصَبَ لا يَكْسِرُ الشِّعْرَ"[1] فَلَمْ يَجعلْهُ ضَرُوْرَةً؛ لأنَّه لم يُضْطَرَّ إليه، ألا ترى أنَّه قال: كانَ يُمْكِنُه النَّصْبَ، ولا يَكْسِرُ الشِّعْرَ[2]؟ ومنهم مَنْ لم يشترطْ في الضَّرُورةِ أَنْ يُضْطَرَّ الشاعرُ إلى ذلك في شعرِه، بل جَوَّزَ له في الشعر ما لا يَجُوزُ في الكلام، وإنْ لم يُضْطَرَّ؛ لِكُونِ الشِّعر قد أُلِفَتْ فيه الضرائرُ، وإلى هذا ذَهَبَ[3] أبو الفتح بن جني، ومن أَخَذَ بمذهبِهِ[4]، واستدلوا على صحة هذا المذهب بقوله:

٢٤- فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا[5]

---

(١) الكتاب ١/٨٥ وفيه: (لا يكسر البيت).

(٢) إشارة إلى قول سيبويه السابق.

(٣) انظر ما قاله ابن جني عن الضرورة الشعرية في الخصائص ١/٣٢٣-٣٢٩.

(٤) وهذا المذهب هو ما عليه جمهور النحويين، انظر: المقتضب ٣/٣٥٤ المقرب ٢/٢٠٢، الخزانة ١/٤٦، ١٤٧- ١٥٢، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦، الهمع ٢/١٥٥.

(٥) البيت لعامر بن جُوَيْن الطائي كما جاء في الكتاب ٢/٤٦، مجاز القرآن ٢/٦٧، الكامل ٨٤١، ٩٩٣-٩٩٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥، اللسان ١٢/٢٥٢، ١٣/٦٣-٦٤، خزانة الأدب ١/٤٥-٥٥، الدرر ٢/٢٢٤-٢٢٥، وجاء غير منسوب في: معاني القرآن للفراء ١/١٢٧، ضرائر الشعر للقزاز ١٦٠، ضرورة الشعر للسيرافي ٢١٠، الخصائص ٢/٤١١، المحتسب ٢/١١٢، المخصص ١٦/٨٠، الرد على النحاة ٨٣، شرح المفصل ٥/٩٤، شرح التصريح ١/٢٧٨، الهمع ٢/١٧١، وهو في مصادر أخرى كثيرة.

والمزنة: واحدة المزن -السحابة البيضاء. ودقت: الوَدْق المطر، أبقلت: أنبتت البقل، وأبقلت الأرض خرج بقلها، والبقل من النبات ما ليس بشجر دِقٌّ ولا جِلٌّ: اللسان (بقل) ١٣/٦٣.

أَلا تَرَى أنَّه حَذَفَ التاءَ من (أَبْقَلَتْ) وقد أمكنه إثباتها لو قال: أَبْقَلَتِ ابْقَالَها، ويَنْقُلُ حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ الذي قَبْلَها، واستدلوا أيضاً بقول الآخر:

٢٥- رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ   طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الْكَسِلْ[1]

فَفَصَلَ بين (طباخ) وبينَ ما أُضيفَ إليه، وهو (زاد) بـ (ساعات الكرى) وقَدْ /كان يُمْكِنُه[2] ألاَّ يَفْصِلَ بين المضافِ والمضافِ [٣٦/ب] إليه، بأن يَجْعَلَ (طباخاً) مُضَافاً إلى الساعاتِ، ويَنْصِبَ[3] زادَ

---

(١) نُسِبَ هذان البيتان من الرجز للشماخ في الكتاب ١٧٧/١، الكامل ٢٥٨، أمالي ابن الشجري ١٢٥/١. والصحيح أنه لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ كما جاء في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١/١ -١٢، خزانة الأدب ٢٣٣/٤-٢٤١، وجاء بغير نسبة لأحد في: مجالس ثعلب ١٢٦، الإيضاح العضدي ١٨٦، ضرائر الشعر للقزاز ٩٨، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢، شرح المفصل ٤٦/٢، اللسان ٤٧٤/١٣، ونسب في كشف المشكل ٤١٦/١ لطرفة، وهو وهم.
ومشمعل: المشمعل الجاد في الأمر الخفيف في جميع ما أخَذَ منه من العمل وهو مشدد اللام ولكنه سكنها للشعر -كما في الخزانة. والكرى: النعاس، الْكَسل: بفتح الكاف وكسر السين بمعنى الكسلان وهو المتثاقل المتواني. وأراد بابن عَمٍّ سليمى زوجها الشماخ.

(٢) سقطت من ب.

(٣) أ: ويصرف، وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

الكَسِلِ بطباخ، ولا حُجةَ[1] لهم في شيءٍ من هذا. أما قوله:

.... وَلا أَرْضَ أَبْقَــلَ إِبْقَالَهـــا(٢٤)

فهو مُضْطَرٌّ إلى الحذفِ، لأنَّه ليس مِنْ[2] لُغَتِه النَّقْلُ، فلو قال أَبْقَلَتْ إِبْقَالَها، لم يَصِلِ للوزنِ وأما قوله:

طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ (٢٥)

فالذي اضْطَرَّه إلى الفصل أنَّه لم يُرِدْ التجوز، إنَّما أَرَادَ أنَّه يَطْبَخُ في الساعاتِ، ولو أَرَادَ أنْ يُضِيْفَ إلى الساعاتِ لكانت[3] مطبوخةً، فَلمَّا لَمْ يُرِدْ ذلك اضْطُرَّ إلى الفصل.

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الشَّاعِرَ يجوزُ له في كَلاَمِهِ وشعرِهِ ما لا يجوزُ لغيرِ الشَّاعرِ في كلامِه؛ لأنَّ لسانَ[4] الشاعرِ قد اعتادَ الضرائرَ فيجوزُ له ما لم يجز لغيره، وهو مذهبُ الأخفش، وكثيراً[5] ما يقول[6] في الكلامِ: جاء

---

(١) أراد المصنف ألا يوافقهم على مفهومهم لمعنى الضرورة،وهو ينتصر لمذهب سيبويه فيها، ويرى أن الشاعر لا مندوحة له عن ارتكاب هذه الضرورة.

(٢) كذا ورد في النسخ الثلاث ولو قال (مِمَّن لغتُه..) لكان أولى، وهو الموافق لما في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٠.

(٣) جـ: لو كانت.

(٤) ب: كلام.

(٥) ب: فكثيراً.

(٦) أ: تقول، وما أثبتناه من ب و جـ.

هـذا على لغـةِ الشُّعراء[1] وحَمَـلَ علـى ذلـك قولـه تعـالى: ﴿قَوَارِيْـراً قَوَارِيرا﴾[2] في قراءة من صرف الأول[3]، وهذا لا حُجَّـةَ فيـه لاحتمـال أنْ يكونَ التنوينُ في ﴿قواريراً﴾ بـدلاً مـن حـرف[4] الإطـلاق[5]، فكـان[6] في الأصل ﴿قواريرا﴾ وحرفُ الإطلاقِ يكونُ في الشِّعر وفي الكلامِ المسجوعِ

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٨/١.

(٢) سورة الإنسان ١٥-١٦.

(٣) وهي قراءة ابن كثير ومن وافقه من القراء حيث قرأ بالتنوين في الأول، وبغير تنوين في الثاني، وقرأ نافع وأبوبكر والكسائي بالتنوين فيهما، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، واختلفوا في الوقف أيضاً عليهما بالألف أو بدون ألف، وقد فصلت كتب القراءات القول في ذلك، وعرض أكثرها تفصيل قراءة القراء لهذه الآية. انظر في ذلك: السبعة في القراءات ٦٦٣-٦٦٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٢٠-٤٢١، حجة القراءات ٧٣٨-٧٣٩، المبسوط في القراءات العشر ٤٥٤، الحجة في القراءات السبع ٣٣١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٥٤، إتحاف فضلاء البشر ٥٧٧-٥٧٨، النشر ٢/٣٩٥.

(٤) ب: حروف.

(٥) في معاني القرآن للأخفش ٥٢١، ما يشير إلى هذا عندما تحدث عن سلسبيلا قال: "…. وقال بعضهم: لا بل هو اسم العين، وهومعرفة، ولكن لما كان رأس آية، كان مفتوحاً، زدت فيه الألف كما كانت (قواريراً) وقال الفراء: "وقيل التنوين فيه على تشبيه الفواصل بالقوافي لأنهم يلحقون التنوين القوافي" معاني القرآن ٣/٤٨١.

(٦) ب: وكان.

إجـراءً لـه مُجْرَى الشِّعر، فَجُعِلَتْ رؤوسُ الآي جاريـةً مَجْـرَى الكـلامِ المسجوعِ في لَحَاقِ حَرْفِ الإطْلاقِ، فيكونُ مِثْلَ قولِه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِا للهِ الظُّنُونَا[1]﴾، وهؤلاء أَضَلُّونَا السَّبِيْلا[2]. والصحيحُ مَا بَدَأْنَا بِهِ، فإن جَـاءَ في غيرِ موضِعِ الاضطِرَار،[3] فلا يُقَاسُ عليه؛ لندورِه وقِلَّتِه، وإنْ جَاءَ في مَوْضِـعِ الاضْطرار فإنَّه ينقسمُ إلى مَقَيْسٍ وغيْرِ مَقِيسٍ، وسَـنُبَيِّنُ ذلـك في مَوْضِعِـه إنْ شَاءَ ا للهُ تعالى[4].

والضرائـرُ تَنْحَصِـرُ في الزيـادةِ والنَّقْـصِ والتقديـمِ والتأخـيرِ والبـدل[5].

فالزيادةُ[6]: تَنْحَصِرُ في زِيَادَةِ حَرْفٍ، وفي زَيَادَةِ حَرَكَةٍ، فَمِنْ زِيَادَةِ الْحَرْفِ: التنوينُ المزيدُ في آخِرِ مَا لا يَنْصَرِفُ، إذا صُرِفَ ضرورةً نحو قول الشاعر:

---

(١) سورة الأحزاب: ١٠.

(٢) كذا وَرَدَ في النسـخ الثـلاث، ونـصُّ الآيـة ﴿إِنَّا أَطَعْنَـا سَـادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَـا فَأَضَلُّونـا السَّبِيْلا﴾ الأحزاب ٦٧، فإذا كان يقصد بذلك آية قرآنية ، فهو قد خلـط بـين هـذه الآية التي في الأحزاب وآية الأعـراف ٣٨ وهـي قولـه تعـالى: ﴿رَبَّنَـا هَـؤُلَآءِ أَضَلُّوْنَـا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ﴾.

(٣) من هنا إلى قوله: (في موضع اضطرار) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) (تعالى) ليست في جـ.

(٥) انظر تفصيل ذلك في: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٠ ب، والضرورة للسـيرافي ٣٤، والمقرب ٢/٢٠٢.

(٦) ب: والزيادة.

٢٦- قَوَاطِناً مكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي[(١)] ....

فَنَوَّن قواطناً، ونحو قول الآخر:/ [٣٧/أ]

٢٧- فَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كأخي السَّهْـ ـمِ بِعَضْبٍ فقال كُونِي عَقِيْرَا[(٢)]

---

(١) بيت من الرجز للعجاج كما ورد في الكتاب ٢٦/١، ضرورة الشعر للسيرافي ٩١، المحتسب ٧٨/١، ما لا ينصرف ٥١، شرح المفصل ٧٤/٦، ٧٥، الدرر ١٥٧/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣، كتاب الأمالي لأبي علي القالي ١٩٩/٢، اللسان ٢٢١/١٧-٢٢٢، النكت ١٤٢، وهو بلا نسبة في أصول النحو ٤٥٨/٣، الخصائص ١٣٥/٣ وفيه (أوالفاً)، الحجة لابن خالويه ١٨٠، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٦، الهمع ١٨١/١، الإنصاف ٥١٩، تأويل مشكل القرآن ٣٠٨، والحمي: أصله الحمام فحذف الألف فصار الحمم، ثم أبدل الميم الثانية ياء مخافة التضعيف، وسيأتي أيضاً ذلك عند الحديث عن الضرورة المتصلة بالحذف، أما الشاهد هنا فقد أوضحه المصنف، والضرورة هنا من زيادة الحرف، حيث نون الاسم غير المنصرف (قواطناً) وقواطناً: يقال: قطن بالمكان يَقْطُنُ قُطُوناً: أقام به وتوطن فهو قاطن. والوُرْقُ: جمع ورقاء وهي التي على لون الرماد تضرب إلى الخضرة، والأورق من كل شيء ما كان لونه لون الرماد ومنه زمان أورق: أي جدب.

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت يصف عاقرَ الناقة، وهو في ديوانه ٤٣، وضرورة الشعر للسيرافي ٤٢، ١٤٧، المقرب لابن عصفور ٢٠٢/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣. شرح الأشموني ٢٧٤/٣، العيني على الخزانة ٣٧٧/٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٢/١ أ.

=

فَصَرَفَ أحيمراً[1]، وقال أبو كبير الهذَلِي[2]:

٢٨- مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُـنَّ عَواقِـدٌ   حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَـاشَ غـيرَ مُهَبَّـلِ[3]

=

العضب: هنا السيف القـاطع، وسيفٌ عَضْبٌ: قـاطع وُصِـفَ بـالمصدر، والعضـب القطـع: اللسان ٢/٩٩. والعقير المعقور وعقر الناقة قطع إحدى قوائمها لتسقط ويتمكن من نحرها.

ومثل هذا في الضرورة قول عنترة:

ويـومَ دخلـتُ الخـدْرَ خِـدْرَ عُنَـيزةٍ   فقـالتْ لـك الويـلات إنـك مُرْجلـي

فصرف (عُنَيْزَة) بالتنوين.

(١) أ: ب: أحمراً.

(٢) هـو عـامر بـن الحليس أحـد بـني سـهل بـن هذيـل، قيـل إنـه أسـلم ثـم أتـى النبي ﷺ: فقال: أحلَّ لي الزنى فقال: "أتحبُّ أن يُؤتى إليك مثل ذلك؟ قـال لا. قـال: فارضَ لأخيك ما ترضَى لنفسك" قال: فـادعُ الله لي أن يُذهـب عـني". وقـد اشـتهر بكنيتـه. انظـر: الإصابـة ٧/٣٤٣، الـلآلي ٣٨٧، الشـعر والشـعراء ٦٧٠، الخزانـة ٨/٢٠٩، الأعلام ٣/٢٥٠.

(٣) ب: مهبـل، والبيـت في ديـوان الهذليـين ٢/٩٢، الكتـاب ١/١٠٩، الشـعر والشـعراء ٦٧١، شرح ديوان الحماسة ١/٨٥، ضرورة الشعر للسـيرافي ٤٠، الإنصـاف ٤٨٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣، كتاب المعاني الكبـير ٥١٩، النكـت ٢٤٤، الكـامل ١٧٥، اللسان ١٤/٢١٢، مغني اللبيب ٨٩٩، شرح المفصل ٦/٧٤، معجـم مقـاييس اللغـة ٦/٣١، خزانـة الأدب ٨/١٩٢-٢٠٩، شـرح شـواهد المغـني ٢٢٧، ٩٦٣، وروايته في الديوان (مما حملت به) و(الثياب) بدل (النطاق) و (فشب غير مثقل) بـدل =

فَنَوَّنَ (عَوَاقِداً) وَذَلَكَ عِنْدَنا جـائِزٌ في كُـلِّ مَـا لا يَنْصَـرِفُ، إلاَّ فيمـا[1] آخرُه أَلِفٌ، فإنَّه لا يصرف[2]؛ لأنَّه لا فَائِدَةَ في صرْفِه، وذلك أنَّ صرفَ مَـا لا يَنْصَرِفُ إما أنْ يكونَ لزيادةِ حرفٍ، أو لأَجْلِ حركةٍ، فزيادةُ الحرفِ نحوُ ما تَقَدَّمَ والذي يجيءُ منه لأجْلِ حركةٍ قولُ النَّابغةِ[3]:

=

(فعاش غير مهبَّل) كما يروى آخره في بعض المصادر: (فشبّ غير مهبل) وفي بعض منها: (فعاش غير مثقل).

ممن حملن به: الضمير للنساء وجاز إضماره دون تقدم ذكر لهن في الكلام لفهم المراد.

حبك: الحبك هنا: ما يشدُّ به النطاق مثل التكة، كما في المعاني الكبير. النطاق: إزار تحتبك به المرأة في وسطها، وترسل أعلاه على أسفله. المهبَّل: الثقيل الكثير اللحم المتورم الوجه، ويقال هو الذي يدعى عليه بالهَبَل وهو الثكل.

وقد أوضح المصنف الشاهد فيه، ويستشهد به النحاة أيضاً في موضع آخر، وهو نصب (حبك النطاق) بعواقد، لأنَّه جمع عاقدة، وعاقدة تعمل عمل الفعل المضارع لأنها في معناه.

(١) جـ: مِمَّا في آخره.

(٢) قال: ابن عصفور: "فإن كان آخره ألفاً نحو حبلى، لم يصرف". المقرب ٢/٢٠٢.

(٣) هو زياد بن معاوية، وينتهي نسبه إلى سعد بن ذبيان بن بغيض، يكنى أبا أمامة، قيل سمي النابغة؛ لأنه لم يقل الشعر حتى صار رجلاً، وقيل لقوله:

فقد نبغت لنا منهم شؤون

=

٢٩- عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[1]

فَصَرَفَ (عَصَائِب)؛ لأنَّ القَافِيةَ مخفوضةٌ، فلو صَرَفْنَا ما في آخِرِه ألفٌ، لم يَكُنْ في صَرْفِه فائدةٌ؛ لأنَّه مُسْتَوٍ في الرفعِ والنَّصبِ والخفضِ، ولأنَّه إذا زِيْدَ فيه التنوينُ، سَقَطَتْ الأَلِفُ؛ لالتقاء الساكنين فَيَنْقُصُ بِقَدْرِ مَا يَزِيْدُ، وَزَعَمَ[2] أهلُ الكوفةِ أَنَّه لا يجوزُ في الضرورةِ صرفُ (أَفْعَلَ مِنْ) وذلك أنَّ التنوينَ عندهم، إنَّما حُذِفَ مِنْهُ لأَجْلِ (مِنْ) فلا [يجوز[3]] أنْ يُجْمَعَ بين

=

ومات في الجاهلية قبل بعثة النبي ﷺ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥١، الشعر والشعراء ١٥٧-١٧٣، المؤتلف والمختلف ٢٩٣، جمهرة أنساب العرب ٢٠٣، شرح القصائد العشر للتبريزي ٥١٢، الأغاني ١١/٥-٣٨، الخزانة ٢/١٣٥-١٣٨.

(١) عجز بيت من البحر الطويل للنابغة الذبياني وصدره:

إذا ما غَدَوْا بالجيش حلق فوقهم

على اختلاف في روايته،و هو له في ديوانه ٤٢، الشعر والشعراء ١٦٩، الوساطة ٢٧٤، كتاب الصناعتين ٢٣٠، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٢ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣، شرح المفصل ٦٨/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢، المعاني الكبير ٢٨٣، أساس البلاغة ١٣٧، ضرائر الشعر للقزاز ٧٥، وفيه (سحائب) بدل عصائب في الموضعين، أمالي ابن الشجري ٣٥٢، معجم مقاييس اللغة ٢/٩٩، ٤/٣٣٩، شرح التصريح ٢/٢٢٧، جمهرة اللغة ٣٤٨.

والعصائب: الجماعات، قال ابن دريد: "والمعصوب في لغة هذيل الجائع" جمهرة اللغة ٣٤٨.

(٢) أ: فزعم، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

التنوينُ[1] وبين (من)، كما لا يُجْمَعُ بين التنويـنِ والإضافـةِ، وصرفُـه عنْدَنـا جائزٌ[2]؛ لأنَّ الذي مَنَعَه[3] من الصَّرْفِ إِنَّما هو الوزنُ والصفةُ. كـ (أحمـر)، بدليل صرفِ خيرٍ منـك، وشرٍ منك، وإنْ كـانتْ (مـنْ) باقيـةً فيـهِ لـزوال الوزنِ. ومن زيادة الحرفِ أيضاً التنوينُ الذي يلحقُ المنادى في الضرورةِ نحـو قوله.

٣٠- سَـلاَمُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عَلَيْهَـا وَلَيْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّـلامُ[4]

---

(١) من قوله (وبين من) إلى قوله (التنوين) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٢) انظر في الخلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه المسألة. الإنصاف ٤٨٨-٤٩٣.

(٣) أ: منع، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) البيت للأحوص الأنصاري كما في الكتاب ٢/٢٠٢، المقتضب ٤/٢١٤، طبقات فحول الشعراء ٦٦٧، أمالي الزجاجي ٨١، كتاب الجمل في النحو للزجاجي ١٥٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦، الأمالي لابن الشجري ١/٣٤١، شرح التصريح ٢/١٧١، خزانة الأدب ٢/١٥٠-١٥٢، الدرر ١/١٤٩، ٢/١٠٥، العقد الفريد ٦/٨١، النكت ٥٥٢، الأصول في النحو ١/٣٢٦، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٢، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٢، ضرائر الشعر للقزاز ٨٤٠، مغني اللبيب ٤٤٩، المحتسب ٢/٩٣، الهمع ٢/٨٠، الإنصاف ٣١١، مجالس ثعلب ٧٤، ٤٧٤، وفي المصدرين الأخيرين (يا مطراً) بالنصب في الأولى فقط. والشاهد (يا مطرٌ) حيث نون المنادى المبني على الضم ضرورة. وقال السيرافي (في شرحه على الكتاب ١/١٠٢ أ): "وينشد بالنصب، فمن نصب رَدَّ الكلمة إلى أصلها، لأن الأصل في النداء منصوب، ومن رفع ونون، زاد التنوين على لفظه، كما تفعله فيما لا ينصرف من المرفوع، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ٤٢.

وقولِ الآخر:

٣١- .... يـا عَدِيـاً لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي[1]

ومِنْ زِيَادَةِ الحرفِ ايضاً: الحروفُ التي تَلْحَقُ القَوافِيَ الـمُطْلَقَةَ نحو قوله:

٣٢- أَقِلِّي اللَّوْمَ عَـاذِلَ والْعِتَابَـا[2] ....

---

(١) عجز بيت للمهلهل، واسمه امرؤ القيس بن ربيعة بن الحارث، وقيل اسمه عـدي كمـا يدل عليه هذا البيت. وصدره:

ضربـــتْ صدرَهـــا إليَّ وقـــالتْ ....

وجـاء منسـوباً لـه في المقتضـب ٢١٤/٤، بروايـة (رفعـت رأسـها)، الصحـاح ٢٥٢٨، سمـط الآلي ١١١، اللسـان ٢٨٢/٢٠، خزانـة الأدب ١٦٤/٢-١٦٥، شـرح جمـل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٣/٢، الدرر ٤٩١/١، وفيه ضربت نحرها، وهو بلا نسبة في المنصف ٢١٨/١، ضرائر الشعر لابـن عصفـور ٢٦، الهمع ١٧٣/١، الأمـالي لابـن الشجري ٩/٢، شرح المفصل ١٠/١٠، شرح شـذور الذهـب ١٤٦، شـرح التصريح ٣٧٠/٢، وفي بعض المصادر (يا عديُّ)، والشاهد الذي من أجلـه جـاء بـه المؤلـف هـو تنوين المنادى العلم المفرد كالشاهد السابق، وهنا نصب بعد تنوينه رجوعاً بـه إلى أصلـه كما سبق إيضاحه في الهامش السابق: وانظر المقتضـب ٢١٣/٤-٢١٤. ويستشـهد بـه الصرفيون أيضاً على أنَّه إذا اجتمع واوان وكانت الأولى مصدره في أول الكلمة والثانيـة متحركة أبدلت الواو الأولى همـزة وجوبـاً، كمـا في (الأواقـي) هنـا وأصلهـا (وواقـي) انظر: المنصف ٢١٧/١-٢١٨، شرح التصريح ٣٧٠/٢، شرح المفصل ١٠/١٠.

(٢) صدر بيت لجرير بن عطية الخطفي وتمامه:

وقُولِـي إِنْ أَصَبْـتُ لَقَـدْ أصابـا

=

وقولِ جرير[1]:

٣٣- مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِيْ طُلُوحٍ سُقِيْتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُو[2]

=

وهو في ديوانه ٨١٣، والكتاب ٤/٢٠٥، طبقات فحول الشعراء ٤٣٧، الخزانة ١/٦٩-٧٧، النكت ١٢٢، الدرر ٢/١٠٣، الخصائص ١/١٧١، شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٦٢-٧٦٣، شرح المفصل ١٠/٢٩، الأصول في النحو ٢/٣٨٦، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١/٢٤٠، النوادر ٣٨٧، الأمالي لابن الشجري ٢/٣٩، مغني اللبيب ٤٤٧، الإنصاف ٦٥٥، المنصف ١/٢٢٤، شرح المفصل ٤/١٤٥، ٥/٧، ٩/٧٨، الهمع ٢/٨٠، ٢١١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٥٣.

أقلي: فعل أمر من الإقلال يقال: أقللته وقللته بمعنى جعلته قليلاً ومعناه هنا اتركي. اللوم: العذل والتوبيخ، عاذل: منادى مرخم حذف منه حرف النداء، والعذل اللوم والتعنيف. والعتاب: مخاطبة الإدلال، ومذاكرة الموجدة، والمقصود به هنا: اللوم في سخط.

وقد بين الشارح الغرض من الإتيان بهذا البيت وبما بعده، ويستشهد به النحاة أيضاً، على أنَّ تنوين الترنم يدخل على الاسم المعرف بأل وعلى الفعل فليس خاصاً بالاسم.

(١) هو جرير بن عطية الخطفي أبو حزرة أحد بني يربوع الشاعر المشهور، وهو أحد ثلاثة اتفقت العرب على أنهم أشعر أهل الإسلام والآخران هما الفرزدق والأخطل، وكان جرير عفيفاً على الرغم من حسن تشبيبه كما حكى ذلك أبو عبيدة توفي سنة ١١٠هـ وقيل ١١١هـ انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٣٧٤ وما بعدها، الشعر والشعراء ٤٦٤-٤٧٠، سمط اللآلي ٢٩٢-٢٩٣، الأغاني ٨/٥- ٩٤، وفيات الأعيان ١/٣٢١-٣٢٧، سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٠-٥٩١، الخزانة ١/٧٥-٧٧.

(٢) الشاهد في ديوانه ٢٧٨، الكتاب ٤/٢٠٦، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠١ أ؛ الأصول في النحو ٢/٣٨٦، مجاز القرآن ٢/٢٤٦، العمدة ٦٣٩، ضرورة الشعر

=

وقولِ امرئ القيس[1]:

٣٤- .... بَيْـنَ الدَّخُـولِ فَحَومَلِــي[2]

=

للسيرافي ٣٦، جمهرة اللغة ٥٥٠، معجم ما استعجم ٨٩٣، النكت ١٢١، شرح شواهد المغني ٣١١، ٧٨٥، تثقيف اللسان ٢٧٦، وهو بلا نسبة في اللسان ١٩/٦٨، المغني ٤٨٢، المرتجل ١١، المنصف ٢٢٤، أمالي بن الشجري ٢/٣٩، شرح المفصل ٤/١٥، ٩/٧٨، وفي مواضع أخرى منه. وفي بعض المصادر (الخيامُ) بدون زيادة الواو آخر القافية. وكذلك نسخة أ، اكتفاء بالضمة.

طلوح: موضع بعينه، وسمي بما فيه من الطلح وهو شجر. والشاهد وصل القافية في حالة الرفع بالواو وجعل ذلك من زيادة الحرف ضرورة كما أوضح المؤلف.

(١) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حُجْر آكِل المرار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور، وهو من أهل نجد من الطبقة الأولى وذكروا غير ذلك في نسبه، ويكنى أبا الحارث وقيل: أبو وهب، ويقال له (الملك الضِّلِّيْل) وقيل له أيضاً ذو القروح، توفي نحو سنة ٨٠ ق.هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥١، الشعر والشعراء ١٠٥-١٣٦، الموشح ٢٦-٤٤، المؤتلف ٥، الأغاني ٩/٩٣-١٢٦.

(٢) قطعة من بيت لامرئ القيس، وهو أول معلقته، وتمامه:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ ... بسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في ديوانه ٨، الكتاب ٤/٢٠٥، شرح المفصل ٩/٨٩، ١٠/٢١، شرح جمل الزجاجي ٢/٥٥٣، خزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤، ١١/٦ - ٧، سر صناعة الإعراب ٥٠١، شرح التصريح ٢/١٣٦، الهمع ٢/١٢٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٦٣، الدرر ٢/١٦٦، وهو بغير نسبة في الأصول في النحو ٢/٣٨٥،

=

وكذلك التنوينُ المبدلُ منها نحو: والعتـابَنْ، والخيـامُنْ، و[1]فَحَوْمَلِنْ[2]
إلا أنَّ التَّنْوِيْنَ إنَّما يُبْدِلُ منْها في الوَصْلِ[3] خاصةً نحو قوله:

.... أَيَّتُهـــا الْخِيَـــامُنْ[4]

٣٥- بِنَفْسِي مَنْ تَجنُّبُـهُ[5] عَزِيْـزٌ عَلَـيَّ وَمَـنْ زِيَارَتُـهُ لِمَـا مُـنْ [/٣٧

=

المنصف ٢٢٤/١، الأمالي الشجرية ٣٩/٢، شرح المفصل ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، المغني ١٤، ٤٦٦، شرح شواهد الشافية ٣١٦/٢.

والسِّقْط: بكسر السين منقطع الرمل. واللِّوَى: حيث يلتـوى الرمـل ويـرِق. الدَّخـول وحومل: موضعان.

ويروى آخر البيت في بعض المصادر (بين الدخول وحوملي) وقالوا هو الصحيح، لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الـترتيب، ومـن أجاز ذلـك احتـج بهـذا البيت، وقيل إنه على حذف مضاف أي بين أهل الدخول فحوملي، وقيل غير ذلـك في التقدير، انظر شـرح التصريـح ١٣٦/٢، الهمـع ١٢٩/٢، الـدرر ١٦٧/٢، وانظـر الخزانة ٦/١١-١١، فقد أوضح هذه المسألة بجلاء.

والشاهد قوله: (فحوملي) حيث زاد الياء بعد اللام، وقد أوضح المصنف ذلك.

(١) أ: بحوملن، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) وذلك إشارة إلى القوافي السابقة، فإن حروف الإطلاق التي لحقتها وهي الألف والواو والياء قد يُبدل منها التنوين في آخر هذه القوافي، فتكون من زيادة الحرف -كما ذكر المؤلف-.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٣٦-٣٧.

(٤) قطعة من بيت جرير السابق انظر هامش ٢ من ص ٤٠٩، وقد جاءت هذه القطعة في نسخة أ، بعد نهاية البيت الثاني ثم جاء البيت الثالث. وهي ساقطة من ب.

(٥) أ: جـ: تحيته.

وَمَــنْ أُمْسِــي وأُصْبِــحُ لا أَرَاهُ وَيَطْرُقُنِــيْ إذَا هَجَــعَ النِّيَــامُنْ[1]

وأمَّا حُروفُ الإطْلَاقِ التي هي الياءُ والواوُ والألفُ، فإنَّها تَثْبُتُ وَصْلاً وَوَقْفاً.

فأمَّا صرفُ مَا لاَ يَنْصَـرِفُ، وتنوينُ المنادى فمن باب رَدِّ الفرعِ إلى الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ[2] في المنادى، والاسمِ الذي لا ينصرِفُ أنْ يكُونَا منوَّنَين وأمَّا لَحَاقُ حروفِ الإطلاقِ[3] فَلِتَبْيِين الإعرابِ وللتَّرَنُّم الذي يكونُ في الشِّعرِ، فهو مُشَبَّه بالحروفِ التي تَلْحَقُ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ.

ومن زيادة الحرفِ أيضاً ثباتُ الحرفِ الذي يَلْحَقُ؛ لبيانِ الحركةِ في الوصلِ وبابُه ألاَّ يَلْحَقَ إلاَّ في الوقف، تَشْبِيْهاً للوصْلِ[4] بالوقفِ نحو قوله:

٣٦- أَنَـا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فـاعْرِفُونِي .... البيــت[5]

---

(١) بيتان من قصيدة لجرير، مطلعها البيت الذي سبق تخريجه في صفحة ٤٠٩، وأعاد قطعة منه هنا، وهما في ديوانه ٢٧٩، ضرورة الشعر للسيرافي ٣٦، الأغاني ٤٢/٨، شرح شواهد المغني للسيوطي ٣١٣، شرح الكتاب للسيرافي ١٠١/١ أ.
وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٣/٢.

(٢) (لأن الأصل) ساقط من جـ.

(٣) من قوله (الإطلاق) إلى قوله (فهو مُشَبَّهٌ بالحروف) ساقط من (ب).

(٤) ب: بالوصل.

(٥) كلمة (البيت) ساقطة من ب وهو صدر بيت من البحر الوافر وعجزه:
حُمَيْــداً قَــدْ تَذَرَّيْــتُ السَّــنَامَا

=

وقول الآخر:

٣٧- فَكَيْفَ[١] أَنَا وانْتِحَالِي الْقَوَافـ ـي بعد المَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا[٢]

=

وجاء منسوباً لحُميد بن بَحْدَل في الصحاح ٢٠٧٥، والخزانة ٢٤٢/٥، وفي أساس البلاغة ٢٩٨/١، قال حُميد، هكذا مما جعل محقق ديوان حميد بن ثور يضيفه في ديوانه مع تحفظه في النسبة، انظر ديوان حميد بن ثور ١٣٣، وهو بلا نسبة في: شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/١ أ، شرح جمل الزجاجي ٥٥٤/٢، المنصف ١٠/١-١١، ضرورة الشعر للسيرافي ٧٧، النكت ١٣٩، المرتجل ٣٢٨، المقرب ٢٤٦/١، شرح المفصل ٩٣/٣، ٨٤/٩، شرح شواهد الشافية ٢٩٥/٢، اللسان ١٨٠/١٦، وفيه (جميعاً) بدل (حميداً) ويروى (حميدٌ) بالرفع أيضاً، كما يروى مصغراً ومكبَّراً.

قال البغدادي: و (حميداً) بدل من ياء اعرفوني لبيان الاسم، أو هو منصوب على المدح، الخزانة ٢٤٣/٥. وقال صاحب المقرب ٢٤٦/١: هو منصوب على الاختصاص كأنه قال: أعني حميداً، وعلى رواية الرفع، بدل من سيف العشيرة، أو بيان له، أو خبر بعد خبر.

وتذري السنام وتفرعه: إذا شرف وعلا وارتفع أمره.

والشاهد فيه كما أوضح المصنف في قوله (أنا) حيث ثبتت الألف لبيان الحركة في الوصل، وهنا اضطر الشاعر وأثبتها كما بين ذلك السيرافي أيضاً في ضرورة الشعر ٧٧، وأما الكوفيون فعندهم (أنا) ضمير وليس فيها ضرورة، ويستشهدون بهذا البيت تقوية لرأيهم انظر شرح المفصل ٩٣/٣.

(١) أ، ب: وكيف، والتصحيح من جـ.

(٢) البيت للأعشى ميمون في ديوانه ١٠٣، وهو له في: الكامل: ٥٥٢، وفيه (والرواية الجيدة: (فكيف يكون انتحالي....) الأصول في النحو ٤٥٤/٣، معجم مقاييس اللغة ٤٠٣/٥، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٧٧، الصحاح

=

فأثبَتَ أَلِفَ (أَنَا) في الوَصْلِ، وبابُها الحذفُ، ونحو قولِهِ أيضاً:

٣٨- يَـا مَرْحَبَـاهُ بِحِمَـارِ نَاجِيَـهْ إِذَا دَنَـا قَرَّبْتُـهُ لِلسَّـانِيهْ[(١)]

=

١٨٢٧، تهذيب اللغة ٥/٦٥، اللسان ١٤/١٧٤، شرح ديوان الحماسة ٧٠٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ٨٦، شرح جمل الزجاجي ٢/٥٥٤، المقرب ٣٥، شرح المفصل ٤/٤٥، ورواية الشطر الأول في ديوانه كما يلي:

فَمَـا أَنَـا أَمْ مَـا انْتِحَـالِي القَـوَا فِـ ....

والشاهد فيه كما هو في البيت السابق، وقال السيرافي: "وكان أبو العباس ينكر هذا وينشد بيت الأعشى: (وكيف يكون انتحالي القوافي).

(١) بيتان من الرجز لم أعثر على قائلهما و لم أجد أحداً ينسبهما لقائل معين وهما في: معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٢، الخصائص ٣/٣٥٨، المنصف ٣/١٤٢، ضرائر الشعر للقزاز ٤٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥١، اللسان (سنا) ١٩/١٣٠، الخزانة ٢/٣٨٧-٣٨٨، ٧/٢٦٩، ١١/٤٦٠، شرح المفصل ٩/٤٦، ٤٧، الهمع ٢/١٥٧، الدرر ٢/٢١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٠٥، ٥٥٤.

يا مرحباه: المنادى محذوف، ومرحباً مصدر منصوب بعامل محذوف أي صادف رُحباً وسَعةً، ناجية: اسم شخص، وبنُو ناجية قوم من العرب، والسانية: الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التي يستقى عليها من البئر. والشاهد كما أوضحه المصنف: أن زيادة هاء السكت في الوصل من الضرورات.

ومرحباه: يروى بضم الهاء وكسرها، فمن ضم فعلى تشبيه الهاء بحرف الإعراب، ومن كسر فلالتقاء الساكنين.

ورواية الرجز فيها اختلاف بين المصادر ففي بعضها (بحمار ناهية)، وفي بعضها (إذا أتى قربته) وفي ضرورة القزاز (وا مرحباه).

فأثْبَتَ (الهاءَ) في (مَرْحَبَاه)، وبَابُها أَنْ تَلْحَقَ في الوقفِ، فإنْ قيل: فإذا كانَ ذلك من الضرائر[1]، فكَيْفَ جازَ لِمَنْ قَرأَ[2] ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾[3] وأَمْثَالَه أَنْ يُثْبتَ الألِفَ؟ قُلْتُ: ذلك جاء[4] على نية الوقف[5]. إلا أنَّه لِقِصَرِ زَمَان الْوَقْفِ تَوَهَّمَ وَصْلاً، وعَلَى هذا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ ﴿كِتابِيَه إِنِّيْ...﴾[6] وأمثالُه.

ومنْ زِيَادَهِ الْحَرْفِ أيْضاً: قَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ في الْوَصْلِ تَشْبِيْهاً لَهَا في ذلك الموضِعِ بِكَونِها مبتدأةً، وأكثرُ ما يَكُونُ ذلك في أوائلِ أَنْصَافِ الأبياتِ؛ لأنَّها إِذْ ذَاكَ كأَنَّها في ابْتِداءِ كَلَامٍ[7] نحو قوله:

٣٩- وَلاَ يُبَادِرُ بالْعَشَاءِ وَلِيْدُنَا ... أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ[8]

---

(١) جـ: القراء.

(٢) وهي القراءة التي يقرأ بها القراء عامة.

(٣) سورة الممتحنة ١.

(٤) ب: جاء ذلك.

(٥) انظر شرح الكتاب للسيرافي في ١/١٠٨ أ.

(٦) سورة الحاقة من الآيتين ١٩-٢٠، وتمامهما: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَه بِيَمِيْنِه فَيَقُوْلُ هَآؤُمُ اقْرَأُوْا كِتَابِيَه، إِنِّيْ ظَنَنْتُ أَنِّيْ مُلاقٍ حِسَابِيَهْ﴾.

(٧) قال سيبويه: (لأنها مواضع فصول فإنما ابتدءوا بعد قطع) الكتاب ٤/١٥٠.

(٨) نسب هذا البيت للبيد بن ربيعة في الأصول في النحو ٣/٤٤٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٣، وكذلك نسبه البغدادي نقلاً عن ابن عصفور في شرح الشافية =

وقولِ الآخر:

٤٠- لَتَسْمَعُنَّ سَرِيْعاً فِيْ دِيَارِكُمْ   أللّـهُ أكـبرُ يـا ثَـاراتِ عُثْمَانَـا[1]

=

٣٢٢/٢ مع بيتين آخرين لحاجب بن جُنْدُب يرثي سلمى بنت حذيفة بن بكر وهو بلا نسبة لقائل في الكتاب ١٥٠/٤، الكامل ٩٧٧، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٧٠، النكت ١٠٩٣، إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٨، ضرائر الشعر للقزاز ١١٨، عبث الوليد ٢١٩، القوافي للتنوخي ٦٠، اللسان ١١٨/١٣، وفيه (ولا تبادر ..... وليدتي... تنزلها) الدرر ٢٣٧/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٥/٢، وفي أغلب المصادر المتقدمة (في الشتاء) بدل (بالعشاء)، وفي بعضها (ولا تبادر..... وليدَنا....تنزلها) بدل: (ولا يبادر.... وليدُنا .... ينزلُها).

والجعال: الخرقةُ التي ينزل بها القدر.

والشاهد قطع ألف الوصل من (ألقدر).

(١) البيت لحسان بن ثابت وهو من قصيدة يرثي بها عثمان بن عفان ﷺ، وهو في ديوانه ٢١٦، النكت ١٣٨، المنصف ٦٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٧٠، أساس البلاغة ٨٨/١، العقد الفريد ٢٨٥/٣، اللسان ٤٠٥/١٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٥/٢، الخزانة ٢١٠/٧، شرح شواهد الشافية ١٨٢/٤، الدرر ٢٣٧/٢.

وروايته في الديوان وبعض المصادر (لتسْمَعَنَّ وشيكاً في ديارهم....) وفي بعض منها (لتسمَعُنَّ وشيكاً في دياركم....).

قَطَعَ الألفَ في (القدر) وفي (اللهُ أكبرُ) وَلِكَثْرَةِ وُجُودِها مقطوعةً في أوائلِ أنصافِ الأبياتِ زَعَمَ ابنُ كيسان[1] أنَّها[2] ألفُ قَطْعٍ، وهي مع اللام بمنزلةِ قَدْ، وإنَّما /حُذِفَتْ تخفيفاً[3]، وسيأتي الردُّ عليه[4] في موضِعِه إنْ [٣٨/أ] شَاء الله تعالى[5].

ومما يُبَيِّنُ أنَّ قَطْعَها في أوائلِ الأنصافِ ليس بخاصٍّ مع لامِ التعريف

---

(١) هو محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان عارفاً بمذهب البصريين والكوفيين، حافظاً لذلك، أخذ عنه المبرد وثعلب، وكيسان لقب له. توفي سنة ٢٩٩هـ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٣٣٥/١، نزهة الألباء ٢٣٥، إنباه الرواة ٥٧/٣-٥٩، بغية الوعاة ١٨/١-١٩، إشارة التعيين ٢٨٩.

(٢) في شرح الجمل للزجاجي ٥٥٥/٢، (وذهب ابن كيسان إلى أن الهمزة التي مع لام التعريف همزة قطع إلا أنها حذفت تخفيفاً).

(٣) في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/١ ب: (وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعاً بمنزلة قد، وأنَّ الألف قد كان حكمها ألا تحذف في الكلام غير أنهم حذفوها لما كثرت استخفافاً، لا على أنها ألف وصل) وذكر أن القائل بذلك ابن كيسان، كما أشار إلى ذلك الصفار، ونسب ابن عصفور هذا القول مرة للخليل ومرة لابن كيسان، انظر شرح جمل الزجاجي ٣٢٥/٢، ٥٥٥.

(٤) قال السيرافي: "ولا حجة له في هذا عندي، لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف" واستشهد بقول الشاعر:

لا نسب اليوم ...... الخ وسيأتي.

(٥) (إن شاء الله) ليست في ب و جـ.

قولُه:

٤١- لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ... إتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[1]

---

(١) نسب هذا البيت لأنس بن العباس السلمي في الكتاب ٢٨٥/٢، الأصول في النحو ٤٠٣/١، الأعلم الشنتمري على الكتاب ٣٤٩/١ (بولاق)، شرح المفصل ١٠١/٢، وهو له أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس في الدرر ١٩٨/٢-١٩٩. شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠١، وفي شرح التصريح ٢٤١/١، هو لأنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس، وقيل: أبو عامر جد العباس. ونسبه ابن منظور في اللسان ٤٢٧/٦-٤٢٨ لأبي عامر جد العباس بن مرداس برواية (اتسع الفتق على الراتق) مع بيتين آخرين، وأورد قصة هذا الشعر عن ابن بري، ثم نقل عنه رواية أخرى للبيت، وهي: اتسع الخرق على الراقع ونسب هذا البيت بهذه الرواية لأنس بن العباس، وليس لأبي عامر جد العباس، انظر اللسان ٤٢٨/٦، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٧١، النكت ١٣٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤، ضرائر الشعر للقزاز ١١٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٣/١، ٥٥٥/٢، شرح شواهد الشافية ١٨٣/٤، شرح المفصل ١١٣/٢، الهمع ١٤٤/٢، ونسب صاحب المؤتلف والمختلف ١٢٧ عجز هذا البيت مع صدر آخر لابن حمام الأزدي على النحو الآتي:

كُنَّا نُداريها وَقَدْ مُزِّقَتْ ... واتَّسع الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

وبهذه الرواية نسبه ابن دريد في الجمهرة ٧٦٨ لنصر بن سيار وجاءت رواية الشطر الثاني من الشاهد السابق في بعض المصادر (اتسع الفتق على الراتق) كما جاء في الأصول واللسان وغيرهما. ويروى: (خلةٌ) بالرفع والنصب، وهو موضع شاهد للنحاة، تذكره بعض المصادر السابقة.

فَقَطَعَ[1] ألف (اتَّسَع) لَمّا جاءَتْ في أوَّلِ النصفِ.

وقَدْ تُقْطَعُ في حَشْوِ البيتِ، وذلك قليلٌ جداً، نحو قولِه:

٤٢- إذَا جَاوَزَ الإِثْنَينِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بِنَثٌّ وتكْذِيْبِ الحديثِ قَمِيْنُ[2]

ومنْ زِيَادَةِ الحرفِ أيضاً تشديدُ الآخِرِ في الوصلِ الذي بابُه[3] أنْ يَكُونَ في الوقفِ، كما تقدَّمَ نحو قوله:

---

(١) ب: (فقطع الألف: أعني ألف....).

(٢) جاء البيت منسوباً لقيس بن الخطيم في نوادر أبي زيد ٥٢٥، سمط اللآلي ٧٩٦، اللسان، ١٥/٣، ٢٢٧/١٧، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/١ أ، شرح شواهد الشافية ١٨٣/٤-١٨٥، أمالي القالي ١٧٧/٢، ضرورة الشعر ٧٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٥/٢، الدرر ٢٣٧/٢، وهو لجميل بن عبد الله العذري -خطأ- في الكامل ٨٨٣، وهو بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٤٢، الهمع ٢١١/٢، شرح المفصل ١٩/٩.

والبيت فيه روايات عدة تختلف فيها المصادر السابقة فمن ذلك. (إذا ضيَّع الاثنان...... بنشر وتضييع الوشاة....) (إذا جاوز الخلين.... بنت وإفشاء الحديث.....). ومن ذلك (بنثٌ وتكثير الوشاة) ومنها (بنشر وإفشاء الحديث)، و (بنشر وتضييع الحديث) و (بنثٍّ وتكثير الحديث). أما (تكذيب) فانفردت بها نسخ الكتاب هنا و لم ترد في المصادر التي روته.

والنَّثُّ: نشر الحديث، وقيل هو نشر الحديث الذي كتمه أحق من نشره. قمين: حري.

والشاهد في قوله (الإثنين) حيث قطعت الهمزة في حشو البيت ضرورة كما ذكر المؤلف.

(٣) ب: (شأنه).

٤٣- بِبَـازِلٍ وَجْنَـاءَ أَوْ عَيْهَـلِّ[1]

فَشَدَّد اللامَ من (عَيْهَلٍ) مَعَ وَصْلِ الحرفِ بياءِ الإطْلاَق، وكذلك قول الآخر:

٤٤- فِيْ عَامِنَا ذَا بَعْدما أَخْصَبّا[2]

---

(١) بيت من مشطور الرجز وقبله:

إنْ تَبْخَلِـي يـا جُمْـلُ أو تعْتَلِّـي   أوْ تُصْبِحِـيْ في الظَّـاعِنِ الـمُوَلِّي

نُسَـلِّ وجْـدَ الهـائمِ المُغْتَـلِّ

وينسب لمنظور بن مرثد في اللسان ٥٠٩/١٣، ومواضع أخرى كثيرة. شرح شواهد الإيضاح ٢٦٧، شرح شواهد الشافية ٢٤٦/٤-٢٥٠، الخزانة ٤٩٤/٤،١٣٧/٦-١٣٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧٠/٤، نوادر أبي زيد ٢٤٨، المنصف ١١/١، مجالس ثعلب ٥٣٥، سر صناعة الإعراب ١٦١، ٤١٧، الخصائص ٣٥٩/٢، الأصول في النحو ٤٥٢/٣، ضرائر الشعر للقزاز ٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٠، الإنصاف ٧٨٠، النكت ١١٠٣.

البازل: الداخل في السنة التاسعة من الإبل ذكراً كان أم أنثى. الوجناء: الناقة الشديدة. العيهل: الناقة السريعة.

والشاهد تشديد اللام من (عيهلّ) في الوصل ضرورة.

(٢) بيت من الرجز لِرؤْبة بن العجاج وقبله:

لَقَـدْ خَشِـيْتُ أَنْ أَرَى جِـدَبّا

وهو في ملحق ديوانه ص ١٦٩، والكتاب ٢٨٣/٤، النكت ١١٠٣، شرح شواهد الشافية ٢٥٤/٤-٢٥٦، وفيه: "وقال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب: "توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة، لأجل أن رؤبة كان راجزاً وهذه عامية، وليست =

يريدُ أَخْصَبَا[1]، فشدَّد تَشْبِيْهاً للوصلِ بالوقف.

وجميعُ هذه الزياداتِ التي ذَكَرْنَا مَقِيْسٌ في الشِّعر.

وأمَّا الزيادَةُ غيرُ المقيسةِ فزيادةُ نون مَشَدَّدَةٍ بعدَ الآخرِ تَشْبِيْهاً بالتَّشْديد الذي[2] يكونُ في الوقفِ، إلا أنَّ الزيادةَ التي تكونُ في الوقفِ واحدةٌ، وهُنَا زيادتانِ فلذلك[3] بَعُدَ الشَّبه فلم يَنْقَسْ نحو قوله:

٤٥- قُطْنُنَّةٌ مِن جَيِّدِ القُطْنُنِّ[4]

=

الأبيات لرؤبة بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها" شرح شواهد الشافية ٢٥٦/٤، ٢٥٧، وفي الحقيقة أنَّ ابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه ٣٢٥/٢-٣٢٦، لم ينسب هذا البيت وما بعده من الرجز لقائل، ولا أدري كيف نسب إليه ذلك. ونسبه ابن بري لربيعة بن صبح شرح شواهد الإيضاح ٢٦٤-٢٦٥، وانظر شرح شواهد الشافية ٢٥٧/٤. وهو بغير نسبة في شرح ابن السيرافي ٣٢٥/٢-٣٢٧، شرح المفصل ٦٩/٩، اللسان ٣٤٣/١، ضرائر الشعر للقزاز ٨٩.

أخصبَّا: بتشديد الباء من الخصب وهو الرخاء.

(١) أ، ب: أخصب، وما أثبتناه من جـ.

(٢) أ: التي، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) أ: فكذلك وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) ب: القطين، والبيت من الرجز وقبله:

كأن مَجْرَى دَمْعِها المُسْتَنِّ

واختلفت المصادر في نسبته فهو لشبيب بن ثعلبة في الوساطة ٤٥١، ولجندل في اللسان ٢٤٨/١، ولقارب بن سالم المري ويقال لدَهْلَب بن قُرَيع في اللسان =

وقد يَلْتَزِمُون فَتْحَ مَا قَبْلَ هذه النونِ نحو قولِه.

٤٦- أُحِـبُّ مِنْكَ مَـوْضِعَ الوُشْحَنِّ[١]

=

٢٢٣/١٧، وهو بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٩٢٥، ١١٦٤، ولم ترد فيه نسبة البيت للعجاج كما يقوله بعض من خرج هذا البيت، نوادر أبي زيد ٤٩٥، ولم ينسبه لقارب ولا لدهلب كما نقل عنه من تعرض للبيت من المحققين، وما كان موضوعاً فيه كان من زيادة الشرتوني في المتن وقد وضعها بين قوسين -كما قال محققه- إصلاح المنطق ١٧٠ وفيه (من أعظم....) بدل (من جيد)، الممتع ١٢٦/١ وفيه (من أكبر القطن، المخصص ٦٩/٤، وفيه (قُطُنَّةٌ من أبيضِ القُطُنِّ) ضرائر الشعر لابن عصفور ٣١، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/١ أ، وضرورة الشعر للسيرافي ٥١، وفيهما: (من أجود) ضرائر الشعر للقزاز ١٤١ وفيه (قُطُنَّةٌ من أجود القُطُنِّ) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، النكت ١٣٧/١. والقطن: معروف يخفف ويثقل.

(١) وبعده:

ومَوْضِعَ الإزَارِ والقَفَنِّ

وهو في اللسان ٤٧٣/٣ لدَهْلَب بن قريع يخاطب ابناً له، وفي الوساطة لشبيب بن ثعلبة وهو بغير نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٢، اللسان ٢٢٦/١٧، ضرائر الشعر للقزاز ١٤١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣١، الدرر ٢٢٠/٢، تهذيب اللغة ١٩١/٩، الصحاح ٤١٥.

والوشاح: شيء ينسج من أديمٍ عريضاً ويرصَّع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها، ووَشَّحتُها توشيحاً فتوشَّحَتْ هي أي لبسته، وربما قالوا توشَّح الرجل بثوبة وبسيفه الصحاح (وشح).

يريدُ الوُشُح[1]، وكذلك أيضاً زيادةُ حَرْفِ مَدٍّ وَلِيْنٍ قَبْلَ الآخِرِ في جَمعِ الرُّباعي تشبيهاً له بالخُماسي،فتقول في جَمعِ دِرْهَمٍ دراهيم نحو قوله:

٤٧- .... نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[2]

---

(١) جمع (وِشَاح) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٤ أ.

(٢) عجز بيت للفرزدق وصدره:

تنفي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ

وهو في الكتاب ١/٢٨، وضرورة الشعر للسيرافي ٧٣، النكت ١٥٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٦، عبث الوليد ٢٧، شرح التصريح ٢/٣٧٠، سر صناعة الإعراب ٢٥-٢٦، ٧٦٩، الكامل ٣٢٩، ٦٧٦، الخزانة ٤/٤٢٤، ٤٢٦-٤٢٨، ورواه البغدادي فيها بروايتين، الأولى: (نفي الدارهيمَ تنقادِ الصياريفِ) على أنَّ فيه الفصل بين المتضايفين بالمفعول، وأصله: (نفي تنقادِ الصياريف الدراهيمَ)، والرواية الأخرى المذكورة في البيت.

وهو بلا نسبة في: الموشح ١٥١، الأمالي الشجرية ٢/١٤٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٨، جمهرة اللغة ٧٤١، اللسان ٤/٤٣٦، المقتضب ٢/٢٥٨، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٤٧٧، ١٨٨٤، الخصائص ٢/٣١٥، أسرار العربية ٤٥، شواهد التوضيح ٢٣، ويروى في بعض المصادر (نفي الدنانير).

تنقاد: قال في اللسان (مادة نقد) والتنقاد تمييز الدراهم وإخراج الزَّيْف منها. والصرَّاف: بياع الدراهم وهو الصيرفي.

قال الأعلم: "وصف الفرزدق ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه فيقرع بعضُه بعضاً، ويُسمع له صليلٌ كصليلِ الدنانير إذا =

فَزَادَ (ياءً) في الدَّراهم والصَّيارِفِ[1]، وهما جمع دِرْهَمٍ وصَيْرَفٍ.

ومن الزِّيـادةِ مـا اخْتَلَفُوا في جـوازِه في الضـرورةِ، وهـو مـدُّ المقصـورِ، فمذهبُ أهلِ البصرَةَ[2] أنَّه لا يجوزُ أصلاً[3]، لأنَّه لم يَثْبُتْ سَمَاعاً، ولا يقبَلُـه قياسٌ؛ لأنَّه ليس فيه ردُّ فَرْعٍ إلى أصلٍ، ولا تَشْبِيهُ غيرِ جائز بجائز، وَمَذْهَـبُ أهلِ الكوفةِ [أنَّه][4] يجوزُ[5]، وهومذهـبُ الفـراء، إلا أنَّ الفـراءَ لا يجيزُه إلا بِشَرْطِ أنْ يكونَ قصرُه ليس[6] له قياسٌ أَوْجَبَـه[7] نحـو: /رَحَـى مثـلاً، يُجيزُ[٣٨/ب

=

انتقدها الصيرفي فنفى رديئها عن جيدها، وخصَّ الهاجرة لتعذر السير فيها" الشنتمري على كتاب سيبويه ١٠/١ (بولاق) الخزانة ٤٢٧/٤.

(١) ب: (الدراهيم والصياريف).

(٢) ب: (البصريين).

(٣) انظر في هـذه المسـألة وهـي مـد المقصـور وقصـر الممـدود والخـلاف بـين البصريـين والكوفيـين وشـروط الفـراء لذلـك: شـرح الكتـاب للسـيرافي ١١٠/١ ب – ١١١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٢-٩٧، الإنصاف ٧٤٥ -٧٤٦، شرح التصريح ٢٩٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، المخصص ١١٠/١٥-١١١، وقد أجـاز الأخفـش مـد كـل مقصـور كما أجيز قصر كل ممدود من غير استثناء ولا شرط، انظر شـرح الكتـاب للسـيرافي ١١١/١ أ.

(٤) ما بين الحاصرتيَن ساقط من أو هو من ب و جـ.

(٥) انظر المصادر السابقة في هامش ٣ من هذه الصفحة.

(٦) من قوله (ليس له قياس) إلى قوله (يوجب قصره) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٧) انظر المصادر السابقة في هامش ٣ من هذه الصفحة.

مدَّه، فإنْ كَانَ له قِيَاسٌ يُوجِبُ قَصْرَه نحو سَكْرَى لم يُجِزْ مدَّه[1]؛ لأنه مؤنثُ سَكْرَان، وفَعْلَى فَعْلاَن لا يكونُ إلاَّ مقصوراً. وكلُّ ذلك عندنا فاسدٌ، واستدلوا[2] على صحة مذهبهم بقول الشاعر:

٤٨- .... فَلا فَقْرٌ[3] يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[4]

---

(١) انظر في ذلك المصادر السابقة تحت رقم (٣) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ ب، الإنصاف ٧٤٦-٧٤٧.

(٣) أ، جـ: عِزٌّ.

(٤) لم أعثر على قائله وصدره:

سَيُغْنِيْنِي الَّذِيْ أَغْنَاكَ عَنِّيْ

وهو في المنقوص والممدود للفراء ٢٨، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ أ، الإنصاف ٧٤٧، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٠، الموشح ١٤٥، عبث الوليد ٢٦، لسان العرب (غنا) ١٩/٣٧٣، المخصص ١٢/٢٧٦، ١٥/١٣٦، وفيه رواية أبي إسحاق الزجاج (ولا غَنَاءَ) بفتح الغين، فلا شاهد فيه لأنه ممدود، شرح شعر زهير ٦٥، شرح التصريح ٢/٢٩٣، الاقتراح ١٥٩، غِنَاء: قال ابن منظور: يروى بالفتح والكسر فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه" ثم ذكر رأي ابن إسحاق الزجاج، والغَنَاء: بالفتح النفع، والغِناء بالكسر من السماع، والغِنى: -مقصور- اليسار. وقال أبو عبيد الله المرزباني: "والوجه الأجود في هذا أن يكون أوله مفتوحاً لأن معنى الغنى والغَناء واحد، والشاعر إذا اضطر إلى مدِّ المقصور غيَّر أوله ووجهه إلى ما يجوز قال:

والمرءُ يبليه بلاءَ السربالْ كَرُّ الليالي وانتقالُ الأحوال

فلما فتح الباء من البلى ساغ له المدُّ" الموشح ١٤٥. وانظر اللسان ١٩/٣٧٣.

فَهَذا الغِنَى ضِدُّ الفَقْر وهو مقصور، وكذلك قوله:

٤٩- قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بنو السِّعْلاَءِ   وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجِرَاءِ[1]

أنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الخَوَاءِ[2]   يَا لَكَ مَنْ تَمْرٍ ومن شِيْشَاءِ[3]

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ واللَّهَاءِ[4]

---

(١) ا: الجزاء، والتصحيح من ب و جـ ومصادر الشاهد.

(٢) أ: الجزاء والتصحيح من ب و جـ ومصادر الشاهد.

(٣) أ، ب: سيشاءُ والتصحيح من جـ.

(٤) جاءت هذه الأبيات كلها بدون نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٩، الإنصاف ٧٤٦، المزهر ١/١٤١-١٤٢، وجاءت الثلاثة الأولى بدون نسبة في المنقوص والممدود للفراء ٢٥، ٢٨، وفي سمط اللآلي ٨٧٤ نسب هذا الرجز لأبي المقدام، وجاء بعضه منسوباً لأبي المقدام في الدرر ٢/٢١٢، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ١٣١، شرح المفصل ٦/٤٢، الهمع ٢/١٥٧، أمالي القالي ٢/٢٤٦، اللسان ٤/١١٦، ٨/٢٠٠، ٢٠/١٢٩، العقد الفريد ٥/٣٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٨، ويروى في بعض المصادر (قد علمت أخت بني السعلاء) وفي بعضها: (أم أبي السعلاء) وفي المزهر (مأكول) بدل (مأكولاً) وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الجواء) بدل (الجراء). السِّعلاء: قيل: هي الغول، وقيل: ساحرة الجن. الجراء: الصِّبا يقال جارية بيِّنةُ الجَرَى. الخَوَاء: الجوع. شيشاء: الشيص وهو التمر الذي لم يشتد نواه. ينشب: يتعلق. المسعل: موضع السعال من الحلق. اللهاء: بفتح اللام بالمد وأصله بالقصر فهو جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في أقصى الفم ويروى بكسر اللام -كما في اللسان-.

فَمَدَّ السِّعْلاَ والخَوَى واللَّهى، وهــي مَقْصُورات، وهَـذَا عندنـا لا يعلَـم قائِلُه[1]، فلا[2] حُجَّةَ فيه، وأما قولُه: (ولا غِنَاءُ) فيحتملُ أنْ يكونَ الغِنـاءُ في الأصلِ ممدوداً مصدراً لـ"غَانى"[3]، كأنَّه قال: فـلا افتقـارُ شـخصٍ لشـخصٍ يدومُ، ولا اسْتِغْنَاءُ شَخْصٍ عن شَخْصٍ يدومُ أيضاً، فيكونُ على هذا مصدراً لِغَانَى التي تدخل عليه (التاء)، فيقال (تَغَانَى) قال الشاعر:

٥٠- كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْـهِ حَيَاتَـه ... ونَحْـنُ إِذَا مِتْنَـا أَشَـدُّ تَغَانِيـا[4]

---

(١) بمثل ذلـك رده السيرافي في شـرحه للكتـاب ١/١١١ ب، قـال: "وهـذه أبيـات غير معروفـة، ولا يعـرف قائلهـا، وغـير جـائز الاحتجـاج بمثلهـا، ولـو كـانت صحيحـة لم يعوزنا تأوُّلُها على غير الوجه الذي تأولوه عليه".

(٢) ب: ولا حجة.

(٣) انظر اللسان (غنا) ١٩/٣٧٣.

(٤) نسب في المقصور والممدود ٣٧ لابن دريد، وفي اللسان ١٩/٣٧٤ للمغيرة بـن حَبْنَـاء التميمي، وهو لعبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبـي طـالب في الكـامل ٢٧٧، العقـد الفريد ٢/٣٤٨، شرح أبيات المغني ٤/٢٦٦-٢٦٧، شـرح شـواهد المغـني للسـيوطي ٥٥٥، ثم ذكر السيوطي بعد ذلك أنه في نوارد ابن الأعرابي للأبيرد الريَّاحي، وهو له أيضاً في الأغاني ١٣/١٤٣، وأما في ذيل الأمالي ٣/٧٣ فهو لسيار بن هبيرة. وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٧٠، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ب، الدرر ٢/٦٠، العيني على الأشموني ٢/٢٦٠، الهمع ٢/٥٠، شرح التصريح ٢/٤٣.

تغانيا: يقال تغانوا: أي استغنى بعضهم عن بعض. اللسان مادة (غني).

ووجه الاستشهاد له هنا واضح. ويستشهد به النحويون في مكان آخر أيضاً علـى أنَّ (كلا) مما يلزم الإضافة إلى معرفة مثناة، وسواء كانت التثنية بالنص أو الاشتراك كمـا هنا فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح إضافة (كلا) إليها.

ومِنْ زِيَادَةِ الْحَرفِ زِيَادَتُهم الألفَ واللامَ في الاسمِ العلمِ نحو قوله:

٥١- بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيْرِهَا(١)

وقول الآخر:

٥٢- .... على قُنَّةِ الْعُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا(٢)

---

(١) بيت من الرجز وبعده:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ على قُصُورِها

وجاء منسوباً لأبي النَّجم العِجْليِّ في: المفصل ١٩، شرح المفصل ١/٤٤، شرح شواهد الشافية ٤/٥٠٦، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤٩، شرح المفصل ٢/١٣٢، ٦/٦٠، الدرر ٢/٥٣، المنصف ٣/١٤٣، الأمالي الشجرية ٢/٢٥٢، الهمع ١/٨٠، مغني اللبيب ٧٥، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٦٣، اللسان ٧/١٣٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨٢، ٥٥٩.

والشاهد: دخول الألف واللام على الاسم العلم.

(٢) عجز بيت من البحر الطويل وصدره:

أمَا ودماءٍ مائراتٍ تَخَالُها

وهو منسوب لعمرو بن عبد الجن التنوخي في: معجم الشعراء ١٨، المسلسل ١٦٦، وفيهما (على قُلّة..... أو النسر) والخزانة ٧/٢١٤، ٢٢٠، العيني على الخزانة ١/٥٠٠، اللسان ٧/٦٠، وفيه: وقال عبد الحق، وفي ١٣/٦. وقال: ابن عبد الجن، وبلا نسبة في: الإنصاف ٣١٨، المنصف ٣/١٣٤، الأمالي الشجرية ١/١٥٤، ٢/٣٤١، اللسان ٧/٢٤٦، ١٥/٣٢٥، سر صناعة الإعراب ٣٦٠، المخصص ٩/٢٠، ١٣/١٠٥، ١٧/١٣٧، شرح جمل الزجاجي ١/١١٢، ٢/٥٥٩، ويروى =

ومنها زِيَادَةُ الكاف [في[1]] نحو قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2] أَلاَ تَرَى أنَّ المعنى لَيْسَ مِثْلَه شيءٌ، ولو كانت الكافُ غيرَ زائدةٍ، لَكَانَ في ذلك إثباتُ مَثَلٍ لِلَّه تعالى، وإنَّمَا جُعِلَ هذا من الضرائرِ لِقِلَّة مجيئه في الكلام، بل بَابُه الشعرُ، وعلى ذلك ينبغي عندي[3] أنْ يُحْمَلَ قولُه:

٥٣- فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[4]

=

الشطر الأول في بعض المصادر السابقة (أما ودماءَ لا تزال كأنها) وفي بعضها (والدماء المائرات....).

المائرات: المترددات من مار الدم على وجه الأرض إذا تردد، وهو كناية عن كثرته. تخالها: تظنها. قُنَّة العزى: أعلاها. والعندم: دم الأخوين، وقال أبو عمرو العندم شجر أحمر، وقيل غير ذلك. انظر اللسان مادة (عندم). والعزى: صنم كان لقريش وبني كنانة. نسر: اسم صنم لذي الكلاع بأرض حمير.

والشاهد: دخول الألف واللام على (نسر) وهو علم للضرورة.

(١) ساقطة من أ، وهو من ب و جـ.

(٢) سورة الشورى ١١.

(٣) ساقطة من جـ.

(٤) بيت من الرجز وقبله:

ومسَّهم ما مسَّ أصحابَ الفيلْ ... وَلَعِبَتْ طيرٌ بهمْ أبابيلْ

ترميهمُ حجارةٌ من سجيلْ

وهو منسوب لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨١، شرح التصريح ٢٥٢/١، شرح شواهد المغني ٥٠٣، الخزانة ١٨٤/١٠-١٩٠، وفي الدرر ١٣٣/١، منسوب لرؤبة أو

=

يريدُ مثلَ عَصْفٍ مأْكُولٍ[1]، فإنْ قُلْتَ: فهلاَّ جَعَلْتَ الكافَ غيرَ زائدةٍ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾ على أنْ تكونَ[2] (مِثْلُ) يُرَادُ بهَا ما

=

لحميد الأرقط، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٤٠٨، وما ذكر فيه بأنه لحميد الأرقط إنما هو من الزيادات فقد وضعها المحقق بين حاصرتين، والمخصص ١/٢٧٧، الأصول في النحو ١/٤٣٨، والمقتضب ٤/١٤١، سر صناعة الإعراب ٢٩٦، اللسان: ١١/١٥٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٨٨، رصف المباني ٢٠١، مغني اللبيب ٢٣٨، الهمع ١/١٥٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٧٩، ٢/٥٥٩، الخزانة ٧/٧٣، ١٠/١٦٨-١٧٥، معاني القرآن للأخفش ٣٠٣، المسائل البغداديات ٣٩٨، النكت ٤٢٤.

العصف: قيل: إنه الزرع الذي أُكل حبه وبقي تبنه. وقال الفراء: في معاني القرآن ٣/٢٩٢، "أطراف الزرع قبل أن يدرك ويسنبل" وقيل غير ذلك. انظر: اللسان (عصف).

والشاهد: إدخال الكاف على مثل ضرورة، وقال سيبويه "إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل" واستشهد بهذا الرجز، فهي عنده هنا اسم بمعنى مثل والتقدير: "فصيروا مثل مثل عصف مأكول، فجمع بين الكاف ومثل لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه، ولو كرر المثل لم يحسن. انظر الأعلم الشنتمري على سيبويه: الكتاب ١/٢١٣ (بولاق).

وفي البيت شاهد آخر للنحاة في مكان آخر وهو أن صيَّر بالتشديد تنصب مفعولين.

(١) قال ابن جني: "فلابد فيه من زيادة الكاف فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف" سر صناعة الإعراب ٢٩٦.

(٢) ب: يكون.

أُضِيْفتْ[1] إليه، إذِ الْعَرَبُ تقولُ: مثْلُكَ مَنْ يَفْعَلُ كَذَا، تريدُ: أنتَ تَفْعَلُ كَذَا، ومنه قولُه:

٥٤- مِثْلِيَ لاَ يُحْسِنُ[2] قَوْلاً فَعْفَعِي[3]

---

(١) أ: مراد بها ما أضيف إليه، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) في أ: لا يخشى، والتصحيح من ب و جـ ومصادر الشاهد.

(٣) أ: يصبعي: والتصحيح من ب و جـ، وهو بيت من الرجز لا يعرف قائله وبعده:

والشَّاةُ لا تَمْشِي مع الْهَمَلَّعِ

وهو في الأمالي للقالي ٢١٨، وسمط اللآلي، ٨٣٩، وجمهرة اللغة ١٥٥، ٢١٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٠، المخصص ١٠/٨٠، ١٤/٣٨، اللسان ٢٠/١٥٠، المحكم ٢/٢٨١، البيان للأنباري ٢/٣١٣، وفي الأخيرين البيتُ الثاني فقط وفي بعض هذه المصادر (على الهملع) وفي السمط (إني لا أحسن قيلاً) وفي الأمالي (قولَ فَعْ فَعِ).

وقد جاء البيتان في بعض المصادر الأخرى:

لا تأمُرني ببنات أَسْفَعِ فالشَّاةُ لا تَمْشِيْ عَلَى الْهَمَلَّعِ

انظر اللسان ١٠/٢٥٦، المعاني الكبير ١٩٨، ٦٨٥، وفيه (فالْعِيْنُ) و (مع الهملع).

فعفعي: الفعفعة زجر من زجر-الغنم. الهملع: الذئب، ويقولون في صفة الذئب: سملّع هَمَلّع. تمشي: هنا تنمي، وأصل المشاء النماء والكثرة والتناسل. اللسان (مشى).

بنات أسفع: الغنم. وأسفع: اسم كبش.

وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد.

يُرِيْدُ: أَنَا[1] لاَ أُحْسِنُ[2]، قولاً، فَكَأَنَّـه قَـالَ لَيْـسَ لَـهُ شَـيْءٌ/، أَيْ لَيْـسَ [٣٩/
كا للهِ شيءٌ، فالْجَوَابُ أَنَّ العربَ لا تَقُوْلُ: مِثْلُـكَ يَفْعَـلُ كَـذَا، وهـي تَعْنِـي (أَنْتَ) [3]، إلاَّ على طَرِيقِ إِقَامَةِ الحُجَّـةِ عَلَـى المُخَـاطَبِ، كأَنَّـه قَـالَ: مِثْلُـكَ يَفْعَلُ كَذَا فافْعَلْهُ، فلو حُمِلتْ الآيةُ عَلَى ذَلِكَ لأَدَّى[4] إلى إِثْبَاتِ مَثَلٍ للهِ عَزَّ وجَلَّ.

ومنهـا إثبـاتُهم ضمـيرَ النَّصْـبِ في العـاملِ الأولِ في بـابِ الإعمـال، إذَا أَعْمَلْتَ الثاني تشبيهاً له بالمرفوع، نَحوُ[5] قولِه:

٥٥- عَلَّمُونِـي كَيْـفَ أَبْكِيْـــ ... هِـــم إذا خَـــفَّ الْقَطِيْـــنُ[6]

---

(١) أ: إنِّي، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) أ: أخشى وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) كذا في النسخ الثلاث، وهو يريد (أنت تفعل كذا إلا ....).

(٤) جـ: لأدَّى ذلك.

(٥) أ: مثل، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) بيت من بحر الرمل لم أعثر على قائله وهو في المقرب ٢٥١/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٦/١، ٥٦٠/٢، الأشباه والنظائر ١٥٨/٣.

خف: رحل. القطين: الساكن في الدار، اللسان (قطن).

والشاهد: إثبات ضمير النصب في العامل الأول وهو غير مرفوع وذلك ضرورة، لأنـه إذا أعمل الثاني فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع، وكان مما يجوز حذفه اقتصاراً حذف نحو قولك ضربت وضربني زيد، ولا يجوز إضماره قبل الذكر إلا في ضرورة الشعر، كما هنا.

وَمِنْها زِيَادَةُ (مِنْ) عِنْدَ أَهْلِ الكُوفَةِ[1] نحوُ قولِه:

٥٦- يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ[2]....... ....

---

(١) هذا قول الكسائي حيث نُقل عنه قوله: إن العرب قد زادت من الأسماء (مَنْ) في الشعر. انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٨١، شرح المفصل ١٢/٤، الدرر ٧٠/١، شرح شواهد المغني ٧٤٢، شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٢؛ الأمالي الشجرية ٣١٢/٢.

(٢) قطعة من بيت لعنترة بن شداد العبسي وتمامه:

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلّتْ لهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لم تَحْرُمِ

وهو من معلقته التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعراءُ مِنْ مُتَردَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وهو في ديوانه ٢١٣ (مولوي) شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨١، الخزانة ١٣٠/٦-١٣٢، الأزهية ١٠٤، شرح شواهد المغني ٤٨١، ٧٤٢، شرح أبيات المغني ٣٤١/٥-٣٤٣، شرح المفصل ١٢/٤، تأويل مشكل القرآن ٢٦٦، شرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/١. وهو بلا نسبة في المغني ٤٣٤، ضرائر الشعر للقزاز ٢١٤، الدرر ٧٠/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٨/٢، ٥٦٠، وفي الديوان وبعض المصادر (يا شاة ما قنص) فلا شاهد فيه.

يا شاة: كناية عن المرأة، والعرب أيضاً تكنى عنها بالنعجة. وقنص: القَنيص والقَنَص: الصيَّد والقانص والقنيص الصياد. لمن حلت له: لمن قدر عليها. ومعنى قوله: حرمت علي: أي أنها من قوم أعداء له، وقيل معناه لأنها في جِواري فقد حرمت علي.

=

وقوله:

٥٧- آلُ الزُّبيرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ والأَثْرَوْنَ مَـنْ عَـدَدا[1]

وَلاَ حُجَّةَ لهم في هذا، أما قولُه: يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ فـ (مَنْ) عِنْدَنَا نكرةٌ مُوصوفةٌ، وكأنَّه قال: يا شاةَ رَجُلٍ قَنَص، وَوَصَفَه بالمصدر مبالغةً علـى حَـدِّ

=

وشاة: بالنصب لأنه منادى مضاف عند أبي جعفر النحوي، ومفعـول لفعـل محـذوف مع المنادى عند الزوزنـي، قـال التقديـر: (يـا هـؤلاء اشـهدوا شـاة قنـص...) الخزانـة ١٣٢/٦.

والشاهد: (من قنص) فـ "مِنْ" زائدة، والتقدير يا شاة قنص. والبصريون يجعلون (من) نكرة موصوفة ويمنعون زيادتها، ويقولون الرواية الصحيحة (يا شاة ما قنص).

(١) لم أعثر على قائل هذا البيت، وهو في شـرح القصـائد السبع الطـوال ٣٥٣، الأزهيـة ١٢٨، الأمالي الشجرية ٣١٢/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨١، الخزانة ١٢٨/٦-١٣٠، مغني اللبيب ٤٣٤، شـرح شـواهد المغـني ٧٤٢، الهمـع ٩٢/١، شـرح أبيـات المغـني ٣٤٤/٦، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٤٥٨/٢، الـدرر ٧٠/١، وفي بعض المصادر (إن الزبير) بدل (آل الزبير) و (ذلك العشيرة) بدل (ذاك القبائل).

الزبـير: جـاء في حاشـية الأمـير علـى المغـني ١٩/٢، الزبـير: هـــو ابـن صفيــة عمــة رسول الله ﷺ وحواريه أول من سل سيفاً في سبيل الله ابن أخي خديجة. سنام المجد: أعلاه، استعير من سنام الإبل. والأثرون: جمع أَثْرَى وهو أَفْعَل تفضيل من ثَرِيـتُ بـك -بكسر الراء- أي كثُرْتُ بك، الصحاح: ٢٢٩٢.

والشاهد كالسابق. وقد وضحه المصنف ورجح رأي البصريين.

رَجُلٍ عَدْلٍ. وأما قولُه: (والأَثْرَوْنَ مَـنْ عَـدَدا) فَيُخَـرَّجُ أيضـاً علـى هـذا[1]، وكأَنَّه قال: والأَثْرَوْنَ أشْخاصاً معدودين[2].

ومنْ زِيَادَةِ الحركةِ تَحْرِيْكُ العينِ الساكنةِ اتباعاً لما قَبْلَهـا في الشـعر نحـو قولِ الشَّاعر:

٥٨- .... ضَرْباً أَلِيماً بِسِبْتٍ يَلْعَـجُ[3] الْجِلِدَا[4]

---

(١) فهي عند البصريين نكرة موصوفة كما قدرها الصفار هنا، ويرونـه أيضـاً (مـا عـددا) الخزانة ١٢٩/٦، شرح شواهد المغني ٧٤٢.

(٢) انظر الأمالي الشجرية ٣١٢/٢، شرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٤٥٨/٢، وقـد عرض لذلك البغدادي في الخزانة ١٢٨/٦-١٢٩، وفي شـرح أبيـات المغـني ٣٤٤/٦، وانتصر فيهما لرأي الكوفيين قال (وتخريـج الكوفيـين خـال مـن التعسـف مـع صحـة معناه، ومتانة مغزاه، ويؤيده رواية البصريين والأَثْرَوْنَ ما عددا).

(٣) أ، ب: يلقح، والتصحيح من جـ.

(٤) عجز بيت لعبد مناف بن رِبْع وصدره:

إذا تَجَـــرَّدَ نَـــوْحٌ قامتَـــا مَعَـــه

كما جاء ذلك في ديوان الهذليين ٣٩/٢، الكـامل ٦٩٢، ١٤١٩، النـوادر في اللغـة ٢٠٤، سمط اللآلي ٢٢١، الخزانة ٤٥/٧، اللسـان ١٨١/٣، ٩٧/٤، التنبيهـات علـى أغاليط الرواة ١٧١، الدرر ٢١٤/٢، وجاءت نسبته للهذلي بدون ذكر اسمه في شـرح الكتـاب للسـيرافي ١٠٤/١ أ- ١٠٤ ب، معجـم مقـاييس اللغـة ٢٥٤/٥، الصحـاح ٤٥٨، جمهرة اللغـة ٤٨٣، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ٥٥، الاقتضـاب ٢٧٣، ضرائـر الشـعر لابـن عصفـور ١٩، وبـلا نسـبة في الأصـول في النحـو ٤٤٩/١، =

يريد (الجِلْدَ) فَأَتْبَعَ، وَقَالَ الآخرُ:

٥٩- وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ   مُشْتَبِهِ الأَعْـلَامِ[1] لَمَّـاعِ الْخَفَـقْ[2]

=

المنصف ١/٢٠٨، الخصائص ٢/٣٣٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٢١، المخصص ١/٨١، ٤/٦٠، الهمع ٢/١٥٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦١، وفي بعض المصادر (تجاوب) بدل (تجرد).

تجرد: تهيأ. نوح: "أي نساءٍ ينحن قياماً نُحْنَ معهن، والنوح: النساء القيام" عن ديوان الهذليين ٢/٣٩. بِسِبْتٍ: السبت الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال. يلعج الجلدا: يحرق الجلد، وفي المخصص ٤/٦٠: اللاعج الهوى المُحْرق، وكذلك كل محرق، واللعْجُ: ما وجده الإنسان في قلبه من ألم حُزن أو حب، وكذلك ألم الضرب.

والْجلدا: أي الجلْد واحد الجلود، والجلْدة أخص منه. وقد أوضح المصنف الشاهد.

(١) ب: الإعلاق.

(٢) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤، جمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، الخصائص ٢/٢٢٨، اللسان ١١/١٤٣، ٣٦٧، المنصف ٢/٣،٣٠٧-٣٠٨، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٣، المرتجل ٢٢٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧، الدرر ٢/٣٨، ١٠٤، شرح شواهد المغني ٧٦٤، ٧٨٢، مغني اللبيب ٤٤٨، ٤٧٣، شرح المفصل ٩/٣٤، خزانة الأدب ١/٧٨، ٨٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٤٧، ٤٩، ٧/٢٨٢، مجاز القرآن ١/٣٨٠، أساس البلاغة ٢/٢٢٩، الشعر والشعراء ١/٦١، والهمع ٢/٣٦، وهو بلا نسبة في الكتاب ٤/٢١٠، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٠، شرح الأشموني ١/٢٣، الهمع ٢/٨٠، الخصائص ٢/٢٦٠،٣٢٠، العقد الفريد ٥/٥٠٦، اللسان ٤/٣٧٦، ١٥/٣٥٩، وهو في مصادر أخرى كثيرة.

=

يريد (الْخَفْق) فأتبع[1]. ومنه قولُ زُهيرٍ[2]:

٦٠- [ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إنَّ مَشْرَبَكُمْ][3]   ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَـلْمَى فَيْـدُ أَوْرَكَـكُ[4]

=

قاتم الأعماق: مغبر النواحي والقتم والقتام الغبار، والقتمة أيضاً سواد ليس بشديد، والقاتم الأحمر وقيل هو الذي فيه حمرة. انظر اللسان مادة (قتم). الأعماق: جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بَعُدَ من أطراف المفاوز، مستعار من عمق البئر. خـاوي: الخاوي الخالي من خوى المنزل إذا خوى. المخترق: بفتح الراء مكان الاختراق وأصله من خرقت القميص إذا قطعته. الأعلام: جمع عَلَم، وهي الجبال التي يهتدى بها. الخفق: بفتح الخاء وسكون الفاء مصدر خفق السحاب إذا تحرك واضطرب.

وقد أوضح المصنف موضع الشاهد. وللنحاة في هذا البيت شواهد أخرى في الواو والتنوين.

(١) أي حرَّك لاستقامة الشعر.

(٢) هو زهير بن أبي سُلْمَى، واسم أبي سلمى- ربيعة بن رياح بن قُرطْ بن الحارث بن مضر بن نزار وهو أحد الثلاثة المقدَّمين على سائر الشعراء والاثنان الآخران هما امرؤ القيس والنابغة الذبياني، وكان لا يعاظل في الكلام وكان يتجنب وحشي الشعر ولم يمدح أحداً إلا بما فيه -كما أثر عن عمر ﷺ. توفي سنة ١٣ قبل الهجرة انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، الشعر والشعراء ١٣٧/١-١٥٣، الأغاني ٣٣٦/١٠-٣٦٥، الاشتقاق ١٨٢، الخزانة ٣٣٢/٢-٣٣٦، الموشح ٥٦-٦٢.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس أ و ب، وهو في جـ.

(٤) البيت في ديوانه ٤٨، الشعر والشعراء ١٥٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/١ أ، معجم البلدان ٧٣/٣، شرح شعر زهير ١٢٩، اللسان ٣٤٠/٤، ٣١٨/١٢، المقتضب

=

قال الأصمعي[1]: سألتُ أعْرَابياً بِجَنَبَاتِ فَيْد، هَلْ تَعْرِفُ رَكَكاً؟ فقال: لا[2]، ولكنه قَدْ كَانَ هُنَا ماءٌ يُسَمَّى رَكّا[3]، فَعَلِمْتُ أنَّ زُهيراً اضطُرَّ

=

٢٠٠/١، والموشح ٦١، الكامل ٦٩٢، معجم ما استعجم ١٠٣٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨، المنصف ٣٠٩/٢، المحتسب ٨٧/١، ٢٧/٢، العقد الفريد ٣٥٥/٥، الوساطة ٤٥٦، النكت ١٣٧، الأصول في النحو ٤٤٩/٣، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٣٤/٢، ضرائر الشعر للقزاز ١١٩، المقترب ١٥٦/٢، والرواية في بعض المصادر السابقة (إن موعدكم).

استمروا: اتفقوا فمروا، سلمى: أحد جبلي طيئ. فيد وركك موضعان، وفي معجم البلدان ٧٣/٣: رَكَكَ بفتح أوله وثانيه وتكرير الكاف، وهو فك (ركّ) والرك المطر الضعيف، وهي محلة من محال سلمى أحد جبلى طيئ، وكذلك فيد فهو موضع قريب من أجا وسلمى، انظر معجم البلدان ٣٢٠/٤، وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به.

(١) هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح، وكان مشهوراً بقوة الحفظ قيل إنه كان يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة توفي سنة ٢١٦هـ.

انظر ترجمته في: مراتب النحويين ٨٠، أخبار النحويين البصريين ٥٨-٦٧، طبقات النحويين واللغويين ١٦٧-١٧٨، الفهرست ٦٠-٦١، إنباه الرواة ١٩٧/٢-٢٠٥، سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠-١٨١، تاريخ بغداد (٤١٠/١٠-٤٢٠)، نزهة الألباء ١١٢-١٢٤، وفيات الأعيان ١٧٠/٣-١٧٦، تهذيب التهذيب ٤١٥/٦-٤١٧.

(٢) (لا) ساقطة من جـ.

(٣) ب: (رَكِكَا).

فَحَرَّكَ"[1]، وَوَجْهُ جَوازِ هذا التحريكِ التشبيهُ بالتحريكِ الذي يكون في الكلامِ في الوقفِ إذا نَقَلْتَ نحو قَولِه:

٦١- أَنَا ابنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ[2]

يريدُ النَّقْرُ فَنَقَلَ. ومِثْلُ مَا تَقَدَّمَ[3] في الضرورةِ قولُ زُهيرٍ في هذه القصيدة:

---

(١) انظر: الكامل ٦٩٢، المقتضب ١/٢٠٠، ٢٠١، المنصف ٢/٣٠٩، الشعر والشعراء ١/١٥٢، معجم البلدان ٣/٦٤، شرح شعر زهير ١٢٩.

(٢) بيت من الرجز نسبه سيبويه لبعض السعديين ٤/١٧٣، ونُسِبَ لعبيد الله بن ماويَّة الطائي في اللسان ٧/٨٩، وهو له أو لفدكي بن أعبد المنقري في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٣-٨٤٤، شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٣٢١-٣٢٣، العيني على الخزانة ٤/٥٥٩، الدرر ٢/١٤١، وبلا نسبة في الصحاح ٨٣٥، أسرار العربية ٤١٤، الإنصاف ٧٣٢، الجمل للزجاجي ٣١٠، اللسان ١١/٣٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢١، ٣٣٤، مغني اللبيب ٥٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩، الكامل ٦٩٣، المحكم والمحيط ٣/٤، كتاب التكملة للفارسي ٨، المخصص ١/٨١، شرح التصريح ٢/٣٤١، الهمع ٢/١٠٧.

جدَّ: تحقق واشتد. النقر: صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، يُسَكِّنُ به الفرس إذا اضطرب بفارسة.

والمعنى: "أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب" الشنتمري على الكتاب: ٢/٢٨٤.

والشاهد: (النَّقُرْ) فإن أصله (النَّقْر) كما وضحه المصنف ثم نقل حركة الراء إلى القاف للوقف.

(٣) (ب) ما تقدم أيضاً.

٦٢-[كَمَا اسْتَغاثَ بسيءٍ، فَزُّ غَيْطَلَةٍ[1]] خَافَ العُيونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَكُ[2]

يريدُ (الْحَشْك)[3] فَحَرَّكَ ضرورةً، والْحَشْكُ: امتلاءُ الضَّرْعِ باللبن واحتفاله مصدر[4] حَشَكَ يَحْشِكُ.

ومنْ زِيَادَةِ الحركةِ فَكُّ المُدْغَمِ الذي كَانَ الأولُ /من المثلين فيه [غير[5]][/٣٩ ب] متحرك[6] نحوُ قوله:

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٢) البيت في ديوانه ٥٠، وشرح شعر زهير ١٣٤، اللسان ١٢/٢٩٣، ١٤/٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨، إصلاح المنطق ٢٩، الشعر والشعراء ١/١٤٥، الاشتقاق ١٢٠، أمالي القالي ١/٧٧، ١٧٢، ٢/١٤٥، المعاني الكبير ٣٠٩، ٧٠٥، ٨٦٠، جمهرة اللغة ١٣٠. ٢٣٩، ٥٣٨، ٦١٤، ٩١٨، المحكم ٣/٢١، المخصص ٧/٣٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٣٤، معجم مقاييس اللغة ٤/٤٤٠، النكت ١٣٨.

السَّيْء: اللبن الذي يكون في الضرع قيل نزول الدِّرَّة.

الفزُّ: ولد البقرة، الغيطلة: البقرة الوحشية، خاف العيون: أي خاف الناس، لم يُنْظَر به: أي لم تنتظر به أمه حشوك الدرة. والحشك: دفع الدِّرَّة وامتلاؤها.

(٣) قال الأصمعي: إنما هو الحَشْك فحرَّكه للضرورة" أمالي القالي ١/١٧٢.

(٤) أ: مصدراً والتصحيح من ب و جـ.

(٥) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ الثلاث، وهو زيادة يقتضيها السياق، وهو الموافق أيضاً لما في شرح جمل الزجاجي ٢/٥٦٢.

(٦) جـ: متحركاً.

٦٣- الحمـــدُ للهِ الْعَـلِـيِّ الأَجْــلَلِ[1]

يريدُ الأجَلَّ[2]. وقولِه:

٦٤- يَشْكُو الْوَجَى مـن أَظْلَلٍ وأَظْلَلِ[3].

---

(١) بيت من الرجز منسوب لأبي النجم العجلي في اللسان ١٢٣/١٣، خزانة الأدب ٣٩٠/٢، العيني على الخزانة ٥٩٥/٤، الدرر ٢١٦/٢، شرح شواهد الشافية ٤٩١/٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٩، شرح الأشموني ٣٤٩/٤، وبلا نسبة في: الأصول في النحو ٤٤٢/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٥٨، النوادر في اللغة ٢٣٠، الخصائص ٨٧، المنصف ٣٣٩، الموشح ١٤٨، المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٧٢، المقرب ١٥٧/٢، الممتع ٦٤٩، الهمع ١٥٧/٢، وجاءت روايته في الخزانة بروايتين هذه والأخرى (الحمد لِلّه الوهوب المجزل): الخزانة ٣٩٠/٢، ٣٩٢، ٣٩٤، وهو بهذه الراوية في الكتاب ٢١٤/٤، النكت ١١٢٤. وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١: (تعبداً لذي الجلال الأجلل) ولم أجده بهذه الراوية في غيره مما لدي من مصادر.

(٢) فَفَكَّ الإدغامَ ضرورةً مع أن الإدغام واجبٌ في مثله.

(٣) في أ و جـ (أظْلَلٍ وأَظْلَل) وما أثبتناه من ب. والبيت من الرجز وهو منسوب للعجاج في اللسان ٤٤٦/١٣، ١٥٣/١٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٠/٢، كتاب الصناعتين ١٥٦، الخصائص ١٦١/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠، النكت ٩٧٠. وهو منسوب لأبي النجم العجلي في شرح شواهد الشافية ٤٩١/١. وبلا نسبة في: الكتاب ٥٣٥/٣، المقتضب ٢٥٢/١، ٣٥٤/٣، الخصائص ٨٧/٣، المنصف ٣٣٩/١، النوادر ٢٣٠، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/١٠ ب، ضرورة =

يريد من أَظَلّ[1]، وقوله:

٦٥- .... أَنِّـي أَجُـودُ لأَقْـوَامٍ وإنْ ضَنِنُـوا[2]

يريدُ ضنُّوا، وإنَّما جَازَ ذلك، لأنَّه مما رُدَّ فيه الشيءُ إلى أصلِه.

=

الشعر للسيرافي ٥٩، الممتع ٦٤٩، ضرائر الشعر للقزاز ١٧٣، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١٦١/٢ (بولاق) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٣/٢.

وأغلب المصادر تروى أول البيت (تشكو) بالتاء وقليل منها ترويه (يشكر) موافقة لنسخ التحقيق.

الوجى: الحفا، والأظل: باطن خف البعير، وهو ما يصيب الأرض منه، والمعنى أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى خفيه" شرح شواهد الشافية ٤٩١/٤.

(١) أ: جـ: من أطل، وما أثبتناه من ب.

(٢) عجز بيت نسبه سيبويه في الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، لقَعْنَب بن أم صاحب وصدره:

مَهْلاً أعَاذِلَ قد جَرَّبْتِ مِـنْ خُلُقِـي

وهو له كذلك في اللسان ٤٤٦/١٣، ١٣٠/١٧، كتاب الصناعتين ١٥٦، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/٢ ب، سمط اللآلي ٥٧٦، الخصائص ١٦١/١، النوادر ١٣٠، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠، الأصول في النحو ٤٤١/٣، وفيه: قال (معنب) وهو تصحيف، شرح شواهد الشافية ٤٩٠/٤، الموشح ١٤٨، المنصف ٣٣٨/١-٣٣٩، ٣٠٣/٢، النكت ١٣٨، وبلا نسبة في المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، المنصف ٦٩١/٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٧٢، شرح المفصل ١٢/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٣/٢.

ومن زيادةِ الحركةِ أيضاً إجراءُ المعتلِّ مُجْرى الصحيحِ[1]، فلا تُستثقَلُ الحركةُ فيه وإنْ كانَ مُعتَلاً، ويُحكَمُ له بحكم الصحيحِ فتقولُ في (يغزوْ) يغزُو، وفي (يرمي) يرميُ، بضَمِّ الياءِ، وعلى ذلك قولُه:

٦٦- أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي [بِمَا[2] لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[3]]

---

(١) انظر الأمالي الشجرية ١/٨٦، اللسان ١٨/١٤. ونسب مثل ذلك للمازني، الجمل للزجاجي ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٣) البيت لقيس بن زهير في النوادر ٥٢٣، معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٣، الخزانة ٨/٣٦١-٣٦٥، الأمالي الشجرية ١/٨٤، ٢١٥-٢١٦، شرح شواهد المغني ٣٢٨-٣٣٠، ٨٠٨، العيني على الخزانة ١/٢٣٠، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/١٤-١٥(بولاق)، الدرر ١/٢٨، شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٢-٦٣، شرح الأشموني ١/١٠٣، اللسان ١٨/١٤، الفاخر٢٢٢-٢٢٣، الأغاني ١٧/٢٠١ وفيه (ألم يبلغك) وفي معاني القرآن للفراء ١/١٦١ لبعض بني عبس، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٣١٦، معاني القرآن للفراء ٢/١٨٨، سر صناعة الإعراب ٧٨، الجمل للزجاجي ٤٠٧، كتاب الشعر للفارسي ٢٠٤، ضرائر الشعر للقزاز ٨٤، خزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٩/٥٢٤، شرح القصائد السبع الطوال ٧٨، التعليقية ١/٥٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥، مغني اللبيب ١٤٦، ٥٠٦، شرح المفصل ٨/٢٤، اللسان ٦/٣٨٤، المحتسب ١/٦٧، ٢٣٥، الهمع ٢/٥٢، الإنصاف ٣٠، المنصف ٢/١١٤، الأصول في النحو ٣/٤٤٣، وهو في مصادر أخرى كثيرة كذلك.

=

وقوله:

٦٧- [هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً[١]]   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو و لم تَدَعِ[٢]

=

الأنباء: جمع نبأ وهو خبر له شأن، تنمى: تشيع من نمى الشيء ينمي إذا ارتفع وزاد، واللبون الإبل ذوات اللبن، وبنو زياد: هم الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العبسي، والمراد لبون الربيع بن زياد.

والشاهد في يأتيك حيث أثبت الياء في موضع الجزم ضرورة ورده إلى أصله، ووجه ذلك إجراء المعتل مجرى الصحيح فقدَّر فيه الحركة. وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٨، ورواه بعض أصحابنا (ألم يأتك) على ظاهر الجزم وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي "ألا هل أتاك والأنباء تنمي" فعلى كلا الروايتين الأخيرتين فلا شاهد فيه. وأيضاً فهناك تخريجات أخرى يذكرها النحاة في كتبهم. وللنحاة شاهد آخر في البيت وهو زيادة الباء في الفاعل وهو قوله (بما لاقت) حيث جعله بعضهم فاعلاً لقوله (ألم يأتيك) وليس ذلك متعيناً.

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٢) جاء منسوباً لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ٢٤، معجم الأدباء ١٥٨/١١، وبلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥. المفصل ٣٨٧، المنصف ١١٥/٢، شرح المفصل ١٠٤/١٠-١٠٥، معاني القرآن للفراء ١٦٢/١-١٨٨/٢، شرح القصائد السبع الطوال ٧٨، الأمالي الشجرية ٨٥/١، الإنصاف ٢٤، ضرائر الشعر للقزاز ٨٥، شرح شواهد الشافية ٤٠٦/٤، كتاب الشعر للفارسي ٢٠٤، شواهد التوضيح ٢١، شرح التصريح ٨٧/١، الهمع ٥٢/١. العيني على الخزانة ٢٣٤/١، شرح الأشموني ١٠٣/١، الدرر ٢٨/١، زبان: اسم رجل، وإذا صحت نسبته لأبي عمرو بن العلاء فلعله يتفق مع ما يذكر من أنَّ اسمه زبان، وكان الفرزدق قد هجاه ثم جاء معتذراً له فقال له ذلك.

=

وَلاَ يَجُوزُ عَلَى هَذا إِثْبَاتُ الألِفِ في (يَخْشَى) في الجزم؛ لأنَّه لا يمكنُ تحريكُها. وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أنَّ المحذوفَ مِنْ (يأتيكَ) و (تَهْجُو) الضَّمَّةُ المقدَّرةُ[1] في حرفي[2] الْعِلَّةِ، لا الملفوظُ بها، وأَجَازَ إِثْبَاتَ الألفِ في (لم يَخْشَى) واستدلَّ بقراءةِ[3] حمزة[4] ﴿لاَ تخَفْ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى﴾[5] وقد تَقَدَّم الرَّدُّ عليه في آخر المجاري[6].

=

والشاهد فيه إثبات الواو في (تهجو) وتوجيهه كالشاهد السابق، وكما قلنا: فللنحاة تخريجات أخرى غير ما ذُكِر هُنا من إجراء المعتل مجرى الصحيح. وليس هذا مكان تفصيله.

(١) قال أبو زيد "وقوله: ألم يأتِيك، قدَّر قبل الجزم أن تكون الياءُ مضمومةً، حتى كأنَّه قال: هو يأْتِيُكَ، كما تقول هو يضربُكَ ثم تحذف الضمة للجزم، فتقول: ألمْ يَأْتِيْك، كما تقول ألم يُكْرِمْكَ، وإن كانت الضمة في الياء مُسْتَثْقلة وإنما يجوز هذا في الضرورة" النوادر ٥٢٣-٥٢٤، وانظر الأمالي الشجرية ١/٨٦.

(٢) أ، ب: حرف، وما أثبتناه من جـ.

(٣) تقدم توثيقها في ص ٣٥٧.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الإمام القدوة أحد القراء السبعة، وكان ممن تجرد للقراءة ونصب نفسه لها، عالماً بالحديث والفرائض، قال النووي: ما قرأ حمزة حرفاً إلا بأثر. توفي سنة ١٥٦هـ. انظر ترجمته في السبعة في القراءات ٧٢-٧٨، الفهرست ٣٢، سير أعلام النبلاء ٧/٩٠-٩٢، تهذيب التهذيب ٣/٢٧-٢٨، تهذيب الكمال ٧/٣١٤-٣٢٣، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٢٦١-٢٦٣.

(٥) سورة طه ٧٧، والقراءة المشهورة (لا تخاف).

(٦) انظر ص ٣٥٦-٣٥٨.

ومن إجْرَاءِ المُعْتَلِّ مُجْرَى الصحيح قولُ الشاعر:

٦٨- أبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ[1] فـاخراتٍ [بهنَّ[2] مُلَـوَّبٌ كَـدَمِ العِبَـاطِ[3]]

(١) أ: معاوي، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو في جـ.

(٣) البيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/٢٠، الحماسة ٩٩٣، اللسان ٢/٢٤٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٦ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٦٧، جمهرة أشعار العرب ٦٠٩، الدرر ١/١١، الأعلم الشنتمري على الكتاب ٢ ٨١٢ (بولاق)، أساس البلاغة ٢/٣٥٦، وجاء منسوباً للهذلي فقط في الكتاب ب ٣/٣١٢-٣١٣، الصحاح ٢٤٢٤، الشعر والشعراء ٩٩، وفيه (يبيت) بدل (أبيت) اللسان ١٩/٢٧٥، المنصف ٣/٦٧، النكت ٨٧٥، المحكم ٢/١٦٧، وبلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ١١٦، الخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٤، اللسان ٩/٢٢١، المحكم ١/٣٤٧، الأصول في النحو ٣/٤٤٤، وفي بعض المصادر (واضحات) بدل (فاخرات).

معاري: المعاري الفرُش، ويقال ما أحسن معاري هذه المرأة وهي يداها ورجلاها ووجهها. وقيل المعاري أجزاء الجسم وقد عناه الشاعر. كما في المحكم ٢/١٦٧.

مُلَوَّبٌ: الملاب ضرب من الطيب، وطيبٌ مُلَوَّبٌ: جعل فيه الملاب. كدم العباط: العباط جمع عبيط وهو ما ذبح أو نحر من غير مرضٍ فدمه صافٍ.

والشاهد: إثبات الياء في (معاري مع فتحها) لأنه أجراه مجرى الصحيح في ضرورة الشعر، ولم ينون لأنه لا ينصرف، وكان القياس كما ذكر المؤلف أن يقول (معارٍ).

وَكَانَ حَقُّه أَنْ يَقُوْلَ معارٍ[1]، وكذلك قولُ الآخر:

٦٩- فَيَوْماً يُجَارِيْنَ[2] الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ[3] ....

---

(١) أ: معاو، والتصحيح من ب و جـ، وقال ابن قتيبة (وليست هاهنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف (مَعَارٍ) ولو قال: (يبيت على معارٍ فاخرات) كان الشعر موزوناً والإعراب صحيحاً. قال أبو محمد -ويعني نفسه- وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي". انظر الشعر والشعراء ٩٩، وانظر الصحاح ٢٤٢٥، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١.

(٢) أ: بها زمن، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) صدر بيت لجرير بن عطية الخطفي وعجزه:

.... وَيَوْمـاً تَـرَى مِنْهُـنَّ غُـولاً تَغَـوَّلُ

وهو في ديوانه ١٤٠، وهو له في الكتاب ٣/٣١٤، المقتضب ١/١٤٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٠٥ أ، النوادر ٥٢٤، كتاب الشعر للفارسي ٢٠٦، الخصائص ٣/١٥٩، اللسان ١٤/٢١، ٢٠/١٥٢، المفصل ٣٨٦، شرح المفصل ١٠/١٠١، ١٠٤، الخزانة ٨/٣٥٩، ضرورة الشعر للسيرافي ٦٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٢، المنصف ٢/٨٠، ١١٤، العيني على الخزانة ١/٢٢٧، وجاء منسوباً خطأ لأعرابي من بني كليب في الأمالي الشجرية ١/٨٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٤٥، ضرائر الشعر للقزاز ١١٥، النكت ٨٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٥.

وفي البيت روايات أخرى مذكورة في هذه المصادر فرواية الديوان (غير ما صِباً) ويروى (يوافيني) (ويجازين) و (يوافين).

مجاراة الهوى: قولهن بألسنتهن. والتغوّل: التلون، ويقال: غالته غول إذا نابته نائبة تذهب به وتهلكه.

وكان القياسُ (ماضٍ[1])، وكذلك قولُ الآخر.

٧٠- قَـدْ عَجِبَـتْ مِنّي ومِـنْ يُعَـيْلِيَـا[2]

وكان حقُّه (يُعَيْلٍ) ومثلُه قولُ الفرزدق[3].

---

(١) رواية الديوان (غير ماصِباً) قال محمد بن حبيب شارح الديوان "هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه: غير ماضيٍ بتحريك الياء وهو رديئ إلا أنه شاهد" ديوان جرير ص ١٤٠، ونقل ابن جني في المنصف ٢/٨٠ أن رواية المازني: (فيوماً يوافين الهوى ليس ماضياً)، فهذا لا ضرورة فيه.

(٢) بيت من الرجز وبعد:

لَمَّا رأتْنِي خَلَقاً مُقْلَولِيا

وقد جاء منسوباً للفرزدق في الدرر ١/١١، شرح التصريح ٢/٢٢٨، وهو غير منسوب في الكتاب ٣/٣١٥، المقتضب ١/١٤٢، اللسان ١٩/٣٢٨، ٢٠/٦٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، الخصائص ١/٦، المنصف ٢/٦٨، ٧٩، ٣/٦٧، والعيني على الخزانة ٤/٣٥٩، همع الهوامع ١/٣٦، الضرورة للسيرافي ٦٦، الأصول في النحو ٣/٤٤٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٣، ضرائر الشعر للقزاز ١١٥، النكت ٨٧٧.

يعيليا: تصغير يعلى اسم رجل، والخَلَق: البالي، والمعلولي الذي يتململ على الفراش حزناً،وقال ابن جني في المنصف ٣/٦٧ هو المنتصب.

والشاهد: إجراء يعيليا على الأصل للضرورة،حيثَ أثبت الياء وفتحها ضرورة.

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي البصري أبو فراس، وَفَدَ جده صعصعة على الرسول ﷺ وأسلم، ويمثل مع جرير والأخطل الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين، وكان يونس يفضله على صاحبيه توفي سنة ١١٠هـ. انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٩٨، وما بعدها، الشعر والشعراء ٤٧١-٤٨٢، الأغاني =

٧١- .... وَلَكِنَّ عبدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[1]

وكان القياسُ أن يقول (موالٍ) وقول الآخر:

٧٢- مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ[2]

=

٢٠/٢٧٨-٤٠٧، ٩/٣٦٧-٣٨٧، سمط اللآلي ٤٤، سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٠، وفيات الأعيان ٦/٨٦-١٠٠، خزانة الأدب ١/٢١٧-٢٢٣، معجم الشعراء للمرزباني ٤٦٥-٤٦٧.

(١) عجز بيت من البحر الطويل وصدره:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُه

ونسب للفرزدق في الكتاب ٣/٣١٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٦أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٦٥، النكت ٨٧٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٢، الشعر والشعراء ٨٩، طبقات فحول الشعراء ١٨، خزانة الأدب ١/٢٣٥-٢٣٩، العيني على الخزانة ١/١١٤، ٤/٣٧٥، اللسان ٢٠/٢٩٠، شرح التصريح ٢/٢٢٩، المقتضب ١/١٤٣، الموشح ١٤٩، ١٥٧، ١٥٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، شرح المفصل ١/٦٤، الدرر ١/١٠-١١، همع الهوامع ١/٣٦، وبلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ١١٦.

يهجو الفرزدق عبد الله بن أبي إسحاق الذي كان يلحنه، وقوله: (مولى مواليا) لأن عبد الله بن إسحاق مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف، والحليف عند العرب مولى. ينظر اللسان ٢٠/٢٩٠.

والشاهد: (مواليا) حيث أجراه على الأصل للضرورة.

(٢) البيت من البحر الكامل وجاء غير منسوب في المصادر التي ذكرته انظر في ذلك: أمالي الزجاجي ٨٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٦٨، المفصل ٣٨٦، شرح المفصل

=

وفيه ضرورتان، إجراءُ المُعْتَلِّ مُجْرَى الصحيحِ(١)، وصرفُ مَا لا يَنْصَرِفُ(٢).

وقول الآخر:

٧٣- .... سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا(٣)

=

١٠١/١٠، ١٠٤، الموشح ١٤٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٤، خزانة الأدب ٣٤١/٨-٣٤٢، شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤-٤٠٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٦/١ أ. وفي بعض المصادر السابقة (في الصحراء).

مدتي: أي في عمري، والجواري: جمع جارية وهي الشابة. الصحراء: البَرِّيَّة والخلاء.

(١) حيث أثبت الياء وحركها وكان حقه أن يحذفها فيقول كجوارٍ.

(٢) لأنه لما أثبت الياء إجراء لها مجرى الصحيح كان عليه أن يمنع الصرف فيقول "كجواريَ". وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٤، شرح شواهد الشافية ٤٠٤/٤، الخزانة ٣٤٢/٨.

(٣) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت وصدره:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البصيرِ وفَوْقَهُ

وهو في ديوانه ٨٨، وهو له في كتاب الشعر للفارسي ٢٢٧، واللسان ١٢٢/١٩، والأعلم الشنتمري على الكتاب ٥٩/٢، (بولاق)، خزانة الأدب ٢٤٤/١-٢٤٥، وجاء غير منسوب في الكتاب ٣١٥/٣، المقتضب ١٤٤/١، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٥، الخصائص ٢١١/١، ٣٣٣، ٣٤٨/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٦٨، الأصول في النحو ٣٤١/٣، المنصف ٦٨/٢،

=

فيهِ ثلاثُ[1] ضَرَائِرُ، إحْدَاهَا: جَمْعُ فَعَالٍ على فَعَائِلِ[2]، وليس ذلك بقِيَاسٍ فيه[3]، والأُخْرَى إجراءُ المعتلِّ مُجْرَى الصحيحِ[4]، ولولا ذلك لقال (سماء)، والأُخرى أنَّه لم يُحَوِّلْهُ، وقياسُ مِثْلِه أن يُحَوَّلَ إلى فَعَالَى[5]، وتُبْدَلَ الهمزةُ ياءً فتقولُ[6] سَمَايَا، كما يُقَالُ خَطَايَا فِيْ جَمْعِ خَطِيْئَةٍ، وَقَدْ أَتَيْنَا عَلَى جميعِ ذَلِك في التَّصْرِيفِ[7] من هذا الكتاب.

وأما الحذفُ فَيَنْقَسِمُ /قسمين: قسمٌ اختُلف في جوازه،، وقسمٌ اتُّفِقَ[٤٠/أ]

=

ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٤، المخصص ٣١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٦/٢، النكت ٨٧٧، والرواية في كتاب الشعر لأبي الفارسي (فوق ست سمائياً).

سماء الإله: أراد به العرش. وقد أوضح المصنف ما فيه من ضرائر.

(١) انظر المقتضب ١٤٤/١-١٤٥، المخصص ٣١٩، المنصف ٦٨/٢-٦٩، الخزانة ٢٤٤/١.

(٢) أ: فعال، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) (فيه) ساقطة من جـ، والجمع المعروف فيها إنما هو (سُمِيّ) على وزن فعول: المنصف ٦٨/٢، كما تجمع جمع مؤنث سالم على (سماوات) المقتضب ١٤٤/١.

(٤) حيث فتح الياء في موضع الجر كما تقول: مررت بضواربَ، فالقياس حذف الياء والتنوين، وانظر المنصف ٦٩/٢.

(٥) أ: فعالٍ، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) ب: فيقول.

(٧) التصريف: سقطت من ب.

على جوازه، فالْمُخْتَلَفُ في جوازِه منعُ الصَّرْفِ مِمَّا يَنْصَرِفُ، فَذَهَبَ أهلُ الكوفةِ[1] إلى إجَازَته[2] واستدلُوا على ذلك بقول الشاعر:

٧٤- فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[3]

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣-٥٢٠، الخزانة ١٤٧/١، شرح المفصل ٦٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٢/١ أ-١٠٢ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣.

(٢) قال المرزباني "وأجازه الأخفش" الموشح ١٤٤، وفي شرح المفصل ٦٨/١، وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف، وأباه سيبويه وأكثر البصريين".

(٣) البيت للعباس بن مرداس في العمدة ١٠٢٧، الشعر والشعراء ١٠١، ٧٤٨، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٢/١ ب، الأصول في النحو ٤٣٧/٣، شرح المفصل ٦٨/١، الموشح ١٤٤، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١-١٠٢، سمط اللآلي ٣٣، الإنصاف ٤٩٩، أمالي السهيلي ٢٧، الخزانة ١٤٧/١-١٥٢، الأغاني ٣٠٠/١٤، شرح التسهيل ٤٣٠/٣، العيني على الخزانة ٣٦٥/٤، الدرر ١١/١، شرح التصريح ١١٩/٢، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٦/٢، عبث الوليد ١٨٨، الهمع ٣٧/١، الإفصاح للفارقي ٥٩، ويرويه البصريون (يفوقان شيخي) وسيأتي بيان ذلك بعد أن يسرد المؤلف شواهد الكوفيين، ويذكر موضع الشاهد فيها.
حصن: هو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، وحابس بن عنان المجاشعي التميمي والد الأقرع الصحابي المشهور. ومرداس بن أبي عامر السلمي: والد العباس قائل البيت وهو ضمن أبيات قالها العباس بعد أن قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين فأعطى عيينة والأقرع مع بعض المؤلفة قلوبهم مائة من الإبل لكل واحد منهم، وأعطى العباس أقل من ذلك، ثم أمر الرسول ﷺ بإرضائه، انظر: الدرر ١١/١.

وبقول[1] الآخر:

٧٥- وَقَائِلةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ[2]

وبقول[3] الآخر:

٧٦- لَوْلا انْقِطَاعُ الْوَحْيِ بَعْدَ مُحمَّدٍ قلنا مُحَمَّدُ مِنْ أَبِيْهِ بَدِيْلُ[4]

وبقول الآخر:

٧٧- يا ريحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي[5]

---

(١) ب: وقول.

(٢) نسب هذا البيت لدوسر بن دَهْبَل القُرَيْعِيْ في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٣ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٧، الإنصاف ٥٠٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٢، العيني على الخزانة ٤/٣٦٦، ونسب في الأصمعيات ١٥٠، لدوسر بن ذُهَيْلٍ القريعي، ولعله تصحيف عن دَهْبَل أو العكس، ثم قال الأصمعي: يقال إن هذا الشعر لرجل من بني يربوع، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٤٧، الخزانة ١/١٤٩، شرح الأشموني ٣/٢٧٥، ويرويه البصريون (ما للقريعي) وسيأتي بيانه.

(٣) ب: (وقول).

(٤) أ، ب: بديلاً، والتصحيح من جـ، والبيت من البحر الكامل، و لم أعثر على قائله، وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٧.

(٥) هذا شطر رجز لم أعثر على قائله، وهو في ارتشاف الضرب ٣/١٦١، شرح الأشموني ٣/١٧٤، العيني على الخزانة ٤/٢٩٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٧، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ٢/١٦٥.

وقال العيني: "وقيل هذا ليس بشعر". العيني على الخزانة ٤/٢٩٤.

وبقول الآخر:

٧٨- عَبَّاسُ عَبَّاسٌ إذا احْتَدَمَ الْوَغَى[(١)] ....

وبقول الآخر:

٧٩- يَحْدُو ثَمَانِيَ مُوْلَعاً بِلِقَاحِهـا[(٢)] ....

---

(١) صدر بيت من الكامل وعجزه:

وَالْفَضْـــلُ فَضْـــلٌ والرَّبِيْـــعُ رَبِيْـــعُ

البيت لأبي نواس في ديوانه ٤١٥، وهو له في العمدة ٥٤٨، ١٠٢٧، وروي فيها في المرة الأولى (إذا حضر الوغى)، وهو بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٧/٢.

(٢) جـ: بلغامها، وهذا الشطر صدر بيت من البحر الكامل وعجزه:

حَتَّـــى هَمَمْـــن بِزَيْغَـــةِ الإِرْتَـــاجِ

وهو منسوب لابن ميادة في اللسان ٢٣٠/١٦، الخزانة ١٥٧/١-١٦٠، العيني على الخزانة ٣٥٢/٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٦٠/٢، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٣١/٣، ما ينصرف وما لا يصرف ٤٧، الأصول في النحو ٩١/٢، سر صناعة الإعراب ١٦٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٧/٢، شواهد التوضيح والتصحيح ٤٩، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١٧/٢-١٨ (بولاق)، اللسان ١٠٤/٣، شرح الأشموني ٢٤٨/٣، النكت ٨٣٠.

يحدو ثماني: أي أُتنٍ يسوقها ويجمعها، مولعاً بلقاحها: أي حتى تحمل، واللّقاح: ماء الفحل في رحم ا لناقة، وقال الجوهري: اللقاح بالكسر الإبل بأعيانها الواحدة لَقُوح وهي الحلوب. الصحاح (لقح) ٤٠١، هَمَنَ: هم بالشيء أراده و لم يفعله. والزّيغة: =

وبِقولِه[1]:

٨٠- وَمِمَّـــنْ وَلَـــدُوا عامِـــ ـــرُ ذُو الطُّـــوْلِ وذُو الْعَـــرْضِ[2]

فَمَنَع صَرْفَ: مـرداسٍ، ودوسـرٍ،ومحمـدٍ، وريـحٍ، وعبـاسٍ، وثمـانٍ، وعـامرٍ، وليس في هذه الأسماءِ[3] ما يوجبُ منعَ صرفِها. والجـوابُ أنَّ هـذه الأبيـاتَ التي أوْرَدُوها ليس فيها ما يَدُلُّ على مَقْصُودِهم[4] إلا قولُه "مَا بَـالُ دَوْسَـرَ"،

=

مصدر زاغ يزيغ إذا مال وزاغ، والإرتاج بالكسر: إغلاق الرحـم على مـاءِ الفحـل، وهو يصف هذا الحمار الوحشي الذي ساق أتنه مولعاً بلقاحها حتـى تحمـل، فهربـت منه فكأنه ساقها سوقاً عنيفاً حتى همت بإسقاط ما ارتجت عليه أرحامها مـن الأجنـة وإزلاقه.

(١) أ: كقوله، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) قائلـه ذو الأصبـع العدوانـي في الأصـول في النحـو ٤٣٨/٣، الأغـاني ٩٠/٣، شـرح المفصل ٦٨/١، العيني على الخزانة ٣٦٤/٤، وبلا نسبة في الإعراب في جدل الإعراب ٤٩، اللسان ٢٨٦/٦، الاقتراح ١٥٧، الإنصاف ٥٠١، المحكم ٩٢/٢، ١٠٩، شرح السيرافي للكتاب ١٠٢/١ب، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٧/٢.

قوله: (ذو الطـول وذو العـرض) كنايـة عـن عظـم جسـمه، والعـرب تتمـدح بطـول الأجسام.

(٣) ب (الأشياء).

(٤) قال السيرافي بعد أن ذكـر رأي الكوفيـين في ذلـك: "وأنشـدوا في ذلـك أبياتـاً كلُّهـا تتخرج على غير ما أوَّلوه، وتنشد على غير ما أنشدوه" شرح الكتاب ١٠٢/١ ب.

وذلك أنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ إِنَّما يَتَبَيَّنُ بِكونِ[1] الاسم في موضعِ الجرِّ مفتوحاً، وإلاَّ فَمُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ كلُّ ما أوردُوا مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ التَّنْوِيْنِ خاصةً[2]، لا[3] لإجْراءِ الْمُنْصَرِفِ مُجْرَى مَا لا يَنْصَرِفُ، فيكونُ مِنْ قَبِيْلِ قَوْلِه:

٨١- .... شُلَّتْ يَدَا وَحْشِيٍّ مِنْ قاتِلِ[4]

بِحَذْفِ التَّنْوينِ مِنْ (وَحْشِيٌّ) وَخَفْضِهِ، ومِنْ قَبْيْلِ قولِ الآخرِ:

---

(١) ب: في كون.

(٢) انظر أمالي السهيلي ٢٦.

(٣) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور لإجراء المنصرف...) وهو غير ما يريده المصنف بهذا الجواب، فما أثبت هنا أصح وهو المقصود.

(٤) عجز بيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٠ وصدره:

مَا لِشَهِيْدٍ بَيْنَ أَرْمَاحِكُمْ

وانظر: ضرورة الشعر لابن عصفور ١٠٥، أمالي السهيلي ٢٦، وهو في الروض الأنف ٣/٢٠٩، وفي سيرة ابن هشام ٣/١٦٤ :

مالَ شهيداً بين أسيافِكم

وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٨.

والبيت من قصيدة يرثي بها حسان حمزة بن عبد المطلب ومطلعها:

أتعرفُ الدَّارَ عَفَا رَسْمُهَا بَعْدَكَ صَوْبُ الْمُسْبِلِ الْهَاطِلِ

ووحشي: هو وحشي بن حرب من سودان مكة، وهو الذي قتل حمزة يوم أحد، وقد أوضح المصنف الشاهد فيه.

٨٢- اضْرِبَ[1] عَنْكَ الهُمُومَ طارِقَهَا [ضَرْبَكَ[2] بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ[3]]

فَحَذَفَ النُّونَ[4] مِن اضْرِبَنْ[5]، وهي بِمَنزِلَةِ التنوين لأجْلِ الضرورةِ[6]،

---

(١) أ، ب: اصرف، والتصحيح من جـ.

(٢) ما بين الحاصرتين غير موجود في أ و ب، وهو من جـ.

(٣) ينسب البيت لطرفة بن العبد في نوادر أبي زيد ١٦٥، الدرر ٢/١٠٣، شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٣٣، العيني على الخزانة ٤/٣٣٧، اللسان ٨/٦٧، ١٧/٣١٨، وهو بلا نسبة في: المسائل العسكرية ١٩٦، سر صناعة الإعراب ٨٢، الخصائص ١/١٢٦، المسائل البغداديات ٤٣٧، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٤ أ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١١، شرح جمل الزجاجي ٢/٥٦٨، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٣، شرح المفصل ٩/٤٤، مغني اللبيب ٨٤٢، اللسان ١٤/٢٣٧، أمالي السهيلي ١١٩، الإنصاف ٥٦٨، الهمع ٢/٧٩، المحتسب ٢/٣٦٧، معجم مقاييس اللغة ٥/٣٢، الخزانة ١١/٤٥٠، وهذا البيت قال عنه أبو زيد في النوادر ١٦٥، "وقال أبو حاتم أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة" وذكر هذا البيت، وأكثر من استشهد به شكك فيه بناء على ما قاله أبو زيد.

طارقها: هو من طرق الرجل أهله إذا أتاهم ليلاً، وقونس الفرس: ما بين أذنيه، وقيل عظم ناتي بين أذنيه، وقيل مقدم الفرس.

ويروى في بعض المصادر (ضربك بالسيف).

(٤) ب: (التنوين).

(٥) أ، ب: اصرفن: موافقةً لما ورد فيهما من رواية البيت، والتصحيح من جـ.

(٦) قال الخليل: "إنه حذف النون الخفيفة منه، أراد "ضرباً عنك" فحذف النون لأنها زائدة، وحذفها لا يخل بمعنى، ولا يدخل شيئاً في غير بابه..." وقال الفراء: "أراد: =

ولذلك تُبْدَلُ منها[1] في الوقف ألفاً، فإذا ثَبَتَ أنَّ الذي يُمْكِنُ أنْ يَكُـونَ مما يحتج به قولـه: (مَـا بَـالُ دَوْسَرَ...) والروايـةُ الصحيحـةُ فيـه إنَّمَـا هـي (ما لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنا[2]...) لم يَكُنْ لهم في جَمِيْـعِ مـا أَوْرَدُوا مـن ذلـك حجـةٌ، وأيضاً فَإنَّ أكْثَرَ هذه الأبياتِ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ ما وَرَدَ فيها من منْعِ الصَّـرْفِ لِمُوْجِبٍ، أو لِكُونِ الاسمِ مَبْنِياًّ[3].

أمَّا قولُه: (يَحْدُو ثمانِيَ) فَلأَنَّه لَمَّا كَانَ جمعاً في المعنـى، وكـان علـى وزنِ مساجدَ في اللفظِ مُنِعَ الصرفَ لِذَلِكَ، /وشِبْهُ الْعِلَّةِ يُحْكَمُ له[4] بِحُكْـمِ[/٤٠ ب] الْعِلَّةِ في بابِ ما يَنْصَرِفُ وَمَـا لا يَنْصَرِفُ، وسـيأتي[5] ذلـك. وأمـا قولُـه:

=

اضْرِبْ عَنْكَ، فكثُر السواكن فحرك للضرورة" قال السيرافي: فهذا على قـول الخليـل من باب الحذف وعلى قول الفراء من باب الزيادة شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٤ أ.

(١) أ فيها، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠٣ أ، وقال ابن عصفور: "والجيد الصحيح عندنـا في إنشاد بيت دوسر "وقائلةٍ ما للقريعي بعدنا" ضرائر الشعر ١٠٢، وانظر عبـث الوليـد ١٨٨.

(٣) أ: قبلها والتصحيح من ب و جـ.

(٤) ب، جـ: لها.

(٥) أ: وساير. وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(وَمِمَّنْ وَلَدُوا عـامِرُ...) البيـت. فَيَحْتَمِـلُ أنْ يُرِيْـدَ القبيلـةَ[1]، فيكـونَ مَنْـعُ الصَّرْفِ للتعريفِ والتأنيثِ، فإنْ قُلْـتَ: لـو أَرَادَ الْقَبِيْلَـةَ لقَـالَ: ذاتُ الطُّـولِ والْعَرْضِ، قلتُ: كان ذلـك مراعـاةً للفـظِ عـامرٍ، لأنَّـه قَبْـلَ أَنْ يُجْعَـلَ اسمـاً للقبيلة مذكرٌ، فَلِذَلِكَ[2] قال: ذُو، أو يكون على معنى الحـي[3]، لأنَّ القبليـةَ والحيَّ[4] سَوَاءٌ، وَمِنَ الْحَمْلِ على اللفظ تارةً وعلى المعنى أُخْرَى قولُه:

٨٣- قَـامَتْ تُبَكِّيـه، عَلَـى قَـبْرِهِ   مَـنْ لِـيَ مِـنْ بَعْـدِكَ يَـا عَـامِرُ

تَرَكْتَنِـــيْ فِي الــدَّارِ ذَا غُرْبَـــةٍ   قَـدْ ذَلَّ مَـنْ لَيْـسَ لَـه نـاصِرُ[5]

---

(١) قـال ابـن سـيدة: "فـإن أبـا إسـحاق قـال: عـامر هاهنـا اسـمٌ للقبيلـة، ولذلـك لم يصرفْـه" المحكـم ١٠٩/٢، وانظـر: الإغـراب في جـدل الإعـراب ٤٩، الأصـول في النحو ٤٣٨/٣.

(٢) أ: فكذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) انظر أصول النحو ٤٣٨/٣، الإغراب في جدل الإعراب ٤٩.

(٤) ب: لأن الحي والقبيلة.

(٥) البيتـان ينسـبان للأعشـى في المحكـم ١٠٩/٢، وليسـا لَـهُ: ونسـب في العقـد الفريـد ٢٥٩/٣، ٣٩٠/٥، لأعرابية وقفت على قبر ابن لها يقال له عامر، وفيـه (لي وحشـةٌ) بدل (ذا غربة) وهما بـدون نسـبة في شـرح الكتـاب للسـيرافي ١٠٢/١ ب، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ٤٦، ضرائـر الشـعر للقـزاز ١١٣، الأصـول في النحـو ٤٣٨/٣، الإغراب في جدل الإعراب ٥٠، سمط اللآلي ١٧٤، الأمالي الشجرية ١٦٠/٢، شرح المفصل ١٠١/٥، مجاز القرآن ٧٦/٢، اللسـان ٢٨٦/٦، ذيـل الـلآلي ٧٤، الإنصـاف =

فَقَولُه: (قامتْ) حَمْلٌ عَلَى المعنى[1]؛ لأنَّه يُخبِرُ[2] عَنْ مُؤَنَّثٍ، وقَولُه: بَعْدَ ذلك (ذَا غُرْبَةٍ) حَمْلٌ على اللفظ[3]، كأنَّه قال: شَخْصاً ذَا غُرْبَةٍ؛ لأنَّ الشَّخْصَ مُذَكَّرٌ، وإنْ كانَ واقعاً على مؤَنَّثٍ، ومن مجرَّد الْحَمْلِ عَلَى اللَّفظِ قولُ الآخر:

=

٥٠٧، الإفصاح للفارقي ٦٨، أمالي المرتضى ١/٧١-٧٢، شرح جمل الزجاجي لابن عفصور ٢/٥٦٩، وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به.

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٩، حيث ورد النص نفسه، والصحيح (اللفظ) لما سأذكره في هامش ٣ من هذه الصحفة.

(٢) ب: عبر.

(٣) كذا في النسخ الثلاث وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٩، حيث ورد النص نفسه، والصحيح (المعنى) فَعَكَسَ الأمرَ، وجَعَلَ الأول (المعنى) والثاني اللفظ، والصحيح ما ذكرته هنا، فالأول (قامت) حملٌ على اللفظ إذ اللفظ يقتضي التأنيث، لأن المتحدث امرأة، والثاني (ذا غربة) حملٌ على المعنى، حيث ذكّر على معنى الشخص، وهو الموافق لما في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٢ ب، المحكم ٢/١٠٩، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٦، اللسان ٦/٢٨٦، الأمالي الشجرية ٢/١٦١، قال الأنباري: "فقال ذا غربة و لم يقل ذات، لأنه حمله على المعنى، وكأنه قال تركتني إنساناً ذا غربة، والإنسان ينطلق على الذكر والأنثى". الإغراب في جدل الإعراب ٥٠. وفي سمط اللآلي ١٧٤، "قالوا إنما قالت ذا غربة؛ لأن الياء في قولها (تركتني ونحوه تكون ضميراً للذكر والأنثى" ثم قال: "وهذا لمراعاة اللفظ وإن كان المعنى مؤنثاً" فهو نظر للياء في قوله: (تركتني لأنها تستعمل للمذكر والمؤنث).

٨٤- وعَنْتَرَةُ الْفَلْحَاءُ جَاءَ مُلأَّماً[1] ....

فَقَال (الفلحاء) لأنَّ لفظَ عنترة مؤنثٌ بالتــاء، وإنْ كَـانَ واقعاً علـى مُذَكَّرٍ. وأمَّا قولُه: (عَبَّاسُ عَبَّاسٌ....) فَيُمْكِنُ أُن يَكُونَ الأولُ منادى، كأنَّـه قال: يا عباسُ أنت عباسٌ، فَلَمْ يُنَوِّنْ عَبَّاساً؛ لأنَّه مبنيٌّ، وأما قوله:

لَوْلاَ انْقِطَاعُ الْوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ..... البيت.

فَلاَ يُعْلَمُ قائِلُـه، وَكَذَلِـكَ قَولُـه: (يَفُوقَـانِ مِـرْدَاسَ) وإِنَّمَـا[2] الروايـةُ

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل وعجزه:

كأنَّـــه فِنْـــدٌ مِـــنْ عَمَايَـــةَ أسْـــوَدُ

وجـاء منسـوباً لشُـرَيْح بـن بُجَـير بـن أسـعد الثعلـبي في النقـائص ١٠٧، سمط اللآلي ١٧٥، اللسان ٣٨٢/٣، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٦٧٣، معـاني القـرآن للفراء ٢٠٩/١، المخصص ٤٧/٣، مقـاييس اللغـة ١٦١/٤، ٤٥٠، المحكـم ٢٦٦/٣، اللسان ١٦/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٩/٢.

والفلحاء: الفلح: شق في الشفة السفلى، ويقال للمشقوق الشَّفةِ أفلـح، وكـان عنـترة العبسي يلقب (الفلحاء) لِفَلْحَةٍ كانت به، ملأَّمَا: اللأمة: الـدرع وجمعهـا (لُـؤم) مثـل فُعَل وهذا على غير قياس، اللسان (لأم) والفند: القطعة العظيمة من الجبل، وبـه سمـي الرجل فِنْداً، والعماية: جبل عظيم.

(٢) ب، جـ: إنما.

الصحيحةُ (شَيْخِيَ وَشَيْخَيَّ)[1] وقَدْ قُرِئ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنَ﴾[2] بالفتحِ مِن غيرِ تنْوينٍ[3]، وينبغي أنْ يُحْمَلَ عَلَى أنَّه مَنع صرفـه للتعريـفِ والتـأنيثِ[4]؛ لأنَّـه

---

(١) كذا في النسخ الثلاث، أي بلفظ الإفراد والتثنية وهو في شـرح جمـل الزجاجي لابـن عصفور ٢/٥٧٠، "لا يفوقان شيخِيَ وشيخيَّ بلفـظ الإفـراد وبلفـظ التثنيـة" ونسـب للمبرد أنه يقول: "إن الراوية (يفوقان شيخي) انظر شـرح التسـهيل ٣/٤٣٠، الخزانـة ١/١٤٨، وقال السيرافي: "فإن الرواية عند أصحابنا يفوقان شيخي في مجمع، وشـيخه هو مرداس" وانظر: عبث الوليد ١٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٢، وقـد حمـل ابن مالك على المبرد في رده الرواية التي استشهد بها الكوفيون فقال: "وللمـبرد إقـدام في رد ما لم يَرو" ثم ذكر البيت ورواية المبرد وقال: "مـع أن البيـت بذكـر (مـرداس) ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر (شيخي) لا يعرف لـه سـند صحيـح ولا سـند يدنيـه مـن التسـوية فكيـف مـن الـترجيح" شـرح التسـهيل ٣/٤٣٠-٤٣١.

(٢) سورة التوبة ٢٥، والقراءة المشهورة ﴿حُنَيْنٍ﴾.

(٣) لم أعثر على مَنْ قرأ بهذه القراءة، و لم أجد فيما رجعت إليه أحداً ذكرها، وإنما الوارد في ذلك قولهم، وانصرف (حنين) لأنه مذكر -اسم واد- ومن العرب مَنْ لا يجريـه - أي لا يصرفه- يجعله اسماً للبقعة، كما قال الشاعر:

نصـروا نبيَّهُـم وشَـدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْـنَ يـوم تَواكُـل الأبطـال

انظـر معـاني القـرآن للفـراء ١/٤٢٩، إعـراب القـرآن للنحـاس ٢/١١، البحر المحيط ٥/٢٤، تفسير الطبري ١٠/٩٩، تفسير القرطبي ٨/١٠٠.

(٤) أ: للتأنيث، وما أثبتناه من ب و جـ.

ذَهَبَ به مَذْهَبَ البقعةِ. وقولُه: (يَا رِيْحُ مِنْ نَحْوِ الشَّمَال....) إنْ صَحَّ فلا وجْهَ له إلاَّ حذفُ التنوين خاصةً من غيرِ أنْ يُجْرَى مُجْرَى مَا[1] لا يَنْصَرِفُ -كَمَا تَقَدَّمَ- فإنْ قُلْتَ: وما الضرورةُ الداعيةُ إلى فَتْحِهِ، وهَلاَّ قَالَ (يا ريحُ) بالضم على الإقبال؟ قلت: لم يُرِد الشاعِرُ ذاك، وإنَّما أَرادَ يا ريحاً كائنةً من نحو الشَّمال، فَوَصَفَها بالمجرور، ولا يُوصَفُ بالمجرور إلا نكرةٌ، ثُمَّ قال بَعْدَ ذلك (هُبِّيْ) وَلَوْ جَعَلَها معرفةً، لَكَانَ المجرورُ متعلقاً بهُبِّي، ولا يكون[2] له إذْ ذَاكَ مَوْضِعٌ من الإعرابِ/ وَلَكَانَ المعنى خِلافَ المعنى المتقدِّمِ، فلمَّا أَخَذَهُ[/٤١ أ] عَلَى أنَّ المجرورَ من صفةِ المنادى اضطُرَّ إلى النصب.

ومِن الْحَذْفِ المتفق على جوازِه الترخيمُ في غيرِ النداء، وهو يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: قسمٌ[3] ترخيمُه على قياسِ التَّرْخِيم الذي يكونُ في النِّداء، وقسمٌ ليس كذلك، واختُلِفَ في الأول فمذهبُ سيبويه أنَّه يكونُ على لُغَةِ مَنْ نَوَى، وَعَلَى لُغَةِ مَنْ لَمْ يَنْوِ[4]، وَذَهَبَ أبو العباسِ إلى أنَّه لا يجوزُ إلا على

---

(١) أ، ب: (ما ينصرف) وما أثبتناه من جـ وهو الوجه.

(٢) ب: يكن.

(٣) (قسم) ساقطة من ب.

(٤) انظر الكتاب ٤/٢٤٥-٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦٩-٢٧٢، وانظر الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/٣٤٣ (بولاق)، شرح التصريح ٢/١٩٠، النكت ١٤١.

لغةِ مَنْ لَمْ ينوِ[1]، وحُجَّتُه على ذلك أنَّه حَذْفٌ في غيرِ النداءِ، والمحـذوفُ في غيرِ النِّدَاءِ يَجْرِي آخرُه بالإعرابِ كيدٍ ودمٍ، ويَـرِدُ عليـه السـماعُ والقيـاسُ، أمَّا القياسُ فإنَّه حَذْفٌ في غـيرِ النَّـداءِ مُشَـبَّهٌ بـالحذفِ في النِّـداءِ، بدليـل أنَّـه لا يجوزُ في غيرِ عَلَمٍ ولا ثلاثي، وإنَّما يجوزُ حيـثُ يجـوزُ الـترخيمُ في النِّـدَاءِ، فلمَّا كَانَ كَذَلِكَ انْبَغَـى أنْ يَكُـونَ موافِقـاً لـه في مجيئـه علـى اللغتـين. وأمَّـا السَّمَاع فقولُ جرير:

٨٥- .... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِـعَةً أُمَامَـا[2]

---

(١) انظر المقتضب ٢٥٢/٤، وفيه إشارة لذلك، الأعلم الشنتمري علـى الكتـاب ٣٤٣/١ (بولاق)، شرح التصريح ١٩٠/٢، خزانة الأدب ٣٦٤/٢، النكت ١٤١.

(٢) وهو في ديوانه ٢٢١ برواية:

أَأَصْبَـحَ وَصْـلُ حَبْلِكُـمُ رماما ... ومـا عهْـدٌ كعهـدِكِ يـا أُمَامَـا

وهو في الكتاب ٢٧٠/٢ لجرير برواية:

ألا أَضْحَـتْ حِبَـا لكُـمُ رِمامـاً ... وأَضْحَـتْ مِنْـكَ شَاسِـعةً أُمَامَـا

وهو له بهذه الرواية في: النوادِرُ في اللغة ٢٠٧، خزانة الأدب ٣٦٣/٢-٣٦٥، الأمالي الشجرية ١٢٦/١، العيني على الخزانـة ٢٨٢/٤، النكـت ٥٩٢، ضرائـر الشـعر لابـن عصفـور ١٣٨، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٥٧١/٢، وهـو بـلا نسـبة في ضرورة الشعر للسيرافي ٨٤، ٨٦، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/١ أ، شرح جمل الزجاجي لابـن عصفـور ١٢٤/٢، شـرح الأشمونـي ١٨٤/٣، الأمالي الشجرية ٨٩/٢، ٩١، الإنصاف ٣٥٢، أسرار العربيـة ٢٤٠، النكـت ١٤٢، الجمل للزجاجي ١٧٤، وذكر العيني فيه روايات في ٢٨٣/٤، ٣٠٢.

رماما: رُمَّة بضم الميم وهي القطعة البالية من الحبل. وأماما: أصله أمامة فرخمه الشاعر وحذف التاء.

فَرَخَّمَ أُمَامَةَ عَلَى لُغَةِ مَنْ نَوَى، وَرَدَّ المبرِّدُ[1] هـذه الرِّوَايَـةَ وَزَعَـمَ أنَّ الرواية[2]: (وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا)

فَرَخَّم في النِّدَاءِ، وهذا لا يُرَدُّ بِهِ؛ لأنَّ روَايتَه لا تَقْدَحُ في روَايةِ غيرِه، ومِن ذلك قولُ الآخر:

٨٦- خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا[3]

---

(١) بحثت عن ذلك في المقتضب والكامل فلم أجده، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ ب، وضرورة الشعر للسيرافي ٨٦، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/٣٤٣ (بولاق)، النوادر في اللغة ٢٠٧، شرح التصريح ٢/١٩٠، خزانة الأدب ٢/٣٦٤، شرح الأشموني ٣/١٨٤، ورواية المبرد هي رواية الديوان كما أشرنا إلى ذلك في تخريج البيت.

(٢) (وزعم أن الرواية) ساقط من ب.

(٣) صدر بيت لزهير بن أبي سلمى وعجزه:

أواصِرَنـا والرِّحْـمُ بـالغَيْبِ تُذْكَـرُ

وهو في ديوانه ٣١، وفي شرح شعر زهير ١٥٧، والكتاب ٢/٢٧١، الأصول في النحو ٣/٤٥٧، الصحاح ١٩٩، اللسان ٤/٣٣٠، ٦/٢٢٤، الأمالي الشجرية ١/١٢٦، الإنصاف ٣٤٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٨، العيني على الخزانة ٤/٢٩٠، الدرر ١/١٥٨، الخزانة ٢/٣٢٩-٣٣٢، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/٣٤٣ (بولاق)، النكت ٥٩٣، أسرار العربية ٢٣٩، شرح المفصل ٢/٢٠، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٤، وفيهما (خذوا حذركم يا آل عكرم واحفظوا) ضرائر الشعر للقزاز ١٤٥، الأمالي الشجرية ٢/٨٨، اللسان ١٥/١٢٤، ٣١٠، الهمع ١/١٨١.

=

والمبرد يَجْعَلُ هذا مَمْنُوعَ الصَّرْفِ، وأُرِيْدَ به القبيلةُ[1]، وَهَذَا مُمْكِنُ، لكن إذا ثَبَتَ أنَّ الترخيمَ في غيرِ النِّدَاءِ يَجِيءُ على اللُّغَتين لم يحتج إلى هذا التأويلِ.

ومن ذلك قولُ ابن أحمر[2]:

٨٧- أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وَطَلْقٌ وعَبَّادٌ وَآوِنَةً أُثَالا[3]

=

الحظ: النصيب، عكرمة: أبو قبيلة وهو عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان (الصحاح، عكرم). أواصرنا: الأواصر جمع آصرة وهي القرابة والرحم التي بينهم، والرِّحم: أسباب القرابة، وأصلها الرَّحِمُ التي هي منبت الولد، وهي الرِّحْمُ، والرَّحِمُ القرابةُ، والرِّحْمُ بالكسر مثله. اللسان ١٥/١٢٤.

والشاهد: ترخيم عكرمة وتركه على لفظه على لغة من ينوي المحذوف. وبين المؤلف رأي المبرد -وهو احتمال- في إعراب (عكرم) تذكره كتب النحو.

(١) لم أعثر على ذلك في المقتضب والكامل وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٦.

(٢) هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر بن عبد شمس بن معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر، وكان من شعراء الجاهلية وأدرك الإسلام، وكان فصيحاً مقدماً على شعراء زمانه، توفي في عهد عثمان رضي الله عنهما.

انظر ترجمته في: الأمالي الشجرية ١/١٣٧، الخزانة ٦/٢٥٧-٢٥٨، المؤتلف والمختلف ٤٤، الشعر والشعراء ٣٥٩-٣٦٥، الإصابة ٥/١٤٠، معجم الشعراء ١٢٩، طبقات فحول الشعراء ٥٧١، سمط اللآلي ٣٠٧.

(٣) البيت لابن أحمر الباهلي في الكتاب ٢/٢٧٠، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٥، النكت ٥٩١-٥٩٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٢، الأمالي الشجرية ١/١٢٦، ١٢٨، ١٣٧، ٢/٩٢-٩٣، العيني على الخزانة =

وَزَعَمَ المبرِّدُ أنَّ (أُثَالاَ) معطوفٌ على الضميرِ المنصوب في يُؤَرِّقُنا[1]، كأنَّه قال: يؤرِّقُنَا ويُؤَرِّقُ أُثَالا، وأما السّيرافي[2] فليس[3] على ما قاله المبرِّدُ، ولا عَلَى ما قاله سيبويه؛ لأنَّ قولَ المبرِّدِ يَشْهَدُ على بُطْلانِه القصةُ، وذلك أنَّ البيتَ لابن أَحْمَرَ يرثي به قوماً فُقِدُوا و[4]من جملتهم (أثالة) فأثالةُ على هذا

=

٤٢١/٢، اللسان ١٧٨/٨، المحكم لابن سيدة ٧٨/٣، الأزمنة والأمكنة ٢٤٠/١، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤، الخصائص ٣٧٨/٢، الإنصاف ٣٥٤، شرح الأشموني ٣٣/١، وترويه بعض المصادر (يؤرقني) وبعضها (ينعمنا) وفي بعضها (عمَّار) بدل (عباد).

والشاعر هنا يذكر جماعة من قومه ماتوا، وقيل رحلوا إلى الشام، فصار يراهم إذا أتى أول الليل، ومن هؤلاء أثالة فهو من جملة من أرقه حزناً عليه. ونصب آونة على الظرفية.

والشاهد: ترخيم أثالة في غير النداء ضرورة وتركه على لفظه على لغة من ينتظر. وذكر الأعلم الشنتمري وجهاً آخر لإعرابه وهو أن ينصب (أثالا) وهو غير مرخم بإضمار فعل دلَّ عليه يؤرقنا وهو أَذْكُرُ انظر الشنتمري على الكتاب ٣٤٣/١ (بولاق).

(١) لم أعثر على ذلك في المقتضب والكامل، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/١ ب، النكت ٥٩٢، الإنصاف ٣٥٥، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٦.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٦.

(٣) أ، ب: ليس، وما أثبتناه من جـ.

(٤) الواو سقطت من أ، وهي من ب و جـ.

مؤرِّق لا مؤرَّق، وَرَدَّ[1] قولَ سيبويه بأنَّ أُثَالَةَ لم يُوجَدْ في كلامِهِمْ، وإنَّما المحفوظُ أُثَالَ، ويَجْعَلُ (أُثالا) في البيتِ مِمَّا نُصِبَ بإضمارِ فِعْلٍ؛ لدلالة ما /تَقَدَّم عليه[2]؛ لأنَّه إذا أرَّقَه عَبَّادٌ وَطلْقٌ وأَبُوحَنَشٍ، فَقَدْ تَذَكَّر أُثَالا؛ لأنَّه [/٤١ب] كان من جُمْلَتِهِمْ، ويجعلُه[3] نظير ما ذَهَبَ إليه الخليلُ[4] في قوله:

٨٨- إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ... وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْها أُمَّ عَمَّارِ[5]

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ ب، ضرورة الشعر ٨٦.

(٢) فيجعله السيرافي (أثالاً) منصوباً بأذكر الذي قد دل عليه يؤرقني، قال السيرافي: وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٧.

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن أستاذ سيبويه، وأول من استخرج علم العروض،وضبط اللغة، وكان من الزهاد المنقطعين للعلم توفي سنة ١٧٠هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٤٧-٥١، الفهرست ٤٨، مراتب النحويين ٥٤-٥٧، وفيات الأعيان ٢/٢٤٤-٢٤٨، بغية الوعاة ١/٥٥٧-٥٦٠، إنباه الرواة ١/٣٧٦-٣٨٢. سير أعلام النبلاء ٧/٤٢٩-٤٣١.

(٥) البيت من قصيدة نسبت للنابغة وقيل إنها منحولة عليه وهو في ديوانه:٢٠٣، جمهرة أشعار العرب ٣٠٩، وفيهما (ذكرني) بدل (هيجني) وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢٨٦، والأعلم الشنتمري على الكتاب ١/١٤٤ (بولاق) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٧، الأضداد لابن الأنباري ٣٤١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٢، الخصائص ٢/٤٢٥، ٤٢٨ النكت ٣٥١، الشعر =

أَلا تَرَى أنَّه إذَا هَيَّجَه فقد ذَكَّرَه أمَّ عَمَّارٍ[1]، وَهَذا ليس مِثْلَهُ لأنَّـه ليـسَ في قَولِـه (أبـو حَنَـشٍ يُؤَرِّقُنـا وَطَلْـقٌ وعَبَّـادٌ) مـا يَـدُلُّ علـى المحـذوفِ؛ لأنَّـه لا يَلْزَمُ[2] إذا أَرَّقَه هؤلاء أنْ يتذكر أُثَـالاً، وقولُـه: لا يُحْفَـظُ[3] في كلامِهـم (أُثالـةُ) اسـمَ رجـلٍ لا يَـلْزَمُ؛ لأنَّـه إذا لَـمْ يَحْفَظْـهُ فقـد حَفِظَـهُ[4] غـيرُه[5] (سيبويه)، ومِنْ أدلِّ دليلٍ على صحَّةِ مَذْهَبِ سيبويه قولُ الشاعر:

=

للفارسي ٩٩. الارتشاف ٢٧٨/٢، وفيه (تسليت) بدل (تعزيت). ويـروى في بعـض المصادر (تغرَّبت) وفي بعضها (تَعَزَّبت). والـوُرْق: مـا أشـبه لونُـه لـونَ الرمـاد، وهـو الأخضر أيضاً.

والشاهد فيه: نصب (أم عمار) يفعل دلَّ عليه هيجني كأنه قال: (هيجني فذكّرنـي أو فتذكّرتُ أمَّ عمار.

(١) فجعل (أم عمار) منصوبة بفعل مضمر، كأنه قال: فَذَكَّرني أمَّ عمـار انظـر: الكتـاب ٢٨٦/١، ضرورة الشعر ٨٧، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/١ب.

(٢) ب: لا يلزمه.

(٣) (لا يحفظ) ساقط من ب.

(٤) أ: حفظ.

(٥) كذا في النسخ الثلاث، والأولى أن يقول فقد حفظه سيبويه. وهو الموافق لما في شـرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٣/٢.

٨٩- إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤيتِه   أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلمُـوا[١]

لأنَّه لا يَحْتَمِلُ التأويلَ.

والذي ليس كذلك[٢]، يُحْفَظُ وَلاَ يُقَاسُ عليه، فمن ذلك قولُ العجَّاج[٣]:

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي (٢٦)

---

(١) نسبه سيبويه لابن حبناء التميمي الكتاب ٢/٢٧١-٢٧٢، الأمالي الشجرية ١/١٢٦، النكت ٥٩٣، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/٣٤٢(بولاق)، وفي شرح التصريح ٢/١٩٠، لأوس التميمي. وبلا نسبة في الأصول في النحو ٣/٤٥٨، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤، الإنصاف ٣٥٤، الأمالي الشجرية ٢/٩٢، المقرب ١/١٨٨، الهمع ١/١٨١، شرح الأشموني ٣/١٨٤. أسرار العربية ٢٤١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٥، ٥٧٣، والشاهد: فيه ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم، وهذا يقوي مذهب سيبويه (الأعلم الشنتمري).

(٢) هذا هو القسم الثاني (الذي ترخيمه ليس على قياس الترخيم في النداء) وقد مرَّ التقسيم في ص ٤٦٣.

(٣) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ويكنى أبا الشعثاء، ولقي أباهريرة وسمع منه أحاديث وهو شاعر راجز عارف باللغة -وحشيها وغريبها- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٩١-٥٩٣، الخزانة ١/٨٩-٩١، الاشتقاق ٢٥٩-٢٦٠، شرح شواهد المغني ٤٩-٥٠، ٩٥٧-٩٥٨، وفيات الأعيان ٢/٣٠٣-٣٠٤، البيان والتبيين ١/٣٥٦، طبقات فحول الشعراء ٧٥٣ - ٧٦١، الأعلام ٨٦-٨٧.

[يريـدُ الحمـام[1]] واخْتُلِـفَ في المحـذوفِ[2]، فمنهـم مـن[3] قـال: إنَّ المحذوفَ الألفُ والميمُ، فصار (الْحَمَ) ثُمَّ أَجْراه بـالإعرابِ، وأطْلَـقَ، وَمِنْهُـمْ مَنْ قَالَ: إنَّ المحذوفَ منه الألفُ الزائدةُ كقول الآخر:

٩٠- أَلاَ لا بَارَكَ اللَّهْ فِيْ سُهَيْلٍ[4] ....

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو من ب و جـ.

(٢) عرض السـيرافي الأوجـه الثلاثـة بـالتفصيل في شـرحه للكتـاب ١/١١٠أ-١١٠ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩١-٩٢، النكت ١٤٢-١٤٣.

(٣) من هنا إلى قوله: (ومنهم من قال) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) صدر بيت من الوافر لم أعثر على قائله، ولم ينسب في المصادر التي ذكرته وعجزه:

إذا مـــا اللهُ بَـــارَكَ في الرِّجـــال

وهو في سر صناعة الإعـراب ٧٢١، الضرائـر للسـيد الألوسـي ٧٣، ٨١، الخصـائص ٣/١٣٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣١، خزانة الأدب ١٠/٣٤١، ٣٥٥-٣٥٦، المحتسب ١/١٨١، ٢٩٩، المخصص ٦/١٦٠، ١٧/١٥٠، اللسان ١٧/٣٦٣، شـرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٣، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٣٢، الممتع ٦١١، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٩٤٣.

والشاهد: حذف الألف من لفظ الجلالة (الله) اللفظة الأولى، وهـو حـذف لضـرورة الشعر، وهي الألف التي قبل الهاء، ويظهر ذلك في النطق بحيث لا يمد، قال ابن جـني: وينبغي أن تكون ألف فِعال لأنها زائدة كقوله تعـالى ﴿إِلَـهِ النَّـاسِ﴾ ولا تكـون هـي عين فَعَلَ في أحد قولي سيبويه: (أن أصله لاه كتـاب، لأن الزائـد أولى بـالحذف مـن الأصلي) المحتسب ١/٢٩٩.

وقول الآخر:

٩١- أَقْبَل سَيْلٌ جاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهْ[1]

---

(١) بيت من الرجز وبعده:

يَحْـرِدُ حَـرْدَ الجَنَّـةِ المُغِلَّـهْ

ينسب البيت لقطرب، وأشار محقق الكامل ٧٤ حاشية (١٠)، إلى ما ذكره أبو حاتم من نسبة هذا البيت لقطرب وانظر الخزانة ٣٥٦/١٠، ٣٦٠-٣٦١، وفي المزهر ١٨١/١-١٨٢ لحنظلة بن مطيح، وهو تصحيف عن (مُصَبِّح) أو لقطرب، وانظر سمط اللآلي ٣١ وقد ذكر محققه أن البيتين منسوبان في إصلاح المنطق لحسان بن ثابت وفي الجمهرة لحنظلة بن مُصبِّح، وليس فيهما نسبة، إنما ذلك من عمل المحققين في الحاشية انظر: إصلاح المنطق ٤٧، ٢٦٦، جمهرة اللغة ١٦٠، ٥٠١، ٩٦٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٧٦/٣، الكامل ٦١٠، مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٦٦/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٢، الضرائر للسيد الألوسي ٧٣، سر صناعة الإعراب ٧٢١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٠، ٥٧٣، الأمالي الشجرية ١٦/٢، اللسان ١٢١/٤، ١٨/١٤، ٣٥٩/١٧، أمالي القالي ٧/١، شواهد التوضيح ١٦٠.

ويروي البيت الشاهد بروايات أخرى، ففي بعض المصادر (قد جاء سيل جاء من أمر الله) وفي بعضها (وجاء سيل كان من أمر الله)، وفي أخرى (أقبل سيل جاء من أمر الله).

والجرد: القصد للشيء، يقال جردت نحوه جرداً إذا قصدته. ويأتي أيضا بمعنى الغضب، الجنة: البستان، المغله: التي فيها الغلّة.

والشاهد فيه كما سبق في البيت الذي قبله. ويقول ابن الشجري: "وقائل هذا الرجز إنما حذف الألف للضرورة وأسكن آخره للوقف عليه ورققَّ لامه لانكسار ما قبلها، =

فصارَ الحَمَمَ[1]، فأبدل من أحد[2] المثلين ياءً، وهذا موجودٌ في كلامِهِم نحـو تَظَنَّيْتُ في تَظَنَّنْتُ[3]، وقصَّيْتُ في قَصَصْـتُ أظفـاري، هـذا في المضاعفـاتِ، وفي المضاعَفَيْن قولُ عمرَ[4] بن أبي ربيعةَ[5]:

٩٢- رأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ   فَيَضْحَى وأَيْمَـا[6] بالْعَشِـيِّ فَيَخْصَـرُ[7]

=

ولو لم يأت على قافية البيت (المُغِلّه) لأمكن أن يقول: جاء من أمر اللاه، فيثبت ألفه، ويقف على الهاء بالسكون" الأمالي الشجرية ١٦/٢، الخزانة ٣٦٠/١٠.

(١) ب: (الحم).

(٢) ب: (إحدى).

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٠/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٢، شرح المفصل ٩٢/٦.

(٤) أ: عمرو.

(٥) (ابن أبي ربيعة) ليس في ب و جـ. وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله المخزومي الشاعر المشهور، يقال لم يكـن في قريـش أشعر منه، ويكنـى أبا الخطاب، وهو كثير الغزل يقال: من أراد رِقّةَ الغزل فعليه بشعر عمـر بـن أبـي ربيعة توفي سنة ٩٣ هـ.

انظر ترجمته في: الشعر والشـعراء ٥٥٣-٥٥٨، الأغـاني ٧٠/١-٢٤٢، الموشـح ٣١٥-٣٢٣، وفيـات الأعيـان ٤٣٦/٣-٤٣٩، الخزانـة ٣٢/٢-٣٣، شـرح شـواهد المغني ٣٣.

(٦) ب: (وأما).

(٧) البيت من قصيدته التي مطلعها:

=

يريدُ (أمَّا) فَصَارَ (الحَمَيْ)، ثم كسر ماقبل الياءِ لِتَصِحَّ. ومنهم من قال إنَّ المحذوفَ منه الميمُ الإخيرة، فصار (الْحَمَا) فأشبه (صَحَارَى)؛ لأنَّه في المعنى جمعٌ، وفي آخِرِه ألفٌ، كما أنَّ صَحَارَى كذلك، والعربُ تقولُ في صحراء[1] صحاري، فَحَوَّل الْحَمَا إلى الْحَمِي، وأحْسَنُ هذه الأوجُهِ ما تَقَدَّمَ، لأنَّه ليس فيه إلا تغييرٌ واحدٌ. ومن ذلك أيضاً قولُ الآخر:

=

أَمِنْ آل نُعْمٍ أنت غادٍ فَمُبْكِرُ   غداةَ غدٍ أم رائحٌ فَمُهَجِّرُ

وهو في ديوانه ١٢١، وهو له في الأغاني ٨٢/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٥٧٤/٢، مغني اللبيب ٧٩، الكامل ٩٨، ٣٨٤، خزانة الأدب: ٣١٥/٥، ٣٦٧/١١-٣٧٠، المحتسب ٢٨٤/١، الأزهية ١٥٧، شرح شواهد المغني ١٧٤-١٧٧، شرح أبيات المغني ٣٦٠/١-٣٦٨، الممتع ٣٧٥، الدرر ٨٤/٢، وهو غير منسوب في معاني القرآن للفراء ١٩٤/٢، الهمع ٦٧/٢، شرح الأشموني ٤٩/٤، وقد جاءت قطعة منه في كتاب الشعر للفارسي ٧٠، ويروى في بعض المصادر (أمَّا) بدل (أيما) ومنها رواية الديوان في الموضعين.

عارضت: قابلت، فيضحى: يظهر للشمس كما في الكامل، وفي الصحاح ٢٤٠٧: "وضحِيت بالكسر ضحىً، عَرِقْتُ،وضَحِيْتُ أيضاً للشمس ضَحَاءً ممدوداً إذا بَرَزْتَ لها، وَضَحَيْتُ بالفتح مثله والمستقبل أضحى في اللغتين جميعاً.

فَيَخْصَرُ: أي يبرد، والخَصَرُ بالتحريك الْبَرْدُ كما في الصحاح مادة (خصر).

والشاهد في قوله (أيما) حيث أبدل الميم الأولى ياء استثقالاً للتضعيف.

(١) كذا ورد في النسخ الثلاث والأولى أن يقول (في صحارَى) وهو الموافق لما في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٤/٢، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٠/١ ب، شرح المفصل ٧٥/٦.

٩٣- .... تُرِيْـكَ الْمَنَـا بِـرُؤُوسِ الأَسَـلْ[١]

يريد تُريكَ المنايا، وقول الآخر:

٩٤- كَانتْ مَنَاهَا بِأَرْضٍ لَيْسَ يَـبْلُغُهَا[٢] بَصَاحِبِ الْهَـمِّ إلا النَّاقَـةُ الأُجُـدُ[٣]

يريدُ مَنَازِلَهَا[٤]. وقولُ الآخر.

---

(١) عجز بيت من البحر الكامل وصدره:

ولُبْـــسُ العَجَاجَـــة والخَافقـــاتُ

ونسبه المبرد في الكامل ٥٣٠، لإسحاق بن خلف البهراني من قصيدة يقولها لعلي بـن عيسى بن موسى بن طلحة الأشعري المعروف بـالقُمِّيِّ. انظر شـرح جمـل الزجـاجي لابن عصفور ٥٧٤/٢، قـال المـبرد: "تريـك المنـا، يريـد المنايـا، وهـذه كلمـة تَخِـفُّ علىألسنتهم فيحذفونها، وزعم الأصمعي أنه سمع العرب تقـول: درس المنـا، يريـدون المنازل، الكامل ٥٣١، والمراد بالأسل هنا: الرمَاح.

(٢) أ: يبغلها، وهو تحريف، ب: تبلغها، والتصحيح من جـ.

(٣) البيـت للأخطـل في ديوانـه ٤٧، وفي ضرائـر الشـعر لابــن عصفـور ١٤٢، اللســان ١٨٢/١٤، ١٦٢/٢٠، الخصائص ٨١/١، وبلا نسبة في السـمط ١٤، وشـرح جمـل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٤/٢، وروايـة البيـت في بعـض المصـادر: (أمسـت) بـدل كانت، و (ما تبلّغها) و (ما يبلغهـا) بـدل (ليـس يبلغهـا) و (الجسـرة) بـدل (الناقـة). وفي السمط (ليست مناها) بدل (كانت مناها) و (كان يبلغها) بدل (ليـس يبلغهـا). والأجـد: يقال ناقة أجُدٌ إذا كانت قوية مُوثَّقة الخلق، ولا يقال للبعير أجُدٌ. الصحاح مادة (أجد)...

(٤) وقال ابن جني: "ويجوز أن يكون مناها قَصْدَهَا" وفي اللســان ١٦٢/٢٠، عقَّبَ على هـذا المعنـى بقولـه: "وأنّـث علـى قولـك: ذهبـت بعـض أصابعـه" وفي مكــان آخــر (مادة: نزل) قال: فإذا كان كذلك فلا حذف".

٩٥- دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ[١] ....

/يريدُ المنازلَ وقولُ علقمةَ: [٤٢/أ]

٩٦-[كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبيٌ عَلَى شَرَفٍ[٢]] مُفَدَّمٌ بِسَبا الكَتَّانِ مَلْثُومُ[٣]

---

(١) صدر بيت من البحر الكامل للبيد بن ربيعة وعجزه:
وَتَقَادَمتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَانِ

وهو في ديوانه ٢٠٦، الخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١١٠/١أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٢، اللسان ١٤٢/١٦، وفيه (وأبان) مكان (فأبان)، السمط ١٣، الموشح ٣٦٦، العمدة ٤٣٦-٤٣٧، تأويل مشكل القرآن ٣٠٧، المحتسب ٨١/١، ٧٧/٢، العيني على الخزانة ٢٤٦/٤، الدرر ٢٠٨/٢، الصحاح ٢٤٩٧، شرح شواهد الشافية ٣٩٧/٤، المحكم ٣٨/٢، الأعلم الشنتمري على الكتاب ٨/١ (بولاق) وفيه (عفت المنا) بدل (درس المنا) وبلا نسبة في: الهمع ١٥٦/٢، شرح الأشموني ١٦١/٣، اللسان ١٨٢/١٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٥/٢، وقد ورد الشطر الثاني بروايات مختلفة في بعض هذه المصادر.
متالع: جبل لغني، وقيل: متالع وأبان والحُبْس: حبال بالبادية والسوبان واد لبني تميم. انظر السمط ص ١٤.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٣) البيت لعلقمة بن عبدة في شرح الكتاب للسيرافي ١١٠/١ أ، شرح المفضليات،١٦٢٢، الموشح ٣٦٦، سمط اللآلي ١٣، العمدة ٤٣٦، ١٠٢٢، المخصص ١٦٧/١٥، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٢، اللسان ٤٤٠/٢، ٢٩٩/١١، الخصائص ٨٠/١، ٤٣٧/٢، المحتسب ٨١/١، ٧٧/٢، الكامل ٩٣٦، الاختيارين ٦٤٢، وفيه: (كسِفَ الكتان) بدل (بسبا الكتان)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٥/٢، وبلا نسبة في الطراز ١١٢/٢. ويروى في شرح المفضليات: (مرثوم) أي الذي قد رُئم أنفه، أي كُسِر.

=

يريدُ بسبائب[1] الكتان، وقيل[2] يريد بسبني[3] الكتان، فحذف أيضاً[4]، وعلى هذا[5] لا ينبغي أن تثبت الألف في (بسبا) ومن ذلك قولُ الآخر:

٩٧- بالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شراً فَـأَا وَلاَ أُرِيْـدُ الشَّـرَّ إلاَّ إنْ تَـأَا[6]

=

مفدَّم: قال الجوهري: الفَدامُ: ما يوضع في فم الإبريق ليصفى به ما فيه، والفدَّامُ بالفتح والتشديد مثله، وكذلك الخرقة التي يشدُّ بها المجوسيُّ فمه. الصحاح مادة (فدم) بسبا: أي سبائب فحذف بعض الكلمة، وهي جمع سبيبة: الشُّقةُ وخصّ بعضهم به الشُّقة البيضاء، اللسان مادة (سبب) والملثوم: الذي جعل له لثام.

(١) جميع توجيه النحاة على هذا تقريباً. وانظر مصادر توثيق البيت هامش ٣ من الصفحة السابقة، أما التوجيه الثاني (بسبني) فلم أجده إلا في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٢، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٥/٢: (بسبي).

(٢) (وقيل يريد بسبني الكتاب) ساقط من ب.

(٣) جـ: بسيقي انظر حاشية رقم (١) السابقة.

(٤) قال ابن سيدة: "فحذف وهو من شاذ الحذف، وقد قيل إن السَّبَا هي: السبائب وليس على الحذف، المخصص ١٦٧/١٥.

(٥) ب: وعلى هذا أيضاً.

(٦) بيتان من الرجز وقبلهما:

إنْ شِئْتِ أشْرفْنَا كِلاَنَا فَدَعَا اللهَ جهراً ربَّه فاسمعا

ونسب أبو زيد هذا الرجز في نوادره ٣٨٦: لأُقَيْم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك، وكذلك في شرح الشافية ٢٦٢/٤-٢٦٩، وفي العمدة ٥٢٧: نسب لنعيم بن أوس يخاطب امرأته، ولعل أحد الاسمين محرف عن الآخر. وفي المحكم لابن سيدة ١٩٣/٢: نسب لحكيم بن معية التميمي برواية فيها اختلاف عما هنا -في البيت الأول والثاني- أما صاحب اللسان ١٥٧/٢٠، فقد ذكر هذه الأبيات بروايتين متتاليتين تختلف في البيت الأول والثاني، ونسب الرواية الأولى لحكيم موافقاً ابن سيدة، ونسب الثانية لِلُقيمان بن أوس بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن غنم،

=

قيلَ[1]: أرادَ (فَأَصَابك الشرُّ)، فاكتفى بـالهمزةِ والفـاءِ، وأرادَ (إلا أنْ تَأْبى) فاكتفى بالتاءِ والهمزةِ، وقيل[2] أراد[3]: فالشَّرَّ[4] أردت، فقطـع همـزة

=

والرواية لا تختلف إلا في البيت الأول والثاني في بعض العبارات، أمـا الثـالث والرابـع فهما في الروايتين بلفظ واحد. وهذا الرجز أو بعضه بـلا نسبة في الكتـاب ٣٢١/٣، القوافي للأخفش ٥١، شرح الكتـاب للسـيرافي ١/١١٠ أ، الشـنتمري علـى الكتـاب ٦٢/٢ (بـولاق)، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ٨٩-٩٠، ١٦٧، ضرائـر الشـعر للقـزاز ٢٣٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٥، الكامل ٥٣١، سـر صناعـة الإعـراب ٨٢، الهمع ٢١٠/٢، الموشح ١٥، الـدرر ٢٣٦/٢، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٥٧٥/٢، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٣٧، البحر المحيط ٣٥/١.

وقد أثبت موضع الشاهد في البيتين بأشكال مختلفـة مـن مصـدر إلى آخـر فجـاء فيهـا (فأْأ- تأْأ) و (فا- تا) و (فآ - تآ) و (فأي - تـأي) فـأ - تـأ): وقـد شـرح المصنـف موضع الشاهد.

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠ أ، ضرورة الشعر للسـيرافي ٩٠، ضرائـر الشـعر لابن عصفور ١٨٦، شرح شواهد الشافية ٢٦٧/٤.

(٢) قاله أبو زيد الأنصاري انظر النوادر في اللغة ٣٨٧، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٠-٩١، شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٩/٤، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠ أ، وقال سـيبويه: (يريدُ إن شراً فشرٌّ ولا يريد الشر إلا أن تشأ" الكتاب ٣٢١/٣، انظر الكـامل ٥٣٢، أما ابن جني فقد قال: "والقول في ذلك أنه يريد "فا" و "تا" ثم زاد علـى الألـف ألفـاً أخرى توكيداً، كما تشبع الفتحة فتصير ألفا -كما تقدم- فلمـا التقـت ألفـان حـرك الأولى فانقلبت همزة "سر صناعة الإعراب ٨٣، وكلام ابن جني على أن رواية البيت (فأ ا) و تأ ا) بألف بعد همزة انظر شرح شواهد الشافية ٢٦٣/٤.

(٣) ب: وأراد.

(٤) ب: والشر.

الوصـل، واكتفـى بـالهمزة والفـاءِ، وأراد: إلا أنْ تشـاء، فحـذف الشـينَ والألفَ،واكتفى بالتاء والهمزةِ، ومن ذلك أيضاً قولُه:

٩٨- قُلْنا لَهَا يَوْماً قِفِي قَـالَتْ قَـافْ[1]

يريد أنَّها اكتفت بالقاف[2] من (قَدْ وَقَفْتُ[3]) وقَدْ جَاءَ من ذلك شيءٌ

---

(١) بيت من الرجز وبعده:

لا تَحْسَـبي أنَّـا قَـدْ نَسِـيْنا الإيجَـافْ

ونسب في شرح شواهد الشافية ٢٧١/٤، للوليد بن عقبة ابن أبي معيط وذكـر قصـة هذا الرجز نقلاً عن الأغاني ١٤٣/٥-١٤٤، قال أبو الفرج: لما شهد علي الوليد عند عثمان بشرب الخمر كتب إليه يأمره بالشخوص فخرج وخرج معه قـوم يعذرونـه... فنزل الوليد يوماً يسوق بهم فقال يرتجز".

وهـو بـلا نسـبة في الخصـائص ٣٠/١، ٨٠، ٢٤٦، ٣٦١/٢، المحتسـب ٢٠٤/٢، ٢٠٨، تـأويل مشـكل إعـراب القـرآن ٣٠٨، شـرح الكتـاب للسـيرافي ١١٠/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٦، شرح جمل الزجـاجي لابن عصفور ٥٧٦/٢، اللسان ٢٧٥/١١، البحر المحيط ٣٥/١، العمدة ٥٢٩.

وهناك اختلاف بين المصادر في رواية البيت موضع الشاهد ففي بعضها (قلنا لهـا قفـي لنا.....) وفي بعضها الآخر (قلت لها قفي فقالت لي قاف) وفي بعضها (قلت لها قفـي فقالت قاف) وفي العمدة: (قلت لها: قومي فقالت قافْ).

(٢) أ: فالقاف والتصحيح من ب و جـ.

(٣) انظر: ضرورة الشعر للسيرافي ٨٩، شرح الكتاب للسيرافي ١١٠/١ أ.

في الكلام يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه؛ لندوره، ومِنْ[1] ذلك قولهم[2]: (أَلاَ تَا؟ بَلَى فَا[3]) يريدُ: ألا تَفْعَل؟ فقال له المجيبُ: بَلَى فافْعَلْ.

ومن المتفق[4] على جوازِه حذفُ النونِ من مثلِ (مِنْ) و (لَكِنْ) لالتقاءِ الساكنين، تشبيهاً لها، بالتنوين نحو قوله:

٩٩- .... وَلاَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[5]

---

(١) (من) سقطت من ب و جـ.

(٢) انظر الكتاب ٣٢١/٣، الخصائص ٣٠/١، ٨٠، شرح شواهد الشافية ٢٦٥/٤-٢٦٦، النوادر ٣٨٨.

(٣) قال الأصمعي: "كان أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعي، فيقول أحدهما لصاحبه "ألا تا" فيقول الآخر: "بلى فا" يريد ألا تنهض، فيقول الآخر: بلى فانهض) الكامل٥٣١/٢، شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٥/٤-٢٦٦.

(٤) أي من الحذف المتفق على جوازه، وبداية الحديث عن الحذف وقسميه في ص٤٥١ وما بعدها.

(٥) عجز بيت ينسب للنجاشي الحارثي يخاطب ذئباً وصدره:

فَلَسْتُ بِآتِيْهِ وَلا أَسْتَطِيْعُهُ

وهو له في الكتاب ٢٧/١، المعاني الكبير ٢٠٧، الموشح ١٤٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، الإفصاح للفارقي ٥٨، الدرر ٢١٠/٢، الأمالي الشجرية ٣٨٥/١، خزانة الأدب ٤١٨/١٠-٤١٩، المنصف ٢٢٩/٢، شرح شواهد المغني ٧٠١، النكت ١٥٥-١٥٦، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١١١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٩، الخصائص ٣١٠/١، تأويل =

يريدُ (وَلَكِنْ) فحذف النونَ[1]. وقولِ الآخر:

١٠٠- وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَةَ مِ الإِسْـ ـفِنْـطِ مَمْزُوجَـةٌ بِمَـاءِ الـزُّلاَلِ[2]

=

مشكل القرآن ٣٠٦، العمدة ١٠٢١، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٣، خزانة الأدب ٢٦٥/٥، الصحاح ٢١٩٦، الإنصاف ٦٨٤، النكت ١٤٣، شرح ابن يعيش ١٤٢/٩، اللامات للزجاجي ١٧٨، اللسان ٢٧٦/١٧، العقد الفريد ١٨٥/٤، الأصول في النحو ٤٥٥/٣، المغني ٣٨٤، الهمع ١٥٦/٢، كتاب الشعر للفارسي ١١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٦/٢، التعليقة ٥١/١.

وقد جاء منسوباً لامرئ القيس في ديوانه ٣٦٤ ضمن قصيدة من أربعة عشر بيتاً، ويروى في بعض المصادر (ولست) بدل (فلست).

والشاعر يحكي عن الذئب أنه قال له لما دعاه إلى صحبته لست آتي المال والطعام ولا أستطيعه خوفاً منك، ولكن إذا كان في مائك فضل فاسقني منه.

(١) قال الجوهري فحذف النون ضرورة وهو قبيح. الصحاح ٢١٩٦.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ٥٥، شرح الكتاب للسيرافي ١١١/١ ب، وضرورة الشعر للسيرافي ١٠٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١١٤، والصحاح ١١٣٢، المخصص ١٩/١٧، اللسان ١٢٣/٩، ١٨٧، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩١/٢، ٥٧٦.

ويروى في بعض المصادر السابقة:

(وكأن الخمر العتيق من الإسفنط) وعلى ذلك فلا شاهد فيه كما يروى آخره (زلال) بدل (الزلال).

=

يريدُ مِنَ الإسْفِنْطِ، وهذا في الشعر كثيرٌ، ووجهُ جوازِ ذلك تشبيهُهُ بالتنوين.

وأمَّا حذفُ التنوين[1] لالتقاءِ الساكنين، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَله ضرورة، ومنهم[2] من أجازَه في فصيحِ الكلامِ وهوالصحيحُ، وقد قُرِئَ ﴿**قُلْ هُوَ ا للهُ أَحَدُ ا للهُ [الصَّمَدُ[3]]**﴾ بحذف التنوين[4] مِن (أحد) وقد قَرأَ

=

والإسفنط: ضرب من الأشربة فارسي معرب، وقال الأصمعي هو بالرومية، الصحاح ١١٣، وفي اللسان: الإسْفِنْطُ والإسْفَنْط: المُطَيَّبُ من عصير العنب وقيل هو من أسماء الخمر، وقال أبو عبيدة الإسفنط أعلى الخمر" اللسان مادة (سفط) ١٢٣/٩.

(١) انظر فيمن عرض لذلك: المقتضب ٣١٢/٢-٣١٤، الخزانة ٣٧٥/١١-٣٧٦، الكامل ٣٢٧، الأمالي الشجرية ٣٨٢/٢، النوادر لأبي زيد ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) قال بذلك السيرافي انظر شرح الكتاب ١١٢/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٠، وقال الفراء: "وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرأون ﴿**قُلْ هُو ا لله أحدُ ا لله الصمد**﴾ فيحذفون النون من أحد" انظر: معاني القرآن ٤٣٢/١.

(٣) (الصمد) ليست في أ و جـ وهي من ب، والآية من سورة الإخلاص ١-٢.

(٤) وهي قراءة نسبت لأبي عمرو: انظر السبعة في القراءات ٧٠١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٩١/٢.

عمرو[1] بن عقيل[2] ﴿وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾[3] بحذف التنوين من سابق[4]، فَسُئِل[5] عن ذلك فقال: "لو نوَّنَته لكان أوزَن"[6] يريدُ أثقل وكانَ من الفصحاء، وقد حَمَل على ذلك أبوعمرو[7]

---

(١) جـ: عمر واسمه الصحيح عمارة على ما ستراه في ترجمته في الهامش التالي.

(٢) وجاء اسمه في الكامل ٥٠، وفي الدرر ٢/٢٣٠، عمارة بن عقيل بدل عمرو، ولعله الصحيح في اسمه فهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الخطفي الشاعر من أهل البصرة، وكان واسع العلم غزير الأدب، وكان النحويون في البصرة يأخذون النحو عنه توفي سنة ٢٣٩هـ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٢/٢٨٢-٢٨٣، الموشح ٧٨، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣١٦-٣١٩، الأغاني ٢٤/٢٠٣-٢١٥، الأعلام ٥/٣٧.

(٣) سورة يس ٤٠، والقراءة المشهورة ﴿سابقُ النهارِ﴾.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٥١٥، ٧٢٢، البحر المحيط ٧/٣٣٨، الدرر ٢/٢٣٠، الخزانة ٤/٢٧٣، الكامل ٣٢٨، وهي من القراءات الشاذة، انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٩٦.

(٥) السائل هو المبرد انظر: الكامل ٣٢٨، وليس هذا النص مذكوراً بعينه فيه.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٢ أ، الخصائص ١/١٢٥، الإفصاح ٥٧، الدرر ٢/٢٣٠.

(٧) هو زبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري، أخذ النحو عن أبي إسحاق، وكان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق، وهو أحد القراء السبعة، وقد اختلف في اسمه على أقوال أشهرها زبان وقيل العُرْيان توفي سنة ١٥٤. انظر ترجمته في المعارف ٥٣١، مراتب النحويين ٣٣-٤٢،
=

قولَه[1] تعالَى: ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ﴾[2] فَجَعَل عُزَيراً[3] عربياً[4]، وحذف منه التنوين، لالتقاء الساكنين[5]، ومِمَّا جَاء من ذلك في الشعر قولُه:

=

أخبار النحويين البصريين ٢٨-٣٠، طبقات النحويين واللغويين ٣٥-٤٠، الفهرست ٣٠، نزهة الألباء ٢٤-٢٩، إنباه الرواة ٤/١٣١-١٣٩، وفيات الأعيان ٣/٤٦٦-٤٧٠، بغية الوعاة ٢/٢٣١، ٢٣٢، سير أعلام النبلاء ٦/٤١٧-٤١٠.

(١) أ: أبو عمرو وقوله: والواو زائدة حيث كررت واو عمرو بدون قصد، وفي ب و جـ بدون تكرار الواو.

(٢) سورة التوبة ٣٠، والقراء في المصحف (عزيزٌ) بالتنوين وقد قرأ مع أبي عمرو: ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة بدون تنوين وقرأ عاصم والكسائي منوناً. انظر السبعة في القراءات ٣١٣، حجة القراءات ٣١٦-٣١٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥٠١، النشر في القراءات العشر ٢/٢٧٩، المبسوط في القراءات العشر ٢٢٦.

(٣) ب: عزير بن الله.

(٤) انظر: ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٤، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٢ ب.

(٥) ونقل هذا الرأي عن أبي عمرو: ابنُ زنجلة في حجة القراءات ٣١٧-٣١٨، قال: والدليل على صحة هذا القول أن هارون -يعني ابن موسى- قال: سألت أبا عمرو عن (عُزير) فقال: أنا أصرف (عزيراً) ولكني أقول هذا الحرف "عزيرُ ابن الله" فدل قوله (أنا أصرف عزيراً) على أنه عنده مصروف، وأنه حذف التنوين عنده لغير ترك صرفه، بل لما أخبرتك به من حذفه للساكنين". وهذا التوجيه في ترك تنوين (عزير) على هذه القراءة واحد من ثلاثة توجيهات يذكرها النحاة ومؤلفو كتب القراءات، =

١٠١- عَمرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيْدَ لِضِيْفِهِ[1] ....

=

انظر بالإضافة إلى مصادر تخريج القراءة السابقة، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢، شرح المفصل ٣٥/٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٦/١-٣٩٧، البيان في إعراب القرآن ٦٤٠، البحر المحيط ٣١/٥، إعراب القرآن للنحاس ١٢/٢-١٣. وموضع الشاهد على التوجيه المذكور هنا.

(١) صدر بيت من البحر الكامل وعجزه:

وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وقد اختلف في قائل هذا البيت فجاء منسوباً لعبد الله بن الزبعرى في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٨٩، اللسان ٣٥١/٢-٣٥٢، ٩٤/١٦، العيني على الخزانة ١٤٠/٤، الروض الأنف ١٦١/١، وفي المحكم ١٣٩/٤، أنه لابنة هاشم بن عبد مناف، وانظر اللسان ٩٤/١٦، ونسب لمطرود بن كعب الخزاعي في: تهذيب اللغة ٩٥/٦، الاشتقاق ١٣، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ١٢٥، تهذيب اللغة ٣٨٥/١٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٧/٢، ٥٧٧، النوادر ٤٦٤، الكامل ٣٢٨، المنصف ٢٣١/٢، المقتضب ٣١٢/٢، شرح المفصل ٣٦/٩، الخزانة ٣٧٦/١١، الإنصاف: ٦٦٣، التنبيهات ١١٧، الإفصاح للفارقي ٥٦، ويروى في بعض المصادر (عمرو العُلا) فلا شاهد فيه، ويروى في أغلب المصادر (لقومه) بدل (لضيفه).

الهشم: كسر الشيء الأجوف والشيء اليابس، وهاشم أبو عبد المطلب جد النبي ﷺ وكان يسمى عمراً، وهو أول من ثرد الثريد وهشمه فسمي هاشماً.

مسنتون: أصابتهم سنةٌ وقحط.

=

وقول الآخر:

١٠٢-...................... وَلاَ ذَاكِـــرَ اللهَ إلاَّ قَلِيْـــلا[1]

=

والشاهد: حذف التنوين من عمرو لالتقاء الساكنين والطريق المعتادة للتخلص من التقاء الساكنين هو تحريك التنوين بالكسر وهو الأصل: وهذا ليس من المواضع التي يحذف فيها التنوين.

(١) عجز بيت من البحر المتقارب وصدره:

فَأَلْفَيْتُـــه غَـــيْرَ مُسْـــتَعْتِبٍ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في الكتاب ١٦٩/١، شرح الكتاب للسيرافي ١١٢/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٣، الشنتمري على الكتاب ٨٥/١ (بولاق). ضرائر الشعرلابن عصفور ١٠٥، إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٧/١، اللسان ٦٧/٢، ٤٧٤/١٣، المقتضب ٣١٣/٢، المنصف ٢٣١/٢، الخزانة ٣٧٤/١١-٣٧٥، الموشح ١٥٠، معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢، الدرر ٢٣٠/٢، الاقتضاب ٣٥٥، شرح شواهد المغني ٩٣٣-٩٣٤، وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها، الإنصاف ٦٥٩، شرح المفصل ٦/٢، ٣٤/٩-٣٥، الأمالي الشجرية ٣٨٣/١، عبث الوليد ١٧٧، مجالس ثعلب ١٢٣/١، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٤، مغني اللبيب ٧٢٠، ٨٤٤، الإفصاح للفارقي ٧٩.

ويروى في بعض المصادر (ولا ذاكرِ اللهِ) عطفاً على مستعتب وحذف منه التنوين أي ولا ذاكرٍ. وأكثر المصادر ترويه ولا ذاكرَ على أن أصله ولا ذاكراً عطفاً على (غير)، والشاهد فيه: حذف التنوين منه لالتقاء الساكنين قال سيبويه "لم يحذف التنوين

=

وقول الآخر:

١٠٣- .... أَوْ مِنْ بَنِيْ خَلَفِ الْخُضْرِ/الْجلاعِيدِ[1]. [/٤٢ ب]

=

استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين.... وهو اضطرار": الكتاب ١٦٩/١، وانظر: الأعلم الشنتمري ٨٥/١-٨٦ (بولاق).

والبيت من قصيدة قالها أبو الأسود يصف فيها امرأة تزوجها بعد أن ذكرت له حالها وحسن تدبيرها وأنها ترضى بالميسور فوجدها على غير ما وصفت وأسرعت في ماله ومدت يدها إلى خيانته وأفشت سرَّه.

(١) عجز بيت لحسان بن ثابت وصدره في الديوان ٣٤٥:

أَوْ في الذُّؤَابَةِ مِن تَيْمٍ وإِخْوَتِها

أما المصادر الأخرى فتذكر صدره على النحو الآتي:

أو مِنْ بَني زُهرةَ الأخيارِ قد عَلِمُوا

وعلى هذه الرواية فالبيت فيه خلط بين صدر الخامس وعجز الرابع مع اختلاف في الألفاظ.

والبيت من قصيدة يهجو فيها حسانُ نافعَ بن عياض بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة.

وهو في ديوانه ٣٤٥، وفيه (جُمَحٍ) بدل (خَلَف) المذكور في البيت الخامس، وهو له في شرح الكتاب للسيرافي ١١٢/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٢-١٠٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥، الكامل ٣٢٤، وصدره فيه:

أوْ في السَّرَارةِ من تيمٍ رَضِيْتُ بِهِمْ

=

وقول الآخر:

١٠٤- حُمَيْدُ الَّذِيْ أَمَجٌ دَارُهُ(١) ....

=

وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٧، والخضر السود: وهو كناية عن عروبتهم الخالصة، والعرب تسمى الأسود: أخضر. انظر الصحاح مادة (خضر)، والجلاعيد: قال في الصحاح (مادة جلعد) و الجلعد الصلب الشديد، والجُلاعِد من الإبل الشديد.

والشاهد قوله: (أو من بني خلف الخضر) وهو يريد: خلفٍ الخضر....) فحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

(١) صدر بيت من البحر المتقارب وعجزه:

أخو الخمر ذو الشَّيْبَةِ الأصلعُ

وهو منسوب لحميد الأمجي في معجم ما استعجم ١/١٩١، معجم البلدان ١/٢٩٧، ولابن عم له في العقد الفريد ٦/٣٥٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/٣١٣، الكامل ٣٢٨، الإنصاف ٦٦٤، الأمالي الشجرية ١/٣٨٢، ٢/١٨٢، النوادر ٣٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٦، اللسان ٣/٣٠، الخزانة ١١/٣٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٤٧، ٥٧٨، ورواية المقتضب (الأصلع، بالكسر، أما رواية أغلب المصادر بالضم ففيه إقواء لاختلاف حركة الروي، إذ هو من أبيات مجرورة الروي، ويروى في بعض المصادر مع بيت مرفوع الروي فلا إقواء فيه -كما في معجم ما استعجم-.

أَمَجُ: في معجم البلدان ١/٢٩٧، أمج بالجيم وفتح أوله وثانيه والأمج في اللغة العطش، بلد من أعراض المدينة منها حميد الأمجي.

والشاهد: حذف التنوين من حميد لالتقاء الساكنين.

وأمثالُ ذلك كثيرٌ[1].

ومن الحذفِ حذفُ أحدِ الحرفين المشددين نحو قول طرفة[2]:

١٠٥- أَصَحَوْتَ الْيومَ أَمْ[3] شَاقَتْكَ هِرْ[4] ....

---

(١) قال ابن يعيش "وربما حذفوه -أي التنوين- لالتقاء الساكنين تشبيهاً لـه بحروف المد واللين وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً" شرح المفصل ٣٥/٩.

(٢) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن قيس بن ثعلبة أحد شعراء الجاهلية، ويكنى أبا عمرو، وهو أشعر الشعراء بعد امرئ القيس، وكان في حَسَبٍ من قومه جريئاً على هجائهم وهجاء غيرهم، قتل وهو ابن عشرين في قصة معروفة.

انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٣٧، الشعر والشعراء ١٨٥-١٩٦، الموشح ٧٧-٧٩، معجم الشعراء ٥-٦، خزانة الأدب ٤١٩/٢-٤٢٥، سمط اللآلي ٣١٩-٣٢٠، جمهرة أشعار العرب ٤١٩، شرح شواهد المغني ٨٠٥-٨٠٦، معاهد التنصيص ٣٦٤/١-٣٦٨، المؤتلف والمختلف ٢١٦.

(٣) أ: أن، هو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه:

وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وهو في ديوانه ٣٩، وشرح السيرافي ١٠٨/١أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٨/٢، وورد بلا نسبة في الكامل ١٣٦٨، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٢، الأصول في النحو ٤٤٨/٣، الأشباه والنظائر ١٥٦/١، الخصائص ٢٢٨/٢، ونسبه الأعلم الشنتمري في النكت ١٤٠، لامرئ القيس وهو خطأ.

هر: اسم امرأة.

وقوله[1]:

١٠٦- ....   لَيْسَ هَـذَا مِنْـكِ مَـاوِيَّ بِحُـرْ[2]

فحذف إحدى الراءين من [هِرْ[3]] وحر: وقول لبيد[4]:

١٠٧-........................   رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْـطُ ابْنِ المُعَلْ[5]

---

(١) أي طرفة أيضاً.

(٢) عجز بيت لطرفة بن العبد وصدره:
لا يَكُـــنْ حُبُّـــكِ داءً قـــاتِلاً

وهو في ديوانه ٣٩، وهو البيت الثاني من قصيدة الشاهد الأول. وانظر الصحاح ٦٢٨، مادة (حرر) اللسان ٢٥٥/٥، تهذيب اللغة ٤٣٢/٣ وفيه (داء داخلا)، المحكم ٣٦٤/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٨/٢.
ماوي: مرخم ماوية اسم امرأة. بِحُرْ: أي بحسن ولا جميل (انظر الصحاح مادة حرر). وأصلها (بِحُرٍّ) فحذف إحدى الراءين كما قال المؤلف.

(٣) ساقطة من أ و ب، وهي من جـ.

(٤) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ويكنى أبا عقيل من شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام، وقدم على النبي ﷺ في وفد بني كلاب وأسلم توفي بالكوفة سنة ٤١ هـ. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٣/٦، طبقات فحول الشعراء ١٣٥، الشعر والشعراء ٢٧٤-٢٧٦، جمهرة أشعار العرب ٣٤٧، الموشح ١٠٠-١٠١، شرح القصائد العشر ٢٤١، صفة الصفوة ٧٣٦/١-٧٣٧، الأغاني ٣٥٠/١٥-٣٦٩، الإصابة ٦٧٥/٥-٦٨٠، خزانة الأدب ٢٤٦/٢-٢٥٠، الاستيعاب ١٣٣٥-١٣٣٩، أسد الغابة ٥١٤/٤-٥١٧.

(٥) عجز بيت من الرمل وصدره:
وَقَبِيْـــلٌ مـــن لُكَـــيْزٍ شَـــاهِدٌ

=

يريد (المعلّى)، فحذف اللامَ والألفَ[1].

ومن الحذفِ أيضاً حذفُ ياءِ الإضافَةِ في القوافي تشبيهاً لها بحرف الإطلاق نحو قوله:

=

وقد ألحق في الديوان بعد نهاية القصيدة ٤٦ مع بيت آخر في هامش ١٤٩. وهو له في الكتاب ١٨٨/٤، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥، الخصائص ٢٩٣/٢، الأمالي الشجرية ٧٣/٢، الدرر ٢١٨/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٨/٢، شرح شواهد الشافية ٢٠٧/٤-٢٠٨، العيني على الخزانة ٥٤٨/٤. مجاز القرآن ١٦٠/٢، اللسان ١٢٠/١٥، طبقات فحول الشعراء ٤٤٨، البيان والتبيين ٢٦٦/١، النكت ١١١١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٤٦٦، المقرب ٢٩/٢، إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأً ٨٣٨، الموشح ١٥١، الهمع ١٥٧/٢. ويروى (حاضرٌ) بدل (شاهد).

لكيز: قبيلة من ربيعة، وهم لكيز بن أفصى بن عبد القيس، الشنتمري على الكتاب ١٩٢/٢ (بولاق). ومرجوم: لقب لرجل من العرب كان سيداً، ففاخر رجلاً من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له: قد رجمتك بالشرف أي حكمت لك به فسمي مرجوماً. انظر جمهرة اللغة ٤٦٦، وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٦٠/٢:

"ومرجوم العصري من بين عَصْر بن عبد القيس". وابن المعلى: قال أبو عبيدة أيضاً هو جد الجارود الجذمي.

وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد.

(١) الشاهد فيه حذف الألف كما في الأعلم الشنتمري على الكتاب ٢٩١/٢-٢٩٢ (بولاق) وشرح الشافية ٢٠٧/٤-٢٠٨.

١٠٨- .... وَبِــإِذْنِ اللهِ رَيْثِـــي وَعَجَـــلْ[١]

يريد عَجَلِي، فحذف الياءَ تشبيهاً بحذفها من المنادى.

ومن الحذف: حذفُ الياءِ من قاضٍ وجوارٍ في حالِ الإضافةِ والتعريـفِ بـالألفِ واللامِ، تشبيهاً للألف واللام والإضافةِ بما عاقبتاه، وهو التنوينُ، فكما تُحْذَفُ[٢] مع التنوينِ فكذلك[٣] تُحْذَفُ[٤] معهما، نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

١٠٩-[وَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِيْ يَعْمُلاَتٍ[٥]] دَوَامِي[٦] الأَيْدِ يَخْبِطْـنَ السَّـرِيحَا[٧]

---

(١) عجز بيت للبيد بن ربيعة وصدره:

إنَّ تَقْـــوَى رَبِّنَـــا خَـــيْرُ نَفَـــلْ

وهو في ديوانه ١٣٩، شرح الكتاب للسـيرافي ١٠٨/١ ب، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ٨٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٨، عبث الوليد ٧٧، الكامل ١٣٥١، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٨/٢، والبيت مطلـع قصيـدة يتحـدث فيهـا لبيد عن مآثره ومواقفه ويأسى لفقد أخيه أربد، ومنها البيت السابق على هذا.

والنفل: الفضل والعطية، والريث: الإبطاء.

(٢) ب، جـ: يحذف.

(٣) أ: وكذلك، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) ب، جـ: يحذف.

(٥) ما بين الحاصرتين من جـ وهو ليس في أ، ولا ب.

(٦) في النسخ الثلاث (دوامٍ) والتصحيح من مصادر البيت.

(٧) نُسب هذا البيت لمضرس بن ربعي الأسـدي في شـرح أبيـات سـيبويه لابـن السـيرافي ٤٦-٤٧، اللسـان ١٨٤/٧، ٢٣١/١٦، ٣٠٢/٢٠، ضرائـر الشـعر لابـــن عصفـــور =

فحذف الياءَ من (الأيدي)، وقول الآخر:

١١٠- كَنَوَاحِ رِيْشِ[١] حَمَامةٍ نَجْدِيَّةٍ[٢] ....

=

١٢٠، شرح شواهد الشافية ٤/٤٨١، وله وليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ٥٩٨، العيني على الخزانة ٤/٥٩١، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢٧، ٤/١٩٠، والأعلم الشنتمري على الكتاب ١/٩ بولاق، الخصائص ٢/٢٦٩، الإنصاف ٥٤٥، اللسان ٩/١٥٠، النكت ١٥٥، ضرائر الشعر للقزاز ٢١، ٤٣، ١٤٣، الموشح ١٤٦، المنصف ٢/٧٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٩، وفي بعض المصادر (فطرت) وروايته في شرح شواهد الشافية ٤/٤٨١، خفاف الوطء...) بدل (دوامي الأيد) فلا شاهد فيه، ثم رواه بالرواية الأخرى في ٤/٤٨٤.

والشاهد: حذف الياء من الأيدي مع الألف واللام ضرورة.بمنصلي: بسيفي، واليعملات: جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل، يخبطن: يضربن، والخبط في الدواب الضرب بالأيدي دون الأرجل، وقيل يكون للبعير باليد والرجل: اللسان (مادة خبط)، والسريح: سيور نعال الإبل، والسريح الناقة الخفيفة السريعة. قال الأعلم: وذكر أنهن دوامي الأيدي، إشارة إلى أنه في سفر، فقد حفين لإدمان السير، ودميت أخفافهن فانعلن السريح" الأعلم على الكتاب ١/٩ بولاق.

(١) ب: ريح.

(٢) صدر بيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي وعجزه:

وَمَسَحْتِ بِاللِّثتين عَصْفَ الإِثْمِدِ

انظر الكتاب ١/٢٧، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٢ ب، ١٢٩ب. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠، الإنصاف ٥٤٦، النكت ١٥٥، شرح شواهد المغني ٣٢٤، اللسان ٧/١٨٠، ٢٠/٣٠٣، العمدة ٢/١٠٢١، ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٥، ٢١٤،

=

فَحَذَفَ الياءَ، وكان ينبغي لـه أن يقـولَ (كنواحـي) ووجُـهُ حذفِهـا تشـبيهُها[1] بالتنوينِ، فكما يُحذفُ[2] للإضافةِ، كذلك حُذِفت الياء هنا.

ومن الحذفِ أيضاً حذفُ المضافِ إذا لم يَكُنْ في الكلامِ ما يدلُّ عليـه، بل يدل عليه[3] تقدم خبر أو شيءٍ ليس في اللفظ[4]، منه قول [[5] الشاعر:

=

عبث الوليد ٢٢٨. وهو بلا نسبة في ضرائـر الشـعر للقـزاز ١٤٣، الشـعر للفارسـي ٣٥٤، المنصف ٢/٢٢٩، مغـني اللبيـب ١٤٣، الأصـول في النحـو ٣/٤٥٦، الموشـح ١٤٦، شرح جمل الزجاجي لابـن عصفـور ٢/٥٧٩، التعليقـة للفارسـي ١/٥٠، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٤: "وقال الزمخشري البيت عزاه قـوم لابـن المقفـع، وليس كما قالوا"

والشاعر يصف شفتي امرأة فشبهها بنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما، وأراد أن لثاتها تضرب إلى إلسمرة فكأنها مسحت بالإثمد، والإثمد كما في الصحاح: حجـر يكتحـل بـه، وعصـف الإثمـد: مـا سـحق منه. قـال الأعلـم: (والروايــة الصحيحــة (مَسَحْتِ) بكسـر التـاء وعليـه التفسـير، وروي مسـحتُ بضـم التـاء، ومعنـاه قبلتهـا فمسحت عصف الإثمد في لثتها وانظر الشـنتمري علـى الكتـاب ١/٩ (بـولاق) وقـد أوضح المصنف وجه الاستشهاد بالبيت.

(١) أ، ب: تشبيهاً، وما أثبتناه من جـ.

(٢) أ: تحذف، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) (بل يدل عليه) ساقط من ب.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٧٩.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو من ب و جـ.

١١١- .... قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ[1]

يريد: (ابنُ هوبر[2]) فحذف ابناً، وقول] الآخر

١١٢- يَحْمِلْنَ عَبَّاسَ بنَ عبدِ الْمُطَّلِبْ[3]

---

(١) كتبت هذه الكلمة في ب: تصريو. وهذا الشطر عجز بيت لذي الرمة وصدره:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا

وهو في ديوانه ٣٢٢، مجاز القرآن ١٣٦/٢، وفيه (الخيل) بدل (القوم)، ضرورة الشعر لابن عصفور ١٦٧، تأويل مشكل القرآن ٢٠١، اللسان ١٠٨/٧، وفيه (من ملتقى)، المفصل ١٠٤، شرح المفصل ٢٣/٣، الخزانة ٣٧١/٤، الدرر ٦٤/٢، وبلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٣٥٠، المقرب ٢١٤/١، ضرائر الشعر للقزاز ٢١١، وفيه (من ملتقى) الهمع ٥١/٢، جمهرة اللغة ١٣٢٧، المزهر ٥٠١/٢، وعجزه في الأخيرين:

هوى بين أطراف الأسنة هوبر

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٩/٢، وابن هوبر: هو يزيد بن هوبر كما ذكر ذلك ابن قتيبة وابن دريد، انظر هامش٢ من هذه الصفحة.

(٢) ب: ابن صرية، ولا معنى له، وقال ابن قتيبة: قال ابن الكلبي هو: يزيد بن هوبر فاضطر، مشكل إعراب القرآن ٢٠١، وانظر جمهرة اللغة ١٣٢٧، والمحذوف عند بعضهم (ابن) فقط كما ذكر الصفار.

(٣) بيت من الرجز لم أعثر على قائله وقبله:

صَبَّحْنَ مِنْ كَاظِمَةَ الْخُصَّ الْخَرِبْ

=

يريدُ ابن[1] عباس، فحذفَ ابناً[2]

وقول الآخر:

١١٣- .... بِمَا[3] أعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَـا[4]

=

وهو في جمهرة اللغة ١٣٢٨، تأويل مشكل القرآن ٢٠١، ضرائر الشعر للقزاز ٢١١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٩، الخصائص ٢/٤٥٢، الكامل ١١٢٥، اللسان ٨/١١٧، ٢٠/ ٢٧٤، المزهر ٢/٥٠١، الضرائر للألوسي ٥٢، الخزانة ٤/٣٧٢.

ويروى (الْحِصْنَ الخرب).

الخُصُّ البيت من القصب، قاله الجوهري في الصحاح مادة (خصص).

(١) انظر: الكامل ١١٢٥، وقال ابن جني: "وإنما أراد عبد الله بن عباس، ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بُداً من البيان" الخصائص ٢/٤٥٣.

(٢) بعد ذلك جاء في أ (ابنات) وهي زيادة لا معنى لها، وقد أراد الناسخ الضرب عليها بخط -كما هي عادته- ولكنه ضرب على كلمة (ابن) التي تحتها. في السطر التالي خطأ.

(٣) في النسخ الثلاث (كما) وهو تحريف والتصحيح من مصادر البيت في الحاشية الآتية.

(٤) أ: حليما. وهو عجز بيت لأوس بن حجر وتمامه:

فَهَلْ لَكُمْ فِيْهَا إِلَيَّ فَإنني ... طبيب بما ....

=

....

=

وهو في ديوانه ١١١، ضرائر الشعر للقزاز ٢١١-٢١٢، ضرائر الشعر لابـن عصفـور ١٦٧، الخزانة ٤/٣٧٠-٣٧٩، ٥/٣٨٩، تأويل مشكل القرآن ٢٠١، مجمـع الأمثـال ١/٤٤١، شرح شواهد الشافية ٤/١١٦-١١٧، اللسان ٨/١١٧، وهو بـلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٣٨، ١١٦٨، ١٣٢٧، الخصـائص ٢/٤٥٣، التنبيهـات ٣٢٩، الفـاخر ١١٤، المزهر ٢/٥٠٣، المفصل ١٠٤، المخصص ١٢/٣٢٧، شـرح المفصـل ٣/٢٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٠، ويروى (بصير) و (عليم) بدل (طبيـب) فهل لكم فيها: الضمـير للمِعْزى قاله البغـدادي في الخزانـة ٤/١٧٤، فـالبيت ضمـن قصيدة قالها: أوس لقوم اقتسموا غنيمة. والطبُّ: الفطنة والحذق، ومنه سمـي الطبيـب لعلمـه وحذقـه. والنطـاس: أي عـالم بـالأمور حـاذق بـالطب -اللسـان مـادة نطـس ٨/١١٧، وقال الجوهري التنطس: المبالغة في التطهر، وكلُّ من أدقَّ النظـر في الأمـور واستقصى علمها فهو متنطس.... ومنه قيـل للمتطبـب نِطِّيس مثـل فِسِّيقٍ ونِطاسـيّ أيضاً الصحاح مـادة نطـس. حذيمـا: أي ابـن حذيـم فحـذف المضـاف وهـو موضـع الشاهد قال أبو الندى: ابن حذيم رجل من تيم الرباب، كـان أطـبَّ العـرب، وكـان أطب من الحارث بن كلدة، الخزانة ٤/٣٧٠، وفي مجمـع الأمثـال ١/١٤٤، عـن أبـي النداء: هو حذيم رجل.... الخ وعلى هذا فلا حذف فيـه ولا شـاهد؛ وانظـر الخزانـة ٤/٤٧٣، شرح شواهد الشافية ٤/١١٧.

يريد (ابن حِذْيم) فحذف ابناً[1]، وليس في اللفظ ما يدل على شيءٍ من ذلك، ووجهُ إجازتِه التشبيهُ بما في اللفظ عليه دليلٌ.

ومن الحذفِ قَصْرُ الممدودِ[2]، و[3] فيه خلاف، فمذهبُ سيبويه وكافةِ البصريين والكوفيين غيرَ الفراء أنَّه يجوز[4] عموماً، والفراءُ يُفصِّل فيقول: لا يخلو الممدودُ أن يكونَ له قياسٌ يوجبُ مدَّه مثل (فَعْلاء[5]) مؤنث (أفعل)، أو لا يكون له ذلك كالهواءِ -مثلاً[6]- للجسم الشاغل بين السماء والأرضِ، فإنْ كان له قياسٌ يوجبُ /مدَّه، فلا يجوز قصرُه، وإنْ [٤٣/أ] لم يكن له قياسٌ يوجب مدَّه أجاز قصره[7]، والصحيح أنَّه يجوزُ قَصْرُه

---

(١) في أ: ضرب عليها بخط، وفي الحقيقة أن الناسخ لا يقصد الضرب على هذه الكلمة بل على كلمة أعلى منها زائدة، وهي (ابنات) التي أشرنا إليها آنفاً. وفي ب (فحذف الياء).

(٢) انظر حاشية ٣ ص ٤٢٤.

(٣) (الواو) سقطت من جـ.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠ ب، الإنصاف ٧٤٥، النكت ١٤٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٢، شرح التصريح ٢/٢٩٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦.

(٥) أ: فعللا: والتصحيح من ب و جـ.

(٦) أ: مثلا كالهواء، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) انظر في ذلك: المنقوص والممدود للفراء ١٦، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٣-٩٤، النكت ١٤٣، الإنصاف ٧٤٥-٧٤٦، شرح =

على كل حال، لأنَّ فيــه ردَّ فـرع إلى أصـل، لأنَّ الأصـلَ ألا يلحـقَ الاسـمَ زيادةٌ على حروفِه الأصول، فمما جاء مِنْ قصـر الممـدود[1] الـذي لا قيـاسَ لمدِّه قول الشاعر:

١١٤- وَأَخْرَجَ أُمُّه لِسَوَاسِ سَلْمَى لِمَعْفُورِ[2] الضَّـرا ضَـرِمَ الْجَنِيْـنِ[3]

=

التصريح ٢/ ٢٩٣، الهمع ٢/١٥٦، ضرائر الشعر لابـن عصفـور ١١٨، شـرح جمـل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٠.

(١) أما مد المقصور فالبصريون مجمعون على منعه، والكوفيون ومعهم الأخفش يجـيزون مـدَّ المقصـور في ضـرورة الشـعر انظـر الإنصـاف ٧٤٥، والنكـت ١٤٣، الهمــع ٢/١٥٧، والفراء يشترط أن يكون له قياس يوجب مده؛ ليكون رجوعاً إليه انظر الهمع ٢/١٥٧، وانظر المصادر في الحاشية السابقة، ثم عد لما تقدم حول ذلك ص ٤٢٤ وما بعدها.

(٢) أ: بمعفور، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) البيت للطِّرِمَّاح في ديوانه ١٧٦، والكامل ٢٨١، التنبيهـات ١٠٩، اللسـان ٧/٤١٤، وفيه (لمعفور الضَّبا) وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨١. قولـه: وأخرج: يعني رماداً، والأَخْرَج: الذي في لونه سواد وبياض، ويقـال: نعامـةٌ خرجـاء. انظر: الكامل ٢٨٢، وفي اللسان مادة (سيس) أراد بأمه الزَّنْدَةَ أنـه قطـع مـن سـواس سلمى، وهي شجرة تنبت في جبل سلمى. وقال المبرد في الكامل ٢٨٢، قوله لسواس سلمى: فإن أجا وسلمى جبلا طيئ، وسواس سلمى: الموضـع الـذي بحضـرة سـلمى، يقال هذا من سُوس فلان ومن تُوس فلان: أي من طبْعه، وأمه: يعني الشجرة التي هي أصله. لمعفور الضَّرا: المعفور ما سقط من النار من الزند والضَّراء ما واراك مـن شـجر خاصة. ضرم: مشتعل، والجنين: ما لم يظهر بعد.

=

والضراء ممدودٌ. وقول الآخر:

١١٥- لأُبُدَّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طَالَ السَّفَرْ[1]

فقصر صنعاء وهو ممدود.

ومما جاء من قصرِ الممدودِ الذي له قياسٌ يوجبُ مدَّه قول الآخر:

=

والشاهد: قصر (الضراء) وهو ممدود، قال المبرد: "ومثل هذا كثير في الشعر جداً" الكامل ٢٨٢، وقال علي بن حمزة في التنبيهات ١٠٩ "أما بيت الطِّرِمَّاح فالرواية فيه لمعفور الضَّنَا وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر، لأنه ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته، فغيَّر له الشعر، واحتجَّ به" وعلى رواية اللسان أو ما قاله علي بن حمزة فلا شاهد في البيت.

(١) بيت من الرجز لم أعثر على قائله، ولم ينسبه أحد لقائل وبعده:

وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٢، ٩٦، العيني على الخزانة ٤/٥١١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦، الدرر ٢/٢١١، الضرائر للألوسي ٥٧، المنقوص والممدود للفراء ٢٨، اللسان ١٠/٨٠، شرح التصريح ٢/٢٩٣، شرح الأشموني ٤/١٠٩، الهمع ٢/١٥٦، المخصص ١٥/١١١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨١. تحنى: أي انحنى من حنى ظهره إذا احدودب، والعَوْد: بفتح العين وسكون الواو وهو المُسِنُّ من الإبل. ودبر: بفتح الدال وكسر الباء من دبرَ البعير إذا عقر ظهره.

١١٦-[(١)وَلكنَّما أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً(٢)] بِفيَّ مِن اهْداهَا لَكَ(٣) الدَّهْرَ إِثْلِبُ(٤)

ومصدرُ أَفْعَل إنما هو على إِفْعَال، ومن ذلك قولُ الآخر:

١١٧- الْوَاهِـبَ الْعَـدَّا وَكُلَّ طِـمِـرَّةٍ(٥) ....

---

(١) من هنا إلى قوله (ومن ذلك قول الآخر) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو من جـ.

(٣) أ: من أسرا ماله. مكان (من اهْداها لك) والتصحيح من جـ.

(٤) البيت لشميت بن زنباع في شرح السيرافي للكتاب ١/١١٠ ب ١١٧ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٣، ١٣٤، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٩، الإنصاف ٧٥٣، اللسان ١/٢٣٥، المخصص ١٠/٩١، ١٥/١١١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨١.

والأَثْلَبُ: التراب والحجارة، وفي لغة فتات الحجارة والتراب وفي اللسان ١/٢٣٥: الأَثْلَبُ بلغة أهل الحجاز الحجر. وبلغة بني تميم التراب. وفيه أيضاً: (بفيّ: متصلٌ بقوله أُهدي -أي متعلق به- ثم استأنف فقال: له الدهر أَثلب من إهدائي إياها.

والشاهد: (اهداهَا) وأصلها إهدائها، فقصرها وهو مصدر أهدى يهدي إهداءً قال الأنباري: "ولا يجيء في بابه مقصور، ألا ترى أن نظيره من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخرج إخراجاً وما أشبه ذلك". الإنصاف ٧٥٣، وهذا كأنه رد على الفراء فيما اشترط فهو ممدود قياسي.

(٥) صدر بيت للأعشى، وعجزه:

مـا إنْ تَنَـالُ يـدُ الطويـل قَذَالَهَـا

وهو في ديوانه ٧٩، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٠ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨١،
=

وذلك أَنَّ كل فَعَّال[1] فهو[2] ممدود، وقول الآخر:

١١٨- فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي[3] ....

=

اللسان ٣/٣٩٤، ١٩/٢٥٧، المخصص ١٥/١١١، المحكم ٢/٢٢٦، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٥٢، الضرائر للألوسي ٥٨، تهذيب اللغة ٤/٤١، ويروى في بعض المصادر (القارح) بدل (الواهب و (ولا تُستطيعُ يد الطويل) مكان (ما إن تنال يدل الطويل) العدَّا: مقصور وأصله العدَّاء وهو الشديد العدو. الطِّمِرَّة: قال الجوهري: فرس طِمِرٌّ، بتشديد الراء، وهوالمستعد للوثْب والعدو، وقال أبوعبيدة: هو المُشَمَّرُ الخلْق، الصحاح مادة (طمر) وقيل هو الطويل القوائم: اللسان مادة (طمر)، والقذال: القفا.

والشاهد: قصر العدَّاء للضرورة، قال ابن الأنباري في الإنصاف ٧٥٣ (فقصر العدَّاء) وهو فعَّال من العدوَ، وفَعَّال لتكثير الفعل نحو (ضرَّاب) وقتَّال، ولا يجيءُ في بابه مقصورٌ).

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٥.

(٢) أ: مما هو والتصحيح من جـ.

(٣) صدر بيت من الوافر لم أعثر على قائله و لم تنسبه المصادر التي روته لقائل وعجزه:

وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ

وهو في: معاني القرآن للفراء ١/٩١، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١١ أ، ١١٣ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٦، ١١٢، مجالس ثعلب ٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٩، ١٢٧، خزانة الأدب ٥/٢٢٩، الدرر ١/٣٣، أسرار العربية ٣١٧، شرح التسهيل ٤/٦٠، العيني على الخزانة ٤/٥٥١، الإنصاف ٣٨٥، شرح المفصل ٧/٥، ٩/٨٠، الحيوان ٥/٢٩٧، شرح السيرافي ١/١١٤ ب، الضرائر للألوسي ١٠٨، إيضاح الوقف ١/٢٧٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٩٥، شرح جمل الزجاجي

=

ومن الحذف تسكينُ عينِ (فَعَلَ) المفتوحة، تشبيهاً بالعين المضمومة والمكسورة نحو: عَضُد وكَتِف، تقول فيهما: عَضْدٌ وكَتْفٌ، بتسكين العين، وذلك نحو قول الشاعر:

١١٩- إذا تَسَدَّاها[1] طِلاباً[2] غَلْساً[3]

=

لابن عصفور ٢/٣٣٣، ٥٨٢، ٥٨٥، ويروى (ولو أن....) (فياليت الأطبا) كما يروى (كان عندي)، بدل (كان حولي) ويروى (وكان مع الأطباء الشفاة).

والطب بالكسر الحذق والطبيب الحاذق، والأساءة: جمع آسٍ، والآسي الطبيب.

والشاهد: قوله: (الأطبا) حيث قصر الممدود، وهو جمع طبيب، والقياس يوجب مدَّه ويمنع من قصره، فأفعلاء جمع فعيل لا يجيءُ في كلام العرب إلا ممدوداً، وفيه شاهد آخر وهو قوله (كانُ) حيث حذف الواو منها، واستغنى بالضمة عنها، كما سيأتي بعد قليل.

(١) جـ: تهداها.

(٢) ب: طلباً.

(٣) البيت من الرجز وقبله:

علــى مَحَــالاتٍ عُكِسْــنَ عَكْســاً

ولم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في ضرورة الشعر للسيرافي ١١٨، وشرح السيرافي ١/١١٤ب، وشرح الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٢. شرح شواهد الشافية ٤/١٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٤.

محالات: جمع محالة، وهي البكرة العظيمة التي تَسْتَقِيْ بها الإبلَ، الصحاح مادة (محل) ١٨١٧. عُكِسْن عكْساً، عَكَسَ الشيء يَعْكِسُه عكْساً فانعكس ردَّ آخره على أوله، وعكسه إلى الأرض جذبه وضغطه ضغطاً شديداً، اللسان (عكس) ٨/٢١-٢٢.

=

وإنما يقال غَلَس بالفتح وقول الآخر:

١٢٠- حيٍّ ديارَ الحيِّ قفْرِ البلْــد[1]

يريد البَلَد، وقول الاخر:

١٢١-......................... يُخَيَّرُ[2] منها في الْبَوَازِلِ والسُّــدْسِ[3]

=

تسدَّاها: تَسَدَّى فلان الأمر إذا علاه وقهره: اللسان ٩٨/١٩. غلساً: الغَلَس ظلام آخر الليل وقال أبو منصور: الغلس أول الصبح حتى ينتشر في الآفاق، اللسان ٣٥/٨.

والشاهد: قوله (غلسا) حيث أسكن اللام وإنما يقال غَلَسَ بالفتح.

(١) لم أعثر عليه ولا على قائله فيما رجعت إليه من مصادر.

والقفر: الخلاء من الأرض. وقيل: القفر: مفازة لا نبات بها ولا ماء، وبلد قفر: لا شيء به.

(٢) ب: تخير.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل وصدره:

فَطَافَ كَمَا طَافَ الْمُصَدِّقُ وَسْطَهَا

وجاء منسوباً لمنصور بن مِسْحاج في شرح ديوان الحماسة ١٦٧٥، واللسان ٤٠٩/٧، وغير منسوب في شرح المفصل ٤٦/٥، الخزانة ٤٨/٨، الصحاح ٩٣٧.

المصدِّق: الذي يأخذ الحقوق من الإبل والغنم: اللسان مادة (صدق) البوازل: جمع بازل، وفي الصحاح مادة (بزل): بزل البعير يبزل بُزوْلاً فطر نابه أي انشق فهو بازل ذكراً كان أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في السنة الثامنة.

والسَّدَسُ: بالتحريك: السن قبل البازل، يستوي فيه المذكر والمؤنث، وأسدس البعير: إذا ألقى السن بعد الرباعيةَ وذلك في السنة الثامنة. الصحاح مادة (سدس) وفيه:

=

يريد السَّدُس[1]، وقول الآخر:

١٢٢- وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ وَلَو سَلْفَ صَفْقَهُ[2]

=

وجمع السَّديس: سُدُسٌ مثل رغيف ورُغُف، وجمع السَّدَسِ: سُدْسٌ مثل أَسَدٍ وأُسْدٍ، واستشهد عليه بهذا البيت، فعليه لا ضرورة فيه. قال المرزوقي في معنى البيت: "يريد أن هذا الطالب مكّنّاه من إبلنا المحبوسة في الفناء فطاف فيها متخيراً منها في خيارها وكرائمها وإذا كان متخيراً في بوازلها وسُدسها وهي أكرم الإبل وأقواها فما دونها أولى أن يكون مخيراً فيها" شرح ديوان الحماسة ١٦٧٦.

(١) (يريد السدس) ليست في (ب).

(٢) ب (سفقه) وهو صدر بيت للأخطل وعجزه:

بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ

وهو في ديوانه ٣٦٢، وهو له في أدب الكاتب ٤٣٢، الاقتضاب ٤٦٢، المنصف ٢١/١، اللسان ١٥٣/٤، شرح شواهد الشافية ١٨/٤، وهو بلا نسبة في: اللسان ٥٨/١١، الخصائص ٣٣٨/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٢/٢، المحتسب ٥٣/١، ٢٤٩، ٢٧٤.

ويروى (مبتاع) بدل (مغبون) و (يراجع) بدل (براجع).

مغبون: أي منقوص في الثمن أو غيره، من غبنه في البيع والشراء غَبْناً من باب ضرب: أي نقصه. سلف: بمعنى مضى ووجب، صفقه: مصدر صفق البائع صفقاً إذا ضرب يده على يد صاحبه عند كمال المبايعة بينهما، والصفق: إيجابه البيع قاله السكري انظر: شرح شواهد الشافية ٢١/٤. بِردَاد: يروى بالوجهين بكسر الراء وفتحها قاله في اللسان ١٥٣/٤، والرداد مصدر رادَّ البائعُ صاحبه مرادة ورِداداً إذا فاسخه البيع.

يريد (سَلَفَ)[1].

ومن الحذف تسكينُ حركةِ الإعرابِ، إجراءً للمنفصلِ مُجْرى المتَّصلِ نحو قولِ الشاعر:

١٢٣- إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ[2]

فَسَكَّنَ البـاءَ مـن (صـاحب) إجـراءً للمنفصـل مُجْرَى المتصـل فجعـل (حِبُقَ)[3] كفِعُل وإن لم يكـن في الكـلام؛ لأنـه لـو وَرَدَ في الكـلام لَسَكَن؛ لِثِقَلِ الضَّمةِ بعد الكسرةِ. وقول امرئ القيس:

---

(١) قال ابن جني: "ولكنه اضطر فخفف المفتوح، وهذا عندهم من الشـاذ، فهـذا مـا قـال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر، وهو أن يكون مخففاً من فَعِل مكسور العين، ولكنه فِعْلٌ غير مستعمل إلا أنه في تقديـر الاسـتعمال وإن لم ينطـق بـه....) المنصـف ٢١/١. وفي اللسان ٥٨/١١ ما يفيد أن الكوفيين يجيزون ذلك بدون ضرورة.

(٢) بيت من الرجز ينسـب لأبـي نخيلـة السـعدي في: شـرح الكتـاب للسـيرافي ١١٥/١، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠، ١٢٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧، ١٥٤، وشرح شواهد الشافية ٢٢٥/٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤١/٢، وهو بلا نسـبة في الكتـاب ٢٠٣/٤، معـاني القـرآن للفـراء ١٢/٢،٣٧١، الموشـح ١٥٠، النكـت ١٤٥،١١١٧، الخصائص ٧٥/١، ٣١٧/٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٣٧، جمهرة اللغـة ٩٦٢، اللسان ٣٢٧/١٥، الخزانة ٣٥٤/٨، التبيهات ١١٧، الشعر والشـعراء ٨١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٣/٢، ارتشاف الضرب ٢٩٢/٣.

(٣) إشارة إلى الحاء والباء من (صاحب) والقاف من (قوِّم).

١٢٤- فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ [(١)إثماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ(٢)]

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ ولا ب، وهو من جـ.

(٢) وهو في ديوانه بروايتين الأولى في ص ١٢٢ (فاليوم أُسْقَى) والثانية في ص ٢٥٨ (فاليوم فاشربْ....) وعليهما فلا شاهد فيه هنا وهو له في الكتاب ٢٠٤/٤، التنبيهات ١١٦، الكامل ٣١٨، العمدة ١٠٢٨، الشعر والشعراء ٩٨، شرح الكتاب للسيرافي ١١٥/١ أ، الأصمعيات ١٣٠، شرح التصريح ٨٨/١، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٣/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٤، شرح الحماسة ٦١٢، النكت ١١١٨، الدرر ٢٧/١، ٣٢، الفاخر ٧٧، الأصول في النحو ٣٦٤/٢، المحكم ١٤/٣، شرح المفصل ٤٨/١، اللسان ٢٥٩/١٤، العقد الفريد ٣٥٦/٥، الخزانة ١٠٦/٤، ٣٥٠/٨-٣٥٨، الحجة لابن خالويه ٥٤، وهو بغير نسبة في الموشح ١٥٠، النكت ١٤٥، الخزانة ٤٦٣/٣، ٤٨٤/٤، ضرائر الشعر للقزاز ١٣٧، المحتسب ١١٠/١، الخصائص ٧٤/١، ٣٨٨، ٣١٧/٢، ٩٦/٣، الهمع ٥٤/١، شرح ديوان الحماسة ١١٦٧، مقاييس اللغة ١٢٧/٦، الاشتقاق ٣٣٧، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣، ويروى: فاليوم أسقى، و (فاليوم فاشربْ).

والمستحقب: المكتسب وأصله من استحقب أي وضع في الحقيبة: وهي خرج يربط بالسرج خلف الراكب. وفي المحكم (مادة حقب) احتقب خيراً أو شراً واستحقبه. ادَّخره. واغل: الواغل الداخل على القوم في شرابهم من غير أن يدعى إليه.

وأوضح المصنف الشاهد.

فَسَكَّن الباءَ من (أشرب) إجراء للمنفصل مُجْرَى المتصل، فَجَعل (رَبُغَ)[1] كَفَعُلَ، وقول الآخر:

١٢٥- .... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ[2]

---

(١) إشارة إلى الراء والباء من (أشرب) والغين من (غير).

(٢) عجز بيت للأقيشر الأسدي وصدره:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما

وهو له في الدرر ٣٢/١، الخزانة ٤٨٤/٤، وما بعدها، العيني على الخزانة ٥١٦/٤.

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥، وللفرزدق في الشعر والشعراء ١٠٠، والأمالي الشجرية ٢٣٥/٢، ٢٣٨، (طناحي) العمدة ١٠٢٨، وبغير نسبة في الكتاب ٢٠٣/٤، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠، الخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٩٥/٣، اللسان ٢٤٤/٢٠، الهمع ٥٤/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٣/٢، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٨٣٨، معاني القرآن للأخفش ٩٣، شرح الكتاب للسيرافي ١١٥/١ أ، النكت ٧٥٠، ١١١٧، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣، الخزانة ٣٥١/٨، البغداديات ٤٣١، ويروى: "وفي رجليك عُقَّالةٌ".

بدا: ظهر، الهن: كناية عن كل ما يقبح ذكره وأراد به هنا الفرج. المئزر: هو الإزار، وهذا البيت أحد أبيات ثلاثة قالها الأقيشر لزوجته، بعد أن عابت عليه سكره وتكشف عورته من جراء ذلك، فضحكت منه وأقبلت عليه تلومه، وتقول له: أما تستحيي يا شيخ من أن تبلغ بنفسك هذه الحالة، فرفع رأسه إليها وأنشد:

تقولُ: يا شيخُ أما تَسْتَحي ... من شُربكَ الخمرَ على المكْبِرِ

فقلت: لو باكرت مشمولةً ... صَهْبا كَلَونِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ

=

فَسَكَّنَ النونَ من (هَنُك) إجراءً للمنفصل مُجْرى المتصل، وقول جرير:

١٢٦-......................... وَنَهْرُ[1] تِيْرَى فَمَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ[2]

=

رُحْتِ وفي رجليكِ عُقّالةٌ وقَدْ بدا هَنْك مِنَ المئزَرِ

الخزانة ٤/٤٨٥.

(١) في أ و جـ (أو نهر) وفي ب (أوتمر) والتصحيح من مصادر الشاهد.

(٢) وصدره:

سِيرُوا بني العَمِّ فالأهوازُ منزلكم

وهو في ديوانه ٤٤١، البيان والتبيين ٣/٨٣، جمهرة اللغة ٩٦٢، شرح السيرافي للكتاب ١١٥أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢١، المحتسب ١/١١٠، ٢/١٢٣، ٢/٥٩، معجم البلدان ٥/٣٦٨، المخصص ١٥/١٨٨، المحكم ٢/٢١، اللسان ٢/٤٦٤، الخزانة ٤/٤٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٤، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ارتشاف الضرب ٣/٢٩٣.

ويروى (فلم تعرفكم، كما يروى فما تدريكم) وعليهما فلا شاهد فيه ويروى (ولا تعرفكم) كما يروى (والأهواز) بدل (فالأهواز).

ونهر تيرى: موضع فارسي انظر المخصص ١٥/١٨٨، وفي معجم البلدان: ٥/٣٦٨، ونهر تيرى: "بلد من نواحي الأهواز حفره أردشير الأصغر بن بابك" وفيه ٢/٧٧: فتحت -أي تيرى- سنة ثماني عشرة على يد سَلْمِي بن القَيْن وحرملةَ بن مريط من قبل عتبة بن غزوان".

فَسَكَّنَ الفاءَ من /(تعرفُكم) إجراءً للمنفصل مُجْرى المتصل[1]، فجعل [٤٣ب] (رِفُك[2]) كَفِعُل، وإنْ لم يكنْ في الكلام؛ لأنَّه لو وَرَدَ في الكلام، لجازَ تسكينُه؛ لِثِقلِ الضَّمةِ، والمبردُ[3] لم يُجزْ هَذَا[4] وَزَعَمَ أنَّ الروايةَ في قوله:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ (١٢٤).

(فاليومَ أُسْقَى[5])، وكذلك قولُ جرير: (فلم تعرفْكم العرب) يرويه[6]، ويروي الآخر:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِ قوِّمِ (١٢٣).

---

(١) ب: للمتصل.

(٢) أي (الراء والفاء والكاف) من قوله (تعرفكم).

(٣) لم أعثر على شيءٍ من ذلك في كتابيه المقتضب والكامل، ولكنه روى البيت (فاليوم أشرب) برواية فاليوم أسقى....، الكامل ٣١٨، ونقل رأيه هذا السيرافي في شرحه للكتاب ١/١١٥ أ، ونسب ذلك أيضاً للزجاج، وانظر فيمن عرض رأي المبرد هذا: الخصائص ١/٧٥، المحتسب ١/١١٠، الخزانة ٤/٤٨٤-٤٨٥ ٨/٣٥٠-٣٥١.

(٤) أ: لم يجزه هذا، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) انظر: التنبيهات ١١٦، وقال علي بن حمزة في تنبيهاته على المبرد ص ١١٦: "ولم يقل امرؤ القيس إلا (فاليوم أشربْ) وهذا مما اشتهر به من تغييره لروايته، وقد رواه قوم: (فاليوم فاشْرب)، والأشهر الأول" وفي المحتسب ١/١١٠، والخزانة ٤/٤٨٤، ٨/٣٥١، نسب للمبرد (فاليوم فاشربْ).

(٦) فهو مجزوم بلم انظر: ديوان جرير ١/٤٤١.

مرخماً[1]، وكذلك:

وَقَدْ بَدَا ذاكِ من المِئْزَرِ[2] (١٢٥)

وهذه الرواياتُ وإن ثَبَتَتْ، لا تندفعُ بها روايةُ غيره[3].

ومن الحذفِ تسكينُ الفتحةِ التي تكونُ في الآخِرِ إجراءً أيضاً للمنفصل مجرى المتصل، وهو قبيح نحو قوله:

١٢٧- تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا   أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا[4]

---

(١) قال ابن السيرافي: "وبعض أصحابنا يرويه:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِ قَوِّم

فراراً من إسكانه للضرورة، وقد فَرَّ من قبح ما هو قبيح في الشعر إلى شيءٍ يقرب منه في القبح، وذلك أن الترخيم إذا وقع في شيءٍ ليس فيه تاء التأنيث كان في الأسماء، ولم يكن في الصفات، و (صاحب) صفة لا يحسن فيه الترخيم...." شرح أبيات سيبويه ٢/٣٤١.

(٢) انظر المحتسب ١/١١٠-١١١، الخزانة ٤/٤٨٥.

(٣) قال ابن جني في الخصائص ١/٧٥: "واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح" كما شنّع عليه في الرد في المحتسب ١/١١٠-١١١، وانظر الخزانة ٤/٤٨٤-٤٨٥. وقد رد البغدادي في الخزانة ٨/٣٥٢-٣٥٤ ما قاله المبرد وقال: الصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً" واستشهد له.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٧٥، مجالس ثعلب ٥٠، ٣٦٨، ٣٦٩، الشعر والشعراء ٩٨، الوساطة ٥، شرح شواهد الشافية ٤/٤١٥، العقد الفريد =

فسكن (الطاء) من (يرتبط)، وكان حقُّها أن تكونَ مفتوحـةً، لأنَّ (أو) هنا بمعنى (إلا أن) وكذلك قولُ وضاح[1]:

١٢٨- عَجِـبَ النَّـاسُ وَقَـالُوا شِـعْرُ وضَّـاح اليمـاني
إنَّمـا شِـعْرِيَ شَـهْدٌ قَـدْ خُلِـطْ بِجُلْجُـلاَنِ[2]

=

٣٥٦/٥، شرح ديوان الحماسة ٧٧٢، الخصائص ٧٤/١، شرح القصائد السبع الطوال ٥٧٣، البحر المحيط ٤٦٨/٢، ٥٠٤/٣. وهو غير منسوب في الخصائص ٣١٧/٢، ٣٤١، الخزانة ٣٤٩/٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٤/٢.

ويروى: (أو يعتلق) بدل (أو يرتبط).

والشاعر: يريد: أترك المكان الذي لا أرضاه إلى أن أموت، لا أزال أفعل ذلك، الشعر والشعراء ٩٨.

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال بن داذ بن أبي جمد ويُختلف في نسبه فقيل: إنه من آل خولان بن عمرو بن قيس من حمير، وقيل إنه من أولاد الفرس الذين قدموا اليمن مع وَهْرِز لنصرة سيف بن ذي يزن على الحبشة، ووضاح اليمن لقب له وذلك لحسنه وجماله، وكان من حسنه أنه يتقنع في المواسم مخافة العين، وهو شاعر رقيق الغزل، تغزل بأم البنين زوجة الوليد بن عبد الملك فقتله وكانت وفاته سنة ٩٠ هـ.

انظر ترجمته في: الأغاني ٢٢٢/٦-٢٥٣، فوات الوفيات ٢٧٢/٢-٢٧٥، النجوم الزاهرة ٢٢٦/١، وهو فيها من الأنبار، والصحيح الأبناء - أي أبناء الفرس- العيني على الخزانة ٢١٦/٢، وهو عنده وضاح بن إسماعيل بن عبد كلال. الأعلام ٢٩٩/٣.

(٢) ورد في النسخ الثلاث (بجلجلان) كما هو في كثير من أصول المصادر التي روته وفي ذلك كسر للبيت. وهو في ضرائر الشعر للقزاز ١٣٨، (بالجلجلان) وبها يستقيم =

فسَكَّنَ الطاءَ من (خُلِطَ) إجراءً للمنفصلِ مُجْرَى المتَّصِلِ فجعل (لِطَبِ[1]) كفِعَل، وسَكَّنَ المفتوح، كما يسكّنه للضرورة.

ومن الحذف[2]: حذفُ حروفِ العلّةِ، والاكتفاءُ بالحركاتِ عنها فمن حذف الألفِ قول الشاعرُ:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللـه (٩١).

فَحَذَفَ الألفَ من اسم الله تعالى[3] "ومِنْ حَذْفِ الواوِ قولُ الآخر:

=

البيت. والبيتان لوضاح اليمن في: ضرائر الشعر للقزاز ١٣٨، عبث الوليد ١٤٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٧، اللسان ١٣٠/١٣، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد ٣٥٧/٥، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٤/٢.

ويروى: (ضَحِكَ) بدل (عجب) كما يروى (قَنْدٌ) و (مِلْحٌ) -وهي رواية اللسان- بدل (شهد) وفي اللسان (لكاني) بدل (اليماني) وهو غير مستقيم الوزن والمعنى، وفي هامشه تعليق على (لكاني) وأنها محرَّفة عن (الكباني) نسبة إلى الكُبَّان بضم الكاف. طعام من الذرة لليمنيين. الجلجلان: ثمرة الكزبرة، وقيل حَبُّ السمسم، وقال أبو الغوث: الجلجلان: هو السمسم في قشره قبل أن يحصد، وقال ابن الأعرابي: يقال لما في جوف التين من الحب، الجلجلان. اللسان مادة جلل (والقند): عسل قصب السكر. الصحاح (قند).

(١) أي اللام، والطاء من (خلط) والباء من قوله (بجلجلان).

(٢) ب: من الحذف أيضاً.

(٣) ب، جـ: من الله.

١٢٩- أَنْ تَرِدَ المَـاءَ إِذَا غَـابَ النُّجُـمْ[1]

وقول الآخر:

فلو[2] أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي[3] .... (١١٨)،

فحَذَفَ واوَ الضمير[4]. ومن حَذْفِ الياء قولُ الآخر:

١٣٠- كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُلِيقُ دِرْهماً جُوْداً[5] وأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَا[6]

---

(١) بيت من الرجز وقبله:

إنَّ الْفَقِـيْرَ بَيْنَنَـا قَـاضٍ حَكَـمْ

وهو بلا نسبة في الخصائص ١٣٤/٣، وفيه (غار) بدل (غـاب) المنصف ٣٤٩، المحتسب ١٩٩/١، ٢٩٩، ٨/٢، اللسان ٤٦/١٦، البحر المحيط ٤٨١/٥، والبيت الأول فيه:

إنَّ الـذي قَضـى بِـذَا قَـاضٍ حَكَـمْ

وكذلك هو في ضرائر ابن عصفور ١٣٠.

والشاهد قوله: النُّجُم: يريد النجوم، فحذف الواو، وأناب عنها الضمة.

(٢) جـ: فلولا.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٥٠٢.

(٤) أي من كانوا.

(٥) أ، ب: فرداً، والتصحيح من جـ.

(٦) بيتان من الرجز لم أعثر لهما على قائل وهما بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢٧/٢، ١١٨، ٢٦٠/٣، الإنصاف ٣٨٧، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٣، الأمالي الشجرية ٢٨٩/٢، (طناحي) سر صناعة الإعراب ٥١٩، ٧٧٢، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، اللسان ٢١٠/١٢، المنصف ٧٤/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢١، ضرائر =

فحذف الياءَ من (تعطي)، واكتفى بالكسرة قَبْلها، وإنما جاز ذلك، لأنَّ فيه ردَّ الشيءِ إلى أصله، لأنَّ هذه الحروفَ زوائدُ، وأمَّا حذفُ [واوِ[1]] الضمير، وياءِ[2] تعطي، وإنْ لم تكونَا[3] زائدتين فمشبهتان بالزائدة[4].

ومن الحذف -أيضاً- حذفُ صلةِ ضمير المذكر الغائبِ المنصوب[5]؛ إذا كان ما قبله متحركاً، وذلك أنَّ العربَ تصلُه بواوٍ، إذا كان ما قبلَه مَفْتوحاً أو مضْموماً نحو: ضَرَبَهُ وَيَضْرِبُهُ، وبيَاء إذا كان ما قبلَه /مكسوراً [٤٤أ] نحو بِهِ، ومنهم من يَصِلُهُ بواوٍ نحو بِهُ[6]، فإذا وَقَفْتَ[7] حذفت الصلة فقلت

=

الشعر للقزاز ٢١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٥، إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٦٤، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٢١٥، الأضداد لابن القاسم الأنباري ٢٦٤، درة الغواص ١٦٥، وفيه (تعطي) أساس البلاغة ٢/٣٦٣، ويروى: لا تليق.

وتليق: تحبس، والشاعر يصف رجلاً بالكرم والشجاعة وأنه شجاع قوي.

(١) زيادة اقتضاها السياق وذلك موافقة لما ذكره قبل قليل، ولما في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٥.

(٢) أ، تاء. وهو تصحيف، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) جـ: يكونا.

(٤) ب: بالزوائد.

(٥) ساقطة من جـ وفي ب المنصرف.

(٦) قال سيبويه: في الكتاب ٤/١٩٥، "وأهل الحجاز يقولون مررت بهُو قبلُ، وَلَدَيْهُو مالٌ، ويقولون (فخسفنا بِهُو وبدارِ هُو الأرض) ٨١ القصص.

(٧) ب: رفعت.

بِهْ، وَضَرَبَهْ، ويَضْرِبُهْ، هذا حكمه في الكلام.

ولا يجوز حذفُ هذه الصِلاتِ[1] [في الوصل إلا في الضرورة، لأنَّ ذلك من قبيل رَدِّ الكملةِ إلى أَصْلِها، لأنَّ هذه الصلات[2]] زوائد بدليل حَذْفِها في الوقف، فمن ذلك قولُ الشاعرِ أنشده سيبيويه رحمه الله[3]:

١٣١- مَا حَجَّ رَبَّهُ في الدُّنْيا ولا[4] اعْتَمَرَا[5]

---

(١) جـ (العلامات).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، بسبب انتقال النظر، وهو من ب و جـ.

(٣) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٤) ب: وما.

(٥) عجز بيت من البسيط لرجل من باهله وصدره:

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَن وَلِيَّتِهِ

انظر: الكتاب ١/٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٢، النكت ١٤٤، ١٥٨، ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٨، ٢١٩، المقتضب ١/٣٨، ضرائر الشعر للقزاز ١٥١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٦، أساس البلاغة ٢/٤١٨، اللسان ٦/٢٠٦، المخصص ٧/٧٦، المقرب ٢/٢٠٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٣ أ، ١٣٠ أ، الإنصاف ٥١٦، وفيه: (ينأى عن وليته) الخزانة ٥/٢٦٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٨٠، المساحل العسكرية ١٩٧،

مُعْبَر الظهر: يقال جمل مُعْبَر: كثير الوبَر، كأن وبره وُفِّر عليه. ينبي عن وليته: الوليَّة: البرذعة: أي يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره. والشاعر يصف لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله صاحبه في سفر لحج أو عمرة فهو ممتليء لم ينصب.

والشاهد: ربه، أراد ربهو فحذف الواو ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوقف.

ومن ذلك قولُ الآخر:

١٣٢- فَإِنْ يَكُ غَثاً أَوْ سَمِيْناً فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا[(١)]

فَحَذَف صِلَةَ الضمير من (ربه) و (لنفسه[(٢)])، وقد يجوز في الاضطرار حذفُ الصِّلةِ مع حركةِ الهاءِ[(٣)] إلا أن ذلك[(٤)] أحسنُ من الأول، ووجْهُهُ إجراءُ الوصلِ مُجْرَى الوقف، فكما[(٥)] تقول[(٦)]: بِهْ وَضَرَبَهْ، فكذلك[(٧)] تقوله[(٨)] في الوصل، فمن ذلك قول الشاعر:

---

(١) البيت لمالك بن خُرَيم الهمداني في الكتاب ٢٨/١، الأصمعيات ٦٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٣، الاقتضاب ٤٣٥، سمط اللآلي: ٧٤٩، النكت ١٥٦، الشنتمري على الكتاب ١٠/١ (بولاق)، وهو بلا نسبة في ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٩، ٢١٧، العمدة ١٠٢٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٢، المقتضب ٣٨/١، الكامل ٥٥٢، الإنصاف ٥١٧، الأصول في النحو ٤٥٩/٣، الخزانة ٥/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٦/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١١٣/١ ب، والشاهد: قوله (لنفسه) أراد لنفسهي فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوقف.
والشاعر يصف ضيفاً فيقول: إنه يقدم إليه ما عنده من القرى ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه، فيقنع بذلك.

(٢) أراد (ربُّهو) و (نفسهي).

(٣) ب: العلة.

(٤) جـ: ذاك.

(٥) أ: كما، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ب: يقول.

(٧) أ: كذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٨) أ: تقول. ب: يقوله. وما أثبتناه من جـ.

١٣٣- فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ العَتِيْقِ أُخيْلُه[١]   وَمِطْوَايَ[٢] مشتاقان لَهْ أرِقَانِ[٣]

فسكن الهاء من (له[٤])، وقول الآخر:

---

(١) ب: أجيله.

(٢) أ: نضواي والتصحيح من ب و جـ.

(٣) البيت ليَعْلَى الأحول الأزدي كما في الخزانة ٥/٢٦٩-٢٧٨، وفي اللسان ٢٠/٥٥، قال ابن بري: "هو لرجل من أزد السراة يصف برقاً، وذكر الأصبهاني أنه ليعلى بن الأحول" وهو للأخير في اللسان ٢٠/٣٦٧، وفي معجم البلدان ٣/٣٧٢.
وهو بلا نسبة في المقتضب ١/٣٩، ٢٦٧، الخصائص ١/١٢٨، جمهرة اللغة ٩٢٧، الأصول في النحو ٣/٤٦١، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٣ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٤، النكت ١٤٤، الخزانة ٤/٤٣٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٦، المسائل العسكرية ١٩٨، المنصف ٣/٨٤، المحتسب ١/٢٤٤، الحجة للفارسي ١/١٠٠، عبث الوليد ٨٢، وهو لرجل من أزد السراة في ضرائر الشعر للقزاز ١٥٢، وعبث الوليد ١٧٠، والصحاح (مطا).
ويروى: (الحرام) بدل (العتيق) و (أريغة) بدل (أخيلة) وفي معجم البلدان:
فَبتُّ أرى البيت العتيق أشيمه   ومطواي من شوق له أرقان
ولا شاهد فيه على هذا:
أخيله: أنظر إلى مخيلته، والهاء عائدة على البرق في بيت قبله:
أرِقْتُ: لبرقٍ دونه شَدَوانِ   يَمَانٍ وأهوى البرق كلَّ يمانِ
ومطواي: صاحباي ومطو الرجل صديقه وصاحبه. أرقان: مثنى أرق بكسر الراء، وهو وصف من الأرق بفتحها بمعنى السهر.

(٤) للضرورة ، انظر المقتضب ١/٣٩، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٣ ب. وقيل إن تسكين الهاء لغة لأزد السراة انظر الخصائص ١/١٢٨، الأصول في النحو ٣/٤٦١، =

١٣٤- وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَه عَطَشٌ إِلا لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيْهَا[1]

فسكن الهاءَ من (عيونه[2]). وأما حذفُ الصلةِ وإبقاءُ الحركةِ فقلَّ؛ لأنَّه لم يُجْرِ الوصلَ مُجْرى الوقف، و لم يُبْقِهِ على ما ينبغي أنْ يكونَ عليه. ومن الحذف أيضاً حذفُ الياءِ من (هي) والواو من[3] (هو) وهو أقبح[4] من جميعِ ما تَقَدَّمَ؛ وذلك لأنَّه اجتمع فيه ضرورتان، إحداهما تسكينُ الياءِ

=

الخزانة ٥/٢٦٩، وفيها "أن بني عقيل وبني كلاب يجوزون تسكين الهاء كما في قوله (لهْ) بسكون الهاء".

(١) البيت من البحر البسيط و لم أعثر على قائله، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٤، الخزانة ٥/٢٧٠، ٦/٤٥٠، الدرر ١/٣٤، الخصائص ١/١٢٨، ٣٧١، ٢/١٨، المقرب ٢/٢٠٤، المحتسب ١/٢٤٤، الاقتراح ٦٧، الهمع ١/٥٩، اللسان ٢٠/٣٦٧.

والشاهد: (عيونهْ) بإسكان الهاء. على أنه أشبع قوله (نحوه) قبل ذلك. فهما لغتان في بيت واحد. انظر الخصائص ١/٣٧٠-٣٧١، الاقتراح ٦٧.

(٢) وهو كقراءة من قرأ ﴿**لا يُؤَدِّهْ إليك**﴾ بسكون الهاء (٧٥ من آل عمرآن) انظر الخزانة ٦/٤٥٠، وهذه القراءة لأبي عمرو وهشام وغيرهما، إتحاف فضلاء البشر ١/٤٨٢، وانظر المقتضب ١/٣٩، حاشية ١، فقد ذكر عضيمة عدة آيات جاء فيها اختلاس حركة هاء الغائب وهي في القراءات السبعية المتواترة.

(٣) أ: ومن، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٣ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٠.

والواوِ المفتوحتين، حملاً عليهما إذا كانتا[1] مكسورتين أو مضمومتين نحو قول النابغة:

١٣٥- رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيْه[2]........... ....

في إحدى الروايتين[3].

والأخرى تشبيهُه المنفصلَ بالمتصل وذلك أَنَّه لما سَكَّنها صارت بمنزلة: بِهْ وَضَرَبَهْ، وهذا الضميرُ إذا كانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِناً جازَ ألاَّ[4] يُؤتى له بصلةٍ

---

(١) أ، جـ: كانا والتصحيح من ب.

(٢) جزء من بيت للنابغة الذبياني وتمامه:

رَدَّتْ عليه أَقَاصِيْهِ ولَبَّدَهُ ... ضَرْبُ الْوَلِيْدَةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأدِ

وهو في ديوانه ١٥، الكامل ٩٠٩، الخزانة ٥/٤، شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٥١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢١/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٧/٢.

أقاصيه: الأقاصي الأطراف. وما بعُد منه. لَبَّده: سكّنه. الوليدة: الأمة، الثأد: الموضع النديُّ التراب أي في موضع الثأد. ينظر خزانة الأدب ٧/٤.

والشاهد: إسكان الياء في (أقاصيه) على هذه الرواية، وهي بناء ردت للمعلوم، وأما على الرواية الثانية وهي البناء للمجهول فلا شاهد فيه، وهذه الرواية ذكرها التبريزي في شرح القصائد العشر ٣٥١، وذكر أن رواية البناء للمجهول أجود.

(٣) وهي بناء الفعل (ردَّت) للمعلوم، والأخرى بناؤه للمجهول ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) في جـ: جاء الكلام بعد التصحيح في الهامش (جاز حذفه، ألا ترى أنه لم يأت له بصلة) حيث جاءت كلمة (حذفه) في الهامش الأيمن، وكلمة (لم يأت) في الهامش الأيسر.

وكذلك[1] ما شُبِّه به، فمن ذلك ما أنشده[2] سيبويه رحمه الله[3]:

١٣٦- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَـال قَـائِلٌ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ [[4]لِمَنْ جَمَلٌ رِخْـوُ الْمِلاَطِ نَجِيْـبُ][5]

وكذلك قولُه:

---

(١) جـ: فكذلك.

(٢) ب: ما أنشد.

(٣) هذه العبارة ليست في ب و جـ.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب، ومكانه في (ب) البيت وتكملته من جـ.

(٥) البيت للعجير السلولي في اللسان ٤/٤٤٦، ٢٠/٣٦٦، الشنتمري على الكتاب ١/١٣-١٤ (بولاق)، النكت ١٦٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، القوافي للتنوخي ١٣٧-١٣٨، ١٤١، الدرر ١/٣٦، وفي الخزانة ٥/٢٥٧-٢٦٤ نسب البيت للعجير السلولي أو للمخلَّب الهذلي. وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٣ أ، ١١٣ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٧، ١١١، ضرائر الشعر للقزاز ١٥١، الأصول في النحو ١/٤٣٩، ٤٦٠، القوافي للأخفش ٤٧، الأمالي الشجرية ٢/٥٠٦، (طناحي) الخصائص ١/٦٩، الإنصاف ٥١٢-٥١٤، المسائل العسكرية ١٩٩، خزانة الأدب ١/١٥٠، الموشح ١٤٦، العمدة ١٠٢٢، شرح جمل المفصل ١/٦٨، ٣/٩٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٣، ٥٨٧، ويروى (ذلول) بدل نجيب. يشري:هنا بمعنى يبيع، والرَّحل: كل شيء يُعَدُّ للرحيل من وعاءٍ للمتاع، ومركب للبعير،وحِلْس ورَسَن، والملاط: الجنب، ورخو الملاط سهله وأملسه. الخزانة ٥/٢٥٨، قال الأعلم (وصف بعيراً ضلَّ عن صاحبه فيئس منه، وجعل يبيع رحله فبينا هو كذلك سمع مناديا يبشر به) الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/١٤ (بولاق).

والشاهد: حذف الواو من (هو) بعد إسكانها ضرورة. والأصل: فبينا هو يشري، فأدخل ضرورة على ضرورة.

١٣٧- دارٌ[١] لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[٢]

فَأَجْرَى (إذْ هـي) بعد إسكانِ الياءِ مُجْرَى (عليه) فلم يأتِ بصِلَةٍ لذلك[٣].

ومن الحذفِ أيضاً حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مقامه، حيثُ لا يجوزُ ذلك في الكلام، وذلك/ في ثلاثةِ أماكن: أحدُها، صفة أيٍّ المنادى[٤٤/

(١) ب: (وإن) مكان (دار).

(٢) بيت من الرجز لم أعثر على قائله وهو في: الكتاب ٢٧/١، خزانة الأدب ٥/٢، ٢٦٤/٢، ١٣٨/٨، الأصول في النحو ٤٦١/٣، الأمالي الشجرية ٥٠٦/٢، (طناحي) ضرائر الشعر للقزاز ١٥٢، المسائل العسكرية ١٩٩، الموشح ١٤٧، الخصائص ٨٩/١، شرح شواهد الشافية ٣٤٧/٢، شرح المفصل ٩٧/٣، وفيه (ديار سعدي...) ضرورة الشعر للسيرافي ١١١، شرح الكتاب للسيرافي ١١٣/١ب، وفيه (دار لسلمى)، اللسان ٣٦٦/٢٠، العقد الفريد ١٨٥/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣/٢، ٥٨٨.

قال الأعلم: (وصف داراً خلت من سعدى هذه المرأة، وبعد عهدها بها فتغيرت بعدها، وذكر أنها كانت لها داراً ومستقراً، إذ كانت مقيمة بها، فكان يهواها بإقامتها فيها) الأعلم الشنتمري على الكتاب ١٠/١، (بولاق).

وأوضح المصنف موضع الشاهد فيه هنا، ويستشهد به في مكان آخر على استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول فـ (هواك) بمعنى (مَهْوِيِّكَ).

(٣) (لذلك) سقطت من جـ.

نحو قوله: يا أيُّها الرجلُ، ولا يجوزُ أنْ تقول[1] يا الرجلُ إلا [في[2]] ضرورةِ نحو قوله:

١٣٨- مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْت قَلْبِي[3]

يريد: يا أيتها التي[4]، وقول الآخر:

١٣٩- فَيَا[5] الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا[6]

---

(١) ب: يقول.

(٢) ساقط من أ وهي في ب و جـ.

(٣) صدر بيت من الوافر لم أعثر على قائله وعجزه:

وأنتِ بَخِيْلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي

وهو في الكتاب ١٩٧/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٩، اللامات ٣٤، الإنصاف ٣٣٦، المقتضب ٢٤١/٤، الدرر ١٥٢/١، شرح المفصل ٨/٢، الهمع ١٧٤/١، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٦، الخزانة ٢٩٣/٢، الأصول في النحو ٤٦٣/٣، اللسان ١٠٦/٢٠.

ويروى (فدتيك) بدل (من أجلك) و (بالوصل) بدل (بالود).

(٤) (التي) ساقطة من جـ.

(٥) ب (يا ذا) بدل (فيا).

(٦) بيت من الرجز لم يعرف قائله وبعده:

إيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وهو في المقتضب ٢٤٣/٤، شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٩، اللامات ٣٤، الإنصاف ٣٣٦،
=

يريد: فيا أيها الغلامان.

والثاني أنْ تكونَ الصفةُ غيرَ حقيقةٍ أعني: جملةً أو ظرفاً أو مجروراً، نحو قولك[1]: جاءني يقومُ أبوه، تريدُ: (رجلٌ يقومُ أبوه) فإنَّ ذلك لا يجوزُ في الكلامِ إلا في موضعين، أحدهما: مع (مِنْ) نحو قولك[2]: مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ، تريدُ (مِنّا رجلٌ ظَعنَ، ومِنّا رَجُلٌ أَقَامَ) وعليه قولُه:

١٤٠- فَمَا الدَّهْرُ إلا تارتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وأُخْرى ابْتَغِي العيْشَ أَكْدَحُ[3]

=

الدرر ١٥١/١، شرح المفصل ٩/٢، الهمع ١٧٤/١، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٦، الخزانة ٢٩٤/٢، العيني على هامش الخزانة ٢١٥/٤، الأصول ٣٧٣/١.

ويروى: (تحدثان، وتُكْسِبانا، بدل (تكسباني).

(١) ب: قوله.

(٢) أ: قوله، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) البيت لتميم بن مقبل في الكتاب ٣٤٦/٢، النكت ٦٤٧، الأعلم الشنتمري على الكتاب ٣٧٦/١، الخزانة ٥٥/٥-٥٨، اللسان ٤٠٥/٣، الدرر ١٥١/٢، ونسبه صاحب السمط ٢٠٥، خطأً للعجير السلولي، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١٣٨/٢، الكامل ١٠٩٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٢، معاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢، الخزانة ١٧٥/١٠، المحتسب ٢١٢/١، الهمع ١٢٠/٢، اللسان ١٦٤/٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٨/٢، وهو في جميع المصادر السابقة و(ما الدهر) وفي المقتضب:

هل الدهر إلا تارتان فتارة

=

والآخر في مثل: نِعْمَ الرَّجُلُ يقومُ، تريد: رَجُلاً يقومُ، فَحَذَفْتَ رَجُلاً؛ لِدَلالةِ (رجل) المتقدم عليه، وحذفت مع مِنْ، لأنَّها تقتضي التفصيل، ففيها دلالةٌ على أحدهما، أو أحدهم فَعَلَ[1] كذا، والآخر كذا، فحذفت لقوة الدلالة، وما عدا ذلك لا يجوزُ إلاَّ في الضرورةِ وهو على قسمين: مقيسٍ[2] في الضرائر، وغيرِ مقيسٍ، فالمقيسُ: أنْ يكونَ المحذوفُ مرفوعاً نحو قول الشاعر:

١٤١- لَوْ قُلْتَ مَا فِيْ قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ   يَفْضُلُهَا فِيْ حَسَبٍ ومِيسَمِ[3]

=

ولا شاهد فيه.

والكدح: السعي والحرص والدؤوب في العمل.

والشاهد: حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه، والتقدير: فمنهما تارة أموت فيها، فحذف الموصوف والضمير العائد عليه من صفته، وانظر اللسان ١٦٤/٥، والخزانة ٥٦/٥-٥٧، حيث فيهما شرح لتقدير المحذوف.

(١) ب: فعلى.

(٢) (مقيس) سقطت من ب.

(٣) بيتان من الرجز ينسبان لحكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعي في الخزانة ٦٢/٥-٦٤، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ١٥١/٢ ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٦١/٣، شرح التصريح ١١٨/٢، وفيه الحمالي خطأ. العيني على الخزانة ٧١/٤، والعيني على الأشموني ٧٠/٣، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٥/٢، النكت ٥٠١، ٦٤٧، ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١، سمط اللآلي ٢٠٥، ضرائر الشعر للقزاز ٢١٣، الأمالي للقالي ٢١٠/٢، معاني القرآن للأخفش ٢٧١/١،

=

يريد: أحدٌ يَفْضُلُها. وغيرُ المقيسِ أنْ يكونَ المحذوفُ غيرَ مرفوعٍ نحو قول الشاعر:

١٤٢- وا للهِ مَا زَيْدٌ بِنَامَ[1] صاحِبُهُ[2]

=

الخصائص ٢/٣٧٠، آمالي السهيلي ٥٤، الهمع ٢/١٢٠، شرح المفصل ٣/٥٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢١٩، ٢/٥٨٩، شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٦ ب.

ويروى تأثم. (تيثم): أصلها تأثم، فكسر التاء على لغة من يكسر حروف المضارعة فانقلبت الهمزة ياءً. الحسب: ما يعده الإنسان من مفاخره، وأراد به الشرف النّسبي. وهو شرف الآباء، وأراد بالميسم الشرف الذاتي والميسم: الحسن والجمال من الوسم. وهو الحسن. انظر الخزانة ٥/٦٣-٦٤.

(١) أ، ب: بقام والتصحيح من جـ.

(٢) بيت من الرجز لم يعرف قائله وبعده:

ولا مُخَالِطُ اللَّيَّانِ جانِبُهْ

وهو في الخصائص ٢/٣٦٦، الأمالي الشجرية ٢/٤٠٥، (طناحي) الكامل ٤٩٧، شرح المفصل ٣/٦٢، الإنصاف ١١٢، الدرر ١/٣، ٢/١٥٣، الهمع ١/١٢٠، اللسان ١٦/٧٦، الخزانة ٩/٣٨٨- ٣٩٠ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٠، ٢/٥٨٩، العيني على الخزانة ٤/٣

ويروى: (وا لله ما ليلي) و (تا لله ما زيد) و (عمرك ما ليلي).

والشاهد فيه كما أوضحه المصنف، وقال ابن جني في الخصائص ٢/٣٦٧، "فقد قيل فيه: إن (نام صاحبه) علم اسم لرجل، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله (بني شاب قرناها). وانظر اللسان ١٦/٧٦، الخزانة ٩/٣٨٩.

=

يريد برجل نام[1] صاحبه، وقوله:

١٤٣- تَرْمِيْ بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ[2]

يريد بكفي رجل كان.

والثالث: أنْ تَحْـذِفَ الموصوفَ وتُقيمَ الصفةَ، من غير[3] أنْ تكونَ الصفةُ خاصةً بجنس كمهندس [وكاتب[4]] فإنهما خاصان[5] بِمَنْ يَعْقِل، أو

=

والليان: بالكسر الملاينة، وبالفتح مصدر لان بمعنى اللّين: يقال هو في ليان من العيش، أي في نعيم وخفض، الخزانة ٩/٣٩٠.

(١) أ، ب: قام، والتصحيح من جـ.

(٢) بيت من الرجز لا يعرف قائله وهو في: المقتضب ٢/١٣٩، الأمالي الشجرية ٢/٤٠٦(طناحي) الإنصاف ١١٤-١١٥، مجالس ثعلب ٤٤٥، الخصائص ٢/٣٦٧، الخزانة ٥/٦٥، مغني اللبيب ٢١٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٠-١٧١، المحتسب ٢/٢٢٧، المفصل ١٢٠، المقرب ١/٢٢٧، اللسان ١٧/٢٥٣، العيني على الخزانة ٤/٦٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٠، ٢/٥٨٩، الهمع ٢/١٢٠، الأصول في النحو ٢/١٧٨، شرح المفصل ٣/٦٢، البغداديات ٢٤٦، ٣٩٨، ٥٦٨، ويروى: (جادت بكفي) كما يروى (بكفي مَنْ.....) بفتح ميم (مَنْ) أي بكفي مَنْ هو أرمى البشر، وكان زائدة. انظر الخصائص ٢/٣٦٧، شرح المفصل ٣/٦٢، الخزانة ٥/٦٦.

(٣) في جـ (من غير) صححت في الهامش وكتب مكانها (بشرط) وهو لايتفق مع الشرط المذكور.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٥) أ و ب: فإنه خاص، وما أثبتناه من جـ.

تكونَ قد استُعْملت استعمالَ الأسماء نحو الأبطح [والأجرع[1]] و[2]الأبــرق، [أو[3]] يتقدمَ لفظٌ دالٌ على الموصوفِ نحو: أعطني ماءً ولو بارداً، تريد ولــو ماءً بارداً، وذلك نحو قول أبي دواد[4]:

١٤٤- وقُصْرَى[5] شَنِجِ الأنْسَـا ... ءِ نبَّــاحٍ مِــنَ الشُّــعْبِ[6]

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو في جـ.

(٢) كتب مكان هذه الكلمة في (أ): (الألرونا) والتصحيح من ب و جـ.

(٣) (أو) ساقطة من أ وهي في ب و جـ.

(٤) ب: داود، وهو: جارية بن الحجاج، وكــان الحجــاج يلقــب حُمْران بــن حــرب بــن عصام بن منبه بن حذاقة بن زهير بن إيــاد بــن نــزار بــن معــدّ. وقــال الأصمعــي: هــو حنظلة بن الشَّرْقِي، شاعر قديم من شعراء الجاهلية، وكان وصَّافاً للخيل، وأكثر أشعاره في وصفها، وله في غير وصفها شعر في المدح والفخر. انظر ترجمته في: الشعر والشــعراء ٢٣٧، الأغــاني ١٦/٤٠٢-٤١٢، سمط اللآلي ٨٧٩، شــواهد المغــني ٣٥٩-٣٦٠، الخزانة ٩/٥٩٠-٥٩٢، شواهد العيني على الخزانة ٣/٣٩١، الأعلام ٢/١٠٦.

(٥) ب: ومصرى.

(٦) البيت لأبي دواد الإيــادي في المعــاني الكبــير ١٤٢، ١٥١، ٦٩٥، الحيــوان ١/٣٤٩، مقاييس اللغة ٣/١٩١، ٥/٣٧٩، اللسان ١/٤٨٤، ٣/١٣٤، ٤٤٩، ٦/٤١٥، الدرر ٢/١٥٢، الصحــاح ١٥٦، شــرح جمــل الزجــاجي لابــن عصفــور ٢/٥٩٠، وهــو في الأصمعيات ٤١ لعقبة بن سابق، وفي الاقتضاب ٣٣٢، لأبــي دواد الإيــادي أو لعقبــة ابن ســابق الهزانــي، وهــو بــلا نسبــة في ضرائــر الشــعر لابــن عصفــور ١٧١، المقــرب ١/٢٢٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢١، الحيوان ٥/٢١٤.

=

يريد وقُصْرى ثورٍ شَنِجِ الأنْسَاءِ، فَحَذَفَ[1]، وليست الصفةُ خاصةً بثورِ الوحش، لأن شَنِجَ النسا يوصِفُ /به الفرسُ والغزالُ[2]، ولا هي مما [٤٥/أ] استعملت استعمال الأسماء، ولا تَقَدَّمَ ما يدلُّ على الموصوفِ، ويجوزُ القياسُ على ذلك في الضرائر، وَوَجْهُ جَوازِ جميعِ ذلك التشبيهُ بحذفِ الموصوف، حيثُ يجوزُ ذلك فيه.

ومن الحذفِ تسكينُ المنصوب[3] الذي في[4] آخره حرفُ علة، وقبله كسرةٌ، إجراءً للمنصوب[5] مُجْرى المرفوع نحو قوله:

=

وقُصْرَى: القصرى والقصيرى: الضلع التي تلي الشاكلة بين الجنب والبطن، وقيل القصرى أسفل الأضلاع، والقصيرى: أعلى الأضلاع، اللسان (مادة قصر)، شنج الأنْساء: متقبضة، وهو مدح له، والشنج تقبض الجلد والأصابع، والنساء: عرق يخرج من الورك فيستنبطن الفخذين ثم يمرُّ بالعرقوب حتى يبلغ الحافر. اللسان (مادة نسا)، نبَّاح: النبح صوت الكلب، والظبي ينبح في بعض الأصوات، اللسان (نبح)، الشُّعْب: يقال ظبي أشعب إذا تفرق قرناه فتباينا بينونة شديدة، وكان ما بين قرنيه بعيداً جداً، والجمع شُعْبٌ. وفي اللسان ٤٤٩/٣، "رواه الجاحظ نَبّاح من الشَّعْبِ، وفسره يعني من جهة الشَّعْب" وانظر الحيوان ٣٤٩/١.

(١) أي (الموصوف).

(٢) ب: والعراد.

(٣) ب: المنصرف.

(٤) (في) ليست في ب.

(٥) ب: للمنصرف.

١٤٥- وَكَسَوْتُ عارٍ لَحْمُه[١] فَتَرَكْتُهُ[٢] جَــذْلانَ يَسْــحَبُ ذَيْلَــهُ وَرِدَاءَه[٣]

وكان حقه أن يقول: عارياً فَسَكَّنَ.

ومن الحذفِ أيضاً الجزمُ بعد الحذفِ تشبيهاً بما لم يُحْذَفْ منه شيءٌ فتقول: لم يغزْ بسكون الزاي[٤] بعد حذف[٥] الواو، تُشَبّه الكلمة بعد الحذفِ بما لم يُحْذَفْ منه شيءٌ، فكما أنك تجزمُ (يضربُ) إذا أدخلتَ عليه الجازمَ، فكذلك تفعل بـ (يغز) فمن ذلك قول الشاعر:

١٤٦- وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْـهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَــابٌ وغــادى[٦]

---

(١) ب: محمد.

(٢) ب، جـ: وتركته.

(٣) البيت بلا نسبة في القصائد السبع الطوال ٢٨٢، المرتجل ٤٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٠، الدرر ١/٢٩، الهمع ١/٥٢، سمط اللآلي ١٠٦، الممتع ٥٥٧، ويروى: (فكسوت)، و (عاري) و (جنبه) بدل (لحمه)، وفي شرح القصائد السبع الطوال ٢٨٢: (..... جاد قميصُه) مكان (يسحب ذيله).

(٤) أ: بكسر الزاء. ب: تسكن الياء، والتصحيح من جـ.

(٥) ب: حرف.

(٦) أ، ب: غادي. وما أثبتناه من جـ، والبيت لم يعرف قائله وهو في: شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٦ أ، الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٣١٧، ٣٣٩، الصاحبي ٤٨، اللسان ١/٢١٢، ٢٠/٢٨٢، الدرر ١/٢٨، الهمع ١/٥٢، المحتسب ١/٣٦١، ٢/٣٧٣، =

فحذف الياء من (يتقي) ثم حذف الحركة من القاف بعد ذلك. ونحوٌ من ذلك قولُ الآخرِ:

١٤٧- قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيْقَا[1]

فحذف حركة الراء؛ لأنه شبهه [بعد الحذف[2]] بما لم يُحْذَفْ منه شيءٌ.

ومن الحذف أيضاً حذفُ نونِ (اضربَنْ) نحو قوله:

=

شرح شواهد الشافية ٤/٢٢٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧، النكت ١٠٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٠، الصحاح ٨٩، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٦.

مؤتاب: راجع، غادي: رائح وذاهب.

(١) بيت من الرجز لعذافر الكندي وبعده:

وهـــاتِ خُـــبْزَ الـــبُرِّ أو سَـــوِيقَا

وهو له في: النوادر لأبي زيد ١٧٠، شرح شواهد الشافية ٤/٢٢٤-٢٢٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧، وفي اللسان ٧/٣٢٣ لرجل من كنده يقال له: العذافة ، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٦ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٦، الخصائص ٢/٣٤٠، ٣/٩٦، المحتسب ١/٣٦١، الحجة للفارسي ١/٥٠، ٣١١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩١، المنصف ٢/٢٣٧، وفي شرح شواهد الشافية ٤/٢٢٧، أورد بعد هذا البيت سبعة أبيات أخرى، ونقل عن أبي محمد الأعرابي قوله: "هذه الأبيات لسُكَيْن بن نضرة عبدٍ لبجيلة، وكان تزوج بصرية فكلفته عيش العراق".

ويروى: (لبيني) بدل (سليمى)، و (سويقاً بدل (دقيقاً) و (بُرَّ الْبَخْسِ أو دَقِيقا) بدل (خبز البر أو سويقا).

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب. وهو من جـ.

اضْرِبَ[1] عَنْكَ الْهُمُومَ طارقَها (٨٢)

فَحَذَفَها لأنها زائدةٌ، وزَعَمَ الفراءُ أنَّ الأصل[2] اضربْ، ثم حُرِّكَتْ الباءُ لكثرةِ السواكن في البيت، فأُجْرِي كثرتُها مُجْرى اجتماعِها في إيجابِ التحريكِ، فيكون البيتُ على مذهبه من باب الزيادة، وذلك فاسدٌ، لأنَّ التحريكَ لكثرةِ السَّواكِنِ لم يَثْبُتْ، وقد ثَبَتَ حذفُ التنوينِ الذي هو بمنزلةِ هذه النونِ لغير التقاءِ الساكنين في نحو قول الشاعر:

شُلَّتْ يَدَا وَحْشِيٍّ[3] مِنْ قَاتِلِ (٨١)

ومثلُ ذلك عند الفراء قول الآخر:

١٤٨- فِيْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرْ   أَيَـوْمَ لَـمْ يُقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ[4]

---

(١) ب: أذهب.

(٢) ب: أنها وكلمة (الأصل) ساقطة.

(٣) ب: (يدان حسن).

(٤) بيتان من الرجز ينسبان لعلي بن أبي طالب وقيل بل تمثّل بهما، انظر حماسة البحتري ٣٧، العقد الفريد ١/١٠٥، وقيل هما للحارث بن المنذر الجرمي في شرح شواهد المغني ٦٧٤، وبلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٢، النوادر لأبي زيد ١٦٤، المحتسب ٢/٣٦٦، سر صناعة الإعراب ٧٥، شرح القصائد السبع الطوال ٣٤، الخصائص ٣/٩٤، مغني اللبيب ٣٦٥، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٨٣٢، اللسان ٦/٣٨٣، شرح الأشموني ٤/٨، الممتع ٣٢٢، الأشباه والنظائر ١/١٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩١، الخزانة ١١/٤٥١، ويروى البيت (من =

فَحرَّكَ الراءَ من يُقْدَر؛ لكثرة السواكن(١)، ووجْهُهُ عندنا أنَّه نَقَل حركةَ همزةِ (أم(٢)) إلى الرَّاءِ الساكنةِ، وأثبتَ الهمـزَةَ؛ لكونـه لم يعتـدَّ بـالنقلِ، ثـم قَلَبَ /الهمزةَ ألفا لمجيئها ساكنةً بعد فتحةٍ على قياسِ تخفيفها، ثم قلب الألف [/٤٥ب همزةً وحرَّكها بالفتح [لأجـل(٣)] التقـاءِ السـاكنين(٤)، وقـد ثَبَـتَ أنَّ ذلـك جائِزٌ، فيكون من قبيلِ قولِه:

١٤٩- خَاطِمَها زَأَمَّهَـا أَنْ تَذْهَـبَا(٥)

=

أيَّ يومي) وفي العقد (أيَّ يوميَّ) وفيه (يوم لا يقدر أو يوم قدر. وفي حماسة البحتري: (أيومٍ يُقَدَّر أم يومٍ قُدِر).

(١) قال ابن جني: "ذهبوا فيه إلى أنه أراد النون الخفيفة ثم حذفها ضرورة فبقّى الراء مفتوحة كأنه أراد (يُقْدَرَنْ) وأنكر بعض أصحابنا هذا، وقال هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها، ولا سكون ههنا بعدها" ثم ذكر رأيه في هذا وأن أصله (أيوم لَمْ تُقْدَرْ أم...) بسكون الراء للجزم ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة والراء ساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور المتحرك مجرى المتحرك....". انظر سر صناعة الإعراب ٧٥.

(٢) أ: لم. وهو تصحيف، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في نسخة أ إذ فيها: (لالتقاء) وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) وهو رأي ابن جني انظر الخصائص ٣/٩٥، وانظر ما في هامش (١) السابق.

(٥) بيت من الرجز لم ينسب لقائل وقبله:

يَـا عَجَبـاً لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبـا حِمَـارَ قَبَّـانَ يَسُـوقُ أَرْنَبـا

=

ومِنَ الحذفِ حذفُ الفاءِ من[1] جوابِ الشرط إذا كان جملةً اسميةً نحو قول الشاعر:

١٥٠- يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصرَعْ[2] أَخُوكَ تُصْرَعُ[3]

=

انظر: شرح شواهد الشافية ١٦٧/٤، ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٤، الخصائص ١٤٨/٣، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٤، شرح المفصل ١٣٠/٩، سر صناعة الإعراب ٧٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٢/٢، ٥٩٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٢-٢٢٣، المنصف ٢٨١/١، الصحاح ١٩٤٤، اللسان: ١٤/١، ٤١٥/١٣، ٧٧/١٥، ١٦٤، ٢٤٩/١٦، ٢٠٧/١٧، وروي في اللسان ١٤/١ (وأمَّها خَاطِمُها) وهو تصحيف عن زأمها وفي ٧٧/١٥ (عاقِلَهَا خَاطِمَهَا).

حمار قبان: دويبة أصغر من الخنفساء.

خاطمها: الخطام الزمام والخطام كل حبل يعلق في حلق البعير ثم يعقد على أنفه، وقيل الذي يُجعل في الأنف دقيقاً فهو الزمام، واستعير الخطام هنا في الحشرات، وانظر اللسان ٧٧/١٥، زأمها: الزمام: الخيط الذي يُشَدُّ في البُرَةِ أو في الخِشاش ثم يُشَدُّ في طرفة المقود، قد يسمى المقود زِماما، وزممت البعير: خطمته، انظر الصحاح (زمم).

والشاهد: قوله (زأمها) حيث همز (زأمها) والأصل (زامها) وهمز الألف لتمكن الحركة عليها، قال السيرافي: "وإنما همزها دون أن يبدلها حرفاً آخر، لأن أقرب الحروف من الألف الهمزة) ضرورة الشعر ١٣٥.

(١) أ (في) وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) ب: تصرع.

(٣) البيتان من الرجز لجرير بن عطية الخطفي في الكتاب ٦٧/٣، سيرة ابن هشام ٧٧/١، اللسان ٤٩/١٣، وهما لعمرو بن خثارم البجلي في الدرر، اللوامع ٤٧/١، ٧٧/٢،

=

فَحَذَفَ الفاء؛ لأنَّه لا يُرْفَعُ الفعلُ المضارعُ إذا وقع جواباً إلا بعد الفـاءِ، على أنَّه خبر ابتداء مضمر. و[1]نحـو قولـه:

١٥١- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّـهُ يَشْكُرُهَا[2]

=

ونسبا للاثنين في الخزانـة ٢٠/٨-٢٩، ٤٧/٩-٤٩، شـرح شـواهد المغـني للسـيوطي ٨٩٧-٧٩٨، العيني على الخزانة ٤٣٠/٤، وهما بلا نسبة في شرح الكتاب للسـيرافي ١١٤/١أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٠، المقتضب ٧٢/٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٦، شرح التصريح ٢٤٩/٢، الإنصاف ٦٢٣، الهمـع ٦١/٢، شرح المفصل ١٥٨/٨، الكامل ١٧٥، الأمـالي الشـجرية ٢٥/١، (طنـاحي) المقرب ٢٧٥/١، الأصول في النحو ١٩٢/٢، ٤٦٢/٣، شواهد التوضيخ ١٧٦، مغني اللبيب ٧١٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٨/٢، ٥٩٢.

(١) (الواو) سقطت من ب.

(٢) ب: يشكره. وهو صدر بيت من البسيط وعجزه:

والشَّـــرُّ بِالشَّـــرِّ عِنْـــدَ اللهِ مِثْـــلانِ

وينسـب لحسـان بـن ثـابت في الكتـاب ٦٥/٣، الـدرر ٧٦/٢، كمـا ينسـب لعبد الرحمن بن حسان في الأمالي الشـجرية ٩/٢، (طنـاحي) اللسـان٤٩/١٣، شـرح التصريح ٢٥٠/٢، العيني على الخزانة ٤٣٣/٤، المقتضب ٧٢/٢، مغـني اللبيـب ٨٠، الخزانة ٣٦٤/٢-٣٦٥. وهو له أو لكعب بن مالك في شرح شواهد المغني للسـيوطي ١٧٨، خزانة الأدب ٤٩/٩-٥١، وهو غير منسوب في مصادر كثيرة منها الخصائص ٢٨١/٢، سر صناعـة الإعـراب ٢٦٤-٢٦٥، شـواهد التوضيـح ١٣٥، ضـرورة الشـعر للسيرافي ١١٥، ضرائر الشعر لابـن عصفـور ١٦٠، الأمـالي الشـجرية ١٢٤/١، (طنـاحي) ضرائر الشعر للقزاز ١٥٥، شرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ١٩٩/٢، ٥٩٢، التبصـرة

=

يريد فالله[1] يشكرها[2] فَحَذَفَ[3]، وقول الآخر:

١٥٢- فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا   مُطَبَّعَةٌ مَــنْ يَأْتِهَــا لاَ يَضِيرُهَــا[4]

=

٤١٠، المقرب ٢٧٦/١، معاني القرآن للفراء ٤٧٦/١، المنصف ١١٨/٣، شرح المفصل ٣١٩، النكت ١٤٥، الخزانة ٧٧/٩، ٣٥٧/١١، مغني اللبيب ١٣٣، ١٨٦، ٢١٨، ٣١١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٦٧١، ٨٣٢، ٨٤٩، شرح الكتاب للسيرافي ١١٤/١أ، ويروى (عند الله سيان).

(١) ب: والله.

(٢) قال ابن جني: "ورواه غيره من أصحابنا:

مــن يفعــل الخــيرَ فــالرحمن يشــكُرُه

انظر سر صناعة الإعراب ٢٦٥، الخزانة ٥٠/٩، التبصرة ٤١٠.

(٣) (فحذف) ساقطة من ب.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وانظر: ديوان الهذليين ١٥٤/١، الكتاب ٧٠/٣، الشنتمري على الكتاب ٤٣٨/١، (بولاق)، العيني على الخزانة ٤٣١/٤، شرح التصريح ٢٤٩/٢، المحكم ٣٤٩/١، الشعر والشعراء ٦٥٥، خزانة الأدب ٥٧/٩-٦١، اللسان ١٦٦/٦، ١٠٣/١٠، النكت ٧٣٥، الدرر ٧٧/٢، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١١٤/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١١٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٢/٢، المقتضب ٧٢/٢، الأصول في النحو ١٩٣/٢، ٤٦٢/٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٧، شرح المفصل ١٥٨/٨، كتاب الشعر للفارسي ٤٧١، ٥٠٦، طوقك: طاقتك، مطبعة: مملوءة، ورواية اللسان: (فقيل).

يريدُ فهو لا يضيرُها[1]. وقول الآخر:

١٥٣- وَقَدْرٍ كَكَفِّ الْقِرْدِ لا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلاَ مَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمِ[2]

يريد فهو يَتَدَسَّمُ.

ومنه حذفُ ضميرِ النَّصْبِ من العامِلِ[3] الثاني في باب الإعمال، إذا أعملت[4] الأول نحو قوله:

١٥٤- بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُه[5]

---

(١) التقدير عند سيبويه على نية التقديم أي (لا يضيرُها مَنْ يأتها) الكتاب ٣/٧١، وقال الأعلم (وهو عند المبرد على إرادة الفاء؛ لأن يضيرها إذا تقدمت على مَنْ ارتفعت به، وبطل فيها الجزاء لأن حرف الشرط لا يعمل فيه ما قبله، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/٤٣٨-٤٣٩ (بولاق)، الخزانة ٩/٥٨، وقدَّره السيرافي في شرحه على الكتاب ١/١١٤ ب (فلا يضيرُها).

(٢) البيت لتميم بن مقبل في الكتاب ٣/٧٧، والشنتمري على الكتاب ١/٤٤١ (بولاق) اللسان ١٥/٩٠، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/١٦٥، مجالس العلماء للزجاجي ٨٩، المخصص ١٧/١٦، الفاخر ٢٩٨، وفيه (قدرٌ.....) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٧٨، ٥٩٣، قال الأعلم الكتاب (١/٤٤٢ بولاق): "هجا قوماً فجعل قدرهم في الصغر ككف القرد، وجعلها لا تعار ولا ينال من دسمها للؤمهم"، والدسم: الودك.

(٣) ب: الفاعل.

(٤) ب: أعلمت.

(٥) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٣، الدرر ٢/١٤٢، شرح التصريح ١/٣٢٠، العيني على الخزانة ٣/١١، العيني على الألفية ٣/١٠٦، مغني اللبيب ٧٩٧، الهمع ٢/١٠٩، شرح الأشموني ٢/١٠٦، =

يريد: إذا هُمُ لحوه، فحذفه[1] تشبيهاً له متأخراً به متقدماً[2].

ومنه العطفُ على ضميرِ الخفضِ أو ضميرِ الرفع المتَّصل من غيرِ تـأكيدٍ، أو طُولٍ يقُومُ مقامَه، فمثالُه في ضميرِ الخفضِ قولُه:

١٥٥- آبَكَ أَيِّهْ بِـيَ أو مُصَـدَّرِ[3]

ومثالُه في ضمير الرفع قولُه:

=

شرح شذور الذهب ٥٤٥، شرح ابن عقيل ١/٤٥٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦١٦، ٢/٥٩٣.

(١) أي الضمير.

(٢) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٣: (متقدماً به متأخراً).

(٣) بيت من الرجز لم يعرف قائله وهو في الكتاب ٢/٣٨٢، المعاني الكبير ٨٣٢، اللسان ١/٢١٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٤، ٢/٥٩٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧، الشنتمري على الكتاب ١/٣٩١، (بولاق) النكت ٦٦٨، البحر المحيط ٢/١٤٨.

آبك: يقال لمن تنصحه ولا يقبل، ثم يقع فيما حذرته منه آبَكَ. مثل ويلك: اللسان (أوب).

أَيِّهْ: التأييه دعاء الإبل، والتأييهُ: الصوت، وقد أَيَّهْتُ به تأييهاً يكون بالناس والإبل. قال ابن الأثير: أَيَّهْتُ بفلان تأييهاً. إذا دعوته وناديته كأنك قلت له: يا أيها الرجل. اللسان (أيه).

المصدّر: العظيم الصدر.

والشاهد فيه عطف (مصدر) على المضمر المتصل بالباء في (بي) دون إعادة الجار، وهو من أقبح الضرورة كما قال الأعلم.

١٥٦- .... مَـا لَـمْ يَكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَـالاَ[١]

وَمِنَ الْحذفِ حذفُ الحركةِ من تاء التأنيث بِسَبَب قَلْبِها هاءً في الوصلِ[٢] إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقف[٣] نحو قولِ الشاعر:

١٥٧- لَمَّا رَأى أَنْ لاَدَعَهْ ولا شِبَعْ[٤]

---

(١) عجز بيت لجرير بن عطية الخطفي، يهجو الأخطل وصدره:

وَرَجَـا الأُخَيْطِـلُ مِـنْ سَـفَاهَةِ رَأْيِـهِ

انظر ديوانه ٥٧، جمهرة أشعار العرب ٩١١، الكامل ٤١٨، ٩٣٢، الدرر ١٩١/٢، العيني على الخزانة ١٦٠/٤، شرح التصريح ١٥١/٢، وهو بلا نسبة في المقرب ٢٣٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٠، الهمع ١٣٨/٢، الإنصاف ٤٧٦، شرح الأشموني ١١٤/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١، ٥٩٣/٢.

والشاهد قوله: (وأب) حيث عطف (أب) على الضمير المستتر في (لم يكن) من غير توكيد ولا فصل وهو شاذ، وعقب عليه العيني بما يخرجه عن الشذوذ.

(٢) ب: في الوصل هاء.

(٣) انظر النكت ١٤٦.

(٤) بيت من الرجز وبعده:

مَـالَ إِلَـى أَرْطَـاة حِقْـفٍ فـاضْطَجَعْ

وينسب لمنظور بن حبَّة الأسدي في شرح التصريح ٦٧/٢، شرح شواهد الشافية ٢٧٤/٤-٢٧٦، العيني على الخزانة ٥٨٤/٤، وهو غير منسوب في: شرح الكتاب للسيرافي ١١٦ أ، معاني القرآن للفراء ٣٨٨/١، النكت ١٤٦، المخصص ٢٤/٨، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٧، المنصف ٣٢٩/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٠، =

يريدُ (أن لادَعَة) فأبْدَلَ من التاءِ[1] هاءً في الوصل، وقول الآخر:

١٥٨- لَسْتُ إذاً لِزَعْبَلَهْ إنْ لم أُغَيِّـ ـرْ بِكْلَتِي إنْ لَمْ أُسَاوَ بـالطُّوَلْ[2]

=

شرح المفصل ٨٢/٩، ٤٦/١٠، سر صناعة الإعراب ٣٢١، إصلاح المنطق ٩٥، الاقتضاب ٢٢٠، الخصائص ٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦، اللسان ١٦٧/٧، ١٢٣/٩، ٨٧/١٠، ٤٠/١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٣/١، الممتع ٤٠٣، الضرائر للألوسي ٢٧، ويروى (واضطجع) و (فالطجع).

الدعة: سعة العيش، قال الجوهري: الدعة الخفض، والهاء عوضٌ من الواو، تقول منه: وَدُع الرجل بالضم، فهو و ديع أي ساكن، الصحاح (ودع). شبع: بكسر الشين وفتحها نقيض الجوع. أرطاة: الأرطاة شجرة من شجر الرمل، الحقف: المعوج من الرمل، والجمع حقاف وأحقاف. فاضطجع: نام وقيل استلقى ووضع جنبه بالأرض: اللسان ٨٧/١٠.

(١) أ: للتاء، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) أ، ب: والطول. وما أثبتناه من جـ، وهذا البيت كما قال ابن بري من مسدس الرجز جاء على التمام، اللسان ٦٧/١٣، وهو في: معاني القرآن للفراء ٣٨٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/١ أ، معجم مقاييس اللغة ٢٨٤/١، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٧، اللسان ٦٧/١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٤/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٠، مجالس ثعلب ٤٧٣، و لم تنسبه مصادره لقائل معين.

وزعبلة: اسم أبيها، بكلتي: طريقتي، قال الفراء: كأنّه قال إن لم أغيِّر بِكْلَتِي حتى أساوَى، وفي اللسان ١٦٧/١٣، والبِكْلة: الحال والخَلْقة. وقال أبو عبيد "المتبكِّل:

=

يريد (زعبلة[1]) فأبدلَ[2] التاءَ هاءً في الوصل[3].

وأما البدلُ فمنه أنْ تُبْدِلَ من الأَلفِ همزةً إذا لَقِيَتْ سَاكِناً، وتُحركهَا بالفتح فراراً من التقاء الساكنين، وهو غيرُ مقيس، ومنه قولُه[4]:

=

المخلط في كلامه" (مقاييس اللغة ١/٢٨٤). طُوَلْ: جمع طولي يقال: امرأة طولى ونساء طُوَل: انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٨٨.

ورواه ثعلب في مجالسه علىأنه بيت وصدر بيت هكذا:

لستُ إذاً لِزَعْبَلة

إنْ لم أُغـيِّرْ بِكْلَتِـي   إنْ لم أسَـاوَ بِـالطُّوَلْ

وقال: "البِكْلة الحال والخَلْط، بَكَل عليه وبكَلَه إذا خلط، وقال كذا ينشد، وهو صدر بيت وبيتٌ" مجالس ثعلب ٤٧٣.

(١) ب: عبلة.

(٢) قال ابن عصفور: "ألا ترى أن (دَعهْ) و (زعبلهْ) قد قلبت التاء منهما هاءً في الوصل، وهو غير جائز في سعة الكلام، إلا أنه لما اضطر حكم لها بالحكم الذي كان لها في حال الوقف بدلاً من الحكم الذي لهما في الوصل، فسكن التاء وقلبها هاء، كما يفعل بها في حال الوقف" انظر ضرائر الشعر ٣٠٠.

(٣) قال الفراء: "وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكنّى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها.... ثم قال: وكذلك بهاء التأنيث فيقولون هذه طلحهْ قد أقبلت جزم" معاني القرآن ١/٣٨٨.

(٤) جاء في ب بعد ذلك (في هذا).

١٥٩- لأدَّأها[١] كُرهاً وأصبح بيتُه لديه من الإعْوَال نَوْحٌ مُسَلَّبُ[٢]

يُريدُ (لأدَّاها[٣]) فَأَبْدَلَ من الألِفِ همزةً، لاجتماعها مع الساكنِ /المشدَّد، وقول الآخر: [١٤٦/أ]

خَاطِمَها[٤] زَأُمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا (١٤٩)

يريدُ (زامَّها) فَأَبْدلَ من الألِفِ همزةً وحرَّكَهَا فِرَاراً من التقاءِ الساكنين. ومِنه أنْ تُبْدِلَ من الياءِ المكسورِ ما قَبْلَها همزةً كقولِه[٥]:

١٦٠-........................ مَوَالِئٌ كَكِبَاشِ العُوْسِ[٦] سُحَّاحُ[٧]

---

(١) ب: لأدها.

(٢) هذا البيت مع بيتين آخرين في شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٦ ب - ١١٨ أ، لشميت بن زنباع، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٣-١٣٤، وهو لشبيب بن ربيع في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢١، وهو بدون نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٤، ويروى (من الأعوال).
الإعوال: أعول إعوالاً وعَوَّل تعويلاً إذا صاح وبكى، اللسان (عول). ومُسَلّبُ: يقال: سلّبَت المرأة وهي مُسَلّب إذا كانت مُحداً تلبس الثياب السود، وقال اللحياني المُسَلِّب والسليب والسلوب التي يموت زوجها. اللسان مادة (سلب).

(٣) ب: (لأدها).

(٤) ب، جـ: تحاطمها.

(٥) ب و جـ: نحو قوله.

(٦) أ ب: العيس، والتصحيح من جـ.

(٧) أ: سحاج، ب: سجاع وما أثبتناه من جـ وهو عجز بيت من البسيط وصدره:
=

ومنه أنْ تُبْدِلَ من البـاءِ في ثعـالبَ وأرانـبَ[1]، ومـن العـينِ في ضفـادعَ ياءً[2]. فتقول: ضفادي وأراني وثعالي.

قال:

١٦١- لَهَا أَشَارِيرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِـنَ الثَّعَـالِي وَوَخْـزٌ مِـنْ أَرَانِيهَـا[3]

=

قَـدْ كَـانَ يذهـب بالدُّنيـا ولَذّتِهَـا

على اختلاف في روايته.

ونسبه في شـرح شـواهد الشـافية ٤٠٢/٤ لجريـر وهـو بـلا نسـبة في شـرح الكتـاب للسيرافي ١١٧/١ أ، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ١٣٤، النكـت ١٤٧، المفصـل ٣٨٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٤، ضرائر الشعر للألوسي ١٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٥/٢، شرح المفصل ١٠٣/١٠، ويروى: (تكاد تذهب.....).

موالي: جمع مـولى وهـو السـيد المطـاع في قومـه، ولـه معـان أخـرى، اللسـان (ولي).

العوس: ضرب من الغنم، يقال كبش عُوسِيّ: الصحاح (عـوس) سـحاح: سمـان قـال الجوهـري: وسـحّت الشـاةُ تَسِـحُّ بالكسـر سُـحُوحاً وسُـحُوحة أي سمنـت ، وغنـمٌ سِحَاح: أي سمان، ولحمٌ ساحٌ" الصحاح ٣٧٣.

(١) جـ: وأرانب ياء.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من ب.

(٣) البيت لأبي كاهل اليشكري في اللسان ٤١٨/١، ١٦١/٥، ٦٩/٦، ٢٩٥/٧، شـرح شواهد الشافية ٤٤٣/٤-٤٤٦، وهو لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في العيـني ٥٨٣/٤، الدرر ١٥٧/١، ٢١٣/٢، ورد ذلـك البغـدادي في شـرح شـواهد الشـافية

=

يريدُ من الثعالب ومن أرانبها. ومنه أيضاً قولُ الآخر:

١٦٢- وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[1]

=

٤٤٦/٤. ونسب لرجل من بني يشكر في: الكتاب ٢٣١/١، اللسان ٤١٨/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٥-٢٢٦، النكت ٥٩٤، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١١٧/١أ، جمهرة اللغة ٣٩٥، ١٢٤٦، وفيها (لها ذخائر) ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٥، شرح شواهد الشافية ٢١٢/٣، النكت ١٤٧، شرح المفصل ٢٤/١٠، مجالس ثعلب ١٩٠، الشعر والشعراء ١٠١، المقتضب ٢٤٧/١، ضرائر الشعر للألوسي ١٥٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٧٩، الممتع ٣٦٩، معجم مقاييس اللغة ٣٥٥/١، العقد الفريد ٣٥٥/٥، الموشح ١٥٥، الأصول ٤٦٧/٣، الهمع ١٨١/١، الصحاح ١٤٠، ٦٠٢، ٦٩٦، ٩٠١، المفصل ٣٦٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٥/٢، ومصادر أخرى كثيرة.

أشارير: الأشارير جمع إشرارة وهي اللحم: المجفف. تتمره: تقطعه واللحم المتمر المقطع، والتتمير أيضاً: التيبيس -كما في اللسان-.

الوخز: الشيء القليل -كما في الصحاح- (وخز).

(١) بيت من الرجز وقبله:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ

على اختلاف في روايته، وجاء غير منسوب في الكتاب ٢٧٣/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١١٧/١ أ، النكت ٥٩٤، ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦، الشعر والشعراء ١٠٢، العقد الفريد ٣٥٥/٥، ضرائر الشعر للقزاز ١٧٩، الدرر ٢١٣/٢، الموشح ١٥٥، ضرائر الشعر للألوسي ١٥٢، شرح شواهد الشافية ٢١٢/٣، المقتضب ٢٤٧/١، شرح المفصل ٢٤/١٠، الممتع ٣٧٦، اللسان

=

يريدُ ولضفادع[1]. ومنه إبدالُهم من الهمزة المكسور ما قبلها ياءً في الوصل إجراءً له مُجْرى الوقف نحو قوله:

١٦٣-[وَلاَ يَرْهَبُ ابنُ العمِّ مِنِّي صَوْلَتِي[2]] وَلاَ أَختَتِي مِنْ صَوْلَةِ[3] الْمُتَهَدِّدِ[4]

=

٣/١٥٥، ١٠/٩٤، ١١/٣٣١، ٢٠/٣٨٤، المقرب ٢/١٧١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٦، المحكم ١/٢٠١، المفصل ٣٦٤، وقال الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه ١/٣٤٤ (بولاق) (وهو مصنوع لخلف الأحمر) ويروى (جمها بدل جمه) كما يروى الشطر الثاني (وبلدة ليس لها....) والمنهل: المورد، الحوازق: الجماعات واحدتها حزيقة. والجمُّ: جمع جمة وهو معظم الماء ومجتمعه. والنقانق: أصوات الضفادع واحدتها نقنقة.

والشاهد: إبدال الياء من العين، في الضفادع ضرورة.

(١) هذه العبارة ليست في ب.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٣) جـ (قوله).

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٨، اللسان ١/٥٦، ١٨/٢٤٥، العقد الفريد ١/٢٤٥، تاج العروس ١/٢٠٧، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٧ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٩، مجالس العلماء ٦٢، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٥، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤٠، الصحاح ٤٦، الأصول ٣/٤٧١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٦. وفيه روايات متعددة منها: ولا يُرْهب ابن العمِّ مني صولةٌ، ومنها: لا يرهب بدون الواو، ومنها ولا يختتي ابنُ العم ما عشت، ومنها: (ويأمن مني صولة) ويروى (فلا يرهب) كما يروى (ماعشت) بدل (منّي) و (قولة) بدل (صولة).

=

يريد اختتئ[1]، والاختتاءُ[2] الفَرَق[3]، فَأَبْدَلَ من الهمزةِ ياءً؛ لأَنَّه لو وَقَفَ لسكنتْ، وقبلَها كسرةٌ، فقياسُ[4] تخفيفها[5] إذْ ذَاكَ أَنْ تُبدل منها ياء.

ومنه إقرارُهم[6] حرفَ العلة المتطرف بعد الألف الزائدة، وكان قياسُه أنْ تُبْدَلَ منه الهمزةُ، فلمَّا ثَبتَ حرفُ العلةِ ولم يُقْلَبْ همزةً، صارَ كأنَّه بدلٌ من الهمزة التي ينبغي أَنْ تكُونَ فيه نحو قول الشاعر:

١٦٤-إذَا مَا الْمَرْءُ صَمَّ وَلَمْ يُكَلَّمْ وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إلا نِدَايَا[7]

=

وفي طبقات الزبيدي:

لا يرهب ابنُ العم والجارُ صولتي ولا أختفي من خشية المتهدِّد

والشاهد (ولا أختتي) حيث أبدل من الهمزة ياء لما احتيج إلى التسكين؛ لأن الياء تسكن في هذا الموضع وأمثاله والهمزة لاتسكن فيه. انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٩.

(١) ب: اختفئ.

(٢) ب: الاختفاء.

(٣) أي الخوف وفي الصحاح (مادة ختأ) أختتأت من فلان أي اخْتَبأت منه واستترت خوفاً أو حياء.

(٤) في ب: مكان هذه الكلمة والتي بعدها (لقيام يجعلها).

(٥) أ: تحقيقها، والتصحيح من جـ.

(٦) أ: إجراهم والتصحيح من ب و جـ.

(٧) البيت للمستوغر بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء ٣٤، معجم الشعراء للمرزباني ٢٣، وفي اللسان ١٨/١٨م لأعصر بن سعد بن قيس عيلان، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١١٧/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٠، ضرائر الشعر لابن =

ووجْهُ ذلك الاعتـدادُ بحرفِ الإطلاق الذي هو الألفُ، حتى صار حرفُ العلةِ كأنَّه غيرُ[1] متطرفٍ، فلذلك لم يقلبْ.

ومنه إبدالُ اسم من اسم إذا كانا مشتقين من ذات واحدة نحو قول الأسود بن يعفر[2]:

=

عصفور ٢٣٠، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٤، الممتع ٥٤٨، إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٦/٢، المنصف ١٥٦/٢، الأصول في النحو ٤٦٩/٣، القوافي للتنوخي ١٤٦، ويروى (إذا ما الشيخ) بدل (إذا ما المرء) و (صُمَّ) بدل (صَمَّ) و (فلم يناجي) و (فلم يكلم) بدل (ولم يكلم) (وأعيا سمعه) و (أودى سمعه) بدل (ولم يك سمعه) و (دعايا) بدل (ندايا).

يصف الشاعر ما بلغ من الكبر حتى ما يسمع الصوت إلا دعاء بأعلى صوت.

والشاهد قوله (إلا ندايا) وكان الوجه أن يقول نداءً فيقلب الياء همزة لتطرفها ووقوعها بعد ألف زائدة لكنه اعتد بألف الإطلاق، فزالت الياء بذلك عن التطرف فثبتت، انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٠-٢٣١.

(١) (غير) سقطت من ب.

(٢) هو الأسود بن يَعْفُر -ويقال يُعْفَر بضم الياء بن الأسود بن جندل بن نهشل بن دارم، يكنى أبا الجرَّاح شاعر جاهلي فصيح، ليس بالمكثر وكان ممن يهجو قومه وكان يكثر التنقل في العرب، يجاورهم فيذم ويحمد وله في ذلك أشعار، جعله ابن سلام في الطبقة الخامسة.

انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٤٧-١٤٨، الشعر والشعراء ٢٥٥-٢٥٦، الأغاني ١٧/١٣-٣١، الاشتقاق ٢٤٣، الخزانة ٤٠٥/١-٤٠٦، المؤتلف والمختلف ١٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٣، الأعلام ٣٣٠/١.

١٦٥- فِيهَا الرِّمَاحُ وفِيْهَا كُلُّ سَـابغةٍ   قَضَّـاءَ مُحْكَمَـةٍ[(١)] مِنْ نَسْجِ سَـلاَّمِ[(٢)]

يريدُ من نسجِ سليمانَ؛ لأنهما[(٣)] من لفظِ السلامة، وقوله:

١٦٦- .... أَنَّــا[(٤)] غِضَـــابٌ لِمَعْبَـــدِ[(٥)]

---

(١) ب: غضاة محركة.

(٢) البيت ليس للأسود بن يعفر، كما ورد هنا، وكما ورد في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٧/٢، بل هو للحطيئة في شرح الكتاب للسيرافي ١١٨/١ب، ضرورة الشعر للسرافي ١٤٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٨، ٢٣٩، المعرب لجواليقي ٢٣٩، النكت ١٤٧، اللسان ١١٠/١٣، ١٩٢/١٥، المحكم ٣٨٣/٣، سمط اللآلي ٦٨٨، ثلاثة كتب في الحروف ٩٩، الدرر ٢٠٨/٢، ٢٢٢، المخصص ٧١/٦، جمهرة اللغة ١٣٢٧، العقد الفريد ١٨٥/٤، ضرائر الشعر للألوسي ٢٢.

وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ٢١٢، المزهر ١٨٩/١، الوساطة ١٤، الهمع ١٥٦/٢، ١٥٨، وفي البيت روايات كثيرة منها (فيه) بدل (فيها) في الموضعين، (والجياد) بدل الرماح و (بيضاء) و (جدلاء) بدل (قضَّاء) و (مبهمة) و (مسرودة) بدل (محكمة) و (صنع) بدل (نسج).

والسابغة: الدرع الوسيعة، قضّاء: القضَّاء من الدروع التي فُرغ من علمها، وأحكمت، ويقال الصلبة، اللسان (قضي).

(٣) أي (سلام وسليمان) وفي أ و ب (لأنها) وما أثبتناه من جـ.

(٤) جاء في جـ قبل ذلك: (فلا تحسبوا...) وليست هذه العبارة من البيت،كما سيتبين ذلك عند إكماله من مصادره.

(٥) جزء من بيت ينسب لدريد بن الصمة يرثي أخاه عبد ا لله وتمامه:

=

يريد لعبد الله، بدليل قوله بعد:

١٦٧- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرْدَتِ الخيلُ فَارساً فقُلْتُ أَعَبْدُ اللهِ ذَلِكُمُ الـرَّدِي[1]

ومنه أن تبدل اسماً من اسم من غير أن يكونا مـن لفظ واحد فمن ذلك/ قوله: [٤٦/ب]

=

فَـإنْ تَنْسَـأِ الأَيَّـامُ والدَّهْـرُ تَعْلَمُـوا بـني قـاربٍ أنّـا غِضَـابٌ لِمَعْبَـدِ

ثم قال: تنادوا فقالوا................ البيت.

وهما لدريد بن الصمة في: الأصمعيات ١٠٧-١٠٨، شرح الكتاب للسيرافي ١١٨/١ ب، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٩-٢٤٠، ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٥، ثلاثة كتب في الحروف ٩٩، والأول في المخصص ١٢٠/١٣، الصحاح ١٩٤/١، النكت ١٤٧-١٤٨، اللسان ١٤٠/٢-١٤١، أساس البلاغة ١٦٦/٢، تاج العروس ٤٨٦/٣، والثاني في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٧/٢، جمهرة أشعار العرب ٦٠١، وفيه (فقلنا) بدل فقلت.

وورد البيتان بدون نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٧/٢-٥٩٨، جمهرة اللغة ١٣٢٧، المسائل العسكرية ٢١٢-٢١٣.

ويروى: البيت الأول: (وإن تُعْقب الأيام) (فإن تُنْسِئ) كما يروى (غضابي) و (بمعبد) بدل (لمعبد) و (العصر) بدل الدهر.

وقال في الصحاح (مادة غضب): غضبت لفلان إذا كان حياً، وغضبت به إن كان ميتاً، وعلى هذا فرواية بمعبد أولى.

(١) في النسخ الثلاث (الرد) بدون الياء والتصحيح من مصادره وسبق تخريجه مع البيت الأول فكلاهما لدريد بن الصمة.

١٦٨- مِثْلُ النَّصَارَى قَتَلُوا الْمَسِيْحَا[١]

ووجْهُ ذلك إما الغلطُ؛ لأنَّ الذين اعتقدوا أنَّهم قَتَلُوا المسيحَ إنَّما هم اليهود، فلا يكونُ ذلك من الضرائر، وإمَّا أنَّ النصارى لما كانُوا كفاراً كاليهود، وكان الذي حَمَل اليهودَ على اعتقادِهم قتلَ المسيح الكفرُ، جَعَل النصارى بمنزلتِهم في ذلك، فلذلك وَضَعَ النصارى مَوْضِعَ اليهودِ، فيكونُ على هذا ضرورةً، لأنه جَعَل اسماً بَدَل اسم، لاجتماعهما في معنى ما. وقولُ زهير:

١٦٩-[فتنتِجْ لكم غِلْمَانَ أشْأَمَ كُلُّهُمْ][٢] كأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ[٣]

---

(١) بيت من الرجز لم أعثر على قائله وهو في ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٦، الوساطة ٤٧٣، تأويل مشكل القرآن ٢٠٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤٦، ثلاثة كتب في الحروف ١٠٠، المعاني الكبير ٨٧٩، شرح السيرافي ١/١١٨ ب، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٨.

وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ ولا ب وهو من جـ.

(٣) البيت في ديوانه ٨٢، شرح شعر زهير ابن أبي سلمى ٢٨، الأمالي الشجرية ٢/٤٥٧، (طناحي) ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٧، طبقات فحول الشعراء ٨٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤٨، شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٩، الموشح ٥٦، سمط اللآلي ٨٤٥ن المزهر ٢/٥٠٣، ضرائر الشعر للقزاز ٥٢، الضرائر للألوسي ٥٤، الوساطة ١٣، الخزانة ٣/١٣، الأمثال لمؤرج السدوسي ٤٥، شرح الكتاب للسيرافي =

يتوجَّهُ أيضاً على الغلط؛ لأنَّ الأحمرَ الذي قَتَل الناقَةَ إنما هو لثمود، فلا يكون ضرورةً، وإما أَنْ يكُونَ وَضَعَ عاداً موضعَ ثمود؛ لاجتماعهما في أَنَّهُما[1] أمتان قديمتان، فيكونُ ضرورةً، وقد قيل[2]: إنَّ ثمودَ[3] كانت تُسمى عاداً الآخرةَ بدليل قوله تعالى ﴿**وأنَّه أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى**[4]﴾ فَدَلَّ على أن ثَمَّ عاداً آخره، فَلا يكونُ على هذا غلطاً ولا ضرورةً. وكذلك قولُ أبي ذؤيب[5]:

=

/١١٩ أ، الصحاح ١٩٥٧، اللسان ٢٠٧/١٥، أساس البلاغة ٤٧٤/١، ثلاثة كتب في الحروف ١٠٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٨.

قد تنتج لكم: أي الحرب، أشأم: الشؤم ضد اليمن، أي كلهم في الشؤم كأحمر عاد.

(١) أ: أنها، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) انظر الخزانة ١٣/٣، وفيها: (وقال المبرد: لا غلط؛ لأن ثمود يقال لها عادٌ الآخرة، ويقال: لقوم هود عاداً الأولى والدليل على هذا قوله تعالى ﴿**وأنه أَهْلَكَ عاداً الأولى**﴾ سورة النجم ٥٠.

(٣) ب: ثموداً.

(٤) سورة النجم ٥٠.

(٥) هو خويلد بن خالد بن مُحرِّث بن زُبيد بن مخزوم أحد بني تميم بن سعد بن هذيل وهو أحد المخضرمين ممن أدرك الجاهلية والإسلام، فأسلم وحسن إسلامه، وهو أشعر هذيل، قدم على النبي ﷺ في مرض موته، فمات عليه الصلاة والسلام قبل قدومه بليلة أدركه وهو مسجى وصلى عليه وشهده دفنه ﷺ وتوفي سنة ٢٧هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٣١-١٣٢، الشعر والشعراء

=

١٧٠- فَجَاءَ بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ لَطَمِيَّةٍ يَدُومُ الفُراتُ فَوْقَهَا وَيَمُوْجُ[(١)]

يصف دُرَّة[(٢)]، والفراتُ: الماءُ العذبُ، [ومعلومٌ أن اللؤلؤةَ لا تكون في الماءِ العذب[(٣)]] فمنهم[(٤)] من قال: إنه غلط، فَظَنَّ أنَّ اللؤلؤةَ تكونُ

=

٦٥٣-٦٥٨، المؤتلف والمختلف ١٧٣، سمط اللآلي ٩٨-٩٩، الأغاني ٦/٢٧٩-٢٩٣، الاشتقاق ١٧٨، الخزانة ١/٤٢٢-٤٢٣، معاهد التنصيص ٢/١٦٥-١٧٠، شرح شواهد المغني ٢٩-٣١، الأعلام ٢/٣٢٥.

(١) انظر ديوان الهذليين ١/٥٧، شرح الكتاب للسيرافي ١١٩ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٨، ضرائر الشعر للقزاز ٦٨، الوساطة ١٣، وفيها (يدور الفرات حولها) مقاييس اللغة ٢/٢٥٦، ثلاثة كتب في الحروف ١٠١، اللسان ١٦/١٧، وروايته (تدور البحار فوقها....) وعليه فلا شاهد فيه تأويل مشكل القرآن ٢٨٧- كتاب الصناعتين ١٠١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٩، المعاني الكبير ٨٨٣، تاج العروس (لطم) ٩/٦١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٢٨، الضرائر للألوسي ٥٣، والدرة اللطمية: نسبة إلى اللطائم وهي الأسواق التي تباع فيها العطريات، وقيل بل هي التي في عير لطمية، وقيل: اللطمية نسبة إلى التطام البحر عليها بأمواجه. انظر تاج العروس ٩/٦١ (بتصرف).

يدوم الفرات الخ: أي يسكن مرة ويهيج أخرى.

(٢) في اللسان ٦/١٧: (إنما عنى دُرَّه)، أي من لؤلؤ ونحوه.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو من ب و جـ.

(٤) وهو الأصمعي، انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١١٩ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٨.

في الفرات، فلا يكونُ ضرورةً، ومنهم[1] مَنْ قَال: إنَّ هذا أمرٌ لا يَغْلَطُ فيه أبو ذؤيب؛ لأن مسكَنَه كانَ في الجبالِ المطلةِ على البحر، وهو موضِعُ اللؤلؤ، وإنّما أراد الماءَ الْمِلْح، ولَمَّا كان ناجعاً[2] في حقها جعله بالإضافة إليها فراتاً تشبيهاً بالفرات في أنه ناجعٌ في الأبدان، وقيل: إنَّه أراد بقوله: يدومُ الفراتُ، ماءَ اللؤلؤة، وهو البريقُ الذي يكون فيها، وجَعَلَه فُراتاً، لأن أعلى المياه الفرات[3]، وهو على كلا الوجهين ضرورة، لأنه استعار للشيء اسم غيرِه مجازاً وتشبيهاً.

ومن البدل المقيسِ في الضرائر أنْ يُسْتَعْمَلَ للشيء ما لا يكونُ[4] إلا لغيرِه على جهة التشبيه والمجاز، فمنه قولُ الحطيئة[5]:

---

(١) قال السيرافي: وذكر أهل اللغة أن هذا صحيح، وأن الأصمعي هو الغالط، وكيف يذهب هذا على أبي ذؤيب، وهو من هذيل، ومساكنهم جبال مكة المطلة على البحر، ومواضع اللؤلؤ؟" ينظر: شرح الكتاب ١١٩/١ أ، ضرورة الشعر ١٤٩.

(٢) ب: تابعاً.

(٣) انظر: ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٩، شرح الكتاب للسيرافي ١١٩/١ أ.

(٤) ب: وأن يكون.

(٥) هو جرول بن أوس بن مالك بن جؤية بن مخزوم يكنى أبا مليكة، والحطيئة لقب له، لقصره وقربه من الأرض وهو من فحول الشعراء ومتقدميهم وفصحائهم، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم وقيل إنه ارتد -وا لله أعلم- وعرف بالهجاء حتى هجا أمه وأباه ونفسه توفي سنة ٤٥ هـ.

=

١٧١- سَقَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرابِ مَشَافِرُهْ(١)

/فاستعار المشفرَ للإنسانِ، وإنّما هو للبعير. وقول الآخر يصفُ إبلاً: [٤٧/

١٧٢- تَسْمَعُ فِيْهَا مثلَ صوتِ المِسْحَلِ بَيْـنَ وَرِيْدَيْهَـا وَبَيْـنَ الْجَحْفَـلِ

والْحَشْوُ مِنْ حَفَّانِهـا كَـالْحَنْظَلِ(٢)

=

انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٩٧، ١٠٤، الشعر والشعراء ٣٢٢-٣٢٨، فوات الوفيات ١/٢٧٦-٢٧٩. الأغاني ٢/١٤٩-١٩٣، سمط اللآلي ٨٠-٨١، الخزانة ٢/٤٠٦-٤١٣، العيني ١/٤٧٣، الأعلام ٢/١١٨.

(١) البيت في ديوانه ٢٥، وهو له في المقتضب ٢/٥١، جمهرة اللغة ١٣١٢، ثلاثة كتب في الحروف ٩٤، تأويل مشكل القرآن ١٥٤، الموشح ١٤٥، كتاب الصناعتين ٣١٠، المعاني الكبير ٤٠٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٥٣، ٥٩٩، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢١أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٢، وبلا نسبة في المخصص ٤/١٣٦، ١٢/١٨١.

ويروى (قَرَوا) بدل (سقوا).

العيمان العيمة: شهوة اللبن، وقد عام الرجل يعِيمُ ويَعَامُ عَيْمَةً فهو عَيْمَان وامرأة عيمى الصحاح (عِيمَ).

(٢) أبيات من الرجز تنسب لأبي النجم العجلي انظر ثلاثة كتب في الحروف ٩٥،٩٦ وجمهرة اللغة ١٣١٢، اللسان ١٣/١٠٨، ١٦/٢٨١، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٩، أسرار البلاغة ٣٠، الطرائف الأدبية ٦٥، ٧١.

ويروى: (تسمع للماء كصوت المسحل) ويروى (المنجل).

=

فاستعار الجحفلة لذوات الخُفّ[1]، وإنما هـي لـذوات الحـافرِ، واسْتَعَارَ الحقَّان لصغارِها، وإنَّما ذلك لصغار الغنم[2]، وكذلك قولُ الآخر:

١٧٣- وَذَاتُ هِدْمٍ[3] عَارٍ أُشَاجِعُها تُصْمِـتُ بالمـاءِ تولبـاً جَدِعَـا[4]

=

المسحل: الحمار الوحشي. ويأتي بمعنى المبرد، واللسان الخطيب. الصحـاح (سـحل). والجحفل: جحافل الخيل: أفواهها وجحفلة الدابة: ما تناول به العلف، وقيل الجحفلة من الخيل والحمر والبغال بمنزلة الشفة من الإنسان، والمشفر للبعير، اللسان ١٣/١٠٨، الحشو: صغار الإبل: الصحاح واللسان (حشا) حفانها: الحفان فراخ النعام وربما سموا صغار الإبل حفّانا، والواحدة حفَّانة للذكر والأنثى جميعاً: اللسان (حفن).

(١) انظر اللسان ١٣/١٠٨.

(٢) في اللسان ١٦/٢٨١: (الحفان: فراخ النعام) وكذلـك هـو في شـرح جمـل الزجـاجي لابن عصفور ٢/٦٠٠ (لصغار النعام).

(٣) جـ: قدم.

(٤) البيت لأوس بن حجـر في ديوانـه ٥٥، شـرح الكتـاب للسـيرافي ١/١٢١ أ، ضـرورة الشعر للسيرافي ١٦٤، ذيل الأمـالي ٣٥، مجـالس العلمـاء للزجـاجي ١٤، الخصـائص ٣/٣٠٦، أسرار البلاغـة ٣٧، كتـاب الصنـاعتين ١٦٩، اللسـان ١/٢٢٤، ٩/٣٩٢، ١٦/٨٦، وانظر ص١٥٨، من الديوان ففيها مصادر لهذا البيت وجاء غير منسوب في معجـم مقـاييس اللغـة ٤٣٢، المقـرب ٢٠٦، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٢/٦٠٠، وفي جميع المصادر عدا الأخير (نواشرها) بدل (أشاجعها).
هدم: الهدم بالكسر الثـوب الخلـق المرقـع، وقيـل هـو الكسـاء الـذي ضوعفـت رقاعـه، وخصَّ ابن الأعرابي به الكساء البالي من الصوف دون الثوب، اللسان (هدم) الأشاجع: أصول الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف الواحد أشجع. الصحاح (شجع).
وأوضح المصنف التولب والجدع.

والْجَدِعُ[1]: السَّيِءُ الغذاءِ[2]، والتولبُ: ولـدُ[3] الحمـار، فاسْتَعَارَهُ هنـا للمرأة[4]، ومنه قوله عليه السلام" لاَ تَحْقِرَنَّ إحدَاكُـنَّ لجارتِهـا وَلَـو فِرْسَـنَ شَاةٍ"[5]، وإنَّما الفرسنُ للبعير، وهـو الظِّلـفُ مـن الشـاة، فاسـتعاره للشـاةِ، ويجيءُ هذا في الكلامِ وهو قليلٌ جداً، وإنَّما بابُه أن يجيءَ في الشعر، فلذلـك ذكرناه في الضرائر.

ومن البدل المقيـس أَنْ يـأتيَ في القافيـةِ الواحـدة بـالحرفين المتقـاربين في المخرج[6]، فمن ذلك قول الشاعر:

---

(١) ب: والجذع.

(٢) انظر: اللسان ٣٩٢/٩، مقاييس اللغة ٤٣٢/١.

(٣) أ: وكذا الحمار، وهو تحريف، وهو من ب و جـ.

(٤) في المقرب ٢٠٦/٢، "فأوقع التولب وهو ولد الحمار على الطفل تشبيهاً له به".

(٥) هذا الحديـث رواه البخـاري في موضعين مـن الصحيـح أحدهمـا برقـم (٢٥٦٦) في كتـاب الهبـة، والآخـر برقـم (٦٠١٧) في كتـاب الأدب بلفـظ (لا تحقـرن جـارة لجارتها....) وكذلك أخرجه مسلم في الزكـاة (٩١) رقـم (١٠٣٠) بلفـظ البخـاري. وأخرجه الترمذي برقم (٢١٣٠) بلفظ (ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فرسـن شـاة) وأخرجه مالك في الموطأ برقـم (٢٥) انظـر الموطـأ ٩٣١/٢ بلفـظ (لا تحقـرن إحداكـن لجارتها ولو كراع شاة مُحْرَقاً) وانظر ٩١٦/٢، من الموطأ رقم (٤) بلفظ آخر.

(٦) قال المبرد: "واستجازت الشعراء أن تَجمعَ الميمَ والنونَ في القوافي، لما ذكرتُ لك مـن اجتماعهما في الغُنَّة" الكامل ٩٨٦.

١٧٤- بُنَـيَّ إنَّ الْـبِرَّ شَـيْءٌ هَيِّـنُ   المنطِـــقُ اللَّيِّـــنُ وَالطُّعَيِّـــمُ[(١)]

وقولُ الآخر:

١٧٥- إذا كَبِرْتُ فاجْعَلُوني وَسَطَا   إنِّــي كَبِـيْرٌ لا أُطِيْـقُ الْعُنَّـدَا[(٢)]

---

(١) ب: (والطعم) وهما بيتان من الرجز ينسبان لامرأة قيل إنها جدة سفيان قالته لسفيان كما في تهذيب اللغة ١٥/٣٧٠، وانظر الكامل ٩٨٦، المقتضب ١/٢١٧، اللسان ٧/٢٨٠، النوادر في اللغة ٤٠٠، الضرائر للألوسي ٢٠٢، ٢٠٥، الأمالي الشجرية ١/٤٢١، (طناحي) مغني اللبيب ٨٩٣، خزانة الأدب ١١/٣٢٥، شرح أبيات المغني ٨/٦٧-٦٨، الأشباه والنظائر ١/٢١٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٠، سمط اللآلي ٧٢، ويروى: (المفرش) بدل (المنطق)، و (الطيِّب) بدل (اللين).

والشاهد قوله (هين) و (الطعيم) حيث اختلف الروي بالنون والميم، وهما متقاربان في المخرج.

(٢) بيتان من الرجز لم أعثر على قائلهما وهما في: المقتضب ١/٢١٨، مجاز القرآن ١/٢٩١، ٣٣٧، ٢/٢٧٥، القوافي للأخفش ٩٥، القوافي للتنوخي ١٤٣، الأمالي الشجرية ١/٤٢٢، (طناحي) الضرائر للألوسي ٢٠٤، خزانة الأدب ١١/٣٢٣، الاقتضاب ٤١٥، مغني اللبيب ٨٩٤، شرح أبيات المغني ٨/٦٨-٧٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٠، الموشح ١٤، جمهرة اللغة ٦٦٦، ٨٧٩، المحكم ٢/١٥، أدب الكاتب ٣٨٠، سمط اللآلي ٧٢، اللسان ٤/٣٠١، ويروى بدل (كبرت) (ركبت) و (جلست) و (نزلت) و (رحلت) و (رجلْتُ) كما يروى (شيخ) بدل (كبير) كما يروى (العَندا) بدل (العُنَّدا).

=

وقولُه:

١٧٦- حَـدِّثْ حَدِيْثَيْـنِ امْـرَأَهْ فـإِنْ أَبَـتْ فَأَرْبَعَـهْ[1]

وكذلك قولُ الآخر:

١٧٧- إنْ شِئْتَ أَشْرَقْنا كِلاَنَا فَدَعَا اللَّـهَ جَهـراً رَبَّـه[2] فَأَسْـمَعَا

بالْخيرِ خَيْـرَاتٍ وَإنْ شَـراً فأا[3]

=

والعنـدا: جمـع عنـود وهـي الناقـة الصعبـة الـتي لا تسـتقيم في سـيرها. وقـال ابن سيدة: "وناقة عنود: تَبَاعَدُ عن الإبل فترعى ناحية.... ورجل عنود: يَحُلُّ وحده، ولا يخالط الناس، المحكم ٢/١٤-١٥، والشاهد: قوله (وسـطا) و (عنـدا) حيث أتى بحرفين متقاربين في المخرج وجمع بينهما وهما الطـاء والـدال. وهـذا يسـمى الإكفـاء وهو من عيوب القوافي.

(١) هذا مَثَلٌ من الأمثال كمـا في: الأمثـال للميدانـي ١٩٢/١، جمهـرة الأمثـال ٢٩٧/١، ٣٠٥، وفيهما: (فإن لم تَفْهم) بدل (فإن أبت) وفي الفاخر ٧٦، وفيه (حدِّث الرَّعُنـاء بحديثين فإن أبت فأربع) وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١٢١/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠١/٢ على أنه من الرجز.
والشاهد قوله (امْرأة) و (فَأَرْبَعَةْ) حيث جاء في القافيـة بحرفـين متقـاربين في المخـرج، وهما الهمزة والعين، إذ مخرجهما واحد.

(٢) أ: جهراً به، وفي جـ: جهار به، والتصحيح من ب.

(٣) أبيات من الرجز تقدم تخريجها في ص ٤٧٧، ولم يرد البيت الأول والثـاني فيمـا سـبق في نص الصفار وروايتهما مختلفة في المصادر. فقد جاءت روايـة ابـن سـيدة في المحكـم ١٩٣/٢:

=

وقول الآخر:

١٧٨- إنّي[1] لها بَعِيْرُها[2] المُذَلّلْ أَحْمِلُهـا وَحَمَلَتْنِـي أَكْـثَرْ[3]

ومنْه أَنْ تَضَعَ (مهما) مَوْضِعَ (ما[4]) الاستفهامية وذلك قولُه:

١٧٩- مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بنَعْلَـيَّ[5] وَسِـرْبَالِيَهْ[6]

=

إن شئتِ يا سمراء أشرفنا معاً دعا كلانا ربه فأسمعا

أما في اللسان ففرق بين هذه الرواية التي نسبها لحكيم بن معية التميمي والرواية الأخرى التي تتفق مع رواية الصفار فيما عدا بعض الكلمات والتي نسبها إلى لقمان بن أوس، وقد تقدم إيضاح ذلك في الصفحة المشار إليها. فلينظر تخريج هذا الرجز هناك.

والشاهد فيه هنا: الإتيان بحرفين متقاربين في المخرج في قافية واحدة، فالعين والهمزة من مخرج واحد.

(١) أ: ابن لها، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ب: بعزها.

(٣) بيتان من الرجز لم أعثر على قائلهما، وهما في ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٨، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢١ ب، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠١، ويروى (أَنالَهَا).

والشاهد: قوله (المذلل) و (أكثر) فقد جعل الراء مكان اللام لتجاورهما في المخرج.

(٤) (ما) سقطت من ب.

(٥) ب: معلى.

(٦) البيت لعمرو بن ملقط الطائي -شاعر جاهلي- انظر: الأزهية ٢٦٥، الضرائر للألوسي ٣٢٠، شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٣٠، ٧٤٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٣، العيني على الخزانة ٢٠/٤٥٨، معجم الشعراء ٥٨، النوادر في اللغة

=

ومن البدل غَيْر المقيس وضعُ فِعْلِ الأَمْرِ مَوْضِعَ فِعْلِ الخبرِ نحو قوله:

١٨٠- أَلاَ يَا أُمَّ فَارِعَ لا تَلُومِـي ... عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِـهِ سَمَاعِي[1]

وَكُونِـي بِالْمَكَـارِمِ ذَكِّرِيْنِـي[2] ... وَدَلِّي دَلَّ مَـاجِدَةٍ[3] صَنَـاعِ[4]

= ٢٦٧، خزانة الأدب ١٨/٩-٢٥، ٥٢٤، شرح أبيات المغني ٣٦١/٢-٣٦٦، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٤٤١، ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٩، شرح المفصل ٤٤/٧، مغني اللبيب ١٤٦، ٤٣٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠١/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٢/١ أ، والشاهد فيه وضع (مهما) موضع (ما) الاستفهامية أي مالي الليلة ماليه؟

وأودي بنعلي: أي ذهب بنعلي....

ويستشهد به أيضاً عند بعض النحاة على زيادة الباء في الفاعل، كأنه قال: أودى نعلاي، فلحقت كما لحقت في (كفى با لله) انظر كتاب الشعر للفارسي ٤٤١.

(١) أ، ب: سماع وما أثبتناه من جـ.

(٢) ب: ذكروي.

(٣) أ، ب: فاخرة، والتصحيح من جـ.

(٤) البيتان ينسبان لبعض بني نهشل في النوادر لأبي زيد ٢٠٦،٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠، خزانة الأدب ٢٦٦/٩-٢٦٨، شرح أبيات المغني ٢٢٧/٧-٢٢٨، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٢٢ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٨، شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨٠/١، ٦٠١/٢، كتاب الشعر للفارسي ٣٢٧، والثاني فقط في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٧، مغني اللبيب ٧٦٢، الهمع ١١٣/١، الدرر ٨٣/٢، وورد =

فَوَضَعَ (ذكريني) موضعَ الخبر، لأنَّ[1] (كان) لا[2] يكونُ خبرُهَا أمراً[3]. ومنه وضعُ الجملةِ الفعليةِ/ أو الإسميةِ في صلةِ الألفِ واللامِ، فمن[/٤٧ ب] ذلك قولُه:

١٨١-........................ ..... صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[4]

=

الأول فقط في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٥ يا أم فارع: أي فارعة فحذف وذلك شاذ؛ لأنه ليس بمنادى إنما المنادى الأم، الخزانة ٢٦٧/٩. سماعي: أي ذكري وحُسْن الثناء علي. وَدَلِّي: قال ابن عقيل: الدَّل قريب المعنى من الهَدْي وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك. الخزانة ٢٦٨/٩، الصناع: الماهرة الحاذقة بعمل اليدين.

(١) ب: لأنه.

(٢) (لا) سقطت من ب.

(٣) قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٥٩: "فجعل (ذكريني) في موضع (مذكرة) وهو قبيح، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب كان".

(٤) ب: المجدع. وهذا قطعة من بيت قاله ذو الخرق الطهوي -شاعر جاهلي- وتمامه:

يقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

انظر: النوادر في اللغة ٢٧٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٩، خزانة الأدب ٣١/١-٤٥، ٤٨٢/٥، العيني على الخزانة ٤٦٧/١، شرح شواهد المغني ١٦٢، شرح أبيات المغني ٢٩٢/١-٣٠٢، اللسان ٣٩٠/٩، ونسب -خطأ- في شرح الكتاب للسيرافي ١٢١/١ ب، وضرورة الشعر ١٦٦ إلى طارق بن دَيْسق -وقد نبَّه محقق الأخير على ذلك في هامش ٢ من الصحفة نفسها. وجاء بلا نسبة في الإنصاف

=

وقوله:

١٨٢- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُه[1] ....

=

١٥١، ٣١٦، ٥٢٢، الدرر ١/٦١، المسائل العسكرية ٩١، ١٥٤، مغني اللبيب ٧٢، سر الفصاحة ٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٢، أمالي السهيلي: ٢١، اللسان ١٥/٢٧٩، ١٦/٤١، الهمع ١/٨٥، شرح المفصل ٣/١٤٤، اللامات للزجاجي ٣٥، المحكم ١/١٨٤، شرح التسهيل ١/٢٠١، الخنا: الفاحش من الكلام.
العُجْم: جمع أعجم وعجماء وهو الحيوان الذي لا ينطق، والأعجم أيضاً الإنسان الذي في لسانه عجمة. قال في اللسان (عجم): وأما العُجْم: فهو جمع أعجم، والأعجم الذي يجمع على عُجْم ينطلق على ما يعقل وما لا يعقل.
الجدْع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد، وحمار مجدع: مقطوع الأذن، وقيل اليجدع: من جدعت الحمار: أي سجنته وحبسته.
والشاهد (اليجدع) يريد المجدع، فدخلت أل على الفعل المضارع ضرورة، حيث وضع الجملة الفعلية موضع الاسم.

(١) صدر بيت للفرزدق وعجزه:

وَلا الأَصِيْلِ وَلاَ ذِي الـرَّأيِ والْجَـدَلِ

انظر: اللسان ٧/٣٠٤، ١٦/٤١، الدرر ١/٦١، خزانة الأدب ١/٣٢، الإنصاف ٥٢١، العيني على الخزانة ١/١١١، شرح شذور الذهب ٢١، شرح التصريح ١/١٤٢. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٨، المقرب ١/٦٠، شرح التسهيل ١/٢٠١، شرح ابن عقيل ١/١٣٧، شرح الأشموني ١/١٥٦، ١٦٥، الهمع ١/٨٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١١٢، ٢/٦٠٢.
ويروى (ولا البليغ).

=

ومِنْ وَضْعِ الاسميةِ قول الآخر:

١٨٣ مِـنَ الْقَـوْمِ الرَّسُـولُ اللهِ مِنْهُـمُ[(١)] ....

=

بالحكم: هو الذي يحكمه الخصمان ليفصل بينهما، وحكومته: أي تحكيمه، الأصيل: يقال: رجل أصيل الرأي: أي محكم الرأي، والأصل الحسب. الجدل: شدة الخصومة. والشاهد قوله (الترضي) حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع، وهذا ضرورة. قال ابن عصفور: فوضع (التُرضي) موضع المرضيِّ حكومتُه، شرح جمل الزجاجي ٦٠٢/٢، وقال ابن مالك لا ضرورة فيه لتمكنه من أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته) شرح التسهيل ٢٠٢/١، العيني على الخزانة ١١٧/١، وكذلك قال في البيت السابق انظر شرح التسهيل ٢٠٢/١.

(١) صدر بيت لم أعثر على قائله وعجزه:

لَهُـمْ دَانَـتْ رِقَـابُ بَنِـي مَعَـدٍّ

انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٩، الدرر ٦١/١، الهمع ٨٥/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٣/١، ٦٠٢/٢، العيني على الخزانة ٤٧٧/١، شرح التسهيل ٢٠٢/١، شرح ابن عقيل ١٣٨/١، اللامات للزجاجي ٣٦، شرح الأشموني ١٦٥/١، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٦١، مغني اللبيب ٧٢، خزانة الأدب ٤٨٣/٥، الضرائر للألوسي ٣٠٣، وفي الخزانة ٣٣/١، بيت قريب من هذا وهو:

بـل القـومُ الرسـولُ الله فيهـم هُـم أهـلُ الحكومـة مـن قُصـيٍّ

دانت: خضعت وذلت. وبنو معد: هم قريش وهاشم.

والشاهد في قوله (الرسول الله منهم) حيث وصل (أل) بالجملة الاسمية ضرورة، فوضعها موضع الاسم، قال ابن عصفور في شرح الجمل ٦٠٢/٢، "فوضع

=

ومن البدل المقيس في الضرائر[1] قلبُ الإعرابِ، ومنهم مَنْ أَجَازَه في الكلامِ، والصحيحُ أنَّه لا يجوزُ إلا في الشعر، وما جَاء منه في الكلامِ قليلٌ لا يُقَاسُ عليه نحو قوله:

١٨٤- .... [قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ[2]] أَوْ بَلَغتْ سَوْءاتِهِمْ[3] هَجَرُ[4]

=

رسول الله منهم موضع الكائن" وقال في ضرائر الشعر ٢٧٩: "يريد الذين رسول الله منهم، فالأظهر أن تكون مبقاة من الذين؛ لأنه وصلها بالجملة الاسمية، ولم يدخلها على اسم الفاعل ولا على ما أشبهه".

(١) أ: الضمائر. وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ما بين الحاصرتين من جـ.

(٣) ب: سراتهم.

(٤) بيت للأخطل وتمامه:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُون قد بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ

وهو في ديوانه ٩٠، ثم هو له في ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٣، شرح شواهد المغني ٩٧٢، الكامل ٤٧٥، مجاز القرآن ٣٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٢/١ ب، تأويل مشكل القرآن ١٤٩، اللسان ٤٨/٧، الأمالي الشجرية ١٢٦/٢، (طناحي) كتاب الشعر للفارسي ١٠٧، شرح أبيات المغني ١١٦/٨، ١٢٥، الدرر ١٤٤/١، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٣٢/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨، معاني القرآن للأخفش ١٣٤، الأصول في النحو ٤٦٤/٣، مغني اللبيب ٩١٧، المحتسب ١١٨/٢، شرح الأشموني ٧١/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٢/٢، ٦٠٢/٢، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل ٥١، نسب البيت لجرير وهو خطأ.

=

قول الآخر:

١٨٥- وتُرْكَبُ خَيْلٌ لاَهَوَادَةَ[1] بينها   وتَشْقَى الرِّمَـاحُ بالضَّيـاطِرَةِ[2] الْحُمْـرِ[3]

=

ويروى: (على العيارات) بدل (مثل القنافذ) كما يروى (نجرانَ) بالنصب، ويروى (أو حُدِّثتْ، بدل أو بلغت).

هداجون: الهدج سير في ضعف، يقال جمل هدجان إذا قارب خطوة من مرض أو كبر يريد أنهم يتلصصون.

الشاهد فيه قلب الإعراب حيث رفع المفعول ونصب الفاعل، فرفع هجر ونصب السوءات وهي البالغة، وهجر مبلوغة، وكان الوجه أن يقول (سَوْءاتهم) (نجرانَ أو هجرَ) بالنصب. انظر تأويل مشكل القرآن ١٩٥.

(١) ب: لإسرارة.

(٢) أ: بالطياطرة، ب: والطياطرة، وما أثبتناه من جـ.

(٣) البيت لخداش بن زهير في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٦، جمهرة أشعار العرب ٥٣٦، الكامل ٥٨٠، تأويل مشكل القرآن ١٩٨، اللسان ٦/١٦٠، الصحاح ٧٢١. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢/١١٠، الأصول في النحو ٣/٤٦٥، الصاحبي في فقه اللغة ٢٠٣، الأضداد للأنباري ١٠١، مقاييس اللغة ٢/١٠٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٨١، ٦٠٢، ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٦، معاني القرآن للأخفش ١٣٥، شرح الكتاب للسيرافي ١٧٦، ويروى: (وتلحق) بدل (وتُركب) كما يروى (عندها) و (بيننا) بدل (بينها) و (نَعْصى) بدل (نشقى).

هوادة: الهوادة المصالحة والموادعة. الضياطرة: الضَّيْطر: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده (اللسان: (ضطر) وقال المبرد: الضياطرة واحدهم ضيطر وضيطار وهو الأحمر العضل الفاحش: الكامل ٥٧٩، وقال أبو عبيدة: "الخيل ههنا الرجال) مجاز القرآن =

وإِنَّمـَـا تشقـى الضياطِرةُ[1] بهـا[2]، وقولِ الآخر:

١٨٦- .... كَـانَ الزِّنَــى فَرِيْضَـةَ الرَّجْـمِ[3]

والزِّنى ليس بفريضة الرَّجْمِ، وإِنّما الرَّجْمُ فريضةُ الزِّنَى.

وقول الآخر:

=

٢/١١٠، والشاهد فيه قلب الإعراب وهو يريد: وتشـقى الضيـاطرة الحمـر بالرمـاح، فجعل إعراب الرماح للضياطرة، وإِعراب الضياطرة للرماح.

(١) أ، ب: الطياطرة، وما أثبتناه من جـ.

(٢) وذكر السيرافي لها وجهين هذا أحدهمـا والآخـر أن الرمـاح تشـقى بالضيـاطرة، لأنـه لم يجعلهم أهلاً للتشاغل بها، وحقّـر شـأنهم فجعـل طعنهـم بالرمـاح شـقاءً للرمـاح، ضرورة الشعر ١٧٦، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٣ أ.

(٣) عجز بيت للنابغة الجعدي وصدره:

كــانَتْ فريضـــة مـــا تقُـــولُ كَمَـــا

انظر: سمط اللآلي ٣٦٨، مجاز القرآن ١/٣٧٨، ضرائــر الشـعر لابـن عصفـور ٢٦٩، لسان العرب ١٩/٧٩، وهو بلا نسبة في معاني القـرآن للفـراء ١/٩٩، ١٣١، شـرح الكتاب للسـيرافي ١/١٢٢ب، الصـاحبي في فقـه اللغـة ٢٠٢، تـأويل مشـكل القـرآن ١٩٩، الخزانة ٤/٢٦٣، ٩/٢٠٣، الإنصاف ٣٧٣، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ١٧٤، ضرائر الشعر للقزاز و ١٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٥٥، ٢/٦٠٣، البحر المحيط ٦/٣٣، ويروى (فريضةُ) بالرفع، كما يروى (ما أتيت) بدل (ما تقول).

١٨٧- قَبْلَ دُنُوِّ الأُفْقِ مِنْ جَوْزَائِـهِ[١]

يريد: قَبْلَ دُنُوِّ الجوزاءِ من أفقها، فَقَلَب.

وقول الآخر:

١٨٨- قَدْ لَمَعَ الْبَرْقُ بِبَرْقٍ[٢] خُلَّبِـه[٣]

يريد بخُلَّبٍ[٤] برقُه، لأن الصفة هي التي ترفع الاسم[٥]،

---

(١) بيت من الرجز لأبي النجم في ضرائر الشعر للقزاز ١٩٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨، تأويل مشكل القرآن ١٩٦، آمالي المرتضى ٢١٧/١، سر الفصاحة ١١٦، وهو غير منسوب في معجم مقاييس اللغة ١١٥/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٣/٢.

(٢) أ: وبرق، جـ: برق، والتصحيح من ب ومصادر البيت.

(٣) بيت من الرجز نسبه ابن قتيبة في تأويل مشكل إعراب القرآن ٢٠٢، لأبي النجم العجلي، وفيه (كَلَمْعَةِ) بدل (قد لمع) وهو غير منسوب في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٣/٢.
البرق الخُلَّب: الذي لا غيث فيه كأنه خادع، ومنه قيل: لمن يَعِد ولا ينجز إنما أنت كبرقٍ خُلَّبٍ، والخُلَّبُ، أيضاً: السحاب الذي لا مطر فيه، يقال بَرْقُ خُلَّبٍ بالإضافة، انظر مادة (خلب) في الصحاح ١٢٢/١، تهذيب اللغة ٤٢١/٧، اللسان ٣١٥/١.

(٤) ب: بجلف، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) ولكنه قلب، وهذا وجه الاستشهاد به.

و[1]من كلامِهم: إنَّ فُلانَةَ لتنوءُ بِهَا عَجِيزَتُها، يريدون لتنوءُ هي بعجيزتِها، وكذلك قولُهم: أدخلتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي[2]، ومعلومٌ أنَّ الرأسَ هو المدخلُ في القلنسُوة، وكذلك قولُه تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾[3] ومعلومٌ أنَّ المفاتِحَ لا تَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ، بل العصبةُ تنوءُ بها، على أَنَّ قولَه تعالى[4]: ﴿لَتَنُوْءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ وقولهم: لتنوءُ بها عجيزتُها، يحتملان التأويلَ، وهو أن تكونَ الباءُ للنقلِ بمعنى الهمزة، فيكون معنى: لتنوءُ بالعصبة، لَتُنِيءُ العصبةُ[5]، وكذلك: لتنيئها عجيزتُها، ومن المقلوبِ في الشعر قولُ امرئ القيسِ:

١٨٩- [كُمَيتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ[6]] كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ[7]

---

(١) (الواو) ساقطة من ب.

(٢) انظر الكتاب ١/١٨١، وفيه أدخلت في رأسي القلنسوة، قال سيبويه: (والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي) وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧١، الأمالي الشجرية ٢/١٣٥، (طناحي) ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٧، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٣ أ.

(٣) سورة القصص ٧٦، وتمامها: ﴿بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾.

(٤) (تعالى) ساقطة من جـ.

(٥) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٨.

(٦) ما بين الحاصرتين غير موجود في أ و ب وهو من جـ.

(٧) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٠، الشعر والشعراء ١٣٠، اللسان ١٩/١٩٧، شرح القصائد السبع الطوال ٨٤، البسيط ٤١٨، ٨٥٧، المعاني الكبير ١٤٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٤، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٤ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٢، معجم مقاييس اللغة ٣/٢٩٢.

=

وإنَّما زَلَّ[1] المُتَنَزِّلُ بالصَّفواءِ، على أنَّه يُمْكِنُ أنْ تُجْعَلَ الباءُ للنَّقْلِ[2] بمعنى الهمزة، فيكونُ المعنى: كَمَا أَزَلَّتِ[3] الصفواءُ[4] المتنزلَ أي أسْقَطَتْهُ.

ومن البدل وَضْعُهم (الكاف) موضعَ (مِثْل) في الضرورة نحو قوله:

١٩٠- وَزَعْتُ بِكَالْهِرَاوَةِ[5] أَعْوَجِيٍّ[6] ....

=

الشاعر يصف فرسه. وقوله (كُمَيْتٍ يَزِل اللبد): أي أنه أملس المتن سهله.

الصفواء: الصخرة الملساء. المتنزل: النازل عليها شبه اللِّبد إذا زلَّ عن ظهر الفرس بالذي يزل عن الصخرة الملساء.

(١) جـ: تزل.

(٢) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٣.

(٣) ب: زلت.

(٤) أ: الصفوات. وهو تحريف والتصحيح من ب و جـ.

(٥) ب: بكالهرارة.

(٦) صدر بيت من الوافر وعجزه:

إذا وَنَــتِ الركــابُ جَــرَى وَثَابَــا

ينسب لابن غادية السلمي في الاقتضاب ٤٢٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٣، ولربيعة بن مقروم الضبي في اللسان ٣٩٥/١٣، وبلا نسبة في: أدب الكاتب ٣٩٣، جمهرة اللغة ١٣١٨، سر صناعة الإعراب ٢٨٦، المخصص ٦٤/١٤، معاني القرآن للفراء ٨٥/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٨/١، اللسان ٢٣٦/١، ٢٩١/٢، المقرب ١٩٦/١، رصف المباني ١٩٦.

وزعت: كففت، الهراوة: العصا الغليظة. أعوجي: نسبة إلى أعوج، فرس من خيل العرب معروف تنسب إليه عتاق الخيل، ونت: فترت وأعيت، الركاب: الإبل، ثاب: جاء بجريٍ ثانٍ أي يجري بعد جري.

=

وقول امرئ القيس:

١٩١- ورُحنا بكَابنِ الْمَاءِ [(١) يُجْنَبُ وَسْطَنَا] (٢)

=

ويروى (الجياد) بدل الركاب، قال صاحب الاقتضاب ولو قال: (إذا ونت الجياد...) لكان أجود ولكن كذا الرواية. كما يروى (وِثابا) بكسر الواو، مصدر وثب أي طَفَرَ.

والشاهد: (بكالهرواة) حيث وضع الكاف موضع (مثل) وأدخل عليها الباء.

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ ولا ب، وهو في (جـ).

(٢) صدر بيت لامرئ القيس وعجزه:

تَصَوَّبُ فيه العينُ طَوْراً وتَرْتَقِيْ

وهو في ديوانه ١٧٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٣، اللسان ١١/٢٢٣، التبصرة ٢٨٣، أدب الكاتب ٣٩٣، الخزانة ١٠/١٦٧، الأمالي الشجرية ٢/٥٣٨، ٣/٢٤ (طناحي) وهو له أو لعمرو بن عمار الطائي في الاقتضاب ٤٢٩، الضرائر للألوسي ٢٤٢، وبلا نسبة في الصحاح ١٤٢٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٧٨، البسيط ٣٦٣، ٨٢٢، ٨٥٢، ٩٦٦، رصف المباني ١٩٦.

والشاعر يصف فرسه ويقول: رحنا من الصيد بفرس مثل ابن الماء في سرعته وسهولة مشيه.

وابن الماء: طائر يقال إنه الغُرنَيْق، انظر: الاقتضاب ٤٢٩، ومثل كل طائر يألف الماء.

ويجنب: يقاد، تصوب: تنحدر، والتصوب الانحدار، انظر اللسان (صوب) ٢/٢٢.

ترتقي: ترتفع: يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر، وتصوب إعجاباً به.

والشاهد: استعمال الكاف اسماً في الضرورة، كأنه قال بمثل ابن الماء.

فاسْتعمل[1] الكافَ اسماً في الضرورة، بدليلِ إدخال حرف الجرِّ عليها، وقد / تَقَدَّمَ[2] أَنَّ أبا الحسن يجيزُ ذلك[3] في الكلام، ويستدل بقوله: [٤٨/أ]

١٩٢-[أَتَنْتَهُونَ[4]] وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ [[5]يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ[6]]

---

(١) ب: واستعمل.

(٢) لم يتقدم ذلك ولكنه سيأتي انظر ص ٦٢٠.

(٣) انظر الجنى الداني ٧٩، الهمع ٣١/٢، وقال بذلك أيضاً الفارسي وابن جني، انظر البغداديات ٣٩٦، سر صناعة الإعراب ٢٨٣-٢٨٧، وذلك عند سيبويه مخصوص بالضرورة انظر الكتاب ٤٠٨/١، مغني اللبيب ٢٣٨.

(٤) ما بين الحاصرتين غير موجود في أ و ب وهو من جـ.

(٥) ما بين الحاصرتين غير موجود في أ و ب وهو من جـ.

(٦) البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته اللاميه المشهورة وأولها:

وَدِّع هُرَيرةَ إن الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ ... وهَلْ تطيقُ وَدَاعاً أيُّها الرَّجلُ

والبيت في ديوانه ١١٣، الدرر ٢٩/٢، الإيضاح العضدي ٢٦٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠١، الشعر للفارسي ٢٥٦، سر صناعة الإعراب ٢٨٣، الأصول ٤٣٩/١، الأمالي الشجرية ٥٣٨/٢، ٢٣/٣، (طناحي)، الضرائر للألوسي ٢٤١، التبصرة ٢٨٤، شرح المفصل ٤٣/٨، خزانة الأدب ٤٥٣/٩، ٤٦٢، ١٧٠/١٠، العيني على الخزانة ٢٩١/٣، أساس البلاغة ١٨٤/٢، اللسان ٢٩٨/١٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٨/١، وهو بلا نسبة في رصف المباني ١٩٥، المقتضب ١٤١/٤، البغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، الهمع ٣١/٢، الخصائص =

وبقوله:

١٩٣- وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ [(١)ضَعِيفٍ ولَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ(٢)]

وذلك عندنا مؤول(٣):

=

٣٦٨/٢، ٢٣/٣، شرح ابن عقيل ٢٧/٢، البسيط ٨٤٤، الإفصاح ١٨٩، ويروى (يهلك) بدل (يذهب) و (لا تنتهون) بدل (أتنتهون) و (لا ينهى) بدل (لن ينهى).

وتنتهون: تنزجرون، الشطط: الجور والظلم، والفُتُل بضمتين: جمع فتيلة، وهي هنا فتيلة الجراحة.

والشاهد (كالطعن) حيث استعمل الكاف اسماً، فجعلها فاعلة لينهى، كأنه قال (ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن).

(١) ما بين الحاصرتين غير موجود في أ و ب وهو من جـ.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٤٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠١، البيان والتبيين ٣١٢/٢، الخزانة ١٧٠/١٠، المعاني الكبير ١٢٥٥، البسيط ٨٤٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٨/١، اللسان ١٤٤/٢، أساس البلاغة ١٦٩/٢، الضرائر للألوسي ٢٤٢، وهو غير منسوب في رصف المباني ١٩٦.

المغلّب: المغلوب مراراً، والمغلب أيضاً من الشعراء المحكوم له بالغلبة على قرنه، كأنه غُلِّب عليه، وهو من الأضداد الصحاح، اللسان (غلب).

والشاهد قوله (كفاخر) حيث وقعت الكاف فاعلة ليفخر.

(٣) قيل: إن الكاف حرف جر، وتكون صفة قامت مقام الموصوف، وتقديره ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن، فيكون الفاعل (شيء) المحذوف وتكون الكاف حرف جر صفة لشيء الفاعل... الخ ما قاله النحاة ممن أورد هذا الرأي، وقد ردَّه ابن السراج وابن جني وغيرهما. انظر الأصول في النحو ٤٤٠/١، سر صناعة الإعراب

=

ومن ذلك جَعْلُ ما لا ينبغي[1] أن يكونَ إلا ظرفاً اسماً غيرَ ظَرفٍ[2]، وذلك (سواءٌ) فإن[3] بَابَها أنْ تكونَ منصوبةً على الظرفِ و لم تُستَعْمَل[4] اسماً غيرَ ظرفٍ إلاَّ في ضرورة شعرٍ نحو قوله:

١٩٤- .... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا[5]

=

٢٨٣-٢٨٤، شرح المفصل ٤٣/٨، الخزانة ٤٥٣/٩، البسيط ٨٤٤-٨٤٥، العيني على الخزانة ٢٩٢/٣.

(١) في (أ): شطب على (ينبغي أن) وفي ب (جعل ما لا ينبغي ألا يكون إلا...).

(٢) انظر الكتاب ٣١/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٣٠/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٢١، وقد ذهب الكوفيون إلى أن سواء تكون اسماً وتكون ظرفاً، الخزانة ٤٣٧/٣-٤٣٨.

(٣) (فإن) سقط من ب.

(٤) ب: و لم يستعمل.

(٥) عجز بيت من الطويل للأعشى وصدره:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

وهو في ديوانه ١٣٩، الكتاب ٣٢/١، الشنتمري على الكتاب ١٣/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٣٠/١ ب، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢، اللسان ٣٧٧/١٠، ١٣٤/١٩، ١٣٩، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٢١، الكامل ١٣٦٩، خزانة الأدب ٤٣٥/٣-٤٤٢، الأمالي الشجرية ٣٦٦/٢، ٣٧٢ (طناحي) الدرر ١٧١/١، معجم مقاييس اللغة ١١٣/٣، المخصص ١٥١/١٥، الأضداد لابن الأنباري ٤١، أساس البلاغة ١٣٨/١، البحر المحيط ٤٩٨/١، الصحاح ٢٣٨٤، وهو بلا نسبة في:

=

فاسْتَعْمَلَها استعمالَ (غير).

وأما التقديمُ والتأخيرُ فمنهُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بما ينبغي له أن يأتي بعدُ أو قبلُ، وهو ينقسمُ قسمين: مقيسٌ في الضرورة، وغيرُ مقيسٍ فيها فالمقيسُ[(١)]: منه ما يُفْصَلُ[(٢)] فيه بين المضافِ والمضافِ إليه بالظَّرْفِ أو المجرورِ[(٣)] نحو ما أَنْشَدَه صاحبُ الكتاب:

١٩٥- كَأَنَّ أَصْوَاتَ من إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أواخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيْجِ[(٤)]

=

المقتضب ٤/٣٤٩، ضرائر الشعرللقزاز ٢٢٦، الشعر للفارسي، ٤٥٣، الإنصاف ٢٩٥، الأمالي الشجرية ١/٣٥٩، ٢/٢٥٠، ٥٨٢، (طناحي) مقاييس اللغة ١/٤٨٦، التبصرة ٣١٣، شرح المفصل ٢/٤٤، ٨٤، الهمع ١/٢٠٢، ليس في كلام العرب لابن خالويه ٩٩، المحتسب ٢/١٥٠، الصاحبي ١٥٤، البسيط ٥٠٢.

ويروى (وما عدلت) بدل (قصدت) و (جُلّ) بدل (جو).

تجانف: أصله تتجانف بتاءين من الجَنَف وهو الميل والانحراف. جو اليمامة: اسم لناحية اليمامة في الجاهلية وفي الكلام حذف مضاف أي عن أهل جوِّ اليمامة انظر الخزانة ٣/٤٤١.

(١) أ، ب: والمقيس، وما أثبتناه من جـ.

(٢) أ: فصل، ب: يصل، وما أثبتناه من جـ.

(٣) قال ابن جني: "والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر" الخصائص ٢/٤٠٤.

(٤) قائله ذو الرمة وهو في ديوانه ١٠٥، الكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠، الشنتمري على الكتاب ١/٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧، (بولاق) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٣ ب،

=

فَقَدَّمَ، وكذلك قولُ أبي حيَّة[1]:

=

ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩١، الخصائص ٤٠٤/٢، الإنصاف ٤٣٣، الخزانة ١٠٨/٤، ١١٢، ٤١٣، ٤١٩، الموشح ٢٩٢، اللسان ١١٢/٩، سر صناعة الإعراب ١٠، العمدة ٦٦٠، كتاب الصناعتين ١٧٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٤/٢، النكت ١٥١، ٢٩٠، وبلا نسبة في الأصول ٤٠٣/١، المقتضب ٣٧٦/٤، شرح الرضي ٢٩٣/١، ضرائر الشعر للقزاز ٢٢، ١٠٠، الوساطة ٤٦٤، اللامات ١٠٩، شرح المفصل ١٠٣/١، ١٠٨/٢، ٤٧٧/٣، ١٣٢/٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣، البغداديات ٥٦٢.

ويروى (إنقاض) بدل (أصوات) و الإنقاض مصدر انقضت الدجاجة إذا صوَّتت.

الإيغال: الإبعاد، يقال أوغل في الأرض إذا أبعد فيها. وقال الأصمعي: الإيغال سرعة الدخول في الشيء، يقال أوغل في الأمر، إذا أدخل فيه بسرعة. انظر العمدة ٦٦١، الخزانة ١٠٩/٤، والضمير في (إيغالهن) يعود على الإبل في بيت قبله. والأواخر: جمع آخرة، وهي آخرة الرحل، وهو العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب، الميس: بفتح الميم شجر يُتّخذ منه الرحال والأقتاب، الفراريج: جمع فَرُّوجة وهي صغار الدجاج. (يريد أن رحالهم جدد وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضاً، فتصوت مثل أصوات الفراريج، من شدة السير واضطراب الرحل) الخزانة ١١٠/٤، والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو قوله (من إيغالهن) والتقدير كأن أصوات آواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج.

(١) أبو حية النميري هو الهيثم بن الربيع بن زرارة أحد بني عبد الله بن الحارث بن نمير شاعر مجيد مقدّم من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، فمدح الخلفاء فيهما، =

١٩٦- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[١]

وقولُ الآخر[٢]:

=

ويقال: إنه كان أهوج جباناً كذاباً توفي سنة ١٨٣هـ، انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٧٤، المؤتلف ١٤٥، الأغاني ٣٣١/١٦-٣٣٥، سمط اللآلي ٢٤٤، الخزانة ٢١٧/١٠-٢٢٠، العيني على الخزانة ١٧٣/٣-١٧٤، واسمه عنده: الربيع بن زرارة بن كثير.

(١) ب: يزول، والبيت له في الكتاب ١٧٨/١-١٧٩، الشنتمري على الكتاب ٩١/١ (بولاق) شرح الكتاب للسيرافي ١٢٣/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٩، الإنصاف ٤٣٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٢، الدرر ٦٦/٢، اللسان ٢٨٤/١٥، النكت ٢٨٩، شرح التصريح ٥٩/٢، العيني على الخزانة ٤٧٠/٣، الموشح ٣٥٥، كتاب الصناعتين ١٧١، خزانة الأدب ٤١٩/٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٤/٢، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٣٧٧/٤، ضرائر الشعر للقزاز ٤٥، الخصائص ٤٠٥/٢، التبصرة ٢٨٧، الأمالي الشجرية ٥٧٧/٢ (طناحي)، الهمع ٥٢/٢، الأصول في النحو ٢٢٧/٢، ٤٦٧/٣، الوساطة ٤٦٤، شرح المفصل ١٠٣/١، الإفصاح ١١٥، البغداديات ٥٦٢، الضرائر للألوسي ١٤٤. ويروى (كتحبير) بدل كما خط، والشاعر وصف رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها، وخصّ اليهودي؛ لأن اليهود أهل كتاب.

والشاهد الفصل بالظرف وهو (يوماً) بين المضاف والمضاف إليه وهما (كف يهودي) فقدم الظرف وفصل بينهما، والتقدير (بكفِّ يهودي يوماً).

(٢) (وقول الآخر) ساقط من ب.

١٩٧- هُمَا أَخَوا في الْحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَه[1] ....

يُرِيدُ: هما أخوا مَنْ لا أخا له في الحرب، وقولُ الآخر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ[2] (٢٥)

---

(١) صدر بيت من الطويل عجزه:

إذا خافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وقد اختلف في قائله فنسب مرة لامرأة من العرب، ومرة لِدُرْنى بنت عَبْعَبة، ومرة لِدُرْنَى بنت سيار بن صبرة ومرة لعمرة الخثعمية ترثي ابنيها، وأحياناً يرد بلا نسبة، انظر: الكتاب ١/١٨٠، الشنتمري على الكتاب ١/٩٢، بولاق، المفصل ١٠٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ١٠٨٣، ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٢، العيني على الخزانة ٣/٤٧٢، شرح المفصل ٣/٢١، الموشح ٣٥٦، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٣ ب، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٤٩، ضرائر الشعر للقزاز ١٠٠، النكت ٢٩٠، الخصائص ٢/٤٠٥، الإنصاف ٤٣٤، اللسان ١٨/١٠، الدرر ٢/٦٦، الهمع ٢/ ٥٢، كتاب الصناعتين ١٧١، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٥، نسب لقيس بن ثعلبة، وهو وهم.

النبوة: أن يضرب بالسيف فينبو عن الضريبة، ولا يمضي فيها. يقول الأعلم: رثت أخويها فتقول: كانا لمن لا أخا له في الحرب ولا ناصر أخوين ينصرانه، إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته.

الشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهما قولها: (أخو من لا أخا له) بالجار والمجرور وهو (في الحرب) والأصل هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

(٢) تقدم في ص ٣٩٩، يريد: (طباخ زادِ الْكَسِلْ ساعات الكرى -أي في ساعات الكرى- ففصل بين (طباخ) وما أضيف إليه وهو (زاد) بساعات الكرى.

ففصل بساعات الكرى وقوله:

١٩٨- .... للهِ درَّ اليـــومَ مَـــنْ لاَمَهَـــا[1]

---

(١) عجز بيت ينسب لعمرو بن قميئة وصدره:

لَمَّـــا رَأَتْ سَـــاتِيدَ مَـــا اسْـــتَعْبَرَتْ

وهو له في الكتاب ١٧٨/١، الإنصاف ٤٣٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٣، الشنتمري على الكتاب ٩١/١ (بولاق) إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣١، النكت ٢٨٩، ٣٥١، التبصرة ٢٨٨، خزانة الأدب ٤٠٥/٤، ٤٠٦، ٤١٣-٤١٩، المفصل ٩٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٣/١، شرح المفصل ٢٠/٣، الأزمنة ٣٠٩/٢، معجم البلدان ١٩٠/٣، الموشح ١١٥، اللسان ٢٩٧/١٨، وهو بلا نسبة في ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠، المقتضب ٣٧٧/٤، الوساطة ٤٦٤، مجالس ثعلب ١٢٥، الصحاح ٢٣٤١، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٣/١ ب، ضرائر الشعر للقزاز ٩٩، معجم ما استعجم ٧١١، المخصص ٨٦/١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٥/٢، شرح المفصل ١٠٨/٢، اللامات ١٠٨، الأصول في النحو ٢٢٧/٢، ٤٦٧/٣، البغداديات ٥٦٢، البسيط ٨٨٩، الإفصاح ١١٦، ١٥٦، شرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١.

(ساتيدما): جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند، وليس يأتي يوم من الدهر إلا سفك عليه دم، فسمي (ساتيدما) انظر: معجم ما استعجم ٧١١، معجم البلدان ١٨٩/٣-١٩٠، وفي الآخر "كأنه اسمان جعلا اسماً واحداً ساتي دما، وساتي وسادي بمعنى، وهو سدى الثوب، فكأن الدماء تُسدّى فيه، كما يُسدّى الثوب".

=

وغيرُ المقيس مِن هذا هـو أنْ يُفْصَلَ بـين المضـافِ والمضـافِ إليـه بغـيرِ الظَّرْفِ والمجرورِ نحو ما أنشده[1] الأخفش:

١٩٩- [فَزَجَجْتُهَـا بِمِزَجَّـةٍ[2]] زجَّ الْقَلُـوْصَ أَبِـيْ مَـزَادَهْ[3]

=

والشاعر يصف حال ابنته التي ذكرها في بيت سابق لما رأت ساتيدما وهو بعيد من ديارها تذكرت بلادها فاستعبرت شوقاً إليها، ثم أنكر على لائمها لأنها استعبرت بحق، فلا ينبغي أن تلام، وإنما أراد نفسه لا ابنته، فكنى عن نفسه بها. والشاهد: الفصل بالظرف بين المتضايفين، ففصل باليوم بين (درّ) و (من لامها) للضرورة، والتقدير (لله در من لامها اليوم). فقدّم وأخّر.

(١) انظر الأعلم على الكتاب ٨٨/١ (بولاق) خزانة الأدب ٤١٦/٤، شرح المفصل ٢٢/٣.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن ٣٥٨/١، ٨١/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٣/١ ب، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦، ضرائر الشعر للقزاز ١٠١، مجالس ثعلب ١٢٥، خزانة الأدب ٤١٥/٤-٤٢٣، وفيه عن ابن خلف: "هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين...". الخصائص ٤٠٦/٢، الإنصاف ٤٢٧، شرح المفصل ١٩/٣، العيني على الخزانة ٤٦٨/٣، ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠، المفصل ١٠٢، شرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١، الشنتمري على الكتاب ٨٨/١ (بولاق) البيان لابن الأنباري ٣٤٢/١، مقدمتان في علوم القرآن ١٢٥، شرح الأشموني ٢٧٦/٢، البسيط ٨٩٢، المقرب ٥٤/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٥/٢، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٧١/١، وقال البغدادي في الخزانة ٤١٦/٤: "وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه، حتى قال السيرافي لم يثبته أحد من أهل الرواية

=

ونحو قوله:

٢٠٠- تَمُرُّ عَلَى مَا[1] تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلاَئِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[2]

يريدُ[3]: وَقَدْ شَفَتْ عبدُ القيس -أي هذه القبيلة- منها غَلاَئِلَ

=

(شرح الكتاب ١/١٢٣ ب) وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ، حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته".

ويروى (متمكنا) بدل (بِمَزَجَّةٍ) و (الصعاب) بدل (القلوص).

فزججتها: يقال زججته زجاً إذا طعنته بالزُّج بضم الزاء وهي الحديدة التي في أسفل الرمح. القلوص: بفتح القاف الناقة الفتية. أبو مزادة كنية رجل. المزجة: ما يُزَجّ به، ويروى بفتح الميم: وهي موضع الزج يعني أنه زج راحلته لتسرع، ويجوز أن تكون الميم مكسورة، فيكون المعنى: فزججتها يعني الناقة أو غيرها أي رميتها بشيء في طرفة زج كالحربة. انظر الخزانة ٤/٤١٥، والشاهد: الفصل بين المتضايفيين وهما (زج) و (أبي) (بالقلوص) وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

(١) أ: ما لا، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: ضرورة الشعر للسيرافي ١٨١، الخزانة ٤/٤١٣-٤١٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٠، الإنصاف ٤٢٨، شرح الرضي على الكافية ١/٢٩٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٦، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٣ ب.

تمر: من المرور، وتستمر: من الاستمرار. عبد القيس: قبيلة. الغلائل: جمع غليلة وهي الضغن والحقد. وقد أوضح المصنف الشاهد.

(٣) من هنا إلى آخر قوله (صدورِها) ساقط من ب.

صُدُورِهَا[1]. ونحو قولِ الآخر:

٢٠١- فَدَاسَهُمْ دوسَ الحصادَ الدائسِ[2]

يريدُ دوسَ الدائسِ الحصادَ. ومنه -وهو أقبحُ ما وَرَدَ في الباب- قول الشاعر:

٢٠٢-/نَفَى الذَّمَّ عَنْ أثْوابه مِثْلَ مَا نَفَى أَذَىً دَرَناً عَنْ جِلْدِهِ الْمَاءُ غَاسِلِ[3] [٤٨/أ ب

يريد: مثل ما نَفَى المـاءُ أَذَى غاسل درناً عن جلدِه. ولذلك أُنْكِرتْ[4]

---

(١) قال السيرافي: وهذا قبيح جداً. ضرورة الشعر ١٨١، شرح الكتاب ١٢٣/١ ب.

(٢) البيت من الرجز ونسبه العيني لعمرو بن كلثوم -انظر: العيني على الخزانة ٤٦١/٣، شرح شواهد الألفية للعيني ٢٧٦/٢، وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٦/٢، وفيه (دوس الدائس الحصاد) شرح الأشموني ٢٧٦/٢، الوساطة ٤٦٥، وقبل هذا البيت.

وَحَلَقِ المَاذِيِّ والقَوَانِسِ

والماذِي: بالذال وتشديد الياء من الدروع البيضاء. والقوانس: جمع قونس هو أعلى البيضة من الحديد. فداسهم: من الدوس والدائس فاعل منه. انظر العيني على الخزانة ٤٦٢/٣.

الشاهد: (دوس الحصاد الدائس) حيث فصل بالمفعول به وهو (الحصاد) بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) بيت لم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في الضرائر لابن عصفور ٢٠٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٦/٢.

وقد أوضح المصنف الشاهد فيه. والدرن: الوسخ.

(٤) ب: إن حرف.

قراءةُ[1] ابنِ عامر[2] ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[3] وهو غَلَطٌ من ابن عامر[4]، والذي غَلَّطه في ذلك أنَّ

---

(١) انظر السبعة في القراءات ٢٧٠، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٣، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٢٥، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٧١، إتحاف فضلاء البشر ٣٢، حجة القراءات ٢٧٣.

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي مقرئ أهل الشام وأحد القراء السبعة، يقال: ولد عام الفتح وقيل إن مولده سنة ٢١هـ وهو الصحيح، واختلف في كنيته على أقوال عدة توفي سنة ١١٨هـ.
انظر ترجمته في: السبعة في القراءات ٨٦-٨٧، سير أعلام النبلاء ٢٩٢-٢٩٣، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٤٢٣-٤٢٥، تهذيب الكمال ١٥/١٤٣-١٥٠، تهذيب التهذيب ٥/٢٧٤-٢٧٥.

(٣) سورة الأنعام ١٣٧، والقراءة المشهورة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلَادِهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾.

(٤) غلَّط بعض النحاة ابن عامر في هذه القراءة، وضعفوا قراءته لمخالفتها هذه القاعدة التي قالوا بها، ومن هؤلاء الفراء في معاني القرآن ١/٣٥٧-٣٥٨، ٢/٨١، والنحاس في إعراب القرآن ١/٥٨٣، ومكي القيسي في الكشف عن وجوه القراءات ١/٤٥٣-٤٥٤، والزمخشري في الكشاف ٢/٥٤ وغيرهم كثير، انظر الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣/٤١١: (النسخة المحققة) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٢، التبيان في إعراب القرآن ١/٥٤١، والمصنف تابع هؤلاء وغيرهم في تغليط ابن عامر، ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه يمنعها البصريون إلا في ضرورة الشعر، ويجيزها الكوفيون وبعض النحاة، واستدلوا لذلك، واستشهدوا بهذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى ابن عامر، انظر: البحر المحيط ٤/٢٢٩، شرح التصريح ٢/٥٧.

﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ كانَ في مصحفِه مَرْسُوماً بِيَاءٍ[1] عَلَى حَسَب مَصَاحِفِ أهلِ الشام، وهذا الرَّسْمُ يَتَخَرَّجُ على أنْ يكونَ ﴿الأولادُ﴾ مخفوضاً بإضافةِ ﴿قتل﴾ إليهم، ويكون ﴿الشركاء﴾ بدلاً من الأولاد، بدلَ شيءٍ من شيءٍ، لأنَّ وَلَد الإنسانِ شريكُهُ في ما يَمْلِكُه[2].

---

(١) في ب: بدل (مرسوماً بياء) كتب مكانه (مرتين مابتاً).

(٢) قال السيرافي -بعد أن ذكر أن هذه القراءة خطأ عند النحويين "والذي دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في شركائهم، فقدّر أن الشركاء هم المضلون له الداعون إلى قتل أولادهم، فأضاف القتل إليهم، كما يضاف المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد لأنهم المفعولون، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال قَتْلُ أولادِهم للزمه أن يرفع الشركاء، فيكون مخالفاً للمصحف فكان اتباع المصحف آثر عنده، ووجه الآية: أن يخفض (شركائهم) بدلاً من الأولاد، ويجعل الأولاد هم الشركاء، لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في أحوالهم وأملاكهم، كما ذكر وجهاً آخر لهذا الرسم ثم قال: (وهذان الوجهان على تخريج خط مصحف أهل الشام وقراءة ابن عامر لا وجه لها" انظر شرح الكتاب ١٢٣/١ب -١٢٤ أ.

وكلام النحاة في تخطئة هذه القراءة ليس سديداً، وهي عثرة نستغفر الله لهم منها، فهذه القراءة قراءة سبعية متواترة عن النبي ﷺ، وقد انتقد بعض العلماء تغليط النحاة لابن عامر في هذه القراءة، وفندوا ما قيل حول ذلك انظر الدر المصون ١٦١/٥-١٨٠، شرح الكافية الشافية ٩٨١-٩٨٢، شرح التصريح ٥٧/٢، البحر المحيط ٢٢٩/٤، الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للاسكندري ٥٤/٢، خزانة الأدب ٤٢٢/٤-٤٢٥، إتحاف فضلاء البشر ٣٢/٢.

ومنه الفصلُ بين النعتِ والمنعوتِ بـالمعطوفِ أو المجـرورِ الـذي ليـس في موضعِ نعْتٍ، فمثالُ الفصل بين النعتِ والمنعوتِ بالعطفِ قول الشاعر:

٢٠٣- فَصَلَقْنا فِـيْ مُـرادٍ صَلْقَـةً وَصُـدَاءٍ أَلْحَقَتْهُـمْ بـالثَّلَلْ[(١)]

فَفَصل بين (صلْقَةٍ)[(٢)] وصفتِه وهو (ألحقتهم) بالمعطوف وهو (صُدَاء)[(٣)].

ومثالُ الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بالمجرور قولُه:

٢٠٤- أَمَرَّتْ مِنَ الكَتَّانِ خَيْطاً وَأَرْسَلَتْ رَسُوْلاً إلى أخرى جريّاً يُعِيْنُها[(٤)]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٤٦، من قصيدة يتحدث فيها عن مآثره ومواقفه ويأسى لفقد أخيه أربد، وانظر ضرورة الشعر لابن عصفور ٢٠٥، المعاني الكبير لابن قتيبة ٩٣٣، المحتسب ٢/٢٥٠، اللسان ١٢/٧٤، ١٣/٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٢، ٦٠٧، الخصائص ٢/٣٩٦. وقد ورد هذا البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٦٠، وهو ليس له.

فصلقنا: الصلق: الصوت الشديد، يريد رفعه عند المصائب، وعند الموت، والمعنى هنا أي وقعنا بهم وقعة في مراد. اللسان ١٢/٧٤، ومراد وصُداء قبيلتان. الثلل: الهلاك.

وورد هذا في ارتشاف الضرب ٣/٣١٦ غير منسوب.

(٢) ب: وبين صفته.

(٣) انظر الخصائص ٢/٣٩٦.

(٤) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٩٦، المقرب ١/٢٢٨، المحتسب ٢/٢٥٠، شرح القصائد السبع الطوال ٨٨، ١٦٤، وفيه (جريا) بدل (رسولا) و (قريب) بدل (جريّاً)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٢، ٢/٦٠٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥، ارتشاف الضرب ٣/٣١٦، وفي الأخيرين (جريئاً).

=

فَفَصَلَ بين رسولٍ وصفتِهِ وهو (جرى) بالمجرور[1]، وكان حَقُّه أَنْ يَأْتِي بَعْدَ أَرْسَلَتْ، أو في آخر الكلام[2]. ومنه قولُ الشاعر:

٢٠٥- وَمَا مِثْلُـه في النَّـاسِ إلاَّ مُمَلَّكـاً أَبُــو أُمِّــهِ حَــيٌّ أَبُــوْهُ يُقَارِبُـــهْ[3]

=

أمرّتْ خيطاً: شدت فتله، جرياً: الجري الرسول لجريه في أداء رسالته.

(١) وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٠٥، "وفصل بين المجرور بـ (إلى) وصفته، وهي (تعينها) بصفة رسول وهي (جرياً) ".

(٢) قال ابن جني: "أراد وأرسلت إلى أخرى رسولاً جَرِيّا" الخصائص ٣٩٦/٢، وقال ابن عصفور: يريد وأرسلت إلى أخرى تعينها رسولاً جريئاً، ضرورة الشعر ٢٠٥.

(٣) البيت للفرزدق يمدح هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك وهو له في المثل السائر ٣٥١/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٤/١ب، الكامل ٤٢، الإفصاح ٨٤، طبقات فحول الشعراء ٣٦٥، الموشح ١٥٢، ١٦٢، ١٦٥، ١٩٢، ٣٥٦، معاهد التنصيص ٤٣/١، اللسان ٣٨٢/١٢، الشنتمري على الكتاب ١٤/١ (بولاق) أسرار البلاغة ٢٠، دلائل الإعجاز ١١٩، الوساطة ٤١٦، كتاب الصناعتين ١٦٨، إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأ ٧٣٣، النكت ١٦١، كتاب الشعر للفارسي ٢٦٧، الأصول في النحو ٤٦٧/٣، شرح أبيات المغني ١٤/٤، الأغاني ٣١٠/٢١ وهو بلا نسبة في الخصائص ١٤٦/١،٣٢٩، ٣٩٣/٢، ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٦، الضرائر للألوسي ١٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٣، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٧/٢، ارتشاف الضرب ٣١٨/٣.

وروايته في طبقات ابن سلام (وأصبح ما في الناس ......) وكذلك هو في الأغاني.

تقديرُهُ: وما مِثْلُهُ في الناسِ حيٌّ يُقَارِبُه إلاَّ مُمَلَّكاً أبو أُمِّه أبوه[1]، ففصل بينَ المبتدإِ وبين الخبرِ الذي هو أَبو أُمِّه أبوه باسمٍ ما وهو (حيٌّ) وفَصَل بين (حيٍّ) وصفتِه التي هي (يُقارِبُه[2]) بخبر المبتدإ الذي هو (أبوه[3]) وقوله:

٢٠٦- لَهَا مُقْلَتَا أَدْمَاءَ طُلَّ[4] خَمِيْلَةً مِنَ الْوَحْشِ ما تَنْفَكُّ تَرْعَى عَرَارُهَا[5]

---

(١) (أبوه) ساقطة من ب.

(٢) جـ: تقاربه.

(٣) أوضح السيرافي ما في البيت من عيوب في شرحه على الكتاب ١/١٢٤ ب-١٢٥ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٦-١٨٧.

(٤) ب: ظل.

(٥) بيت من البحر الطويل لم ينسب لأحد انظر الخصائص ١/٣٣٠، الاقتضاب ٥١، المقرب ٢/٢٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٤، الضرائر للألوسي ١٤، شرح القصائد السبع الطوال ١٤١، العين ١/٨٦، ارتشاف الضرب ٣/٣١٩، ويروى (حوراء) بدل (أدماء) وفي العين (خميلُها) بدل (خميلة).
أدماء: الأُدْمُ من الظباء بيض تعلوهن جُدَدٌ فيهن غبرة تسكن الجبال -وهن على ألوان الجبال- يقال ظبية أدْماءُ، الصحاح ١٨٥٩، طُلَّ: من الطَّل وهو المطر الصغير الضعيف. الخميلة: الشجر المجتمع الكثيف، وقال الأصمعي: الخميلة: رملة تنبت الشجر. الصحاح ١٦٨٩. العرار: نبت ، ويقال هو شجر له ورق أصفر. العين ١/٨٦، وفي الصحاح: العرار بَهَارُ البَرِّ وهو نبت طيِّب الريح، الواحدة عرارة . الصحاح ٧٤٢.

فَفَصَلَ بينَ (طُلَّ[1]) ومفعولِها بـ (تنفك) واسمِها وخبرها وبالمجرور،وقَدَّم (طُلَّ) على (خميلة) وهو مِنْ صِفِتها[2]. ومثلُه[3] أيضاً قولُه:

٢٠٧- وَمَا كُنْتُ أَخْشَى الدَّهْرَ إِحْلاَسَ مُسْلِمٍ مِنَ النَّاسِ ذَنْباً جَاءَهُ وَهْوَ مُسْلِمَا[4]

/[5]تقديره: وَمَا كنتُ أخْشَى الدَّهرَ إحلاسَ مسلمٍ مِنَ النَّاسِ مُسْلِماً [/ ٤٩ ذنباً جاءه[6]، فَقَدَّمَ الضَّمِيْرَ (وهو) على ما يعودُ عليه وهو (مسلم) المتأخر،

---

(١) ب: ظل.

(٢) والتقدير: لها مقلتا أدماءَ من الوحشِ ما تنفك ترعى خميلة طُلَّ عرارُها: انظر الخصائص ١/٣٣٠، المقرب ٢/٢٠٥.

(٣) أ: ومنه. وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) بيت من البحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في مجالس ثعلب ٧٧، اللسان ٧/٣٥٦، الأمالي لأبي علي القالي ١/٢٠٦، الخصائص ١/٣٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٨، الضرائر للألوسي ١٦.
الإحلاس: الإلزام، مجالس ثعلب ٧٧، وفي اللسان ٧/٣٥٦، الإحلاس: الحمل على الشيء. يقول: ما كنت أظن أن إنساناً ركب ذنباً هو وآخر، ثم نسبه إليه دونه. مجالس ثعلب ٧٧.

(٥) جاء في ب قبل ذلك (فقدم).

(٦) في الخصائص ١/٣٣٢ (....جاءه وهو) وفي مجالس ثعلب ٧٧ (... جاء هو وهو) وقال في اللسان ٧/٣٥٦: "يرد (وهو) على ما في جاءه من ذكر مسلم".

ومنه أيضاً قولُه:

٢٠٨- هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا[1] أَبْنَاؤُهَا[2]

---

(١) ب: آباؤها قد كفرت.

(٢) البيتان للفرزدق في: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٥ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٧، اللسان ٦/٤٦٤، وفيه: (فاستجهلت: حلماءَها سفهاؤها) الإفصاح ٧٦، ضرورة الشعر لابن عصفور ٢١٤. والأول فقط في طبقات فحول الشعراء ٣٦٥، مجالس ثعلب ٥٧، البصائر ٦/١٢٧، الأغاني ٢١/٣١٠. وهما بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٨٠، والثاني فقط في ٢/٢٥ منه. ويروى (ما سفهت) و (قد جهلت) مكان (قد سفهت)، و (تا الله) بدل (هيهات) كما يروى (واستجهلت) مكان (فاستجهلت). ويروى: (حلماءها) بالنصب -كما ذكرنا-.
استجهلت حلماؤها: أي صارت في جملة الجُهَّال. قال ثعلب: استخفت السفهاء حتى جَهَّلت الحلماء. مجالس ثعلب ٥٨. قد كفرت آباؤها: أي لبست الدروع، وفي اللسان ٦/٤٦٤: (رجل كافر، ومُكَفَّر في السلاح: داخل فيها، والمتكفِّر: الداخل في السلاح، والتكفير: أن يتكفر المحاربُ في سلاحه). وفيه: (رفع أبناؤها بقوله تردد ورفع (آباؤها) بقوله (قد كفرت) أي كفرت آباؤها في السلاح.

أي لبست الدروع، فَفَصل بين المبدلِ منه وهو (أميَّةُ) والبدلِ وهو (حُلَمَاؤُهَا) بالجملة التي هي (فاسْتَجْهَلتْ) [وفَصَلَ بين الفعلِ وهو [استجهلت[1]] وفاعلُه وهو (سفاؤها) بالبدلِ وهو (حُلَمَاؤُهَا)، وفصل بين[2] المصدر وهو (بتشاجُرٍ) وفاعلِه وهو (أبناؤُها) بالجملةِ التي هي (قَدْ كفَّرت آباؤها)، وحَمَل ثعلب هذين البيتين على غير التقديم والتأخير، فجعل (حلماؤُها سفهاؤُها) مبتدأً وخبراً[3]، أي حُلَمَاؤُها مثلُ سفهائِها في الجهل، وجَعَلَ (آباؤُها أبناؤُها) كذلك[4] كأنه قال: آباؤها مثل أبنائها في التكفير،

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ بسبب انتقال النظر وهو من ب و جـ.

(٢) أ: بالمصدر، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) ورد في النسخ الثلاث (مبتدأ وخبر) بالرفع والصحيح ما أثبته.

(٤) أشار إلى هذا الرأي الفارقي في الإفصاح ص ٧٨، ونسبه إلى ثعلب إذ قال: "وقوله (واستجهلت) كلام تام، وفيه ضمير فاعل من أميه، و (سفهاؤها) رفع بالابتداء، و (حلماؤها) خبره، وكذلك البيت التالي، قد تم الكلام عند قوله: "قد كفرتْ" ثم استأنف فقال: "آباؤها أبناؤها" أي: آباء أمية أبناء هذه الحرب، وهذا مع أيسر تأمل واضحٌ بَيِّنٌ، وهو قول ثعلب".

ومنه قولُ الآخر:

٢٠٩- فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ -خَطَّ- بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا[١] قَلَمَا[٢]

تقديرُه: فأصبحت[٣] قفراً بعد بهجتِها، كأنَّ قلماً خطَّ رُسُومَها[٤]، فَفَصَلَ بين [(بَعْد) وبين ما أضيف إليه بالفعل، وفصل بين (خطّ) وبين مفعولِه بـ (كأنَّ) والمضافِ إليه[٥]] بَعْد[٦]، وخبرِ أصبح[٧]، وفَصَلَ بين (كأنَّ) واسمِها بمفعولِ خَطَّ، وخبر أصبح، وَقَدَّم (خَطَّ) على (قَلَمَا) وهو من صفتِه[٨]، ومثلُه قولُ الآخر:

---

(١) أ: وشى بها والتصحيح من ب و جـ.

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٠، ٢/٣٩٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٤، اللسان ٩/١٥٧، المرتجل ٢١٢، الإفصاح ٣٤٩، الإنصاف ٤٣١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٩، الضرائر للألوسي ١٤، ارتشاف الضرب ٣/٣١٩، المثل السائر ٢/٢٤٩.

(٣) ب: وأصبحت.

(٤) أ: وشى بها، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة اقتضاها السياق، وهي غير موجودة في النسخ المخطوطة الثلاث. وهي من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٩، وانظر الخصائص ٢/٣٩٣.

(٦) وهو (بهجتها).

(٧) وهو (قفراً).

(٨) أوضح الفارقي في الإفصاح ٣٤٩-٣٤٠ ما في هذا البيت من فساد -كما يقول-.

٢١٠- مُتَقَلِّداً لأَبِيـه كـانَتْ عِنْـدَهُ ... أَرْبَـاقَ صَـاحِبِ ثَلَّـةٍ وَبِهَـامِ[١]

يُرِيْـدُ: مُتقلِّـداً أَرْبَـاقَ صـاحبِ ثُلَّـةٍ وبِهَـامِ كـانت عنـده لأبيـه، فَقَـدَّمَ (كانت عنده لأبيه) وهو صفة لأرباق عليها.

ومن ذلك قوله:

٢١١- فَلَيْسَتْ خُراسَانُ الَّتِيْ كَانَ خالدٌ[٢] ... بِهَـا أَسَـدٌ[٣] إذْ كَانَ سَيْفاً أميرُها[٤]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٦١٠، النقائض ٢٦٩، شرح الكتـاب للسـيرافي ١/١٢٦ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٢، سر الفصاحـة ١٣، شرح جمل الزجاجي لابـن عصفـور ٢/٦٠٩، وهـو بـلا نسـبة في ارتشـاف الضـرب ٣/٣١٨.

الربق: بالكسر: حبل فيه عدة عرى تشد به البهم الواحـدة مـن العُرَى رِبْقَـة والجمـع رِبَق وأَرْبَاق ورِبَاق. ثلَّة: يقال للضأن الكثيرة ثَلَّة. وفي الصحاح مادة (ثلل) ولا يقـال للمعزى الكثيرة ثَلَّة ولكن حَيْلة. والجمع ثِلَلٌ. بهام: جمع بَهْم، والبَهْمُ جمع بَهْمَةٍ وهي أولاد الضأن.

(٢) جـ: خلد.

(٣) أ، ب: أسداً، والتصحيح من جـ.

(٤) البيت للفرزدق في ضرورة الشعر للسيرافي ١٩١-١٩٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٣، إعـراب القـرآن المنسـوب للزجـاج خطـأ ٧٠٥، سـر الفصاحـة ١١٢، شـرح السيرافي ١/١٢٦ أ، المثل السائر ٢/٢٥٠، وهـو بـلا نسـبة في: الخصـائص ٢/٣٩٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٩، ارتشاف الضرب ٣/٣١٩.

=

يريدُ: فليستْ خُرَاسان التي كان خالدٌ [بها[1]] إذ كَانَ أسَدٌ[2] أميرُها سيفاً، فَقَدَّم اسمَ كَانَ عليها، وهو (أسد) وَفَصَلَ بـ (كَانَ) بين[3] المبدلِ منه وهو (أسدٌ) وبين البدلِ وهو (أميرُها).

ومن ذلك أيضاً قولُه:

٢١٢-..................وَقَلَّمَا ‏ وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدودِ يَدُومُ[4]

=

قال ابن جني في الخصائص ٣٩٧/٢ عن هذا البيت: "فحديثه طريف، وذلك أنه -فيما ذكر- يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسداً، وكان أسد وليها بعد خالد، قالوا فكأنه قال: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها، ففي كان على هذا ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها التي هي (أسد أميرها) خبر عنها" ثم بين ما في البيت من عيوب.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، حيث كتب ما قبلها في الحاشية وهو في ب و جـ.

(٢) أ: أسدا، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) جـ: وبين.

(٤) أجزاء من بيت اختلف في نسبته، وتمامه:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

فنسب مرة لعمر بن أبي ربيعة وأخرى للمرار الفقعسي وقد يرد في بعض المصادر بدون عزو لقائل معين، انظر: الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، الشنتمري على الكتاب ١٢/١ (بولاق) الخزانة ٢٤٥/١، ٢٢٦/١٠-٢٣٣، ليس في كلام العرب ١١٤، الدرر ١٠٧/٢، الأمالي الشجرية ٣٩٢/٢، ٥٦٧، كتاب الشعر ٩١، المقتضب ٨٤/١، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٣، شرح شواهد المغني ٧١٧، الأصول في النحو

=

فقَدَّمَ فاعلَ (يدوم) عليه، وهو (وصال[1]) على ما نبين إن شاء الله تعالى[2] عند النزول إلى[3] ألفاظ سيبويه في الباب.

ومن النحويين مَنْ زَادَ في الضرائرِ فصلين[4]، أحدهما: تغييرُ الإعرابِ عن جهتِه، والآخرُ تذكيرُ المؤنَّثِ /وتأنيث المذكر، وذلك عندنا مِنْ فصلِ[/ ٤٩ ب] البدلِ؛ لأنه لا يؤنث المذكر حتى يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ ما هو في معناه، مما هو مؤنث، ولا يُذكَّرُ مؤنث"[5] حتى يُعَاملَ مُعَاملةَ ما هو في معناه، وكذلك تغييرُ الإعرابِ فيه إبدالُ إعراب[6]، ليس للكلمة بحق الأصل مما هو للكلمة

=

٢/٢٣٤، ٣/٤٦٦، المنصف ١/١٩١، شرح المفصل ٤/٤٣، ٧/١١٦، الخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، اللسان ١٣/٤٣٧، النكت ١٥١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٢، الموشح ١٥٢، عبث الوليد ١٩٤، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٣، الإنصاف ١٤٤، الأزهية ٩٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٠، ٢/٦١٠، سر الفصاحة ١١٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٦أ، التعليقة ١/٥٣، وغير ذلك كثير كما في هامش ٢ من كتاب الشعر للفارسي ص ٩١، وضرورة الشعر للسيرافي ص ١٩٣، هامش ٤.

(١) انظر ضرورة الشعر ١٩٣-١٩٤، وما قاله السيرافي عن هذا البيت.

(٢) (تعالى) ليست في ب و جـ.

(٣) جـ: عند التكلم على.

(٤) ورد هذان الفصلان عند السيرافي في شرحه على الكتاب/ ١٢٦ ب - ١٣١ أ.

(٥) (مؤنث) ليست في ب.

(٦) ب: الإعراب.

بحق الأصل، فمن تغيير الإعراب قولُه:

٢١٣- [سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِيْ تَمِيْمٍ[1]] وَأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[2]

فَنَصَبَ الفعلَ بعد الفاء في الواجب، وكان حقُّه أَنْ يكونَ مرفوعاً فالنَّصبُ إذن بالبدل من الرفع، ومن ذلك قوله:

٢١٤- لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ[3] وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيْرُ فَيُعْصَمَا[4]

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب، وهو من جـ.

(٢) البيت للمغيرة بن حبناء بن عمرو التميمي الحنظلي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٩٧، الخزانة ٨/٥٢٢-٥٢٤، الدرر ١/٥١، ٢/١٠، ٩٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٧، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، شرح السيرافي ١/١٢٦ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٥، المقتضب ٢/٢٤، الأصول في النحو ٢/١٨٢، ٣/٤٧١، النكت ١٥٢، ٧١٥، الإيضاح العضدي ٣١٣، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤، الإفصاح ١٨٤، مغني اللبيب ٢٣٢، الأمالي الشجرية ١/٤٢٧، (طناحي) التبصرة ٤٠٣، شرح أبيات المغني ٤/١١٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٤٤، ٦١٠، المقرب ١/٢٦٣، شرح الأشموني ٣/٣٠٥، الهمع ٢/١٠، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٩٠٦، العمدة ١٠٣١، الرد على النحاة ١١٩. ويروى: لأستريحا ولا ضرورة فيه على هذا.

(٣) أ، ب: الطل والتصحيح من جـ.

(٤) الشاهد لطرفة بن العبد في الكتاب ٣/٤٠، النكت ٧١٦، العمدة ١٠٣١، الشنتمري على الكتاب ١/٤٢٣ (بولاق) الأصول في النحو ٣/٤٧١، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥، الرد على النحاة ١١٩، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٨، شرح أبيات مغني اللبيب ٤/١١٥، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٧ أ، =

فَنَصب ما بَعْدَ الفاءِ في الواجب. وكذلك قول الأعشى[1]

٢١٥- هُنَالِكَ لا تَجزُونَنِي[2] عِنْدَ ذَاكُمُ[3] وَلَكِنْ سَيَجْزِيْنِي الإلهُ فَيُعْقِبَا[4]

=

وهو للأعشى في الخصائص ٣٨٩/١، اللسان ٣١٠/١٢، المحتسب ١٩٧/١، ولم أجده في ديواني الشاعرين، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٢٤/٢، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٦، الإفصاح ١٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١١/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٣ وفيه (ليعصما) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، ويروى (لا يدخل) بدل (لا ينزل).

الهضبة: ما ارتفع من الأرض ضربها مثلاً لعزة قومه ومنعتهم.

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف ينتهي نسبه إلى نزار، ويكنى أبا بصير، أحد فحول الشعراء في الجاهلية، يقدمه كثير من النقاد على أقرانه من الشعراء، أدرك الإسلام ولم يسلم مات سنة ٧ هـ.

انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٦٥-٦٧، الشعر والشعراء ٢٥٧-٢٦٦، معجم الشعراء ٣٢٥، المؤتلف ١٠، الأغاني ١٢٧/٩-١٤٨، معاهد التنصيص ١٩٦/١-٢٠٢، الخزانة ١٧٥/١-١٧٨، سمط اللآلي ٨٣.

(٢) ب: لا تخزونني.

(٣) أ، جـ: ذلكم، وما أثبتناه من ب وهو الموافق لما في مصادر البيت.

(٤) الشاهد في ديوانه ١٦٧، الكتاب ٣٩/٣، الشنتمري في شرحه أبيات الكتاب ٤٢٣/١ (بولاق) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١١/٢، الرد على النحاة ١١٩، النكت ٧١٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٨، التبصرة ٤٠٣، الأزهية ٢٧٢، الخزانة ٤٢١/٧، شرح أبيات مغني اللبيب ١١٥/٤، وهو بلا نسبة في: ضرورة الشعر

=

ومنه أيضاً الحملُ على المعنى قبل تمام الكلام نحو قوله:

٢١٦- فَكَــرَّتْ تَبْتَغِيْــهِ فَوَافَقَتْــهُ   عَلَى دَمِـهِ وَمَصْرَعِـهِ[1] السِّبَاعَا[2]

=

للسيرافي ١٩٨، كتاب الشعر للفارسي ٧١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٧ أ، ويروى: (ثُمَّتَ لا.......) بدل (هنالك لا).

يعقب: يحمل العاقبة.

والشاهد فيه نصب (يعقب) بعد الفاء وهو خبر واجب ليس فيه معنى النفي أو الطلب وذلك للضرورة. وقال الأعلم: "ويجوز أن يريد النون الخفيفة، وهو أسهل في الضرورة" الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد الكتاب ١/٤٢٣ (بولاق).

(١) ب: على وجه وتصرعه.

(٢) البيت للقطامي في الكتاب ١/٢٨٤، شرح شواهد سيبويه للشنتمري الكتاب ١/١٤٣ (بولاق) الأصول في النحو ٣/٤٧٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٥، المحتسب ١/٢١٠، النوادر في اللغة ٥٢٦، الأشباه والنظائر ٣/١٧٩، النكت ٣٥١، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٦، كتاب الشعر للفارسي ٥٠٠، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦١١، الإفصاح ٢٧٤، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٧، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٧ ب.

ويروى (فصادفته) بدل (فوافقته) وذكر أبو زيد بأن الرواية التي رواها سيبويه من تغيير النحاة وأورد البيت هكذا:

فكَـــرَّتْ عِنْـــدَ فِيْقَتِهـــا إِليــــه   فَـــأَلْفَتْ عنـــد مربضـــه الســـباعا

وقال: إنها التي لا اختلاف بين الرواة فيها نوادر أبي زيد ٢٠٤، وقد أورد السيرافي رواية المبرد في شرحه على الكتاب ١/١٢٧ب هكذا:

=

فالوجهُ رفعُ السباعِ[1] على أنَّه مبتدأ، والخبرُ في المجرور قبله، فَنَصَبَ السِّبَاعَ بإضمارِ فعلٍ يدلُّ عليه (صادفْته[2]) المتقدم، كأنَّه قال: صادفت السِّباعَ على دمِه[3] ومَصْرَعِهِ، وإن كان الكلام الذي تقدَّم السِّباعَ لم يتم، فوجهُ دخولِ هذا في البدل أنَّ الموضعَ لما كان يجبُ فيه رفعُ السِّباع فَنُصِبَ، صارَ بدلاً من الرفع. ومنْ تذكيرِ المؤنثِ قولُ الشاعر:

٢١٧- .... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[4]

=

فكَرَّت عند فِيقتها فَأَلْفَتْ ... على دمه ومصرعه السِّباعا

والشاعر يصف بقرة فقدت ولدها، فجعلت تطلبه، فوافقت السباع عليه.

تبتغيه: تطلبه، مصرعه: موضع هلاكه.

ويقدر الفارسي وابن جني مضافاً: أي وافقت آثار السباع، وعلل ابن جني السبب في ذلك. انظر كتاب الشعر للفارسي ٥٠١، الخصائص ٢/٤٢٦-٤٢٧، وقد رُدَّ هذا البيت، لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام وقد اعتذر عن ذلك الأعلم الشنتمري في شرحه على الكتاب ١/١٤٣ (بولاق) وقال: إن الشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره.

(١) ب: للسباع.

(٢) رجع عن الرواية التي روى بها البيت هنا، وهو يشير إلى رواية أخرى، يروى بها البيت وهي (فصادفته) مكان (فوافقته) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠١ حيث الرواية الثانية.

(٣) ب: وجه.

(٤) عجز بيت قاله عامر بن جوين الطائي وصدره:

=

فَذَكَّرَ الأَرضَ حَمْلاً على معنى المكانِ، ومن ذلك قولُه:

=

فَـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا

وهـو لـه في الكتـاب ٢/٤٦، النكـت ٤٦٢، مجـاز القـرآن ٢/٦٧، اللسـان ٨/٣٧٩، ١٢/٢٥٢، ١٣/٦٣، ضرائر الشـعر لابـن عصفـور ٢٧٥، التنبيهـات ٣٠٣، الكـامل ٨٤١، ٩٩٤، شرح أبيات المغني ٨/١٧، شرح المفصل ٥/٩٤، شـرح شـواهد المغـني للسيوطي ٩٤٣، الخزانـة ١/٤٥-٥٠، الـدرر اللوامـع ٢/٢٢٤، شـرح التصريـح ١/٢٧٨، العيني على الخزانـة ٢/٤٦٤، إيضـاح شـواهد الإيضـاح ٤٩٩، ٦٧٤، وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٠٧، ٥٢٢، للأعشى، وهو خطأ.

وهو بلا نسبة في النكت ١٥٤، الخزانة ٧/٤٣٧، ٩/٩٨، ١١/٣٤٨، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٩ أ، الأمـالي الشـجرية ١/٢٤٢-٢٤٦ (طنـاحي) اللســان ١/٣٤٥، مجاز القرآن ١/١٢٤، معاني القرآن للفراء ١/١٢٧، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ٢١٠، التكلمـة ٨٧، المقـرب ١/٣٠٣، مغـني اللبيـب ٨٦٠، ٨٧٩، الضرائـر للقـزاز ١٦٠، الخصـــائص ٢/٤١١، البســيط ٢٦٥، ٧٤١، ٩٩١، المخصـــص ١٦/٨٠، ١٨٧، المحتسب ٢/١١٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٩٢، ٥٤٩، ٦١١.
وروي (أبْقَلَـت ابْقَالَهـا) بتخفيـف همـزة (إبقالهـا) ولا حجـة فيـه علـى هـذا: وقـال البغدادي وزعم الصاغاني في العباب أن الرواية: (ولا روض أبقل إبقالها) قـال: "ولـو كان البيت كذلك لقال: (ولا روض أبقل إبقاله) بتذكير الضمير، شرح أبيـات المغـني ٨/١٧.

المزنة: السحابة، ودقت: أمطرت، والودق المطر كله شـديدُه وهينـه. أبقلـت: أنبتـت البقل، وأبقلت الأرض: خرج بقلها.

٢١٨- .... يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّبا[1]

كأنه قال: عضواً مُخَضَّباً[2]. وقول الآخر:

---

(١) عجز بيت للأعشى وصدره:

أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أَسِيْفاً كَأَنَّما

مع اختلاف في روايته. وهو في ديوانه ١٦٥، تهذيب اللغة ٩٧/١٣، معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، المخصص ١٨٧/١٦، الأمالي الشجرية ٢٤٢/١ (طناحي) اللسان ٣٤٥/١، ٣٤٧/١٠، ٢١٢/١١، ٨٩/١٨، مقاييس اللغة ١٠٣/١، الكامل ٣٧، جمهرة اللغة ٢٩١، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٧٣، التكلمة لأبي علي الفارسي ١٣٤، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧٩، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، مجالس ثعلب ٣٨، الخزانة ٥/٧، ضرورة الشعر للسيرافي ٢١٣، الإنصاف ٧٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٦، ٦١٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٦٢، الأشباه والنظائر ١٣٩/٣، ١٥١، البسيط ٥٢٩، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٠، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٩/١ أ.

الأسيف: السريع الحزن الرقيق، وقد يكون الغضبان مع الحزن. الصحاح (أسف) الكَشْح ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف: الصحاح (كشح) مخضباً: الخضاب ما يخضب به من حناء وكتم ونحوه، يقول كأن يده قطعت فاختضبت بدمها، فيغضب لذلك.

(٢) وقد يكون (مخضباً) صفة لرجل أو حالاً من الضمير المرفوع في قوله (يضم) أو المجرور في قوله (إلى كشحيه) لأنهما في المعنى لرجل المنكور قال ذلك أبو علي الفارسي في التكملة ١٣٤-١٣٥، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ٦٧٤، اللسان ٣٤٥/١، ٢١٢/١١، وفيه: (فإنه أراد الساعد فذكّر).

٢١٩- .... والْعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحَارِيِّ[1] مَكْحُولُ[2]

---

(١) ب: (الحارس).

(٢) عجز بيت لطفيل الغنوي وصدره:-

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ

مع اختلاف في روايته.

وهو له في الكتاب ٤٦/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢٩/١، الأعلم على الكتاب ٢٤٠/١ (بولاق) الإنصاف ٧٧٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٧، النكت ٤٦٣، اللسان ٢٣٨/٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٦، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧٩، ٢٨٢، وهو بلا نسبة في التكلمة ٨٨، معاني القرآن للفراء ١٢٧، ضرورة الشعر للسيرافي ٢١٢، المنصف ٨٥/٣، المخصص ٨٠/١٦، ضرائر الشعر للقزاز ١٦٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٣، ٦١٢، شرح المفصل ١٨/١٠، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٩/١ أ.

أحوى: الأحوى الأسمر الشفة ومن الظباء الذي في ظهره وجنبتي أنفه خطوط سود. وأيضاً هو الظبي الذي عيناه كحلاوان. قال ابن السيرافي: و لم يرد أن الحوَّة في جسم الظبي... وإنما حاجبه. الربعي: الذي ولد في الربيع. الإثمد: حجر يكتحل به، الحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس.

والشاهد: تذكير مكحول وهو خبر عن العين وهي مؤنثة؛ لأنها في معنى الطرف. وقال أبو علي الفارسي في التكملة ٨٨: "وروى أبو عثمان وغيره عن الأصمعي: أنه كان يتأوله على إذ هي أحوى حاجبه مكحول والعين بالإثمد" وقال الأعلم: "ويجوز أن يكون خبراً عن الحاجب فيكون التقدير حاجبه مكحول بالإثمد والعين كذلك، فلا تكون فيه ضرورة إلا أن سيبويه حمله على العين لقرب جوارها منه" الشنتمري على الكتاب ٢٤٠/١ (بولاق).

أي والطَّرْف[1]، ومن تأنيث المذكَّرِ في الضرورةِ قولُه:

٢٢٠- وإنَّ كِلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ [[2]وأنتَ بَريءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ[3]]

حملاً على المعنى[4]، ولذلك أَسْقَطَ التاءَ من العدد، كأنَّه[5] قال. عشرُ

---

(١) يريد أنه حمل (العين) على الطرف، وانظر وجه الاستشهاد به في الحاشية السابقة.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب، وهو من جـ.

(٣) ينسب هذا البيت للنواح الكلابي، ويرد في بعض المصادر معزواً إلى رجل من بني كلاب، ويرد في كثير من المصادر بدون عزو لقائل، والشاعر يهجو رجلاً ادّعى نسبه في بني كلاب، وهو في: الكتاب ٥٦٥/٣، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١٧٤/٢، النكت ٩٩٠، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٤١٧/٢، العيني على الخزانة ٤٨٤/٤، المخصص ١٧/ ١١٧، الكامل ٨٠٢، الدرر ٢٠٤/٢، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٨، معاني القرآن للفراء ١٢٦/١، الإنصاف ٧٦٩، الخزانة ٣٩٥/٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٧، الأشباه والنظائر ١٨٦/١، ٧١/٣، العقد الفريد ٤٨٤/٢، أمالي الزجاجي ١١٨، ضرائر الشعر للقزاز ١٦٣، عيون الأخبار ١٥٨/٢، درة الغواص ٤٠، اللسان ٢١٧/٢، ١٩٩١/١٦، الأصول في النحو: ٤٧٧/٣، الصاحبي ٢٥٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٢/٢، الهمع ١٤٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/١ ب.

ويروى (فإنَّ) بدل (وإنَّ).

البطن: ما دون القبيلة وفوق الفَخِذ.

الشاهد تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد (عشرة) حملاً على معنى القبائل، لأنه أراد بالبطن القبيلة، انظر الأعلم على الكتاب ١٧٤/٢ (بولاق).

(٤) أي حمل (البطن) على معنى القبيلة بدليل قوله (وأنت بريء من قبائلها العشر).

(٥) أ: وكأنه، وما أثبتناه من ب و جـ.

قبائل، ومن ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة(١):

٢٢١- فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِيْ   ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرُ(٢)

---

(١) (ابن أبي ربيعة) ليس في ب و جـ، وفي أ: كتب (ابن) هكذا بالألف، والصحيح حذفها.

(٢) البيت له في الكتاب ٥٦٦/٣، الأعلم على الكتاب ١٧٥/٢، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٧، الإنصاف ٧٧٠، العيني على الخزانة ٤٨٣/٤، المخصص ١١٧/٧، خزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧-٤٠٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٢، النكت ١٥٣، ٩٩١، تثقيف اللسان ٣٥١، الكامل ٨٠٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٧، أمالي الزجاجي ١١٨، شرح التصريح ٢٧١/٢، اللسان ٣١١/٨، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣١٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٦/٢، الأغاني ٩٢/١، الخصائص ٤١٧/٢، الأشباه والنظائر ٧١/٣، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٤٨/٢، المقرب ٣٠٧/١، التكملة ٧٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٧، الأشباه والنظائر ١٨٥/١، العقد الفريد ٤٨٤/٢، عيون الأخبار ١٥٨/٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٢٩، الأصول في النحو ٤٧٦/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٢/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/١أ.

(فكان) يروى مكانها (وكان). مِجَنّي: المجن الترس، ويروى مكانها (نصيري) أي مانعي، وقال القيسي: ويروى (بصيري) بالباء وهو الدرع، الإيضاح ٤٤٩، وقال العيني: جمع بصيرة وهي الترس، ثلاث شخوص: الشخص: سواد الإنسان وغيره تراه من بعيد، وفي اللسان (شخص): الشخص جماعة شخص الإنسان وغيره مذكر والجمع أشخاص وشُخُوص وشخاص، وأورد بيت عمر بن أبي ربيعة وقال: أثبت الشخص أراد به المرأة، و (ثلاث) يروى بالرفع والنصب، وقال ابن السيرافي: "ويجوز =

فأنَّث الشخصَ/ حملاً على المعنى، ولذلك أَسْقَطَ التاءَ من العدد، فكأنَّه [٥٠/ أ]
قال: ثلاثُ نساءٍ كاعبانِ ومعصرُ، وسيأتي في التأنيث أحكامُ هذا.

وهذه جملةُ الضرائر، ولم يَبْقَ علينا منها شيءٌ إلاَّ ما لا بَالَ له، إنْ كانَ شَذَّ، فإنْ ظَنَنْتَ أنَّه فات، فاتَّهِمْ يا نحويُّ نَفْسَكَ، وتَثَبَّتْ مِنْهُ، فإنَّه راجعٌ لهذه القوانين والحمد لله.

وإذ قد أحكمناها جملةً، فلنرجع إلى ما كُنَّا بسبيلِهِ[1] من ألفاظِ سيبويه رحمه الله، نُبَيِّنُها حتى لا يفوتَ له لفظٌ غيرُ مفهومٍ، والله سبحانه وتعالى[2] يجعلُ ذلك لوجْهِهِ خالصاً[3] بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ[4]، إنَّه سميعٌ لمن دعا.

=

أن تنشد ثلاث شخوص بالنصب، وكاعبان ومعصر مرتفعة بخبر ابتداء محذوف، كأنه قال: منها كاعبان ومنها معصر، وجعل الجملة في موضع الوصف لثلاث شخوص، ويجوز أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن، ونصيري -على روايته أومِجَنِّي على الرواية الأخرى- مبتدأ، وثلاث: خبره، والجملة خبر كان" انظر شرح أبيات سيبويه ٢/٣١٦.

كاعبان: مثنى كاعب، وهي الجارية التي يبدو ثديها للنهود. والمعصر: الجارية التي بلغت عصر شبابها وأدركت.

(١) أ: بسببه. وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) (تعالى) ليست في ب و جـ.

(٣) ب: خالصاً لوجهه.

(٤) من قوله (وكرمه) حتى نهاية الجملة ساقط من جـ.

قولُه رحمه الله: "اعْلَمْ أَنَّه يَجُـوزُ في الشِّـعرِ مـاَ لاَيَجُـوزُ في الكـلامِ مـن صَرْفِ مَا لاينْصَرِفُ[1]" قلت: قـد تبيَّـنَ أنَّ هـذا مـن قبيـل الزيـادة، ووجَّـه سيبويه هذه الضرورةَ بأنَّها أسماءٌ، كما أنَّ المنصرفَ أسماءٌ[2] فهـو يحـاولُ مـا زَعَمَ آخر الباب من أنَّهم لا يضطرُّون لشيءٍ إلاَّ وَهم يُحَاوِلُونَ بـه وجهـاً، فهذا[3] من تشبيهِ غـيرِ الجـائزِ بالجـائز. وقولُـه: "وَحَـذْفِ مَـا لاَ يُحْـذَف[4]" معطوف على قوله (من[5] صَرْفِ مَا لا ينصرف) ثم مَثَّل الصَّرْفَ بقوله:

قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِي (٢٦)

فالشاهدُ[6] فيه صرفُ (قواطناً) وهو جمعٌ لا نظـير لـه في الآحـاد، وقـد

---

(١) الكتاب ١/٢٦.

(٢) في الكتاب (يشبِّهون بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء) الكتاب ١/٢٦.

(٣) ب: فهذه.

(٤) الكتاب ١/٢٦. (أي ومن حذف ما لا يحذف).

(٥) جـ: (وصرف).

(٦) ب: والشاهد.

بيَّنا[1] على ما يتخرج (الحَمِي) على الكمال. ومثَّل الحذفَ بقولِه:

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ (١١٠)

وَوَجْهُهُ ما قُلْنَاه من تشبيه المضافِ إليه بالتنوين؛ لأنَّه يعاقِبُه، فكما تُحْذَفُ هذه الياءُ مع التنوين، حُذِفَتْ مع ما يُعاقِبُه، فَشبَّه غيرَ الجائزِ بالجائزِ اضطراراً، وكذلك قولُه: (دَوَامِ الأَيْدِ[2]) شبَّه الألفَ واللامَ بالتنوينِ للمعاقبةِ فَحَذَفَ معهما[3]، ويمكنُ أنْ يكونَ أجرى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ؛ لأنَّ بعضَ العربِ يَقفُ على المنقوصِ المعرَّفِ بالحذفِ، فيقولُ: جاءني القاض، فإن قلت: فينبغي ألاَّ يُعْتَدَّ هذا ضرورةً، لأنَّ إجراءَ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ غيرُ ضرورةٍ، قلتُ: إنَّما تَحْصُلُ الضرورةُ فيه عند مَنْ ليس من لُغَتِهِ[4] الوقفُ

---

(١) انظر ص ٤٧١ وما بعدها.

(٢) قطعة من بيت تقدم تخريجه في ص ٤٩٢ وهو برقم (١٠٩) (ودوامِ) هكذا رسمت في النسخ الثلاث بدون ياء، وهي في مصادر البيت (دوامي الأيدِ).

(٣) أ، ب: معها وما أثبتناه من جـ. أي حذف الياء من الأيدي؛ لضرورة الشعر.

(٤) من هنا إلى قوله: (ما ليس من لغته) ساقط من ب.

بالحذفِ، فإذا فَعَلَ هُنَا ما ليس من لغتِهِ، فهي ضرورةٌ عنده، وبهذا حَصَلَ[1] مقصَدُ سيبويه، وعلى / هذا يتوجه ما جاء من هذا النوع.. [٥٠/ب]

ومن الحذفِ قولُه:

وَلاَكِ اسْقِنِي [إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[2]] (٩٩)

وَوَجْهُهُ أنَّه لما اجْتَمَعَ له ساكنانِ لم يُحَرِّك بل شَبَّه النونَ بحروفِ المدِّ واللينِ إذا التقتْ مع ساكنٍ[3]، فكما تُحْذَفُ تلك، تُحْذَف هذه. ومن الحذفِ قولُه:

.... سأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا (١٣٢)

فَحذفَ[4] صلة الضمير[5] التي لا يجوز حذفُها في الكلام، وإنْ كَانتْ زائدةً؛ بدليل حذفِها في الوقف، فهذا مِنْ[6] ردِّ[7] الشيء إلى أصلِه، وقد بينّا أنَّ مِثْلَ هذا أقلُّ من تَسْكِيْنِ هذه الهاء نحو (عيونَهْ[8]) بما أَغْنى عن إعادته.

---

(١) جـ: يحصل.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب، وهو من جـ.

(٣) ب: الساكن.

(٤) أ: فخذي، وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) من (لنفسهي).

(٦) ب: أمر.

(٧) أ: ورد، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٨) أ، ب: عبر به وهو تحريف والتصحيح من جـ، وهو يشير بذلك إلى كلمة (عيونه) في البيت المتقدم في ص ٥١٩، وهو برقم (١٣٤).

=

وقوله:

دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ[1] [مِنْ هَوَاكَا[2]] (١٣٧)

قد تَبيَّنَ أَنَّ هَذَا أَقْبَحُ مِن (لِنَفْسِهِ)؛ لأنَّ فيه التسكينَ، ثم تشبيهَ المنفصلِ بالمتصلِ، ثم الحذفَ، وقولُه:

٢٢٢- وَأَخُو الْغَوَانِ [[3]مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَه[4]]

=

وأشربُ الماء ما بي نحوه ....

حيث سكنت الهاء من (عيونه) في الشطر الثاني.

(١) أ، ب: إذ هي، والتصحيح من جـ.

(٢) (من هواكا) ليس في أ و ب، وهو من جـ، وقد تقدم البيت في ص ٥٢٢.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب، وهو من جـ.

(٤) صدر بيت للأعشى -ميمون بن قيس- أبي بصير وعجزه:

وَيَعُدْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

وهو في ديوانه ١٧٩، الكتاب ٢٨/١، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١٠/١، النكت ١٥٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠، الدرر ٢١٧/٢، الإفصاح ٩٩، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٣٣/٣، اللسان ٣٧٥/١٩، الأصول في النحو ٤٥٧/٣، المنصف ٧٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٣، الإنصاف ٣٨٧، ٥٤٥.

ويروى (يَكُنّ) و (يَصِرْنَ) بدل (يَعُدْنَ) و (أخو النساء) بدل (وأخوا الغواني) ولا شاهد على هذه الرواية، وهي رواية الديوان.

وصف الشاعر النساء بالغدر وقلة الوفاء والصبر فيقول من كان مشغوفاً بهن ومواصلاً لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن لذلك لتغير أخلاقهن وقلة وفائهن. الأعلم على الكتاب ١٠/١ (بولاق).

=

لا فَرْقَ بَيْنَه وبَيْنَ (دوامِ الأيدِ[1]) توجيْهُهُ عَلى ما وجَّهنَا ذلك بعينـه[2]، ثُمَّ قال: "وَرُبَّما مَدُّوا فَقَالُوا مَسَاجِيد[3]...." قلتُ: هذا مـن الزيـادةِ أيضـاً، وقد تَبَيَّنَ البيتُ الذي أنشده[4] سيبويه رحمه الله[5].

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى [فِيْ كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ[6]] (٤٧)

=

والغواني: جمع غانية وهي التي غنيت بالزوج، وقيل هي الـتي غنيـت بحسـنها وجمالها عن الحلي، وقيل هي التي تُطْلَبْ لا تَطْلُبْ وقيل هي التي غنيت ببيت أبويهـا و لم يقـع عليهـا سـباء، اللسـان (غنـا) وقـال الأعلـم: وأصـح مـا قيـل في الغوانـي أنهـن ذوات الأزواج، كأنهن غَنَين بأزواجهن.

والشاهد: حذف الياء مـن الغوانـي مـع الألـف والـلام ضـرورة تشـبيهاً لـلام المعرفـة بالتنوين، فحذف الياء لأجل اللام، كما تحذف لأجل التنويـن. وانظـر ضرائـر الشـعر لابن عصفور ١٢٠-١٢١، اللسان ١٩/٣٧٥.

(١) إشارة إلى ما تقدم في البيت السابق في ص ٤٩٢ وهو برقم (١٠٩).

(٢) جـ: نفسه.

(٣) الكتاب ١/٢٨، وهو موافق لما في إحدى نسخ الكتاب المثبتة في الهامش، أما ما أثبـت في الأصل ففيه (وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون مساجيد ومنابير).

(٤) ب: أنشد.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب ولا جـ.

(٦) مـا بـين الحـاصرتين غـير موجـود في أ و ب، وهـو مـن جــ، وقـد تقــدم تخريجـه في ص ٤٢٣، وهو برقم (٤٧).

ثُمَّ قال: "ويَبْلُغُون بالمعتلِّ الأصل[1]...." قلتُ فهذا مِنْ رَدِّ[2] الشيء إلى أصْلِهِ، وقولُه: (ومررت بِجَوَارِيَ قَبْلُ[3]) أشار به إلى قولِه:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا[4] (٧٠)

وإلى قوله: سماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْع سَمَائِيا[5] (٧٣)

ثُمَّ قال: "ومِنَ العربِ من يُثَقِّل الكلمةَ إذا وقَفَ عليها، ولا يُثَقِّلُها في الوصل"[6]، قلت [قد][7] تبيَّن إعطاءُ السَّببِ في ذلك، فإذا ثقَّلها[8] الشاعرُ عند الإطلاقِ فهو واصلٌ، وكانَ ينبغي أنْ يَحْذِفَ فلم يحذفْ، وزَادَ إجراءً للوصل مُجْرى الوقف، وهذا عنْدَ مَنْ لا يقولُ في الوقفِ جعفرَّ، وإلا فليستْ ضرورةً، وأنشد على هذا:

---

(١) الكتاب ٢٩/١، وفيه: (وقد يَبْلُغون.......).

(٢) أ: ورد، وما أثبت من ب و جـ.

(٣) الكتاب ٢٩/١، وفيه (ومررتم.........) وفي ب: بجراري.

(٤) سبق إيضاح الشاهد فيه في ص ٤٤٨.

(٥) تقدم في ص ٤٥٠، واستوفى المصنف ما فيه من ضرائر هناك.

(٦) الكتاب ٢٩/١.

(٧) (قد) ساقطة من أ و ب، وهي في جـ.

(٨) ب، جـ: فعلها.

٢٢٣- ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا(١)

لا يكونُ فيه دليلٌ إلا إذا فَتَح الهمـزة(٢)؛ لأنَّـه ليـس في كلامهـم أفْعَـلَّ،

(١) بيت مـن الرجـز لرؤبـة بـن العجـاج وهـو في ملحـق ديوانـه ١٨٣، الكتـاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، ضـرورة الشـعر للسـيرافي ٢١٧، الأعلـم الشـنتمري علـى الكتـاب ١١/١ (بولاق) النكت ١٥٧، ١١٠٣، ضرائـر الشـعر لابـن عصفـور ٥١، إيضـاح شـواهد الإيضاح ٣٦٦، ٥٨٢، شرح أبيات سـيبويه لابـن النحـاس ٢٧٨/١، وهـو بـلا نسـبة في ضرائر الشعر للقزاز ٨٨، الأصول في النحو ٤٥٣/٣، سر صناعة الإعراب ١٦٢، ٤١٦، ٥١٥، الصحاح ١٩٧١، المنصف ١٠/١، اللسان ٤٢٣/١٧، القوافي للأخفش ٩١.

ويـروى في الكتـاب ١٧٠/٤: (بـدءٌ يُحـبّ....) وفي محلـق ديوانـه (ضخمـــاً) بــدل (ضخم) وهو الأولى لأن قبله في الديوان ١٨٣:

ثُمَّـــتَ جِئْـــتُ حَيَّـــةً أَصَمَّـــا

الشاهد: (الأضْخَمَّا) يريد الأضخـم فشـدد في الوصـل ضـرورة تشـبيهاً بمـا يشـدد في الوقف إذ قيل هذا أكبر وأعظم، ولـو قـال الأضخـم فوقـف علـى الميـم لم تكـن فيـه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكـم الوقـف، لأن الوقـف على الألف لا عليها، انظر الأعلم على الكتاب ١١/١ (بولاق).

(٢) انظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي ١٣٠/١ أ، ضرورة الشعر للسيرافي ٢١٦، وقال الأعلم: "وروي الإضخمّا بكسـر الهمـزة والضِّخمَّـا بكسـر الضـاد، فـالضرورة علـى روايته -أي على رواية سيبويه (الأضْخَمَّا) بفتح الهمزة- لأن إفْعَـلاّ وفِعَـلاّ موجـودان في الكلام كثيراً نحو إرْزَبٌ وخِدَبّ، وإنما الضـرورة في فتـح الهمـزة، لأن أفْعَـلاّ ليـس بموجـود" انظـر الأعلـم الشـنتمري علـى الكتـاب ١١/١ (بــولاق)، النكــت ١٥٧، الإيضاح للقيسي ٣٦٦.

وثَمَّ إفْعَلَّ كإرْزَبَّ[1]، وفِعَلَّ كَخِدَبَّ[2]، وجميعُ ما أنْشَدَ بَعْدَ هذا إلى قولِـه: "وَيَحْتَمِلُوْنَ قُبْحَ الكلام"[3] بمنزلةِ قولِه:

سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا (١٣٢)

وبمنزلةِ (إذْهُ مِنْ هَوَاكَا[4]) فلا مَعَنى للكلامِ[5] عليه.

/قال: "ويحتملون قُبْح الكلام[6]، حتى يَضَعُوه[7] في غـيرِ موضِعِـه، لأنَّـه[/٥١ أ] مستقيم، ليس فيه نقضٌ، فمن ذلك قولُه:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّـدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ (٢١٢)

وإنَّما الكلامُ: وقلَّما يدومُ وِصالٌ"[8].

الشاهدُ في البيت تقديمُ الفاعل الذي هو (وصِالٌ) على (يـدومُ) وذلـك

---

(١) ب: جـ (كـإزربّ، والإرْزَبّ: القصـير، وفي الصحـاح ١٣٥: ورَكَـبٌ إرْزَبٌّ: أي ضخم، وفي اللسان ٤٠١/١، ورجل إرْزَبٌّ ملحق بِجِرْدَحْلٍ: قصير غليظ شديد.

(٢) ب: كحزب. والخِدَبُّ: الضخم. وفي الصحاح ١١٨: "ورجل خِدَبٌّ مثـال هِجَـفٌ: أي ضخم. وجارية خِدَبَّةٌ. وفي اللسان (خدب) أورد عدة معان لها.

(٣) الكتاب ٢٣١/١.

(٤) قطعة من بيت سبق تخريجه في ص ٥٢٢. وهو برقم (١٣٧) وفي ب: من هذاكا.

(٥) ب: فلا بني الكلام.

(٦) ب: (...قبح الكلام عليه....).

(٧) ب: يضعون.

(٨) الكتاب ٣١/١.

أنَّ (قَلَّ) إذا لحقتها[1] (ما) صارت من الأدوات التي تختصُّ بالفعل، ولا يليها غيرُه، فهل هي حرفٌ أو فعل؟ أمرٌ فيه نظرٌ، وينبغي[2] عندي أنْ يُدَّعى أنَّها فعلٌ، فإنَّها قد ثَبَتَتْ فِعْلاً قَبْلَ لَحَاقِ (ما)، فإنْ قُلت: وأينَ الفاعلُ؟[3] قلتُ: لَمَّا اسْتُعْمِلتْ استعمالَ مَا لا يحتاجُ إلى فاعل[4]، لم تَحْتَجْهُ، أَلا تَرَى أنَّ (كانَ) الزائدة فِعْلٌ باتِّفاق، لكن[5] استعملتْ استعمالَ أمسِ[6]، فلم تحتجْ إلى الفاعل، فكذلك (قلّ)[7] اسْتُعْملتْ اسْتِعمال النفي، فلم تحتجْ إلى الفاعل، وتكونُ على معنيين، أحدُهما: النفيُّ المحضُ نحو: قَلَّما[8] يفعلُ هذا أحدٌ، والثاني: أن تكونَ[9] ضِدَّ (كَثُرَ) فَهَذا لا ينقض[10] أنْ تكونَ[11] فعلاً، أعني كونها دونَ فاعلٍ،

---

(١) أ: لحقها، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) جـ: فينبغي.

(٣) (وأين الفاعل؟) سقطت من ب.

(٤) ب، جـ: الفاعل.

(٥) ب: ولكن.

(٦) ب: النفي.

(٧) أ: قد. وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) ب، جـ: ما.

(٩) ب: يكون.

(١٠) أ، ب: ما ينقض، وما أثبتناه من جـ.

(١١) جـ: يكون.

فيريد سيبويه أنَّ الكلامَ كان: قلَّما يـدومُ وِصَـالٌ؛ لأنَّ (قلَّمـا) لا يليهـا إلا الفعلُ ظاهراً، فقدَّم الفاعلَ ضـرورةً. والدليـل علـى أن سـيبويه رحمـه الله[1] أرادَ هذا، أنَّه جَعَلَه من المستقيم القبيح الذي وُضع في غير موضِعِه، وقد مثَّل المستقيمَ القبيحَ في بابِ الاستقامةِ والإحالةِ بقولِـه: كـي زيـدٌ يـأتيك[2]، ولا وجْهَ لهذا إلا تقديمُ الفاعل على الفعل فكذلك هذا[3]، وكذلك أيضاً قولُـه: "حتى يضعُوه في غيرِ موضِعِه"[4]، يُعْطي أنَّه على تقديـم الفـاعل مـن تأخـير على الفعل؛ لأنَّ الضميرَ في (يضعُوه) عائدٌ على الكلامِ، وإنَّما يكونُ الكـلامُ موضُوعاً غيرَ موضِعِه على هذا الوجه، وأما مَنْ زَعَمَ أَنَّ (وِصَالاً) فاعلٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه (يدومُ) فلا يَتَنَزَّلُ كلامُ سيبويهِ عليه؛ لأنَّ الذي وُضِعَ في غـير موضِعِهِ على هَذَا إنَّما هو (وِصالٌ) وحده، لا[5] الكلام؛ لأنَّه كَـانَ حَقُّـه ألاَّ يلي (قَلَّ) فوليها[6]، وقولُه أيضاً: "وإنَّما الكلامُ وَقَلَّما يـدومُ وِصَـالٌ" دليـلٌ على أنَّه عنـده علـى التقديـم والتأخـير، ألا تـرى أنَّـه لـو كـان[7] -عنـده-

---

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) الكتاب ١/٢٦.

(٣) ب: هنا.

(٤) الكتاب ١/٣١.

(٥) أ: لأن، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) أ: قولها، وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٧) أي الاسم الذي ولي (قلَّ).

فاعلاً[1] /لفعل[2] مضمر يفسِّرُه يدومُ الملفوظُ به لم يَقُلْ (وإنما الكلامُ وقَلَّمـا[/٥١ب] يدومُ وِصَالٌ[3]) لأنَّ الفعلَ المضمرَ في باب الاشتغالِ لا يجوزُ أنْ يَظْهَـرَ، وإنْ لُفِظَ به فعلى جهةِ التمثيل، لا على أنه جائزٌ في الكلام، وهـذا المذهـبُ أولى من طريق النظـر؛ لأن (قلَّمـا) ممـا يطلـبُ الفعـلَ[4] ظـاهراً لا مضمـراً، وإذا حَمَلْنَاه على التقديم والتأخير، بقي على ما كَانَ عليه، وإنَّما الشـذوذُ في أنْ لَمْ يَلِه[5] مباشراً، وإذا حُمِل (وِصَالٌ) على أنَّه فاعلٌ بفعل مُضْمَـرٍ كَـانَ فيـه إخراجٌ لـ (قلَّما[6]) عن أصْلِها من طَلَبِهَا للفعـلِ ظَـاهراً، وممـا يقطـعُ بصحـةِ هذا المذهبِ أن سـيبويه[7] رحمـه الله[8] لَّمـا ذَكَـرَ الحـروفَ الـتي لا يليهـا إلا الفعـلُ[9] ، وذكـرَ (قلَّمـا) قـال: (وقـدْ يُقدِّمُـون الاسـمَ في الشّـعرِ، قـال:

---

(١) مكان في ب: بياض.

(٢) ب: الفعل، جـ: بفعل.

(٣) ب: وصالاً.

(٤) ب: للفعل.

(٥) أ: يلك، وهو تحريف، والتصحيح من ب وجـ.

(٦) أ: لها، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) (أن سيبويه): ساقط من ب.

(٨) هذه العبارة ليست في ب و جـ.

(٩) الكتاب ١١٥/٣.

صددت... البيت، فهذا نصٌّ على أن الاسمَ فيــه مُقَـدَّمٌ، وأنشـد سـيبويه[1] رحمه الله[2]:

٢٢٤- وَلا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ   إِذَا جَلَسُــوا مِنَّا وَلاَ مِـنْ سَـوَائِنَا[3]

وقوله: وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكا (١٩٤)

والضـرورة في البيتـين أنَّـه اسـتعمل سـواء اسمـاً، وبابُهـا النصـبُ علـى الظَّرْفِ، الْتَزَمَتِ الْعَربُ فيها ذلــك، وسـيأتي ذلـك مُبَيَّنـاً في الظـروف -إن

---

(١) الكتاب ١/٣١-٣٢.

(٢) ليست في ب و جـ.

(٣) البيت للمرَّار بن سَلاَمَة العجلي في الكتاب ١/٣١، الأعلم على الكتاب ١/١٣، (بولاق)، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٢٠، العيني على الخزانة ٣/١٢٦، النكت ١٥٩، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١/٢٨١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢، الخزانة ٣/٤٣٨، إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأً، ١٣٦، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٣٠ ب، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٣٥٠، البسيط ٤٩٦، ٨٨٣، المخصص ١٤/٥٨، ٦٤، الإنصاف ٢٩٤، اللسان ١٩/١٣٩، شرح الأشموني ٢/١٥٨، شرح ابن عقيل ١/٥٠٨،ونسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار في الكتاب ١/٤٠٧- ٤٠٨، والشاعر يذكر قومه ويصفهم بالتوقير والتعظيم، فقال لا ينطق الفحشاء مَنْ كان منهم مِنّا، أي من عشيرتنا، ولا مَنْ كان منهم من سوائنا إذا جلسوا معنا إجلالاً لنا وتعظيماً. والشاهد: استعمال (سواء) اسماً بدليل إدخال حرف الجر عليها فجعلها بمعنى غير، مع أنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً.

شاء الله تعالى[1]- وقال خِطَام المُجاشِعِي[2]:

٢٢٥- وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[3]

---

(١) (إن شاء الله تعالى) ليست في ب و جـ.

(٢) هو خطام بن نصر بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم أحد الرجاز وأخباره قليلة ومصادره شحيحة جدا.

انظر المؤتلف والمختلف ١٦٠، خزانة الأدب ٣١٨/٢، معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين ١٠٩، معجم الشعراء في لسان العرب ١٣٢.

(٣) بيت ينسب لخطام المجاشعي في الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١٣/١ (بولاق)، النكت ١٥٩، ٤٦٣، الاقتضاب ٤٣٠، الخزانة ٣١٣/٢- ٣١٨، العيني على الخزانة ٥٩٢/٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٤، شرح شواهد الشافية ٥٩/٤-٦١، المؤتلف والمختلف ١٦٠، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٦/١، شرح شواهد المغني ٥٠٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٣، اللسان ٤١٩/١، ١٢٣/١٨، شرح أبيات المغني ١٣٩/٤-١٤٣.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، مجالس ثعلب ٣٩، الخصائص ٣٦٨/٢، شرح المفصل ٤٢/٨، ضرائر الشعر للقزاز ١٨٨، رصف المباني ١٩٧، ٢٠١، سر صناعة الإعراب ٢٨٢، ٣٠٠، البسيط ٣٦٢، ٨٥٢، ٩٦٦، أدب الكاتب ٣٩٣، ٤٩٣، الإفصاح ٢٢٥، اللسان ٣٤٥/١٠، مجالس العلماء ٥٨، المنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٨٢/٣، الصحاح ٢٢٩٣، جمهرة اللغة ١٠٣٦، التكملة ٢١٥، الصاحبي ٥٦، المخصص ٧٦/٨، ٤٩/١٤، ٦٤، ١٠٨/١٦، اللسان ١٥٣/١، شرح القصائد السبع الطوال ٢٤٢، المزهر ٢٢٣/١، معاني الحروف ٤٩، مغني اللبيب ٢٣٩، الجنى الداني ٨٠، ٨١، ٩٠، خزانة الأدب ١٥٧/٥، ١٧٥/١٠، ١٨٥، ١٨٧، =

إنَّما جعل (الكاف) مما لا يجري[1] في الكلام [إلا[2]] ظرفاً، لأنَّ النحويين يُسَمُّون المجرورَ ظرفاً. ووجْهُ الشاهدِ فيه أنَّ الكافَ حرفٌ، فاستعملت استعمالَ الاسم؛ بدليلِ دخولِ الكاف عليها، وحروفُ الجرِّ لا تَدْخُلُ إلا على الأسماء، فدلَّ ذلك على أنَّ الكافَ اسْتُعْمِلتْ استعمالَ (مِثْل) لأنَّها بمعناها، وكذلك اسْتُعْمِلتْ سواء[3] استعمالَ (غير) لأنَّ معناهما واحدٌ، فهذا وجْهُ هذه الضرورةِ. فإن قلت: ولعلَّ الكافَ هنا باقيةٌ على أَصْلِها من الحرفيَّةِ، ودَخَلَ عليها حرفُ الجرِّ تأكيداً[4] كما قال:

=

١٨٨، ١٨٩، ١٩١، وذكر البغدادي أن هذا البيت من بحر السريع، ثم قال: "ربما حسب من لا يحسن العروض أنّه من الرجز كما توهمه بعضهم" الخزانة ٢/٣١٣.

ويروى (ماثلات) بدل صاليات، ومعناها منتصبات، صاليات: أراد بها الأثافي لأنها صليت بالنار أي أحرقت حتى اسودت. الأثافي: جمع أُثْفِيَّة، وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر. وأوضح المصنف الشاهد. والشاعر يصف منزلاً خلى من أهله، ولم يبق من آثارهم إلا هذه الأثافي التي صليت بالنار حتى اسودت.

(١) جـ: لا يجوز.

(٢) (إلا) ساقطة من أ، وهي من ب و جـ.

(٣) أ: استعملت هذا الاستعمال غير، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٤، الجنى الداني ٨٠، مغني اللبيب ٢٤٠، وتأكيد الحرف للحرف يجيزه الزمخشري. كتأكيد الاسم والفعل، فالتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر -كما قال الزمخشري في المفصل ١١٢- ومثّل لذلك، وقد ردَّه النحاة، وقال ابن مالك في =

٢٢٦- فَلا وَاللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِـي وَلا لِلِمَـــابِهِمْ[1] أَبَـــداً دَوَاءُ[2]

=

شرح التسهيل ٣٠٣/٣: "وقوله مردود لعدم إمام يسند إليه، وسماع يعول عليه" وجعل ما ورد من ذلك من باب الضرورات.

(١) ب: (لما) بلام واحدة.

(٢) الشاهد لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي في الخزانة ٣٠٨/٢-٣١٢، شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٥-٥٠٦، ٧٧٣، الدرر ١٦١/٢، شرح أبيات مغني اللبيب ١٤٣/٤-١٤٦، ونسب لبعض بني أسد في معاني القرآن للفراء ٦٨/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٩، الخزانة ٥٢٨/٩، ٣٣٠/١١، العيني على الخزانة ١٠٢/٤، شرح التصريح ١٣٠/٢.

وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٨٢/٢، سر صناعة الإعراب ٢٨٢، ٣٣٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٣، الجنى الداني ٨٠، ٣٤٥، رصف المباني ٢٦٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، الخزانة ١٥٧/٥، ٥٣٤/٩، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٣/١، ٤٣٢، ٤٧٦، الدرر ١٥/٢، ٢٢١، ٢٢١، شرح المفصل ١٧/٧، ٤٣/٨، ١٥/٩، الهمع ٧٨/٢، ١٢٥، ١٥٨، المغني ٢٤٠، ٢٤٢، ٤٦٢، شرح التصريح ٢٣٠/٢، المقرب ٢٣٨/١، الإنصاف ٥٧١، شرح الأشموني ٧٣/٣، المحتسب ٢٥٦/٢، الصاحب ٥٦، شرح التسهيل ٣٠٤/٣،

ويروى (فلا وأبيك) كما يروى (وما بهم من البلوى....) يقول: لا يوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من الحسد.

والشاهد: (للما بهم) حيث زاد على لام الجر لاماً أخرى للتأكيد، وهذا شاذ عند النحاة؛ لأن الحروف غير الجوابية لا تكرر بدون إعادة ما اتصل بها إلا في ضرورة. انظر: الأصول في النحو ١٩/٢-٢٠، شرح التسهيل ٣٠٣/٣-٣٠٤، شرح التصريح ١٢٧/٢-١٢٨.

وكما قال الآخر:

٢٢٧- فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي[1] عَن بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ في غَاوِي[2] الْهَوَى أم تَصَوَّبَا[3]

---

(١) كذا في نسخ التحقيق وهو الموافق لما في شرح جمل الزجاجي ٤٧٦/١، ورواية أغلب المصادر (لا يسألنه) وهي أولى، انظر حاشية (٣) الآتية.

(٢) أ، ب: عاري وما أثبته من جـ، وهو موافق لما في معاني القرآن للفـراء ٢٢١/٣، ولما في شرح الزجاجي لابن عصفور انظر: حاشية ٢ من ٤٧٦/١، ورواية أغلب المصادر الأخرى (علو) وهي أولى وأصح. انظر الحاشية الآتية.

(٣) الشاهد للأسود بن يعفر في العيـني على الخزانـة ١٠٣/٤، شـرح التصريـح ١٣٠/٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفـراء ٢٢١/٣، سـر صناعـة الإعـراب ١٣٦، شـرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٦/١، شرح التسهيل ١٧٣/٣، شرح الكافية الشافية ١١٨٨، الدرر ١٤/٢، ٢٥، ٩٥، ٢٢١، ضرائـر الشـعر لابـن عصفـور ٧٠، ٣٠٣، مغني اللبيب ٤٦٢، الخزانـة ٥٢٧/٩-٥٢٩، ١٤٢/١١، شـرح أبيـات مغـني اللبيـب ٢٤٢/١، ٢٤٤/٣، ٢٥٩/٥، ٧٤/٦-٧٥، شـرح شـواهد المغـني للسـيوطي ٧٧٤، اللسان ٢٣٨/٤، شرح الأشموني ٨٣/٣، الهمع ٢٢/٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨،

ويروى (لا يسلنه) و (لا يسألنه) بدل (لا يسألنني) والثانية رواية جميع المصـادر عـدا شرح جمل الزجاجي، كما يروى (عُلْو) و (جوّ) بدل (غـاوى) و (علـو) هـي روايـة أغلب المصادر عدا معاني القرآن للفراء.

صعَّد: ارتقى، ويقال صعد في الوداي (انحدر) وصعَّد في الجبل إذا علاه. غـاوي: الغـي: الضلال والخيبة، ورجل غاوٍ ضال: اللسان (غوى). والتصوب: النزول والانحدار.

والشاهد: قوله: (عن بما به) حيث أدخل عن على الباء تأكيداً لما كانـا يسـتعملان في معنى واحد، فيقال: سألت به، وسألت عنه، وقال الفراء في معاني القـرآن ٢٢١/٣: =

قلت هذا/ من القلةِ بحيث لم يحفظ منه إلا هذا[1]. [٥٢/

وقد ثبتتْ[2] الكافُ اسماً في قوله:

وَرُحْنا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا (١٩١)

وفي قول الآخر:

و[3] زَعْتُ بِكَالْهِرَاوةِ أَعْوجيٌّ (١٩٠)

ودخولُ حرفِ الجرِّ عليها واسعٌ جداً، فلا ينبغي أنْ يُجعلَ من القليل.

وَزَعَمَ[4] الأخفشُ أنَّ الكافَ[5] يجوزُ استعمالُها اسماً في الكلام واستدلَّ بقوله:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ[6] يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ والْفُتُلُ (١٩٢)

وبقول امرئ القيس:

وإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ (١٩٣)

=

"..... فلو قال لا يسألنه عما به" لكان أجود وأبين، ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر".

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨٣، شرح المفصل ٤٣/٨، البسيط ٨٥٢.

(٢) ب: (يثبت).

(٣) أ، ب: فرعت والتصحيح من جـ.

(٤) انظر: الهمع ٣١/٢، الجنى الداني ٧٩، مغني اللبيب ٢٣٨.

(٥) (أن الكاف) ساقط من ب.

(٦) ب: ولا.

فاسْتعمل الكافَ فاعلةً في البيتين، وهذا الـذي ذَهَـبَ إليه لا حجـةَ لـه عليه لأمرين؛ أحدُهما: أنَّ الذي أَوْرَدَ، إنَّما أوردَهُ في الشِّعر، وغيرُ مُسْـتنكرٍ أنْ يكونَ في الشِّـعر مـا لا يكـونُ في الكـلام، والآخـرُ أنَّـه يمكـنُ أنْ يكـونَ الفاعلُ في البيتين محذوفاً[1]، قامتِ الصفةُ المجـرورةُ مقامَـهُ، وذلـك يوجـدُ في الشعر نحو قوله:

٢٢٨- كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ[2] ....

---

(١) ب، جـ: محذوف.

(٢) صدر بيت من الوافر وعجزه:

يُقَعْقَـــعُ خَلْـــفَ رِجْلَيْـــهِ بِشَـــنِّ

وهـو للنابغـة الذبيـاني في الكتـاب ٣٤٥/٢، شـرح الكتـاب السـيرافي ١١٦/١ ب، الشنتمري على الكتاب ٣٧٥/١، (بولاق) ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٠، مجاز القرآن ٤٧/١، ٢٢٦/٢، ٢٤٧، المفصل ١١٨، الكامل ٥٠٠، ضرورة الشعر لابن عصفـور ١٧١، الاقتضاب ٣١٤، النكت ١٤٦، ٦٤٦، العيـني علـى الخزانـة ٦٧/٤، إيضـاح شـواهد الإيضـاح ٣٣١، ٩٠١، اللسـان: ٢٦٧/٨، ١٥٩/١٠، ١٠٧/١٧، الخزانـة ٦٧/٥-٧١، إعـراب القـرآن المنسـوب للزجـاج ٢٩٢، شـرح المفصـل ٥٩/٣-٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٠/١، وهـو بـلا نسبة في المقتضب ١٣٨/٢، الأصول في النحو ١٧٨/٢، اللسان ١٥١/٨، ٢٩٨/١٨، سر صناعة الإعراب ٢٨٤، شرح المفصل ٦١/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٩/١.

بنو أقيش: حي من عُكْل، وجمالهم ضعاف تنفر من كل شيء تراه، وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٤٧/١: أقيش حي من الجن وقيل غير ذلك انظر الخزانة ٦٨/٥.

=

أراد[1] كَأَنَّكَ جَمَلٌ من جِمَالِهِم. ثم قــال: "وليـس[2] شــيءٌ يضطـرونَ إليه إلا وهم يُحَاوِلُونَ به وجهاً"[3] يريدُ أنَّه لا يجوزُ في الشِّعرِ ما لا يجـوزُ في الكلامِ إلاَّ بالحملِ على ما يجوزُ ذلك فيــه، أو بـالرَّدِّ إلى[4] الأصـل علـى مـا تبين[5]، ثم قال: "وما يجوزُ في الشِّعر أكثرُ من أَنْ أذكرَه لك هَهُنَا؛ لأنّ هَذَا موضعُ جُمَلٍ[6]" يريدُ أنَّه لم يقصد في الباب حَصْرَ الضرائــر، وإنَّمـا ذَكَرَهـا جملـةً؛ لأنّهـا منحصـرةٌ في الزيـادةِ، وهـي الـتي أَشَـارَ إليهـا بصــرفِ مــا لا ينصرفُ، والنقص[7]: هو[8] الذي أشار إليه بحذف ما لا يحـذف، والتقديـم والتأخير؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعُوه في

=

يقعقع: القعقعة: تحريك الشــيء اليـابس الصلـب. الشَّنُّ: القربـة الباليـة، وفي اللسـان ١٠٧/١٧ (شنن): الشَّنُّ الْخَلَقُ مـن كـل آنيـة صنعـت مـن جلـد. والشـاهد: كمـا أوضحه المصنف: حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه.

(١) ب: أي

(٢) أ، ب: وإن من شيءٍ، والتصحيح من جـ ومن نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٢/١.

(٤) أ، ب: أو ما يرد، وما أثبتناه من جـ.

(٥) ب: نبين.

(٦) الكتاب ٣٢/١.

(٧) ب: النقض.

(٨) أ: فهو، وما أثبتناه من ب و جـ.

غيرِ موضِعِه"[1] وحَمْلُ الشيءِ على ما في معناه فيخرجُ عن وَضِعِه[2] لذلك؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: "وجعلوا ما لا يجري في[3] الكـلام إلا ظرفـاً.... [4]" فهذه جملةُ الضرائرِ[5] من غيرِ تفصيـلٍ، فلذلـك قـال: لأنَّ هـذا موضـعُ جُمَـل[6]، وقـول[7] أبي الحسـن: "سمعــت مــن العــرب قــول العجــير[8] السلولي[9]:

فَبَيْنَـاهُ يَشْـرِيْ رَحْـلَـهُ قَالَ قَائِلٌ [لِمَنْ[10] جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيْبُ] (١٣٦)

هو مِثْلُ:

---

(١) الكتاب ١/٣١.

(٢) ب: وصفه.

(٣) ب: من.

(٤) الكتاب ١/٣١.

(٥) انظر ما قاله سيبويه عما تقدَّم في الكتاب ١/٢٦-٣١.

(٦) بجمل.

(٧) انظر هامش (٣) من كتاب سيبويه ١/٣٢.

(٨) (العجير) ليست في ب.

(٩) هـو العجـير بـن عبـد الله بـن عبيـدة بـن كعـب مـن بـني سـلول بـن مـرة ويكنـى أبا الفرزدق وأبا الفيل شاعر من شعراء الدولة الأموية مُقِلٌّ إسـلامي، وقيـل: إن اسمـه عمير ويكنى العجير توفي سنة ٩٠هـ.
انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥٩٣، سمط اللآلي ٩٢-٩٤، المؤتلف ٢٥٠، الخزانـة ٥/٣٥-٣٦، الأغـاني ١٣/٦٤-٨٣، جمهـرة أنسـاب العـرب ٢٧٢، معجـم الشعراء ٥٣، الأعلام ٤/٢١٧.

(١٠) ما بين المعقوفين ليس في أ و ب، ومكانه فيهما البيت، وهو من جـ.

٢٢٩- بَيْنَاهُ في دَارِ صِدْقٍ[1] ....

وَقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[2].

وكذلك بيتُ الفرزدق:

وَمَا مِثْلُه[3] في النَّاسِ إلا مُمَلَّكاً .... (٢٠٥)

لأنه بمنزلة (................ وقلّما وِصَالٌ[4]................) (٢١٢)

---

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه من قول الشاعر.

بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أَقَامَ بَها حِيْناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

وهو غير منسوب في الكتاب ٣١/١، شرح الكتاب للسيرافي ١١٣/١ ب، ضرورة الشعر للسيرافي ١١١، الدرر ٣٦/١، الإنصاف ٦٧٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٢٨١/١، الخزانة ٢٦٥/٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٨، الهمع ٦١/١، قال الأعلم: "وصف رجلاً سيداً فاجأته المنية فاخترمته، فيقول بينا هو في خير وصلاح حال، يعللنا بالطعام والشراب والمعروف والإفضال، ذهبت به المنية ففقدناه. والصدق: هنا الخير والصلاح" الشنتمري على الكتاب ١٢/١ (بولاق)، وقال ابن السيرافي: و (دار صدق) هي الدار التي يُحمد المقام فيها، والشاهد قوله (فبيناه) أراد فبينا هو: فَسَكَّن الواو ثم حذفها، فأدخل ضرورةً على ضرورة.

(٢) أي بيت العجير السلولي انظر ص ٥٢١.

(٣) في ب، جـ اقتصر على قوله (وما مثله).

(٤) إشارة إلى قول الشاعر:

صددت فأطولتِ الصُّدودَ وقلما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

=

وكان حقُّ الكلام: وما مثلُه في الناسِ حيٌّ يقاربُه إلا مُمَلَّكاً أَبو أمِهِ أَبوه، ومثلُ ذلك قول الآخر:

لَهَا مُقْلَتَا أدْمَاءَ طَـلَّ خَميْـلَـةً ... مِنَ الْوَحْشِ مَا تَنفكُّ تَرْعى عَرَارُهَا (٢٠٦)

تقديرهُ: لها مُقْلَتَا أدماءَ من الوحشِ مَا تَنفَكُّ تَرْعَـى خَميْلـةً طَـلَّ عَرارُهـا

ومثلُ ذلك قولُه:

٢٣٠- وَمَا مِنْ فَتَى كُنَّا مِنَ النَّاسِ واحداً[1] ... بِهِ نَبْتَـغِي مِنْهُـمْ بَدِيْلاً نُعَادِلُـهْ[2]

تقديره: ومَا منْ فَتَى مِن الناسِ كُنَّا[3] نبتغي واحداً[4] منهم بديلاً نعادلُه بِه.

ومثلُه قولُ الآخر:

وما كُنْتُ أَخْشَى الدَّهْرَ إِحْلاَسَ مُسْلِمٍ ... مِنَ النَّاسِ ذَنْباً جَاءَهُ وهو مُسْلِمَا (٢٠٧)

=

وقد تقدم تخريجه في ص ٥٩٢.

(١) ب: واحد.

(٢) نسب هذا البيت للقُلاخ بن حَزْن بن جناب المَنْقَري، وهو في الحماسة لأبي تمام ١/٥١٠، وفيها (فما من فتى) و (عبيداً ينادِله) في آخر البيت، وهو في إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأ ٧٣٤، وفيه (عميداً نبادله) وهو كذلك في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/٣١٩، وفيهما (فما من فتى) و (عديلاً نبادله) هكذا جاء هذا الشاهد في المصادر التي روته مختلفاً في بعض الألفاظ من مصدر إلى آخر.

(٣) ب: كان.

(٤) أ: واحد، والتصحيح من ب و جـ.

تقديره: ومَا كنتُ أخشى الدَّهَر إحلاسَ مُسْلِمٍ من النَّاسِ مُسْلِماً[١] ذنباً جاءه وهو[٢]، أي جاءه، وهذا كلُّه من أقبحِ الضرائر.

وبيتُ زهير:

أَلَـمْ يَـأْتِيْكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِـي (٦٦)

هو مِثْلُ: ضَنِنُوا[٣]، في أنَّه أجـرى المعتـل مُجْـرى الصحيـح، لأنَّ الـذي يقولُ: لم يَرْمِي، فيثبت الياءَ، يقولُ في الرَّفْـعِ: يَرْمِـيُ، كمـا يقُـولُ يضـربُ، فَيُجْرِيْهِ مُجْرَى الصحيح، فلذلك جزم[٤] بحذفِ الحركةِ، كمـا أنَّ الجـزمَ في الصحيح كذلك، ولذلك يَقِلُّ مثلُ: لم يغزُو، لأنَّ الضمةَ في الـواو أثقـلُ مـن الضمةِ في الياءِ، وقد جاءَ على قِلَّتِهِ، قال:

هَجَـوْتَ زَبَّانَ ثُـمَّ جِئْتَ مُعْتَـذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ(٦٧)

فَأَثْبَتَ الـواوَ في (لم تهجـو) ولا يجـوزُ لم يخشى، لأنَّـه لا يجـوزُ ظهـورُ الحركـةِ في الألـفِ، وقـد تقـدَّمَ[٥] أنَّ مـن النحويـين مَـنْ يزعـمُ[٦] أنَّ

---

(١) أ، ب: إحلاس مسلم مسلماً من الناس، وما أثبتناه من جـ.

(٢) انظر الخصائص ١/٣٣٢.

(٣) يشير إلى ما جاء في قول الشاعر:

مَهْـلاً أعـاذلَ قـد جرّبـتِ مِنْ خُلُقِـي أَنّـي أجـودُ لأَقْـوَامٍ وإنْ ضَنِنُـوا

وقد تقدم في ص ٤٤٢، وهو برقم (٦٥).

(٤) جـ: يجزم.

(٥) انظر ص ٤٤٥.

(٦) ب،جـ: زعم.

(لم يرمي) على حذف الحركةِ المقدَّرةِ[1]، لا الملفوظِ بها، وأَجَازَ لم يخشى، واستدل[2] بقراءةِ حمزة: ﴿لاَ تَخَفْ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى﴾[3] وقد تَقَدَّمَ[4] فسادُ هَذا المذهب، بما أغنى عن إعادتِه. والله أعلم[5].

---

(١) ب: المقررة.

(٢) (واستدل) ساقطة من ب.

(٣) سورة طه ٧٧، وقد تقدم تخريجها في ص ٣٥٧.

(٤) انظر ما قاله في ص ٣٥٦-٣٥٨.

(٥) (والله أعلم) ليست في ب و جـ.

هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ[1]

قلتُ: كلامُه من هُنَا ترجمةٌ لأبوابٍ عدةٍ سيذكرُها[2] باباً باباً، وانتهاءُ هذه/ الترجمةِ[3] إلى قولِه: (هذا باب الفاعل[4]) فإذا كان جميعُ هذا ترجمة، [٥٣/ فكانَ ينبغي إذا فَرَغَ منها أنْ يقولَ: هذا فصلٌ من التَّرْجمةِ المذكورة، فقولُه: (هذا باب) بعد هذه الترجمة مشكلٌ؛ لأنَّ البابَ إنما هو ذكرُ أحكامِ الشيء، ولم يُذكر[5] في الترجمة الأولى شيءٌ، إنَّما عَدَّدَ الأبوابَ، فهي ترجمةٌ، والبابُ من أول قولِه: فالفاعلُ والمفعولُ إلى ذكرِ: هو خيرٌ عملاً وعشرونَ درهماً[6] فكلُّ ما يتخلَّلُ هذين فهو فصلٌ من البابِ، وكان حقُّه ألا يقولَ: بابُ كَذَا، بابُ كَذَا، لأنَّه يظهرُ منه أنَّ الترجمةَ الأولى بابٌ، وليس تحتها شيءٌ، فإنما

---

(١) الكتاب ٣٣/١.

(٢) أ، ب: سنذكرها، وما أثبتناه من جـ.

(٣) يشير إلى ما ذكره من قضايا كثيرة، تدخل في هذه الترجمة التي عقدها تحت هذا العنوان، ثم بدأ بعد ذلك التفصيل في أبواب مستقلة.

(٤) الكتاب ٣٣/١.

(٥) ضبط الفعل بالبناء للمجهول لرفع (شيء) وإن كان الموافق لما بعده أن يكون مبنياً للمعلوم مع نصب شيء.

(٦) انظر حديثه عن ذلك في الكتاب ٢٠٣/١ وما بعدها، ولم أجد نصاً في سيبويه يوافق ما ذكره الصفار.

يكونُ ما يجيءُ بعدها باباً[1] بمعنى فصل، وسمَّاه باباً، لأنَّه يذكرُ فيه حكمَ الشيءِ، فهو فصلٌ بالنَّظرِ إلى ما قَبْلَهُ، بابٌ بالنظر إلى ما يحتوي عليه.

قولُه: "هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتَعَدَّه فعلُه إلى مفعولٍ"[2] مثالُه: قام زيدٌ؛ لأنَّ زيداً فاعلٌ لا يتجاوزُه فِعْلُه إلى شيءٍ آخر، وقولُه[3]: "والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل، ولا تعدَّاهُ فِعلُه إلى مفعولٍ"[4] مثالُه ضُرِبَ زيدٌ، لأنَّه لم يَصلْ له إلا فعلٌ مفرغٌ له، لا مشغولٌ بفاعل؛ لأنه لو كان قد تعدَّى إليه فعلُ فاعل، لكان منصوباً[5]، فقلت ضَرَبَ عمروٌ زيداً[6]، وهو أيضاً لم يتعدَّ فعلُه إلى غيرِه، بل اكتفى به، و لم يطلبْ غيرَه، وقولُه: "وما يَعملُ من أسماءِ الفاعلين والمفعولين عملَ الفعلِ المتعدي إلى مفعولٍ[7]" يعني به هذا ضاربٌ زيداً، ومضروبٌ أبوه، إن قلت: لِمَ أهمل المتعدي إلى اثنين، وإلى ثلاثة، نعم والمتعدي إلى واحدٍ منصوبٍ، أَلا ترى أنه لم يذكر من المتعدي إلا المتعدي إلى المرفوع؟ قلت: لأن قولَه: وما يعملُ من أسماءِ

(١) أ: لها، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) الكتاب ١/٣٣.

(٣) جـ: قوله.

(٤) الكتاب ١/٣٣، وفيه (ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر).

(٥) ب: منصرفاً.

(٦) جـ: زيدٌ عمراً.

(٧) الكتاب ١/٣٣، وفيه (الذي يتعدى إلى مفعول).

الفاعلين عملَ الفعلِ المتعدِّي إلى مفعولٍ يُغْنِي عنه، لأنَّ مفعولاً ينطلقُ على واحدٍ، واثنين، وثلاثةٍ، كما أنَّكَ إذا قُلتَ: رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ[1]، معناهُ: معنى الرجلِ خيرٌ من المرأةِ، ويثبتُ[2] في الشَّرفيةِ قَبْلَ ذكرِ اسم الفاعلِ والمفعولِ الذي تعدى إليه فِعْلُ الفاعلِ، فَلاَ يكونُ في ذكرِ اسمِ الفاعلِ غُنْيَةٌ عنه.

/وقولُه: "وما يَعْمَلُ من المصادرِ ذلك[3] العملَ[4]" يريدُ نحو: عجِبْتُ من[/٥٣ ب] ضربٍ زيدٌ عمراً، وقولُه: "وما يَجْري من الصفاتِ"[5] يريدُ به: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه، وقولُه[6] (مَجْراها) مصدرٌ ليجريَ من قولِه "ومَا يجري من الصفاتِ مَجْرَى أسماءِ الفاعلين"[7] وقولُه "ومَا يجري مَجْرَى الفعلِ، وليس بفعلٍ"[8] يريدُ به (ما)[9] لأنَّه ترجمه[10] بهذا على (ما) ولا تكون

---

(١) ب: امرأته.

(٢) جـ: ثبت.

(٣) ب: (كذلك).

(٤) الكتاب ٣٣/١.

(٥) الكتاب ٣٣/١.

(٦) من هنا إلى قوله (الفاعلين) ساقط من جـ.

(٧) الكتاب ٣٣/١، وفيه: "وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها".

(٨) الكتاب ٣٣/١، وفيه (وما أجري مُجرى....).

(٩) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٣٢/١أ: "يعني إن وأخواتها...." وانظر النكت ١٦٢.

(١٠) أ: ترجم، وما أثبتناه من ب و جـ.

الأبوابُ مرتبةً على حَسَبِ ذكرها هُنَا، لأنَّ الواوَ لا تُرَتِّبُ. وقولُه[1] "وَمَا جرى مَجْرَاها من الأسماء"[2] إلى آخره يعني به (عشرون درهماً)، لا (رُوَيْد) وما[3] كان مِثْلُه، لأنَّ (رُوَيْدَ) أقوى في العمل من الصفات المشبهة، أَلا تَرَى أنَّه يعملُ في الأجنبي. وباقي الترجمة بَيِّنٌ جداً. قولُه[4] رحمه الله: [5] "يرتفعُ المفعولُ كما يَرتفِعُ الفاعلُ؛ لأنَّك لَمْ تَشْغَلِ الفعلَ بغيرِه وَفَرَّغْتَه لَه"[6] أي لأنَّ الفعلَ يطلبُه[7] طلبَ العمدةِ، وهو[8] لا[9] بدَّ له منه، وما كان على هذه الصفةِ فهو مرفوعٌ، والخلافُ في الرافع [له[10]] وسنبيِّنُ ذلك بعد الفراغ من هذا الفصل إنْ شاء الله تعالى[11]، ثم مثَّل الفاعلَ بـ:

---

(١) (وقوله) ساقط من ب.

(٢) الكتاب ١/٣٣، وفيه (وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين).

(٣) ب: ولا ما كان.

(٤) في جـ: (وقوله).

(٥) (رحمه الله) ليست في جـ.

(٦) الكتاب ١/٣٣، وحديث المصنف هنا عن باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعول....) ولم يعقد له ترجمة منفصلة.

(٧) ب: يطلب.

(٨) أ: وهذا، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٩) ب: ألا.

(١٠) له: ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

(١١) عبارة (إن شاء الله تعالى) ليست في ب و جـ.

ذهب زيدٌ، وجلسَ عمروٌ، ومثَّل المفعولَ بـ: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضْرَبُ عمرو[1]، وهذا بَيِّنٌ، وإنما[2] المشكل قولُه: "فالأسماءُ المحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليـلٌ علـى مَا مضى، ومَا لَمْ يَمْضِ، وهو الذَّهابُ والجلـوسُ"[3] وَإشْـكالُه أنْ أَدْخَلَـه في هذا البابِ، واللفـظُ صحيـحٌ مفهـومٌ؛ لأنَّ معنـاه أنَّ الأسمـاءَ الـتي هـي زيـد وعمرو، هي التي حُدِّثَ عنها، وقامَ وذهـبَ، أدلـةٌ علـى المصـدرِ المـاضي أو المنتظر[4]، وهذا معلومٌ؛ إلا أنَّ الإخبارَ به في هذا البـاب مـا وجْهُـهُ؟ فـالذي يُقالُ في هذا الموضع: إنَّ سيبويه رحمه الله[5] زَعَمَ أنَّ (جَلَسَ) مـن: "جلـس زيـدٌ" فعـلٌ[6]، وزَعَـمَ أنَّ (زيـداً) فـاعلٌ، فكـأنَّ قـائلاً قـال لـه[7]: كيـف تجعل[8](قام) فعلاً، وليس بفعلٍ، وزيـداً فـاعلاً، وليـس بفـاعلٍ[9]، إنَّمـا هـو لفظٌ؟ فقال مجيبـاً: فالأسمـاءُ الـتي هـي زيـدٌ وعمـروٌ هـي المحـدَّثُ عنهـا، أي

---

(١) أ، ب: (ضُرِبَ عمروٌ ويضربُ زيدٌ) ومـا أُثبـت مـن جــ، وهوموافـق لمـا في الكتـاب ٣٤/١.

(٢) جـ (وأما).

(٣) الكتاب ٣٤/١، وفيه (دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدّث به عن الأسماء وهو الذهاب.....).

(٤) أ: المنكر، ب: والمنتظر، وما أثبته من جـ.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٦) أ، ب: فعلا، وهو خطأ، والتصويب من جـ.

(٧) (له) سقطت من ب.

(٨) جـ: يجعل.

(٩) (وليس بفاعل) ساقط من ب.

وُضِعت موضعَ مسماها[1]، لأنّي لم أُرِدْ بـ (قام زيدٌ) اللفظ، إنّما أردتُ المسمَّى بهذا، فهي المحدَّث عنها، أي المسمَّون، وقوله: (و[2]الأمثلةُ/ دليلةٌ)[٥٤/أ] أي (قام) أيضاً يَدُلُّ على الفعل، فهو فعلٌ، وقولُه: "وليست الأمثلةُ بالأحداثِ"[3] أي أنَّ دلالتَها على الحدث، ليس كدلالةِ زيدٍ على المسمَّى؛ لأنَّ زيداً يدلُّ على مُسَمَّاه بالمطابقةِ، ويَدُلُّ الفعلُ على الحدث بالتضمن، فليستِ الأمثلةُ الأحداثَ، وإنَّما[4] هي بعضُ ما يدلُّ عليه الفعلُ. وقولُه: "وَلا ما يكونُ منه الأحداثُ"[5]، أي ليستْ[6] بالفاعل[7]، وكأنَّ قائلاً قَالَ له[8]: كَما جَعَلْتَها الأحداثَ، وليستْ بها، فاجْعَلَها الأسماءَ، فقال: ليستْ بالأحداث و [لا[9]] الأسماء، لكن[10] جَعْلتُها الأحداثَ، و لم نَجْعَلْها[11]

---

(١) ب: سماها.

(٢) (الواو) سقطت من أ.

(٣) الكتاب ٣٤/١.

(٤) من هنا إلى قوله: (الأحداث) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٥) الكتاب ٣٤/١.

(٦) جـ: أي وليست.

(٧) ب: كالفاعل.

(٨) (له): ساقطة من ب.

(٩) (لا) ساقطة من (أ) وهي من ب و جـ.

(١٠) أ: ولكن؛ وما أثبتناه من ب و جـ.

(١١) كذا في نسخ التحقيق، ولو قال (و لم أجعلها) لكان أولى.

الأسماءَ، لأنَّ فيها دلالةً على الأحداثِ بألفاظِها، وليس لها مثلُ هـذه الدلالـةِ على[1] الأسماءِ، فهذا هو الفرق بينهما.

واختلفوا[2] في الرافعِ للفاعلِ ما هو؟ فمنهم من قـال: ارتفـع؛ لأنـه فيـه معنى الفاعليةِ[3]. وهـذا فاسـدٌ؛ لأنـك[4] تقـول مـا قـام زيـدٌ، ترفـع[5] وإن لم يكن الاسم فاعلاً من جهة معناه، ومنهم من قال ارتفع لشبهِهِ للمبتدأ[6] في كونِه مفتقراً إلى الفعل[7]، كما أنَّ المبتدأ مفتقرٌ[8] إلى خبرِه، وهـذا أيضـاً فاسدٌ، لأنَّ الشبهَ معنىً، والمعاني المجردة من الألفاظِ لا تعمـلُ، ولا ثبـتَ لهـا العملُ في موضعٍ من المواضع. ومنهم مَنْ قال: ارتفع بتفريغ الفعل إليـه[9] أو

---

(١) ب: من.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/٢٦٩، الهمع ١/١٥٩، شرح التسهيل ٢/١٠٧، شـرح جمـل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٥-١٦٦.

(٣) انظر: المقتضب ١/٨، الهمع ١/٥٩، ونسب ابن أبي الربيع هذا القول للكوفيين انظـر البسيط ٢٦١، ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ٧٩ لخلف الأحمر -منهم-.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ١/٦٤، المقتضب ١/٨٠٩.

(٥) جـ: فترفع.

(٦) انظر: المقتضب ١/٨، الهمع ١/١٥٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٥.

(٧) جـ: الفاعل.

(٨) أ: مفتقراً، والتصحيح من ب و جـ.

(٩) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٦.

الاسم الذي في معناه، وهو الصحيح، والذي يظهر من [كلام[1]] سيبويه[2] هذا؛ لأنَّه قال: ارتفع لأنَّ الفعلَ مفرَّغٌ له، وإنَّما لم يقل: ارتفع بإسنادِ الفعلِ إليه[3]، لأنَّه ينبغي على هذا أنْ يرتفعَ المفعولُ المذكورُ بعد الفاعلِ؛ لأنَّ

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب، وهو من جـ.

(٢) مما ذكر سيبويه في هذا قوله: ".... لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل" الكتاب ٣٣/١، وقوله: (وشغلت ضرب به) الكتاب ٣٤/١، ٤١، ٤٢، (وبنيته له) ٤٣/١، كما ذكر مصطلح (المبني عليه) وهو يتحدث في باب المسند والمسند إليه ثم قال "ومثل ذلك: يذهب عبد ا لله فلابد للفعل من الاسم" الكتاب ٢٣/١، وانظر ما قاله ابن أبي الربيع في الهامش الآتي.

(٣) قال أبو الحسين بن أبي الربيع (في شرح الإيضاح): الإسناد والبناء والتفريغ والشغل ألفاظ مترادفه لمعنى واحد، يدلك على ذلك أن سيبويه قال: "الفاعل شغل به الفعل" وقال في موضع (فرغ له وفي موضع "بني له" وفي موضع "أسند له" لأنها كلُّها معنى واحد" عن الأشباه والنظائر ٦٢/٢، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٢٦١ بألفاظ قريبة من هذا.

وراتفاع الفاعل عند أبي علي وابن مالك وغيرهما بما أسند إليه من فعل أو غيره. انظر الإيضاح ٦٣/١-٦٤، شرح التسهيل ١٠٧/١، شذور الذهب ٢٠٤، كشف المشكل ٢٩٤/١، الهمع ١٥٩/١، المفصل ١٨، وقيل رافعه الإسناد انظر شرح التسهيل ١٠٧/١، الهمع ١٥٩/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٥/١، وقيل ارتفع بإحداثه الفعل نقل ذلك السيوطي عن ابن عمرون منسوباً لبعض الكوفيين. الهمع ١٥٩/١.

الفعلَ مسندٌ إليه، فإنَّما ارتفعَ بالفعلِ المفرَّغ، ولَمَّا لَمْ يَكُنْ مُفَرَّغـاً للمفعـولِ لم يَرْتَفِعْ، وإذا فُرِّغَ له ارتفع نحو ضُرِبَ عمروٌ، والحمد لله[1].

---

(١) هذه العبارة ليست في جـ.

هذا بابُ الفاعلِ[1] الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولٍ

وذلك قولُك ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فعبدُ اللهِ ارتفع هَهُنَا كما[2] ارتَفعَ في ذَهبَ"[3] أي ارتفع على النَّحوِ الذي ارتفع في باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول، ثم قال: "وشغلْتَ ضَرَبَ به[4] كما شَغَلْتَ به/ ذَهَبَ"[5][٥٤/ب] أي جعلتَ[6] الفعلَ في البابين[7] مُفرَّغاً له، يَطْلُبه عمدةً، فلذلكَ ارْتَفَعَ. ثم قال: "وانْتَصَبَ زيدٌ[8]، لأنَّه مفعولٌ؛ تعدَّى إليه فعلُ فاعلٍ"[9] فهذه كُلِّيةٌ تعطي أنَّ كلَّ مفعولٍ تعدَّى إليه فعلُ فاعلٍ، فهو منصوبٌ،ولا يفهمُ من هذا[10] أكثر. فإنْ قلت، ما الناصبُ للمفعول؟ فإنَّ في ذلك خلافاً

---

(١) ب: الفعل.

(٢) ب: (بما).

(٣) الكتاب ١/٣٤.

(٤) ب: به ضرب.

(٥) الكتاب ١/٣٤.

(٦) ب: حملت.

(٧) أ: في الثاني، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) جـ: زيداً.

(٩) الكتاب ١/٣٤، وفيه (فعلُ الفاعلِ).

(١٠) ب: هنا.

بينهم[1]، فمنهم من زَعَمَ أنَّه انتصب بما فيه من معنى المفعولية[2]، وهذا باطلٌ، لأنَّك تقولُ: ما ضربتُ زيداً، وإنْ لم يكن مفعولاً من جهةِ المعنى، ومنهم مَنْ[3] قال انتصب بالفاعل، وهو أيضاً خطأ؛ لأنَّه يتقدمُ عليه، وهو جامد، والجوامدُ لا تتقدمُ معمولاتُها -أعني ما كانَ منها غير ظرفٍ ولا مجرورٍ- عليها، ألا ترى أنَّه لا يقولُ أحدٌ: عندي دِرْهماً عشرونَ. ومنهم من قالَ انتصب بالفعل والفاعلِ معاً[4]، وهذا أيضاً خطأٌ، لو كانَ كذلك لَوَجَبَ تقديمُ المعمولِ صدْراً في كُلِّ موضعٍ، أو يكونُ مؤخراً في كلِّ موضعٍ، فكونُهم يُوَسِّطُونَه، ويُقَدِّمُونه في بعض المواضع، ولا يُقَدِّمُونَه في بعضٍ دليلٌ على أنَّ الجملةَ ليست عاملةً. ومنهم من[5] ذَهَبَ[6] إلى أنَّ

---

(١) انظر فيمن عرض لهذا الخلاف: الإنصاف ٧٨-٨١، شرح جمل الزجاجي ١/١٦٦، شرح التصريح ١/٣٠٩، شرح الرضي على الكافية ١/١٢٨.

(٢) نسب ذلك لخلف الأحمر من الكوفيين انظر: الإنصاف ٧٩، شرح التصريح ١/٣٠٩، شرح الرضي ١/١٢٨.

(٣) وهو هشام بن معاوية صاحب الكسائي. نص على ذلك: ابن الأنباري في الإنصاف ٧٨-٧٩، شرح التصريح ١/٣٠٩، شرح الرضي على الكافية ١/١٢٨.

(٤) نسب الأنباري ذلك للكوفيين انظر: الإنصاف ٧٨، شرح الرضي ١/١٢٨، شرح التصريح ١/٣٠٩، ونسب في الأخرين للفراء من الكوفيين.

(٥) وهم البصريون انظر: الإنصاف ٧٩، شرح التصريح ١/٣٠٩، شرح الرضي ١/١٢٨.

(٦) جـ: قال إن العامل..... .

العاملَ فيه الفعلُ، وهو الصحيحُ؛ بدليـل أنَّـه يتصـرَّف بتَصَرُّفـه، ويُمْنَـعُ مـن ذلك إذا كانَ غيرَ مُتصَرِّفٍ، ألا تَرَى أنَّك تقولُ ما أَحْسَنَ زيداً، ولا تقـولُ: ما زيداً أحسنَ، وتقولُ: ضَرَبَ عمراً زيدٌ، وعمراً ضَرَبَ زيدٌ[1]، فَهَذَا دليـلٌ على أنَّ العاملَ فيـه الفعـلُ، وقـولُ سيبويه رحمـه الله[2]: "تَعَـدَّى إليـه فعـلُ فاعل"[3] اسْتَظْهر به على: ضُرِب عبـدُ الله؛ لأنَّـه ارتفـعَ وهـو مفعـولٌ، ثُـمَّ قال: "فإن قدَّمْتَ المفعـولَ وَأَخَّـرْتَ الفـاعلَ جَـرَى اللفـظُ، كمـا جَـرَى في الأول"[4] أي جَرَى مجراهُ، لو لم يتقدمْ المفعول؛ لأنَّك أَرَدْت بالفاعل مؤخَّراً ما أردت به مقدَّمـاً، أي لم تُـردْ أنْ تَشْـغَلَ الفعـلَ إلا بـه، وقولُـه: (بـأَوَّلَ[5] منه[6]) معناه بأسبق[7] منه، وقولُه: (فمن ثَمَّ كان حدُّ الكلامِ أنْ يكـونَ فيـه مُقَدَّماً[8]) أي فمن حيثُ لم تُرِدْ أنْ تشغلَ الفعل بأَسْبَق[9] منه، كان حدُّه أنْ

---

(١) أ: زيداً بالنصب، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٣) الكتاب ١/٣٤.

(٤) الكتاب ١/٣٤.

(٥) ب: بأولى.

(٦) الكتاب ١/٣٤.

(٧) ب: ما سبق.

(٨) الكتاب ١/٣٤، وفيه: "حد اللفظ...".

(٩) ب: ما سبق.

يكونَ مقدَّماً في الكلام على المفعول؛ لأنَّ المفعولَ يطلبُه[1] طَلَبَ الفضلةِ./ [٥٥/أ]
وقوله: (وهو عربيٌّ[2]) يعني: تقديم المفعول، ثم قال: (كأنهم يُقَدِّمُون الذي بيانُه أهمُّ لهم[3] وهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى[4]) هذا مما خَالَفَنَا فيه أبو الحسين بن الطرواة، لأنَّ سيبويه رحمه الله[5] وجَّه تقديمَ المفعولِ بأنَّهم اعْتَنَوا به، قال[6] ابن الطراوة: لو اعتُني به لم يُقَدَّمْ عليه الفعلُ، بل كان يكونُ صدراً، وأمَّا أنْ يتقدَّمَه غيرُه، فليس في ذلك الموضعِ معتنى به[7]، وهذا الذي قال، كما ترى، فإنَّ الاعتناءَ يكونُ[8] على مراتب، فإذا كان مخاطبُك يتشوَّفُ إلى مَنْ وَقَعَ به الضرب، ولا يبالي بأكثرَ من ذلك كَانَ حدُّ الكلامِ مَا زَعَمَ هذا الرجلُ، وإذَا كانَ مُتَشَوِّفاً إلى أَنْ يَسْمَعَ ضرباً[9]، ثُمَّ[10] بمن وَقَعَ؟، ولا يُبَالي مَنْ أوقعه، فهنا ينبغي تقديمُ الفعلِ لأنَّه اعْتُنِي به أكثر، فالمفعولُ إذا توسَّطَ

---

(١) أ، ب: يطلب، وما أثبتناه من جـ.
(٢) الكتاب ١/٣٤.
(٣) أ، جـ: له، والتصحيح من كتاب سيبويه. وهي ساقطة من ب.
(٤) الكتاب ١/٣٤.
(٥) هذه العبارة ليست في ب و جـ.
(٦) قوله: (قال ابن الطراوة: لو اعتني به) ساقط من ب.
(٧) لم أجد رأيه هذا في رسالة الإفصاح -وهي ما وصل إلينا من نتاجه- ولا فيما نقل إلينا من آرائه.
(٨) (يكون) ساقطة من ب.
(٩) أ، ب: صوتاً، والتصحيح من جـ.
(١٠) (ثم) سقطت من ب.

فهو معتنى به من هذا الطريق، وأمَّا أن يلزم[1] التقديم فباطل؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكونُ على حَسَبِ المواضع، فهذا الذي قال ليس بشيءٍ، ثم نرجعُ إلى لفظِه فإن فيه إشكالاً، وربَّما لَحَنَ فيه. قولُه[2]: (وهم ببيانِه أَعْنَى) ينبغي ألا يجوز، لأنَّ (أفعل) التي للمفاضلة لا تُبْنى إلاَّ مما يُبنى منه فعلُ التعجب، ولا يجوزُ أن يُبْنَى فعلُ التعجبِ من فعْلٍ مفعولٍ، فلا يجوزُ ما أَضْرَبَ زيداً، تريدُ ما أكثرَ ما ضُرِبَ؛ لأنه لا يُدْرى: هل أردت هذا، أو أردت ما أكثرَ ما ضَرَبَ؟ وقولُه: (أَعْنَى) من عُنِيت بحاجتك [ولا يقال عَنَيْت[3] كذا بحاجتك[4]] لأنَّه رفض فعل الفاعل[5]، فكانَ ينبغي ألاَّ تجوزَ هذه المسألة؛ لأنَّ التعجُبَ من فعلِ المفعول، وكأنه قال: وهم يُعنون به كثيراً، فَمَنْ مذهبُه أنَّ المانعَ من التعجب من فعل المفعول اللبس -كما قلناه- أجاز هذه المسألة، لأنَّه لاَ لَبَس فيها، أَلاَ تَرَى أنَّه ليس ثَمَّ فِعْلُ فاعلٍ يلتبس هذا به[6]. ومَنْ مذهبُه أنَّ المانِعَ من ذلك أنَّ هذا الفعل يجري مَجْرَى الخِلَقِ الثابتةِ، لأنَّ الإنسانَ لاَ كَسْبَ له في فعل غيره، وهوالصحيح، لم يُجزْ هذا، فما العُذرُ

---

(١) ب: يلم.

(٢) ب: وقوله.

(٣) ب: عناني.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

(٥) أي أن (عُني) مما لزم للمجهول ولا يبنى للمعلوم.

(٦) أ: به هذا ، وما أثبتناه من ب و جـ.

عنه؟ فإن قلت: يُقالُ[1]: عناني كذا، ومنْه قولُه: صلى الله عليه وسلم[2]: "مِن حُسْنِ إسْلاَمِ المرءِ تركُه مَا لا يَعْنِيهِ"[3] /ومنهُ قولُ سيبويه رحمه الله[4][/٥٥ ب] هنا: (وإنْ كَانَا جميعاً يُهِمَّانِهِمْ ويَعْنِيانهم[5]) فهو مبني من ذلك. قلتُ: هذا خطأٌ، لأنَّ هذا متعدٍ بنفسه، والذي ذكر سيبويه متعدٍ إلى اثنين، أحدُهما بنفسه، والآخرُ بحرفِ الجر، ولو كَانَ على ما تزعُمُ[6]؛ لقَالَ وبيانُه أعْنى

---

(١) (يقال) ساقطة من ب.

(٢) (وسلم) ساقطة من جـ.

(٣) هذا الحديث رواه الترمذي في سننه ٤/٤٨٣-٤٨٤ برقم ٢٣١٧-٢٣١٨، وابن ماجة في سننه ٢/١٣١٥-١٣١٦، برقم ٣٩٧٦، ومالك في الموطأ ٢/٩٠٣.
وقد اختلف العلماء في صحته. فقال الإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري والدارقطني: "هذا الحديث لا يصح إلا عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً" انظر تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي للمباركفوري ٦/٦٠٨، وقد حسنه الإمام النووي انظر كتاب رياض الصالحين ٦٧، كتاب الأذكار ٥٢، ٦٢٦، كما حسنه الإمام ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم، الحديث الثاني عشر ص١٣٥، وأيضاً صححه الشيخ الألباني. انظر صحيح سنن الترمذي للألباني ٢/٢٦٩، رقم (١٨٨٦)، (١٨٨٧). وصحيح ابن ماجة ٢/٣٦٠ رقم (٣٢١١).

(٤) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٥) الكتاب ١/٣٤.

(٦) أ: زعم، وما أثبتناه من ب و جـ.

لهم، لا هم أَعْنَى، لأنَّ هذا تعجبٌ من فعلِ المفعول إذ[1] معناه: هم يَجْعَلُهم[2] بيانُه مُعتَنِينَ به، فلو تعجَّب من فعل الفاعلِ لَقَال: بيانُه أَعْنَى لهم، أي يجعلُهم يَعْتَنُونَ به، فكيفَ ما فعلتَ فلا وَجْهَ له، والذي ينبغي أن يقال في هذا الموضع إنَّه مبنيٌّ من فِعْل الفاعل لأنَّه[3] يقال: عَنِيْتُ بكذا[4] في معنى عُنِيتُ أي اعتنيت به، وكأنَّه قال: وهم أكثر عنايةً ببيانِه من بيان غيرِه أنشد يونس رحمه الله:

٢٣١- عانٍ بأُوْلَاَها طويْلُ الشُّغْلِ   لَـهُ جَفِـيْرانِ[5] وأيُّ نَبْـلِ[6]

---

(١) ب: أو.

(٢) ب: بجلهم.

(٣) أ: إذ، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) ب: كذا.

(٥) أ، ب: جرابان، وما أثبتناه من جـ.

(٦) أ، ب" نصل، وما أثبتناه من جـ، والبيتان من الرجز و لم أعثر على قائلهما. وهما في اللسان (عنى) ١٩/٣٤٠، الاقتضاب ٢١٤، والبيت الأول في الصاحبي ٢٦٣، شرح الأشموني ٤/٣٥٥، وفي جميع هذه المصادر (بأُخراها) بدل (بأولاها).

عان: اسم فاعل من عنيت بالشيء أعْنَى به فأنا به عان، وهذا قليل، قال الأشموني: "وبناؤه للفاعل لغية" قال الصبان فعلى اللغة المشهورة إنما يقال: أنا معني بكذا. حاشية الصبان ٤/٣٥٥، وقال ابن قتيبة: عُنِيْتُ بالشيء فأنا أُعْنَى به، ولا يقال (عَنيت) أدب الكاتب ٣١٠، وقال البطليوسي: قد حكى ابن الأعرابي عنيت بأمره أَعْنَى وأنا به =

فعلى هذا يكونُ كلامُه صحيحاً، لا لحنَ فيه، وهو من المواضعِ المشكلة.
ومعنى قولِه: (يَعْنِيانِهم) يَجْعَلُهم ذَوي عنايةٍ، قال سيبويه رحمه الله: "واعْلَمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى الفاعلَ يتعدَّى إلى اسْمِ الْحَدَثَانِ الذي أُخذَ منه"[1]
إن قلتَ ما الذي أوجبَ دخولَ هذا في هذا الباب، وليسَ منه؟ قلتُ: لأنَّه إنَّما يُريدُ هنا[2] بالتَّعَدِّي [التعدِّي[3]] الاصطلاحي، وهو النصبُ على أنَّه مفعولٌ به، وسيأتي أنَّه يفعلُ ذلك في ظرفي الزَّمانِ والمكان، فإذَا قلتَ: ضربتُ ضرباً جعلتَه مفعولاً به اتِّسَاعاً، وكَأَنَّك ضربتَه كما تفعلُ[4] ذلك في الزمان كما قال:

=

عان..... والذي قال ابن قتيبة هو المعروف" الاقتضاب ١٢٤. وانظر اللسان والصحاح (عنا).
الجفير: جَعْبَةٌ من جلود لا خشب فيها، أو من خشب لا جلد فيها، والجفير: أيضاً جَعْبَة من جلود مشقوقة في جنبها، يفعل بها ذلك ليدخلها الريح، فلا يأتكل الريش الأحمر، وقيل الجفير شبه الكنانة إلا أنَّه أوسع منها، يجعل فيه نشاب كثير، اللسان (جفر) ٥/٢١٤، والنبل: السهام العربية.
والشاهد: قوله (عان) حيث جاء اسم الفاعل من عَنيتُ بالبناء للفاعل في معنى عُنيت به. والأصل أن يبنى للمفعول.
(١) الكتاب ١/٣٤.
(٢) (هنا) سقطت من ب.
(٣) ما بين الحاصرتين ليس في أ ولا ب: وهو من جـ.
(٤) جـ: يفعل.

طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ (٢٥)

فجعل الساعاتِ مطبوخةً، وإذا انتصبَ على السَّعةِ كان من هذا الباب، لأنَّه يتعدَّى[١] إلى مفعولٍ به، وهذه الطريقة بعينها فَعَل في بابِ المتعدِّي إلى اثنين؛ لأنَّه يذكرُ ثَمَّ: ضربت زيداً اليوم على أنْ تَجْعَلَ[٢] الظَّرفَ مُتَّسعاً فيه، فيكونَ داخلاً في بابِ ما يتعدَّى إلى اثنين، فهذا هو[٣] الذي أدْخَله في هذا الباب.

قولُه: "لأنَّه إنَّما يُذْكرُ لِيَدُلَّ على الحدث[٤]" أي إنَّما يُذْكرُ[٥] المثالُ الذي هو قامَ، ويقومُ ليدلَ[٦] على أَنَّ ثَمَّ حَدَثاً[٧]، فهو[٨] يدُلُّ عليه أيضاً[٩]/ [٥٦/أ] تضمُّناً[١٠] كما قُلناه. ثُمَّ أَخَذَ يُفسِّرُ[١١] ذلك، حتى يريك أنَّ طلبَ الفعلِ

(١) أ: لا يتعدى، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ب: يجعل.

(٣) (هو) ساقط من ب.

(٤) الكتاب ٣٤/١.

(٥) ب: (تذكر).

(٦) ب: لتدل.

(٧) ورد في النسخ الثلاث (حدث) وهو خطأ.

(٨) أ: فهل، والتصحيح من ب و جـ.

(٩) (أيضا) ليست في ب و جـ.

(١٠) ب: مضمناً.

(١١) أ: يعتبر، والتصحيح من ب و جـ.

للحدثِ ضروريٌّ، وليس كذلك طلبُه للمفعولِ به، ألا ترى أَنَّ معنى ذَهَبَ، كان ذَهَابٌ، وإذا قُلتَ: ضُرِبَ زيدٌ، لم يُدْرَ[1] هل المفعولُ زيدٌ أو عمروٌ؟ ونهايتُه أنْ يَدُلَّ[2] على أنَّ ثَمَّ مضروباً[3]، لأنَّ الضرب لابُدَّ له من مَحَلٍّ، وإذا كَانَ الأَمرُ عَلَى هَذا فالمتعدِّي وغيرُه يستوي في الحدث، ولقوة دلالتِه عليه تَعدَّى إلى جميع ضروبه، فمن ذلك:قَعَدَ قَعْدَتَيْنِ[4]، وقِعْدَةَ سَوْءٍ، ورَجَعَ القَهْقَرَى[5]، وللناس في: رجع القهقرى، واشْتَمَل الصَّمَّاءَ[6]، وَقَعَدَ القُرْفُصَاءَ[7]، ثلاثةُ مذاهبَ، أحدُها: مذهبُ أبي عثمان[8] أنه منصوب[9]

---

(١) ب: لم تدر.

(٢) ب: تدل.

(٣) ب، جـ: مضروب.

(٤) ب: قعدتي.

(٥) القهقرى: نوع من الرجوع.

(٦) الصماء: أن يلقى طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر.

(٧) القرفصاء: نوع من القعود، وهي قعدة المحتبي، وجلسة القرفصاء أن يجلس الرجل على أليته ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه.

(٨) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية -وقيل عثمان وقيل عدي -بن حبيب المازني البصري النحوي قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه، وعمله على الجرمي، كان إمام عصره في النحو والأدب، أخذ عنه المبرد، وتذكر له كتب التراجم عدة تصانيف توفي سنة ٢٣٦هـ وقيل سنة ٢٤٨هـ وقيل ٢٤٩هـ.
انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٨٧-٩٣، إنباه الرواة ٢٨١/١-٢٩١، تاريخ بغداد ٩٣/٧-٩٤، وفيات الأعيان ٢٨٣/١-٢٨٦، بغية الوعاة ٤٦٣/١-٤٦٦.

(٩) ب: منصرف.

بالفعل الأول[1]، لأنّه يَزْعُمُ أنَّ تَبَسَّمتُ وميضَ البرق، يَعملُ فيه (تبسَّمتُ) وكذلك مذهبُه في كلِّ مَصْدَرٍ من غيرِ لفظِ الفعل، وهو في معناه، وقد بَيَّنّا فسادَ هذا المذهب في باب[2] (هذا صوتٌ صوتَ حمار).

وإنَّ[3] مذهب سيبويه رحمه الله[4] في هذا أنّه منصوبٌ[5] بفعل من لفظِه[6]، ولا يجوزُ أنْ يعملَ فيه الملفوظُ به، ويظهرُ من [كلامِ[7]] سيبويهِ هنا[8] التناقضُ، لأنَّه يقولُ هنا[9]: "عَمِلَ في المـرَّةِ منْه والمرَّتين، وَمَا يكون

---

(١) اللمع في العربية ١٣٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٦٨، وهو رأي أبي علي الفارسي، انظر: الإيضاح ١٦٧-١٦٨، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ٥٨٦-٥٨٧، وواضح أن هذا الرأي هو ما نسب لسيبويه وما يظهر من كلامه رحمه الله انظر هامش (٦) من هذه الصفحة، وقد شرح ذلك السيرافي في شرحه على الكتاب ١/١٣٦ أ- ١٣٦ ب.

(٢) في الكتاب ١/٣٥٥.

(٣) (الواو) ساقطة من أ، وفي ب (وإنه) وما أثبتناه من جـ.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٥) ب: منصرف.

(٦) الذي يظهر من كلام سيبويه أنه منصوب بالفعل قبله انظر الكتاب ١/٣٥، وكذلك نُقل عنه انظر شرح المفصل ١/١١٢، شرح الرضي ١/١١٥، الأصول في النحو ١/١٦٠، النكت ١٦٦ شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٩.

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب، وهو من جـ.

(٨) أ، ب: هذا، وما أثبتناه من جـ.

(٩) أ: هذا، وما أثبتناه من ب و جـ.

ضرباً[1] منه[2]" فَجَعَل القَهقَرى عاملاً فيه الفعلُ الأول، لكن سأبين[3] الجمعَ بين الموضعين إن شاء الله[4]. ومنهم من ذَهَب إلى أن القهقرى والصَّمَّاءَ والقرفصاءَ منصوباتٌ بأفعالٍ مضمرةٍ من ألفاظها، وكأنَّه قال رَجَعَ فَقَهْقَرَ القَهْقَرَى وتَصَمَّمَ[5] الصَّمَّاءَ وتقرفَصَ القُرْفُصَاءَ[6]، وهذا أيضاً خطأٌ، لأنَّ القرفُصَاءَ لم يُلفَظْ له قطٌ بفعل، ولا للصَّمَّاء[7]، وليست جاريةً بعْدَ هَذا على هذه الأفعال، فثبتَ أنَّها[8] ليستْ بمصادرَ، ومنهم[9] من زعم أنَّها صفاتٌ للمصادر، وكأنَّه قال: رَجَع الرجوعَ القهقرى، واشْتَملَ الاشتمالةَ الصَّمَّاءَ،

---

(١) ب: صرفاً.

(٢) الكتاب ١/٣٤.

(٣) أ: سيأتي، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) (إن شاء الله) ليست في ب و جـ.

(٥) أ، ب: وتصمَّ، وما أثبتناه من جـ.

(٦) نسب الرضي هذا المذهب لبعض الكوفيين، انظر: شرح الرضي ١/١١٥، وانظر حاشية الصبان ٢/١١٣، شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٩.

(٧) ب: الصماء.

(٨) ب، جـ (أنه).

(٩) نسب هذا القول للمبرد وابن السراج انظر: الأصول في النحو ١/١٦٠-١٦١، شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٩، شرح المفصل ١/١١٢، شرح الرضي ١/١١٥، وقال الرضي ١١٠: "عدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيءٍ، وعدم سماع أفعالها، يضعف المذهبين -يقصد ما قال به بعض الكوفيين وما قال به المبرد- إذ هو إثبات حكم بلا دليل".

وقَعَدَ القعودَ القُرفصاءَ، ثم حُذِفَ المصدرُ ونَابَ[1] منابَه الوصفُ، فعملَ فيه الفعلُ لَمَّا ناب منابَ الموصوفِ، بخلافِ قام وُقُوفاً، لأنَّه لم ينبْ قط (الوقوف) منابَ معمولِ الفعل. فهذا[2] هو الجمعُ بين الموضعين[3]، وهذا /ينبغي أن يُنْسَبَ لسيبويه. وقولُه: "ضَرْبٌ من فِعْله[4]"أي من حَدَث الذي[/٥٦ب] أُخذ (قامَ) منه. ثم قال: "ويتعدّى إلى الزمانِ لأنه يُبنى[5] لما مَضَى منه وما لم يَمْضِ[6]" هذا نصٌّ على أنَّ الفعلَ يُبنى[7] للزمانِ، وزعم[8] ابن الطراواة

---

(١) ب: ونا.

(٢) أ: وهذا، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/١١٢: "الفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدراً، وإنْ كان العاملُ الفعلَ في كلا الحالين أنَّ العامل فيه إذا كان مصدراً عمل بمباشرةٍ من غير واسطة، وإذا كان صفةً عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر.

(٤) الكتاب ١/٣٥. وتمام العبارة: (لأنَّه ضرب من فعله الذي أُخذ منه).

(٥) ب: بني.

(٦) الكتاب ١/٣٥، وأسقط المؤلف مثال سيبويه من النص، وعبارة سيبويه فيها "ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهب، لأنَّه بني ......".

(٧) ب: بني.

(٨) انظر رأي ابن الطراوة هذا في الإفصاح ٢١-٢٢، والنص يختلف عما هنا، ولكن المعنى واحد.

رحمه الله[1] أنّه إنما بني للحدث وانْجَرَّ الزمانُ؛ لأنَّ من ضرورةِ الحدثِ أنْ يكُونَ في زمانٍ[2]، فإنّما كَانَ بناؤُه للزمانِ بالانجرار[3]، وأمَّا إن قَصَد أنْ يُبنى للزمان فلا، لأنّه قد ثَبَتَ الفعلُ غير مبنيٍّ للزمان، وذلك: خَلَقَ الله الزمانَ، قال: والمعنى: أنَّ الزمانَ خَلْقٌ، وَلا يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ هذا الخَلْقُ في زمان؛ لأنّه لم يكُنْ ثَمَّ زمان، إنّما كانَ الزمانُ بَعْدُ، وهذا موضعٌ رُبَّما يستهوي[4] مَنْ لا بصيرةَ له، وهي أُغْلوطةٌ، وذلك أنَّ خَلْقَ الزمانِ مُقَارنٌ للزمان بلا شك، كما أنَّ فِعْلَ كُلِّ شيءٍ مقارنٌ له، فالخلقُ وَقَعَ بالزَّمانِ[5] في الزَّمان، فـ (الزَّمانَ): مفعولٌ به، مفعولٌ فيه، كما أنَّ ضربتُ زيداً كذلك: (زيداً) مفعولٌ به الضرب مفعولٌ فيه الضرب[6]، فلا بُدَّ مِن[7] أنْ يكونَ الفعلُ مقارناً للمفعولِ، وهذا أوْلى من دَعْواه، لأنّا وجدناه يدُلُّ على الزمان، وهو يقولُ ذلك، فمِنْ أينَ يَدَّعي أن ذلك إنما كان بالانجرار؟ بل ينبغي أن يكونَ مقصوداً.

---

(١) (رحمه الله) ليست في ب ولا جـ.

(٢) أ، ب: زمن، وما أثبتناه من جـ.

(٣) أ، ب: والانجرار، والتصحيح من جـ.

(٤) ب: يستهزي.

(٥) ب: فالخلق والزمان، حيث سقط (وقع) وعطف (الزمان) بالواو.

(٦) (مفعول فيه الضرب) سقط من ب.

(٧) (من) سقطت من جـ.

ولمَّا مَثَّل الظرفَ فقال: ذَهَبَ شهرين، وسيذهبُ شهرين[1]، قال: "وإن شئْتَ لم تَجْعَلْه ظرفاً، فهو يجوزُ في كلِّ شيءٍ من أسماء الزَّمان، كما جازَ في كلِّ شيءٍ من أسماءِ الحدث"[2] فهذا هو الذي أدْخلَه في هذا الباب، ولم يتقدَّمْ أنَّ الحدثَ يجوزُ فيه ذلك، إلا بأنْ يُجْعَلَ (التعدي) اصطلاحياً، ويُجَعَلَ لُغُوياًّ[3] في قوله: "ويتعدَّى إلى الزَّمان"[4] لأنَّه لم يردْ بهِ إلا أنْ ينصبَه على أنَّه مفعولٌ فيه، لأنَّه ذَكَرَ بعده الوجهَ الآخر، فيكونُ معنى[5] (ويتعدَّى): وَيَصِلُ وَيَتَجاوَزُ، إلا أنَّ قولَه: "فهو يجوز[6] في[7] كلِّ شيءٍ مِنْ أسماءِ الزمان كما جَازَ ذلك في كلِّ شيءٍ من أسماءِ الحدث"[8] مشْكِلٌ؛ لأنَّ ظاهرَه أنَّ السعةَ تجُوزُ في جميعِ الظروفِ من الزمان، وفي جميع الأحداث، وهو باطلٌ؛ ألا ترى [أنَّ][9] ما لا يَتَصَرَّفُ[10] منها[11] لا يجوز

---

(١) الكتاب ١/٣٥، وفيه: (قَعَد شهرين وسَيَقْعُد شهرين).

(٢) الكتاب ١/٣٥، وفيه (لم تجعلهما ظرفاً............).

(٣) أ: نظرياً ب: العربا والتصحيح من جـ.

(٤) الكتاب: ١/٣٥.

(٥) ب: المعنى.

(٦) ب: تحرز.

(٧) ب: (من).

(٨) الكتاب ١/٣٥، وليس فيه (ذلك).

(٩) (أن): ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

(١٠) أ، ب: ما لا ينصرف، والتصحيح من جـ.

(١١) ب: منهما.

ذلك فيه[1]، نحو: سحرَ وبُعَيْدَاتِ[2] بَيْنَ، وذات مرةٍ، وسُبْحَانَ اللهِ وَرَيْحَانَهُ[3]، وَمَعَاذَ اللهِ، فهذا الكلامُ/ باطلٌ، فأما أبو سعيد السيرافي فزعم[/٥٧ أ] أنَّ هذا خَرَجَ مَخْرَجَ العُمُوم[4]، ولا يُرادُ به ذلك، وهو بمنزلةِ قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ[5]﴾ وهي لا تُدمِّرُ السماءَ و [لا[6]] الأرض. وهذا الذي ذَهب إليه بعيدٌ؛ لأن الموضِعَ موضعُ تعليم وتبصير، فكيف يُعَمَّى[7] على المتعلم؟ وأما الأستاذُ أبوبكر بن طلحة[8] فذهب إلى [أنَّ[9]] قولَه: (فهو

---

(١) (فيه) ساقط من ب.

(٢) قال الجرمي: "(بُعَيْداتُ بَيْنَ) أراد بين السَّيْرَيْنِ" انظر: المسائل البصريات ٨٨٩، قال أبو حيان: (بعيدات) جمع بُعْد مصغراً، و (بينَ) فراق، تقول لقيته بعيدات بين: أي مراراً متفرقة قريباً بعضها من بعض" الارتشاف ٢/٢٢٨، وانظر البسيط ٤٨٣.

(٣) قال الجوهري: "وقولهم: سبحانَ الله ورَيْحانَه، نصبوهما على المصدر يريدون تنزيهاً له واسترزاقاً" الصحاح ٣٧١، اللسان ٣/٢٧٦، الارتشاف ٢/٢١٠.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٣٧ ب.

(٥) سورة الأحقاف ٢٥.

(٦) (ولا) ساقطة من أ و ب، وهي من جـ.

(٧) ب: يعي.

(٨) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن حزم أبوبكر الأموي الإشبيلي النحوي المقرئ، أخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف والعربية عن أبي إسحاق بن مُلكون، وسمع كتاب سيبويه على ابن الجدّ -محمد بن عبد الله- وكان أستاذ حاضرة إشبيلية غير مدافع وكان إماماً في صناعة العربية، ودرس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة توفي سنة ٦١٨هـ.
انظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٥٧، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ١٢٧، بغية الوعاة ١/١٢١-١٢٢، إشارة التعيين ٣١٥، البلغة ١٩٨-١٩٩، التكملة والصلة ٦/٢٣٥-٢٣٦، المغرب ١/٢٥٨.

(٩) (أن) ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

يجوز[1]) ليس راجعاً لقوله: "وإنْ شئتَ لم تجعلْها ظرفاً[2]" بل يرجعُ للتمثيل الذي هو على غير السَّعةِ، وكأنَّه قال: ووصولُ[3] الفعلِ لظرفِ الزمان، يجوزُ في كُلِّ شيءٍ [منه[4]] كما جَازَ ذلك في الحدث[5]، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه لم يُقدِّم في الحدث إلا النصبَ على السعة، و (التعدِّي) ثَمَّ اصطلاحيٌّ فهو يأخُذُه[6]، ثَمَّ لغويٌّ، ويُحيلُ بهذا[7] عليه، فيكونُ على مذهبِه خارجاً عن الباب لا وجْهَ لدخولِه، ونهايتُه أن أَدْخَلَ في البابِ ظَرْفَ الزَّمانِ، والصواب أنَّ كلَّ شيء على معناه[8]، ويريدُ: (فهو يجوز[9]): أي الاتساع في كلِّ نوعٍ من أنواعِه: المبهمِ، والمعدودِ، والمختصِّ، ولاَ يلزمُ من هذا أنْ يجوزَ في كلِّ شَخْصٍ شَخْصٍ، كما يَجوزُ ذلك في أنواع المصدر مبهمِها ومختصِّها[10]

---

(1) ب: تحرز.

(2) الكتاب ١/٣٥، وفيه: (لم تجعلهما).

(3) ب: وصول.

(4) (منه) ساقطة من أ، وفي ب: فيه، والتصحيح من جـ.

(5) ب: كما جاز في الحدث ذلك في الحدث، وفي جـ: كما جاز في الحدث ذلك.

(6) ب: ما حره.

(7) ب: عدا.

(8) أ: مبناه، والتصحيح من ب و جـ.

(9) أ: تحرزاً من الاتساع، والتصحيح من ب و جـ.

(10) (ومختصها) سقطت من ب.

ومعدودِها[1]. ثم قال: "ويتعدَّى إلى ما اشْـتُقَّ مـن لفِظِـه اسمـاً للمكـان وإلى المكان[2]" قلتُ: أمَّا تعدِّيه لما اشْتُقَّ من لَفظِه اسمـاً للمكـان فصحيـح، وكـلُّ فعـل بهـذه المنزلـة. وأمَّـا اسمُ المكـانِ فيتعـدَّى منـه إلى المبهـم والمعـدود، ولا يتعدَّى إلى المختصِّ[3]، فتقول: ذهبتُ المذهبَ البعيدَ، وقعدتُ مكـانَكَ، وسِرْتُ ميلاً، وميلين، ولا يجوزُ جلستُ الدارَ، ولا قعدت المسـجدَ. فـإن قلتَ: وما المانِعُ من وصولِه إلى المختصِّ بنفسه؟ وهلاَّ[4] كان بمنزلة المبهم إذ الفعلُ يدلُّ عليه، فكَمَا[5] يَصِلُ إلى المفعولِ بـه بنفسِـه، فكذلـكَ كـان ينبغي أَنْ يَصِلَ لهذا ؟ قلتُ: لتعلم أنَّ الفعلَ كان حقُّـه ألاَّ يَصِـلَ لجميـع ظـروفِ الزَّمـان والمكـانِ مُبهَمِهـا[6] ومختصِّهـا، إلا بفـي، ولم يجـئ منهـا شيءٌ[7] على أصله إلا المكان المختص، وذلك أنَّ كلَّ معمولٍ يطلبُه العاملُ على

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٢٢٦، البسيط ٤٧٧، شرح ألفيـة ابـن معـط ١/٥٣٩، التبصـرة ٣٠٥.

(٢) الكتاب ١/٣٥.

(٣) انظر تفصيـل ذلـك في: الارتشـاف ٢/٢٥٠-٢٥٣، والبسـيط ٤٩٢، شـرح ألفيـة ابن معط ١/٥٤٣، ٥٤٩، التبصرة ٣٠٥.

(٤) (الواو) ليست في ب و جـ.

(٥) أ، ب: وكما، وما أثبتناه من جـ.

(٦) ب: مبهماً.

(٧) جـ: شيء فيها.

معنى ما[1]، وذلك المعنى قد وَضَعتِ العربُ له حرفاً، فإنه لا يَصِلُ إلا بحرْفٍ، أَلاَ ترى أَنَّكَ تقولُ/ خرجت[2] من المسجد، فالخروجُ يطلبُ [/٥٧ب،] المسجدَ على معنى ابتداءِ الغايةِ، ولذلك المعنى حرفٌ، فلابدَّ من الإتيان به. والظرفيةُ وَضَعتِ العربُ لها[3] حرفاً وهو (في) فحقُّ[4] الفعلِ ألا يصل إلا بها؛ لكن لِقُوَّةِ شَبَه الزمانِ بالحدث وَصَلَ إليه بنفسِه؛ لأنَّ الفعلَ يتعرضُ لكلِّ واحدٍ منهما بلفظِهِ، والمكانُ المبهمُ يُشْبِهُ الزمان، لأن الفعلَ كما لابُدَّ له من زمانٍ، فكذلك لابُدَّ من مكان، وهو إنما يَدُلُّ على مكان، لا عَلَى مكان ما، فلذلك[5] لم يَتَعدَّ للمختص، وبقي على أصله، فلا يجوزُ حذفُ (في) منه إلا حيثُ سمع[6]، فمن ذلك ذَهَبْتُ الشَّامَ؛ لأنَّ الشَّامَ مَكَانٌ مخصوصٌ، فكانَ حقُّه أنْ يَصِلَ إليه بـ (في) لكن حذفتْها العربُ وشبَّهتْهُ بالمبهم؛ لأنَّه مكانٌ، كما أنَّ المبهمَ مكان، ونحن نقول: إن العربَ شَذَّت[7] في (ذهبتُ) مع (الشَّام) خاصةً، ولا يقالُ: ذهبت العراق، ولا ذَهبتُ بغداد.

---

(١) (ما) ليست في جـ.

(٢) ب: خرج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ب: نحو.

(٥) أ: فكذلك.

(٦) أ: يسمع، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) الكتاب ١/٣٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٨، شرح المفصل ٢/٤٤.

ابن الطرواة: إنما كان الشذوذُ مع ذهبت خاصةً، لأنَّ البعوث[1] يومئذٍ إنَّما كانت تذهبُ إلى الشَّام، فيقالُ: ذهبتُ إلى الشامِ، حتى كَثُر، فأوجَبَ ذلك حذفَ حرفِ الجرِّ، وهذا الذي قال يرْسِمُه سيبويه: يتكلم في حذفِ (في) وهو يأخذُ في تعليلِ حذفِ (إلى) فإنْ كانَ مذهبُه أنه إنما يُقالُ: ذهبتُ الشامَ في معنى: إلى الشامِ، فأمرٌ لم ينقلْه أحدٌ إلا هو، وإنما يُقال: ذهبتُ إلى الشام، ولا يُقالُ: ذهبتُ الشامَ، إلاَّ على معنى ذهبتُ في[2] الشَّام، كَذَا نقلَ سيبويه -رحمه الله-[3] وجميعُ النحويين، وإنْ كانَ قَصَدَ أنْ يُعَلِّلَ حذفَ[4] (في) فجزاه الله خيراً على هذه الأُعْجُوبةِ التي أتى بها، أسَاءَ[5] سَمْعاً فَأسَاءَ جَابَةً[6].

---

(١) ب: العرب.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٢٥٣: "وقالت العرب: ذهبت الشام، وهذا عند سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط (إلى) أي: ذهبت إلى الشام" وانظر الأمالي الشجرية ٢/١٣٧ (طناحي) ونسب السيوطي في الهمع ٢/١٠٠، للمبرد أنه جعل (ذهبت الشام) في معنى ذهب إلى الشام، فهو مما أسقط منه حرف الجر وهو (إلى) لا (في).

(٣) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٤) أ، ب: حرف، والتصحيح من جـ.

(٥) ب: أشاء.

(٦) يقال: أجابه وأجاب عن سؤاله، والمصدر الإجابة، والاسم الجابة -بمنزلة الطاعة والطاقة- ويقال: "أساء سَمْعاً فأساء جابةً" الصحاح (جوب) ١٠٤.

وزَعم بعضُ النحويين[1] أنَّ قولَ العرب ذهبت[2] الشامَ على معنى في الشَّامِ ليس بشاذٍّ، لأن الشَّام في معنى (شأمةٍ) فكأنّك[3] إذا قلتَ ذهبتُ الشَّامَ، ذهبتُ شأمةً، و (ذهبت) ينبغي أن يَصِلَ إلى (شأمةٍ) بنفسِه؛ لإبهامِه، فكذلك الشَّامُ، وأجازَ ذهبتُ اليمَنَ، قياساً على ذهبتُ الشَّامَ، لأنَّ اليمَنَ في معنى (يَمْنَةٍ) ويَمْنَةٌ مما يَصِلُ الفعلُ إليه بنفسِه لإبهامِه، فكذلك[4] ما هو في معناه، ومِمَّا قَوَّى عنده أنَّ اليمنَ في معنى يَمْنَةٍ[5] قولُه:/ [٥٨/أ]

٢٣٢- .... وبُـرْدَا يَمْنَـةٍ عَطـرانِ[6]

---

(١) نسب هذا القول للفارسي انظر الارتشاف ٢/٢٥٣، الهمع ١/٢٠٠، وفي التعليقة للفارسي ١/٦١: "وهذه الحروف شواذ، أعني ذهبت الشام ودخلت البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر، كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حُذف للاتساع، والأصل ذلك...." وانظر البغداديات ٥٤٩-٥٥٠، وفيها: "والشام قد يحمل على إحدى الجهات الست، كما حمله على ذلك قوم، وإن كان سيبويه لم يذهب إلى ذلك، وحمله على الاختصاص ظرفاً، فالمعتبر في هذا الباب في تعدي الفعل الإبهام والاختصاص".

(٢) أ: ذهب؛ والتصحيح من ب و جـ.

(٣) ب: فكذلك كذلك.

(٤) ب: وكذلك.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٣٠.

(٦) قطعة من بيت قاله عروة بن حزام وتمامه:

أغَرَّكُمَا مِنّي قَميصٌ لَبِستُه ..... جديدٌ وبُردا يَمْنَةٍ عطرانِ

=

يُريدُ: بُردينِ يمانِيِّيْن، وهذا الـذي ذَهَـب إليـه فاسـدٌ، لأنَّ شـأمةً ويَمْنـةً بأنفسهما[1]، لو سُمِّي بِهِمَا لخرجَا مـن إبهامِهمـا إلى التخصيـص؛ ولوَجَـبَ وصولُ الفعلِ إليهما بوساطةِ (في) والأحرى[2] أن يكونَ ذلك في الشـام مـع اليمن، وليس قولُ الشاعر في اليمن (يَمْنَةً) دليلاً على أنَّهما في معنى واحـد، بل ذلك من التحريف[3] الوارد في الشعر نحو قوله:

فلا تَحْسَبُوا أنَّا غِضَابٌ لِمَعْبَدِ (١٦٦)

يريد لعبد الله. وكذلك قولُ الآخر:

=

ورواية المصادر (زهيان) أو (زهوان) بدل (عطران) التي رويت هنا.... وهـذا البيـت، من قصيدة نونية قالها عروة بن حزام وهي من قصائد الغزال الطوال، وفي رواية أبياتها خلاف بين الناس -كما يقول القـالي في أماليـه. والبيـت في الأمـالي للقـالي ١٥٨/٣، خزانة الأدب ٣٧٧/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣١/١، شعر عـروة بـن حزام ١١. وهذا البيت لم يرد في بعض المصادر التي روت القصيـدة أو بعـض أبياتهـا كالأغـاني ١٢٩/٢٤-١٣٦، شـرح شـواهد المغـني للسـيوطي ٤١٤-٤١٥، فـوات الوفيات ٤٥٠/٢.

(١) أ: بأنفسها، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ب: وإنما جرى.

(٣) وهو ما ترجم له ابن دريـد في جمهرتـه ١٣٢٧ بقولـه: بـاب مـا أجـروه علـى الغلـط فجاءوا به في أشعارهم، وفي الخصـائص ٤٣٦/٢: (فصـل في التحريـف) وفي الموشـح ٣٦٧ (التغيير).

٢٣٣- مِنْ نَسْجِ[١] دَاوُدَ أَبِيْ سَلاَّمِ[٢]

يريدُ سليمان عليه السلام. وَزَعم الفراءُ[٣] أنَّ (ذهبت) تَصِلُ بنفسها إلى أسماءِ الأماكن نحو: عُمان والعراق ونجد، فتقول: ذهبتُ نجداً، ذهبتُ العراق، وذهبتُ مصرَ، وحكي ذلك عن العرب[٤]، وعلماءُ البصريين لا يعرفُون ذلك[٥]، ووجْهُه عندي أنّه سَمِعَه في الشّعر فقاس عليه الكلام، لأنَّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا، يُجيزُون في الكلامِ ما لا يُحْفظُ إلا في

---

(١) ب: من نسج أبي دواد.

(٢) عجز بيت للأسود بن يعفر وصدره.

وَدَعَا بِمُحْكَمَةٍ أمينٍ سَكُّها

وهو له في اللسان ١٩٣/١٥، ثلاثة كتب في الحروف ٩٨، وهو غير منسوب في جمهرة اللغة ١٣٢٧، الموشح ٣٦٧، المزهر ٥٠٠/٢، شرح جمل الزجاجي ٣٣١/١، الخصائص ٤٣٦/٢، الضرائر للألوسي ٥٢، وجاء في العقد الفريد ١٨٥/٤، صدره عجزاً لشطر آخر هو: (والشيخ عثمان أبي عفانا) وروايته في الضرائر للألوسي ٥٢، والمزهر ٥٠٠/٢ (أبو عفانا)، ويروى (من صنع) بدل نسج.

والبيت في وصف الدرع، محكمة: يقال: أحكمت الشيء فاستحكم أي صار محكماً، والسَّك: المسمار والسَّك: الدرع الضيِّقةُ الحَلَقِ. الصحاح (سكك).

(٣) انظر الارتشاف ٢٥٣/٢، الهمع ٢٠٠/١.

(٤) (عن) سقطت من ب.

(٥) قال أبو حيان: "وهذا شيءٌ لم يحفظْه سيبويه ولا البصريون" انظر الارتشاف ٢٥٣/٢، الهمع ٢٠٠/١.

الشِّعر، فإذا تَبَيَّن[١] هذا من مذهبِهم، و لم يُصَرِّحْ[٢] بأنه سَمِعَه في الكلامِ[٣]، لم يَكُنْ[٤] فيه حجةٌ، لاسيما وعلماءُ البصريين نقلوا أنَّه لابُدَّ من (في) ملفوظاً بها في هذه الأشياء، فقد اتَّضَحَ: ذهبتُ الشامَ.

ثم قال سيبويه رحمه الله: "ومثلُ[٥]: ذهبتُ الشَّامَ، دخلتُ[٦] البيتَ[٧]" يريدُ أنَّ البيتَ أيضاً ظرفُ مكانٍ مُخْتَصٍ، فكان حقُّه أن يَصِلَ إليه الفعلُ بـ (في) لكن شذت العربُ في (دخلتُ) مع كلِّ ظرفٍ مكانٍ مختصٍّ، فيقولونَ: دخلتُ البيتَ، ودَخلتُ الدَّار، ودخلتُ المسجدَ شذوذاً[٨]، لا وَجْهَ له إلا تشبيهُهُ بالمبهم، إذ هو مكان، كما أنَّ المبهمَ مكان، هذا[٩] مذهبُنَا[١٠].

---

(١) ب: وإذا كثر هذا......

(٢) ب: و لم يصر.

(٣) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٣١: "و لم يصرح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر" وما في النص هنا موافق لما عند ابن عصفور إلا في بعض الألفاظ.

(٤) ب: تكن.

(٥) أ، ب: ويشبه، وما أثبتناه من جـ وهو الموافق لنص الكتاب.

(٦) ب: فدخلت.

(٧) الكتاب ١/٣٥.

(٨) أ: بشذوذ، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٩) أ: وكان هذا، وما أثبتناه من ب و جـ.

(١٠) يقول ابن الشجري: "ومما حذفوا منه (إلى) قولهم: دخلت البيت وذهبت الشام، و لم يستعملوا ذهبت بغير (إلى) إلا في الشام، وليس كذلك دخلت، بل هو مُطَّردٌ في =

وزعم(١) أبو الحسن أنَّ (دخلتُ) متعديةٌ إلى مفعول بـه(٢)، وأنَّ (الـدارَ) وما أشبهه بعدَها بمنزلةِ (زيداً(٣)) بعد (ضربـتُ) مفعـولاً بـه، والـذي حَمَلَـه على ذلك اطِّرَادُ وصولِها بنفسها لكلِّ ظرفِ مكانٍ مختصٍّ، و لم يجعلْه بمنزلـةِ ذهبتُ الشامَ، لقلَّتِهِ، وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ من غـيرِ جهـةٍ، وذلـك أن (دخلتُ) نقيضُ (خرجتُ) وخرجتُ غير متعد فكذلـك / ينبغـي أن يكـون[/٥٨ب] نقيضه؛ لأن النقيض يجري مَجْرى النظـير(٤)، أَلا تَـرَى أنَّ(٥) الألـفَ والنـونَ تدلُّ على الامتلاءِ والتعظيـمِ نحـو شـبعان وريَّـان، وجُمَّـاني: عظيـمُ الجُمَّـة،

=

جميع الأمكنة نحو: دخلـت المسـجد، ودخلـت السـوق" الأمـالي الشـجرية ٢/١٣٧-١٣٨، (طناحي).

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٣٢٨، الارتشاف ٢/٢٥٣، قال أبوحيان: "وذهب الأخفـش أيضاً إلى أنَّه مما يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر، تقول: دخلت البيـت، ودخلت في البيت، وبه قال جماعة". الارتشاف ١/٢٥٣.

(٢) وقال بذلك المبرد في المقتضب ٤/٣٣٧، وانظر ما نقله الشيخ عضيمة عن الانتصار في الصفحة نفسـها، والجرمي وافـق الأخفـش أيضـاً انظـر الأمـالي الشـجرية ٢/١٣٨، (طناحي)، الارتشاف ٢/٢٥٣، شرح الرضي ١/١٨٦.

(٣) أ: زيد، وما أثبته من ب و جـ، وحكاية الكلمة أقرب للمراد من التمثيل.

(٤) انظـر: التعليقـة للفارسـي ١/٦١، البغداديـات ٥٥٠، الأصـول في النحــو ١/١٧٠-١٧١، الأمالي الشجرية ٢/١٣٨، (طناحي).

(٥) لو قال: (أن زيادة الألف....) لكان أولى بدليل قوله بعد ذلك (تدل) وهو الموافق لمـا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٨.

وَرَقَباني: عظيمُ الرَّقَبَةِ، ثم قالوا: عطشان فزادوا الألـف والنـونَ فيـه، وإنْ لم يكن بابه[1]، حملاً على نقيضِه وهو (ريَّان)[2]، ومنها أنَّ نظيرَها (غُـرْتُ[3]) وهي غيرُ متعديةٍ[4]، فكذلك[5] (دخلتُ)؛ لأن النظـيرَ أيضـاً يجـري مَجْـرى نظيره، ومنها: أنَّ مَصْدَرَ (دخلتُ) الدخولُ، والفعـولُ[6] في الغـالبِ مصـدرُ مَا لا يتعدى[7] نحو: القعودِ والجلوسِ، ولا يجـيءُ في المتعـدي إلا قليـلاً نحـو: لَزِمَهُ لُزُوماً، ونَهكه نُهُوكاً، والحملُ على الأكثرِ أولى.

ومما يدلُّ دلالةً قطعيَّةً على فساد مذهبه أنَّ طلبَ (دخلتُ) لاسمِ المكانِ بَعْدَه طلبُ الظرفِ[8]، ألاَ تَرَى أنَّ الفرقَ بين الظَّـرفِ وبـين المفعولِ بـه أنَّ

---

(١) ب: يكونا به.

(٢) ب: مكان.

(٣) ب: غرب، وقال الجوهري: وغَارَ يغُورُ غَوْراً، أي أتى الغـور، فهـو غـائر، ولا يقـال أَغَارَ الصحاح (غور) وقال الفراء: (أغار) لغة بمعنى غار، اللسان (غور).

(٤) قال ابن السراج في الأصول ١/١٧٠، "ودخلت مثل (غُـرْتُ) إذا أتيـت الغـور، فـإذا وجب أن يكون (دخلت) متعدياً وجب أن يتعدى (غُرْتُ).

(٥) أ: وكذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ب: الدخول.

(٧) انظر البغداديـات ٥٥٠، التعليقـة للفارسـي ١/٦١، شـرح الرضـي ١/١٨٦، الأمـالي الشجرية ٢/١٣٨، (طناحي).

(٨) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفـور ١/٣٢٩: "...أن دخلـت تطلـب اسـم المكـان بعد طلب الظرف".

المفعولَ به مَحلٌّ للفعل خاصةً نحو ضربتُ زيداً[1]، فزيدٌ[2] مَحلُّ الضَّرْبِ خاصةً، والظَّرْفُ مَحَلٌّ للفعلِ والفاعل معاً[3]؛ وذلك أنَّكَ إذا قلتَ: قمتُ خَلْفَكَ، فالخلفُ: مَحَلٌّ للقائمِ[4] والقيامِ، فكذلك (دخلتُ) يتعدَّى إلى ما بعدَه على أنَّه ظرفٌ؛ لأنَّك إذا قُلتَ: دخلتُ الدارَ، فهي محلٌّ للدخولِ[5] والداخلِ معاً، ومما يدلُّ أيضاً على فسادِ مذهبِه أنَّهُم يقولونَ: دَخلتُ في الأمرِ، ولا يَصِلُ[6] إلى الأمر وما أشبهه من المعاني إلا بـ (في) فلو كانت (دخلتُ) متعديةً بنفسها لما عدَّوها إلى (الأمر) بـ (في) فدلَّ ذلك على أنَّها غيرُ متعديةٍ بنفسِها، فإن قلت: لأيِّ شيءٍ لم يقولوا: دخلتُ الأمرَ، كما قالُوا: دخلتُ البيتَ؟ قلتُ: لأنَّ دخلتُ[7] في الأمر مجازٌ من جهةِ معناه، لأنَّ الدخول حقيقةً لا يُتَصَوَّرُ إلا في الأجسام، وحذفُ حرف الجر مجازٌ، فكرهُوا التجوُّزَ بعد التجوُّزِ، وما عَدَا ذهبتُ مع الشام، ودخلتُ مع كلِّ

---

(١) (زيداً) ساقط من ب.

(٢) ب: تريد.

(٣) أ، ب: بها، والصحيح من جـ.

(٤) أ: القائم، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) أ: (الدخول) وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) أ، ب: تصل، وما أثبت من جـ.

(٧) جـ: قلت: لأيّ شيء لم في الأمر....

ظرفٍ[1] مكانٍ مختصٍ، لا يَصِلُ[2] إلا بـ (في) ولا يَصِلُ بنفسِه إلا ضرورةً نحو قولِه:

٢٣٤- قِلْنَ عِسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ سِرَاعاً   يَتَطَلَّعْنَ مِن نِقَابِ الثُّغُورِ[3]

فأوصل الفعلَ إلى عسفانَ بنفسِه، وهو ظرفُ مكانٍ مُختَصٌ.

ونحو قول الآخر :

٢٣٥-/جَزَى اللَّهُ بالإِحْسَانِ مَا فَعَلا بكم   رَفِيقَيْنِ قَالا خَيْمَتَي أمِّ مَعْبَدِ[4] [/٥٩أ]

---

(١) ب: مع ظرف كل.

(٢) أ: تصل، وكذلك ما بعدها، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) بيت ينسب لعمر بن أبي ربيعة في الأغاني ٢١٩/١، تثقيف اللسان ٢٥٧، كما ينسب لكثير عزة في: معجم ما استعجم ٩٩٦، معجم البلدان ٢٢٧/٤، الروض المعطار ٤٢٨، وفي جميع هذه المصادر جاء الشطر الثاني مختلفاً عما رواه الصفار، فهو في تلك المصادر.

طالعاتٍ عَشِيَّةً من غَزَالِ.

كما يروى: (قاطعاتٍ ثنيةً) و (هابطات عشيةً)، و (غزال): ثنية بين الجحفة وعسفان: معجم ما استعجم ٩٩٦.

وأما الرواية التي عند الصفار فلم أجدها إلا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٩/١، بدون نسبة، وأوله في الارتشاف ٢٥٤/٢ برواية (وقلن.....) وقِلْنَ: بكسر القاف من القيلولة، وهي وقت اشتداد الحر. عسفان: قرية على مرحلتين من مكة على طريق المدينة، وقيل غير ذلك. معجم البلدان ١٣٧/٤.

(٤) البيت ينسب لرجل من الجن سمعوا بمكة صوته و لم يروا شخصه -يذكر النبي ﷺ وأبابكر رضي الله عنه حين هاجرا.

=

فأوصل (قال) إلى خيمتي أمَّ مَعْبَدٍ، وهو ظـرفُ مكـانٍ مختـصٌّ، وأنشـد سيبويه -رحمه الله[1]- قولَ ساعدة بن جؤية[2]:

٢٣٦- لدنٌ بِهَزِّ الكـفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَـبُ[3]

=

وهو في: شذور الذهب ٣٠٥، السيرة النبويـة لابـن هشـام ١٣٢/٢، الـروض الأنـف ٢٣٤/٢، الدرر ١٦٩/١، وصدر البيت في هذه المصادر يروى:

جزى الله ربُّ الناسِ خيرَ جزائِه.

وهـو في المقـرب ١٤٧/١، الهمـع ٢٠٠/١، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٣٣٠/١، بلا نسبة.

ويروى (حلاّ) بدل (قالا).

رفيقين: المـراد بهمـا رسـول الله ﷺ وأبوبكـر ﷺ. قـالا: أقامـا وقـت القائلـة وهـي الظهيرة، وتكون بمعنى القيلولة أيضاً وهي النوم في الظهيرة. الصحاح (قيل).

أم معبد: هي الخزاعية التي قال عندهـا رسـولُ الله ﷺ وأبوبكـر ﷺ عنـد هجرتهمـا للمدينة وقد أوضح المصنف الشاهد.

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) ساعدة بن جؤية أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث ابـن تميـم بـن سـعد هذيـل بـن مدركة شاعر جاهلي، وشعره محشوٌّ بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من الملح ما يصلح للمذاكرة.

انظـر ترجمتـه في: المؤتلـف والمختلـف ١١٣، الخزانـة ٨٦/٣، شـرح شـواهد المغـني للسيوطي ١٩، سمـط اللآلي ١١٥، ديوان الهذليـين ١٦٧/١، شـرح أبيـات المغـني ١٢/١، الإصابة ٢٤٦/٣. الإعلام ٧٠/٣.

(٣) البيت له في ديوان الهذليين ١٩٠/١، الكتاب ٣٦/١، ٢١٤، شرح الكتـاب للسـيرافي ١٣٩/١ب، الشنتمري علـى الكتـاب ١٦/١ (بـولاق) النكـت ١٦٩، ٥٤٤، الـدرر

=

يريدُ في الطريق، فأوْصَلَ الفعلَ بنفسِه شذوذاً، ولا يجوزُ شيءٌ من هذا في الكلام[1]. وَزعم أبو الحسين بن الطراوة[2] أنَّ النحويين لم يفهمُوا عن

=

١٦٩/١، الخزانة ٨٣/١-٨٧، شرح التصريح ٣١٢/١، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧-١٩، شرح أبيات المغني ٩/١، المحكم ٣٠٣/١، اللسان ٤٧٣/١٣، وهو بلا نسبة في شرح ألفية ابن معط ٥٥٠، الإيضاح العضدي ١٨٢، أمالي ابن الشجري ٦٣/١، ٥٧٣/٢، (طناحي)، الكامل ٤٧٤، كتاب الشعر للفارسي ٣٣٨، ٤٤٦، الهمع ٢٠٠/١، إعراب القرآن للنحاس ٦٠٢/١، مغني اللبيب ٦٨١، ٧٥٠، التبصرة ٧٩٥، ارتشاف الضرب ٢٥٤/٢، المقتصد ٦٤٣، المخصص ٧٨/١٤، شرح الرضي ١٨٦/١، الإفصاح ٢٤٣، شرح الكافية الشافية ٦٣٥، البغداديات ٥٤٩، شرح التسهيل ٢٢٧/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١، الخصائص ٣١٩/٣، المرتجل ١٥٨، اللسان ٣٠٧/٩، جمهرة اللغة ٨٤٢. ويروى (لذٌّ) كما يروى (نصْلُه) بدل (متنه).

اللَّدنُ: اللين الناعم، وعلى الرواية الآخر (لذٌّ) اللّذ: اللذيذ، يقول: هذا الرمح إذا هُزَّ بالكف فهو لذيذ أي تلتذه الكف، الخزانة ٨٦/٣، يعسل: يشتدّ اهتزازه، وعسل الثعلب والذئب في عدوة: إذا اشتد اضطرابه. والضمير في (فيه) ضمير الهز، وقيل ضمير لدنٌ، شرح أبيات المغني ٩/١.

(١) من قوله: "وزعم أبو الحسن" ص ٦٦١ إلى هنا، يوافق ما جاء في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٨/١-٣٣٠، إلا في بعض الألفاظ.

(٢) الذي نقل عن ابن الطراوة أنَّه يقول إن (الطريق) ظرف انظر: ارتشاف الضرب ٢٥٤/٢، مغني اللبيب ٧٥٠، الهمع ٢٠٠/١، الخزانة ٨٣/٣، شرح أبيات المغني ٩/١، وقد رده ابن هشام في المغني، وانظر شرح التصريح ٣١٣/١.

سيبويه رحمه الله[1] هذا الموضع، وأنَّ مذهبَه في "الطريق" أنَّه ظرفٌ مبهمٌ[2]، وقولُ سيبويه رحمه الله[3]: "ومثلُ ذلك قولُ ساعدة بن جؤية"[4] يريدُ[5] ومثلُ (ذهبتُ المذهبَ البعيدَ) لا مثل (ذهبتُ الشامَ) قال: والدليلُ على ذلك قولُهم: (أَبْعَدَهُ اللهُ وأَسْحَقَهُ وأَطْلَقَ ناراً أَثَره[6]) فوصل إلى الأثر بنفسِه وهو الطريق ومن ذلك قولُه:

٢٣٧- .... يَهْوِي مَخَارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَلِ[7]

---

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١/١٢، ففيه تفصيل وإيضاح.

(٣) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٤) الكتاب ١/٣٥.

(٥) (يريد) سقطت من ب.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٥٤.

(٧) هذا عجز بيت لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) وصدره:
وإذا رَمَيْتَ بهِ الفِجَاجَ رَأَيْتَه
وهو في ديوان الهذليين ٢/٩٤، شرح أشعار الهذليين للسكرى ١٠٧٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢، اللسان ١٥/٦٢، وبلا نسبة في الخزانة ٧/١٣١، ارتشاف الضرب ٢/٢٥٥، رسالة الإفصاح ٦٨.
ويروى (يَنْضُو) بدل (يهوي) أي يقطع ويجوز. يهوي: يقال هَوَى يهوي هُوِياً إذا صعد، وبالفتح إذا هبط، وقيل بالعكس، اللسان (هوى) وقال البغدادي: هوى يهوي من باب (ضرب) هُوِياً بضم الهاء لا غير إذا ارتفع، وهوت العقاب تهوي هَوِياً بفتح =

والمخارمُ: الطرقُ في الحبال، وكذلك قولُه:

٢٣٨- وقَدْ قَعَدُوا أنْفَاقَها كُلَّ مَقْعَدِ[١]

والنفقُ: الطريقُ، وقد أَوْصَلَ إليه (قَعَدَ). قال: وكلامُ العرب يدلُّ على أنَّ الطريقَ مبهمٌ، وهذا الذي قال: خَلْفٌ[٢] فإن الطريقَ لا تنطلقُ[٣] إلا على شيءٍ بعينِهِ ذي هيئةٍ مخصوصةٍ، فهو بمنزلةِ الدارِ والمسجدِ، ولم يُسمَعْ من كلامِهم تَعَدِّي الفعل إليه بنفسِهِ[٤] إلا في الشِّعر، ونهايةُ هذا الذي أوْرَدَهُ أَنْ

=

الهاء وضمها انقضت على صيد أو غيره ما لم تُرغْه، فإذا راغَته، قيل أهوت له بالألف، الخزانة ١٣١/٧، اللسان ٢٤٧/٢٠.

الفجاج: الطرق الواحد فجّ، المخارم: جمع مَخْرِم وهو الطريق في الجبل أو الرمل، وقيل هو منقطع أنف الجبل. والأجدل: الصقر. قال في اللسان ٦٢/١٥: "أراد في مخارمها فهو على هذا ظرف، كقولهم: ذهبت الشام وعسل الطريقَ الثعلبُ، وقيل: يهوي هنا في معنى يقطع، فإذا كان هذا فمخارمها مفعول صحيح".

(١) ورد هذا الشطر في ارتشاف الضرب ٢٥٥/٢، وقد جعله المحقق صدراً لعجز بيت آخر وهو:

يَهْوِي مَخَارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَلِ

مع أن هذا عجز البيت السابق الذي قاله أبو كبير الهذلي وقد سبق تخريجه، أما هذا الشطر فلم أجدله تكملة فيما رجعت إليه، ولم أعثر على قائله.

(٢) أ: ملغاً، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) ب، جـ: ينطلق.

(٤) ب: بفيه، جـ: الفعل نفسه.

وَجَدَهُ في الشِّعر. وأما قولُه: أَطَلَق ناراً أَثَرَه، ليس مِمَّا أَوْرَدَ؛ لأنَّ معناهُ أَطْلَقَ ناراً خَلْفَه ووراءه[1]، فاسْتدلالُهُ بمثلِ هذا خَلْفٌ.

ثم قال: "ويتعدَّى إلى ما كانَ وقتاً في الأماكن، كما يتعدَّى إلى ما كانَ وقتاً في الأزْمِنَةِ"[2] يريدُ: يَصِلُ إلى ما كان محدوداً مؤقتاً نحو الفرسخ والفرسخين، فهو محدودٌ معدودٌ، وهو المرادُ بالوقتِ؛ لأنَّ التوقيتَ هو التحديدُ. وقولُه: "وإن كانتِ الأزْمِنَةُ أقْوَى في ذلك"[3] أي في وُصُولِ الفعلِ إليها بنفسه؛ لأنَّ الفعلَ مبنيٌّ لها ولم يُبْنَ للمكانِ. و (قد) في قوله: "قَدْ تَفْعَلُ"[4] لا تُعْطِي التعليلَ/ ووجودُها وعدمُها ثَمَّ سِيَّان. وقولُه: "وكذلك[/٥٩ ب] كانَ ينبغي أنْ يكونَ إذ صَارَ فيما هو أبعد"[5] أي وينبغي أن يَصِلَ إلى هذا المؤقَّت[6] بنفسِهِ لِشَبَهِهِ بالمؤقَّتِ[7] من الزمان، وإذا كانَ يَصِلُ إلى المختصِّ

---

(١) ب: وسراءه.

(٢) الكتاب ١/٣٦.

(٣) الكتاب ١/٣٦ وفيه (وإن كان الأزمنة....).

(٤) وذلك في قول سيبويه: "لأنك قد تَفْعَلُ بالأماكن ما تفعلُ بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك" الكتاب ١/٣٦.

(٥) الكتاب ١/٣٦، وفيه: (وكذلك ينبغي) بدون (كان).

(٦) ب: الوقت.

(٧) مكانة في ب (منا طرقت).

نحـو: ذهبـتُ الشَّـامَ بنفسِـهِ، وهـو أبعـدُ[1]، فـالأحْرَى أنْ يَصِـلَ إلى هـذا المؤقَّت[2]، ثم أَخَذَ يُبيِّنُ قُرْبَ الفعلِ من الزَّمـانِ وبُعْـدَهُ مـن المكـانِ، فقـال: "وإنَّما جُعِلَ في الزَّمانِ أقوى؛ لأنَّ الفعلَ بُني لما مَضَى منْهُ، وما لم يَمْـضِ"[3] يريدُ أنَّه قدْ تعرَّضَ بلفْظِهِ للزَّمان، و لم يتعرَّضْ للمكان، ففيه بيـانُ متـى وقَـعَ الحدثُ؟ أي بيانُ الوقتِ الذي وَقَعَ فيه الحدثُ، كمـا أنَّ فيـه بَيَـانَ المصـدرِ، و لم تُبْنَ للأماكن، ولا فيها دليل على مكان مضَى ولا يكونُ، لكن يُعلـم أنَّ للحدث مكاناً. ثم قال: (وليست بمصادرَ أُخذتْ منهـا الأمثلـةُ[4]) أي: ولا هي مـأخوذ منهـا الأمثلـة، فتكـونُ دَلالَتُهـا عليهـا كدلالتِهـا علـى الحـدث، وغرضُه بقولِه: "فالأماكنُ إلى الأناسيِّ ونحوِهِمْ أَقْرَبُ"[5] أنْ يُبْعِـدَ[6] شَـبَهَهَا من المصدر، ويُقَرِّبَ شَبَهَ الزمانِ بالمصدر، فيصلَ[7] إليه بنفسِه كما يصلُ إلى المصـدر، ولا يُحـذف الحـرفُ مـن المكـان، كمـا لا يحذفُ مـن الأناسـيِّ،

---

(١) أ: الأبعد، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) ب: الوقت.

(٣) الكتاب ١/٣٦.

(٤) الكتاب ١/٣٦ وفيه (أُخِذَ...).

(٥) الكتاب ١/٣٦.

(٦) ب، جـ: بعد.

(٧) ب: يتصل.

وكلامُه في الفصل بَيِّنٌ جداً. وقولـه: "وإنما الدَّهـرُ مُضِـيٌّ الليـلِ والنهـارِ"[1]
قلت: الدهرُ لغةً إنما هـو الليـلُ والنهـارُ لا مضيهمـا، والكـلامُ عنـدي علـى
حذفٍ، ومرادُه مضيٌّ[2] راسمِ الليلِ والنهارِ وهو حركةُ الفلك الذي يكـونُ
عنه الليلُ والنهار، فكأنَّه قال: وإنَّما الدهرُ حركةُ راسمِ الليلِ والنهارِ[3]، أي
حركةُ الفلكِ، ومضيُّه: هو[4] حركته. وقولُه: "فهو إلى الفعلِ أقـرب"[5] أي
فالدَّهر إلى الحدث أقربُ؛ لأنَّه ليس يُشْبِهُ الأناسيَّ، إذ ليس منه مَا لَـه خِلْقَـةٌ
ولا جُثَّةٌ يمتازُ بها عن الغير، كما أَنَّ الأحداثَ كذلك. والحمد لله تعالى[6].

(١) الكتاب ١/٣٧.

(٢) (مضي) ساقطة من ب.

(٣) (والنهار) هذه الكلمة ساقطة من جـ.

(٤) أ، ب: بعد، وما أثبته من جـ. وهو الأقرب.

(٥) الكتاب ١/٣٧.

(٦) (تعالى) ليست في جـ.

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين

فإن شِئْتَ اقتصرْتَ على المفعول الأول، وإن شئتَ تعدَّى إلى الثاني، كما تعدَّى إلى الأول، وذلك قولُك: / أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً"[1]. [٦٠/أ]

قلت: اتفق النحويون على أنَّ هذه الأفعالَ يجوزُ[2] فيها أنْ يُقْتَصَرَ[3] على الفاعل، ولا يُذْكر[4] المفعول[5]، فتقول: أعطيتُ: وكسوتُ، ويجوزُ أنْ يُقْتَصَرَ على الأول خاصةً، فتقول: أعطيتُ زيداً، ولا تذكرُ ما أعطيته[6]، ويجوزُ أنْ يُقْتَصَرَ على الثاني، فتقولُ: أعطيتُ دِرْهماً، ولا تذكرُ لمَنْ أعْطَيْتَهُ، هذا مذهب[7] جميعِ النحويين إلا أبا القاسم السهيلي[8]، فإنه لم يُجِزْ[9] أنْ يُقْتَصَرَ على الثاني، بل على الأول خاصةً، أَوْ يتَعدَّى إلى الاثنين، قال: وهَذا

---

(١) الكتاب ٣٧/١.

(٢) الأصول في النحو ١٧٧/١، توضيح المقاصد والمسالك ٥٣/٢.

(٣) أ: تقتصر، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) أ: تذكر وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) جـ: المفعولين.

(٦) أ: أعطيت، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) انظر: البسيط ٤٢٩.

(٨) انظر رأي السهيلي هذا في: البسيط ٤٢٩، ولم أعثر على رأيه هذا في نتائج الفكر، والمسألة التي وردت عنده في نتائج الفكر ص ٣٥٠، تتصل بالاقتصار على المفعول الأول من أعلمت زيداً عمراً قائماً.

(٩) ب: لا يجز.

الذي قلتُ: هو مذهبُ سيبويه، وهو الذي يقبلُـهُ القيـاسُ، أمَّـا أنَّـه مذهـبُ سيبويه[1]، فلأنَّه قال: وإنْ شئت اقتصرتَ على الأولِ، وإنْ شِئْتَ تعدَّى إلى الثـاني، كمـا تعـدَّى إلى الأول، فلـم يَذْكُـر الاقتصـار إلا في الأول، وذكـر التعدِّي إلى الثاني، فإمَّا أنْ يُذْكَرَ الثاني مع الأول، أو[2] الأول خاصةً، فلابُدَّ من الأول. وهذا لا حُجَّةَ له[3] فيه، لأنَّه يُفْهَمُ منه خلافُ هذا، أَلاَ تَرَى أنَّـه قـال: "وإنْ شِئْتَ اقتصـرتَ علـى الأول" ثـم قـال: "وإنْ شِئْتَ تعـدّى إلى الثاني، كما تعـدَّى إلى الأول" وقَـدْ كَـانَ يتعـدَّى إلى الأولِ مُقْتَصِـراً عليـه، وغيرَ مُقْتَصِرٍ، فكذلـك الثـاني، وإذا كـانَ كـلامُ سـيبويه محتمـلاً، سـقط أنْ يُسْتَدَلَّ به، وأمَّا تمسُّكُه بطريقِ القيـاس، فإنـه قـال: المفعـولُ الأولُ فـاعلٌ في المعنـى، فكمـا لا يُحـذفُ الفـاعلُ، فكذلـك مـا هـو في معنـاه، أَلا تـرى أنَّ (زيداً) في: كسوتُ زيداً ثوباً، لابسٌ وآخِـذٌ، وكذلـك حالُـه في: أعطيـت، وهذا الذي تمسَّك به أيضاً لا متعلّق له فيه، فإنَّ السَّمَاع يَرُدُّ عليه، قـال ا لله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقى وَصَدَّقَ بالْحُسْنَى**﴾[4] فَكَمَا يجوزُ حذفُه مـع الثاني، فكذلك يُحذفُ، ويكونُ الثاني مثبتاً، فهذا يـدلُّ علـى أنَّ العـربَ لم

---

(١) عبارة: (أما أنه مذهب سيبويه) ساقطة من ب.

(٢) ب: إذ.

(٣) أبطل ابن أبي الربيع قول السهيلي من جهة السماع والقياس انظر: البسيط ٤٢٩-٤٣٠.

(٤) سورة الليل ٥-٦.

تلحظ شيئاً مما ذَكَرَ. فالصحيحُ[1] ما ذهبَ إليه النحويون. ثم قال: "ومن ذلك اخترتُ الرجالَ عبدَ اللهِ[2]"، قلتُ: ليس هذا من الباب، وسيعتذرُ/[٦٠/ب] سيبويه عنه بَعْدُ، ووجْهُ دخولِه: أنّه لما حَذَفَ الحرفَ الذي يَصِل به إلى الثاني، صار بمنزلة ما يتعدَّى إلى اثنين. وللنحويين في حذفِ حرفِ الجر خلاف، فجميع النحويين قالوا: لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ، إلا حيثُ سُمِعَ[3]، وَزَعَمَ[4] الأخفشُ عليُّ بن سليمان[5]، وتبعه ابنُ الطراوة[6] أنَّ

---

(١) أ: قال: فالصحيح، و (قال) مقحمة هنا، وليست في ب و جـ.

(٢) الكتاب ١/٣٧.

(٣) الأصول في النحو ١/١٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٠٥، شرح التسهيل ٢/١٤٩-١٥٠، الهمع ٢/٨٢.

(٤) شرح التصريح ١/٣١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٠٧، شرح التسهيل ٢/١٥٠، الهمع ٢/٨٢، ويطرد حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ إن تعين عند حذفه، نحو عجبت أنْ يُبْغَضَ ناصحٌ وطمعت أنَّك تُقبل، فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع أنَّ وأنْ لامتنع الحذف، نحو رغبت أن يكون كذا، فإنّه لا يدرى هل المراد: رغبت في أن يكون، أو عن أن يكون..." شرح التسهيل ٢/١٥٠.

(٥) هو الأخفش الصغير علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، وقيل لم يصنف شيئاً وقال ياقوت بل له تصانيف ذكرها ابن النديم في الفهرست. وكان ابن الرومي يهجوه كثيراً توفي سنة ٣١٥هـ.
انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١١٥-١٦٦، إنباه الرواة ٢/٢٧٦-٢٧٨، إشارة التعيين ٢١٦، بغية الوعاة ٢/١٦٧-١٦٨، الفهرست ٩١، تاريخ بغداد ١١/٤٣٣، معجم الأدباء ١٣/٢٤٦-٢٥٧.

(٦) الهمع ٢/٨٢.

حرفَ الجرِّ يجوزُ حذفُه، إذا تَعَيَّنَ المحذُوفُ، وموضعُ الحذفِ، فتقول: اخترتُ عبدَ الله الرجالَ، لأنَّه قَدْ تعيَّن أنَّ المحذوفَ (من) لا غيرها من الحروفِ، حتى لو قلتَ: رغبتَ زيداً، لم يَجُز، لأنَّه لا يُدرَى هل حذفتَ (في) أو (عن)؟ فَلا[1] يُعْلَمْ، هل أردتَ: رغبتُ عن زيدٍ، أو رغبتُ في زيدٍ؟ فلمَّا لم يتعيَّن المحذوفُ لم يَجُزْ حذفُه، ومَوضِعُ الحذفِ أيضاً إذا تَعَيَّن كذلك نحو: اخترتُ عبدَ الله الرِّجالَ؛ لأنه معلومٌ أنَّ موضعَ الحذفِ الرجالُ، لأنَّ المعنى: اخترتُه من الرِّجالِ، لا اخترتُ الرجالَ من عبد الله، فإذا لم يتعيَّن الموضع نحو: اخترتُ إخوتَك الزيدِين لم يَجُزْ؛ لأنه لا يدرى هل أردت: اخترت إخوتَكَ من الزيدين، أو اخترت الزيدين من إخوتِك؟ قالوا: فبهذين[2] الشرطين يجوزُ الحذفُ، وإلا لم يَجُزْ. والصحيحُ أنَّ هذا كلَّه موقوفٌ على السَّماع[3]؛ لِقِلَّةِ ما ورد من ذلك، أَلا تَرى أنَّه لم يُحْفَظْ إلا في هذا الذي أورد سيبويه[4] رحمه الله[5]، وهو: اخْتَارَ، ودَعَا[6]، وكَنَّى،

---

(١) ب: فلم.

(٢) في هذين.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٠.

(٤) وهي الأفعال التي وردت عند سيبويه، ومثّل لها في هذا الباب انظر: الكتاب ١/٣٧-٣٨.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٦) وهي التي تجري مجرى سميته -كما قال سيبويه-.

وسَمَّى، واستغفر، ونبَّأ[1]، وَأَمَرَ[2]، قال رحمه الله: "فإنْ أرَدْتَ الدعاءَ إلى أمْرٍ لم تُجَاوِزْ مفعولاً واحداً"[3] قلت: لأنَّه يكون بمنزلةِ استدعيتُه وصحتُ به، قال سيبويه رحمه الله[4] ومثلُه قولُ الشاعر:

٢٣٩- أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ   ربَّ[5] العِبَادِ إليه الْوَجْهُ[6] والعملُ[7]

---

(١) ب: وثنا. وقد تابع الصفار سيبويه في عده (نبَّأ) من الأفعال التي تتعدى بالحرف، وجعله من جملة هذه الأفعال التي سمع حذف حرف الجر معها، مع أن هذا الفعل يتعدى بنفسه، وبحرف الجر، جاء في اللسان ١٥٦/١، "وقد أنبأه إياه وبه، وكذلك (نبَّأه) متعدية بحرف وغير حرف أي أخبر"، وانظر بحث هذه القضية في مكانه ص ٦٨٢، هامش ٨.

(٢) يذكر بعض النحاة أفعالاً أخرى في هذا الباب: انظر شذور الذهب ٤٧٦-٤٨٤، الهمع ٨٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٧/١ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٥) الشطر الثاني ليس في ب.

(٦) أ: القول.

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١، والشنتمري على الكتاب ١٧/١، (بولاق)، الأصول في النحو ١٧٨/١، معاني القرآن للفراء ٢٣٣/١، ٣١٤/٢، المقتضب ٣٢١/٢، كتاب الشعر للفارسي ٥١٦، الخصائص ٢٤٧/٣، التبصرة ١١١، شرح التسهيل ٣٧٩/٢، شرح التصريح ٣٩٤/١، الفرائد الجديدة ٦٥١، الخزانة ١١١/٣، ١٢٤/٩، الهمع ٨٢/٢، المخصص ٧١/١٤، اللسان ٣٣٠/٦، العيني على الخزانة =

جاءَ به على أنّه قد حُذف من مفعولِه حرفُ الجر، والأصلُ: أستغفرُ الله من ذنب، كذا قال الناس كافةً إلا أبا الحسين بن الطراوة رحمه الله[1]، فإنّه زعم أنّه هذا إنّما يتعدى بنفسِه[2]؛ لأنَّ معناهُ[3] يقتضي ذلك، ألاَ ترى أنَّ المعنى: طلبتُ أن يغفرَ الله ذنبي، فالذنبُ يقتضيه لا بحرف، فهو مما يصلُ بنفسه فدخولُه/ على هذا -في الباب[4]- خَلْفٌ، قُلْنا له: وكيف تصنعُ [٦١/أ] بـ (أستَغْفِرُ الله من ذنبي)؟ فقال: هذا جاء على التضمين[5]، وكأنّه قال:

=

٢٢٦/٣، الدرر ١٠٦/٢، الاقتضاب ٤٦٠، شرح شذور الذهب ٤٧٨، المقتصد ٦١٤، الصاحبي ١٨١، شرح الأشموني ١٩٤/٢، الجمل المنسوب للخليل ٩٥، شرح الكتاب للسيرافي ١٤١/١ ب، شرح المفصل ٦٣/٧، تأويل مشكل القرآن ٢٢٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٦/١، شرح ألفية ابن معط ٥٠٠، وفيه القول، بدل (الوجه).

أستغفر الله: معناه طلب المغفرة أي الستر على ذنوبه وأراد بالذنب جميع ذنوبه، فإن النكرة قد تعم في الإثبات بدليل قوله (لست محصيه) الخزانة ١١١/٣. والوجه: القصد والمراد.

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) انظر: البسيط ٤٢٤-٤٢٥، وقال بذلك السهيلي في نتائج الفكر ٣٣٣، وانظر بدائع الفوائد ٥٨/٢.

(٣) أ: مبناه، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) قوله (هذا في الباب) ساقط من ب.

(٥) لأن (استغفرت الله) في معنى تُبْتُ) البسيط ٤٢٤.

استتبتُ إلى الله من ذنبي، وهَـذَا الـذي قـال خَلْـفٌ؛ لأنَّـه لا يـلزَمُ إذا أتـتِ العربُ بالسينِ والتـاءِ أن يبقـى تعدِّيـه إلى مـا كـان[1] يتعـدَّى، ولا يـلزمُ أنْ يتعدَّى على ذلك النحو، والدليلُ علـى صحـةِ مـا قُلنـاهُ نَقْـلُ سـيبويه[2]: أنَّ بعضَ العربِ هو الذي يقول: أستغفر الله ذنبي، والجميعُ هـو الـذي يقـولُ: استغفرتُ الله من ذنبي، فلـو كـان الأصـلُ أنْ يتعـدَّى بنفسِـه لكَـثُرَ، ولقـلَّ تعدِّيه بـ (مِنْ) فمـا أكـثر تَحَلُّـفَ هـذا الرجـل، سـيبويه يُنـادي: "وليسـت: أستغفرُ الله ذنباً بأكثر في كلامِهم جميعاً، وإنَّما يتكلمُ به بعضُهـم"[3] وهـذا يعكسُ[4] الأمرَ:

٢٤٠- وقد أسْمَعتُ لو نَادَيْتُ حَيّاً ... وَلَكِـنْ لا حَيــاةَ لمــنْ أُنَــادِي[5]

---

(١) ب: وأما أن.

(٢) الكتاب ١/٣٨.

(٣) الكتاب ١/٣٨.

(٤) أ: بعكس، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) بيت من الوافر ينسب لعمرو بن معديكرب، كما يروى لدريد بن الصمة وقد تمثل به المصنف هنا وحرَّف فيه قليلاً. وروايته في مصادره:

لَقَـدْ أَسْـمَعْتَ لَـوْ نَـادَيتَ حَيّـاً ... وَلَكِـنْ لا حَيَـاةَ لَمَـنْ تُنَـادِيْ

وهو لهما في شرح العيون ٤٦٦، شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي ٩٩، ونسـب في الأمثال والحكم ٧٦ لفضالة بن شريك الهمذانـي، وهـو بـلا نسبة في كتـاب الأمثـال والحكم ٩٧، وكتاب أسرار البلاغة للعاملي ١٤.

قال رحمه الله: "وإنَّما فُصِلَ هذا"[1] يريدُ أنْ يعتذَر لِمَ فَصَلَها من الباب؟ فقال: "ومن ذلك...."[2] فاعتذرَ عن ذلك بأنها أفعالٌ[3] تُوصَلُ بحروف الإضافة، وما تَقَدَّمَ إنَّما يَصِلُ بنفسِهِ، ورُبَّما خافَ أن يُعترضَ عليه بأنَّ هذه الحروفَ زوائدُ، والأصلُ التعدي دونها، فأخذ ينفصلُ عن كلِّ حرفٍ حرفٍ منها، وسيأتي هذا كلُّه مُبَيَّناً إن شاء الله تعالى[4].

وقوله: "وسَمَّيتُه بفلان كما تقولُ عرَّفتُه بهذه العلامة، و[5]أوضحتُه بها[6]" يريدُ أنْ يستدِلَّ على أنَّ حرفَ الجرِّ هنا ليس بزائدٍ[7] وأنَّ الأصلَ فيه سميتُه زيداً، فقال: الدليلُ على أنَّ الحرفَ غيرُ زائدٍ أنَّه في معنى ما لا يصلُ إلا بالباء؛ لأنَّه في معنى عرَّفتُه بهذه العلامة وأوضحتُه[8] بها، فإن[9] قلت: وعرَّفته بهذه العلامةِ، باؤه زائدةٌ، لأنَّك تقولُ: عَرَّفتُه[10] كذا، قلت: ليس

---

(١) الكتاب ١/٣٨.

(٢) الكتاب ١/٣٧.

(٣) ب: الأفعال.

(٤) (إن شاء الله تعالى) ليست في ب و جـ.

(٥) ب: وأوضحت.

(٦) الكتاب ١/٣٨.

(٧) أ: مزايد، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) أ: وأوصيته، والتصحيح من ب و جـ.

(٩) أ: وإن، وما أثبتناه من ب و جـ.

(١٠) أ، جـ: عرفت، وما أثبتناه من ب.

معنى عرَّفتُه بكذا، معنى عرَّفتُه كذا[1]، لأنَّ معنى عرَّفتُه كذا: جعلتُه يعرفـه، ومعنى عرَّفتُه بكذا: شهرتُه به وسميتُه به، فاستِدْلاَلُ سيبويه صحيحٌ جداً.

قال رحمه الله: "ومثلُ ذلك قولُ المتلمس[2]:

٢٤١- آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أَطْعَمُهُ [و[3]الحبُّ يأكُلُه في الْقَرْيَةِ السُّوسُ[4]]

---

(١) ب: ليس معنى عرفته كذا عرفته بكذا.

(٢) هو جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد، وكان ينادم عمرو بن هند ملك الحيرة، وهو الذي كتب له إلى عامل البحرين مع طرفة بقتلة. وهو شاعر جاهلي مفلقٌ مقـلٌّ، ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية.

انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٥٥-١٥٦، الشعر والشـعراء ١٧٩-١٨٤، الأغـاني ٢١٦/٢٤-٢٥٥، جمهـرة أشـعار العـرب ٥٧١، المؤتلـف ٩٥، الخزانـة ٣٤٥/٦-٣٤٦، شرح شواهد المغني ٢٩٨، شرح أبيات المغني ٢٦٧/٢.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب. وهو من جـ.

(٤) وهـو لـه في الكتـاب ٣٨/١، شـرح الكتـاب للسـيرافي ١٤٣/١ أ، الشـنتمري علـى الكتاب ١٧/١ (بولاق) النكت ١٧٢، شرح التصريـح ٣١٢/١، الأصـول في النحـو ١٧٩/١، العيني على الخزانة ٥٤٨/٢، شرح شواهد المغـني للسـيوطي ٢٩٤، الأمـالي الشجرية ١٣٤/٢ (طناحي) الجمل المنسوب للخليل ٩٦، شرح أبيـات مغني اللبيـب ٢٥٩/٢-٢٦٨، الشعر والشعراء ١٨٢، جمهرة أشعار العرب ٥٧٤، وهـو بـلا نسـبة في التعليقة ٦٤/١، البسيط ٤٧٧، ٨٥٠، ٩٢٣، البصريـات ٩١٤، شـرح الأشمونـي ٩٠/٢، مغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، ٧٦٩، ٧٨٤.

ويروى (أَكْلُه) بدل (أطعمه).

=

/يريد على حب العراق"[1]، فالبيت عندنا محمولٌ على الضرورة، وهو [/٦١ب] حذفُ حرفِ الجر. وزعم أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[2] أنّه لا ضرورة فيه، و (حَبَّ العراق) منصوب بفعل مضمر يدلُّ عليه هذا الظاهر وهو من باب الاشتغال، وكأنّه قال: آليت لا أَطعَمُ حبَّ العراقِ ولا أَطْعَمُهُ، ولا تكونُ[3] فيه ضرورةٌ، وهذا الذي ذهبَ إليه خطأٌ من غير وجه، وذلك أنّه لا يُفَسِّر في الاشتغال إلا ما يَعْمَلُ، وما بعد (لا) في القسم لا يعملُ[4] فيما قبلها؛ لأنّها صارت بمنزلةِ وصل القسم نحو الكلام[5]، وصارت صدراً لا يتقدمُ عليها معمولُ الفعل الذي بعدَها، فإذا لم يعمل فيه لم يَجُزْ تفسيرُه عاملاً يعملُ فيه، فهذا وجهٌ.

=

آليت: حلفت. ويروى بالضم وبالفتح، والأخير أولى؛ لأنّه يخاطب بذلك عمرو بن هند، لأنه لما هجاه، حلف عمرو أنه لا يطعم المتلمس بعدها حبَّ العراق. أطعمه: أي لا أطعمه؛ لأنه جواب القسم، السوس: قمل القمح.

(١) الكتاب ٣٨/١.

(٢) بحثت عن رأيه هذا في المقتضب والكامل فلم أجده، وهو في الأصول في النحو ١٧٩/١، التعليقة للفارسي ٦٥/١، البسيط ٩٢٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٩/٢.

(٣) جـ: يكون.

(٤) ب: تعمل.

(٥) ب: (اللام).

والثاني: أنّه ادَّعى أنَّ (أطعمُه) يُفَسِّرُه[1] أطعمُهُ المضمر، ويفسِّر[2] (لا) لا المضرةُ، والمضمر لا يُفسِّرُ في مذهبِ سيبويه، وهي مسألةٌ خِلافيةٌ بيننَا وبينَ الأخفشِ[3]، وستأتي المسألةُ مسْتوفاةً في الاشتغال. والثالث: أنَّه أَضمَر فِعْلاً مع إمكان تَسَلُّطِ (آليتَ) عليه، ولا يثبتُ من كلامِهم أنَّ (زيداً مررتُ[4]) معمولٌ[5] لمضمرٍ خلافَ هذا الظاهرِ الذي يمكنُ أنْ يَصِلَ إليه دون حرفٍ، فسيبويه أسعدُ بالصوابِ منه. ثم قال سيبويه رحمه الله: "وكما تقولُ: نُبِّئْتُ زيداً، تريدُ عن زيد[6]" زعم[7] المبرد[8]

(١) أ: تفسير، جـ يفسر وما أثبت من ب.

(٢) أ: ويعتبر، ب: ومفسر وما أثبت من جـ.

(٣) انظر رأي الأخفش هذا في البسيط ٦١٩-٦٢٠.

(٤) أ: ضربت، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) في النسخ الثلاث (معمولاً) وهو خطأ.

(٦) الكتاب ٣٨/١، وفيه: (نُبِّئْتُ زيداً يقولُ ذاك أي عن زيد).

(٧) أ: وزعم، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٨) في المقتضب ٣٣٨/٤، "نَبَّأتُ زيداً يقول ذاك، ونبأتُ عن زيدٍ، فيكون نبأت زيداً مثل أعلمت زيداً، ونبأت عن زيد مثل خبّرت عن زيد، وواضح من هذا النص أن المبرد يرى أن نبَّأ إذا كانت بمعنى أعلم فهي تتعدى بنفسها وإن كانت بمعنى خبَّر تعدت بالحرف، وأما ينسب للمبرد في ذلك فهو ما نقله عنه ابن ولاد في الانتصار ٩، ١٣-١٤، (نقلاً عن المقتضب ٣٣٨/٤، حاشية (٣))، وانظر: الأصول في النحو ١٨٠/١، حيث أورد اعتراض المبرد على سيبويه، وقد أورد السيرافي اعتراض النحاه =

رحمه الله[1] أن سيبويه أورد هذا على حذف[2] حرف الجر، واستدل على ذلك بالبيت الذي في آخر الباب[3] وهو قوله:

٢٤٢- نُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بالْجَوِّ أَصْبَحَتْ[4] ....

=

على سيبويه في ذلك، حيث قالوا: نبئت زيداً فعل كذا بمعنى أعلمت زيداً فعل كذا، ونحن إذا قلنا أعلمته زيداً قائماً، فليست (عن) مقدرة، وكذلك هي غير مقدرة في قولك: نبئت زيداً، وقد ردَّ السيرافي هذا الاعتراض ومفاده: أن نبئت مأخوذةٌ من النبأ وهو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة، والخبر يتعدى بعن، ألا ترى أنك تقول هذا خبر عن زيد إذا خبَّرك به مخبر عنه بخبر ما، فأصل النبأ يصل بعن، وإن حذفت في بعض المواضع، انظر شرح الكتاب ١/١٤٣ ب، النكت ١/٧٣-٧٤.

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) ب: خلاف.

(٣) انظر الكتاب ١/٣٩.

(٤) صدر بيت للفرزدق وعجزه:

كِرَاماً مَوَالِيْهَا لَئِيْماً صَمِيْمُهَا

وهو له في الكتاب ١/٣٩، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٣ ب، الشنتمري على الكتاب ١/١٨، النكت ١٧٣، شرح التصريح ١/٢٩٣، الإفصاح ٢٨٧، العيني على الخزانة ٢/٥٢٢، وهو بلا نسبة في البسيط ٤٥٣، ٤٥٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٨٣، شرح التسهيل ٢/١٠١، شرح الأشموني ٢/٧٠.

عبد الله: علم على قبيلة عبد الله بن دارم. الجو: اليمامة، وكانت تسمى جوّاً. والجو اسم لما اتسع من الأرض، وذكر العيني مواطن كثيرة تسمى بالجو: العيني على الخزانة

=

وليس فيه دليلٌ: لأنَّ (نُبِّئتُ) يتعدَّى إلى ثلاثةٍ، أحدُها: التاءُ، والثاني: عبدُ ا لله، والثالث: الجملةُ التي هي أصبحت، فليس له فيه دليلٌ، إذ هو مما يَصِلُ بنفسِه، فكيف يزعُمُ أنَّ: نُبِّئْتُ زيداً، إنَّما هو نُبِّئْتُ عن زيدٍ، ثم يَسْتَدِلُّ بهذا البيتِ الذي لا حجةَ فيه، وهذا الذي قال المبرد رحمه ا لله[1] خطأ، لأنَّ سيبويه أولاً لم يستدل بالبيتِ على ما ذكرَ، بل العربُ تقولُ: نُبِّئْتُ زيداً على المعنى الذي ذَكَرَ، وأَوْرَدَ سيبويه رحمه ا لله[2] البيتَ على أنَّه محتملٌ أنْ /يكونَ قد حُذِفَ فيه حرفُ الجرِّ؛ لأنَّ تعديّة إلى ثلاثةٍ إنَّما هو [٦٢/أ] بالتَّضْمِيْن إِيَّاهُ معنى ما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ، والتضمينُ ليس بقياس، بل هو تجوُّزٌ، وحذفُ حرفِ الجرِّ مجازٌ، فَتَكَافَأَ الأمران عنده. ثم قال: "وليست [عن وعلى[3]] ههنا بمنزلة الباء في[4] ﴿وَ[5]**كَفَى بِا للهِ [شَهِيْداً]**[6]﴾

=

٢/٥٢٢-٥٢٣، كراماً الكريم: الشريف، واللئيم ضده، والصميم: الخالص ومن لا يشك في نسبه.

(١) (رحمه ا لله) ليست في ب و جـ.

(٢) (رحمه ا لله) ليست في ب و جـ.

(٣) في جميع النسخ (الباء) والتصحيح من كتاب سيبويه ١/٣٨.

(٤) في نص الكتاب (في قوله) و لم ترد (قوله) في النسخ الثلاث.

(٥) (الواو) ليست في نص الكتاب ولا في النسخ الثلاث، وأثبتها لورودها في الآية.

(٦) سورة النساء ٧٩، ١٦٦، وسورة الفتح ٢٨، و (شهيداً) ليست في النسخ الثلاث، وأثبتها لورودها في نص الكتاب، ولدخولها في النص المنقول.

ولستُ[1] بزيدٍ، لأنَّ (عَنْ) و (عَلَى) لا يُفْعَلُ بهما ذلك[2]، ولا بـ (مِنْ) في الواجب[3]" هَذا مِنْ أَشكل المواضِعِ، لأنَّه أَخذَ يَسْتَدِلُّ على أنَّ الباءَ في كَنَّيتُهُ وسَمَّيْتُه ودعوتُه ليست زائدةً، بأنَّ (عَلَى) و (عَنْ) لا يُزَادَان[4]، ولم يَكْتَفِ بهذه المصيبةِ، حتَّى أَرْدَفَها بقوله: "ولا بـ (مِنْ) في الواجب" فكيف العذرُ عن هذا الكلام؟ فأقولُ والله المستعانُ: إن الكلامَ قد تَمَّ عند قولِه: "ولستُ بزيدٍ"، ثم أخذَ يَسْتَدِلُّ على كلِّ حرفٍ حرف، فقال: أمَّا (على) في: آليتُ على حبِّ العِرَاق و (عن) في: نُبِّئْتُ عن زيدٍ، فليستا زائدتين؛ لأنَّ (عَنْ) و (على) لا تزادانِ، وأمَّا (مِنْ) في: اخترتُ مِنَ الرِّجال؛ فلا تُزَادُ[5] أيضاً؛ لأنَّ الكلامَ واجبٌ، و (مِنْ) لا تُزَادُ في الواجب.

وَزَعَمَ الفارسيُّ أنَّ (علَى) تزادُ، وسيبويه قد أنشد بيتاً على زيادتها، وهو قوله:

٢٤٣- إنَّ الكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ   إنْ لَمْ يَجِدْ يوماً عَلى مَنْ يَتَّكِلْ[6]

---

(١) في الكتاب (وليس).

(٢) في الكتاب (بها ذاك) بدل (بهما ذلك).

(٣) الكتاب ١/٣٨.

(٤) ب: لا يردان.

(٥) ب: يزاد.

(٦) بيتان من الرجز لم ينسبا لمعين، وهما في الكتاب ٣/٨١، الشنتمري على الكتاب ١/٤٤٣، الأمالي الشجرية ٢/٤٤٠، (طناحي) شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٩، =

قال: المعنى: إنْ لم يجدْ من يتكل عليه[1]، والمعنى على زيادة (على)، وهذا الذي قال الفارسيُّ رحمه الله[2] ممكنٌ في البيت، إلا أنَّ الناسَ[3] لهم في

=

الموشح ١٥٢، المسائل البصريات ٥٩٢، الخصائص ٣٠٥/٢، اللسان ٥٠٢/١٣، المسائل العسكرية ١٩٠، مجالس العلماء ٦٥، شرح التصريح ١٥/٢، شرح التسهيل ١٦١/٣، الارتشاف ٤٥٤/٢، شرح الرضي ٣٤٢/٢، المغني ١٩٢، الخزانة ١٤٣/١٠-١٤٦، العقد الفريد ٣٩٢/٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٤١/٣، العقد الفريد ٣٩٢/٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٤١/٣، شرح الأشموني ٢٢٢/٢، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٤٠، الهمع ٢٢/٢، الدرر ١٥/٢، أمالي الزجاجي ٢٣٤، ٢٣٥، يعتمل: اعتمل الرجل: عمل بنفسه، اللسان (عمل).

(١) انظر المسائل العسكرية ١٩١، وقال بذلك أيضاً ابن جني حيث قال: "أي من يتكل عليه، فحذف عليه هذه، وزاد (على) متقدمة، الخصائص ٣٠٦/٢، كما أوضح ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١٦١/٣، وينظر شرح التصريح ١٥/٢، الهمع ٢٢/٢. هذا وفي التعليقة للفارسي ٦٧/١، يشير إلى أن (عن) و (على) لا تزادان، جاء ذلك في تعليقه على قول سيبويه: "لأن عن وعلى لا يفعل بهما ذلك" حيث قال: "فعلى وعن فيهما -أي في آليت حب.... ونبئت عن زيد- زائدتين، لأن عن وعلى لا تزادان".

(٢) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٣) ذكر البغدادي عدة أقوال في تخريج هذا البيت، أوصلها إلى سبعة، انظر الخزانة ١٤٣/١٠-١٤٦.

البيت غيرُ هذا، منهم من قال(1): المعنى(2): إنَّ الكريمَ وأبيك يعتملُ إن لَمْ يجدْ يوماً، ثم يستفهمُ فيقولُ على مَنْ يتّكلُ؟ ولا يكونُ فيه حذفٌ، وهذا المعنى هو المعنى الذي أوردَ الفارسيُّ بعينه، لأن مآلهما: إن الكريمَ إذا لم يجدْ فهو يعملُ؛ لأنّه لا يَجِدُ مَنْ يَتّكِلُ عليه، والذي يصحُّ في البيت ما أقولُه لك: وهو أنْ يكونَ (على من يتكل) متعلقاً بـ (يعتمل)، وكأنّه قال: إنَّ الكريمَ يَخْدِمُ على من يتّكل عليه [و(3)] إنْ لم يَكُنْ ذا جدةٍ(4)، وهذا هو الذي يُمدحُ به، وهو الإيثار، لا أنَّ الرَّجل إذا لم يجد شيئاً خَدَم؛ لأنَّ هذا لا يُقالُ فيه: /كريمٌ، فثبت أنَّ (على) لا تزاد(5). [٦٢/ب]

---

(1) نسب البغدادي ذلك ليونس رحمه الله: الخزانة ١٠/١٤٥، وانظر فيمن أورد هذا المعنى: الهمع ٢/٢٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢٤١، الدرر ٢/١٥.

(2) أ: إن المعنى، وما أثبت من ب و جـ.

(3) (الواو) زيادة يقتضيها السياق، وهو الموافق لما في الشنتمري على الكتاب ١/٤٤٥.

(4) انظر الشنتمري على الكتاب ١/٤٤٤-٤٤٥، الخزانة ١٠/١٤٦.

(5) انظر الارتشاف ٢/٤٥٤ وقال الرضي معلقاً على هذا البيت: "على: ليس فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله إن لم يجد يوماً من يتكل عليه... فقدَّم (على) على (من يتكل) فصار (على من يتكل) فجاز حذف الضمير لانتصابه بـ (يتكل) صريحاً، شرح الرضي ٢/٣٤٢، والخزانة ١٠/١٤٣.

وزعم الأخفشُ أنَّ (مِنْ) تزادُ في الواجبِ[1]، وذلك في قوله عَزَّ وجَلَّ ﴿يا قَوْمَنَا أَجِيْبُوا داعيَ اللهِ وآمِنُوا به يغْفِرْ لَكُم منْ ذُنُوبِكُمْ﴾[2] فالمعنى[3] يَغْفِرْلكمْ ذُنوبكم؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ، لم يُغفر له بعضُ ذنوبه، إنَّما يُغفرُ له الكلُّ، وهذا الذي قال حقٌّ؛ لأنَّ معنى[4] الآية ما ذَكَرَ، فإنْ كان مذهبُه أنَّ (مِنْ) تكونُ لتبيينِ[5] الجنس، فيمكنُ أنْ يكونَ هذا منه، وكأنَّه قال: يغفرُلكم الذي هو ذنوبكم، كما قال تعالى: ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[6] أي الرجسُ الذي هو الأوثانُ[7]، وإنْ كان لا يقول بهذا فإن (مِنْ) قد تُزادُ في[8]

---

(١) في معاني القرآن للأخفش ٢٧٤، ما يشير إلى ذلك حيث قال: بعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ المرسَلِيْن﴾ ٣٤ الأنعام "كما تقول قد أصابنا من مطر، وقد كان من حديث، فتنظيره هذا دليل على قوله بزيادتها في الواجب، انظر أمثلة أخرى من معاني القرآن للأخفش ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٩٠، وانظر: الارتشاف ٢/٤٤٤، ٣/٢٨٤، مغني اللبيب ٤٢٨، شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٢، شرح التسهيل ٣/١٣٨-١٣٩، وإلى ذلك ذهب الكسائي وهشام.

(٢) سورة الأحقاف ٣١.

(٣) ب: والمعنى.

(٤) جـ: من أن.

(٥) ب: لبيان.

(٦) سورة الحج ٣٠.

(٧) (أي الرجس الذي هو الأوثان) ساقط من ب.

(٨) في النسخ الثلاث (في غير الواجب) و (غير) ليست مقصودة هنا لأنّه يريد أن يبين أن (مِنْ) قد تزاد في الواجب لا في غيره بدليل ما استشهد به، وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٦.

الواجبِ[1] وذلك قليلٌ جداً نحو قولِه:

٢٤٤- أَمْهَـرْتُ مِنْهَـا جُبَّـةً وَتَيْسـاً[2]

يريدُ: أمهرتُها، فتكونُ الآيةُ على هذا. ثم قـال: "وليسـت أسـتغفرُ الله ذَنْباً، وأمرتُكَ الخيرَ، بأكثرَ في كلامِهم جميعاً، وإنَّما يَتَكَلَّمُ بها[3] بعضُهم[4]" إنْ جعلتَ (جميعاً) [حالاً[5]] من الضميرِ المجـرور بـ (كـلام[6]) كـان المعنـى فاسداً كيفما أخذتَه، أَلا تَرى أنَّه إذا قال: ليستْ كثيرةً في كلامِ الجميعِ بـل

---

(١) تابع ابن مـالك الأخفـش في القـول بزيـادة (مـن) في الواجـب، وأورد شـواهد نثريـة وشعرية دليلاً على ما ذهب إليه، انظر شرح التسهيل ٣/١٣٨-١٣٩، أما البصريـون فـ (مِنْ) لا تزاد عندهم إلا بشروط منها أن يكون ما قبلهـا غـير واجـب، وأن تكـون دخلت على نكرة. انظر الارتشاف ٢/٤٤٤، شرح التسهيل ٣/١٣٨، مغـني اللبيـب ٤٢٥-٤٢٦، شرح الرضي ٢/٣٢٢، شرح جمل الزجاجي لابـن عصفـور ١/٤٨٤-٤٨٦.

(٢) بيت من الرجز لم يعرف قائله:

وهو في شرح جمل الزجاجي لابن عصفـور ١/٤٨٦،وجـاء هـذا البيـت في ارتشـاف الضرب ٣/٢٨٤، أَمْهَرَ منها حَيَّةً ونَيْنَانْ.

المهر: الصداق: قال أبو زيد: مَهَرْتُ المرأةَ أَمْهَرُهَا مهراً وأَمْهَرْتُها. الصحاح ٨٢١.

(٣) جـ: به.

(٤) الكتاب ١/٣٨.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب، وهي من جـ.

(٦) جـ: في بكلامهم.

هي كثيرةٌ في كلامِ البعض، لم يكنْ هذا صحيحاً؛ لأنَّها قليلةٌ، وإنْ أرادَ[١] ليست بالأكثرِ في كلامِ الجميع، بل هي بالأقلِّ في كلامِ الجميع كانَ باطلاً؛ لأنَّه قَدْ نصَّ على أنَّ البعضَ هو الذي يتكلمُ بها[٢]، فكيفَ يَصِحُّ أنْ يُدَّعى أنها تَقِلُّ في كلامِ الجميع، فكيفما أخذتَه على أنْ تجعلَ الجميعَ حالاً من العرب[٣]، فالمعنى خلْفٌ، فالكلامُ إنَّما يَصِحُّ على أنْ يكونَ راجعاً لأستغفِرُ الله، وأمرتُكَ الخيرَ، وكأنَّه قال: وليست أستغفرُ الله ذنباً، وأمرتُكَ الخيرَ جميعاً بالأكثرِ في كلامِهم، وإنما يتكلّمُ به بعضُهم. ثم قال: "وأما سَمَّيتُ وكَنَّيْتُ، فإنَّما دَخَلَتْها[٤] الباءُ على حدِّمَا[٥] دخلتْ في عرَّفتُ[٦]" قلتُ: وهذا اسْتِدلالٌ على أنَّ (الباءَ) في هذه الأفعالِ التي ذَكَرَ، ليستْ زائدةً، وقَدْ ذَكَرنَا هذا قبل، حين قال سيبويه رحمه الله[٧]: "كما تقولُ عرّفتُه بهذه العلامةِ وأوضحتُه بها[٨]" فلا معنى[٩] لإعادته هُنا. وقولُه: "فهو

(١) ب: أردت.

(٢) ب: به.

(٣) يقصد بذلك، حالاً من الضمير في (كلامهم) أي كلام العرب.

(٤) جـ: دختلهما. وما في أ، ب موافق لنص الكتاب.

(٥) أ: حسب ما، وما أثبت من ب و جـ.

(٦) الكتاب ٣٨/١.

(٧) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٨) الكتاب ٣٨/١.

(٩) جـ: فلا وجه.

سوى ذلك المعنى[1]" يريدُ فهو خلافُ عرَّفته زيداً /؛ لأنَّ معنى هـذا جعلتُـه[/٦٣ أ] يعرفُ زيداً، وأمَّا[2] عرَّفتُه بزيد[3] فمعناه شَهْرتُه بهذا وصيَّرتُـه يُعْـرَفُ بهـذا الاسمِ، فالمعنى مُتباينٌ، وقدْ تَقدَّمَ شيءٌ من هذا، ثُـمَّ قـال: "فهـذه الحـروفُ إنَّما كـان [أصلُهـا[4]] في الاسـتعمالِ أنْ تُوصَـلَ بحـروفِ الإضافـةِ"[5] يريـدُ بالحروفِ: الأفعالَ لأنَّها كَلِـمٌ، وسـيبويه رحمـه الله[6] يجعـل الكلمـة حرفـاً، كما تَقَدَّمَ في أوّل هذا الكتاب. ثم قال "وليسَ كلُّ فِعْلٍ يُفْعَلُ به هذا[7]) أي لا يُحذفُ حرفُ الجرِّ من كلِّ فِعْلٍ، إنَّما ذلك في أفعالٍ محفوظةٍ، وهي الـتي تَضَمَّنَها هذا البابُ لا غيرهـا، وقـدْ تقـدَّم الخـلافُ في ذلـك، والظـاهرُ مـن [كـلامِ[8]] سيبويه أنَّـه ليـس بقيـاسٍ في شـيءٍ مـن الأفعـال تعيَّـنَ المحـذوفُ

---

(١) الكتاب ٣٨/١.

(٢) ب: وما.

(٣) ب: زيد.

(٤) ساقط من أ، وفيها: كانت في الاستعمال، وما أثبتناه من ب و جـ وهو الموافق لما في الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٨/١-٣٩.

(٦) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٧) الكتاب ٣٩/١، وفيه (وليس كل الفعل....).

(٨) ساقط من أ و ب، وتكملته من جـ.

وموضعُ الحذفِ، أوْ لم يتعيَّنا، أَلا تَراهُ يقُولُ: "كمـا أنَّـه ليسَ كـلُّ فِعْـلٍ[1] يتعدَّى الفاعلَ، ولا يتعدَّى إلى مفعولين[2]" ثم أنشد بيتَ الفرزدق:

٢٤٥- مِنَّا[3] الَّذي اختِيرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً [وجُوداً[4] إذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[5]]

---

(١) ب: فاعل.

(٢) الكتاب ٣٩/١.

(٣) جـ: ومنا.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في أ وب وهو في جـ.

(٥) البيت في ديوانه ٣٦٠، الكتـاب ٣٩/١، الشـنتمري علـى الكتـاب ١٨/١، (بـولاق) شرح الكتـاب للسـيرافي ١٤٣/١أ، الأمـالي الشـجرية ٢٨٦/١، ١٣١/٢، (طنـاحي) الخزانـة ١١٣/٩، ١١٥، ١٢٣-١٢٥، شـرح شـواهد المغـني للسـيوطي ١٢، الـدرر ١٤٣/١، الجمـل المنسـوب للزجـاج ٩٥، النكـت ١٧٣، شـرح أبيـات سـيبويه لابن السيرافي ٢٨٢/١، الكـامل ٤٨، الإفصـاح ٢٨٧، الأصـول في النحـو ١٨٠/١، شرح المفصل ٥١/٨، وهو بلا نسبة في المقتضـب ٣٣٠/٤، إعـراب القـرآن للنحـاس ٦٤٢/١، المفصل ٢٩١، نتـائج الفكـر ٣٣١، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٥٣٨/١، ٤٥٢/٢، البسيط ٤٢٣؛ شرح ألفية ابن معط ٥٠١، الهمع ١٦٢/١، ويروى (ومنا) وأكثر ما روي (منا) بالخرم، كما يروى "خيْرا" بدل (وجُوداً). ومعناه الكرم. الزعازع: جمع زَعْزَع وهي الريح التي تهب بشـدة، وعنـى بذلـك الشـتاء. والشـاهد: قوله (اختير الرجال) فإنه أراد من الرجال فحذف حرف الجر وعـدى الفعـل ونصـب الاسم بعده.

فهو بمنزلةِ: أستغفر الله ذنباً، وأمرتك الخيرَ؛ لأن معناه اختير من الرجال، وأنشد:

نُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بالْجَوِّ أَصْبَحتْ كِراماً مَوَالِيْهَا لَئِيْماً صَمِيْمُهَا (٢٤٢)

أراد نُبِّئْتُ عن عبد الله بكذا، وقد تَقَدَّم الكلام[1] آنفاً مع المبرد فيه، وسيأتي الكلامُ عليها في بابها باستيفاء[2] إن شاء الله تعالى[3].

وقد كمُل هذا الباب والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر ص ٦٨٢-٦٨٣.

(٢) ب: بالاستيفاء.

(٣) (تعالى) ليست في ب و جـ.

هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فِعْلُه إلى مفعولَين وليس لك أنْ تقتصرَ على أحدِهما دون الآخر[(١)].

قلتُ: هذه أفعالٌ دخلتْ على ما كان مبتدأ وخبراً فَنَصَبَتْهُمَا[(٢)] بالتشبيه بأعطيتُ، وكان ينبغي لها ألا تعملَ؛ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ يدخلُ على الجملةِ، فهو غير مؤثِّرٍ فيها، ألا ترى أنك تقولُ: قال فلانٌ: زيدٌ قائمٌ، وقرأت: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**[(٣)]﴾ والعِلَّةُ في أنْ لم تؤثر الأفعالُ في الجملِ أنَّها كلامٌ عَمِلَ البَعْضُ منها[(٤)] في البَعْضِ/، فلو عَمِل فيها الآخرُ لأَدَّى ذلك إلى إعمال[/٦٣ب] عاملينِ في معمولٍ واحد، فكان حقُّ (ظننت) وأخواتِها ألاَّ تعملَ شيئاً، لكن أَشبهتْ أعطيتُ في دخولِها على اسمين، فَنَصَبَتْ بالتشبيه. فإنْ قُلتَ: ولِمَ لَمْ تنصبْ[(٥)] بالقول؟ قلت: لأنَّه لا يشبه، ألا ترى أنه تارةً يدخلُ على الفعل، وتارةً يدخلُ على الاسم، وزعم الأستاذُ أبو القاسم السُّهيلي: أنَّ هذه الأسماءَ المذكورةَ بعد هذه الأفعال ليس أصلُها المبتدأ والخبر[(٦)]، بدليل قولك:

---

(١) الكتاب ١/٣٩.

(٢) ب: (فتضمنتها).

(٣) سورة الفاتحة ١.

(٤) (منها) ساقطة من ب.

(٥)ب: ولم نصب.

(٦) انظر: شرح التصريح ١/٢٤٦، الهمع ١/١٥١، وفي نتائج الفكر للسهيلي ٣٣٩-٣٤٠، ما يناقض ما نقل عنه فهو يقول: "وأما نصب (علمت) و (ظننت) المفعولين، =

ظننتُ زيداً عمراً، وأنت لا تقول: زيدٌ عمروٌ على هذا المعنى. وهــذا كـلامٌ برأسِه، ليس الفعلُ فيه داخلاً على شيءٍ قد استَقَر، وإنَّما هو هكذا من أوَّل وَهْلَةٍ. وهذا الذي قال، ليس بشـيءٍ، والدليـلُ علـى أنَّ الأصـلَ فيـه المبتـدأُ والخبرُ رجوعُهم إليه وقت الإلغاء نحو: زيدٌ عمروٌ ظننـت، فلـولا أنَّ الأصـلَ الابتـداءُ لمـا جـازَ أنْ يُلْغَـى، كَمَـا لا يُلْغَـى[1] (أعطيـتُ) فـإنْ قَـال: لا يُقال: زيدٌ عمروٌ، على معنى زيدٌ عمرو ظننتُ، قلت: لأنَّ الظَّنَّ لا يُفهَـم إلا إذا ذُكِرَ، كما لا يجوزُ: زيدٌ قائمٌ إذا أرَدْتَ زيدٌ قائمٌ ظننـتُ. فـإن قـال: حين قلت: ظننت زيداً قائماً، فـ (زيداً[2] قائماً) يُعْطِي مـن المعنـى مـا كـان يعطيه قبلُ، ونهايتُه أنْ دَخَلَ[3] فيه معنى الظَّـن، وحـين قلـتَ: ظننـتُ زيـداً عمراً لم يكن معنى [هذا، معنى[4]]: (زيدٌ عمـروٌ) بـل المعنـى: شـيءٌ آخـر، وهـذا عُمْـدةُ مذهبـه، ولا يـلزمُ؛ لأنَّ العـربَ أدخلتْهُ معنـى آخـر بدخــول (ظننتُ) عليه، فإذا زال الظَّنُّ زالَ ذلك المعنى.

=

فليس هنا مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتـدأ والخـبر، وهـو حديـث إمـا معلـوم وإمـا مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر".

(١) أ: أن تلغي كما لا تلغي، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) أ: فزيد، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) أ: يدخل، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وتكملته من جـ، وفي ب (معنى هذا زيدٌ ...).

وزعم الفرَّاءُ أن الذي نجعلُه نحن مفعولاً ثانياً حالٌ[1]، وجَعَلَها حالاً لازمةً، قال: ولا تُنْكرُ[2] الحالُ اللازمةُ، ولا تُعْتَرَضُ[3] بمثل "ظننتُ زيداً القائمَ" فيقال: لو كانتْ حالاً لما جازَ تعريفها؛ لأنّه يجعل[4] ذلك وصفاً، فإنَّما يُردُّ عليه بمثلِ[5] ظننت زيداً عمراً، لأنّه[6] لا يسعُه أنْ يجعلَه وصفاً، فإن قال: يكونُ بدلاً، قلنا[7]: ليس يكونُ إلا بدلَ شيءٍ من شَيْءٍ، وزيدٌ ليس بعمروٍ، فكيف يكونُ بدلاً منه؟ ومما[8] يُرَدُّ بهِ عليه أنَّ الحالَ لا تكونُ لازمةً إلا إذا قامتْ مَقَامَ العمدة نحو[9] قولِه: ضربي[10] زيداً قائماً/ وعِلَّةُ [٦٤/أ]

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/٢٤٦، الهمع ١/١٥١، ونسب الرضي ذلك في شرحه على الكافية ٢/٢٧٤ للكوفيين، وفي شرحه أيضاً ٢/٢٧٨: ما يدل على أن الفراء يسمي ما بعد هذه الأفعال (مفعولين) قال: "وقال الفراء: "وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليها، تقول لمن قال: أظنُّ زيداً قائماً أظنُّه أو أظنُّ هذا، وكذا باقي أفعال القلوب" وانظر: شرح التسهيل ٢/٧٥.

(٢) ب: ولا ينكر.

(٣) ب: ولا يعترض.

(٤) أ: يحمل، ب: يحتمل، وما أثبت من جـ.

(٥) أ: مثل، وأثبت ما في ب، وجـ، لأنّه الموافق للمراد.

(٦) (لأنه) ساقطة من ب.

(٧) ب: قلت.

(٨) ب: وما.

(٩) أ: من قوله، وأثبت ما في ب وجـ.

(١٠) ب: ضربني.

ذلك مفهومةٌ، لأنَّ العمدةَ لابُدَّ منها، فما قامَ مقامَها بتلك المنزلة[1]، وأمَّا مَا جَاءَ من نحو قولِه:

٢٤٦- إنَّمَا الميْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيبـاً   كاسـفاً[2] بالُـهُ قَلِيْـلَ الرَّجَـاءِ[3]

فالكلامُ يَصِحُّ دونَها على معنى ما، وعلى حالةٍ أخرى، ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ: هذا زمانٌ إنَّما الميْتُ فيه مَنْ يعيش[4]؛ لكان حسناً، فَادِّعَاءُ الحال

---

(١) أ: من المنزلة و (من) لا معنى لها هنا، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) هذا الشطر ليس في ب و جـ.

(٣) البيت لعديّ بن الرَّعلاء الغساني في سمط اللآلي ٨، ٦٠٣، معجم الشعراء ٨٦، الخزانة ٥٨٣/٩، الأصمعيات ١٥٢، اللسان ٣٩٦/٢، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٤، ٨٥٨، شرح أبيات المغني ١٩٧/٣، ١٦/٧، البسيط ٥١٤، وفي معجم الأدباء لياقوت ٩/١٢، نسب البيت لصالح بن عبد القدوس، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ٣٣٩/١، التوطئة ٢٠٠، مغني اللبيب ٦٠١، شرح الأشموني ١٦٩/٢، ويروى (الرخاء) بدل (الرجاء).

الميْت: بسكون الياء مخفف ميِّت بتشديدها، قال البغدادي في الخزانة ٥٨٤/٩: "وفرَّق بعضهم بأن الأول من وقع عليه الموت، والثاني هو الحي الذي سيموت" الكئيب: الحزين، البال: الحال.

وهذا البيت يستشهد به النحويون على أنَّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها انظر: مغني اللبيب ٦٠١، شرح الأشموني ١٦٩/٢، الخزانة ٥٨٥/٩، شرح أبيات المغني ١٦/٧، وقد خرَّج المصنف ذلك وأورد وجهاً يمكن معه أن يصح الكلام بدون الحال هنا.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٩/١.

اللازمةِ فيما[1] لم يَقُمْ مقامَ عمدَةٍ خَلْفٌ. ومِمَّا يقطعُ بفسادِ مذهبِه أنَّ العربَ لا تقولُ: ظننتُ زيداً قائماً إلا وهو غيرُ قائم ضرورةً، ومعناه على ما[2] زعم الفراءُ ظننتُه في حال القيام، فهو قائمٌ، وهذا نقضُ المعنى[3] المقصود بهذا الكلام.

وأفعالُ هذا البابِ سبعةٌ قَدْ ذَكَرَها[4] كلَّها سيبويه رحمه الله[5]، وهي: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، وعَلِمْتُ، ورَأَيْتُ -بمعناها[6]- ووَجَدْتُ، هذا مذهبُنا، وزادَ أهلُ الكوفة أَلْفَيْتُ[7]: بمعنى وَجَدْتُ، وعدَّ[8]، بمعنى حَسِبَ، وَهَبْ[9]، فقالوا: ألفيتُ زيداً قائماً، وعدَدَتُ عمراً منطلقاً، وهَبْكَ قائماً. وهذا الذي أوردوا لا حجةَ لهم في شيءٍ منه[10]؛ وذلك لأنَّ

---

(١) جـ: مما.

(٢) (ما) ساقطة من جـ.

(٣) أ: للمعنى، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) الكتاب ١/٣٩-٤٠.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٦) أي بمعنى علمت.

(٧) انظر: الهمع ١/١٤٩، كما أثبتها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٧٩.

(٨) أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك انظر: الهمع ١/١٤٨، وانظر: شرح التسهيل ٢/٧٧، البسيط ٤٣٤، الدرر ١/١٣٠.

(٩) أثبتها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٧٨، وانظر الهمع ١/١٤٩.

(١٠) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٠١-٣٠٢.

العربَ التزمت التنكيرَ في الاسم الثاني، فدلَّ ذلك على أنَّه حال، ومما يقوِّي هذا في (هَبْ) وحْدَها أنَّها في معنى فِعْلٍ لا يَصِلُ إلا لمفعولٍ واحد[1]، أَلاَ ترى أنَّ قولَك[2]: هبني فعلت كذا، فمعناه: قدِّرني[3] وافرضني[4] كذا، وهذا مما يتعدَّى إلى واحد، قال:

٢٤٧- هبيني يا مُعَذِّبَتِي أَسَأْتُ وبالْهِجْرَانِ قَبْلَكِ قَدْ بَدَأْتُ[5]

وأنشدُوا[6] على تَعَدِّي (عدَّ) قولَه:

٢٤٨- تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ[7] ....

---

(١) (واحد) ليست في جـ. وفي الصحاح ٢٣٥/١: "وتقول: هب زيداً منطلقاً بمعنى أحسبُ يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى، وانظر اللسان ٣٠٤/٢.

(٢) أ: معنى قولك، وما أثبت من ب و جـ.

(٣) ب: قدري.

(٤) أ: واتركني، وما أثبت من ب و جـ، قال ابن سيدة: "وهَبْنِي فعلت ذلك، أي احسبني واعددني" المحكم ٣١٨/٤.

(٥) جاء هذا البيت غير منسوب في الزهرة ٢١١، ولم أعثر عليه في غيره فيما رجعت إليه، والشطر الثاني:

وبالْهِجْرَانِ قَبْلَكُمُ بَدَأْتُ

(٦) ب: وأنشد.

(٧) صدر بيت لجرير بن عطية الخطفي، وعجزه:

بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ ...

=

=

وهو له في ديوانه ٩٠٧، الخصائص ٤٥/٢، العيني ٤٧٥/٤، الخزانة ٢٦٦/١، ٥٥/٣-٦٠، ٢٤٥/١١، اللسان ٣٦٠/٢٠، شرح شواهد المغني ٦٦٩، الدرر ١٣٠/١، شرح المفصل ٣٨/٢، ١٠٢، ١٤٤/٨، ألفية ابن معط ٣٣٨، شرح أبيات المغني ١٢٣/٥-١٢٦، الحلل ٣٢٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٧، الجمل للزجاجي ٢٤١، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٧٢، المفصل ٣١٦، التبصرة ٣٣٤، وينسب للأشهب بن رميلة في الأمالي الشجرية ٥٠٩/٢ (طناحي)، مجاز القرآن ٥٢/١، ٣٤٦، المخصص ١٩٩/١٣، كما ينسب لأحدهما في شرح المفصل ١٤٥/٨، وينسب للفرزدق في اللسان ١٦٠/٦، والأزهية ١٧٧، والصحيح من ذلك كله أنه من قصيدة لجرير يرد بها على الفرزدق، انظر الخزانة ٥٩/٣، وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها: الإيضاح العضدي ٢٩، شرح الأشموني ٥١/٤، الهمع ١٤٨/١، شرح ابن عقيل ٣٣٧/٢، مجاز القرآن ١٩١/١، المقتصد ٢١٨، مغني اللبيب ٣٦١، تذكرة النحاة ٧٩، المسائل العسكرية ١١٢، شرح التسهيل ١١٤/٤، كتاب الشعر للفارسي ٥٧، الأمالي الشجرية ٨٤/٢، (طناحي) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٥/٢، الكامل ٣٦٣، الجمل للزجاجي ٣١١، البسيط ٤٣٤، الجمل المنسوب للخليل ١٠٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٢/١، شرح الشافية الكافية ١٦٥٤، ويروى (سعيكم) بدل (مجدكم) و (هلاّ) بدل (لولا).

تعدون: تعتقدون، العقر: عرقبة الإبل، وذلك لئلا تذهب وينحروها بعد ذلك، النيب: جمع ناب وهي الناقة المسنة، وقيل التي نَصَفَ سنها، المجد: الشرف والرفعة، بني ضوطري: منادى، وهو ذم وسب، والضَّوطر: المرأة الحمقاء، الكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه؛ لأنّه كمّى نفسه: أي سترها بالدرع والبيضة: الخزانة ٥٨/٣، والمقنع: الذي وضع على رأسه البيضة والمِغفر.

=

ولا حُجَّة فيه؛ لأنَّ أفعلَ قد تكونُ نكرةً وإن أضيفت إلى معرفة، كذلك مذهب سيبويه، وبتقديرِ أنَّها هنا معرفةٌ لا دليلَ فيه؛ لأنَّه يمكنُ أن يكونَ بدلاً[1]، كأنه قال: تَعُدُّونَ عقرَ النيبِ الذي هو أفضل مجدِكم في جُملةِ ما تفتخرُونَ به، فلا يثبتُ من أفعالِ هذا البابِ إلا سبعةٌ -كما قلناه-.

واعْلم أنَّ أفعالَ هذا البابِ يجوزُ فيها ألاَّ تَذكُرَ المفعولين اختصاراً[2]، فتقول لمن قال: هل ظننتَ عمراً خارجاً؟/ ظننتُ، فتحذفُ لفَهمِ المعنى،[٦٤/ب] وأنت تريدُ المحذوفَ بلا خلافٍ بين النَّحْويين[3]، ويجوزُ حذفُ الأولِ وإثباتُ الثاني، وإثباتُ الأول وحذف الثاني اختصاراً بلا خلافٍ بينهم، إلا

=

ويستشهد به النحاة على أن عَدَّ مِنْ أفعال القلوب فعقر مفعول أول لتعدون، وأفضل مفعول ثان، وقد رده المصنف كما ترى وانظر الدرر ١/١٣٠-١٣١، كما يُستشهد بالبيت على حذف الفعل بعد لولا بدون مفسر، أي لولا تعدون الكمي، و (لولا) هنا للتحضيض بمعنى هلا.

(١) انظر ما أورده الشنقيطي عن ذلك، ونسبه لأبي حيان في الدرر ١/١٣٠-١٣١.

(٢) أي لدليل.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/٢٧٩، شرح جمل الزجاجي ١/٣١٠، شرح التسهيل ٢/٧٢، توضيح المقاصد ١/٣٨٨، أوضح المسالك ٢/٦٩، شرح التصريح ١/٢٥٨، الهمع ١/١٥٢.

أنَّ هـذا المتـأخرَ أبـا[1] إسـحاقَ بـن مُلْكُـون[2] مَنَـعَ مـن ذلـك[3]، وَجَعَـل الاختصار بمنزلة[4] الاقتصار[5]، ولم يُجِزْ ظننتُ زيداً، ولا ظننتُ قائماً على حال، ومستندُه في ذلك أنها أفعالٌ داخلـةٌ على المبتـدأ والخـبر، فهـي بمنزلـةِ كان وأخواتِها، وأنت لا تقتصرُ في الذِّكرِ على اسمِ كان ولا علـى خبرِهـا، فكذلك هذا الباب. وهذا المذهبُ فاسدٌ؛ لأنَّ حذفَ الاختصارِ -كما قُلنا- هو الحذفُ لفهمِ المعنى، فكأن الحـذفَ والإثبـاتَ سِيَّان؛ بخلافِ الاقتصـارِ على ما يتبين -إن شاء الله تعالى[6]- وأمـا اسْتِدلالُه ببـابِ كـان؛ فـالعربُ

---

(١) ب، جـ: أبو.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكـون الحضرمـي الإشبيلي أبـو إسـحاق أحد نحاة الأندلس أخذ عنه جماعة وهو أستاذ لأبي علـي الشـلوبين، قـال ابـن الزبـير: "أستاذ نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مـروان بـن محمـد، وأجـاز لـه القاسم بن بقيّ وألَّف شـرح الحماسـة والنكـت علـى تبصـرة الصيمـري". وذكـر لـه صاحب الأعلام ٦٢/١، كتاب إيضاح المنهج، وشـرح الجمـل للزجـاجي تـوفي سـنة ٥٨٤هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٩٦/٤، بغية الوعاة ٤٣١/١، كشف الظنـون ٣٣٩/١، إشارة التعيين ١٨، البلغة ٤٨، إيضاح المكنون ١٥٨/٣، الإعلام ٦٢/١.

(٣) انظر: شـرح التصريـح ٢٦٠/١، الهمـع ١٥٢/١، أوضـح المسـالك ٧٠/٢، توضيـح المقاصد ٣٨٨/٢-٣٩٠.

(٤) ب: بمعنى.

(٥) وهو الحذف بلا دليل.

(٦) (إن شاء الله تعالى) ليست في ب و جـ.

فَعَلَتْ ذلك لِعلّةٍ[1] جَهِلَهَا، وعَلِمَها[2] غيرُه، وذلك أنَّه امتنع الاقتصارُ على الخبر، ويكونُ المبتدأُ محذوفاً اختصاراً؛ لأنَّ المبتدأ قد صارَ لها كالفاعلِ، والفاعلُ لا يُحْذَفُ بحالٍ، وامتنع الاقتصارُ على المبتدأ وحذفُ الخبر اختصاراً؛ لأنَّ الخبرَ قد صارَ لها كالحدث، فلا تقولُ أبداً: كان زيدٌ قائماً كوناً، فلمَّا صارَ لها كالحدثِ صارَ جُزءاً من الفعل، فامتنع حذفُه، وسيأتي هذا مبيناً بأكثرَ من هذا في بابه إن شاءَ الله تعالى[3].

وأمَّا الاقتصارُ فإمَّا أَنْ يكُونَ على الفاعلِ أو على أحد المفعولين، فأمَّا على أحد المفعولين فلا يجوز[4] بإجماع، لا تقول: ظننتُ زيداً، ولا ظننتُ قائماً، وذلك أنَّ الاقتصارَ إنَّما هو أنْ تَذْكُرَ ما تَذْكُر، ولا تريدُ غيرَه، فإذا قلت: أعطيتُ زيداً؛ فإنَّما أردتَ أن تخبرَ بمن أعطيتَه، ولم تتعرَّضْ لأكثرَ، فلو فعلتَ ذلك في[5] المبتدأ والخبر، لأدَّى ذلك إلى إبْقَاءِ المبتدأ دونَ خَبَرٍ، والخبر دون مبتدأ لفظاً وتقديراً، ومَعَ هَذا فإنَّك لم تُرِدْ أنْ تقولَ: ظننتُ

---

(١) أ: لقلة، وهو تصحيف، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) أ: وفهمها. وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) (تعالى) ليست في جـ.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١/١٨١، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٤ أ، النكت ١٧٤، شرح المفصل ٧/٨٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٢، شرح التسهيل ٢/٧٢، توضيح المقاصد ٢/٣٩٠، شرح التصريح ١/٢٦٠، الهمع ١/١٥٢.

(٥) جـ: بين.

زيداً؛ لأنَّه ليسَ ممَّا يُظَنُّ، وإنَّما[1] ظننتَ القيامَ فلابُدَّ منه، وذكرتَ الأولَ؛ لأنَّه صاحبُ الخبر، فإنَّما جيءَ به؛ لأجْلِ الثاني، وجيء بالثاني أيضاً لأجل الأول.

وإذا[2] كان كلٌّ واحدٍ منهما جيءَ /به لأجل صاحبِه، فينبغي إن [٦٥/ أ] حُذِف الواحدُ أنْ يتبَعَه الآخرُ؛ لأنَّه إنَّما جيءَ به لأجلِهِ، فلهذا لا يجوزُ الاقتصارُ، ولهذه العِلَّةِ قَلَّ حذفُ أَحَدِهِما اختصاراً.

وأمَّا الاقْتِصَارُ على الفاعلِ ففيه خلافٌ[3]، فمن النَّاسِ[4] مَنْ مَنَعَ ذلك في جميعِ هذه الأفعال وهو أبو الحسن الأخفش[5]، قال: وذلك أنَّ هذه

---

(١) ب: فأما، جـ فإنما.

(٢) أ: فإذا، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) انظر فيمن ذكر هذا التفصيل وزاد عليه: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١١-٣١٢، أوضح المسالك ٢/٧٠، توضيح المقاصد ١/٣٩٠-٣٩١، شرح الأشموني ٢/٣٥، شرح التصريح ١/٢٥٩-٢٦٠، الهمع ١/١٥٢، شرح المفصل ٧/٨٣، ارتشاف الضرب ٣/٥٦.

(٤) ب، جـ: النحويين، وأثبتُّ ما في (أ) ليتم التوافق بينه وبين ما جاء بعد ذلك، واتفقت فيه النسخ.

(٥) هذا الرأي نسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين ممن تدبر كلامه كأبي الحسن بن خروف وابن طاهر وأبي علي الشلوبين، ونسَبَ للأخفش أنه يجيز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال، وليس ذلك مطلقاً، بل مع قرينة محصِّلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظنني ذاهباً؟ ظن عبدُ الله، ولمن قال: مَنْ أعلمك أني ذاهب؟ أعلم عبدُ الله، ولذلك قال: إذا كنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر، انظر =

الأفعالَ قد جَرَتْ مَجْـرَى القَسَـم، ومعمولاتُها مَجْـرَى[1] جـوابِ القسـم، فتقولُ[2]: ظننـتُ لزيـدٌ قـائمٌ، أي وا للهِ لزيـدٌ قـائمٌ، فَكَمَـا لا يجـوزُ حـذفُ جوابِ القسم، فكذلك لا يجوزُ حذفُ معمولاتِ هذه الأفعـال[3]، قـال ا للهُ تعالى ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيْصٍ[4]﴾ وهَـذَا[5] الـذي قـال فاسـدٌ، لأنَّ هـذه الأفعالَ لا يلزمُها مَا ذَكَرَ من تَضْمِين[6] معنى القسم، ونهايةُ هذا أَنْ يَلْزَمَ إِذَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى القسم، وأمَّا[7] إذا لَمْ تَجْرِ، فَمِنْ أَيْنَ يَلزمُها إلا بِحَذْفٍ[8]؟

=

شرح التسهيل ٢/٧٣-٧٥، وانظر فيمن نسب هـذا القـول -الـذي ذكـره الصفـار- للأخفش، ولمن قال بقوله: شرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ١/٣١١، ارتشـاف الضرب ٣/٥٦، شرح التصريح ١/٢٥٩، الهمع ١/١٥٢.

(١) ب: مجيء.

(٢) من هنا إلى قوله (جواب القسم) ساقط من ب، بسبب انتقال النظر.

(٣) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١١، "والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال ا لله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مـا لَهُـمْ مِـنْ مَحِيْـص﴾ فـأجرى (ظـن) مُجْرى: وا لله، كأنه قال: "وا لله ما لهم من محيص".

(٤) سورة فصلت ٤٨.

(٥) من هنا إلى قوله (من تضمين) ساقط من ب.

(٦) جـ: التضمين.

(٧) أ: وإلا، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) ب: تحذف.

فالصحيحُ[1] أنَّ الاقتصارَ على الفاعلِ يجوز[2]، ومن الناسِ مَنْ فصَّل[3]، فَأَجَازَ في (ظننتُ) وما في معناها، ومَنَعَ في (علمتُ) وما في معناها، وهو الأعلم[4]، وتَبِعَهُ[5] في ذلك الأستاذ أبوبكر بن طاهر[6] وتلميذُه ابنُ

---

(١) جـ: والصحيح.

(٢) وهو مذهب أكثر النحاة -كما قال- ومنهم السيرافي وابن السراج: انظر الأصول في النحو: ١/١٨١، شرح التسهيل ٢/٧٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١١-٣١٢، المقرب ١/١٢١، أوضح المسالك ٢/٧٠، توضيح المقاصد ١/٣٩٠، شرح التصريح ١/٢٥٩، الهمع ١/١٥٢، شرح المفصل ٧/٨٣.

(٣) انظر المصادر المتقدمة في حاشية ٣ من ص ٧٠٤.

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم من أهل شَنْتَمريّة الغرب يكنى أبا الحجاج، وكان عالماً باللغة العربية ومعاني الشعر، واسع الحفظ للأشعار ومعانيها كثير العناية بها حسن الضبط لها، أخذ الناس عنه كثيراً ووفدوا إليه، توفي سنة ٤٧٦هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠/٦٠-٦١، إنباه الرواة ٤/٦٥-٦٧، وفيات الأعيان ٧/٨١-٨٣، بغية الوعاة ٢/٣٥٦، إشارة التعيين ٣٩٣، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٤٦، هدية العارفين ٦/٥٥١.

(٥) تنسب المصادر هذا القول السابق للأعلم أما الذي ينقل عن ابن طاهر وابن خروف فالمنع. انظر: شرح التسهيل ٢/٧٤، شرح التصريح ١/٢٥٩، الهمع ١/١٥٢.

(٦) هو محمد بن أحمد بن طاهر أبوبكر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبِّ، وهو نحوي مشهور حافظ اشتهر بتدريس الكتاب، ويقال: إن له على الكتاب طرراً مدونة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه. وساد أهل زمانه في العربية، وقد رحل إليه خلق كثير للأخذ عنه توفي سنة ٥٨٠هـ.

=

خروف، واعْتَلُّوا لذلك بأن (علمتُ) لا فائدةَ فيه، لأنَّ الإنسانَ لا يخلو عن علم، أَلا تَرَى أنّه لا يَخْلُو عن عِلْمِهِ بأنَّ الاثنين أكثرُ من الواحد[1]، وما أشْبَه هذا من المعلوماتِ البديهية، ويخلُو عن الظَّنِّ، فلهذا يجوزُ الاقتصارُ في (ظَنَنْتُ)، ولا يجوزُ في (عَلِمْتُ). وهذا التفصيلُ لا نَراهُ، والصوابُ: التسويةُ بين الجميع، وذلك أن كلامَ العاقلِ[2] بما هو عاقلٌ[3] ينبغي أنْ يُحْمَلَ على الصَّواب، ما أمْكَنَ، فإذا قال علمت، فلا ينبغي أنْ يُحْمَلَ على أنَّ المعنى: وَقَعَ منّي عِلْمٌ، لأنَّ هذا غيرُ مفيدٍ[4] فالذي ينبغي أنْ يُحْمَلَ عليه: وَقَعَ مني علمُ مَا لَمْ أَكُنْ أَعْلَمُ، وهذا كلامٌ صحيحٌ، فالصَّوابُ أنْ يَكُونَ الاقتصارُ على الفاعلِ في الجميع[5]، فهذا جملة ما ينطوي عليه الباب.

=

انظر ترجمته في: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٤٠، بغية الوعاة ١/٢٨، إشارة التعيين ٢٩٥، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٨٦-١٨٧، إنباه الرواة ٤/١٩٤-١٩٥، كشف الظنون ١/٢١٣، الذيل والتكملة ٥/٦٤٨-٦٥١.

(١) أ: واحد، وما أثبتناه من جـ.

(٢) أ، ب: العامل، وما أثبتناه من جـ.

(٣) أ، ب: عامل، وما أثبتناه من جـ.

(٤) ب: مميز.

(٥) هناك مذهب رابع يذكره بعض النحاة، وهو ما ينسب لأبي العلاء إدريس وهو: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً، فلا يتعدى الحذف في ظننت، =

ثـم نعـودُ إلى لفظـه، قولُـه رحمـه الله: "وليـسَ لـك[1] أنْ تَقْتَصِـرَ علـى أحدِهما دونَ الآخر[2]" (دونِ) من صفة (أحدٍ)، وكأنَّه قال: على أحدِهما الذي هو بدلُ الآخـر، /ويكـونَ[3] صفـةً مؤكـدة، قولُـه رحمـه الله: "وإنَّمـا [/٦٥ب] مَنَعَكَ أنْ تَقْتَصِرَ على أحدِ المفعولين هَهُنا أنَّكَ[4] أَردت أنْ تُبَيِّـنَ مـا استقرَّ عندك من حالِ الأول، يقيناً كان أو شكاً"[5] قلتُ: هذا تعليلٌ لمنعِ الاقتصارِ على الأول الذي هو المبتدأُ، فقال: الذي منعك من الاقتصارِ أَنَّـكَ أردْتَ أنْ تُبَيِّن ما ثبتَ عندك من حالِهِ، فلا يجوزُ الاقتصارُ عليه؛ لأنَّ الذي توجَّه عليـه الظنُّ أو الشكُّ غيرُه، فـلا سبيلَ إلا أنْ يَذْكُـرَ الخـبرَ، فخـافَ أنْ يُقـالَ لـه: فهلاَّ[6] اقتصرْت في الذِّكرِ علـى الثـاني؛ لأنَّـه المقصـودُ، فـاعْتَلَّ لمنـع ذلـك، وأعطى العِلَّةَ في أنْ ذَكَرَ الأول بقولِه: "وذَكَرْتَ الأولَ، لِتُعْلِمَ الذي تُضِيْـفُ

=

وخلت، وحسبت، لـوروده فيهـا، انظـر ارتشـاف الضـرب ٥٦/٣، شـرح التصريـح ٢٦٠/١، الهمع ١٥٢/١.

(١) أ: له، وأثبت ما في ب و جـ، لأنه الموافق لما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٩/١، وفيه (..... على أحد المفعولين........).

(٣) أ: وتكون، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) في الكتاب ٤٠/١، (أنك إنما أردت).

(٥) الكتاب ٤٠/١.

(٦) ب: هنا.

إليه ما اسْتَقرَّ له عِنْدَكَ"[1] معناه لِتُعَرِّفَ النَّاسَ الذي تُضِيْفُ إليه الشيءَ الذي استقرَّ له عندك[2]، فـ (ما[3]) مفعولةٌ بـ (تُضيفُ) و (تُعْلِمُ) مضارع (أعْلَم) المنقولة[4] مِنْ (عَلِمَ[5]) بمعنى عَرَفَ[6]، فيتعدّى إلى اثنين، حَذَفْتَ الأولَ، وأَثْبَتَ الثاني، كما تقولُ: أعطيتُ درهماً، فكذلك أعلمتُ زيداً، أي: عرَّفتَ الناسَ زيداً، لأنَّ هذه لا يمتنع فيها الاقتصارُ، فمعنى الكلامِ: ولزِمَ ذكرُ الأولِ، لأنَّك أردْتَ أنْ تُعْلِمَ الناسَ (زيداً[7]) المضافَ إليه الخبر، فهذا أردْتَ، فَلَزِمَ ذكرُه. وكان الأستاذ أبو علي[8] رحمه الله[9] يزعمُ أنَّ (تُعْلِمَ)

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠.

(٢) قال أبو علي، بعد أن ذكر ما قاله أبو إسحاق الزجاج عن قول سيبويه هذا: "وتقدير الكلام: لتعلم ما استقر عندك للذي تضيف إليه". التعليقة ١/ ٦٨.

(٣) ب، جـ: لما.

(٤) ب: المنقول.

(٥) انظر: التعليقة ١/ ٦٨.

(٦) ب: حرف.

(٧) أ: زيد، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) هو أبو علي الشلوبين، وليس الفارسي، فهو كثيراً ما يورد ذكره بكنيته ويرد عليه، وقد يشتط في الرد. وأما رأي أبي علي الفارسي في عبارة سيبويه هذه فقد شرحه في التعليقة ١/ ٦٨-٧٠، وقد تقدمت ترجمة الفارسي في ص ٢٠٥، والشلوبين ص٢٢٣.

(٩) (رحمه الله) ليس في ب.

متعديةٌ[1] إلى ثلاثةٍ، الأول هو (الذي) والجملة التي هي (ما استقرَّ له عندك) استفهامية مُعَلَّقٌ عنها الفعل، وهي في موضع المفعولين، وكأنَّه قال: لِتُعْلِمَ الذي تُضِيفُ إليه ما استقر له عندك، أيْ: أيُّ شيءٍ اسْتَقَرَّ له عندك؟ وَهَذا خطأٌ فاحشٌ؛ لأنَّ الذي تُضِيْفُ إليه هو (زيدٌ) في: ظننت زيداً قائماً، فآل الأمر إلى أن تُعَرِّفَ زيداً في: ظننتُ زيداً قائماً بالذي اسْتَقَرَّ له عندك، ولم تُرِدْ قَطُّ هذا، إنَّما أردت أنْ تُعلِمَ المخاطبَ، فهذا في نهاية التخلف. فإن قلت: وَلِمَ لا تكونُ متعديةً إلى ثلاثةٍ، والأول: هو (الناس) الذي حذفتموه، ويكون الثاني: (الذي)، و (ما استقر) هو الثالث؟ قلتُ: ويبطلُ هذا أيضاً من طريق معناه؛ لأنَّه يكونُ معناه: وذكرتَ المفعولَ الأولَ لِتُعَرِّفَ النَّاسَ /بالاثنين بالذي وبما استقرَّ عندك، ولم تذكُرْ قَطُّ الأولَ لِتُعْلِمَ الناسَ زيداً منطلقاً، إنَّما ذكرتَهُ لما قُلْنَاه، فكيفمَا فعلتَ، فهو ممتنع، وليس فيه إلا ما ذكرتُ لك أولاً. ثم قال رحمه الله: "ولم تُرِدْ أن تجعلَ المفعولَ الأولَ الشَّكَّ، ولا تعتمد[2] عليه في اليقين[3]" قلتُ فهذا تعليلٌ لمنعِ[4] الاقتصارِ عليه لأنه ليس بالمظنون ولا الْمُتَيَقَّنِ بخلافِ أعطيت زيداً، لأنَّه هو المُعْطَى، وزيدٌ [١٦/

(١) ب: تتعدى.

(٢) ب: يعتمد.

(٣) الكتاب ١/ ٤٠، وفيه: (أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين" وفي طبعة بولاق ١/ ١٨، "أو تعتمد عليه في التيقن".

(٤) أ، ب: يمنع، والتصحيح من جـ.

لا يُظَنُّ، إنَّما يُظَنُّ نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، فأقلُّ[1] ما تدخلُ عليه ظننت شيئان، ثمَّ ذَكَرَ أنَّ علمتُ ووجدتُ ورأيتُ قد[2] تتعدّى إلى واحدٍ، لكن إذا كانت على معنى آخر، وذلك إذا أَرَدْتَ بـ (رأَيْتُ) أبْصَرَتُ، وبـ (وَجَدْتُ) أَصَبْتُ، وبـ (عَلِمْتُ) عَرَفْتُ[3]، فإذا أَرَدْتَ عِلْمَ المفرداتِ، فالعربُ[4] وضعتْ لهذا[5] (عَرَفْتُ)، وإذا أرَدْتَ معرفةَ النَّسبِ فالعربُ[6] وضعتْ له عَلِمْتُ، ثم قد يجعلُون (عَلِمْت) لمعرفةِ[7] المفرداتِ، فيكونُ بمنزلةِ عَرَفْتُ، وكذلك (ظَنَنْتُ) قد تخرج[8] من التعدِّي إلى اثنين إلى أنْ تتعدّى إلى واحد، وذلك إذا كانت على معنى (اتَّهَمْتُ)[9]، وهذا الفصل بيِّن جداً.

قال سيبويه -رحمه الله- "وأمَّا ظننتُ ذَاك"[10] إلى آخرِه، قلتُ: مذهبُه

---

(١) ب: مابل.

(٢) ب: (وقد).

(٣) ب: عزمت.

(٤) ب: و العرف.

(٥) من هنا إلى قوله (وضعت) ساقط من جـ: بسبب انتقال النظر.

(٦) ب: بالعرف.

(٧) ب، جـ: بمعرفة.

(٨) ب: يخرج.

(٩) انظر: الإيضاح العضدي ١٣٧.

(١٠) أ: ذلك، وأثبت ما في ب و جـ لأنه الموافق لما في الكتاب ١/ ٤٠.

أنَّ ذاك[1] إشارةٌ إلى المصدر، واقتصرتَ علـى الفـاعل. وزعـمَ المـازنيُّ[2] أنَّ ذاك[3] إشارةٌ إلى الجملةِ، وكأنَّه قال مجيباً لمن سألَه: (أظننت عمـراً منطلقـاً؟ ظننتُ ذاكَ، أي: ظننتُ زيداً[4]منطلقاً، قال: "وإذا كانتْ (ذاك[5]) يشارُ بها إلى اثنين[6] منفصلين في قوله تعالى ﴿لاَ فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[7] فالأحرَى أَنْ يُشَارَ بها إلى اثنين قد اتَّصَـلَ أحدُهمـا بـالآخر، حتـى لا يجـوزَ ذكرُ أحدِهما دون الآخر، فَكَأنَّهما[8] شـيءٌ واحـد، وهُمَـا في المعنـى شـيءٌ واحدٌ، أَلا تَرَى أَنَّ معنى قولِك: ظننتُ عمراً منطلقاً ظننتُ الحديثَ، وكمـا نَابتْ (أنَّ) منابَ الجملةِ، وهي مفـردةٌ فقلـت: ظننـتُ أنَّ عمـراً منطلـقٌ[9]، فَلْتَنِبْ[10] (ذاك) منابَها[11]؛ لأنَّه بمنزلةِ الحديث الذي هـو في المعنـى جملـةٌ".

---

(١) أ: ذلك، وأثبتنا ما في ب و جـ.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ٣١٨.

(٣) أ: ذلك وأثبتنا ما في ب، جـ.

(٤) كذا في النسخ الثلاث، ولو قال: "عمراً منطلقاً" لكان أولى ليوافق ما مثّل به قبل ذلك.

(٥) أ: ذلك، وأثبتنا ما في ب و جـ.

(٦) من هنا إلى قوله (اثنين) ساقط من ب، بسبب انتقاد النظر.

(٧) سورة البقرة ٦٨.

(٨) ب: يسير شيءٌ.

(٩) في النسخ الثلاث (منطلقاً) وهو خطأ.

(١٠) أ: فأنبت، ب: فليت، والتصحيح من جـ.

(١١) ب: هنا بها.

وهذا الذي قال غيرُ صحيح؛ لأنَّ الحديثَ لو كانَ هنا لم / يَكُن بُدٌّ من ذكرِ[/٦٦ب] غيرِه معـه، أَلا تـرى أنَّ العـربَ لم تُنِـبْ[1] قَـطُّ جُملـةً منـابَ مفـردٍ[2]، ولا حكمتْ له بحكمها في موضعٍ، وأما قياسُك هذا المفردَ على (أنَّ) فقياسٌ غيرُ صحيح، لأنَّه لا يشـبهُهُ، ونهـايتُهم أنْ حَكَمُـوا لهـذا المفـرد الـذي هـو (أنَّ) بحكـم الجملةِ لأمور فُقِدت في (ذاك[3]) و (الحديث[4]) ونحوِهمـا، وذلـك أنَّ ما فيها من الطولِ بمعمولها يحْسُنُ[5]؛ لقيامها مقام الجملة، وأيضاً فإنَّ الاسمين المبتدأَ والخبرَ قد جرى ذِكْرُهمـا في صلتِهـا[6]، فكـانت بمنزلـةِ: ظننـتُ زيـداً قائماً، والثالث أنَّ (أنَّ واسمَها وخبرَها) في معنى الجملةِ، أَلا تَرَى أنَّ معناها: زيدٌ قائمٌ، فلمجموع هذه قامتْ مَقامَ الجملة، ولولا ذاك[7] لم يَجُزْ شيءٌ من

---

(١) ب: ينب.

(٢) ولكن ما يذكره بعض النحاة من جواز مجيء الجملة فاعلاً أو نائب فاعل يناقض قولـه هذا، فعند هؤلاء أنيبت الجملة منـاب المفـرد، والمسـألة تعرَّضَ لهـا الرضـي في شـرح الكافية ١/٨٣، وناقشها ابن هشام في: مغني اللبيب ٥٥٩، وذكر أمثلة لذلك.

(٣) أ: ذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) قال ابن مالك: "وقال الفراء في "ظننتـه ذاك" ذاك إشـارة إلى الحديـث أجرتـه العـرب مُجْرى المفعولين "شرح التسهيل ٢/٧٥، شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٨، وفيه ما يفيدان الفراء يجعل (ذلك) يقوم مقام المفعولين في أفعال القلوب.

(٥) ب، جـ: فحسن.

(٦) أ: صلتهما، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) أ: ذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

هـذا، و لم يخطرْ مذهـبُ المـازني لسـيبويه ببـال، نهايتُـه أنْ نَفَـى أنْ يكــونَ (ذاك[1]) مفعولاً، فقال: "ويدلُّك على أنَّه الظنُّ أنَّك لو قلتَ: خلـتُ زيـداً، وأُرَى زيداً[2]، لم يجز[3]" أي لو كانَ مفعولاً لاحتجتَ إلى ذكـر آخـر؛ لأنَّ هذه الأفعال، لا تكتفي بمعمولٍ[4] واحد، ثم قال: "وتقول ظننتُ به، جعلتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّك[5]" قلتُ: الباء[6] هنا ظرفيـة، وكـأنَّك قلـتَ: ظننـتُ فيـه، أي جَعَلْتَهُ موضِعاً لظني كما تقولُ: شَكَكْتُ فيه، واعلمْ أنه إذا أتيت بهذه البـاءِ الظرفيةِ لم يجز أن تأتي بمفعولٍ واحد ولا باثنين، بل تكتفي بهـذا خاصـةً[7]، أما امتناعُ ظننتُ بزيدٍ زيداً فلأنَّك لم تذكرْ إلا مفعولاً واحداً، ونهايةُ الأولَ أن كان ظرفاً، فإن قلت: وما المـانعُ مـن[8] أن تقـول: ظننـت[9] بزيـدٍ زيـداً منطلقاً؟ قلتُ: لأنَّه لا فائدةَ فيه في ذلك، أَلا تَرَى أنَّك إذا قلتَ: ظننتُ زيداً

---

(١) أ، ب: ذلك، وما أثبتناه من جـ.

(٢) (وأرى زيداً) ساقطة من ب.

(٣) الكتاب ١/٤٠.

(٤) ب: بمفعول.

(٥) الكتاب ١/٤١.

(٦) ب: الياء.

(٧) أ، ب: حاضراً، والتصحيح من جـ.

(٨) أ: في، وهي ساقطة من ب، والتصحيح من جـ.

(٩) (ظننت) ساقطة من ب.

منطلقاً، فقد تَبَيَّنَ موضعُ الظنِّ فأيُّ فائدةٍ في قولـك (بزيـدٍ) قبـل هـذا؟ فـإن قلت: هلاَّ قالوه على معنى التأكيد؟ قلتُ: لا يُتصَوَّرُ؛ لأنَّ (بزيدٍ) ظرفٌ/ و[٦٧/ أ] (عمـراً منطلقـاً)[١] مفعـولٌ، فكيـف يُؤَكَّـدُ الشـيءُ بغـيرِه[٢]، فهـذا صـدقُ ما قُلتُه[٣] لك مِنْ أنَّه لا يجوزُ أن تـأتي بـأحدِ المفعولـين، ولا بـالاثنين، وقـد تَبَيَّنَ ذلك كلُّـه على مـا ينبغـي. وقولُـه: "كمـا تقـولُ: نزلـتُ بـه، ونزلـتُ عليه"[٤] أي نزلتُ فيـه، لا تريـدُ إلا الموضِعَ، وكـأنَّ الضمـيرَ عـائدٌ[٥] علـى مكان، لا على زيدٍ وعمروٍ، لأنَّه هذا يريد، وكذلك قولُه "نزلتُ عليـه" أي على مُوْضِعِ كَذَا، ثم قال: "ولو كانت الباءُ زائدةً"[٦] أي لا يُتوَهَّمُ أنَّ هـذه الباءَ زائدةٌ في المفعول على حَدِّها في "حَسْبُكَ به"؛ لأنَّها لـو كـانَتْ كذلـك لم يكن بُدٌّ مِنْ ذِكْـرِ المفعـولِ الثـاني[٧]، فإنَّمـا هـي بمنزلـة ظننـتُ في الـدَّارِ، وشَكَكْتُ فيه، وهذا بَيِّنٌ جداً وا لله أعلم[٨].

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولو قال: (وزيداً منطلقاً) لكان أولى ليوافق ما مثَّل به آنفاً.

(٢) ب: بالغير.

(٣) أ: قلت، وما أثبتناه من ب.

(٤) الكتاب ٤١/١، وفيه (كما قلتَ نزلت.....).

(٥) ب: (عائداً).

(٦) الكتاب ٤١/١.

(٧) انظر: التعليقة ٧١/١.

(٨) (وا لله أعلم) ليست في ب و جـ.

"هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلىثلاثة مفعولينَ ولا يجوزُ لك أن تَقْتَصِرَ على واحدٍ منهم دون الثلاثة لأن المفعول ههنا[1] كالفاعلِ في الباب الذي قبله في المعنى"[2].

هذه الترجمةُ مُشْكِلةٌ من غير وجه، فأولُ ذلك قولُـه "ولا يجـوزُ لـك أنْ تَقْتَصِر على مفعولٍ واحدٍ منهم دونَ الثلاثـةِ" وكـان ينبغـي أنْ يقـولَ: دون الاثنين، كمـا قـالَ في الاثنـين: ولا يجـوزُ أن تقتَصِـرَ علـى أحدهمـا دون الآخر[3]، و لم يَقُل: دونَ الاثنين، فهذا إشكال. ثم اعْتَـلَّ للاقتصـار الممنـوع بعلةٍ تُوْجِبُ الاقتصار، وذلك أنَّه قال: إنَّما لَمْ يُقْتَصَرْ على واحدٍ، لأنَّ الأولَ كالفاعلِ في الباب الأول، وقد كانَ الفاعلُ يُقْتَصَرُ عليـه، فينبغـي أن يُقْتَصَـرَ على الأول هُنَا، فهذا أيضاً إِشْكالٌ. ثم إنَّ قولَه: "ولا يجـوزُ الاقتصـارُ علـى واحدٍ منهم" عمومٌ لا يُدْرَى أيَّ واحدٍ يريـدُ؟ ثـم لَمَّـا[4] أخـذ في الاعتـلال، إنَّما عَلَّل منعَ الاقتصارِ على الأوَّلِ، فكان ينبغي له أن يقولَ بعد قولـه: دونَ الثلاثة: أمَّا الأولُ؛ فلأنَّه كَذَا، وأمَّا الشـاني فلأنَّـه مبتـدأٌ، وأمَّـا الشـالثُ فلأنَّـه خبرٌ، فالذي فيها من الفساد لا يُحْصَى كثرةً، فما تَرَى أَيُّها النحـويُّ /فيمـا[٦٧/ب

---

(١) جـ: هنا.

(٢) الكتاب ٤١/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٩/١.

(٤) ب: ما.

تَـرَى؟ فـأقولُ -و[1] الله سـبحانَه المسـتعانُ-، إنَّ سـيبويه -رحمـه الله- لم يُعَلِّلْ قَطُّ المنعَ من الاقتصار، وإنَّما زَعَمَ أنَّ الاقتصـارَ[2] على واحـدٍ دُونَ الآخرين[3] لا يجـوزُ[4]، وسـيأتي لِـمَ ذاك[5]؟ وإنْ كـان يبـدُو أنَّـه يَجُـوزُ أن يُقْتَصَرَ على الأوَّل، فتقول: أعلمتُ زيداً، وتحذف (عمراً منطلقاً) فقولُـه[6]: "لأنَّ المفعولَ هَهُنـا[7] كالفـاعلِ في بـاب علمـتُ" تعليـلٌ لقولِـهِ "هـذا بـابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثةٍ" فكأنَّه قـال: إنَّمـا تعـدى إلى ثلاثـةٍ؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ هنا كالفاعلِ في الباب الذي قَبْلَـه، ومعنـاه: أنَّ الأصـلَ: عَلِـمَ زيدٌ منطلقاً، فلما نُقِلَ صـارَ الفـاعلُ مفعـولاً، فقلـت: أعلمـتُ زيـداً، فهـذا المفعول كالفاعلِ، فقد اتضح الإشكالُ جملةً، و لم يَبْقَ علينا أكـثرُ مـن قولِـهِ:

---

(١) (الواو) ليست في أ، وهي في ب و جـ.

(٢) قوله وإنما زعم أن الاقتصار، ساقط من ب.

(٣) أ: الآخر، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) قال السيرافي: "وقـول سيبويه : "لا يجـوز لـك أن تقتصر على مفعـول واحـد دون الثلاثة، فإن معناه لا يَحْسُن، ألا ترى إلى قوله: (لأن المفعول ههنا كالفاعل في البـاب الذي قبله)، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبلـه" انظـر: شـرح الكتـاب ١٤٦/١ب، النكت ١٧٥.

(٥) أ: ذلك، وما أثبت من ب و جـ.

(٦) أ: وقوله، وما أثبتناه من ب وجـ.

(٧) في جـ: (هنا).

"دُونَ الثلاثة" وأن يُعْطِيَ الْعِلَّةَ في أن لم يجز الاقتصارُ على المفعولِ الأول، فإمَّا أن يُنْسبَ له مذهبُ[1] السُّهيلي فأقولُ: إنه لا يُجيزُ ذلك؛ لأنَّ هذا المفعولَ فاعلٌ في المعنى، وقد تقدم[2] فساد هذا القول، وإمَّا أن ينسبَ له مذهبُ[3] الأعلم في التفريق[4] بين (علمتُ) و (ظننتُ) حيث مَنَعَ الاقتصارَ على الفاعلِ في (علمتُ) وأخواتِها، وأجازَ في (ظننتُ) وأخواتِها، وأفعالُ هذا الباب إنّما هي (أعلمتُ) وما عداها محمولٌ عليها، وهي في معناها. وهذا الآخرُ مذهبٌ خَلْفٌ، لأنَّه بتقدير صحةِ ذاك المذهب لا يَطَّرِدُ هُنَا؛ لأنَّ (أعلمتُ زيداً) مفيدٌ، بخلاف[5] (علمتُ)، فالذي[6] مَنَع من الاقتصارِ على المفعول الأوّلِ هُنَا إنَّما هو اللبسُ، أَلا تَرى أنَّك لو قلتَ: أعلمتُ زيداً، لم يُدْرَ هل هي المتعديةُ إلى اثنين ونُقلتْ من (علمتُ) بمعنى عَرَفْتُ، أو هي المتعديةُ إلى ثلاثةٍ؟ فلا يُدرى: هل أردْتَ: أعلمتُ زيداً عمراً، أو أعملتَه

---

(١) انظر نتائج الفكر ٣٥٠، فقد أوضح السهيلي رأيه، وشرح كلام سيبويه ورد على من أوّل قول سيبويه بأن (لا يجوز) معناه (لا يحسن). وقد تقدم شرح السيرافي لعبارة سيبويه في حاشية (٤) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر ص ٦٧٢-٦٧٣.

(٣) تقدم ذلك في ص ٧٠٦.

(٤) جـ: المفعولين من.

(٥) (بخلاف علمت) ساقط من ب.

(٦) ب: والذي.

عمراً قائماً؟. فإن قلتَ: يكونُ ثَمَّ مبيِّنٌ[1]. قلتَ: يكونُ ذلك[2] اختصاراً، ولا[3] يمنعُه أحدٌ، وإنَّما تكلَّمنا في الاقتصار[4]. وقولُه: "دونَ الثلاثةِ" ليس له مخرجٌ إلا أن يكونَ من صفةِ (واحد) وتكونَ الصفةُ مؤكدةً، لا تفيد شيئاً أكثرَ من التأكيد، فكأنَّه[5] قال: ولا يجوزُ الاقتصارُ /على واحدٍهو ليس[/ ٦٨ أ]

---

(١) ب: (مبني).

(٢) ب: ذاك.

(٣) ب: أولا.

(٤) يجوز عند أكثر النحويين حذف المفعول الأول استغناء عنه، كما يجوز الاقتصار عليه وحذف الثاني والثالث، وهو قول أبي العباس المبرد، وأبي بكر بن السراج وابن كيسان وابن أبي الربيع وابن مالك وغيرهم، وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه، ولا الاقتصار عليه، وهو ما عليه الأخفش، وذهب الشلوبين إلى أنه يجوز الاقتصار عليهما، ومنع الاقتصار على الأول، وأما المفعول الثاني والثالث فلهما من جواز حذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً ما كان لهما قبل النقل.

انظر: شرح التصريح ١/٢٦٥-٢٦٦، الهمع ١/١٥٨، وانظر حديث النحاة عن هذه القضية في: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٦ ب، شرح التسهيل ٢/١٠٠، ١٠٢، شرح الرضي ٢/٢٧٦، شرح المفصل ٧/٦٨، البسيط ٤٥٠-٤٥١، أوضح المسالك ٢/٨٠، توضيح المقاصد ١/٣٩٥، النكت ١٧٥، التوطئة ١٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٣-٣١٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٦-٧٠٨.

(٥) أ،ب: وكأنه، وما أثبتناه من جـ.

بالثلاثةِ، ومعلومٌ أنّ الواحدَ غيرُ الثلاثة، فيكونُ على حـدٍّ قولـك لمخـاطَبِك: مررتُ برجلٍ دونك، أي ليس بك، ومعلومٌ أنَّ المخاطَبَ يـدري أنَّ الرجـلَ ليس به، لأنّه لو كان إياده لقال: مررتُ بك، و لم يَقُلْ لـه: مـررتُ برجـل، فهذا نهاية الكلام في هذه الترجمة.

قال سيبويه رحمه الله: "وَذلِكَ: أرى اللـهُ زيداً عمراً خيرَ الناس، ونبَّأتُ زيداً عمراً أبا فُلان، وأَعْلَمَ الله زيداً عمراً خيراً منـك"[1] قلـتُ: فلـمْ يذكُـرْ سيبويه رحمه الله[2] إلا هذه الثلاثةَ، وهي أكـثرُ ونَقَصَـه منهـا أَنْبَـأَ، وأَخْـبَرَ، وخبَّر[3]، وحَدَّثَ[4] ولا خلافَ أنَّهـا سـبعة، وزعـمَ الأسـتاذ[5]: أن حـدَّث ليست فعلاً متعدياً إلى ثلاثة، وإنهم إنّما سمِعوا ذلك في قوله:

---

(١) الكتاب ١/٤١، وفيه (وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً إياك).

(٢) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٣) (خبَّر) ساقطة من ب.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٦ أ.

(٥) لم يوضح مَنْ هو الأستاذ؟ وعادة مـا يطلـق ذلـك علـى أبي علـي الشـلوبين، ولكـنَّ الشلوبين ذكر (حدّث) مع هذه الأفعال انظـر شـرح المقدمـة الجزوليـة الكبـير ٧٠٨، وكذلك ذكر في التوطئة ١٩٥، (أنها من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين إلا أنه ذكر أن ما عدا: أرى، وأعلم، ونَبَّأ منها فيه نظر، ثم قال: "والأصل فيهـا التعـدي إلى واحد بنفسه وإلى اثنين أحدهما بعن والآخـر بالبـاء، فـلا سـبيل إلى الخـروج عنـه إلا بقاطع وإلا كان كاذباً في اللغة" إلا أنه لم يخص حدَّث بالذات، بل جعـل ذلـك فيمـا عدا الأفعال الثلاثة التي ذكرهـا. وفي الحقيقـة أننـا لا نسـتطيع أن نجـزم بأنـه يريـد بـه =

٢٤٩- أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلاءُ[(١)]

وليس فيه دليلٌ؛ لأنَّه إنَّما وصل كما تراهُ بالتَّضمين، وإذا لم يكن يَصِل بنفسِهِ إلا في هذا فليس فيه دليلٌ، بل يكونُ بمنزلة قوله:

٢٥٠- إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ[(٢)] ....

=

(الشلوبين) ولكنه احتمال نميل إليه، فقد يريد به أيضاً (ابن الطـرواة) و لم نقف على شيء له في ذلك.

(١) البيت للحارث بن حِلِّزَة في المفصل ٢٥٨، شرح التسهيل ٢/١٠١، العيني على الخزانة ٢/٤٤٥، الدرر ١/١٤١، شرح القصائد العشر ٣٠٤، شرح القصائد السبع الطوال ٤٦٩، شرح التصريح ١/٢٦٥، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٦ أ، شرح المفصل ٧/٦٥، ٦٦، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٣٨٢، تذكرة النحاة ٦٨٦، الهمع ١/١٥٩.

ويروى (العلاء) بدل (الولاء) قال الأنباري: (معناه: أو منعتم ما تسألون من النَّصفة فيما كان بيننا وبينكم، فلأي شيءٍ كان ذلك منكم، مع ما تعرفون عن عزِّنا وامتناعنا، ثم قال: فمن حدثتموه له علينا العلاء. يقول: "فمن بلَّغكم أنه اعتلانا في قديم الدهر فتطمعوا في ذلك مِنَّا" شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٠.

والشاهد: تعدي حدث لثلاثة مفعولين أحدها نائب الفاعل وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب والثالث جملة له علينا الولاء.

(٢) صدر بيت لقُحَيْف بن خُمَيْر بن سُليم العقيلي أحد الشعراء الإسلاميين وعجزه:

لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رضاها

وهو له في الأمالي الشجرية ٢/٦١٠ (طناحي) مجاز القرآن ٢/٨٤، الدرر ٢/٢٢، اللسان ١٩/٣٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٣، الاقتضاب ٢٤١، شرح التصريح

=

وهذا الذي قاله[1] الأستاذُ سوءُ ظنٍّ بالقوم، وتقصيرٌ بهم على عادتِـه، وَمَا كان أحْرَاهُ أن يَتَّهِمَ نفسَه، ويزعمُ أنهم لم يذكروها[2]، ألاَ وهـي ثابتـةٌ، وذلك البيتُ مقوٍّ لذلك، وعلى هذا هو الأمـر[3]، فالأفعـالُ سـبعةٌ، لا يجـوزُ

=

٢/١٤، العيني على الخزانة ٣/٢٨٢، الأزهية ٢٨٧، أدب الكاتب ٣٩٥، شرح أبيات المغني ٣/٢٣١-٢٣٣، شرح شواهد المغني السيوطي ٤١٦، ٩٥٤، الخزانة ١٠/١٣٢-١٣٨، وفي الكامل ٧٢٢، ١٠٠١، نسبه للعامري، وهو قحيف، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٢٠، جمهرة اللغة ٤/١٣، ضرورة الشعر للسيرافي ١٥٦، شرح التسهيل ٣/١٦٠، مغني اللبيب ١٩١، ٨٨٧، شرح ابن عقيل ٢/٢٥، الخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، شرح الأشموني ٢/٢٢٢، شرح المفصل ١/١٢٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥١٠، الإنصاف ٦٣٠، الهمع ٢/٢٨، الاقتضاب ٢٤٠.

ويروى: (لعمر أبيك) كما يروى (بنو نمير).

وقشير: هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة الخزانة ١٠/١٣٨.

والشاهد فيه تعدية رضيت بعلى لتضمنها معنى عطفت، ولولا هذا لتضمين لما تعدت بعلى، وللنحاة في توجيه ذلك أقوال كثيرة هذا أحدها، وهو المقصود من إيراده، وقال الكسائي حمل رضي على نقيضه وهو سخط فعدَّاه بعلى. انظر مصادر تخريجه، ولابن جني رأي في الخصائص ٢/٣١١، وابن عصفور جعل ذلك من باب الضرورة، ضرائر الشعر ٢٣٣.

(١) (قاله) ساقطة من ب.

(٢) ب: أنه لم يذكرها.

(٣) ب: الآخر.

فيها[1] الاقتصارُ على واحدٍ[2]، أما (أعْلَمَ) فَلِلَّبْسِ الذي قُلنَاه، وأمَّا ما عداها إلا (أرى) فمحمولٌ عليها؛ لأنَّها لم تتعدَّ قطُّ هذا النوعَ من التعدِّي إلا بالحملِ عليها، فَلَمَّا حُمِلتْ[3] في التَّعدِّي عليها[4]، حُمِلَتْ[5] في عَدَمِ الاقتصارِ عليها، وأمَّا (أَرَى) فلم تتعدَّ[6] هذا التَّعدِّي بالحمل عليها؛ لأنَّها منقولةٌ من رأيت المتعديةِ إلى اثنين، وعِلَّةُ الاقتصارِ في (أعْلَمْتُ) ليست موجودةً هنا، لأنها لا تلتبسُ، فإن قلتَ: تلتبس[7] بالمنقولةِ من (رأيتُ) بمعنى[8] أبْصَرْتُ، قلتُ: يتبيَّنُ ذلك بالقرائنُ، ولا يُلتفتُ لهذا اللبس؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يُترك كلُّ لفظٍ[9] مُشْتَرَكٍ[10]، وليسَ كذلكَ (أَعْلَمتُ)؛ لأنَّها بمنزلةِ (أعلمتُ) الأخرى، ولا فرقَ بينهما أصلاً غير التعدِّي /، فهذا [٦٨/ب]

---

(١) ب: الاقتصار فيها.

(٢) تابع المصنف سيبويه ومن قال بذلك، وأكثر النحاة يجيزون الاقتصار على الأول، أو حذفه والاقتصار على الثاني والثالث، انظر هامش (٤) من ص ٧١٩.

(٣) قوله (فلما حملت) ساقط من ب.

(٤) أي على (أعلم).

(٥) ب: جملة.

(٦) أ: تعدّ، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) ب: (يلتبس).

(٨) ب: معنى.

(٩) ب: لفظة.

(١٠) (مشتركاً) ساقط من ب.

لا يوجبُ منعَ الاقتصارِ [فَلِمَ لَمْ يَجُزْ الاقتصارُ؟[1]] فالجوابُ عن هذا - والله أعلم- أنه لَمَّا كانت أخواتُها كلُّها لم يَجُزْ فيها الاقتصار حُمِلَتْ عليها (أَرَى) وإنْ لم تكُنْ[2] فيها علةٌ توجب ذلك.

وزاد[3] أبو الحسن الأخفش في أفعال هذا البابِ أفعالَ البابِ الذي قَبْلَهُ إذا نُقِلَتْ بالهمزة، فَأَجازَ (أَظَنَنْتُ[4]) و (أَزْعَمْتُ) و (أَوَجَدْتُ) قياساً على (أَعْلَمْتُ) و (أَرَيْتُ[5]) قلنا له: وكيف تقيسُ على لفظين؟ فقال: لفظان من تلك الأفعال كثيرٌ، لأنَّ أفعالَ هذا البابِ قليلةٌ جداً، والصوابُ ألا يجوز من هذا كلِّه شيءٌ، لأنَّ تَصْيِيْرَها مُتَعَدِّيةً لثلاثةٍ، لا يكونُ لها فيه أصلٌ تُشَبَّهُ[6] به[7]، والفروعُ ليس الحملُ عليها بقياسٍ، فينبغي أن يُحفظَ منها ما[8] عُدِّي،

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وتكملته من ب و جـ.

(٢) أ، يكن، وما أثبتن من ب و جـ.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٤٦ أ، النكت ١٧٥، شرح التسهيل ٢/٩٩، ١٠٠، شرح المفصل ٧/٦٦، المفصل ٢٥٧، توضيح المقاصد ١/٣٩٨، الهمع ١/١٥٩، تعليق الفرائد ٤/٢١٥.

(٤) ب: ظننت.

(٥) ب: رأيت.

(٦) جـ: يشبه.

(٧) انظر شرح التسهيل ٢/١٠٠.

(٨) ب: من.

وذلك: أَعْلَمَ وأَرَى، ولَمَّا كانَ المتعدِّي إلى واحدٍ إذا[1] نُقِلَ فَصَارَ[2] يتعدّى إلى اثْنينِ[3] مشبهاً بأَصْلٍ[4] نحو (أَعْلمتُ[5]) كَثُر ذلك فانقاس[6]. قال سيبويه –رحمه الله– "واعلمْ أنَّ هذه الأفعالَ إذا انتهتْ إلى ما ذكرتُ لك من المفعولين، فلم يكُنْ بعد ذلك مُتَعَدَّى، تعدَّتْ إلى جميعِ ما يتعدَّى إليه الفعلُ[7] الذي لا يتعدَّى الفاعل"[8] لا يريدُ بقولِه: "واعلمْ أنَّ هذه الأفعالَ" أفعالَ هذا الباب خاصةً، بل هي وما قَبْلَها من باب: أعطيتُ، لأنَّه قد ذَكَرَ في باب (ضربتُ) وصولَ[9] ما لا يتعدَّى إليها، فيكونُ من باب (ضربتُ) وإنَّما قُلنا: إنَّه لم يقصدْ أفعالَ هذا الباب خاصةً؛ لأنَّه قد مثَّل بـ (أَعْطَيْتُ) و (سَرَقْتُ) فقولُه: (يتعدَّى لجميعِ ما يتعدَّى[10] إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى"

---

(١) أ: فإذا، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) أ: صار، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) ب، جـ: لاثنين.

(٤) أ: بينها فاصل، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) جـ: أعطيت.

(٦) ب: بالقياس.

(٧) ب: الأفعال.

(٨) الكتاب ٤١/١.

(٩) من هنا إلى قوله (ضربت) ساقط من جـ.

(١٠) أ: تعدَّى، والتصحيح من ب و جـ.

يعني به الظرفين والمصدر[1]، والتعدِّي: هل على الاتِّساعِ أو على غيرِه؟ أمرٌ فيه نظر، نهايةُ سيبويه أنْ صَرَّح بالاتِّساعِ في (سرقتُ)، ولا يجوزُ عندي الاتِّساعُ إلا في المتعدِّي لواحدٍ خاصةً[2]، وأمَّا المتعدِّي إلى ثلاثةٍ فلا يجوزُ[3] أن ينصبَ المصدرَ ولا الظرفين على السِّعة؛ لأنَّه ليس ثَمَّ بما يُشَبَّهُ[4]، وأما المتعدِّي إلى اثنين ففيه خلاف[5]، والصحيحُ أنه لا يجوزُ الاتِّساعُ فيه؛ لأنَّه ليس له، ما يُشَبَّهُ به أصلاً[6]، إنَّما يكونُ مُشَبَّهاً بالفرع، وإلى هذا ذهب[7]

---

(١) جـ: المصدرين.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢٧٢/٢، "والتوسع بالنسبة إلى العامل يجوز، وإن كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة أو اثنين أو واحد، أو كان لازماً، وهذا مذهب الأخفش والجمهور وظاهر كلام سيبويه، وذهب أكثر النحاة فيما نقل ابن عصفور إلى جواز ذلك في اللازم، وفيما يتعدى إلى واحد، وفيما يتعدى إلى اثنين لا فيما يتعدى إلى ثلاثة، وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يجوز الاتساع إلا مع اللازم، ومع المتعدي إلى واحد، قال ابن عصفور: "وهذا صحيح".

(٣) جوّز ذلك الأخفش، انظر شرح الرضي ١٩٠/١، الارتشاف ٢٧٢/٢.

(٤) كذا ورد في النسخ الثلاث وصحة العبارة (ليس ثم ما يشبه به).

(٥) انظر: شرح الرضي ١٩٠/١، الارتشاف ٢٧٢/٢، المفصل ٢٥٨، شرح المفصل ٦٨/٧، الإيضاح في شرح المفصل ٥٤/٢، الهمع ٢٠٣/١.

(٦) ب، جـ: أصل والعبارة لا تؤدي مراده، فلو قال: ليس له أصل يشبه به؛ لاستقام الكلام أكثر.

(٧) الذي في الهمع ٢٠٣/١، وقيل: يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضاً ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، وأبو حيان إلى الجمهور.

أبو الحسن بن خروف، /وهو[1] الظاهر من[2] [كلام[3]] سيبويه؛ لأنَّه حينَ [٦٩/أ] ذكره[4] مع (سرقتُ) أهمله[5]، ونصَّ في (سرقتُ) فهذا هو القياسُ، والله المستعانُ. ثم قال رحمه الله: "وتقولُ[6]: أعلمتُ زيداً هذا قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً"[7] قلتُ: فجاء بهذا ليريَكَ تعدِّيه بعد استيفائِه مفعولاتِه الثلاثةَ. وقولُه: "العلمَ اليقينَ" قد كانَ فيما يبدو لا يحتاجُ إليه؛ لأنه غيرُ مصدر لأعْلَمَ، فإن قُلتَ: ما الناصبُ له؟ قلتُ: زعم الفارسيُّ أنَّه منصوبٌ بفعلٍ من لفظِهِ[8]، وكأنَّه حين قال: أَعَلَمَ الله زيداً كذا قائماً[9]، قد تضمَّن[10] معنى

---

(١) جـ: ونصّ.

(٢) ب: عن.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب وهو في جـ.

(٤) وذلك عندما مثّل لكلامه السابق حيث قال: "وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً المال إعطاء جميلاً، وسرقت عبد الله الثوب الليلةَ، لا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا سَارِق الليلة زيداً الثوب، لم تجعلها ظرفاً" الكتاب ٤١/١.

(٥) أي (أعطى) مما ينصب مفعولين. وأقول: ليس في ذلك دليل يؤيد ما ذهب إليه الصفار، فكون سيبويه لم يعقب عليه، لا يعني أنه يمنعه.

(٦) ب: ويقول.

(٧) الكتاب ٤١/١. وفيه: أعلمت هذا زيداً.

(٨) الذي جاء في التعليقة للفارسي ٧٣/١، عندما عرض لمثال سيبويه وتحدث عن إعراب (قائماً) فيه قال: "فإذا بطل أن يكون قائماً حالاً ثبت أنه المفعول الثالث، وإذا ثبت أنه المفعول الثالث ثبت أنَّ (العلم اليقين) ينتصب على المصدر، و (إعلاماً) تكرار المصدر".

(٩) كذا جاء في النسخ، وهو خلافُ المثال الذي ذكره سيبويه.

(١٠) ب: يضمر.

فِعْلِهِ، فقال: العلم على ذلك الفعل المضمر، وكان شيخُنا أبو الفتوح بن فاخر[1] يردُّ هذا القولَ بأنَّ الفعلَ المضمرَ في الخبر لابُدَّ له من دليل، وإلا لم يُضْمَرْ، وهذا المضمرُ الذي ادّعى الفارسيُّ لا دليلَ عليه؛ لأنَّ (أَعْلَمَ) لا تَدُلُّ[2] على عِلْمٍ، ألا ترى أنَّ معناها ألقيتُ له أسبابَ العلمِ، فلا يلزمُه[3] أن يَعْلَمَ، بَلْ يَعْلَمُ، وقد لا يَعْلَمُ، فلو كانَ المعنى جعلتُه يَعْلَمُ، لَتُصُوِّرَ مَا قَالَ[4]، وهذا -الذي قال- حقٌ، والفارسيُّ غيرُ مصيب، ومنهم من قال: (العلمَ اليقين) بدلٌ من المفعولين؛ لأنَّ المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبرُ هما المعلومُ، فأبدل منهما العلمَ اليقين، وكأنَّه قال: المعلومُ المُتَيَقَّنُ، وهذا القولُ فاسدٌ، لأنَّ البدلَ في تقديرِ تكريرِ العاملِ، وأنت لا تقولُ: أعلمتُ المعلومَ

---

(١) أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري من أهل فاس وسكن أشبيلية، وأقرأ بها الكلام والأصول والفقه، وكان متصرفاً في ذلك نحوياً عارفاً، وكانت قراءاته بمدينة فاس وبها أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهاً، وتفقه به جماعة، ولم يكن عنده كثير رواية، توفي سنة ست وثلاثين وستمائة بمراكش.

انظر ترجمته في صلة الصلة ٢١٩، بغية الوعاة ٢٤٤/٢، وهو عنده (أبو الفرج بن فاخر الفاسي ثم الإشبيلي).

(٢) ب، جـ: يدل.

(٣) ب: فلا يظن به.

(٤) في أ: كرر قوله: "وهذا الذي ادعى الفارسي) إلى قوله (لتصور ما قال) مرة ثانية.

المُتَيَقَّنَ؛ لأنَّه لا يجوزُ الاقتصارُ فيها. فإن قلتَ: وَلِمَ لا تجعلُه مصدراً لأَعْلَمَ[1] على غيرِ الصدرِ[2]، ويكُونُ (إعلاماً) تأكيداً؟ قلتُ: ليس مقصودُه -في هذا الموضع- التأكيدَ،وإنّما يريدُ أنْ يُبَيِّنَ أنَّ الفعلَ إذا انتهى لجميع ما يطلبُه على أنَّه مفعولٌ به، تعدَّى بعد ذلك إلى ما كان يتعدّى[3] إليه قامَ وخَرَجَ، وليس مقصودُه التأكيدَ، فليسَ لهذا عندي وجْهٌ إلا أن يكونا مصدرين، وليس أحدُهما مؤكّداً للآخرِ /فإنْ قُلتَ: وكيف يقضي[4] الفعلُ مما يطلبُه اثنين[5][٦٩/ب] من واحد؟ قلت: لأنَّه يَطْلُبُ أحدَهُما على غيرِ ما يَطْلُبُ الآخر؛ لأنَّه يطلبُ (الْعِلْمَ اليَقِيْنَ) على أنَّه مصدر مُبَيِّن، ويطلبُ (الإعلامَ) على أنَّه مُؤَكِّدٌ، فلما طَلَبَهُما من وجهين جَازَ، كما جاز وصولُه لمفعولين بحَرْفَيِّ جرٍّ[6] مختلفين نحو: نُبِّئْتُ عن زيدٍ بكذا، لأنَّه يطلبُ هذا المجرورَ على معنى مخالفٍ للآخر، بخلافِ قامَ زيدٌ ضاحِكاً مسرعاً، لأنَّه يطلب كلَّ واحدٍ منهما على معنى في حال كذا، فلا يسوغُ أنْ يَقْضِيَ منه اثنين[7]، وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن

---

(١) ب: لأعلمت.

(٢) أ: المصدر، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) جـ: تعدى.

(٤) ب: يقتضي.

(٥) ب: أقله، جـ: أزيد.

(٦) ب: غير.

(٧) أ: لمعين، والتصحيح من ب و جـ.

الطراوة في هذه المسألة، وهو[1] حقٌّ ليس ثَمَّ ما[2] يؤخذ إلا به. وقولُه: "لأنَّها لَمَّا انتهتْ صارتْ بمنزلةٍ ما لا يتعدَّى"[3] أي في أنها لا تَطْلُبُ مفعولاً به، بل تَطْلُبُ الظرفين والمصدرَ والحال.

(١) جـ: وهي.

(٢) أ، ب: بما وما أثبتناه من جـ.

(٣) الكتاب ١/٤١.

هذا بابُ المفعول الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولٍ

وذلك قولُك: كُسي عبدُ الله الثوبَ، وأُعطي عبدُ الله المالَ"[1] قلتُ: هذا هو بابُ الفعلِ الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، وإنْ شِئت اقتصرت على أحدِهما دونَ الآخر، ولكن ذَكَرَهُ لِيُرِيَكَ أنَّه قد يُحْذَفُ الفاعلُ، فيقومُ المفعولُ[2] مقامه، ويبقى الآخرُ منصوباً على حالِه. واختلفوا[3] في الناصبِ لهذا المفعول الثاني على ثلاثةِ مذاهب: فمنهم مَنْ قَالَ: إنَّ الموجبَ لنصبِ المفعولِ هو أنَّه فضلةٌ بعد الفاعل، ولا فاعلَ هُنا، فليسَ نصبُه كنصب ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وإنَّما بقي له النصبُ الذي كان قبل بناء[4] فعله للمفعول[5]. وهذا ليس بشيءٍ فإنَّه لم يُلْحَظْ[6] فيه قطُّ فعلُ الفاعل، وإنَّما هذا كلامٌ برأسِهِ، ومنهم مَنْ قال: انتصبَ؛ لأنَّه خبرٌ لِمَا[7] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه وهو مذهبُ

---

(١) الكتاب ١/٤١.

(٢) ب: الفعل.

(٣) حول هذا الخلاف انظر: شرح المفصل ٧/٧٣-٧٤، ارتشاف الضرب ٢/١٨٦-١٨٧، الهمع ١/١٦٣.

(٤) ب: بنائه للمفعول.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٨٧، شرح المفصل ٧/٧٤، الهمع ١/١٦٣، وذكر السيوطي أنه اختيار الزمخشري.

(٦) ب: يحفظ قط.

(٧) جـ: ما.

أبي القاسم الزجاجي[1]، وكأنَّه رَأى أنّه منصوبٌ بعد مرفوعٍ ليس بفاعلٍ[2]، فصارَ بمنزلةِ كان زيدٌ قائماً، فكما يقال إن (قائماً) خبرٌ لكان؛ فكذلك يُقَالُ في هذا إنَّه خبرٌ لما لم/ يُسَمَّ فاعلُه، وهذا هذيان من الكلام، [٧٠/]
فإنَّا لم نَعْنِ[3] بخبر كان الآخر: المبتدأ الذي تنصبُه (كان) فنسب[4] لها على معنى[5] أنها تنصبُه[6]، وهو بمنزلةِ اسم كانَ، لكن لم يقولُوا: إنَّه اسمُ كان؛ لأنَّه كان يلتبسُ بالاسم الأوَّلِ، فلا يُدْرَى ما يُعنى به، فلهذا وَجْهٌ أوجب أن يقال: إنَّه خبرٌ، لأنَّه خبرٌ، وأمَّا إنَّ (زيداً) مِنْ (أُعْطِي درهمٌ زيداً) خبرٌ للفعلِ

(١) انظر: كتاب الجمل في النحو للزجاجي ٨٧، والحقيقة أن رأيه فيه كما قال: "وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، رفعت الأول منهما، فأقمته مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوباً على حاله كقولك أُعطي زيدٌ درهماً رفعت زيداً، لأنه مفعول لم يُسَمَّ فاعله، ونصبت الدرهم، لأنه مفعول ثان، فبقي على أصله، وإن شئت قلت نصبته لأنه تعدى إليه فعل مفعول وهو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيبويه، وتقريبه على المتعلم أن تقول: نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله....".

(٢) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٤٤، توضيح لذلك أكثر ففيه: وحجة صاحب هذا المذهب أنه رأي النحويين يُسَمُّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل جداً نحو ما زيد قائماً.... الخ".

(٣) أ، ب: نعني، والتصحيح من جـ.

(٤) جـ: يُنْسَبُ.

(٥) (معنى) سقطت من ب.

(٦) ردُّ ابن عصفور لهذا المذهب أوضحُ، انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٤٤.

الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، فَخَلْفٌ؛ لأنَّ الفعلَ لا خبرَ له، والصحيحُ أنَّـه انتصـبَ؛ لأنَّه فضلةٌ، تعدَّى إليه فعلُ مفعـولٍ[1] فهـو[2] بمنزلـةِ الفـاعل، ولا فـرقَ بـين المبني للفاعل والمبني للمفعول، ثم قال: "رفعت عبد الله ههنا"[3] كما رفعتـه في [ضُرِبَ، حين قُلت[4]]: ضُرِب عبدُ الله[5]" أي ارتفع بهـذا الفعـل كمـا ارتفـع الفـاعلُ بـالفعل، لأنَّ الفعـلَ يطلبُـه طلـبَ العمـدة، وهـو مُفـرَّغٌ لـه، فارتفاعُه على حدِّ ارتفاع الفاعلِ، لا أنَّه ارْتفع حملاً على الفـاعل؛ لأنَّـه قـامَ مقامَه؛ لأنِّي لم أضْطرَّ لذلك[6]، وَزَعَـمَ أنَّ كـلَّ فِعْلٍ يتعـدَّى فاعلُـه إلى مفعـولٍ، يتعدَّى إلى جميعِ ما تعَدَّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعلَ[7]، فـإن قلـتَ: وَمَـا الذي سـوَّغ دخـولَ هـذا في هـذا البـابِ؟ قُلـتُ: إذا قُلْـتَ: ضُـرِبَ زيـدٌ اليـومَ

---

(١) وهو رأي سيبويه الكتاب ٤٢/١، ونسبه أبو حيان لسيبويه وللحذاق من النحويـين انظـر: الارتشاف ١٨٧/٢، الهمع ١٦٣/١، وقد ذكر أبو حيان وجهاً نسبه للفراء وابن كيسـان وهو أنه منصوب بفعل مقدر. انظر: الارتشاف ١٨٦/٢، الهمع ١٦٣/١.

(٢) ب، جـ: هو.

(٣) أ: هنا، وما أثبتناه من ب و جـ وهو موافق لما في سيبويه.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو في ب و جـ.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) ب: إلى ذلك.

(٧) انظر: الكتاب ٤٢/١ بتصرف واضح.

وتنصِبُ (اليومَ) على السِّعَةِ، صَارَ من هذا البــابِ، كمـا أنَّـه[1] أدخـل "قـامَ زيدٌ[2] اليومَ" في بابِ "ضَرَبَ عبدُ ا للهِ زيداً"، لَمَّا اتُّسِعَ في الظـرفِ، ولهـذا قال: "وضُرِبَ عبدُ ا للهِ اليومينِ اللَّذين تَعْلَمُ، لا تجعلهما ظَرْفـاً، ولكـن كمـا تقولُ: يا مضروبَ الليلةِ[3]" فهذا نصٌّ على الاتِّسَاعِ، وبهذا يصـيرُ مـن هـذا الباب. ثُمَّ قال رحمه ا للهُ: "واعْلَمْ أنَّ المفعولَ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ في التعدِّي والاقتصارِ بمنزلةِ المفعولِ الذي تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ"[4] يريـدُ أنَّـك حيـن قُلـتَ: كُسِيَ عبـدُ ا للهِ ثوبـاً، فـإنَّك تقتصـرُ إن شئـتَ وتقـول: كُسِـي عبدُ ا للهِ، وإنْ شِـئتَ لم تقتصـرْ، فذكرتَهُمـا، وتقـولُ: ظُـنَّ زيـدٌ[5] قائمـاً، ولا يجوزُ[6] ظُنَّ زيدٌ، كما[7] لا يجوزُ ظننتُ زيداً، وكأنَّه يُزيلُ بهذا خيالَ مَنْ يتوهـمُ أنَّ المفعولَ الأوَّلَ /قَدْ صَارَ بمنزلة الفاعلِ، وكما[8] كُنت[9] قائلاً: ظننـتُ، فيلجـز [/٧٠

(١) ب: إذ.

(٢) ب: ذلك.

(٣) الكتاب ١/٤٢، وفيه (..... لا تجعله) بدل (تجعلهم).

(٤) الكتاب ١/٤٢، وفيه (بمنزلته إذا تعدى....).

(٥) ب: ذلك.

(٦) أ: ولا تقول، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) جـ: فكما.

(٨) جـ: فكما.

(٩) أ: ثبت، وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

ظُنَّ زيدٌ، فقال سيبويه رحمه الله[1]: حالُ المفعولُ الذي ذُكِرَ[2] فاعلُه، والذي لم يُذكرْ واحدٌ؛ لأنَّ معناهما واحدٌ[3]، فإنْ كَانَ الاقتصارُ قبل أن يُبنَى للمفعولِ جائزاً بقي الأمرُ بعد البناءِ على ما كانَ عليه، وإنْ لم يكنْ جائزاً قبلَ البناءِ، فهو بعد البناءِ بتلك المنزلةِ، ثم أخذ في الاستدلالِ[4] على هذا بقولِه: "أَلاَ تَرَى أنّك تقولُ ضربتُ زيداً فلا تُجاوِز هذا المفعولَ، وتقولُ: ضُربَ زيدٌ، فلا يتعدّاهُ فعلُه؛ لأن المعنى واحدٌ"[5] ووَجْهُ الدليل من هذا أنَّه يقولُ: إن كنتَ تجيزُ ظُنَّ[6] زيدٌ؛ لأنّه بمنزلةِ الفاعل فينبغي أن تأتي بعد هذا بمفعولين، وأنت لا تأتي إلا بواحدٍ، أَلاَ تَرَى أنّك تقولُ: ضربتُ زيداً، فتأتي بالمفعولِ، ثم إذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ، لم تأتِ[7] بعد هذا بمفعولٍ[8]، لأنّه هو المفعولُ، فدلَّ ذلك على أنَّ المعنى فيه -مرفوعاً ومنصوباً-

---

(١) (رحمه الله) ليس في ب و جـ.

(٢) جـ: ذكرنا.

(٣) لفظ الكتاب ١/٤٢، يختلف عما هنا ففيه: "لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل وغيرَ متعدٍ إليه فعلُه سواءٌ".

(٤) أ: (الاستدال) وهو تصحيف، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) الكتاب ١/٤٢.

(٦) ب: ظننت.

(٧) جـ: يأت.

(٨) ب: المفعول.

سواءٌ، هذا مقصودُه، ورُبَّما يَصْعُبُ وجْهُ الدليلِ على أكثر النَّاسِ، فلا يدرُونَ ما يريدُ سيبويه بقولِه: ألا[1] ترى إلى آخره، وكذلك: كَسوتُ زيداً ثوباً، لا تجاوز الثوبَ، وكُسِي زيدٌ الثوبَ، فلا تُجاوزه[2]، وإن لم يكنْ ثَمَّ إلا منصوبٌ واحدٌ، فَما ذَاكَ إلا[3] لأنَّ المرفوعَ بمنزلةِ المفعولِ المنصوبِ" وإن كان لفظُه لفظَ الفاعل. والحمد لله ربِّ العالمين[4].

---

(١) الكتاب ٤٢/١.

(٢) الكتاب ٤٣/١، وفيه: "وتقول كسوت زيداً ثوباً فتجاوز إلى مفعول آخر، وتقول: كُسي زيدٌ ثوباً، فلا تجاوز الثوب".

(٣) أ (لأن) والتصحيح من ب و جـ.

(٤) (الحمد لله رب العالمين) ليست في جـ.

هذا بابُ المفعولِ الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أنْ تقتصرَ على أحدهما دون الآخر

"وذلك قولُك:[1] نُبِّئْتُ[2] عبدَ اللهِ[3] أبا فلانٍ، لـمَّا كان الفعل[4] يتعدَّى إلى ثلاثـةٍ، تعـدَّى المفعـول[5] إلى اثنـين"[6] أي لـمَّا كـان الفعـلُ قبـل بنائِـهِ للمفعولِ يتعدَّى الفاعلَ إلى ثلاثةٍ، تعدَّى فعلُ المفعولِ إلى اثنـين، وقَـدْ كـان سيبويه رحمه الله ذَكَرَ هذا البابَ، لكن ذكره[7] مبنياً للمفعـول، كمـا ذكـر بابَ (كسوتُ) مبنياً للمفعـول، ثـم قـال: "وتقـولُ: أُريـت[8] عبـدَ الله أبـا فلان"[9] قلت (أُرَى) هذه بمعنى أَظُنُّ، وقـد كـانت (رأيـتُ) تتعـدّى[10] إلى

---

(١) (قولك) ليست في جـ.

(٢) أ: ظننت، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) في الكتاب نبئت زيداً أبا فلان.

(٤) في الكتاب ٤٣/١، (الفاعل) وكذلك جـاء في شـرح السـيرافي ١٤٩/١ أ، والمقصـود -فعل الفاعل- كما شرح ذلك الصفار.

(٥) كذا في "الكتاب"، وفي شرح السيرافي ٤٩/١ أ، (فعل المفعول) وهو ما قاله الصفار بعد ذلك.

(٦) الكتاب ٤٣/١.

(٧) أي ذكره هنا؛ لأنه سبق ذكره مبنياً للفاعل.

(٨) ب: أرأيت.

(٩) الكتاب ٤٣/١ وفيه (أُرَى).

(١٠) أ: يتعدى، وما أثبتناه من ب و جـ.

مفعولين على معنيين[1]: على معنى عَلِمتُ/ وعلى معنى ظَنَنْتُ، قال الله [٧١/أ] تعالى: ﴿إنَّهم يَرَوْنَه بعيْداً وَنَرَاهُ قَرِيْباً﴾[2] معناه: إنَّهم يظنونه بعيداً، ونعلمُه قريباً؛ لأنَّ الله تعالى لا يظنُّه، بل يعلمُه، وإذا عَلِمَه الله تعالى قريباً فهو قريبٌ، فمحالٌ أن يعلمُوه بعيداً، لأنَّ المعلومَ لا يختلفُ على حَسَبِ أحوال العالِمين، بل هو أمرٌ مُتَّحِدٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الرؤيةَ في حقِّهم ظَنٌّ، إذ لو كانت عِلْماً، لتعلقت[3] بالمعلوم على ما هو عليه، فلما قالوا (أرى) ونقلوها، كانت بمعنى (أعلم) فلم ينقل[4] منها إلا التي بمعنى (علمت)، ولم يقولوا قط: أُرى زيداً[5] عمرا منطلقاً[6] بمعنى أَظُنُّه وقالوا (أُرى) بمعنى أُجْعَلُ أَظُنُّ[7]، لا بمعنى أُعْلَم، فهذه ضرورة ليست مغيَّرةً من أَرَى؛ لأنَّ ذلك عِلْمٌ، وهذا ظنٌّ، فهذا -ولابد- مبنيٌّ من فِعْلٍ لَمْ يُنْطَقْ قَطُّ له بأصْلٍ، وكان أصلُه أَرَاني اللهُ كَذَا أي أظْنَنَّيه[8]، ولم يُسْتعمَلْ منه إلا فعلُ

---

(١) ب: بمعنيين.

(٢) سورة المعارج ٦-٧.

(٣) جـ: لتقلبت.

(٤) ب: يعمل.

(٥) جـ: زيدٌ.

(٦) جاء في أ و جـ (زيداً منطلقاً) ولا معنى لذكر زيد مرة ثانية في المثال.

(٧) ب: (الظن).

(٨) ب: ظننت.

المفعول، ومما يَدُلُّ على أنَّه ليس ذلك، أنَّ[1] هذا لا يكونُ أبداً[2] مفعولُه إلا ضميرَ المتكلم، وذاك[3] مبنيٌّ لكلِّ فاعلٍ، فلو غُيِّر إلى المفعولِ؛ لكان مفعُولُه كلَّ اسمٍ، فكونُهم لا يقولُون: أُرِي زيدٌ؛ دليلٌ على أنه غيرُ ذاك، ولا يمتنعُ عندي قياساً أُرِي عبدُ اللهِ، ويكون مغيَّراً من (أَرَى) بمعنى (أَعْلَم) لكن لم يسمعْ قطُّ منهم. وقولُ سيبويه رحمه الله: "لأنَّك لو أَدْخَلْتَ في هذا الفعلِ الفاعلَ وبنيتَه له لَكَانَ يتعدَّى إلى ثلاثةٍ"[4] مما يَدُلُّ على أنَّه غيرُ مغَيَّر من ذاك[5]، وإلا لكان[6] يقولُ: لأنَّك لما نقلْتَهُ إلى أنْ صَيَّرته للمفعول صار مُتَعَدِّياً إلى اثنين، فكونُه[7] قال: "لأنَّك لو أدخلت فيه الفاعلَ" مُشْعِرٌ[8] بأنَّ الفاعلَ لم يدخلْ قطُّ فيه، وأنَّه مهملُ الأصلِ. ثم اختلفوا[9] في هذا الباب،

---

(١) جـ: لأن.

(٢) أ: واقعاً، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) أ: وذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) الكتاب ٤٣/١، وفيه (لتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولين) بدل (لكان يتعدى إلى ثلاثة).

(٥) أ: ذلك، وأثبتناه ما في ب و جـ.

(٦) ب، جـ: فكان.

(٧) جـ: وكونه.

(٨) ب: مشعراً.

(٩) انظر فيمن عرض لهذه المسألة بالتفصيل: البسيط ٩٧٣-٩٧٤، شرح المفصل ٧٧/٧، شرح الرضي ٨٣/١-٨٤، الارتشاف ١٨٨/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٩/١، أوضح المسالك ١٥٢/٢، الهمع ١٦٢/١، شرح التصريح ٢٩١/١-٢٩٣.

هل يقامُ الثاني والثالث أو لا يقامُ؟ فمنهم منْ قال يقام كل واحدٍ منهما[1]. والأوَّلُ لا خلافَ في إقامتِهِ، ومنهم مَـنْ قـال: لا يُقـامُ إلا الأولُ خاصـةً[2]، ولا تجوزُ إقامةُ واحدٍ من المفعولَيْن اللذين أصلُهما المبتدأ والخبرُ[3]، وهذا هـو الحقُّ، وذلك أنَّه متى اجتمع مفعـولٌ صحيـحٌ، ومفعـولٌ بواسـطةٍ، فكـلامُ العربِ، إقامةُ الصحيح، ليس /في الدنيا عربـيٌّ يقـولُ: اختـيرَ الرجـالُ زيـداً، [/٧١ب] وكلُّهـم يقـولُ: اختـيرَ زيـدٌ الرجـالَ، وقـد اجتمـعَ في (أَعْلَـمَ) مـع المفعـول الصحيح[4] ما ليس بصحيح، فلا يُقَامُ إلا الأوَّلُ؛ لأنَّه هـو المفعـولُ حقيقـةً، ويتبيَّنُ إقامةُ الثاني والثالثِ مع التأنيث إذا قُلتَ: أُعْلِمَ[5] زيدٌ هنداً ضاحكـةً، فمن يجيز إقامة الجميعِ قال: أُعْلِمَتْ هندٌ زيداً ضاحكةً، وأُعْلِمَتْ[6] ضاحكةٌ

---

(١) أكثر النحاة يمنع إقامة الثالث انظر: شرح المفصل ٧٧/٧، شرح الرضي ٨٣/١، ٨٤، الارتشـاف ١٨٨/٢، أوضـح المسـالك ١٥٢/٢، الهمـع ١٦٢/١، شـرح التصريـح ٢٩١/١، وهناك من يجيز إقامته إن لم يلبس.

(٢) وهذا هو رأي ابن عصفور انظر: شـرح جمـل الزجـاجي ٥٣٨/١-٥٣٩، وقـد أيَّـده الصفار.

(٣) يقصد في هذا الباب. وأما في باب ظننت فسيأتي حديثه عنهما بعد قليل وهـو جـواز إقامة أيهما شئت -كما يرى-.

(٤) من هنا إلى قوله (حقيقة) ساقط من ب.

(٥) أ: أعلمت، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ب: أعلمته.

زيداً هنداً[1] ولا يستبينُ[2] ذلك في نُبِّئْتُ زيداً أَبا فلان؛ لأنَّه إنْ زَعَمَ أنَّ المبتدأ مقامٌ أو الخبر، قُلنا له: لا[3]، بل هو المفعولُ الصحيح، لو قالَ نُبِّئَ أبو[4] فلان، أو نُبِّئَ زيدٌ، لم يَكُنْ فيه ما يُبَيِّنُ أنَّ المقامَ هو الخبرُ أو المبتدأُ، وإنَّما[5] يكون بيانُ ذلك[6] على ما قلناه[7].

وأمَّا ظننتُ[8] زيداً منطلقاً، فلك إقامةُ أيِّهما[9] شِئت، لأنَّه ليس ثَمَّ إلا

---

(١) ب: هند.

(٢) ب: ولا يتبين.

(٣) (لا) سقطت من ب.

(٤) أ: أمر، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) جـ: فإنما.

(٦) ب: يكون ذلك بيان ذلك.

(٧) أ: معناه، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) انظر فيمن عرض لمسألة إقامة أحد مفعولي ظن وأعطى: شرح المفصل ٧/٧٧، الارتشاف ٢/١٨٦-١٨٧، شرح الرضي ١/٨٣-٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٣٨، شرح التسهيل ٢/١٢٩، أوضح المسالك ٢/١٥٢-١٥٣، الهمع ١/١٦٢، شرح التصريح ١/٢٩١-٢٩٢، البسيط ٩٦٨-٩٧١.

(٩) منع بعض النحاة إقامة المفعول الثاني من باب ظن، قالوا: لأن المفعول هنا قد يكون جملةً من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه.... الخ ما قالوا في ذلك، وأجاز بعضهم إقامة الثاني إذا لم يلبس. شرح الرضي ١/٨٣-٨٤، شرح المفصل ٧/٧٧، شرح التسهيل ٢/١٢٩، أوضح المسالك ٢/١٥٢-١٥٣، البسيط ٩٦٨، الارتشاف ٢/١٨٧، الهمع ١/١٦٢، والخلاف طويل في ذلك تذكره المصادر السابقة، وانظر: شرح التصريح ١/٢٩٢.

ما ليس بمفعولٍ صحيح، فتقيمُه[1]. وأما كسوتُ زيداً جُبَّةً، وأعطيتُ زيداً درهماً فلك إقامة أيِّهما شِئْتَ أيضاً، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مفعولٌ صحيحٌ، لكنِ المختارُ إقامةُ الأوَّلِ[2]؛ لأنَّه الفاعلُ في المعنى، فإذا بُني له الفعلُ صار عمدةً، فموضعه[3] التقديمُ، فإذا قدَّمْتَ الدِّرهَمَ فقُلْتَ: أُعْطِيَ درهمٌ زيداً، فقد جعلت العمدة الأول[4] ما ليس بفاعلٍ في المعنى، فإقامةُ الأولِ تختارُ من هذا الطريق، كما أنَّ إقامةَ الأول في ظننتُ مختارةٌ؛ لأنَّه المبتدأُ في الأصلِ، فموضعُه[5] التقديمُ، وإذا تقرَّر هذا فاعلمْ أنَّ من النحويين[6] من قال إذا قلت: أُعطي زيدٌ درهماً، فهو كلامٌ صحيحٌ، والمعنى أنَّ الدرهمَ أُعطي لزيد، قال: فإنْ قُلتَ أُعْطِي درهمٌ زيداً جاز[7] هذا على القلبِ، وكانَ

---

(1) ب: ينقسم.

(2) انظر: شرح الرضي ١/٨٥، شرح المفصل ٧/٧٧، شرح التصريح ١/٢٩٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٣٨، شرح التسهيل ٢/١٢٩، الارتشاف ٢/١٨٦، أوضح المسالك ٢/١٥٢، الهمع ١/١٦٢، البسيط ٩٧٠، وأكثر النحاة يشترط لإقامة الثاني أمن اللبس ويمنعه عند عدم أمن اللبس، وفي المصادر السابقة إيضاح أكثر لذلك.

(3) ب: فمن صفته، جـ: فموجبه.

(4) أ، ب: (الأولى وما أثبتناه من جـ).

(5) ب: فمن صفته.

(6) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٤٥.

(7) أ، ب: كان.

المعنى أُعْطِي زيدٌ الدِّرهمَ، وإنَّما قال هذا؛ لأنَّ سيبويه رحمه الله[1] قال في: أُدْخِلَ القبرُ زيداً[2]: إنَّه على معنى أُدْخِلَ القبرُ في زيد[3]، فإذا لم يبقَ للمفعولِ معناه وقت النصبِ في: أدخلتُ زيداً القبرَ، وأُدخلَ زيدٌ القبرَ، فكذلك[4] لا يبقى له هُنا معناه في أُعطي زيدٌ درهماً، وإن زعمتم أنَّ المعنى في أعطي درهمٌ زيداً على حسب ما كان في أُعطي زيدٌ درهماً، كما كان المعنى في أعطيتُ زيداً، وأُعطي زيدٌ، فينبغي إذا لم يتغيرْ مع / الرَّفع، كما[٧٢/أ] لم يتغير[5] عن معنى النصب قبل البناء أنْ تَزْعُمَ أنَّ أُدْخِلَ القبرُ زيداً على معنى أُدخل زيدٌ القبرَ، و لم يتغير على[6] معنى النصب، كما أنَّه لا فرقَ بين معنى المفعول مرفوعاً ومنصوباً،فَلِمَ زعمتم أنَّ: أُدْخل القبرُ زيداً، على

---

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) هذا المثال لم أجده في الكتاب -في مظان وجوده- والذي مثّل به سيبويه (أُدْخِل فوهُ الحجرَ) الكتاب ١/١٨١، قال (وأما قوله: أدخل فوه الحجر، فهذا جرى على سعة الكلام والجيد: أُدخل فاه الحجرُ، كما قال: أدخلت في رأسي القَلَنْسُوةَ، والجيد: أدخلت في القلنسوة رأسي). وانظر شرح جمل الزجاجي ١/٤٥٤ فقد أورد ابن عصفور مثال سيبويه هذا.

(٣) جـ: أدخل في القبر زيد، وهذا التقدير أولى بالنسبة لمعنى الجملة، ولكنا أثبتنا ما في أ، و ب ليتفق مع حديثه بعد ذلك وما وصل إليه بالنسبة للقلب في هذا المثال.

(٤) أ: وكذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) ب: يغبر.

(٦) ب: عن.

القلب؟ فتحتاجون إلى الفارق ضرورةً، وإلا لزمكم أن يكونَ زيدٌ معطى الدرهم[1] على القلب، وهذه شبهةٌ قوية، لكن الانفصالُ عنها قريبٌ إن شاء الله تعالى[2]، وذلك أنَّه إنَّما قُلنا: إنَّ: أُعْطِي درهمٌ زيداً ليس على القلب؛ لأنَّ المفعولَ وجدناه منصوباً ومرفوعاً لا يتغيرُ معناه، فَضُرِبَ[3] زيدٌ، وضربتُ زيداً، (زيدٌ) فيه: على معنى واحد، وإنْ كان الإعرابُ قد تغيَّر، فكذلك ينبغي أن يكونَ أُعطي زيدٌ درهماً، وأُعْطِي درهمٌ زيداً، وأمَّا أُدْخِلَ القبرُ زيداً، فإنَّما جعله سيبويه مقلوباً؛ لأنَّه لزمه فيه ذلك لزوماً لا ينفكُّ عنه، وذلك أنَّه قد تقدَّم أنَّ (دخلتُ) لا تتعدى[4] إلى المفعول، وإنَّما يكون الاسمُ بعدها منصوباً[5] عن إسقاط حرفِ الجرِ، فعندما نقلتها صارَ الفاعلُ مفعولاً صحيحاً، وبقي الآخرُ مُتَعَدَّى إليه بحرفِ الجرِ، فأدخلتُ زيداً القبرَ: على معنى في القبر، وقد فرغنا من استيفاءِ الاستدلال على هذا، فإذا ثَبَتَ هَذا فقد اجتمع لنا مفعولٌ صحيحٌ وغيرُ صحيح، فكلامُ العربِ أنْ يقامَ الصحيحُ، فلا يجوزُ أبداً إلا أُدخل زيدٌ القبرَ، فكونُهم قد قالوا: أُدْخِلَ القبرُ -وأقاموه- دليلٌ على أنَّهم صيَّروه صحيحاً، و (زيداً) منصوبٌ عن إسقاطِ

---

(١) ب: للدرهم.

(٢) (تعالى) ليست في ب ولا جـ.

(٣) جـ: كضرب.

(٤) أ، ب: يتعدى وما أثبتناه من جـ.

(٥) ب: منصرفاً.

حرفِ الجرِ، فصارَ[1] على معنى أُدْخِلَ القبرُ في زيدٍ، وإلا فكيف صحتْ إقامتُهُ، فلهذا قال سيبويه رحمه الله[2] بالقلبِ في هذا. وقد كان موضعُ هذه المسألةِ البابَ الآخر، لكن أهملناها هناك، فاستدركناها هنا.

ثم قال رحمه الله: "واعْلَمْ أنَّ الأفعالَ إذ انتهت هَهُنَا فلم تُجَاوِزْ"[3]

قلت: قد تقدّم نظيرُ هذا بعينِه والمقصودُ به، فقولُه: "أُعْطِي عبدُ اللهِ الثوبَ إعْطَاءً جميلاً، وسُرِقَ عبدُ اللهِ الثوبَ[4] الليلة"[5] دخولُه بيِّنٌ"[6]؛ لأنَّ أعطيتُ وسرقتُ يتعدَّى كلٌّ واحد منهما إلى مفعولين، فإذا اتُّسع /في الظرف أو في [٧٢/ب] المصدر، صارَ متعدِّياً إلى اثنين بعدَ[7] المفعولِ المرفوع، و (سرقتُ) يتعدّى إلى واحدٍ تارةً وإلى اثنين أخرى، فإذا قُلت[8]: سَرَقْتُ الثَّوبَ فهي متعديةٌ إلى واحدٍ وإذا قُلت: سُرِقَ عبدُ اللهِ الثَّوبَ، فهي متعديةٌ إلى اثنين، وإلا فَمِنْ

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٣) الكتاب ٤٣/١، وتمام النص: "تعدَّت إلى جميع ما تعدَّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى المفعول".

(٤) أ: اللازمة، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) الكتاب ٤٣/١.

(٦) أ: من، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) أ: غير، وما أثبت من ب و جـ.

(٨) ب: قامت.

أينَ يَجيءُ النَّصْبُ للثاني[1]، وأما "نُبِّئْتُ زيداً أبا فلان تَنْبيْئاً"[2] فكيفَ دَخَلَ في هذا الباب؟ قلتُ: لَمَّا كانَ آخرُ أبوابِ التَّعدِّي ذَكَرَ مسألةً[3] من التعدِّي، ثم قال: "ولم يكُونَا ليكُوناَ"[4] يعني[5]: فعلَ الفاعلِ المتعدّي، وفعلَ المفعـولِ؛ ليكُونا بأضْعَفَ[6] من غيرِ المتعدِّي، وكما[7] يَصِلُ غيرُ المتعدِّي فكذلكَ يَصِلُ المتعدِّي، فإنْ قلتَ: كيفَ دخلتِ الباءُ في ما ليسَ بمنفيٍّ؟ قلتُ: لأنَّـه داخـلٌ في الكلامِ المنفي، قال الله عزوجل[8]: ﴿**أَوَ[9]لَـمْ يَـرَوْا أَنَّ الله الـذي خَلَـقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ [ولَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ[10]] بقَادِرٍ**﴾[11] فـ (بقادر) خـبرُ لـ

(١) أ، ب: الثاني، وما أثبتناه من جـ.

(٢) الكتاب ٤٣/١.

(٣) ب: مثله.

(٤) الكتاب ٤٣/١، وتمام النص (ولم يكونا ليكونا بأضعفَ من الفعل الذي لا يتعدى).

(٥) قال أبو علي في تعليقته ٧٧/١، "يعني الفاعل الذي يتعداه فعله، والمفعول الذي يتعداه فعله".

(٦) أ: أضعف، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) جـ: فكما.

(٨) ب، جـ: تعالى.

(٩) (الواو) سقطت من ب.

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب وهو في جـ.

(١١) سورة الأحقاف ٣٣، وتمامها (على أن يحيي الموتى، بلى إنه على كلِّ شيءٍ قدير).

(أنَّ) وليس[1] بمنفيٍّ، فدخلت فيه الباءُ؛ لأنَّ الكـلامَ المنفـيَّ منسـحبٌ عليـه، قال[2] سيبويه رحمه الله: "ونُبِّئت تنبيئاً"[3] فانْتَقَدَ عليه الناسُ (تنبيئاً[4]) قالوا: لأنَّه أنكره في[5] داخل الكتاب، وأثبتَهُ النَّاسُ، فقد لَحَنَ على مذهبـهِ، وهـذا الذي قالوه إنَّمـا صَـدَرَ عـن سُـوءِ مذهبِهـم في فَهْـمِ كـلامِ سـيبويه -رحمـه الله[6]- قال[7] سيبويه رحمه الله -في إقامة واسْـتِقَامة- لحقتـه التـاءُ عوضـاً، يريدُ أنَّ أصلَه (إقْوَامـة واسْتِقْوَامة)، فلمـا اعتـلَّ بحـذفِ عينِـه، جعلـوا التـاءَ عوضاً، قال[8]: ولا يلزم هـذه التـاءُ، قـال الله تعـالى: ﴿وَإِقَـامِ الصَّـلاةِ﴾[9] وذلك لأنَّهم قد يُتِمُّوْنَهُ في موضع ما، فيقولـون: الإحـواذُ والاستحواذُ. ثـم قال في إثْرِ هذا: "وأما عزّيْتُه تَعْزِيَةً ونحوُهُ، فلا يجـوزُ الحـذفُ فيـه، ولا فيما

---

(١) ب: فليس.

(٢) ب: وقال.

(٣) الكتاب ٤٣/١، والمثال بكامله: (نُبِّئْتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً).

(٤) ب: (لتنبيئاً).

(٥) (في) سقطت من ب.

(٦) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٧) انظر الكتاب ٨٣/٤.

(٨) انظر: المصدر السابق.

(٩) سورة النور ٣٧، وفي سورة الأنبياء ٧٣، وإقامَ الصَّلاةِ.

أَشْبَهَهُ، لأَنَّهم لا يَجِيْئُونَ بالياءِ في شيءٍ من بنات[1] الياءِ والواوِ، مِمَّا[2] هُمَا فيه[3] في موضعِ اللام[4]" يريد[5]: أنَّ (فَعَّلت) مِمَّا لامُه ياءٌ يلتزمون في مصدرِه التاءَ لأَنَّه إذا كانَ صحيحاً كَانَ على تفعيلٍ نحو عَذَّبه تعذيباً، فلمَّا لم يجيئوا[6] بهذه الياءِ[7]، و لم يقولوا قطُّ (تَعَزِّيا) التزموا التاءَ عِوَضاً؛ لأَنَّهم لم يَجِيْئُوا[8] بالياءِ في هذا النوعِ أصْلاً، فهذا بيِّنٌ جداً، ثم قال:"ولا يجوزُ الحذفُ في تَجزِئَةٍ وتَهْنِئَةٍ؛ لأَنَّهم ألحقوها بأختيها[9] من بنات الياء والواو"[10] فَمِنْ هُنا[11] فهم[12] الناسُ عنه أنَّه /لا يحفظُ إلا تفعلةً[13]، وأمَّا[/ ٧٣أ]

(١) ب: ذوات.

(٢) ب: ومما.

(٣) أ، جـ: منه، وما أثبته من ب وهو موافق لما في الكتاب.

(٤) الكتاب ٨٣/٤، وفيه: "وأما عَزَّيتُ تعزية ونحوُها......".

(٥) أ: يريدون، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) ب، جـ: يَجِيئُون.

(٧) ب: الباء.

(٨) ب، جـ: يجيئُون.

(٩) هكذا في النسخ الثلاث (ألحقوها بأختيها) وهو ما يوافق بعض نسخ الكتاب، انظر الكتاب ٨٣/٤ هامش٣، أما طبعة بولاق ٢٤٥/٢، وهارون ٨٣/٤ ففيهما (ألحقوهما بأختيهما).

(١٠) الكتاب ٨٣/٤، (بتصرف في بعض ألفاظه).

(١١) ب: ها هناء.

(١٢) (فهم) سقطت من ب.

(١٣) انظر شرح التصريح ٧٥/٢.

تفعيلاً فلا، فكيفَ[1] أجاز (تَنْبِئًا) وهو قد قال لا يجوزُ الحذفُ فيه، وهو إذا قال: (تَنْبِئاً) فقد حذف؟ وقولُه: "ألحقُوها بأُخْتَيْها"[2] يعني بابَ تَعْزِيةٍ، فَكَما لا يجوزُ هَنَاكَ[3] إلا التاءُ فكذلك[4] هذا، كذا فهم الناسُ عنه، ورُدَّ على المبرد[5] بأن[6] الذي أنكرهُ من تفعيلٍ في المهموز جيِّدٌ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ، حَكَى[7] ذلك أبو زيد[8]، قلتُ: وليس عندي بينهم خلافٌ إذا

(١) أ: وكيف، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) انظر ما قلناه في حاشية ٩ من الصفحة السابقة.

(٣) ب: هنا.

(٤) ب: وكذلك.

(٥) ظن المبرد أن سيبويه لم يجز التفعيل في باب الهمزة، فرد على سيبويه بأن الهمزة بمنزلة سائر الحروف الصحاح تجيء على (تفعيل) قال السيرافي: "وقد تكلم به -أي سيبويه- في هذا الباب،ولولا أنه جائز عنده ما تكلم به، ولكن الأكثر في باب الهمز التفعلة...." انظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي ١٤٩/١ ب.

(٦) جـ: وكان.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧/١، شرح التصريح ٧٥/٢.

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري النحوي واللغوي المشهور، كان ثقة ثبتاً، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، قال السيرافي: كان أبو زيد يقول، كلما قال سيبويه: "أخبرني الثقة" فأنا أخبرته به" توفي سنة ٢١٥هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين واللغويين ٤٨-٤٩، إنباه الرواة ٣٠/٢-٣٥، نزهة الألباء ١٢٥-١٢٩، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢-٣٨٠، تاريخ بغداد ٧٧/٩-٨٠، سير أعلام النبلاء ٤٩٤/٩-٤٩٦، بغية الوعاة ٥٨٢/١-٥٨٣.

نظرت، وذلك أنّه قال[1] لا يجوزُ الحذفُ في المهموزِ، أي لا يجوزُ الحذفُ في[2] (تجْزئَة) فلا تقولُ (تَجْزِيْئاً) ولا (تَهْنِيئاً) هذا مرادُ سيبويه رحمه الله[3]، وإنما يجوزُ الحذفُ إذا أتيت بالياء[4]. وقولُ سيبويه رحمه الله[5]، (ألحقوها)[6] مما يقوي أنَّه يحفظُ تَهْنِيْئاً وتَخْطِيْئاً، لأنَّه لو كانَ بمنزلةِ تعزية لم يقُلْ إنَّه أُلْحِقَ[7] بهِ، لأنَّه بمنزلتِهِ، وإن لم يقولُوا في ذلك تعزِيّاً مفهوم، لأنَّه[8] يجتمع لهم كسرةٌ وياءان في الآخر، فلهذا لم يُتِمُّوهُ، وعزموا على العِوَضِ، وليس ذلك في (تَخْطِيْئاً) فلم يرفضُوه، لكنهم لم يحذفوا التاءَ على صفةٍ ما، إلحاقاً له بأخْتَيْهِ من بناتِ الياءِ والواوِ، فهذا أولى ويَجْمَعُ بين المذهبين، وكان الشلوبين يَفْهَمُ أنَّه يمنعُ (تَخْطِيْئاً)[9] و (تَهْنِيْئاً) ويجعلُ كلامَ سيبويه في

---

(١) انظر الكتاب ٤/٨٣.

(٢) جـ: من.

(٣) (رحمه الله) ليس في ب و جـ.

(٤) أ: التاء وما أثبت من ب و جـ.

(٥) (رحمه الله) ليس في ب و جـ.

(٦) انظر هامش ٩ من ص٧٤٨.

(٧) ب: يلحق.

(٨) جـ: لأنهم.

(٩) انظر شرح التصريح ٢/٧٥.

بابِ التعدِّي[1] دليلاً على أنَّه يُقال (تَنْبِيْئاً) وأنَّـه سَـمِعَه سيبويه، فقلـتُ لـه: سيبويه يحفظُ التخطيءُ والتهنيءُ، ولا يكونُ ثَمَّ خلافٌ بين القوم علـى هـذه الطريقة، فأبى وَزَعَمَ أنَّه لم يَقُلْ عربيٌّ قطُّ (تَخْطِيْئاً)، فقلتُ له: وما تصنعُ بما حَكَاهُ أبو زيد وهو من كبراءِ اللغويين الثقاتِ؟ فقال لي: يخرجُ أبو زيـد مـن استِهِ. ومثل هذا لا ينبغي أنْ يُكَالَمَ، فإنَّه مجنونٌ وايمُ اللهِ -لو شاهدتَه زَمَـنَ التَّكَلُّمِ معي في هذه المسألة لأيْقَنتَ[2] بجنونِه لأنَّـه [في[3]] ذلـك اليـوم كـان جالساً في محرابِ مسـجدِه، فـانتقل حتـى انتهـى إليَّ، وكنـتُ عنـد السَّـاريةِ المستقبلةِ للمحرابِ، وعَلاَ صوتُه وصَاحَ، وأكْثَرَ السَّـبَّ حتـى لم نقـدر[4] علـى[5] أن نتكلَّـمَ[6] بَعْـدُ في شـيءٍ ونَـاهِيْكَ بهـذا سُـخْفاً وجُنُونـاً. والله أعلم[7].

---

(١) ب: التعزي.

(٢) ب: لا يقنته.

(٣) (في) ليست في أ، وهي من ب و جـ.

(٤) جـ: لم يقدر.

(٥) (على) ساقطة من ب.

(٦) جـ: يتكلم.

(٧) (والله أعلم) ليست في ب و جـ.

/"هذا بابُ ما يعملُ فيه الفعلَ فينتصبُ[1] وهو حالٌ"[2] [٧٣/ب]

إن قُلتَ: لِمَ ذَكَرَ سيبويه رحمه الله[3] هذا البابَ هُنَا؟ قُلتُ: لأنَّه قَدْ ذَكَرَ تعدِّي الفعل إلى الظرف من الزَّمانِ والمكانِ، فَأعْقَبَ ذلك بالحال؛ لأنَّها تشبه الظرف إذ هي مفعولٌ فيها، كما أنَّ الظرفَ كذلك، و[4]قوله: "وقع عليه الفعل"[5] أي[6] تعدَّى إليه، ويُقالُ: وَقَعَ الفعلُ على كذا، ووَقَعَ في كَذَا، إلا أنَّ وَقَعَ على كَذَا أَعَمُّ؛ لأنَّ كُلَّ ما يَقَعُ فيه الفعلُ، يَقَعُ عليه الفعلُ؛ لأنَّه ينصبُه[7]، وليس كلُّ ما يقعُ عليه الفعلُ، يقعُ فيه الفعلُ، ألا ترى أنَّ المفعولَ به يقعُ عليه الفعلُ، ولا يُقال وَقَعَ فيه الفعلُ، ثم قال: "وليس بمفعولٍ كالثَّوبِ في[8] قولك: كسوتُ الثَّوبَ زيداً"[9] يريدُ أنْ يُبيِّنَ أنَّ قولَكَ: ضربتُ عبدَ الله قائماً، فـ (قائماً) ليس بمفعولٍ به، وأخذ يُبيِّنُ ذلك

---

(١) أ، ب: فينصب، وما أثبته من جـ وهو الموافق لما في الكتاب.

(٢) الكتاب ١/٤٤.

(٣) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٤) الواو ساقط من ب.

(٥) الكتاب ١/٤٤.

(٦) قوله: (أي تعدى إليه، ويقال وقع الفعل) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٧) أ: ينصبُ، وما أثبته من ب وجـ.

(٨) ب: من.

(٩) الكتاب ١/٤٤، وليس فيه (زيداً).

بأمورٍ[1] -يفرق بينهما[2]- فقال : "ألا ترى أنَّه[3] يكونُ معرفة ونكرةً"[4] أي والحالُ لا تكونُ إلا نكرةً، فلو كانَ هذا الذي بَوَّبْنا عليه مفعولاً لَكَان تارةً معرفةً وتارةً نكرةً، فهذا فرق. والفرقُ الآخرُ قولُه: "ويكونُ معناه ثانياً كمعناهُ أولاً إذا قُلْتَ: كسوتُ الثَّوبَ"[5] يريدُ أنَّك إذا حَذَفْتَ المفعولَ الأوَّلَ وأحللتَ الثاني مَحَلَّهُ، فإنَّه يصيرُ أولاً، ولا ينتقِل عن المعنى الذي كان له ثانياً، بخلافِ ضربتُ زيداً ضاحكاً، لأنَّك لو قُلْتَ: ضربتُ ضاحكاً؛ لاختلَّ ذلك المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى في المسألة الأولى: ضربتُ زيداً فزيدٌ: هو المضروبُ، إلا أنَّ الضربَ وَقَعَ[6] في وقتِ كونِهِ ضاحكاً، وإذا قُلْتَ: ضربتُ ضاحكاً، فالمضروبُ هو الضاحكُ، وانتقلَ معنى الحال، فهذا فرق آخر[7]. وفسَّر السيرافي قولَه: "ويكون معناهُ ثانياً كمعناهُ أولاً"

---

(١) ب: بأمرين.

(٢) أي يفرق بذلك بين المفعول به والحال.

(٣) أ: أن الثوب، وما أثبتناه من ب و جـ، وهو الموافق لما في الكتاب.

(٤) الكتاب ١/٤٤ وليس فيه (ونكرة) ونصه: "ألا ترى أنه يكون معرفة ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً...".

(٥) الكتاب ١/٤٤.

(٦) (وقع) ساقطة من ب.

(٧) (آخر) ساقطة من جـ.

تفسيراً آخر[1]، وذلك أنّه إذا قلتَ: كسوتُ زيداً ثوباً، ثـم قدَّمْتَ الثَّـوبَ، لم يكُـنْ فـرقٌ بـين المعنيـين[2]، ولـو قُلـتَ: ضربـتُ ضَاحِكـاً زيـداً، لكـانَ (ضاحكٌ) حالاً من التاءِ، ولو أَخرَّتَـه[3] كـانَ مـن زيـدٍ، فـانْقَلَبَ[4] المعنـى، وهذا الذي قال إنّما هو من طريـقِ الأَولى؛ لأنَّ ضربـتُ ضاحكـاً زيـداً[5]، يُمْكَنُ أنَ يكونَ حـالاً مـن زيـدٍ، وقـد تَقَـدَّمَ، لكـن[6] الأَوْلَـى أن لا ندَّعـي التأخيرَ ولا التقديمَ، وإذا قُلْتَ: ضربتُ زيداً ضاحكاً / فالضَّاحِكُ يُمْكِنُ أن [٧٤/أ] يكُونَ حالاً من التاءِ، لكن الأَوْلى أن يكـونَ حـالاً مـن الأقـربِ وهـو زيـد، وهذا الذي قالَ لا يَطَّرِدُ، فإنَّ قولَك: وهبتُ زيـداً عمـراً، خـلافَ: وهبـتُ عمراً زيداً؛ لأنَّ المؤخَّرَ هُنَا هو الموهوبُ، والأوَّلُ هو الموهوبُ له، فـلا فَـرَقَ في هذا بين الحالِ والمفعولِ؛ لأنَّ التَّقديمَ يُخِلُّ بالمعنى، فالتفسيرُ الأولُ أحـبُّ إليَّ، وهو الذي يظهرُ مـن [كـلامُ[7]] سـيبويه رحمـه الله[8]؛ لأنّـه قَـالَ: "إذا

---

(١) انظر تفسير السيرافي لعبارة سيبويه -بالتفصيل- في شرحه علـى الكتـاب: ١/١٥٠أ- ١٥٠ب.

(٢) ب: بين المعنيين فرق.

(٣) أ: أخرت، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) ب: فقلب.

(٥) ب: زيد.

(٦) ب: ما نحن.

(٧) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٨) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

قُلتَ كسوتُ الثَّوْبَ"[١] فلم تأتِ إلا بالمفعولِ خاصةً، و لم تذكُر الآخرَ فهذا فرقٌ.

وقولُه: "وكمعناه إذا قُلْتَ كُسِيَ الثوبُ"[٢] أي ويكـونُ معنـى المفعـولِ كمعناه إذا رُفِعَ وبُنِيَ لَهُ الفعلُ، والحالُ: إذا بُنِـيَ لهـا الفعـلُ ينتقـل معنـاه[٣]، لو قلتَ: ضُرِبَ ضاحكٌ، لم يكنْ معناه معنى: ضربتُ زيداً ضاحكـاً، فهـذا فرقٌ آخر. ثم قال: "وذلك قولُك[٤]: ضَرَبْتُ عبدَ اللهِ قائمـاً، وَذَهَـبَ زيـدٌ راكباً، فلو كانَ بمنزلةِ المفعولِ لَمَا جَازَ في ذَهَـبَ[٥]...." قُلتُ وهـذا أيضـاً فرقٌ رابعٌ، لأنَّه لَوْ كَان مفعولاً به[٦] لم يَصِلْ إليه (ذَهَبَ)؛ لأنَّه من قبيل مَـا لا يَطْلُبُ مفعولاً بِهِ، فإنما هو فضلةٌ يصلُ إليها كلُّ فعل. ثم قَالَ "وَلَجَـاز أَنْ تَقُـولَ: ضربـتُ زيـداً أبـاكَ[٧]، وضربـتُ زيـداً القـائمَ، لا[٨] تُرِيـدُ بـالأبِ،

---

(١) الكتاب ١/٤٤.

(٢) الكتاب ١/٤٤ وفيه (وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت......).

(٣) كذا ورد في النسخ الثلاث، ومن المعروف أن (الحال) تذكـر وتؤنـث، فمـا دام أعـاد عليها الضمير في الأول مؤنثاً في قوله (لها) كان الأولى أن يقول هنا (معناها).

(٤) ب: قولهم.

(٥) الكتاب ١/٤٤، وفيه: "..... فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعـدى إليـه فعـلُ الفـاعلِ نحو عبد الله وزيد، ما جازَ في ذهبتُ).

(٦) (به) ساقطة من ب.

(٧) ب: إياك.

(٨) من هنا إلى قوله (عطف بيان والقائم) ساقط من جـ بسبب انتقال النظر.

ولا بالقائمِ الصِّفةَ"[1] أي لا تجعلُ (الأبَ) عطفَ بيان، و (القائمَ) نعتاً بل مفعولاً [به[2]] وهذا باطلٌ؛ لأنَّ (ضربتُ) لا يتعدَّى إلى مفعولين، وإنَّما يتعدَّى[3] إلى واحدٍ خاصةً، ثم قال رحمه الله: "والاسمُ الأوَّلُ المفعولُ في ضربتُ قد حَالَ[4] بَيْنَه وبَيْنَ الفعلِ"[5] إلى آخره، مرادُه أن يقولَ: إنَّما لم يَتَسَلَّطْ عليه العاملُ إذا قُلْتَ: ضربت زيداً ضاحكاً على حَسَبِ تَسَلُّطِهِ عليه إذا قُلْتَ: ضربتُ ضَاحكاً؛ لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ قد حالَ[6] بينَ الحالِ والمفعولِ أن يكُونَ في الفعلِ بمنزلةِ المفعول، وأنْ يَكُونَ بدلاً[7] من الفعلِ، وكأنَّه قال: حَالَ بينَه وبينَ أنْ يكونَ فيه كَذَا، فَلمَّا أَخَذَ معمولَه جاءت هذه منتصبةً بعد تمامِ الكلام، ثم أَخَذَ يذكُرُ نظيراً لهذا النصبِ، حيث كان لأجل الحائل، وذلك: لي[8] مثلُه رَجُلاً[9]؛ لأنَّك لو قلتَ: لي مثلُ رجل،

(١) الكتاب ١/٤٤.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو في ب و جـ.

(٣) جـ: تعدى.

(٤) ب: لو قال، بدل (قد حال).

(٥) الكتاب ١/٤٤.

(٦) انظر ما قاله السيرافي في عن ذلك في شرح الكتاب ١/١٥٠ ب - ١٥١ أ.

(٧) ب، جـ: بدل.

(٨) ب: في.

(٩) الكتاب ١/٤٤.

[٧٤/ب]لانجرَّ[1]، فلمَّا حالت الهاءُ انْتَصَبَ، وكذلكَ /مِلْؤُهُ[2] عَسَلاً، ووَيْحَهُ[3]فارساً[4]، والنونُ في عشرينَ دِرْهماً؛ لأنَّه شَبَّهَهُ[5] بضاربين في باب الصِّفةِ، وجَعَلَ هذا النَّصبَ كنصبِ التمييز، واسْتَدَلَّ على الشَّبه بأنهما لا يكونانِ إلا نكرةً، وقد أَقَمْنَا البرهانَ على أنَّ الحالَ اقتضت[6] بوضْعِها التنكيرَ، حيث ذكر[7] سيبويه رحمه الله[8] ذلك قبل بابِ الابتداءِ بيسيرٍ، بِما أَغْنَى عن إعادتِهِ هُنَا، ولم يذكرْ سيبويه من شروطِ الحالِ إلا التنكيرَ، ولها شروطٌ غيرُ هذا منها[9] أنَّها لابُدَّ أنْ تكُونَ منتقلةً، وقد ذَكَرَ سيبويه رحمه الله[10] ذلك في: زيدٌ أخوك قائماً[11]، لأنَّه مَنَعَ الحالَ هنا، فَقَدْ ذَكَرَ

---

(١) جـ: لم يجز.

(٢) ب: مملوؤة.

(٣) ب: ورمحه.

(٤) من هنا إلى قوله (في باب الصفة) ساقط من ب.

(٥) جـ: لأنها شبيهة.....

(٦) ب: انتصب.

(٧) انظر الكتاب ١١٢/٢-١١٩.

(٨) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٩) جـ: من ذلك.

(١٠) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(١١) لم أجد هذا المثال عند سيبويه في مظانه، وما ورد عنده قوله (أخوك عبد الله معروفاً) الكتاب ٨١/٢، وهو يعربه حالاً ولكن ورد عنده قبل ذلك قوله: "وذلك أن =

الانتقالَ، ومن شروطِها أنْ تكونَ مشتقةً، وقد ذكَرَ ذَلِكَ في "كَلَّمني فاهُ إلى فِيَّ[1]"، وفيما جاء من ذلك جامداً[2]، لأنَّه قدَّرَ ذلك كلـه مشـتقاً[3]، ومـن شروطها[4] أنْ تُقدَّر[5] بـ (في[6]) وكثيراً ما يقدِّرُهـا سـيبويه بـ (في[7]) فقـد

=

رجلاً من إخوانك ومعرفتك، لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقـال: أنـا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقـاً كـان محـالاً، لأنـه إنمـا أراد أن يخبرك بـالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتـان للمضمـر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني...) وهـو يختلـف عمـا هنـا، وأمـا مثـال الصفار فهو في المقتضب ٢٧٤/٣، وفيه: (ولو قلت: زيـد أخـوك قائمـاً وأنـت تريـد النسب فهو محال؛ لأن النسـب لازم فليـس لـه في القيـام معنـى، ويسـتحيل في تقديـر العربية مع استحالته في المعنى؛ لأن الفعل ينصب الحال، ولو قلت: زيد أخوك قائماً – تريد الصداقة– لكان جيداً، المعنى: يصادقك في هـذه الحـال) وانظـر ٣٠٨/٤-٣٠٩ من المصدر نفسه.

(١) الكتاب ٣٩١/١،وفيه كلمته.

(٢) أ: جائزاً، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) أ، ب: ممتنعا، والتصحيح من جـ.

(٤) ب: شرطها.

(٥) أ، ب: تتقدر، وما أثبتناه من جـ.

(٦) ذكر هذا الشرط ابن عصفور في المقرب ١٥٢/١، وهذا ليس شرطاً عند أكثر النحاة.

(٧) وهذا مفهوم من عبارة سيبويه حينما يتحـدث عـن الحـال، انظـر: الكتـاب ٣٩١/١، ٦٠/٢، ٧٨، ٨٧، ١٤٨.

استوفى شروطَها، لكن مبددةً في أبواب. وقولُه رحمه الله: "ولـو كـان هـذا بمنزلةِ الثَّوْبِ"[1] إلى آخرِهِ، قد تَقَدَّمَ معناه ثم قال: "وإنَّما جازَ هـذا"[2] أي: إنَّما جازَ نصبُه وإن كانَ العاملُ قد استوفى معمولَه؛ لأنَّه فضلةٌ، وهو المـرادُ بقولِه: "حالٌ"، ثم قال "فعَمِلَ هذا كَعَمَـلِ غـيرِ الفعـلِ"[3] أي[4] إذا[5] كـان الاسمُ ينصِبُ في (لي ملؤُهُ عسلاً) فالأحرى الفعلُ، فلـم يكـنْ بـأضعفَ مـن الاسم، إذ كان[6] يَصِلُ إلى المصـادر والأزْمِنَـةِ، فلـه قـوةٌ في العمـل، ليسـت للاسم، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) الكتاب ١/٤٤ -٤٥.

(٢) الكتاب ١/٤٥.

(٣) الكتاب ١/٤٥، وليس فيه (هذا).

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب: فإذا.

(٦) جـ: إذا.

هذا بابُ الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعلِ إلى اسم المفعولِ[1]

قلتُ: هذا البابُ تُذْكَرُ فيه (كانَ وأخواتُها) -وهن نواسِخُ الابتداءِ- إلا أنَّ لقائلٍ[2] أنْ يقولَ: كيفَ جعَلَ سيبويه المبتدأَ فاعلاً، والخبرَ مفعولاً، وليسَ الأمرُ كذلك؛ لأنَّ هذا ليس بفاعلٍ ولا الآخرُ مفعولٌ، قلت: عن هذا جوابان، أحدُهما: أن هذا المنصوب قد قام لهذه الأفعال مقام الحدث على ما يتَبَيَّنُ[3] بَعْدُ[4]، والحدثُ لو كانَ ثَمَّ، فقلتَ: كان زيدٌ /كوناً؛ لكان [٧٥/أ] مفعولاً، و (زيدٌ) فاعلاً، فلذلك جَعَلَهُما سيبويه فاعلاً ومفعولاً، والجوابُ الآخر: أنَّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على الجملِ، فكان ينبغي ألاَّ تُؤَثِّرَ[5] فيها، فإنَّما رفعتَ أحدَهما ونصبتَ الآخر بالتشبيه نحو[6]: ضرَبَ زيدٌ عمراً. فإن قُلتَ: الجملةُ التي لا يُؤَثِّرُ فيها العاملُ هي التي تَجِيْءُ بعد ما اسْتَوفَى العاملُ

---

(١) الكتاب ١/٤٥.

(٢) ب، جـ: للقائل.

(٣) أ، ب: يُبَيَّن، وما أثبتناه من جـ.

(٤) (بعد) ساقطة من ب.

(٥) ب: ترى.

(٦) ب: فنحو.

فاعلَه نحو: قال زيدٌ عمروٌ منطلق، وقرأتُ: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] وهذا لم يستوف الفاعلَ، فينبغي أن يؤثِّرَ، قلتُ: الأفعالُ التي تمتنعُ من العملِ في الجملةِ لا تؤثِّرُ، وإنْ لم تَسْتَوفِ الفاعلَ، وذلك: تَبَيَّنَ لي: أزيدٌ في الدارِ أم عمرو[2]، فكذلك (كان)[3] وأخواتُها، كان ينبغي لها أَلاَّ تُؤَثِّرَ، فأثَّرتْ بالتشبيه، فلمَّا كان المرفوعُ يُشْبِهُ الفاعِلَ، والمنصوبُ يُشْبِه المفعولَ، جُعِلَ الأولُ فاعلاً والثاني مفعولاً[4].

وزعم سيبويه أنَّ هذا[5] بابُ الفعل، فجملةُ ما يُذكَرُ فيه فهو فِعْلٌ باتِّفاقٍ، إلا (ليس) فإنَّها حرفٌ عند[6] الفارسي[7]، ومستندُه في ذلك: أنَّها

---

(١) سورة الفاتحة ١.

(٢) (أم عمرو) ليست في ب.

(٣) أ: إن، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) ب: والمفعول الثاني.

(٥) أي باب كان وأخواتها.

(٦) انظر المسائل الحلبيات ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، المسائل المنثورة ٢٠٧-٢٠٨، شرح الرضي ٢٩٦/٢، شرح ألفية ابن معط ٨٨٤، شرح التصريح ٤٠-٤١، هذا هو رأي الفارسي الذي ينسب إليه وتتناقله كتب النحو وقاله في الحلبيات وفي المسائل المنثورة على أن في كتابه الإيضاح: ٩٥، ١١١، ٢١٠، ما يفيد أنه يعتبرها فعلاً. وانظر شرح التسهيل ٣٧٩/١، فقد أشار إلى اضطراب قوله في (ليس)، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها.

(٧) نسب الزجاجي ذلك للفراء وجميع الكوفيين انظر اللامات ٧، ونسب أبو حيان في الارتشاف ٧٢، ذلك لابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحابه.

لا تَتَصَرَّفُ[1]، فلا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا إلا هذا اللفظ، وأنَّها لا مصدرَ لها، وأنَّها ليست على وزنٍ من أوزانِ الأفعالِ[2] الثُّلاثِيَّةِ لأنَّ الثُّلاثِيَّةَ إنما تكُونُ على وزنِ (فَعَلَ) كـ (ضَرَبَ) أو (فَعُلَ) كـ (ظَرُفَ) أو (فَعِلَ) كـ (عَلِمَ) وهذه ليست على وزنٍ من تلك الأوزان، فهي عنده حرف، ومذهبُ النحويين أنَّها فِعْلٌ[3]، وقد نصَّ سيبويه رحمه الله[4] على أنَّها[5] فِعْلٌ في غير موضع[6]، من ذلك قولُه في أبواب التَّصْرِيف، وأمَّا (ليسَ) فإنَّها مُخَفَّفَةٌ من نحو صَيِدَ[7] البعيرُ[8]، فَجَعَلَها مخففةً من فَعِلَ[9]، فهي فِعْلٌ، وقد نصَّ على

---

(١) ب، جـ: لا تصرف.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ١/٣٧٨.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٠، شرح التصريح ١/٤٠-٤١، شرح التسهيل ١/٣٥٢-٣٥٤، أوضح المسالك ١/٢٣١، ٢٣٨، شرح الرضي ٢/٢٩٦، ٢٩٧، الإنصاف ١٦١-١٦٤، شرح المفصل ٧/١١١-١١٢، شرح ألفية ابن معط ٨٨٤، الارتشاف ٧٢.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب، و جـ.

(٥) أ: أنها على، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) الكتاب ١/٤٦، ٧٠، ٢/٣٧.

(٧) صَيِد البعير: إذا كان في رأسه داء فيرفعه، ويقال للملك أصيد لأنه لا يلتفت يميناً ولا شمالاً. الصحاح ٤٩٩.

(٨) الكتاب ٤/٣٤٣-٣٤٤، وفيه: (فإنها مُسْكنة من نحو صَيِدَ).

(٩) يريد أن أصلها (ليس) بكسر الياء على وزن (فَعِلَ) فسكنت استثقالاً، و لم تقلب ألفاً، لأنها لا تتصرف انظر الصحاح ٩٧٦. (ليس) وانظر المنصف ١/٢٥٨، البسيط ٧٥٣.

ذلك في أبوابِ الاستثناءِ[1]، وجَعَلَها هُنَا في بابِ الفعلِ، وهو المذهبُ الأسَدُّ، وذلك أنَّها تلحقُها علامةُ التأنيث على حدِّ لحاقِها للأفعالِ، فتقولُ: لَيْسَ وَلَيْسَتْ، وَرَامَ[2] الفارسيُّ نقضَ هذا بأنْ قال: علامةُ التأنيثِ تَلْحَقُ الحروفَ نحوُ ثُمَّتَ وَرُبَّتَ قال:

٢٥١- ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ   أَعْرافُهُنَّ لأيْدينا مَنَاديلُ[3]

وهذا الذي قال خَطَأٌ، فإنَّا[4] لم نَقُلْ تلحقُها علامةُ التأنيث، بل قيّدَنا ذلك بأنها لاحقةٌ على /حدِّ لحاقِها للفعلِ، ونَعْنِي به: تثبتُ مع المؤنثِ، [٧٥/ب] وتُحذفُ مع المذكر، نحو: ليستْ هندٌ قائمةً، وليس عمروٌ خارجاً، و(رُبَّتَ) تلحقُها في كلِّ حال مع المذكر والمؤنث، تدلُّ على تأنيث اللفظ[5] على معنى الكلمة، ومما يُسْتَدَلُّ به على أنها فِعْلٌ اتصالُ الضميرِ بها، نحو

---

(١) الكتاب ١/٥٧، ٢/٣٠٩، ٣٤٧-٣٤٨.

(٢) أ: ورأى، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) البيت ينسب لعبدة بن الطبيب في المفضليات ٦٧٢، الاختيارين ٩٥، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/٤١٢ (طناحي)، الإنصاف ١٠٦.

الجرد: الخيل القصار الشعر، المُسَوَّمة: المعلّمة، الأعراف: جمع عرف وهو الشعر الذي في عنق الفرس، وهو يريد أنهم بعد أن أكلوا ركبوا خيلهم ومسحوا أيديهم من أثر الطعام بأعراف تلك الخيل.

(٤) ب: فإذا.

(٥) انظر ياسين العليمي على التصريح ١/٤١، الإنصاف ١٠٧.

لستُ، وليسا. ورامَ أيضاً نَقْضَ هذا، بأن الضميرَ قد يلحقُ الحرفَ نحو إنَّـه، وإنَّك، وهذا ليس بشيءٍ، فإنَّا[1] إنَّما[2] أردْنا ضميرَ الرَّفْـعِ، ولا يكـونُ أبـداً إلا في الفعلِ، فإن قُلْتَ قد قـالوا[3]: هـاءَا وَهَـاءُوا، قلـتُ: هـو فِعْـلٌ بمنزلـةِ: هَلُمُّوا وَهَلِمَّا، وبِهَذَا جَعَلْنَا: "هَلُمَّ" فِعْلاً، وعنـد مـن يُفْـرِد علـى كـلِّ حـالٍ اسمٌ، بمنزلة (نَزَالِ)، فهذا فِعْلٌ[4] قد اسْتُهْلِكَ منه المـاضي[5]، كمـا اسْتُهْلِكَ من يَذَرُ: وَذَرَ، وَوَذْرٌ، ووَاذِرٌ[6]، والأصول المرفوضة كثيرةٌ. ولم يبقَ علينا إلا أن نَنْفَصِـلَ عـن الـذي أورده الفارسـي، فقولـه[7]: "لا تتصرفُ[8] تَصَـرُّفَ الفعل" لا يلزمُ عنه[9] أنْ يكونَ حرفاً؛ لأنّ من الأفعال المتفقِ على أنها أفعال ما لا يتصرف، ولا يكون لها مصدرٌ، وذلك فعلُ التَّعَجُّبِ نحـو: مَـا أَحْسَـنَ

---

(١) هذه الكلمة ليست في ب.

(٢) ب: فإنما.

(٣) (قد قالوا) ساقطة من ب.

(٤) (فعل) ساقط من ب.

(٥) ب، جـ: الماضي والمستقبل.

(٦) في القاموس المحيط ١٥٣/٢، (مادة الـوَذْرَة): " وأصلـه: وذِرَه، يَـذَرُهُ كَوَسِعَهُ يَسَعُهُ، لكن ما نطقوا بماضيه ولا بمصدره ولا باسم الفاعل" وفي الصحاح ٨٤٥: "ولا يقـال: وذِرَهُ ولا واذِرُ، ولكن: تَرَكَهُ وهو تاركٌ".

(٧) أ: بقوله، والتصحيح من ب و جـ.

(٨) ب: لا يتصرف.

(٩) كذا في النسخ الثلاث والأولى أن يقول: (منه).

زيداً؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يكُونَ اسماً إذْ[1] لا مُوْجِبَ لبنَائِـه، فـإنْ زَعَمْـتَ أنَّـه اسمٌ عاملٌ[2]، فإمَّا[3] أن يكُونَ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ، أو صفـةً، أو مـن الأمثلةِ أو مصدراً، وباطلٌ أن يكونَ شيئاً من هذا، كلِه، فإن[4] زَعَمْـتَ أنَّـه صفةٌ، كانَ إعمالُه في الأجنبي مِمَّا يَقْطَع، وليسَ في المصادرِ والأمثلةِ مـا هـو على زنتِـهِ، فهـو فِعْـلٌ، وأمـا قولُـه: "ليسـتْ علـى وزنٍ مـن أوزانِ الفعـلِ" فهذيانٌ؛ لأنَّها مُخَفَّفَةٌ من فَعِلَ، فكانَ الأصلُ (لَيِسَ) ثم خُفِّفَ كمـا خُفِّـفَ (عَلِمَ) فقيل[5] (عَلْمَ)[6] ولا يُمْكِنُ أنْ تكُونَ مُخَفَّفَةً مِنْ فَعَل، لأنَّ[7] (فَعَـل) لا تُخَفَّفُ، ولا أيضاً يُمْكِنُ أنْ تكُونَ فَعُل؛ لأنَّ (فَعُل) مما عينُه ياءٌ، لم يثبتْ في موضعٍ؛ فثَبَتَ أنَّها فِعْلٌ.

وأفعـالُ هـذا البـابِ: كـانَ، وأمْسَـى، وأَصْبَـحَ، وأضْحَـى، وصَـارَ، وظَلَّ،وباتَ، ولَيْسَ، وما انْفَكَّ، ومـا زالَ، ومـا دَامَ، ومـا فتـئَ، ومـا بَـرِحَ، وغَدَا، ورَاحَ، وآضَ، و (قَعد) في الْمَثَل، و (جاءَ) في الْمَثَل، وذلـك (شَـحَذَ

---

(١) ب: أو.

(٢) في جميع النسخ: اسماً عاملاً، وهو خطأ.

(٣) ب: وأما.

(٤) جـ: وإن.

(٥) أ: بمثل، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) (فقيل عَلْم) ساقطة من ب.

(٧) ب: لا.

شَفْرَتَه حتى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ)[1] و (ما جَاءتْ حاجتَك)[2]، فهي ثمانيةَ عشرَ فعلاً، وزَادَ (هَذَا)[3] وذلك قولُك: هذا زيدٌ قائماً[4]، و (مررتُ)[5] إذا

---

(١) قاله أعرابي انظر: شرح الرضي ٢٩٢/٢، شرح المفصل ٩١/٧، التوطئة ٢١٢، شرح ألفية ابن معط ٨٥٨، المفصل ٢٦٣، الارتشاف ٨٤/٢، الهمع ١١٢/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٦/١، اللسان ٣٦٥/٤، وفيه (حدّد شفرته) وفي جميع المصادر السابقة عدا شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (أرهف شفرته) واسم (قعدت) ضمير يعود إلى الشفرة، وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر (قعدت) وليس المراد القعود بمعنى الجلوس، إنما المراد الصيرورة والانتقال.

(٢) قيل: أول من قالها الخوارج لابن عباس، حين أرسله علي رضي الله عنه إليهم انظر الكتاب ٥٠/١-٥١، شرح الرضي ٩٢/٢، الهمع ١١٢/١، التوطئة ٢١٢، النكت ١٨٧، التعليقة ٨٢/١، شرح ألفية ابن معط ٨٥٨، شرح المفصل ٩٠/٧، المفصل ٢٦٣، الارتشاف ٨٤/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٦/٢، وقال الأندلسي: "لا يتجاوز بهذين -أعني جاء وقعد- الموضع الذي استعملتهما فيه العرب" شرح الرضي ٢٩٢/٢، فجاء بمعنى صار واسمها ضمير يعود إلى ما، وحاجتك الخبر. ويجوز رفع (الحاجة) على أنها الاسم و (ما) خبرها مقدماً انظر: شرح ألفية ابن معط ٨٥٨.

(٣) هكذا ورد في النسخ الثلاث، و لم يوضح مَنْ هو الذي زاد، والذي يذكر في هذا هو ما يقول به الكوفيون: من أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، انظر: الهمع ١١٣/١، وانظر ما قاله الفراء عن ذلك في معاني القرآن ١٢/١-١٣، مجالس ثعلب ٤٢-٤٣، ٣٥٩-٣٦٠، الارتشاف ٧٣/٢.

(٤) (قائماً) سقطت من ب.

(٥) نسب ابن عصفور ذلك للكوفيين شرح جمل الزجاجي ٣٧٦/١.

[٧٦/أ]لم/ تردْ مرورَ الْبَدَنِ، وذلك: مررت بهذه المسألةِ صحيحةً[١]، والفعل المكرر نحو: لَئِنْ ضَرَبْتَه لَتَضْرِبَنَّهُ الكريمَ، وَلَئِنْ شَتَمْتَهُ[٢] لَتَشْتُمَنَّهُ الخبيثَ، و (ما وَنَى)[٣]، وهذا عندنَا لا يجوزُ[٤]، أمّا (هَذا) فالذي حَمَلَهُمْ على ذلك أنَّ (زيداً) -من: هذا زيدٌ- ليس خبراً؛ لأنَّك تقولُ: هذا زيدٌ قائماً، لِمَنْ[٥] يَعْرِفُ زيداً، فإنَّما الخبرُ (قائماً) و (هذا) تقريبٌ، و (زيدٌ) اسمُ ذلك التقريبِ، و (قائماً) خبرُ التقريبِ. وهذا الذي قالُوا ليسَ بِشَيءٍ، وإنَّمَا زيدٌ خبرٌ لفظي؛ لأنَّ صورتَه صورةُ المستقبلِ، والكلامُ محمولٌ على معناه، وكأنَّك قُلتَ: تنبَّه له قائماً، وقد استوفينا هذه المسألةَ في موضِعِها، حيث ذَكَرَ سيبويه -رحمه الله[٦]- الأحوالَ، قبلَ بابِ الابتداءِ[٧]، وَرَدَدْنَا ثَمَّ على الكوفيين، وصَحَّحْنَا مذهبَ البصريين. ومما يُرَدُّ به عليهم أنَّه لم يُسْمَعْ قَطُّ

---

(١) أي تكون بمنزلة كان، والمعنى كانت هذه المسألة صحيحة.

(٢) أ: شتمت وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) نسب ابن عصفور ذلك لبعض البغداديين انظر شرح جمل الزجاجي ٣٧٦/١.

(٤) انظر ما ردَّ به ابن عصفور على مَنْ قال بذلك في: شرح جمل الزجاجي ٣٧٦/١-٣٧٧.

(٥) جـ: ثم.

(٦) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٧) انظر الكتاب ١١٢/٢، ١٢٠-١٢٥.

في هذا الخبر التعريفُ، ولو كانَ خبراً لم يَمْنَعْ من ذلك مانع[1]. وأما (مررتُ) فهي وإنْ لم تكُنْ[2] مُرورَ البَدَنِ، فهي على مرورِ الخاطِرِ مجازاً يُجْعَلُ (مارّاً)[3] كما يُجْعَلُ (حادّاً)[4] و (كالاً)، والتزامُهم التنكيرَ[5] فيما بعد يَدُلُّ على أنَّه حالٌ لا خبر. وأمَّا الفعلُ المكرَّرُ فالاسمُ المنصوبُ بدلٌ من الضميرِ حيث جاءَ، وأمَّا (مَا وَنَى) فلم يُسْمَعْ في الاسمِ المنصوبِ إلا التنكيرُ. فإنْ قَالَ: أليستْ في معنى (ما زَالَ)؟ قُلْنا: لا يَلْزَمُ من ذلك أنْ تُسْتَعمَلَ اسْتِعْمَالَها، ألا ترى أن (أَقَامَ) في معنى (ظَلَّ) ولا تُسْتَعْملُ اسْتِعْمَالَها.

وكلُّها تَتَصَرَّفُ إلا ليسَ، وما دامَ، وقَعَدَ -في المثل- وجَاءَ، وأما[6] (ليسَ) فعِلَّةُ ذلك أنَّها[7] سُلِبَت المصدر لُزوماً، وما عَدَاها لم يُسْلَبْهُ[8] إلا على

---

(١) قال ابن عصفور: "ومما يدل على أن المنصوب حالٌ التزام التنكير فيه، ولو كان خبراً لسمع من كلامهم معرفة، وما أجازوه من الإتيان به معرفة نحو: هذا زيد القائمَ، لا يلتفت إليه ؛ لأنهم إنما قالوه بالقياس" شرح جمل الزجاجي ٣٧٨/١.

(٢) ب: يكن.

(٣) ب: ما جاء.

(٤) ب: ما جاء.

(٥) ب: النكير.

(٦) ب: فأما.

(٧) ب: فإنها.

(٨) كذا في النسخ الثلاث، والأولى: لم تُسْلَبْهُ.

البدل، ألا تَرَى أنَّك لا تأتِي بـالمصدرِ إلا إذا لم تـأتِ بالخـبر، فتقـولُ: كـان زيدٌ كَوْناً، فإنْ قلت: قائماً، لم تَأتِ أبداً بمصدر، فلما سُلِبَت المصدر لُزُوْمـاً لم تتصـرفْ، وأمَّـا (قَعَـدَ) و (جَـاءَ) فهمـا مَثَـلان، والأمثَـالُ لا تُغَـيَّر. وأمـا (مادام) فاعْتَلَّ الفراءُ[1] لعدمِ تَصَرُّفِها بأنَّها قد جَـرَتْ مَجْـرَى الشـرطِ، ومـا قَبْلَها كأنَّه مغنٍ لها عن الجواب، ألاَ تَرى أن قولك[2]: لا أُكَلِّمُكَ ما دامَ زيدٌ قائماً، معناه لا أُكَلِّمُكَ إنْ دامَ، والأولُ مُغْـنٍ عـن الجـوابِ، ومتـى تقـدّم[3] الشرطَ ما يُغْنِي عن جَوابه، فإنَّه يكونُ الفعلُ/ أبداً ماضياً نحـو: أنـت ظـالمٌ [٧٦/ب] إنْ فَعَلْتَ، ولا يجوزُ (إنْ تَفْعَلْ)؛ لِعِلَّةٍ نذكُرُها في باب الجـزاءِ -إن شـاء الله تعالى[4]- وهذا الذي قالَ الفراءُ حَسَنٌ جداً.

وهذه الأفعالُ تنقسمُ في تقديم خبرِها عليهـا ثلاثـةَ أقسـامٍ: قسـمٌ يجـوزُ تقديمُ خبرِه عليه[5]، وقسمٌ لا يجوزُ تقديمُ خبرِه عليـه، وقسـمٌ فيـه خـلافٌ، فمنهم من أجازَ تقديمَ الخبرِ فيـه، ومنهـم مـن لَـمْ يُجِـزْهُ فـالذي[6] لا يجـوزُ

---

(١) لم أجد في معاني القرآن حديثاً له عن ذلك، وانظر: الارتشاف ٧٩/٢، شرح التصريح ١٨٦/١، الهمع ١١٤/١.

(٢) ب: قوله.

(٣) ب: يقوم.

(٤) (إن شاء الله تعالى) ليست في ب و جـ.

(٥) ب: خبرها عليها.

(٦) أ، ب: والذي، وما أثبتناه من جـ.

تقديمُ[1] خبره عليه (مـادامَ) و (قَعَـدَ) و (جـاءَ)[2]، أمـا (قَعَـدَ)[3] و (جـاءَ) فلأنَّهما[4] لا يجُوزُ تغييرُهُمَا عن حَالِهِمَا؛ لأنَّهمـا مَثَلان، إلا أنَّ (جـاءَ) قـدْ أَجَازَ ذلك سيبويه فيها؛ لأنَّـه حَكَـى عنهـم: مـا جـاءَتْ حـاجتُكَ[5]، برفـعِ (حاجتُك). وأمَّا (ما دامَ) فلأَنَّها ظرفيـةٌ مصدريـةٌ، ومـا[6] في صلـةِ المصـدرِ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ عليه[7]، والقسمُ الذي[8] فيه الخلافُ (ليس) فَمَنْ مذهبُه[9] أنَّها فِعْلٌ أجَازَ، واسْتَدَلَّ بقولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿**أَلاَ يَـوْمَ يَـأْتِيْهِمْ لَيْـسَ مَصْرُوفـاً**

---

(١) أكثر من تعرض لذلك لم يذكـر في هـذا القسـم إلا (مـادام)، انظـر: الهمـع ١/١١٧، شرح التصريـح ١/١٨٨، الارتشـاف ٢/٨٧، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ١/٣٨٨، وذكر مع (مادام) (قعد).

(٢) (جاء) ساقطة من ب.

(٣) ب: أما جاء وقعد.

(٤) أ: فلأنه، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) الكتاب ١/٥١.

(٦) ب: أما.

(٧) انظر الهمع ١/١١٧، شرح التصريح ١/١٨٨.

(٨) (الذي) ساقطة من ب.

(٩) وهم قدمـاء البصريـين، وسـيبويه، والفـراء، وابـن برهـان، والزمخشـري، والشـلوبين وابن عصفور انظر: شرح التصريـح ١/١٨٨، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ١/٣٨٨-٣٨٩، الإنصـاف ١٦٠-١٦٤، الهمـع ١/١١٧، شـرح الرضـي ٢/٢٩٧، شرح المفصل ٧/١١٤، شرح التسهيل ١/٣٥١، الارتشاف ٢/٨٧، الحلبيات ٢٨٠.

عَنْهُمْ﴾[1] فتقديمُ المعمولِ مُؤْذِنٌ[2] بتقديمِ العامل. ومَنْ مذهبُه[3] أَنَّها حرفٌ مَنَع من ذلك، والْعَجَبُ للفارسي الذي يَعْتَقِدُ أَنَّها حرفٌ[4]، ويُجيزُ فيها تقديمَ الخبرِ، قدْ نَصَّ على ذلك في الإيضاح[5]، وهو كَمَا تَرَى، أَلا تَرَى أَنَّ (إنَّ) وأخواتِها لا يَجُوزُ فيهن تقديمُ الخبرِ بإجْمَاعٍ[6]، و (ليس) إذا كانتْ حرفاً[7] لا فَرْقَ بينها[8] وبين (إنَّ) وأخواتِها، فإجازةُ التقديمَ تَخَلُّفٌ.

ومِمَّا اخْتُلف أيضاً في تقديم خبرِه عليه كلُّ ما في أولِه (ما) إلا (مادام)

---

(1) سورة هود ٨.

(2) جـ: يؤذن.

(3) وهم الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن مالك والمبرد وابن الأنباري انظر: الإنصاف ١٦٠-١٦٤، شرح التصريح ١/١٨٨، الارتشاف ٢/٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٨٨-٣٨٩، الهمع ١/١١٧، شرح الرضي ٢/٢٩٧، شرح التسهيل ١/٣٥١.

(4) انظر حاشية ٦ من ص ٧٦١.

(5) انظر ص ١٠١ منه، حيث قال عن تقديم الخبر على هذه الأفعال: "وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ، وانظر الحلبيات ٢٨٠.

(6) انظر: الهمع ١/١٣٥، الحلبيات ٢٨٠-٢٨١.

(7) ب: حرف.

(8) ب: بينهما.

فليسَ فيها خلافٌ[1]، وقد تَقَـدَّمَ ذلـك، والبـاقي فيـه الخـلافُ، فمنهـم مـن مَنَعَ[2] فيها تقديمَ[3] الخبرِ[4]، وهـو الصحيـح، وذلـك أنَّ حـرفَ النفـي مـن أدواتِ الصدورِ، فلا يتقدَّمُه شيءٌ، ومنهم مـن أَجَـازَ[5]؛ لأنَّ هـذا النفـيَ في معنى الإيجابِ، فَلا يُرَاعى، أَلا تَرَى أنَّ "ما انْفَكَّ زيـدٌ قائمـاً"، معنـاه: لازَمَ القيامَ، وكذلك سائرُها. وهذا الـذي قـال، ليـس بشـيءٍ، فإنَّـه لا يجـوزُ في: مَا كَانَ زيدٌ غيرَ قائمٍ التقديمُ، وإنْ كنتَ قد أوجبتَ هذا النفيَ؛ لأنَّ المعنـى مَـا كَـانَ زيــدٌ إلا قائمــاً، وبإجمــاع أنَّ هــذا لا يجـوزُ، فكذلــك ينبغـي ألا يجوزَ شيءٌ من تلك المسائلِ[6].

---

(١) انظر: شرح الرضي ٢/٢٩٧، الهمع ١/١١٧، شرح التصريح ١/١٨٨.

(٢) وهم البصريون والفراء مـن الكوفيـين انظـر: الإنصـاف ١٥٥-١٦٠، شـرح المفصـل ١١٣/٧، شـرح التصريـح ١/١٨٩، الارتشـاف ٢/٨٧، شـرح التسـهيل ١/٣٥١، الهمع ١/١١٧، ونسب بعضهم للبصريـين المنع إن كـان النفـي بما والجواز إن كـان النفي بغيرها.

(٣) جـ: التقديم.

(٤) ب: الخلاف.

(٥) وهم الكوفيون وابن كيسان انظر: شرح التسهيل ١/٣٥١، الإنصـاف ١٥٥-١٦٠، شـرح التصريـح ١/١٨٩، الهمـع ١/١١٧، شـرح المفصــل ٧/١١٣-١١٤، شـرح الرضي ٢/٢٩٧، الارتشاف ٢/٨٧.

(٦) ومنع التقديم: هو ما ذهب إليه ابن عصفور انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٨٩.

وما عدا هذه الأفعالَ فإن تقديمَ خبرِه عليه جائزٌ باتّفاق[1]، ولا مانِعَ يَمْنَعُ من ذلك إلا أنْ تَكُونَ فيه عِلَّةٌ تُوْجِبُ تأخيرَه، فلا يكونُ ذلك لأجْلِ العامل، بل لأمْرٍ آخر أوْجَبَ ذلك، وذلك مثلُ قولِكَ: ما كانَ زيدٌ قائماً، فالمانعُ هُنَا (ما) لا (كان).

وهذه الأفعالُ تستعملُ[2] تامةً وناقصةً /إلا[3] ليْسَ[4]، فإنّها لا تُسْتَعملُ [٧٧/أ] إلا على حالِها، ومَا عَدَاها يكونُ تاماً، فهل يبقى على معناه ناقصاً أو لا يبقى؟ أمرٌ[5] آخر، وجدْنا ذلك باقياً في بعضِها، مثل: صار زيدٌ إلى موضِعِ كذا، فلم يَنْتَقِلِ المعنى، وقد انتقلَ في قعد زيدٌ، وكان عبدُ الله، وكلُّها تكونُ تامةً وناقصةً إلا (ليس).

وتكونُ (كان) من بين سائرِ الأفعال منفردةً بالزيادةِ[6]، فهي تُسْتَعْمَلُ

---

(١) انظر: شرح الرضي ٢٩٧/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨٩/١.

(٢) أ: مستعمل، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) ب: أما.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/١-٣٤٣، شرح التصريح ١٩٠/١-١٩١، شرح جمل الزجاجي ٤٠٨/١-٤١٩، الهمع ١١٥/١-١١٦، وتنص بعض هذه المصادر على جعل (زال) و (فتئ) وبعضهم (ظل) مثل (ليس) في عدم مجيئها تامة، وأنها لا تستعمل إلا ناقصة.

(٥) ب: أمراً.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٦٠/١-٣٦١، شرح التصريح ١٩١/١-١٩٢، شرح الرضي ٢٩٣/٢-٢٩٤، شرح المفصل ٩٨/٧، الهمع ١٢٠/١، شرح ألفية ابن معط ٨٦٥، الأصول في النحو ٩١/١-٩٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٨/١، والنحاة يشترطون لزيادتها أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً.

ناقصةً، وتامةً[1]، وزائـدةً، وذهـبَ الكسـائي[2]، والفـراءُ إلى أنَّ (أَمْسَـى) و (أَصْبَح) تُزَادَانِ بمنزلـةِ (كـان)، واسْتَدلُّوا بقولِهـم: مـا أَصْبَـحَ أبْرَدَهـا، ومـا أَمْسَى أَدْفَأَهَا[3]، يعنُونَ الدُّنيا، أي مَا أَبْرَدَها في الصباح وأدفَأَهَـا في المسـاء، وَزَعَمَ طائفةٌ من الكوفيين أنَّها تُزَادُ كُلُّها[4]، نعـم وجميـعُ الأفعـالِ، ألا تـرى إلى[5] قوله:

---

(١) أ: تامة وناقصة، وما أثبته من ب و جـ.

(٢) هو علي بن حمزة الكسائي مولى بني أسد، أخذ عـن الرؤاسـي، ودخـل الكوفـة وهـو غلام، وكان يعلم الرشيد ثم الأمين من بعده. وهو إمام في اللغة والنحو، وأحد القراء السبعة، قرأ على حمزة الزيات، ثم اختـار لنفسـه قـراءة فـأقرأ النـاس بهـا، وهـو رأس الطبقة الثانية الكوفية، واختلف في وفاتـه فقيـل ١٨٠هـ، وقيـل ١٨٢، وقيـل ١٨٩، وقيل غير ذلك انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويـين ١٢٧-١٣٠، الفهرسـت ٧٢، تاريخ بغداد ٤٠٣/١١-٤١٥، نزهـة الألبـاء ٦٧-٧٥، إنبـاه الـرواة ٢٥٦/٢-٢٧٤، وفيات الأعيان ٢٩٥/٣-٢٩٧، بغية الوعاة ١٦٢/٢-١٦٤.

(٣) انظر: شرح ألفية ابـن معـط ٨٧١، الارتشـاف ٩٦/٢، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفـور ٤١٥/١، ٥٨٦، شـرح التسـهيل ٣٦٢/١. شـرح الرضـي ٢٩٥/٢، الهمـع ١٢٠، ونسبت بعض هذه المصادر هذا القـول للأخفـش، وبعضهـا لبعـض الكوفيـين دون النص على الكسائي والفراء.

(٤) أجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكل فعل لازم من غير هـذا البـاب. انظـر: الهمع ١٢٠/١، شرح التسهيل ٣٦٢/١، الارتشاف ٩٦/٢.

(٥) (إلى) ساقطة من جـ.

٢٥٢- عَلَى مَا قَـامَ يَشْتُمُنِي لَئِيْـمٌ[١] ....

قالوا فالمعنى عَلامَ يَشْتُمُني؟ و (قامَ) زائدةٌ، وكذلك قولُه:

---

(١) صدر بيت لحسان بن ثابت وتمامه:

كَخِنزِيْرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

وهو في ديوانه ٣٢٤ برواية (ففيمَ يقول) بدل (على ما قام) وعليه فلا شاهد فيه هنا. وهو له أيضاً في ضرورة الشعر لابن عصفور ٨٠، اللسان ٣٩٨/١٥، الخزانة ١٣٠/٥، ٩٩/٦-١٠٥، الأمالي الشجرية ٥٤٧/٢، (طناحي)، الأزهية ٨٤، المحتسب ٣٤٧/٢، شرح شواهد الشافية ٢٢٤/٤، العيني على الخزانة ٥٥٤/٤، شرح التصريح ٣٤٥/٢، شواهد التوضيح ١٦١، الدرر ٢٣٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٢، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٧١- شرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٠/٥، مغني اللبيب ٣٩٤، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٩، التكملة ٢٧، شرح المفصل ٩/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٥/١، الهمع ٢١٧/٢، توضيح المقاصد ١٨٠/٥، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ٧١٠، هو لحسان بن المنذر.

ويروى (تمرغ في دمان). والدمان: فسّره ابن الشجري بالسِّرْجين -وهو الزّبل أو البعر- وقال ابن هشام- هو كالرماد وزناً ومعنىً.

والشاهد فيه هنا القول بزيادة (قام) كما أوضح ذلك المصنف، وأكثر ما يستشهد به النحاة في كتبهم: لإثبات الألف في (ما) الاستفهامية مع اتصالها بحرف الجر لغة وقيل ضرورة.

٢٥٣- اليَوْمَ[١] قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عجَبِ[٢]

فهذا أيضاً قد زِيْدَتْ فيه (اذهبْ) والمعنى: فما بِكَ والأيامِ من عَجَبِ، وزادَ[٣] (اذْهَبْ)، وكذلك قولُهم: ما مَرَّ أَغْلَظَ أَصْحَابَ مُوسى[٤]، أي ما أَغْلَظَ أصحابَ مُوْسَى[٥]، وزَادَ[٦] (مرَّ) وهي من أخواتِ كان

---

(١) كذا في النسخ الثلاث، ورواية أغلب المصادر (فاليوم) كما سيأتي بيانه في تخريج البيت.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، الحجة لابن خالويه ٩٤، الإنصاف ٤٦٤، شرح المفصل ٧٨/٣، خزانة الأدب ١٢٣/٥-١٣١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧، المقرب ٢٣٤/١، شرح الكافية الشافية ٦٩٤، ١٢٥٠، شرح الأشموني ١١٥/٣، الأصول في النحو ١١٩/٢، شواهد التوضيح ٥٥، الدرر ١٩٢/٢، الهمع ١٣٩/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٤/١، ٤١٥، النكت ٦٦٩، ألفية ابن معط ٧٩٧، ويروى (قد بدتَّ) بدل (قرّبت) و (الآن) بدل (اليوم) وأكثر ما روي (فاليوم) بدل (اليوم)، قرَّبت: أخذت وشرعت.

والمعنى: هجوك لنا من عجائب الدهر، فقد كثرت، فلا يعجب منها.

والشاهد كما أوضحه المصنف زيادة (اذهب) ويستشهد به النحاة في كتبهم على عطف الأيام على الضمير في (بك) بدون إعادة الخافض،وذلك عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وهو جائز عند الكوفيين وبعض النحاة الآخرين على السَّعة.

(٣) ب: فزاد.

(٤) وهو ما حكاه الكسائي انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٦/١.

(٥) في شرح جمل الزجاجي ٥٨٦/١: على معنى أغلظ ما مروا.

(٦) لعله يقصد الكسائي حيث قال الصفار في ١١٣ أ: وحكى الكسائي: (ما مر أغلظ أصحاب موسى على ما أغلظ أصحاب موسى).

عندهم، وهذا الذي ذَهبَ إليه الكوفيون فاسِدٌ[1]؛ لأنَّ زيادةَ الفعلِ لا تُقَاسُ، فما وَرَدَ من ذلك فهو بينَ أمرين، إمَّا أنْ يُمْكِنَ ردُّه إلى ما اسْتَقَرَّ من عَدَمِ الزيادة. وإمَّا ألا يُمْكِنَ، فالذي أَمْكَنَ ردُّهُ إلى ذلك كانَ عَدَمُ الزيادةِ فيه أليقَ، والذي لا يُمْكِنُ ذلك فيه[2] حَكَمْنَا بزيادتِهِ شذوذاً، ولا ينبغي أن يُجْعَلَ قانوناً يُقَاسُ عليه غيرُه. أما قولُه: (على ما قام....) فإنَّ (قَامَ) بمعنى (ثَبتَ)[3]، وعليه[4] قولُه عزوجل ﴿إلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً﴾[5] أي ثابتاً، فكأنَّه[6] قال: على ما ثَبتَ يَشْتُمُني[7]. وأما قولُه: (فاذهب.....)، فليست (اذهبْ) زائدةً، والمعنى: فاذهبْ فإنَّا نَكْرَهُكَ، ولا نَحْتَمِلُ ذلك منك، ثم قال: وَهَذا لا يُنْكرُ منك، كما لا يُنْكَرُ فِعلُ الأيام، فلا يُتعجَّبُ منك، كما لايُتعجَّبُ من الدَّهْرِ. وَمَا عَدَا ذينِ فهو زائدٌ إلا أنَّه شاذٌّ؛ لِقِلَّتِهِ، وأمّا (كانَ) /فقد كثُرَ ذلك فيها، فزيادتُها مَقِيسَةٌ، وسَبَبُ ذلك معلومٌ،[٧٧/ب]

---

(١) انظر الهمع ١/١٢٠.

(٢) ب: فيه ذلك.

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٠.

(٤) ب: ومنه.

(٥) سورة آل عمرآن ٧٥.

(٦) أ، ب: وكأنه، وما أثبته من جـ.

(٧) ب: تشتمني.

وذلك أنَّ كلَّ فِعْلٍ مُتَضَمِّنٌ لها، فـ (قام) بمنزلةِ: [كان][1] قيامٌ، فإن زدْتَها فتكون قَدْ وَكَّدتَ ما تضمَّنَه الكلامُ، وغيرُها لا يَتضمَّنُه كلُّ فِعْلٍ، فليسَ زيادتُه مِمَّا لها وجْهٌ يُسَوِّغُ ذلك، ولذلك قَلَّ مجيءُ غيرِها زائدةً، فـ (كانَ) تُسْتَعْمَلُ زائدةً وناقصةً وتامةً، فإذا اسْتُعْمِلَتْ زائدةً، فهل لها فاعلٌ، أو ليسَ لها؟ خلافٌ[2]: أمَّا أبو سعيد –رحمه الله– فادَّعى أنّها التامّةُ، ولها فاعلٌ[3]؛ لأنَّ الفعلَ لا يخلو عن الفاعلِ، فلا يجوزُ أن تُقَدِّرَها عَرِيَّةً عنه، وَزَعَمَ[4] الفارسيُّ أنَّها الناقصةُ، ولا فَاعِلَ لها وهو الصحيح[5]. فإنْ قُلْتَ: كلُّ فعلٍ لابُدَّ له من فاعلٍ، قُلتُ: قَدْ انْفَصَلَ عن هذا بأنَّ الفعلَ إذا اسْتُعْمِلَ استعمالَ ما لا يحتاجُ إلى فاعلٍ لم يحتجْ إليه، دليلُ ذلك: (قلَّما) و (طالَمَا)، وهذه اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ الظروفَ نحو أمْسِ وغدٍ،

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وهو في ب و جـ.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/٢٩٤، شرح المفصل ٧/٩٩، شرح التسهيل ١/٣٦١، الهمع ١/١٢٠-١٢١، الارتشاف ٩٦، وقد عكس ابن عصفور فنسب للسيرافي ما قال به الفارسي، وللفارسي ما قال به السيرافي. انظر شرح جمل الزجاجي ١/٤٠٩، و لم يعلق المحقق على ذلك بشيء.

(٣) قال ذلك في شرحه على الكتاب ١/١٥٢ أ، وقال: "فاعلها مصدرها".

(٤) انظر رأيه هذا في البغداديات ١٦٧-١٧٠.

(٥) وقال به **أيضا** ابن مالك في شرح التسهيل ١/٣٦١.

فلا يحتاجان إلى الفاعل أعني: كانَ ويكونُ، وهذا هو الصحيحُ، وإذا اسْتُعْمِلَت ناقصةً رَفَعَت الاسمَ ونَصَبَتِ الخبرَ، إلا أنْ يكونَ فيها ضميرُ الشأنِ أو القِصَّةِ، فإنَّ الجملةَ حينئذٍ[1] تبقى على إعرابها، وتكونُ في موضع الخبر، فتقول كانَ هندٌ قائمةٌ، وكان عبدُ الله قائمٌ[2]، وكانت[3] زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةٌ، هذا مذهبُنا، وزعم الكوفيون أن ضميرَ القصةِ إنَّما يكونُ مع المؤنث، وضميرُ الشأنِ مع المذكرِ[4] للمشاكلةِ، وهذا الذي قالوا: حَسَنٌ لو ساعدهم السَّمَاعُ قال الله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ تكُنْ لَهُمْ آيةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيْل**﴾[5] فلا يمكن أن تكونَ (الآيةُ) رفعاً على (كانَ)؛ لأنَّ (أنْ يَعْلَمَهُ) معرفةٌ في رُتْبَةِ المضمر، فكيف يُجعلُ خبراً، فهو المبتدأُ و (آيةٌ) خبرٌ، و (تكنْ)[6] قد أُضْمِرَ فيها القصةُ[7]، وكأنَّه قال: أَوَلم تكُنْ القِصَّةُ:

---

(١) ب: إذ ذاك.

(٢) أ: قائماً، وأثبت ما في ب و جـ لأنَّه المقصود بالتمثيل.

(٣) أ: وكان، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) انظر في ذلك كله: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١١، شرح المفصل ٧/١٠١، شرح ألفية ابن معط ٨٦٨.

(٥) سورة الشعراء ١٩٧، وهو قراءة ابن عامر انظر السبعة في القراءات ٤٧٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٥٢، حجة القراءات ٥٢١، إتحاف فضلاء البشر ٢/٣٢٠، والقراءة المشهورة ﴿**أَوَلَمْ يَكُنْ لهم آيةً**.....﴾.

(٦) ب: تكون.

(٧) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١١.

عَلِمَه بنو إسرائيل آيةً، فهو بمنزلةِ كانت زيدٌ قائمٌ، فقد صَحَّ مذهبُنا.

وإذا استعملتْ ناقصةً كانت للدلالةِ على الزمانِ الماضي، وقد تكون بمنزلةِ صار[1]، قال الشاعر:

٢٥٤- فَخَرَّ عَلَى الأَلاءَةِ لَمْ[2] يُوَسَّدْ وقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ خِمَاراَ[3]

أي وقد صار/ الدماء له خماراً، وكذلك قوله: [٧٨/أ]

٢٥٥- ....قَدْ كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها[4]

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠٢/٧، اللسان ٢٤٩/١٧، شرح الرضي ٢٩٣/٢.

(٢) أ: و لم، والواو زائدة وهي ليست في ب و جـ.

(٣) البيت لشمعلة بن أخضر بن هبيرة وهو من شعراء الحماسة، وهو له في حماسة أبي تمام ٢٩٢/١، الخزانة ٢٠٢/٩، المؤتلف والمختلف ٢٠٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩١، شرح ديوان الحماسة ٥٦٧، اللسان ٢٧٤/١٦، ٢٥٠/١٧.

ويروى (فجَرِّ).

الألاءة: شجرة حسنة المرأى قبيحة المختبر، انظر شرح ديوان الحماسة ٥٦٧.

(٤) جزء بيت لعمرو بن أحمر الباهلي وتمامه:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطِيُّ كأنَّها قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كانتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

وهو له في المعاني الكبير ٣١٣، الخزانة ٢٠١/٩-٢٠٦، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٢٥-٥٢٦، اللسان ٤٩/٩، ٢٤٩/١٧، الحيوان ٥٧٥/٥، تاج العروس ٢٥٧/١٨، ٣٧٨، ونسب في شرح المفصل ١٠٢/٧، لابن كنزة، وكذلك في شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥، إلا أن ابن بري قال: والصحيح أنه لعمرو بن أحمر الباهلي، وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٨٩-٧٩٠، نسب لذي الرمة، وليس في =

أي: وقد[1] صَارتْ، لأن البيوض[2] لم تكن قطُّ فِرَاخاً، بل صارتْ فِراخاً، وإذا استُعْمِلتْ للدَّلالةِ على الزَّمانِ الماضي، فهل تقتضِي الدوامَ والاتصالَ أو لا؟ مسألة خلاف[3]، وذلك أنَّك إذا قلتَ: كان زيدٌ[4] قائماً، فهل هو الآن قائمٌ؟ الصحيحُ أنَّه ليسَ كذلك، هذا هو المفهومُ ضرورةً،

=

ديوانه، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ١٣٧، شرح الرضي ٢/٢٩٣، شرح المفضليات للتبريزي ٨٣٤، التكملة ١٥٨، شرح ألفية ابن معط ٨٦٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١٢، المفصل ٢٦٥، شرح ديوان الحماسة ٦٨، المقتصد ١/٤٠٢، شرح الأشموني ١/٢٣٠، التوطئة ٢١٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٠، شرح التسهيل ١/٣٤٥، وجاءت روايته في تاج العروس ١٨/٢٥٧، (أُرِيهم سُهَيْلا) مكان (بتيهاء قفر).

التيهاء: المفازة التي لا يهتدي فيها القفر، المكان الخالي، القطا: طائر سريع الطيران، الْحَزن: ما غلُظ من الأرضِ وهو ضدّ السهل، يقول البغدادي: يصف المطي بسرعة السير: كأنها بمنزلة القطا تركت بيوضاً صارت أفراخاً، فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها" الخزانة ١٩/٢٠١-٢٠٢.

(١) الواو ساقطة من جـ.

(٢) ب: البيض.

(٣) انظر: شرح الرضي ٢/٢٩٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١٢، شرح التسهيل ١/٣٤٥، شرح ألفية ابن معط ٨٦٤، اللسان ١٧/٢٤٨-٢٤٩.

(٤) أ: زيد كان قائماً، وما أثبتناه من ب و جـ.

وإنَّما حَمَلَهُمْ على جَعْلِها للدوام ما[1] وَرَدَ من مثل قوله تعالى ﴿وكـانَ اللهُ غَفُـوْراً رحِيْمـاً﴾[2] وقولـه[3] عـزَّ وجـلَّ[4]: ﴿ولا تَقْرَبُـوْا الزِّنـى إنَّـهُ كـانَ فاحِشَةً﴾[5] وهذا عندنا يتخرَّجُ على أنَّـه جـوابٌ لمـن سَـأَلَ: هـلْ كـان اللهُ غفـوراً رحيمـاً؟ فقيـل لـه: كـان اللهُ غفـوراً رحيمـاً، وأمـا قولـه تعـالى[6]: ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى إنّه كان فاحشةً﴾ أي قد كان عندكم فاحشـةً، وكنتم تعتقدون ذلك فيه، فتركُه يَسْهُلُ عَلَيْكُمْ.

وأما التامةُ، فتكونُ بمعنى حَدَثَ ووَقَعَ، ومِـنَ النـاس مَـنْ جَعَلَهـا بمعنـى وُجد، واسْتَدَلَّ بقوله تعالى[7]: ﴿وإنْ كـانَ ذُوْ عُسْـرَةٍ فَنَظِـرَةٌ﴾[8] أي وإنْ

---

(١) ب: وأورد.

(٢) الآيات بهذا اللفظ كثيرة انظر سورة النساء ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، سـورة الفرقـان ٧٠، الأحزاب ٥،٥٠، ٥٩، ٧٣، سورة الفتح ١٤.

(٣) من هنا إلى قوله (وأما قوله) ساقط من ب.

(٤) جـ: تعالى.

(٥) سورة الإسراء ٣٢، وفي النسخ الثـلاث ﴿.... إنَّـه كـان فاحشـةً ومَقْتـاً﴾ وليـس في الآية ﴿ومَقْتاً﴾ بل تمامها ﴿إنَّه كانَ فاحشةً وَسَاءَ سَبِيْلاً﴾ أمَّـا ﴿مَقْتـاً﴾ فجـاءت في آية أخرى في سورة النساء آية ٢٢، وفي سياق آخر ولفظها ﴿ولا تَنْكِحُـوْا مـا نَكَـحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلا مَا قد سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيْلاً﴾.

(٦) (تعالى) ساقطة من ب و جـ.

(٧) (تعالى) ساقطة من ب و جـ.

(٨) سورة البقرة ٢٨٠، وقوله (فنظـرة) سـاقطة مـن ب و جــ، وتمـام الآيـة ﴿فَنَظِـرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ، وأَنْ تَصدَّقُوا خيرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُون﴾.

وُجد، أي أُصيب، وهذا لا ينبغي أنْ يُقالَ به، لأنها من الكون، فينبغي أنْ يكونَ معناها معنى الكونِ وهو حَدَثَ وخُلِق[1]، وكذلك قال سيبويه[2] رحمه الله[3]: وتقول: كان عبدُ الله، أي خُلِق، وأمَّا قولُه: ﴿[4]**وإنْ كان ذُو عُسْرَةٍ**﴾ ولم يَحْدُث، بل أُصِيْب، فمتأول[5]؛ لأن الإعسار إذا حدَثَ، فقد صار المُعْسِرُ كأنه وُجدَ الآن، فهذا أمرٌ كان.

وأما (أمسى وأصبح وغَدَا، وراحَ وأضْحَى) فتكون تامةً وناقصةً، فإذا كانت تامةً، فيكونُ معناها دخولَ الفاعلِ في الوقت الذي اشْتُقَّ من اسْمِهِ هذه الأفعالُ، فأمسىَ زيدٌ: دَخَلَ في المساء، وكذلك أَضْحَى: دخل في الضُّحى، ورَاحَ: دخل في الرواح، وهو العشيُّ، وإذا كانتْ ناقصةً كانتْ على معنيين[6]: أحدهما دخولُ اسمِ الوقتِ المشتقِّ منه[7] هذه الأفعالُ على

---

(١) انظر في المعاني التي تأتي لها (كان) التامة: المقرب ٩٢، شرح التسهيل ٣٤٢/١، الهمع ١١٥/١-١١٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٣/١، الارتشاف ٧٦/٢، شرح ألفية ابن معط ٨٦٤-٨٦٥، فقد ذكروا من المعاني (ثبت، وحضر، ووقع، وأقام، وكفل، وغزل، وحدث، وقدر، وذكر ابن معط أيضاً (يوجد).

(٢) الكتاب ٤٦/١.

(٣) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٤) الواو ساقطة من النسخ الثلاث وهي في الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٥) ب: فمأول.

(٦) انظر: شرح الرضي ٢٩٤/٢، شرح المفصل ١٠٣/٧-١٠٤، المقرب ٩٣/١.

(٧) ب، المشتق من هذه.

الفاعل على صفةٍ ما، وذلك: أمسى عبدُ الله قائماً، فالمعنى دَخَلَ عليه المساءُ وهو قائمٌ على هذه الصفةِ، لا أنّه لم يكنْ قائماً إلا وقتَ /المساء، بل كانَ [٧٨/ب] قائماً ودَخَلَ عليه المساءُ وهو ملازمٌ[1] لتلك الصفة، وكذلك أضْحَى وغَدَا ورَاحَ وأَصْبَحَ، والمعنى الثاني أن تكونَ بمعنى صَارَ، فمن[2] ذلك قولُه:

٢٥٦- أَمْسَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي ويَشْتِمُنِي أَبَعْدَ سِتِّينَ[3] عِنْدِي تَبْتَغِي الأَدَبَا[4]

أي صار يُمَزِّقُ أَثْوابي، لا دَخَلَ المساءَ وهو يفعل كذا، وقولُه:

٢٥٧- أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ[5].... ....

---

(١) أ: ملزوم، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) أ: ومن، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) أ، ب: شيبي، وما أثبتناه من جـ.

(٤) البيت ينسب لأمّ ثَوَاب الهزّانيّة من عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار من أبيات قالتها في ابن لها عقّها كما في الكامل ٣١٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٥٦، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/٤١٥، الارتشاف ٢/٧٨.
ويروى (أنشأ يخرق) بدل (أمسى يمزق) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، كما يروى (ويضربني) و (يؤدبني) بدل (يشتمني) و (شيبي) بدل (ستين).

(٥) جزء من بيت للربيع بن ضبع الفزاري شاعر جاهلي وهو أحد المعمرين وتمامه:
.... ولا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيْرِ إِنْ نَفَرَا
وهو له في الكتاب ١/٨٩، الشنتمري على الكتاب ١/٤٦(بولاق)، النوادر في اللغة ٤٤٦، العيني على الخزانة ٣/٣٩٨، الخزانة ٧/٣٨٤، شرح التصريح ٢/٣٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٥، جمهرة أنساب العرب ٢٥٥، الحلل في شرح أبيات الجمل =

أي: صِرْتُ لا أَحْمِلُها، وكذلك[1] قولُه:

٢٥٨- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ[2] ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ[3]

=

٣٧، الأمالي للقالي ٢/١٨٥، اللسان ١٧/١٢٨، النكت ٢٢٣، وهو بلا نسبة في البسيط ٦٥٤، الجمل للزجاجي ٤٠، الرد على النحاة ٧، ١٠، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٣، ٦٠٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١٤، شرح ألفية ابن معط ٨٧١، المحتسب ٢/٩٩، شرح المفصل ٧/١٠٥، المقتصد ٢٣٧.

يصف الشاعر في البيت نفسه وانتهاء شبيبته وذهاب قوته، ووهن عزيمته، فلا يقدر على حمل السلاح ولا يملك رأس البعير إن نفر منه وفرَّ هارباً.

(١) أ: ومن ذلك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) من هنا إلى آخر البيت ليس في ب و جـ.

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا، وهو له في شرح التصريح ٢/١٩، الدرر ٢/٣٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٥-٤٢٧، أدب الكاتب ٣٩٢، الاقتضاب ٤٢٨، شرح المفصل ٨/٣٨، الخزانة ١٠/١٤٧-١٥٨، العيني على الخزانة ٣/٣٠١، اللسان ١٣/٤٠٦، ١٩/٣٢١، الأزهية ٢٠٣، النوادر في اللغة ٤٥٤، شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢٦٧، ٧/١٥٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٣، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٣٠، الصحاح ٢٤٣٨، وقد نسب في النكت ١١٣٣ لكعب بن زهير خطأ. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤/٢٣١، الشنتمري على الكتاب ٢/٣١٠ (بولاق)، المقتضب ٣/٥٣، الكامل ١٠٠١، الجمل للزجاجي ٦١، المخصص ١٤/٥٧، ٦٤، ١٦/٦٥، الإيضاح العضدي ٢٥٩، الخزانة ٦/٥٣٥، معجم مقاييس اللغة ٤/١١٦، المفصل ٢٨٨، المقرب ١/١٩٦، الجنى الداني ٤٧٠، مغني اللبيب ١٩٤، ٦٩٠، شرح جمل

=

لأنَّ القَطَا لا يَطيرُ نهاراً، كذلك زَعَمَ اللغويون، فهي بمعنى صَارَتْ.

وأمَّا (ظَلَّ) و (باتَ)[1]، فتكونُ تامةً وناقصةً[2]، فإذا كانت تامةً، فالمعنى أقامَ نهارَه [وأقام ليلَه، وإذا كانت ناقصةً كانتْ على معنيين:

=

الزجاجي لابن عصفور ٤٨١/١، شرح ابن عقيل ٢٨/٢، البسيط ٨٧٣، شرح التسهيل ١٤٠/٣، رصف المباني ٣٧١، جمهرة اللغة ١٣١٤، الهمع ٣٦/٢، شرح الأشموني ٢٢٦/٢، ويروى: (خِمْسُها) بدل (ظِمؤها)، و (ببيداء) بدل (زيزاء) غدت: صارت، والضمير: يعود إلى (كُدْرية) وهي القطاة، وقد تقدم ذكرها في بيت سابق على بيت الشاهد، مِن عليه: من فوقه، والضمير يعود للفرخ المتقدم ذكرُه أيضاً في البيت السابق، وظمؤها: مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب، ويروى مكان ذلك (خمسها)، والخمس: أن ترد ثم تغب ثلاثاً ثم ترد فيُعتدُّ بيومي وردها مع ظمئها فيقال: خمس. تَصِلُّ: تصوِّت أحشاؤها من العطش، القيض: قشر بيضها، الزيزاء: الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها واحدتها زيزاءة، وقيل هي المفازة التي لا أعلام فيها، ويروى مكانها (ببيداء) والبيداء: القفر الذي يبيد من يسلكه، المجهل: الذي ليس له أعلام يهتدي بها، وأوضح المصنف وجه الاستشهاد به هنا، وأيضاً فإن النحاة يستشهدون به على مجيء (على) مجرورة بمن، وهنا يقول بعض النحاة: تتعين اسميتها.

(١) انظر: المقرب ٩٣/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٧/١، شرح المفصل ١٠٥/٧-١٠٦.

(٢) كثيراً ما يعيد المصنف الضمير مفرداً إلى مثنى، وهذا التعبير شائع عنده والأولى أن يقول فتكونان تامتين وناقصتين.

أحدهما: أقَامَ نهارَه[1]] على هذه الصفةِ من القيام أو غيرِه، والثاني أَنْ تكونَ بمعنى صَارَ، قال الله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تفكَّهُونَ﴾[2] أي صرتم، وقولُه ﷺ: (إذا اسْتَيْقَظَ أحدُكم من نومِهِ فليغسلْ يدَه[3]، قَبْلَ أنْ يُدْخِلَها في إنائِه، فإنَّ أَحَدَكُمْ لا يدري أَيْنَ باتَتْ يَدُه)[4] أي أين صَارَتْ يَدُهُ[5]، ويُقَوِّي هذا روايةُ مَنْ رَوَى أَيْنَ جَالَتْ يَدُه.

وأمَّا (لَيْسَ) فلا تكونُ إلا ناقصةً، وهي للنفي، فتنفي ما تدخلُ عليه على حَسَبِهِ من مضيٍّ أو اسْتِقْبَالٍ، ولا تنقلُه إلا أنَّها إذا دَخَلَتْ على المُحْتَملِ خَلَّصَتْهُ للحالِ، فليسَ: زيدٌ يقومُ غير محتملٍ، بل هو حالٌ. وأمَّا (مَادَامَ) فتكونُ تامةً وناقصةً، فإذا كانتْ تامةً فهي تَدُلُّ على اتِّصالِ ما قَبْلَها مُدَّةَ ثباتِهِ وذلك: لا أُكَلِّمُكَ مادَام زيدٌ، فهي قَدْ دَلَّتْ على اتِّصالِ عدمِ الكلامِ مُدَّةَ ثباتِ زيدٍ، وإذا كانتْ ناقصةً، فهي تَدُلُّ على اتِّصالِ ما قَبْلَها مُدّةَ ما بَعْدَهَا على تلك الصفةِ، وذلك لا أَقُوْمُ مادَامَ زيدٌ قائماً، دلت على

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من أ بسبب انتقال النظر وتكملته من ب و جـ.

(٢) سورة الواقعة ٦٥.

(٣) ب، جـ يديه.

(٤) الحديث أخرجه أحمد بهذا اللفظ في مسنده ٤٦٥/٢، وهو عند البخاري في صحيحه ٥٢/١ برقم ١٦٢، وعند مسلم في صحيحه ٢٣٣/١ برقم ٢٧٨، وسنن أبي داود ٢٥/١، ٢٦، وسنن الترمذي ٣٦/١، وغير ذلك من كتب الصحاح.

(٥) (يده) سقطت من ب.

اتِّصَالِ ما قَبْلَها مُدَّة ثبوتِه قائماً، وأَمَّا (مَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ وَمَا بَـرِحَ) فتكونُ على معنيين[1] تامةً وناقصةً، فإذا كانت تامةً، دلَّـتْ علـى ثُبـوتِ مـا بَعْدَهـا، فقولُـك: مـا زَالَ زيـدٌ، أي ثَبَـتَ، وكذلـك سـائرُها، وإذا كـانتْ ناقصةً/ دلَّتْ على ثُبوتِ الصِّفةِ للموصوفِ مُذْ كَانَ قائلاً لهـا،[2] وذلـك مـا[79/أ] زَالَ زيدٌ قائِماً، المعنى مُذ قَامَ ثَبتَ على ذلك لا أنَّه كذلِكَ مُذْ وُجِـدَ، ومِـنَ النَّاسِ من خَالَفَ في (ما بَرِحَ) فَزَعَمَ أنَّها من البَرَاحِ وهو المكانُ[3]، فقولُـك: ما بَرِحَ زيدٌ، أي ما زَالَ من البراحِ، وما بَرِحَ زيدٌ قائماً، أي[4] مـا زَالَ مـن الْبَرَاح قائماً، ورَدَّ[5] الفارسيُّ هذا بقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَـالَ مُوْسـى لِفَتَـاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾[6] فلو كـانَ علـى زعمـه لكـانَ محـالاً إذ المعنى على مَذْهَبِهِ لا أَزُولُ من البَرَاحِ حتَّى أَبْلُغَ مجمعَ البحرينِ[7]، فمنْ فَعَـلَ هَذَا لم يَبْلُغْ أبداً مجمعَ البحرينِ، وإنَّما المعنى لا أَزُولُ عَمَّا أَنَا فيه من المشْـيِ، حتى أبلغَ مجمعَ البحرين، فهذا خَلْفٌ.

---

(١) أ: فعلين، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) ب: بها.

(٣) انظر الحلبيات ٢٧٣، شرح جمل الزجاجي ٤١٨/١.

(٤) من هنا إلى قوله (قائماً) ساقط من ب.

(٥) انظر رد الفارسي هذا في الحلبيات ٢٧٣-٢٧٤.

(٦) سورة الكهف ٦٠ وبعدها في ب ﴿**أو أمضي**﴾ و تكملة الآية: ﴿**أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً**﴾.

(٧) بعد ذلك في ب (أو) ومن هنا إلى قوله (البحرين) الآتي ساقط منها.

وهذه[1] الأفعالُ لابُدَّ فيها من (ما)[2] أو [مِن[3]] حرفِ نفيٍ ظـاهرٍ أو مقدَّرٍ، ولا يجوزُ طرحُه لفظاً وتقديراً على حال، وإنَّمـا[4] يكُـونُ مُطَّرَحـاً[5] مُقَـدَّراً، ويكـونُ ذلـك مقيساً[6] في جـوابِ القسـم[7] كقولـه [تعـالى[8]] ﴿تَا للهِ تَفْتَأُ[9]﴾ وما عداهُ يكونُ شاذاً[10] إنْ وُجد، فمن ذلك قولُه:

---

(١) ب: وهذا.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معـط ٨٧٣- ٨٧٥، شـرح الرضـي ١/٢٩٥، شـرح التسـهيل ١/٣٣٣-٣٣٥، شرح التصريح ١/١٨٤-١٨٥، الهمع ١/١١١.

(٣) (من) ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

(٤) جـ: فإنَّما.

(٥) ب: مطرداً.

(٦) جـ: معنيّاً.

(٧) انظـر: ارتشـاف الضـرب ٢/٨٠-٨١، شـرح الرضـي ٢/٢٩٥، شـرح التصريـح ١/١٨٥، المقرب ١/٩٤، معاني القرآن للفـراء ٢/١٥٤، ويشـترطون للحـذف كـون الفعل مضارعاً وكونه جواب قسم، وأن يكون النافي "لا".

(٨) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو في جـ.

(٩) سورة يوسف ٨٥.

(١٠) يجعله النحاة شاذاً إذا كـان بلفـظ المـاضي انظـر: تعليـق الفرائـد ٣/١٥٤ والمصـادر السابقة تحت رقم (٧).

٢٥٩- لَعَمْرُ أَبِي أَسْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةً عَلَى قَوْمِهَا ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ[1]

---

(١) البيت لا يعرف قائله، وقال البغدادي "وهذا البيت لم أقف له على تتمة و لا قائل" وهو في الخزانة ٩/٢٣٧-٢٤١، ٢٤٣، ١٠/١٠٠-١٠١، الارتشاف ٢/٨١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٦، معاني القرآن للفراء ٢/٥٤، ١٥٤، مغني اللبيب ٥١٣، الهمع ١/١١١، ٢/١٥٦، المقرب ١/٩٤، الدرر ١/٨١، ٢/٢١٠، تأويل مشكل القرآن ٢٢٥، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٠، كتاب الصناعتين ١٩٠، شرح الرضي ٢/٢٩٥، ٣٤٠، شرح أبيات المغني ٦/٢٢٣، شرح جمل الزجاجي ١/٣٨٧، تعليق الفرائد ٣/١٥٤، ١٥٦، ويروى أوله: (لعمر أبي دهماء) و (فلا وأبي دهماء) و (فلا وأبي دهمان)، و (لعمر أبي عفراء) و لم أجد في المصادر (لعمر أبي أسماء) كما يروى (ما قيل للزند) وجاءت روايةٌ للشطر الثاني في الدرر ١/٨١، ٢/٢١٠ هكذا:

عليّ وإن قَدْ قلَّ منها نصيبها

لعمر أبي أسماء: أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، و"عزيزة" خبر زالت: من العزة. فَتَّل الزند: أورى فيه النار وانظر في صفة الزَّند والزندة وكيفية الفتل: الخزانة ٩/٢٤٠-٢٤١، شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢٢٤-٢٢٥.

والشاهد حذف (ما) النافية من (زال) وهو شاذ وقيل: قليل، يريد (ما زالت) وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٦، وأما على رواية (فلا وأبي دهماء) فيجعله النحاة من الفصل بين (لا) و (زالت) بالجملة القسمية.

وأما قول الآخر:

٢٦٠- وَلا أَرَاهـَا تَزَالُ ظالِمــَةً   تُحْدِثُ لِـي قَرْحــَةً وَتَنْكَــؤُهـَا[1]

فليسَ من قبيلِ البيت الأوَّل، وهو عندنا قد اسْتعمل فيه (لا) مع تـزال، ويكون قولُه: (أَرَاها) قد اعْتُرِضَ به[2] بينهما، وكأنَّه قال: ولا تَـزالُ ظالِمـةً مِمَّا أَرَى.

وأمَّا (قَعَدَ) في المثـل، و (جـاء)، و (آض) فبمعنـى (صَـارَ)، ولا تكـونُ (آض) إلا ناقصةً، وإنْ اسْتُعْمِلَتْ (جاءَ) و (قَعَدَ) تامَّتين، خَرَجَتَا عـن معنـى

---

(١) البيت لإبراهيم بن علي بن هرمة شاعر مخضرم وهو آخر مـن يحتـج بـه مـن الشـعراء، وقد قيل له: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولنَّ قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش.
وهو له في شرح شـواهد المغـني للسيوطي ٨٢٠، ٨٢٦، الـدرر ١/٨١-٨٢، ٢٠٧، شرح أبيات المغني ٦/٢٢١-٢٢٢، الكامل ٧٩٢، ١٣٢٧، وهو بلا نسـبة في معـاني القرآن للفراء ٢/٥٧، شرح التسهيل ١/٣٣٥، مغـني اللبيـب ٥١٣، الهمـع ١/١١١، ٢٤٨، الأضـداد لابـن الأنبـاري ٢٦٨، تعليـق الفرائـد ٣/١٥٥، الارتشـاف ٢/٨١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٨٧، خزانة الأدب ٨/٢٣٧، ويروى (تحـدث بي) بدل (تحدث لي) و (نكبة) بدل (قرحة) ويروى تظهرُ لي) بـدل (تحـدث لي) ولا أرها تزال ظالمة: أي أراها لا تزال ظالمة فقدم (لا) ففصـل بـين حـرف النفـي والفعـل وهو محل الشاهد. وقـال المبرد: استغنى بـ (لا) الأولى عـن إعادتهـا، انظـر الكـامل ٧٩٣، شـرح أبيـات المغـني ٦/٢٢١، تنكؤهـا: تقشـرُها، والمعنـى تحـدث لي جرحـاً وتنكؤه بآخر.

(٢) (به) ساقط من ب.

(صَارَ)، فلم يَبْقَ علينا من هذه الأفعـالِ مـا تَبَيَّـن[1] معنـاه إلا (صَـارَ) وهـي للرجوعِ والانتقالِ، فتقول: صَارَ زيدٌ قائماً أي: انْتَقَلَ إلى كذا، وَرَجَعَ إليـه، فهي تدُلُّ على انتقالِ[2] الفاعلِ من صفةٍ إلى صفةٍ، هَذَا إذا كانتْ ناقصةً.

فإن كانت تامـةً، فهـي تَـدُلُّ علـى انتقـالِ[3] الفـاعلِ فتقـول: صـارَ إلى موضِـعِ كَـذَا، أي انْتَقَـلَّ. واعْلَـمْ أنَّ (مـا بَـرِحَ) تُسْـتَعْمَلُ بغـيرِ (مـا)، /ولا تُقدرُ[4] فيها فتقولُ: بَرِحَ زيدٌ قائماً، أي زَال عن القيام، قال: [٧٩/ب]

٢٦١- وَأَبْرحُ ما أَدامَ ا للهُ قَوْمِـــي بِحَمْــدِ ا للهِ مُنْتَــطِقاً مُجيْـداً[5]

---

(١) أ: يُبن، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) جـ: اتصال.

(٣) في أ: كُرِّرتْ العبارة السابقة من قوله: (فهي تدل على انتقـال الفـاعل مـن صفـة) إلى قوله (فهي تدل على انتقال الفاعل).

(٤) ب: يقدر.

(٥) البيت لخداش بن زهير بن ربيعة شاعر جاهلي شُهد له بالتقدم في الشعر، واختلـف في إسلامه، والبيت له في مجاز القرآن ٣١٦/١، العيني على الخزانة ٦٤/٢، شرح شـواهد ابن عقيل ٤٣-٤٤، اللسان ٢٣٢/١٢، وهو بـلا نسبة في الصحـاح ١٥٥٩، تعليـق الفرائد ١٥٥/٣، معجم مقاييس اللغة ٢٣٨/١، ٤٤١/٥، شرح جمل الزجاجي لابـن عصفور ٣٨٧/١، الخزانة ٢٤٣/٩، الـدرر ٨١/١، المقـرب ٩٤/١، الهمـع ١١١/١، شرح الأشموني ٢٢٨/١، شرح ابن عقيل ٢٢٥/١.

ويروى (على الأعداء) مكان (بحمد ا لله).

=

أي أزولُ عن أن أكونَ[1] صاحب منطقة وجواد بحمد الله[2] ما أَبْقَى اللهُ قَوْمِي، لأنَّهم يكْفُونني هذه المؤنة، ولا أحْتاجُ إليها مُدَّةَ بقائهم.

واعْلَمْ أنَّ كلَّ ما كانَ مبتدأ، فإنَّه يكونُ اسماً لهذه الأفعالِ إلا أسماءَ الاستفهامِ، وأسماءَ الشَّرْطِ، وكم الخبريةَ، و (ما) التعجبيةَ، وذلك لأنَّها لو عَمِلتْ فيها لخرجت عن موضوعِها، من الصدر، وخالفنا الأخفش في (كم) لأنَّها عنده بمنزلة كثير[3]، فهي عنده لا تلزمُ الصَّدرَ، فهو يُجيزُ[4] رأيتُ[5] كم غلامٍ لك، أيْ كثيراً من الغِلْمَانِ لك، وكذلك يَجْعَلُها اسماً

=

منتطقاً: النطاق ما يشد به الوسط، وفي الصحاح ١٥٥٩، النطاق: شقة أو ثوب تلبسه المرأة، ثم تشد وسطها بحبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة، والأسفل ينجر على الأرض وليس لها حُجْزَةٌ ولا نَيْفَقٌ ولا ساقان، والجمع نُطُقٌ، ويقال: جاء فلان منتطقاً فرسه إذا جنبه و لم يركبه. وهو أحد معنيين لذلك، ذكرهما ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ٤٤١/٥، والآخر: منتطق: قائلٌ منطقاً في الثناء على قومي.

والشاهد: استعمال (برح) ناقصة بغير أداة النفي لا في اللفظ ولا في التقدير. وذلك قليل جداً. وقيل إن (لا) محذوفة والتقدير (لا أبرحُ).

(١) ب: يكون.

(٢) بعدها جاء في أ (تعالى) وليست مقصودة هنا؛ لأنه يشرح معنى البيت، وذلك موافق لما في ب و جـ.

(٣) انظر تعليق الفرائد ١٦١/٣، فقد عرض رأي الأخفش هذا.

(٤) أ: نحو، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) (رأيت) ساقطة من ب.

لكان، وهي عندنا من حروف الصدور، لأنَّها للمُباهاةِ والافْتِخارِ، والحرفُ الموضوعُ لهذا المعنى قد لَزِمَ الصَّدْرَ، وهو (رُبَّ) فكذلك (كَمْ) مع أنَّ السَّمَاعَ لم يَرِدْ إلا على هَذا، فالصحيحُ[1] ما ذهَبَ إليه سيبويه رحمه الله[2].

وكلُّ ما كان خبراً للمبتدأ فإنَّه يكونُ خبراً لها إلا الجملةَ غيرَ المحتملةِ للصدقِ والكذبِ، فإنَّها لا تقعُ خبراً، فلا تقولُ: كان زيدٌ هل قامَ، أو كان عمروٌ لاتضربْه؛ لأنَّها غيرُ ثابتةٍ فتُناقِضُ معانيَ هذه الأفعالِ إذ هي ثابتةٌ. ولا يحتاجُ هنا إلى استثناءِ اسم الاستفهام و (كم) الخبريةِ؛ وإن كُنَّا نستثنيها[3] في (إنَّ) لأنَّها إنما لم يجز أن تكون[4] خبراً[5] لـ (إن)[6]، لأنَّها تخرجُ عن الصَّدْرِ[7]، وأمَا (كانَ) فهي متصرفةٌ، فيتقدَّمُ عليها الخبرُ إذا كانَ بهذه الصفةِ، فتقول أيَّ رَجُلٍ كانَ زيدٌ؟ وكَمْ درهمٍ كان مالك؟ ولا يجوزُ

---

(١) أ، ب: والصحيح، وما أثبته من جـ.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٣) كذا في جميع النسخ حيث أعيد الضمير بالإفراد، وكذلك ما أتى بعده، ومثل ذلك كثير في أسلوبه.

(٤) ب، جـ: يكون.

(٥) جـ: خبر.

(٦) (لإن) ساقطة من ب.

(٧) أي أن هذه الأسماء لا تكون خبراً لإن، لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من الصدارة.

ذلك في باب (إنَّ) فلهـذا لم يَسْتَثْنِ هُنَـا إلا الجملـةَ الـتي لا تحتمـلُ الصـدق والكذبَ خاصةً.

واعْلم أنَّه إذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو أنْ يكُونـا نكرتـين أو معرفتين، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، فإنْ كـان الواحـدُ نكـرةً والآخـر معرفةً، جُعِلتْ المعرفةُ اسماً لكان، وجعلْت النكرةُ الخبرَ[1]، ولا يجوزُ العكـس [٨ أ] أصلاً، لأن الخبرَ إنَّما يكونُ مجهولاً فهو أمرٌ/ ممْتَنِعٌ، لا مـن جهـةِ اللفـظِ بـل لأجلِ معناه، فمَا جاءَمنه فإنَّما يكونُ على قلـبِ الإعـراب، ويكـونُ بمنزلـةِ خرق الثوبُ المسمارَ، ولا يمكنُ خلاف هذا؛ لأنَّه لا يُعْقَلُ أنْ يكُونَ الإخبارُ بمعلـومٍ عـن مجهـولٍ، إنَّمـا الإخبـارُ بـالمجهولِ عـن المعلـومِ، وضميرُ النكــرة نكرةٌ[2]، ونهايةُ تعريفِهِ بأن يُعْلَمَ أنَّه عائدٌ على المتقـدم، وإلا فـلا طريـقَ فيـه للتعريف، وعلى هذا يلتئـم كـلامُ سـيبويه رحمـه الله إذا انتهينـا إليـه عندمـا نفسر[3]:

٢٦٢- .... أسِحْـرٌ كانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُـونُ[4]

---

(١) انظر المقتضب ٤/٨٨.

(٢) انظر شرح المفصل ٧/٩٤.

(٣) جـ: ينشد، وهذه العبارة ساقطة من ب.

(٤) عجز بيت ينسب لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري يخاطب حسـان بـن ثـابت وكانا يتهاجيان وصدره:

ألا مَـنْ مُبْلِـغٌ حَسَّـانَ عَنِّـي

=

فإن كان الاسمانِ[1] نكرتين[2] فلا يجوزُ أنْ تكُونَ واحدةٌ[3] منهما اسماً إلا بمسوِّغ[4]، كما لا يجوزُ أنْ تكونَ مبتدأةً إلا بمسوِّغ[5]، فتقولُ: ما [كان[6]] رجلٌ قائماً، وأ [كان[7]] رجلٌ قائماً، فلولا النفيُ أو الاستفهامُ لم يجزْ، فإذا انضافَ مع هذا المسوِّغِ إلى النكرةِ أن تكونَ موصوفةً، فالأولى

=

وهو له في ديوانه ٩١، الكتاب ١/٤٩، الشنتمري على الكتاب ١/٢٣ (بولاق) الخزانة ٩/٢٨٩، ٢٩٥، اللسان ٢/٤٢، جمهرة اللغة ٧٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٧ أ، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ٩٢- ٩٣، شرح الرضي ٢/٣٠٠.
ويروى: (أطبٌّ كان سحرك) و (أطبٌّ كان داؤك) والطِّب بالكسر قال الأعلم: هو هنا العلة والسبب أي: أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جننت، يتوعده بالمقارضة، الشنتمري على الكتاب ١/٢٣ (بولاق).
والشاهد فيه الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

(١) ب: الافتحار.

(٢) أ: نكرة، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) أ: واحد، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) أ: بمتبوع، ب: بمسموع، والتصحيح من جـ.

(٥) أ: بمتبوع، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من النسخ الثلاث، ولا يستقيم المعنى بدونه.

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من النسخ الثلاث، ولا يستقيم المعنى بدونه، وقد ورد هذا المثال بعينه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٠٣.

أن تكونَ تلك الموصوفةُ الاسمَ[١]، وتكونَ مَنزِلَةُ[٢] الـتي ليسـت بموصوفـةٍ[٣] منها مَنْزِلةَ[٤] النكرةِ من المعرفة.

فإن كانَ الاسمانِ معرفتـين[٥] فـالذي تُقـدِّرُه[٦] مجهـولاً عنـد المخـاطب، كان الخبرَ[٧]، فتقولُ: كان زيدٌ أخـاك، لـمَنْ تقـدِّرُه[٨] لا يَعْـرِفُ الأخـوةَ، وكان أخوك زيداً، لـمَنْ[٩] تُقَدِّرُه يجهل[١٠] أنَّه زيدٌ، ولا فَـرْقَ بينهمـا أكـثر من هَذَا. وزَعَمَ ابنُ الطَّراوةِ أنَّ الخبرَ هو الحاصلُ أبداً[١١] لأنَّه وَجَـدَ هـذا في بعضِ المواضعِ، فَغَالَطَ نَفْسَه في كلِّ موضعٍ، وحَمَـلَ المسـائلَ علـى شـيءٍ لا

---

(١) أ: لاسم: بسقوط الألف، ب: للاسم، وهي من جـ.

(٢) أ: بمنزلة، ب: قوله: والتصحيح من جـ.

(٣) أ: بحرصرفه، ب: عر صرفه، وهو تحريف فيهما، وهي صحيحة في جـ.

(٤) ب: قوله.

(٥) ب، جـ: معرفتان.

(٦) ب، جـ: يقدره.

(٧) في المقتضب: ٨٩/٤، "فإن كان الاسم والخبر معرفتـين فـأنت بالخيـار" وانظـر الهمـع ١١٨/١-١١٩.

(٨) جـ: يقدره.

(٩) جـ: ثم.

(١٠) ب: يميل، جـ: يجعل.

(١١) في شرح جمل الزجاجي ٣٩٩/١، "وزعم ابن الطـراوة أنَّ الـذي تريـد إثباتـه تجعلـه الخبر والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم" وانظر: الارتشاف ٩٠/٢، الهمع ١١٩/١.

ينبغي أنْ تُحْمَلَ[1] عليه، وذلك أنَّه وَجَدَ من كلامِ عبد الملك بن[2] مروان بنِ الحكم[3] مخاطباً لبعضِ[4] عُمَّالِهِ، أما بعدُ: فلولا إبقائي عليك لأتَاكَ من نكيري[5] ما لا بقيةَ لك معه، ولكن تذكَّرْتُ[6] رَحِمَكَ فَكَفَّتني عَنْكَ، وَقَدْ جَعَلْتُ عُقُوبَتَكَ عَزْلَتَكَ[7]) قال: فالذي حَصَلَ هو الْعَزْلَةُ؛ لأنَّه أرادَ أنَّ

---

(١) ب، جـ: يحمل.

(٢) أ، ب: أو، والتصحيح من جـ.

(٣) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو الوليد يقال: كان عابداً ناسكاً قبل الخلافة، ويعد أحد فقهاء أهل المدينة، بويع له بالخلافة بعد أبيه مروان بن الحكم بعهدٍ منه. توفي سنة ٨٦ هـ.
انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٢٢٣-٢٣٥، المعارف ٣٥٥، مروج الذهب ٣/٩٩ وما بعدها، تاريخ بغداد ١٠/٣٨٨-٣٩١، تهذيب الكمال ١٨/٤٠٨-٤١٣، فوات الوفيات ٢/٤٠٢-٤٠٤، تهذيب التهذيب ٦/٤٢٢-٤٢٣، سير أعلام النبلاء ٤/٢٤٦- ٢٤٩، البداية والنهاية ٩/٦١-٦٩.

(٤) كذا ورد في النسخ الثلاث، ولو حذف اللام لكان أولى.

(٥) أ: نكري، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) أ، ب: ذكرت، وما أثبتناه من جـ.

(٧) انظر آخر هذا القول في: الخزانة ٩/٢٦٠، حاشية يس العليمي على التصريح ١/١٧٢، وفيهما (عز لك) بدل (عزلتك).

القائمَ مَقَامَ العقُوبَةِ العزلةُ، ولو قالَ: وقد جَعَلْتُ عَزْلَتَك عُقُوبَتَك، كانتْ العُقُوبةُ حاصلةً، فالخبرُ أبداً هو الحاصلُ، [قال[1]] وكذلك قولُه:

٢٦٣- وَكَانَ[2] مُضِلِّي مَنْ هُدِيْتُ[3] بِرُشْدِهِ[4] فللـه غـاوٍ[5] عَـادَ بالرُّشْـدِ آمِـرا[6]

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في أ، وهو من ب و جـ.

(٢) جـ: فكان.

(٣) أ: تصويت، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) أ: لرشده، والتصحيح من ب و جـ.

(٥) كذا في النسخ الثلاث، وفي جميع المصادر التي روته (مُغوٍ).

(٦) هذا البيت من قصيدة نسبها القالي في أماليه ١/١٣٤-١٣٥ لخُنَافر بن التَّوْم الحميري، ويتحدث فيها عما حصل له مع رئيه (شصار) من الجن، ودخوله في الإسلام بإرشاد رئيه المذكور، وقد عرضت القصة في الأمالي، وذلك ما أراده المصنف حينما قال: (والحكاية شهيرة ذكرها القالي في أماليه) ومطلع هذه القصيدة:

أَلَـمْ تَـر أنَّ الله عـاد بفضلِـهِ فَـأَنْقَذَ مِـن لَفْـحِ الزَّخِيـخ خُنَـا فِـرَا

وقد نسب الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/٨٢، ٨٧، هذا البيت لسواد بن قارب الدوسي وقال: "والبيت من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيئه من الجن، وكان كاهناً فأتاه ربيئه ثلاث ليال، كلها ينشده رجزاً، يبشر فيه برسول الله ﷺ، ولم يصرح له إلا في الثالثة فهداه الله للإسلام بسببه" والقصيدة التي تنسب لسواد في هذا بائيةُ ومطلعُها:

أتـاني رَئِـيٌّ بعـدَ هَـدْءٍ ورَقْـدَةٍ ولَـمْ أكُ فيمـا قـد بَلَـوْتُ بكـاذب

حتى يقول:

=

فالهدايةُ حاصلةٌ؛ لأنَّه اهتـدى علـى يـدي مُضلِّـة قبـل ذلـك، والحكايـةُ شهيرةٌ جداً ذَكَرَها القالي[1] في أماليه[2].

قال: "وإنَّما ذكرتُ هَذَا؛ لأنَّ[3] الناسَ يغلطُون فيه كثيراً / أَلا تـرى أنَّ[/٨٠

=

وكـن لي شـفيعاً يـوم لا ذو شـفاعةٍ بمغـنٍ فتيـلاً عـن سَـواد بـن قـاربِ

انظر: الروض الأنف ٢٤٣/١-٢٤٤، العيني على الخزانة ١١٤/٢-١١٥، وعلى هـذا يترجح أن بيت الشاهد هو لخنافر، لا كما يقال: إنه لسواد بن قارب.

وهـو بـلا نسـبة في الارتشـاف ٩١/٢، شـرح الأشمونـي ٢٢٩/١، تعليـق الفرائـد ١٩٤/٣، شرح جمل الزجاجي لابـن عصفـور ٤٠٠/١، الهمـع ١١٢/١، وروايتـه في هذه المصادر (مغنٍ) بدل (غاوٍ) كما يروى (فكان) بدل (وكان) وقد أوضح المصنف وجه الشاهد فيه، ويستشهد به النحاة أيضـاً علـى ورود (عـاد) بمعنـى (صـار) معنـى وعملاً.

(١) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان المعروف بالقالي نسبة إلى (قالي قَلا) بلد من أعمال أرمينية، كـان أحفـظ أهـل زمانـه للغة والشعر ونحو البصريين، صنف في علوم كثيرة، ولـه: الأمـالي والنـوادر والمقصـور والممدود، وكتاب الإبل والخيل وغير ذلك كثير. توفي سنة ٣٥٦هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٢٦/١-٢٢٨، معجـم الأدبـاء ٢٥/٧-٣٢، إنبـاه الـرواة ٢٣٩/١-٢٤٤، بغية الوعاة ٤٥٣/١، طبقات النحويـين واللغويـين ١٢١، سـير أعـلام النبـلاء ٤٥/١٦-٤٧.

(٢) انظر القصة – التي ورد فيها هذا البيت – بكاملها في أمالي القالي ١٣٤/١-١٣٥.

(٣) جـ: فإن.

المتنبي[1] على فصاحتِه أراد أن يَمْتَدِحَ فَذَمَّ، وهو لا يدري بذلك[2]، وذلك قولُه:

٢٦٤- ثيابُ كريمٍ ما يَصُونُ حِسَانَها إذا نُشِرَتْ كانَ الهباتُ صِوانَها[3]

قال: فالخبرُ حاصلٌ أبداً، فالذي يقومُ له مقامَ الهبات إنَّما هو الصَّوْنُ لها، فهو قد ذَمَّه بالبخل، ويَرى[4] أنَّه يَمْدَحُه[5]، فإنَّما[6] كان يكونُ المدحُ

---

(١) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجُعفي الكِنْدي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور أقام بالبادية يقتبس اللغة والأخبار، وكان من أذكياء عصره، تعاطى الشعر في حداثته، حتى بلغ فيه الغاية وفاق فيه أهل عصره، ومدح سيف الدولة ونال بالشعر مالاً جليلاً توفي سنة ٣٥٤هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/١٢٠- ١٢٥، الكامل لابن الأثير ٧/١٦، نزهة الألباء ٢٩٤-٢٩٩، تاريخ بغداد ٤/١٠٢-١٠٥، يتيمة الدهر ١/١٣٩-٢٧٧، سير أعلام النبلاء ١٦/١٩٩-٢٠١، معاهد التنصيص ١/٢٧-٣٣، هدية العارفين ٥/٦٤.

(٢) انظر: الخزانة ٩/٢٦٠.

(٣) البيت مطلع قصيدة له يمدح بها سيف الدولة، وقد أهدى له ثياب ديباج ورمحاً وفرساً ومهراً انظر شرح ديوان المتنبي ٤/٣٠٣، الخزانة ٩/٢٦٠، حاشية يس العليمي على التصريح ١/١٧٢، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/٤٠٠.

(٤) ب: ويروى.

(٥) أ، ب: يوجه، والتصحيح من جـ.

(٦) أ: كأنما، والتصحيح من ب و جـ.

لو قال: كان[1] الهباتِ صِوانُها؛ لأنَّ الحاصلَ الهباتُ، فَأَخَذَ يُغَالِطُ في جميعِ المسائلِ، ويجعلُ كانَ زيدٌ أخاك مخالفاً معناه لكان أخوك زيداً؛ لأنَّ معنى[2] كانَ مُضلِّي هاديَّ[3] ليس مَعْنَى كان هاديّ[3] مُضِلِّي، فإذا نصبت الأخَ فالأخوةُ[4] حاصلةٌ، وهذا المذهبُ في نهايةِ التَّخلُّف؛ لأنَّه إنَّما كانَ ذلك فيما أَوْرَدَ، لأنَّ الاسمين غَيْرَانِ، والعربُ إذا قَالتْ: زيدٌ[5] زهيرٌ، فالأوَّلُ هو المشبَّه بالثاني، وإذا قالتْ زهيرٌ زيدٌ فالأول كذلك مُشَبَّهٌ بالثاني، فَهُنَا إذا قلبت انعكسَ المعنى، فالعقوبةُ[6] غيرُ العَزْلَةِ، فالذي[7] تقدِّمُها[8] يكونُ المعنى معها مخالفاً لمعنى التأخير[9]، وكان قولُه: (كان مُضِلِّي من هُدِيْتُ[10]): جَعَلَ الشَّخْصَ الواحدَ ذا الصفتين بمنزلة شَخْصَين، فَحَصَلَ له هذا، وأمَّا

---

(١) أ، ب: فإن، والتصحيح من جـ.

(٢) ب: المعنى.

(٣) أ: يهوي، ب: مهدي، والتصحيح من جـ.

(٤) أ: والأخوة،والتصحيح من ب و جـ.

(٥) من هنا إلى قوله (زيد) ساقط من ب.

(٦) ب: وإذا، ثم كلمة غير واضحة.

(٧) كذا في نسخ التحقيق والملائم: إما (التي) أو تذكير الضميرين العائدين على (الذي).

(٨) أ: مقدمها، والتصحيح من ب و جـ.

(٩) ب: لآخر.

(١٠) أ، ب: هويت، والتصحيح من جـ.

كـان الهبـاتُ صِوانَهـا، فَحَسَنٌ جـداً؛ لأنَّـه جَعـلَ نَفْـسَ الْهِبَـةِ هـو الصَّـوْنُ لا غَيْرَهُ، فأيَّهما قدَّمْتَ فهو على معناه مُؤخرًا، وكذلـك كـان زيـدٌ أخـاك، وكان أخوك زيداً[1]، لا فرقَ بينهما[2].

وقد كُنَّا زَعَمْنَا أنَّه لا يكـونُ خـبراً لكـانَ جملـةٌ لا[3] تحتمـلُ الصِّـدْقَ[4] ولا الكَذِبَ، فإنْ وَرَدَ من ذلك شَيْءٌ فمؤولٌ وذلك قولُه:

أَلا يـا أُمَّ فَـارِعَ لا تَلُومِـي   عَلَى شَـيْءٍ رَفَعْتُ بِـهِ سَـمَاعِيْ

وكُونِـي بالمكـارمِ ذَكِّرِيْنِـي   وَدَلِّـي دَلَّ مـاجِدَةٍ صَنَـاعِ[5] (١٨٠)

فقال: كُوني ذَكِّريني، فَجَعَلَ الأمرَ خبراً، فهذا عندنا على وَضْعِ الأمـرِ موضعَ الخبر[6]، كما قال الله تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ كان في الضَّلالَةِ فَلْيَمْـدُدْ لـهُ الرَّحمنُ مَدّاً**﴾[7] أي فالرحمن يَمُدُّ له مَدّاً، وكذلك هذا، كأنَّه قال: وكُونـي مُذَكِّرتي. فهذه أحكامُ هذا الباب جملةً، /ولم يبقَ علينا إلا تَتَبُّعُ ألفاظِه. [٨١/أ]

---

(١) أ: زيد، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) جـ: بينها.

(٣) أ: ألا، والألف زائدة- وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) ب: لا الصدق.

(٥) تقدم تخريجهما في ص ٥٦٠، واستشهد به هنا لمجيء الجملة الطلبية خبراً وهو عند النحاة مخصوص بالشعر.

(٦) انظر ما قاله السيرافي عن ذلك في: شرح الكتاب ١/١٢٢ أ.

(٧) سورة مريم ٧٥.

قوله رحمه الله: "واسم الفاعل والمفعولِ فيه لشَيْءٍ واحـدٍ"[١] أي: ليس بمنزلة الفاعلِ والمفعولِ، بل هما مبتدأٌ وخبرٌ، فهما شيءٌ واحدٌ، لأنَّ الخبرَ هو المبتـدأ، ثُـمَّ قـال: "ولِهـذا ذُكِـرَ علـى حِـدَةٍ"[٢] أي لـمّا[٣] قـارَنَ[٤] الفـاعلَ والمفعولَ في أنَّهما لشَيءٍ[٥] واحدٍ أفردناهُ من الفاعلِ والمفعولِ ثم قـال: "ولا يجوز[٦] الاقتصارُ على[٧] الفاعل، كمـا لم يَجُـزْ في (ظننـتُ) الاقتصـار علـى المفعولِ الأوَّل[٨]" قُلْتُ: علتُهما واحدةٌ، وهو أنَّ أصْلَهُمَا المبتدأُ والخبرُ، فهما شيئان لا يستغني أحدُهما عن الآخر.

ثم قال: "وذلك[٩] كان ويكونُ...." فَذَكَرَ منها، و لم يَحْصُرْهَـا، لأنَّـه اتَّكَـلَ في ذلـك علـى أنَّهـا تفـارقُ المنصـوبَ علـى أنَّـه حـالٌ، وعلـى أنَّـه

---

(١) الكتاب ١/٤٥.

(٢) الكتاب ١/٤٥، وفيه: فمن ثمَّ ذُكِرَ على حِدَته...." وفي ب (على مره).

(٣) كررت عبارة لأي لما، في أ.

(٤) ب: وإن و.

(٥) أ: شيءٌ، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) ب: ولا تجوز.

(٧) قوله: (على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار) ساقط من ب.

(٨) الكتاب ١/٤٥.

(٩) الكتاب ١/٤٥، وفيه: (وذلك قولك.....).

مفعولٌ[1]، بلزُوم المنصوب هُنا، ولو كـان حـالاً أو مفعـولاً لم يـلزمْ؛ فلهـذا قال: "وما كان نَحوَهُنَّ مِمَّا لا يَسْتغنِي عن الخبر"[2] فكلُّ[3] مـا لا يَسْتَغْنِي عن الخبرِ فهو من هذا الباب. ثُمّ قالَ: "تقولُ: كان عبدُ الله أَخَاكَ، فإنّما أَرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ عن الأُخُوَّةِ"[4] قلتُ: لم تُرِدْ[5] أن تُخْبِرَ عن الأُخُوَّةِ، إنّما أخبرتَ بِها عن زيد، ومُرادُهُ أَنْ يكُونَ أخبرتَ عنها بأنَّها كانت[6]، وتفسيرُ هذا قولُه: "وَدَخَلَتْ (كان) لتجعلَ ذلك فيما مضى[7]، فهذا مُرَادُه بالإخبارِ عن الأُخُوَّةِ. ثـم قـال: "وذكَرْتَ الأوَّلَ كَمَـا ذَكَـرْتَ المفعـولَ الأوَّلَ في (ظننتُ)[8]، أي ذَكَرْتَه لِتُعْلِمَ أنَّ الخبرَ[9] له، كما أنَّك حينَ ذَكَرتَ المفعولَ الأول في (ظننتُ) إنّما أردْتَ أن تُعْلِمَ مُخَاطَبَكَ ما استَقَرَّ لـهُ عِنْـدَكَ -كمـا

---

(١) هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول انتصاب خبر (كان) فقال الكوفيون نصب على الحال، وقال البصريون: إنَّ نَصْبَه نَصْبُ المفعول لا على الحال. انظر: الإنصاف ٨٢١-٨٢٨، شرح التصريح ١/١٨٤، حاشية الصبان ١/٢٢٦.

(٢) الكتاب ١/٤٥١، وفيه: "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني......".

(٣) ب: وكل.

(٤) الكتاب: ١/٤٥.

(٥) ب: لم يرد.

(٦) أ: بابنه، كلمةٌ غيرُ واضحة، ولعلها تحريفٌ عن كانت والتصحيح من ب و جـ.

(٧) الكتاب ١/٤٥، وفيه (وأدْخلْتَ).

(٨) الكتاب ١/٤٥.

(٩) أ: المبتدأ، والتصحيح من ب و جـ.

تقدم- ثم قال: "وإن شِئْتَ قُلتَ: كانَ أخاكَ عبدُ الله[1]" قلتُ: قد ذكرنا تقديمَ الخبرِ وفيما يجوزُ منها[2]، وفيما يمتنعُ على الاستيفاء. ثم قال: "وتقولُ: كُنَّا هُمْ كَمَا تقُولُ ضَرَبْنَاهُم"[3] قُلتُ: غرضُه أنْ يُعَرِّفَ[4] في هذا تَصَرُّفَها، وأنَّها بمنزلةِ الأفعالِ غيرِ النَّواسِخِ[5]، فكُنَّا هُمْ بمعنى[6] كُنَّا مِثْلَهُمْ، أو تقول لشخصٍ كانَ قَدْ رأى أشخاصاً لم يعرفْهُمْ: كُنَّا هُمْ[7]، أي كُنَّا ذلك الذي رأيتَ، على هذا يتخرَّجُ.

وزعم ابنُ الطراوةِ[8] أنَّ هذا هو الفصيحُ، أعني اتصالَ الضمير بها/ فكُنَّا[/٨١ب] هم أحسنُ من كنا إياهُمْ؛ لأنَّه وَجَدَ: كُنَّاهُمْ[9]، و[10] ألا تَكُنْهُمْ[11]، فمن

---

(١) الكتاب ٤٥/١.

(٢) ب: منهما.

(٣) الكتاب ٤٦/١.

(٤) ب: يقرر.

(٥) جـ: (الناسخ).

(٦) ب: وكناهم معناه.

(٧) ب: أكناهم.

(٨) وممن قال بذلك أيضاً الرماني وابن مالك انظر شرح التصريح ١٠٨/١، أوضح المسالك ١٠٠/١، ١٠٢، توضيح المقاصد ١٤٤/١-١٤٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٧/١، وانظر تعليق الفرائد ٩٩/٢، الهمع ٦٣/١.

(٩) أ: كنا سمع، والتصحيح من ب و جـ.

(١٠) الواو ساقطة من و ب، وهي في جـ.

(١١) أ، ب: يكونهم، والتصحيح من جـ.

ذا يَكُونُهُمْ[1]، وقولُه:

٢٦٥- فإنْ[2] لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ[3].... ....

---

(١) في الكتاب ٤٦/١: (إذا لم نكنهم فمن...) وفي اللسان ٢٤٧/١٧: (إذا لم تكنهم فمن...).

(٢) في ب: جاء صدر البيت محرفاً هكذا، حالاً بينها أو يمكنه.

(٣) جزء بيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له يحمل تجارته إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها تناول شيئاً من الشراب، فاضطرب أمر البضاعة، فقال أبو الأسود ذلك ينهاه عن شرب الخمر وتمامه:

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تكُنْهُ فإنَّهُ ... أخُوهـا غَذَتْهُ أُمُّه بِلِبَانِهَا

وهو له في الكتاب ٤٦/١، الشنتمري على الكتاب ٢١/١، (بولاق) شرح الكتاب للسيرافي ١٥٤/١أ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩١/١-٢٩٢، النكت ١٨٢، تعليق الفرائد ١٠٢/٢، شرح الرضي ١٩/٢، شرح المفصل ١٠٦/٣-١٠٧، الخزانة ٣٢٧/٥-٣٣٣، العيني على الخزانة ٣١٠/١، إصلاح المنطق ٢٩٧، الأصول في النحو ٩١/١، ٢٩٠/٢، أدب الكاتب ٣١٥، الرد على النحاة ٩٢، إيضاح الوقف والابتداء ٣١٧/١، اللسان ٢٥٨/١٧، وهو بلا نسبة في المقتضب ٩٨/٣، المقرب ٩٦/١، البسيط ٧٧٠، الارتشاف ١٠١/٢، تعليق الفرائد ٢٣٥/٣، شرح ألفية ابن معط ٦٧٧، شرح الأشموني ١٢٠/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٧/١، ١٩/٢، الانصاف ٨٢٣، وقبل هذا البيت قوله:

دع الخمر تشربْها الغواةُ فإنّني ... رأيتُ أخاها مُجزئاً بمكانها

والمعنى كما في الخزانة ٣٢٨/٥، يقول: دع الخمر ولا تشربها، فإني رأيت الزبيب الذي هو أخوها ومن شجرتها مغنياً مكانها، وقائماً مقامها، فإلا يكن الزبيب الخمر، =

وقولُه صلى الله عليه وسلم: كُنْ أَبا خَيْثَمَةَ[1] فَكَانَهُ[2].

=

أو تكن الخمر الزبيب، فإنَّ الزبيب أخو الخمر غذته أمُّه بلبانها، يعني أن الزبيب شرب من عروق الكرمة، كما شرب العنب الذي عُصر خمراً".

وقيل: "أراد بأخي الخمر نبيذ الزبيب انظر الشنتمري على الكتاب ١/ ٢١ (بولاق).

بلبانها: بكسر اللام قال الأعلم هو للآدميين، واللبن لغيرهم، الأعلم الشنتمري على الكتاب ١/ ٢١(بولاق)، وفي اللسان ١٧/ ٢٥٩: وهو أخوه بلبانِ أمِّه -بكسر اللام- ولا يقال بلبن أمه، إنما اللبن الذي يُشْرَبُ من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم، ثم قال: واللِّبَانُ بالكسر كالرِّضَاعِ".

والشاهد فيه: وصل الضمير المنصوب بكان وهو ما يذهب إليه ابن الطراوة وقال به ابن مالك، وأما الجمهور فقياسه عندهم فإلا يكن إياها أو تكن إياه حيث يترجح الفصل عندهم.

(١) ب: خيثم.

(٢) ب: وكانه، هذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده في كتب السنة المعتمدة كالبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجة ومسند الإمام أحمد وغيرها من كتب الحديث، كما لم أعثر عليه في كتب السيرة كطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام، وتاريخ الطبري، وتاريخ ابن كثير، ولا في كتب التفسير كتفسير الطبري وابن كثير والبغوي والبيضاوي، وقد أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ٢١٢٠، ٢١٢٨، وأحمد في مسنده ٦/ ٣٨٧-٣٩٠، والطبراني في الكبير ١٩/ ٩٠، بلفظ: "كن أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة" ولا شاهد فيه على ذلك، وهو بهذا اللفظ جزء من حديث كعب بن مالك ﷺ في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، والقصة في الصحيحين وغيرهما، أما الرواية المستشهد بها فترد في كتب النحو على ما يبدو.

فزعمَ[1] أنَّ الضميرَ إنَّما يكونُ معها حَسَناً إذا اتَّصل[2]، وسيبويه رحمه الله[3] قَدْ زَعَمَ أنَّ فَصْلَه أحسنُ، نصَّ[4] على ذلك في أبوابِ المضمرات، وزَعَمَ أن: ليس إياي وإياها أحسنُ، ووَجَدَ[5] ابنُ الطَّراوةِ (عَلَيْهِ رَجُلاً لَيسني)[6] فقوَّى له مَذْهَبَهُ، والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه رحمه الله[7] إلا[8]

---

(١) ب: يزعم.

(٢) وهو اختيار ابن مالك حيث يقول في ألفيته:

وَصِلْ أو افْصِلْ هاءَ "سَلْنِيْه" وَمَا ... أشْبَهَهُ في "كُنْتُهُ" الخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ واتِّصَالاَ ... أخْتَارُ، غيري اخْتَارَ الانْفِصَالا

وانظر: شرح التسهيل ١٥٤/١-١٥٥، وأوضح المسالك ١٠٠/١، ١٠٢.

(٣) (رحمه الله) بيت في: ب و جـ.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٨/٢، ٣٦٦، وهو رأي جمهور النحاة، انظر مثلاً الأصول في النحو ٩١/١، شرح المفصل ١٠٧/٣، شرح الرضي ١٩/٢، توضيح المقاصد ١٤٤/١-١٤٥، تعليق الفرائد ٩٩/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٧/١، ١٩/٢.

(٥) ب: ووجه.

(٦) ب: ليس، وهذه العبارة حكاية عن بعض العرب قال ذلك لرجل ذُكِرَ له أنه يريده بسوء، وانظر هذا القول في: الكتاب ٢٥٠/١، ٣٥٩/٢، المقتضب ٢٨/٣، الأصول في النحو ٢٩٠/٢، شرح الرضي ١٩/٢، شرح المفصل ١٠٧/٣.

(٧) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٨) ب: لأن وسقطت هذه الكلمة من جـ.

أنَّ العربَ إنَّما[1] نُقِلَ[2] عنها الفصلُ لقول[3] عمر[4]:

٢٦٦- لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ والإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[5]

وأما قولُه ﷺ[6]: "كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ[7] فَكَانَه" [8] فمعناه: أنَّه رآه مِنْ بَعِيدٍ، فلم يدرِ مَنْ هو؟ فلمَّا عَرَفَه، كان هذا المرئيُّ الآن ذلك الذي لم يتحقق من

---

(١) ب: إنما تقول.

(٢) ب: ونقل.

(٣) ب: كقول.

(٤) أي عمر بن أبي ربيعة، وقد تقدمت ترجمته في ص ٤٧٣.

(٥) البيت في ديوانه ١٢١، شرح المفصل ١٠٧/٣، تعليق الفوائد ١٠٠/١، المقرب ٩٥/١، العيني على الخزانة ٣١٤/١، الخزانة ٣١٢/٥-٣٢٢، شرح الرضي ١٩/٢، شرح التصريح ١٠٨/١، الكامل ١١٥٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٦/١، ١٩/٢، وهو بلا نسبة في شرح ألفية ابن معط ٦٧٥، المفصل ١٣١، أوضح المسالك ١٠٢/١، شرح الأشموني ١١٩/١، ويروى (دوننا) بدل (بعدنا).
حال: بمعنى تغيَّر.
الشاهد قوله: (لئن كان إياه) حيث جاء خبر كان ضميراً منفصلاً وهو المشهور لأنه هنا خبر، والأصل في الخبر الانفصال، وهو ما قال به الجمهور، أما ابن الطراوة وابن مالك وغيرهما فيترجح عندهم الاتصال.

(٦) (صلى الله عليه وسلم) ليست في ب و جـ.

(٧) ب: خيثم.

(٨) ب: وكانه، وقد تقدم تخريجه في ص ٨٠٨.

بُعْد[1]. و[2]قولُه (فإلاّ يَكُنْهَا[3]) بَيِّنٌ؛ لأنَّه نفيٌ فهو بمنزلةِ ليست هي، بل هي مثلُها، ثم قال: "فهو كائِنٌ وَمكُونٌ"[4] وهذا الموضِعُ قد دارتْ فيه رؤوسُ النحويين[5]؛ لأنَّه في نهايةِ الإشكال، ألا تَرَى أنَّ مفعولاً إنَّما يكونُ أبداً مبنياً من فُعِل، لأنَّ معنى مضروب ضُرِبَ، كما أنَّ معنى مُكْرَم أُكْرِمَ، فلا يُتَصَوَّرُ أنْ يُقَالَ (مَكُونٌ) إلا مِن (كِيْنَ)، وكيفَ يُقَالُ[6] كِينَ، وليس يجوزُ حذفُ أحدِ اسميها[7]، لأنَّهما مبتدأٌ وخبرٌ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما

---

(١) ردّ ابن الضائع في شرح الجمل ١/ل ٧٢، هذه الرواية ونقل عن الشلوبين أن المروي إنما هو: "كن أبا خيثمة" فقال الراوي: "فكانه، فجعل ذلك من كلام الراوي، ولا يستشهد به انظر ذلك في ابن الطراوة النحوي ١٦١. وانظر تخريج الحديث في الحاشية (٢) من ص ٨٠٨.

(٢) الواو ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

(٣) ب: وإلا يكنها.

(٤) الكتاب ١/٤٦.

(٥) انظر فيمن عرض لهذه القضية وناقشها وأورد أقوال بعض النحاة فيها: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٤ب - ١٥٥ أ، النكت ١٨٣، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٧٨-١٨٠، البسيط ٧٧٣-٧٧٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٨٤-٣٨٥.

(٦) ب: يقول.

(٧) تحدث السيرافي في شرحه للكتاب ١/١٥٤ب، ١٥٥أ، عن ذلك، ورأى أن "الوجه الذي يصح منه (مكون) أن تحذف الاسم والخبرَ جميعاً وتصوغ كان لمصدرها وذلك =

اختصاراً، فكيف أنْ يُحْذَفَ ولا يرادُ ألْبَتَّةَ؟ فقولُه (مَكُونٌ)[1] صعْبٌ، فأمَّا الفرَّاءُ فأَجَازَ حذفَ المبتدأ[2] وإقامةَ الخبرِ، فيقول: كين قائمٌ، لأنَّ الأوَّلَ بمنزلةِ الفاعلِ، والثاني بمنزلةِ المفعولِ، فكَمَا تقُولُ[3] في ضَرَبَ زيدٌ عمراً: ضُرِبَ عمروٌ، فكذلك تقُولُ[4]: كينَ قائمٌ وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ السَّبَبَ الذي لأجْلِهِ امْتَنَعْنَا[5] مِنْ[6] حَذْفِ أحدِهِما اختصاراً[7] هو بعَيْنِه يمنُعنا من

=

المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسمُ والخبر تفسيراً له فتقول: كِيْنَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ، فالكون: اسم مَا لم يُسمَّ فاعله لـ (كِيْنَ) و (زيد منطلق) جملة هي تفسير الكون، ألا ترى أنه لو قال قائل: هل كان زيدٌ منطلقاً، فقلت: قد كان ذاك، وإنما تريد: قد كان ذلك الكون، فيفهم المخاطبُ بذلك أن زيداً منطلق، وكذلك إذا قلت: كان زيداً منطلقاً كوناً، ثم نقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعله، أقمت الكون مقام الفاعل، وجعلت الجملة تفسيراً للكون فقلت كين الكونُ زيدٌ منطلقٌ، ويجوز إضمار الكون؛ لدلالة الفعل عليه إذ كان مصدراً، فتقول: كين زيدٌ منطلقٌ ومَكُونٌ زيدٌ منطلق" وانظر: النكت ١٨٣، الحلل في إصلاح الخلل ١٧٩- ١٨٠.

(١) ب: يكون.

(٢) انظر رأي الفراء هذا في: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٥أ، الحلل في إصلاح الخلل ١٨٠.

(٣) ب: يقول.

(٤) ب: القول.

(٥) ب: استغنى.

(٦) ب: عن.

(٧) أ: اقتصاراً، والتصحيح من ب و جـ.

إقامةِ الخبرِ، وأما الأستاذُ أبو الحسن بن خـروف: فَزَعَـمَ أنَّـه يُقـامُ مَصدرُهـا مقامَ الفاعلِ، ويحذفُ المبتدأُ والخبرُ، قيل لـه: لا مَصْـدَرَ لهـا، فـأخذَ يَسْـتَدِلُّ على أنَّها ذاتُ مَصْدَرٍ بقولِهم:[1] كُنْ قائماً، فمحالٌ أنْ يُؤْمَـرَ بالزَّمـانِ فإنّمـا يُؤْمَرُ بالحَدث، وبقولهم[2]/ عجبتُ من كَونِكَ قائماً، فـأبرزُوه، وهـذا الـذي [٨٢/ قال أمْرٌ بيِّنٌ، ولَسْنَا نُنْكِرُ أنَّ (كَانَ) لها مصدرٌ بمعنى أنَّها مـأخوذةٌ منـه؛ لأنَّ كُلَّ فِعْلٍ إنَّما يكونُ أبداً مأخوذاً مـن الْحَـدَثِ، فكُـنْ قائمـاً، إنَّمـا هـو أمـرٌ بالكونِ، وإنّما نَعْنِي بقولِنا: إنَّها لا مَصْدَرَ لها ما زَعَمَ الفارسيُّ من أنَّ الخـبرَ قد[3] قام لها مَقَامَ الحدثِ[4]، فلا يُقالُ أبداً: كان زيدٌ قائماً كوناً، ولا يُنطـقُ لها به أصلاً، فهو بمنزلةِ: وَذَرَ والْوَذَر، ألا تَرَى أنَّهما لا يُسْتَعملان أصْلاً إنَّما يُقال: يذرُ[5]، ولم يُنْطَقْ لـه قَـطُّ بمـاضٍ ولا بمصـدرٍ[6] مع أنَّـه لابُـدَّ مـن أن يكُونَ مأخوذاً من مصدر، فإذا لم يُسْتَعْمَلْ لها مصدرٌ، فكيفَ يَصِحُّ أن تُبْنَـى لـه؟ فهـذا المذهـبُ فاسـدٌ، والموضـعُ مُشْـكِلٌ، وكـان الفارسـيُّ لا يـرى لـه

(١) ب: فقولهم.

(٢) ب: وكقولهم.

(٣) (قد) ساقطة من ب.

(٤) انظر: المسائل المنثورة ٢٠٧.

(٥) ب: يذور.

(٦) انظر ما سبق في ص ٧٦٤ حاشية ٦.

وجهاً[1]، وكان يقولُ فيه: ﴿**وَكَأَيِّن منْ آيَةٍ في السَّمَوَاتِ والأَرْضِ يَمُرُّوْنَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُوْنَ**﴾[2] وليس كل الداء يعالجه[3] الطبيب[4]، وحُكِيَ[5] عنه أنَّه كان يُخرِّجُه على أنَّه إنما قَصَدَ سيبويه أنْ يقول: إنَّ هذا الفعلَ متصرفٌ[6]، فـ (مكُون)[7] لم يمتنعْ من حيث إن الفعلَ غيرُ متصرِّف، بل إنَّما امْتَنَعَ لأمْرٍ آخر من خارج، فكأنَّه قال: و (مَكُونٌ) كنتَ تقُولُه لولا ما طَرَأَ له مانعٌ، وهذا بعيدٌ في الموضع؛ لأنه إنَّما يريدُ سيبويه: "يُلفظُ به، فالذي يُخَرَّجُ عليه هذا- والله أعلم- أنَّك تقول: كان زيدٌ قائماً في الدار، ثُمَّ تُقيمُ الظَّرْفَ، فتقولُ: كِينَ في الدار[8]، فلا تقول أبداً: (مَكُونٌ)، حتى تقولَ (فيه)، وتأتي بالذي تقيمُه، فإنْ قُلْتَ: إنَّما ذَكَرَ سيبويه رحمه الله[9]

---

(١) انظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل ١٧٨.

(٢) سورة يوسف ١٠٥.

(٣) أ، ب: يعالج، وما أثبتناه من جـ.

(٤) كتاب الحلل في إصلاح الخلل ١٧٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ب: منصوب.

(٧) أ: فكون، ب: بمكون، والتصحيح من جـ.

(٨) جاء في أ بعد هذه العبارة (ثم تقم الظرف) ثم ضرب عليه بخط، وفي ب و جـ (وتقيم الظرف) و لم يضرب عليها.

(٩) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(مَكُون) خاصة، وأنت تقولُ[1]: مَكُون فيه! قلتُ: ذكرَ سيبويه أنـك تقـولُ هذا اللفظ، و لم يُعْطِ[2] كيف تقولُه؟ فإذا أردتَ التكلمَ بـه لم يكـن لـك بُـدٌّ من أن تأتيَ بالظرف، فإن قلتَ: فكيف[3] تقيـمُ لها مـا ليـس بمعمـول لهـا، وإنَّما أقمتَ ما هو معمولٌ لخبرهـا، ولا يجـوزُ ذلـك؟ قلـتُ: لم تُقِمْـهُ[4] لها حتـى جعلتَـهُ متعلِّقـاً بهـا، قـال الله تعـالى[5]: ﴿**أَكَـانَ للنَّـاسِ عَجَبـاً أَنْ أَوْحَيْنَا**﴾[6] فلا يخلو أنْ يكونَ (للناس) متعلّقاً بـ (عَجَباً) أو بـ (أن أوحَيْنَـا) أو بـ (كانَ)، فلا يجوز تعلقُه/، بـ (عجباً) لأنه مصدرٌ، ولا يجوزُ تقديمُ صلتِه[/٨٢ ب] عليه، وكذلك (أن أوحينا) فلم يبقَ إلا أن يكونَ متعلقاً بـ (كان) فعلى هـذا يكون قولُه (مَكُونٌ) والحمد لله.

ثم قال: "ويكونُ لـ (كان) موضعٌ آخر يُقتصرُ فيه على الفاعل، فتقولُ: كان عبدُ الله، أي خُلِق"[7] قلت: قد بيَّنا على أيِّ معنى تكون تامةً وناقصـةً بما أغنى عن إعادته. ثم قال: "وكمـا تقـول: أمسـى وأصبـح، فتكـونُ مـرةً

---

(١) ب: تقوله.

(٢) أ: يلفظ، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) ب، جـ: وكيف.

(٤) ب، جـ: تقم.

(٥) ب، جـ: عزوجل.

(٦) سورة يونس ٢.

(٧) الكتاب ٤٦/١ مع اختلاف يسير في ألفاظه.

بمنزلةِ كان، ومرةً بمنزلةِ قولِك استَيْقَظُوا ونَامُوا"[1] أي تكونُ بمنزلةِ (كانَ) في افتقارِها إلى اسمين، وتكونُ بمنزلةِ استيقظُوا ونامُوا أي تامةً، وفسّرهما[2] بما يقربُ منهما[3]؛ لأن اليقظةَ تكونُ في النَّهار فيقربُ من (ظل)[4]، والنومُ يكونُ في الليل، فيكونُ قريباً من (بات)[4]، فلهذا عَدَلَ لهذين اللفظين، ولم يَقُلْ بمنزلةِ قَامَ وقَعَدَ، ثم قال: "فأمَّا (ليس)، فلا يكونُ فيها أبداً ذلك؛ لأنَّها وُضِعتْ موضِعاً واحداً"[5] أي لا يكونُ فيها أن تكونَ تامةً، بل لا تكونُ إلا ناقصةً؛ لأنَّها على ذلك وُضِعَتْ، ولم تصرَّفْ، ثُمَّ أنشَدَ[6] على أنَّ (كانَ) تامة قولَه:

٢٦٧- [فِدىً لِبَنِيْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي[7]]
إذا كانَ يَومٌ ذُو[8] كَوَاكِبَ أشْهَبُ[9]

---

(١) الكتاب ٤٦/١، وفيه: (وكما يكون أصبح وأمسى مرة....).
(٢) أ: وفسرها، والتصحيح من ب و جـ.
(٣) أ: منها، والتصحيح من ب و جـ.
(٤) كذا ورد في النسخ الثلاث مع أن حديثه عن أمسى وأصبح وكلامه السابق يقتضي أن يكون بدل (ظل) (أصبح) وبدل (بات) (أمسى).
(٥) الكتاب ٤٦/١ وفيه: (فإنه لا يكون فيها ذلك......).
(٦) الكتاب ٤٧/١.
(٧) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب وهو في جـ.
(٨) ب: مد.
(٩) البيت لمقّاسٍ العائذي واسمه مُسْهِر بن النعمان في الكتاب ٤٦/١-٤٧، الشنتمري على الكتاب ٢١/١-٢٢ (بولاق) شرح الكتاب للسيرافي ١٥٥/١ أ، اللسان =

أي إذا وَقَعَ يومٌ هذه صفتُه، فإن قُلتَ: وأيُّ دليلٍ في هذا، ويحتملُ أنْ يَكُونَ فيها ضميرُ الأمرِ، وكأنَّه قال: إذا كان الأمرُ هذا؟ قلتُ: لا يُتصَوَّرُ أن يكونَ (يومٌ ذُو كواكبَ أشهبُ) جملةً على حال؛ لأنّك إن جعلتَ الخبرَ (ذو[1] كواكبَ) فقد ابتدأتَ بالنكرةِ من غيرِ مسوِّغ، فإنْ كانَ صفةً، و(أشهب) الخبرُ لم يَجُزْ، لأنَّ المبتدأ يفيدُ مَا أفَاد الخبرُ، وذلك لا يجوزُ، فلابدَّ من أن يكونَ على ما ذكر سيبويه، ثم قال[2]: وقال عمرو بن شأس[3]:

=

٢٤٨/١٧، الأزهية ١٩٥، النكت ١٨٣، شرح المفصل ٩٨/٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧١/١، شرح عيون كتاب سيبويه ٤٨، وهو بلا نسبة في: الإفصاح ٣٢٧، أسرار العربية ١٣٥، اللسان ٤٩١/١، التبصرة ١٩١، المقتضب ٩٦/٤.

ذهل بن شيبان: من بني بكر بن وائل، وكان مقاس نازلاً فيهم، ذو كواكب: أي قد أظلم فبدت كواكبه،أشهب: شديد، وفي اللسان ٤٩١/١، "يجوز أن يكون أشهب لبياض السلاح، وأن يكون أشهب لمكان الغبار" وقال الشنتمري: وأراد باليوم يوماً من أيام الحرب، وصفه بالشدة فجعله كالليل، تبدو فيه الكواكب، ونسبه إلى الشهبة، إما لكثرة السلاح الصقيلة فيه، وإما لما ذكره من النجوم، الشنتمري على الكتاب ٢١/١-٢٢ بولاق.

(١) الذال من (ذو) سقطت من ب.

(٢) الكتاب ٤٧/١.

(٣) هو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة أبو عرار قال الجمحي: كثير الشعر في الجاهلية والإسلام، أكثر أهل طبقته شعراً وكان ذا قدر وشرف ومنزلة في قومه توفي سنة ٢٠هـ تقريباً.

=

٢٦٨- بَنِيْ أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُون بَلاءَنَا إذا كانَ يوماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا[1]

ولقائلٍ أن يقول: (كان) هنا أيضاً ناقصةٌ، وكأنَّه قال: إذا كان

=

انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٩٦-٢٠٢، الشعر والشعراء ٤٢٥-٤٢٦، الأغاني ٢٠٢/١١-٢٠٧، سمط اللآلي ٧٥٠-٧٥١، معجم الشعراء ٢٢- ٢٣، العيني على الخزانة ٥٩٦/٣-٥٩٧.

(١) أ: أشهبا، والتصحيح من ب و جـ، والبيت له في الكتاب ٤٧/١، الشنتمري على الكتاب ٢٢/١ (بولاق) النكت ١٨٤، الأزهية ١٩٦، الخزانة ٥٢١/٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٧/١، شرح عيون كتاب سيبويه ٤٩، شرح الكتاب للسيرافي ١٥٥/١ب، وهو للحصين بن حمام المري في المعاني الكبير ٩٧٣، وهو بلا نسبة في البحر المحيط ١٢٢/٤، والشطر الثاني فيه:

إذا كان يومٌ ذو كواكب مظلمٌ.

وهناك تقارب كبير في شطر هذا البيت مع البيت السابق، ولذا نجد في اللسان ٢٧١/١٥، هذا البيت قد جمع فيه بين الشطر الأول من هذا البيت والشطر الثاني من البيت الأول وفيه:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

قال ابن السيرافي: وقوله: يوم ذو كواكب يريد أن الشمس قد ضعف ضؤها، فظهرت الكواكب، كما تبدو الكواكب إذا كسفت الشمس، وإذا إشتد الحر وارتفع الغبار حجب الشمس وكأنها كاسفة، شرح أبيات سيبويه ٤٨/١، وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به.

البلاءُ[1] في يومٍ، ويكونُ الظَّرفُ خبراً عن[2] المصدرِ على ما ينبغي، وكذلك إن جعلتَ المضمرَ اليومَ المفهومَ من قولِه: (هل تعلمون بلاءَنا)؟ لأنَّ البلاء لا يَكُونُ إلا في يومٍ: كما قال سيبويه/ فتكونُ[3] أيضاً ناقصةً، وكأنَّه قال: إذا[٨٣/أ] كان ذلك اليومُ في يومٍ[4]، ويكونُ اليومُ الأوَّلُ يُرادُ به الوقت، فَلِمَ عَدَلَ سيبويه إلى أن تكونَ (كان) تامةً؟ قلتُ: عَدَلَ عن هذا؛ لأنَّه لا يجوزُ، وذلك أنَّه إذا جَعَلَ (يوماً ذا كواكبَ) خبراً، فهو قد أفادَ ما أفادَه المبتدأُ، لأنَّ البلاءَ أو يومَ البلاءِ، أي وقته[5]، لا يكونُ إلا في يومٍ ذي كواكبَ (أشْنَعا[6])، فجعله حالاً، والحالُ تكونُ[7] مؤكِّدةً، فقال: إذا وَقَعَ يومٌ في حالِ أنه يومٌ ذو كواكبَ [أشنعا[8]] أو ظرفاً[9]، لأن الفضلاتِ تكونُ مؤكدةً، وأما أن

---

(١) أ: للبلاء، والتصحيح في ب و جـ.

(٢) أ: من، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) جـ: فيكون.

(٤) ويقدره بعض النحاة: إذا كان اليومُ يوماً انظر الأزهية ١٩٦، خزانة الأدب ٥٢١/٨.

(٥) ب: وقت

(٦) أ، ب: أشهب، وما أثبتناه من جـ.

(٧) أ: لا تكون، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من أ. وفي ب (أشهب) وهو من جـ.

(٩) معطوف على قوله: (حالاً).

يكونَ الخبرُ مؤكّداً فأمرٌ لا يُعْقَل[١]. ثم قال: "وسمعتُ بعضَ العربِ يقولُ أشنعا، ويرفَعُ ما قبله"[٢] أي يقولُ: إذا كان يومٌ ذو كواكبَ في حالِ أنّه أشنعُ، فهذا حالٌ، ولا يُتصَوَّرُ أن يكونَ خبراً[٣]، لأنَّه يفيدُ ما أَفادَهُ المبتدأُ، فهذا يُثْبِتُ أنَّ (كانَ) في البيتين بمعنى وَقَعَ وَحَدَثَ.

ثم قال رحمه الله: "واعْلَمْ أنَّه إذا اجتمعَ في هذا البابِ معرفةٌ ونكرةٌ، فالذي تَشْغَلُ[٤] به (كان) المعرفةُ"[٥] قلتُ: هذا الفصلُ يحتاج إلى مُقَدِّمةٍ ينبغي أَنْ تُعَرِّفَ[٦] بها لمسِّ الحاجةِ إليها، وذلك أنَّه متى اجتمع اسمان

---

(١) ذكر الأعلم: أن (أشنعا) نصب على وجهين: أحدهما على الحال المؤكدة، والثاني على الخبر المؤكّد به ثم قال: "والخبر لا يكاد يقع إلا لفائدة يحتاج إليها، لا يستغنى عن ذكرها، وقد استغنى عنه هنا، فلذلك قبح هذا التقدير وضعف "الأعلم على الكتاب ١/٢٢-٢٣ (بولاق).

(٢) الكتاب ١/٤٧.

(٣) وهو ما قال به الزجاج، كما نقل ذلك الفارسي في تعليقته ١/٧٩- ٨٠، ونسب بعد ذلك لأبي بكر بن السراج أنه يجوز كون (أشنعا) خبراً من حيث جاز أن يكون حالاً، لأن الحال أيضاً خبر. وكذلك نقل البغدادي عن المبرد أنه يجعله خبراً انظر: الخزانة ٨/٥٢١، وممن أجاز ذلك السيرافي في شرحه على الكتاب ١/١٥٥ ب، وقد رد الفارسي جَعْلَهُ خبراً في تعليقته ١/٨٠- ٨٢.

(٤) ب، جـ: يشغل.

(٥) الكتاب ١/٤٧ وفيه (إذا وقع) مكان (إذا اجتمع).

(٦) ب: يعرف.

نكرتان[1] فلا يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ منهما كلامٌ؛ لعدمِ الفائدةِ؛ لو قلتَ: رجُلٌ قائمٌ لم يكن هذا مفيداً؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ[2] أن يكونَ (رجلٌ) هكذا [فإذا اجتمع معرفتان[3]] فالذي تجعلُه الخبرَ هو الذي يكونُ[4] مجهولاً عند المخاطبِ. فإذا[5] كان ثَمَّ معرفةٌ ونكرةٌ، فالذي تجعلُه الخبرَ هو النكرةُ، وإن قلبتَ فجعلتَ المعرفةَ خبراً فالمرفوعُ هو المنصوبُ معنىً، والمنصوبُ هو المرفوعُ معنىً، ويكونُ على القلبِ بمنزلةِ قوله:

.... كَانَ الزِّنَى فَرِيْضَةَ الرَّجْمِ (١٨٦)

لأنَّه معلومٌ أنَّ الزِّنى هوالذي فُرِضَ له الرَّجْمُ، لا أنَّه فُرِضَ للرجم[6]، فهو على القلبِ، فإذا قُلْتَ: كان رجلٌ عبدَ الله، ولم تَصِفْ النَّكرةَ بشيءٍ من الأشياءِ، ولا كانَ لها مُخَصِّصٌ، فالكلامُ[7] على القلبِ[8] ضرورةً، لأنَّ

---

(١) ورد في جميع النسخ: (نكرتين) والصواب ما أثبته.

(٢) ب: لا ينكر.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وتكلمته من ب و جـ.

(٤) جـ: تقدر

(٥) ب: وإذا.

(٦) أ، ب: الرجم، والتصحيح من جـ.

(٧) أ: فالكل.

(٨) ب: مكان ذلك كلمة غير واضحة.

النكرةَ هي الخبرُ، إذ هو[١] المجهولُ، والمعلومُ يكونُ المبتدأ فإنْ كانت النكـرةُ مختصةً، لم يحمل الكلامُ علـى القلْـبِ؛ لأنَّهـا قـد انضـافَ لهـا[٢] مسـوِّغ[٣]، حَسَّنَ الابتداءَ بها، ويكونُ المعلومُ قد جعلتَهُ عنـد المخـاطبِ مجهـولاً، فلابُـدَّ من هذا التفصيلِ/ لأنَّـا رُبَّمَـا أَطْلَقْنَـا القـولَ في غـيرِ هـذا الموضـعِ فَقُلْنَـا: إنَّ [٨٣/ب] النَّكرةَ إذا رُفِعَتْ ونُصِبَ[٤] المبتدأُ في هــذا البـابِ، أو نُصِبَـتْ في بـاب (إنَّ) وَرُفِعَ المعلومُ، فالكلامُ على القلبِ، وهذا لا ينبغي أن يُقَـالَ بـه[٥]، بـل لابُـدَّ من هذا التفصيلِ، فلا يكونُ القلبُ إلا حيـثُ لا يكـونُ للنكـرةِ مُخَصِّـصٌ، والمُخَصِّصَاتُ التي تُسَوِّغُ الابتداءَ بالنكرة مذكورةٌ في موضِعِها.

فإنْ قُلتَ: وَلِمَ سَوَّغْتَ الابتداءَ بالنكرة؟ ومالسَّبَبُ في ذلك؟ حتى إنَّها إذا سقطت[٦] لم تُبْتَدأ[٧] النكرة؟ قلـتُ الضـابطُ لهـذا: أنَّ اللفـظَ لا يخلُو أنْ يكونَ محصِّلاً للمقصود أو لا يكون، فـإن حَصَّـلَ المقصـودَ، فإمَّـا أنْ يكـونَ ذلك الخبرُ مفيداً أو غيرَ مفيــدٍ، فإن لم يُفِدْ لَمْ يَجُـزْ الإخبارُ به، مثالُ ذلك:

---

(١) أ: هي والتصحيح من ب و جـ.

(٢) ب: إليها.

(٣) أ: مسموع، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) أ، جـ: نصبت، وما أثبتناه من ب.

(٥) (به) ساقطة من جـ.

(٦) أ: أسقطت، والتصحيح من ب و جـ.

(٧) ب: تبدأ.

النَّارُ حـارةٌ، فهـذا لفـظٌ مُحَصِّـلٌ للمقصـود، ولكـن لا يُفيـدُ، لأنَّـه معلـومٌ، ألا ترى أنَّ القصدَ بالإخبارِ تصييرُ[1] مُخْبرك في مثْل حالِكَ، وهذا الخبرُ قَدْ كان مُخْبرك يعلمُه، فَلَمْ تُصَيِّرْهُ في مثلِ حالِك[2]، فإذا قلت: زيدٌ قـائم،فهـذا اللفظ مُحَصِّل للمقصود به، وهو مفيدٌ؛ لأنَّك[3] صـيَّرتَ المخـاطبَ في مثـلِ حالِك، فإنْ كانَ اللفظُ غيرَ مُحصِّلٍ للمقصودِ لم يَجُزْ الإخبارُ به، وذلك أنْ تقولَ: رجلٌ قائمٌ، وتعني بالرجل زيداً أو عمراً، مِمَّن تعلمُـه أنـت، فهـذا لم يُحَصِّلْهُ اللفظُ للمخاطبِ، ولا يَحْصُلُ[4] له أبداً[5] من هذا اللفظ فلا يجـوزُ، وإنْ أَرَدْتَ به مقتضاه لم يَجُزْ أيضاً؛ لأنَّك لم تُسَوِّ[6] مخاطَبَكَ معك في شيءٍ كـانَ يجهلُـه، فَصَـارَ إذا أَعْطَـى مقصـودَه بمنزِلـةِ: "النَّـارُ حـارةٌ"[7]، فـاعْلَمْ وفَّقكَ الله أنَّ كلَّ ما حصَّل مقْصودَه، واستَوى فيـه المخـاطبُ معـك، فهـو الذي يجوزُ، فإذا أعْطَتِ النَّكرةُ هذا، فلذلك جاز الابتـداءُ بهـا، فكـلُّ نكـرةٍ

---

(١) ب: تصير.

(٢) ب: ذلك.

(٣) ب: لأنها، جـ: لأنه

(٤) (ولا يحصل) ساقطة من ب.

(٥) جـ: أيضاً.

(٦) أ: تشرك، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) في ب (حه)، وفي جـ حرة.

[رأيتَها[1]] قد أُخْبِرَ عنها فَابْحَثْ عَنْهَا تَجدْهَا قد حَصَّلْتَ مقصودَها، وسَوَّيْتَ[2] المخاطبَ معك في مثل حالِك[3]. ثم نرجعُ إلى لفظِه، قولُه رحمه الله: "وهو حَدُّ الكلامِ"[4] أي شَغْلُ (كانَ) بالمعرفةِ هو حَدُّ الكلام، وقولُه: "لأنَّهما شيءٌ واحد"[5] أي المبتدأُ هو الخبرُ فتذكر المعلومَ أولاً[6] لِتُسْنِدَ[7] إليهِ مجهولاً، فَتَحْصُلُ الإفادةُ ثم قال: "وليسَ بمنزلةِ قولِكَ: ضَرَبَ رَجُلٌ عبدَ اللهِ"[8] كأنَّ قائلاً/ قال: هذه الأفعالُ مرفوعُها ومنصوبُها بمنزلةِ الفاعلِ [/٨٤ والمفعولِ، فكما[9] يكونُ الفاعلُ نكرةً، فكذلك يكونُ الاسمُ هُنا نكرةً، والخبرُ معرفةً، فقال: هُمَا شيئان، فالذي يكونُ الفاعلُ إنْ كان نكرةً كانَ، وإنْ كانَ معرفةً كانَ، وأَمَّا هَذَا فشيءٌ واحدٌ فإنَّما يُبْدأ بالأَعْرَفِ[10] مِنْهُما،

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من أ، وهو من ب و جـ.

(٢) أ: وشرَّكت، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) أ: ذلك، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) الكتاب ٤٧/١، وفيه (لأنه...).

(٥) الكتاب ٤٧/١.

(٦) ب: ولا.

(٧) ب: تسند.

(٨) الكتاب ٤٧/١، وفيه بدل عبد الله (زيداً).

(٩) أ: كما وما أثبتناه من ب و جـ.

(١٠) ب: الإعراب.

ويُسْنَدُ إليه المجهولُ، ثم قال: "وهما في (كَـانَ) بمنزلتِهمـا في الابتـداء"[1] أي فَكَمَا لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرةِ، فلا يجوز أنْ تكونَ نكرةٌ اسماً لـ (كان)[2] ثـم قال: ".... وكان حليمـاً[3] زيـدٌ لا عليـكَ أقدَّمْـتَ أو أخـَّرْتَ"[4] أي إنَّمـا تُحَافِظُ[5] على الإعرابِ، فتعطي الرَّفـعَ لِلأَعْـرَفِ، والنَّصبَ للنكـرةِ، ثُـمَّ لا تُبالي بعْدَ هـذا بـالمقدَّم منهمـا كـان المبتـدأ أو الخـبرَ. وقولُـه: "إلا أنَّـه كمـا وصفتُ لك في ضَرَبَ زيداً عبـدُ الله"[6] أي هـو يعـني[7] الخـبرَ مُقَدَّمـاً، ولا يُوجبُ له التقديمُ أنْ يرتَفِعَ، إنَّما الموجبُ للرَّفْعِ الأمرُ المعنويُّ، فأينَما حَصَلَ اللفظُ فإنَّما يُعْطَى من الإعرابِ ما يليقُ به، وَذَكَرَ طريقَ الإفادةِ في كانَ عبدُ الله حليماً[8]، وهو أنَّه عندما قُلتَ له: كان عبدُ الله[9]، فإنَّما[10] ابْتَدأْتَ بما

---

(١) الكتاب ١/٤٧.

(٢) (لكان) ساقطة من جـ.

(٣) ب: معها.

(٤) الكتاب ١/٤٧، وفيه (أم أخّرت).

(٥) ب: يحافظ.

(٦) الكتاب ١/٤٧، بتصرف يسير.

(٧) جـ: معنى.

(٨) ب: قائماً.

(٩) في أ، جاء بعدها (حليماً) وفي ب (قائماً) وما أثبته من جـ وهو المقصود بالتمثيل.

(١٠) (فإنما) ساقطة من ب.

يعرفُه، فهو مُنْتَظِرٌ للخبرِ الذي لا يعلمُهُ[1]، فعِنْدَما قُلْتَ له (حليماً)[2] صيَّرتَهُ في مثل حالِك[3]، ثم قال: "فإذا قُلتَ كانَ[4] حليماً[5]، فإنَّما ينتظر صاحبَ الصِّفةِ"[6] أي لو قدَّمت الخبرَ لبقي يتشوَّفُ لصاحبِ هذه الصفةِ، فذلك الذي يُتَشَوَّفُ[7] إليه هو المبدوء[8] بهِ في المعنى، وإنْ كانَ مؤخَّراً في اللفظِ. ولَمَّا ذَكَرَ[9]: (كان رجلٌ) (وكان حليمٌ)، عقَّبه بقوله: "لا يستقيمُ أن تُعَرِّف[10] المخاطبَ بالمنكورِ[11]، وليسَ هذا بالذي يَنْزِلُ بهِ المخاطبُ مَنْزِلَتَكَ في المعرفة"[12] أي ليسَ هذا -إذا قيل- محمولاً على ظاهرِه، لأنَّه لا

---

(١) أ: يعلم، وما أثبته من ب و جـ.

(٢) ب: قائماً.

(٣) ب: ذلك.

(٤) (كان) ساقطة من ب.

(٥) ب: قائماً.

(٦) الكتاب ٤٨/١، وفيه (أن تُعَرِّفه صاحب....)

(٧) ب: تشوف.

(٨) ب: المبتدأ.

(٩) الكتاب ٤٨/١، وفيه: "كان حليمٌ أو رجلٌ".

(١٠) ب: يعرف.

(١١) ب: بالمتكرو.

(١٢) الكتاب ٤٨/١، وفيه (ولا يستقيم أن تخبر المخاطب المنكور......).

يُنكرُ[1] أنْ[2] يقولَ[3] عاقلٌ: كان[4] رجلٌ كذا، فإذا تَكَلَّمَ بـه فإنَّما يُحمـلُ صاحبُه على أنه قَصَدَ به شخصاً بعينِهِ، فهذا لا يكونُ بمنزلةِ الذي تُسـوي[5] به المخاطبَ معك في المعرفة؛ لأنَّه لا يَحْصُلُ المقصودُ به، فكَرِهُوا أن يَقْرَبُـوا بَابَ لبس[6]، لأنَّهم لو أَوْرَدُوا النكرةَ، ومقصودهم المعرفـة؛ لكـانوا مُلْغِزِيـن مُلْبِسِيْنَ، وقولُه: "وقد تقولُ: كان زيـدٌ الطويـلُ/ منطلقـاً إذا خِفْـتَ التبـاسَ [٨٤ب] الزيدَيْنِ"[7] كأنَّ قائلاً [قال[8]] إذا كان الذي يُبْدأُ بـه معرفـةً، فقـد يدخلُهـا اللبسُ، فلا ينبغي أن يخبرَ عنها، فقال: إذا خِفتَ اللَّبْسَ أتيتَ بمـا يُخَصِّـصُ، حتى يرتفعَ ذلك اللَّبْسُ، ثـم قـال: "وتقـولُ: أسـفيهاً كـانَ زيـدٌ أم حليمـاً، و[9]أرَجُـلاً كـان زيـدٌ أمْ صبيـاً، تجعلُهـا لزيـدٍ[10]، لأنـه إنَّمـا ينبغــي[11] أن

---

(١) ب: لأنك لا تنكر.

(٢) أ، جـ: بأن وما أثبتناه من ب.

(٣) في النسخ الثلاث (يكون) والصحيح ما أثبته.

(٤) في النسخ الثلاث (ان رجل) والصحيح ما أثبته.

(٥) أ: يسوي، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ب: ليس.

(٧) الكتاب ٤٨/١.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب، وهو في جـ.

(٩) الواو ساقطة من ب.

(١٠) أ، ب: كزيد، وما أثبتناه من جـ.

(١١) أ: ينبغي له، وما أثبتناه من ب و جـ.

تَسْأَلَهُ[1] عن خبرِ مَنْ هـو معـروفٌ عِنْـدَك"[2] كـأنَّ قـائلاً قـال: إنَّمـا امتنـع الإخبارُ بالأعرفِ عن النكرة من طريق معناه، وذلك أنَّ المعرفة تصـيرُ نكـرةً بمكانةٍ من الخبر، فيكونُ الكلامُ من نكرتين، فلا تفيـدُ المخـبرَ، فـإذا انتقلـتَ عن الخبر إلى ما ليس بخبر، هلاَّ أَخرَّتَ[3] ذلك، لأنَّه لاَ إحَالـةَ تلغـى[4] فيـه؟ فقال: الأمرُ واحدٌ؛ لأنَّك إنَّما تريدُ أن تَسْأَله[5] لِيُعْلِمَك، فلابُـدَّ [مِـنْ[6]] أنْ يكُونَ لفظُكَ مُنْبئاً[7] عن[8] مقصودِك، فيُجيـبُكَ عليهِ، وأمَّـا إنْ وَصَفْـتَ لـه النكرةَ، وأنتَ تريدُ السؤالَ بها[9] عن المعرفة، فـإنَّك مُلْبـسٌ[10]، فلابُـدَّ مـن الإتيانِ باللفظ الذي يُحَصِّلُ المقصودَ حتَّى يَحْصُلَ الجوابُ عليه. فلـو قُلْـتَ:

---

(١) أ: يسأله، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) الكتاب ٤٨/١، مع اختلاف في بعض العبارات الأخيرة، ففي الكتاب (إنما ينبغي لـك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده) وتمام النص: "كما حدَّثْته عن خـبر مـن هـو معروف عندك" وانظر النص في: شرح الكتاب للسيرافي ١٥٦/١ أ - ١٥٦ ب.

(٣) ب: أجزت.

(٤) ب، تبقى.

(٥) أ: تسل، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ما بين الحاصرتين ليس في أ، وهو من ب و جـ.

(٧) أ، ب: مبيناً وما أثبتناه من جـ.

(٨) أ: نحن وهو تحريف، وما أثبته من ب و جـ.

(٩) أ: بها السؤال، وما أثبتناه من ب و جـ.

(١٠) جـ: تلبس.

أَسفيهاً كانَ رجلٌ؟ لم يُفِدْ مَقْصُودَك عنـد المخـاطب[1] إذا أَرَدْتَ بـهِ زيـداً، وإنْ[2] لم تُرِدْ به شيئاً بعينِهِ لم يَجُزْ السؤالُ عنه؛ لأنَّه لا يجْهَلُ أحدٌ هذا حتى يُسْأَلَ عنه، فلهذا أَوْرَد هذا المثالَ. وقولـه: "أَلاَ تـرى أنَّـك لـو قُلـتَ: كـان رجلٌ منطلقاً كنتَ تُلْبِسُ"[3] أي لأنَّ كلامَكَ لا يُحْمَلُ علـى عـدمِ الفـائدةِ؛ لأنَّه لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يكونَ رجلٌ هكذا، فإنَّما[4] يكونُ لوَ ورَدَ علـى أنْ يَعْنِـيَ بالرَّجُلِ شيئاً ما، فيكونُ أيضاً مُلْغزاً، فكرهوا[5] بابَ اللَّبْسِ. ثم قـال: "وقـد يجوز[6] في الشِّعر على ضَعفٍ من الكلامِ"[7] أي وضْعُ المعرفةِ خـبراً للنَّكـرة، لأنَّ البابَ إنَّما هو عَكْـسُ هـذا، لكـن قـد يَجُـوزُ علـى ضَعْـفٍ في الشِّـعْرِ، واعتذر[8] عن ذلك سيبويه رحمـه الله: بـأنَّ الـذي حَمَلَهُـمْ علـى ذلـك أنَّ

---

(١) أ: المخاطبة، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٢) ب: فإن.

(٣) الكتاب ١/٤٨، وفيه "ألا تـرى أنـك لـو قلـت: كـان إنسـاناً حليمـاً أو كـان رجـلٌ منطلقاً...).

(٤) أ: وإنما، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٥) في أ: وكرهوا، وفي ب، فيكن هذا من باب اللبس، وما أثبتناه من جـ.

(٦) أ: يجيء، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٧) الكتاب ١/٤٨، وفيه (وفي ضعف...).

(٨) انظر الكتاب ١/٤٨ بتصرف.

(كان) فِعْلٌ بمنزلةِ (ضَرَبَ) وأنَّه قد يُعْلَمُ أن زيداً- وإن أوردْتَهُ خبراً- صاحبُ الصفةِ، أي المُخْبَرُ عنه وذلك قولُ خِدَاش[1]:

٢٦٩- فإنَّك لا تُبَالِي بعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[2]

---

(١) هو خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة وهو من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية - كما يقول ابن قتيبة، قال الجمحي: وهو "أشعر في قريحة الشعر من لبيد، وأَبَى الناسُ إلا تقدمةَ لبيد" وقد شهد وقعة حنين مع المشركين ثم أسلم بعد زمان. انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٤٣- ١٤٧، الشعر والشعراء ٦٤٥- ٦٤٧، المؤتلف والمختلف ١٥٣، سمط اللآلي ٧٠١- ٧٠٢، الاشتقاق ٢٩٥، جمهرة أنساب العرب ٢٨١، الخزانة ١٩٦/٧، ٢٤٨/١٠، الأعلام ٣٠٢/٢.

(٢) البيت لخداش بن زهير العامري وهو في ديوانه ٦٦، الكتاب ٤٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٥٦/١ ب، الشنتمري على الكتاب ٢٣/١ (بولاق) النكت ١٨٤، شرح المفصل ٩٤/٧، المقتضب ٩٤/٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٨، خزانة الأدب ١٩٢/٧- ١٩٧، وتنسب بعض المصادر هذا البيت لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري جاء ذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٦/١، الخزانة ١٩٢/٧، ٢٨٩/٩، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٤١/٧ - ٢٤٥، وفي الأخيرين: أن أبا تمام نسب هذا البيت لثروان في كتابه: مختار أشعار القبائل، وفي الخزانة ١٩٧/٧، ونسب العسكري في كتاب التصحيف البيتَ لزرارة بن فروان من بني عامر بن صعصعة، ونسبه الفارسي في المسائل المنثورة ٢٠٩- ٢١٠ لجرير- وليس له - وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ٩٢، ٩٤، الإفصاح ٣٣٢، مغني اللبيب ٧٦٨، البسيط ٧١٣، شرح الرضي ٣٠٠/٢، شرح ألفية ابن معط ٨٧٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٥/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢، المفصل ٢٦٤، الخزانة ٢٨٣/٩، =

فهذا جاءَ بِهِ على أنَّ الإخبارَ بالمعرفةِ عن النكرةِ، لأنّه لمَّا ذَكَرَ أنَّ البابَ إنَّما هو الإخبـارُ بـالنكرةِ عـن/ المعرفـةِ، قـال: "وقـد يجـوزُ في الشِّعر علـى ضعفٍ" أنْ يَجْعَلُوا المعرفةَ خبراً عن النكرة، واستدلَّ[1] بقولِهِ: [٨٥/أ]

.... أَظَبْـيٌ كـانَ أُمَّـكَ أمْ حِمَـارُ

فهذا يَرِدُ علينا فيه إشكالٌ وهو[2]: أنَّ (كانَ) فيها المضمرُ وهـو اسمُهـا، فهـو مـن بـاب الإخبـار عـن المعرفـة بالمعرفـة[3]، وقـد جَعَـلَ سـيبويه

=

٢٩١، ٢٩٣، ١٠/٤٧٢، ١١/١٦٠، ويروى: (فإنك لا يضرك بعد عام) وفي الخزانة ١٩٣/٧ نسبت هذه الرواية لأبي عبيدة، قال: ورواه مؤرج السدوسي في أمثاله (فإنك لا يضورك) يقال: ضاره يضوره ويضيره بمعنى. وهو غير موجود في أصل الأمثال للسدوسي، إنما هو من زيادة المحقق نقلاً عن الخزانة، وأورد ابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه ١٥٧/١، رواية للشطر الثاني وهي: (أظبي كان خالك أم حمار) قال الأعلم: وصف في البيت تغير الزمان وإطراح مراعاة الأنساب، فيقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه من شريف أو وضيع، وضرب المثل بالظبي والحمار وجعلهما أمين وهما ذكران لأنه مثل لاحقيقة، وقصد قصد الجنسين و لم يحقق أبوة، وذكر الحول لذكر الظبي والحمار؛ لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول. الأعلم الشنتمري على الكتاب ٢٣/١ (بولاق).

وقد شرح المصنف وجه الاستشهاد به وذكر ما فيه من اختلاف.

(١) الكتاب ٤٨/١.

(٢) ب: وهذا.

(٣) انظر شرح ألفية ابن معط ٨٧٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٩.

رحمه الله ضمير النكرة معرفة، حيثُ ذَكَرَ[1]: كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدِرْهمٍ، فكيفَ[2] يَجْعَلُه هنا نكرةً؟ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ قال هُنا[3]: إنَّما حَمَلَهُ سيبويه على الاشتغال، وليس (الظبيُ) مبتدأً، بل فاعلٌ، وكأنَّه قال: أكان ظبيٌ أمَّك[4] كان هو أمَّك[5]، لأن الهمزةَ تطلب بالفعل[6]، فالرفع أولى على الفاعليةِ من الابتداء، فيحصلُ فيه أن يكونَ الإخبارُ عن النكرة بالمعرفة[7]، وهذا الذي قال من أنَّ الرَّفعَ مع الهمزةِ على إضمار الفعل أولى من الابتداءِ[8] حقٌّ، لكن هو في هذا الموضع خَلْفٌ لأنَّه تَكَلَّفَ الإضمارَ لِيَحْصُلَ

---

(١) الكتاب ٢/٥٥.

(٢) ب: وكيف.

(٣) ب: هذا.

(٤) ب: جاء بعد ذلك أم حمار.

(٥) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٥٠ وفيه أكان ظبي أمَّك كان أمك.

(٦) كذا في نسخ التحقيق، والصحيح: (لأن الهمزة تَطْلُبُ الفعلَ) فالباء زائدة، والفعل مبني للمعلوم.

(٧) ورد هذا الرأي أيضاً في شرح الرضي ٢/٣٠٠، شرح المفصل ٧/٩٥، مغني اللبيب ٧٦٨، شرح ألفية ابن معط ٨٧٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٩، الإفصاح ٣٣٢، و لم ينسب فيها لأحد.

(٨) وقد رد ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٩٥، وقال: "ولا يحسنُ ذلك عندي؛ لأن الاسمَ إذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبره فعلاً، فارتفاعه بالابتداء، ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف إلا مع هل".

له الإخبارُ بالمعرفةِ عن النكرةِ الذي لا يجوزُ، وامْتِنَاعُه لمعناه لا من طريقِ اللفظِ على ما بيَّنا، وكان الأليقُ به ألا يضمرَ،ويكون الإخبارُ عن المعرفةِ؛ لأنَّ ضميرَ النكرةِ عنده معرفةٌ، فلا يكونُ[1] ثَمَّ ضرورةٌ، فهذا ليس بشيءٍ.

وقال[2] ابن الطراوة: إضمارُ الفعل هنا لا يجوزُ[3]، لأنَّه لم يَسْألْ عن الفعلِ إنَّما سَأَلَ عن الاسمِ، وكأنَّه قال: أأمُّك ظبيٌ أم[4] حمارٌ؟، وهذا خطأٌ، لأنَّ حرفَ الاستفهامِ يُختَارُ معه[5] النصبُ، كان الطلبُ للفعلِ أو للاسمِ، ألا تَرَى أنَّ سيبويه فَعَلَ[6] ذلك في قوله:

٢٧٠- أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحَا[7] ....

---

(١) ب: فلا تكون.

(٢) (قال) ساقطة من ب و جـ.

(٣) انظر: العيني على الخزانة ٥٣٥/٢، شرح التصريح ٣٠٠/١، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ٣٠٠/١-٣٠١، شرح الأشموني ٧٨/٢.

(٤) ب، جـ: أو.

(٥) أ: فيه، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) الكتاب ١٠١/١- ١٠٢.

(٧) صدر بيت لجرير بن عطية الخطفي وعجزه:

عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والْخِشَابَا

وهو في ديوانه ٨١٤، الكتاب ١٠٢/١، ١٨٣/٣، شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٧/١أ، الشنتمري على الكتاب ٥٢/١، ٤٨٩ (بولاق) النكت ٢٣٢، الأزهية ١١٩، اللسان ٢٤٢/١٩، مجاز القرآن ١٥٧/٢، ٢٢٧، الصحاح ١٢٠، الأمالي الشجرية ٧٩/٢، =

والسؤال هُنَا عن الاسم، لأنَّ طلبَ الفعلِ هُنَا واختيارَ إضمارِه ليس من طريق الاستفهام، وإنَّما هو لشَبَهِهِ بحرفِ الجزاءِ، والذي ينبغي أنْ يُفَسَّرَ به مقصُودُ[1] سيبويه أنَّ ضميرَ النَّكرةِ إنَّما يقالُ فيه: معرفةٌ من حيثُ يُعْلَمُ ما

=

٣/٧٤، (طناحي)، شرح أبيات سيبويه ١/١٩٠، التبصرة ٣٣٥، العيني ٢/٣٣٥، شرح التصريح ١/٣٠٠، الخزانة ١١/٦٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٧، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٧٨، مجاز القرآن ٢/١٤٨.

ويروى (أو رياحا) وعلى هذه الرواية يستشهد بالبيت على مجيء (أو) بمعنى الواو.

ثعلبة: أراد بها القبيلة وهم بنو ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة من تميم، ورياح: قبيلة وهم من بني يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. طُهَيَّةً: بضم الطاء وفتح الهاء وتشديد الياء حيٌّ من بني تميم وهي طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، وإليها ينسبون، الخشابا: قبائل من أبناء مالك بن حنظلة قال الجوهري في الصحاح ١٢٠: وبنو رزام بن مالك بن حنظلة يقال لهم: الخشاب.

انظر في التعريف بهذه القبائل جمهرة أنساب العرب ٢٢٤-٢٢٨، العيني على الخزانة ٢/٥٣٣-٥٣٤.

والشاهد قوله: (أثعلبة الفوارس) حيث نصب ثعلبة بعد همزة الاستفهام بإضمار فعل يدل عليه ما بعده.

(١) ب: مقصوده.

يعودُ عليه، فيُدْرَى أنَّه الأولُ لا غيرهُ، وأمَّا أنْ يُحَصِّلَ شيئاً فلا، لأنَّك إذا قلتَ لقيتُ رجلاً فأكرمتُه، لم تدر مَن الرَّجُلُ؟ ولا زَادَتْكَ الهاءُ شيئاً[1]، فهذا الضميرُ نكرةٌ[2]، لأنَّه النَّكرة[3]، فإذا كان نكرةً، فالإخبارُ إذاً بالنكرةِ/[٨٥/ب] عن المعرفةِ[4]. ثم قال[5]: وقال حسان:

٢٧١- كأنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ[6]

---

(١) انظر ما ذكره السيرافي عن ذلك في شرح الكتاب ١/١٥٧ أ.

(٢) أ: نكرته، والتصحيح من ب و جـ.

(٣) هذا يخالف ما قرره قبل قليل ونسبه لسيبويه من "أن ضمير النكرة إنما يقال فيه معرفة من حيث يعلم ما يعود عليه....".

(٤) كذا في النسخ الثلاث، والذي يوافق ما نسبه لسيبويه قبل قليل أن يقول: "فالإخبار بالمعرفة عن النكرة" وانظر الهامش السابق.

(٥) الكتاب ١/٤٩.

(٦) البيت له في ديوانه ٧١، الكتاب ١/٤٩، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٦ب، الشنتمري على الكتاب ١/٢٣ (بولاق) النكت ١٨٥-١٨٦، لسان العرب ١/٨٦، ١٨/١٦٩، المفصل ٢٦٤، شرح الرضي ٢/٢٩٤، شرح ألفية ابن معط ٨٧٩، ضرائر الشعر للقزاز ٩٢، التبصرة ١٨٦، المقتضب ٤/٩٢، خزانة الأدب ٩/٢٢٤-٢٣٧، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، الإفصاح ٦٢، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٩-٨٥٣، شرح أبيات المغني ٦/٣٤٩-٣٥١، الكامل ١٦٤، معاني القرآن للفراء ٣/٢١٥، شرح المفصل ٧/٩٣، الدرر ١/٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٦، عبث الوليد ١٢٥، معجم ما استعجم ٢٨٨، معجم البلدان ١/٦١٦، البسيط ٧١٨، =

=

٧٧٤، الأصول في النحو ٨٣/١، الجمل للزجاجي ٤٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٨/١، الحلل ٤٦، شرح التسهيل ٣٥٦/١، الروض الأنف ١٠٧/٤، السيرة النبوية ٦٤/٤، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢، وهو بلا نسبة في: الأصول في النحو ٦٧/١، شرح الرضي ٢٩٩/٢، مغني اللبيب ٥٩١، الخزانة ٢٩٣/٩، الهمع ١١٩/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٥/١.

ويروى: (كأن، سُلافةً)، و (كأن خَبِيْئَةً) كما يروى في اللسان ١٦٩/١٨ (جني): (كأن جَنِيَّةً).

سبيئة: فعيلة بمعنى مفعولة وهي الخمر التي تسبأُ أي تشترى، والسلافة: الخمر، وقيل خلاصة الخمر وقيل: ما سال من العنب قبل العصر، وكذلك رواية (خبيئة) هي الخمر المصونة المضنون بها، بيت رأس: في معجم ما استعجم ٢٨٨، هو حصن بالأردن سُمِّي بذلك لأنه في رأس جبل، وفي معجم البلدان ٦١٦/١، اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة، ينسب إليها الخمر، إحداهما بالبيت المقدس، وقيل بيت: رأس كورة بالأردن، والأخرى من نواحي حلب". وفي الخزانة ٢٣٠/٩، وقيل بيت: موضع الخمر، ورأس: اسم للخمار، وقصد إلى بيت هذا الخمار، لأن خمره أطيب الخمور، وقيل الرأس، بمعنى الرئيس، أي من بيت رئيس.

والشاهد: الإخبار بالمعرفة (مزاجها) عن النكرة (عسل وماء) وقد أوضح المصنف ذلك وعقب عليه. وبعضهم يجعل (يكون) هنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) ويستشهدون بالبيت على ذلك انظر الإفصاح ٦٤، الخزانة ٢٢٤/٩، وقد رد ذلك ابن هشام في المغني ٩١٢، وقال المبرد في المقتضب ٩٢/٤، "وكان المازني يروي: يكون مزاجُها عسلاً وماءُ" يريد وفيه ماء. وانظر شرح المفصل ٩٤/٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩/١، ويكون (مزاجها) اسم كان وهو معرفة و (عسلاً)

=

إنْ قُلْتَ هَذَا يَنْقُضُ ما أَصَّلْتُمْ في البيتِ الذي قبل هذا؛ لأنَّكمْ جعلتُمْ ضميرَ النكرةِ نكرة، وسيبويه رحمه الله[1] قد جعل (مزاجها) معرفةً، وهو مضافٌ لضميرِ النكرة، قلتُ: ليس فيه نقضٌ، وذلك أنه اجْتَمَع[2] نكرةٌ مُخْتَصَّةٌ ونكرةٌ غيرُ مختصَّةٍ، فمنزلةُ المختصَّةِ من غير المُخْتَصَّةِ منزلةُ المعرفةِ من النَّكرة، وكما تُجْعَلُ المعرفةُ مبتدأً، فكذلك ينبغي أنْ تُجْعَلَ المختصَّةُ، فَقَلَبَ[3] هذا الشاعر[4]، وجَعَلَ المضافَ لضميرِ السَّبِيْئَةِ التي هي (من بيتِ رأسٍ[5]) خبراً عن (عَسَلٍ)، فهو[6] من باب (أظبيٌ كان أُمَّك)، والمعنى في:

=

خبرها وهو نكرة، على شرط الباب، و (ماء) مرفوع بإضمار فعل. وقد ذكر الفارقي في الإفصاح ٦٢-٦٤، خمسة أوجه لهذا البيت بروايات مختلفة لقوله (مزاجها عسل وماء) وانظر: شرح ألفية ابن معط ٨٨٠، الحلل في شرح أبيات الجمل ٤٨-٤٩.

(١) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٢) ب: اجمع.

(٣) أ: فقلت، وهو تحريف، والتصحيح من ب و جـ.

(٤) ذهب إلى ذلك الزمخشري في المفصل ٢٦٤، وانظر: البسيط ٧١٣، شرح ألفية ابن معط ٨٧٩، الخزانة ٩/٢٨٤.

(٥) كذا ورد في نسخ التحقيق، والمضاف لضمير السبيئة (مزاجها) وهو الواقع خبراً، وليس ما ذكر.

(٦) ب: فنحو.

(أظبيٌّ كان أُمَّك) يَشْهَدُ للقلب[1]؛ لأنَّه إنَّما يريدُ: كان أُمُّك ظبياً من الظِّبَاءِ أو حماراً، لا كانَ ظبيٌّ أماً لك. وزعم بعضُ النَّاسِ أنَّ (مِزَاجَهَا) ظرفٌ[2]، وكأنَّه قال: يكونُ في مزاجِها عسلٌ وماءٌ، فتكونُ تامةً، وهذا ليس بشيءٍ، فإنَّه أَثْبَتَ مِزَاجاً خلافَ العسلِ والماءِ، يكونانِ في جملتِهِ، وليس في اللفظ ما يُعْطِي ذلك، وأيضاً فإن الأسماءَ لا تُجْعَلُ ظروفاً بقياس، وقولُه:

.... أَسِحْرٌ كانَ طِبَّكَ[3] .....(٢٦٢)

لا فَرَقَ بَيْنَه وبَيْنَ.

.... أظبيٌّ كانَ أمَّك[4] .... (٢٦٩)

وهو مَقْلُوبٌ[5]، يَشْهَدُ له المعنى، لأنَّه يريدُ أكان داؤك سحراً؟ أي:

---

(١) أ: اللقلب، والألف زائدة سهواً، والتصحيح من ب و جـ.

(٢) نُسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي في المغني ٩١٢، الخزانة ٩/٢٨٣-٢٨٤، وفيه: "وقال أبو علي: نُصب (مزاجها) على الظرف السادّ مسدّ الخبر كأنه قال: "يكون مستقراً في مزاجها...". وانظر شرح ألفية ابن معط ٨٨٠، الحُلل في شرح أبيات الجمل ٤٨.

(٣) جزء من بيت لأبي قيس بن الأسلت وتمامه:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنِّي أَسِحْرٌ كان طبَّك أم جُنونُ

وقد تقدم تخريجه في ص ٧٩٥-٧٩٦.

(٤) جزء من البيت الذي سبق تخريجه في ص ٨٣٠.

(٥) ب: معطوف.

أكان الدَّاءُ الذي حملـك على هجـوي، ولا يريـدُ: أَكَـانَ سِـحْرٌ، داءً لـك.

وقولُه:

٢٧٢- أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ[1]...... ....

---

(١) جزء بيت للفرزدق، وهو ضمن قصيدة يهجو بها جريراً، وتمامه

.... إذْ هَجَـــا تميمـــاً بجـــوفَ الشَّـــام أم مُتسَـــاكِرُ

وهو له في الكتاب ١/٤٩، شرح الكتـاب للسـيرافي ١/١٥٧أ، شـرح أبيـات سـيبويه للنحـاس ٤١، الشـنتمري علـى الكتـاب ١/٢٣ (بـولاق) المقتضـب ٤/٩٣، المسـائل المنثورة ٢٠٨، الخزانــة ٩/٢٨٨-٢٩٢، شـرح أبيـات المغـني ٧/٦٩-٧١، وهـو بـلا نسـبة في الخصـائص ٢/٣٧٥، شـرح الرضـي ٢/٣٠٠، شـرح شـواهد المغـني ٨٧٤، ضرائر الشعر للقزاز ٩٣، مغني اللبيـب ٦٣٧، البسـيط ٧١٢، شـرح جمـل الزجـاجي لابن عصفور ١/٤٠٤، شرح أبيات المغني ٧/٦٩-٧١، الهمع ١/٦٩.

أراد بابن المراغة جريراً، وكان الفرزدق قد لقب أمه بالمراغة، ونسـبها إلى أنهـا راعيـة حمير، والمراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول، وأراد بتميم هنا بني دارم بن مالك بن حنظلة وهم رهط الفرزدق، وجرير من رهط كليب بن يربوع بن حنظلة، فلـم يعتـد الفرزدق برهط جرير في تميم احتقاراً لهم، انظر الشنتمري على الكتـاب ١/٢٣-٢٤، (بولاق) والخزانة ٩/٢٩٢، وأراد بجوف الشام داخلها.

ويروى في شرح أبيات المغني ٧/٦٩، (بجوِّ الشام) وهو تحريف، والشاهد فيه الإخبـار عن النكرة بالمعرفة وفيه ما ذكر المصنـف، وهنـاك تخريجـات أخـرى وأقـوال يذكرهـا النحاة انظر المصادر السابقة.

ويروى رفع (ابن المراغة) مع رفع (سكران) فتكـون (كـان) زائـدة بـين الخـبر المقـدم (النكرة) والمبتدأ المؤخر (المعرفة).

=

إذا كان مرفوعاً، فهو بمنزلةِ (أسِحْرٌ كان طِبَّكَ) والكلامُ فيهما واحد، وهو مقلوب ضرورةً؛ لأنَّه لا يريدُ أسكرانُ كان ابناً لِمَرَاغَةٍ[1]، إنَّما يُريدُ أَكَان ابنُ المراغةِ الذي هو جريرُ سكرانَ[2]. ومَنْ نَصَبَ (أسكرانَ) فليسَ فيه كلامٌ؛ لأنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ بمنزلةِ منطلقاً كانَ عمروٌ، فيكونُ قولُه (أمْ مُتَسَاكِرٌ)[3] مقطوعاً، وكأنَّه قال أم هومُتَساكرٌ، لأنَّه ليس معه شيءٌ يعطفُه عليه، وهو مرادُ سيبويه بِقولِه: "وَيَرْفَعِ الآخِرَ على قَطْعٍ وابتداءٍ"[4] ثم قال: "وإذا كانَا معرفتين/فأنت بالخيارِ أيُّهما جعلتَه فاعلاً رفعته"[5]، قُلتُ: هما [٨٦/أ] مَقْصَدَانِ، إن قَدَّرتَ الأُخُوَّةَ[6] مجهولةً[7] نصبتَ وإنْ قَدَّرْتَها معروفةً نصبتَ زيداً، وجعلتَه المجهولَ، فأنت بالخيار في قَصْدِ أيِّهما شئتَ مع أنَّ معناهُمَا

=

وأما رواية نصب (سكران) فهي رواية أخرى ذكرها سيبويه وعرض لها المصنف، وانظر خزانة الأدب ٩/٢٨٨-٢٩٢، فقد عرض لكل ذلك ولغيره من الآراء.

(١) ب: المراغة، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٠٤، ولم يرد أكان سكرانُ من السكارى يعرف بابن المراغة، وفي البسيط ٧١٣، "فليس المطلوب الإعلام بابن المراغة إنما المطلوب الإعلام بحال ابن المراغة".

(٢) ب: الذي هو سكران وهو جرير.

(٣) ب: متساكن.

(٤) الكتاب ١/٤٩.

(٥) الكتاب ١/٤٩.

(٦) ب: الآخرة.

(٧) ب: مهمولة.

واحدٌ، خلافاً لابن الطراوة، حيث قال[1]: الخبر هو الحاصل[2]. ثم قال: "وتقول مَنْ كانَ أَخَاكَ، وَمَنْ كان أخُوكَ"[3] قلتُ: أمَّا (مَنْ كان أخوك) فبيِّن؛ لأنَّه جَعَلَ (مَنْ) خبراً وهو نكرةٌ، وأمَّا (مَنْ كانَ أَخَاكَ) فمُشْكِلٌ، لأنَّه قَصَرَهُ على الشِّعْرِ، فكيف يجيزُهُ في الكلام، ويجعلُ ضميرَ النَّكرةِ مخبراً عنه بالمعرفة، قلتُ: سَبَبُ ذلك أمران، أحدُهما: أنَّ النكرةَ هُنَا انْضَافَ لها العمومُ فَحَسُنَ الابتداءُ بها، والآخر: أنّها مُسْتَفْهَمٌ عنها، فلمَّا حَصَل فيها مُقَوِّيان لحقت بالمعرفة، فَلَكَ جَعْلُ أيِّهما شئت الاسمَ والآخر الخبرَ.

وأمَّا (أيُّهمْ كانَ أَخَاكَ[4]) فليس فيه كلامٌ؛ لأنَّ (أياً) مضافٌ لضميرِ القومِ. ثم قال سيبويه رحمه الله: "وتقولُ: مَا كَان أَخَاك إلا زيدٌ"[5] قلتُ: أجازَ سيبويه رحمه الله[6] رفْعَ الأولِ ونصبَ الثاني وعكسَهُ[7]، وزَعَمَ ابنُ

---

(١) ب، جـ: يقول.

(٢) انظر ما تقدم في ص ٧٩٧ حاشية رقم (١١).

(٣) الكتاب ١/٥٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) (رحمه الله) ليست في ب و جـ.

(٧) لو قال: ".... نصب الأول ورفع الثاني وعكسه" لكان أولى ليوافق ذلك تمثيل سيبويه، وما ذكره الصفار أيضاً من مثال سيبويه قال سيبويه بعد ذلك: "وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً". الكتاب ١/٥٠.

الطَّراوةِ أنَّه لا يجوزُ أنْ يَكُونَ الأوَّلُ إلا منصوباً، وذلك أنَّ الذي يُنْفَى[1]: هو الخبرُ في كُلِّ بابٍ، والذي يُوجَبُ يكُونُ الخبرَ وغيرَه[2]، فإذا قُلْتَ: ما كانَ القائمَ إلا زيدٌ، فما بعد "إلا" معلومٌ أنَّه غيرُ منفيٍّ، و[3]الأوَّلُ منفيٌّ ضرورةً، فهو الخبرُ؛ لأنَّه يلي النَّفْيَ، فلا يجوزُ فيه الرَّفْعُ، قُلنا له: فما تصنعُ بقراءة مَنْ قَرَأَ[4]: ﴿فَمَا كان جَوَابُ قومِهِ إلا أَنْ قَالُوا[5]﴾ فزعم أنَّ (كان[6]) ملغاةٌ، وهذا خَطَأٌ فاحِشٌ، لأنَّ الفعلَ الذي يُلْغَى إنَّما هو[7] ظننتُ وأخواتُها، وتكونُ مع الفاعلِ لِتُعْلِمَ أنَّ الخبرَ في ظنِّك، وأمَّا هذا فلفظ مفردٌ

---

(١) ب: يبقى.

(٢) ينظر: الارتشاف ٨٩/٢.

(٣) جـ: فالأول.

(٤) قرأ بذلك الحسن وابن أبي إسحاق انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٦/٤، إعراب القرآن للنحاس ٥٢٩/٢، المحتسب ١٤١/٢، البحر المحيط ٨٦/٧، ١٤٨، وذكر أبوحيان أن سالماً الأفطس ممن قرأ بذلك في سورة العنكبوت.

(٥) هناك ثلاث آيات بهذا اللفظ: الأُولى في سورة النمل ٥٦، وتمامها: ﴿**أخرجُوا آل لوط من قريتكمْ إنَّهُمْ أُناسٌ يتطَهَّرُون**﴾ والثانية في سورة العنكبوت ٢٤، وتمامها: ﴿**.... اقْتُلُوهُ أو حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ الله من النَّارِ إنَّ فِي ذلك لآياتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُون**﴾ والثالثة في سورة العنكبوت أيضاً آية ٢٩، وتمامها: ﴿**...ائْتِنَا بعَذَابِ اللَّه إنْ كنتَ من الصَّادِقِيْن**﴾ وهذه الآيات غير ما استشهد به سيبويه، فالآية في الكتاب ٥٠/١، ﴿**وما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلا أنْ قَالُوا ...**﴾ ٨٢ الأعراف، وقراءة الجمهور في ذلك كله بنصب (جواب).

(٦) ب: كل.

(٧) ب: هي.

ليس فيه فاعل، فلا يُتصَوَّرُ إلغاؤه، فنهايتُه أنْ يقولَ هــو زائـدٌ، و لم تُـزَدْ قَـطُّ أوَّلاً، فهذا الذي ذَهَبَ إليه فاسدٌ. فإنْ قلت: كيف دخلـت: "إلاَّ" علـى مـا ليسَ بخبرٍ؟ أو كيف دخل النفيُّ علـى الاسـم؟ قُلـتُ: أمَّـا دخـولُ النفـي إذا قُلْتَ ما كان زيدٌ إلا قائماً فلم يَنْفِ(١) إلا الكونَ(٢) لا الاسمَ/ وأمَّـا دخـولُ [٨٦/ب] (إلاّ) على ما ليسَ بخـبرٍ في قولِـك(٣):مـا كـان القـائمَ إلا زيـدٌ، فلأنـه تعـذَّر دخولُها على الخبرِ الذي هو (كان)، أُخِّرتْ لشيءٍ آخر، فلا يجوزُ: مـا زيـدٌ إلا كان قائماً، كما لا يجوزُ: ما زيدٌ إلا ضَرَبَ عمراً، وذلـك أنَّ (إلا) الـتي للإيجاب هي التي للاستثناء، فلا يجوزُ دخولُها علـى الفعـلِ المـاضي، لأنَّـه لا يُسْتَثْنَى مـن الاسـم الفعـلُ، فَأُخِّرتْ، وليـس الخـبرُ: في كـان زيـــدٌ قائمــاً (قائماً)(٤)، بل كونُ القيام، فالخبرُ إنَّما هو القيامُ المقيَّدُ بـ (كان) فلهذا تَعَـذَّر دخولُه(٥) على (كان)؛ لأنَّها الخـبرُ، فدخلـتْ في المشـبَّه بالفـاعلِ والمفعـولِ، كما دخلتْ(٦) في: ما ضَرَبَ زيداً إلا عمروٌ(٧)، وما ضربَ عمروٌ إلا زيــداً،

---

(١) أ: تنف، ب: ينفي، وما أثبتناه من جـ.

(٢) ب: أن يكون.

(٣) أ: قوله، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٤) (قائماً) ساقطة من ب و جـ.

(٥) كذا في النسخ الثلاث، ولو قال (دخولها) لكان أولى؛ لأنه يتحدث عن دخول إلا على كان.

(٦) ب: فادخلت.

(٧) أ: زيد... عمراً، وما أُثْبِتْ من ب و جـ وهو الموافق لمراد المؤلف من التمثيل.

ولهذا شبَّهه[1] سيبويه[2] بقوله: "ما ضربَ أخاك إلا زيدٌ" ثـم جـاء[3] بالآيـة ﴿ما كانَ حُجَّتَهُمْ﴾[4] وبالبيت:

٢٧٣- وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ [ما[5] كَانَ دَاءَهَا   بِثَهْلانَ إلاَّ الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُوْدُهَا[6]]

ثـم قـال: "ومِثـلُ قولهـم: مَـنْ كـان أخـاك، قـولُ العـرب: مـا جـاءَتْ حاجَتَك"[7] قلتُ: وهذا أيضاً سوَّغ جَعْلَ ضمـير (مـا) اسمـاً لكـان[8]- وإن

---

(١) ب: شبه.

(٢) وذلك في ١/٥٠، من الكتاب.

(٣) المصدر السابق.

(٤) سورة الجاثية ٢٥ وتمامها: ﴿.... إلا أَنْ قَالُوا ائْتُوْا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صادِقِيْنَ﴾.

(٥) ما بين المعوقين ليس في أ و ب وهو من جـ.

(٦) نسب ابن السيرافي البيت في شرح أبيات سيبويه ١/١٨٥، لمغلس بـن لقيـط الأسـدي وروايته فيه (وقد علم الأعداء) وهـو بـلا نسبة في الكتـاب ١/٥٠، الشـنتمري على الكتـاب ١/٢٤ (بـولاق) المحتسـب ٢/١١٦، شـرح المفصـل ٧/٩٦، شـرح الكتـاب للسيرافي ١/١٥٨ ب.

والشاعر يصف كتيبة انهزمت وجعل سبب انهزامها جبن قائدها. وثهلان اسم جبل. والشاهد فيه أنه نصب داءها وجعله الخبر، ورفع الخزي وجعله الاسم، وهما معرفتان يصلح كل واحد منهما أن يكون اسماً وأن يكون خبراً.

(٧) الكتاب ١/٥٠.

(٨) كذا في النسخ الثلاث والسياق يقتضي (جاءت) لأنه هو الموافق للمثال المذكور، وقد يوجه كلامه بأن (جاء) هنا بمعنى (كان) كما جاء في الكتاب ١/٥١.

كان نكرةً- كونُه[1] عاماً مُسْتَفْهماً عنه ملحقاً[2] بالمعرفةِ، ثم خافَ أنْ يُعْترضَ، كيف أنَّثَ الفعلَ لضمير (ما)؟ فقال لأنَّه الحاجةُ[3] ألا ترى أنَّه المبتدأُ في المعنى، وكما قالوا مَنْ كانتْ أمَّك، فَأَوْقَعَ التأنيثَ على ضميرِ (مَنْ[4]) حيث كان الأمّ[5]، ثم قال: "وإنَّما صُيِّرتْ (جاء) بمنزلةِ (كان) في هذا الحرفِ"[6] قد قُلنا غيرَ مرةٍ إنَّه مَثَلٌ، فالْتزِمَ فيه هذا في هذا الموضع ولا يُعَدَّى، فلا يُقالُ: ما جاءَ زيداً، ولا ما جاءَ عمراً، كما لا يُقالُ: عسى زيدٌ قائماً، إنَّما يُلْفَظُ لها بالخبرِ في: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا[7])، وكما أنَّ

---

(١) ب: كلمة غير واضحة ورسمها: بحربه.

(٢) ب، جـ: ملحق.

(٣) انظر: الكتاب ١/٥٠-٥١، وانظر: تعليقة الفارسي ١/٨٢، وشرح السيرافي ١/١٥٩ب.

(٤) (من) ساقطة من ب.

(٥) يقول السيرافي في شرحه للكتاب ١/١٥٩ب: "جعلوا (من) مبتدأة، وجعلوا في (كانت) ضميراً لها، وجعلوا ذلك الضمير اسم (كان) وجعلوا (أمَّك) خبرها وأنثوا (كان) على معنى (مَنْ) فكأنه قال: أيةُ امرأة كانت أمّك".

(٦) الكتاب ١/٥١.

(٧) الغوير: قيل هو ماء لكلب في أرض السماوة بين العراق والشام، وقيل: موضع على الفرات فيه قالت الزباء: عسى الغوير أبْؤسا، وقيل غير ذلك انظر: معجم البلدان ٤/٢٤٩، أبؤساً، جمع بأس وهو الشدة. وهذا قول تكلمت به الزباء، حين قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وقد بات بالغوير على طريقه، =

(لَدُنْ) لا تنصبُ إلا غُدْوَةً خاصَّةً، ولا تنصبُ غَيْرَهَا، وَوَجْهُ ذلك أَنَّهم رَأَوا هذه النونَ تثبتُ تارةً، وتُحذفُ أخرى، فصارتْ بمنزلةِ التنوينِ في ضاربٍ، فكما يقولُون: ضاربٌ زيداً، قالُوا لَدُنْ غُدْوَةً، ونَصَبُوا بها، إلا أَنَّه لا يتعَدَّى[1]؛ لأَنَّه مَثَلٌ. ولهذا نظائرُ لا تُحْصَى كثرةً. ثم قال: "ومَنْ يقُولُ مِن العربِ: ما جاءتْ حاجتُك كثيرٌ"[2] قلت: لأَنَّه الأقيسُ لجعْلِهِ النكرةَ خبراً، و لم يَسْتَعْمِلُوه[3] إلا بالتاء، لأَنَّه مَثَلٌ فلا يُغَيَّرُ. ثم حَكَى عن يونس أَنَّه سَمِعَ

=

تعني لعل الشر يأتيكم من قبل هذا المكان، ويضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك. انظر هذا المثل في الكتاب ١/٥١، ١٥٩، المقتضب ٣/٧٢/١٠، المسائل البغداديات ٣٠١، الإيضاح العضدي ١/٧٦، مجمع الأمثال ٢/١٧، معجم البلدان ٤/٢٤٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٩ب - ١٦٠ أ، مغني اللبيب ٢٠٣، المرتجل ١٢٩، خزانة الأدب ٩/٣٠٦، ٣١٩-٣٢٠، اللسان (غور) ٦/٣٤١-٣٤٢، وفي المسائل العسكرية ١٤٦: (عاد الغوير أبؤساً) والشذوذ فيه أنها أجازت وقوع خبر (عسى) اسماً، ومن المعلوم أن خبر عسى لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً معه (أن) فهنا أتت به على الأصل المرفوض. قال يا قوت: "لكنها أخرجته مخرج المثل، والأمثال كثيراً ما تخرج على أصولها المرفوضة، وقال السيرافي في شرحه للكتاب ١/١٥٩ ب، "فجرت عسى مجرى (كان) في أن لها اسماً وخبراً في هذا المثال فقط، ولو قال قائل: عسى زيدٌ أخاك، كما تقول: كان زيدٌ أخاك، لم يجز"

(١) فلا يقال: لدُنْ عشيةً، ولا لَدُنْ زيداً مثلاً.

(٢) الكتاب ١/٥١.

(٣) أ: و لمَ يثبت جملة، ب: و لم يثبت عمله، والتصحيح من جـ.

رؤبةَ[1] يقولُ: "ما جاءتْ حاجتُك"[2] ثم قال[3]: ".. ومِثلُ قَوْله ما/ جاءتْ[/ ٨٧ أ] حاجتَك، إذصارتْ تقعُ على مؤنثٍ قراءةُ بعضِهم[4] ﴿ثُمَّ لَمْ تكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلا أَنْ قَالُوْا﴾[5] يريدُ أنَّ (كان) إنَّما تكونُ على حَسَبِ اسمِها، لا عَلَى حسَبِ خبرِها، لأنَّه مشبهٌ بالفاعل، فكيفَ أنَّثَ (تكن) وهو مسندٌ

---

(١) هو رؤبة بن العجاج الشاعر الراجز المشهور من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم عارفاً باللغة، وحشيها، وغريبها - وهو أكثر شعراً من أبيه وأفصح منه ولما مات رؤبة قال الخليل: دفنَّا الشعر واللغة والفصاحة". توفي سنة ١٤٥هـ.
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٩٤- ٦٠١، المؤتلف والمختلف ١٧٥، سمط اللآلي ٥٦، وفيات الأعيان ٣٠٣/٢- ٣٠٥، سير أعلام النبلاء ١٦٢/٦-١٦٣، تهذيب التهذيب ٢٩٠/٣-٢٩١، الخزانة ٨٩/١-٩١، معجم الأدباء ١٤٩/١١-١٥٣، طبقات فحول الشعراء ٧٦١- ٧٦٧.

(٢) الكتاب ٥١/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وخلف انظر السبعة في القراءات ٢٥٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٦/١، حجة القراءات ٢٤٣-٢٤٤، إتحاف فضلاء البشر ٨، المبسوط في القراءات العشر ١٩٢، فهولاء قرأوا ﴿تكن فتنتَهم﴾، بالتاء في (تكن) وبنصب (فتنتهم) وأما ابن كثير وابن عامر وحفص فقرأوا بالتاء في (تكن) وبرفع (فتنتهم) وهي القراءة المشهورة التي عليها المصحف. وهناك قراءات أخرى تجدها في هذه المصادر وغيرها.

(٥) سورة الأنعام ٢٣ وتمام الآية: ﴿... وا للهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِيْن﴾.

إلى (**إلا أنْ قالُوا**) وهو في معنى: إلا قولُهم، فقال: "صارت تقعُ على مؤنثٍ"[1] أي[2] أنَّ قولَهم: هي الفتنةُ، فهذا أولى من أنْ يُقَالَ: إنَّه أَنَّثَ على معنى المقالة؛ لأنَّ فيه تحريفَ اللفظِ، وقد نصَّ النحويون على أنَّ قوله:

٢٧٤- .... سائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَـذِهِ الصَّوْتُ[3]

من أقبحِ الضرائرِ[4]؛ لأنَّ فيه تحريفَ اللفظِ، وردَّ الأصلِ المذكَّرِ إلى

---

(١) الكتاب ١/٥١.

(٢) في أ: أعاد العبارة السابقة مرة ثانية من قوله (أنث تكن....) حتى هذا الموضع، وهو تداخل غير مقصود.

(٣) عجز بيت لرُويشد بن كثير الطائي وصدره:

يا أيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ

وهو له في حماسة أبي تمام ١٠٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٢، الدرر ٢/٢١٦-٢١٧، سر صناعة الإعراب ١١، اللسان ٢/٣٦١، الصحاح ٢٥٧، شرح المفصل ٥/٩٥، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٤١٦، المخصص ٢/١٣٠، البسيط ٣٢٨، ٣٧٨، ٧٨٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٩٤، الإنصاف ٧٧٣، الهمع ٢/١٥٧، الخزانة ٤/٢٢١ الأشباه والنظائر ١/١٨٥، وفي حماسة أبي تمام ١٠٢، ما يفيد أن هذا البيت نسب أيضاً لعمرو بن معديكرب.

المزجي: السائق، سائل بني أسد: بَلِّغ بني أسد، والشاهد: تأنيث الصوت: لأنه بمعنى الصيحة والجلبة والاستغاثة، والمصنف أراد بهذا التنظير لما هو بسبيله.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١١.

الفرعِ. فإنّما يكونُ التأنيثُ على أنَّه[1] الفتنةُ، وأُطْلِقَ هُنَا على الفتنةِ لأنَّه ذُكِر مَعَهَا، فَأُرِيْدَ[2] بهِ الفتنة، كما قال:

٢٧٥- أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ   دَعَائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[3]

فقال نِعْمتْ زورقُ؛ لأنَّ الزورقَ هُنَا[4] هي الحُرَّةُ.

وقولُه: ﴿تَلْتَقِطْهُ[5] بعضُ السَّيَّارَةِ[6]﴾ يحتاجُ إلى مُقَدَّمةٍ حتَّى

---

(١) ب: آية.

(٢) ب: ما يريد.

(٣) البيت لذي الرُّمَّة من قصيدة مدح بها بلال بن أبي بردة. وهو في ديوانه ٢٠٣، ثم هو له في المفصل ٢٧٤، اللسان ١٢/٥، ٦٦/١٦، الصحاح ١٤٩٠، الخزانة ٩/٤٢٠-٤٢٤، المقرب ٦٨/١، شرح المفصل ١٣٦/٧، معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، وهو بلا نسبة في المرتجل ١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٧/١.
حرة: الناقة الكريمة، العيطل: الطويلة العنق. ثبجاء: الضخمة الثَّبج وهو الصدر، وقال ابن يعيش، ثبجاء: عظيمة السنام، المجفرة: العظيمة الجنب الواسعةُ الجوف. دعائم: القوائم. الزُّور: أعلى الصدر، زورق: السفينة الصغيرة، البلد: الأرض والمفازة.
والشاهد: تأنيث نعم مع أنه مسند إلى مذكر، وهو زورق البلد، لأنه يريد الناقة، فأنث على المعنى.

(٤) ب: هي هنا.

(٥) ب: يلتقطه.

(٦) سورة يوسف ١٠ قرأ بذلك مجاهد وأبو رجاء والحسن وقتادة وهذا محمول على المعنى، لأن بعض السيارة سيارة، انظر معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٤/٣، إعراب القرآن للنحاس ١٢٦/٢، البحر المحيط ٢٨٤/٥، والقراءة المشهورة (يلتقطه) وهي قراءة الجمهور التي عليها المصحف وذلك حملاً على لفظ (بعض).

يُعرَف[1] الجائزُ من هذا من غيرِ الجائز، فأقول[2] والله المستعانُ: إنَّ[3] الذي يؤنَّثُ له الفعلُ من المذكر المضافِ إلى مؤنّثٍ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ[4]: قسم هو بعض المؤنَّثِ وهو مؤنث في المعنى، ويُلْفَظُ بالثاني وأنت تريدُ الأوَّلَ، وذلك: قُطِعَتْ بعْضُ أَصَابِعِه[5]، وتَعَرَّقَتْنا[6] بعضُ السِّنينَ[7]؛ لأنَّه مضافٌ إلى مؤنَّثٍ هو[8] بعضُه، وهو مؤنَّثٌ في المعنى، ويجوزُ أنْ تقُول قُطِعَتْ أصابِعُه، وتريد بعضَها، وقسمٌ هو بعضُ المؤنث، وهو[9] يُرادُ عندما يُنْطَقُ

---

(١) ب: تعرف.

(٢) أ، ب: وأقول وما أثبتناه من جـ.

(٣) (إن) ساقطة من ب.

(٤) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٦٠ب، ١٦١أ، النكت ١٨٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٩٦-٣٩٧، المخصص ١٧/٧٧، الكامل ٦٦٨، حاشية يس على التصريح ٢/٣١-٣٢، الأشباه والنظائر ٢/٨٧ توضيح المقاصد ٢/٢٤٢-٢٤٤.

(٥) في الكتاب ١/٥١، ٤٠٢ (ذهبت) بدل (قطعت) وانظر المخصص ١٧/٧٧.

(٦) ب: ومعرفتها.

(٧) يشير إلى قول الشاعر:

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا ... كَفَى الأيْتَامَ فَقْدَ أبي اليَتِيْمِ

الكتاب ١/٥٢، وسيأتي تخريجه في ص ٨٥٤.

(٨) ب: حضر.

(٩) ب: وقد.

بالثاني إلا أنّه ليس المؤنث، وذلك شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ[1]، فَصَدْرُ القناةِ بعضُها، ويجوزُ أن تَلْفِظَ بالقناةِ، وأنت تريدُ صَدْرَها فتقولُ: شَرِقَتْ القناةُ، وأنت [تريدُ][2] صدرَها إلا أنَّ صدرَ القناةِ ليس قناةً. وقسمٌ يجوزُ أنْ تَلْفِظَ[3] بالثاني، وأنت تُريدُ الأوَّلَ إلا أنَّه ليس بعضَه، ولا هو المؤنث/،[٨٧/ب] وذلك اجتمعت[4] أهلُ اليمامةِ[5]، فالأهلُ ليس بعضَ اليمامةِ، ولا هو اليمامة، ولكنَّه[6] يجوزُ أَنْ تقولَ: اجتمعتِ اليمامةُ، وأنت تريدُ أهلَها، فهذه الأقسامُ الثلاثةُ[7] هي التي يؤنَّثُ لها الفعلُ ويظهرُ من [كلامِ[8]] سيبويه أنَّ واحداً من

---

(١) يشير بذلك إلى ما جاء في قول الشاعر.

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناة من الدَّمِ

الكتاب ٥٢/١، وسيأتي تخريجه في ص ٨٥٣.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ، وهو من ب و جـ.

(٣) ب: يلفظ.

(٤) ب: أجمعت.

(٥) يقول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول -ممن يوثق به- اجتمعت أهل اليمامة" الكتاب ٥٣/١.

(٦) الواو ساقطة من أ، وهي في ب و جـ.

(٧) هذه الأقسام الثلاثة مع القسم الرابع الذي سيذكره المصنف منسوباً للفارسي نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٨٧/٢ عن ابن هشام في تذكرته، وهي بنص الصفار تقريباً.

(٨) ما بين الحاصرتين ليس في أ، ولا ب، وهو من جـ.

هذه الثلاثة إذا جاء يُسَوِّغُ التأنيث؛ لأنَّه قال في آخرِ الباب[1] لَمَّا مَنَعَ (هذه عبدُ زَيْنَبَ)؛ "لأنَّه ليسَ مِنْها[2] ولا بِها" يُشيرُ بـ[3] (بها) إلى بعضِ الأصابع، ويُشيرُ[4] بـ[5] (منها) إلى صدرِ القناة، ويُشِيرُ بقوله: ولا يجوزُ أن تَلْفِظ[6] بالثاني وأنت تريدُ الأول"[7] إلى (اجتمعت)[8] وكذلك قولُه: "وإنَّما أنَّثَ البعضَ؛ لأنَّه أضافه إلى ما هو منه، ولو لم يَكُنْ منه لم يُؤَنِّثْه"[9] فيكونُ[10] المذكَّرُ بعضاً[11] لمؤنث عنده، فسوَّغ[12] التأنيث، وهذا كما ترى، فإنَّ الأخفش نَقَلَ أنَّ العربَ لا تقولُ: قُطِعَتْ رأسُ هندٍ[13]، وإنْ كان مؤنثاً قد

---

(١) الكتاب ١/٥٣-٥٤ بتصرف قليل.

(٢) ب: فيها.

(٣) الباء ساقطة من أ و ب، وهي في جـ.

(٤) (ويشير) ساقطة من ب.

(٥) الباء ساقطة من أ و ب، وهي في جـ.

(٦) ب، جـ: يلفظ.

(٧) الكتاب ١/٥٤، وفيه: "ولا يجوز أن تَلْفِظَ بها وأنت تريد العبد".

(٨) ورد في النسخ الثلاث (الجميع) ثم صحح في هامش أ قال: "صوابه" اجتمعت.

(٩) الكتاب ١/٥١، وفيه: ".....لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه....".

(١٠) ب: فكون.

(١١) ب: نقضاً.

(١٢) ب: يسوغ.

(١٣) لم أعثر على رأيه هذا فيما رجعت إليه.

أُضِيْفَ إليه المذكَّرُ، وعلةُ ذلك أنَّــه لا يجـوزُ أنْ تَلْفِـظَ بالثـاني، وأنـت تُريـدُ الأوَّلَ، وإنَّما يجوزُ التأنيثُ إذا أَرَدْتَ الأوَّلَ عند لفظك بالثاني، فإذا انضافَ إليه ما ذَكَرَ سيبويه من كونِ المذكّر منه، أو هو هو حَسُن، وكـلُّ مَـا أورَدَهُ سيبويه من هذا، فهو على ما قُلْنَاه من أنَّـه يُلْفَـظُ فيـه بالثـاني ويُـرادُ الأولُ، وهو عندي الصحيحُ، ولهذا لا يُقَالُ قُطِعتْ رأسُ هند، ويُقالُ جُدِعَتْ أنـفُ هند؛ لأنَّك تقولُ: جُدِعتْ هند، وأنت تريدُ أنْفَها، وتذكيرُ الفعـلِ في جميعِ هذا أفصحُ؛ لأنَّه مذكرٌ، فهذا تمسُّ الحاجةُ إليه في هذا الموضع. وقولُه: "لأنَّـه لو قال: ذَهَبتْ عبدُ أمِّك لم يَحْسُنْ"[1] أي لم يجز[2]، وقولُـه[3]: ومِمَّـا جَـاءَ مِثْلُه قولُه: وهو الأعشى.

٢٧٦-[وَتَشْرَقُ بالْقَوْلِ الَّذِيْ قَدْ أَذَعْتَهُ[4]] كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[5]

---

(١) الكتاب ٥١/١.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٦٠/١ب.

(٣) الكتاب ٥٢/١.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب، وهو من جـ.

(٥) وهو في ديوانه ١٧٣، الكتاب ٥٢/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٦١/١أ، الشنتمري على الكتاب ١٢٥/١، (بولاق) الأصول في النحو ٤٧٨/٣، اللسان ١١٥/٦، المخصص ٧٧/١٧، الخزانة ١٠٦/٥، الكامل ٦٦٨، النكت ١٨٩، معاني القرآن للفراء ٣٧/٢، العيني على الخزانة ٣٧٨/٣، الدرر ٥٩/٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٣، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٨٢، وهو بلا نسبة في المقتضب =

قلتُ: لم يتقدمْ له إلا بعضُ أصابعِه، وليس هذا مِثْلَـهُ؛ لأنَّ صـدرَ القنـاةِ غيرُ قناةٍ[1]، وبعـضُ الأصـابعِ أصـابعُ، فإنَّمـا يكـونُ مِثْلَـهُ- وا لله أعلـم- إذا أَرَدْتَ بِبَعْضِ الأصابِعِ أنامِلَ من كُلِّ إِصْبَـعٍ[2] أَنْمُلـةٌ، فليسـت أَصَـابِعَ علـى هذا، فيكونُ/ مثله من كُلِّ وجْهٍ. [/ ٨٨ أ]

وقوله[3]: ومثْلُه قولُ جرير:

٢٧٧- إذا بَعْـضُ السِّنِيْنَ تَعَـرَّقَتْنا [[4]كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أبي الْيَتِيْمِ[5]]

=

٤/١٩٧، ١٩٩، الهمع ٢/٤٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٨٣، الأشباه والنظائر ١/١٨٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٩٧، المخصص ١٧/١٢، شـرح الأشموني ٢/٢٤٨، جمهـرة اللغـة ٧٢٣، الخصائص ٢/٤١٧، شرح المفصل ٧/١٥١، مغني اللبيب ٦٦٧.

تشرقُ: تغص، صدر القناة: أعلاها، والصدر أعلى مقدم كل شيءٍ وأوله، أذعته: نشرته، واستشهد به سيبويه على تأنيث الصدور وهو مذكر، لأنـه مضـاف إلى مؤنـث هـو منـه، والمصنف لا يرى أنه مثل قولهم: ذهبت بعض أصابعه، لأن صدر القناة عنده ليس قناة.

(١) وهذا خلاف ما قـال بـه سيبويه وغيره قـال المبرد: "لأن صـدر القنـاة قنـاة" انظـر: المقتضـب ٤/١٩٩، الكـامل ٦٦٨، وانظـر (أي الصفـار في الأشـباه والنظـائر ٢/٨٧ حيث نقله السيوطي عن التذكرة لابن هشام.

(٢) في الإصبع ثماني لغات ذكرها ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٢٧٣-٢٧٤.

(٣) الكتاب ١/٥٢.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في أ و ب، وهو في جـ.

(٥) البيت له في ديوانه ٢١٩، الكتاب ١/٥٢، شرح الكتاب للسـيرافي ١/١٦١، النكـت ١٨٩، الشنتمري على الكتاب ١/٢٥، (بـولاق) الخزانـة ٤/٢٢٠-٢٢١، المخصص =

فهذا بمنزلةِ بعضِ الأصابعِ على التفسير الأوَّل، وقولُه[1]: ومِثْلُه قولُ جرير أيضاً:

٢٧٨- لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُورُ المدينةِ [[2]والجِبالُ الخُشَّعُ[3]]

=

٧٧/١٧، شرح ألفية ابن معط ١٣٩٧، الأصول في النحو ٧١/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٩٨/٤، الكامل ٦٦٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥، شرح التسهيل ٢٣٧/٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٧/٢، ضرائر الشعر للقزاز ٩٥، اللسان ١١٦/١٢، سر صناعة الإعراب ١٢، شرح المفصل ٩٦/٥، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ٣٢/٢، شرح الرضي ٢٧٦/١.

والبيت من قصيدة يمدح بها جرير هشام بن عبد الملك بن مروان.

السَّنة هنا: الجدب والقحط، تَعرَّقَتْنا: يقال تعرقت العظم، إذا أكلت ما عليه من اللحم، يريد أنها أذهبت أموالنا مواشينا، الخزانة ٢٢٢/٤.

والشاهد تأنيث (تعرقتنا) لأن بعضاً اكتسب التأنيث مما بعده بالإضافة.

(١) الكتاب ٥٢/١.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في أ، و ب، وهو في جـ.

(٣) البيت له في ديوانه ٩١٣، الكتاب ٥٢/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٦١ أ، النكت ١٨٩، الشنتمري على الكتاب ٢٥/١ (بولاق) اللسان ٤٤٢/٢، ٥٢/٦، الأصول في النحو ٤٧٧/٣، السمط ٩٢٢، النقائص ٩٦٩، جمهرة اللغة ٧٢٣، الكامل ٦٦٩، المخصص ٧٧/١٧، معجم مقاييس اللغة ١٨٣/٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٥، الخزانة ٢١٨/٤-٢٢٠، مجاز القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، الأضداد لابن الأنباري ٢٩٦، شرح شواهد المغني ١٠٤، ونسب للفرزدق -خطأً- في السمط

=

فهذا بمنزلةِ صدرِ القناة، فهو يشيرُ إليه، وإنْ كان بينهما فاصلٌ[1]، كأنَّه قال: ومثلُ ما تَقَدَّمَ؛ لأنَّ سُورَ المدينة ليس بالمدينة، لكن يجوزُ أنْ تَلْفِظَ فيهِ بالثاني، وأنت تريدُ الأوَّل، وزعم بعضُهم[2] أنَّه لا حجةَ لسيبويه فيه؛ لأنَّ

=

٣٧٩، وهو غير منسوب في شرح التسهيل ٣/٢٣٧، المقتضب ٤/١٩٧، معاني القرآن للفراء ٢/٣٧، ضرائر الشعر للقزاز ٩٤، الخصائص ٢/٤١٨، ألفية ابن معط ١٣٩٧، الأشباه والنظائر ١/١٨٦، الصاحبي ٢٥٢، ٢٦٧، شرح القصائد التسع المشهورات ٢ ٥١٢ شرح الرضي ١/٢٧٦.

ويروى: (تضعْضعَت) كما يروى (الخُضَّعُ) بدل (الخُشَّعُ) تواضعت: تضاءلت، الخشع، وصف الجبال بما آلت إليه، وإلا فهي شامخة، فهي خشع لموته، والخشَّع: التي قد لطئت بالأرض انظر الخزانة ٤/٢١٩.

والشاعر يصف في البيت مقتل الزبير بن العوام يقول: لما وصل خبر مقتله إلى المدينة تواضعت هي وجبالها وخشعت حزناً له.

والشاهد تأنيث الفعل مع أن (سور المدينة) مذكر، وذلك لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (المدينة) ويرى المصنف أنه مثل (صدر القناة) لأن سور المدينة ليس بالمدينة.

(١) ورد في النسخ الثلاث (فاصلاً) وهو خطأ، والصحيح ما أثبته.

(٢) الزاعم هو أبو عبيدة معمر بن المثنى حيث يرى أن السور جمع سُورة وهي كل ما علا، وبها سمي سور المدينة سُوراً انظر: مجاز القرآن ١/١٩٦-١٩٧، ٢/١٦٢-١٦٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦١ أ -١٦١ ب، الخزانة ٤/٢١٩، وعلى هذا

=

السُّورَةَ هي[1] المنزلةُ الرفيعةُ، قال النابغةُ:

٢٧٩- أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَعْطَاكَ سُوْرَةً   تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَها يَتَذَبْذَبُ[2]

أي:منزلةٌ رفيعةٌ، (والسُّوْرُ) جمعُها، بمنزلةِ تَمْرة وتَمْر، فهو مما يُؤَنَّثُ له الفعلُ تارةً، ويُذَكَّرُ أخرى، بمنزلةِ (نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)[3] و (نَخْلٍ خاوية)[4] فليس له فيه دليلٌ على أنه مُذَكَّرٌ وهذا ظاهرٌ في البيت؛ لأنَّه جَعَلَ كلَّ قطعةٍ من السُّوْرِ سورةً ثم جمع فقال: تواضعتْ سُورُ المدينة، وهذا لا يَقْدَحُ فيما

=

فلا شاهد فيه، لأن (سور) - كما قال السيرافي، وكما شرح ذلك الصفار- جمعٌ ليس بينه وبين واحدة إلا طرح الهاء، وإذا كان جمعاً جاز تأنيثه وتذكيره انظر ما قاله الصفار بعد ذلك، وما في شرح السيرافي ١٦١/١ ب، وقولهم (جمع): أي يدل على الجمع، وإلا فهو اسم جنس جمعي كتمر وتمرة.

(١) جـ: وهي.

(٢) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه، وهو في ديوانه ٧٣، تهذيب اللغة ٤٩/١٣، المصون ١٥٠، ١٥١، مجاز القرآن ١٩٦/١، جمهرة اللغة ١٧٤، ٧٢٣، اللسان ٥٣/٦، الصحاح ٦٩٠.

ويروى (وذلك أن الله) بدل: ألم تر أن الله.

السورة: المنزلة الرفيعة. يتذبذب: يضطرب.

(٣) في قوله تعالى: ﴿كأنَّهم أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقعِرٍ﴾ القمر ٢٠.

(٤) في قوله تعالى: ﴿كأنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ الحاقة ٧.

ذَهَبَ إليه سيبويه رحمه الله[1]، إلا أنْ يُنْقَلَ أنَّ العربَ تُؤَنِّثُ له الفعلَ إذا لم يُسْنَدْ لمؤنَّثٍ، وإلا فَمِن اسمِ الجنسِ ما يُلتزمُ فيه التذكيرُ كالسِّدْر جمع سِدْرة[2]، والمَوزِ -جمعُ مَوْزَةٍ[3]- فلعل[4] هذا كذلك. وكونُ سيبويه رحمه الله[5] يقولُ: إنَّه أُنِّث لَمَّا أُضِيْفَ إلى مؤنث، ظَاهِرٌ في أنَّه لا[6] يؤنَّثُ إذا لم يُضَفْ إلى مؤنَّثٍ، وإلاَّ فكيفَ يستشهدُ به وهو مؤنَّثٌ، مع عدم الإضافةِ إلى المؤنث[7]، هذا ما لا يفعلُه عاقلٌ، وقوله: (والجبالُ الخُشَّعُ) فيه قولان[8]: أحدُهما: أنَّه مُقْتَطَعٌ، وتكونَ[9] الجبالُ مبتدأ والخشعُ خبره، كأنَّه قال: التي خشعت الجبالُ[10]، والثاني: أنَّها سُمِّيت خُشَّعاً بما آلت

---

(١) (رحمه اللّه) ليست في ب وجـ.

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٤٩، قال: "والسِّدْرُ مذكر" ثم عقب على ذلك بقوله: "وقال السجستاني: مَنْ سكَّن الدال ذكَّره، ومن فتح الدال وكسر السين أنَّثه فقال هذه سِدَر...) ثم تلا ذلك بشواهد شعرية على تذكيره.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٤٩ حيث قال: "والرمان والعنب والموز مذكر، لم يسمع في شيءٍ منه التأنيث".

(٤) ب: ففعل.

(٥) (رحمه اللّه) ليست في ب و جـ.

(٦) (لا) ساقطة من جـ.

(٧) ب: مؤنث.

(٨) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٦١/١، ب، الخزانة ٢١٩/٤.

(٩) ب: ويكون.

(١٠) في شرح السيرافي للكتاب ١٦١/١ ب: (كأنه قال: والجبال خُشَّعٌ).

إليه[1]، كما يُسَمَّى الزرعُ قَصِيْلاً[2] وهو لم يَفْصِلْ بَعْدُ، وإنَّما احْتَجْنَا إلى ذكر هذين القولين؛ لأنَّه مُشْكِلٌ في نفسه، ألا ترى أن الذي يليقُ بالمدح إنَّما هو: وتواضعتِ[3] الجبالُ الشوامخُ لا الخُشَّعُ، فلهذا ذكرتُ/ لك توجيهَ[/٨٨ب] الناسِ له، وكلا الوجهين حَسَنٌ. ثم أنشد[4] قولَ العجاج[5]:

٢٨٠- مَشْيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ   أَعَالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ[6]

---

(١) فتكون (والجبال) معطوفة على سور المدينة، فهي مرفوعة بـ (تواضعت) و (الخشع) نعت للجبال، ولم يرد أنها كانت خُشَّعاً من قبل، وإنَّما هي خُشَّعٌ لموته. انظر شرح السيرافي للكتاب ١/١٦١ ب.

(٢) القصِيل: ما اقْتُصِل من الزراع أخضر. اللسان: ١٤/٧٥.

(٣) ب: وتواضع.

(٤) الكتاب ١/٥٢.

(٥) كذا في النسخ الثلاث، وهو ليس له، بل لذي الرُّمَّة، كما سيأتي في تخريج البيت- ولعل المصنف خلط بين هذا وما بعده، فسيبويه أنشد للعجاج البيت الآخر الذي سيورده بعد ذلك، وقد تقدمت ترجمة العجاج في ص ٤٧٠.

(٦) البيت لذي الرُّمَّة وهو في ديوانه ٦٩٥، الكتاب ١/٥٢، شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦١ب، النكت ١٩٠، الشنتمري على الكتاب ١/٢٥، (بولاق) العيني على الخزانة ٣/٣٦٧، معجم مقاييس اللغة ٣/٧٩، مجمل اللغة ٤٦٣، الأصول في النحو ٢/٧٢، ٤٨٠، الكامل ٦٦٩، المحتسب ١/٢٣٧، المخصص ١٧/٧٨، الخزانة ٤/٢٢٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/١٩٧، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٦، ضرائر الشعر للقزاز ٩٥، اللسان ٦/١١٥، ١٧/٣٩٣، شرح التسهيل ٣/٢٣٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥، شرح الأشموني ٢/٢٤٨، شرح ابن عقيل ٢/٤٥، شرح القصائد السبع الطوال ٤٢٤، الخصائص ٤٢٤، الخصائص ٢/٤١٧، شواهد التوضيح ٨٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٦٢، ٣/١٩٠.
=

فهذا ليسَ مِمَّا قبله في شيءٍ وإنَّما هـو بمنزلـة اجتمعـت[1] أهـلُ اليمامـةِ؛ لأنَّ مرَّ الرِّياحِ، ليـس بعضهـا، ولا هـو[2] الريـاح في المعنـى، لكـن يجـوزُ أنْ تلفظَ[3] بالثاني وأنت تريدُ الأول. وكذلك قولُه:

٢٨١- طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي[4]

=

ويروى (رويداً) بدل مشين- كما في الديوان- كما يروى (فمادت كما مادت) بدل مشين كما اهتزت) وهي رواية (مجمل اللغة) ويـروى فيـه وفي معجـم مقـاييس اللغـة (الرواسم) بدل (النواسم).

تسـفهت: اسـتخفت، وفي اللسـان (سـفه): وتسـفهت الريـح الغصـون، حركتهـا واستخفتها. النواسم: الضعيفة الهبوب.

(١) ب: أجمعت.

(٢) ب: هذا.

(٣) ب: يلفظ.

(٤) بيت من الرجز وبعده:

أَخَـذْنَ بَعْضِـيْ وَتَرَكْـنَ بعضـي.

على اختلاف كبير في رواية البيت الثاني، وهو منسوب للعجـاج في الكتـاب ٥٣/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٦١/١ب، الشنتمري علـى الكتـاب ٢٦/١، (بـولاق) مجـاز القرآن ٩٩/١، المخصص ٧٨/١٧، وهو للأغلب العجلي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢/١، الأغاني ٣٢/٢١، شرح التصريـح ٣١/٢، الخزانـة ٢٢٤/٤-٢٢٦، العيني على الخزانة ٣٩٥/٣، وهو لأحدهما في شرح شواهد المغـني للسـيوطي ٨٨١-٨٨٢، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١٩٩/٤، مجاز القرآن ٨٣/٢، الأصـول في النحـو ٤٨٠/٣، الصاحبي ٢٥، ضرائـر الشـعر للقـزاز ٩٥، البيـان والتبييـن ٦٠/٤، المذكـر

=

لأنَّ الطُّولَ من الليل صفةٌ فيه، فليسَ بعضَه، ولا هو[1] الليل في المعنى، لكن يجوزُ أنْ تقولُ: الليالي أَسْرَعَتْ، وأنت تريدُ طولَها، وكذلك تقول[2]: (تَسَفَّهتِ الرِّياحُ) وأنت تريدُ مرورَها، فهو بمنزلةِ اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ، ورُبَّما يصِيرُ بمنزلةٍ بعضِ السِّنينَ فيكونُ تأنيثُه أحسنَ؛ لأنَّه ينضافُ إلى كونِه يُلْفَظُ به ويرادُ الأولُ كونُه بعضاً لمؤنَّثٍ، وهو المؤنَّثُ في المعنى، فمهما قُدِّرَ على هذا كان أحسنَ، وذلك أن يكونَ (مَرُّ الرياح) بمعنى مارَّ الرِّياح، فيكون منها[3]، وهو رياحٌ، ويكونُ أخذُه على حذف المضاف، كأنَّه قال: ذو[4] مَرِّ الرِّياحِ، أي صاحبُ المرِّ منها، وكذلك (طولُ الليالي) أي طويلُها، فيكونُ على معنى ذو الطُّولِ منها، ويكونُ تأنيثُه أسهلَ من (اجتمعتِ

=

والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٦، الخصائص ٤١٨/٢، مغني اللبيب ٦٦٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥، شرح الأشموني ٢٤٨/٢، الأشباه والنظائر ١٨٦/١، شرح الرضي ٢٧٦/١.

ويروى (مر الليالي) كما يروى (إن الليالي) وكذلك (أرى الليالي) وعلى الروايتين الأخيرتين لا شاهد فيه.

(١) ب: من.

(٢) تقول ساقطة من جـ.

(٣) ب، جـ: فيها.

(٤) أ، ب: أو، والتصحيح من جـ.

اليمامةُ) وزاد[1] الفارسي قسماً رابعاً: وهو أن يكونَ المضافُ إلى المؤنث (كلَّ) المؤنَّثِ[2] نحو ما أنشده سيبويه رحمه الله[3] في باب[4]: (هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ) وذلك قوله:

٢٨٢- وَلِهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفَةٍ هَوْجَاءُ لَيْسَ لِلُبِّها زَبْرُ[5]

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٢/٢٤٤، الأشباه والنظائر ٢/٨٧، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ٢/٣٢، حاشية الصبان ٢/٢٤٨.

(٢) وهو في المصادر السابقة: (أن يكون المضاف كلاً للمؤنث) وفي بعضها: (أن يكون المضاف للمؤنث كله). وأوردوا على ذلك شاهداً وهو قول الشاعر:

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كُلَّ حديقةٍ كالدِّرْهَمِ

(٣) هذه العبارة ليست في ب و جـ.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١١٠.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر في الكتاب ٢/١١٠، الشنتمري على الكتاب ١/٢٧٢، النكت ٤٩٩، سر الفصاحة ١٢٧، اللسان ٣/٢١٨، ٥/٤٠٣، المخصص ١٦/١٢٨، حاشية يس العليمي على شرح التصريح ٢/٣٢، الأشباه والنظائر ٢/٨٧.

ولهت: حنت، المعصفة: الشديدة الهبوب. الهوجاء: الحمقاء وفي اللسان ٥/٤٠٣: وإنما يريد انحرافها وهبوبها، وأنها لا تستقيم على مهبٍّ واحد، فهي كالناقة الهوجاء.

اللب: العقل. والزبر: الإحكام، وفي المخصص ٣/٥٢، "ماله زَبْر أي رأي، قال أبو علي: وأصل الزَّبْر الطيُّ بالحجارة وتسمى الحجارة نفسها زبْراً، أي ليس له رأي يمسكه كما تمسك الحجارة البئر عن الانهيار والسقوط".

يصف الشاعر منزلاً ترددت عليه الريح فعفت آثاره وطمست رسومه.

فأنَّث (كلاًّ)[1] لأنَّه المُعْصِفَاتُ في المعنى، ثم قال: "ومِثْلُه يا طلحةَ أَقْبِلْ"[2] لَمَّا وجَّه اجتمعتْ[3] أهلُ اليمامةِ على أَنَّهم إنَّما أَنَّثوا؛ لأنَّهم يقولُون: اجتمعتِ اليمامةُ، فتركوا اللفظَ عندما جاءُوا بأهلٍ على حالِه قَبْلَ أنْ يَلْحَقَ، فصارَ مُقْحَماً على هذا [المعنى[4]] لأنَّ المقْحَمَ هو الداخلُ في غيرِ مَحلِّه، تقولُ[5] العربُ: فلانٌ مُقْحَمٌ في هذا الأمْر أي مُدْخلٌ فيه[6]، وليس ينبغي له أن يَدْخُلَهُ، هكذا نَقَلَ أبو إسحاق[7]، فيكونُ إقحامُ التاءِ في (يا طلحة) دخولُها في غيرِ موضِعِها، فعنْدَمَا أدْخَلُوها تركوا اللفظَ على ما كانَ عليه من الفتح، لأنَّهم أكثرُ ما يُنَادُون ما فيه الهاء بالترخيم على لغةِ من

---

(١) ب: كلما.

(٢) الكتاب ١/٥٣.

(٣) ب: أجمعت.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من أ و ب وهو في جـ.

(٥) أ: لقول، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٦) ب: يدخل.

(٧) هو إبراهيم بن محمد بن السَّريِّ الزَّجاج البغدادي أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، وهو من أكابر أهل العربية، وكان صاحب اختيار في علمي النحو والعروض، وله مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، وما ينصرف وما لا ينصرف، توفي سنة ٣١١هـ.
انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١١١-١١٢، تاريخ بغداد ٦/٨٩-٩٣، الفهرست ٦٦، إنباه الرواة ١/١٩٤-٢٠١، نزهة الألباء ٢٤٤-٢٤٦، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٠، بغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣.

ينوي، فيقولُون يا فاطمَ، ويا عائشَ، ويا طلحَ، فعندما أدخلوا التاءَ تركوا الاسمَ على حالِهِ من الفتح، كَمَا أَنَّهم حين قالُوا: اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ، أدخلوا الاسمَ ولم يعتدُّوه/ في الكلام[1]، هذا مذهبُ أبي إسحاقَ رحمه الله، [٨٩/أ] والإقحامُ عند النحويين[2]: هو الدخولُ بين شيئين[3]، فيكونُ إقحامُ التاءِ على هذا الاصطلاحِ متعذراً[4]، لكن وجَّهَهُ[5] الفارسيُّ على أنَّه أَدْخَلَ التاءَ بين الحرفِ وحركتِه[6]؛ لأنَّ الحركةَ مقدَّرةٌ بعد الحرفِ على ما ثَبَتَ في الإدغامِ وتسهيلِ الهمزةِ، فالحركاتُ[7] إذاً من حَشْوِ[8] الكلمةِ، فلا بُعْدَ في

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٢أ.

(٢) أ: البصريين، وما أثبتناه من ب و جـ.

(٣) انظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٠٧، (طناحي) وقد ذكر الهروي في الأزهية ٢٤٦-٢٤٧، (أن حروف الإقحام خمسة) وذكر منها : هاء التأنيث في (يا طلحة أقبل) وتكرير الاسم في (يا تيمَ تيمَ عديٍّ....).

(٤) في النسخ الثلاث (متعذرٌ) وهو خطأ.

(٥) أ: وجه، والتصحيح من ب و جـ.

(٦) انظر مذهب الفارسي هذا في تعليقته على الكتاب ١/٨٧-٨٨، فقد شرحه وأوضحه بجلاء، كما أورده ابن الشجري أماليه ٢/٣٠٨ (طناحي) وأبو حيان في الارتشاف ٣/١٦١.

(٧) ب، جـ: والحركات.

(٨) ب: جنس.

أنْ يَدْخُلَ الشيءُ بين الحرفِ وحركتِه، كما يدْخُلُ بين الحرفين، فإذا[1] تَقَرَّرَ هذا فَلْنَقُلْ: عندما أدْخَلُوها بين الحرف وحركتِه بقيت (الحاءُ) غير متحركةٍ، فأخذتِ التاءُ[2] حركتَها، وطلبتْ ما قَبْلَها بالفتحِ، فقالُوا (يا طلحةَ) فهذه التاءُ في حَشْوِ الكلمةِ، فإنْ قُلْتَ: وأين ثبتت[3] التاءُ التي للتأنيث في غير الآخر[4]؟ قلتُ قد ثَبَتَ الزائدُ حشواً، وهذا زائدٌ فغيرُ بَعِيدٍ أنْ يُجْعَلَ حَشْواً، والاسمُ محذوفُ الآخِر[5]، فهو مُرَخَّمٌ، ولفظُ سيبويه ليس فيه شيءٌ، بل يَتَنَزَّلُ عليه هذا، والمذهبُ الأوَّلُ[6]. قولُه: "لأنَّ أكْثَرَ ما يَدْعُو[7] طلحةَ بالترخيم"[8] قَدْ قُلْنَاهُ[9]، وقولُه: "فتَرَكَ الحاءَ

---

(١) ب، جـ: وإذا.

(٢) أ: الهاء، ب: الحاء، والتصحيح من جـ.

(٣) ب: ثبت.

(٤) أ، ب: الأخير، وما أثبتناه من جـ.

(٥) أ: الأخير ب: الأمر، وما أثبتناه من جـ.

(٦) أي مذهب أبي إسحاق الزجاج.

(٧) أ، جـ: يدعوا، ب: تدعوا، والتصحيح من الكتاب ٥٣/١.

(٨) الكتاب ٥٣/١.

(٩) وهو حديثه السابق قبل قليل، وقال السيرافي "اعلم أن الاسم الذي في آخره (هاء التأنيث) يُنادى بأربعة ألفاظ: الضم وإثبات الهاء كقولك: يا طلحةُ، وبحذف الهاء وفتح الحاء كقولك يا طَلْحَ -وبهذا أكثر ما ينادى، ويا طَلْحُ بضم الحاء وحذف الهاء، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء وإثباتها، ثم ذكر أن هذا الوجه الأخير هو مراد سيبويه، =

على حالها"[1] أي حركتها آخراً، لأنَّها على التاء، فكما كانت قَبْلَ لَحاقِ التاءِ آخِراً، فكذلك هي هنا، هذا على مذهب أبي علي. وتنزيلُه على مذهبِ أبي إسحاق، أنَّه ترك الحاءَ آخِراً، كما كانت آخراً، لأنَّه لم يَعْتَدَّ بالهاء، إذ هي زائدة.

وقوله: "وَيَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ"[2] .... وسترى هذا

=

وهو الذي يفسره في هذا الموضع، وذلك أنه مفتوح، ولم يلحقه ترخيم في اللفظ"...الخ ما قاله: انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٦٢/١ أ.

(١) الكتاب ٥٣/١.

(٢) هذا مثال ذكره سيبويه وتمامه: أقبل: انظر الكتاب ٥٣/١، ثم ذكر بعده قول جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

والبيت في ديوانه ٢١٢، الكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، الشنتمري على الكتاب ٢٦/١، ٣١٤، (بولاق) النكت ٥٥٥، اللسان ١٢/١٨، شرح شواهد مغني اللبيب ٨٥٥-٨٥٦، الأغاني، ٢٣/٨، الدرر ١٥٤/٢، المقتضب ٢٢٩/٤، النوادر في اللغة ٤١١، المفصل ٤٢، الخزانة ٢٩٨/٢، ٣٠١، ١٠٧/٤، العيني على الخزانة ٢٠٤/٤، الموشح ٢٠٤، اللامات للزجاجي ١٠١، الأزهية ٢٤٧، شرح المفصل ١٠/٢، الخصائص ٣٤٥/١، شرح أبيات المغني ١١/٧، الجمل للزجاجي ١٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٨/١، وهو بلا نسبة في الكامل ١١٤٠، الأصول في النحو ٣٤٣/١، الخزانة ٩٩/٤، ٣١٧/٨، ١٩١/١٠، المسائل المنثورة ٩٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨١، شرح المفصل ١٠٥/٢، ٢١/٣، شرح الرضي ١٤٦/١، الأمالي

=

مُبَيَّناً[1] في مَوْضِعِهِ إن شاء الله"[2] قلتُ: مذهبُه في (يا تَيْمَ تَيْمَ[3] عَدِيٍّ) أنّه يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ[4]، ثم حذف المضافَ [إليه[5]] من الثاني فصار: يا

=

الشجرية ٣٠٧/٢، (طناحي) مغني اللبيب ١٥٣/٣، شرح ابن عقيل ٢٢٩/٢، الهمع ١٧٧/١، ١٢٢/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٦.

ويروى (لا يوقعنكم) و (لا يقذفنكم).

السوْءَة: الفعلة القبيحة، أي لا يوقعنكم عمر في بليةٍ ومكروهٍ لأجل تعرضه لي، أي أمنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية، وكان عمر بن لجأ التيمي قد تعرض لهجو جرير، فتوعد جرير قومه وهم (تيم عدي).

(١) ب: مثبتاً.

(٢) الكتاب ٥٣/١، وفيه (في مواضعه) بدل (موضعه). وزيد في (أ) بعد لفظ الجلالة (تعالى) وليست في ب ولا جـ ولا الكتاب.

(٣) (تيم) الثانية ساقطة من جـ.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٥/٣، شرح الرضي ١٤٧/١، وقدره بعضهم: يا تيم عديٍّ تيمه، فحذف الضمير وأقحمه، انظر الارتشاف ١٣٥/٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٦، الهمع ١٧٧/١، والسيرافي في شرحه للكتاب ١٦٢/١أ، لم يقدر ذلك بل قال: "فإنما أراد (يا تيم عدي) وزاد (تيم) الثاني فأجراه على لفظ (تيم) الأول تأكيداً، و لم تبطل الإضافة، كما قال (اجتمعت أهل اليمامة، فلم يبطل التأنيث بإدخال الأهل".

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى.

تيمَ عَدِيٍّ تَيْمَ، ثم أَقْحَمُوهُ بين المضافِ والمضاف إليه، فأدخلوه في غير مَحَلِّه[1].
ثم قال: "وتركُ التاءِ في جميع هذا الحدُّ والوجْهُ"[2] أي "ذهبَ بعضُ أصابعِهِ" و"بعضُ السنينَ" و"اجتمع أهلُ اليمامةِ" أَحْسَنُ؛ لأنَّه على كلِّ حالٍ مُذَكَّرٌ، ثم قال:"وسَتَرَى ما إثباتُ الهاءِ فيه جيدٌ"[3]أي سترى شيئاً من المؤنَّثِ يكونُ إثباتُ الهاءِ فيه جيداً[4]. ثم قال: "وتقول: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ"[5]... إلى آخره.
قلتُ: قد تقدَّمَ مذهبُ سيبويه فيه، وغايتُه أنْ كرَّرهُ لِيُنْشِدَ عليه البيت، ويُبَيِّنَ حُكْمَ (يا طلحةَ) بأكْثَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ. وكلامُه في (يا طلحةَ) أقربُ إلى مذهبِ أبي إسحاق منه إلى مذهبِ الفارسي رحمه الله[6].

يتلوه الجزء الثالث من هذا السفر وأولُه:
"هذا بابٌ يُخْبَرُ فيه عن النَّكِرَةِ بالنَّكرة"[7].

---

(١) يرى المبرد: أنه حذف المضاف إليه من الأول استغناء بالثاني المقتضب ٢٢٧/٤،وانظر فيمن ذكر الأوجه الجائزة في مثل ذلك. شرح الكتاب للسيرافي ١٦٢/١أ-١٦٢ب، الأصول ٣٤٣/١، شرح المفصل ١٠/٢، شرح الرضي ١٤٦/١- ١٤٧، الهمع ١٧٧/١، شرح الأشموني ١٥٤/٣، ارتشاف الضرب ١٣٥/٣- ١٣٦. وأوصل بعضم الأقوال إلى خمسة.
(٢) الكتاب ٥٣/١.
(٣) الكتاب ٥٣/١ وفيه (وسترى ما إثبات التاء فيه حسن). والمصنف استخدم قبل ذلك (التاء) موافقة لما في نص الكتاب، وهنا استخدم (الهاء) وكان الأولى أن يلتزم ذلك هنا.
(٤) ب، جـ: جيد.
(٥) هذا جزء من نص لسيبويه جاء في نهاية هذا الباب وهو في الأصل، ولكن المحقق لم يثبته في المتن، لأنه تكرارلما سبق، وقد أورده في الحاشيةبتمامه. انظر:الكتاب٥٤/١حاشية(١).
(٦) (رحمه الله) ليست في ب وجـ.
(٧) وهو في الكتاب ٥٤/١: " هذا بابٌ تُخْبِرُ فيه عن النَّكرَة بنكرةٍ ".

السفر الأول من
شرح كتاب سيبويه

للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصَّفَّار البطليوسي

المتوفى بعد سنة ٦٣٠هـ - رحمه الله

حقَّقه وعلَّق عليه ووضع دراسته

الدكتور: معيض بن مساعد العوفي

الجزءُ الأَوّل

دار المآثر

المدينة النبويّة

ح دار المآثر للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
البطليوسي ، قاسم علي محمد الصفار
السفر الأول من شرح كتاب سيبويه / تحقيق: ، معيض مساعد العوفي.- المدينة المنورة
... ص؛ .. سم
ردمك: ١-٢٨١-٣٥-٩٩٦٠ (مجموعة)
X-٢٨٢-٣٥-٩٩٦٠ (ج١)
١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف
أ- العوفي ، معيض مساعد العوفي (محقق) ب- العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٩/٢٥٠٧

رقم الإيداع: ١٩/٢٥٠٧
ردمك: ١-٢٨١-٣٥-٩٩٦٠ (مجموعة)
X-٢٨٢-٣٥-٩٩٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ -١٩٩٨م

دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة
المدينة النبوية
ص.ب: ٤١
الرمز البريدي: ٤١٣٤١
ت: ٨٣٤٠١٣٥ ف: ٨٣٤٢٧١٧